وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مصراتة
المؤتمر الدولي
مخرجات التعليم العالي
ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وآفاق المستقبل"

دليل المؤتمر الدولي:

مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي

"" رهانات الحاضر وآفاق المستقبل

السبت 29 يناير 2022م

بـــرعايـــــة

إشراف أعضاء اللجنة العلمية:

د. عبد الحكيم محمد المصلي
د. حسن عبد الله الديب
د. محمد المهدي الأسطى
أ. إيمان سالم العجيلي

المراجعة اللغوية:

د. حنان امحمد فنيخرة

المحتويات

	عنوان الورقة البحثية	الصفحة
1	**التعليم العالي في ليبيا في ضوء بعض المؤشرات الكمية والنوعية للتعليم وفرص التطوير** د. عبد الله محمد الأشهب - د. أسماء عبد الله الأشهب	1
2	**من أجل تعليم نشط يواكب حركة سوق العمل** د. فرج امحمد دردور	19
3	**الفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بليبيا: (الواقع والحلول)** أ.د. مصطفى الهادي الشريف	36
4	**مقترح لتطوير سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها في ضوء التجارب العالمية "دراسة ميدانية"** د. ميكائيل ادريس الرفادي - د. كريمة المبروك الرقيعي - د. هاشم منصور مفتاح بدر	58
5	**مستوى توافر متطلبات البحث العلمي وأثرة على خدمة المجتمع: "دراسة تطبيقية على جامعة مصراتة كمؤسسة للتعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها"** د. الصادق عبدالسلام مصطفى - د. علي مصطفى سليم	90
6	**مدى توفر بعض الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال الصغيرة** د. محمد سليمان محمد اكريم - أ. أيمن عبد العظيم صالح محمد	117
7	**الجامعات الليبية المستحدثة ومكانتها ضمن أشهر التصنيفات العالمية للجامعات (جامعة صبراتة أنموذجاً)** **أ.** صلاح عبدالله مرزوق خليفة	140
8	**The Perception of Graduates on the Curriculum for Nutrition Education: A Case Study at the Faculty of Public Health at the University of Benghazi** Dr. Salima Abubaker Elfagi Dr. Faiza Gaith Nouh Dr. Mahfouz Ahmed Elmansory	155
9	**الفجوة بين المهارات العامة والتكنولوجية والمعارف الفنية ومستوى تطورها لدى طلبة وخريجي المحاسبة من الجامعات الليبية من وجهة نظر الأكاديميين، المهنيين(Online)** د. عبدالعزيز يوسف مصباح	163
10	**دور التدريب القانوني في الرفع من جودة مُخرجات كليات القانون(Online)** **أ.** سعاد سالم أبوسعد	205
11	**خريجو الجغرافيا بجامعة مصراتة ومدى احتياج سوق العمل بقطاع التعليم العام بالبلدية خلال الفترة من 2015 – 2020 (دراسة جغرافية)** د. محمد المهدي الأسطى - د. خالد حسين غليليب - أ. فرج محمد رحيم	243
12	**التحول الديموغرافي للسكان ونمو القوى العاملة في ليبيا** د. سليمان ابوشناف على ابريطالله	264

	عنوان الورقة البحثية	الصفحة
13	**رؤية مستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل (جامعة مصراتة نموذجًا)** أ.زهرة الشريف عبدالسلام - أ.غادة جمال بن إسماعيل	287
14	**لتحليل المكاني للتوسع الأفقي لجامعة مصراتة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وأثره في متطلبات سوق العمل** أ. فاطمة عبد الله المنقوش - د. محمد المهدي الأسطى - د. علي مصطفى سليم	316
15	**مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل الليبي** د. انتصار جبريل البرهمي	346
16	**(Online) دراسة الخصائص الهيكلية لسوق العمل في دول المغرب العربي** د. أمال شادلية زو. سعيدي - د. أمينة مزيان	386
17	**دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تحسين جودة الخرجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل " الواقع المأمول** أ. أمنة سليمان ساسي - أ. صالحة علي الترهوني	393
18	**التدريب على إدارة المشروعات الصغرى في مؤسسات التعليم العالي والمهني** د. ابتسام ميلاد حديدان - د. امال ميلاد حديدان	410
19	**التسويف الأكاديمي لدى طلبة جامعة مصراتة** **أ.**خيرية محمد شبش - أ.هاجر أحمد الشريف	433
20	**العمل في ليبيا متطلبات سوق العالي في تحقيق التعليم مخرجات مدى مساهمة جودة "دراسة ميدانية على كلية الهندسة بجامعة صبراتة"** أ. الهادي رحومة خليفة خلف الله - أ. فتحي أبو القاسم سالم منصور - أ. مصطفى الصادق عبدالصادق	447
21	**دراسة آراء أرباب العمل في أداء خريجي كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية** د. زياد صالح سويدان	476
22	**واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص (دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس)** **أ. عماد الدين سالم السويح - أ. طارق أبو شعفة معتوق**	481
23	**اللغة الأمازيغية والقيمة المضافة للتعليم العالي وسوق العمل** **أ.د. فتحي سالم أبوزخار**	506
24	**جودة مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل دراسة تطبيقية بقسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد بالعجيلات** **د. عائشة الهادي أبوعبدالله - أ. كريمة أبوعجيلة شليق - د. أحمد عطية محمد**	529
25	**الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على بطالة الشباب في المجتمع الليبي** **د. عائشة فرج العائب**	560

	عنوان الورقة البحثية	الصفحة
26	تقييم السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا ومدى إيفائها بمتطلبات سوق العمل الليبي في الفترة من 2011 إلى 2020 د. عمر ارحومة أبورقيبة - د. علي محمد ديهوم - د. فتحي بلعيد أبورزيزة	589
27	خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي في جامعتي طرابلس وصبراتة د. سمية عمار عمران - د. جميلة سعيد قمبر	608
28	الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم الجامعي (المعيار التنموي للتشريع التعليمي في ليبيا) أ. محمد احمودة محمد ابراهيم	639
29	محددات البطالة في ليبيا - دراسة قياسية د. سعاد عبد السلام عريقيب	662
30	واقع التعليم الجامعي في ليبيا ومتطلبات تطويره في ضوء منهجية جيمبا كايزن أ. نصر إدريس عبدالكريم سرير - أ. سالم صالح العريبي	689
31	دور الجامعات في ليبيا في الحد من البطالة التي يعاني منها خريجو المحاسبة د. إسماعيل محمد النيحوي - الصادق مصطفى أبوشحمة - عماد الدين السنوسي الصنكي	719
32	ما مدى مواكبة برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراتة والزاوية للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي د. محمد مفتاح الفطيمي - أ. نجوى محمد الدبار	734
33	المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في توفير فرص العمل لخريجي مؤسسات التعليم د. محمد الهادي خليل	751
34	واقع مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا وسُبل تطويرها لمواكبة متطلبات سوق العمل د. محمد الطيب علي الشريف	775
35	المهارات والسمات التي يحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي "دراسة استطلاعية لآراء عينة من الخريجين وأصحاب العمل" د. خديجة علي معيوف عباس - أ. خليل عقوب الصغير عقوب	804
36	البطالة وآثارها النفسية والاجتماعية على خريجي الجامعات دراسة ميدانية لاستقصاء أراء عينة من خريجي الجامعات بمدينة مسلاتة أ. زهرة فرج خرازة - أ. نجية علي جبريل انبيه - أ.زينب محمد حمودة	841
37	(مدى مواءمة مخرجات كلية التربية بجامعة مصراتة لحاجة سوق العمل في ليبيا) أ. عمر محمد أبو شعالة - د. إبراهيم عثمان ارحيم - أ. عبد القادر محمد أبو جلالة	867
38	مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات سوق العمل: دراسة حالة جامعة الزيتونة أ. نجاة محمد المهباط	870
39	الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية "المعوقات والحلول" (من وجهة نظر رؤساء المراكز البحثية الأكاديمية في الجامعات الليبية) أ. مفتاح عثمان الرفاعي - د. ناصر ميلاد بن يونس	888

المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

التعليم العالي في ليبيا في ضوء بعض المؤشرات الكمية والنوعية للتعليم وفرص التطوير

عبد الله محمد الأشهب
abdlib42@gmail.com
جامعة مصراتة/ متقاعد

أسماء عبد الله الأشهب
a.alashhab@edu.misuratau.edu.ly
جامعة مصراتة

https://doi.org/10.36602/jebs.2022.I03.01

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تفسير الأهمية الجوهرية لبعض المؤشرات الكمية، والنوعية للتعليم العالي في ليبيا وفق المؤشرات الإقليمية والدولية، ومدى إمكانية التطوير فيها، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي المقارن، باستخدام أداة جمع الوثائق والتقارير. وشمل مجتمع الدراسة جميع المؤشرات الكمية لمؤسسات التعليم العالي دوليا وإقليميا (عربيا)، وعينته تمثلت في الاستدلال بالمؤشرات الكمية لكل الدول العربية (22 دولة)، وبعض الدول المتقدمة في العالم، ولمن توفرت بياناتهم في السنوات (2014–2019) لكل منهما.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة، أن عدد طلاب مؤسسات التعليم العالي في ليبيا يزيد عن 300 ألف طالب وطالبة، هذه النسبة المشار إليها أي بإجمالي عدد الطلاب و قدرة 3000 طالب وطالبة لكل مائة ألف نسمة من السكان، والمفترض أن يكون في حدود 1600 طالب وطالبة لكل 100 ألف نسمة، هذه النسبة وبالرجوع إلى المعيار النفسي والاجتماعي وفقا للتوزيع الطبيعي لمنحنى الذكاء لأي مجتمع، تعد أعلى نسبة في الدول العربية، و بالإضافة إلى المؤشرات الإقليمية و الدولية نجد أنها هي تقريبا ضعف متوسط النسبة في العالم، والتي تفوق المعدلات المعمول بها سواء على المستوى الإقليمي، أو الدولي، والتي تشير إلى أن هناك وضعًا غير سليم في ارتفاع نسبة الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم في ليبيا. وفي ضوء ذلك أوصى الباحثان بجملة من المقترحات لخفض أعداد الطلاب لتكون ضمن المؤشرات المعمول بها دوليا وإقليميا، وتحقيق التطوير في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، المؤشرات الكمية، المؤشرات النوعية، منهجية مقارنة، ليبيا

Higher education in Libya in light of some quantitative and qualitative indicators of education and development opportunities

Abdalla Al-Ashhab **Asma Abdalla Al-Ashhab**

ABSTRACT

This study aimed to explain the essential importance of some quantitative and qualitative indicators of higher education in Libya according to regional/ international indicators and the possibilities that they can be developed, by following the comparative analytical descriptive approach, using the tool of collecting documents and reports. The study community included all the quantitative indicators of the institutions of higher education internationally/ regionally (Arab), and its sample was inferred by the quantitative indicators of all Arab countries (22 countries), and some developed countries in the world, in the years (2014-2019) for each of them.

One of the most important findings of the study is that the number of students in higher education institutions in Libya is more than 300 thousand students, this ratio referred to, i.e. the total number of students and the capacity of 3000 male and female students for every one hundred thousand people of the population, which is supposed to be in the range of 1600 students per 100,000 people, this ratio, by reference to the psychological and social criterion according to the natural distribution of the intelligence curve for any society, is the highest percentage in the Arab countries and international indicators, we find that it is almost double the average rate in the world, which exceeds the rates applicable to both The regional or international level, which indicates that there is an improper situation in the high proportion of students enrolled in educational institutions in Libya. The researchers recommended a set of proposals to reduce the number of students to be among the internationally/regionally applicable indicators and to achieve development in higher education institutions in Libya.

Keywords: tertiary education, quantitative indicators, qualitative indicators, comparative methodology, Libya

المقدمة

بعد مرور ما يزيد عن ستة عقود منذُ أن أُنشئت أول جامعة في ليبيا في ديسمبر سنة 1955 بمدينة بنغازي بافتتاح كلية الآداب في العام الجامعي سنة 1956، بعد مضي هذه المدة الطويلة التي تجاوزت نصف قرن من الزمان، لابد أن نتوقف لمراجعة هذه المسيرة وتقويمها، وتبين جوانب القوة والضعف فيها؛ وذلك من أجل العمل على تصحيح المسار وفق ما يشهده هذا النوع من التعليم في دول العالم المتقدم من نقلة نوعية، لا في شكله ومحتواه وأساليبه ووسائله وأنواعه فقط، ولكن في وظائفه وأهدافه، حيث أصبحت مؤسسات التعليم العالي

والبحث العلمي الركيزة الأولى التي تعتمد عليها الدول المتقدمة في تطوير مواردها البشرية وتنميتها لتحقيق أفضل عائد ممكن.

وتُعد مخرجات التعليم العالي في المجتمع الليبي، خاصة في هذه الظروف منطلقًا نحو تحقيق تنمية الموارد البشرية من جهة، ومحورا أساسياً لتحقيق التنمية البشرية المستدامة من جهة أخرى، وبقدر ما تستجيب هذه المخرجات لتوجهات المجتمع الليبي وحاجاته وتطلعاته ومتطلبات سوق العمل، التي تؤطرها العولمة والاقتصاد القائم على المعلوماتية، يكون الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمعطيات الواقع الاجتماعي والصحي والأمني مستجيبا بكفاءة عالية ومتناغمًا مع إمكاناته وتواصله الإقليمي والعالمي (الدويبي، 2017).

ولتحقيق هذا الهدف ولكون المؤشرات الكمية والنوعية تُعد أحد الأدوات المهمة في قياس التقدم في مخرجات التعليم العالي في ليبيا وتقويمه، ومدى إمكانية تحقيق المواءمة بينها وبين سوق العمل. عليه ارتأى الباحثان ضرورة البحث في هذه المؤشرات؛ بهدف الكشف عن واقع التعليم العالي وفق هذه المؤشرات، وتفسيرها وتحليلها مقارنة ببعض المؤشرات الإقليمية والدولية ومدى إمكانيات التطوير في مؤسسات التعليم العالي في بلادنا. وفي ضوء ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الاتية:

- ما مدى الزيادة في عدد مؤسسات التعليم العالي محليا وإقليميا؟
- ما نسبة الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي إقليميا ودوليا؟
- ما نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس الجامعي محليا وإقليميا؟
- ما نسب الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي محليا وإقليميا حسب مجال التخصص؟
- ما نسب الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي محليا (جامعة مصراتة حالةً خاصة ممثلة عن الجامعات الليبية)؟
- ما المؤشرات الكمية والنوعية لنسب الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي المحلية، مقارنة بالنسب الإقليمية والدولية؟

الدراسات السابقة

اهتمت العديد من البحوث بدراسة واقع التعليم العالي في ليبيا، ومدى إمكانية الإسهام في تطويره، ومن هذه البحوث والدراسات تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات عن واقع التعليم العالي (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016)، هدف هذا التقرير إلى الكشف عن واقع التعليم العالي في ليبيا، وفق

المنهج الوصفي مستخدما بعض البيانات الإحصائية والتقارير المحلية. وأكد التقرير على ازدياد أعداد الطلاب المنسبين للكليات بدرجة تفوق السعة الاستيعابية لها، والانتشار الأفقي والعشوائي للجامعات، والمعاهد دون ارتباطه بأهداف تعليمية أو خصائص ثقافية أو ديموغرافية معينة، أو احتياجات الاقتصاد الوطني في مناطق معينة، وأن الدولة لم تستثمر مخرجات التعليم العالي بشكل جيد، ويتضح هذا من ارتفاع نسبة البطالة لدى الخريجين، التي وصلت ضمن خريجي الجامعات إلى 50%، وندرة وجود اقتصاد يعتمد على بدائل متنوعة عدا النفط، وأن نسبة التسرب في الجامعات والمعاهد تجاوزت 15%.

أما دراسة مدياني وطلحاوي (مدياني وطلحاوي، د.ت) فهدفت إلى دراسة موضوع التعليم العالي في الوطن العربي، في محاولة لتقييم واقعه، وتشخيص مفاصل الضعف التي تعيقه عن أداء دوره، من خلال قراءة للمؤشرات الخاصة الصادرة عن المنتدى 2017–2016بالتعليم وتصنيفاته وفق مؤشر التنافسية العالمي، وتستعرض الدراسة ما يعترض هذا القطاع في وطننا العربي من صعوبات وتحديات، ومن أبرزها ظاهرة العولمة والمنافسة العالمية. وأهم النتائج التي توصلت إليها ضعف تنافسية قطاع التعليم العالي في الدول العربية مما يستدعي ضرورة إصلاح التعليم بصفة عامة والتعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة في ظل تدني مخرجاته، واستشراء البطالة بين المتعلمين لعدم حاجة أسواق العمل إلى تخصصاتهم العلمية.

وأشار تقرير وزارة التعليم العالي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2014) إلى وجود خلل في التوزيع النوعي للطلاب، وخلل في التوازن بين أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وأن حجم التدفق يتجاوز القدرة الاستعابية لبعض الكليات مما انعكس سلبا على المستوى التعليمي، وازدياد أعداد الخريجين باستمرار، حيث وصل عدد الخريجين في العام الجامعي (2013/2012) إلى (26127) خريجا، وعلى الرغم من الإيجابية الظاهرية لهذه المؤشرات، إلا أن الاعداد الهائلة المتدفقة سنويا على مؤسسات التعليم العالي تسهم في ضعف أدائها وجودتها، كما أنها تدفع نحو العمل بعناصر لا مجال لاستيعابها، لتدخل في دائرة الباحثين عن العمل.

وهدفت دراسة مُرجين (مرجين، 2015) إلى الكشف عن واقع التعليم الجامعي في ليبيا، والتحديات التي تواجهه، وكيفية إصلاح نظام التعليم الجامعي، وما المقاربات والمنهجيات لتطويره؟ واعتمد في دراسته على التقارير المحلية وبعض التجارب الإقليمية والدولية مستخدما المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود خلل بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية، وبين نواتج التعليم من ناحية

أخرى، وأكد على أن أكثر جوانب التعليم أزمة في الجامعات الليبية هو عدم قدرته على توفير متطلبات التنمية المجتمعية، حيث أصبح جل البرامج التعليمية التي تُقدم في الجامعات معزولة عن تطور المعرفة والمعلومات والتقنية، كما أكد على أن إمكانيات الجامعات لا تتسع للأعداد المتزايدة من الطلاب، وأن القاعات والمدرجات اكتظت بالطلبة. كما أكد أن نجاح عملية إصلاح التعليم الجامعي رهن بمدى تناغمه مع المشروع المجتمعي المتوافق عليه؛ ونحن نعيش عصر العولمة وما تفرضه من تحديات ورهانات وما تتطلبه من اجتهادات ومجهودات غرضها تأسيس مجتمع العلم والمعرفة.

وهدفت ورقة المبروك (المبروك، 2017) إلى استعراض مسيرة التعليم العالي في ليبيا، وأهم المعوقات التي واجهت مسيرته والكيفية التي من خلالها يمكن النهوض بهذا القطاع ليحقق أهدافه، واعتمد في بحثه على البيانات الإحصائية والتقارير المحلية مستخدما المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم النتائج التي توصل إليها أن الزيادة الكمية في مؤسسات التعليم أو التدريب على حساب الكيف كان ولازال لها العديد من الأضرار السلبية التي من أهمها: تأهيل خريجين ذوي مستوى تعليمي ضعيف وما يترتب عليه من إنهم يكونون طلاب وظائف (في حالة حصولهم عليها)، وسيتقاضون مرتبات نظير عملهم، وبذلك سيتحمل المجتمع خسارتين: الأولى: الإنفاق على تعليم ضعيف هزيل، والثانية: توظيف أعداد كبيرة من الخريجين لا تلبي بإنتاجها المتواضع طموحات المجتمع.

دراسة المالطي (المالطي، 2017) وهدفت إلى التعرف على واقع المشاكل التي تعاني منها الجامعات في ليبيا، وبيان أثر المعوقات التي تعاني منها الجامعات على تحقيق أهداف التنمية في المجتمع، واستخدم في دراسته المنهج الوصفي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: غياب الفلسفة والأهداف الواضحة المعالم لنظام التعليم الجامعي، والتوسع الكمي في إنشاء الجامعات غير المدروس من الجهات المختصة.

وهدفت دراسة (قريرة، 2017) إلى تسليط الضوء على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا، وتوضيح جوانب الأزمة التعليمية فيه، مفهومها، وأساليب إدارتها، واستخدم في دراسته المنهج الوصفي من خلال تفسير البيانات من الدراسات والتقارير ذات العلاقة بالتعليم العالي في ليبيا. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها أن التعليمي العالي في ليبيا يمر بأزمة حقيقية، تختلف حدة وقوة هذه الأزمة، وأن بعض جوانبها يمكن حلها من خلال توفير الإمكانيات المادية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث نجد أن أغلبها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي اعتماداً على التقارير والبحوث المحلية، وهدفت في أغلبها للكشف عن واقع التعليم العالي في ليبيا. ويتشابه البحث الحالي مع البحوث السابقة في استخدامه للمنهجية الوصفية التحليلية، ويضيف إليها استخدامه للمنهجية المقارنة، إضافة الى اتفاقه معها في جزئية من أهدافه وهي الكشف عن واقع التعليم العالي في ليبيا. غير أنه في البحث الحالي تم الرجوع إلى التقارير والبحوث المحلية والإقليمية والدولية، والتوسع في البحث في النسب والمؤشرات الكمية والنوعية المحلية مقارنة مع المؤشرات الإقليمية والدولية.

عرض البيانات والمؤشرات الإحصائية*

نمو الجامعات في الدول العربية: شهد التعليم العالي في العالم العربي توسعا كبيرا منذ تسعينيات القرن الماضي متبعا الاتجاه العالمي. ففي بداية الخمسينيات لم يكن هنالك سوى 13 جامعة رسمية، وفي السنوات الأخيرة ارتفع العدد إلى أكثر من 700 جامعة مع أكثر من 13 مليون طالب. كما ارتفع إجمالي القيد أقله بنسبة 2.5 أضعاف في العقد الأخير وحده. غير أن التقديرات الإجمالية لأعداد الطلاب تبقى أولية؛ لأن مفهوم الجامعة وحده قد يختلف ما بين الدول، وقد يتضمن أنواع المعاهد المختلفة وفروع الجامعات والمؤسسات الخاصة وغيرها التي تندرج كلها تحت العنوان الكبير للجامعة (دراسة اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية، 2018). أما الجامعات الليبية فبلغ عددها 27 جامعة، منها 3 أكاديميات للدراسات العليا، وأكاديمية للدراسات المالية والجمركية، ويقدر عدد الطلاب في الجامعات الليبية بأكثر من 300 ألف طالب (الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم، 2019). وفيما يتعلق بالتعليم المهني والتقني في ليبيا الذي تشرف عليه وزارة التعليم المهني والتقني على 488 مؤسسة موزعة بين 16 كلية و91 معهداً تقنياً عالياً و381 معهداً فنياً متوسطاً. وتضم هذه المؤسسات حوالي 133418 طالبا سنة 2013/2012 أكثر من 90% منهم داخل المعاهد التقنية العليا والمعاهد التقنية المتوسطة (عدد طلاب التعليم الثانوي 444000 للسنة نفسها) وتقدم هذه المؤسسات تعليما وتدريبا في تخصصات عدة مثل: هندسة الإنشاءات، والهندسة الميكانيكية، وهندسة التحكم الآلي، والحاسوب، والزراعة، والسياحة والضيافة، والصيد البحري (المؤسسة الأوروبية للتدريب، 2014).

---

* أغلب البيانات الإحصائية وُثقت من موقع المعهد الدولي للإحصاء.

- Data.uis.unesco.org

الإنفاق على التعليم العالي

رغم أن هناك زيادة في أعداد المقبولين في التعليم العالي، إلا أن ذلك لم يقابل ارتفاعاً في المخصصات المالية له. وتفيد بعض المقارنات الدولية أن حجم الأموال المرصودة للجامعات العربية لا يزال بعيدا جدا عما تنفقه الجامعات العريقة في العالم، وكمثال للميزانية المرصودة لجامعة هارفارد 28 مليار دولار على الرغم من انه عدد طلابها لا يتجاوز 26 ألف طالب (اليونسكو، 2010).

فأعلى قيمة بملايين الدولارات للإنفاق الحكومي على التعليم العالي سُجلت ضمن أربع دول عربية فقط في سلطنة عُمان في سنة 2016 (844.39) وأقل قيمة سنة 2014 (2.44) في جزر القمر، ويلاحظ أنها قيمة منخفضة جدا مقارنة بدول كثيرة في العالم ومنها فنلندا إذ بلغ الانفاق فيها (4375.54) في سنة ،2017 وسنغافورة (2984.63) سنة 2018. أما الإنفاق الحكومي على التعليم العالي نسبةً مئويةً من الناتج المحلي فتوفرت بيانات أربع دول عربية فقط وأعلى نسبة إنفاق رصدت في تونس (1.65) سنة 2014 والتي تتساوي دوليا مع فنلندا، وفي السنة نفسها في جزر القمر لم تتجاوز (0.21). ونسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي تراوحت في سنغافورة (0.99–0.82) للسنوات (2016–2018).

أما الإنفاق على التعليم ما بعد الثانوي غير العالي فلم ينطبق هذا الحقل على ليبيا والأردن والجزائر وعُمان، والبيانات المتوفرة للدول العربية كانت في تونس فقط ورصدت (127.44) مليون دولار أمريكي سنة 2015، ويلاحظ ارتفاع الإنفاق على هذا الحقل في السنوات الأخيرة في سنغافورة حيث بلغت (722.95) سنة 2018 بعد أن كانت (106.28) في سنة 2016.

نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس

نسبة الطلبة لأعضاء هيئة التدريس من المؤشرات السائدة لقياس كفاية أعضاء هيئة التدريس للتدريس في الجامعات، وهذا المؤشر يجب أن يدرس بحذر؛ لوجود الكثير من المتغيرات ذات العلاقة، منها نوع التخصصات المعتمدة بالجامعة، والمعدل العام للخريجين من مجموع الطلاب، والساعات المعتمدة والمتخصصة لأهداف غير التدريس مثل: البحث، والخدمات. ونسبة حملة الماجستير من الطلاب المراد إعدادهم يعد من المؤشرات المهمة التي من المهم أن تؤخذ في الاعتبار عندما نريد تقييم برامج التعليم العالي. فالجامعات ذات السمعة الطيبة في العالم التي تطبق برامج شاملة في المجالات المهنية مثل: الطب، والقانون، والزراعة، والهندسة مع مجالات مثل التجارة، والعلوم الأساسية، والآداب، ومجالات العلوم الاجتماعية في العادة بها نسبة من طلاب

لأعضاء هيئة التدريس تتراوح ما بين 8:1 إلى 12:1. والوظيفة لعضو هيئة تدريس في هذه الجامعات تشمل التدريس، والبحث باعتبارها موضع اهتمام متوازن. كلما كان هناك كثافة الانشغال بالبحث والدراسة الأكاديمية والإشراف دل هذا على مؤشر أدنى من المشار إليه أدناه. نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس على أي حال المحددة برامجهم في مجالات العلوم الأساسية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، يعد وضعهم جيد عندما يصل نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى 1:20. أغلب جامعات القطاع العام تعلن أن البحث والتدريس من أبرز وظائفها. على أي حال فإن البحث لا يشغل كثيرًا مخططات أعضاء هيئة التدريس في عدد كبير من الجامعات العربية، حيث إن كثيرًا من الجامعات يمكن أن ينظر إليها على أنها مؤسسات تدريسية. هذا المؤشر في الجامعات العربية يمكن تلخيصه وفق الآتي:

النسبة الطلابية لعضو هيئة التدريس تمثل أكثر من 1:20 في 66% من الدول العربية. المعدل في الدول العربية لكل التخصصات يصل إلى1:32 في سنة 2011 مقارنة بـ 1:42 في سنة 1996. والاختلاف في الدول كان كبيرًا جدًا ويتراوح ما بين 1:12 في البحرين إلى 1:59 في الجزائر (تقرير المعرفة العربي، 2014).

نسبة خريجي التعليم العالي من الجنسين حسب التخصص

نسبة خريجي التعليم العالي من برامج التربية من الجنسين

أقل نسبة خريجين كانت في تونس (0.45) والجزائر (2.87) ومن بين (19) دولة عربية (7) دول فقط بياناتها موجودة*، وأعلى نسبة تخرج كانت في السعودية (13.26)، فلسطين (24.47)، وهي الأعلى من بين كل الدول العربية، والمتوسط (12.46). وفي الدول الأوروبية بلغ مدى نسبة التخرج في فنلندا (6.21–6.76)، وفي سنغافورة (5.58–6.58). وإجمالا في الدول الأوروبية أقل نسبة تخرج كانت في فرنسا (2.62–4.12)، وأعلى نسبة في أسبانيا (16.23–17.01) أي أن المتوسط (10.5).

نسبة خريجي التعليم العالي من برامج الأعمال والإدارة والقانون

أعلى نسبة سجلت في الدول العربية في البحرين (48.99–55.98)، وفي الامارات (41.83–48.13)، وأقل النسب في تونس (19.73–20.05)، والمتوسط (38). ومن ضمن أعلى النسب دوليا في فنلندا (17.41–18.89)، وسنغافورة (31.19–34.99)، وأقل النسب في السويد (17.00)، والمتوسط (26).

---

* بعض الدول العربية لا يوجد لها بيانات وبعضها بياناتها منقطعة. أُخذت فقط بيانات

الدول المذكورة لأكثر من سنة واحدة ضمن المدة (2014–2019). إضافة الى أن البيانات عن ليبيا متوقفة من قبل 2003.

نسبة خريجي التعليم العالي من برامج العلوم الطبيعة والرياضيات والإحصاء:

أعلى النسب ضمن هذا التخصص في الدول العربية في الجزائر (11.84–9.57)، وأقلها في البحرين (1.57–1.79)، ومتوسطها (6.5). ومن أعلى النسب التي سجلت في التخصص ذاته دوليا في الهند (12.70–16.06)، وفنلندا (3.88–4.87)، وسنغافورة (5.31–5.60)، ومن أقل النسب دوليا في بلجيكا (3.65–4.46)، وماليزيا تراوحت بين (3.55–3.71)، والمتوسط لهذه الدول (9.5).

نسبة خريجي التعليم العالي من برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أعلى نسب التخرج ضمن هذا التخصص في الدول العربية في تونس التي تراوحت بين (17.53–13.85)، وسلطنة عمان (13.01–15.01)، والسعودية (7.11–6.83)، وأقلها في المغرب التي تراوحت بين (1.97–5.04)، وفلسطين (3.29–4.81)، ومتوسطها (10). ومن أعلى النسب دوليا كانت في فنلندا (2.23–7.03)، وسنغافورة (8.26–8.58)، وماليزيا (7.13–6.89)، وأقلها في إيطاليا (0.92–1.27)، وبلجيكا (1.13–2.10). ومتوسطها (5) وإجمالا فإن النسب الأعلى في الدول العربية ضمن هذا التخصص.

نسبة خريجي التعليم العالي من برامج الهندسة والتصنيع والبناء

أعلى النسب في الدول العربية سجلت في سلطنة عمان (25.07–28.32)، والجزائر (17.23–22.04) والإمارات (13.85–22.29)، وأقلها في المغرب (3.56–5.85)، والسعودية التي تراوحت بين (7.90–8.37)، المتوسط (16). أما أعلى النسب في بعض دول العالم فسجلت في النمسا (19.68–20.57)، وفنلندا (20.65–16.48)، وماليزيا (30.09–28.58)، وسنغافورة (20,51–19.59)، وأقلها في أمريكا (7.04–7.93)، وأستراليا تراوحت بين (7.84–9.31) ومتوسطها (18.5).

نسبة خريجي التعليم العالي من برامج الزراعة والغابات ومصائد الأسماك والطب البيطري

النسبة الأعلى في الجزائر (1.65–1.33)، وتونس (1.28–1.51)، وأقلها في السعودية التي تراوحت بين (0.10–0.21)، والإمارات (0.12–0.32)، ومتوسطها (1). والأعلى في بعض دول العالم تمثلت في هنغاريا (2.33–3.95)، وفنلندا (1.95–2.25)، وإيطاليا (2.07–2.52)، وأقلها سنغافورة (0.17–0.22)، والنرويج تراوحت بين (0.76–0.85) ومتوسطها (2).

نسبة خريجي التعليم العالي من برامج الصحة والرعاية الصحية

أعلى نسب المتخرجين في الدول العربية ضمن هذا التخصص سجلت في فلسطين (8.62–13.83) ، وقطر (8.22–10.15)، وتونس التي تراوحت بين (8.73–9.38)، وأقلها في المغرب(3.25–3.44)، ومتوسطها (8). ومن أعلى النسب في الدول الأجنبية في بلجيكا (25.82–28.79)، وفنلندا (19.47–21.93)، والدنمارك (21.22–20.88) وأقلها في ماليزيا (6.61–6.77)، وسنغافورة (8.40–8.58)، والنمسا (6.51–8.42)، وألمانيا (7.17–7.43)، ومتوسطها (27).

نسبة خريجي التعليم العالي من الآداب والعلوم الإنسانية

أعلى النسب في الدول العربية في السعودية (24.79–19.19)، وأقلها في البحرين (4.22–9.33)، ومتوسطها (14). وفي العالم من أعلى النسب في أمريكا (20.89–19.65)، وأقلها في السويد (6.18–5.62)، ومتوسطها (13).

نسبة خريجي التعليم العالي من برامج العلوم الاجتماعية والصحافة والإعلام

من أعلى النسب في الدول العربية في الجزائر (13.95–14.86)، وأقلها في سلطنة عُمان تراوحت بين (1.04–2.20)، ومتوسطها (8.5). أما في دول العالم فمن أعلى النسب في الهند (31.56–28.32)، وأقلها في فنلندا (7.12–7.28)، ومتوسطها (19).

أما في ليبيا ونظرا لتعذر الحصول على البيانات وعدم وجود أي إحصائيات لليبيا ضمن موقع معهد الإحصاء الدولي، فقد اختيرت جامعة مصراتة عينةً قصديةً، ودراسة حالة؛ لتمثل الجامعات الليبية؛ لتوفر بيانات وإحصائيات حديثة منشورة على الموقع الرسمي للجامعة (جامعة مصراتة، 2021)، والجدول (1) يلخص توزيع عدد طلاب جامعة مصراتة حسب التخصصات، مع ملاحظة أن المجالات تم توزيعها بشكل تقريبي بحسب تصنيف مجالات التعليم التابع لمنظمة اليونسكو (اسكد، 2013):

الجدول (1) يوضح توزيع عدد طلاب جامعة مصراتة حسب التخصصات

التخصص	عدد الطـلاب	النسبة
العلوم	2503	13.60
الآداب واللغات والدراسات الإسلامية	3636	19.75
العلوم الطبية	2818	15.31
الزراعة والطب البيطري	52	0.28
الهندسة	1104	6.00
التربية والتربية البدنية	3298	17.92
الاقتصاد والقانون	3854	21.00
الفنون والإعلام	427	2.32
تقنية المعلومات	709	3.85
المجموع	18401	%100

تحليل البيانات ونتائج البحث وتفسيرها

في ضوء ما استعرضناه سابقًا من مؤشرات كمية، يمكن من كل ما أسلفنا أن نبرز أهم المؤشرات النوعية والاتجاهات الأساسية في نظم التعليم العالي في ليبيا وذلك وفق الآتي: –

يلاحظ من تتبع الإحصاءات المتوفرة أن الإقبال على التعليم العالي بدأ يزداد ويرتفع بنسب غير مسبوقة خاصة منذ عام 1990، حيث كان عدد الطلاب (54391)، وارتفع إلى (163843) طالبًا في عام 1996 بزيادة تصل إلى أكثر من 33%، وهو حاليًا يزيد عن 300 ألف طالب وطالبة، هذه النسبة المشار إليها أي بإجمالي عدد الطلاب و قدرة 3000 طالب وطالبة لكل مائة ألف من السكان، والمفترض أن يكون في حدود 1600 طالب وطالبة لكل 100 ألف نسمة، هذه النسبة بالرجوع إلى المعيار النفسي والاجتماعي وفقا للتوزيع الطبيعي لمنحني الذكاء لأي مجتمع، ووفقا لتقرير اليونيسكو تعد أعلى نسبة في الدول العربية إضافة إلى المؤشرات الإقليمية و الدولية نرى أن هذه النسبة هي تقريبا ضعف متوسط النسبة في العالم مع ملاحظة أن الإحصائيات التي تخص الدول العربية ودول العالم تعبر عن مؤسسات التعليم العالي فيها التي تشمل المعاهد العليا وليس

الجامعات فقط. ففي الجدول (2) نلاحظ تجاوز الفارق في عدد الطلاب في جامعة مصراتة في بعض التخصصات 7% مقارنة التخصص نفسه إقليميا ودوليا.

جدول (2) يوضح مقارنة بين النسب المئوية للطلاب حسب التخصصات في جامعة مصراتة والجامعات الإقليمية والدولية

النسبة / التخصص	جامعة مصراتة	الدول العربية	دول العالم
العلوم	13.60	6.5	9.5
الآداب والعلوم الإنسانية	19.75	14.5	13.5
العلوم الطبية	15.31	8.5	17.5
الزراعة والطب البيطري	0.28	1.00	2.00
التربية والتربية البدنية	17.92	12.46	10.5
الهندسة	6.00	16.00	18.5
الاقتصاد والقانون	21.00	38.00	26.00
الفنون والإعلام	2.32	8.5	19.00
تقنية المعلومات	3.85	10	5.00

وهذا يتفق مع ما أكدت عليه الدراسات السابقة في هذا البحث، ومنها دراسة كل من (مُرجين، 2015، المالطي،2017، المبروك، 2017، تقرير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2014)، مع ملاحظة أن هذا الارتفاع في عدد الطلاب يقابله انخفاض في الميزانية المخصصة للتعليم العالي في الدول العربية إجمالًا مقارنة بدول العالم، وارتفاع في نسبة عضو هيئة التدريس إلى عدد الطلاب حيث كان المعدل 1:32 في حين أن المعيار المقبول هو 1:20. هذه النسبة التي تفوق المعدلات المعمول بها سواء على المستوى الإقليمي، أو الدولي تشير إلى أن هناك وضعًا غير سليم في ارتفاع نسبة الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم في ليبيا، وأن هذا التضخم المتزايد يشير إلى وجود خلل كبير في بنية التعليم الجامعي بوجه خاص، وبنية النظام التعليمي ككل بوجه عام، الأمر الذي يستدعي ضرورة الوقوف عنده لمعرفة أسبابه مع إلقاء الضوء على نتائجه السلبية المتوقعة وذلك وفق الآتي:

إن معدل الطلاب بمؤسسات التعليم العالي كما أشرنا يفوق المعدلات المعمول بها، بل يصل إلى المعدل الذي يزيد على الولايات المتحدة، و كندا، رغم أن الارتفاع في نسبة طلاب التعليم العالي في الولايات المتحدة يمكن تفسيره بوجود ما يزيد عن نسبة 40% من الطلاب يدرسون في مؤسسات جامعية تسمى الكليات الصغيرة، مدة الدراسة فيها سنتان بعد المرحلة الثانوية، و هي تناظر في سنوات الدراسة معاهد المعلمين الخاصة التي تم

إلغاؤها في ليبيا والتي كانت تمتد لخمس سنوات بعد انتهاء المرحلة الإعدادية سابقًا، مع فارق آخر أن نسبة الطلاب في المعاهد الفنية العليا في البلدان الصناعية و الولايات المتحدة مرتفع بعكس ما هو موجود في البلاد العربية و ليبيا، كما سبقت الإشارة إلى أن الارتفاع في هذه البلدان في المستوى (6) حسب تصنيف اسكد لمستويات التعليم (اسكد، 2013) يصل إلى نسبة 80% ، يتوزع معظمهم في أقسام العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية، هذه الزيادة الكبيرة موزعة في ليبيا بين 15% في المعاهد الفنية و المهنية العليا، و ما يزيد عن 85% في الجامعات. هذا التوسع الهائل يرجع من وجهة نظرنا إلى الأسباب الآتية:

_ عدم وجود سياسة حازمة ومدروسة وتخطيط سليم، مما أدى إلى تشوه الهرم التعليمي وهيكلية التعليم في ليبيا.

_ إلغاء معاهد المعلمين الخاصة، وإبدالها بكليات التربية أحدث طفرة في ارتفاع نسبة عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي، إذ تشير البيانات إلى وجود ما يزيد عن 50 كلية (مُرجين وآخرون، 2020)لإعداد المعلمين استحدثت بديلًا للمعاهد المتوسطة يدرس بها ما يزيد عن 30 ألف طالب معظمهم من الإناث، تضم الأقسام العلمية مثل: الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، والأحياء، و تضم أقسام العلوم الإنسانية، والتخصص العام، وإذا نظرنا إلى سياسة إعداد المعلمين في معظم دول العالم الآن نجدها تتجه إلى إعداد الخريج على المستوى الجامعي بعد حصوله على الليسانس أو البكالوريوس في الكليات أو الأقسام الجامعية المتخصصة، وحسب الطلب، وبشروط خاصة، يُعد الطالب لمدة عام إعدادًا مهنيًا للتدريس، ويعطى دبلومًا متخصصًا يؤهله للتدريس بالمرحلة الثانوية، أو دبلومًا لمدة عام يؤهله للتدريس بالمرحلة الجامعية لمن يُنْهُونَ الماجستير أو الدكتوراه. أما بالنسبة لمرحلة التعليم الأساسي فيعطى الدبلوم المتخصص لمدة عامين بعد المرحلة الثانوية.

يرجع الارتفاع والتضخم في أعداد الطلاب أيضًا إلى الانتشار الجغرافي للجامعات مع عدم وجود سياسة حازمة في القبول، وزيادة الضغط الاجتماعي؛ بإلحاق الطلاب في الكليات والجامعات والأقسام المنتشرة في كل مكان، هذا الانتشار رغم أن له ميزات خاصة تمثلت في إتاحة الفرصة لالتحاق أبناء المناطق النائية خاصة الطالبات بمؤسسات التعليم الجامعي، غير أن له مخاطره المتمثلة في التحاق الطالبات في أقسام العلوم الإنسانية أو في بعض التخصصات في العلوم البحتة التطبيقية مثل: الأحياء بأعداد كبيرة جدًا، تفوق القدرة الاستيعابية للمؤسسات، ولا تتماشى والطلب الاجتماعي وحاجة المجتمع.

الأعداد الكبيرة في مؤسسات التعليم العالي مع عدم وجود الإمكانيات يؤدي إلى الصرف على هذا النوع من التعليم دون وجود عائد، هذا كما أنه من جهة أخرى يحرم المجتمع من القوى الفنية والمهنية المدربة التي تحتاجها البلاد وفق خططها التنموية، وهي الأعمال المشغولة من غير الليبيين حاليًا، ففي الوقت الذي تنتشر فيه البطالة المقنعة بنوعيها للخريجين نجد أن سوق العمل في حاجة ماسة إلى أعداد كبيرة من خريجي المعاهد المهنية والفنية المتخصصة مثل: النهضة الصناعية في اليابان، وكثير من الدول المتقدمة قائمة على هذا المبدأ.

هذه هي أهم القضايا التي تواجه التعليم العالي في البلاد العربية بوجه عام، وفي ليبيا على وجه الخصوص **وإذا أردنا أن نعمل على محاولة تخليص هذا النظام من كثير من السلبيات التي أشير إليها وتحقيق فرص التطوير فإننا نقترح العمل بما يأتي:**

أولًا/ من حيث فرص العمل: حيث إن ازدهار النظام التعليمي يرتبط إلى حد كبير بوجود فرص العمل، وحيث إن السياسة السابقة قبل 2011 اتجهت خاصة في مجال التعليم إلى تقليص فرص العمل بتقليص الوظائف، عليه: فإننا نقترح التخطيط لإعادة التوازن في المقررات الدراسية، و تعديلها بما يتلاءم و التوجهات الجديدة للتعليم التخصصي، و التوسع المستقبلي في الوظائف، و لا شك أن الاختصاصي الاجتماعي، و المرشد النفسي، و رياض الأطفال، والرياضة، والفنون، واستحداث مادة حماية البيئة، وما يلزم ذلك من إعداد للمعلمين، و كذلك التوسع في مواد النشاط بإعداد معلمي الموسيقى، والتربية الرياضية في أكثر من تخصص، و مُعلم الرسم، والأشغال، وكذلك استحداث مادة التقنيات الحديثة، ووسائل الاتصال (تكنولوجيا التعليم)، وما يلزم ذلك من إعداد كوادر مدربة، سوف تتيح الفرصة لاستيعاب أعداد كبيرة من الاحتياط الموجود في التعليم في الوقت الحاضر من جهة، و سيؤدي إلى تنشيط العملية التعليمية و تخفيض الضغط على مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، خاصة إذا عملنا بالمقترح المشار إليه في إعداد المعلمين و هو العمل بنظام سنتين لمعلم مرحلة التعليم الأساسي. إن التوسع المدروس في الوظائف في مجال التعليم خاصة إذا ما رافق ذلك أيضًا دراسة توسيع الوظائف خاصة في المجالات المهنية و الحرفية، وتوسيع دائرة التخصصات خاصة في مجال الأعمال التي تقوم بها المرأة والتي يجب أن يتم العمل بإرساء دعائم ثقافة جديدة في هذا المجال، بالتخطيط لوظائف جديدة للمرأة في مجالات التغذية، والصحة، والزراعة، وغيرها من المهن باعتبار أن الاعتماد على التقنيات المعاصرة و الميكنة جعل الكثير من المهن لا تحتاج إلى ما تتطلبه المهن من مجهود عضلي في السابق،

وكانت لا تتناسب و تكوين المرأة، و حيث إن الكثير من الأعمال وفق هذا التوجه أصبحت ملائمة للجنسين. علية فمن الممكن العمل على استحداث الكثير من التخصصات بحيث يتم توجيه الإناث من الطالبات إليها بما يخفف الضغط على مؤسسات التعليم العالي، وما يحقق تلبية احتياجات سوق العمل.

ثانيًا / لمواجهة الضغط على مؤسسات التعليم العالي فإننا نقترح أنه يتوجب في إطـار استقلالية الجامعة والعمل بمبدأ الجامعة المنتجة العمل بضرورة أن تخصص الميزانيات للجامعات وفق الدور الذي تقوم به، وبحيث تفرض رسوم دراسية مدروسة، ويصبح التعليم الجامعي بمقابل على أن يتم تغطية المقابل وذلك بالعمل بالآتي:

_ طلاب وطالبات تحتاجهم المؤسسات الإنتاجية والخدمية أو الشركات يتم اختيارهم من حملة الثانويات العامة والمعاهد المتوسطة، وبشروط قبول خاصة تضعها الوزارات أو المؤسسات أو الشركات من بين الحاصلين على الشهادة الثانوية، وهؤلاء يدرسون على نفقة تلك الجهات على أن يلتحقوا بالعمل ضعف المدة التي يقضونها في الدراسة في المؤسسات التي أبرموا عقودًا معها، أو وفق شروط متفق عليها بين الطرفين.

_ الطلاب الذين لم يتحصلوا على فرص للالتحاق وفق هذا النظام، والذين تحصلوا على تقديرات عالية في الثانويات وبعد إجراء دراسة تعتمد سجلهم الدراسي بشكل عام، واختبارات قبول دقيقة، يتم مؤقتًا العمل على استيعابهم وفق التخصصات التي يرغبون الالتحاق بها.

_ الطلاب الذين لا يتحصلون على فرص للالتحاق وفق ما ورد أعلاه، ويصر أولياء أمورهم على إلحاقهم بالثانويات تحت شعار حرية التعليم، يسمح لهم بمواصلة الدراسة، على أن يتحمل أولياء أمورهم مصاريف الدراسة، ويعفى من دفع المصاريف أولئك الطلاب الذين يثبت بعد السنة الأولى أنهم متفوقون، وتحصلوا على تقديرات عالية.

ثالثا / تطوير برامج التقويم الحالية بإدخال السجل المجمع، واستحداث إدارة للتوجيه والإرشاد، واكتشاف ذوي القدرات والاستعدادات الخاصة، والعمل على توجيههم لنوع الدراسة التي تتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم من جهة، ومع ميولهم ورغباتهم من جهة أخرى، ويتم استحداث العمل بالتقويم الشامل للطالب، والاعتماد لا على مجرد تقويم التحصيل العلمي فقط، ولكن يجب أن تشمل برامج التقويم الجانب الجسمي المهاري، وإثبات الصلاحية الجسمية والانفعالية للمهنة التي سوف يلتحق بها الخريج بعد التخرج.

رابعًا / مركزية التخطيط في قطاع التعليم العالي بأن تصبح إدارة التعليم العالي بعد توسيع اختصاصاتها وتطوير أساليبها مع تحديد ضوابط دقيقة ، والعمل على التحكم في مدخلات التعليم العالي من الطلاب، و بحيث لا يتم اعتماد تسجيل أي طالب في أي جامعة إلا بعد التأكد من دخوله وفق الشروط المنصوص عليها، وعدم اعتماد نتائج شهادات أي نوع من التعليم غير مدرجة أسماؤهم بهذه الإدارة، و هذا يتطلب استصدار قرار ينص على أن المجلس الأعلى لمنح الشهادات العلمية هو الجهة الوحيدة المخولة باعتماد الشهادات العلمية، والتصديق عليها بعد إحالتها من الجامعات المتخصصة لهذه الإدارة.

خامسًا / لزيادة الحافز والدافع نحو التعليم بشكل عام، والتعليم العالي بشكل خاص، يتم العمل على استصدار قرار يحظر منح الرخص المهنية، والحرفية، والإنتاجية، أو الخدمية، إلا بالحصول على مؤهل مناسب، مع إعطاء أفضلية للخريجين. هذا كما يتم استصدار قرار يلزم جميع الشركات والقطاعات على عدم التعاقد مع شركات أجنبية فيما يتعلق بالبحوث والدراسات الاستشارية لمختلف القطاعات، إلا عن طريق الجامعات ومراكز البحوث ذات العلاقة. ويعني هذا تشجيع المؤسسات البحثية والجامعات الوطنية للقيام بالبحوث والدراسات بما يضمن الربط بين تلك المؤسسات والجامعات، وسوق العمل والإنتاج من جهة، وبما يسهم في تطوير مؤسسات البحث العلمي من جهة أخرى.

سادسًا / إعادة النظر في كليات التربية بصيغتها الحالية، والعمل بالتصور المشار إليه في مجال إعداد المعلمين، وذلك من خلال أقسام التربية وعلم النفس في الجامعات التي تتولى برامج الإعداد القصير أو طويل المدى أو إعداد وتطوير برامج التدريب في أثناء الخدمة، خاصة وأن برامج التدريب في أثناء الخدمة سوف تكون لها أهمية كبيرة في المستقبل، وذلك لما يشهده العصر من سرعة في التغير سواء في المعلومات أو في مجالات الأساليب والتقنيات.

سابعًا / العمل على تطوير المناهج في الجامعات والعمل بالتوجه إلى الجامعات الافتراضية، واستغلال التقنيات المعاصرة، وأساليب الاتصال عن بعد، والجامعات المفتوحة، والاعتماد على شبكة المعلومات (الانترنت). هذا التوجه الذي بدأ يلون خريطة التعليم العالي والجامعي في مختلف دول العالم، وأعتقد أن جامعاتنا العربية بشكل عام وفي ليبيا بشكل خاص سوف تكون مهددة مستقبلًا بالانهيار التام، وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات، أو زيادة الطلب على التعليم مع المحافظة على مستوى عالٍ من الكفاءة دون العمل بهذا التوجه.

التوصيات

في ضوء نتائج البحث يوصي الباحثان بالآتي:

- ضرورة اهتمام وزارة التعليم العالي والتقني بتوفير الإحصائيات باستمرار، وجعلها متاحة إلكترونيا على موقع الوزارة.
- ضرورة أن تتابع وزارة التعليم العالي أعمال اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم وتذليل الصعاب من أجل توثيق البيانات الإحصائية لليبيا على موقع معهد الإحصاء الدولي.
- أهمية أن تعمل وزارة التعليم العالي على بناء إطار عام وأهداف للتعليم العالي بمختلف تصنيفاته وفقا للمؤشرات الإحصائية المحلية والإقليمية والدولية.
- إجراء مزيد من الدراسات المعمقة والموسعة، لدراسة أعداد الطلاب في جميع مؤسسات التعليم العالي في ليبيا وفقا لتصنيف (اسكد، 2013)، ومن ثم العمل على الاستفادة من هذه الدراسات في تحديد التخصصات التي نحتاجها، وتحديد التوزيع العددي الصحيح للطلاب في ضوء هذه الدراسات.

المراجع

الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم (2019). **الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات الليبية: الواقع وإمكانيات التطوير**، بنغازي: دار الكتب الوطنية.

الدويبي، بشير عبد السلام (2017). التعليم العالي والتنمية البشرية في عصر المعرفة الرقمية، **شؤون ليبية**، (6)، 47-57.

المالطي، عبد الفتاح سالم (2017). المشاكل والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا، **مجلة شؤون ليبية**، العدد (6): 83-97.

المبروك، فرج بوبكر (2017). التعليم العالي في ليبيا الواقع والآفاق، **مجلة شؤون ليبية**، (6): 36-46.

المكتب الإقليمي للدول العربية ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم (2014). **تقرير المعرفة العربي للعام 2014: الشباب وتوطين المعرفة**، دبي: دار الغرير للطباعة والنشر.

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (2016). **واقع التعليم العالي في ليبيا، طرابلس**، ليبيا. WWW.Loopsresearch.org.

جامعة مصراتة (2021). **جامعة مصراتة مسيرة وإنجازات**، دار الكتب الوطنية بنغازي.

قريرة، عبد المنعم صالح (2017). منظور إدارة الأزمة في التعليم الجامعي: قراءات من جامعة سبها، **مجلة شؤون ليبية**، (6): 107-131.

مدياني، محمد وطلحاوي، فاطمة الزهراء (د.ت). **واقع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية**. https://dsr.alistiqlal.edu.ps/file/files/126.pdf .

مرجين، حسين (2015). إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا 2014: الواقع والمستقبل، **مجلة الأكاديمية الليبية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، (9): 7-28.

مرجين، وآخرون (2020). **الجودة وضمانها في الجامعات والأكاديميات الليبية الحكومية في ظل جائحة كورونا: الأدوار والمسارات، تقرير صادر عن الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم**، بنغازي: دار الكتب الوطنية.

معهد اليونسكو للإحصاء (2014). مجالات التعليم والتدريب في إسكد (إسكد-مجالات-2013)، مونتريال، كندا https://www.uis.unesco.org .

مكتب اليونسكو الإقليمي للدول العربية (2018). **تقرير دراسة اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية**، بيروت، لبنان.

مؤسسة التدريب الأوروبية (2014). **عملية تورينو 2014 ليبيا** www.etf.europa.eu

موقع المعهد الدولي للإحصاء التابع لمنظمة اليونسكو للتربية والثقافة والعلوم

.UNESCO Institute for Statistics (UIS) http://data.uis.unesco.org

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2014). **بحوث المؤتمر الوطني للتعليم العالي 2014 الواقع والطموحات**، طرابلس، ليبيا.

المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير2022

من أجل تعليم نشط يواكب حركة سوق العمل

فرج امحمد دردور
Fdardour@gmail.com

كلية الآداب جامعة طرابلس
https://doi.org/10.36602/jebs.2022.I03.02

الملخص

هذه الورقة تركز على آليات تطوير العملية التعليمية كي تلبي حاجات المجتمع من الأيدي الماهرة والعقول المؤهلة، غير أن هذا لا يتأتى في غياب البحوث العلمية البراغماتية، التي تأخذ في الحسبان دور المورد البشري كأساس في برامج التنمية؛ هذا الجهد يقتضي الاستفادة من التقنية المتاحة بأدواتها المتنوعة، مع توظيفها بوعي ومعرفة للارتقاء بالتعليم وتعظيم مهارات الأفراد، وتلبية متطلبات المؤسسات المجتمعية بكافة أنماطها.

الورقة تبحث في الكيفية المثمرة لتحرير العملية التعليمية من الأسلوب التقليدي الموروث، والخروج بها من الجمود إلى فضاءات نشطة وفعالة تدعم مبدأ الكفاءة وتنمي المهارة الشخصية، والمهارة لا تكون إلا فردية ثم تتزاوج مع نظيراتها بصورة جمعية لتحقيق الهدف عبر فلسفة "التدريب من أجل الحياة".

لقد اعتمد الباحث في ورقته كلاً من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، قاصداً بذلك معرفة العلاقة بين الكيانات التعليمية والإنتاجية والشراكة بينهما، ولذا تنوعت مصادر البحث فشملت دور الخبرات الدولية ورؤاها حول تصحيح القصور.

أوضحت الورقة بأن المشكلة في ليبيا، ناشئة عن عجز الدولة على بناء تعاون حقيقي بين القطاعات الإنتاجية والتعليم الجامعي والتقني، وهذا مرده في الأساس لافتقار الدولة إلى كوادر ومراكز بحثية مؤهلة واقعيا، وقادرة على إحداث تفاعل بصورة متبادلة بين كياناتها التعليمية والانتاجية والتنفيذية.

أظهرت النتائج المستنبطة بأن التفاعل الحيوي والنشط بين مؤسسات التعليم وسوق العمل يؤسس يقيناً لنظام تعليمي ذي جدوى، تستجيب مخرجاته لمتطلبات سوق العمل، وتتناغم مع حاجة الدولة من الكفاءات المهنية، وبالتالي يسهم في الرفع من معدل الإنتاجية ومستوى الوعي لدى الفئات المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: آليات . براغماتي . موارد . مشاركة . انتاجية . مخرجات . سوق العمل.

For a Vivacious Education that Escorts the Labor Market Movement".

Farag Dardour
faculty of Arts –University of Tripoli

Abstract

This paper focuses on mechanisms of boosting the educational process in order to meetsociety's needs of skillful hands and qualified minds. This cannot be achieved in absence of pragmatic scientific researches that take into account the role of human resource as fundamental in development schemes. Sucheffort requires utilization of available technology through its diversified tools, the making use of them both consciously and knowledgeably to upgrade education, consolidate individual skills and accede to the requirements of societal institutions.

The paper searches for "how" to fruitfully extricate the process of education from inherited traditional style, salvaging it from stagnancy onto dynamic spaces, promoting efficiency and developing personal skill to intermarry collectively withcounterparts, thus realizing the goal through focusing upon philosophy of "Training for the sake of Life". The researcher has employed both the descriptive and analytical methods, aiming at knowing the relationship between educational and productiveentities, and their partnership, hence the paper sources included the role of international expertise and their views to correct deficiency.

The paper has demonstrated that the problem springs from incapacity of state to construct a genuine cooperation connecting the productive sectors to university and technological education. Such incapability is chiefly attributed to the state's actual lack of qualified research cadres and centers, having the ability to generate a permanent reciprocal interactionamong state's institutions and its educational, executive and .productive entities

The extracted results showed that lively and active interaction between educational institutions and labor market definitely constitutes an availing education system, whose outputs can respond to demands of labor market and harmonize with state's need for professional competencies, consequently contributing to bolstering productivity rate and promoting awareness level of society factions

key words: Mechanisms - Pragmatic - Resources -Partnership - Productivity - Outputs- Labor Market

المقدمة

تطور الدول يتناسب بصورة طردية مع تطور البحث العلمي، ومدى الاهتمام به كأولوية في سياساتها، حيث أحدث البحث العلمي علامة فارقة ميزت الدول المتقدمة عن الدول النامية، وظهر هذا الفرق واضحاً في كل مناحي الحياة اليومية، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكان التعليم والبحث العلمي، المفتاح الذي

كشف قدرة الإنسان على الابداع، عندما تستثمر مكامنه المتنوعة وتتحول بعد اكتشافها وصقلها بالعلم إلى طاقات منتجة.

ونظراً لتوسع الحاجات الإنسانية وتنوعها كماً وكيفاً، زادت أهمية الاستفادة من البحوث العلمية لتحسين الجهد المصقول بالمعرفة، بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل المرتبط بتلبية حاجات المجتمع دون إهدار للجهد والوقت. هذه المتطلبات ظلت ناقصة، بسبب عدم قدرة المؤسسات التعليمية والبحثية في ليبيا على مواكبة التطور الهائل والسريع الذي يحصل في المؤسسات الإنتاجية، سواء من حيث التقنيات المستعملة، أم من حيث تنوع الإنتاج وفقا لازدياد الطلب وتوسع حاجات الإنسان اليومية. هذا القصور في العلاقة التكاملية بين عناصر التنمية البشرية، أثر سلباً على جودة المنتج المحلي من حيث قدرته التنافسية مع المنتج المستورد. هذا الأخير شكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة.

وما تزال بعض حكومات الشرق الأوسط وأفريقيا ومنها ليبيا، قاصرة على تلبية حاجات بلدانها بما يضمن جزءاً من الرفاهية لشعوبها. حيث تبدأ المشكلة من نقص في اعداد النشء بمراحل التعليم الأساسي، الذي تزرع فيه لبنة تكوين شخصية المتعلم، بالاعتماد على نفسه عبر المناهج المعدة لهذا الغرض. كما أن معظم الجامعات في هذه الدول، تفتقر إلى قاعدة بيانات كافية، يمكن أن تستند إليها البحوث العلمية كمصادر، حتى تكون النتائج ذات جودة عالية، أضف إلى ذلك، غياب التشريعات المحفزة على البحث، وعدم توفر البيئة الملائمة التي تحيي روح الابتكار والابداع بين الباحثين. الأمر الذي استوجب وقفة بحثية معمقة، من خلال دراسات تحدد مواطن الخلل في العلاقة التواصلية بين مؤسسات التعليم، من جهة، والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، من جهة أخرى. ولا يمكن بلوغ أهداف التعليم والتأهيل والتدريب، دون إحداث تغذية راجعة يعكسها سوق العمل على مخرجات التعليم قبل التخرج، أو عبر دورات التأهيل البعدي.

فالتكرار والتشابه، هو القاسم المشترك بين الجامعات العربية والليبية، وتزداد الظاهرة تعقيداً في الحالة الليبية، حيث إعادة الانتاج وتشابه النتائج وتكرار التوصيات في معظم البحوث، التي في أفضل أحوالها وصفية تنقب في الماضي أكثر من كونها تحليلية تستقرئ المستقبل، في حين أن البحث العلمي يقدم إضافة متجددة ونوعية في مجاله، إلا أن واقع الحال يعكس عدم قدرة الباحثين على معالجة المشكلات المرتبطة بيوميات حياة المجتمع، وذلك لأسباب كثيرة جلها تتعلق بالافتقار للمعلومات والبيانات الدقيقة التي تثري المادة العلمية. وهذا ما أثار اهتمامي كباحث، وشجعني على التنقيب في هذه الاشكاليات.

مشكلة البحث

السياسات التعليمية مازالت عاجزة عن دعم البحث العلمي والتفاعل مع حاجات المجتمع، وما يظهره سوق العمل من هذه الحاجات. كما أن المناهج التعليمية مصاغة على أساس بلوغ أهداف التعليم، دون التركيز على مواءمة مهارات التعلم لسوق العمل. هذا الخلل خلق انفصاماً بين آليات الانتاج، والمهن المطلوبة للإنجاز، ومن هنا تأتي أهمية البحوث العلمية في تقديم الحلول لهذا الخلل.

تساؤلات البحث

يأمل البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما اهمية البحث العلمي في تطوير نمط الحياة بالمجتمعات المعاصرة وتلبية حاجاتها، ومنها المهنية؟
- كيف يمكن للمؤسسات التعليمية تطوير مخرجاتها، كي تجد طريقها إلى سوق العمل بأقل عوائق؟
- هل بالإمكان خلق شراكة بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل، عبر تدريب الطلاب وتأهيلهم؟
- ما مدى استفادة المؤسسات التعليمية، والإنتاجية، من نتائج البحوث التي توصي بتوطيد العلاقة بينهما؟
- كيف يمكن جلب خبرات الدول المتقدمة عبرات الدراسات السابقة المهتمة بإعداد المهارات لسوق العمل؟

الهدف من البحث

- معرفة العوامل التي تؤثر على بلوغ مستويات عالية من التقدم العلمي في المجتمعات بما يكفل تلبية حاجاتها.
- محاولة اثبات قدرة البحوث العلمية على تفكيك العقد المعرقلة لحدوث تكامل بين مؤسسات التعليم، وسوق العمل.
- محاولة إثبات بأن الطفرة التقنية الهائلة بسوق العمل يمكن أن ساعد على الرفع من مستوى المهارات، بما يسمى بالتغذية الراجعة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الانتاجية.
- السعي تقديم رؤية تسهم في زيادة تحصيل الطلاب وتحديد المهارات التي يمكن أن يبدعوا فيها إذا ما تم صقلها بوسائل المعرفة والتدريب.
- محاولة الاستفادة من بعض الدراسات السابقة المطبقة في الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بإعداد المهارات لسوق العمل.

أهمية البحث

الجهود البحثية المهتمة بتطوير المناهج تسعى . في الغالب . للخروج من النمط التقليدي في العملية التعليمية القائم على التلقين، إلى نظام ورش العمل الذي يدعم الكفاءات الفردية، ويصقل ميول الطلاب وينمي مهاراتهم، وذلك عبر تنوع التدريب على أساس مبدأ "التدريب من أجل الحياة". هذا المبدأ، حددته اللجنة الدولية المعنية بالتربية في القرن 21، حيث يتناول علاقة الإنسان مع نفسه ومحيطه، وذلك على النحو التالي: " الإنسان يتكون، كيف يتم تكوينه؟ كيف هو؟ كيف يعيش مع الآخرين؟ كيف سيتم ذلك؟ ولإنجاح هذا الهدف لابد من اتباع سياسة تعليمية، تأخذ في اعتبارها رغبات المتعلمين وحاجة سوق العمل.

منهجية البحث: اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، واستقراء النشاط البحثي المرتبط بتطورات القطاع الإنتاجي والخدمي.

آفاق البحث العلمي وانعكاسه على تطور المجتمعات:

البحث العلمي ينعكس على نمط الحياة في المجتمعات المعاصرة، وترتبط نتائجه بشكل مباشر بحاجات المجتمع. وتعد الأبحاث العلمية من أهم المؤشرات الدالة على تقدم أي دولة، نظراً لأهمية دور نتائج البحوث العلمية في تحفيز القطاعات المختلفة، ورسم سياساتها المستقبلية من خلال تسليط الضوء على المشكلات التي تعيق عملية النهوض بها، وذلك من خلال انتهاج سبل علمية تنعكس ايجابياً على مؤسسات الدولة كاملة. وهذا يتطلب بنية تحتية، ومراكز للأبحاث العلمية لها ميزانيات تكفي لاحتياجات إنجاز البحوث. (العيساوي و زعنين، 2014)

فالبحث العلمي يشمل جميع المجالات، التربوية، والمعرفية والاجتماعية، والاقتصادية، والمهنية، على حد سواء. فهو يتضمن كل ميادين الحياة بجميع فرصها المتنوعة. ولم تخرج تعريفات البحث العلمي عن تغطية هذه المضامين، ارتكازاً على أنه عملية تعتمد التخطيط، وتعكس مستوى التفكير، كما تتصف بالحيادية والموضوعية عند تناول الأشياء بالدراسة، وترتكز على خطوات متعددة ومتنوعة. وذلك بغرض البحث في ظاهرة محددة، حتى يتسنى للباحث معرفة الحقائق المتصلة بها، والأسس اللازمة لمعرفة الحلول ذات صلة بالمشكلات.(DARDOUR , 2017)

لقد برز البحث العلمي في العصر الحديث، كعنصر أساسي لاستمرار الحياة المليئة بالتعقيدات، نتيجة تنامي عدد السكان وتنوع حاجاتهم وضرورة تلبيتها. هذه الحاجات تفسر التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، وكذلك حدوث تراكم للمعرفة العلمية وتطبيقاتها، بمعدلات متسارعة نتيجة للزيادة الكبيرة في انتاج البحوث العلمية كماً ونوعاً. الأمر الذي سيؤدي إلى تغيرات عميقة في المفاهيم والأسس التي ترتكز عليها النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في سلوك الشعوب.(SUSAN & KARSTEN, 2013)

من جانب آخر، فإن التنمية البشرية والاقتصادية ترتبط ببلوغ مستويات عالية من التقدم العلمي. ولهذا فإن البحث العلمي لا ينحصر في الوصول إلى ابتكارات جديدة، بقدر ما يهتم . في جزء منه . بحل المشكلات المتعلقة بسوق العمل، وتطوير الإنتاج، وخاصة الاستهلاكي منه؛ وذلك لتلبية رغبات المستهلكين، وبالتالي فإن من يستخدم التكنولوجيا بشكل كافئ، يمتلك القدرة على التنافس بين المنتجين، ويظل في الصدارة التي تحرره من التبعية. (عبد المالك، شنب، جنات، و ابوجلالة، 2014)

وعليه، صار البحث العلمي من أهم الأنشطة المساهمة في عملية النمو، ومن هنا كان على الحكومات أن تصيغ خطط التعليم على المدى القصير والطويل، خدمة لهذا الغرض، في شكل انسيابي يواكب حركة المجتمعات ويلبي حاجاتها.

واقع البحث العلمي في ليبيا وانعكاسه على سوق العمل:

حالة الضعف التي يعاني منها البحث العلمي في ليبيا، جاء نتيجة كثير من الصعوبات والتحديات التي واجهت الجامعات الليبية، سواء من قلة الانفاق، أو من حيث ضعف تأهيل الباحثين، أو من حيث الافتقار للمادة العلمية المحدثة التي تواكب الطفرة التقنية الهائلة المؤثرة في تكوين المهارات المختلفة. وقد ظهر هذا الافتقار واضحاً في رداءة الإنتاج الصناعي والخدمي بليبيا. ويرى بعض النقاد أن نتائج البحث العلمي غير متماشية مع الواقع في ليبيا، ولهذا لا تجد طريقها للتنفيذ. (الجازوي، حسين، و النعاس، 2019). وتعد المعرفة من أهم العناصر الحاسمة التي تصاغ بواسطتها المعايير المتحكمة في تطور المجتمعات، وعن طريقها تتحدد نسب التفاوت في النمو بين البلدان. هذا التفاوت في النمو يعكسه المخزون المعرفي لهذه المجتمعات. إضافة إلى حجم الثروات وكيفية استغلالها عبر المخزون البشري المصقول بالمعرفة. (جابر و خيرت، 2017)

ولا يمكن للمعرفة أن تكون متجددة تواكب حركة المجتمع وتلبي الجانب التطوري في حاجاته، إلا إذا اقترنت بالبحث العلمي، الذي هو معيار تقدم الدول. فكمية الإنتاج البحثي تنعكس على وفرة الإنتاج الصناعي والخدمي وجودته، وبالتالي ارتفاع نسبة دخل المواطن، مقارنة بالدول النامية الأقل إنتاجية، ومنها الدول العربية، التي

تصنف بأنها الأقل اهتماماً من حيث الاستثمار في التعليم والتدريب. واللوحة المقتبسة التالية، تظهر نسبة انتاج الدول العربية من البحوث العلمية، مقارنة بالإنتاج العالمي في الفترة ما بين (2010/2006). (عبد الوهاب، 2015)

موضوع التخصص	الاصدارات العالمية	النسبة العربية %
الهندسة	1.0690949	1.54
الكيمياء	617.600	1.66
الفيزياء	704.514	1.24
علوم الحاسب الآلي	608.726	1.29
علوم المواد	412.751	1.44
الرياضيات	260.827	2.16
الصيدلة وعلم الأدوية	186.403	1.64
العلوم البيئية	207.586	1.42
علوم الاتصالات	169.892	1.58
الطب الداخلي	1073951	2.34
الكيمياء الحيوية والبيولوجيا	306.025	0.76
الزراعة	138.798	1.67
الطاقة	85.234	2.36
الميكانيكا	79.055	2.48
تكنولوجيا علم الغذاء	79.888	2.23
الجراحة	143.210	1.21
الجيولوجيا	98.483	1.70
موارد المياه	49.356	3.31
علم البوليمرات	75.784	2.00
علم البصريات	196.672	0.76

الجدول السابق يظهر انخفاض عدد البحوث العلمية التي تنتجها البلدان العربية، في مجال العلوم التطبيقية والتكنولوجيا الحديثة. وهذا مثال مدروس يوضح الفجوة الكبيرة بين ما تنتجه الدول المتقدمة والدول النامية في المجال البحثي، وهو ما يفسره التباين في المستوى المعيشي والخدمي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

التعليم في ليبيا بين كثرة المخرجات ونقص المهارات

يشكل دور التعليم في إعداد الطلاب لسوق العمل مصدر قلق بين صانعي السياسات في الدول. ويرى كثير من الليبيين أن التعليم الجامعي ضرورة للحصول على وظيفة في القطاع العام، دون الانتباه إلى ما يحدث في سوق العمل من تطور. (MICHELLE & JENNIFER, 2017) ، في الوقت نفسه، تعالت الأصوات التي تسلط الضوء على معاناة خريجي الجامعات الجدد من العثور على وظائف، يعلمون أن مجالها ينحصر في الكادر الإداري للدولة. وذلك لأسباب عدة، أهمها محدودية النشاط الاقتصادي في ليبيا، واعتماده بشكل أساسي على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي، وعدم قدرة مؤسسات الدولة على استيعاب الاعداد الهائلة من مخرجات التعليم، والتي هي في الغالب غير مدربة تدريبا كافياً، حتى تقتحم سوق العمل وتساهم بشكل فعال في التنمية.

ومما يثير القلق أيضاً شكوى أرباب العمل من صعوبات العثور على العمالة الماهرة من بين خريجي الجامعات، مما يعكس حالة النقص في توفر المهارات.

وبالنظر إلى هذا السياق، نجحت بعض الدول في تعديل نظامها التعليمي، بعد أن خرجت من تعقيدات النظام الاشتراكي الذي يخضع الاقتصاد لسيطرة الحكومات. فصار نظامها التعليمي يلبي حاجة سوق العمل من المهارات المختلفة. ولم تكن ليبيا بعيدة عن هذا الوصف، غير أنها لم تبدأ في عملية إصلاح شاملة، تستهدف كل مؤسسات الدولة المرتبطة بالتنمية البشرية.

فالدول التي تحولت إلى نظام السوق المفتوح، وجدت نفسها مضطرة لتغيير استراتيجياتها. وذلك بالعمل على ربط النظام التعليمي، ما بعد المرحلة الثانوية باحتياجات المجتمع. مستفيدة من الخبرات التراكمية التي حققتها الدول المتقدمة، بفضل التوسع في البحوث العلمية ودقة نتائجها. حيث صار التعليم مدفوعاً بالوظائف التي تخلق انسجاماً أفضل بين مخرجات التعليم، واحتياجات سوق العمل. (STEPHEE, 2007)

ولهذا صار صعود البحث العلمي انعكاساً لقدرة المجتمعات على تخطي الصعوبات التي تواجه مختلف مناحي الحياة اليومية. ويتجسد هذا المفهوم عبر كمية الإنتاج العلمي الذي يقدمه الباحثون لمؤسساتهم العلمية، خدمة لمجتمعاتهم.

وقد تميزت الجامعات بأنها الوعاء المناسب الذي يأوي الباحث ويرعى أبحاثه، التي تعود بالفائدة على تحسين جودة مخرجاتها. هذه الأخيرة، هي من اسهامات الجامعات في نهضة مجتمعها الذي ينفق عليها. ولهذا تجد من أهم الوظائف الأساسية للجامعات، اندماجها بمحيطها وتفاعلها مع مؤسسات المجتمع الأخرى. (جابر و خيرت، 2017)

وتتضاءل أهمية الجامعات في ظل انتشار الفساد نتيجة غياب الوعي، وتتفاقم صعوبات الباحثين بسبب نقص التمويل. فضلاً عن انشغالهم بوظائف أخرى تساعدهم على رفع عبء متطلبات الحياة اليومية؛ الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الإنتاج البحثي من حيث الكمية والجودة. أضف إلى ذلك، قلة التعاون والتنسيق بين الجامعات وانعزالها عن نظيراتها في الدول الأخرى. (اشتيوي، 2020)

ويعد البحث العلمي خادماً لمتطلبات المجتمع الذي ينتمي إليه الباحث، في إطار بيئي تحتويه الجامعات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمؤسسات المجتمع المختلفة. هذه الجامعات قد تعجز بسبب ضعف التمويل، عن توفير البيئة الملائمة للباحثين، إلى جانب غياب التعاون والتنسيق بين الجامعات الليبية، فضلاً عن افتقار المكتبات للمصادر والمراجع ذات الصلة بالمواضيع قيد الدراسات؛ إلى جانب انعزال الباحثين في ليبيا عن القطاعات الإنتاجية الخاصة.

أهمية التعليم والبحث العلمي في تحسين الكفاءة بليبيا:

البحث العلمي عنصر أساسي لنشر المعرفة، التي مجالها البحوث العلمية المنتجة في مختلف العلوم والتخصصات المرتبطة بمتطلبات التنمية الإنتاجية والخدمية في البلدان. وبناء على توصياته، تتحدد العلاقة بين نتائج البحث العلمي ورفع معدلات الانتاج وتحسين جودته؛ ويتم هذا بفضل التنافس الذي يحققه فتح مزيداً من المشروعات الجديدة باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وزيادة التدريب والصقل للأيدي العاملة واستيعاب الكفاءات منها في سوق العمل، الأمر الذي سينعكس على زيادة الصادرات المحسنة بفضل تطبيق الأبحاث العلمية، وبالتالي ارتفاع معدل رفاهية المواطن عبر تحسن مستويات الدخل. ولا يمكن تحقيق أي نمو اقتصادي دون الاستثمار في التعليم والبحث العلمي عن طريق التدريب المستمر، وزيادة الانفاق على تطوير أساليب البحث العلمي. (COMMMISSION EUROPENNE, 2012)

الشكل المقتبس التالي (عبد الوهاب، 2015) يوضح الأثر الإيجابي للبحث العلمي في سلسلة من عوامل النمو الاقتصادي:

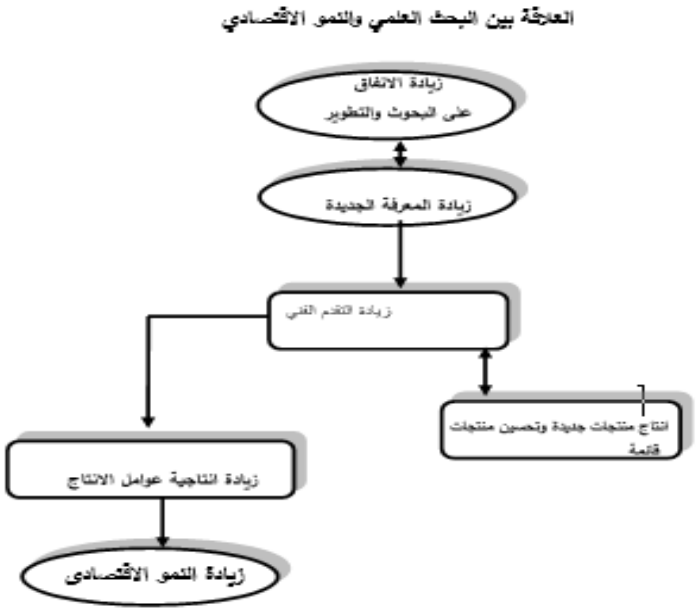

بالنظر إلى الشكل السابق، نلاحظ أن الإستثمار في التعليم والبحث العلمي، يؤدي إلى زيادة كمية المعرفة، ويترتب على زيادة المعرفة الجديدة، تحسين جودة المنتجات القائمة وإضافة منتجات أخرى، تساعد على تحقيق نمو اقتصادي متنوع، يرفع من دخل الدولة.

مقتبسات من الدراسات السابقة في الاتحاد الأوروبي نوصي باعتمادها:

- **التوجيه بشأن المسار المهني الوظيفي:**

لتحديد ميول المتعلمين والتعرف على نقاط القوة والضعف لديهم، لابد من الاهتمام بالتقييم الشامل والتقييم الذاتي للمتعلمين، حتى يكون الطالب في صلب العملية التعليمية، ومسؤولاً عن التقدم الذي يحرزه، ضمن النشاطات التعليمية المتنوعة. (DARDOUR , 2017)

ويمكن للمؤسسات التعليمة أن تلعب دور الإرشاد والنصح، بتقديم المشورة حول الخيارات المهنية المتاحة وكيفية الاعداد لها، وكذلك إشراك أصحاب المصلحة في القطاع الخاص، لدمج الطلاب في بيئات عمل حقيقية تمكنهم من ربط الجانب النظري بالجانب العملي عن طريق التدريب. (KOLSTER, 2015)

- **المطابقة الوظيفية**

من الضروري أن تقترن المطابقة الوظيفة بمهارات الطلاب المراد اختبارها وصقلها، عبر منهج يساعد المتعلمين على استكشاف قدراتهم المهنية المناسبة لسوق العمل. ويتم ذلك عن طريق تدريبات عملية بالمشاركة في العمل التطوعي، والمخيمات الصيفية. (CIEARY & VAN NOY, 2014)

الأمر الذي يسمح للطلاب بالتعرف على خياراتهم المهنية المتنوعة والمناسبة لتلبية ميولهم، قبل الالتحاق بمواقع الانتاج. ولن تتم هذه المطابقة بالشكل المطلوب إلا بوضع سياسة تعليمية تأخذ في اعتباره اشراك عناصر متعددة في العملية التعليمية، تهدف إلى تكوين المتعلمين عبر التكامل في التعليم والتدريب، بالشراكة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

الشكل المقتبس التالي (انجاز العرب، بلا تاريخ) يظهر بعض المناشط الممنهجة، التي تساعد على تحقيق هذا الهدف في وقت مبكر من المراحل التعليمية:

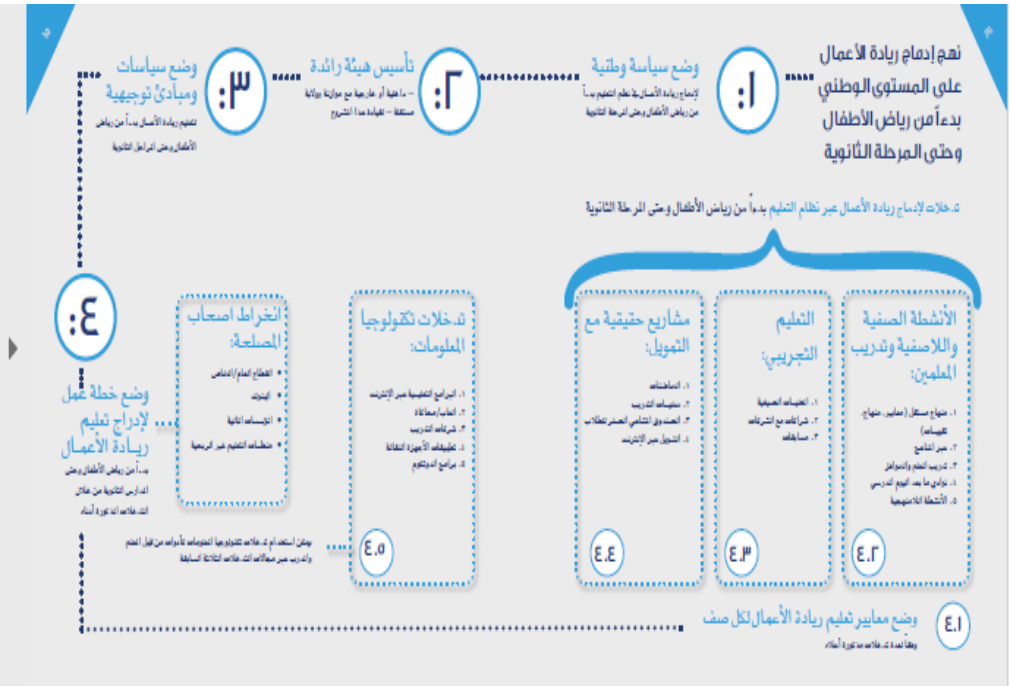

- **تنمية المهارات**

التنمية البشرية تهيئ الإنسان لمهنة تحقق ذاته، ويتحصل عبرها على وظيفة تنفعه لمعيشته، كما تضيف قيمة إنتاجية لمجتمعه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تزود المؤسسات الإنتاجية بالمهارات الوظيفية المطلوبة لسوق العمل. إضافة إلى ما توفره ورش العمل من صقل لهذه المهارات المستمدة من التحديثات المتسارعة في مواقع الانتاج. كما يلعب الانترنت دوراً حاسماً في سرعة انتشار تطورات المعرفة المهنية بالاكتساب الذاتي للأفراد. (دردور، تقنيات التعليم الملخص العربي، 2017)

- **مساعدة الطلاب على الوصول إلى المعلومات:**

يجب العمل على إتاحة الفرصة لتوسيع المعرفة لدى المتعلمين في وقت مبكر من المراحل الدراسية، بما يؤهلهم للتدريب على التخطيط لحياتهم المستقبلية. وهذا لا يتم إلا عبر تزويدهم بالمعلومات الكافية عن مختلف القطاعات الاقتصادية، والمهن المرتبطة بها وتطورها في سوق العمل، وأنواع الفرص المتاحة في هذا السوق. (CIEARY & VAN NOY, 2014)

ويرتكز التدريب على الأسس التالية: منها قدرتهم على استخدام التكنولوجيا في البحث، والتعليم المباشر عبر الفصول الدراسية، والمعامل والورش والمختبرات، والزيارات المنتظمة للقطاع الخاص. وذلك بغية تزويد المتعلمين بالخبرات التي تتناسب مع ميول كل فرد منهم، في بيئة عمل افتراضية وحقيقية.

- **ربط التعليم والتدريب بالمؤسسات الإنتاجية:**

يمكن الاعتماد على التعليم التعاوني كآلية للربط بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية، ويكون ذلك بقضاء الطالب جزء من وقته التعليمي في العمل بإحدى المؤسسات أو الشركات الإنتاجية، وفق برنامج مدروس للتعليم التعاوني بين مؤسسات المجتمع المختلفة، حتى يتسنى للدولة بناء كوادرها المهنية بشكل يواكب التطورات اليومية التي تحدث في سوق العمل. وهذا التعاون الذي يدمج بين البرنامج التعليمي والتدريبي، يتيح للمؤسسات، التعرف على القدرات والمهارات الفردية لكل طالب، وبالتالي مساعدته على تنميتها (انجاز العرب، بلا تاريخ). فضلاً عن أن هذه العلاقة تتيح للقطاع الخاص، عملية التقييم العملية، والتقويم المستمر لمخرجات التعليم. وبهذا تصير الجامعة انعكاساً طبيعياً لاحتياجات سوق العمل من المهارات المتنوعة. (غربي، 2013)

وفي الجدول المقتبس التالي (السنوسي و عقيلة، 2014) ، يوجد تصور لأشكال العلاقات بين القطاعات الإنتاجية، ومؤسسات التعليم التقني، ومفاهيمها المرتبطة بها:

م	الأشكال	مفهومها
1	الشراكة البحثية Research Partnerships	الترتيبات التنظيمية وعقود البحث لمواصلة التعاون بين المؤسسات التعليمية ومنظمات القطاعات الإنتاجية والخدمية في مجال البحث والتطوير
2	الخدمات البحثية Research services	الأنشطة البحثية التي يطلبها القطاع الصناعي وتتضمن بحوث تطبيقية واستشارات
3	المشاريع الأكاديمية Academic entrepreneurship	التنمية والاستغلال التجاري للتكنولوجيا الناتجة عن المخترعين الأكاديميين من خلال شركات مملوكة جزئيا للمؤسسات التعليمية
4	نقل وتبادل الموارد البشرية Human resource transfer	ويشمل عدة آليات مثل تدريب العاملين في القطاع الصناعي وتدريب الخريجين في الشركات الصناعية وتخريج متدربين وإعارة مدربين إلى القطاع الصناعي ...الخ
5	التواصل أو التفاعل الرسمي Informal interaction	تكوين العلاقات العلمية والشبكات والمؤتمرات والمعارض والندوات المشتركة ... الخ
6	استغلال حقوق الملكية الفكرية Commercialization of property rights	نقل الملكية الفكرية المتولدة في مؤسسات التعليمية ومراكز الأبحاث إلى القطاع الصناعي من خلال اتفاقيات الترخيص لاستغلال هذه الحقوق وبراءات الاختراع.
7	المنشورات العلمية Scientific publications	استخدام المعلومات والمعارف المنشورة من خلال مؤسسات التعليمية داخل القطاع الصناعي

- **انشاء ملف للمهارات والاعتراف بها**

من المهم إنشاء ملف تعريفي بالمهارات للمتعلمين، يحتوي على معلومات متجددة للتطورات التي تحدث في ميولهم ونشاطهم المرتبط به. أضف إلى ذلك، فإن هذا السجل يجب أن يقيد البيانات النوعية والكمية، حول النشاطات المختلفة وطرق تقييمها والتحقق من صحتها. الأمر الذي يسهل على السلطات الاعتراف بهذه المهارات، والتركيز بالنصح، على المجالات التي تحقق أفضل العوائد للاقتصاد. (DOS SANTOS & RAKOCEVIC, 2012)

فضلاً عن اكتشاف مخاطر النقص الذي قد يؤثر على تزويد سوق العمل بمخرجات التعليم المطابقة لحاجات المجتمع، وبالتالي تعديل أي خلل ناتج من تكدس المهنيين في جانب ونقصهم في جانب آخر.

الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة مصدراً غنياً، توفر للباحث كماً هائلاً من المعلومات والنتائج التي يعتمد عليها في إثراء أفكاره ومعلوماته، لتكون محاولته البحثية بفضل هذه الدراسات جزءاً من الإنتاج التراكمي العلمي، الذي يتطور استجابة لتوسع حاجة المجتمعات للتنمية المستدامة.

أما إذا نظرنا إلى بعض الدراسات العربية التي استشهد منها الباحث، فرغم تباينها العلمي وهذا أمر طبيعي، حيث تعكس خصوصية الباحث، إلا أنها تكاد تتفق في نتائجها . إلى حد كبير . على عدم وجود توافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل (عبد الوهاب، 2015). وغيرها من الدراسات العلمية الأخرى المرتبطة بالتنمية (العيساوي و زعنين، 2014). وتحث هذه الدراسات على الدفع بعجلة الاقتصاد عبر الاعتماد على البحث العلمي. وذلك لأجل تحقيق القدر المناسب من الرفاهية. وقد جاءت بعض الدراسات الأوروبية (MICHELLE & JENNIFER, 2017) أكثر ملامسة لواقعها، لأن حجم الإشكاليات في بيئة الباحث أقل توسعاً، نظراً لتوفر أساس للعلاقة التكاملية بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية.

وانطلاقاً مما سبق حاول الباحث في هذه الورقة، إضافة أسلوب التغذية الراجعة في تطوير العلاقة بين المؤسسات التعليمية، والإنتاجية والخدمية، لأن طبيعة الإمكانيات المتوفرة في ليبيا، لا تسمح بالاعتماد على مخرجات التعليم الحالية، دون صقلها عبر التمرين في مواقع الإنتاج. وبالتالي توفير الحد الأدنى من الايدي الماهرة، في ظل الظروف التي تكبل يد الانفاق على الاستثمار في التعليم.

نتائج البحث

جاءت النتائج متوافقة إلى حد كبير مع الإشكاليات المطروحة في البحث:

- من الواضح عدم وجود قناعة حكومية بجدوى الأبحاث العلمية في رفع مستوى الانتاجية، ودخل الفرد.
- عدم قدرة الحكومات الليبية على التخطيط الجيد وزيادة الانفاق للاستثمار في التعليم والبحث العلمي.
- افتقار المؤسسات التعليمية للتجهيزات والوسائل التعليمية المتطورة، المستخدمة في مراكز البحوث والجامعات الليبية، ومنها الأرشيف المعرفي والمكتبي.

- يرى كثير من الليبيين أن التعليم الجامعي ضرورة للحصول على وظيفة عامة، دون الانتباه إلى ما يحدث في سوق العمل من تطور.
- افتقار البلاد للبيئة العلمية المناسبة للبحث العلمي، مما أدى إلى نقص الإنتاج البحثي وافتقاره للجودة.
- عزوف القطاع الخاص الليبي عن تمويل البحوث العلمية والابتكارات، واعتماده على الخبرات الفردية في تطوير الإنتاج.
- الاهمال المتبادل بين الحكومات ومراكز البحث العلمي فيما يتعلق بعرض الانتاج البحثي والاهتمام بتنفيذ توصياته.
- عجز الحكومات عن تقديم رؤية واضحة مقترنة بسياسة تعليمية تدعم التنمية البشرية.
- عدم اعتماد التعليم التعاوني كآلية للربط بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية.

التوصيات

من المهم تطوير المدخلات التعليمية وتحرير المناهج كي تكون مرنة، يستقرئ صانعها الحركة اليومية لسوق العمل، وفق علاقة تفاعلية بأسلوب التغذية الراجعة، وذلك لتدارك العوائق التي تحول دون استيعاب سوق العمل لمخرجات التعليم. ويمكن حصر أهم التوصيات في النقاط التالية:

- توفير بيئة مناسبة للباحث وتحديث المكتبات، بحيث يرتقي انتاجه البحثي إلى مستوى التأهيل.
- تزويد الباحثين بالمعلومات الكافية عن الموارد المتاحة في بيئاتهم الدراسية وتوجيههم للعمل فيها.
- التركيز على اكتشاف المهارات الفردية للمتعلمين في وقت مبكر من المراحل الدراسية وتنميتها.
- اعداد المناهج الملائمة لحركة وتطور لسوق العمل، وذلك بإشراك أصحاب الخبرة والكفاءة.
- ضرورة التنسيق المستمر بين المؤسسات الإنتاجية والخدمية، والمراكز البحثية في الجامعات.
- بذل مزيدٍ من الجهد للاستثمار في التعليم المهني بالتعاون مع سوق العمل.
- وضع ميزانيات مقدرة للإنفاق على البحوث العملية والدعم المباشر للمراكز البحثية.
- دعم برامج التدريب والاستفادة من التعليم الجامعي الذي يتسم بالقدرة على الدمج بين البحث والعلم.
- دعم المشاريع البحثية، وتشجيع الابداع والابتكار والتميز في مجالات التعليم المهني والفني.

- ضرورة التوسع في عقد المؤتمرات العلمية وتكوين ورش العمل بما يلبي حاجة سوق العمل من المهارات المتنوعة.

الخاتمة

ناقش البحث أهمية الدراسات العلمية في تقدم المجتمعات، وعليه تبدو الحاجة ماسة لاستخدام منهج البحث العلمي عند حل المشكلات التي تفرزها طبيعة تطور الحياة اليومية، ومنها سوق العمل الذي لن يلبي حاجات المجتمعات، إلا إذا استثمرنا في التعليم والتدريب وإعادة التأهيل. وذلك باستخدام أحدث التقنيات العلمية والتكنولوجيا المستعملة في الدراسات والبحوث، التي تساعد على استمرار النمو الاقتصادي. وبهذا يساهم البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، التي عنصرها الأساسي العلاقة التفاعلية بين مخرجات التعليم والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

وقد خلص البحث من خلال التوصيات، إلى أن إصلاح أنظمة التعليم والتدريب، تعد أمراً ضرورياً للرفع من مستوى كفاءة الأفراد، وبالتالي تحسين جودة الإنتاج الذي يعزز الاقتصاد، وهذا سينعكس ايجاباً على رفاهية المواطنين. ومن هنا فإن احراز أي تقدم في مجال تطوير القدرات والمهارات، سيشجع الحكومة على تقديم مزيداً من الدعم إلى مؤسسات التعليم والتدريب. وكذلك دفع الشركات إلى العمل على تركيز جهودهم بالانخراط في برامج التدريب والإصلاح على المستوى الوطني، وأيضاً بالمشاركة مع الدول التي ترغب في الاستثمار داخل ليبيا.

والشيء المهم الذي تثيره الدراسة، هو أن عملية البحث والتطوير هي مسألة تربوية، مرتبطة بالثقافة، إضافة إلى كونها من اساسيات المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية، فهي انعكاس لروح الابداع والتجديد والابتكار لدى الباحثين، الذين هم العنصر المتقدم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

المراجع

انجاز العرب. (بلا تاريخ). ***استراتيجية لإدراج ريادة الأعمال ومهارات القرن ال 21 في قطاع التعليم العربي.*** **الألكسو. (بلا تاريخ).**

جمال عبد المالك، عمر شنب، محمد جنات، و خالد ابوجلالة. (2014). حول تطوير نظم ومناهج التعليم التقني العالي. (الاول)، الصفحات 6-13.

خالد عبد الوهاب. (2015). تأثيرات البحث العلمي على النمو الاقتصادي في الدول العربية. صفحة 10.

ساتر العيساوي، و منصور زعنين. (2014). تطوير تخصصات التعليم الثقني وربطها بسوق العمل وتفاعلها مع المجتمع. *الأولى*، صفحة 46.

صالح الجازوي، عبد السلام حسين، و إبراهيم النعاس. (2019). معوقات البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية. *البحث العلمي في العلوم الاقتصادية الواقع والطموح* (صفحة 293). بنغازي: مجلة البحوث المالية والاقتصادية جامعة بنغازي.

صباح غربي. (2013). *دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي*. تونس: جامعة محمد خيضر.

عطية السنوسي، و المهدي عقيلة. (2014). دور القطاع العام والخاص في تطوير التعليم التقني في ليبيا. صفحة 85.

فرج دردور. (2017). *تقنيات التعليم الملخص العربي* (المجلد الأولى). (فرج دردور، المترجمون) برلين، ألمانيا: الجامغة الأوروبية.

محمد اشتيوي. (2020). حالة التعليم العالي في ليبيا. صفحة 21.

منار جابر، و نجلاء خيرت. (2017). إدارة الأقطاب كقدرة تنافسية بين الجامعات المصرية. صفحة 49.

ClEARY, J., & VAN NOY, M. (2014). A Framework for Higher Education Labor Market.

COMMMISSION EUROPENNE. (2012). *Repenser l'éducation – Investir dans les compétences pour de meilleurs résultats socioéconomiques.* Strasbourg: LA COMMMISSION AU PARLEMENT EUROPENNE.

DARDOUR , F. (2017). *La competence communicative.* Germany: Editions universitaires europeennes.

DOS SANTOS, S., & RAKOCEVIC, R. (2012). Rapport national de base pour la France, Les cadres d'évaluation en vue d'améliorer les résultats scolaires. (pp. 85-115). LOCDE.

KOLSTER, J. (2015). Fundamentally changing the way we educate students in the Middle East and North Africa (MENA) region. (p. 16). MENA : AFDB.

MICHELLE, V., & JENNIFER, C. (2017). Aligning Higher Education and the Labor Market: Guiding Principles and Open Questions. p. 2.

STEPHEE, M. (2007). Tertiary Education Systems and Labour Markets A paper commissioned by the Education and Training Policy Division. p. 26.

SUSAN, M., & KARSTEN, Z. (2013). Evaluating the development of science research skills in work-integrated learning the use of workplace science tools. (p. 236). New Zealand.

المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

الفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بليبيا

(الواقع والحلول)

مصطفى الهادي الشريف
melsharif@asmarya.edu.ly

الجامعة الاسمرية

الملخص

إن المتتبع لحركة التعليم العالي الليبي منذ نشأته وإلى اليوم يلاحظ التوسع الهائل في عدد مؤسساته العلمية، حيث تضم الشبكة الجامعية الليبية 25 جامعة بالإضافة لمؤسسات التعليم العالي الأخرى كالكليات التقنية والمعاهد الفنية العليا وغيرها، كذلك يلاحظ الازدياد في الإقبال عليه. فالتعليم العالي يعتبر أهم ركائز التنمية والبناء للدولة الليبية، و لكن مستقبل التعليم العالي الليبي اليوم بات على المحك فأمامه تحديات كثيرة تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات المحلية والعالمية المرتبطة بالمعرفة والتقنية، تمثلت في انعزاله عن الحياة العملية داخل سوق العمل، فأصبحنا نُعاصر فجوة كبيرة ما بين مخرجاته وخططه لتنمية المجتمع والبيئة من جهة، وبين ما يتطلبه سوق العمل من مواصفات ومتطلبات من جهة أخرى، نتيجة للتطور السريع في مجال الأعمال، مع انحسارٍ في فرص العمل التقليدية، باتت مشكلة خطيرة لا يمكن تركها تتمدّد وتتّسع أكثر فأكثر، بل بات وضعها تحت مجهر النقاش والبحث الجاد على أعلى المستويات أمراً ملحاً لإيجاد الحلول الناجحة لتحقيق قدرا من التوافق والملائمة بين الطرفين، لما لها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد والوضع الاجتماعي في ليبيا، ويوصى البحث بضرورة التطوير المستمر للبرامج الأكاديمية والتدريبية لمؤسسات التعليم العالي، بما يلائم متطلبات سوق العمل وبإشراك جميع المستفيدين في تخطيط وتحديث هذه البرامج.

الكلمات الدالة: مؤسسات التعليم العالي؛ الفجوة المعرفية؛ كفاءة الخرّيج؛ المهارات؛ سوق العمل.

The Knowledge Gap between the Outputs of Higher Education and the Requirements of the Labor Market in Libya

(Reality and Solutions)

Mustafa Elsharif

Asmarya University

Abstract

The follower of the Libyan higher education movement since its inception and until today notes the huge expansion in the number of its scientific institutions, as the Libyan university network

includes 25 universities in addition to other higher education institutions such as technical colleges, higher technical institutes, and others, as well as the increase in demand for it. Higher education is considered the most important pillar of development and construction for the Libyan state, but the future of Libyan higher education today is at stake. It faces many challenges imposed by a set of local and global transformations and changes related to knowledge and technology, represented by its isolation from practical life in the labor market. Between its outputs and plans for the development of society and the environment on the one hand, and the specifications and requirements required by the labor market on the other hand, as a result of the rapid development in the field of business, with the decline in traditional job opportunities, it has become a serious problem that cannot be allowed to expand and expand more and more, but rather it has been placed under Microscope discussion and serious research at the highest levels is an urgent matter to find successful solutions to achieve a degree of compatibility and appropriateness between the two parties, because of their negative repercussions on the economy and social situation in Libya. All beneficiaries are planning and updating these programs.

Keywords: higher education institutions, knowledge gap; graduate competency; skills; Labor market.

مشكلة البحث

اِن زيادة أعداد الخريجين في ظل هذا العدد الهائل من مؤسسات التعليم العالي المختلفة، والعديد من البرامج العلمية المتشابهة والمتكررة مركزة على الكم لا النوع، ممَّا سبب خلاً مُركباً وزيادة في تعميق الفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي وما يتطلبه سوق العمل، من حيت جودة وقدرة ومهارة الخريج على ملائمة متطلبات هذا السوق وأهدافه، بالإضافة إلى نقص حاد في بعض التخصصات وفائض في أخرى مع ما يعانيه سوق العمل ذاته من مشاكل.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى

أ. تحليل الوضع الحالي للتعليم العالي بليبيا بعد سنة 2011م.

ب. الكشف عن واقع مخرجات التعليم العالي ومدى استجابة برامجه ومناهجه لحاجيات ومتطلبات سوق العمل

ج. التعرف على الفرص المتاحة والتهديدات التي قد تواجه التعليم العالي في الوقت الراهن

د. التعرف على الضروريات الواجبة لإصلاح منظومة التعليم العالي في ليبيا ومن ثم واقتراح آليات وحلول قد تساهم في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل.

تساؤلات البحث

لتحقيق الأهداف المقترحة لهذا البحث؛ تم عرض بعض الأسئلة والتي من المتوقع أن يجيب البحث عنها مع بعض المقترحات.

أ. ما مدى التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المحلي؟
ب. ما مدى توفر المهارات اللازمة لدى الخريجين للدخول إلى سوق العمل؟
ج. ما نوعية التحديات التي تواجه إمكانات تحقيق المواءمة بين ما يحتاجه الطرفين؟.
د. ما أسباب اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي؟

أهمية البحث

تمكن أهمية هذا البحث من خلال تتبعه وتحليله للواقع الحالي لمخرجات التعليم العالي والظروف المحيطة به، كذلك يؤمل أن يساعد الجهات المعنية بالدولة الليبية سواء وزارات أو جامعات أو ما في حكمها في اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج الأمر، وذلك من خلال رؤية واضحة حول المشكلة وكيفية معالجة اتّساع الفجوة بين المُخرجات وسوق العمل، ووضع مؤسسات التعليم العالي حاليا، وما يجب أن تكون عليه.

منهج البحث

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع البيانات والحقائق وتفسيرها لاستخلاص نتائجها، مع محاولة تحليل النتائج وفق الملاحظ لربط عناصر البحث وتفسير نتائجه، للخروج بتوصيات ومقترحات واضحة ومحددة لعلاج مشكلة البحث.

مصطلحات البحث

- **مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل:** يقصد بها تزويد سوق العمل بخريجين أكفاء قابلين للتعلم الذاتي والمستمر، يمتلكون المعارف والمهارات والكفايات التي تساعدهم على الاندماج في عملهم بالشكل الذي يتطلبه سوق العمل (عيسان، 2006).
- **الفجوة المعرفية:** هي الاختلاف في المستويات نتيجة تزايد الفجوة بين المستوى المعرفي لدى الباحث عن عمل والمعرفة التي تحتاجها متطلبات سوق العمل من معرفة مهارة وقدرة على إنجاز الواجبات والقيام بالمهام على الوجه المطلوب (الموشكي ومحي الدين،2020).

- **المخرجات المعرفية** :وتشمل جميع المخرجات المرتبطة بالمحتوى العلمي كالمعارف والعمليات الذهنية التي يقوم بها الطلبة، كالتذكر، والفهم، والتحليل، والتفسير(داغر وآخرون، 2016) .
- **المخرجات المهارية:** وتشمل جميع المهارات والسلوكيات والأنشطة الحركية التي يمكن أن يؤديها الطالب بعد انتهاء عملية التعلم كالكتابة والرسم وإجراء التجارب وغيرها (داغر وآخرون، 2016).
- **المخرجات الحياتية:** وتشمل الاتجاهات والميول والقيم التي سيكتسبها الخريج نتيجة ما تلقاه كأخلاقيات المهنة والقدرة على التكيف ومهارات حياتية كالتواصل، والتعلم مدى الحياة، واحترام الرأي الآخر وغيرها(الشيتي،2020).

المقـــدمـــة

يواجه التعليم العالي في ليبيا مطلع الألفية الثالثة، تحديات فرضتها مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية تتمثل في ترسخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي، حيث انتقل التنافس بين المنظمات الصناعية إلى مؤسسات التعليم العالي وهو تنافس من نوع جديد محوره الإبداع والتطوير كوسيلة للحصول على أعلى المردودات (جواد،2016).

منذ سنة 2011 ومع تداعيات الصراعات المحلية والانقسام السياسي تراجع مستوى التعليم العالي وظهور العديد من المشاكل والأزمات والتي لأغلبها جذور من تبعات الماضي تمثلت في زيادة التوسع الأفقي لمؤسسات التعليم العالي بصورة فجائية وغير مدروسة، ومحدودية في الإمكانات وشح في التمويل، وإهدار للطاقات والأموال وتشتتٍ للجهود، وتشابهٍ في البرامج والمخرجات مع عدم التزام أغلب المؤسسات بالأنظمة و تطبيق اللوائح والإجراءات والممارسات الخاصة بالتعليم العالي، مما أدى هذا الخلل إلى ضعف التنافس بين الجامعات والكليات في تحديث البرامج العلمية بما يلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، وأصبحت بعض هذه المخرجات عبئا على المجتمع والدولة، فاتصفت هذه المرحلة بالزيادات في أعداد الخريجين مقابل ضعف في التوظيف وعدم مواءمة أغلب هذه المخرجات لاحتياجات سوق العمل المحلي. وتُشكل متطلبات مجتمع المعرفة تحديات تواجه مؤسسات التعليم العالي الليبي، فالمعرفة أصبحت من أبرز مظاهر وعوامل القوة وهي العامل الأكثر أهمية لبناء القدرات والانتقال من التخلف إلى التطور، فزاد اهتمام الدول بإنشاء الجامعات وربطها بنظام الإنتاج وحاجات المجتمع، فرفع معدلات النمو المستديم يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الابتكار

والتعلم والتدريب، ولم يعد مجديا لأي مجتمع تجاهل هذه الحقيقة، وإلا فهذه المجتمعات ستجد نفسها على هامش التحولات المعرفية العالمية، وستكون المتضرر الأكبر منها، وباعتبار الجامعة أكثر تخصصا في مجالات المعرفة (مدوري وبوهنة، 2016)، وإزاء هذه التطورات والمتغيرات السريعة ، يترتب على مؤسسات التعليم العالي في ليبيا بذل المزيد من الجهود للاستجابة لهذه التحديات وذلك بالتغيير المُستمر في بنيتها ووظائفها وبرامجها بحسب الظروف المحلية لمواكبة التقدم العلمي وسوق العمل بما يتناسب والتغيرات المحيطة به.

تحليل الواقع

شهد قطاع التعليم العالي نموا سريعا، فقد تأسست أول جامعة ليبية سنة 1955 ووصل العدد اليـــوم إلى 24 جامعة (البرعصي، 2017) وبإجمالي عدد طلاب 402,392 ألف (التهامي، 2021). أما عدد كليات و معاهد التعليم الفني والتقني فوصل إلى 16 كلية تقنية و 91 معهداً تقنياً عالياً، ورغم أن نسبة الالتحاق بالتعليم العالي جاء بليبيا من ضمن الدول الأعلى ترتيبا على مستوى العالم، وجاءت بها في الترتيب الأول عربيا و 37 عالميا (القلالي،2012)، إلا أنه يعاني من تدني في المستوى التحصيلي والمهارى للطلاب مقارنة بما كانت عليه خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي (الرمحي،2021)، بالإضافة إلى ما أورده تقرير التنافسية الشاملة عن الفترة من سنة 2010 إلى سنة 2011 الصادر عن المركز العالمي للتنافسية والأداء التابع للمنتدى الاقتصادي الدولي، وتقييمه لعدد 139 دولة بمجموعة من المعايير العلمية والتطورية فقد جاءت الدولة الليبية في التراتيب الأخيرة فيه في مؤشرات تتعلق: بنوعية التعليم ونوعية النظام التعليمي، معيار تعليم الرياضيات والعلوم، توفير آخر التقنيات المعملية والتجهيزات، توفير الأبحاث التخصصية والخدمات التدريبية، الوصول إلى الأنترنت ومؤشر الابتكار (القلالي، 2012)، مع ضعف الإنفاق على التعليم العالي والتـــــدريب (الفاخري وأبوخطوة،2016). ومع ضعف هذا الإنفاق فهو أيضا لا يتم توجيهه التوجيه الحسن لنوعية التعليم اللازم لتحقيق التنمية (القلالي، 2012). وما الفساد المالي الذي صاحب المشاريع التعليمية السابقة والذي أثبتته تقارير ديوان المحاسبة لسنة 2015م حول قطاع التعليم إلا أحد هذه المؤشرات السلبية المرصودة) المجدوبي، 2019). بالإضافة إلى عدم الاستقرار الإداري، سواء على مستوى الحكومة أو الوزارات. حيت تأثرت تركيبة الحكومات المتعاقبة بقضايا ضم وفصل لمكونات الأجهزة التنفيذية، والتشكيلات الحكومية والتي لم تكن تخضع لمعايير علمية وإدارية، ولكن كانت تخضع للمحاصصة المناطقية والجهوية والولاء (العبيدي،2020).

وعملية تحسين جودة مخرجات التعليم العالي بالشكل الحالي، لا تشير إلى أي تقدم مدروس بتمعن وعلى أسس علمية، فهى لم تشمل التنمية الشاملة والمتكاملة في كل الميادين العلمية والأكاديمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبما يتفق مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية، فأبتعد التعليم العالي في ليبيا عن هدفه الأساسي في تحقيق التقدم في مجال البحوث العلمية، وبناء مجتمع المعرفة ذاك المجتمع الذي يقوم بإنتاج المعرفة وتوظيفها بكفاءة عالية في جميع مجالات الأنشطة المجتمعية لإقامة التنمية الإنسانية (اليونسكو،2009)، فالتنمية البشرية والاجتماعية هي المهمة الأساسية للتعليم العالي (داغر واخرون،2016). حيث ينظر خبراء التنمية إلى المعرفة العلمية والتقنية على اعتبارها عامل إنتاج وقوة في عالم الغد، وأن ملء هذه الفجوة أو الهوة المعرفية هي الخطوة الأساسية في طريق التنمية الاقتصادية (نعمه، 2011).

تدني مستوى مخرجات التعليم العالي

جاء في دراسة قام بها التريكي و النقراط (2013) على عدد 78 عينة من المؤسسات و الشركات الوطنية والأجنبية الخاصة بمناطق طرابلس وبنغازي وسبها ومصراته، حيت توصلت الدراسة إلى أن أهم الصعوبات الرئيسة التي واجهت مؤسساتهم هي النقص في القوي العاملة الكفؤة على مستوى المهنية والريادة الإدارية، كما خلصا في بحثهما أيضا إلى أن المؤسسات التعليمية في ليبيا تحتاج إلى استراتيجية واضحة المعالم تتعلق بتوفير المتطلبات الرئيسة لسوق العمل ومؤسسة علي مناهج وبرامج تدريبية، ويذكر الشبه وحدود (2015) أن من أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي الليبي ومتطلبات سوق العمل ضعف المنظومة التعليمية، و كذلك منظومة العمل بداخل ليبيا التي تعاني كثيراً من الاختلالات، بالإضافة إلى الاختلال في التركيب الديموغرافي للسكان و تركيز التعليم على الكم.

ويُرجّع مدوري و بوهنة (2016) أن سبب الفجوة يعود لمنشأ المعرفة أو لطبيعة البيئة وللمعوقات الاجتماعية والسياسية والإدارية السائدة بالمجتمع، ويؤكد ذلك تقرير للبنك الدولي (2016) ومن خلال تحليلات سابقة أن 44% من الشركات ترى أن الليبيين لا يقبلوا أنواعاً من الوظائف التي تعرضها عليهم الشركات، وبالذات العمل اليدوي. والي النظرة السلبية والدونية لبعض المهن من قبل المجتمع (الربيعي،2017)، وإلى التعليم العالي المهني (العريبي،2017)، مما ساهم في تراكم مخرجات معينة لا يحتاجها سوق العمل(منصور،2013). فقد جاء بتقرير اليونسكو (2009) وبحسب تقديرات جامعة بنغازي بنسب الخريجين إلى الطلبة المسجلين انخفاض نسبة التخرج

إلى 9.3 % بالنسبة للاقتصاد والهندسة، و5.6 % للعلوم، مقابل نسبة تخرج مرتفعة قدرها 24 % للآداب، وانتشار ثقافة تعليم سلبية لدى الطلاب وهي أنهم يدرسون للامتحانات بدلا من التعليم للحياة. ومن أسباب تدني المخرجات نقص الامكانات التدريبية كما ذكر مرجين (2015) من أن أكبر الجامعات الليبية والبالغ عدد طلبة الطب فيها 7375 طالباً في العام الدراسي 2001–2002م، لا توجد بها سوى مشرحة صغيرة واحدة فقط للتدريب والتعليم. ويضيف أنه بنفس الجامعة يدرس حوالي 5000 طالباً في مجال طب الأسنان لا يتوفر لهم إلاّ 35 كرسيً أسنان. وما نتج عن ذلك هو تخلف أساليب التدريس، حيث تقوم جُلها على التلقين والحفظ وليس على بناء المهارات التعليمية والقدرات التي يتطلبها سوق العمل مع عدم القدرة على نقل وتوظيف المعرفة المنتجة(دهان،2017)، وإلى وجود أساتذة لا يحترمون الأوعية الزمنية ولا العلمية لمحاضراتهم وذلك بسبب عدم تفعيل لوائح التعليم العالي بالخصوص (مجلس التخطيط الوطني الليبي،2013). والحقيقة أن الخلل الواقع بين متطلبات سوق العمل الليبي وزيادة عدد الباحثين عن العمل يرجع إلى فقدان الانسجام والتوافق بين التوجهات الفلسفية للمؤسسات العلمية، وسياسات القبول التي لا ترتبط بالاحتياجات الفعلية لمتطلبات سوق العمل الليبي (الرمحي ،2021). وإلى غياب التخطيط السليم (البدري،2006) ، والافتقار إلى قاعدة معلومات على مستوى الدولة للربط بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل (العريبي، 2017).

ولا شك أن النمط الإداري بمؤسسات التعليم العالي يتأثر بالنمط السائد للإدارة العامة للدولة والمجتمع، وبفلسفة الحكم ودرجة المركزية (مدكور،2000)، وهذا ما أكدته دراسة الحيص (2015) حيث ذكر أن بعض قيادات الجامعات ليس لديهم المقدرة التامة على فهم احتياجات ومطالب الإدارات الأدنى من الكليات والأقسام، وهذا نتاج لضعف المشاركة من كافة الأطراف ذات العلاقة. كما لاحظت قمبر (2016) من خلال دراستها أن هناك قصوراً في النواحي المتعلقة بجودة الأداء، وأن القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجامعات لا يعزز استقلاليتها في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية والعلمية المهمة، كذلك لاحظت أن هذه الجامعات تعاني من ضعف في الاتصال والشفافية وعدم وجود آليات تعزز المشاركة مع كافة الأطراف ذات العلاقة.

واقع الفجوة وحالة الافتراق

لا غرو بعد الذي حدث أن تزداد الهوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل اتساعا، فالدولة اليوم لا تملك الإمكانات والوسائل ولا الأعداد الذهني والعلمي ولا رأس المال ولا التقنيات الأساسية لإنتاج المعرفة، فتدني

التحصيل المعرفي أصبحت بموجبه مؤسسات التعليم العالي تنتج خريجين للبطالة المقنعة بدلا من تخريج قوى بشرية محركة للتنمية الاقتصادية.

التعليم العالي هو أحدُ أهم الموضوعات التي يتضح فيها ظهوُر الفجوة المعرفية؛ لأن التعليم هو أساس بناء المعارف وتنمية الموارد البشرية ورأس التنمية (الموشكي ومحيي الدين،2020)، وهو من أهم الطرق الرئيسة لتقليص الفجوة المعرفية، وبسببه يعود التحسن في مستوى معيشة المجتمعات والأفراد في الدول المتقدمة بنسبة تصل إلى 80% (الشيباني، 2108).

أهمية تحليل أسباب الفجوة المعرفية

هناك حاجة كبيرة للاهتمام بتحليل الفجوة المعرفية للوقوف على واقع مؤسسات التعليم العالي ومستوى أدائها المعرفي لتحديد هذه الفجوة وتضييقها؛ لذا فان تحليل الفجوة يسهم في الحصول على معلومات تحدد مدى تطابق النتائج المعرفية المتحققة، والمعرفة التي يجب أن تصل إليها المؤسسة ومقدار الانحراف عن الأهداف المخطط لها.

إن من أهم السياسيات التعليمية التي قامت عليها الجامعة الليبية سنة 1955 كانت ربط التعليم العالي باحتياجات ومتطلبات خطط التنمية (المبروك، 2017)، فأول جامعة ليبية افتتحت في العام الدراسي 1955 – 1956م تحت اسم الجامعة الليبية، ثم جامعة محمد بن علي عام 1961، و مع بداية 1983 شهد وضع التعليم العالي تغيرات سريعة ومتلاحقة بين فتح وإقفال للجامعات وتغيير للمسميات حتى وصل عدد الجامعات سنة 2007 إلى 14 جامعة، ثم قُلصت إلى 7 جامعات سنة 2010، ثم إلى 13 جامعة سنة 2012 (مرجين، 2019) واليوم وصلت إلى 25 جامعة، و الأمر ذاته ينطبق على الكليات والمعاهد الـــعليا التقنية والفنـــية، وما حدث منذ منتصف الثمانينات وإلى اليوم هو أن عملية تأسيس الجامعات والكليات والمعاهد لم يستند إلى أي أسس أو معايير علمية أو فنية، فقد ذكر المبروك (2017) أن العديد من المعاهد و المراكز التدريبية لم تتوفر لها المباني والتجهيزات والإمكانات التي تمكنها من القيام بواجباتها كمؤسسات تعليم عالٍ والأمر ينطبق على أغلب الجامعات والكليات والتي هي عبارة عن فصول دراسية ثم الاستيلاء عليها بطريقة أو بأخري من مؤسسات التعليم العام ينقصها أو تنعدم فيها التجهيزات من المعامل والقاعات، وعدم توفر الأستاذ المؤهل والمتخصص، فقد تميزت هذه المرحلة بالارتجالية (البدري،2007). و مع تزايد الضغوط الاجتماعية والظروف الأمنية تعرضت

منظومة التعليم العالي إلى هزات كبيرة، جعلت منه نظاماً يشبه نظام التعليم الثانوي في بعض من مؤسساته، فتجد في كل قرية جامعة أو كلية لا تخضع لأي معيار، فحتى على مستوى القيادات أصبح لا يوجد في هذا النظام تقليد يحترم الأقدمية، ويقدر الكفاية في تولي مختلف المناصب الأكاديمية، ابتداء من رئيس القسم إلى عميد الكلية إلى رئيس الجامعة (مرجين،2019)، كما لا يوجد برنامج عمل لأعضاء هيئة التدريس، يجعل التنافس في الإنتاج شرطاً للتفوق، فاصبحوا منشغلين بمهمة نقل المعرفة فقط (التير، 2007). هذا غير غياب العدالة في توزيع المخصصات المالية على الجامعات والمحاباة ومعاناة الطلاب من قصة التعصب القبلي والجهوي؛ فتجد المحاباة في توزيع الدرجات أو فرص القبول للعمل بالكلية أو الجامعة، وفي الحقيقة يعاني التعليم العالي في ليبيا من عدم وجود فلسفة محددة مكتوبة ومعتمدة، وإن كل ما جاء في تلك القوانين ما هو إلاّ عبارة عن مبادئ عامة، وأحكام شاملة تنظم الجامعات (البدري، 2007)، وكما هو متوقع فالبناء الهش لا ينتج إلا مخرجات هشة. حتما وهكذا الوضع فالفجوة ستزداد اتساعا بين المخرجات وحاجيات سوق العمل فمسبباتها موجودة وبقوة، فعندما يقل استثمار الدولة في التعليم العالي تزداد الفجوة المعرفية اتساعا، فالعلاقة بينهما علاقة تبادلية ضرورية (سلمان، 2011)، والتوافق بين المخرجات مع متطلبات سوق العمل يؤشر إلى نمطين من مستويات التوافق: توافق عددي وتوافق نوعي، ولهذا لابد أن تتوافق مخرجات التعليم العالي هذه المستويات، وإلا فستحدث خسارة كبيرة للمجتمع تتمثل في الإنفاق على تعليم غير مجدي وهدر زمني ومادي للمخرجات (بونوة وفاطمة،2011)، ويعبر مفهوم الفجوة المعرفية عموما إلى التسلسل الهرمى بين من لديهم المعرفة ومن ليس لديهم، وبين من يملك معرفة أكثر ومن يملك معرفة أقل، وفجوة المعرفة ليست شرا في حد ذاتها ويمكن أن تتواجد في أي مجتمع، بل تعتبر من الشروط المسبقة لأى تطور في المعرفة، والعلوم، والأبحاث أو في تنمية الموارد البشرية. وما نشهده اليوم من تصارع في مجتمع المعرفة، وكمثال علية عملية إنتاج لقاح الكورونا (Coronavirus-19) بين الدول التي تمتلك المعرفة والدول التي لا تمتلكها، والمقياس واضح، فأساسيات المعرفة تتمثل في البنية الأساسية لتقنية المعلومات وتنمية للموارد البشرية واستثمار في البحوث والتنمية (مسعوداوي،2015)، معرفة لا ينحصر فيها الأمر على اكتساب مهارة الاستخدام أو الاستيعاب، بل مهارة التوطين والتوظيف والتطوير.

ونلخص الأسباب التي قادت إلى تمدد الفجوة في:

أ. التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي وبدون تخطيط، وارتفاع عدد المسجلين في برامج العلوم الإنسانية وكثرة هذه الأقسام ورغبة الطلاب في الانخراط فيها إما لسهولتها أو لتوفرها بمناطقهم أو ظنا منهم انه لها مستقبل.

ب. عدم فاعلية البحث العلمي وانفصاله عن المشكلات التي تعاني منها القطاعات الصناعية والخدمية.

ج. عدم توافر التمويل اللازم من الوزارة وعدم تركيز الجامعات على وظيفتها التعليمية، وتدني مستوى أداء الأستاذ الجامعي، وعدم تأهيل وتدريب الكوادر الأكاديمية والفنية، وكذلك هجرة الادمغة والعقول ساهم في زيادة نقص عناصر التدريس المؤهلة والمتخصصة بسبب الظروف الأمنية وضعف المرتبات والحوافز وغيرها.

د. تدني أو غياب المواءمة بين نوعية مخرجات التعليم العالي والمتطلبات المهارية لسوق العمل وضعف المشاركة بين الجامعة والمجتمع، وإلى تراجع دور الدولة في توظيف الخريجين، مع تدني قدرة سوق العمل في القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة، مع قلة الاهتمام والوعي لدى الخريجين بالتشغيل الذاتي نظرا لغياب التوجيه والإرشاد الأكاديمي.

هـ. ظهور خريجين يتمتعون بمؤهلات ومعرفة ومهارات تفوق متطلبات الوظيفة، وتركز الطلبة في تخصصات محددة مرده إلى سهولتها، وعدم وجود نظام معلومات خاص بسوق العمل.

و. عدم مواكبة التعليم العالي لوتيرة التغيير السريع لسوق العمل والتحولات السريعة في العديد من المهن وانتقالها من المكننة إلى التقنيات الرقمية وتباطؤ معدلات التصنيع والتحديث التقني.

ز. عزوف الطلاب عن التخصصات القائمة على اقتصاد المعرفة، والتي منها برامج التعليم التقني والعلوم والهندسة، وضعف المخصصات المالية والحوافز للمبدعين.

ح. انخفاض أهمية مسألة قيمة العمل نتيجة دولة الرفاهية، مما جعل الطالب لا يبذل جهدا للجدية في التعلم، فضًلا عن ضعف المناهج التعليمية وتبسيطها.

ط. عوائق تنظيمية: تتمثل في انعدام الاستقرار السياسي والتنظيمي وكثرة اللوائح بالإضافة إلى طغيان الدور الإداري على الدور التربوي والتعليمي للمسؤولين، والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في تقلد المناصب والمهام سواء على مستوى الوزارة أو في الإدارات المختلفة.

ي. الفجوة أصبحت ظاهرة عالمية، نتيجة التحديات التي تفرضها جملة تحولات ومتغيرات سريعة وترسيخ لمفهوم العولمة، والتجارة الحرة.

الخريجون ومستقبل التوظيف أو الدخول إلى سوق العمل.

تخريج أجيال تخدم معرفتها العلمية ومهاراتها سوق العمل وترتقي به، هو الهدف الاسمى للتعليم العالي ومؤسساته، وقد حدد مجلس التخطيط الوطني الليبي (2013) أن من خططه الاستراتيجية طويلة الأجل –2040 2013 هو التوجه نحو التدريب التحويلي للخريجين الذين لا تستجيب مؤهلاتهم لمتطلبات سوق العمل، وأيضا تشجيع التوظيف الذاتي من خلال تشجيع تأسيس المشروعات الصغرى والمتوسطة، واستحداث قاعدة معلومات شاملة للموارد البشرية ، لتحديد أبعاد الواقع الاقتصادي والتنموي ومتطلباته من الموارد البشرية، كذلك ذكرت رؤية ليبيا 2025، أنها ركزت وستركز على تحرير الاقتصاد، وتطوير بيئة الأعمال، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتشجيع الأنشطة التجارية الخاصة وريادة الأعمال (مجلس التخطيط الوطني ،2008). ولكن وبعد حوالي ثمان سنوات من وضع هذه الخطط لم تصل أي منها إلى مرحلة التنفيذ الفعال والمأمول، و الحال اليوم يشير بأن الفجوة بين مواطن العمل ومستوى الخريجين في طريقها إلى المزيد من الاتساع، بسبب تأخر خطط التنمية وقلة المعلومات حول سوق العمل، فالبحث عن الوظيفة أصبح الهاجس الأكبر الذي يشغل بال الخريجين، ووفق الإحصائيات المتاحة فإن نسبة الشباب في ليبيا تشكل 60 % من إجمالي عدد السكان، إلا أن هذه النسبة تعاني من قلة التوظيف (أوصيلة والطوير ،2019)، بل حتى أن منشآت الصناعات الصغيرة الخاصة تستخدم عمالة أجنبية بنسبة 67% من اجمالي اليد العاملة(ساطي، 2013)، ولأن الدخول إلى سوق العمل أصبح يتصعب يومًا بعد يوم نتيجة لصعوبة التوظيف الحكومي بسبب توقف عجلة التنمية والتكدس الوظيفي وإلى غياب المهارات المطلوبة أو التخصصات المرغوبة في سوق العمل، فالتطور التقني المُتسارع ادي إلى استبعاد الكثير من الوظائف، ومنها ما هي وظائف مهارية ولكنها غير مطلوبة اليوم.

المهـــارات المطلوبة لسوق العمل

يذكر آدم سميث أن مهارات العُمال هى القوة الرئيسة والمُهيمنة على النمو الاقتصادي، وقد أدرك شولتز 1961 أن التكوين والتعليم هو الاستثمار الأمثل بكل المقاييس، وهو العامل المهم لاندماج الفرد في سوق العمل(معدن،2012). ويعود الاهتمام بموضوع عدم تطابق المهارات مع احتياجات سوق العمل إلى خمسينات القرن الماضي(الجعفري،2004). فالتدني في مستوى المهارات الذهنية والحياتية وصعوبة حصول الخريجين على عمل سببه طبيعة المناهج المتبعة بالجامعات العربية (الشيتي،2020)، كما اكد الغملاس (2016) أن النجاح في الدخول إلى سوق العمل بعد الجامعة، يحتاج إلى 15% فقط من المعارف والمهارات الأساسية اما الـ85 ٪ الباقية فهى المهارات الشخصية كالاتصال والتواصل والتنظيم والتخطيط.

أما المطوع (2018) فيرى أن الخريج الجامعي يحتاج إلى ثلاثة ركائز رئيسة عامة تتمثل في التخصص والمكون المهاري والمكون الثقافي، كما ينبغي عليه امتلاك مهارات ومعارف كالرياضيات والعلوم، ومهارات اللغة والإلمام بالتقنية مع مهارات التفكير والتعلم ومهارات البحث العلمي والمهارات الحياتية والاجتماعية، فامتلاك المهارات الحياتية للخريج كان العامل الأول والأساس في الحصول على الوظيفة (الجعفري ،2004)، وكذلك من ضمن المهارات المطلوبة لسوق العمل بحسب دراسة البهنساوي(2018) هى المهارات التحليلية و الإبداعية و مهارة التواصل مع الآخرين ، أما أرباب العمل فهم يطالبون بثلاث مهارات بحسب ما ذكره عبدالله (2018) وهى المهارات المعرفية وتشمل(امتلاك القدرة على فهم الأفكار المعقدة، والتكيف بشكل فعال مع بيئة العمل، والتعلم من التجربة، والانخراط في التفكير المنطقي)، والمهارات الحياتية(وتشمل السمات الشخصية والمهارات السلوكية، و مهارات القيادة، والتعامل مع الفريق، والقدرة على التنسيق)، وأخيرا المهارات التقنية(كاستخدام التقنية، اتقان اللغة الإنجليزية والتعامل مع المعدات والآلات، والقدرة على العمل بشكل مستقل، ومهارات العمل اليدوي).

إصلاح التعليم العالي هو أول الخطوات لتجسير الهوة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل

يقول غراهام ليستر "يحسن قادة النظام التعليمي إنتاج برامج تطوير مشوشة ومِرهقة للمُمارسين، وغير مفهومة ومُعطلة لأولياء الأمور والمُتعلمين على حد سواء، ولكنها في نهاية المطاف تترك المشهد الأساسي دون تغيير "(جو هالجارتن واخرون، 2019). وحيث إن الاقتصاد القادم قائم على المعرفة ويفضل مهارات خريجي التعليم الجامعي(سلسلة دراسات،2004). فهذا يُحتم على وزارة التعليم العالي ومؤسساتها الجامعية إجراء مراجعة شاملة لمنظومة التعليم ومعالجة مواطن الخلل فيها، لتأهيل طلابها إلى سوق العمل.

لم يتمكن أي مجتمع من تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل إلا بالعلم والمعرفة، وامتلاك التقنيات المتغيرة بصفة مستمرة و بأحدث ما يمكن من أدوات (خضر،2008). فاكتساب المعرفة لا يقتصر على البناء على قاعدة المعرفة الوطنية لتوليد معرفة جديدة من خلال البحث والتطوير، ولكنه يتطلب أيضاً جني واستجلاب المعرفة المتواجدة في أماكن أخرى وتكييفها وتوطينها محليا(نعمة،2011)، فدول كثيرة كالصين وماليزيا وغيرها كانت مرتع للتخبط والبطالة والفقر وعندما قررت إعطاء أولوية قصوى للتعليم والتدريب وإنماء القدرات البشرية لشعوبها، على قاعدة أن التعليم والتدريب هو الوسيلة الفاعلة لبناء قوة عاملة مؤهلة وماهرة قادرة على

البناء والتنمية، تقدمت وأصبحت في مصاف الدول المنتجة والمصدرة للتقنية، وتوفرت فيها فرص العمل، وانخفضت فيها معدلات الفجوة، وليبيا لا تنقصها الامكانات البشرية والمالية للنهوض بمؤسسات التعليم العالي هذا القطاع الحيوي والمهم، ولكن ما ينقصها هو الإرادة السياسية والإدارة الرشيدة، فالهدف الرئيسي لإصلاح التعليم العالي و تحويل دور أهم مؤسساته وهى الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق الفرص، وإلى التعليم القائم على الابتكار والإبداع، و الاهتمام بمتطلبات ومعايير الجودة، له الدور الأكبر في التقليل من عديد المشاكل، لذا فإن عملية تطوير منظومة التعليم العالي تحتاج إلى تحديد مستوى الأداء الذي يتطلع أصحاب المصلحة إلى الوصول إليه في المستقبل، وما يتطلب ذلك من المهارات والإمكانات ومستوى المعرفة التي تمتلكها مؤسساتنا التعليمية والمهارات التي يمتلكها الطلاب، وفي ضوء ذلك تحدد المتطلبات المعرفية التي يجب أن تصل إليها.

يقول المفكر المنجرة (2007) في كتابه الإهانة في عهد الميجا إمبريالية: "من دون رؤية لا يمكنك أن تبنى إستراتيجية، ومن دون استراتيجية لا يمكنك أن تبنى سياسة ومن دون سياسة لا يمكنك أن تتقدم في أي ميدان من ميادين الحياة".

إن التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي هو "علم وفن وفيه يتم توجيه كل قوى مؤسسات التعليم العالي نحو تطوير الاستراتيجيات واتخاذ القرارات الجوهرية التي تحدد ملامح مستقبل هذه المؤسسات"، فوضع الخطط اللازمة لإنجاز الأهداف والأغراض وحل القضايا والمشكلات التي يتطلبها الوصول إلى رسالة التعليم العالي هو المفتاح وأساس النجاح، أن أهمية التخطيط الاستراتيجي في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بغية تلبية طموحات المجتمع من ناحية وحاجات ومتطلبات التنمية من ناحية أخرى أصبحت ضرورة أوجدتها ظروف العولمة والتقدم المعرفي الهائل(بخوش وتقرارت، 2017).

وقد حاولت رئاسة الحكومة (اللجنة الشعبية العامة سابقا) في قرارها رقم (149) لسنة 2010 أن تُصلح، فقلصت عدد الجامعات إلى 7 جامعات فقط (مرجين،2019)، واستحداث بعض الكليات الجديدة ككلية الموارد البحرية بزليتن، بهدف تغيير وإصلاح منظومة التعليم الجامعي والمساهمة في تنويع المصادر وإيجاد مجالات جديدة لعمل للخريجين، ولكن إرادة التغيير وإن توفرت فهى تحتاج إلى إدارة قادرة وواعية ومسؤولة وهو ما نعتقد أنه يُفتقد في السياسة التعليمية الليبية من أمد بعيد بسبب ضعف الأطر المسؤولة عن إدارة التعليم العالي والتأثيرات الاجتماعية والمُغالبة وإلى القيود السياسية المفروضة.

إن استراتيجية إصلاح التعليم العالي لتواكب متطلبات سوق العمل، وتنويع مصادر الاقتصاد الليبي لابد لها من أن تعمل على عدة محاور، فأول خطوات الإصلاح وأهمها هو تصحيح أو تطوير منظومة التعليم بمراحله المختلفة بما فيها التعليم العام بما يكفل تخريج كوادر جامعية مؤهلة، وثانيها الاهتمام ببرامج التأهيل والتدريب داخل المؤسسة، وكذلك إعادة تأهيل وتدريب المخرجات السابقة وتهيئتهم للدخول لسوق العمل، تم التوسع في مجالات التعليم الفني والتقني، وإشراك القطاع الخاص في استحداث وتنظيم البرامج الدراسية التي تتوافق واحتياجات سوق العمل، و أخيرا الاتفاق مع الحكومة على العمل لاستحداث آليات لخلق فرص عمل للخريجين، فكل جهد يبذل تجاه التعليم العالي لتحسين فاعليته هو التخطيط الصحيح ذي الأهداف والغايات التي تهدف في مجملها إلى رفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع.

مقترحات لسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وحاجيات سوق العمل ومساعدة الخريجين

أ. فكرة التوسع في إنشاء الكليات والجامعات التقنية: حيث إن سوق العمل هو السبب الرئيس في استِحداث الكثير من التخصصات، والتي يتم التوسع فيها أيضًا وفقًا للحاجة، فقد ذكر العيساوي وزغينين (2014) ومن خلال دراستهما على عينات من أعضاء هيئة التدريس وطلاب بعض الكليات التقنية والمعاهد العليا بمصراته أن مخرجات التعليم التقني هى من أهم مدخلات سوق العمل، كذلك بينت دراسة استطلاعية للبهنساوي (2018) أخذت بآراء عينة من رجال أعمال بمصر أشار 80٪ من أفراد العينة إلى تحبيذهم لفكرة التوسع في إنشاء كليات تقنية تضم تخصصات مثل الحاسبات والمعلومات، نظم المعلومات، البرمجيات والشبكات، والاهتمام بالكليات والأقسام التي تهتم بالتصنيع والصناعة كالاتصالات، والإلكترونيات، والاستزراع السمكي، فالتعليم التقني والمهني يضمن للخريجين وظائف كما يكسبهم كل المهارات المهنية والتقنية الضرورية للدخول لسوق العمل (نصرالله ،2018)، كما يذكر النعمي (2013) أن في المجتمعات المتقدمة عادة ما تكون المعاهد المهنية والكليات التقنية أهم من التعليم الجامعي.

ب. تنمية القطاع الخاص: يتم تشجيع القطاع الخاص في معظم البلدان عبر العديد من التسهيلات وتشجيع الاستثمار وفق ضوابط و قوانين تخدم البلد وخصوصيته، فهذه الاستثمارات والمشاريع والمنشآت هى مولدة لفرص العمل و تحسين للدخل ومكافحة الفقر والبطالة، فضلا على أنها معززة للاقتصاد الوطني، أن سياسة توطين صناعة التقنية لها أهمية في تنشيط قطاع المشروعات الصغرى والمتوسط، من أجل تنويع مصادر

الدخل الوطني وايجاد فرص عمل للشباب، فمثلا ذكر الاسرج (2010) أن المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم تشكل ما نسبته 90% من إجمالي عدد الشركات في معظم اقتصاديات العالم. كما توفر من 40-80% من فرص العمل، وهي توظف ما يقرب من 73 % من إجمالي القوى العاملة الصناعية في اليابان، وتوظف قرابة 84% من حجم القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوظف حوالي 17 مليون عامل في الهند(العماري،2019). وفي السعودية تشكل هذه المؤسسات نسبة كبيرة من اقتصادها، حيث ورد في الإحصائيات أن ما تتراوح نسبته من 60% إلى 70% من نشاطات الاقتصاد السعودي تتم عن طريقها، و في العراق فقد ثم استحداث قسم حاضنة التعليم العالي من ضمن الهيكل التنظيمي لدائرة البحث و التطوير، حيث ذكر العبيدي وآخرون (2020) أن القسم أحتوي على ثلاث شعب هي (شعبة الاحتضان، شعبة شبكة الحاضنات، شعبة المشاريع الزراعية) وهدفت هذه الحاضنة إلى أن تصبح قوة محركة للاقتصاد العراقي من خلال دعم الرياديين المبدعين والموهوبين وترويج و نشر ثقافة العمل الحر في البلد.

ج. فحاضنات الأعمال أي كان منشأها أو داعمها فهي المكان الذي يقوم بتقديم خدمة وخبرة مع تجهيز وتسهيل للراغبين من خريجي الجامعات، وأصحاب المشاريع لتأسيس مشاريعهم الصغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل مختصين، فالحاضنة هدفها "تبني" المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم إلى الإنتاج والاستثمار(فضيل،2015)، وتعد من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة فاعلية ونجاحا في تسريع تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتقنية (المصراتي،2019)، فقد أسهمت حاضنات الأعمال في أمريكا الشمالية في عام 2001 في تقديم المساعدة والمعونة إلى(35000) شركة في مرحلة التكوين ووفرت فرص عمل لما يقارب (82000) عامل (العبيدي وآخرون،2020). فارتباط الجامعات والبحث العلمي بحاضنات الأعمال له دور كبير في تعزيز النمو الاقتصادي للبلد ودعم للتنمية(سلمان،2011).

د. تجارب دولية في المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ودعم الخريجين: يمكن التعريج والاستفادة من تجاربَ عدد من الدول العربية في مواجهة مشكلة الخريجين ومتطلبات سوق العمل ومن بينها: تجربة المملكة الأردنية حيث قامت بإنشاء نظام وطني لمعلومات الموارد البشرية بهدف تعزيز القدرات الوطنية في مجال توفير نظم المعلومات وقواعد البيانات، واستخدامها لأغراض التخطيط ورسم السياسات،

وفي قطر تم إنشاء نظام العمل الوطني، وهو نظام الكتروني يحتوي على تحديث البيانات المتعلقة بمتطلبات سوق العمل المستقبلية. أما في المملكة العربية السعودية فقد أنشئت صندوق تنمية الموارد البشرية الذي يقوم بتقديم الإعانات لتأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتشغيلها في القطاع الخاص، والمشاركة في تكاليف ودعم تمويل البرامج الميدانية التي تهدف لتوظيف المواطنين (مقري ويحياوي،2011).

هـ. إحياء ثقافة العمل: وهى خطة قامت بها الحكومة الألمانية حيث هدفت إلى أن توجه الجامعات الألمانية اهتمامها علي إحياء ثقافة العمل، مركزة على الدراسات الإنسانية والفلسفة حيث ساهمت هذه الفكرة في شحذ همم الشباب الالماني للتمسك بعناصر القومية الألمانية من تاريخ وثقافة، ثم انتقلت بالاهتمام إلى الدراسات العلمية الطبيعية حيث كان لها دور في توجيه العديد من الجامعات نحو إنشاء المعاهد الطبية والهندسية المتخصصة، التي تلبي احتياجات ومتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع الألماني، وفيها يختار الطلاب في أولى مراحل دراستهم الثانوية المهن التي يريدونها تم يتم تحويلهم على هذا الأساس إلى صاحب العمل من قبل مكتب التشغيل الفيدرالي حتى يتلقوا ساعات من التدريب خارج الدوام المدرسي، اما بالنسبة إلى تجربة اليابان فتقع مسؤولية البحث عن فرص عمل للطلاب على المدارس والتي تسعى إلى توفير خدمات توظيف لطلابها بفضل علاقاتها القوية بمجتمع الأعمال، ويتمثل العامل المشترك بين التجربتين في قدرة النظامين على زيادة قابلية تشغيل الطلاب وتقليص الوقت الذي يحتاجونه للبحث عن العمل(فاتح وطاهر،2011)، وفي بريطانيا تقوم بعض الجامعات بأعداد برامج خاصة للعاطلين عن العمل والشباب الذين اكملوا الفترة الالزامية من التعليم العام ، وذلك لتزويدهم بالمهارات الكافية للبدء في اعمالهم الخاصة (حسين، 2018) .

و. مرصد الجامعة: تبنت العديد من البلدان العربية مبادرات تهدف إلى تطوير أطر التعليم العالي، و سعيا لحل عدد من المشكلات بتوظيف الخريجين مثل مبادرة مرصد الجامعة وهو نظام معمول به في تونس والمغرب ويهدف هذا النظام للقيام بجمع المعلومات المرتبطة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي وعمل التحاليل الضرورية التي تساعد على القيام بالدراسات الاستشرافية للربط بين الجامعة وبين برامج التكوين وحاجات سوق العمل، أما في سوريا فيجرى امتحان كفاءة لخريجي الجامعات الحكومية و الخاصة حيت يخضع الطلاب لامتحان تقويم معياري في التخصص على المستوى الوطني يهدف إلى تقويم معياري

للقدرات العلمية لخريجي الجامعات السورية ويزود الجامعات ذات العلاقة بمعلومات يمكن استخدامها في تقويم المناهج وتطويرها وتحسين طرق التدريس(اليونسكو، 2009).

الخـاتـمة

غياب البنية التعليمية المتطورة والمتجددة أول المعوقات التي أدخلت وزارة التعليم العالي الليبية ومؤسساتها الأكاديمية في النفق المظلم، وهي تواجه تحديات هيكلية وإجرائية إذا أرادت تجويد المنظومة التعليمية ومعالجة التنافر الحاصل بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل؛ اذ لابد لها من إعادة العمل باللوائح والقوانين الإدارية وأن تلتزم الوزارة بالتسلسل والأقدمية والخبرة مع المقدرة والرغبة في إسناد الوظائف والمهام. كذلك يجب عليها وضع خطة إنقاذ وإصلاح مرتكزة على خطة استراتيجية كاملة بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية وبالتعاون مع التعليم العام لتجويد وتحسين مخرجاته، لمعالجة مشكلة اتساع الفجوة الناجمة عن تراجع قدرة القطاع العام على التشغيل، مع محدودية القطاع الخاص وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل بسبب عدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة، وعملية الإصلاح هذه تتطلب تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى ضمن رؤية اقتصادية تنموية متكاملة، وعلى الدولة تفعيل دور القطاع الخاص ومنح تمويل للخريجين الجادين لغرض إنشاء مشاريعهم الخاصة تحت مراقبة ومتابعة جهات الاختصاص، مع ضرورة الانفتاح على الأسواق العالمية بما يخدم المصلحة الاقتصادية وسوق العمل، والتفكير الجدي والعمل على التحول من اقتصاد أحادي الموارد إلى اقتصاد أكثر تنوعا واستقرارا.

التوصيات

أولاً: التوصيات الموجهة لوزارة التعليم العالي، وتشمل:

أ. إعادة النظر في اللوائح والقوانين المتعلقة بالجامعات والمعاهد العليا وتفصيل الغموض الذي يشوب بعضها بما يخدم جميع أطراف العملية التعليمية.

ب. النظر في إعادة هيكلة الجامعات والكليات والمعاهد العليا على أسس علمية وتحديد نسب القبول وفق الامكانات.

ج. العمل بمبدأ تكافؤ الفرص في تولي المناصب والمهام الإدارية وفق الدرجة العلمية والتسلسل الأكاديمي.

د. تقديم الدعم المالي اللازم للمؤسسات وفق معايير علمية كعدد الطلاب ونوعية الكليات مثلا، والاهتمام بالكادر التدريسي والفني ودعمه.

هـ. التعاون الكامل مع كافة الوزارات والإدارات المعنية بالعملية التعليمية واعتبارها كشريك أساسي.

و. الإهتمام ودعم مشاريع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ز. اعتماد سياسة صارمة اتجاه البرامج والأقسام العلمية بما يلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل.

ح. دعم التعليم التقني والفني، والعمل على إنشاء مراكز ومعاهد متخصصة للتدريب والتأهيل.

ثانياً: الموجهة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي

أ.توجيه الطلبة للالتحاق بالتخصصات المطلوبة لسوق العمل.

ب. إعادة النظر في سياساتها بحيث يتم التركيز على تأهيل الخريجين للعمل والابداع لا للتعلم فقط، وهذا يتطلب تعديل وتطوير المناهج بما يتلاءم ومصلحة المجتمع وسوق العمل.

ج. ضرورة الاستفادة من خبرات الجامعات الأجنبية فيما يتعلق بتطوير البرامج والمناهج وطرق التدريس.

د. الالتزام بالمعايير العلمية والاكاديمية عند التعينات والتكليفات الخاصة بتولي المهام والمناصب العلمية.

المراجـع

أوصيلة سميرة حسين و الطوير اسماعيل محمد. 2019. واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا؛ مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي مصراتة – 21 سبتمبر 2019 ص 70–91 .

البدري عبدالرحيم محمد .2006. مشكلات التعليم الجامعي والعالي في ليبيا ، الطبعة الأولى طرابلس ؛ ص142.

البرعصي انتصار .2017. التمدد الأفقي للجامعات الليبية؛ تاريخ النشر 017 .12.31 https://correspondents.org

البدري عبدالرحيم محمد. 2007. مشكلات التعليم العالي في ليبيا ، في ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا ، تحرير محمد الأعور ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي – ليبيا ، ط 2 ، 2007م.

البنك الدولي .2016. ديناميكيات سوق العمل في ليبيا إعادة الاندماج من أجل التعافي مجموعة البنك الدولي ، www.worldbank.org. نسخة إلكترونية 7–0567–4648–1–9 .

البهنساوى ليلى كامل.2018. رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل "دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر. مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد 78 العدد 3 ؛2018.

التريكي مصطفي والنقراط أحمد .2013. قراءات في نتائج دراسة خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل؛ من خلال تحليل نتائج دراسة الشركات الخاصة الوطنية والأجنبية؛ مجلة الجامعة – العدد الخامس عشر – المجلد الثاني – 2013م.

التهامي عمرو .2021.عمران القيب: طموحاتنا كبيرة رغم قلة الموارد؛ تاريخ النشر 25 –08– 2021 https://www.al–fanarmedia.org

التير مصطفي.2007. التعليم العالي والتنمية في ليبيا نموذج الخط متعدد الالتواءات، في ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا ، تحرير محمد الأعور، دار الكتب الوطنية، بنغازي – ليبيا ، الطبعة الثانية.

الجعفري محمود .2004. مدى التلائم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية من موقع الفنار للإعلام. https://www.al–fanarmedia.org/ar/2021

الحيص مختار عبد النور. 2015. مدخل لرفع مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي الليبية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثامن، العدد 21.

الاسرج حسين عبد المطلب .2010. المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية. مجلة الباحث، ص ص47-58.

الربيعي فلاح خلف. 2013. دور الإنفاق على التعليم والتدريب في عملية بناء رأس المال البشري في ليبيا" " بحث منشور في مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، طرابلس. 2019 https://www.academia.edu

الربيعي فلاح خلف علي. 2017. تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم و سوق العمل في ليبيا. المستقبل العربي، مجلد. 39، عدد. 457، ص ص. 66-94.

الرمحي مرعي علي.2021. واقع التعليم الجامعي والعالي في ليبيا وتأثيره على سوق العمل الليبي تاريخ النشر 21-2-2021 https://www.politics-dz.com

العبيدي أمال.2020. الجزء الثالث من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الموقع الإلكترونيwww.org.unescwa

العبيدي الهام وكاظم إيمان والربيعي فالح. 2020.دور الدعم الحكومي في تحفيز حاضنات الأعمال في قطاع التعليم العالي في البيئة العراقية؛ مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية المجلد 04 / العدد: (01) 2020، ص 64-85.

العريبي نوارة عاشور. 2017. العوامل المؤثرة على بطالة الخريجين (دراسة تطبيقية على جامعة سبها)، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية. المجلد 16. العدد الثاني. 16-23.

العماري امباركة.2019. مقومات نجاح المشروعات الصغرى وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا "دراسة ميدانية على ملاك المشاريع الصغرى في مدينة سرت" مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي مصراتة – 21 سبتمبر 2016

العيساوي ستار جابر وزغينين منصور.2014. تطوير تخصصات التعليم التقني وربطها بسوق العمل وتفاعلها مع المجتمع- دراسة ميدانية- مجلة العلوم والتقنية، العدد الأول ص 40-58

الغملاس خالد.2016. خطوات لإنهاء الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل؛ تاريخ النشر: 03 سبتمبر2016 https://www.al-madina.com/article/466995

الشبه رمضان وحدود مصطفى.2015. أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، المجلة الجامعة – العدد السابع عشر- المجلد الثالث- سبتمبر2015م.

الشيباني صلاح الدين محمد.2018. واقع البحث العلمي في الوطن العربي وتحدياته في ليبيا؛ مجلة كلية الآداب العدد (25) الجزء الأول ص ص 40-57.

الشيتي إيناس محمد .2020. دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية (2030) في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لآراء القيادية الإدارية في جامعة القصيم؛ المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال؛ 561-537 , (2020) 9(3) Global Journal of Economics and Business,

الفاخري مصطفى وأبوخطوة سالمة.2016. واقع التعليم العالي في ليبيا (مشكلاته الرئيسية، الأسباب وسبل العالج LIMUJ, Volume 1, PP 27-34, 2016

القلالي عبد السلام.2012. المنظومة التعليمية في ليبيا عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، استراتيجية التطوير؛ ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتعليم 2012 /9/ 17 -15 طرابلس ليبيا.

المبروك فرج بوبكر.2017. التعليم العالي في ليبيا "الواقع والآفاق "، الطبعة الأولى بنغازي

المصراتي سالمة مفتاح محمد.2019. التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال: " الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي: مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي مصراتة – 21 سبتمبر 2019 ص245.

المجدوبي محمد .2019. ظاهرة البطالة بين خريجي التعليم العالي الهندسي والتقني في ليبيا؛ تحليل المشكلة واقتراح الحلول مجلة العلوم التطبيقية العدد (3) ص ص 99-116.

الموشكي إسماعيل ومحي الدين محمد.2020. الفجوة المعرفية وتأثيرها في العالقة بين تداعيات النزاعات المسلحة وبين جودة خريجي التعليم: دراسة عن كليات المجتمع اليمنية ,Journal of International Union of Universities Vol. 1 No. 1, pp.1-16

المطوع نايف .2018. مدى مواءمة المقررات الدراسية بجامعة شقراء لرؤية المملكة العربية السعودية. 2030 مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. 26(3)327-343.

المنجرة المهدي. 2007. الإهانة في عهد الميغا إمبريالية المركز الثقافي العربي للنشر- المغرب؛ الطبعة 5 ص ص 272.

النعمي حسن.2013. لتعليم الجامعي بين المعرفة ومتطلبات سوق العمل؛ نشر بتاريخ الاحد 24 فبراير 2013 https://www.okaz.com.sa/article

اليونسكو.2009. إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته :(2009 – 1998) المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي القاهرة، 31 مايو- 2 يونيو 2009 التقرير الإقليمي الصادر عن مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – بيروت.

بخوش وليد وتقرارت يزيد.2017. التخطيط التعليمي كاستراتيجية لتقليص بطالة خرجي الجامعة الجزائرية؛ العدد 14، مارس 2017، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية-جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي العدد 12، مارس 2017 ص 21-38.

بونوة شعيب وفاطمة صباح.2012. دور التعليم في التنمية؛ مؤتمر تكامل التعليم، الجزائر: جامعة أبوبكر بالقائد، الصفحات 1- 20.

جو هالجارتن واخرون. 2019. القيادة المبدعة في التعليم كيف يمكن لقادة التعليم في المدارس ارساء الظروف؛ الجمعية الملكية للفنون ووحدة الابتكار ؛ تاريخ النشر 2019/04 https://www.wise -qatar.org

جواد عالية .2016. جودة المخرجات التعليمية وانعكاسها في تحقيق الميزة التنافسية؛ مجلة دنانير العدد الثامن ص 418-448.

حسين بيداء رزاق.2018. التباعد بني مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصادي العراقي للمدة 2015-2003؛ مجلة الإدارة والاقتصاد المجلد 7 العدد 28 ص ص 227-250.

خضر محسن. 2008. مستقبل التعليم العربي بين الكارثة والأمل. المصرية اللبنانية، ط1. ص ص 246.

داغر أزهار والطرأونة اخليف والقضاه محمد. 2016. درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل". مجلة دراسات العلوم التربوية: المجلد 43 ملحق (5)2033-2049

دهان محمد.2017. م الجامعة الجزائرية وتحديات تكوين الكفاءات في عصر اقتصاد المعرفة؛ مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكر، العدد 46 ص ص 633-644.

ساطي سليمة. 2013. دور الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل " دراسة ميدانية على الصناعات الصغيرة في مدينة بنغازي "؛ رسالة ماجستير كلية الاقتصاد جامعة بنغازي.

سلسلة دراسات.2004. مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية؛ سلسلة دراسات يصدرها مجلس البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز 1425 هجرية https://www.kau.edu.sa

سلمان صبا علاء.2011. دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة (العراق، مصر) رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد– جامعة كربلاء.

عبد الله سمير. 018 .2نقص وفجوة المهارات في قطاع البناء والإنشاءات في الأرض الفلسطينية المحتلة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) www.mas.ps

عيسان صالحة.2006. التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية، ورقه مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الأيسيسكو)، مسقط، عُمان 17–18/كانون أول/2006.

فاتح غلاب وطاهر ميمون.2011. سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير، مختبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة المبرمج، أيام 15 و 16 نوفمبر 2011.

فضيل رايس.2015. دور جودة التعليم في الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل؛ المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي 2015.

قمبر جميلة سعيد.2016. واقع تطبيق الحاكمية الجامعية في التعليم الجامعي الحكومي الليبي (دراسة نقدية) دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 43 العدد 2.

مجلس التخطيط الوطني.2013. إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا 2013–2040؛ رؤية ليبيا (2040) https://npc.gov.ly/study

مجلس التخطيط الوطني.2008. ومركز البحوث والاستشارات بجامعة قاريونس، ليبيا 2025 رؤية استشرافية: ثقافة نهوض وتنمية مستدامة، ملخص التقرير النهائي، يونيو 2008، ص. 6

مدكور علي أحمد. 2000. التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي.

مدوري نورالدين وبوهنة علي.2016. أثر فجوة المعرفة الداخلية والخارجية على المؤسسة: بحث تحليلي لآراء عينة في مركز الجامعي غليزان؛ مجملة دفاتر بوادكس العدد رقم 5 ص ص 214 – 235.

مرجين حسين سالم.2019. إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا – الواقع – والمستقبل 2019/10/24 الحوار المتمدن– العدد: 6389 https://www.ahewar.org/deba

مرجين حسين سالم.2015. إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا الواقع – والمستقبل 2014، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 9 ديسمبر 2015.

مسعوداوي يوسف. 2015. دور الاستثمار في التعليم في تنمية الرسمال البشري، دراسة تقيميه لحالة الجزائر، مجلة 2الاقتصاد الجديد، العدد 12 المجلد 01 –2015، ص 2.

معدن شريفة.2012. واقع البحث العلمي في الوطن العربي في ظل الفجوة المعرفية العالمية؛ مجلة العلوم الانسانية العدد 38 ص ص 65-85.

مقري زكية ويحياوي نعيمة.2011. إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة؛ الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

منصور عبد القادر. 2013. دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية. أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة سرت.

نصر الله عبد الفتاح.2018. دور التعليم التقني والمهني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية – جامعة النجاح الوطنية 2018.

نعمة نغم حسين.2011. ادارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة؛ تطبيقات مختارة لتجارب عينة من الدول العالمية والعربية؛ مجلة كلية الادارة والاقتصاد العدد 4 السنة الثانية.

المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

مقترح لتطوير سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها في ضوء التجارب العالمية "دراسة ميدانية"

ميكائيل ادريس الرفادي Mikael.refady@uob.edu.ly
جامعة بنغازي

كريمة المبروك علي الرقيعي karema.alrgiai@omu.edu.ly
جامعة درنة

هاشم منصور مفتاح بدر hashembader@gmail.com
جامعة درنة

الملخص

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على واقع سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب العالمية للدول المتقدمة وهي : (أمريكا، اليابان، الصين، السويد، فرنسا)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد العينة، والبالغ عددهم (269) طالب وطالبة من كليات جامعة درنة، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى واقع سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي الليبية جاءت درجته الكلية بمستوى (متوسط)، وهذا يبين أن سياسات القبول معقولة لدى أفراد العينة ولكن ليست مرتفعة وبالتالي هي تحتاج إلى التطوير والتحسين لضمان تحسين مخرجاتها التعليمية. وتشير نتائج الدراسة أيضا إلى أن واقع سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي الليبية يشير إلى أن الموظفين في مكاتب التسجيل بالكليات يقومون بأداء واجبهم في إزالة أي غموض لدى الطلاب عند التسجيل فيها. أوصت الدراسة بضرورة العمل على فتح تخصصات في مؤسسات التعليم العالي لها صلة بالوظائف الأكثر طلباً في سوق العمل، مع مراجعة وتعديل اللوائح المعمول بها في التسجيل والقبول في مؤسسات التعليم العالي وذلك في ضوء التجارب الناجحة في الدول المتقدمة.

الكلمات الدالة: تطوير، سياسات القبول.

A proposal to development student admission policies in Libyan higher education institutions to improve their outcomes in the light of global experiences, "A field study"

Mikael Idris Eready **University of Benghazi**

karema Elmabrok Elrgiai **University Of Derna**

Hashem Mansor Badar **University Of Derna**

Abstract

The current study aimed to identify the reality of student admission policies in Libyan higher education institutions to improve their outcomes, This is done by benefiting from the global

experiences of developed countries (USA , Japan, China, Sweden, France), The study relied on the descriptive analytical method, and the questionnaire as a tool for collecting data from the sample members, which numbered (269) male and female students from the faculties of the University of Derna, The findings of the study indicate that the level of reality of admission policies in Libyan higher education institutions came to an overall level (average), and this shows that admission policies are reasonable for the sample members, but not high, and therefore they need development and improvement to ensure the improvement of their educational outcomes. Also, they show that it is from the reality of admission policies in Libyan higher education institutions that the staff at the registration offices perform their duty to remove any ambiguity among students when registering there. The study recommended the need to work on opening specializations in higher education institutions that are related to the jobs most in demand in the labor market, while reviewing and amending the regulations in force in registration and admission to higher education institutions in light of the experiences of developed countries.

Keywords: Development, Admissions policies.

المقدمة

ازداد الاهتمام بالتعليم العالي في كافة دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وبدأت جميعها بالاهتمام بتحسينه وتطويره لمواجهة كافة التحديات العالمية التي تواجهها، بهدف بناء جيل متعلم قادر على تحقيق المنافسة على كافة الأصعدة والمستويات، وإذا كان التعليم هو مفتاح التنمية فأن الإنسان هو أداة تحقيق التنمية والتغيير والتطوير، وهو الهدف الذي تسعى إليه التنمية بكافة صورها، وبالتالي فالتعليم يؤدي مهمة أساسية لتربية الأجيال على المواطنة والمساهمة في عملية البناء والتطوير.

ونظراً للدور الذي تؤديه مؤسسات التعليم العالي لتأهيل الأُطر البشرية وبناء الرأسمال البشري وخدمة المجتمع ومده بأدوات التقدم والتطوير في كافة المجالات والتخصصات، وهي مصدر للقدرات التنموية العلمية والعملية (Newman& Courtier ، 2002، 6)، كما أنها تُعد من أهم مراكز المعلومات والمعرفة بمختلف أنواعها، وهي قمة هرم المؤسسات الحكومية في جميع أنحاء العالم، ففيها يتبلور فكر المتعلمين ويوظف إنتاجهم تبعً لتخصصاتهم المختلفة، ومن نتاج هذه المؤسسات تتأثر بقية المؤسسات في الدولة، ولذا فإن إصلاح منظومة التعليم وسياسته التعليمية يبدأ بالاختيار الأمثل للمدخلات وهم الطلاب الملتحقون بمؤسساته (جان، 2010، 17).

ومنظومة التعليم والسياسة التعليمية في معظم الدول صُنعت وانتفعت منها أجيال متعددة، فهي بحاجة إلى التطوير والتحسين في أهدافها، والى إعادة النظر في ترتيب الأولويات والحاجات وذلك في ضوء ما يتطلبه التطور والتغير في عصرنا الحالي (الشهوان، 2007، 4)، هذه التغيرات التي كان لها الأثر في تحويل مؤسسات التعليم العالي لخدمة أعداد كبيرة من الراغبين في مواصلة مسيرتهم التعليمية، مما نتج عنه وجود فجوة بين العرض والطلب كنتيجة لزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي(نقلي،2007، 18).

فالتعليم العالي أصبح يواجه تحديات صعبةً لم تعد في الإمكان مواجهتها بالطرق التقليدية، إضافةً إلى أنهُ مطالب بالتعامل مع مطلبين: أحدهما مطلب التوسع الكمي للقبول في مؤسسات التعليم العالي لاستيعاب أكبر عدد من خريجي الثانوية العامة الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، والآخر مطلب الجودة في نوعية مخرجات التعليم العالي (إبراهيم، 2013، 2)، وبذلك أصبح لزاماً على مؤسسات التعليم العالي تطوير وتحسين سياسات القبول للطلاب حتى تكون قادرة على تحقيق هذه المطالب وتمكنها من تحقيق الميزة التنافسية.

وتقوم معظم مؤسسات التعليم العالي على مبدأ الانتقاء على مستوى العالم، وأن القبول فيها يتم بناء على ركيزتين أساسيتين هما: السعة المكانية، وعلامات الطلبة في الثانوية العامة (إبراهيم، 2013، 2)، وتتفاوت سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي بين كافة بلدان العالم من حيث المعايير للقبول، بحيث تعتمد معظمها على نظم ومعايير متعددة في انتقاء طلبتها، كالاعتماد على درجات الطالب في المرحلة الثانوية أو استعداده للنجاح في الدراسات التي تقدمها، أو على الخصائص والسمات العقلية والنفسية للطلاب، وهذه المعايير تتراوح ما بين أسس أكاديمية وغير أكاديمية، وأحيانا يتم الجمع بينهما تحقيقا لأفضل استثمار في الموارد البشرية (الدهشان، 2015، 116).

وتعد قضية القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي من القضايا الحيوية بهذا القطاع التعليمي، حيث لا يقتصر طرح هذه القضية على الأبعاد المادية لها من حيث الاستيعاب، ومشكلة التصدي للطلب الاجتماعي المتزايد عليه، ولكن تتعدى ذلك إلى الأبعاد الفلسفية والسياسية لهذه القضية، وعلاقتها بمجموعة متشابكة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على سياسات القبول وإجراءاته بحيث لا يمكن التغاضي عنها عند مناقشة هذه القضية (موسي والعتيبي ، 2012، 77) ومن هنا تأتى أهمية دراسة سياسات قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الليبية، بحيث تسهم في الوصول لتصور مقترح لتطويرها وتحسين مخرجاتها، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إليه.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الجهود التي تبذل لتطوير مؤسسات التعليم العالي للرقي بها وتحسين مخرجاتها، إلا أن " مشكلة القبول والاستيعاب من المشكلات المعقدة التي تواجهها الأمم جميعاً، متقدمة ونامية، عريقة في التعليم العالي أو حديثة العهد، وعند دراسة الأعداد الكبيرة من خريجي المدارس الثانوية التي أخذت تتزاحم على أبواب الجامعات والكليات بمختلف تخصصاتها رغبةً في الحصول على مقعد للدراسة، تبين أنه على الرغم من كل النجاحات التي تحققت في هذا المجال فإن التعليم العالي يواجه العديد من المظاهر التي يمكن عدها أزمةً في مؤسساته(بدران و الدهشان، 2008 ، 61).

أن عمليات التخطيط لسياسات القبول يجب أن تستند لواقع إحصائي يضع في حساباته اتجاهات النمو في تخريج أعداد كبيرة من طلاب الثانوية العامة وواقع الطلب على التعليم الجامعي من أجل رسم سياسة مستقبلية واضحة (الحوشان والقوبع،2001 ، 34)، فالتخطيط للقبول الجامعي متفاوت في بلدان العالم من حيث المعايير، وكذلك الآلية المعمول بها، وعلى الأغلب نلاحظ أن أغلبية الدول العربية والعالمية تعاني

من وجود فجوة بين العرض والطلب على التعليم الجامعي نتيجةً لزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي" (نقلي،2007، 49).

وبالتالي فأن نظام القبول في مؤسسات التعليم العالي وما يرتبط به من سياسات يؤدي دور مهم في جودة المخرجات، حيث يُعد قبول الطلاب في الجامعات وتوزيعهم على التخصصات المختلفة من أهم المجالات التي يجب أن يحظى بوضع سياسات تعليمية خاصة به، فقد أصبحت إجراءات القبول في مؤسسات التعليم العالي والعمليات المتصلة بها، من أبرز المشكلات التعليمية وأعقدها، لاسيما في الدول النامية، ومنها ما يرتبط بواقع المجتمع وتقدير إمكانياته الاقتصادية والبشرية وبأوضاع مؤسساته التعليمية وما يتعلق باستشراف المستقبل وتحديد الأهداف (حميدات، 2011، 21).

أن التحديات التي تعانيها مؤسسات التعليم العالي الليبية فيما يتعلق بسياسات قبول الطلاب مع تحسين مخرجاتها، تحتاج لجهود مكثفة ووقت كافٍ، حيثُ لا يمكن وضع حلول لهذه المشكلات من خلال الاستمرار في الأسلوب التقليدي للقبول، حيث يجب اعتماد منهجية علمية في التخطيط طويل المدى وتبني سياسات وقرارات تتصف بالمرونة والدقة، من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين في مجال السياسات التعليمية لمواكبة التطورات الحاصلة في سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي الليبية. وفي ضوء ما سبق، يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس التالي:

ما هو التصور المقترح لتطوير سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها في ضوء التجارب العالمية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الإطار الفكري لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي؟
- ما التجارب العالمية لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي؟
- ما واقع سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية من وجهة نظرهم؟
- ما المقترحات التي يراها أفراد العينة لتطوير سياسات قبولهم في مؤسسات التعليم العالي الليبية؟
- ما التصور المقترح لتطوير سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها في ضوء التجارب العالمية؟

أهداف الدراسة

- التعرف على التجارب العالمية لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي، والاستفادة منها في صياغة التصور المقترح لتطوير سياسات القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية وتحسين مخرجاتها.
- التعرف على واقع سياسات القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية من وجهة نظر طلابها من خلال استخدام (استمارة استبيان) كأداة لجمع البيانات من أفراد العينة.
- التوصل لأهم المقترحات لأفراد العينة لتطوير سياسات قبولهم في مؤسسات التعليم العالي الليبية.
- التوصل إلى تصور مقترح لتطوير سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها في ضوء التجارب العالمية.

أهمية الدراسة

أهمية الموضوع الذي تتناوله الدراسة، والذي ينبع من اهتمام وزارة التعليم العالي في ليبيا بالتطوير والتحديث، ومواكبة الاتجاهات المعاصرة فيما يتعلق بالعملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي، وعلى رأسها سياسات قبول الطلاب، وذلك من خلال تعريف المسئولين في وزارة التعليم العالي بأهم المعايير العالمية التي يجب الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات لقبول الطلاب في ضوء الاتجاهات المعاصرة التي تنتهجها الدول المتقدمة لقبول الطلاب. تتناول الدراسة أهم ما يواجه مؤسسات التعليم العالي من مشكلات وعلى رأسها قضية قبول الطلاب واستيعابهم، وذلك من خلال دراسة واقع سياسات القبول للطلاب في ليبيا، وطرح لما يتعرض له التعليم العالي من ضغوطات وتزايد عدد السكان وخاصة الفئة العمرية للتسجيل في هذه المؤسسات، وعدم مقدرة المؤسسات للتعليم العالي على استيعاب جميع الخريجين من الشهادة الثانوية، وعدم وجود تنسيق بين سياسات القبول بهذه المؤسسات واحتياجات سول العمل من القوى العاملة والتي تمثل مخرجات مؤسسات التعليم العالي الجزء الأكبر فيها.

وتنبع أهمية الدراسة كونها تسعي التعريف بواقع سياسات القبول والتجارب الدولية والعالمية لسياسات القبول وتطويرها وذلك للباحثين والمهتمين بمؤسسات التعليم العالي والسياسات التعليمية والقوى العاملة، وبالتالي الدراسة تضاف للأدبيات المحلية في هذا الموضوع ليستفاد منها في تطوير سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي الليبية.

حدود الدراسة

- **حدود موضوعية:** اقتصار الدراسة الحالية على إطار نظري حول ماهية سياسات القبول وأهم النظم والنماذج لسياسات القبول، وعرض لأهم التجارب العالمية لسياسات القبول بغرض التطوير والتحسين لمخرجات مؤسسات التعليم العالي والتجارب في دول (أمريكا، اليابان، الصين، السويد، فرنسا).
- **حدود مكانية:** اقتصرت حدود الدراسة على جامعة درنة في مدينة درنة.
- **الحدود البشرية:** واقتصرت الدراسة على عينة من الطلاب من كافة كليات جامعة درنة.
- **الحدود الزمنية:** وذلك خلال العام الجامعي 2020/ 2021.

مصطلحات الدراسة

- **التطوير(Development):** ويعرفه **(عسيري & عسيري، 1996، 166)** بأنه هو "نشاط طويل المدى يستهدف تحسين قدرة النظام على حل مشكلاته، والتركيز على العمليات الإنسانية والعوامل البنيوية والتقنية، بهدف تحسين بُعدي الإنجاز ونوعية الأفراد، ويقصد به إدخال تغيرات في القدرة على علاج المواقف التعليمية والتربوية بكفاءة، نتيجة الاعتماد إما على الجهود المحلية، أو الخارجية، ليؤدي الغرض المطلوب منه بكفاءة" ، ويعرفه **(شحاتة والنجار، 2003, 13)** بأنه هو "عملية يتم فيها تدعيم جوانب القوة ومعالجة أو تصحيح نقاط الضعف في كل عنصر من العناصر، تضمينًا وتقويماً وتنفيذاً وفي كل من العوامل المؤثرة والمتصلة به، وفي ضوء معايير محددة وطبقاً لمراحل معينة"
- **سياسات القبول (Admissions Policies):** ويعرفها **(الزهراني، 1999،2)** بأنها هي " الأسس والإجراءات والعمليات الفنية التي يجب أن تتم مراعاتها لتحقيق الأهداف العامة لسياسة القبول"، وتعرفها **(إبراهيم، 2013، 24)** بأنها هي " مجموعة الإجراءات التي تحكم عملية المفاضلة بين الطلاب لشغل المقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم العالي"، ويعرف (عسقول وأبو عودة، 2013، 5) سياسات القبول بأنها هي "إحداث انسجام بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه "، وتعرفها (القرني، 2018 ، 3)على أنها:" تلك الإجراءات والمعايير والقواعد التي تحددها مؤسسات التعليم العالي كأساس لمنح الموافقة على التحاق الطلاب بمؤسساتها".
- وتُعرف **سياسات القبول** إجرائياً بأنها هي مجموعة من الإجراءات والمعايير التي تحددها مؤسسات التعليم

العالي الليبية لتسجيل والتحاق الطلاب بها، ويتم قياسها من خلال فقرات تتضمنها استمارة الاستبيان لتحديد واقع هذه السياسات.

- ويُعرف **تطوير سياسات القبول** إجرائياً بأنه مجموعة من التعديلات والتغييرات على سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي الليبية لمعرفة نقاط ضعفها أن وجدت، وإدخال تحسينات مناسبة عليها بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل.

الدراسات السابقة

- **دراسة إبراهيم وآخرون، (2011):** هدفت الدراسة إلى التعرف على سياسة القبول للطلاب في كليات التربية في ليبيا ومن ثم تقويمها، واعتمدت العينة الطبقية العشوائية، وتكونت العينة من (464) طالب، وتكون مجتمع البحث من جميع الطلاب في كليات التربية في كل من جامعة (قاريونس، الفاتح، السابع من أكتوبر، عمر المختار، السابع من أبريل، المرقب)، والبالغ عددهم (4048) طالباً، واعتمد المنهج الوصفي وتوصلت إلى أن أعداد المتقدمين للقبول في كليات التربية تتجاوز القدرة الاستيعابية لهذه الكليات، وأنه لا توجد سياسة واقعية لقبول الطلاب حسب حاجة المجتمع، بل أن القبول عشوائي لا يستمد إلى معلومات أو إحصائيات.
- دراسة **القرني (2018):** هدفت الدراسة إلى تقديم تصور لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي والوثائقي كمنهج للدراسة، واستبانة من(37) عبارة موزعة على محورين رئيسيين تم توزيعها على جميع مجتمع الدراسة المكون من جميع القيادات من عمداء ووكلاء ومسئولين وأصحاب قرار في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية البالغ عددها(28) جامعة حكومية، حيث تم الحصول على استجابة (50) فرداً، وبتحليلها ببرنامج(SPSS) وتوصلت الدراسة إلى أن واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية على متوسط(2.33) من(3) بدرجة عالية، وحصلت المتطلبات اللازم توافرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية على متوسط(2.44)، من (3) بدرجة عالية.
- **دراسة Workinger (2011):** هدفت إلى تحليل سياسات القبول المتعلقة بإعلان التخصصات الأكاديمية للطلاب الجدد وهياكل الإرشاد الأكاديمي في الجامعات الأمريكية وعلاقتها بنتائج الطلاب، وتكون مجتمع الدراسة من(1162) جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية، واشتملت العينة على(381) جامعة،

واستخدمت المنهج الاستكشافي، واعتمدت على جميع بيانات المواقع الإلكترونية للكلية، للحصول على هياكل سياسات القبول ونماذج الإرشاد الأكاديمي، ونظام البيانات المتكامل للتعليم ما بعد الثانوي في إدارة التعليم، كأدوات للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات التي تحاول التنسيق بين احتياجات الطلاب الفردية التي تتعلق بسياسات إعلان التخصص الأكاديمي والنماذج التنظيمية للإرشاد الأكاديمي تؤدي إلى زيادة مقاييس نتائج الطلاب من حيث الاستبقاء ومعدلات التخرج، وأن المستويات الأدنى لهيكل إعلان التخصص الأكاديمي والإرشاد الأكاديمي المشترك أو اللامركزية تتفق مع احتياجات الطلاب الجامعيين الأكثر تقليدية.

- **دراسة إبراهيم (2013):** هدفت للتعرف على واقع آلية التسجيل وإجراءات القبول الجامعي، ومن ثم التعرف إلى واقع سياسات القبول الجامعي، ومن ثم تحديد أثر كل من متغيرات (الجنس، نوع الثانوية، الخبرة في العمل، المؤهل العلمي) في درجة انطباق المشكلات على الطلبة، والموظفين ، التقنيين، والإداريين في وزارة التعليم العالي، والجامعات الحكومية، والخاصة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وطبقت على عينة عشوائية طبقية بلغ عدد الطلاب (1266) طالب وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى أن الطلاب يعانون من المدة المتعلقة بفترة التسجيل غير كافية، كما أن أعداد الطلبة الذين يتقدمون للمفاضلة تزيد كثيرا عن الطاقة الاستيعابية للجامعات، وبالنسبة لتطوير واقع القبول يرى الطلاب أن الثانوية ليست معياراً حقيقياً للقبول، وضرورة استخدام طريقة الاختبارات المعيارية الموحدة، وأنه لا توجد أي فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة الجنس، نوع الثانوية، الخبرة في العمل، المؤهل العلمي.

التعقيب على الدراسات السابقة

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التعرف على واقع سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي بشكل عام، وتطوير هذه السياسات بما يضمن تماشيها مع التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة، واتفقت مع دراسة **(القرني ،2018)**، ودراسة **(إبراهيم،2013)**، في الهدف لتطوير سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب الدولية والعالمية وما تم التوصل إليها لتحسين مخرجاتها. واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المنهج الوصفي المستخدم، وكذلك في إداة القياس وهي الاستبيان مع الاختلاف في التصميم والمحاور والفقرات، كما اتفقت معها على العينة من الطلاب والموظفين في هذه المؤسسات مع فروقات تتعلق بالدراسة الحالية.

واختلفت مع الدراسات السابقة في بيئة التطبيق ما عدا دراسة (إبراهيم وآخرون، 2011)، وهي دراسة محلية ولكن اختلفت معها في اقتصار هذه الدراسة على كليات التربية في الجامعات الليبية فقط، بينما الدراسة الحالية نتائجها تنطبق على كافة مؤسسات التعليم العالي الليبية، وكذلك من حيث اهتمام الدراسة الحالية بالتعرف على التجارب العالمية والاستفادة للتوصل إلى تصور مقترح لتطوير سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي الليبية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يتناسب وطبيعة الدراسة، إذ يقوم على وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها، ودرجة وجودها في بيئة معينة، ويهتم بدراسة آراء فئة معينة في قضية محددة، ومن ثم تحليلها، ويستفاد منه على نحو أساس في الدراسات التربوية عن طريق الاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة (الضامن، 2007، 134).

وفي ضوء المنهج المختار تسير الدراسة الحالية وفق خطوات منهجية محددة، الخطوة الأولى هي عرض إطار عام للدراسة، وما تناوله من مقدمة ومشكلة الدراسة وتساؤلاتها، بالإضافة لأهدافها وأهميتها وحدود الدراسة والمصطلحات للدراسة، وعرض لأهم الدراسات السابقة، وفي الخطوة الثانية سيتم عرض لإطار نظري لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي، وأهم النظم والنماذج الموضحة لها، وذلك للإجابة على **السؤال الأول للدراسة الحالية**، أما **الإجابة عن السؤال الثاني** ولتحقيق الهدف الثاني حول أهم التجارب العالمية لسياسات قبول الطلاب بمؤسساتها للتعليم العالي وسبل تطورها، **والغرض** من هذا الإطار النظري المساهمة في تصميم أداة الدراسة وكذلك للمساعدة في الوصول للتصور المقترح حول تطوير سياسات القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية ، وسيكون ذلك كما يلي:

أولاً: سياسات ونظم قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي – ويتضمن:

- **ماهية سياسات القبول :** هي "عملية تتألف من مجمل خطوات انتقاء يخضع لها الطلبة في نظام التعليم المطبق في البلاد في سن الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي كلها، ويكون الانتقاء في ضوء شروط القبول المطلوبة والأمكنة المتوافرة في مختلف فروع التعليم العالي" ، وعُرفت بأنها هي " العملية التي يتم بها اختيار الطلبة من خلال مجموعة أنظمة وإجراءات تحكم عملية المفاضلة بين الطلبة لشغل المقاعد

المتاحة)، ويعد القبول "عملية استخدام مجموعة من المعايير المحددة لاختيار الطلبة إلى مؤسسات التعليم العالي" .**(إبراهيم، 2013، 72)**

- **نظم ونماذج القبول في مؤسسات التعليم العالي:** على الرغم من تعدد سياسات القبول نتيجة لتباين الدول في أيديولوجياتها والسياسات التي تنتهجها، والنظم الاقتصادية والسياسية والتعليمية السائد فيها، فأن النظم أو الممارسات الحالية للقبول بالجامعات والمطبقة في دول العالم تتمثل في أربعة نماذج رئيسية هي (الدهشان، 2015، 117-118):

أ- **القبول حسب المؤهل والشهادة الدراسية** :وهذا النظام يعد من أكثر نظم وشروط القبول مرونة ولا تطبق فيه معايير انتقائية، حيث يعتمد القبول على الحصول على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، وفي بعض المؤسسات يكون الاختيار بأسلوب الاختيار التمهيدي.

ب- **القبول عن طريق اللجان المتخصصة :** ومؤسسات التعليم العالي التي تعتمد هذا النظام تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية بالنسبة لعملية قبول الطلاب، حيث لها الحق في اختيار الطلاب المقبولين من بين المتقدمين للالتحاق بها، فلكي يسجل الطالب عليه أن يتقدم بطلب إلى لجنة القبول المركزية ويحدد فيه الدراسة التي يرغب فيها، بالإضافة إلى تحديد ستة مؤسسات مرتبة حسب أولوية الرغبة والالتحاق بها، وبعد ذلك يقوم المجلس بتحديد الأعداد المقررة قبولها في مختلف التخصصات، ثم يتم بعد ذلك فحص الطلبات المقدمة من الطلاب بمعرفة القسم المختص، يتم بعد ذلك إصدار قائمة بأسماء الطلاب المقبولين، ومن الجدير بالذكر أن هذا النظام موجود في كثير من دول العالم.

ج- **نظام القبول المشروط:** وهو أن يستكمل الطالب بعض المتطلبات إضافة إلى كونه مؤهل للقبول، مثل إجادة اللغة الإنجليزية إلى مستوى معين، أو إظهار أداء جيد أثناء الفصل الدراسي الأول بالمؤسسة التعليمية،

فالطلبة وفق هذا النظام يتم اختيارهم وفق مجموعة من المعايير المحددة يأتي في مقدمتها التحصيل العلمي خلال المرحلة الثانوية، وتقارير مدرسيهم عنهم، باعتبارها الشرط الأساسي للقبول الذي بدوره يختلف في تحديد اختيار كلية معينة أو تخصص معين، إلى جانب أنه في كثير من الأحيان تجرى مقابلة مع الطلاب المرشحين للقبول بمعرفة أعضاء هيئة التدريس بالكلية أو القسم.

د- **نظام القبول المفتوح:** ويتمثل هذا النظام في أن بعض المؤسسات تقبل جميع الطلبة الذين يستوفون عدداً قليلاً من المتطلبات الأساسية، مثل إنهاء المرحلة الثانوية وإجادة اللغة الإنجليزية.

هـ- **القبول المتواصل:** بعض مؤسسات التعليم العالي ليس لديها موعد نهائي محدد لتلقي المواد الخاصة بالالتحاق، لكنها تفحص كل طلب عندما يتم استلام جميع المواد المطلوبة، وهو ما يتطلب ضرورة تقديم طلبات الالتحاق في وقت مبكر، حيث أن البرامج الدراسية لها عدد محدود من الطلاب الذين سيتم قبولهم، وتتم المفاضلة بين المتقدمين وفق أسس ومعايير عامة محددة وواضحة.

ونستنتج مما سبق أن النظم أو النماذج السابقة لسياسات القبول هي السائدة في كافة دول العالم، وتختلف في اختيار أي منها وفقاً للتباين في سياسات الدولة العامة، وتوجهاتها وأهدافها، وفي بعض الدول نجد أنها تستعين بنموذجين أو أكثر لقبول الطلاب في مؤسساتها للتعليم العالي وفقاً لطبيعة التخصص بهذه المؤسسات، وكذلك مدى حرص السياسة التعليمية في تلك الدولة لتجويد وتحسين مخرجاتها التعليمية ودعم اقتصادها بقوى عاملة فاعلة وقادرة على تحقيق الميزة التنافسية التي تميزها عن نظيراتها.

ثانياً: التجارب العالمية لسياسات قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي: تم الاستعانة ببعض التجارب العالمية بهدف الإجابة عن السؤال الثاني وهو: ما التجارب العالمية لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي؟، واختيار هذه الدول تم بناء على سياسات القبول فيها سواء كان النظام التربوي مركزي أو غير مركزي،

وثانياً لتوفر أكثر المعلومات عنها في الأدبيات السابقة، بالإضافة لتوزيعها الجغرافي بحيث تمثل معظم الدول في العالم، حيث هناك اليابان والصين (شرق أسيا)، ودولة فرنسا والسويد (دول أوروبا)، والولايات المتحدة الأمريكية، وسيتم عرضها كالتالي:

أ. **دولة اليابان:** حيث يُعد التعليم العالي الياباني مزيج بين نظام القبول المحدد ونظام القبول المفتوح، فلا يرتبط الاعتماد لقبول الطلاب في التعليم العالي بالحصول على الشهادة الثانوية العامة فقط، بل لابد من اجتياز اختبارات القبول التحصيلية القومية العامة، وهو ما يميز نظام التعليم العالي الياباني بأنه الأكثر شدة ولكن الأكثر مصداقية في قبول الطلاب، وتكون فيه المقاعد المتوفرة في التعليم العالي موضع للمنافسة الشديدة لمن يستحقه. وتهدف اختبارات التحصيل القومية العامة لتحديد مدى استيعاب وفهم الطالب للمناهج الدراسية في مدارس الثانوية العامة، حيث صمم اختبار (NCUEE)، لقياس مستوى التحصيل الدراسي للطلاب المتحصلين على الشهادة الثانوية، ويتناول الاختبار (ثمانية عشر) موضوعاً في (خمسة) مقررات دراسية، من أهمها اللغة اليابانية، الدراسات الاجتماعية، الرياضيات، اللغات الأجنبية، ويعقد هذا الاختبار في موعد موحد في جميع أنحاء دولة اليابان، ويشرف على إعداده وتصحيحه (المركز الوطني للامتحانات الجامعية National Center for University Entrance Examination) (بو قحوص، 2004، 4). وهناك كذلك بعد اجتياز الطالب لاختبار التحصيل القومي، يأتي اختبار الجامعات لقياس القدرات الخاصة لكل طالب بعد ظهور نتائج الاختبار الأول، بعد ذلك تأتي المرحلة الأخير وهي تقييم شامل لنتائج كل متقدم، وكذلك دراسة تقارير المدارس الثانوية العليا التي درس فيها الطلاب(السيف، 2004، 34)، أما الطلاب الذين لم يجتازوا الاختبارات التقييمية فهم يلتحقون بمدارس مسائية منتشرة في كل أرجاء اليابان تسمى بمدارس (الجوكو JUKU) بهدف تحسين مستوياتهم الدراسية وإعادة الاختبار لتحسين فرص نجاحهم (بو قحوص،

2004، 4)، وبذلك نستنتج أن سياسات القبول للطلاب في التعليم العالي في اليابان تعتمد على درجة التحصيل في الشهادة الثانوية العامة ولكن بالإضافة لمعيار إضافي وهام وهو الاختبار التحصيلي القومي العام وهو (NCUEE)، لقياس فهم الطلاب لمقررات مرحلة الثانوية العامة وكذلك اختبار ثاني في الجامعات لتقييم القدرات الخاصة لكل طلاب.

ب. **دولة الصين:** يعتبر الحصول على الشهادة الثانوية العامة مع اجتياز امتحان شامل وطني من أهم وأبرز المعايير للقبول في التعليم العالي في الصين، وهذا الاختبار يشرف عليه المجلس التربوي وهو امتحان شهادة التخرج من الثانوية(High School Certificate Examination)، ويقيس هذا الامتحان تحصيل الطالب في المرحلة الثانوية ضمن أهداف هذه المرحلة (الزهراني، 1999، 39)، وتوجد لجنة محلية للقبول في التعليم العالي تقوم بتحديد الدرجة الدنيا أخذين في الحسبان المجموع العام للدرجات التي تحصل عليها المتقدم من ضمن شروط القبول بما يتماشى مع خطط التنمية الاجتماعية في الصين، وتختلف إجراءات القبول بين كل سنة وأخرى وحسب المقاطعات ولكن إذا كان الفرع المتقدم له علمياً فالاختبارات تشمل الرياضيات والفيزياء، وإذا كان أدبياً فالاختبارات تشمل التاريخ والجغرافيا (محمد وآخرون ، 2003، 22).

ج. **دولة السويد:** يتحدد القبول في مؤسسات التعليم العالي بعدد من المقاعد سنوياً وبقرارات معلنة من وزارة التعليم العالي، أما متطلبات الالتحاق فهناك متطلبات عامة ككفاءتهم في اللغة السويدية باجتياز اختبار لغة (TISUS TEST IN SWEDISH UNIVERSITY STUDY)، إضافة لمتطلبات خاصة مثل معدل الشهادة الثانوية العليا، وهناك اختبارات متنوعة وبعض المقابلات التي تُجرى للتحقق من تمكن الطالب من مهارات يتطلبها البرنامج الدراسي المتبع في مجال دراسة الطب، وإذا ما زاد عدد المتقدمين عن المقاعد

الشاغرة في مؤسسات التعليم العالي فتتم المفاضلة في الاختبار على أساس معدلات الثانوية العامة واجتياز اختبارات المفاضلة التي تعقدها الجامعات الوطنية (الزامل، 2011، 12).

ويمكن تحديد سياسات القبول في دولة السويد بأنه يتضمن نظاماً حصصياً عاماً في ضوء احتياجات سوق العمل، كما أن القبول في مؤسسات التعليم العالي ليس للحاصلين على شهادة المدرسة الثانوية العامة فقط، ولكن ايضاً مفتوح للحاصلين على شهادة تعليم الكبار، كما أنه في السويد يوجد نظام يسمى نظام (25/ 4)، وهو نظام يسمح لمن لديه شهادة الثانوية العامة ولم يتجاوز سن الخامسة والعشرون ولديه خبرة لا تقل عن أربعة سنوات يحق له التقديم للقبول في مؤسسات التعليم العالي (الهلالي، 2008، 30).

د. **دولة فرنسا:** يتميز القبول للطلاب في مؤسسات التعليم العالي بسيطرة الدولة عليه من حيث التمويل لهذه المؤسسات المخولة بمنح الشهادات الرسمية ومجانية التعليم، وتهتم الدولة الفرنسية بقبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي منذ دخولهم للمدارس الثانوية، حيث تعمل على تنويع المناهج ليتمكن التربويون من الكشف على قدرات الطلاب العلمية وتوجيههم بما يتفق مع ميولهم (الزهراني، 1999، 38).

بعد اجتياز الطالب للثانوية العامة يستطيع أن يقوم أما بالدراسات القصيرة لمدة سنتين، وأما القيام بدراسات طويلة الأمد مدة ثلاثة سنوات وأكثر، وشروط القبول في مؤسسات التعليم العالي هو ملء استمارة القبول وبعد دراستها من لجنة متخصصة يتم قبول الطلاب، أما ما يعرف بالمدارس الكبرى والمدارس العليا التخصصية تقوم بقبول الطلاب بعد اجتيازهم الاختبار الذي يعد شرطاً أساسياً لقبولهم أو تقديم ملف تسجيل مع مقابلة وتختلف من مؤسسة لأخرى حسب الضوابط والشروط المعمول بها (إبراهيم، 2013، 109).

وفي فرنسا يوجد نظام للطلبة المنقطعين بعد حصولهم على الثانوية العامة بشرط ألا تزيد المدة عن سنتين، وهو نظام تم ابتكاره في عام 1994، وهو دبلوم وطني للتعليم العالي (DAEU– Diploma Access

Eludes Universities)، ويمنح الدبلوم بعد اجتياز دورة مدتها عام وامتحان تحريري وشفوي، وتعمل هذه الامتحانات على تقييم المعلومات العامة والثقافة إضافة إلى أساليب الطلبة المرشحين وخبراتهم اللازمة لإكمال تعليمهم العالي مستقبلاً، كما يمنح الدبلوم الحاصلين عليه حق الدخول لمؤسسات التعليم العالي (إبراهيم،2013، 110).

ولكن منذ عام 2007، بدأت جميع مؤسسات التعليم العالي الفرنسية تأخذ بما يطالب به مشروع إصلاح التعليم العالي الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية بضرورة التقليل من أهمية درجة الثانوية العامة في القبول، وفي عام 2007، أبرمت الحكومة الفيدرالية والولايات ميثاق التعليم العالي (Hochschulpakt)، لمواجهة التحديات الجديدة في التعليم العالي ويعكس التصور المستقبلي لأعداد خريجي المدارس الثانوية الذين يسجلون للالتحاق بالتعليم العالي (إبراهيم، 2013، 110).

هـ. **الولايات المتحدة الأمريكية :** تتنوع سياسات قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الأمريكية ولكنها بصورة عامة تتطابق في اعتمادها على عدد من الاختبارات، حيث تعد مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول في مجال استخدام الاختبارات والمقاييس، مثل اختبارات الكفاءة الدراسية (SAT)، والاختبارات التحصيلية المعيارية للكليات الأمريكية (ACT)، واختبارات إدارة القبول للطلاب الجامعيين (GMAT)، أما عند الحديث عن المحتوى الخاص بتلك الاختبارات فهو يتضمن المهارات المنطقية واللغوية واللفظية والرياضية، وكذلك العديد من الأدوات الأخرى لقياس الكفايات المعرفية (القرني، 2018، 11).

ويعتبر معدل الثانوية العامة من أهم المعايير التي تحظى بالمقام الأول في اعتبار كثير من الجامعات الأمريكية للقبول فيها، وبالرغم من التباين في سياسات القبول بين مؤسسات التعليم العالي الأمريكية، إلا أنها جميعاً تشترك في معظم الشروط الآتية وهي (موسى والعتيبي، 2012، 97):

- المعدل التراكمي لتقديرات الطلاب في المرحلة الثانوية: حيث تشترط الجامعات الأمريكية حصول الطالب على معدل تراكمي في العادة يبدأ من (2.5) من أصل (4).
- اختبارات قبول تضعها كل جامعة أو كلية لقياس القدرات الخاصة بالأقسام لديها.
- سجل الطالب الدراسي في المدرسة الثانوية وهو شرط لبعض التخصصات للتعرف على موضوعات معينة في المرحلة الثانوية لها مقررات مناظرة في المرحلة الجامعية.
- خطابات التوصية والتقارير الشخصية التي تكتبها المدرسة عن الطالب والتي تتضمن ملاحظات المعلمين عن الطالب خلال سنوات دراسته من حيث الجدية والمثابرة والمهارات التي أتقنها الطالب.
- المقابلة الشخصية وهي تقتصر في استخدامها في بعض الكليات والتخصصات التي تتطلب خصائص معينة.
- اختبارات قبول على مستوى الدولة والتي تعقد بواسطة هيئتين قوميتين هما مجلس امتحان القبول بالكليات وبرنامج الاختبارات للكليات الأمريكية وأهمها اختبار (ACT)، واختبار (SAT).

الخلاصة للتجارب الدولية: بحيث نستنتج أن:

- جميع الدول تعتمد على شهادة إتمام المرحلة الثانوية أو ما يعادلها كمعيار أساسي للقبول في الجامعات مع إطلاق مسميات عدة على الشهادة (بكالوريا، الثانوية العامة، الشهادة الثانوية، الإعدادية، الخ...).
- تشترط بعض الكليات فروعاً معينة من الشهادة الثانوية للقبول في تخصصاتها، مثل كليات الطب والصيدلة والهندسة التي تشترط الشهادة الثانوية تخصص علمي، في حين تقبل كليات الآداب والتربية الثانوية العامة المختلفة في معظم الدول، ومن جانب أخر قد يلتحق طلاب الثانوية العامة العلمي التخصصات الإنسانية عندما يرغبون في ذلك.
- يتم تنسيق قبول الطلاب وتوزيعهم على الكليات في معظم مؤسسات التعليم العالي مركزياً في معظم الدول.

- تحدد معظم الدول مدة صلاحية معينة لشهادة إتمام المرحلة الثانوية العامة للقبول في مؤسسات التعليم العالي.
- تنظم بعض من مؤسسات التعليم العالي اختبارات للقدرات عامة كشرط للقبول فيها أو الاختبارات تنافسية للقبول أو اختبارات عامة وهناك من تنظم مقابلات شخصية كشرط للقبول.

و. سياسات القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا: ينظم سياسات قبول الطلاب والتحاقهم بكافة مؤسسات التعليم العالي الليبية اللائحة (501)، المنظمة للتعليم العالي في ليبيا للعام (2010)، وذلك في الفصل الثاني لنظام الدراسة والامتحانات بالباب الثاني الخاص بنظام الدراسة والامتحانات، حيث يشترط للقبول للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الليبية ما يلي:

- أن يكون الطالب حاصلاً على الشهادة الثانوية من إحدى المدارس الليبية أو ما يعادلها من الشهادات المعترف.
- أن يكون قادراً صحياً على متابعة الدراسة في تخصصه المرغوب.
- أن يكون حاصلاً على النسبة المئوية المعتمدة للقبول بالكلية وفق النظم التي تحددها وزارة التعليم العالي.
- أن يكون مؤمناً بقيم المجتمع وتوجهاته.

وفي جميع الأحوال يشترط على الطالب اجتياز امتحان المقابلة الشخصية بنجاح في الكليات التي تشترط لوائحها ذلك.

ومما سبق يوضح مدى اهتمام وزارة التعليم العالي في ليبيا بتنظيم قبول الطلاب ووضع ضوابط وشروط للالتحاق بهذه المؤسسات التعليمية، مع التركيز على إصدار الوزارة بصورة دورية لقرارات تتعلق بنظام قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي ومن أهمها تحديد النسب للقبول وذلك بعد صدور نتائج الثانوية العامة.

الدراسة الميدانية

والتي تتضمن عرض لمجتمع البحث والعينة التي تم تطبيق أداة جمع البيانات والمعلومات على أفرادها وهم الطلاب في جامعة درنة، وكذلك عرض لهذه الأداة وتطبيقها، وذلك كالتالي:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة الحالية من كافة الطلاب في مؤسسات التعليم العالي وذلك بهدف التعرف على واقع سياسات القبول للطلاب في مؤسسات التعليم العالي، وتم اختيار جامعة درنة (

كدراسة حالة)، لكبر حجم المجتمع وكذلك لتشابه سياسات القبول للطلاب في كافة مؤسسات التعليم العالي في ليبيا سواء الجامعات أو المعاهد المهنية العليا، وبالتالي تم اختيار عينة عشوائية طبقية من بين الطلاب المسجلين في كافة كليات جامعة درنة (درنة) للعام الجامعي 2020/ 2021، ووفقاً للإحصاءات التي تم التحصيل عليها من وحدة المسجل العام في جامعة درنة، بلغ عدد الطلاب الإجمالي في كافة الكليات **(5674)** طالب وطالبة، والجدول (1) يوضح توزيع الطلاب على كليات جامعة درنة والبالغ عددها (9)كليات وكذلك حجم العينة من كل كلية، بحيث بلغ حجم عينة الدراسة (269)طالباً وطالبة وبنسبة (5%) من المجتمع الأصلي، وذلك كما يلي:

جدول (1) مجتمع الدراسة والعينة من الطلاب في كليات جامعة درنة

م	الكلية	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع	حجم العينة
1	التربية	88	490	578	29
2	الهندسة	251	49	300	15
3	الصيدلة	55	242	297	15
4	الآداب والعلوم	501	1340	1841	92
5	الاقتصاد	506	344	850	43
6	القانون	88	193	281	14
7	الطب البشري	180	900	1080	54
8	الفنون والعمارة	149	158	307	15
9	الموارد الطبيعية	66	74	140	7
	المجموع	**1822**	**3608**	**5674**	**284**

ثانيا: أداة الدراسة: بالاستعانة بالدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة الحالية وما تضمنته من معلومات حول سياسات قبول الطلاب وتطويرها في ضوء التجارب العالمية، ولما يتطلبه تحقيق أهداف الدراسة الحالية تم إعداد استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات من أفراد العينة، ويتضح ذلك مما يلي:

القسم الأول: ويتكون من مقدمة تحتوي على عنوان البحث وتوضيح لكيفية الإجابة على استمارة الاستبيان.

القسم الثاني: وتناول فقرات الاستبيان وعددها (20) فقرة حول واقع سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية، وتم تحديد الإجابات وفقاً (أوافق بشدة–أوافق – غير متأكد – لا أوافق– لا أوافق بشدة)، وأعطيت الدرجات من 5 إلى 1 على التوالي.

القسم الثالث: والذي تضمن سؤال مفتوح حول أهم المقترحات من الطلاب حول تطوير سياسات قبولهم في مؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين المخرجات التعليمية.

ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية (تحليلها وتفسيرها): بعد إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات تم جدولة النتائج وتفسيرها إحصائياً ووفقاً لمجالات الاستبيان، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة الحالية وذلك كالتالي:

- **إجابة السؤالين الأول والثاني:** وللإجابة عن السؤال الأول **(ما الإطار الفكري لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي؟)**، تمت الإجابة من خلال عرض الإطار النظري، أما السؤال الثاني (ما **التجارب العالمية لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي؟)** تمت الإجابة عنه بعرض لأهم سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي في الدول في العالم، والدول هي (أمريكا، اليابان، الصين، السويد، فرنسا).
- **إجابة السؤال الثالث:** ما واقع سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية من وجهة نظرهم؟

وللإجابة عن هذا السؤال، ولتحديد واقع سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية من وجهة نظرهم، تم الاعتماد على المتوسط الفرضي (3) لمقياس ليكرت الخماسي حتى تتم مقارنته بالمتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين وتحديد المستوى وذلك كما هو موضح في الجدول (2) التالي:

جدول (2) مقياس لواقع سياسات القبول وفقاً لاستجابات مفردات عينة الدراسة

المتوسط المرجح لمقياس ليكرت الخماسي	المستوى
من 1 إلى 1.80	منخفض جدا
اكبر من 1.80 إلى 2.60	منخفض
اكبر من 2.60 إلى 3.40	متوسط
اكبر من 3.40 إلى 4.20	مرتفع
اكبر من 4.20 إلى 5	مرتفع جدا

وللإجابة عن سؤال (ما واقع سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية من وجهة نظرهم؟)، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للدراسة الحالية من الطلاب في كليات جامعة درنة والمتوسط الفرضي والمستوى لفقرات استمارة الاستبيان للدراسة، كما هو موضح في الجدول

جدول (3) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمتوسط الفرضي وترتيب الفقرات تنازليا لواقع سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	المستوى
4	**يوضح الموظفون بمكاتب التسجيل أي غموض لدى الطلاب حول التسجيل.**	**4.1328**	**1.25458**	**3**	**مرتفع**
5	**تحدد الإدارة مدة كافية لتسجيل الطلاب الجدد.**	**4.0373**	**1.05803**	**3**	**مرتفع**
2	**تكثف الإدارة جهودها إعلامياً للإعلان عن التخصصات المتوفرة لديها.**	**3.7842**	**1.31780**	**3**	**مرتفع**
7	**تعتمد نتيجة الثانوية العامة من معايير القبول وليس المعيار الوحيد.**	**3.7386**	**1.05382**	**3**	**مرتفع**
20	**تتطابق إجراءات القبول مع القوانين واللوائح المعمول بها للتسجيل.**	**3.5643**	**1.13881**	**3**	**مرتفع**
3	**توفر الإدارة في موقعها الإلكتروني المعلومات الكافية حول التسجيل.**	**3.5560**	**1.00725**	**3**	**مرتفع**
11	**تهتم الإدارة بتوزيع الطلاب على التخصصات المرتبطة بميولهم ورغباتهم.**	**3.5436**	**1.17578**	**3**	**مرتفع**
10	**تتخذ الإدارة الإجراءات اللازمة لضمان العدالة في قبول الطلاب.**	**3.5394**	**1.02444**	**3**	**مرتفع**
18	**يمتلك الموظفون بمكاتب التسجيل المهارات القدرات للتعامل مع الطلاب.**	**3.4523**	**1.03622**	**3**	**مرتفع**
14	**تهتم الإدارة بتحديد ذوي الاحتياجات الخاصة لتوفير الدعم لهم.**	**3.3154**	**1.15115**	**3**	**متوسط**
6	**تنشر الإدارة الأوراق المطلوبة للتسجيل في أماكن متباعدة.**	**3.0083**	**.87078**	**3**	**متوسط**
8	**تتوافق سياسات قبول الطلاب مع أهداف المؤسسة.**	**2.9834**	**1.00402**	**3**	**متوسط**
17	**تهتم الإدارة بالتجهيز التقني لمراكز ومكاتب تسجيل الطلاب.**	**2.9046**	**1.26952**	**3**	**متوسط**
15	**تعتمد الإدارة اختبار للقدرات والمهارات لاكتشاف المواهب الإبداعية لدى الطلاب.**	**2.8382**	**1.25281**	**3**	**متوسط**
16	**تُراعي الإدارة التوزيع الجغرافي لقبول الطلاب.**	**2.8340**	**1.22706**	**3**	**متوسط**
19	**تتطابق سياسة التسجيل والقبول مع القدرات الاستيعابية للمؤسسة.**	**2.6763**	**1.00986**	**3**	**متوسط**
9	**تنظم الإدارة محاضرات تثقيفية للطلاب الجدد حول التسجيل.**	**2.5477**	**1.25449**	**3**	**منخفض**
13	**تزود الإدارة الطلاب الجدد بدليل يوضح شروط قبولهم.**	**2.5353**	**1.16539**	**3**	**منخفض**
1	**تزود الإدارة الطلاب بالنشرات الكافية لمساعدتهم في التسجيل.**	**2.3610**	**.78950**	**3**	**منخفض**

2	**تكثف الإدارة جهودها إعلامياً للإعلان عن التخصصات المتوفرة لديها.**	**1.8631**	**1.00100**	**3**	**منخفض**
	الدرجة الكلية	**3.1608**	**.26463**	3	**متوسط**

- **المتوسط الفرضي النظري هو مجموع درجات البدائل على عددها (5+4+3+2+1/ 5=3).**

ويتبين من الجدول (3) بأن الفقرة رقم (4)– (يوضح الموظفون بمكاتب التسجيل أي غموض لدى الطلاب حول التسجيل) قد تحصلت على الترتيب الأول لدى مفردات العينة وبمتوسط حسابي **(4.1328)**، وانحراف معياري **(1.25458)**، وبالتالي مستوى هذه الفقرة مرتفع وهي تعتبر من أكثر الفقرات التي توضح الواقع لسياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي الليبية وأن الموظفين في مكاتب التسجيل بهذه المؤسسات يقومون بأداء واجبهم في إزالة أي غموض لدى الطلاب عند التسجيل في هذه المؤسسات، وربما يعود ذلك إلى الخبرة التي يمتلكها الموظفون في مكاتب التسجيل والقبول بمؤسسات التعليم العالي، وكذلك اهتمام إدارة المؤسسة بمتابعة الموظفين والتشديد على متابعة عملهم وتوفير بعضاً من الإمكانيات التي تساعدهم لممارسة عملهم ومساعدة الطلاب بدون أي تقصير.

وتليها جاءت الفقرات رقم (5، 2، 7، 20، 3، 11، 10، 18) بمستويات مرتفعة كذلك، والذي يوضح أن واقع سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي تعتبر معقولة ومقبولة نوعاً ما ، بالإضافة إلى حصول كل من الفقرات (14، 6، 8، 17، 15، 16، 19) على مستويات متوسطة، ولم تتحصل على مستويات منخفضة إلا الفقرات رقم (9، 13، 1 ، 2)، وربما يعود ذلك إلى ضعف الإمكانيات التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي وما تعرضت له العديد منها للهدم والتخريب ، بالإضافة لعدم توفر الإمكانيات لطباعة النشرات والدوريات التوعوية والتثقيفية للطلاب وبإعداد كبيرة، كما أن ضعف الإمكانيات يقف عائق أمام إدارات الإعلام بهذه المؤسسات للقيام بدورها بالمستوى المطلوب.

ولقد جاءت الدرجة الكلية لاستمارة الاستبيان بمستوى **(متوسط)** وبمتوسط حسابي **(3.1608)**، وانحراف معياري **(26463.)**، وكما بينا سابقاً أن هذا ربما يدل على أن سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي الليبية تعتبر مقبولة وتتناسب مع احتياجات الطلاب، ولكن هذا المستوى يدل كذلك إلى حاجتها للتطوير والتحسين.

إجابة السؤال الرابع: ما المقترحات التي يراها أفراد العينة لازمة لتطوير سياسات قبولهم في مؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين المخرجات التعليمية؟

كان حجم العينة (280) طالباً وطالبة في كليات جامعة درنة، وبلغ عدد أفراد العينة الذين اهتموا بالإجابة عن السؤال المفتوح حول تطوير سياسات القبول استمارة الاستبيان (178) طالباً وطالبة، تم استبعاد (14) استبانة لعدم دقتها، وتم تفريغ إجابات (164) طالب وطالبة، ولقد تم ترتيبها وفقاً لعدد التكرارات، وبعد تقريب المقترحات تم اختيار المقترح الذي يتجاوز عدد تكراراته (70)، وذلك كما في الجدول (4) التالي:

جدول (4) يوضح مقترحات مفردات العينة حول تطوير سياسات قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الليبية

م	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
1	العمل على فتح تخصصات لها صلة بالوظائف الأكثر طلباً في سوق العمل.	113	%69	الأول
2	ضرورة مراجعة وتعديل اللوائح المعمول بها في التسجيل والقبول في مؤسسات التعليم العالي في ضوء تجارب الدول المتقدمة .	98	%60	الثاني
3	تصميم منظومة للتسجيل وقبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الليبية تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتسهيل الإجراءات.	91	%55	الثالث
4	توحيد سياسات القبول في كافة مؤسسات التعليم العالي الليبية.	83	%51	الرابع
5	تشكيل لجان للتنسيق بين القدرات الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وبين حاجات سوق العمل.	81	%49	الخامس
6	العمل على وضع معايير أخرى للقبول في مؤسسات التعلم العالي بما يتناسب مع طبيعة كل تخصص.	79	%48	السادس
7	تحقيق التوازن بين أعداد الطلاب المقبولين في تخصصات العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي.	79	%48	السابع
8	تصميم اختبارات خاصة بكل كلية وقسم للتأكد من توافر القدرات الأساسية لكل تخصص.	75	%64	الثامن

ويبين **الجدول (4)**، أهم مقترحات أفراد العينة فيما يتعلق بتطوير سياسات القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها، بحيث اقترحوا أفراد العينة ضرورة العمل على فتح تخصصات في مؤسسات التعليم العالي لها صلة بالوظائف الأكثر طلباً في سوق العمل، مع مراجعة وتعديل اللوائح المعمول بها في التسجيل والقبول في مؤسسات التعليم العالي في ضوء تجارب الدول المتقدمة، مع العمل على تصميم منظومة

للتسجيل وقبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الليبية تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتسهيل الإجراءات، وتوحيد سياسات القبول في كافة مؤسسات التعليم العالي الليبية، والعمل على تشكيل لجان للتنسيق بين القدرات الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وبين حاجات سوق العمل، ووضع معايير أخرى للقبول في مؤسسات التعلم العالي بما يتناسب مع طبيعة كل تخصص، مع ضرورة تحقيق التوازن بين أعداد الطلاب المقبولين في تخصصات العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي، وأخيراً أقترح أفراد العينة ضرورة تصميم اختبارات خاصة بكل كلية وقسم للتأكد من توافر القدرات الأساسية لكل تخصص.

خلاصة النتائج

- أن مستوى واقع سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي الليبية جاءت درجته الكلية بمستوى **(متوسط)**، وذلك بمتوسط حسابي **(3.1608)**، وانحراف معياري **(.26463)**، وهذا يبين أن سياسات القبول مقبولة لدى أفراد العينة ولكن ليست مرتفعة وبالتالي فهي تحتاج إلى التطوير والتحسين لضمان جودة مخرجاتها التعليمية.
- أن الفقرة **(يوضح الموظفون بمكاتب التسجيل أي غموض لدى الطلاب حول التسجيل)** قد تحصلت على الترتيب الأول لدى مفردات العينة وبمتوسط حسابي **(4.1328)**، وانحراف معياري **(1.25458)**، وبالتالي مستوى هذه الفقرة مرتفع وهي تعتبر من أكثر الفقرات التي توضح الواقع لسياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي الليبية وأن الموظفين في مكاتب التسجيل يقومون بأداء واجبهم في إيضاح أي غموض لدى الطلاب عند التسجيل في هذه المؤسسات.
- قدم أفراد عينة الدراسة عدداً من المقترحات من أهمها ضرورة العمل على فتح تخصصات في مؤسسات التعليم العالي لها صلة بالوظائف الأكثر طلباً في سوق العمل، مع مراجعة وتعديل اللوائح المعمول بها في التسجيل والقبول في مؤسسات التعليم العالي في ضوء تجارب الدول المتقدمة، والعمل على تصميم منظومة للتسجيل تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتسهيل الإجراءات، وتوحيد سياسات القبول في كافة مؤسسات التعليم العالي الليبية، والعمل على تشكيل لجان للتنسيق بين القدرات الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وبين حاجات سوق العمل .
- **التصور المقترح للدراسة الحالية:** توصلت الدراسة الحالية من خلال الاستفادة من التجارب العالمية لسياسات القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي والدراسات السابقة والنتائج التي توصل إليها الدراسة الميدانية حول

واقع سياسات القبول وكذلك المقترحات من أفراد العينة لتطوير سياسات القبول للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ولقد ساعد كل ما سبق في تحقيق أهداف الدراسة وصياغة التصور المقترح لتطوير سياسات القبول للطلاب في مؤسسات التعليم العالي وتحسين مخرجاتها في ضوء التجارب العالمية، وبذلك فأن التصور المقترح تمت صياغته وتفصيله كالاتي:

أ. **المبررات للتصور المقترح**– وهي:

- التعليم في مؤسسات التعليم العالي حق لكل مواطن ليبي وعلى الدولة أن توفره وفقاً للميول والرغبات.
- الحاجة للتقييم الدوري لسياسات قبول الطلاب وتطويرها بما يواكب وبشكل مستمر التجارب العالمية للدول المتقدمة.
- وجود ضعف في سياسات القبول والذي يؤدي بدوره للهدر التربوي وتراكم حالات الرسوب والتسرب بين الطلاب في مؤسسات التعليم العالي لضعف سياسات قبولهم.
- التنسيق والتكامل بين سياسات القبول في هذه المؤسسات وبين مخرجاتها كقوى عاملة في مؤسسات الدولة العامة.

ب. **المنطلقات الأساسية للتصور المقترح**– وهي:

- التأكيد على أهمية تطوير سياسات قبول الطلاب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها.
- التعرف على أبرز العوامل التي تؤثر في تدريب الموظفين والمسئولين في واقع سياسات القبول وتحسينها.
- الاستفادة من التجارب العالمية لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها.
- تحديد أهداف سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي والتعريف بها.
- التنسيق بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي الليبية واحتياجات سوق العمل ودعم القوى العاملة.

ج. **أهداف التصور المقترح**– وهي:

- توضيح أهم الأسس والمبادئ التي تقوم أو تبنى عليها سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية بهدف تحسين مخرجاتها وضمن فعالية وجودة مدخلات القوى العاملة.

- وضـــع آليات لتطوير ســياســـات القبول وضـــمان تبادل الآراء والاقتراحات بين الخبراء والمهتمين بهذا المجال.
- التنبؤ بالعقبات والمعوقات التي قد تعرقل تطوير سياسات القبول.
- التوصـــل إلى الأســـاليب التي يتم الاعتماد عليها لمواجهة المعوقات التي تم تصـــورها كمعرقلة لتطوير سياسات القبول.
- التوصل إلى التصور المقترح لتطوير سياسات القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها.

د. **المعوقات التي قد تعرقل تنفيذ التصور المقترح** – وهي:

- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية لتنفيذ هذا التصور من قبل الجهات ذات الاختصاص.
- مواجهة التطوير وعرقلته من قبل العاملين في مؤســـســـات التعليم العالي لما يتطلبه من إمكانيات قد لا تتوفر لديهم.
- عدم التنسيق بين الخبراء والمختصين وبين المسئولين على سياسات القبول والتسجيل في مؤسسات التعليم العالي.
- عدم التحفيز والدافعية للقائمين على سياسات القبول والتسجيل.

هـ. **المتطلبات لتطبيق التصور المقترح** – وهي:

- زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي ولكن في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وهذا يتطلب ضـــرورة تجديد البنية التحتية لهذه المؤســـســـات وتجهيزها بكافة الاحتياجات لاســـتيعاب الإعداد الكبيرة من الطلاب حملة الشـهادة الثانوية، بالإضـافة إلى ضـرورة إنشـاء مركز وطني يمكن أن يسـمى بمركز القبول والتسجيل.
- تشكيل لجان فرعية في كل مدينة وكل مؤسسة للتعليم الثانوي مهمتها التعريف بصورة دورية بالدراسة في مؤسسات التعليم العالي وشروط الدراسة والقبول بها وكذلك التخصصات المتنوعة والمطلوبة،
- ضـرورة أن يضـم المركز الوطني المسـئول عن القبول والتسـجيل مجموعة من الخبراء والمختصـين من كافة ربوع الدولة الليبية وفي التخصصات المتعلقة بسياسات القبول وتخطيط القوى العاملة واقتصاديات التعليم وكذلك التخطيط التربوي والتخطيط الاســتراتيجي، على أن يقوموا بدراســات علمية ودورية متعلقة

بتطوير سياسات القبول وحصر الإمكانيات المتوفرة والتعرف على حاجات هذه المؤسسات وكذلك توفير كافة البيانات المتعلقة بالطلاب في هذه المرحلة.

- تصميم منظومة للقبول والتسجيل في مؤسسات التعليم العالي تكون خاضعة لإدارة ومتابعة وإشراف ووزارة التعليم العالي وبالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي الليبية، وذلك كما هو معمول بها في العديد من الدول وخاصة العربية مثل مصر وسوريا والسعودية، لتسهيل عملية الحصر للتخصصات وكذلك تسهيل التسجيل للطلاب من أي موقع جغرافي في ليبيا، مع ضرورة مراعاة رغبات وميول الطلاب وكذلك الفروق الفردية بينهم، على أن تحدد الوزارة مواعيد البدء في التسجيل وانتهائه.
- العمل على التنسيق مع المركز الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية لضرورة الالتزام بمعايير الاعتماد البرامجي في القبول بما يتناسب وأعداد أعضاء هيئة التدريس وكفاية القاعات والخدمات التعليمية وضمان جودتها.
- تصميم اختبار وطني للطلاب الناجحين من مرحلة التعليم الثانوي، وذلك كما في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ويكون المركز الوطني هو المسئول عن تصميم هذا الاختبار العام مع ضرورة مراجعته بصورة دورية وبما يتلاءم مع التطورات التي تصل إليها وتحققها الدول المتقدمة باستمرار.
- تفعيل دور الإعلام وكافة مؤسساته للمساهمة في التوعية للطلاب في مرحلة التعليم الثانوي والعمل على تجهيز حلقات تثقيفية وتوعوية لتعريفهم بالتخصصات المتوفرة والتخصصات التي يحتاجها سوق العمل ومتطلبات كل تخصص والتوعية بأهم اللوائح والقرارات التي تنظم القبول والالتحاق بالدراسة في مؤسسات التعليم العالي

نموذج (1) للتصور المقترح للدراسة

التوصيات والمقترحات

في ضوء نتائج البحث الحالي، وبناء على الدراسة النظرية والميدانية، فإن البحث الحالي يوصي بالتالي:

1 ضرورة العمل على وضع سياسات للقبول بمؤسسات التعليم العالي تستند إلى خطط التنمية وفرص العمل لتوفير القوى العاملة الملائمة من الطلاب موزعة على جميع التخصصات.

2 وضع وتنفيذ معايير جديدة لقبول الطلاب تأخذ ضمن اهتماماتها ميول ورغبات واتجاهات الطلاب، بالإضافة إلى قدرات الطالب الذهنية والفكرية والإبداعية، بالإضافة لمعدل الثانوية العامة.

3 استحداث تخصصات وأقسام جديدة تتماشى مع احتياجات الطلاب في مؤسسات التعليم العالي وكذلك تحقيق قوى عاملة فاعلة تخدم سوق العمل.

4 تشكيل لجان على مستوى الدولة الليبية من الخبراء والمختصين في كافة التخصصات مع التركيز على الخبراء المختصين في السياسات التعليمية، وتخطيط القوى العاملة واقتصاديات التعليم، وذلك بهدف الاستفادة من السياسات والاستراتيجيات التي يتم اعتمادها في الدول المتقدمة والتي حققت نجاحات وتطورات تربوية وواجهت التحديات بأساليب متطورة.

5 إعداد البرامج التدريبية وتنفيذها لتطوير مهارات وقدرات كافة المسئولين عن سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي، وكذلك كافة الموظفين العاملين في مكاتب التسجيل والقبول في مؤسسات التعليم العالي.

في ضوء التوصيات يقترح البحاث ضرورة العمل على:

1 إجراء دراسة مقارنة بين سياسات القبول في الجامعات الحكومية العامة والجامعات الخاصة الليبية.

2 إجراء دراسة ميدانية لتطوير سياسات القبول بالجامعات الليبية من وجهة نظر مديري مكاتب القبول فيها.

3 إعداد دراسة لتقييم نتائج الدراسة الحالية وصياغتها بأسلوب دلفي للاستعانة بآراء الخبراء والمختصين حول هذه النتائج والوصول إلى خطة يمكن تنفيذها لإعادة النظر في سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي.

المراجع

Newman, F., & Couturier ,L., (2002): **Trading Public good in the Higher Education Market Report from the Observatory on Borderless Higher Education** : Observatory on Borderless higher education, London, UK.

جان، خديجة محمد سعيد عبد الله، (2010): كفايات تدريس عضو الهيئة التعليمية في الأقسام التربوية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا، **دراسات في المناهج وطرق التدريس**، 2(155)، 14-37.

الشهوان، عبد العزيز (2007): نقاط القوة والضعف في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية.

النقلي، أحلام بنت عباس (2007):معايير القبول في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى، **رسالة ماجستير غير منشورة**، مقدمة إلى قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

إبراهيم، هيفاء حسن (2013)، أنموذج مقترح لتطوير واقع سياسات قبول الطلبة في التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة- دراسة مقارنة، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم التربية المقارنة، كلية التربية، جامعة دمشق.

الدهشان، جمال علي (2015)، رؤية مقدمة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية، **مجلة نقد وتنوير**، ع (2).

بدران، شبل والدهشان، جمال (2008)، **تجديد التعليم الجامعي والعالي- صيغ وبدائل**، ط1، دار قباء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

السلطان، خالد بن صالح (2001)، السياسات التعليمية المستقبلية (التعليم العالي)، **ورقة عمل مقدمة لندوة " الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 1440هـ**، المنعقدة في الفترة 4-8/ شعبان/ 1422، الرياض، السعودية.

حجي، أحمد إسماعيل (2008) ، تطوير التعليم الثانوي وسياسة القبول في بالتعليم العالي، **دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسة القبول بالتعليم العالي**، خلال الفترة من 20-5/23/ 2008، القاهرة.

الحوشان، حمد بن محمد و القوبع، إبراهيم بن صالح (2001)، علاقة نسب القبول بالثانوية العامة مع مسيرة الطالب الأكاديمية وارتباطها بالمعدل التراكمي بالقبول الفوري، **رسالة ماجستير غير منشورة**، مقدمة لكلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية.

حميدات، أنور زكريا (2011)، تقويم نظام قبول الطلبة المعمول به في الجامعات الفلسطينية وتطويره في ضوء الاتجاهات المعاصرة وبيان مدي ملائمته، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم التربوية والنفسية. جامعة عمان العربية، الأردن.

عسيري، علي سعيد و عسيري، محمد سعيد (1996)، الدلالة العملية لمعايير القبول في المرحلة الجامعية دراسة ميدانية لتقدير القيم التنبؤية والدلالة العملية لمعايير قبول الطلاب في كلية المعلمين بالطائف، **مجلة كلية التربية**، ع(13)، جامعة قطر، ص ص363- 403.

.الزهراني، بندر بن حمدان(1999) ، الصدق التنبؤي لمعايير القبول المستخدمة بكليات المعلمين لإيجاد القيمة التنبؤية لمعايير القبول، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

شحاتة، حسن و النجار، زينب (2003)، **معجم المصطلحات التربوية والنفسية**، الدراسة المصرية اللبنانية، القاهرة.

إبراهيم، إيمان وآخرون (2011) ، سياسة قبول الطلاب بكليات التربية في ليبيا دراسة تقويمية، ، مجلة التربية العربية والإسلامية ، ع(3)، كلية التربية ، الجامعة الوطنية الماليزية، 111-122.

Workinger, Heather A. (2011). Admissions Policies Governing the Declaration of Academic Major and Academic Advising Models Relating to Student Outcomes in Higher Education. **Doctor of Philosophy**. Indiana University of Pennsylvania.

الضامن، منذر (2007)، **أساسيات البحث العلمي**، دار المسيرة، ط 1، عمان، الأردن.

الزامل، محمد بن عبد الله (2012)، قدرة معايير القبول على التنبؤ بالتقدم الأكاديمي لطلاب السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود، **رسالة الخليج العربي**، 33(126)، السعودية ، ص ص 157- 214 -157 .

موسى، محمد فتحي علي& العتيبي، منصور بن نايف (2012)، تطوير نظام قبول الطلاب بالجامعات العربية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، 1(30)، 77-111.

الهلالي، الهلالي الشربيني(2008)، نظام مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر، **مجلة بحوث التربية النوعية**، ع (11) ، مصر، 245-373.

بوقحوص، خالد أحمد (2004) ، رؤية مستقبلية لنظام القبول بكلية التربية بجامعة البحرين، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الخامس والعشرين للمنظمات العربية للمسئولين عن القبول والتسجيل في الجامعات بالدول العربية** ، المنعقد في الفترة 26-28ابريل ، مملكة البحرين.

السيف، أمل بنت عبد الله (2004): القيمة التنبؤية لمعايير القبول في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قدمت إلى قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

حداد، محمد وآخرون (2003): النظر في اعتماد قواعد جديدة للقبول وانعكاسات ذلك على المستوى العلمي للطلاب والكليات، **بحث مقدم إلى ندوة كليات الحقوق والاقتصاد وآفاق تطويرها المنعقدة في جامعة حلب**، بالفترة 5-7/ 8/ 2003، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية.

المؤتمر الدولي: مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

مستوى توافر متطلبات البحث العلمي وأثره على خدمة المجتمع

"دراسة تطبيقية على جامعة مصراتة مؤسسةً للتعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها"

الصادق عبد السلام مصطفى — **علي مصطفى سليم**
alsadeg.m@eps.misuratau.edu.ly — a.salim@edu.misuratau.edu.ly
جامعة مصراتة — **جامعة مصراتة**

https://doi.org/10.36602/jebs.2022.I03.05

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى توافر متطلبات البحث العلمي وأثره في خدمة المجتمع في جامعة مصراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، وتبيان مستوى ممارسة خدمة المجتمع، والتعرف على معوقات البحث العلمي في جامعة مصراتة إحدى مؤسسات التعليم العالي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي للوصول إلى أهداف الدراسة، استخدمت الدراسة الاستبانة أداةً لجمع البيانات، كما تمثل مجتمع الدراسة في جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة مصراتة البالغ عددهم (1181) موزعين على (16) كلية، وقد تم اختيار عينة عشوائية تتناسب مع مجتمع الدراسة بحجم (300) مفردة. وأظهرت نتائج الدراسة إلى انخفاض مستوى توافر متطلبات البحث العلمي في جامعة مصراتة باعتبارها مؤسسةً للتعليم العالي، حيث جاءت بمستوى عام منخفض، وكذلك مستوى خدمة المجتمع جاءت بمستوى عام منخفض في الجامعة. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتطلبات البحث العلمي في خدمة المجتمع في جامعة مصراتة.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، البحث العلمي، خدمة المجتمع، أعضاء هيئة التدريس، جامعة مصراتة.

The Level of Availability of Scientific Research Requirements and its Impact on Community Service

(An Applied Study on the University of Misurata as an Institution of Higher Education from the Point of View of its Faculty Members)

Alsadeg Mostafa — **Ali Salim**
Misurata University — **Misurata University**

Abstract

This study aimed to identify the level of availability of scientific researcher querulents and its impact on community service at the University of Misurata from the point of view of its faculty members, to show the level of community service practice and identify the obstacles to scientific research at the University of Misurata as a higher education institution. The study used the descriptive and analytical approach to reach to the objectives of the study, the study used the questionnaire as a tool for data collection, as it represented the study community in all members of the teaching staff at the University of Misurata in all its faculties, and a simple random sample

representing the study population was selected. The study reached several results, the most important of which is the low level of availability of scientific research requirements at the University of Misurata as an institution of higher education, as well as the low level of community service at the university.

Keywords: Keywords: higher education, scientific research, community service, faculty members, Misurata University.

المقدمة

تمثل مؤسسات التعليم العالي أهم مراكز البحث والتطور والإبداع والريادة في الدول والمجتمعات المحلية والعالمية؛ لدورها الرئيس في أعداد الكوادر العلمية المؤهلة القادرة على استخدام نتائج البحث العلمي، وتسخيره في خدمة المجتمع والنهوض به لمواكبة التطورات العلمية العالمية، وتحقيق التنمية الشاملة، حيث تمثل مؤسسات التعليم العالي مراكز بحثية واستشارية، ومعامل تجريبية، وورشًا للتدريب والتطبيق والصيانة لسد احتياجات السوق المحلي العلمية والتقنية، والإسهام في توفير أيدي عاملة مدربة وماهرة قادرة على العمل خارج نطاقها المحلي. وتعد الجامعات في ليبيا أحد أهم مراكز البحث العلمي في البيئات الصناعية والزراعية والموارد المائية، واجتماعياً وخدمياً واقتصادياً، ومن هنا يبرز دور الجامعات ليس في مجال التدريس والبحث العلمي فقط بل في خدمة المجتمعات وتطويرها، كما أن تحفيز البحث العلمي في الجامعات من خلال استثمار الكوادر العلمية الموجودة فيها بالجوائز المادية والمعنوية يسهم في نشاطها البحثي الداخلي والخارجي والإسهام في وضع الخطط للعديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وتطوير المجال البحثي في العلوم التطبيقية، الأمر الذي يحفز القطاع الخاص للتعامل معها، ويدعمها بالتمويل المادي لإنجاز الدراسات العلمية المتعلقة بالتطوير، ورفع كفاءة الإنتاج المحلي من خلال البحوث والاستشارات العلمية (بن مصطفى، 2019،ص217)، (شرقي،2008،ص174)

مشكلة الدراسة

تواجه الجامعات الليبية تحدياً واقعياً فيما يتعلق بخدمة مجتمعها، بالأخص من خلال البحث العلمي وقدرتها على تطوير متطلباته وتحسينها ؛ وتحفيزه إيماناً بدوره الرئيس في خدمة وتطوير المجتمعات، وحل مشكلاته المختلفة، لما تحويه الجامعات من خبرات متنوعة، ومتخصصة، وقادرة على النهوض بالبيئة المحلية، والملاحظ من خلال الدراسات السابقة المحلية افتقار هذه الجامعات إلى خدمة مجتمعها، وانخفاض مستوى توافر متطلبات البحث العلمي، ومعاييره، وتحفيزه، ودعمه مادياً ومعنوياً، مع تدني دور الجامعة والكلية في تطوير البحوث

العلمية، وتقديم الحلول للمشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وغيرها في نطاقها المكاني، حيث يمثل البحث العلمي أحد أهم جوانب الجودة المحلية، والتقييم أو التصنيف الإقليمي والدولي، ولا يزال دور الجامعة مقتصرًا على عمليات التدريس، وتخريج كوادر علمية مختلفة التخصصات، وقد أكدت العديد من الدراسات المحلية انخفاض دور الجامعة في خدمة مجتمعها كدراسة (بن مصطفى، 2019) التي أظهرت انخفاض دور جامعة مصراتة في خدمة مجتمعها المحلي، ودراسة (القيزاني، 2017) التي أشارت إلى ضعف دور جامعة المرقب في تنمية المجتمع المحلي، في حين أظهرت دراسات عربية أن البحث العلمي وتطويره يعتبر من أهم المقومات الأساسية للجامعة في قدرتها على المنافسة المحلية والدولية، ولتحقيق النمو الاقتصادي، ودور البحث العلمي في تطور المجتمعات المعاصرة، وفتح مجالات الإبداع والتميز لتحقيق النماء الاقتصادي، والاجتماعي في مجتمعاتهم (يونسي وآخرون، 2020)، و(بورقبة، وحصباية، 2019)، وقد أشارت دراسة كل من (عطوان، 2015)، (النجار، 2015) إلى أن أكبر عوائق البحث العلمي تتمثل في الموازنات المخصصة للبحث العلمي، إضافة إلى ضعف الدعم المادي للباحث، وعدم ملائمة البيئة الجامعية. واستناداً لما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في أن مستوى خدمة المجتمع لجامعة مصراتة ليس بالمستوى المطلوب؛ ومن ثَمَّ كيف يمكن تحسينه من خلال توافر متطلبات البحث العلمي الذي يحسن من قدرتها على الإسهام في رقي الخدمات التي تقدمها للمجتمع وحل مشاكله؟ ومن ثَمَّ: إلى أي مدى يمكن أن يؤثر مستوى توافر متطلبات البحث العلمي في جامعة مصراتة كونه مدخلا مهما على المستوى الأكاديمي في تحسين خدمة المجتمع في جامعة مصراتة باعتبارها مؤسسة للتعليم العالي؟ وعليه تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

أ. ما أثر متطلبات البحث العلمي بأبعاده (العنصر البشري، الإمكانات المادية، المناخ الأكاديمي، المجتمع المحلي) على خدمة المجتمع في جامعة مصراتة باعتبارها مؤسسة للتعليم العالي؟

ب. ما مستوى توافر متطلبات البحث العلمي في جامعة مصراتة باعتبارها إحدى مؤسسات التعليم العالي؟

ج. ما مستوى ممارسة خدمة المجتمع في جامعة مصراتة باعتبارها إحدى مؤسسات التعليم العالي؟

د. ما معوقات البحث العلمي التي يمكن استخلاصها من خلال التعرف على مستوى متطلبات البحث العلمي في جامعة مصراتة؟

أهمية الدراسة

يعد موضوع البحث العلمي مدخلاً مهما في الإدارة والتخطيط السليم للتنمية الشاملة من خلال الوقوف على أهم المشكلات المحلية، ووضع الحلول لها، وتكمن أهمية البحث في أهمية تطوير البحث العلمي في الجامعات المحلية، وإبراز دورها في خدمة المجتمع، وضع الحلول والدراسات للعديد من مشكلات البيئة المحلية في مختلف المجالات من خلال تسليط الضوء على منظومة البحث العلمي في جامعة مصراتة، وتحديد الصعوبات والعراقيل التي تواجه البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، ودورها في خدمة مجتمعها المحلي، لما توفر هذه الدراسة من دعم للمكتبة البحثية المحلية، حيث تعتبر الدراسة الأولى حسب علم الباحثين في منطقة مصراتة التي تناولت البحث العلمي في جامعة مصراتة، ودوره في خدمة المجتمع.

أهداف الدراسة

أ. معرفة أثر متطلبات البحث العلمي لجامعة مصراتة في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين بها.

ب. التعرف على مستوى توافر متطلبات البحث العلمي (العنصر البشري، الإمكانيات المادية، المناخ الأكاديمي، المجتمع المحلي) في جامعة مصراتة باعتبارها مؤسسة للتعليم العالي.

ج. تبيان مستوى ممارسة خدمة المجتمع في جامعة مصراتة إحدى مؤسسات التعليم العالي.

د. التعرف على معوقات البحث العلمي في جامعة مصراتة.

فرضية الدراسة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) لمتطلبات البحث العلمي بأبعاده (العنصر البشري، الإمكانات المادية، المناخ الأكاديمي، المجتمع المحلي) على خدمة المجتمع في جامعة مصراتة مؤسسةً للتعليم العالي.

الدراسات السابقة

- **دراسة يونسي وآخرين (2020)** هدف الدراسة توضيح العلاقة بين البحث العلمي والتنمية، وأهمية البحث العلمي ودوره في المؤسسة الجامعة الجزائرية في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال حل المشكلات التي تصادف المصانع والقطاعات الإنتاجية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة الاستثمار في البحث

العلمي، والتمويل وزيادة حجم الإنفاق على أنشطة البحث العلمي، وخلصت إلى أن البحث العلمي وتطويره يعتبر من المقومات الأساسية للجامعة، وأن تكون مدخلاتها ومخرجاتها قوية وقادرة على المنافسة المحلية والدولية لتحقيق النمو الاقتصادي.

- **دراسة بن مصطفى (2019)** هدفت الدراسة إلى معرفة أثر إدارة الجودة الشاملة في خدمة المجتمع، وتبيان مستوى توافر أبعاد إدارة الجودة الشاملة، ومستوى الخدمات المجتمعية التي تقدمها جامعة مصراتة اعتمادًا على المنهج الوصفي والتحليلي، وتم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) لعينة عشوائية لعدد (300) مفردة من المجتمع الكلي البالغ (1218) عضو هيئة تدريس، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر لإدارة الجودة الشاملة في تحسين دور جامعة مصراتة في خدمة مجتمعها ذو دلالة إحصائية، مع انخفاض دورها في خدمة مجتمعها المحلي.
- **دراسة السردي (2019)** هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الجانب النظري في الرسائل العلمية بمعايير جودة البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية بغزة من خلال توزيع الاستبانة على مشرفي ومناقشي رسائل الماجستير في كليات التربية بجامعات غزة اعتمادا على المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى تجاوز محور تصنيف المراجع نسبة (80%) مقارنة بالمحك المرجعي، بالرغم من أن بعض فقراته لم تتجاوز تلك النسبة، في حين كان الإطار النظري في الرسائل المدروسة لم تتجاوز (80%) المحك المرجعي، مع اقترابها من حد الجودة الذي وضعه الباحثان، مع تجاوز بعض محاوره وفقراته حد الجودة.
- **دراسة بورقبة، وحصباية (2019)** من أجل تحديد مفهوم البحث العلمي من خلال التطور التاريخي له، ومفهوم المنهجية والبحث العلمي، أبرزت الدراسة مفهوم البحث العلمي، ودوره في تطور المجتمعات المعاصرة، وفتح مجالات الإبداع والتميز لتحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعاتهم، كما حددت الدراسات مقومات البحث العلمي، وخصائص الباحث، وأنواع البحوث.
- **دراسة القيزاني (2017)** هدفت الدراسة إلى التعرف على دور جامعة المرقب في تنمية المجتمع المحلي بمنطقة الخمس، وتم استخدم المنهج الوصفي. بلغ مجتمع الدراسة (1431) عضو هيئة تدريس، استخدمت الدراسة الاستبانة أداةً للدراسة، وتم توزيعها على (300) عضو هيئة تدريس في مختلف كليات جامعة المرقب بطريقة عشوائية، استرجع منها (210) صالحة للتحليل الإحصائي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن دور الجامعة في تنمية المجتمع المحلي جاء بدرجة ضعيفة.

- **دراسة النجار (2015)** من أجل تحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية لمعوقات تطوير البحث العلمي في الجامعات الأردنية وتحليلها من خلال دراسة عينة (8) جامعات أردنية من مجتمع الدراسة البالغ (30) جامعة في الأردن، وخلصت الدراسة إلى أن الموازنات المخصصة للبحث العلمي تشكل أكبر عوائق التطوير العلمي، إضافة إلى ضعف الدعم المادي للباحث، وعدم ملاءمة البيئة الجامعية، وظهور فروق ذات دلالة إحصائية في عوامل البيئة الجامعية والموازنات المالية.
- **دراسة هللو (2013)** هدفت إلى معرفة دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الأقصى الحكومية دراسة حالة من خلال توزيع (190) استمارة استبانه باستخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائية من المجتمع البالغ (388) عضو هيئة تدريس، واعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج التحليل الإحصائي SPSS توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن دور جامعة الأقصى الحكومية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية لا يرتقي إلى المعدل (60%)، في حين كان هناك علاقة بين دور الجامعة تجاه العاملين والطلاب بها ذو دلالة إحصائية.
- **دراسة عطوان (2015)** وقد هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، وعلاقتها بدوره الوظيفي في إنتاج المعرفة، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحديد متطلبات البحث العلمي (العنصر البشري، الإمكانات المادية، المجتمع، المناخ الأكاديمي)، وأشارت نتائج تحليل عدد (96) استبانه على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بغزة إلى أن نسبة توافر متطلبات البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية متوسطة، وحصل المناخ الأكاديمي على نسبة (41.06%)، في حين بلغت المتطلبات المتعلقة بالمجتمع المحلي على نسبة توافر نحو53.25%، مع وجود علاقة ارتباط قوية إحصائيا بين متطلبات البحث العلمي دوره الوظيفي في إنتاج المعرفة.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم نجد أنها أجـــريت في بيئات مختلفة، إلا أنها اتفقت على أهمية البحث العلمي في الجامعات، ودوره في خدمة المجتمع، ومن حيث الهدف فقد تميزت هذه الدراسة بالتعرف على أثر متطلبات البحث العلمي في خدمة المجتمع في حين أن

الدراسات السابقة كانت أهدافها تتعلق بخدمة المجتمع، أو بالبحث العلمي دون الجمع بينهما، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وفي بعض الدراسات استخدمت المنهج الوصفي، ومنها التحليلي، وتشابهت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث مجتمع الدراسة بتركيزها على أعضاء هيئة التدريس، في حين تباينت الدراسات السابقة في حجم العينة، ونوعية العينة المختارة. وقد تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة وتطويرها، وفي إثراء الجانب النظري، كما قورنت نتائجها بنتائج هذه الدراسة.

مفهوم البحث العلمي

يعد البحث العلمي أحد أهم مؤشرات الجودة في تصنيف الجامعات محليا وإقليميا ودوليا، وتكتسب الجامعات سمعتها من خلال الإنتاج العلمي البحثي لأعضاء هيئة التدريس، ويجب أن يكون الأستاذ قادرا على دعم جوانب البحث العلمي في الجامعة، وتطويره من خلال نشره للأبحاث العلمية بصورة دورية، وفتح آفاق التبادل المعرفي من دعم البحث والتأليف المشترك، وتفعيل وتحفيز المشاركات الخارجية في المؤتمرات العلمية، وبالتالي تستغل نتائجه في خدمة البيئة والمجتمع. وتعدد تعريف البحث العلمي، فهناك من عرفه على أنه جهد إنساني منظم وفق هدف محدد يربط بين الوسائل والغايات لتحقيق طموحات الإنسان وإشباع حاجاته والإسهام في حل مشكلاته (القرارة،2018،ص27،10،9) في حين عرفه (بورقبة، وخصباية، 2019، ص114) بأنه وسيلة للدراسة يمكن من خلالها الوصول لحل مشكلات محددة عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة ذات العلاقة بتلك المشكلات أو المشكلة، ويمكن اختبارها، بينما يعرفه آخرون بأنه التحري والاستقصاء المنظم والدقيق الهادف إلى الكشف عن حقائق الأشياء، وعلاقتها ببعضها من تطوير الواقع أو تعديله (عبيدات، آخرون،1999،ص4)، وقد عُرِّف بأنه دراسة ظاهرة أو مشكلة، والتعرف على عوامل ظهورها، والوصول إلى نتائج تفسر ذلك وتقدم حلولًا أو علاجًا لها (فضة، 2016، ص7)، ويعرف الباحثان البحث العلمي بأنه دراسة علمية دقيقة لمشكلة بحثية أو قضية علمية وفق أسس ومناهج محددة، وتحليل علمي بأسلوب بحثي واضح للوصول إلى نتائج علمية تسهم في تطوير المجتمع المحلي وحل مشكلاته.

متطلبات البحث العلمي

تتنوع متطلبات البحث العلمي في الجامعات، ولكنها تتفق في أربع متطلبات رئيسة تدعم البحث العلمي وتطوره في المؤسسات الجامعية، لتؤدي دورها الصحيح في خدمة مجتمعها، وتسهم في النهوض به وتطوره، وتتمثل هذه المتطلبات في الآتي:

- **العنصر البشري الأكاديمي وصفاته:** يعد العنصر البشري أهم متطلبات البحث العلمي، والمحرك الرئيس له في مختلف جوانبه الإنسانية، والتطبيقية، فهو المخطط لمراحله، والمنظم والمنفذ لخطواته وصولا إلى نتائج تدعم أصحاب القرار، وتخدم المجتمعات الإنسانية وتطورها، وتحل مشكلاتها، ومن هنا يجب أن يتصف الباحث بصفات أهمها: المعرفة الشاملة للمهارات الضرورية للبحث العلمي كإجراءات المقابلة، وتصميم استمارة الاستبانة، وخطوات عمل العينات المناسبة وتحديدها لتمثل المجتمع بشكل جيد، ومسح الأدب العلمي، وغيرها، وأن يكون الباحث واسع الأفق، مطلعًا بشكل كبير على التطورات العلمية في مجال تخصصه، ويمتلك المعارف الأساسية في حقله. ومن أهم الصفات الواجب توفرها في الكوادر العلمية في الجامعات: المعرفة والقدرة على استخدام وسائل التقنية الحديثة كالحاسوب وبرامجه، وملحقاته، والتقنيات الإلكترونية، وتقنيات التحليل الإحصائي، وغيرها، كما يجب على الباحث المشاركة المستمرة في حضور المؤتمرات العلمية المحلية والدولية لأهميتها في دعم معارفه، والاطلاع على أخر المستجدات في مجاله، والاحتكاك المباشرة مع الكوادر العلمية في تخصصه، كما يجب على الباحث التحلي بالأمانة العلمية، وأن يكون دقيقا في اقتباسه للمعلومات، ونسب الأفكار لأصحابها، وأخيرا يجب على الباحث الصبر، والصدق، والتواضع، وأن يكون محايدا غير منحاز في حكمه على النتائج، وأن يناقش ويحلل جوانب بحثه بموضوعية، وأن يطور الباحث نفسه باستمرار وفق أخر الأبحاث والتقنيات العلمية الحديثة (عطوان،2015،ص241، صابر، خفاجة،2002،ص19، عبيدات، آخرون،1999،ص4)، ويعد عضو هيئة التدريس المحور الفعال في إدارة الجامعات، وتطوير الكليات والأقسام العلمية للحصول على مخرجات ذات جودة عالية من خلال تقديم تعليم وإنتاج علمي عالي الجودة خدمة للبيئة والمجتمع، وحل مشكلاته(التل،2011،ص883).
- **الدعم المادي:** يعد البحث العلمي في الجامعات مشروعا اقتصاديا يحتاج إلى موارد مالية لدعمه وتطويره، ويتباين حجم الإنفاق على البحث العلمي بين الجامعات في الدول المتقدمة والدول النامية، كما

تتباين مصادره، ويعرف تمويل التعليم بأنه إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية متطلبات المؤسسة التعليمية بصورة شاملة حتى تستطيع أن تحقق أهدافها ورسالتها التعليمية التربوية والبحثية والاقتصادية (خليل،2014،ص13)، ويشكل التمويل المادي المصدر الأساسي الداعم للبحث العلمي في الجامعات من خلال توفير كل متطلباته من معامل، وأجهزة، ومعدات، ومواد، ومراجع ضرورية لإنجاح الجانب البحثي في المؤسسات التعليمية، وضعفه أو عدم الاهتمام به، و سوء إدارته تؤدي إلى إضعاف البحث العلمي وتخلفه، فلابد من تحفيز الباحثين ماديا ومعنويا على العمل البحثي في مراكز البحوث بالجامعات لخدمة المجتمع والبيئة المحلية(عطوان،2015،ص241)، كما يعد تمويل الجامعات الركيزة الأساسية لدعم الأنشطة الاقتصادية والبحثية والاجتماعية وتطويرها، والداعم الرئيس في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمنتجة، وهو من أهم العوامل على نجاح واستمرار الجامعات وتمكينها من أداء دورها بشكل متقدم لخدمة المجتمع والبيئة المحلية، والارتقاء بمستواها أكاديميا وإداريا وخدميا (خليل، 2014، ص12–18). وتتحصل الجامعات الليبية على تمويلها بصورة مباشرة من الميزانية العامة للدولة من خلال مخصصات التعليم العالي إضافة إلى بعض الرسوم المختلفة، والنشاطات التجارية الداعمة للعملية التعليمية كالمقاهي، والمطاعم، والقرطاسية، وغيرها، كما تتحصل على دعم من رجال الأعمال بصورة غير مباشرة، دعمًا ماليًا مباشرًا، أو تجهيزًا مكتبيًا أو تقديم أدوات قرطاسية متنوعة.

- **البيئة المحلية أو ظروف المجتمع المحلي:** هناك علاقة قوية بين البحث العلمي وتطوره في الجامعات والمراكز البحثية، والظروف المجتمعية المحيطة بها، ومدي علاقتها بالمجتمع ودعمه لها من خلال تشجيع الباحثين، والعلماء، والأدباء، ووضع خطط للنهوض بالمجتمع المحلي، وحل مشكلاته والإسهام في الرقي به من خلال إشراكه في وضع الخطط التنموية في بيئته المحلية (عطوان، 2015، ص242)، إذ من وظائف الجامعات الإسهام في التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة، وحل مشكلات المجتمع المحلي وتنميته، وتطوير مفاهيم المواطنة الصالحة وفق منظور الاتجاهات العلمية الحديثة (الضيباني، وآخرون،2018، ص116–119)، ويتم اليوم في الجامعات ربط مخرجات البحث العلمي مع العديد من احتياجات القطاعات الإنتاجية، والخدمية، والشركة في حل المشكلات المحلية من خلال التعليم والتدريب والاستشارات وغيرها (هللو،2013،ص40–48)

- **المناخ الأكاديمي:** تتميز بيئة العمل بأهمية كبيرة في مجال البحث العلمي ودعمه، وتشكل قاعدة أساسية لزيادة الإنتاج البحثي، وخدمة المجتمع في المؤسسات البحثية، فالمناخ الأكاديمي يمثل شخصية الجامعات وأبعادها، وإن نجاحها في توفير المناخ الملائم للباحثين يشجع على خلق أجواء عمل ثابتة ومستقرة تحسن الأداء البحثي لدى أعضاء هيئة التدريس بها، وتطوره لخدمة المجتمع (بوالقرارة،2018،ص10-12)، كما أن توافر المناخ الأكاديمي الملائم اجتماعيا، ونفسيا، وماديا تزيد من دافعية الباحثين على العمل البحثي العلمي والابتكار، والعكس، كما يتطلب المناخ الملائم للبحث العلمي في الجامعات تقليل الجانب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، أو الباحثين، ودعمهم وتحفيزهم لخدمة المجتمع، وزيادة إنتاجهم العلمي، وفتح قنوات تسويق محليا ودوليا لعرض الإنتاج العلمي عن طريق التحفيز المادي والمعنوي، والمشاركة البحثية وحضور المؤتمرات والورش العلمية العالمية لأنها تمثل بيئة علمية لاتصال الخبراء والمبدعين (عطوان،2015، ص142-143)، والملاحظ أن معظم الجامعات الليبية تفتقر إلى المناخ الأكاديمي البحثي الذي يستلزم دعم أعضاء هيئة التدريس بالمكاتب المجهزة بشبكات الانترنت، والاشتراكات الدولية في المجلات العالمية، ودعم الأقسام العلمية بالمعامل والأجهزة، والمواد اللازمة لعمليات البحث العلمي المتطور.

معوقات البحث العلمي

تناولت الدراسات العلمية معوقات البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية من جوانب متعددة، وحددت أهم معوقاته الرئيسة في الآتي:

- انخفاض المخصصات المالية الداعمة للبحث العلمي في ميزانيات الجامعات، وغياب إستراتيجية واضحة لدعم البحث العلمي.
- عدم تطبيق نتائج البحث العلمي في خدمة المجتمع وتنميته وتطويره مباشرة.
- عدم توفر المناخ الأكاديمي الملائم للبحث العلمي وقلة إمكانياته المادية
- غياب التحفيز المادي والمعنوي للبحث العلمي داخل الجامعات جعل البحث العلمي يقتصر على الترقيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس (خليل،2014، ص29،30).
- ضعف الإعداد العلمي والبحثي لبعض أعضاء هيئة التدريس.
- التركيز على الجانب التدريسي والإهمال التام للجانب البحثي.

- عدم وجود مراكز بحثية ومعامل حكومية تدعم الباحثين في مجال البحث العلمي من خلال توفير الأجهزة، والمعدات، والمعامل المتطورة الحديثة لإجراء التجارب العلمية، وعدم توفر المكتبات والمراجع الحديثة، وصعوبة الحصول على البيانات من الجهات العامة في الدولة (فضة، 2016، ص8،9).

التعليم العالي في ليبيا

ظهر التعليم العالي في العصر الحديث بداية من سنة 1955 بالجامعة الليبية في مدينة بنغازي وفرعها في مدينة طرابلس، ومع الزمن تنوعت كلياتها لإعداد كوادر علمية وتقنية لتقوم بالتعليم بالمراحل الأولى من التعليم الأساسي والثانوي، وتأهيل موظفين للعمل في قطاعات الدولة، وشهدت الجامعة الليبية تطورا في مناهجها، وفلسفتها التعليمة، وتخصصاتها، ففي سنة 1970 أنشئت كلية الطب البشري في مدينة بنغازي، وتطوير الجامعة الإسلامية في مدينة البيضاء، وبدأ تعدد الجامعات في ليبيا بداية من سنة 1973، وأصبح التعليم العالي في ليبيا قائمًا على جامعتين، جامعة في مدينة بنغازي، وبها ثمان كليات، والثانية في مدينة طرابلس، وتضم عشر كليات سنة 1976، وقد شهد زيادة كبيرة في أعداد الطلاب، وشهد التعليم العالي ازدهارًا كبيرًا وتوسعًا أفقيًا كبيرًا، وانتشر في كل ربوع ليبيا، وأصبح هناك إحدى عشر جامعة، وستة عشرة معهدا سنة 1986، ووصلت إلى 12 جامعة سنة 1995 إلى 16 جامعة عامة و4 جامعات متخصصة، وعدد88 معهدا عاليا سنة 2007 (الشكل1)، رافقها زيادة في أعداد الطلاب (13418) طالبا للعام الدراسي 1976/75 إلى 54391 طالبا منهم 50475 طالبا في التعليم الجامعي بنسبة 92.8% للعام الدراسي 1990/98 (الشكل1)، وتزايدت أعدادهم إلى نحو 269302 طالبا منهم 204332 طالبا جامعيا، و64970 طالبا في المعاهد العليا، وبنسبة 24.1% للعام الدراسي 2000/99، إضافة إلى الجامعة المفتوحة (الزليتني، 2009، ص 140-145) في حين بلغت عدد الأقسام العلمية 1256 قسما علميا ضمن 198 كلية علمية تضم 342795 طالبا مقابل 9525 عضو هيئة تدريس محلي قار سنة 2013 (المبروك،2017، ص38).

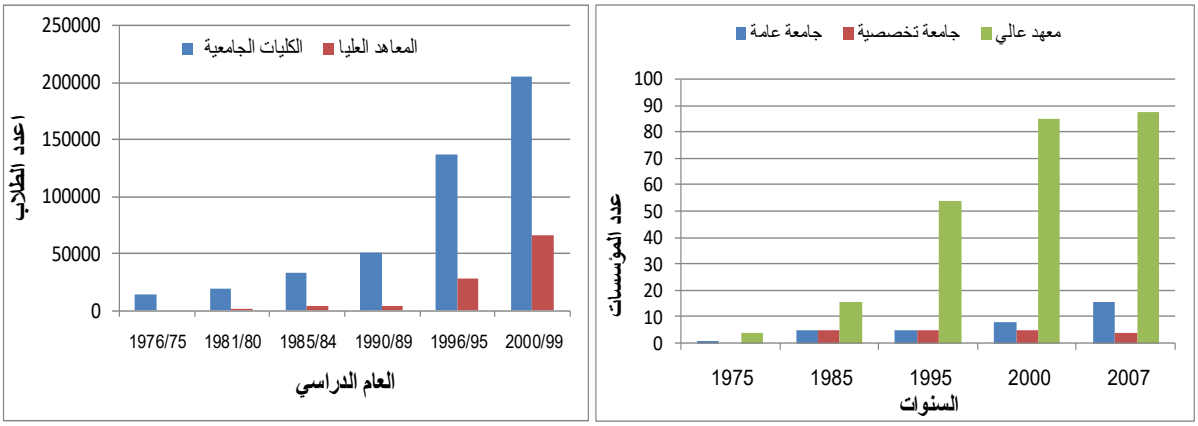

المصدر: الباحثين اعتماد على (الزليتني،2009، 145)

الشكل1: تطور أعداد مؤسسات التعليم العالي وأعداد طلاب التعليم العالي في ليبيا

التوزيع المكاني لجامعة مصراتة

شهد التعليم الجامعي في مدينة مصراتة تطورا كبيرا بداية من عقد الثمانينيات، فمن كلية واحدة سنة 1984 باسم مجمع كليات إلى جامعة للأقسام تقدم خدماتها التعليمية لمدينة مصراتة وخارجها من خلال توفير السكن الجامعي للمدة من 2000- 2004، ثم توسعت خدماتها التعليمية تحت اسم جامعة 7 أكتوبر لتشمل جامعتي مصراتة وجامعة بني وليد للمدة من 2004-2010، ومع الزمن توسع نطاقها الجغرافي وخدماتها التعليمية ونشاطاتها البحثية تحث اسم جامعة مصراتة لتضم جامعة مصراتة وجامعة المرقب وجامعة بني وليد للمدة من 2010-2011، وبعد ثورة فبراير من 2011-2021 أصبحت باسم جامعة مصراتة فقط، واليوم تضم 19 كلية تتوزع في بلدية مصراتة بدرجة يسهل على سكانها حصولهم على خدمات التعليم الجامعي بواقع 152 قسما علميا في مختلف التخصصات الإنسانية والتطبيقية والطبية، بعدد طلاب بلغ 18728 طالبا للعام الدراسي 2019 / 2020، شكلت نسبة الطالبات نحو 61.20% ونحو 326 طالبا من جنسيات عربية، وخرَّجت الجامعة ما يقارب من 1004 طلاب في مختلف التخصصات، منهم 33 طالبا من جنسيات عربية بنسبة 3.3% من إجمالي عدد الخرجين(الشكل2)، وعدد 1603طالبا في الدراسات العليا، يقوم بالتدريس والمهام الإدارية بكليات جامعة مصراتة عدد 1687 عضو هيئة تدريس، منهم 2.25% أعضاء هيئة تدريس غير ليبيين (جامعة مصراتة، 2021، ص3-36)

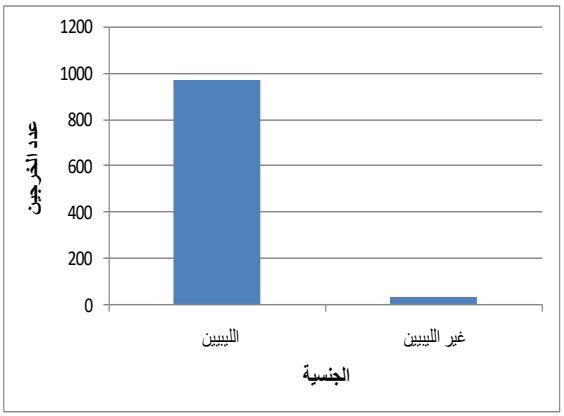

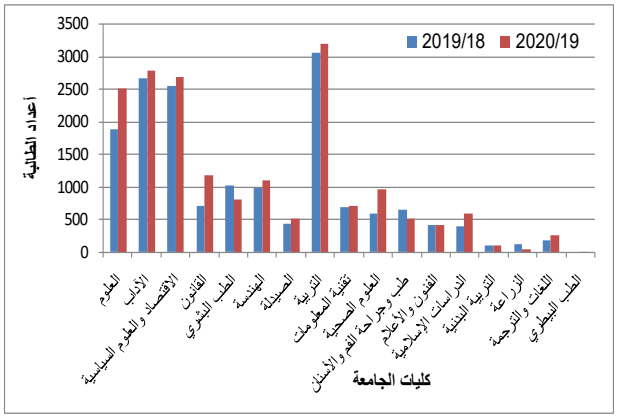

المصدر: من عمل الباحثين استنادا إلى (جامعة مصراتة،2021،ص3-36)

الشكل2: تطور أعداد الطلبة والخرجين في جامعة مصراتة

البحث العلمي في جامعة مصراتة

تؤدي الجامعة على مستوى العالم رسالة محددة تتمثل في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وذلك من خلال ربط نتائج البحث العلمي باحتياجات السوق المحلي، والقطاعات الإنتاجية، والخدمية في الدولة، وقد تحولت مقار الجامعات من أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والمختبرات، والمعامل إلى مراكز بحثية تسهم في تطوير المجتمع المحلي وحل مشكلاته لما تحويه من خبرات وإمكانيات بشرية ومادية (هللو،2013، ص2،3). وسعت جامعة مصراتة منذ تأسيسها إلى الاهتمام بجوانب البحث العلمي، ودعمه ماديا ومعنويا من خلال إقامة العديد من المؤتمرات العلمية، وورش العمل، حيث تنظم جامعة مصراتة وكلياتها الجامعية خمسة مؤتمرات علمية في مختلف التخصصات الإنسانية والتطبيقية خلال العام الجامعي 2020 /2021، من أجل توفير البيئة المناسبة للنشر العلمي والبحثي، كما يصدر عن جامعة مصراتة 12 مجلة علمية نصف سنوية في مختلف التخصصات، إضافة إلى نشر العديد من الكتب العلمية المتخصصة والمنهجية(جامعة مصراتة،2021،ص56).ويقتصر اهتمام الجامعات الليبية بجوانب البحث العالمي على:

- أبحاث مشاريع التخرج في السنة الأخيرة من الدراسة الأكاديمية في الكليات الجامعية.
- أبحاث أعضاء هيئة التدريس الجامعي في الغالب بحوث لأجل الترقية العلمية.
- أبحاث الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) (الحوات،2004، ص206) وكل هذه الأبحاث بدعم ذاتي، وغياب استثمار القطاع الخاص في التعليم العالي، ودعمه للأبحاث العلمية، إضافة إلى غياب التحفيز العلمي في الجامعات وعدم تخصص ميزانية له خلال الخمس سنوات الأخيرة.

منهجية الدراسة

من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها تم الاعتماد في هذا الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة مشكلة الدراسة، ووصف الظاهرة وتشخصها لفهم أعمق لأسبابها وجوانبها المختلفة، لأنه يعتمد على دراسة الواقع ويعبر عنه كماً وكيفاً لتفسيره.

مجتمع الدراسة وعينته

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة مصراتة خلال سنة 2021، البالغ عددهم (1181) موزعين على (16) كلية، وقد تم اختيار عينة عشوائية تتناسب مع مجتمع الدراسة بحجم (300) مفردة، تم توزيع أداة الدراسة عليها، ولتحديد حجم العينة تم الاعتماد جدول krejcie and Morgan (1970)، و(Sekran, Bauge, 2010, 295) و(النجار، النجار والزعبي، 2013، 109)، حيث بيّنوا أن المجتمع الذي يبلغ عدده (1200) يتطلب سحب عينة منه تبلغ (291)،علماً بأن العينة المسحوبة صالحة للتحليل

توزيع صحيفة الاستبانة

تتمثل منطقة الدراسة في جامعة مصراتة وكلياتها العلمية التي تتوزع مكانيا داخل بلدية مصراتة (الشكل3)، وجمعت بيانات الدراسة من واقع الكتب، والبحوث، والتقارير العلمية، إضافة إلى توزيع استمارة الاستبانة على (300) مفردة من أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعة نسبةً لحجم المجتمع لكل كلية لسنة 2021 إلكترونيا بسبب جائحة كورونا، عن طريق رابط لنموذج الاستبانة لبرنامج قوقل، وتم استرداد (242) من الاستبانات الموزعة، بنسبة استرجاع (80%) وكما هو موضح بالجدول (1).

الجدول (1): توزيع استمارة الاستبانة في كليات جامعة مصراتة

الكلية	العدد	الموزعة	المستردة	الكلية	العدد	الموزعة	المستردة
العلوم	164	42	31	تقنية المعلومات	83	21	20
الآداب	186	47	36	التمريض	16	4	4
الاقتصاد	164	43	42	الأسنان	17	4	4
القانون	36	10	10	الفنون والإعلام	14	4	4
الطب	39	10	7	الإسلامية	27	7	7
الهندسة	136	34	18	التربية البدنية	20	5	5
الصيدلة	32	8	7	الزراعة	8	2	2
التربية	218	56	40	اللغات	21	5	5

المصدر: الباحثين اعتمادا على نتائج توزيع الاستبانة،2021.

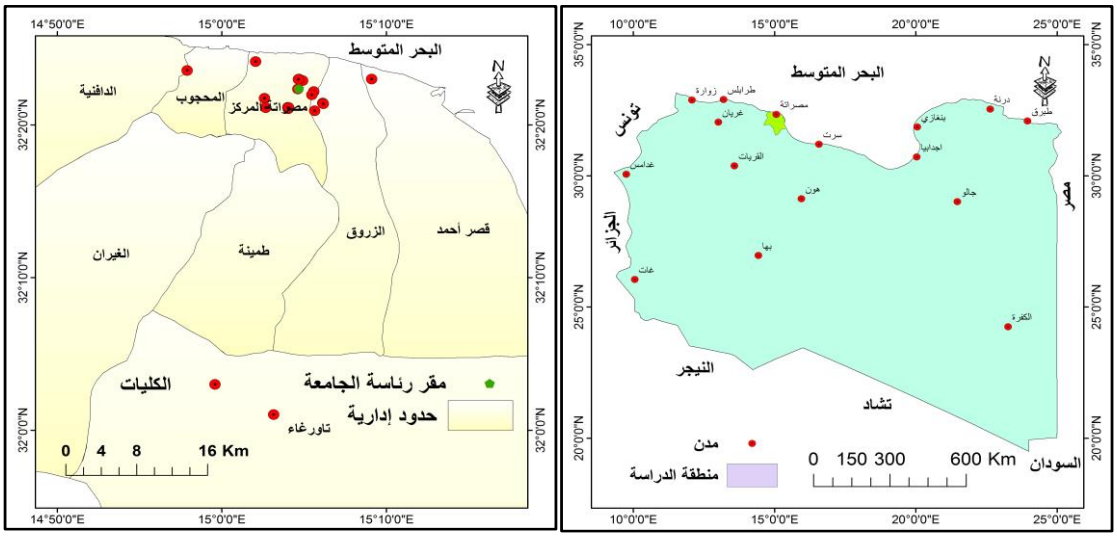

المصدر: الباحثين اعتماد باستخدام Gis.

الشكل 3: الموقع الجغرافي لجامعة مصراتة وكلياتها العلمي

أداة الدراسة

تم إعداد الأداة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، وتحديد الأقسام الرئيسة التي شملتها الاستبانة، وصياغة العبارات التي تقع تحت كل محور بما يتلاءم وطبيعة الدراسة، ولقد استخدم مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي لتقدير درجة الإجابة لعبارات الاستبانة، ولحساب طول الخلية للمقياس الخماسي يتم حساب المدى (1-5=4) مقسوما على عدد خلايا المقياس 5 (4\5= 0.80) ومن تم فإن(1) للإجابة(منخفضة جدا)، وتكون الدرجة ضعيفة جداً، (من1إلى أقل من1.80)، من (20%-35%)، (2) للإجابة(منخفضة)، وتكون الدرجة منخفضة (من 1.80إلى أقل من2.60)، من (36%-51%)،(3) للإجابة المتوسطة، وتكون الدرجة متوسطة (من 2.61 إلى أقل من3.40)، من (52%-67%)، (4)مرتفعة، درجة مرتفعة، (من3.41إلى أقل من4.20)، من(68%-83%)، (5)مرتفعة جدا، درجة مرتفعة جداً، (من أقل4.21إلى5)، من 84%-100%. ويحسب الوسط الحسابي 5+4+3+2+1/5=3، بينما الوزن النسبي يتم استخراجه بقسمة الوسط الحسابي على (5)

- درجة الموافقة المرتفعة: تشمل الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أكبر من (3.66) وبنسبة مئوية أكبر (73.2%).
- درجة الموافقة المتوسطة: تشمل الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية تتراوح من (2.34 -3.66) وبنسبة مئوية أقل من (46.8% - 73.2%).

- درجة الموافقة المنخفضة: تشمل الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أقل من (2.34) وبنسبة مئوية اقل من (46.8%).

ثبات أداة الدراسة وصدقها

- **معامل الثبات الداخلي عن طريق Alpha**

يستخدم هذا المقياس للحصول على البيانات نفسها في حال تكرار الاستبانة لأكثر من مرة، تم استخدام برنامج (SPS) للوصول إلى نتائج هذا المقياس وفق الجدول (2) الذي يظهر أن قيم معاملات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لأبعاد الدراسة جاءت ذات قيم صالحة لغايات الدراسة، حيث جاءت أعلى من الحد الأدنى لمعامل الثبات المتعارف عليها (0.06)، وإذا خرجت أكثر من (0.08) فتعتبر جيدة وفقاً (النجار، وآخرون، 2013) مما يؤكد الاتساق بين فقرات كل متغير من متغيرات الدراسة. فكلما كانت أقرب (1.0) كان الثبات أعلى، وأن نهاية المقياس هي (1) (Sekaran & Bougie, 2013).

الجدول (2) قيم معامل كرونباخ ألفا لاختبار ثبات أداة الدراسة

المعيار	العنصر البشري	الإمكانات المادية	المناخ الأكاديمي والنظم	المجتمع المحلي	متطلبات البحث العلمي	خدمة المجتمع
معامل الثبات	0.723	0.843	0.761	0.692	0.719	0.799

المصدر: الباحثين اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

الصدق: يشير الصدق إلى التأكد بأن الاستبانة تقيس ما أعدت من أجل قياسه.

أولا: الصدق الظاهري: صدق المحكمين: تم عرض الاستبانة قبل توزيعها على مجموعة من أساتذة الجامعات من ذوي الخبرة والاختصاص الأكاديمي، لتحكيمها وبيان مدى ملاءمتها، وإبداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم حولها، حيث تم الحذف والتعديل والإضافة لفقرات الاستبانة وصولًا إلى التصميم النهائي.

ثانيا: الصدق الذاتي أو الإحصائي، Statistical validit، Statistical validity ويتم قياسه بحساب الجدر الربيعي لمعامل ثبات الاختبار، فقد ظهر معامل الصدق الذاتي في الجدول (3) ليدل على الثقة في صدق مقياس الدراسة، وأنها مصممة فعلا إلى ما يجب قياسه.

الجدول (3) معاملات الصدق لمقاييس الدراسة

المعيار	العنصر البشري	الإمكانات المادية	المناخ الأكاديمي والنظم	المجتمع المحلي	متطلبات البحث العلمي	خدمة المجتمع
معامل الثبات	0.8529	0.9181	0.8723	0.8318	0.8479	0.8938

المصدر: الباحثين اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

طبيعة توزيع متغيرات الدراسة

للتعرف على مدى اتباع البيانات للتوزيع طبيعة توزيع متغيرات الدراسة يمكن الاعتماد على اختبار الال تواءSkewness والتفلطح Kurtosis والجدول (4) الآتي يبين نتائج هذا الاختبار.

الجدول (4) اختبار التوزيع الطبيعي لأبعاد عمليات إدارة المعرفة

الأبعاد	العنصر البشري	الإمكانات المادية	المناخ الأكاديمي والنظم	المجتمع المحلي	متطلبات البحث العلمي	خدمة المجتمع
الالتواء	**0.024**	**.039**	**-.0314-**	**.120**	**.765**	**.046**
التفلطح	**-.022-**	**.097**	**-.127-**	**.648**	**.137**	**-.147-**

للتعرف على طبيعة التوزيع الذي تتبعه متغيرات الدراسة تم الاعتماد على معاملي الالتواء والتفلطح، وبالتالي فإن متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي. كما هو مبين معامل الالتواء لمتغيرات الدراسة محصور بين [-1، 1]، لذا فمتغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي. وتقضي القاعدة بقبول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كان قيمة الالتواء فيها أقل من (1) الصحيح.

نتائج الدراسة ومناقشتها

السؤال الأول: ما مستوى توافر متطلبات البحث العلمي في جامعة مصراتة؟

يُوضح الجدول (5) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة التطبيق لجميع فقرات متطلبات البحث العلمي مرتبة تنازلياً تبعاً لمتوسطاتها الحسابية:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التطبيق لفقرات متطلبات البحث العلمي

البعد	ت	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	الممارسة
العنصر البشري	1	لدى الكادر الأكاديمي في جامعة مصراتة القدرة على إنجاز بحوث تسهم في إيجاد حلول لمشاكل المجتمع.	1.051	2.40	2	متوسط
	2	عدد البحوث المنجزة من العنصر البشري في جامعة مصراتة لخدمة المجتمع أكثر من تلك المقدمة للترقية للعلمية.	1.043	2.11	7	منخفض
	3	لدى العنصر البشري في جامعة مصراتة معرفة بمعايير البحث العلمي.	1.073	2.36	5	متوسط
	4	العنصر البشري في جامعة مصراتة يمتلك المهارات الإلكترونية اللازمة للبحث العلمي.	.982	2.37	6	متوسط
	5	هناك تعاون بين العنصر البشري في جامعة مصراتة لإنتاج بحوث جماعية.	1.061	2.55	1	متوسط
	6	لدى العنصر البشري في جامعة مصراتة الرغبة في إنجاز البحوث العلمية.	.293	2.43	4	متوسط
	7	يحرص العنصر البشري في جامعة مصراتة على المشاركة في الملتقيات العلمية.	1.019	2.41	3	متوسط
المتوسط العام للعنصر البشري			0.7888	2.37		متوسط
البعد	ت	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	الممارسة
الإمكانات المادية	**1**	يتوفر التمويل اللازم لإجراء البحوث العلمية في جامعة مصراتة.	**1.029**	**2.11**	**6**	**منخفض**
	2	يتم دعم الباحثين مادياً للمشاركة في المؤتمرات العلمية المحلية والدولية.	0.912	2.24	4	منخفض
	3	تتوفر في جامعة مصراتة أبنية مناسبة كالمختبرات مجهزة لغايات البحث العلمي.	0.923	2.30	2	منخفض
	4	تتوفر خدمات الأنترنت باستمرار للباحثين في جامعة مصراتة.	1.085	2.33	1	منخفض
	5	توفر جامعة مصراتة مواقع إلكترونية لأحدث الكتب والبحوث العلمية المنشورة.	1.065	2.23	5	منخفض
	6	تخصص الجامعة مصميزانية مناسبة للبحث العلمي.	1.043	2.25	3	منخفض
	7	تقدم مكافآت مالية للقائمين على البحوث العلمية من منجزين ومحكمين ومنظمين.	1.054	2.11	7	منخفض

المتوسط العام للإمكانيات المادية			1.015	2.22	--	منخفض
المناخ الأكاديمي	1	يتوفر في جامعة مصراتة مناخ أكاديمي مستقر يشجع على البحث العلمي	1.034	2.33	1	منخفض
	2	توجد استراتيجيات واضحة في جامعة مصراتة لدعم البحث العلمي.	1.098	2.29	4	منخفض
	3	هناك معايير وأسس معتمدة للبحث العلمي في جامعة مصراتة.	1.065	2.22	6	منخفض
	4	هناك سياسات معلنة في جامعة مصراتة لتبني البحث العلمي.	1.012	2.16	7	منخفض
	5	النظم واللوائح المعمول بها في الجامعة تشجع على البحث العلمي.	1.002	2.10	8	منخفض
	6	ساعات العبء الدراسي لأعضاء هيئة التدريس مناسبة للقيام بالبحث العلمي.	1.034	2.32	2	منخفض
	7	تعمل الجامعة على تسهيل قنوات اتصال مع الباحثين محليا ودوليا.	1.102	2.25	5	منخفض
المتوسط العام للمناخ الأكاديمي			1.047	2.23		منخفض
المجتمع المحلي	1	تدعم مؤسسات المجتمع المحلي البحث العلمي في جامعة مصراتة.	1.045	2.32	4	منخفض
	2	يستفيد المجتمع المحلي من نتائج البحوث العلمية المنجزة في جامعة مصراتة.	0.901	2.24	5	منخفض
	3	لدى مؤسسات المجتمع المحلي قناعة بأهمية البحث العلمي.	1.023	2.34	3	متوسط
	4	تعمل مؤسسات المجتمع المحلي على المشاركة في إقامة الملتقيات العلمية.	1.076	2.35	2	متوسط
	5	تسهم مؤسسات المجتمع المحلي في نشر البحوث العلمية المنجزة	1.086	2.40	1	متوسط
	6	تلجأ مؤسسات المجتمع المدني للبحوث العلمية لحل مشاكلها.	1.054	2.12	6	منخفض
المتوسط العام للمجتمع المحلي			1.030	2.29	--	منخفض
المتوسط العام لمتطلبات البحث العلمي			0.095	2.28	--	منخفض

المصدر: الباحثين اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول (5) أن المتوسط العام لمتطلبات البحث العلمي بلغ (2.28)، وبانحراف معياري (0.095)، وبدرجة ممارسة (منخفضة)، حيث يسود انخفاض في جل المحاور، وهذه النتيجة تعارضت مع نتيجة (عطوان، 2015)، حيث جاءت الدرجة العامة متوسطة، كما أظهر الجدول أن مستوى **العنصر البشري**

جاء بمستوى عام (متوسط)، وبمتوسط حسابي (2.39)، وبانحراف معياري (0.7441)، وهو أعلى متوسط بين أبعاد متطلبات البحث العلمي، وترتيبه الأول، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (عطوان، 2015) من حيث الترتيب، ومستوى التطبيق، في حين تبين أن مستوى **الإمكانيات المادية** جاء منخفضاً بمتوسط حسابي (2.22)، وبانحراف معياري (1.017)، وهو أقل متوسط، وبالتالي فإن ترتيبه الأخير من بين أبعاد متطلبات البحث العلمي، وهذه النتيجة تعارضت مع دراسة (عطوان، 2015)، حيت كانت متوسطة، وترتيبها الثاني. كما يوضح الجدول اتجاهات المشاركين تجاه كل عبارة من عبارات متطلبات البحث العلمي بجامعة مصراتة محل الدراسة، وترتيبها، ودرجة ممارستها.

السؤال الثاني: ما مستوى توافر خدمة المجتمع في جامعة مصراتة؟

تم حساب كل من المتوسط الحسابي، ودرجة التطبيق لجميع فقرات الأداة، ويوضح الجدول (6) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة التطبيق لفقرات خدمة المجتمع مرتبة تنازلياً تبعاً لمتوسطاتها الحسابية

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات خدمة المجتمع

المحاور	ت	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الممارسة
اجتماعيا	1	لجامعة مصراتة إسهامات في حل بعض المشاكل الاجتماعية التي تواجه مجتمعها.	1.019	2.33	2	منخفض
	2	تسهم جامعة مصراتة في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة اجتماعياً.	0.902	2.42	1	متوسطة
	3	توجه بعض البحوث العلمية في جامعة مصراتة لمعالجة المشاكل الاجتماعية.	1.034	2.11	7	منخفض
	4	أهداف جامعة مصراتة تشير بوضوح للإسهام في التنمية الاجتماعية.	1.023	2.32	3	منخفض
	5	تلجأ بعض المؤسسات الاجتماعية إلى جامعة مصراتة لحل مشاكلها.	0.134	2.30	4	منخفض
	6	تسهم البحوث العلمية المنجزة في جامعة مصراتة في التنمية الاجتماعية.	1.076	2.13	6	منخفض

	المتوسط العام لخدمة المجتمع اجتماعيا	0.864	2.26		منخفض
اقتصاديا	1 تسهم البحوث العلمية المنجزة في جامعة مصراتة في تقديم حلول لمشكلات المجتمع الاقتصادية.	0.987	2.33	1	منخفض
	2 تقدم جامعة مصراتة بحوث علمية مفيدة للمؤسسات الإنتاجية في المجتمع المحلي.	1.091	2.12	4	منخفض
	3 تسهم البحوث العلمية في جامعة مصراتة بوضع الخطط الاقتصادية في مجتمعها المحلي	1.088	2.13	3	منخفض
	4 أسهمت مخرجات البحوث العلمية في جامعة مصراتة بتحسين جودة منتج أو خدمة في مجتمعها	1.023	2.19	2	منخفض
	5 البحوث العلمية في جامعة مصراتة تسهم مع الجهات المختصة في إيجاد حلول للبطالة.	0.921	2.11	5	منخفض
	المتوسط العام لخدمة المجتمع اقتصاديا	1.022	2.17		منخفض
بيئيا وصحياً	**1** تسهم البحوث العلمية المنجزة في جامعة مصراتة في إيجاد حلول لبعض مشكلات البيئة المحلية.	1.093	2.14	5	منخفض
	2 لدى جامعة مصراتة شراكات بحثية مع الجهات التي لها اهتمامات بالبيئة والصحة.	1.198	2.23	3	منخفض
	3 تعمل البحوث العلمية في جامعة مصراتة على نشر المعرفة وثقافة الاهتمام بالبيئة.	1.197	2.33	1	منخفض
	4 تقوم جامعة مصراتة بأنشطة بحثية متنوعة تعمل على تعزيز الاهتمام بالمجالات البيئية والصحية.	1.082	2.20	4	منخفض
	5 تسهم البحوث العلمية في جامعة مصراتة في تقديم حلول للمشاكل الصحية للمجتمع المحلي	1.023	2.31	2	منخفض
	المتوسط العام لخدمة بيئيا وصحياً	1.118	2.24		منخفض
	المتوسط العام لخدمة المجتمع	1.001	2.20	--	منخفض

المصدر: الباحثين اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

يظهر من خلال الجدول (6) أن المتوسط العام لخدمة المجتمع بلغ (2.20)، وبانحراف معياري (1.001)، وبدرجة ممارسة منخفضة حيث يسود انخفاض واضح في خدمة المجتمع، واتفقت هذه النتيجة مع ما آلت إليه دراسة (الضيباني، وآخرون، 2018) و(القيزاني، 2017)، و(بن مصطفى،2019)، كما يوضح الجدول اتجاهات المشاركين تجاه محاور خدمة المجتمع بجامعة مصراتة محل الدراسة. حيث جاء "المحور الاجتماعي" بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (2.26)، وبدرجة ممارسة (منخفضة)، وبانحراف معياري (0.864)، في

حين جاء "المحور الاقتصادي" بالرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (2.17)، وبدرجة ممارسة (منخفضة)، وبانحراف معياري (1.022).

السؤال الثالث: ماأثر توافر متطلبات البحث العلمي في خدمة المجتمع لجامعة مصراتة؟

- **اختبار فرضية الدراسة**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) لمتطلبات البحث العلمي بأبعاده (العنصر البشري، الإمكانات المادية، المناخ الأكاديمي، المجتمع المحلي) على خدمة المجتمع لجامعة مصراتة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار البسيط.

الجدول (7) تحليل الانحدار لاختبار أثر متطلبات البحث العلمي في خدمة المجتمع.

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد	Fالمحسوبة	DF درجة الحرية	Sig F مستوى الدلالة
خدمة المجتمع	**.563a**	**0.135**	**13.231**	**4**	**0.000***

المصدر: الباحثين اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

يبين الجدول (7) أن قيمة (R =.563a)، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة بين أبعاد متطلبات البحث العلمي وخدمة المجتمع، كما يظهر الجدول قيمة معامل التحديد (R2 = 0.135)، وهذا يعني أن أبعاد متطلبات البحث العلمي قد فسرت ما نسبته (13.5%) من التباين في خدمة المجتمع. ويبين الجدول أيضا أن قيمة (F = 13.231) عند مستوى معنوية (Sig = 0.000)، وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى دلالة P (0.05≥)، وعند درجة حرية (df = 4). مما سبق ترفض الفرضية الرئيسية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) متطلبات البحث العلمي في خدمة المجتمع.

نتائج وتوصيات الدراسة

نتائج الدراسة

من خلال ما تم التوصل إليه من تحليل البيانات إحصائيا، واختبار فرضية الدراسة تم استخلاص النتائج التي يمكن إيجازها في الآتي:

1. أظهرت الدراسة أن المستوى العام لدرجة توافر متطلبات البحث العلمي في جامعة مصراتة محل الدراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها جاءت منخفضة وبمتوسط حسابي (2.28)، وانحراف معياري (0.095).
2. كما أظهرت أن مستوى بُعد **العنصر البشري** جاء متوسطا، وبمتوسط حسابي (2.37)، وبانحراف معياري (0.7888)، وهو أعلى متوسط بين أبعاد متطلبات البحث العلمي، وبالتالي حظي هذا البُعد بالترتيب الأول على مستوى أبعاد متطلبات البحث العلمي.
3. جاء بُعد **الإمكانيات المادية** منخفضاً بمتوسط حسابي (2.22)، وبانحراف معياري (1.017)، وهو أقل متوسط، وترتيبه الأخير من بين أبعاد متطلبات البحث العلمي.
4. جاء في المرتبة الثانية بُعد **المناخ الأكاديمي** بمتوسط حسابي (2.23)، وبانحراف معياري (1.047)، وبدرجة ممارسة منخفضة.
5. جاء في المرتبة الثالثة بُعد المجتمع المحلي بمتوسط حسابي (2.29)، وبانحراف معياري (1.030)، وبدرجة ممارسة منخفضة.
6. إن درجة ممارسة خدمة المجتمع في جامعة مصراتة جاءت منخفضة، حيث بلغ المتوسط العام لخدمة المجتمع (1.86)، وبانحراف معياري (0.83449) .
7. كما أظهرت النتائج أن هناك أثرٌ لمتطلبات البحث العلمي في خدمة المجتمع في جامعة مصراته من وجهة أعضاء هيئة التدريس بها.

كما يمكن استنتاج بعض معوقات البحث العلمي في جامعة مصراتة من خلال ما تم التوصل إليه من تحليل للبيانات إحصائيا وردود المستجوبين:

1. انخفاض المستوى العام للإمكانات المادية، خاصة التمويل المالي اللازم لإجراء البحوث العلمية، أو انعدامه في جامعة مصراتة، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (النجار، 2013).
2. انخفاض مستوى دعم الجامعة للبحث العلمي من حيث الأبنية المناسبة في جامعة مصراتة، كالمختبرات، والمعامل، وغيرها، وانخفاض مستوى جاهزيتها لغايات البحث العلمي.
3. انخفاض مستوى توافر شبكات الأنترنت والمواقع الإكترونية لأحدث الكتب والبحوث العلمية المنشورة، رغم أهميتها في المجال البحثي، وكذلك المعدات البحثية الحديثة والمتطورة في هذا المجال.

4. قلة الدعم والاهتمام بالبحوث العلمية في المجالات الإنسانية، والتطبيقية، ودعمها، وتطويرها لتصبح مشاريع اقتصادية ذات مردود مادي للدولة، تخدم المجتمع.
5. ضعف دعم الجامعة للبحث العلمي بصورة مباشرة من حيث النظم واللوائح المعمول بها في الجامعة لتشجع على البحث العلمي.
6. انخفاض مستوى المناخ البحثي الملائم في كليات الجامعة، التي اتفقت مع دراسة (النجار، 2013) من حيث السياسات المعلنة، وتوفر الإمكانات الخاصة بهيئة التدريس، وشبكات الأنترنت وملحقاته، والتركيز على الجانب التدريسي بالدرجة الأولى.
7. انخفاض وجود قنوات الربط والتمويل أو انعدامها بين برامج البحث العلمي (البحوث والرسائل العلمية) ومشكلات البيئة المحلية داخل جامعة مصراتة.
8. قلة إشراك القطاع الخاص والشركات المحلية لدعم وتمويل المشاريع البحثية التطبيقية والإنتاجية.

التوصيات

من خلال ما تم استعراضه والنتائج التي تم التوصل إليها يمكن صياغة التوصيات الآتية:

1- زيادة الاهتمام بمتطلبات البحث العلمي، ووضع آلية يتم من خلالها العمل على التحسين المستمر لهذه المتطلبات.

2- تفعيل دور كليات الجامعة في مجال الخدمة الاجتماعية من خلال ما تملكه من إمكانات مادية وبشرية، خاصة في مجال البحث العلمي، وتسخيرها لخدمة مجتمعها.

3- تعزيز دور الجامعة في دعم البحث العلمي وتوجيه نشاطاتها وبرامجها وخططها بالتعاون مع المؤسسات المناظرة، والمجتمعية في هذا المجال، وإعادة النظر في النصوص القانونية بالخصوص مع الجهات المختصة.

4- العمل على التحسين المستمر في توفير متطلبات البحث العلمي من إمكانات مادية، وتهيئة المناخ الأكاديمي المناسب.

5- العمل على الاهتمام بالساعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس بحيث تكون مناسبة للقيام بالبحوث العلمية، ولا تؤثر فيها الساعات التدريسية.

6- على الجامعة باعتبارها مؤسسة للتعليم العالي العمل على تبني سياسات، واستراتيجيات، وبرامج يتم من خلالها دعم البحث العلمي ومتطلباته.

7- العمل على توفير مواقع إلكترونية لأحدث الكتب والبحوث العلمية المنشورة، والاشتراك في المواقع الإلكترونية، والمجلات العلمية المشهورة، لما لها من أهمية بالغة في مواكبة أخر التطورات، والمستجدات، والبحوث المنشورة.

وأخيرا على جامعة مصراتة الإسهام في خدمة مجتمعها بإيجاد حلول للمشكلات التي توجه بيئتها المحلية، الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وتسخير ما تملكه من إمكانات بشرية ومادية من خلال مراكز البحث والاستشارات في الكليات، وتحمل مسؤولياتها في تحفيز البحث العلمي، وتطويره، ودعمه من خلال دعم براءات الاختراع، وتقديم الجوائز البحثية، ودعم المؤتمرات العلمية، والمشاركة في تنظيمها داخليا وخارجيا، وتقديم المنح والدورات البحثية في الداخل والخارج للتميز البحثي، وتشجيع المؤلفات البحثية، والمنهجية المحلية، وتفعيل الترقيات الاستثنائية للتميز البحثي، ودعم النشاطات البحثية، والاستشارات العلمية، وتطوير الأقسام العلمية ودعمها بالاحتياجات العلمية والبحثية للإعداد الجيد للكوادر والخرجين المحليين.

المراجع

القيزاني، عمر (27-25 ديسمبر، 2017). دور جامعة المرقب في تنمية المجتمع المحلي بمنطقة الخمس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها. وقائع المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس 2017. الخمس، ليبيا.

معروف، حسام عرفة (2012). دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع من وجهة نظر أساتذتها، سالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

النجار، فايز جمعة، النجار، نبيل جمعة والزعبي، ماجد راضي (2013). أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي. الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

بن مصطفى، الصادق عبد السلام (2019). أثر تطبيق الجودة الشاملة في تحسين دورة جامعة مصراتة في خدمة مجتمعها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين بها"، المؤتمر العلمي الثالث لكليات الاقتصاد، بعنوان: المؤسسات وإشكالية التنمية في الدول النامية (ليبيا أنموذجا)، للفترة 11-12 نوفمبر icetr. elmergib.edu.ly.2019

شرقي، ساجد (2008)، دور الجامعات في تطوير وخدمة المجتمع، جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، العدد العاشر. الحوات، علي الهادي، محمد عبدالعالي العوامي، بشير أحمد سعيد (2004)، مسيرة التعليم العالي في ليبيا "إنجازات وطموحات، منشورات اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، طرابلس، ليبيا.

هللو، إسلام عصام (2013)، دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس دراسة حالة "جامعة الأقصى"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين

الزليتني، سعد محمد (2009)، التعليم العالي في ليبيا دراسة في أنماط التوزيع المكاني، *مجلة الجمعية الجغرافية الليبية*، (3)، بنغازي، ليبيا.

جامعة مصراتة (2021)، جامعة مصراتة مسيرة وانجازات "تعليم أفضل لمستقبل أفضل"، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا.

السردي، همام عبد الله، محمد عبد الله السردي (2019)، مدى التزام الجانب النظري في الرسائل العلمية بمعايير جودة البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية بغزة، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية*، 27 (5) 96-120. غزة، فلسطين.

يونسي، عيسى، دليلة بدران، وردة برويس (2020)، البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها "دراسة نقدية"، *مجلة سوسيولوجيا*، ردمد issn2602-5647، الجزائر.

بورقبة، قويدر، رحمة مجدة حصباية (2019)، البحث العلمي "مفهوم، خصائص ومميزات، الباحث، البحوث العلمية"، *مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية*، جامعة الجلفة، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة)،13-14 نوفمبر 2019.

النجار، فايز جمعة (2015)، معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية، *مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد الأول، العدد الأول،

عطوان، أسعد حسين (2015)، درجة توافر متطلبات البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقتها بدوره الوظيفي في إنتاج المعرفة، International Journal of Research in Education and Psychology،2, No. 3. Int. J. Res. Intel. Psy. ISSN 2210-1780 .

بوالقرارة، سليمة (2018)، دور المناخ التنظيمي في تحسين الأداء البحثي لدى الأساتذة الجامعيين "دراسة ميدانية بجامعة جيجل"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.

عبيدات، محمد، محمد ابونصار، عقلة مبيضين (1999)، منهجية البحث العلمي "القواعد والمراحل والتطبيقات"،ط2، كلية الاقتصاد، مكتبة، الجامعة الأردنية، وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

فضة، إياد بن حكم (2016)، معوقات البحث العلمي من واقع التجربة الأردنية، *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، جامعة السلطان قابوس.

التل، وائل عبد الرحمن (2011)، تحليل واقع الإنتاج العلمي في كلية التربية بجامعة الملك عبد العزيز وتحديد معوقاته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الكلية، *مجلة دراسات، العلوم التربوية*، المجلد 38، الملحق 3، الأردن.

خليل، صيفيناز خليل الشيخ (2014)، واقع تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وعلاقتها بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة تدريسها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم أصول التربية /الإدارة التربوية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الضيباني، عامر محمد، عبد الرحمن يحيى العنيسي، يوسف راشد شداد (2018)، دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد 50، الجزائر.

صابر، فاطمة عوض، مرفث علي خفاجة (2002)، أسس ومبادي البحث العلمي، الإسكندرية، دار الإشعاع، مصر.

المبروك، فرج أبوبكر (2017)، التعليم العالي في ليبيا الواقع والآفاق، مجلة شؤون ليبية، العدد6، سبتمبر2017، المركز المغاربي للأبحاث حول ليبيا، تونس، www.newlibya.net .

المؤتمر الدولي: مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

مدى توفر بعض الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال الصغيرة

(دراسة ميدانية على ملاك المدارس الخاصة العاملة في مدينة البيضاء)

محمد سليمان محمد اكريم* أيمن عبد العظيم صالح محمد
*Mohamed.Elbrasi @gmail.com
جامعة عمر المختار جامعة السيد مُحمد بن علي السنوسي الإسلامية

https://doi.org/10.36602/jebs.2022.I03.06

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى توفر بعض الخصائص الريادية (تحمل المخاطرة، المبادرة، الإبداع والابتكار، الحاجة إلى الانجاز، الرغبة في الاستقلالية) لدى رواد الأعمال الصغيرة المتمثلة في المدارس الخاصة العاملة في مدينة البيضاء، إضافة إلى معرفة مدى وجود فروق جوهرية للخصائص الريادية لدى رواد الأعمال الصغيرة التي تعود لبعض المتغيرات الشخصية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توزيع (48) استمارة استبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، الذي تمثل في ملاك المدارس الخاصة العاملة في مدينة البيضاء التي كان عددها (54) مدرسة. وتم تحليل بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل من أهمها؛ أن الخصائص الريادية – قيد الدراسة– لدى رواد الأعمال المشاركين بالدراسة جاءت بصفة عامة بدرجة مرتفعة، الأمر الذي يشير إلى أهميتها لدى رواد الأعمال الصغيرة. كما تبينَ من النتائج أنهُ لا توجد فروق جوهرية للخصائص الريادية لدى رواد الأعمال المشاركين في الدراسة تعود لبعض المتغيرات الشخصية المتمثلة في العمر، والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخدمة في مجال العمل الحالي، وهذا قد يدل على أن ريادة الأعمال ليست متوقفة على عمر، أو تخصص، أو خبرة معينة. بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم اقتراح بعض التوصيات التي من أهمها؛ ضرورة الاهتمام بتصميم وتطوير برامج تدريبية وتعليمية لتعزيز السمات أو الخصائص الأساسية لرواد الأعمال الصغيرة، تكون موجهة لشريحة الشباب وطلبة مؤسسات التعليم العالي. إضافة إلى ضرورة دعم البرامج والأنشطة التي تساعد في تعزيز الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال الصغيرة من خلال عقد ورش عمل، وندوات، ومؤتمرات علمية حول موضوع ريادة الأعمال، وذلك للتحول من التوجه نحو العمل الوظيفي، إلى العمل الريادي في سوق العمل الليبي.

الكلمات الدالة: الخصائص الريادية، المدارس الخاصة، البيضاء، ليبيا.

The Extent of Available Entrepreneurship Characteristics to Entrepreneurs of Small Businesses

(Field Study on a Sample of Private Schools Operating in Albayda City)

Mohamed S. Akraeim
Omar Al-Mukhtar University

Ayman A. Mohamed
The Islamic University of Asaied Mohamed Bin Ali Al Sanussi

Abstract

This study aims to investigate the entrepreneurship characteristics to entrepreneurs of small businesses. The study employed an analytical descriptive approach with random sampling and a questionnaire. The questionnaire was administered in the study Population to private school owners in 48 schools out of 54 schools. The gathered data was analyzed using SPSS, and the results showed the following: All of the entrepreneurs in the study have high entrepreneurship characteristics. The study results indicate no significant differences between entrepreneurs of small businesses according to age, Specialty, and expert.

The study concluded with a number of recommendations including: Supporting entrepreneur businesses and helping them to overcome any obstacles. Boosting entrepreneurship characteristics through giving workshops and symposia to entrepreneurs. Further research is needed about entrepreneurship characteristics and linking them to other variables.

Keywords: entrepreneurial characteristics, private schools, Al-Bayda, Libya.

المقدمة

تحظى الأعمال الصغيرة بأهمية كبيرة لدى اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه المشروعات من دور محوري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتجسد أهميتها بدرجة أساسية في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وبتكلفة رأسمالية قليلة، من خلال تأسيس مؤسسات واعدة (رائدة) تساعد في تقديم قيمة مضافة، وكفيلة بخلق فرص عمل تسهم في استيعاب الشباب العاطل عن العمل، خصوصاً شريحة خريجي مؤسسات التعليم العالي.

لــذا، فقد أصبحت الأعمال الصغيرة وريادة الأعمال سمة أساسية من سمات الاقتصاديات المعاصرة، خصوصاً في ظل تقدم وسائل الاتصالات والمعلومات، والانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي المترابط، وازدياد دور الأفكار الإبداعية والريادية في إدارة الأعمال، حيث أصبح توافر الخصائص الريادية لدى أصحاب الأعمال الصغيرة مدخلاً أساسياً لتعزيز السلوك الريادي على النحو الذي أفضى بمؤسسات التعليم

العالي المعاصرة إلى محاولة إقرارها مقرراً ومطلباً أساسياً لطلابها، كونها تجسد جوانب شخصية تؤشر إلى حقيقة واقعية السلوك الإنساني، وقدرته على الابتكار، وتحمل المخاطر.

عليه، يمكن القول إن لخصائص الفرد الريادية المتمثلة في المبادرة، واقتناص الفرص، وتحمل المخاطرة، والإصرار، والمثابرة دور كبير في تحديد سلوكياته الريادية، التي تنعكس إيجابياً في تأسيس وإدارة الأعمال الصغيرة. لذلك، تسعى هذه الدراسة لمعرفة مدى توفر بعض الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال الصغيرة المتمثلة في المدارس الخاصة العاملة في مدينة **البيضاء**.

مشكلة الدراسة

تعد البطالة من أكبر التحديات والمشكلات التي تواجه الدول النامية –التي من بينها ليبيا– حيث تعتبر الأعمال الصغيرة وسيلة أساسية من أهم وسائل تخفيض حجم البطالة، ومكافحة الفقر، نظراً لطبيعة أنشطتها، وما تتميز به من اعتمادها على كثافة العنصر البشري.

وعلى الرغم من أهمية دور الأعمال الصغيرة في معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والأمنية التي تواجه المجتمع الليبي، التي من أهمها تزايد معدلات البطالة خاصة بين الشباب من خريجي مؤسسات التعليم العالي. ومع ذلك، يلاحظ من خلال الواقع العملي، ونتائج الدراسات السابقة وجود العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه تنمية وتطوير الأعمال الصغيرة في **ليبيا**، لعلّ من أهمها؛ عدم جدية بعض مؤسسات الدولة في دعم المشروعات الصغيرة، سواء في التخطيط عند تأسيسها، أو تمويلها، وتوفير البنية الأساسية الملائمة، كما أن تلك المشاريع لم تجد البيئة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة.

كما يلاحظ من الدراسات السابقة، ضعف الاهتمام من قبل المؤسسات التعليمية والمراكز التدريبية، وحاضنات الأعمال بأهمية تعزيز بعض الخصائص والمهارات المهمة المساعدة في نجاح رواد الأعمال الصغيرة. مثل، تحمل المخاطرة، والمبادرة، والابتكار، والحاجة إلى الإنجاز، والرغبة في الاستقلالية، وغيرها من الخصائص التي تُعد مؤشرًا وعاملًا مهمًا لنجاح رواد الأعمال الصغيرة في الواقع العملي، ومن ثم نجاح الأعمال الصغيرة، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع وتطوير سوق العمل الليبي، وتخفيض معدلات البطالة، وبالتالي حل كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الليبي. لذلك، تم تحديد مشكلة هذه الدراسة في السؤالين الآتيين:

أ. ما مدى توفر بعض الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال الصغيرة محل الدراسة؟

ب. هل توجد فروق جوهرية للخصائص الريادية لدى رواد الأعمال الصغيرة تعود لبعض المتغيرات الشخصية (العمر، عدد سنوات الخدمة، التخصص العلمي)؟

أهداف الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة، تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

أ. التعرف على مدى توفر بعض الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال المشاركين في الدراسة.

ب. معرفة مدى وجود فروق جوهرية للخصائص الريادية لدى رواد الأعمال المشاركين في الدراسة تعود لبعض المتغيرات الشخصية (العمر، عدد سنوات الخدمة، التخصص العلمي).

ج. تقديم بعض الاستنتاجات والتوصيات المقترحة التي قد تفيد الجهات المختصة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال الصغيرة، كما تستمد أهميتها باعتبارهاَ تعد من أوائل الدراسات العلمية الميدانية في البيئة الليبية التي هدفت إلى معرفة مدى توفر بعض الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال الصغيرة المتمثلة في المدارس الخاصة العاملة في مدينة البيضاء، التي يمكن أن تفيد الباحثين وصانعي القرار في الجهات المختصة بتطوير برامج تنمية رواد الأعمال الصغيرة في ليبيا.

فرضيات الدراسة

بناء على تساؤلات وأهداف الدراسة، تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات الآتية:

– **الفرضية الأولى:** لا توجد فروق جوهرية لبعض الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال قيد الدراسة تعود لمتغير العمر.

– **الفرضية الثانية:** لا توجد فروق جوهرية لبعض الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال قيد الدراسة تعود لمتغير سنوات الخدمة بالعمل الحالي.

– **الفرضية الثالثة:** لا توجد فروق جوهرية لبعض الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال قيد الدراسة تعود لمتغير التخصص العلمي.

منهجية وأساليب الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاستناد على أسلوب الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات الأولية. لذلك، تم تطوير استمارة الاستبانة استناداً على بعض الدراسات السابقة، تكونت في صورتها النهائية من قسمين رئيسين. يهدف **الأول** لجمع البيانات الشخصية المتمثلة في؛ العمر، عدد سنوات الخدمة في مجال العمل الحالي، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، عدد العاملين المتفرغين بالمشروعات قيد الدراسة. بينما يهدف **القسم الثاني** لجمع البيانات المتعلقة بالخصائص الريادية، ويتكون من (29) عبارة موزعة على (5) أبعاد تمثل البعد الأول في خاصية تحمل المخاطرة، ويتكون من (5) عبارات. بينما تناول البعد الثاني خاصية المبادرة، ويتكون من (5) عبارات. كما تناول البعد الثالث خاصية الابتكار، وتكون من (6) عبارات. وتناول البعد الرابع خاصية الحاجة إلى الإنجاز، وتكون من (6) عبارات. أما البعد الخامس تناول خاصية الرغبة في الاستقلالية، وتكون من (7) عبارات. كما تم استخدام مقياس **ليكرت** الخماسي لقياس استجابات المبحوثين وفق الخيارات الموضحة في الجدول رقم (1).

جدول (1) درجات مقياس ليكرت الخماسي

الخيـــــــــار	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حدٍ ما	موافق	موافق بشدة
الدرجـــــة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على مقياس ليكرت الخماسي.

تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقة الصدق الظاهري؛ أي الصدق من وجهة نظر المحكمين، حيث تم عرض استمارة الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت من (5) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال إدارة الأعمال، وقد استجاب الباحثان لآراء المحكمين، وقاما بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة. كما تم التأكد من مدى ثبات مقياس من خلال توزيع استمارة الاستبانة على عينة استطلاعية قدرها (13) مفردة من مجتمع الدراسة، وباستخدام معامل **ألفا كرونباخ** (Alpha Cronbach Coefficient) كانت النتائج كما في الجدول رقم (2).

جدول (2) قيم معامل الثبات للخصائص الريادية.

البُعد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المخاطرة.	**5**	**.89**
المبادرة.	**5**	**.63**
الابتكار.	**6**	**.81**
الحاجة إلى الإنجاز.	**6**	**.91**
الرغبة في الاستقلالية.	**7**	**.94**
ثبات مقياس متغير الخصائص الريادية.	**29**	**.90**

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على التحليل الإحصائي.

يتضح من النتائج في الجدول رقم (1–2)، أن قيمة معامل **ألفا كرونباخ** لمتغير الخصائص الريادية والموزعة على (29) عبارة كان تقريباً (0.90)، كما يتبين أن معامل الثبات لجميع أبعاد المقياس جيدة، مما يعني إمكانية الاعتماد على جميع عبارات مقياس الدراسة.

كما تم تحليل بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لوصف بيانات الدراسة. بالإضافة إلى معامل ألفا كرونباخ (Cronpach's Alpha) لمعرفة ثبات عبارات استمارة الاستبانة، كما تم استخدام اختبار (t) لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين الأحادي.

مجتمع وعينة الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة تكون مجتمع الدراسة من (54) مدرسة خاصة تعمل في مدينة **البيضاء***، والمستهدف في هذه المدارس هم رواد الأعمال المالكين لهذه المدارس، كما تم أخذ عينة عشوائية بسيطة حجمها (48) مفردة، استناداً على جدول (1970) Krejcie & Morgan.

حدود الدراسة

نظراً لمحدودية إمكانيات الباحثين المادية والزمنية، تم تحديد حدود الدراسة كما يأتي:

أ. **الحدود الموضوعية:** مدى توفر بعض الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال الصغيرة.

ب. **الحدود المكانية:** المدارس الخاصة العاملة في مدينة البيضاء الليبية.

* تم تحديد حجم المجتمع استناداً على إحصائية قطاع التربية والتعليم في مدينة البيضاء (2020).

أ- **الحدود الزمنية:** أجريت الدراسة في فصل الربيع لعام (2021).

تعريف مصطلحات الدراسة

تم تعريف مصطلحات الدراسة كما يأتي:

أ. **الأعمال الصغيرة:** يمكن تعريفها استناداً على القرار رقم (472) لسنة 2009 الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) بأنها؛ تلك الأعمال أو المشروعات التي لا يتجاوز رأس مالها (100000) دينار، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن (25) فرداً.

ب. **رائد الأعمال:** ذلك الشخص الذي لديه القدرة على إدراك الفرص الواعدة في مجال عمله، ويبادر باستغلالها واستثمارها من خلال التفاعل بين خصائصه ومهاراته الشخصية، والعوامل البيئية والموارد المتاحة، وذلك لتأسيس وإدارة أعمال ريادية يتحمل مخاطرها، ويستفيد من منافعها.

ج. **الخصائص الريادية:** تلك القدرات والسمات أو الصفات الشخصية المميزة التي يتسم بها سلوك رواد الأعمال، وتساعدهم في إدارة أعمالهم بنجاح. وتم تحديدها في هذه الدراسة في المخاطرة، والمبادرة، والابتكار، والحاجة إلى الإنجاز، والرغبة في الاستقلالية.

الدراسات السابقة

دراسة **اكريم** (2018)، التي هدفت إلى معرفة مدى أهمية بعض الخصائص الشخصية لرواد الأعمال من وجهة نظر طلبة كلية الاقتصاد، وتأثيرها على نيتهم في الشروع بأعمال ريادية. وكان من أهم نتائجها؛ أن آراء الطلبة – قيد الدراسة– حول أهمية بعض الخصائص الشخصية لرواد الأعمال كانت مرتفعة نسبياً، كما بينت أن مدى نية الطلبة –المشاركين في الدراسة– في الشروع بأعمال ريادية في المستقبل كانت مرتفعة. كما خلصت الدراسة إلى وجود اختلافات معنوية بين نية الطلبة – محل الدراسة– في الشروع بأعمال ريادية تعود؛ لمتغير نوع الجنس، ومتغير التخصص العلمي، ومتغير الخبرة السابقة بمجال ريادة الأعمال. كما بينت النتائج وجود تأثير معنوي لمدى أهمية بعض الخصائص الشخصية لرواد الأعمال من وجهة نظر الطلبة – المشاركين في الدراسة– على نيتهم في الشروع بأعمال ريادية. وكان من أهم توصياتها ضرورة الاهتمام بتصميم وتطوير برامج تدريبية وتعليمية لتعزيز الاتجاهات الإيجابية والسمات أو الخصائص الأساسية لرواد الأعمال، تكون

موجهة لشريحة الشباب وطلبة مؤسسات التعليم العالي؛ استناداً على معرفة نواياهم، ومدى رغبتهم وجديتهم في الشروع بأعمال ريادية، فوجود النية الحقيقية تُعد من أفضل مؤشرات توقع السلوك الريادي.

كما هدفت دراسة **اكريم** (2017)، إلى معرفة أهم مزايا ومعوقات تطوير المشاريع الصغيرة في ليبيا، وتوصلت إلى أن من أهم معوقات نجاح وتطوير المشاريع الصغرى في ليبيا ضعف المهارات الأساسية المتعلقة بإدارة المشاريع الصغرى، وضعف المستوى التعليمي والثقافي، أو سيادة التخصص، أو الخلفية المهنية والفنية في العمل لدى غالبية مريدي وملاك هذا النوع من المشاريع. وكان من أهم توصياتها؛ ضرورة التوسع في إقامة حاضنات الأعمال، وتعزيز ثقافة المبادرة والريادة والاعتماد على النفس لدى الشباب الليبي، باستخدام وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والثقافية المختلفة.

كما هدفت دراسة **عبد الرحيم** (2014)؛ إلى معرفة دور ريادات الأعمال في تطوير الإبداع المؤسسي بالتطبيق على البورصة المصرية، وخلصت إلى أن هناك مجموعة من الخصائص الشخصية، والسلوكية، والإدارية تتداخل جميعها لتشكل شخصية الريادي. كما توصلت إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين خصائص الريادي والإبداع المؤسسي. كما كشفت النتائج وجود تأثير معنوي لخصائص الريادي مجتمعة على الإبداع المؤسسي.

بينما هدفت دراسة (2014) **Mansour**؛ إلى معرفة الميول الريادية لطلبة جامعة الملك فهد للنفط والمعادن، التي توصلت إلى أن أغلب الطلبة – محل الدراسة– ليس لديهم خبرة أولية حول موضوع ريادة الأعمال، ولكن لديهم رغبة جدية لاكتساب خبرة في مجال ريادة الأعمال مستقبلاً، حيث وصل متوسط النوايا الريادية لدى المشاركين في الدراسة (3.62). كما توصي الدراسة بالتركيز على أهمية دور الجامعة في تطوير وتعليم ريادة الأعمال، وعلى إيجاد بيئة ريادية تساعد الطلبة للانخراط في أنشطة العمل الحر.

كما هدفت دراسة **المري** (2013)، إلى معرفة دور ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية. وخلصت إلى أن من أهم المعوقات التي تحد من دور ريادة الأعمال الصغيرة في الحد من البطالة تعرُّض رواد العمال لضغوط عمل شديدة في مرحلة التأسيس، وتعجُّل الحصول على الربح، مما يجعلها تلجأ للعمالة الأجنبية، واختيار نشاط لا يتفق مع إمكانات ومهارات رائد الأعمال. وتوصلت إلى أن من أهم السبل لمواجهة تلك المعوقات اكساب رواد الأعمال الوعي والخبرة اللازمة لإدارة وتشغيل مشروعاتهم.

وهدفت دراسة **القاسم** (2013)، إلى بيان أثر الخصائص الريادية على تبنى التوجهات الاستراتيجية للمديرين في المدارس الخاصة بمدينة **عمان**. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للخصائص الريادية للمديرين بدلالة أبعادها (الثقة بالنفس، المبادرة، حب الانجاز، الاستقلالية، تحمل المسؤولية، الإبداع، والمخاطرة) على تبني التوجهات الاستراتيجية للمدارس محل الدراسة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للخصائص الريادية للمديرين ترجع لعدد سنوات الخبرة والمركز الوظيفي.

أما دراسة **النجار والعلي** (2009)، فقد هدفت لمعرفة دور ريادة الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة من خلال تحديد المقصود بريادة الأعمال، والخصائص الشخصية للرياديين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مدينة عمان **بالأردن**. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها؛ أن من أهم خصائص الريادي الاستعداد والميل نحو المخاطرة، والرغبة في النجاح، والثقة بالنفس، وأن من أهم الآثار الاجتماعية للريادة؛ عدالة التنمية الاجتماعية، وتوزيع الثروة، وامتصاص البطالة، وتأمين فرص عمل جديدة، والإسهام في تشغيل المرأة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة التي أجريت في دول مختلفة، لوحظ ندرة الدراسات – حسب علم الباحثين– التي تناولت الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال الصغيرة خاصة في **ليبيا**. وبالتالي، فقد تم تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين كلٍ من الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث المنهج المتبع، فقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واتفقت في ذلك مع بعض الدراسات السابقة، وتبين أنها تتفق بشكل عام على أهمية الخصائص الريادية لرواد أعمال المشروعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية.

كما تختلف الدراسات السابقة فيما بينها من حيث الأبعاد والمتغيرات التي تم التركيز عليها من جانب كل دراسة، أما من حيث مجتمع الدراسة فاستهدفت الدراسة رواد الأعمال الصغيرة المتمثلين في مُلاك المدارس الخاصة العاملة بمدينة البيضاء، مما يجعل الباب مفتوحاً لسد هذه الثغرة البحثية، والإسهام في إثراء الجانب المعرفي أو التطبيقي في موضوع الخصائص الريادية. لذلك، فإن أهم ما يميز الدراسة الحالية أنها تناولت دراسة بعض الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال الصغيرة المتمثلين في ملاك المدارس الخاصة العاملة بمدينة البيضاء الليبية.

الإطار النظري للدراسة

تَمثل المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل القوى العاملة، وتخفيض معدل البطالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة فرص عمل كثيرة، مقارنة بصغر رأس المال المستثمر فيها. كما تعتبر أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في التنمية المكانية للمناطق الريفية والنائية، فضلاً عن هذا كله تعتبر المشروعات الصغيرة حاضنة للأفكار الرائدة والمتميزة (بذوي، 2005).

وتجدر الإشارة هنا، أن الفكرة أو الفرصة تُمثل نقطة البدء للقيام بتأسيس أي مشروع جديد، ولكن مجرد وجود الفكرة ليس كافياً وحده، ولا تتحقق الريادة بها وحدها، بل المهم هو وجود رغبة قوية، وقدرة لدى صاحب الفكرة لتنفيذها. بمعنى أنه يجب الاهتمام بكل من الفكرة أو الفرصة التي تصلح نواة لمشروع ريادي، إضافة إلى خصائص ورغبة صاحب الفكرة، اللذين يجب أن يتلازما لتحقيق الريادة. وهذا ما قاد كثير من الباحثين – في الآونة الأخيرة– للتحول من مناقشة موضوع المشروعات الصغيرة إلى مناقشة موضوع ريادة الأعمال، ليتم التركيز على كل من فكرة المشروع الصغير، ورائد الأعمال كمولد ومحرك أساسي للفكرة ونجاح المشروع (اكريم، 2018).

لذلك، يمكن القول أن الريادة ظاهرة جديرة بالاهتمام والرعاية، نظراً لأهميتها العظمى في التنمية الشاملة التي تسعى إليها مختلف المجتمعات للخروج برواد أعمال حقيقيين يدركون الفرص، ويبادرون في اغتنامها، ويستثمرون الموارد المتاحة بطريقة منظمة، من أجل تطوير مشاريع ناجحة. عليه، نحاول فيما يلي تسليط الضوء على مفهوم رائد الأعمال وأهم خصائصه.

مفهوم رائد الأعمال

تعرض الباحثون في مجال الإدارة والاقتصاد إلى مفهوم رواد الأعمال على نحو واسع ومتميز، ولكن المتمعن في مصطلح رائد الأعمال (Entrepreneur) يواجه تحديات كبيرة في إعطاء تعريف محدد له، فليس هناك إطاراً نظرياً واضحاً ودقيقاً يتفق عليه الباحثون في هذا المجال، وهو ما أدى إلى التباين والاختلاف في التعاريف المقدمة. فعلى الرغم من ثراء اللغة العربية في إيجاد مصطلحات معبرة؛ إلا أن كافة الترجمات لهذا المصطلح اتسمت بالقصور في التعبير عن المدلول المراد باللغة الفرنسية، ففي القواميس والأدبيات الإدارية

ترجمت إلى المبادر، المخاطر، صائد الفرص، صانع الفرص، المبدع، المستثمر، للتعبير عن الرغبة في بدء مشروع خاص، أو امتلاك مشروعٍ بالفعل ويراد إدارته بصورة صحيحة وسليمة (شلبي، 2008).

لذلك، يمكن تعريف مصطلح **رائد الأعمال** بأنه؛ ذلك الشخص الذي لديه القدرة على إدراك الفرص الواعدة في مجال عمله، ويبادر واستثمارها من خلال التفاعل بين خصائصه ومهاراته الشخصية، والعوامل البيئية والموارد المتاحة، وذلك لتأسيس وإدارة أعمال ريادية يتحمل مخاطرها ويستفيد من منافعها (اكريم، 2018: 9).

يلاحظ من هذا التعريف، أن مفهوم رائد الأعمال يعتمد على جانب الخصائص الشخصية، والريادة من هذا الجانب تعتبر خاصية أو صفة لشخص معين لديه القدرة على الأخذ بالمخاطرة، وأن جذور هذا المفهوم ترتبط بالتفسير النفسي للأفراد على اختلاف مواقعهم، والأدوار التي يقومون بها، التي تتكون بشكل رئيس من تفاعل العوامل البيئية والعضوية في آن واحد، هذا التفاعل معبر عن مجموعة من المكنونات (صفات أو خصائص) التي تصطف بنسق معين لتكون تنظيمًا حركيًا يكفل التوافق مع البيئة المحيطة (Brockhaus,1982).

لذلك، يمكن تحديد ثلاث عوامل أساسية تؤثر على اتجاه الأفراد نحو ريادة الأعمال، تتمثل هذه العوامل فيما يأتي (اليماني، 2016؛ Saleh, 2014):

أ. **العوامل الموقفية:** وتشمل مستوى التعليم والتقنية، وبيئة الأعمال، والعوامل الثقافية.

ب. **الخصائص الديموغرافية:** وتشمل نوع الجنس، والطبقة الاجتماعية، والقدوة، ومستوى الدخل، ومستوى التعليم، ومستوى تعليم الوالدين، ووظيفة الوالدين، والخبرات السابقة، والحالة الاجتماعية، وحجم الأسرة.

ج. **الخصائص الشخصية:** وتشمل الرغبة في الاستقلالية، والحاجة إلى الإنجاز، وتحمل المخاطرة، والابتكار، والمبادرة والاستباقية، وغيرها من الخصائص.

الخصائص الريادية

بناءً على ما تقدم، يحتاج رائد الأعمال إلى مجموعة من الخصائص الريادية التي تميزه عن غيره في مجال عمله، ويقصد بالخصائص الريادية هنا (Entrepreneurial characteristics)؛ تلك القدرات والسمات أو الصفات الشخصية المميزة التي يتسم بها سلوك رواد الأعمال، وتساعدهم في إدارة أعمالهم بنجاح، ولعل من أهم هذه الخصائص ما يأتي

- **تحمل المخاطرة:** يجب أن يتمتع رائد الأعمال الناجح بالشجاعة وتحمل المخاطرة المحسوبة التي لا تتحول إلى مقامرة، حيث تقوم المخاطرة المحسوبة، على العمل الشاق المضني، وانتهاز الفرص، وتلافي التهديدات، بخلاف المقامرة التي تعتمد على الحظ والمصادفة (النجار والعلي، 2010). هذا وقد وجدت بعض الدراسات العلمية أن المشروعات الصغيرة التي يمتلكها شخص واحد أكثر ميلاً للمخاطرة من المشروعات الكبيرة (حمزة، 2009).
- **المبادرة:** تعتبر المبادرة أو المبادأة (proactiveness) من أهم ما يميز رواد الأعمال الصغيرة والمتوسطة، نظر لكونها تتخذ خطوات ذات مخاطرة عالية أكثر من ظروف البيئة المحيطة. فهي تعني متابعة الفرص الواعدة بدلاً من مجرد الاستجابة لتحركات المنافسين. وبالتالي، تعني المبادرة أن يقوم رائد الأعمال من تلقاء نفسه، بأفعال تتجاوز متطلبات العمل، وينجز أعمالاً أو يقدم منتجاتِ قبل أن يطلب منه ذلك، أو قبل أن تفرضهُ عليه الأحداث والظروف المحيطة، كما يعمل على توسيع العمل ليغطي منتجات جديدة (حامد وارشيد، 2007).
- **الابتكـــار:** يعرف الابتكار بأنه حلول إبداعية غير مألوفة لحل المشكلات، وتلبية الحاجات التي تأخذ صيغاً من التقنيات الحديثة (عبد الرحيم، 2013). بينما يعرف **الشبراوي** (2002) الابتكار بأنه: إدخال طرق إنتاج جديدة، أو منتجات جديدة. وبالتالي، فإن المشروعات الناجحة من أجل ضمان بقائها، واستمرارها قوية ومؤثرة يجب ألا تقف عند حد الكفاءة الاقتصادية فقط، وإنما يُصبح الابتكار والتجديد هما السمتان المميزتان لمنتجاتها وأدائها، فالابتكار يسمح للمنظمات بالتكيف مع التغيرات بسرعة، ويُساعدها على اكتشاف المنتجات والأسواق الجديدة، الأمر الذي يمكنها من التكيف مع تغيرات البيئة المحيطة (البشاشة، 2008).
- **الحاجة إلى الإنجاز:** تسمى قوة تركيز الشخص لتحقيق الإنجاز الحاجة إلى الإنجاز، فهي خاصية تستند إلى التوقعات للقيام بشيء أفضل أو أسرع من الآخرين، أو أفضل من إنجازاتهم أو الإنجازات السابقة لهم، كما يمكن التعبير عنها بأنها قوة رغبة الفرد في أن يكون الأفضل، أو ينجح في مختلف المهام . (Abdulwhab & Damen, 2015)وتعد الحاجة إلى الإنجاز دافعاً لتقديم الأفضل والمتميز في المواقف التنافسية، وهي سمة أساسية من سمات الريادي الناجح الذي يتحمل مسؤولية تحديد الهدف وبلوغه (صالح، 2011).

- **الرغبة في الاستقلالية:** يرغب الريادي غالباً في أن يكون مستقلاً في عمله، ولا يعتمد على الآخرين في بلوغ أهدافه، لهذا فإنه ينجز أعماله ويديرها بمسؤولية عالية (برهم، 2010). وبالتالي، فإن أصحاب الأعمال الرائدة ينشدون دائماً الاستقلالية دون الاعتماد على الآخرين، أو الانخراط في العمل بالمنظمات الكبيرة، أو الوظيفة الحكومية (خربوطلي، 2018). لذلك، تعتبر الاستقلالية وممارسة العمل بدرجة عالية من الحرية سمة مهمة لدى الرياديين، وتتجسد في سعي الريادي إلى امتلاك زمام المبادرة في العمل، وتنفيذ المهام بما يتفق مع رؤيته (النشمي،2017).

الإطار العملي للدراسة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة وصفاً لبيانات الدراسة الميدانية، واختبار فرضياتها، للإجابة على تساؤلات الدراسة، وتحقيق أهدافها الأساسية، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

وصف البيانات الشخصية لعينة الدراسة

تم وصف خصائص عينة الدراسة، باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك كما يأتي:

وصف عينة الدراسة حسب العمر

يتبين من الجدول رقم (3)، أن حوالي (83%) من عينة الدراسة تزيد أعمارهم عن (40) عاماً، وهذا يعنى أن غالبية عينة الدراسة يتسمون بالنضج والخبرة العملية.

جدول (3) وصف عينة الدراسة حسب العمر.

ت.	فئة العمر	العدد	النسبة المئوية
1	أقل من 40 سنة	8	16.7
2	من 40 إلى 50 سنة	26	54.2
3	أكبر من 50 سنة	14	29.2
	المجموع	48	100

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على التحليل الإحصائي.

وصف عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخدمة

يلاحظ من الجدول رقم (4)، أن ما نسبته (77%) تقريباً من المشاركين بالدراسة سنوات الخدمة في عملهم الحالي (أكثر من 10 سنوات)، وهذا يدل على أن غالبية المشاركين في الدراسة لديهم خبرة عملية كبيرة في مجال عملهم، وهذا يؤكد أهمية الخبرة لدى رواد الأعمال.

جدول (4) وصف عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخدمة.

	عدد سنوات الخدمة في مجال العمل الحالي	العـــــــدد	النسبة المئوية
1	أقل من 10 سنـــوات	11	22.9
2	من 10 سنوات إلى 15 سنة	22	45.8
3	أكثر من 15 سنـــــة	15	31.3
	المجمـــــــــوع	48	100

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على التحليل الإحصائي.

وصف عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

يتبين من الجدول رقم (5)، أن غالبية المشاركين في الدراسة يحملون مؤهلات جامعية أو ما يعادلها بنسبة (96%) تقريباً، وهذا يُعد مؤشراً جيداً في أن رواد الأعمال في هذا المجال يحملون مؤهلات علمية عالية، وهو ما يتطلبه مجال عملهم.

جدول (5) وصف عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

ت.	المستوى التعليمـــــــــي	العـــــــدد	النسبة المئوية
1	أقل من المرحلة الجامعيـــــة	1	2.1
2	المرحلة الجامعية أو ما يعادلها	46	95.8
3	أعلى من المرحلة الجامعيـــــة	1	2.1
	المجمـــــــــوع	48	100

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على التحليل الإحصائي.

وصف عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

يتضح من الجدول رقم (6)، أن ما نسبته (65%) تقريباً من عينة الدراسة تخصصهم العلمي في مجال العلوم الاجتماعية، وهذه النتيجة قد تكون منطقية لكون مجال التعليم والإدارة التربوية في الغالب من ضمن العلوم الاجتماعية.

جدول (6) وصف عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.

ت.	التخصص العلمي	العـــــــدد	النسبة المئوية
1	العلوم الطبيعيـــــة	17	35.4
2	العلوم الاجتماعية	31	64.6
	المجمـــوع	48	100

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على التحليل الإحصائي.

وصف عينة الدراسة حسب عدد العاملين بالمشروعات قيد الدراسة

يبين الجدول رقم (7)، أن أكثر من نصف المشاركين في الدراسة أكدوا بأن المتفرغين للعمل بمدارسهم الخاصة (أقل من 10 عمال)، أي أنها مشروعات أو أعمال صغيرة جداً، كما أن غالبية المدارس قيد الدراسة ينطبق عليها اسم المشروعات الصغيرة حسب التعريف الرسمي للمشروعات الصغيرة في **ليبيا** الذي ينص عليه القرار رقم (472) لسنة 2009.

جدول (7) وصف عينة الدراسة حسب عدد العاملين بالمشروعات قيد الدراسة.

	عدد العاملين	العدد	النسبة المئوية
1	أقل من 10 عمال	26	54.2
2	من 10 إلى 20 عامل	20	41.7
3	أكثر من 20 عامل	2	4.2
	المجموع	48	100

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على التحليل الإحصائي.

وصف بيانات متغيرات الدراسة

لتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، بناءً على المتوسطات الحسابية لمستوى العبارات في كل بُعد، تم اعتماد المقياس الوزني الموضح في الجدول رقم (8). وذلك بناءً على كون تدريج **ليكرت** الخماسي يتضمن (4) فترات، حيث تمت قسمتها على عدد المستويات (3) فكان طول مدى كل مستوى (1.33) تقريباً.

جدول (8) الأوزان المعتمدة لمقياس متغير الدراسة.

مستوى المنخفض	مستوى المتوسط	مستوى المرتفع
أقل من (2.33)	من (2.33) إلى أقل من (3.66)	من (3.66) فأكثر

المصدر: إعداد الباحثان استناداً على الدراسات السابقة.

عرض النتائج الوصفية لخاصية تحمل المخاطرة

يعرض الجدول رقم (9) وصف مدى تحمل المخاطرة لدى المشاركين في الدراسة، حيث يلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لبُعد تحمل المخاطرة قد بلغ (4) تقريبا، وبانحراف معياري (0.46) في المستوى

المرتفع، وهذا ما يؤكد على أهمية تحمل المخاطرة لدى رواد الأعمال المشاركين في الدراسة لمواجهة مشكلات وتحديات العمل، وإيجاد الحلول لها. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات كدراسة **اكريم** (2018)، و**المومني** (2014)، و**القاسم** (2013)، و**صالح** (2011)، حيث أكدت على أن مستوى تحمل المخاطرة كان مرتفعاً.

جدول (9) عرض النتائج الوصفية لخاصية تحمل المخاطرة.

ت	العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	أمتلك القدرة على مواجهة الصعوبات والتحديات في مجال العمل.	4.08	0.61	1	مرتفـعة
2	لدي الرغبة في تحقيق الأهداف الصعبة للشعور بدرجة من الرضا.	4.00	0.68	4	مرتفـعة
3	لدي القناعة بضرورة مواجهة تغيرات البيئة المفاجئة.	3.91	0.65	5	مرتفـعة
4	أعتقد بأن أعظم الأرباح تكمن خلف أعظم المخاطر.	4.04	0.62	2	مرتفـعة
5	لدي الشجاعة للقيام بالأعمال التي تتسم بمخاطرة عالية.	4.04	0.74	3	مرتفـعة
	المتوسط العام والانحراف المعياري لخاصية تحمل المخاطرة.	4.01	0.46	**مرتفـــــــعة**	

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على التحليل الإحصائي.

عرض النتائج الوصفية لخاصية المبادرة

يلاحظ من الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي العام لبُعد المبادرة بلغ (4) تقريبا، والانحراف المعياري (0.38) في المستوى المرتفع، وهذا يدل على سعي رواد الأعمال قيد الدراسة لاستثمار واقتناص الفرص الواعدة في أعمالهم، وأنهم يمتلكون عنصر المبادرة. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة **اكريم** (2018)، و**المومني** (2014)، و**القاسم** (2013)، و**صالح** (2011).

جدول (10) عرض النتائج الوصفية لخاصية المبادرة.

	العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
.1	أحرص على الاستفادة من التطورات الجديدة في مجال العمل.	4.13	0.65	2	مرتفعة
.2	أستطيع تقديم مبادرات ابتكاريه في العمل.	3.94	0.60	5	مرتفعة
.3	أتطلع إلى وضع تصور مستقبلي لعملي.	4.00	0.69	4	مرتفعة
.4	أسعى لاستثمار واقتناص الفرص الواعدة في عملي.	4.15	0.60	1	مرتفعة
.5	لدي القدرة على تقديم مبادرات ابتكاريه جماعية.	4.10	0.66	3	مرتفعة
	المتوسط العام والانحراف المعياري لخاصية المبادرة.	4.06	0.38	**مرتفعـــــــــة**	

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على التحليل الإحصائي.

عرض النتائج الوصفية لخاصية الابتكار

يتبين من الجدول رقم (11)، أن المتوسط الحسابي العام لبُعد الابتكار قد بلغ (4) تقريبا، والانحراف المعياري (0.44) في المستوى المرتفع. وهذا يشير إلى حرص واهتمام رواد الأعمال في المشروعات قيد الدراسة على تبني أساليب وطرق عمل جديدة تدعم الإبداع والابتكار مما يسهم في تحسين وتطوير أعمالهم. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كلٍ من **اكريم** (2018)، و**القاسم** (2013) و**المومني** (2014)، وقد يرجع سبب الاتفاق إلى أهمية الابتكار بالنسبة لرواد الأعمال التي تكمن في تقديم خدمات مميزة لتعزيز القدرة على المنافسة وتحقيق الأرباح.

جدول (11) عرض النتائج الوصفية لخاصية الابتكار

	العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
.1	أتطلع إلى تقديم خدمات جديدة تلبية لحاجات ورغبات المستفيدين من الخدمات المقدمة.	4.02	0.60	4	مرتفعة
.2	أقوم بمنح مكافأة للأفكار الجديدة المقدمة من قبل الموظفين بالمؤسسة التعليمية.	4.02	0.75	5	مرتفعة
.3	أسعى إلى ابتكار وسائل جديدة لمواجهة مخاطر الطلب غير المؤكد على الخدمات المقدمة.	3.95	0.55	6	مرتفعة
.4	أفضل العمل الذي يحتاج إلى تفكير إبداعي.	4.06	0.56	2	مرتفعة
.5	أقوم بمناقشة أفكاري مع الآخرين بشكل مستمر.	4.04	0.71	3	مرتفعة
.6	أحرص على تبني أساليب جديدة في تطوير العمل.	4.15	0.57	1	مرتفعة
	المتوسط العام والانحراف المعياري لخاصية الابتكار.	4.03	0.44	**مرتفعـــــــــة**	

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على التحليل الإحصائي.

عرض النتائج الوصفية لخاصية الحاجة إلى الإنجاز

يتبين من الجدول رقم (12)، أن المتوسط الحسابي العام لبُعد الحاجة إلى الإنجاز قد بلغ (4) تقريبا، والانحراف المعياري (0.42) في المستوى المرتفع، وهذا مؤشر على أن رواد الأعمال قيد الدراسة يسعون إلى إنجاز أعمالهم بشكل تام دون كلل أو ملل، وتقديم التضحيات من أجل نجاح أعمالهم، وهذه النتيجة تؤكد على أن الإصرار، والمثابرة، والتضحية، والعمل الدؤوب يُعد صفة أساسية لدى رواد الأعمال الصغيرة والمتوسطة،

من أجل النجاح وتحقيق الأهداف. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كلٍ من **اكريم** (2018)، و**المومني** (2014)، و**القاسم** (2013) التي أكدت بأن مستوى الحاجة إلى الإنجاز كان مرتفعاً بدرجة كبيرة.

جدول (12) عرض النتائج الوصفية لخاصية الحاجة إلى الإنجاز.

	العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1.	أنجز الأعمال المطلوبة مني بشكل تام.	4.33	0.63	1	مرتفعة
2.	لدي القدرة على ترجمة الأفكار إلى مهام ونتائج.	4.04	0.58	5	مرتفعة
3.	أُفضل العمل الصعب الذي يحتاج إلى قدرات عالية.	4.02	0.64	6	مرتفعة
4.	لدى الاستعداد لتقديم التضحيات مقابل ما سأحصل عليه من عوائد مستقبلية.	4.17	0.66	4	مرتفعة
5.	عندما تواجهني أي مشكلة ، أستمر في العمل إلى أن أقوم بحلها.	4.19	0.64	3	مرتفعة
6.	أسعى للنجاح والتميز في أي عمل أقوم به.	4.27	0.61	2	مرتفعة
	المتوسط العام والانحراف المعياري لخاصية الحاجة إلى الإنجاز.	4.17	0.42	مرتفعـــــــــة	

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على التحليل الإحصائي.

عرض النتائج الوصفية لخاصية الرغبة في الاستقلالية:

يتضح من الجدول رقم (13)، أن المتوسط الحسابي العام لبُعد الرغبة في الاستقلالية قد بلغ (4.21)، والانحراف المعياري (0.43) في المستوى المرتفع. وهذا قد يدل على الرغبة في الاستقلالية لدى رواد الأعمال قيد الدراسة، وتحمل المسؤولية تجاه ما يقومون به من أعمال، نظراً لأنهم مالكون للمدارس التي يعملون بها، لذلك فهم يمتلكون حرية اتخاذ القرار، وتنفيذه مع تحمل كافة التبعات والنتائج المترتبة على ذلك، سواءً على مستوى النجاح أو الفشل، ويتضح ذلك جلياً من تحصل عبارة "أتحمل مسؤولية ما أقوم به من أعمال" على أعلى متوسط. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كلٍ من **اكريم** (2018)، و**القاسم** (2013)، و**المومني** (2014).

جدول (13) عرض النتائج الوصفية لخاصية الرغبة في الاستقلالية.

ت.	العبـــارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1.	لدي الثقة في نفسي وقدرتي على أداء العمل.	4.23	0.59	4	مرتفعة
2.	امتلك حرية القرار في تحديد طريقة وكيفية أداة عملي.	4.25	0.67	3	مرتفعة
3.	أستطيع تدبر أموري في أي شيء أقوم به.	4.06	0.70	6	مرتفعة
4.	استثمر وقت عملي بالشكل الذي أُحبه ويناسبني.	4.17	0.60	5	مرتفعة
5.	أشعر بالارتياح عندما تكون نتائج العمل تحت إشرافي الشخصي.	4.38	0.60	2	مرتفعة
6.	أتحمل مسؤولية ما أقوم به من أعمال.	4.42	0.58	1	مرتفعة
7.	أتخذ القرارات وأنفذها دون الاعتماد على الآخرين.	3.96	0.95	7	مرتفعة
	المتوسط العام والانحراف المعياري لبعد الرغبة في الاستقلالية.	4.21	0.43		مرتفعـــــــــة

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على التحليل الإحصائي.

عرض النتائج الوصفية لمتغير الخصائص الريادية:

يتبين من الجدول رقم (14)، أن المتوسط الحسابي لمتغير الخصائص الريادية يساوي (4.10)، والانحراف المعياري يساوي (0.28) في المستوى المرتفع، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد عينة الدراسة على الخصائص الريادية قيد الدراسة، حيث جاءت خاصية " **الرغبة في الاستقلالية**" في المرتبة الأولى، بينما جاءت في المرتبة الثانية خاصية "**الحاجة إلى الإنجاز**"، كما جاءت خاصية "**الابتكـــار**" في المرتبة الثالثة، أما خاصية "**المبـــادرة**" فقد جاءت في المرتبة ما قبل الأخيرة، في حين جاءت خاصية "**تحمل المخاطرة**" في المرتبة الأخيرة. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة كدراسة **اكريم** (2018)، و**المومني** (2014)، و**القاسم** (2013)، و**صالح** (2011). واختلفت هذه النتيجة إلى حد ما مع نتيجة دراسة **العمري** (2011) التي أشارت إلى أن مستوى الخصائص الريادية لدى المبحوثين كان متوسطاً.

جدول (14) عرض النتائج الوصفية لمتغير الخصائص الريادية.

	الخصائص الريادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1.	تحمل المخـــــاطرة.	4.02	0.46	5	مرتفعة
2.	المبـــــــــادرة.	4.06	0.38	4	مرتفعة
3.	الإبداع والابتـــــكار.	4.03	0.44	3	مرتفعة
4.	الحاجة إلى الإنجـــاز.	4.17	0.42	2	مرتفعة
5.	الرغبة في الاستقلالية.	4.21	0.43	1	مرتفعة
	المتوسط العام والانحراف المعياري لمتغير الخصائص الريادية.	4.10	0.28	مرتفعـــــــــة	

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على التحليل الإحصائي.

عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

لاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، وذلك كما يأتي:

نتيجة اختبار الفرضية الأولى:

بعد اختبار فرضيةً الدراسة الأولى باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، كانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول رقم (15) حيث يتبين أن قيمة (F) تساوى (0.85)، وقيمة مستوى الدلالة (.sig) بلغت (0.44)، وهي أكبر من (0.05). لذلك، تقبل فرضية الدراسة الأولى التي تنص على أنه: "لا توجد فروق جوهرية للخصائص الريادية لدى رواد الأعمال قيد الدراسة تعود لمتغير العمر". وهذا قد يدل على أن الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال ليست حكراً على فئة عمرية محددة، فهي قد تكتسب بالتعلم والممارسة. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة **القاسم** (2013)، التي أشارت إلى أنه لا توجد فروق جوهرية للخصائص الريادية تعزى لمتغير العمر. ودراسة **المري** (2013) التي أشارت إلى عدم وجود اختلاف حول ريادة الأعمال حسب العمر.

جدول (15) نتيجة اختبار الفرضية الأولى.

المتغير المستقل	**قيمة اختبار(F)**	**مستوى الدلالة (.sig)**
العمر	0.85	0.44

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على التحليل الإحصائي.

نتيجة اختبار الفرضية الثانية:

بعد اختبار فرضية الدراسة الثانية باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، كانت النتيجة كما هي مبينة في الجدول رقم (16) حيث يلاحظ أن قيمة (F) تساوي (0.70)، وقيمة مستوى الدلالة (.sig) بلغت (0.50)، وهي أكبر من (0.05). لذلك، تقبل فرضية الدراسة الثانية التي تنص على أنه: "لا توجد فروق جوهرية للخصائص الريادية لدى رواد الأعمال قيد الدراسة تعود لمتغير سنوات الخدمة في مجال العمل الحالي". وهذه النتيجة قد تشير إلى أن خصائص ريادة الأعمال ليست متوقفة على الخبرة العملية، أو عدد سنوات الخدمة في مجال العمل.

جدول (16) نتيجة اختبار الفرضية الثانية.

المتغير المستقل	قيمة الاختبار(F)	مستوى الدلالة (.sig)
سنوات الخدمة	0.70	0.50

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على التحليل الإحصائي.

نتيجة اختبار الفرضية الثالثة:

بعد اختبار فرضية الدراسة الثالثة باستخدام اختبار (t–test) لعينتين مستقلتين، كانت النتائج كما هي مبينة بالجدول رقم (17)، حيث يتبين أن قيمة (t) تساوي (0.92)، وأن قيمة مستوى الدلالة (.sig) بلغت (0.36)، وهي أكبر من (0.05). لذلك، تقبل فرضية الدراسة الثالثة التي تنص على أنه: "لا توجد فروق جوهرية للخصائص الريادية لدى رواد الأعمال قيد الدراسة تعود لمتغير التخصص العلمي". وهذا قد يدل على أن ريادة الأعمال ليست متوقفة على تخصص علمي معين، بل تعتمد بشكل خاص على مدى توفر الإرادة، والقدرة الكافية لدى رائد الأعمال.

جدول (17) نتيجة اختبار الفرضية الثالثة.

المتغير المستقل	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينتين				قيمة اختبار (T)	مستوى الدلالة (sig)
	العلوم الطبيعية		العلوم الاجتماعية			
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
التخصص العلمي	4.15	0.27	4.07	4.28	0.92	0.36

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على التحليل الإحصائي.

أهم النتائج والتوصيات المقترحة:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها ما يأتي:

1. أظهرت الدراسة أن مدى توفر الخصائص الريادية المتمثلة في تحمل المخاطرة، والمبادرة، والابتكار، والحاجة إلى الإنجاز، والرغبة في الاستقلالية لدى رواد الأعمال قيد الدراسة كان بشكل عام في المستوى المرتفع.
2. تبين من النتائج أن خاصية " **الرغبة في الاستقلالية**" جاءت في المرتبة الأولى، بينما في المرتبة الثانية جاءت خاصية "**الحاجة إلى الإنجاز**"، كما جاءت خاصية "**الابتكـــار**" في المرتبة الثالثة، أما خاصية "**المبـــادرة**" فقد جاءت في المرتبة ما قبل الأخيرة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت خاصية "**تحمل المخاطرة**".
3. تشير النتائج إلى أنهُ لا توجد فروق جوهرية للخصائص الريادية لدى رواد الأعمال قيد الدراسة تعود لبعض المتغيرات الشخصية المتمثلة في العمر، والتخصص العلمي، وعدد سنوات الخدمة في مجال العمل الحالي.

استناداً على نتائج هذه الدراسة، تم تقديم بعض التوصيات التي من أهمها ما يأتي:

1. ضرورة الاهتمام بتصميم وتطوير برامج تدريبية وتعليمية لتعزيز الخصائص الأساسية لرواد الأعمال الصغيرة تكون موجهة لشريحة الشباب وطلبة مؤسسات التعليم العالي.
2. ضرورة دعم البرامج والأنشطة التي تساعد في تعزيز الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال الصغيرة، من خلال عقد ورش عمل، وندوات، ومؤتمرات علمية حول موضوع ريادة الأعمال، وذلك للتحول من التوجه نحو العمل الوظيفي إلى العمل الريادي في سوق العمل الليبي.
3. دعم البرامج والأنشطة الريادية وتعزيزها، وتذليل الصعوبات التي تواجه رواد الأعمال الصغيرة.
4. العمل على تعزيز التعاون بين المؤسسات الجامعية وحاضنات الأعمال، وبين مؤسسات القطاع الخاص لدعم وتطوير الأعمال الصغيرة، وتعزيز مفهوم ريادة الأعمال.
5. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالخصائص الريادية، أو ربط متغير الخصائص الريادية ببعض المتغيرات الأخرى.

المراجع

اكريم، محمد سليمان (2018). مدى أهمية بعض الخصائص الشخصية لرواد الأعمال من وجهة نظر طلبة كلية الاقتصاد بجامعة عُمر المختار وتأثيرها على نيتهم في الشروع بأعمال ريادية، **مجلة المختار للعلوم الاقتصادية**، 5(9).

اكريم، محمد سليمان (2017). مزايا ومعوقات تطوير المشاريع الصغيرة في ليبيا، **مجلة البحوث العلمية**، 1 (2): 201–227.

البشابشة، سامر (2008). أثر التمكين الإداري في تعزيز الابتكار التنظيمي لدى العاملين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، 15 (2): 73–99.

الشبراوي، عاطف (2002). **تجارب عالمية وعربية لتشجيع الإبداع التكنولوجي**، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، المغرب.

الشميمري، أحمد ووفاء المبيريك (2011). **تحديد أساسيات ريادة الأعمال وصفات ومهارات رائد الأعمال وعلاقتها بالإبداع والابتكار**، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

العمري، ناصر (2011). قياس خصائص الريادي لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 27(4): 147–156.

القاسم، مي (2013). **أثر الخصائص الريادية في تبني التوجهات الاستراتيجية للمديرين في المدارس الخاصة في عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

اللجنة الشعبية العامة (2009). **تقرير بعض الأحكام في شأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا**، طرابلس، ليبيا.

المومني، أحمد (2014). أثر الخصائص الريادية للعاملين في تحقيق التوجهات المستقبلية للجامعات الأردنية بمدينة عمان، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، 4 (42): 331–356.

المري، ياسر سالم (2013). ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودروها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

النجار، فايز جمعة وعبد الستار محمد العلي (2009). **دور ريادة الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة**، جامعة عمان، الأردن.

النشمي، مراد (2017). أثر الخصائص الريادية في النية لإنشاء المشروعات الريادية لدى طلبة تخصصات العلوم الإدارية، **المجلة العربية لجودة التعليم العالي**، 10 (31): 103–119.

اليماني، عبير (2016). **دور الإدارة المدرسية في تعليم إدارة الأعمال لطلاب المرحلة الثانوية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية التربية، الرياض، السعودية.

برهم، أحمد (2010). **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.

بذوي، أبوبكر (2005). آليات الربط بين المؤسسات المعنية بالتشغيل والتدريب لتحقيق العمالة الكاملة ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد، **مجلة الموارد البشرية**، 6 (4):71-86.

حامد، مهند وارشيد فوزي (2007). **نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطع غزة** – فلسطين، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

حمزة، لفقير (2009). **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة مع دراسة حالة برنامج Cree Germe**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

خريوطلي، عامر (2018). **ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الجامعة الافتراضية السورية، دار المشاع المبدع، دمشق، سورية.

شلبي، نبيل محمد (2008). **ابدأ مشروعك الصغير ولا تتردد**، دار الكتاب للنشر، القاهرة.

صالح، محمود (2011). **مدى توفر السمات الريادية لدى القيادات الإدارية في معمل سمنت بادوش**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاقتصاد، العراق.

عبد الرحيم، عاطف (2013). دور ريادات الأعمال في تطوير الإبداع المؤسسي، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، 2 (32): 47-90.

Abdulwahab, Damen (2015). The Impact of Entrepreneurs' characteristics on small business success at medical instruments supplies organizations in Jordan،International, **Journal of Business and social science,** 6(8):66-85.

Brockhaos, S. R. H. (1991). **Entrepreneurship education and Research Outside North America, Entrepreneurship theory and practice**, spring: 77-84.

Krejcie, R. & Morgan (1970). Determining Sample Size for Research Activities, **Educational and Psychological Measurement**, 30: 607-610.

Mansour, Mourad (2014). KFUPM Students Entrepreneurial Readiness: An Empirical Study, Saudi International Entrepreneurship Conference, (9-11 September), Riyadh, Saudi Arabia.

Salah, H. (2014). The Perceptions of the Lebanese Students of Choosing their Career in Entrepreneurship, **Journal of Business Administration,** 10 (2):333-364.

المؤتمر الدولي: مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

الجامعات الليبية المستحدثة ومكانتها ضمن أشهر التصنيفات العالمية للجامعات (جامعة صبراتة أنموذجاً)

صلاح عبد الله مرزوق خليفة
salah.khalifa5095@gmail.com
جامعة صبراتة
https://doi.org/10.36602/jebs.2022.I03.07

الملخص

لا يخفى على أحد التزايد العددي للجامعات الليبية في الوقت الراهن، حيث كان عدد الجامعات سنة (2010)، حسب قرار رقم (149) لوزارة التعليم العالي بشأن إعادة هيكلة الجامعات، (7) جامعات فقط بمختلف مناطق ليبيا. ومع تزايد أعداد هذه الجامعات اليوم الذي وصل إلى (24) جامعة يبرز أمامنا التساؤل عن مدى قدرة هذه الجامعات المستحدثة على المنافسة ضمن أشهر التصنيفات العالمية للجامعات المنتشرة حول العالم. وانطلاقاً من هذا التساؤل، ولكونها إحدى هذه الجامعات الليبية المستحدثة، يهدف هذا البحث إلى التعرف على المكانة الحقيقية لجامعة صبراتة ضمن أشهر التصنيفات العالمية للجامعات المتمثلة في: (تصنيف شنغهاي – تصنيف كيو إس – تصنيف مجلة تايمز – تصنيف ويبومتريكس)، وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها خطوة أولى لتسليط الضوء على أشهر التصنيفات العالمية للجامعات، واستشراف مستقبل جامعة صبراتة المستحدثة. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الاستقرائي لإنجاز هذه البحث في ظل الظروف التعليمية التي تمر بها الجامعة حاليًا، حيث تمثلت مصادر البحث بشكل أساسي في المواقع الرسمية لهذه التصنيفات، والموقع الرسمي لجامعة صبراتة، وبعض الورقات العلمية ذات الصلة. وأظهرت نتائج هذا البحث أن القدرة التنافسية للجامعات الليبية المستحدثة بشكل عام وجامعة صبراتة بوجه خاص ضعيفة نسبيا، مقارنةً بالجامعات الأخرى، مما يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهود لرفعها والارتقاء بها.

الكلمات الدالة: التعليم العالي، التصنيفات العالمية للجامعات، الجامعات المستحدثة، جامعة صبراتة.

The newly established Libyan universities and their position among the most famous international rankings of universities (Sabratha University as a Model)

Salah Abdullah Marzoug Khalifa

Sabratha University

Abstract

It is obvious that the number of Libyan universities is increasing at present, as the number of universities in the year (2010), according to Resolution No. (149) of the Ministry of Higher Education regarding the restructuring of universities, was (7) universities only in various regions of Libya. With the increase in the number of these universities today until they reached (24) universities, a question arises about the ability of these newly established universities to compete within the most famous international rankings of universities around the world. Based on this question, and being one of these newly established Libyan universities, this research aims to identify the real position of the University of Sabratha among the most famous international rankings of universities: (Shanghai Jiao Tong Ranking - Quacquarelli Symonds QS Ranking - Times Higher Education THE Ranking - Webometrics Ranking). The importance of this study lies in being the first step to shed light on the most famous international rankings of universities and foresee the future of the newly established University of Sabratha. The researcher relied on the descriptive and inductive approach to accomplish this research in light of the educational conditions that the University of Sabratha is currently going through. The sources of the research were mainly the official websites of these rankings, and the official website of the University of Sabratha as well as some related scientific papers. The results of this research showed that the competitiveness of the newly established Libyan universities in general and the University of Sabratha, in particular, is relatively weak compared to other universities, which requires the need to make more efforts to raise and upgrade it.

Keywords: Higher Education, World University Rankings, Newly Established Universities, Sabratha University.

المقدمة

تعتبر الجامعات في المجتمعات الحديثة مركزًا محوريًا ومهماً لبناء الطالب علميًا وعمليًا وإنسانيًا حول العالم. حيث يبرز دورها الكبير في صقل الطلاب، وجعلهم قادرين على أداء رسالتهم في مجتمعاتهم، وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في سوق العمل داخليًا وخارجيًا. ويعد التعليم العالي والبحث العلمي الركيزة الأساسية والأبرز في كل هذه المجتمعات، مما يدعم ويعزز عجلة التنمية لأي دولة _حول العالم_ تنشد الانفتاح والتقدم. فالجامعة مؤسسة بعينها، تعتبر المصنع الذي يتم فيه إعداد العنصر البشري –وهو العنصر الأهم في عملية التنمية– لتحديد معالم المستقبل القريب والبعيد. وكغيرها من الجامعات الأخرى حول العالم، أصبحت الجامعات الليبية

اليوم مطالبة بالاهتمام بتصنيف جودة التعليم العالي لديها، ومواجهة كافة التحديات التي من شأنها أن تسهم في الرقي بجودة مخرجاتها البشرية.

إن البحث عن ترتيب الجامعات وتصنيفها حول العالم أصبح محط أنظار كل الطلاب الذين يبحثون عن أفضل الدول من حيث جودة التعليم لمواصلة دراستهم. كما أن هذه التصنيفات تحظى أيضاً بإهتمام كبير من قبل الشركات والمؤسسات التي ترغب في تعيين خريجي هذه الجامعات المصنفة. ويعتبر هذا من أهم الأسباب التي تجعل كافة الجامعات تسعى إلى تحسين صورتها في الوسط الأكاديمي لجذب الطلاب من جميع أنحاء العالم. وفي المقابل، يعتبر مصطلح أفضل جامعة في العالم غير دقيق أحياناً؛ وذلك لأن المعايير المستخدمة في التصنيف من الممكن ألا يكون لها علاقة بمستوى الجامعة المستهدفة، ولا تتماشى مع الوضع القائم للجامعة المراد تصنيفها. حيث كثيرًا ما نجد تباينات عديدة في تراتيب الجامعات من بين كل هذه التصنيفات المختلفة وفق معايير رئيسة محددة، تتضمن عدة مؤشرات سنتطرق إليها لاحقاً.

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في تحديد مكانة جامعة صبراتة ضمن أشهر التصنيفات العالمية للجامعات، مقارنةً بغيرها من الجامعات الليبية الأخرى، وكذلك اقتراح آليات محددة وفعالة لتعزيز القدرة التنافسية للجامعة، ووضعها على خارطة طريق التصنيفات العالمية للجامعات.

مشكلة البحث

تعاني معظم الجامعات الليبية من مشكلة "تفريخ الجامعات"، التي تعني استحداث جامعات جديدة كانت بالأمس عبارة عن كليات تتبع الجامعة الأم. إذ تكمن مشكلة هذا البحث في عدم قدرة هذه الجامعات المستحدثة عن المنافسة، ووضع بصمتها ضمن قواعد بيانات أي تصنيف من ضمن أشهر التصنيفات العالمية للجامعات الموجودة حالياً.

منهجية البحث

تعتمد منهجية هذا البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي، وذلك لحصر المشكلة البحثية، تسليط الضوء على واقع جامعة صبراتة، ومكانتها الحقيقية بشكل عام ضمن أشهر التصنيفات العالمية للجامعات حول العالم.

أهداف البحث

كونها من ضمن الجامعات الليبية المستحدثة حديثاً، يهدف هذا البحث للتعرف على واقع جامعة صبراتة، من حيث مكانتها العلمية بين أشهر التصنيفات العالمية للجامعات (تصنيف شنغهاي – تصنيف كيو إس – تصنيف مجلة تايمز – تصنيف ويبومتريكس)، وعن مدى قدرة الجامعة على مواصلة أداء دورها التعليمي بالرغم من حداثة نشأتها للدخول في أجواء المنافسات المحلية والدولية.

أسئلة البحث

تتمثل أسئلة هذا البحث في الآتي:

أ. ما أشهر التصنيفات العالمية للجامعات؟

ب. ما المعايير والمؤشرات التي ترتكز عليها هذه التصنيفات؟

ج. ما مكانة جامعة صبراتة من بين كل هذه التصنيفات؟

مفهوم التصنيف الدولي للجامعات:

لقد أصبح الاهتمام بالقدرة التنافسية والسعي للحصول على مركز متميز من أهم الأهداف التي تسعى إلى الوصول إليها كافة الجامعات حول العالم، حتى أصبحت المنافسة الدولية بين مؤسسات التعليم العالي من القضايا الرئيسة والمهمة التي من شأنها تطوير أداء العملية التعليمية بشكل عام. وعلى هذا الأساس ارتبط مفهوم التنافسية بين كل جامعات العالم ارتباطا وثيقاً بنشأة وظهور ما يعرف باسم "التصنيفات العالمية للجامعات". وبحسب مفهوم هذه التصنيفات فإن الجامعة الأبرز هي التي يتم تصنيفها من بين أفضل مئة أو مائتين جامعة على المستوى العالمي، من خلال بعض الأسس والمعايير المتبعة من قبل أحد هذه التصنيفات. (حجي، 2011)

يمكننا تعريف مفهوم التصنيف الدولي للجامعات بأنه: عبارة عن طرق وأساليب منظمة تقوم بها إحدى الجهات المعنية والمناطة بشؤون التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك عن طريق جمع كافة المعلومات التي لها علاقة بالبرامج، أو المقررات، أو المناهج الدراسية، أو أي أنشطة بحثية، أو أنشطة علمية، بالجامعات والمراكز البحثية. التي بدورها تعكس مستوى جودة وأداء هذه الجامعات والمراكز. وأيضاً الكشف عن مدى مطابقة هذه الجامعة أو تلك، للمعايير التي تم وضعها كأساس ومرجعية للتقييم. (حميض، 2011).

أشهر التصنيفات العالمية للجامعات:

- **تصنيف جامعة جياو تونج بشنغهاي الصينية(Shanghai Jiao Tong Ranking (ARWU**

يعتبر تصنيف جامعة جياو تونج شنغهاي أو ما يعرف بـ "التصنيف الصيني" من أهم التصنيفات العالمية للجامعات في هذا العصر، ويصدر هذا التصنيف في شهر سبتمبر من كل عام، عن طريق معهد التعليم العالي بجمهورية الصين التابع لجامعة جياو تونج. كانت بداية إنطلاق هذا التصنيف سنة 2003، وعنيَ هذا التصنيف بإجراء تقييم خاص يختص بتقييم الجامعات على المستوى العالمي، يتم من خلاله معرفة أفضل جامعة أو كلية أو معهد. اهتم هذا التصنيف في البداية بتقييم أداء العملية التعليمية بالجامعات الصينية مقارنةً بنظيراتها من الجامعات العالمية الأخرى، بعد ذلك أخذ هذا التصنيف رواجًا واسعًا حول العالم، وأصبح معتمدًا في تصنيف وتقييم الجامعات في كثير من دول العالم. في المرحلة أولى يقوم هذا التصنيف بتقييم أفضل 2000 جامعة حول العالم من أصل 10000 جامعة عالمية تضمها مؤسسة اليونيسكو (UNESCO). بعد ذلك يتم اختيار أفضل 1000 جامعة من أصل 2000 جامعة، وهذا بالطبع يكون بعد عدة مراحل من المراجعة والتقييم، ومن ثم يتم مرةً أخرى وأخيرة اختيار أفضل 500 جامعة من أصل 1000، لتكون هذه الجامعات المختارة هي الأفضل حول العالم بناء على عدد من المؤشرات والمعايير التي يتضمنها هذا التصنيف. يرتكز التصنيف على أربعة معايير رئيسة تتمثل في: (جودة النظام التعليمي – جودة أعضاء هيئة التدريس – مخرجات البحث العلمي "الإنتاج البحثي" – والإنجاز الأكاديمي مقارنة بحجم المؤسسة العلمية). (موقع شانغهاي، 2021).

جدول (1) معايير ومؤشرات تصنيف شنغهاي Ranking (ARWU)

المعيار	المؤشر	النسبة
جودة التعليم	عدد خريجي الجامعة الحاصلين على جوائز مثل جائزة نوبل أو وسام فيلدز للرياضيات وغيرها	%10
جودة أعضاء هيئة التدريس	أ. أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الحاصلين على جوائز عالمية.	%20
	ب. كثرة الرجوع والاستشهاد بأبحاثهم.	%20
مخرجات البحث العلمي (الإنتاج البحثي)	أ. الأبحاث المنشورة في أفضل مجلات العلوم وفق آخر خمس سنوات تسبق التصنيف.	%20
	ب. الأبحاث المذكورة في كشاف الإستشهادات المرجعية في العلوم الاجتماعية SSCI ودليل النشر العلمي SSIE.	%20
الإنجاز الأكاديمي مقارنةً بحجم المؤسسة العلمية	يتم احتسابه من خلال مقارنة الدرجات التي تحصلت عليها الجامعة في المعايير الثلاثة الأولى نسبةً إلى عدد الكوادر الأكاديمية في الجامعة، وإنفاق الجامعة على البحث العلمي.	%10
		%100

المصدر: الموقع الرسمي لتصنيف شنغهاي Academic Ranking of World Universities: Ranking 2021, Shanghai Jiao Tong University, Methodology.

وجهت لهذا التصنيف بعض الانتقادات السلبية تمثلت في الآتي:

- معايير التصنيف تعتمد بدرجة كبيرة على مراجعة المقالات والأبحاث باللغة الإنجليزية فقط، وهذا لا يصلح لتقويم كل أنواع الأبحاث.
- إعطاء ما نسبته 20% من المعيار الكلي للجامعة التي تحصل خريجها على أحد الجوائز العالمية، كجائزة نوبل مع استثناء جوائز الأدب والسلام.
- صعوبة التأكد من انتماء الخريج لجامعة ما، في بعض الأحيان.

- **تصنيف ويبومتريكس الأسباني (Webometrics Ranking)**

يعتبر تصنيف ويبومتريكس (Webometrics Ranking) أحد أشهر التصنيفات العالمية للجامعات. يصدر هذا التصنيف بشكل نصف سنوي من كل عام (يناير – يوليو) وذلك عن طريق معمل (Cyber metrics Lab, CCHS)، التابع إلى المركز الوطني الإسباني للبحوث (National Research Council,

CSIC) في العاصمة الإسبانية مدريد. يهدف هذا التصنيف إلى تشجيع الجامعات لنشر معلوماتها وأنشطتها العلمية على مواقعها الإلكترونية، بحيث يقوم بتقييم مستوى اداء مواقع الجامعات (Ranking Web)، ويتحصل موقع ويبومتريكس على بيانات الجامعات من خلال ما يتوافر من بيانات بمواقع هذه الجامعات على الشبكة الدولية. كانت بدايات هذا التصنيف سنة 2004 بتصنيف أكثر من 16000 مؤسسة تعليمية في جميع أنحاء العالم، ليصبح بعد ذلك من أكثر التصنيفات العالمية رواجاً حول العالم. ويعتمد هذا التصنيف على قياس وتقييم أداء مواقع الجامعات من خلال ثلاثة معايير رئيسة وهي (حجم الموقع على الإنترنت – الرؤية والتأثير للموقع – مخرجات البحث العلمي). (موقع ويبومتريكس، 2021)

جدول (2) معايير ومؤشرات تصنيف ويبومتريكس (Webometrics Ranking)

المعيار	المؤشر	النسبة
حجم الموقع على الإنترنت	أ. عدد الأوراق المنشورة للباحثين بكل جامعة. ب. عدد الملفات والوثائق المتوفرة للجامعة على الإنترنت.	%20
الرؤية والتأثير للموقع	عدد الروابط الخارجية التي تم الرجوع إليها على موقع الجامعة والواردة عن طريق محركات البحث	%50
مخرجات البحث العلمي	أ. عدد الملفات من نوع Doc, Pdf, Ppt المنشورة من 2007 والخاصة بالجامعة. ب. عدد المنشورات والإستشهادات الواردة في البحث العلمي.	%15 %15
	المجموع	%100

المصدر: الموقع الرسمي لتصنيف ويبومتركسRanking Web of Universities: Ranking 2021, Methodology

وجهت بعض الانتقادات لهذا التصنيف متمثلة في الآتي:

- اقتصار التصنيف على جانب ضيق وهو النشر الإلكتروني، إذ لا يكفي حصر الإنجازات العلمية للجامعات في المنشورات الإلكترونية فقط.
- كثرة المادة العلمية المنشورة لا تعني جودتها، حيث تلجأ بعض الجامعات إلى تكثيف النشر في مواقعها دون مراعاة لأصالة المادة العلمية المنشورة.

- **تصنيف كيو إس Quacquarelli Symonds (QS Ranking)**

يعتبر تصنيف كيو إس QS Ranking أحد أهم التصنيفات العالمية للجامعات المنتشرة حول العالم، حيث يصدر هذا التصنيف عن طريق مؤسسة كواكوارلي سايموندس Quacquarelli Symonds العالمية المتخصصة بالتعليم العالي، التي تنشر تصنيفها السنوي الذي يضم (30000) جامعة حول العالم عبر موقعها الرسمي www.topuniversities.com في كل عام. في بداية نشأة هذه المؤسسة، كانت تنشر جميع تصنيفاتها الخاصة بالجامعات عن طريق مناشير صحفية تنشرها صحيفة التايمز للتعليم العالي في المدة من سنة (2004) وحتى أواخر سنة (2009)، تحت مسمى "تصنيف جامعات العالم لصحيفة التايمز للتعليم العالي وكواكاريلي سيموندس". يعتمد هذا التصنيف على عدة معايير ومؤشرات رئيسة منها: السمعة الأكاديمية للجامعة، وجودة التعليم، وعدد الأبحاث العلمية المنشورة لأعضاء هيئة التدريس (البحث العلمي)، وارتباط الجامعة بسوق العمل، إضافة إلى الرؤية العالمية والدولية للجامعة (البعد الدولي). كما أثنت العديد من الجامعات العالمية المشهورة على أسس ومنهجية هذا التقييم الذي أصبح الآن مقياساً مهماً جداً تتابعه كافة الجامعات حول العالم لتطوير وتحسين آدائها العلمي والوصول إلى شهرة أكبر في الأوساط الأكاديمية العالمية. (موقع كيو إس، 2021)

جدول (3) معايير ومؤشرات تصنيف كيو إس Ranking (QS)

المعيار	المؤشر	النسبة
السمعة الأكاديمية	تقاس من خلال استبانات تستطلع آراء الخبراء في الجامعات من مختلف أنحاء العالم	%40
جودة التعليم	نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة الملتحقين بالجامعة.	%20
البحث العلمي	أ. عدد الأبحاث التي يتم نشرها لأعضاء هيئة التدريس. ب. عدد مرات الإستشهاد بها في البحوث العلمية.	%20
ارتباط الجامعة بسوق العمل	آراء أصحاب العمل الخارجي وجهات التوظيف في الخريج من حيث قدرته على الابتكار والإبداع وسلوكه الوظيفي.	%10
الرؤية العالمية للجامعة	أ. نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى أعضاء هيئة التدريس المحليين. ب. نسبة الطلبة الأجانب إلى الطلبة المحليين.	%5 %5
	المجموع	%100

المصدر: الموقع الرسمي لتصنيف كيو إس QS World University Ranking, Methodology

كما وجهت أيضاً لهذا التصنيف بعض الانتقادات وكانت تتمحور في الآتي:

- تخصيص ما نسبته 40% من التقييم الكلي إلى معيار السمعة الأكاديمية، واعتماد ذلك على استطلاع آراء الخبراء في الجامعات الذين ربما لا تكون لهم المعرفة الوافية عن الجامعة المراد تصنيفها.
- قلة النسبة المخصصة للبحث العلمي من المجموع الكلي، واختزالها في 20% فقط مما يعد تهميشاً لأحد أهم العناصر.
- وجود مؤشرات كمية فقط، وغياب المؤشرات النوعية في معيار تقييم أعضاء الهيئة التدريسية بالمؤسسة.

- **تصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي Times Higher Education Ranking**

يعتمد تصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي Times Higher Education على منهجية جديدة وحديثة لتصنيف الجامعات حول العالم، حيث يعتبر من التصنيفات المتميزة في الأوساط الأكاديمية العالمية حالياً. صدر التصنيف لأول مرة في سنة 2004، وذلك بالشراكة مع مؤسسة كواكوارلي سايموندس Quacquarelli Symonds، ومن ثم انفصل كل منهما عن الآخر ليصدر التصنيف بشكل منفصل بعد ذلك سنة 2010 بالتعاون مع مؤسسة تومسون رويترز Thomson Reuters التي تعتبر المؤسسة الأولى عالمياً في مجال معلوماتية البحوث العلمية وتحليلها. يقوم التصنيف بتقييم أفضل 400 جامعة حول العالم، كما يحتوي على خمس معايير رئيسة، وثلاثة عشر مؤشراً تم اختيارها بدقة وعناية لتعكس مدى شمول وتوازن وظائف الجامعة الأكاديمية والبحثية والتعليمية بشكل عام. (موقع مجلة تايمز للتعليم العالي، 2021)

وكغيره مثل باقي التصنيفات، وجهت لهذا التصنيف بعض الانتقادات تمثلت في:

- عدم وجود آلية واضحة حول المنهجية المستخدمة لحصر عدد المقالات المنشورة.
- امكانية تلاعب بعض الجامعات بالبيانات بطرق مختلفة، كالتلاعب بميزانيات الجامعة من أجل إثبات أن كلفة تعليم الفرد في الجامعة عالية جداً.
- قيام بعض الجامعات بتوظيف خريجيها بشكل مؤقت وبدوام نسبي في أحد المؤسسات التي تتبع لها تلك الجامعة، رفعًا لنسبة الخريجين الحاصلين على عمل من أجل رفع مستوياتها في التصنيف.

جدول (4) معايير ومؤشرات تصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي (THE) Ranking

المعيار	المؤشر	النسبة
التعليم الجامعي والبيئة المحيطة	أ. رأي الخبراء واللجنة التقييمية في عملية التدريس. ب. حساب نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس. ج. نسبة شهادات الدكتوراة إلى البكالوريوس، فكلما كان للجامعة كثافة في طلبة الدكتوراة فإن هذا يعني أن الجامعة مجتمع نشط للدراسات العليا. د. دخل المؤسسة مقارنة بالهيئة التدريسية.	%30
البحث العلمي	أ. سمعة الجامعة بين نظيراتها، ومدى تميز بحوثها، ويتم قياسها عن طريق الاستبانات. ب. إنتاجية البحوث، ويتم حسابها عن طريق مقارنة حجم البحوث المنشورة والهيئة التدريسية للجامعة. ج. العائد المادي من البحوث.	%30
تأثير البحث العلمي للجامعة	يعكس هذا المؤشر إسهام الجامعة في نشر المعرفة، ويتم قياسه من خلال معرفة عدد المرات التي يشار فيها إلى عمل منشور من قبل الجامعة على المستوى العالمي استعانة بقواعد بيانات ويب تومسن رويترز التي تشمل جميع العلوم والمجلات المفهرسة	%30
المردود المادي من الصناعة	أ. الابتكارات والإختراعات التي تقدمها الجامعة للصناعة. ب. مقدار الدخل الذي يعود على الجامعة من البحوث التي تقدمها الصناعة.	%2.5
الحضور الدولي للجامعة	أ. نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب مقابل أعضاء هيئة التدريس المحليين. ب. نسبة الطلبة الأجانب إلى الطلبة المحليين. ج. إجمالي المنشورات البحثية للجامعة التي حصلت على جوائز أو مكافآت دولية.	%7.5
	المجموع	%100

المصدر: الموقع الرسمي لتصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي www.timeshighereducation.co.UK

إستحداث جامعة صبراتة

تعتبر جامعة صبراتة من الجامعات الليبية الحكومية المستحدثة، حيث تأسست بقرار من رئاسة الوزراء رقم (157) لسنة 2015م بعد انفصالها التام عن جامعة الزاوية. وتنفيذاً لقرار رئاسة الوزراء تم صدور قرار رقم (373) لسنة 2015م من قبل وزير التعليم بحكومة الوفاق الوطني د. عثمان عبد الجليل، وذلك لتشكيل لجنة تأسيسية للجامعة برئاسة الدكتور عز الدين كاموكا، مهمتها استكمال الإجراءات القانونية، والإدارية، والإشراف على تجهيز المقرات والإدارات والمكاتب الخاصة بالجامعة. بعد أن أنهت اللجنة أعمالها، أصدر وزير التعليم القرارات رقم (537 – 538 – 539) لسنة 2015م بشأن تسمية رئيس ووكيل شؤون علمية،

ووكيل شؤون إدارية للجامعة، لتبدأ بذلك المسيرة العلمية للجامعة منذ تاريخ إنشائها وحتى الوقت الراهن. تتكون جامعة صبراتة الآن من (19) كلية هي: (كلية الهندسة صبراتة – كلية الطب البشري صبراتة – كلية العلوم صبراتة – كلية الآداب والتربية صبراتة – كلية طب وجراحة الفم والأسنان صرمان – كلية التقنية الطبية صرمان – كلية التمريض صرمان – كلية القانون صرمان – كلية التربية واللغات صرمان – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان – كلية الآداب والتربية الجميل – كلية الصحة العامة الجميل – كلية الصيدلة الجميل – كلية التربية البدنية والتأهيل الحركي الجميل – كلية الهندسة رقدالين – كلية العلوم رقدالين – كلية القانون زلطن – كلية الموارد البشرية زلطن – كلية التربية زلطن)، وتتوزع كافة هذه الكليات على مدن الساحل الغربي ببلديات (صبراتة – صرمان – الجميل – رقداليل – زلطن). ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس القارين بالجامعة حوالي 1091 عضوًا، بينما يبلغ عدد الطلاب حالياً 15218 طالبًا، موزعين على كافة الكليات المذكورة سلفاً. تقع الإدارة العامة الرئيسة للجامعة في مدينة صبراتة، وتحتوي على كافة الإدارات والمراكز والمكاتب التي تتبع الجامعة. تصدر عن الجامعة مجلة علمية باسم (مجلة جامعة صبراتة العلمية)، وهي مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة فى العلوم الانسانية، وأيضاً مجلة أخرى باسم (مجلة العلوم التطبيقية)، وهي مجلة علمية نصف سنوية تصدر عن مركز البحوث والاستشارات والتدريب التابع للجامعة، مختصة بالعلوم التطبيقية.

مكانة جامعة صبراتة ضمن أشهر التصنيفات العالمية للجامعات:

بعد البحث الدقيق في الأرشيف الخاص بتصنيف جامعة جياو تونج بشنغهاي الصينية، وتصنيف كيو إس، وتصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي، فإنه لم تكن جامعة صبراتة ولا أي جامعة أخرى من الجامعات الليبية المستحدثة ضمن أي من قوائم هذه التصنيفات الثلاث. بينما في تصنيف ويبومتريكس الأسباني – والذي يقيس مستوى أداء المواقع الإلكترونية للجامعات – فقد ظهر تصنيف جامعة صبراتة كالآتي:

بالنسبة للسنوات الثلاث الأولى بعد التأسيس (سنة 2016م – سنة 2017م – والنصف الأول من سنة 2018م)، فإن جامعة صبراتة لم تندرج ضمن هذا التصنيف وذلك لحداثة نشأتها، ونشأة موقعها الإلكتروني آنذاك. في حين أنه قد جاء أول ظهور لموقع الجامعة على قاعدة بيانات موقع تصنيف ويبومتريكس في النصف الثاني من سنة 2018م (في شهر يوليو 2018م). حيث يوضح الجدول القادم كافة التفاصيل الخاصة بتصنيف الجامعة منذ سنة 2015م وحتى سنة 2021م، وهو يحتوي على المؤشرات الأربعة المندرجة بالتصنيف، التي تتمثل في: مؤشر الحضور (وهو مؤشر يمثل مدى رؤية عدد الصفحات والملفات على

الويب)، وكذلك مؤشر التأثير (وهو يمثل جودة محتويات موقع الجامعة من حيث الرصانة العلمية وجودتها)، ثم مؤشر الانفتاح (وهذا المؤشر يمثل تأثير الباحثين ضمن هذه المؤسسة أو تلك على الويب)، وأخيراً مؤشر التفوق (وهو المؤشر الذي يمثل عدد المنشورات الأكثر ذكراً حول العالم على موقع الجامعة).

جدول (5) ترتيب جامعة صبراتة ضمن تصنيف ويبومتريكس (من يناير 2015 – إلى يوليو 2021)

الشهر والسنة	اسم الجامعة	التصنيف المحلي	التصنيف العالمي	مؤشر الحضور	مؤشر التأثير	مؤشر الإنفتاح	مؤشر التفوق
يناير 2015		خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف
يوليو 2015		خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف
يناير 2016		خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف
يوليو 2016		خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف
يناير 2017		خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف
يوليو 2017		خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف
يناير 2018		خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف	خارج التصنيف
يوليو 2018		20	27004	19650	27631	9574	6007
يناير 2019		22	26615	26778	27457	10053	6033
يوليو 2019		26	27303	28348	26582	8602	6115
يناير 2020		22	28126	29579	27284	7360	6084
يوليو 2020		14	23715	14248	27338	4756	6528
يناير 2021		12	22269	تم إيقافه من قبل المطورين	26926	4499	6657
يوليو 2021		12	17997	تم إيقافه من قبل المطورين	25516	4622	6650

جدول (6) تصنيف جامعة صبراتة على الصعيد العالمي والافريقي والعربي (ويبومتريكس، يوليو 2021م)

اسم الجامعة	تصنيف الجامعة على مستوى العالم	تصنيف الجامعة على مستوى إفريقيا	تصنيف الجامعة على مستوى شمال إفريقيا	تصنيف الجامعة على مستوى العالم العربي
جامعة صبراتة	17977	753	245	587

من خلال هذه الجداول يتبين لنا أن المعدل العام لتصنيف موقع الجامعة منذ أول ظهور له سنة 2018م في تصنيف الويبومتركس، قد ارتفع بنحو ملحوظ جداً، محدثاً قفزة كبيرة على المستويين المحلي والدولي. حيث ارتفع الترتيب المحلي للجامعة من المرتبة 20 إلى المرتبة 12، بينما على المستوى العالمي ارتفع تصنيف الجامعة من المرتبة 27004 إلى المرتبة 17997. أي ما يعني أن تصنيف الجامعة قد تجاوز عدد 9007 جامعة عالمية أخرى كانت تسبقها في التصنيف. وللحفاظ على هذه الوتيرة، تحتاج الجامعة الآن إلى تجاوز عدد جامعتين فقط لتندرج ضمن قائمة العشر جامعات الأولى محلياً، ويرجع هذا التقدم في أداء الجامعة على ما كانت عليه سنة 2018م، إلى الجهود المبذولة من قبل كافة الكليات والمراكز والإدارات بالجامعة لتحسين وتطوير صورتها التعليمية الإلكترونية أمام غيرها من الجامعات الأخرى.

التوصيات

ومما سبق ذكره، يتضح لنا أن التصنيفات العالمية للجامعات تلعب دوراً هاماً في تحديد نقاط الضعف والقوة لجميع مؤسسات التعليم العالي، ومن خلال ما تم تناوله في هذا البحث، فإنه يمكننا إيجاز التوصيات العلمية للبحث في النقاط الآتية:

- زيادة دعم البنية التحتية والتكنلوجية للجامعة بصفة عامة، وللكليات بصفة خاصة.
- الاهتمام بالتصنيفات العالمية للجامعات، والعمل على ضمان انجاز متطلبات معاييرها بما يتوفر من سبل ممكنة ومتاحة.
- زيادة الإنفاق على البحث العلمي، ودعم أعضاء هيئة التدريس الباحثين وتشجيعهم بشكل لا محدود.
- حث أعضاء هيئة التدريس بالجامعة على تعلم اللغة الإنجليزية لنشر بحوثهم العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.
- الحرص على ضرورة تحديث الموقع الرسمي للجامعة، وتطويره وتزويده بأحدث البيانات الخاصة بالكليات بصورة مستمرة.
- العمل على ترسيخ وتعزيز روح المنافسة بين الجامعات الليبية.
- تدشين مواقع كافة كليات الجامعة ومتابعتها بشكل دوري.
- إنشاء مركز خاص بالجامعة يُعنى بالنشر الدولي للبحوث العلمية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، وإعداد الدورات التدريبية لهم في تعلم كيفية النشر الدولي في المجلات الدولية ذات معامل تأثير عالية.

- العمل على تحديث رؤية ورسالة وأهداف الجامعة بما يتماشى مع معايير ومؤشرات التصنيفات العالمية للجامعات.

الخاتمة

ناقش البحث موضوعًا مهمًا للغاية يتعلق بمكانة جامعة صبراتة ضمن أشهر التصنيفات العالمية للجامعات التي تتمثل في: (تصنيف شنغهاي – تصنيف كيو إس – تصنيف مجلة تايمز – تصنيف ويبومتريكس) بكونها إحدى الجامعات الليبية المستحدثة سنة 2015م بقرار رقم (157) الصادر عن رئاسة الوزراء. وناقش البحث أيضاً المعايير المتبعة داخل كل تصنيف، والمؤشرات التي يرتكز عليها كل معيار.

نستخلص من هذا البحث أن الجامعات الليبية المستحدثة بصفة عامة، وجامعة صبراتة بصفة خاصة لم يكن لها أي وجود ضمن قواعد بيانات أشهر التصنيفات العالمية، ولم تتوافر فيها شروط الدخول للمنافسة في هذه التصنيفات. ويمكن تعليل ذلك لظروف عديدة منها ما هو متعلق بحداثة الكوادر العلمية بالجامعة مقارنةً بالجامعات الأخرى المصنفة. ولم تظهر جامعة صبراتة إلا في تصنيف ويبومتريكس الإسباني الذي يختص بتصنيف الجامعات من خلال جودة مواقعها الإلكترونية المعتمدة. وعلى هذا الصعيد الإلكتروني، وبالرغم من كونه يعتبر نجاحًا ضعيفًا نسبياً، فإن جامعة صبراتة تسير بخطى ثابتة في تصنيف ويبومتريكس نحو المزيد من التقدم، بدليل ارتفاع التصنيف العام لموقع الجامعة منذ أول ظهور له سنة 2018م، وحتى الوقت الحالي بنحو ملحوظ وكبير متجاوزاً أكثر من 9007 جامعة أخرى، وفي مدة قصيرة لم تتجاوز الثلاث سنوات. واختتمت الدراسة بوضع مجموعة توصيات عامة لتطبيق آليات التنافسية بجامعة صبراتة لزيادة مركزها التنافسي في هذه التصنيفات الدولية.

المراجع

أحمد إسماعيل حجي، لبنى محمود شهاب: التعليم العالي والجامعي المقارن حول جامعات المستقبل واستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة، عالم الكتب، القاهرة، 2011، ص–50.

أحمد سيد مصطفى، "تنافسية التعليم الجامعي العربي في القرن الحادي والعشرين: دعوة للتأمل"، *مجلة التربية، قطر*، العدد (144)، 2003.

بشار حميض، "التصنيفات العلمية للجامعات: دقيقة وعادلة؟"، *مجلة آفاق المستقبل*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (6)، يناير/ فبراير 2011.

عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، مروة سمير حجازي، "ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية والسبيل إلى دعمها والارتقاء بها"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، مجلد (21)، العدد (2)، 2010م.

عثمان بن عبد الله الصالح: تنافسية مؤسسات التعليم العالي إطار مقترح، *مجلة الباحث*، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، العدد (10)، 2012، ص-297.

فاطمة عبد الله عطية، "تطور التعليم الإلكتروني لتعزيز تنافسية الموارد البشرية لمواجهة خلل سوق العمل في عصر العولمة"، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 2015م.

Bothwell, E. (2021, August 24). THE world University rankings 2021: METHODOLOGY. Retrieved September 08, 2021, from https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/world-university-rankings-2021-methodology

Shanghairanking, (n.d.). Retrieved September 06, 2021, from https://www.shanghairanking.com/methodology/gras/2021

Webometrics, (n.d.). *Methodology*. Retrieved September 08, 2021, from https://www.webometrics.info/en/Methodology

Writer, W. byS. (n.d.). *QS World University RANKINGS – METHODOLOGY*. Top Universities. Retrieved September 11, 2021, from https://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings/methodology.

المؤتمر الدولي: مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

The Perception of Graduates on the Curriculum for Nutrition Education A Case Study at the Faculty of Public Health at the University of Benghazi

Salima Abubaker Elfagi — **University of Benghazi** — Salima.Elfagi@uob.edu.ly
Faiza Gaith Nouh — **University of Benghazi** — Faiza.nouh@uob.edu.ly
Mahfouz Ahmed Elmansory — **Tripoli Medical Center** — Mahfouz1991@gmail.com

https://doi.org/10.36602/jebs.2022.l03.08

Abstract
One of the principle qualities that graduated students must possess is complete confidence and knowledge in performing their works. A comprehensive training course on a physical nutritional examination approved by the Academy of Nutrition and Dietitian was designed for the graduates of the Nutrition Department of the College of Public Health, University of Benghazi. This research aims to study the significant differences in skills improvement. 200 graduates were enrolled in this training course. A validated questionnaire was used before and after the course. The consequences and opportunities for improving the practical skills were studied. The data were analyzed using non-parametric measurements by SPSS version 20. Result: after training, participants noted an increase in their ability to assess subcutaneous fat and muscle, fluid build-up, and malnutrition $P = \leq 0.00$. There is a significant increase in graduates' conformance 45% (n= 90) in touching patients. 50% (n=100) of graduates have increased their focus on the importance of adding medical essentials to the curriculum of the Nutrition Department. 82% (n=91) and 18% (n=36) felt that they needed more training in communication. The training program was effective in improving skills among most of the graduates.

Keywords: Training Courses, Nutritional physical examination, Curricula, Graduates

تصور الخريجين للمناهج التعليمية للتغذية
دراسة حالة بكلية الصحة العامة بجامعة بنغازي

سليمة أبوبكر الفقي — **جامعة بنغازي**
فائزة غيث نوح — **جامعة بنغازي**
محفوظ أحمد المنصوري — **مركز طرابلس الطبي**

الملخص
من الصفات الأساسية التي يجب أن يمتلكها الخريجون الثقة الكاملة والمعرفة في أداء أعمالهم. تم تصميم دورة تدريبية شاملة حول الفحص الغذائي البدني المعتمد من أكاديمية التغذية وأخصائي التغذية لخريجي قسم التغذية بكلية الصحة العامة بجامعة بنغازي. يهدف هذا البحث إلى دراسة الفروق المهمة في تحسين المهارات بعد الدورة التدريبية. تم تسجيل 200 خريج في

هذه الدورة التدريبية. تم استخدام استبيان تم التحقق منه قبل وبعد الدورة. تمت دراسة نتائج وفرص التحسين في المهارات. تم تحليل البيانات باستخدام القياسات غير المعيارية بواسطة SPSS الإصدار 20. النتيجة: بعد التدريب، لاحظ المشاركون زيادة في قدرتهم على تقييم الدهون والعضلات تحت الجلد، وتراكم السوائل، وسوء التغذية .P = 0.00 هناك زيادة كبيرة في مطابقة الخريجين 45٪ (ن = 90) في لمس المرضى. 50٪ (ن = 100) من الخريجين زادوا تركيزهم على أهمية إضافة أساسيات الطب إلى مناهج قسم التغذية. 82٪ (ن = 91) و18٪ (ن = 36) شعروا أنهم بحاجة إلى مزيد من التدريب في الاتصال. كان البرنامج التدريبي فعالاً في تحسين مهارات معظم الخريجين .

الكلمات المفتاحية: الدورات التدريبية، الفحص البدني الغذائي، المناهج الدراسية، الخريجين.

Introduction

One of the indicators prompted by local and international education quality standards is the follow-up of graduates to search for their competencies. Researchers are currently focusing on studying and improving higher education to find out whether graduates possess the competencies needed to prepare them for the labor market (Pérez, Soto and Orduño, 2012). This approach is part of the methodology followed by the Department of Nutrition, Faculty of Public Health, which seeks to support and enhance the efficiency of their graduates. The Future of Education and Skills Education 2030 Distance-Educator, defines competence as: "a competency is more than knowledge and skills. It involves the ability to meet complex demands, using and mobilizing psychosocial resources including; skills and attitudes in a particular context". According to Lan (2020) and Smith (2017), graduates should possess higher education in order to acquire professional competencies and skills that include knowledge, understanding, and confidence. According to Yosef et al (2013), who conducted a study on the opinions of employers about the professional competencies of graduates coming to the labor market, the results showed that a high percentage of graduates' lack interpersonal skills, followed by the loss of the ability to think deeply, plan a career and some of them also lack the scientific side.

The educational curriculum is based on scientific knowledge, advanced knowledge, skills, and attitudes separately. Effective learning requires linking these axes together, and students must also be part of a situation in which they are asked to solve a problem as a step to prepare them for the job market (Wolff, R., and Booth, M. 2017). One of the methods to raise competencies for graduates is the curriculum development process, which is defined as a targeted, gradual and systematic process to bring about positive improvements in the educational system and the graduates 'competencies to meet the labor market and meet the needs of society Cumming (Cumming, 2010). As is well known, the curriculum is the main focus of any learning process. To improve the quality of higher education, which is in the interest of improving educational outcomes, it is not sufficient to enhance the curricula with knowledge additions without having realistic strategic plans concerned with updating teaching methods and evaluation, studying the conditions of the labor market and tracking the performance of graduates (IBE-UNESCO and APCEIU, 2018).

In the context of strategies for changing teaching and evaluation methods that would raise the level of educational attainment, which lies in choosing the best evaluation and teaching methods, it is in fact one of the plans developed by the Nutrition Department at the University of Benghazi, which led to improving the level of educational attainment as indicated by the study conducted by Elfagi et al, (2020). Besides, Nouh , Elfagi and Omar (2020) discussed the effect of using a blended learning approach in enhancing students' achievement and outcome.

Through these studies, researchers have noted weaknesses in educational outcomes, especially on the clinical side. Effective occupational training is one of the methodologies used in higher education institutions in many countries of the world (Gordillo, Barra, and Quemada ,2017); (Aldubayan, and Aldisi, 2019); and (Ozfidan, 2017). Among the recommendations emphasized by many studies and organizations such as UNESCO, (2016), and APCEIU, (2018) educational institutions should know the strengths and weaknesses of the educational curricula and the obstacles that graduates face in performing their labor field.

Based on these recommendations, the nutritional physical examination comprehensive training course that was prepared and used in this study was selected. The nutritional physical examination is a clinical training course consisting of nutritional assessment, diagnosis, intervention, monitoring, and evaluation. As an essential part of a nutrition assessment, a physical examination focusing on nutrition is very important in identifying signs and symptoms related to nutritional malnutrition. (Ingram and Oosterkamp, 2014). The nutritional focused physical examination considers muscle and fat wasting, fluid accumulation, and functional status. These four factors, in addition to weight loss and adequacy of dietary intake, are used to identify malnutrition. As a physical exam is required to assess four of the six recommended diagnostic criteria for malnutrition, it is standard of practice in nutrition care to perform NFPE in a nutrition assessment (Grosemans, Coertjens and Kyndt, 2017).

The current research is significant in terms of the effectiveness of comprehensive training courses and their ability to enhance the practical skills of the graduate before and after training, and the expected secondary result is the change in the ability of graduates and an increase in confidence during job performance. The Nutrition Department aims to establish a nutrition board certificate as well as to change the department to clinical based department; accordingly, the authors aimed to identify the strengths and weaknesses points to improve the study plans and educational curricula. The researchers aim to determine whether there are statistically significant differences between pre- and post- observations differs compared to zero. Furthermore, this paper aims to assess the influences of Nutritional Physical Examination Comprehensive Training Course and improvements in curricula and the graduates of the Nutrition Department, Faculty of Public Health, at University of Benghazi.

Methodology

This work is a quasi-experimental study. Informed consent was obtained from participants who were also assured of the confidentiality of the information collected. The study extended from September 2019 to March 2020. The training course extended for one week from 26th October 2020 to the 2nd of November 2019; four hours per day. The period of pre-test data collection extended from the half of September 2019 to the half of October 2019. The pre- and post-training questionnaires were programmed to be filled using standard web browsers. The questionnaires were distributed into two phases, the first was before the beginning of the training course and the second phase after the end of the course directly. The actual attendance of the course was 200 graduates with a response rate (54%) out of 370 graduates of the Nutrition Department of the Faculty of Public Health who filled out the pre-session questionnaire. One of the reasons for the absence of the 170 participants was that the training course was in the morning shift, and this matter contradicted their work time, and the other reason was that the graduates residing outside Benghazi apologized for their inability to join the training program. The responses were transported into an output file and imported into SPSS©. The authors used

a validated structured questionnaire approved by the Academy of Nutrition and Dietitian. The participants of the questionnaire had to be members in the announced training program as well as having the B.A degree in Nutrition. To announce this study, the researchers sent a brief description to all the graduates throughout the online training groups .The questionnaire was conducted under the standards of the nutritional physical examination approved training plan, which links aspects of knowledge and understanding between dietetics and clinical diagnosis. Outcome measurement tools are the nutritional physical examination checklist. The pre- and post-training collected data include the nutritional physical examination skills knowledge. The post-training collected data include a change in skills, performance, and confidence. This course was offered by a Medical Specialist in the Intensive Care Unit. The normality of sample distributions was tested according to the Shapiro-Wilk scale. The significant correlation for all variables was set at $P \leq 0.05$, and this means the data were not normally distributed. The non-parametric ANOVA (Friedman test) was done to test the paired data frequency at a statistically significant level: $P \leq 0.05$, analysis of skill performance was done by Wilcoxon Signed Ranks.

Result and Discussion

The dominated aim of this research was to study the effectiveness of comprehensive training courses and their ability to improve the graduates' practical skills. From figure 1 two hundred graduates were enrolled in this training program where the majority of participants in the sample were female (90%) of the total sample and the rest (10%) male. In the region of the educational level, the highest percentage was for the Bachelor's degree by 86% of the total sample, followed by 11% (n=22), 3% (n=6) for was a master's and diploma degree, respectively. Most of the participants in this study were working in hospitals as dietitians (48.5%) and 30.5% were unemployed while the rest working in public clinics, private clinics, and academics; 11.5%, 5%, and 4.5% respectively.

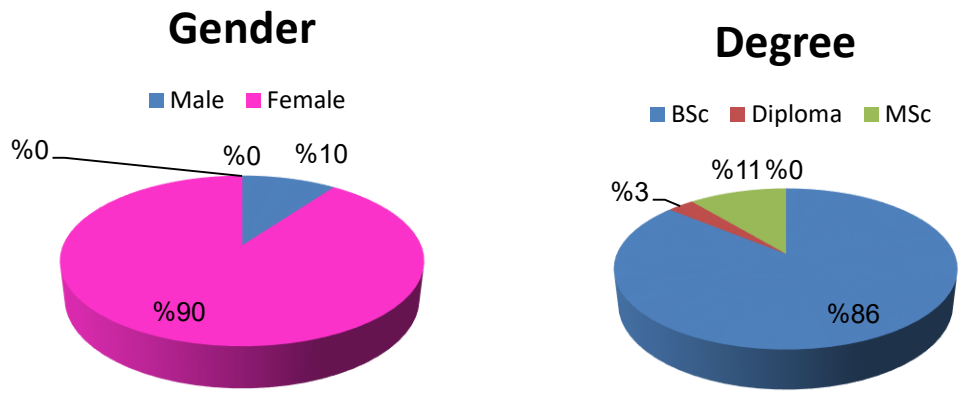

Figure (1): Subject Characteristics

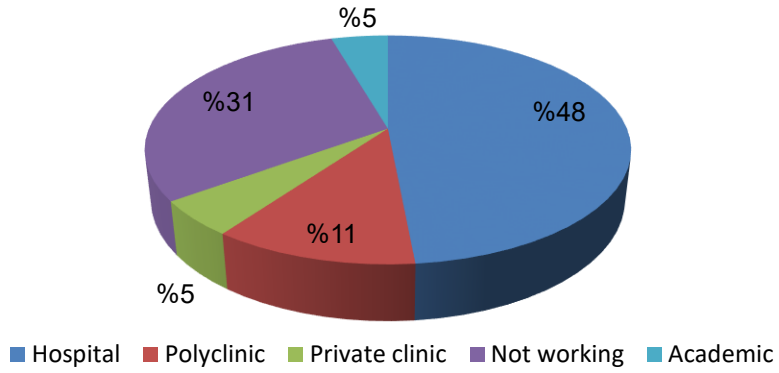

Figure (2): Professional statues

Most of the registered graduates from different graduation years (2000 up to 2019), with the largest percentage being 32% for 2019 graduates, followed by 16%, 9.5%, and 9% for 2012, 2014, and 2013 graduates, respectively as shown in Figure 3. The barriers that graduates faced during applying nutritional physical examination during their work in hospitals and clinics are presented in figure (4). The barriers included Lack of training/education, which constituted the largest percentage about (39%), followed by 28% and 17.5 %, lack of hands-on experience and discomfort touching patients, respectively. only 15.5 % of participants selected other barriers where the researchers will discuss this in the open questions.

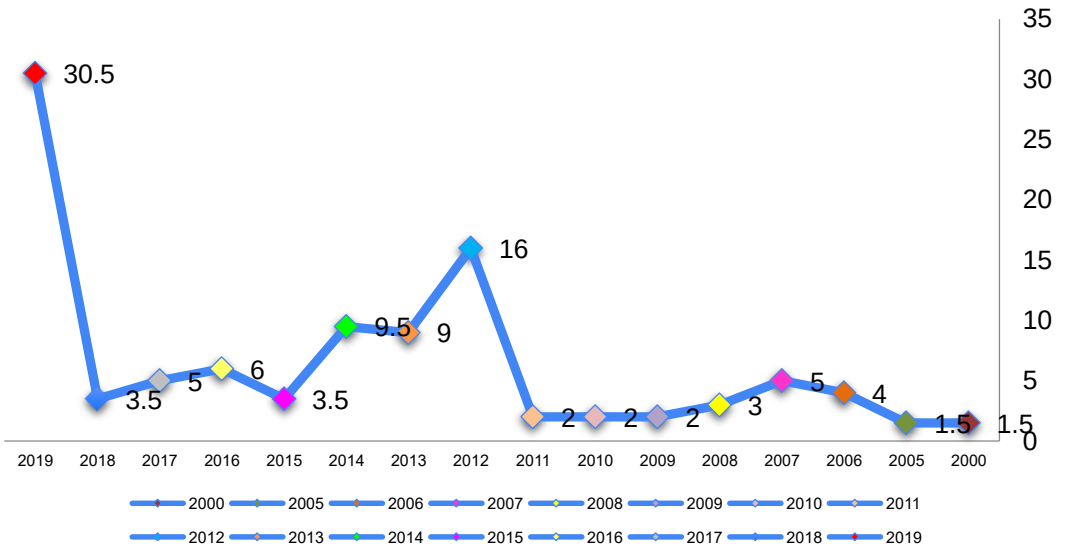

Figure (3): Sample Distribution by Year of Graduation

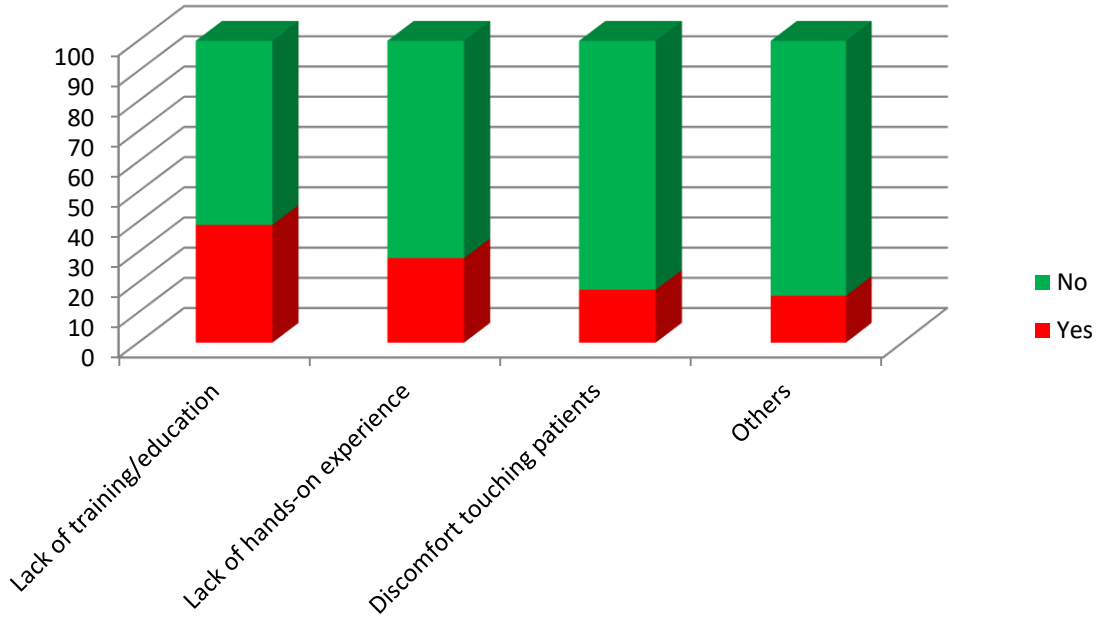

Figure (4): Barriers facing graduates during applying nutritional physical examination

Among the basic questions that were asked to the graduates were the extent of their knowledge of the importance of this training course, their belief about the importance of designing a course of medical essentials to the undergraduate curriculum and their confidence and satisfaction with their performance as shown in Table (1). These questions were asked before and after the start of the course in the same context. The researchers noticed that there were positive statistically significant differences between the tribal meaning and the dimensional meaning of the two questions (it is important to insert medicine course to an undergraduate degree and their confidence during dealing with patients) (P= 0.000, P = 0.001) respectively. There were no statistically significant differences in the question of the necessity to conduct an effective nutritional clinical examination with the medical team (P= 0.898).

Table 1: The Paired Data Frequency Distributions (n-200)

Questions	Measures tool	Response Grade					Mean	P
		Not important	Slightly important	I don't know	Important	Very Important		
Is it necessary to conduct an effective nutritional clinical examination with the medical team?	Pre-test	6 (3%)	20 (10%)	91 (45.5%)	47 (23.5%)	35 (17.5%)	3.43	.898
	Post-test	9 (4.5%)	17 (8.5%)	90 (%45)	46 (23%)	38 (19%)	3.43	
Do you think it is important to insert a medicine course into an undergraduate degree?	Pre-test	13 (6.5%)	38 (19%)	39 (19.5%)	61 (30.5%)	49 (24.5%)	3.47	
	Post-test	2 (1.0%)	13 (6.5%)	6 (3 %)	79 (39.5%)	100 (50%)	4.35	**.000**
		Response Grade						
How comfortable do you feeling when deal with patients/clients to perform a nutritional clinical examination?		V.uncomfortable	Uncomfortable	I don't know	Comfortable	V.Comfortable		
	Pre-test	6 (3%)	14 (7%)	26 (13%)	129 (64.5%)	53 (26.5%)	3.86	**.001**
	Post-test	0	2 (1%)	16 (8%)	46 (23%)	90 (45%)	4.16	

*significant ($p<0.05$)

The pre- and post-test responses in the study are abridged in Table 2. After comparing the pre- and post-test by Wilcoxon signed ranks test to analyze the skills improvement "paired survey data, the researchers established that there were statistically significant differences (P =0.000), as the graduates' perception on the importance of the clinical nutritional examination increased significantly. Their perceived ability to assess subcutaneous fat and muscle wasting, fluid accumulation, and immune deficiency increased. There was no significant difference in their ability to assess the physical signs of micronutrient deficiencies or excesses (P = 0.548).

Table 2: Analysis skills improvement "Wilcoxon Signed Ranks Test" paired survey data

Outcomes	Z-Statistics	P-values
Rate your ability to assess an individual's subcutaneous fat stores clinically?	-7.651	**0.000***
Rate your ability to assess an individual's muscle stores clinically?	-7.395	**0.000***
Rate your ability to assess an individual for fluid accumulationclinically?	-7.316	**0.000***
Rate your ability to assess an individual's degree of malnutrition status?	-5.433	**0.000***
Rate your ability to assess the physical signs of micronutrient deficiencies or excesses?	-0.601	0.548

*significant ($p<0.05$)

The variety of needs of the graduates to the training course are presented in Table (3). There was a significant decrease in graduates who believed they needed additional training in assessing muscle/fat wasting, as well as more hands-on experience. The graduates' comfort touching patients' skills was significantly increased.

Table 3: Clarifies the Different Needs of the Graduate Pre and Post the Training Course

	pre	post	Pre- Mean	Post-Mean	P-value
Malnutrition diagnosis/criteria terminology	63 (31.5 %)	34 (17%)	2.63	3.40	**0.000**
Assessing muscle and/or fat wasting	32 (16 %)	16 (25%)			
Assessing micronutrient deficiencies	32 (16 %)	23 (36%)			
Communication skills with patient	61 (30.5%)	91 (82%)			
Additional hands-on-experience	12 (6%)	36 (18%)			

*significant ($p<0.05$)

To our best knowledge, this is the first Libyan study on graduates' training and job performance. This study presents an effective approach regarding the training of 200 graduates

of Nutrition Department. All barriers mentioned previously in relation to nutritional focused physical examination skills were consistent with many studies that examined the barriers that dietitians face in their fieldwork (Charney and Peterson, 2013). The main difficulty in this study (39%) was registered for the lack of interest in training and learning. The participants expressed their belief in the importance of changing training strategies in the scientific section. This result was similar to a study conducted in the Kingdom of Saudi Arabia in which a therapeutic dietitian agreed to their need to intensively train the new graduates (Aldubayan, et al, 2019). As well as according to the National Health Service (Department of Health UK, 2013) and the National Institute of Health and Clinical Excellence have recommended generally to increase the training program for health professionals in communication skills and urging them to continue education. There is evidence to suggest that communication skills are essential in helping people to alteration health-related behavior, which is a vital role for dietitians.There are positive differences (P = 0.01) in the opinion of the participants before and after the training course about the importance of applying a physical examination focused on nutrition in the presence of a multidisciplinary team, and this is exactly what we have found in many studies that focused on the training aspect after graduation (Ingram and Oosterkamp, 2014). In fact, following up on graduates and studying the labor market is one of the most important updating of educational outcomes, according to what was mentioned by (Ingram and Oosterkamp, 2014) and; (Grosemans, I., Coertjens, L., & Kyndt, E. 2017). Specifically, as stated in our study, rescuers also polled the opinion about the importance of adding some courses (principle of medicine and intensive care unit) to the undergraduate student's curriculum before starting the intensive course and after completing it, and we noticed a positive difference (P=0.000) in their viewpoint after increasing their knowledge achievement.Indeed, evaluating the effectiveness of such courses has proven challenging and has not been well researched (Thompson and Gutschall, 2015). As research conducted, it is difficult to measure the accuracy of benefiting from training even if the cognitive results are achieved, and this is due to the lack of the actual practical side of the course. To date, most of the course objectives have focused on examining their satisfaction with their performance, their perception of the course's effectiveness, and the extent to which they have increased academic achievement. In general, the skills performance achieved and enhanced by graduates in this course were the ability to assess an individual's subcutaneous fat, store muscle, fluid accumulation, and degree of malnutrition clinically. Similar to our study, a research conducted in the United States by (Pirantika and Purwanti, 2017) they found the same result except in the ability to assess the physical signs of micronutrient deficiencies or excesses 81% (n=13), there were no significant differences pre- and post-tests at P-value > 0.005. Approximately 140 participants did not notice a difference or improvement in their skills specifically the inability to assess micronutrient deficiencies or excesses, as indicated by (Esper, 2017).This is because a skill requires direct interaction with the patient and it is difficult to acquire this profession remotely.Furthermore, about 82% (n = 91) of participants underwent further training in patient communication skills, and additional hands on-experience 18% (n=36) and this is what previous researchers have found where 44% (n=7) would like more training in patient communication skills and 375 (n=7) need additional hands-on-experience (Aldubayan, et al 2019).All participants generally agreed that the skills which the graduates lacked were oral and written communication skills. Previous recommendations and reports in the dietetics field have emphasized communication and counseling as important skills for improving patient care (Pignone MP at al 2013). Their needs

for more training on malnutrition diagnosis/criteria terminology, assessing muscle and/or fat wasting, and assessing micronutrient deficiencies were decreased as shown in Table (3).Additionally, our study results were consistent with many studies that examined the needs of the trainees which were shown by analyzing the open-ended questions on the post-survey that was written by the participants such as; (nutritional diagnostics related to children, how to prepare intravenous solutions, need to understand biomarkers and laboratory tests more accurately, need for actual training in the tools of physical examination and anthropometry and other courses that flow into the clinical side). Researchers have found that it is possible to adjust some topics and add others to support the curriculum of the Nutrition Department and increase the educational attainment of bachelor's students.

Conclusion

The nutritional physical evaluation of the nutritional status is an essential component of the clinical nutrition practice of dietitians, especially within hospitals. According to the aim of this study, the performance of graduates was enhanced in many parameters, especially in malnutrition assessment, there are statistically significant differences between pre and post observations differs significantly from zero. Some of the areas like skill communications, dealing with patients, and hand experiences showed no differences significantly, and the graduate's asked for more training. However, the nutrition department's educational strategies that focus on clinical nutrition are not sufficient to meet the needs of a dietician. There is a need for specific competency training programs for all department graduates. At the same time, we need to update and modify the scientific curricula for bachelor's students to avoid these challenges of integrating a nutrition-focused physical assessment into nutritional care in the future. Nevertheless, more researches are needed to determine whether effective graduate training programs can be designed. Moreover, if it is possible to design it, the strategies for its inclusion in the Bachelor's curriculum for the Nutrition Department should be considered. The findings of the current study could serve as a predictor of the curriculum and graduates level. It can be considered as a source of information for academics, researchers, administrators, and decision-makers involved in planning, implementation, monitoring, and promotion of curriculum in Libya. The current study has some limitations. The researchers realize that the current study only involved students from one higher education institution is a limitation of the current study. Accordingly, the researchers did not generalise the results of the study but rather contextualised the study. It would be more valid if more graduates, stakeholders and administrators could involve in the study. There was a lack of Libyan resources that addressed curriculum and graduates' level in the higher education. The researchers utilized international literature for some arguments in the study and this was another limitation of the current study. Moreover, the fundamental weakness of the quasi-experimental design was the fact that test groups were not equivalent and therefore limited the generalizability of the study results. This reduced internal validity and the conclusions related to causality were not as absolute. In addition, there were not any more concerns about other factors which might impact the testing results.

References

Aldubayan, K., Aljuraiban, G. and Aldisi, D. (2019) 'Necessary knowledge and skills for dietitians in Saudi Arabia: A qualitative study', Malaysian Journal of Medical Sciences, 26(3), pp. 110–118

Charney, P. and Peterson, S. J. (2013) 'Practice paper of the academy of nutrition and dietetics abstract: Critical thinking skills in nutrition assessment and diagnosis', Journal of the Academy of Nutrition and Dietetics. Academy of Nutrition and Dietetics, 113(11), p. 1545.

Cumming, J. (2010). Contextualised performance: reframing the skills debate in research education. Studies in Higher Education, 35(4), 405-19.

Department of Health UK (2013) 'Guide to the Healthcare System in England', National Health Service, (May), pp. 1–36.

Elfagi, S., Elamni, S.F., Nouh, F., Eltohami, A. and Omar, M(2021)., Undergraduate StudentFeedback on OSCE: The First Experience of a Nutrition Department, University ofBenghazi 2019. Journal of Advances in Education and Philosophy; 4(5): b\s 104-1110.

Esper, D. H. (2015). Utilization of nutrition-focused physical assessment in identifying micronutrient deficiencies. *Nutrition in Clinical Practice*, *30*(2), 194-202.

-Gordillo, A., Barra, E., & Quemada, J. (2017). A hybrid recommendation model for learning object repositories. *IEEE Latin America Transactions*, *15*(3), 462-473.

Grosemans, I., Coertjens, L., & Kyndt, E. (2017). Exploring learning and fit in the transition from higher education to the labour market: A systematic review. *Educational Research Review*, *21*, 67-84.

Ingram, V. and Oosterkamp, E. (2014) 'Literature review on the labour market impacts of value chain development interventions', LEI Wageningen UR, (August).

Lan, M. T. Q. (2020). Graduate Generic Competences from the Perspective of VNU Employers. *Journal of Teaching and Learning for Graduate Employability*, *11*(1), 131-145.

Mordarski, B. (2016). Nutrition-focused physical exam hands-on training workshop. *Journal of the Academy of Nutrition and Dietetics*, *116*(5), 868-869.

Nor Aini Yusof et al. (2013) 'Improving Graduates' Employability Skills through Industrial Training : Suggestions from Employers', Journal of Education and Practice, 4(4), pp. 23–29.

Nouh, F., Elfagi, S. and Omar, M., Influence of Integrated Teaching Strategies on Qualityof Student Outcomes in A Clinical Nutrition Course in Undergraduate Level at Nutrition Department Faculty of Public Health; University of Benghazi.2020. Journal of Advances in Education and Philosophy; 4(4): 167-170.

Ozfidan, B. (2017). Right of Knowing and Using Mother Tongue: A Mixed Method Study. *English Language Teaching*, *10*(12), 15-23.

Pérez, M. R., Soto, Y. M. and Orduño, T. C. (2012) 'Improvement of Competences of University Students, Experience Improvement of Competences of University Students, Experience A Program of Comprehensive Training Support.Proceedings of ICERI2012 Conference 19th-21st November 2012, Madrid, Spain

Pirantika, A. Purwanti, R. S. (2017) 'Electronic blackmail ... Crimes feeding on the prosperity of communication, Universitas Nusantara PGRI Kediri, 01, pp. 1–7.

Pignone MP, Ammerman A, Fernandez L, Orleans CT, Pender N, Woolf S, Lohr KN, Sutton S. "Counseling to promote a healthy diet in adults: a summary of the evidence for the U.S. Preventive Services Task Force. Am J Prev Med. 2003 Jan;24(1):75-92.

Smith, S. (2017) 'Embedding Graduate Attributes into the Undergraduate Curriculum : Reflection and Actions Embedding Graduate Attributes into the Undergraduate Curriculum : Reflection and Actions', (May).

The Future of Education and Skills Education 2030 | Distance-Educator.com' (no date).

Thompson, K. L. and Gutschall, M. D. (2015) 'The time is now: A blueprint for simulation indietetics education', Journal of the Academy of Nutrition and Dietetics. Academy of Nutrition and Dietetics, 115(2), pp. 183–194.

UNESCO, 2016. Training tools for curriculum development: A resource pack supporting Inclusive education.

Wolff, R., & Booth, M. (2017). Bridging the gap: Creating a new approach for assuring 21st century employability skills. *Change: The Magazine of Higher Learning*, *49*(6), 51-54.

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

الفجوة بين المهارات العامة والتكنولوجية والمعارف الفنية ومستوى تطورها لدى طلبة وخريجي المحاسبة من الجامعات الليبية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين

عبد العزيز يوسف شعيب مصباح
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية طبرق
abdulshoap@gmail.com

الملخص

هناك ضغط متزايد على المؤسسات التعليمية العامة والخاصة سواء بالبلدان المتطورة أو النامية لتأهيل خريجي المحاسبة بالمهارات والمعارف بما يتناسب والطلب المتغير في سوق العمل. يؤمل أن تفيد نتائج هذه الدراسة أصحاب المصلحة مثل الطلبة، والأكاديميين، وأرباب العمل، والمنظمات والشركات والجمعيات المختلفة، وكذلك الجامعات حتى تتمكن من إعداد طلبتها بالجودة المطلوبة. تهدف هذه الورقة إلى التعرف على الفجوة بين المهارات العامة والتكنولوجية والمعارف الفنية ومستوى تطورها لدى طلبة وخريجي المحاسبة من الجامعات الليبية العامة. تم الاعتماد على الاستبانة في تجميع البيانات من الأكاديميين في 14 جامعة ليبية عامة والمهنيين حيث تم تجميع 167 استبانة صالحة للتحليل استُخدم في تحليلها المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للتوافق مؤشراتٍ على مدى الأهمية الممنوحة للمهارات من جهة، ومستوى تطورها بالخريج من جهة أخرى. تؤمن المجموعتان المبحوثة بوجود فجوة بين أهمية المهارات ومدى تطورها عند خريجي المحاسبة، إلا أن هناك تفاوت بينهم، وكانت النتيجة المفاجئة هي اعتقاد الأكاديميين بأن هذه الفجوة بين الأهمية ومستوى التطور أكبر مما يراه نظراؤهم المهنيين ولربما يرجع ذلك إلى عدم رضاهم عن مستوى خريجيهم وكذلك الصعوبات التي تواجههم في سبيل صقل الطلبة بالمستوى المطلوب من المعارف والمهارات في سوق العمل. أهم توصيات الدراسة تمثلت في التأكيد على إعادة النظر في المناهج المحاسبية أولا، مما يسهم في تحسين مستوى الخريجين بالمهارات والمعارف التي تم التأكيد على أهميتها. ثانياً: تحسين مستوى هذه المهارات والمعارف يتطلب تظافرًا للجهود لتذليل كل المشاكل والصعوبات، وهنا يجب التنسيق بين أصحاب المصلحة جميعهم مثل الحكومة من خلال منح الأموال اللازمة، والوقوف على تخصيصها بشكل مناسب، وأن يكون هناك دور واضح للمهنيين والممارسين بربط الجانب النظري الذي يُدرس في الجامعة بالجانب العملي بالمهنة.

الكلمات المفتاحية: المهارات العامة، المعارف الفنية، المناهج المحاسبية، سوق العمل، مستوى التطور، خريجي المحاسبة.

The gap between the IT and generic skills and technical knowledge and their development level in Libyan universities accounting students and graduates from academics' and professionals' perceptions

Abdulaziz YS. Mosbah

Faculty of Economics and Political Science - Tobruk University

Abstract

There is an increased pressure upon public and private educational institutions within developed and developing countries for equipping accounting graduates with the knowledge and skills in accordance with the work market changeable demand. It is hope that the results of this study benefit stakeholders including academics, employers, different companies, professional bodies, and universities in order to prepare their students with required quality. This study aims to study the gap between the IT and generic skills and technical knowledge and their development level in accounting students and graduates within Libyan universities. Questionnaire was used to collect data from academics within 14 Libyan public universities and professionals. 167 valid questionnaires were collected and means and percentage of agree were used as indicators for the significance of knowledge and skills and the level of development on the other hand. Both groups of participants believed that there is a gap between the significance degree and the development level range and there is a difference in views amongst them. Surprising result is that academics perceived that the expectation gap is wider than it is perceived by professionals and it could be the dissatisfaction of students' level and obstacles that face them while preparing students with appropriate level of knowledge and skills in work market. The study recommended a review for accounting curricula in order to help improving graduates level of knowledge and skills which are considered significant. Improving graduates level of these capabilities needs paying efforts to overcome problems and obstacles and hence arrangement between all stakeholders should be made. Government should allocate and control sufficient resources and professionals and practitioners should have a vital role to link accounting education at university campus and real work environment of accounting.

Keywords: General skills, technical knowledge, accounting curricula, labor market, level of development, accounting graduates.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

إن أحد أهم الأهداف وراء ظهور الجامعات هو تعليم خريجين وتدريبهم على درجة عالية من الكفاءة والمهارة تتناسب ومتطلبات سوق العمل، وتبعاً لذلك فإن السؤال المهم الذي يقدم نفسه هنا هو عما إذا كان هناك مقدرة لدى الجامعات لتأهيل هؤلاء الخريجين بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل. وبالرجوع للدراسات السابقة نجد أن هناك حاجة ملحة للمزيد من البحث والدراسة لتحديد الفجوة بين درجة الأهمية لما يجب أن يتمتع به خريجو المحاسبة من مهارات عامة، ومعارف فنية، ومستوى تطور هذه المعارف والمهارات لدى الخريجين. ترتبط هذه الدراسة بعدة جوانب أهمها القيمة المضافة (ما أكتسبه الخريج من مهارات ومعارف أثناء دراسته في الجامعة)، إضافة إلى التوظيف الذي يعتمد بدرجة كبيرة على جودة الخريج من ناحية التأهيل والمهارات التي يجيدها. وبالنظر للهدف الرئيس للتعليم بشكل عام، والتعليم المحاسبي بشكل خاص الذي يتلخص في تأهيل الطلبة وتزويدهم بالعديد من المهارات والمعارف لتهيئتهم للعمل، فإننا نجد أن هناك من المهارات والمعارف ما يعد مشتركاً بشكل عام بين التخصصات المختلفة. فمثلاً المهارات التحليلية تعتبر مهارات مهمة في تخصصات العلوم، والهندسة، والمحاسبة، والتاريخ، ونجد أن الاختلاف هنا في كيفية تعلم الطلبة واكتسابهم لهذه المهارات، وإمكانية استخدامها ببيئة العمل الفعلية، والأمر هنا يستدعى التساؤل بقدرة الجامعات على تزويد الطلبة بمجموعة متكاملة من مثل هذه المهارات والمعارف التي تناسب وظائفهم المستقبلية. في واقع الأمر، فإن أرباب العمل ربما ليسوا على دراية بهذا الوضع لأن المعيار المستخدم يختلف بين المنظمات المختلفة عند النظر إلى المهارات والمعارف المطلوبة التي تكون متغيرة حسب متطلبات سوق العمل(Hawkins, Winter, & Hunter, 1995) وبالاستناد إلى ذلك فقد أجمعت الدراسات السابقة على ضرورة تهيئة الطلاب وتدريبهم على نطاق واسع فيما يتعلق بالمهارات العامة والشخصية بغض النظر عن التخصص (Harvey, Moon, Geall, & Bower, 1997; Hawkins et al., 1995; Nabi & Bagley, 1999). دراسة Albrecht & Sack 2000 ركزت على قضية تعلم المهارات العامة التي يجب أن يتم تنميتها بالطلبة قبل التخرج، حيث يحتاج الخريجون إلى أن يكون لديهم أساس من المهارات العامة، فمثلاً تتطلب طبيعة العمل أن يكون الخريج واسع المدارك، لديه مهارات تواصل فعّالة، ولديه القدرة على التفكير المنطقي والتحليل الانتقادي، مما يعزز من قدراته على اتخاذ القرارات والتواصل مع عدد واسع من أصحاب المصلحة متضمناً مستخدمي المعلومات المحاسبية. مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية (IAESB, 2017) يرى أيضاً أن المهارات العامة يجب أن تعرض ضمن التعليم العام، وأن تتضمن كلا من المعارف العامة ومهارات المهنة وقيمها، إضافة إلى الأخلاق والمواقف. معيار التعليم المحاسبي الدولي الثالث يعرض ويشرح أهم المهارات التي يجب على من يبحث عن فرص العمل تعلمها حيث تتضمن هذه المهارات مهارات التواصل، والمهارات الشخصية، ومهارات المنظمة. وفي السياق نفسه، نجد الاهتمام نفسه قد منح لهذه المهارات ضمن القواعد المنصوص عليها من قبل منظمة ضمان جودة التعليم العالي بالمملكة المتحدة (QAA, 2016)، وتم تصميم هذه القواعد بالاعتماد على توقعات كل من يقدم برامج التعليم المحاسبي في

المملكة المتحدة، ويتم الرقابة عليها من خلال QAA، وعليه يُتوقع أن يحصل الطلبة على عدد من المهارات المتنوعة التي تغطيها هذه القواعد. من جانب آخر نجد أن التقدم التكنولوجي قد طال مهنة المحاسبة كغيرها من المهن، حيث نجد أن المحاسب اليوم مطالب بتقديم معلومات محاسبية متنوعة بأشكال وأساليب مختلفة إلى مجموعة واسعة ومتعددة من المستخدمين. ففي حين كان المحاسب بالسابق يقدم التقارير والقوائم المالية في شكل وثائق ورقية، نجد أن اعتماد المحاسبة على التكنولوجيا سهّل على المحاسب تقديم الكم الكبير من البيانات المحاسبية المعقدة في شكل معلومات أكثر دقة وسهولة للفهم، وبشكل سريع، وفي الوقت نفسه، نجد أن هذه المهمة تتطلب من المحاسب مهارات وقدرات على استخدام تلك التكنولوجيا (Bonk & Smith, 1998) وهذا حث المؤسسات والمعاهد المحاسبية إلى منح أهمية كبيرة لتلك المهارات (Awayiga, Onumah, & Tsamenyi, 2010)، وتم التشديد أيضاً على أهمية هذه المهارات والتأكيد على تضمينها ضمن مناهج المحاسبة (QAA, 2016). ويتطلب المعيار الثاني من معايير التعليم المحاسبية الدولية أن يكون لدى الطالب على الأقل مستوى متوسط في ثلاث تخصصات، هي القدرة على تحليل المهارات التكنولوجية العامة، ورقابة التطبيقات المتعلقة بها، توضيح كيف تسهم المهارات التكنولوجية في تحليل القرارات واتخاذها، واستخدام المعلومات التكنولوجية لدعم تحليل البيانات، واتخاذ القرار في بيئة الأعمال (IAESB, 2017, p. 42). في الصدد نفسه نجد أن دراسات كلٍ من (Burnett, 2003; Mgaya & Kitindi, 2008) اقترحت أن المهارات التكنولوجية المهمة تتضمن الجداول الإلكترونية، قواعد البيانات، برامج العرض، برامج الطباعة، أنظمة الإيميل، التجارة الإلكترونية، الإنترنت، أنظمة التشغيل، إضافة إلى الإلمام بكيفية عمل الكمبيوتر وبرامجه لإنجاز القوائم والتقارير المالية حتى يكون لديهم القدرة على رقابة وحماية المعلومات والبيانات المحاسبية (Stoner, 2009).

2.1 مشكلة وتساؤلات الدراسة

حيث إن المهارات والمعارف التي يتم تأهيل الطلبة والخريجين بها ببرامج التعليم المحاسبي تمثل ما يرنو إليه أرباب العمل، وكذلك هؤلاء الخريجين أنفسهم لأن نجاحهم ونجاح العمل المناط بهم بعد التخرج متوقف على قدراتهم ومهاراتهم ومعارفهم التي من المفترض أنهم وبشكل كبير طوروها خلال مدة دراستهم، فإن المشكلة ببرامج التعليم المحاسبي تتمثل في عدم قدرتها على تأهيل خريجيها بالمهارات والمعارف التي يطمح إليها أصحاب المصلحة بالشكل الذي يتوافق وسوق العمل وهذا ما تعرضت إليه عديد الدراسة سواء على المستوى المحلي أو الدولي(Bui & Porter, 2010; Dolce, 2019; Howcroft, 2017; Jones, 2014; Montano, Donoso, Hassall, & Joyce, 2001; Perera, 2021; Webb & Chaffer, 2016)

بالاستناد إلى سرد المشكلة أعلاه فإن هذه الدراسة تطرح التساؤلات الاتية:

- **ما فجوة التوقعات بين المعارف الفنية والمهارات العامة والتكنولوجية؟ وما مستوى تطورها لدى طلبة المحاسبة من**

وجهة نظر الأكاديميين بالتعليم المحاسبي بالجامعات الليبية؟

- **ما فجوة التوقعات بين المعارف الفنية والمهارات العامة والتكنولوجية وما مستوى تطورها لدى خريجي المحاسبة حديثي التوظف من وجهة نظر المهنيين؟**

2.2 هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الفجوة بين المهارات العامة والتكنولوجية والمعارف الفنية ومستوى تطورها لدى طلبة وخريجي المحاسبة من الجامعات الليبية العامة، ويمكن إيجاز هدف الدراسة في الأهداف الفرعية التالية:

- **التعرف على فجوة التوقعات بين المعارف الفنية والمهارات العامة والتكنولوجية ومستوى تطورها لدى طلبة المحاسبة من وجهة نظر الأكاديميين بالتعليم المحاسبي بالجامعات الليبية**

- **التعرف على فجوة التوقعات بين المعارف الفنية والمهارات العامة والتكنولوجية ومستوى تطورها لدى خريجي المحاسبة حديثي التوظف من وجهة نظر المهنيين.**

3.1 أهمية الدراسة

يمكن تلخيص أهمية الدراسة بالنقاط الآتية:

1. **هناك ضغط متزايد على المؤسسات التعليمية العامة والخاصة سواء بالبلدان المتطورة أو النامية لتأهيل خريجي المحاسبة بالمهارات والمعارف حسب التغيرات الحاصلة في سوق العمل لإعداد خريجين مؤهلين تم تدريسهم وفق أفضل التقنيات مما سيعود بالنفع على المنظمات المختلفة بالحاضر والمستقبل، ومن ثم فإن هذه الدراسة تسعى للوصول لبعض النتائج المهمة المرتبطة ببعض المعارف والمهارات وأهميتها من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين.**

2. **قلة الدراسات والبحوث التي تهتم بدراسة فجوة التوقعات بين المعارف الفنية والمهارات العامة والتكنولوجية، ومدى تطورها لدى الطلبة والخريجين بشكل عام، وخريجي المحاسبة بشكل خاص.**

3. **حيث إن الفجوة بين التعليم المحاسبي والممارسة المحاسبية مازالت قائمة في معظم الدول فإن الضرورة تقضي بدراستها بالبيئة الليبية، الأمر الذي سيساعد على التعرف على طبيعة هذه الفجوة كما ستحفز على دراسة أهم العوامل التي أدت إلى ظهورها والسُبل الكفيلة بمعالجتها.**

4. **نجد أن الجزء الكبير من الدراسات التي اهتمت بدراسة هذه الفجوة قد جاءت بالبلدان المتقدمة في حين نجد أن جزءًا بسيطًا قد أهتم بالبلدان النامية مثل ليبيا**

5. مع تزايد أعداد خريجي التعليم الجامعي في ليبيا فإن أرباب العمل يتوقعون أن يكون هؤلاء الخريجين مؤهلين بالمهارات والمعارف المهمة في سوق العمل، ومن هنا فإن استطلاع وجهات نظر المهنيين ممن يعمل معهم الخريجون سوف يسهم في الحصول على آرائهم عن الفجوة في التعليم المحاسبي مما سيساعد الأكاديميين بالجامعات ليكونوا على دراية بمثل هذه الفجوة، وبالتالي دعم أي مبادرة للتغيير والتطوير في المستقبل.

6. ندرة الدراسات والبحوث الميدانية التي تعتمد على استطلاع آراء أكثر من مجموعة واحدة، وتأتي هذه الدراسة لاستطلاع آراء مجموعتين تضم كلا من الأكاديميين والمهنيين مما سيسهم في الوصول إلى نتائج مثمرة يُعتمد عليها في الدراسات والبحوث المستقبلية المرتبطة بتحديث التعليم المحاسبي وتطويره بشكل عام وفي ليبيا بشكل خاص.

7. يُعد التعرف على المهارات التكنولوجية الخطوة الأولى لنجاح التعليم عن بعد، حيث إن التأكد من توفر هذه المهارات سيسهم بدرجة كبيرة في تحليل مستوى الاستعداد للقيام بالمهام المناطة بعضو هيئة التدريس، وما يحتاجه ليكون جاهزاً لمقابلة متطلباته.

8. تركز الدراسة على عنصر مهم من عناصر التعليم المحاسبي وهو المهارات والمعارف، وبالتالي فهذه الدراسة تأتي لتلبية الاهتمام المتزايد بأهمية تطوير المناهج في كثير من الدول الذي تنادي به المنظمات والجمعيات المهنية والأكاديميين على حد سواء للحصول على مخرجات تواكب سوق العمل وتغيراته وتطوراته.

9. في ظل التغيرات الحاصلة محليا وعالميا التي تتضمن التطورات التكنولوجية والعولمة وغيرها، فإن حالة الجمود وعدم التطور ببرامج التعليم المحاسبي من شأنها أن تقود إلى عدم التطور بهذه البرامج، وجعلها غير ذات جدوى ومن ثم هدر الموارد الاقتصادية المستثمرة بها واستنزافها.

المبحث الثالث: الإطار النظري والدراسات السابقة

1.3 استعراض بعض الدراسات السابقة في البيئة الليبية

هدفت دراسة (أشميله والطرلي، 2013) إلى تحديد مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي المحاسبة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين المناهج والمتطلبات، وعللت الدراسة ظهور هذه الفجوة لعدة معوقات أهمها: غياب التعاون بين الجامعات والوحدات الاقتصادية، إهمال إدماج المهارات التكنولوجية في المناهج المحاسبية، قلة البرامج التدريبية المعدة للطلبة أثناء مدة الدراسة، وأوصت الدراسة بالعمل على التغلب على هذه المعوقات.

دراسة (مصلي، 2010) ركزت على تحليل واقع برامج التعليم المحاسبي في ليبيا، والعوامل المؤثرة على كفاءته، ومدى مواكبته

للتطورات العلمية المعاصرة، وتلبيته احتياجات سوق العمل، وذلك من وجهه نظر الأكاديميين والطلبة والخريجين بهذه البرامج وأرباب العمل، وخلصت الدراسة إلى وجود قصور في المناهج المحاسبية، والاعتماد على سياسة التلقين، وأوصت بالعمل على تحديث الخطط الموضوعة وفقاً لخطط محددة وبما ينسجم ومتطلبات سوق العمل، وبالتعاون مع الجمعيات المهنية.

دراسة (فرج والحضيري،2008) ناقشت المهارات العامة والشخصية والمهنية والوظيفية المهمة ومدى قدرة برامج التعليم المحاسبي بالمعاهد والجامعات على تطويرها. لقد استقصت الدراسة أصحاب المصلحة في الشركات العامة والخاصة، وكذلك في المؤسسات والهيئات المختلفة، إضافة إلى أعضاء هيئة تدريس المحاسبة في التعليم العالي، وأفصحت نتائجها عن حاجة سوق العمل إلى ضرورة توافر مهارات عامة، وشخصية ومهنية ووظيفية للمتقدمين للوظائف، وكما توصلت على الجانب الآخر إلى ضعف برامج التعليم المحاسبي، وعدم قدرته على تنمية أغلب هذه المهارات بخريجيه، وعدم التوافق بين الجانب العملي والنظري، وأوصت الدراسة بضرورة أخذ التطورات المتسارعة في الممارسة العملية في الحسبان، والعمل على رفع مستوى المناهج التعليمية، والاهتمام بالتعليم المحاسبي المستمر.

دراسة (السحيري،2007) هدفت إلى التعرف على عوامل الاختلاف بين الواقع النظري والمجال التطبيقي للمحاسبة، وبينت النتائج أن هناك اختلافًا بين الواقع النظري والتطبيق العملي، وأرجعت ذلك إلى عدة عوامل أهمها: التأهيل العلمي لعضو هيئة التدريس، ومدى توافر برامج التدريب العملي للطلاب أثناء الدراسة، كذلك مستوى التحديث في المناهج المحاسبية المقررة.

إحدى الدراسات الميدانية التي نشرت مؤخراً (مصباح والعبيدي، 2021) استطلعت آراء الأكاديميين والممارسين والمحاسبين المستقلين عن أهم السُبل الممكن تبنّيها لتطوير برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل، وخصلت إلى أن أهم الأساليب والسُبل التي من شأنها الإسهام في تطوير برامج التعليم المحاسبي وتنمية مخرجاتها المتمثلة في تشجيع الطلبة على البحث، وتنمية ممارستهم المحاسبية العملية، واعتماد معايير التعليم المحاسبي الدولية، واضطلاع الحكومة بدورها في تطوير التعليم المحاسبي، وخلق نوع من التعاون بين الأكاديميين والمهنيين حول متطلبات مهنة المحاسبة، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على طرق متنوعة للتدريس وتطوير المناهج، وتوفير معامل لدعم الجانب العملي من المحاسبة، والاهتمام من قبل الكلية بالمواد والبرامج التطويرية والابتكارية، ورفع متطلبات قبول الطلبة في برامج التعليم المحاسبي.

دراسة (مصباح، 2021) تناولت بعض المهارات والمعارف الواجب تدريسها وتزويد طلبة المحاسبة بها خلال مدة دراستهم بالمرحلة الجامعية في ليبيا. وتلخصت أهم نتائج الدراسة في بيان أهم المعارف الفنية مثل المحاسبة المالية والمراجعة والمحاسبة الإدارية، والوعي بالمسائل الأخلاقية في المحاسبة والمراجعة والمحاسبة بالقطاع العام، واستخدام الأساليب الكمية في المحاسبة، والمهارات العامة التي منها العمل بروح الفريق، والقراءة مع الفهم والتحليل، واتخاذ القرار، والمهارات التكنولوجية التي تضمنت المنظومات المحاسبية الإلكترونية، ونظام الكتابة على الكمبيوتر "وورد" و نظام إكسل، والجداول الإلكترونية

والعمل على الأنترنت ونظام التشغيل ويندوز، وأوصت الدراسة بإعادة النظر في المناهج المحاسبية مما سيسهم في تضمين المهارات والمعارف التي تم التأكيد على أهميتها بهذه الدراسة، مما ينعكس على مهارات الخريجين وقدراتهم بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل. كما أوصت بأن تضمين مثل هذه المهارات بالتعليم المحاسبي يتطلب تظافرًا للجهود لتذليل كل المشاكل والصعوبات. وهنا يجب التنسيق بين كل الأطراف المعنية مثل الحكومة من خلال منح الأموال اللازمة والوقوف على تخصيصها بشكل مناسب. ويجب أن يكون هناك دور واضح للمهنيين والممارسين بربط الجانب النظري الذي يُدرس في الجامعة بالجانب العملي بالمهنة حتى يتم تطوير المجموعات الثلاث من المهارات والمعارف المتمثلة بالمهارات العامة والمعارف الفنية والمهارات التكنولوجية.

2.3 مستوى الأهمية ومدى تطور الخريجين بالمهارات العامة والتكنولوجية

العديد من الدراسات السابقة ركزت على الاختلاف بين ما هو مرغوب من المهارات العامة والتكنولوجية، وبين واقع مستوى طلبة وخريجي المحاسبة بهذه المهارات في بيئات مختلفة، فمثلاً في الولايات المتحدة أستطلع (Bhamornsiri & Guinn, 1991) **آراء عدد من المدراء ضمن أكبر ست شركات عن عدد من المهارات، ووجد أن أهم تلك المهارات تتضمن مهارات التواصل، والمهارات الشخصية، والتطور بالممارسة، والمهارات الإدارية التي اعتبرت مهمة، ويرى المُستطلعون أنها متطورة بالطلبة بشكل كبير. وهذا التطور كان نتيجة للتعليم الرسمي إضافة إلى إدماج الخبرة العملية، وفي مقابل دراسات أخرى نجد أن هذه الحالة نموذجية. مثال آخر بواسطة** (Milliron, 2012) **الذي استطلع آراء المحاسبين القانونيين المشاركين في اجتماع المحاسبين القانونيين بكاليفورنيا 2008 عن الفجوة في المهارات في المستويات الجامعية، وكشفت النتائج أن مهارات التواصل والتحليل الانتقادي يجب أن تنال مزيداً من التركيز أكثر من المعارف العامة. ويمكن القول هنا أنه يجب أن يكون هناك توازن في التركيز على المواضيع المحاسبية البحتة، والمهارات العامة والتكنولوجية. دراسة أخرى** (Lee & Blaszczynski, 1999) **ركزت على المهارات التكنولوجية إضافة إلى المهارات العامة مستطلعاً آراء المدراء التنفيذيين المشاركين في منتدى الـ500 عن المهارات المطلوبة في خريجي المحاسبة، وأوضحت الدراسة أن ترتيب المهارات مثل القدرة على استخدام الكمبيوتر، ومهارة العمل في روح الفريق، ومهارات التواصل قد أنتقل إلى تراتيب عليا من حيث الأهمية، ومرجع ذلك ربما يُعزى إلى استخدام مبدأ المُستخدم الذي يتطلب إجادة المحاسب لمهارات التحليل والتفسير، وحسب الدراسة فإن تبني واستخدام أدوات الكمبيوتر ومهارات التواصل في برامج التعليم المحاسبي ليست بالأسلوب الفعّال، ولكن ربما يكمن الحل بتعديل أساليب التدريس لتتضمن تدريس مثل هذه المهارات باتباع أساليب مثل التعليم الذي يعتمد على إدماج الطلبة في العملية التعليمية واستخدام أسلوب دراسة الحالة والتطبيق العملي للحاسوب والأنترنت. في السياق نفسه** (Burnett, 2003) **استطلع آراء أرباب العمل والمحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة عن أهم المهارات في خريجي المحاسبة، وأوضحت نتائج الدراسة أن أهم المعارف الفنية تتمثل في التفكير التحليلي الانتقادي، ومهارات التواصل الشفهي والكتابي، ومهارة اتخاذ القرار، والعمل على الجداول الإلكترونية، وأنظمة التشغيل، وبرامج الطباعة اعتبرت على رأس المهارات التكنولوجية من ناحية الأهمية،**

وأوصت الدراسة بإدماج هذه المهارات في المناهج المحاسبية مع التحديث المستمر لها، إضافة إلى تعزيز المهارات التكنولوجية التي تمس المحاسبة بالطلبة.

التوصيات في أغلب الدراسات السابقة تركز على إدماج المهارات والمعارف التي يُطالب بها أغلب المشاركين في تلك الدراسات مما يعتبر مؤشرًا على وجود فجوة بين ما يدرس في الجامعات وما هو مطلوب في سوق العمل، وبشكل مفصل فإن هناك دراسة أخرى (Awayiga et al., 2010) ركزت على المهارات التكنولوجية وباستطلاع آراء المحاسبين الخريجين وأرباب العمل وجد أن التفضيلات بإدماج مهارات عن أنظمة المعلومات، من جانب أخر المراجعة من خلال الحاسوب كانت من ضمن التفضيلات من قبل المحاسبين القانونيين في حين نجد أن مجموعة المحاسبين يفضلون مهارات تتعلق بالتحليل وإدارة المشروعات، وهذا الاختلاف ربما يرجع إلى طبيعة عمل كل مجموعة من المجموعات المشاركة. ويبين هذا الاختلاف أهمية التوازن والشمولية من حيث المحتوى ببرامج التعليم المحاسبي لتتماشى مع احتياجات سوق العمل، كذلك فقد استقصى (Hassall, Joyce, Montano, & Anes, 1999) أرباب العمل بمعهد تشارترد للمحاسبين الإداريين (UKCIMA) عن مستويات الموظفين الجُدد من خريجي المحاسبة في عدد من المهارات، وأظهرت نتائج الدراسة أن هؤلاء الموظفين قد أظهروا مستويات مرضية في جانب مهارات تكنولوجيا المعلومات. أيضاً بالمملكة المتحدة أستقصى (Hassall, Joyce, Arquero Montano, & Donoso Anes, 2003) وجهات نظر كلٍ من طلبة وأرباب العمل لـ The Certified (CIMA) Public Accountants حول مستوى التطور الذي يظهره الطلبة فيما يتعلق بمهارات التحليل الانتقادي، ففي حين يؤمن الطلبة بأن مستويات نظرائهم بمهارات مثل إدارة الوقت تعتبر جيدة يرى أرباب العمل بأن المهارات التكنولوجية للطلبة تعتبر متطورة، وحسب المشاركين فإن الأولوية مُنحت لمهارات التواصل، والعمل بروح الفريق، ليتم تطويرها بخريجي المحاسبة، وحسب المعيار الخاص الذي استخدمته الدراسة فإن هناك مهارات اعتبرت مهمة وحصلت على أقل اهتمام وتركيز، لذا اوصت الدراسة بأن الأولوية تكون لمثل هذه المهارات في جانب التطوير. كذلك أستخدم (Hassall, Joyce, Arquero Montaño, & Donoso Anes, 2005) المعيار نفسه لمقارنة أرباب العمل بالمملكة المتحدة ونظرائهم بأسبانيا عن قدرات موظفي المحاسبة حيث أعتبر أرباب العمل بالمملكة المتحدة أن موظفيهم يظهرون مستويات عالية في جانب المهارات مقارنة بما يعتقده نظراؤهم بأسبانيا في موظفيهم من المحاسبين، وعلى وجه الخصوص نجد أنه ومن وجهة نظر أصحاب المصلحة في المملكة المتحدة فإن الترتيب الأعلى مُنح لمهارات التواصل غير أن موظفيهم يظهرون مستويات ضعيفة بها، على الجانب الأخر فإن أرباب العمل الأسبان يركزون على أهمية مهارة حل المشاكل. وبشكل عام فإن هناك تطابق كبير في وجهات النظر عن الأحد عشر مهارة التي اعتبرت مهمة والوقت نفسه يظهر حديثو التخرج من المحاسبة مستويات ضعيفة بها.

دراسات أخرى بينت أن هناك عدة مهارات عامة اعتبرت مهمة من قبل أصحاب المصلحة المعنيين، وربما يكون السبب وراء ذلك هو أن امتلاك مثل هذه المهارات يساعد الخريجين على نقل المهارات والمعارف التي درسوها في الجامعة والقدرة على تطبيقها في الواقع العملي، ولكن بالمقابل فإن هناك فشل واضح من قبل التعليم المحاسبي في تطوير المهارات العامة

والتكنولوجية بطلبة المحاسبة (Crawford, Helliar, & Monk, 2011; De Lange, Jackling, & Gut, 2006; IFAC, 1996). **أستطلع كلٌ من** (Jackling & De Lange, 2009; Keneley & Jackling, 2011) **آراء الطلبة وأرباب العمل عن المهارات العامة المرغوبة بأستراليا، وبينت الدراسة أن أرباب العمل يرغبون في عدد من المهارات العامة التي يجب أن يتم تنمية الطلبة بها قبل التخرج، وفي الوقت نفسه يرون أن تأهيل الطلبة ضعيف في عدد من المهارات مثل: مهارة القيادة، ومهارات التواصل، والعمل بروح الفريق، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالجوانب العملية لبرامج التعليم المحاسبي. فيما يتعلق بالمهارات التكنولوجية فإنه وحسب أصحاب المصلحة فإن هذه المهارات تعتبر مهمة ومطلوبة بشكل كبير في سوق العمل، فمثلاً وحسب وجهة نظر الأكاديميين فإن هذه المهارات يجب أن تُضمن في برامج التعليم المحاسبي** (Chang & Hwang, 2003; Gammie, Gammie, & Cargill, 2002; Montano et al., 2001)**، وهو الأمر الذي يعتبر نتيجة منطقية للدور المهم الذي تضطلع به التكنولوجيا في الممارسة المحاسبة في وقتنا الحاضر، فمثلا نصح** (IFAC, 2003a, 2003b) **بأن المهارات التكنولوجية تعتبر عنصرًا مهمًّا لتسهيل التوظف. الاستعمال المكثف للتكنولوجيا في التعليم بصفة عامة يعتبر سببًا رئيسًا لحض الأكاديميين على منح قيمة عالية للتركيز على إدماج المحتوى التكنولوجيا ببرامج التعليم المحاسبي، فقد أكتشف** (Boulianne, 2016) **أن الأرضية التكنولوجية غير ملائمة ببرامج التعليم المحاسبي للمحاسبين القانونيين، التي تنعكس على مهارات الطلبة بشكل سلبي، وإن هناك اهتمام بالتحول إلى نظام التعليم الرقمي الذي يحتاج إلى القدرة على استخدام المهارات التكنولوجية من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على حدٍ سواء. حسب كلٍ من** (Malan, 2020) **و** (Andiola, Masters, & Norman, 2020) **فإن المهنيين يطالبون بتعزيز المهارات التكنولوجية والتحليلية لطلبة المحاسبة وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على مثل هذه المهارات في سوق العمل. وهذا إن دل فإنما يدل على أنه لا يزال هناك قصور في تأهيل خريجي المحاسبة بالمهارات المناسبة لمقابلة الطلب** (Wang, 2015)**.**

3.3 مستوى الأهمية ومدى تطور الخريجين بالمعارف الفنية

حسب معايير التعليم المحاسبي الدولية (IAESs) **فإن المعارف الفنية تلقت اهتماما كبيراً باعتبارها قدرات يتوجب على المحاسب المهني أن يتحصل عليها في نهاية برنامج التطوير المهني الأساسي** Initial Professional Development (IPD)**، فحسب مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي** (2017) **يتضمن برنامج** IPD **التعليم المحاسبي المهني والخبرة العملية والتقييم، والمعيار الثاني من هذه المعايير يتناول مجموعة من المعارف الفنية، التي يتوجب على المترشح تطويرها بنهاية** (IPD)**.**

هناك عدد من الدراسات التي اهتمت بالمعارف الفنية العامة، ومن الدراسات المبكرة في هذا المجال دراسة (Roy & MacNeill, 1966) **في الولايات المتحدة التي أكدت على أن هناك تركيز من قبل المحاسبين القانونيين على معارف ومهارات أهمها: الموارد البشرية، الاقتصاد بفرعيه الجزئي والكلي، العلوم السلوكية، الرياضيات، الإحصاء، الاحتمالات، القانون، الأساليب الكمية، التمويل، الإنتاج، التسويق، العلاقات الشخصية، إدارة الأعمال، كما أشارت الدراسة إلى مهارات تعتبر ضمن**

المهارات العامة والتكنولوجية مثل: الإلمام بمفهوم المنظمات الرسمية، الكمبيوتر، الأدلة والبراهين وإبداء الآراء. ما لاحظته دراسة أخرى أن التركيز كان بشكل كبير على الجانب الإجرائي من المحاسبة (Evans, Burritt, & Guthrie, 2010; Nelson, 1995) ونجد هنا أن ما مُنح من أهمية من قبل الجامعات للمعارف الفنية كان على حساب المهارات العامة مثل المهارة التحليلية، ريادة الأعمال، مهارات التواصل (Myers, 2005). أيضاً دراسة (Tempone et al., 2012) استنتجت أنه ينظر إلى المعارف على أنها ضمن الأولويات من ناحية تنميتها وتطويرها بالطلبة. دراسة (Blanthorne, Bhamornsiri, & Guinn, 2005) بالولايات المتحدة التي حاولت تحديد المهارات المهمة في بيئة المحاسبة بشكل عام، وجدت الدراسة أن المحاسبة عن الضرائب والمراجعة قد مُنحت تراتيب عالية رغم أن كثير من الدراسات تشدد على أهمية المهارات العامة، إلا أن المعارف الفنية لازالت تشغل الحيز الأكبر من الاهتمام بالنسبة للخريجين. كذلك درس (Dewi, Dewi, & Herawati, 2020) عدد من المهارات العامة والشخصية ومهارات المنظمة المنصوص عليها بإحدى معايير التعليم المحاسبي الدولية، وأوضحت نتائج الدراسة أن الطلبة في معظم تلك المهارات كانوا على درجة مناسبة من الجاهزية. وكذلك الحال فإن دراسة (Herbert, Rothwell, Glover, & Lambert, 2020) التي اعتمدت على تساؤلات طرحت على أكاديميين، وأرباب عمل، أظهرت أن خريجي المحاسبة لابد أن يطوروا جملة من المهارات التي تساعدهم على بناء شخصية اجتماعية تتكيف مع بيئة العمل الواقعي، وعليه فإن العبء الكبير يقع على عاتق الأكاديميين للعب دور محوري في متابعة الطلبة ومساعدتهم لتنمو شخصيتهم المهنية الجاهزة للعمل بعد التخرج.

من خلال عرض الدراسات السابقة فإن الأهمية التي مُنحت لهذه المهارات بسبب أهميتها لأرباب العمل بالواقع العملي. والسؤال المعروض هنا: ما عدد المهارات المهمة التي يجب تضمينها في برامج التعليم المحاسبي؟ وكيف يجب أن يتم تحديد أولوياتها؟

إن الإجابة عن هذين السؤالين تعتبر مهمة طالما أن هناك صعوبات تعيق تضمين كل المهارات المهمة في مناهج التعليم المحاسبي. وبالنظر لاختلاف بيئة العمل ومتطلباتها من مكان لأخر فإنه يجب على القائمين على التعليم المحاسبي أن يعرضوا السؤال المتمثل في ماهية متطلبات بيئة العمل التي نعد طلبتنا للعمل بها، وبمعنى أخر ما المهارات التي يجب أن تُعطى الأولوية في التنمية والتطوير في برامج التعليم المحاسبي؟ عليه فإنه رغم أن هناك مطالبات لأعضاء هيئة التدريس بالتأكيد على تطوير المهارات العامة والتكنولوجية بالطلبة وإدراك أهمية هذه المهارات للنجاح في الحصول على وظيفة فإن هناك عدم تحديد لما هي بالضبط أو على الأقل كيف يجب تطوير هذه المهارات في البلدان النامية؟ نجد أن عددًا من الدراسات التي ركزت على دراسة فجوة التوقعات توصلت إلى وجود مثل هذه الفجوة، وعزت أهم الأسباب وراءها إلى غياب التواصل بين الجامعات والمحاسبة بالواقع العملي (Klibi & Oussii, 2013) ودراسة (Abayadeera & Watty, 2014) توصلت إلى أن السبب هو ضعف هيكل برامج التعليم المحاسبي، ضعف الطلبة في المدارس الثانوية، واختلاف التوقعات بين الأكاديميين والمهنيين وأرباب العمل.

المبحث الرابع: الدراسة العملية

1.4 منهج الدراسة ومجتمعها

تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقصاء آراء مجموعة الأكاديميين والمهنيين عن الفجوة بين درجة أهمية المهارات والمعارف ومستوى تطورها لدى طلبة وخريجي المحاسبة من الجامعات الليبية، وقد صُممت استبانة بالاعتماد على المقاييس التي تبنتها بعض الدراسات السابقة (Albrecht & Sack, 2000; Awayiga et al., 2010; Burnett, 2003; Francisco & Kelly, 2002; Hassall et al., 2003; IAESB, 2017; Lin, Xiong, & Liu, 2005; QAA, 2016), وتم إجراء بعض التعديلات الضرورية لبعض المصطلحات اللغوية بتلك المقاييس دون التأثير على كفاءتها ودقتها لكي تلائم البيئة الليبية، وتم مراجعة بعض أسئلة الاستبانة وإعادة صياغتها للوصول إلى النسخة النهائية من خلال الاعتماد على ملاحظات آراء بعض الأساتذة والمهنيين الذين عرضت عليهم الاستبانة قبل توزيعها على المشاركين بالدراسة. استهدفت الاستبانة أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة والتمويل والمصارف في الجامعات الليبية، والمحاسبين المشتغلين في مهنة المحاسبة كونهم من أصحاب المصلحة في مخرجات التعليم المحاسبي كما أن لديهم الدارية والخبرة المناسبة بما يحتاجه خريجو المحاسبة من مهارات ومعارف لسوق العمل. وللحصول على أكبر عدد من الإجابات آخذين بالاعتبار الظروف غير الطبيعية التي تمر بها البلاد، وضخامة مجتمع الدراسة وانتشاره على رقعة واسعة من البلاد، تم استخدام أسلوب كرة الثلج لتوزيع الاستبانة. وقُسمت الاستبانة إلى جزئين: استهدف الجزء الأول الحصول على المعلومات الديموغرافية عن المشاركين، بينما خُصص الجزء الثاني لاستقصاء وجهات نظر المشاركين عن الفجوة بين درجة أهمية المهارات والمعارف ومستوى تطورها لدى طلبة وخريجي المحاسبة من الجامعات الليبية، وقُسم هذا الجزء إلى قسمين تناول القسم الأول المعارف الفنية المتضمنة 15 مهارة، والقسم الثاني ضم 23 مهارة عامة وتكنولوجية. وتم استخدام مقياس Likert-Scale الخماسي (غير موافق بشدة – درجة 1، إلى موافق بشدة – درجة 5)، لتمكين المشارك من إعطاء الدرجة التي يرغب بها عن مقدار اتساع الفجوة في تلك المعرفة أو المهارة. استخدم في تحليل البيانات المتحصل عليها المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للتوافق مؤشرات على مدى قوة الأهمية الممنوحة للمهارات التي اعتبرت مرغوبة بشكل كبير وبين مستوى تطور هذه المهارات عند الطلبة والخريجين. قُسم مجتمع الدراسة إلى مجموعتين ضمت المجموعة الأولى أعضاء هيئة التدريس من 14 جامعة عامة في ليبيا كما هو مبين بالجدول (2) وضمت المجموعة الثانية المحاسبين المشتغلين بمكاتب المحاسبة وديوان المحاسبة، وتم تجميع (167) استبانة صالحة للتحليل.

2.4 البيانات الديموغرافية للأكاديميين

يوضح الجدول (1) أن 48 من المشاركين هم بين 40-49 سنة في حين أن 7.3% فقط هم أكثر من 50 سنة. كما يُلاحظ أن أقل من 5% منهم هم من النساء، ومعظم المشاركين هم من حملة الماجستير والدكتوراه. نصفهم قد حصل على تعليمه من خارج البلاد 23 ببلدان عربية و28 بالمملكة المتحدة. وهو وضع طبيعي حيث إن المترشح لعضوية هيئة التدريس يجب

أن يحمل على الأقل شهادة ماجستير. النسبة الباقية (44%) حصلت على تعليمها داخلياً، ويمكن تفسير ذلك من خلال برامج الماجستير التي اعتمدت لاحقاً في ليبيا وبالأخص في كل من جامعتي بنغازي وطرابلس والأكاديمية الليبية. فيما يتعلق بالمركز الوظيفي للمستجيبين فإن معظمهم هم أعضاء هيئة التدريس بالمحاسبة ونسبة 10% منهم هم ممن يتقلدون مناصب قيادية.

جدول (1) معلومات عن المشاركين الأكاديميين

العمر والجنس	20–29	30–39	40–49	50–59	60<	المجموع
ذكر	6	43	48	6	1	104
أنثى	–	3	1	1	–	5
المجموع	6	46	49	7	1	109
المركز الوظيفي والخبرة	2<	2–5	6 – 10	11–15	15≥	المجموع
عميد الكلية	–	2	2	–	2	6
رئيس القسم	–	2	2	1	–	5
محاضر بالقسم	14	39	23	9	11	96
بيانات مفقودة	–	–	1	–	1	2
المجموع	14	43	28	10	14	109
المستوى التعليمي ومكان الحصول عليه	**أم فل**	**ماجستير**	**دكتوراه**			المجموع
ليبيا	1	48	–			49
بلد عربي آخر	–	9	14			23
بريطانيا	1	8	19			28
أمريكيا	–	–	1			1
بلد آخر	–	2	5			7
بيانات مفقودة	1	–	–			1
المجموع	3	67	39			109

جدول (2) يوضح أن المشاركين الأكاديميين هم من كل الجامعات. أكثر عدد من المشاركين جاء من جامعتي عمر المختار (24 أو 22%) ومن بنغازي (17 أو 16%)، ونجد أن الأولى تقدم برامج التعليم المحاسبي لأكثر من 30 سنة، أما الثانية فهي أقدم الجامعات الليبية بعمر يتجاوز نصف القرن. ونجد أن أقل نسبة جاءت من جامعة محمد بن على السنوسي بنسبة (1%) تقريباً، وهي جامعة أُسست لاحقاً. ويمكن القول أن العينة بهذه الدراسة تعتبر مُمثلة لكل الجامعات بليبيا.

جدول (2) توزيع المشاركين من الأكاديميين حسب الجامعات

اسم الجامعة	العدد	اسم الجامعة	العدد
جامعة عمر المختار	**24**	**جامعة الجبل الغربي**	**4**
جامعة بنغازي	**17**	**جامعة الزيتونة**	**3**
جامعة الزاوية	**11**	**جامعة سرت**	**3**
الجامعة الأسمرية	**13**	**جامعة سبها**	**2**
جامعة المرقب	**8**	**جامعة بن علي السنوسي**	**2**
جامعة طبرق	**7**	**الأكاديمية الليبية**	**2**
جامعة طرابلس	**5**	**بيانات مفقودة**	**4**
جامعة مصراته	**5**	**الإجمالي**	**109**

3.4 البيانات الديموغرافية للمهنيين

يتضح من الجدول (3) أن معظم المبحوثين من المهنيين تتجاوز أعمارهم 30 سنة وأن 9% منهم تقريباً إناث، كما نجد أن درجات أغلب المهنيين المبحوثين هي بكالوريوس فأعلى وهذا قد يفسر بأن نقابة المحاسبين تشترط لحصول المحاسب على رخصة مزاولة على حصوله على بكالوريوس محاسبة إضافة إلى 5 سنوات خبرة. ونجد أن معظمهم حصل على تعليمه داخل ليبيا، وأغلبهم في تخصص المحاسبة، وهذا يعكس حقيقة أن الأولوية أُعطيت لهذا التخصص لعروض العمل المهني في المحاسبة. والجدول نفسه يوضح أن خبرة نصف المشاركين تتعدى 15 سنة، وأن 53% منهم يتقلدون مناصب إدارية (مدراء إدارات أو أقسام) أو محاسبين ذوي خبرة بالديوان، ويمكن أن يفسر مؤشر الخبرة الذي يوضح أن كل المستجيبين تتجاوز خبرتهم 5 سنوات، وهو يتوافق مع قواعد المهنة التي تتطلب أن يكون لدى المتقدم خبرة 5 سنوات فأكثر حتى يحصل على رخصة مزاولة. أكثر من نصف المبحوثين تتجاوز خبرتهم 15 سنة، وأغلبهم (31) يعملون بديوان المحاسبة بأقسام التخطيط والرقابة ومدراء إدارات فنية. أما المشاركون من مكاتب المحاسبة فهم 11 فقط، وهذا مؤشر على ضعف مهنة المحاسبة بالقطاع الخاص.

جدول (3) معلومات عن المشاركين من المهنيين

العمر والجنس	20-29	30-39	40-49	50-59	فوق 60	المجموع
ذكر	4	18	20	5	5	52
أنثى	-	5	-	-	-	5
مفقود	-	1	-	-	-	1
المجموع	4	24	20	5	5	58
المستوى التعليمي ومكانه	دبلوم متوسط	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	مفقود	المجموع
ليبيا	2	41	8	-	-	51
دولة عربية أخرى	-	1	2	1	1	5
بريطانيا	-	-	1	1	-	2
المجموع	2	42	11	2	1	58
التخصص	محاسبة	دراسات مالية	أخرى	مفقود		المجموع
المجموع	42	2	5	9		58
المركز الوظيفي والخبرة	≤5		6 -15	≥15		المجموع
محاسب بديوان المحاسبة	4		14	13		31
المحاسبون في مكاتب المحاسبة	1		3	7		11
مراجعون	2		-	5		7
أخرى	1		4	4		9
المجموع	8		21	29		58

المبحث الخامس: النتائج

لكي يتم تقييم الفجوة بين درجة الأهمية ومستوى تطور الطلبة حديثي التخرج من المحاسبين بالمهارات العامة والتكنولوجية و المعارف الفنية فقد تم حساب المتوسط لكلا المستويين، ثم تم حساب النسبة المئوية لمهم ومهم جدا بدرجة الأهمية، ومتطور جداً بمستوى التطور، وتم إضافتها للجدول لتعطى صورة واضحة عن رأي المشاركين، وكيف يرون هذه المهارات وذلك حسب كل فقرة (مهارة)، كما تم حساب فجوة التوقعات (الاختلاف بين درجة الأهمية ومستوى التطور) لتسليط الضوء على رؤية المشاركين لأهمية المهارات والمعارف ، ومستوى التطور للطلبة ولموظفي المحاسبة حديثي التخرج .

1.5 فجوة التوقعات من وجهة نظر المهنيين

بالنظر إلى جدول (4) تراوح مدى درجة الأهمية بين 33% لبيئة الأعمال العالمية و91% للمحاسبة المالية ومهارة العمل بروح الفريق. بالإشارة إلى مستوى التطور، فإن المهنيين قد منحوا تجارة البيع بالتجزئة أقل مستوى من التطور (12%) بينما منحوا أعلى مستوى من التطور لمهارات القراءة مع الفهم والمراجعة (55%). أيضاً المراجعة والمهارات التحليلية حصلتا على (88%)، يليها مهارة القراءة مع الفهم (86%)، ومهارات التعامل والتواصل مع الآخرين في العموم، المهارات الثلاثة التالية كانت الوعي بالمسائل الأخلاقية بالمحاسبة والمراجعة، مهارة اتخاذ القرار، ومهارة الاستماع.

جدول (4) المتوسط الحسابي والنسبة المئوية لدرجة الأهمية ومستوى التطور وفجوة التوقعات بينهما من وجهة نظر المهنيين

ر.ت	المهارات والمعارف	درجة الأهمية المتوسط ونسبة درجة الأهمية (مهم ومهم بدرجة كبيرة)	مستوى التطور المتوسط ونسبة درجة الأهمية (متطور ومتطور بدرجة كبيرة)	فجوة التوقعات
أولاً: المعارف الفنية				
1	المحاسبة المالية	4.51 (91%)	3.62 (45%)	0.89
2	المحاسبة الإدارية	4.06 (78%)	3.10 (36%)	0.96
3	الموارد البشرية	3.61 (53%)	3 (29%)	0.61
4	تجارة البيع بالتجزئة	2.91 (34%)	2.27 (12%)	0.64
5	نظم المعلومات	3.76 (60%)	2.82 (26%)	0.94
6	علم الاقتصاد	3.38 (47%)	2.64 (21%)	0.74
7	التسويق	3.21 (45%)	2.33 (17%)	0.88
8	بيئة الأعمال العالمية	2.96 (33%)	2.30 (14%)	0.66
9	استراتيجيات الأعمال	3.28 (45%)	2.48 (21%)	0.80
10	المحاسبة الضريبية	4.07 (78%)	3.25 (45%)	0.82
11	المراجعة	4.57 (88%)	3.57 (55%)	1.00
12	استخدام الأساليب الكمية في المحاسبة	4.03 (72%)	3 (34%)	1.03
13	المحاسبة في القطاع العام	4.15 (79%)	3.43 (52%)	0.72
14	الإدارة العامة	3.66 (59%)	2.83 (19%)	0.83
15	الوعي بالمسائل الأخلاقية في المحاسبة والمراجعة	4.31(81%)	3.36 (50%)	0.95
ثانياً: المهارات العامة والتكنولوجية				
1	مهارة التفاوض	3.54 (50%)	3 (33%)	0.54
2	المهارات القيادية	3.96 (67%)	3.05 (38%)	0.91
3	اللغات الأجنبية (مثلاً الإنجليزية)	3.70 (66%)	2.51(19%)	1.55
4	مهارة التواصل الشفهي	3.67 (64%)	3.175 (41%)	0.49
5	مهارة الاستماع	4.08(81%)	3.41(45%)	0.67
6	مهارات القراءة مع الفهم	4.32 (86%)	3.47(55%)	0.85
7	مهارة التواصل من خلال الكتابة	3.72 (62%)	3.35 (50%)	0.37
8	التفكير الانتقادي	3.55 (57%)	3.03 (40%)	0.52
9	المهارة التحليلية	4.20 (88%)	3.175 (48%)	1.02
10	مهارة العمل بروح الجماعة	4.39 (91%)	3.43 (50%)	0.96
11	مهارة الابتكار	3.92 (64%)	3.09(40%)	0.83
12	مهارة اتخاذ القرار	4.15 (81%)	3.22(40%)	0.93
13	إدارة الموارد المالية	3.75 (67%)	3 (34%)	0.75

14	مهارات التعامل والتواصل مع الآخرين في العموم	4.13 (83%)	3.24 (40%)	0.89
15	مهارة المرونة في بيئة العمل	4.06 (78%)	3.28 (41%)	0.78
16	المنظومات المحاسبية الإلكترونية (برامج دفتر الأستاذ العام على الكمبيوتر)	4.08 (79%)	3.07 (40%)	1.01
17	حزم الجداول الإلكترونية مثل أكسل **Excel**	4.00 (74%)	3 (31%)	1.00
18	نظم العرض الإلكتروني مثل البوربوينت **PowerPoint**	3.60 (55%)	2.71 (24%)	0.89
19	نظام الكتابة على الكمبيوتر وورد **word**	3.96 (66%)	3.39 (53%)	0.57
20	أنظمة التواصل الإلكترونية مثل برامج آوت لوك **Outlook** الخاص بالإيميلات	3.41 (52%)	2.51 (22%)	0.90
21	التجارة الإلكترونية	3.05 (38%)	2.25 (14%)	0.80
22	شبكة الإنترنت	4.03 (72%)	3.26 (41%)	0.77
23	نظام التشغيل **ويندوز Windows**	4.06 (78%)	3.23 (41%)	0.83

من الجدول (4) نجد أن 40% فقط من المهنيين المستجوبين يؤمنون أن موظف المحاسبة حديث التخرج على درجة من التطور والتطور الكبير في مهارة اتخاذ القرار، ومهارة التواصل مع الأخرين في العموم، بالإشارة إلى المحاسبة المالية ومهارة الاستماع فإن 45% من المستجوبين يشيرون إلى أن الخريجين كان متطورين ومتطورين بدرجة كبيرة. كذلك من خلال الجدول نفسه فإننا نجد أن نسب 48% و50% و50% قد مُنحت درجة لمستوى التطور للخريجين في مهارة التحليل والعمل بروح الفريق والوعي بالمسائل الأخلاقية بالمحاسبة والمراجعة على التوالي. إضافة إلى ذلك فإن 55% منهم ضمن هذه المجموعة أعطى درجة متطور ومتطور بدرجة عالية لخريجي المحاسبة في المراجعة، والقراءة مع الفهم. وفيما يتعلق بفجوة التوقعات فحسب الجدول فإن درجة الاتساع بين درجة الأهمية ومستوى التطور من وجهة نظر المهنيين تظهر بعدد من المهارات مثل اللغة الإنجليزية (1.55) ومهارات استخدام المهارات الكمية بالمحاسبة (1.03) والمهارة التحليلية (1.02).

2.5 فجوة التوقعات من وجهة نظر الأكاديميين

من عمود درجة الأهمية بجدول (5) نجد أن النسبة المئوية لمهم ومهم جداً فيما يتعلق بالمهارات والمعارف تراوحت ما بين 47% (مهارة التجارة بالتجزئة) و95% (المحاسبة المالية). في المقابل فإن النسبة المئوية لمتطور ومتطور جداً تراوحت ما بين 8% (لغة أجنبية) إلى 55% (المحاسبة المالية). أيضا من جدول (5) حسب مجموعة المهارات والمعارف التي اعتبرت مهمة فإن الأكاديميين قد منحوا مستويات تطور متدنية لهذه المهارات والمعارف. وتتضمن هذه المجموعة نظام المحاسبة الإلكتروني [(93%)، (17%)، 2.22]، حزم الجداول الإلكترونية مثل أكسل [(93%)، (19%)، 2.06] واللغة الأجنبية [(77%)، (8%) 2.13] (النسبة المئوية لدرجة الأهمية والنسبة المئوية لمستوى التطور، والفرق بالمتوسط بين المؤشرين).

جدول (5) المتوسط الحسابي والنسبة المئوية لدرجة الأهمية ومستوى التطور وفجوة التوقعات بينهما من وجهة نظر الأكاديميين

ر.ت	المهارات والمعارف	درجة الأهمية المتوسط ونسبة درجة الأهمية (مهم ومهم بدرجة كبيرة)	مستوى التطور المتوسط ونسبة درجة الأهمية (متطور ومتطور بدرجة كبيرة)	فجوة التوقعات
أولاً: المعارف الفنية				
1	المحاسبة المالية	4.61 (95%)	3.58 (55%)	1.03
2	المحاسبة الإدارية	4.44 (91%)	3.40 (49%)	1.04
3	الموارد البشرية	3.88 (71%)	2.87 (24%)	1.01
4	تجارة البيع بالتجزئة	3.33 (47%)	2.63 (21%)	0.70
5	نظم المعلومات	4.22 (86%)	2.90 (28%)	1.32
6	علم الاقتصاد	3.70 (61%)	2.96 (26%)	0.74
7	التسويق	3.57 (56%)	2.79 (24%)	0.78
8	بيئة الأعمال العالمية	3.83 (72%)	2.49 (18%)	1.34
9	استراتيجيات الأعمال	3.82 (71%)	2.48 (17%)	1.34
10	المحاسبة الضريبية	4.10 (80%)	3.30 (40%)	0.80
11	المراجعة	4.52 (92%)	3.40 (44%)	1.12
12	استخدام الأساليب الكمية في المحاسبة	4.37 (90%)	2.877 (27%)	1.50
13	المحاسبة في القطاع العام	4.21 (86%)	3.11 (35%)	1.10
14	الإدارة العامة	3.65 (60%)	2.81 (24%)	0.84
15	الوعي بالمسائل الأخلاقية في المحاسبة والمراجعة	4.47 (90%)	3.06 (32%)	1.41
ثانياً: المهارات العامة والتكنولوجية				
1	مهارة التفاوض	3.75 (61%)	2.68 (18%)	1.07
2	المهارات القيادية	4.05 (81%)	2.66 (17%)	1.39
3	اللغات الأجنبية (مثلاً الإنجليزية)	4.07 (77%)	1.93 (8%)	2.14
4	مهارة التواصل الشفهي	4.30 (89%)	3.09 (35%)	1.21
5	مهارة الاستماع	4.29 (87%)	3.36 (42%)	0.93
6	مهارات القراءة مع الفهم	4.51 (91%)	3.37 (42%)	1.14
7	مهارة التواصل من خلال الكتابة	4.22 (84%)	3.22 (39%)	1.00
8	التفكير الانتقادي	4.05 (78%)	2.75(26%)	1.30
9	المهارة التحليلية	4.55 (94%)	3.03 (35%)	1.52
10	مهارة العمل بروح الجماعة	4.47 (94%)	3.10 (41%)	1.37
11	مهارة الابتكار	4.14 (78%)	2.49 (18%)	1.65

12	مهارة اتخاذ القرار	4.29 (84%)	2.80 (28%)	1.49
13	إدارة الموارد المالية	4.18 (83%)	2.62 (17%)	1.56
14	مهارات التعامل والتواصل مع الآخرين في العموم	4.08 (79%)	3.01 (34%)	1.07
15	مهارة المرونة في بيئة العمل	4.04 (81%)	2.68 (28%)	1.36
16	المنظومات المحاسبية الإلكترونية (برامج دفتر الأستاذ العام على الكمبيوتر)	4.47 (93%)	2.25 (17%)	2.22
17	حزم الجداول الإلكترونية مثل أكسل **Excel**	4.48 (93%)	2.416 (19%)	2.06
18	نظم العرض الإلكتروني مثل البوربوينت **PowerPoint**	4.11 (81%)	2.416 (21%)	1.69
19	نظام الكتابة على الكمبيوتر وورد **word**	4.48 (91%)	2.888(28%)	1.59
20	أنظمة التواصل الإلكترونية مثل برامج آوت لوك **Outlook** الخاص بالإيميلات	4.19 (80%)	2.39 (22%)	1.80
21	التجارة الإلكترونية	3.88 (67%)	2.05 (14%)	1.83
22	شبكة الإنترنت	4.53 (87%)	2.886 (31%)	1.64
23	نظام التشغيل **ويندوز Windows**	4.34 (85%)	2.90 (28%)	1.44

بالاعتماد على المؤشرات الظاهرة بالجدول (5) نجد أن الأكاديميين يعتقدون بأن ثلاثة من المهارات العامة والتكنولوجية تعتبر مهمة، وينبغي على خريجي المحاسبة امتلاكها. من جانب آخر فإن هذه المهارات لم تمنح الاهتمام الكافي بالمناهج المحاسبة بشكل خاص ولا البرامج المحاسبية بشكل عام، من الجدول نفسه وبعينة من 5 مهارات ومعارف يعتبرها أغلب المستجيبين بهذه المجموعة على درجة عالية من الأهمية، ويجب تنميتها وتعزيزها بخريجي المحاسبة، حيث منح الأكاديميون الحصة الكبيرة للمحاسبة المالية مع درجة أهمية تبلغ 95% وتلتها المهارة التحليلية بـ(94%) ويليها مهارة العمل بروح الفريق (94%) ومن ثم مهارة العمل على الجداول الإلكترونية مثل أكسل بـ(93%) والمراجعة التي مُنحت (92%)، وعلى نحو مثير للاهتمام نجد أن الأكاديميين يعتبرون أن المحاسبة المالية واحدة من أهم المعارف التي يجب تعزيزها وتنميتها عند الخريج خلال دراستة الجامعية، الخمس مهارات التالية التي منحت درجة أهمية وأهمية كبيرة كانت المحاسبة الإدارية(91%) ومهارة القراءة مع الفهم (91%) ومهارة الوورد (91%) ومهارة الوعي بالمسائل الأخلاقية في المحاسبة والمراجعة (90%) ومهارة استخدام الأساليب الكمية بالمحاسبة (90%)، وحسب النسبة المئوية فإن مستوى تطور الطلبة بهذه المهارات وفجوة التوقعات هي على النحو التالي: 49%- 1.04، 42%-1.14، 28% - 1.59، 32%- 1.41، 27% - 1.49.

من خلال جدول (5) فإنه يمكن الإشارة إلى ثلاثة من المهارات العامة والتكنولوجية التي منحت مستويات تطور ضعيفة وتشمل المهارة التحليلية، ومهارة العمل بروح الفريق، وقد كانت نسبها المئوية الخاصة بها 35% و41% على التوالي مع فجوة توقعات بقيمة 1.52 و1.37 على التوالي. أما مهارة الجداول الإلكترونية مثل أكسل فرغم منحها مستوى تطور كبير

من قبل الأكاديميين فإنها قد منحت مستوى تطور متدنٍ بنسبة مئوية 19% من متطور ومتطور بشكل كبير. مهارات أخرى اعتبرت غير مهمة كما يظهر من جدول (4). كما يظهر الجدول نفسه أن مستوى تطور هذه المهارات قد أخذ مدى ما بين 14% و2% كما أشار إلى ذلك الأكاديميون.

المبحث السادس: مناقشة النتائج

تناقش هذه الفقرة الفجوة بين درجة الأهمية ومستوى التطور عند الطلبة من وجهة نظر الأكاديميين، والجزء الثاني يناقش الفجوة بين الجانبين بخريجي المحاسبة حديثي التوظف من وجهة نظر المهنيين، وتصف درجة الأهمية المعارف الفنية والمهارات العامة والتكنولوجية وكذلك مستوى تطور المعارف والمهارات نفسها، مع ملاحظة أن المناقشة تستند إلى الجدولين (4) (5).

1.6 فجوة التوقعات بالمعارف الفنية

تناقش هذه الفقرة الفجوة في المعارف العامة التي اعتبرت مهمة من وجهة نظر المجموعتين من المشاركين، حيث أشاروا إلى وجود درجة من التباين بين درجة الأهمية ومستوى التطور بالخريجين فيما يتعلق بالمعارف والمهارات المنشودة، وسيتم مناقشتها على النحو الآتي:

- **فجوة التوقعات بالمحاسبة المالية**

تضمين وتدريس موضوع ضمن برامج التعليم المحاسبي لا يعني أن محتوى هذا الموضوع سيقابل متطلبات نفس ذلك الموضوع بالجانب العملي، نجد أن الأكاديميين أشاروا إلى وجود فجوة توقعات بطلبة المحاسبة بالمحاسبة المالية، وكذلك نجد أن المهنيين أشاروا إلى وجود فجوة بما يتوقعونه بخريجي المحاسبة، ويمكن أن يُفهم ما يراه الأكاديميون في ظل غياب الأمثلة العملية عن تدريس الطلاب، في هذا الصدد نجد أن المهنيين يرجعون هذا التفاوت بين ما ينشدون بالجانب العملي وبين الجانب النظري إلى التفاوت بين المادة العلمية المُدَّرسة في الجامعة والمطلوب ببيئة العمل، فنجد أن المناهج التي من ضمنها المحاسبة المالية قد أحضرت مفرداتها من الدول المتقدمة دون الأخذ بالاعتبار تفاصيل الاحتياجات المحلية من هذا الموضوع، وبشكل عام يمكن أن يُعزى اتساع فجوة التوقعات بالمهارات بين الطلبة والموظفين إلى أثر الخبرة العملية على تطوير الخريجين بداية توظفهم، وفي الصدد نفسه يشير (Ferguson, Collison, Power, & Stevenson, 2006) إلى تأثير تدريس المحاسبة المالية بمتطلبات الاعتماد مما يعتبر عامل جيد في الحد من أتساع فجوة التوقعات، في حين نجد أن الوضع في بعض الدول النامية أن تركيز التعليم المحاسبي على المحاسبة المالية أسوة بالولايات المتحدة في ضوء الاحتياج المختلف في الاقتصاد الذي كان في حاجة إلى تعزيز معارف مثل المحاسبة الحكومية والضريبية والتكاليف والإدارية وكان ذلك نتيجة لأن المناهج المحاسبية قد أُحضرت إلى تلك الدول النامية ودرست من غير تعديل (Novin & Saghafi, 1994)

- **فجوة التوقعات بالمراجعة**

نجد أن الأكاديميين قد عبروا بقوة عن وجود فجوة بين الجانبين وربما يُعزى ذلك إلى الاختلاف بين ما يدرس ببرامج التعليم المحاسبي وما هو مطلوب بسوق العمل، حيث نجد أن التقارير المحاسبية التي يتم إعدادها بواسطة ديوان المحاسبة تعتمد على قوانين الميزانية والحسابات والصادرة من ثمانينيات القرن الماضي، ويمكن القول بأن متطلبات المراجعة في ليبيا تعتبر متطلبات قانونية أكثر منها متطلبات محاسبية، ونفس السبب قد يكون هو الذي قاد المهنيين إلى الإشارة إلى وجود مثل هذه الفجوة، حيث إنه رغم دراسة خريجي المحاسبة للمراجعة في الجامعة إلا إن ما تم دراسته قد لا يتوافق مع متطلبات العمل بالمراجعة الذي ربما يتطلب منهم أن يكون على دراية بالقوانين والمتطلبات القانونية الأخرى.

- **الفجوة بالمحاسبة الإدارية**

أشار المستجيبون الأكاديميون إلى قيمة هذا الموضوع متطلبًا ضمن مهنة المحاسبة وفي الوقت نفسه فإنه وحسب وجهه نظرهم يظهر مستويات ضعيفة بهذه المادة، ويشاطرهم المهنيون الرأي فيما يتعلق بالخريجين المعنيين حديثاً، ومن أهم المؤشرات على ضعف المستوى هنا هو عدم قدرتهم على تحضير الموازنات والتكاليف التقديرية، واستخدام التصنيفات المختلفة للتكاليف، وهنا لربما يعتقد المهنيون أن بعض المواضيع بالمحاسبة الإدارية لم يتم تضمينها ببرامج التعليم المحاسبي، وهذا ربما يعتبر أحد الأسباب وراء وجود هذه الفجوة. السبب الأخر يتمثل في اعتماد أعضاء هيئة التدريس على طرق تقليدية غير مجدية في التدريس، وبالتالي فليس هناك تضمين لأمثلة حقيقية عن المحاسبة الإدارية مستقاة من الشركات والمنظمات، وهذا ربما يرجع إلى عدم توفر مثل هذه الأمثلة ولغياب التنسيق بين الجامعة والشركات وغيرها بالواقع العملي، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Wijewardena & Yapa, 1998) التي أظهرت أقل اهتمام بالمحاسبة الإدارية في سيريلانكا، وأرجعت الدراسة ذلك إلى تأثير المستعمر الذي ركز على المواضيع القانونية والمراجعة، وعلى نحو مشابه فإن أثر المناهج التي جلبت إلى ليبيا بعدة طرق تعتبر من أهم العناصر التي قادت إلى وجود هذه الفجوة.

- **الفجوة بالوعي بالقضايا الأخلاقية**

نجد أن مستوى التطور الذي منحه أعضاء هيئة التدريس لهذه المهارة لا يقابل الأهمية التي مُنحت لها، وهذا ربما يرجع إلى عده عوامل أهمها: وجود خلل بطرق التدريس، وعدم وجود حالات عملية للتدريس مثل هذه المهارة، حيث أن منهج التدريس المتبنى حالياً يعتمد بشكل كبير على الحفظ والتلقين، الأمر الذي لا يساعد الخريجين على نقل هذه المهارة وتطبيقها في سوق العمل، كذلك فإن فجوة التوقعات بهذه المهارة للخريجين حديثي التوظف قد ترجع إلى قلة إدراك بعض أعضاء هيئة التدريس لأهمية الوعي بالمسائل الأخلاقية، وعلى المنوال نفسه، فإن مثل هذا الوضع حتى في البلدان المتقدمة، فرغم مستوى الأهمية الكبير، والجهود والتي منحت لهذه المهارة، إلا أن هناك انتقادات طالت برامج التعليم المحاسبي فيما يتعلق بهذه المهارة (Boyce, 2004; Sin, Reid, & Dahlgren, 2011). ففي الولايات المتحدة نجد أن بعض الجهود مثل (Thibodeau,

Levy, & Osterheld, 2012) الذي أستخدم برامج لتقوية المعرفة الأخلاقية للطلبة، وذلك بالعمل على أمثلة من الواقع العملي عن طريق مهنيين وممارسين، وذلك أثَّر إيجاباً على مستوى الطلبة، من جانب أخر نجد أن هناك من اعتبر أن الطلبة يُظهرون مستويات متطورة من هذه المهارة (Chaker & Abdullah, 2011) وعُزي ذلك إلى مشاركة خبرة تطوير المهارات من منظمة مثل KIMEP.

- **الفجوة بالمحاسبة بالقطاع العام**

يعتبر الأكاديميون أن الفجوة بهذه المادة تعتبر واسعة، وكذلك الحال بالنسبة للمهنيين، وربما يرجع ذلك إلى عدة أسباب لعل أهمها الأهمية البسيطة التي منحت لهذا الموضوع من قبل الأكاديميين إضافة إلى قلة التعاون بين المحاسبة بالمهنة والتعليم المحاسبي، وكذلك فإن معظم طرق التدريس التي يتم الاعتماد عليها لا تعتبر ذات كفاءة في تدريس مثل هذه المواضيع لإعدادهم لوظائفهم. ونجد أن هناك حث على تنمية هذا الموضوع وتطويره ضمن معايير التعليم المحاسبية الدولية (2017) وهذا يُؤشر إلى الأهمية التي منحت لهذا الموضوع ليس على الصعيد المحلي فقط ولكن على الصعيد الدولي أيضاً.

- **الفجوة باستخدام الأساليب الكمية بالمحاسبة**

بمقارنة مستوى الأهمية الممنوحة لهذه المهارة نجد أن مستوى تطور الطلبة بهذه المهارة مازال ضعيفا. وكذلك فإن المهنيين يشتكون من ضعف مستوى الخريجين من ناحية استخدام مثل هذه الأساليب، وربما يرجع هذا الضعف إلى عدم توفر الوسائل لتدريس هذا الموضوع، مثل استخدام الكمبيوتر وبرامجه، وغيره من الوسائل التكنولوجية، فهناك من يؤمن بعدم تغطيه هذا الموضوع بالتعليم المحاسبي على الإطلاق.

خلاصة القول فيما يتعلق بالفجوة بالمهارات التقنية، نجد أن الأكاديميين قد أشاروا إلى ضعف مستويات الطلبة فيما يتعلق بثلاث معارف، ويمكن القول بأن الأكاديميين يرون أن فجوة التوقعات في المحاسبة المالية والمراجعة والمحاسبة الإدارية أضيق من الفجوة بالمعارف الأخرى، وهذا ربما يرجع إلى التركيز على المحاسبة المالية بالسنة الأولى، وتدرس هذه المحاسبة عددًا من المواد المحاسبية لاحقاً، إضافة إلى أن المحاسبة تعتبر موضوعًا مهمًا هي الأخرى، وربما قاد أعضاء هيئة التدريس إلى التركيز على تدريس هذا الموضوع إضافة إلى المحاسبة الإدارية، بشكل عام فإن المستويات المتدنية للطلبة من ناحية، والخريجين حديثي التوظف من ناحية أخرى ربما يرجع إلى عدم مشاركة التطبيقات العملية سواء داخل التعليم المحاسبي أو خارجه في الممارسة العملية. إن الفجوة بين درجة الأهمية ومستوى التطور في معظم المهارات والمعارف المستقصي عنها تعتبر أكبر _من وجهة نظر الأكاديميين _ من فجوة التوقعات بحديثي التوظف من الخريجين من وجهة نظر المهنيين، ولربما ترجع أسباب هذه الفجوة الواسعة كما يراها الأكاديميون إلى عدد من الصعوبات والمشاكل ببرامج التعليم المحاسبي مثل قلة التمويل، وعدم توفر الإمكانيات ببرامج التعليم المحاسبي، وعدم الربط بين برامج التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة وغيرها (لمزيد من التفاصيل حول هذه الصعوبات والمشاكل يمكن الرجوع إلى دراسة مصباح والعبيدي، 2020).

2.6 الفجوة بالمهارات العامة والمهارات التكنولوجية

يؤمن الأكاديميون بأن مستويات معظم المهارات العامة والتكنولوجية بالطلبة تعتبر تحت المستوى المطلوب، كما نجد أن المهنيين أيضاً قد أثاروا فجوة التوقعات للمهارات نفسها للخريجين حديثي التوظف. وتتضمن هذا المهارات العمل بروح الفريق، والقراءة مع الفهم، المهارات التحليلية، مهارات اتخاذ القرار، العمل على الأنظمة الإلكترونية، استخدام الأنترنت، الطباعة على الحاسوب، العمل على الجداول الإلكترونية، نظام التشغيل ويندوز.

- **الفجوة في مهارة العمل بروح الفريق**

وربما يرجع ذلك إلى غياب التركيز على هذه المهارات ببرامج التعليم المحاسبي حيث أن البيئة التعليمية لا توفر للأكاديميين فرصة تدريس المهارات العامة بشكل مناسب، إن تدريس مثل هذه المهارات يستلزم أن يعمل الطلبة على عدة مهام من أهمها العمل في مجموعات، وحل المشاكل المستقاة من الواقع العملي، والعمل على الحالات العملية. ويمكن الإشارة هنا إلى أهم القيود والمحددات المتمثلة في العدد الكبير من الطلبة الذي يتسبب بالصعوبة في تضمين مثل هذه الأساليب ببرامج التعليم المحاسبي، وبالمقارنة بالدراسات السابقة نجد أن (Oliver, Whelan, Hunt, & Hammer, 2011) وجدوا بأن طلبة المحاسبة وموظفي المحاسبة ومنظمي الدورات يؤمنون بأن عدم قدرة الطلبة على التطور بعدد من المهارات العامة منها مهارة العمل بروح الفريق، وعُزي ذلك إلى التركيز الكبير على المعارف الفنية مما يعني تخصيص وقت أقل لتدريس مثل هذه المهارات. ولموازنة المحتوى فإنه هناك من يوصي بالمواءمة بين المهارات العامة والمعارف الفنية وذلك يعتبر أحد أهم الحلول للموازنة بين المجموعتين (Hill & Milner, 2005, 2006) كما إن تبني مثل هذه المواءمة يحتاج إلى توفر الوسائل والأدوات اللازمة ببرامج التعليم المحاسبي، إضافة إلى التغلب على مشاكل أخرى مثل كبر حجم الفصل الدراسي.

- **مهارة القراءة مع الفهم**

القراءة مع الفهم كانت من أهم المهارات التي تم التأكيد على أهميتها من المجموعات المشاركة، ويؤمن الأكاديميون أن هناك قصور في مستوى الطلبة بهذه المهارة، ولم يتوقع المهنيين هذا المستوى المتدني بالطلبة بالنسبة لهذه المهارة المهمة، أحد التفسيرات ربما يكون طرق التدريس المستخدمة والتي ربما تغفل مشاركة الطلبة بالمناقشة والتفاعل أثناء المحاضرات، وهذا يتوافق مع ما جاء ببعض الدراسات السابقة، فمثلا وجد (Oliver et al., 2011) أن هذه المهارة غير متطورة بخريجي المحاسبة بأستراليا وهذا يرجع لعدة أسباب مثل العبء التدريسي الكبير، ضيق الوقت وعدم إتاحة الفرصة لتطوير هذه المهارات ببرامج التعليم المحاسبي. وكذلك هناك من وجد بأن التركيز على مهارات الكتابة أكثر من مهارات الاستماع ومهارات التواصل الشفهي من بين مهارات التواصل بصفة عامة و (Siriwardane, Low, & Blietz, 2015)، واقترحت الدراسة أن يستخدم الطالب الوسائل المرئية ولعب الأدوار ... الخ لتطوير مهارات التواصل.

- **الفجوة بالمهارات التحليلية**

علق المستجيبون على هذه المهارة بشكل سلبي كونهم غير راضين على مستوى هذه المهارة بالطلبة، ضعف تحضير الطلبة بالمرحلة الثانوية ربما يعتبر من ضمن العوامل التي تعرقل تدريس المهارات العامة مثل مهارة التحليل بالمملكة المتحدة (Hill & Milner, 2006) بالإضافة إلى العوامل الأخرى المتمثلة بكثرة عدد الطلبة بالفصل الدراسي، وكثافة المناهج المعتمدة، وكذلك اشار (Bui & Porter, 2010) إلى كبر حجم الفصل الدراسي، عدم رغبة الطلبة بدراسة المحاسبة بالأساس، عدم قدرة عضو هيئة التدريس على مقابلة احتياجات الطلبة، ارتفاع عامل الخشية من التفاعل بالفصل الدراسي عند الطلبة، الاحباط عند عضو هيئة التدريس الناتج عن الجهود التي يتوجب عليه أن يبذلها كل محاضرة، عدم قدرتهم على خلق روح التفاعل والأبداع والاندماج بالمحاضرة وعدم قدرة الطلبة على عرض ومناقشة المواضيع بشكل عام.

- **الفجوة في مهارة صنع القرار**

من وجهة نظر الأكاديميين فإنه لا يبدو أن مستوى الطلبة قد تطور إلى المستوى المطلوب، وكذلك الحال من وجهة نظر المهنيين فيما يتعلق بفجوة التوقعات بهذه المهارة لموظفيهم، وربما يرجع ذلك إلى عدم تضمين تدريس مثل هذه المهارة بالمناهج المحاسبية وذلك لعدم إدراك بعض أعضاء هيئة التدريس لأهميتها أولا، وثانيا بسبب ضيق الوقت لتضمينها وتدريسها، فحسب دراسة (Albrecht & Sack, 2000) فإن هناك فجوة في هذه المهارة حيث إن الطلبة يحتاجون إلى اتخاذ القرار تحت درجة من المخاطرة وظروف عدم التأكد، وبالتالي فإن خريجي المحاسبة يقترحون أن تدَّرس مزيد من الحالات العملية، وكذلك فإن دراسة (Webb & Chaffer, 2016) التي بحثت آراء الخريجين المتدربين لنيل تأهيل محاسبي مهني من بمعهد تشارترد للمحاسبين الإداريين أشارت إلى أن الخريجين يظهرون مستويات متدنية في مثل هذه المهارات.

- **الفجوة في مهارة العمل على الأنظمة الإلكترونية**

حسب وجهة نظر الأكاديميين فإن هناك فجوة بين درجة الأهمية ومستوى التطور بهذه المهارة، ومن الواضح أن ظهور هذه الفجوة هو أمر مقبول ومفهوم نظراً لغياب استخدام التكنولوجيا ببرامج التعليم المحاسبي الجامعي في ليبيا ، كما أبدى المهنيون استياءهم من عدم قدرة الطلبة على استخدام الأنظمة الإلكترونية عند بداية توظفهم. وإنه لمن الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أهم التحديات المتمثلة في ارتفاع أعداد الطلبة المسجلين ببرامج التعليم المحاسبي، وعدم توفر الوسائل والأدوات الملائمة للتعامل معهم، وغياب الجانب العملي. وهناك من الدراسات المشابهة التي أشارت إلى عدم وجود أرضية لتدريس المهارات التكنولوجية ببرامج تأهيل المحاسبين القانونيين بكندا، الأمر الذي أنعكس سلباً على مهارات الطلبة، وحسب الدراسة فإن ذلك يرجع إلى تغطية مواضيع أخرى تمثلت في المواضع المالية والاستراتيجية والحوكمة، والتحديات لتدريس المهارات التكنولوجية ودعمها، وعدم الإدراك، وغياب التشجيع للعمل الأكاديمي على المهارات التكنولوجية (Boulianne, 2016)، كما أن هناك من الدراسات التي تقضي بأن الحصول على المهارات التكنولوجية وتنميتها مناط بالخبرة العملية ببيئة العمل لاحقاً (Nelson, 1995) وهو ما يتفق مع رأي الأكاديميين بدراسة (Bui & Porter, 2010) القاضي بعدم تحميلهم المسؤولية الكاملة لتدريس الأنواع المختلفة من المهارات للطلبة، وإنهم ليسوا المسؤولين الوحيدين لتطوير مهارات الطلبة، ولكن يمكن

أن يكون هناك حصة لأصحاب المصلحة الآخرين بتطوير مهارات الخريجين (أرباب العمل ببيئة العمل الفعلية).

- **الفجوة في مهارة استخدام الإنترنت**

حسب وجهة نظر الأكاديميين فإن الطلبة هم دون المستوى المطلوب، وهذه النتيجة تعتبر مغايرة لما توصل إليه (Stoner, 2009**) عن دراسة الخريجين بالمملكة المتحدة، حيث إن الطلبة على تأهيل عالٍ باستخدام الأنترنت، ويمكن تفسير هذا بأن التركيز على دمج مثل هذه المهارة بالمناهج والأنترنت المتاح بالمملكة المتحدة الذي يمثل 63% من نسبة السكان ممن لديهم سماح بالدخول على الأنترنت، وحيث إن توفر سماح للأنترنت يساعد بتطوير التعليم في عدة مجالات وبمقارنة نسبة السماح في ليبيا فإننا نجد أن 21.1% فقط من السكان لديهم سماح للدخول على الأنترنت (**Internetlivestats, 2016**). فيما يتعلق بخريجي المحاسبة حديثي التوظف فإن خبرتهم مع الانترنت تبدو أفضل حسب المهنيين، وربما يرجع ذلك إلى بعض الشركات والمنظمات والتي بدأت تعتمد على استخدام الأنترنت بشكل كبير بالآونة الأخيرة. وبالرغم من أن درجة التطور التي وصل إليها حديثو التخرج بوظائفهم إلا أن هناك عدم رضا عن هذا المستوى، وربما ذلك بسبب أهمية مثل هذه المهارة للمحاسبة والتعليم المحاسبي على حد سواء (**IFAC, 2003b; Marriott, 2004**).**

- **الفجوة في مهارة الطباعة على الحاسوب**

حسب وجهة نظر الأكاديميين فإن الفجوة باستخدام هذا المهارة يمكن إرجاعها إلى غياب تدريب الطلبة عليها أثناء دراستهم في الجامعة. كذلك فإن الفجوة في الخريجين حديثي التوظف تعتبر أقل منها في الطلبة، وربما يرجع ذلك إلى عدد من العوامل منها: قلة التمويل المقدم للجامعة فيما يتعلق بتوفير المعدات في الفصول الدراسية وتزويدها بالحواسيب، والعدد الكبير للطلبة في الفصل الدراسي مما يحد من قدرة عضو هيئة التدريس على تطوير مثل هذه المهارة للطلبة والأمر ينسحب على أغلب المهارات فيما يتعلق بهذا العامل الأخير، في حين أن إمكانية الطباعة تتحسن بمجرد بداية الخريجين في العمل نظراً لتوفر الكمبيوتر في مكان العمل.

- **الفجوة في مهارة الجداول الإلكترونية**

ضعف مستوى هذه المهارة عند الطلبة حسبما يراه الأكاديميون ربما يرجع إلى عدم تضمين هذه المهارة في المناهج المحاسبية، حيث إن التجهيزات التكنولوجية تعتبر العنصر المهم في تدريس هذا الموضوع، فإن غياب تطورها في برامج التعليم المحاسبي ترتبط إلى حد كبير بعدم توفر مثل هذه التجهيزات. إن الفجوة بالمعارف ليست فقط بهذه المهارة ولكن باستخدام الحاسوب بشكل عام أيضًا، كذلك فإن خريجي المحاسبة حديثي التوظف يُظهرون قصورًا في استخدام الأكسل، وحسب (Spraakman, O'Grady, Askarany, & Akroyd, 2015**) فإن أرباب العمل يرغبون في حصول خريجي المحاسبة على درجة متوسطة من التطبيقات متضمنة الأكسل.**

- **الفجوة باستخدام نظام التشغيل ويندوز**

حسب وجهة نظر الأكاديميين، فإن الطلبة يظهرون مستويات ضعيفة في الويندوز، وربما يرجع هذا إلى عدم تضمين هذه المهارة في المناهج رغم تدريس الطلبة لكيفية استخدام الكمبيوتر، إلا أن الحصة التي منحت لتدريس هذا الموضوع تعتبر نسبياً صغيرة، وكذلك هناك عامل أخر هو عدم تدريس الكمبيوتر ضمن معامل، وهذا ما صعب على الطلبة والمحاضرين لتدريس هذه المهارة، إضافة إلى ضيق الوقت لتدريس أعداد كبيرة من الطلبة، وعدم امتلاك الطلبة لتجهيزاتهم(حواسيب) الخاصة بهم، مما يعنى ضعف الفرصة بالنسبة لهم لتطوير مثل هذه المهارة بشكل روتيني يومي. عامة فإن نتائج الدراسة تظهر أن الطلبة والخريجين حديثي التوظف اعتبروا ضعيفي التأهيل من ناحية المهارات العامة مقارنة بالمعارف الفنية، وهذا يتوافق مع الدراسات السابقة التي انتقدت التركيز على المعارف الفنية على حساب المهارات العامة، من جانب آخر فإن الافتقار إلى التجهيزات التعليمية التي تساعد في تطوير المهارات عند الطلبة تعتبر من أهم العوامل لضعف هذه المهارات عند الطلبة

هناك فجوة بين درجة الأهمية ومستوى التطور عند خريجي المحاسبة حديثي التوظف وعند الطلبة، وربما المفاجأة في هذه الدراسة هي أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات يعتقدون أن الفجوة أوسع مما يراه المهنيون، ولعل أهم الأسباب التي يمكن أن تُعزى إليها هذه الرؤية هو أن الخريجين ربما بدأوا يطورون بعض المهارات بعد بداية عملهم في حين أن الطلبة لم تتح لهم هذه الفرصة بعد. رغم أن المهنيين مازالوا يرون أن مستوى خريجي المحاسبة حديثي التوظف لازال ضعيفًا بعدد من المهارات مقارنة بمستوى الأهمية الذي منح لهذه المهارات، كما أن الفجوة في المهارات والمعارف تعتبر متنوعة من حيث درجة الاتساع في هذه الفجوة. وحيث إن الأكاديميين في الجامعات هم المسؤولون عن تصميم المناهج وتدريسها فإن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: طالما أن هذه المجموعة على علم بوجود هذه الفجوة في المهارات والمعارف فلماذا لا يعملون على التركيز عليها وتطويرها عند الخريجين؟ وهذا لربما يقود إلى البحث عن أهم العراقيل والصعوبات التي تعرقل جهودهم في سبيل تطوير هذه المهارات والمعارف. إن بعض العراقيل التي يشير إليها المشاركون قد ينظر إليها باعتبارها أهم القيود التي تحد من قدرة أعضاء هيئة التدريس على تطوير المهارات والمعارف التي يؤمنون بأهميتها، ويمكن الرجوع إلى عدد من الدراسات بالبيئة المحلية، ومن أمثلتها قضايا مرتبطة بطرق التدريس وصعوبات مرتبطة بالمناهج، وصعوبات مرتبطة بالطلبة، وصعوبات تتعلق بالتكنولوجيا والتعاون ما بين المهنة والتعليم (مثلا دراسة مصباح والعبيدي، 2020)

3.6 التوصيات

استنادًا إلى النتائج فإن الدراسة توصي بالآتي:

- **العمل على التواصل مع الأكاديميين لتحديد المهارات المهمة حسب طلب المهنة وبيئة الممارسة المحاسبية العملية من مدة لأخرى والعمل على تطويرها.**
- **العمل على تطوير المهارات التكنولوجية عند الطلبة وتوفير المعدات من معامل حاسوب ومنظومات نظراً للتحول الرقمي السريع والكبير بعد جائحة كورونا.**

- **العمل على تدريب أعضاء هيئة التدريس على طرق التدريس الحديثة التي تساعد على فهم آلية تدريس الطلبة على المهارات العامة والمهارات التكنولوجية وإدماجها بالمناهج المحاسبية.**
- **إعادة النظر في المناهج بما يضمن حداثتها ومواكبتها لسوق العمل ومتطلباته، والعمل على التوازن في حصة كلٍ من المعارف الفنية والمهارات العامة والتكنولوجية.**
- **تحسين مستوى هذه المهارات والمعارف يتطلب تظافرًا للجهود لتذليل كل المشاكل والصعوبات، وهنا يجب التنسيق بين أصحاب المصلحة جميعهم مثل الحكومة من خلال منح الأموال اللازمة، والوقوف على تخصيصها بشكل مناسب، وأن يكون هناك دور واضح للمهنيين والممارسين بربط الجانب النظري الذي يُدرس في الجامعة بالجانب العملي في المهنة.**
- **العمل على تحسين برامج التعليم المحاسبي ضمن الجامعات الليبية بما يواكب التطورات في البيئة المحلية والإقليمية والعالمية وذلك بإجراء اتفاقيات توأمة مع جامعات متطورة.**
- **إن دراسة مثل هذه الفجوة يساعد كلاً من الأساتذة والطلبة على التنبه إلى تطوير أساليب أكثر استخدامًا في عصرنا الحالي ومن أهمها التعلم طويل الأمد (lifelong learning) الأمر الذي يسهم في استجابة الطلبة للتغير ببيئة العمل وطبيعة الوظيفة.**

المراجع

المراجع العربية:

أشميله، ميلاد والطرلي، محمد. (2013). مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبية بالجامعات الليبية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن- جامعة المرقب، العدد الأول، ص ص254-292.

السحيري، الهادي محمد (2007). التعليم المحاسبي بين الواقع النظري والتطبيق العملي، المؤتمر العلمي الثالث حول واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، طرابلس، ليبيا.

فرج، عبدالنبي أمحمد، والحضيري، مصطفى مصباح، (2009) مخرجات التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، مجلة جامعة الجبل الغربي، العدد 6.

مصباح، عبدالعزيز يوسف والعبيدي، أحمد يوسف. (2020) الصعوبات التي تواجه برامج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية العامة من وجهة نظر أصحاب المصلحة – الأكاديميين، المهنيين، الممارسين، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية- المعهد العالي للعلوم والتقنية- درنه المجلد العاشر، العدد الرابع، ص ص 439-473.

مصباح، عبدالعزيز يوسف. (2021) المهارات والمعارف المطلوبة بخريجي المحاسبة بليبيا: استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس، المشتغلين بالمهنة، المحاسبين، المؤتمر الدولي 2021م حول ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، جامعة بنغازي- ليبيا.

مصباح، عبدالعزيز يوسف والعبيدي، أحمد يوسف. (2021) سُبل النهوض ببرامج التعليم المحاسبي الجامعي من وجهة نظر الأكاديميين بالجامعات الليبية والممارسين والمحاسبين، المؤتمر الوطني الثاني لتطوير مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، جامعة بنى وليد– ليبيا.

مصلى، عبدالحكيم محمد (2010). مدى مواكبة التعليم العالي المحاسبي في ليبيا للتطورات العلمية المعاصرة وتلبية احتياجات سوق العمل، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، مصراته، ليبيا.

المراجع الأجنبية:

Abayadeera, N., & Watty, K. (2014). The expectation-performance gap in generic skills in accounting graduates: Evidence from Sri Lanka. *Asian Review of Accounting, 22*(1), 56-72.

Albrecht, W. S., & Sack, R. J. (2000). *Accounting education: Charting the course through a perilous future* (Vol. 16): American Accounting Association Sarasota, FL.

Andiola, L., Masters, E., & Norman, C. (2020). Integrating technology and data analytic skills into the accounting curriculum: Accounting department leaders' experiences and insights. *Journal of Accounting Education*.

Awayiga, J. Y., Onumah, J. M., & Tsamenyi, M. (2010). Knowledge and skills development of accounting graduates: The perceptions of graduates and employers in Ghana. *Accounting Education: an international journal, 19*(1-2), 139-158.

Bhamornsiri, S., & Guinn, R. E. (1991). The road to partnership in the'Big Six'firms: implications for accounting education. *Issues in Accounting Education, 6*(1), 9-24.

Blanthorne, C., Bhamornsiri, S., & Guinn, R. E. (2005). Are technical skills still important. *The CPA Journal, 75*(3), 64-65.

Bonk, C. J., & Smith, G. S. (1998). Alternative instructional strategies for creative and critical thinking in the accounting curriculum. *Journal of Accounting Education, 16*(2), 261-293.

Boulianne, E. (2016). How should information technology be covered in the accounting program? *Canadian Journal of Administrative Sciences/Revue Canadienne des Sciences de l'Administration*.

Bui, B., & Porter, B. (2010). The expectation-performance gap in accounting education: an exploratory study. *Accounting Education: an international journal, 19*(1-2), 23-50.

Burnett, S. (2003). The Future of Accounting Education: A Regional Perspective. *Journal of Education for Business, 78*(3), 129-134.

Chaker, M. N., & Abdullah, T. A. T. (2011). What accountancy skills are acquired at college? *International Journal of Business and Social Science, 2*(18).

Chang, C. J., & Hwang, N.-c. R. (2003). Accounting education, firm training and information technology: a research note. *Accounting Education, 12*(4), 441-450.

Crawford, L., Helliar, C., & Monk, E. A. (2011). Generic skills in audit education. *Accounting Education: an international journal, 20*(2), 115-131.

De Lange, P., Jackling, B., & Gut, A. M. (2006). Accounting graduates' perceptions of skills emphasis in undergraduate courses: an investigation from two Victorian universities. *Accounting & Finance, 46*(3), 365-386.

Dolce, V., Emanuel F., Cisi M., & Ghislieri C. (2019). The soft skills of accounting

graduates: perceptions versus expectations. *Accounting Education*.

Ferguson, J., Collison, D., Power, D., & Stevenson, L. (2006). Accounting textbooks: Exploring the production of a cultural and political artifact. *Accounting Education: an international journal, 15*(3), 243-260.

Francisco, B., & Kelly, A. (2002). Beyond Albrecht and Sack: A comparison of accounting professionals and college

students. *Manuscript in preparation*.

Gammie, B., Gammie, E., & Cargill, E. (2002). Personal skills development in the accounting curriculum. *Accounting Education, 11*(1), 63-78.

Hassall, T., Joyce, J., Arquero Montano, J. L., & Donoso Anes, J. A. (2003). The vocational skills gap for management accountants: the stakeholders' perspectives. *Innovations in Education and Teaching International, 40*(1), 78-88.

Hassall, T., Joyce, J., Montano, J. L. A., & Anes, J. A. D. (1999). Vocational skills and capabilities for management accountants. *Management accounting-London-, 77*, 52-57.

Hill, & Milner, M. M. (2005). Transferable Skills in Accounting Education: Examining the Undergraduate Honours Degree Programmes. *Scotland.,[Google Scholar]*.

Hill, & Milner, M. M. (2006). The placing of skills in Accounting degree programmes in Higher Education: some contrasting approaches in the UK. *Available at SSRN 1013522*.

Howcroft, D. (2017). Graduates' vocational skills for the management accountancy profession:Exploring the accounting education expectation-performance gap. *Accounting Education, 26*(5-6), 459–481.

IAESB. (2017). Handbook of International Education Pronouncements. 2017 Edition: International Federation of Accountants (IFAC) New York, NY.

IFAC. (1996). *Prequalification Education, Assessment of Professional Competence and Experience Requirements of Professional Accountants*.

IFAC. (2003a). *International Education Guideline 11: Information Technology For Professional Accountants*. New York: International Federation of Accountants.

IFAC. (2003b). International Education Guideline 11: Information Technology For Professional Accountants.

Internetlivestats. (2016). Internet Users by Country (2016). Retrieved 07/09/2016, from http://www.internetlivestats.com/internet-users-by-country/

Jackling, B., & De Lange, P. (2009). Do accounting graduates' skills meet the expectations of employers? A matter of convergence or divergence. *Accounting Education: an international journal, 18*(4-5), 369-385.

Jones, R. (2014). Bridging the Gap: Engaging in Scholarship with Accountancy Employers to Enhance Understanding of Skills Development and Employability. *Accounting Education, 23*(6), 527-541.

Keneley, M., & Jackling, B. (2011). The acquisition of generic skills of culturally-diverse student cohorts. *Accounting Education, 20*(6), 605-623.

Klibi, M. F., & Oussii, A. A. (2013). Skills and Attributes Needed for Success in Accounting Career: Do Employers' Expectations Fit with Students' Perceptions? Evidence from Tunisia. *International Journal of Business & Management, 8*(8).

Lee, & Blaszczynski, C. (1999). Perspectives of "Fortune 500" executives on the competency requirements for accounting graduates. *Journal of Education for Business, 75*(2), 104-107.

Lin, Z. J., Xiong, X., & Liu, M. (2005). Knowledge base and skill development in accounting education: evidence from China. *Journal of Accounting Education, 23*(3), 149-169.

Malan, M. (2020). Engaging students in a fully online accounting degree: an action research study. *Accounting Education*, 1-20.

Marriott, N. (2004). Using computerized business simulations and spreadsheet models in accounting education: a case study. *Accounting Education, 13*(sup1), 55-70.

Mgaya, K., & Kitindi, E. (2008). IT skills of academics and practising accountants in Botswana. *World Review of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development, 4*(4), 366-379.

Milliron, V. (2012). CPAs explore a pre-certification pathway to excellence. *The Accounting Educators' Journal, 22*, 43-71.

Montano, J. L. A., Donoso, J. A., Hassall, T., & Joyce, J. (2001). Vocational skills in the accounting professional profile: the Chartered Institute of Management Accountants (CIMA) employers' opinion. *Accounting Education, 10*(3), 299-313.

Myers, R. (2005). Accounting education changes course. *Journal of Accountancy, 200*(4), 108.

Nelson, I. T. (1995). What's new about accounting education change? An historical perspective on the change movement. *Accounting Horizons, 9*, 62-75.

Novin, A. M., & Saghafi, A. (1994). Enhancing Accounting Education in Developing Countries: The Case of Iran A2 - Burns, Jane O [Electronic Version]. *Accounting Education for the 21st Century*, 134-137 from http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/B978008042405750023X.

Oliver, B., Whelan, B., Hunt, L., & Hammer, S. (2011). Accounting graduates and the capabilities that count: perceptions of graduates, employers and accounting academics in four Australian universities. *Journal of Teaching and Learning for Graduate Employability, 2*(1), 2-27.

Perera, k. P., U. Guruge, N. Subashini,S. Madhavika, W. and Weerarathne, R. (2021). Accounting education towards sustainable labour markets in Sri Lanka. *Asian Journal of Education and Social Studies, 14*(1), 36-48.

QAA. (2016). *Subject Benchmark Statements: Accounting 2016*. Retrieved. from www.qaa.ac.uk.

Roy, R. H., & MacNeill, J. H. (1966). Horizons for a profession-common body of knowledge for CPAs. *Journal of Accountancy, 122*(3), 38-50.

Siriwardane, H., Low, K.-Y., & Blietz, D. (2015). Making entry-level accountants better communicators: A Singapore-based study of communication tasks, skills, and attributes. *Journal of Accounting Education, 33*(4), 332-347.

Spraakman, G., O'Grady, W., Askarany, D., & Akroyd, C. (2015). Employers' Perceptions of Information Technology Competency Requirements for Management Accounting Graduates. *Accounting Education, 24*(5), 403-422.

Tempone, I., Kavanagh, M., Segal, N., Hancock, P., Howieson, B., & Kent, J. (2012). Desirable generic attributes for accounting graduates into the twenty-first century: the views of employers. *Accounting Research Journal, 25*(1), 41-55.

Webb, J., & Chaffer, C. (2016). The expectation performance gap in accounting education: a review of generic skills development in UK accounting degrees. *Accounting Education, 25*(4), 349-367.

Wijewardena, H., & Yapa, S. (1998). Colonialism and accounting education in developing countries: The experiences of Singapore and Sri Lanka. *The International Journal of Accounting, 33*(2), 269-281.

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير2022

دور التدريب القانوني في الرفع من جودة مُخرجات كليات القانون

سعاد سالم أبوسعد
كلية العلوم الشرعية - جامعة طرابلس
s.abu-Saad@uot.edu.ly

الملخص

تهدف الدراسة إلى التأكيد على أهمية ربط المعلومات النظرية مع تطبيقاتها العملية؛ لتنمية مهارة العمل الجماعي من خلال التطبيق الحقيقي للقضايا القانونية، والتأكيد على أثر جودة البرامج التدريبية العامة على مُخرجات العملية التعليمية وتطوير مهارات الطلاب المتدربين، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج الكمي الإحصائي، وتم استخدام الاستبانة أداة لجمع بيانات الدراسة، وقد تم اختيار مجتمع الدراسة وفق مُسميات وظيفية واختصاصات قانونية متباينة؛ واعتمدت الطريقة العشوائية البسيطة ونشرها بطريقة رقمية في اختيار عينة الدراسة. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أهمية التدريب القانوني وأثره على تحسين مُخرجات كليات القانون، وأن فوائده متعددة تُنمّي مهارات الطالب، وقدرته على تحديد القواعد القانونية واجبة التطبيق، وتنمي مَلكة التحليل القانوني والكتابة القانونية، وتُحسّن جودة مُخرجات كلية القانون. وتوصي هذه الدراسة بضرورة اعتماد تدريس مقرر التدريب القانوني المتمثل في إقرار مشروعي العيادة القانونية والمحاكمات الصورية؛ من خلال إصدار دليل التدريب القانوني العملي، في كليات القانون في الجامعات الليبية.

الكلمات الدالة: التدريب القانوني، الجودة، كلية القانون، مهارات الطالب، الكتابة القانونية، ليبيا .

The role of legal training in raising the quality of the outputs of faculties of law

Souad Salem Abu Saad
Faculty of Sharia Sciences - The University of Tripoli
S.Abu-Saad@uot.edu.ly

Abstract

The study aims to emphasize the importance of linking theoretical information with its practical applications. To develop the skill of teamwork through the real application of legal issues, and to emphasize the impact of the quality of general

training programs on the outcomes of the educational process and to develop the skills of the trained students. The study population was selected according to different job titles and legal specializations. To find out their opinions regarding legal training and its importance. As for the mechanism of selecting the study sample, it adopted the simple random method and published it in a digital way.

The results of this study showed great interest from the concerned jurists; Which confirms the importance of legal training and its impact on improving the outcomes of faculties of law, and that its multiple benefits develop the student's skills, and his ability to determine applicable legal rules, develop the faculty of legal analysis and legal writing, and improve the quality of the outputs of the Faculty of Law. This study recommends the necessity of adopting the teaching of the legal training course represented in approving the Legal Clinic and Moot Courts projects. As a mechanism to link, the theoretical side with the practical side through the issuance of a practical legal training manual, in the faculties of law in Libyan universities.

Keywords: Legal training, Quality, Faculty of law, Student skills, Legal writing, Libya.

1. المُقدِمَة

ليس بجديد أن العملية التعليمية داخل كليات القانون في ليبيا يغلب عليها النمط الكلاسيكي؛ لاهتمامها بالكم دون الكيف، وتركز على دراسة القواعد القانونية والنُظم دون وجود مُقررات تُعنى بتدريس مهارات طرق التفكير القانوني السليم، وأساليب المنطق والاستدلال، الأمر الذي يتطلب من الجميع بذل الجهود للإلمام بقواعد الجودة؛ لانعكاسه الإيجابي في الواقع العملي، وهذا الأمر يُعد مطلباً رئيساً لتطوير البرامج الدراسية وبنائها في مؤسسات التعليم القانوني في ليبيا.

لذلك فإن الأداء المهني والأكاديمي المتمكن في العمل القانوني؛ هو الركيزة الأساسية لتحقيق النتائج المطلوبة من استرجاع الحقوق، وإقرار الأحكام المرادة المستهدفة، فالجانب الأكاديمي لا ينحصر في تلقي العلوم القانونية في القاعات الدراسية فقط؛ بل يتعداها إلى إدماج الطلاب في الميادين التدريبية والتطبيقية؛ لاكتساب الخبرة الجيدة والدُرْبَة والمِرَان في حياتهم العملية العلمية بعد التخرج، إضافة إلى أن التدريب العملي للطلاب القانونيين يكفُل لهم تَعلّم عِدة مهارات، منها: التحقيق، والمرافعة، وكتابة المذكرات القانونية، وصياغة الأحكام، ولا يتأتى ذلك إلا بتفعيل المحكمة الصورية، والعيادات القانونية في الكليات وقاعات البحث، إضافة إلى القدرة على تحليل نصوص القانون، وأحكام القضاء، وآراء الفُقهاء؛ لتحديد القاعدة القانونية واجبة التطبيق.

وتهدف الدراسة إلى تعميق فهم الطالب للمادة العلمية؛ بربط المعلومات الأكاديمية النظرية التي يتلقاها الطالب في الكلية مع تطبيقاتها العملية؛ لتنمية مهارة العمل الجماعي من خلال التطبيق الحقيقي للقضايا القانونية بشكل صحيح، وزيارة المحاكم والجهات القضائية المختلفة، إضافة إلى بناء الطالب من الناحية

المهارية، وتأهيله للانخراط في سوق العمل بما يتوافق مع مُخرجات الكلية ومتطلبات الواقع الذي يحتاج إلى كفاءات مهنية جيدة داخل التخصص، والتأكيد على أثر جودة البرامج التدريبية العامة على مُخرجات العملية التعليمية، وتطوير مهارات الطلاب المتدربين.

وتكمن الأهمية العلمية في تقديم دراسة قانونية حديثة ودقيقة لأبعاد الموضوع، وصولاً لوضع حلول علمية، وكذلك الاسترشاد بواقع عملي لبعض الكليات؛ بغية وضع أُسس ورؤى مستقبلية، لنشر الثقافة القانونية التدريبية، إضافة إلى الإسهام في إثراء المكتبة القانونية بدراسات وأبحاث تتناسب مع تطور مهارات التعلّم التي أضحت ضرورية في التعليم القانوني في ليبيا، محاولين هنا إيجاد حلول لها تحت مظلة القانون. بينما الأهمية العملية تكمن في أن الحاجة أصبحت ملحة لتزويد طالب القانون مهنياً بمجموعة من المعارف والقيم والمهارات التي تساعده في بناء شخصيته المهنية، فيتصدر التدريب الميداني المكانة؛ لأهميته العالية، كما أن الملاحظ – مؤخراً –تزايد ظاهرة تدني الإدراك العلمي والعملي بين الطلاب؛ لانعدام إدراكه الآلية المناسبة لتدريب وتطوير مهاراتهم الذاتية على النقد والتحليل وعرض الأفكار وتعزيز الانضباط والجودة؛ مما ينتج عنه على التوالي تدني ملحوظ في مُخرجات كليات القانون.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي القائم على جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها واستخلاص النتائج منها، كما ستستخدم الدراسة المنهج الكمي الإحصائي، الذي من خلاله يمكن استخلاص نتائج دقيقة لهذه الدراسة في مجال التدريب القانوني بكليات القانون في ليبيا.

وتكمن مُشكلة الدراسة في أن مُخرجات كليات القانون في تدنٍ مستمر، وأنها تفتقر بشكل ملحوظ إلى مهارات التفكير الإبداعي والتحليلي، والقدرة على توظيف المعارف بصورة عملية؛ للتعامل بفاعلية مع متطلبات سوق العمل، لذلك فإن هذه الدراسة تبحث عن مدى فاعلية أساليب التدريب القانوني والأساليب التعليمية والتعلّمية، وهل لها الدور الفاعل في الرفع من مُخرجات مؤسسات التعليم القانوني في ليبيا؟

ويمكن تناول هذه الإشكالية من خلال الخطة الآتية: قامت الدراسة على جزئين، يتناول الأول أهمية التدريب القانوني (الماهية–الأهداف–مجالات العمل). ويتناول الثاني الآليات التطبيقية لتفعيل التدريب القانوني العملي، وفق الآتي:

2. أهمية التدريب القانوني (الماهية –الأهداف –مجالات العمل)

لا تقع الأهمية في العملية التعليمية في حفظ الطالب وقدرته على استرجاع المعلومات؛ بل تكمن في قدرته على توظيفها عمليًا، من خلال عدة استراتيجيات حديثة؛ للرفع من جودة مُخرجاتها، ومن هنا جاءت أهمية التدريب القانوني للطلبة بوصفه أحد أهم الاستراتيجيات التي تنعكس بشكل إيجابي على مُخرجات كليات القانون، ويمكن توضيح ذلك وفق مطلبين اثنين، هما:

1.2 ماهية التدريب القانوني

إن الخوض في استراتيجيات التعلُّم النشط التي تتسم بالفاعلية وتفعيلها في قاعات الدرس؛ لكثرة الملل والفتور لدى الطلاب أثناء إلقاء المحاضرة بالطريقة التقليدية؛ مما جعل المعلم يستخدم استراتيجيات تنشيطية، من بينها استراتيجية التعليم التعاوني، واستراتيجية حل المشكلات، بحيث تجعل العملية التعليمية تتسم بالفاعلية، وتنمي المهارات الفكرية والقانونية لدى الطلاب، وهو ما ينعكس إيجابا على التحصيل العلمي (أبوسعد،2021).

ولابد من الإشارة إلى أن التعليم التفاعلي المبني على مناقشة المشكلة وتحليلها وتبادل المهام يلعب دوراً جوهرياً في خلق بيئة تعليمية جاذبة تتسم بالنشاط والحيوية، وتبتعد عن الجمود والرتابة، الأمر الذي يسهم في صقل مهارات الطلبة، وتنمية قدراتهم على تقبل وجهات النظر المختلفة، فضلا عن تمكين العلاقات الإيجابية بين المتعلمين والحد من سيطرة المعلّم على الموقف التعليمي (طعيمة والشعيبي،2006).

وفي سبيل تجسيد هذا النوع من التعليم في المجال القانوني، يتوجب على عضو هيئة التدريس في المجال القانوني أن يَشرح في البداية طبيعة المادة العلمية، مع إبراز الإشكالات التي تظهر جلية على الصعيد العملي التطبيقي، من خلال التركيز على تطوير قدرة الطالب على التفكير الموضوعي والتحليلي وتشجيعه على النقد، وكذلك تكليف الطلبة بإعداد التقارير والبحوث والتعليق على الأحكام القضائية، شرط أن تتضمن تطبيقات عملية لمسائل وقضايا تثير إشكالات قانونية، وأن يتم عرضها من قبل الطالب في القاعة الدراسية ومناقشتها، ولا ضير في عقد جلسات نقاشية وجلسات عصف ذهني يعدها الطلبة تحت إشراف أستاذ المقرر (الدحيات،2019).

ويُعَرّف التدريب بأنه: "عملية مُنظمة لتطبيق المعارف والأفكار والمفاهيم والحقائق العلمية، والتعلّم والتدريب، عمليتان مستمرتان وإن بدا لنا أن إحدى هاتين العمليتين تسبق الأخرى أوهي مطلب للآخر" (الشاعر، 2010)، ويُعد الأداء المهني والأكاديمي المتمكن في العمل القانوني، الركيزة الأساسية لتحقيق النتائج المطلوبة من استرجاع الحقوق، فمُخرجات التعليم القانوني الجامعي لا تساعد على أداء متميز في العمل القانوني؛ لأن دائرة التوسع في عدد من المؤسسات الأكاديمية المتخصصة في تدريس وتعليم القانون باتت مُخرجاتها دون المستوى المطلوب، فالملاحظ أن كمية المعرفة القانونية متدنية، فضلاً عن قلة أو سطحية الثقافة العامة ذات الصلة بالعلوم المساعدة للقانون، إضافة إلى أن المُقررات الدراسية في كليات القانون، وأساليب تعليمها لاتزال في معظمها تقليدية، حيث لاتزال أغلب كُليات القانون تُدرس علم القانون بالمناهج والأساليب ذاتها والمواضيع التقليدية النمطية المألوفة منذ سنوات طويلة، دون التركيز على استراتيجيات التدريس الحديثة.

"وتكمن أهمية تعليم مهارات التفكير للمتعلم في تخريج متعلمين فعالين قادرين على التعلّم الذاتي، وعلى تنظيم شؤون حياتهم منتجين في مجتمعهم ومتعاونين، محترمين للآخرين، ومبادرين، لديهم الشجاعة الأدبية في طرح الأفكار والآراء، قادرين على اتخاذ القرار المناسب والابتكار والإبداع والتفكير في الاختبارات المتعددة (الحارثي وبن ناصر، 2013).

والتدريب نوعان: داخلي، وخارجي، أما الأول فيتم تنفيذه داخل الكلية، وأما الثاني فيُتاح بموجب شراكات مع الجهات المختصة بعد أخذ الموافقات الإدارية اللازمة، ويمكن أن تكون هذه الجهات هيئات حكومية أو مؤسسات خاصة ومكاتب محاماة وغير ذلك (الشبرمى،2019). لذلك فإن التدريب العملي الذي تُقدمه الكلية للطلبة يُعد جزءاً متمِماً للخطة الدراسية، حيث يلتزم الطالب بالتدريب خارج قاعات التدريس؛ مما يتيح له الفرصة للاحتكاك ببيئة الحياة العملية الواقعية التي تلقاها خلال دراسته الجامعية، كما يتولى برنامج التطوير والتدريب من خلال عملية الاتصال بالجهات التي يتم التعاقد معها؛ لإجراء التدريب داخلياً أو خارجياً، وتكون مجريات التدريب وفق مواصفات متفق عليها مسبقاً، حيث إن برنامج التطوير والتدريب يُعد حلقة الوصل بين الكلية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بعملية التدريب (كلية الإمام مالك للشريعة والقانون،2021).

وبناءً على ذلك فإن تكامل المدخلات التدريبية أساساً رئيسًا للوصول إلى تدريب بكفاءة عالية ومُخرجات ذات أثر تطويري ملموس، زادت تكلفتها خلال العقود الثلاثة الماضية، كما أن تنامي المعرفة بشكل سريع أدى إلى تنامي أساسيات عناصر المدخلات التدريبية ومن ثم حدث التغيير في الجوانب المعرفية والمهارية، وفي طرق نقلها وانعكس ذلك على المناشط البشرية التي أصبحت تأخذ ميزان الكم والكيف وأصبح مطلباً حضارياً أوجبته تلك التغيرات (الشاعر، 2010)، "فالجودة في السياق التدريبي مرتبطة بالعمل المُتقن والقيم اللافِتة للأنظار، ومُخرجات تحمل في طياتها بذور الجودة الشاملة" (الشاعر، 2010).

2.2 أهداف التدريب القانوني ومجالاته

من البَديهِي أن تحديد الأهداف في أي عمل يعدُ شرطاً ضرورياً لنجاحه؛ فمن الضروري الإشارة هنا إلى الأهداف المتعلقة بالتدريب، فهي عديدة، منها المتعلقة بالتدريب؛ لتعميق فهم الطالب للمادة العملية، بربط المعلومات الأكاديمية النظرية التي يتلقاها الطالب في الكلية مع تطبيقاتها العملية في سوق العمل، وتزويد الكلية والأقسام الأكاديمية بتغذية عكسية؛ لبيان مدى علاقة برامجها الأكاديمية والتطبيقات العملية لها ببيئة الأعمال الحقيقية واحتياجات ومتطلبات سوق العمل، وكذلك السعي نحو تحقيق التوافق بين مُخرجات الكلية ومتطلبات سوق العمل، فضلاً عن تعويد الطالب تحمل المسؤوليات التي تتعلق بالعمل والانضباط، وكذلك تنمية مهارة العمل الجماعي لدى الطالب، وتنمية سلوكيات التعامل مع الزملاء داخل فريق العمل الواحد.

ولابد من التأكيد أن من فوائد التدريب الفرصة التي سيجنيها الطالب، متمثلة في الاحتكاك بأصحاب الخبرات في مجال تخصصه، وفي بيئة العمل بشكل عام، ورفع مهاراته وتعزيز الفرص الوظيفية المستقبلية

وغيرها من الأهداف التي سيُحققها التدريب (المرسى ومحمد،2018). وعلى ذلك يهدف التدريب إلى تنمية المهارات القانونية، بحيث يشترط في خريج القانون، القدرة على إجراء الأبحاث وكتابة التقارير والمُذكرات، والتدريب على الصياغة القانونية، والمرافعة أمام المحاكم وهيئات التحكيم، وصياغة القوانين والقرارات، واستيعاب التطبيقات القضائية وفهمها، وتقديم الاستشارات، والمشاركة في الأنشطة البحثية؛ وهذا يوصلنا إلى إعداد جيل قانوني قادر على التعامل مع مختلف الإشكاليات القانونية (الراشدي، 2021م).

وفيما يتعلق بخصائص التدريب وأساليبه فهناك ثلاثة معايير، أولها: معيار التغذية الراجعة، ويشمل ردود الفعل التي تحدث من قبل المتدربين على شكل انطباعات حول البرامج التدريبية، وثانيها: معيار التعلّم، ويمثل كفاءة التحصيل عند التعرض للبرنامج التدريبي، وثالثها: معيار المخرجات، ويمثل مدى تحقيق الهدف من التدريب، ويأتي على شكل نتاج تدريبي ملموس ومحسوس، فهو مجموعة من المعارف والمهارات والاتجاهات التي يبذلها المتدرب جراء تعرضه برنامج التدريب.

لذلك وجب إعادة النظر في أهداف مؤسسات التعليم العالي، وبخاصة المعنية بالتعليم القانوني؛ لوجوب إدراكها أن دورها لم يعد مقتصراً على تلقين طلبتها أكبر قدر من المعلومات النظرية؛ بل أصبح عليها لزاماً أن تزود طلبتها بمهارات متقدمة، مثل: التفكير النقدي، والتحليل القانوني، والتعليم الذاتي، والتواصل الفعّال، ومهارات حل المشكلات بطرق إبداعية، والصياغة القانونية، ومهارة استخدام تقنية المعلومات، ومهارات التفاوض وتمثيل الأطراف وغيرها من المهارات اللازمة للعمل في المجال القانوني (الشاعر،2010).

وتأسيساً على ذلك يمكن الوصول إلى أن التدريب هو المطلب الضروري لطالب القانون؛ لتهيئته لسوق العمل، وإكسابه الخبرات والمهارات العملية التطبيقية للعمل مستقبلاً، وفقًا لأصول المهنة، فالجمع بين المادة العلمية والواقع العملي يزيد من كفاءته مع تمكينه من معرفة جهات الاختصاص من محاكم وهيئات ومؤسسات عامة وخاصة ذات اختصاص.

3. آليات التدريب القانوني وفاعليتها في تطوير مهارات الطالب

يُلاحظ أن آليات التدريب القانوني عديدة، وهي آليات يمكن تكييفها مع مُقررات العلوم القانونية لتحديد أهمية فائدة التدريب القانوني للطلبة التي تنعكس بشكل إيجابي على مُخرجات كليات القانون،" فالعيادة القانونية والمحاكم الصورية تسعى إلى تعزيز القيم السامية لممارسة مختلف المهن القانونية من نزاهة ومصداقية وعدالة وسريّة واحترام القانون، وتنمية روح العمل الجماعي والتطوعي لدى الطلاب، وكذلك وضع المعرفة القانونية التي اكتسبها طالب القانون موضع التطبيق العملي (الراشدي، 2021م)، ويمكن أن نذكر بعضها، وفق الآتي:

1.3 آليات تفعيل التدريب القانوني عملياً

إن إعداد طلاب القانون مهنياً يحتاج إلى تزويدهم بمجموعة من المعارف والقيم والمهارات التي تساعدهم على بناء شخصيتهم المهنية، ويمكن توضيح فائدة التدريب القانوني من خلال تحديد نوعين من آليات

التدريب القانوني التي تُنمي مهارات الطالب وتؤهله للمستقبل المِهني، وهي العيادات القانونية والمحكمة الصورية، ويمكن توضيح ذلك في الفروع الآتية:

1.1.3 العيادات القانونية، آلية لتوفير الخدمات المجانية المجتمعية

يُعد مصطلح العيادة القانونية، مُهمًا في مجال تعزيز الحق للوصول إلى العدالة، والذي أسهمت في تأسيسه المنظمات الدولية التي تهتم بحقوق الإنسان، وبخاصة الشرائح الفقيرة والمُعدمة في المجتمع، كما يجب تطويره في بناء قدرات الطلاب وتدريبهم بما يتلاءم مع حاجات المجتمع ومتطلبات العمل القانوني، كما أن العيادات القانونية تتميز بتقديمها الاستشارات الخاصة للأفراد في المجتمع، الذين تصادفهم المشاكل في تطبيق القانون، وهذا مشابهٌ للاستشارات الطبية التي يحصل عليها المرضى من العيادات الطبية" (كلية القانون، 2013).

وقد عُرّفت العيادة القانونية بأنها: عبارة عن برنامج يتم تنظيمها من خلال كلية القانون التي تسمح للطلاب بالحصول على الائتمان فيها أثناء عملهم بدوام جزئي في أجواء الخدمة القانونية الحقيقية، وفيها يقوم الطلاب بأداء مهام مختلفة مثلما يفعل المحامي في الوظيفة نفسها، مثل: إجراء البحوث القانونية، وصياغة المذكرات والوثائق القانونية الأخرى، ومقابلة العملاء. لذلك فإن تفعيل دور العيادة القانونية يستوجب السماح من السلطات القضائية للطلاب بالمثول أمام المحكمة نيابة عن العملاء، حتى في مجال الدفاع الجنائي، والملاحظ أن معظم عيادات القانون مفتوحة فقط لطلاب القانون في السنة الثالثة، رغم أن بعضها قد تُوفِّر فرصًا لطلاب السنة الثانية أيضًا (فابيو، 2021).

كما تسعى العيادة إلى إكساب طلبة كلية القانون مهارات عملية محترفة؛ لتقديم المشورة القانونية الصائبة بناء على المعرفة بالقوانين واللوائح السارية، والإجراءات القضائية المتبعة في المحاكم، وتدريبهم على الإعداد المتميز لمختلف المستندات القانونية، وعلى مهارات الترافع والتفاوض والوساطة، وإدارة الجلسات والمقابلات الشخصية، إضافة إلى التدريب على مهارات التفكير المنطقي والتحليل العلمي، والتعلم الذاتي، والتعامل مع مصادر المعرفة والتقنيات الحديثة في مجال القانون (الراشدي، 2021م).

وتُعد العيادة القانونية إحدى وسائل تطوير التعليم القانوني في كليات القانون ومدارس القانون في مختلف دول العالم، على اختلاف أشكالها وأنظمتها القانونية، ويطلق عليه التعليم القانوني "الإكلينيكي"؛ لأنه يمزج بين الدراسة القانونية في صورتها النظرية والممارسة العملية لها في بيئتها الواقعية، لذا فالعيادة القانونية، أسلوب تفاعلي لتعليم طلاب القانون المهارات القانونية التي سيحتاجها الطلاب في حياتهم العملية، موضحا أن هذا الأسلوب يختلف عن الأسلوب التقليدي للتعليم القانوني.

أما عن آلية العمل داخل العيادة، فنجد الطلاب يتعاملون مع موكلين حقيقيين لديهم مشكلات حقيقية من خلال إجراء المقابلات معهم والاستماع إليهم، ثم صياغة مشكلاتهم صياغة قانونية سليمة، بعد ذلك يقومون بالبحث عن الحل القانوني لهذه المشكلات، وتقديم المشورة القانونية لأصحابها، كإعداد صحيفة

دعوى، أو مذكرة الدفاع، كما يقومون بتقديم المساعدة القضائية لهؤلاء الموكلين إذا كانت طبيعة المشكلة تستدعى ذلك، شرط أن يتم ذلك كله تحت إشراف الأساتذة الذين هم في الغالب محامون ممارسون لمهنة المحاماة، وهذا ما يميز فكرة العيادات القانونية التي تتسم بالمجانية؛ لأنها تقدم خدمات قانونية مجانية للعملاء، بإشراف أساتذة القانون، وتعد المشاركة في العيادة القانونية آلية رائعة للطلاب؛ للحصول على خبرة عملية قبل التوجه إلى سوق العمل، ويمكن تفعيل العيادات القانونية في العديد من مجالات القانون، مثل: (الخدمات القانونية المجتمعية، القانون الجنائي، حقوق الإنسان، القانون الإداري، قانون المرافعات المدنية والتجارية).

كما أن هذه العيادات القانونية تهدف إلى نشر الثقافة القانونية في المجتمع، والعمل على دمج الطلبة مع مختلف شرائح المجتمع المحلي؛ لتفعيل مبادئ العمل التطوعي، ومزج الدراسة الأكاديمية النظرية والحياة المهنية العملية، وتقديم الخدمات والاستشارات القانونية المجانية للفئات الفقيرة والمحتاجة، وتعزز فكرة العمل بروح الفريق الواحد، وترسيخ أخلاقيات مهنة المحاماة لدى الطلبة، والإلمام بالتشريعات المنظمة لعمل المحامي.

ومن هنا يتبين أن فلسفة الاستمرار في العيادة القانونية تقوم على أساس تحقق التواصل بين الجامعة والخريجين والتوفيق بين الدراسة الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل، فالعيادة تركز على الجوانب العملية والإجرائية في العملية التعليمية؛ بل هي داعم رئيس للجانب النظري من خلال إشراك الطالب في العملية التعليمية، وتحميله المكان الفاعل في هذا المجال، وهذا بدوره يؤكد على ضرورة توطيد العلاقة بين كليات القانون ووزارة العدل، والاستفادة من خبرات القُضاة والمحامين من خلال استضافة ممثل عن القُضاة، أو نقابة المحامين في مجلس الكلية كلما اقتضت الحاجة لذلك في أمور تتعلق بالمحاماة، وكذلك إشراكهم في النشاطات العلمية، والاستفادة من خبراتهم في مجال التجربة العملية، كما يمكن أن تنظم العيادة القانونية بالمشاركة مع الكليات، والمراكز التعليمية، والعيادات القانونية، والنقابات المهنية القانونية ذات الصلة.

"ومن الإنصاف نبين أن بعض كليات القانون في ليبيا لها تجربة سابقة في إنشاء العيادات القانونية؛ إذ انمازت كلية القانون طرابلس بخطوة مهمة نحو نشر أساليب التعليم التفاعلي، فقد تم البدء في برنامج العيادة القانونية في الفصل الدراسي (ربيع 2015–2016)؛ لتحقيق أهدافها، فهي تعمل على صقل مهارات الطالب المهنية وتعزيز مهارات الاتصال مع المجتمع، كما تخدم أبناء المجتمع المحلي من خلال تقديم التثقيف والوعي القانوني، وتوظيف العلوم القانونية المختلفة لخدمة أبناء المجتمع، إلا أن هذا العمل لم يكتب له الاستمرار" (كلية القانون،2016).

وتأسيساً على ذلك يمكن تضمين دروس العيادات القانونية في مقررات كليات القانون الليبية لخدمة المجتمع عن طريق التدريس والتدريب ووضع خطة عمل لتعزيز دور الطلاب في عملية التعليم للابتعاد عن الدور التقليدي لكليات القانون في تدريس القانون وإجراء الأبحاث القانونية، والتأكيد على فاعلية مشروع العيادة القانونية في الجامعات الليبية ومدى تطبيقها، لذا وجب الاهتمام بالعيادة القانونية والتأكيد على

إيجابياتها وتلافي سلبياتها وعرض نماذج من العيادات القانونية الموجودة في بعض الدول الأوروبية والعربية، وقياس مدى نجاح هذه العيادة لديهم.

وخلاصة القول: إن العيادة القانونية نمط تعليمي قانوني تطبيقي، من خلال ما تقدمه من خدمات قانونية مجانية لشرائح المجتمع المحتاجة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وفقًا للقوانين المعمول بها، التي تسعى إلى تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الثقة بالنظام القانوني، ويمكن أن تكون العيادة القانونية رقمية بحيث تُقدم خدماتها إلكترونيًا على نطاق واسع.

2.1.3 المحكمة الصورية أنموذج تطبيقي للمحاكم الحقيقة

إن المحكمة الصورية تعمل على سد الفجوة ما بين النظرية القانونية والتطبيق العملي من خلال التدريب على اكتساب المهارات الضرورية لإجراء المرافعات، سواء من ذلك مهارات التحليل، وتقديم الأدلة، والصياغة، وبناء الحجج القانونية، ومهارة المرافعة أمام هيئة المحكمة (كلية القانون، 2021)، لذلك فهي نشاطٌ في بعض كليات القانون يمنح الطلاب فرصة تطوير مهاراتهم في الدفاع بصورة شفاهية أو مكتوبة، عن طريق صياغة المذكرات، أو عرائض الاستدعاء، والمشاركة في المرافعات الشفهية، ومناقشة القضايا أمام القضاة (كلية القانون، 2021). فالأعمال التي يُكلّف بها الطالب تسهم في قدرته على إنجاز بعض الأعمال العلمية والتطبيقية، وتعد هذه الطريقة من أفضل الطرق التي تطور قدرات المتدربين في اتخاذ القرارات، وإيجاد الحلول الملائمة للمشكلات التي تواجههم وتعودهم على أسلوب كتابة التقارير والملاحظات الإدارية" (عامر، د.ت).

إن الجانب الأكاديمي لا ينحصر في تلقي العلوم القانونية في القاعات الدراسية فقط، وإنما يجب أن يتعدى ذلك إلى خوض الطلبة في الميادين التدريبية والتطبيقية؛ لاكتساب الخبرة الجيدة في حياتهم العملية بعد التخرج، ولا يخفي أن المحاكم الصورية بدأت في الظهور في السنوات الأخيرة، ولكن ظهورها مازال قليلاً، وقد كان لبعض كليات القانون في ليبيا تجربة في ذلك، ذكرنا منها سابقا جامعة طرابلس، ونذكر أيضًا جامعة الزيتونة، كما تم أثناء افتتاح قاعات كلية القانون بجامعة بنغازي بنهاية عام 2018م، تأسيس مكتب المحكمة الصورية للتدريب والاستشارات، وكذلك وحدة لتحقيق المخطوطات تابعة لقسم الشريعة بالكلية، كما تم تفعيل برنامج التدريب والتطبيق العملي لطلبة القانون من خلال المحاكمات الصورية (صحيفة العنوان، 2018).

ولا نغفل أن الملاحظ على المقررات بكليات القانون بالجامعات الليبية أنها تتناول الجانب القانوني فقط، في حين أنه لابد من إدراج مقررات من تخصصات أخرى؛ مثل: الحاسوب، والإدارة والتكنولوجيا وغيرها من التخصصات؛ فالمحامي مثلا يجب عليه أن يكون على دراية بها، وعليه أن يكون ملماً بالكثير من جوانب الحياة، فالعمل في مجال المحاماة اليوم أصبح متداخلاً بشكل كبير مع بيئات المال والأعمال، وعلى

جامعاتنا أن تواكب هذا الطارئ، وتستحدث خطة شاملة تُخرج لنا محامين مثقفين، لديهم اطلاع على تخصصات أخرى ستعمل جنباً إلى جنب معهم.

وبناءً على ذلك فالتدريب العملي للطلاب القانونيين يكفل لهم تعلّم عدة مهارات مهمة، كالتحقيق، أو المرافعة، أو كتابة المذكرات القانونية، أو الأحكام، وذلك من خلال ضرورة تفعيل المحاكمة الصورية والعيادات القانونية بالكليات، إضافة إلى القدرة على تحليل نصوص القانون وأحكام القضاء وآراء الفقهاء؛ لتحديد القاعدة القانونية واجبة التطبيق، وصولاً إلى أن تطبيق القواعد القانونية على الوقائع توصل لصحيح حكم القانون فيها، إضافة إلى أنه يقيم نصوص القانون وأحكام القضاء وآراء الفقهاء؛ لغرض التوفيق أو الترجيح بينها، أو تقديم حلول بديلة، كل هذه التدريبات سيكون لها وقعٌ جيد على مؤسسات الدولة القانونية، فلابد أن يكون خريجو القانون لديهم إمكانات جيدة تؤهلهم لممارسة عملهم بطريقة احترافية ومهنية وليست وظيفية.

إن رؤية كلية القانون بجامعة طرابلس على سبيل المثال تتلخص في: "البحث العلمي والعملية التعليمية في مجال العلوم القانونية بمختلف فروعها، حيث تقدم لهذا المجتمع مُخرجات تحفظ للعدالة مكانتها، عن طريق تطبيق القاعدة القانونية في أسمى صورة لها، ليحتمي الجميع بعدل القضاء وسيادة القانون، إضافة إلى تنمية القدرات الشخصية في بيئة تنافسية ترقى بالكلية إلى مصاف الكليات العالمية" (كلية القانون، 2011)، وترى الباحثة أن ذلك لا يجدي إلا بالتطبيق العملي للمبادئ القانونية التي تمت دراستها من خلال التدريب العملي أثناء مرحلة الدراسة للطلاب.

وتماشياً مع ما تم ذكره فإن توظيف التكنولوجيا لتدريب الطالب نظرياً "التدريب الميداني" أو تدريبهم تكنولوجياً أثناء المحاضرة يساعد على نمو فكر الطالب الذي ينهل العلوم القانونية وتطوير مهارته، فإعداد طلاب القانون مهنياً يحتاج إلى تزويدهم بمجموعة من المعارف والقيم والمهارات التي تساعدهم في بناء شخصيتهم المهنية، فالتدريب الميداني ضروري جداً، كالمحكمة الصورية، فالأعمال التي يُكلف بها الطالب من أجل سماته الفكرية لها أهمية في قدرته على إنجاز بعض الأعمال العلمية والتطبيقية، وتعد هذه الطريقة من أفضل الطرق التي تطور قدرات المتدربين في اتخاذ القرارات، وايجاد الحلول الملائمة للمشكلات التي تواجههم مستقبلاً (أبوسعد، استخدام تكنولوجيا التعليم في تدريس العلوم القانونية، 2019).

2.3 مدى فاعلية تطبيق آليات التدريب القانوني

هناك دراسة ميدانية أعدتها الباحثة أبو سعد في مطلع 2021م (مُبادرة نحو تطوير التعليم القانوني في ليبيا، 2021)، هدفها تقييم واقع تطبيق الآليات اللازمة لتطوير التعليم القانوني في ليبيا؛ مبنية على أُسس علمية وعملية، وقد كان من بين المرتكزات الأساسية التي تم الاعتماد عليها هو التدريب القانوني بهدف التأكيد على أهمية تطبيق برامج التدريب القانوني وتقييم واقع ثقافة التدريب القانوني في ليبيا، ويمكن توضيح ذلك في فرعين اثنين، هما:

1.2.3 إجراءات الدراسة

بناءً على طبيعة المعلومات التي يُراد جمعها، وعلى المنهج المستخدم في الدراسة؛ تبين أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي (الاستبانة)، بوصفها وسيلة لجمع البيانات حسب مقتضيات الدراسة، وقد تم تطبيقها في صورتها النهائية بشكل رقمي، بسبب اجتياح جائحة فيروس كورونا المعروف باسم (COVID-19) العالم، وذلك باستخدام برنامج (Google Forms)-(Office) ولسرعة الإنجاز ودقة النشر وسهولته، بخاصة في ظل سرعة انتشار هذا الفيروس وما نتج عنه من حجر صحي.

وقد انتهجت هذه الدراسة عددًا من الخطوات والآليات؛ للوصول إلى النتائج العلمية الدقيقة، ففيما يتعلق بمجتمع الدراسة تم تطبيق هذه الدراسة على (140) مُشارك تم اختيارهم ضمن مُسميات وظيفية واختصاصات قانونية متباينة في أغلب مناطق ليبيا من خلال استطلاع رأي أعضاء هيئات التدريس القانونيين، والقُضاة، ووكلاء النيابة، والمحامين، والمستشارين، لمعرفة آرائهم فيما يتعلق بتطوير التعليم القانوني إجمالاً، ومن بين هذه الآليات: التدريب القانوني، أما عن آلية اختيار عينة الدراسة فقد تم اعتماد الطريقة العشوائية البسيطة ممثلة في مجتمع الدراسة، المعنيّ، وذلك بنشرها بطريقة رقمية.

الجدول رقم (1) يوضح محاور أداة الدراسة

عنوان المحور	المتغيرات الديموغرافية	المحاكم الصورية	العيادة القانونية	الفقرة المفتوحة
عدد فقرات	8	10	16	`1
المجموع الكلي للفقرات	63			

وفيما يتعلق بحدود الدراسة المكانية، فقد اقتصرت هذه الدراسة جغرافيًا على ليبيا فقط دون عمل مقارنة مع الدول العربية أو الغربية، بحيث كانت المشاركة بنسب متفاوتة، أما فيما يتعلق بالحدود البشرية فقد تم تطبيق الدراسة على فئات عمرية متباينة ولم تكن مخصصة لفئات عمرية محددة ولا لجنس محدد باستثناء تحديد التخصص، وفيما يتعلق بالحدود الزمانية فقد تم تطبيق الدراسة في المدة الزمنية (2020/11/19م-2021/2/18م).

2.2.3 نتائج الدراسة وتفسيرها

إن الهدف من تحليل البيانات هنا هو الوصول إلى نتائج تتميز بالدقة والشمول، لجميع الفقرات التي تم طرحها سواء أكانت سلبية أم إيجابية، ومن ثم التركيز على أبعادها والآثار المترتبة عليها، والبحث عن أفضل الطرق للتعامل معها ومحاولة تفسيرها؛ لأنها تسهل وضع تصور للأمور والأحداث مستقبلاً، ويمكن عرض هذه النتائج وتحليلها في النقاط الآتية.

أولاً-المتغيرات الديموغرافية الخاصة بعينة الدراسة

لقد كانت الرؤى القانونية متباينة واختلافها مرتبط بمدى توافق الفقرات ودرجة أهميتها من قبل عينة الدراسة، فهي تتغير تبعا لمتغيرات المؤهل الدراسي والخبرة العلمية والدرجة الأكاديمية وسنوات الخبرة، وقد

كان عدد الفقرات هنا (8)، وقد أظهرت النتائج الخاصة بهذا الجزئية استجابة أفراد العينة على جميع المؤشرات.

أما فيما يتعلق بمتغير الجنس فالملاحظ أن نسبة الاستجابة فيه كانت من قبل الإناث أكبر من الذكور؛ إذ بلغ عدد الإناث (79)؛ أي: بنسبة (56%) في حين بلغ عدد استجابة الذكور (61)؛ أي: بنسبة (44%)، كما في الشكل (1)، وهذا الاهتمام المستمر يدل على وجود قدرات نسائية ذات كفاءة عالية وقادرة على تطوير الذات وصولا لتعليم أفضل ومُخرجات قانونية عالية الكفاءة.

الشكل (1) يوضح متغير الجنس

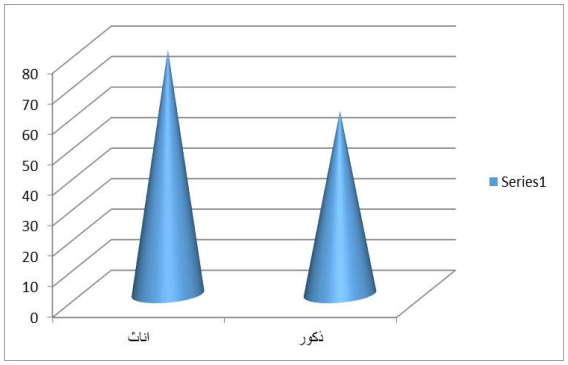

أما المتغير العلمي فقد كانت نسبة الاستجابة فيه متباينة وفيما يتعلق بحملة الدرجة العلمية الليسانس لهذه الفئة فقد وصلت نسبة الاستجابة إلى (43%)، أما حملة الدرجة العلمية الماجستير فكانت نسبة الاستجابة (38%)، في حين أن حملة الدرجة العلمية الدكتوراه كانت (19%) فقط.

وبمقارنة هذه النسب نلحظ وجود تباينٍ فيما بينها، فكانت أعلى نسبة تخص حملة الليسانس، وهم الفئة المهتمة بالتطوير والتدريب في مجال العلوم القانونية، أما حملة الماجستير ففي الدرجة المتوسطة، وهم أكثر تركيزاً وانشغالاً بطموح الدراسات العليا والتطوير الذاتي لمهاراتهم التقنية ونقلها للطلبة والاهتمام بكل ما هو جديد؛ مما قد يؤثر على جهودهم في الممارسات التدريسية داخل مؤسسات التعليم القانونية، أما فيما يتعلق بحملة الدكتوراه فقد كان مؤشرهم هو الأقل، كما في الشكل (2)؛ مما يدل على أنهم أصبحوا يتمتعون باستقرار أكبر نتيجة خبرتهم الطويلة، ويصعب عليهم تغيير ما اعتادوا عليه، كما أن مهارات التخطيط للاستراتيجيات التقليدية للتدريس أصبحت من البديهيات والأساسيات الراسخة بالنسبة لهم؛ ويصعب تغييرها وتطويرها رغم أنه من الضروري الاهتمام بخبراتهم العلمية والفقهية في مجال القانون، والاستعانة بهم خاصة في مجال التدريب نظراً لخبرتهم العملية.

الشكل (2) يوضح المستوى العلمي

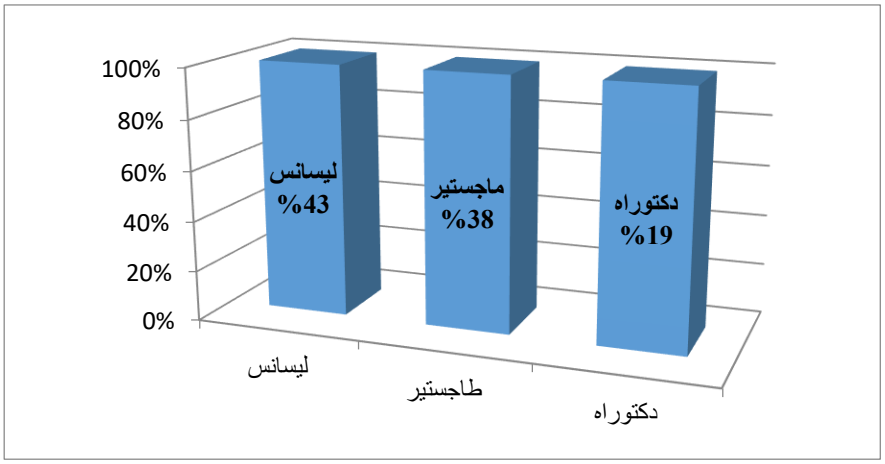

أما بالنسبة للمتغير الخاص بالمستوى العمري فقد تباينت النسب تبعا لتغير الأعمار وفقاً للجدول رقم (2) كما يلي:

الجدول (2) يوضح الفئات العمرية وفئات الأعمار والنسب المئوية

	الفئات	من 20 الى 39	من 40 الى 49	من 50 الي 59	من60 فما فوق	المجموع
الجنس	ذكر	39	13	6	3	61
	انثى	42	30	4	3	79
المجموع		81	43	10	6	40
النسبة المئوية		58%	31%	7%	4%	100%

والملاحظ من نسب استجابة أفراد العينة المذكورة أعلاه والنسبة المئوية وفق الجدول(2) أن فئة الاستجابة الأكبر تخص الفئة الأقل عمراً، وهذا يدل على أن الفئة العمرية الأصغر هي المُهتمة بالتدريب القانوني والتطوير إجمالاً داخل المؤسسات التعليمية، لذا يمكن القول: إن الفئة العمرية كلما قلت عمراً كلما لوحظ الاهتمام بكل ما هو جديد ومتطور، فيجب الاهتمام بهذه الفئة العمرية الشغوفة بالتطوير بما يتلاءم والتغيير المتسارع الذي يشهده الواقع العملي اليوم؛ وذلك بالاستعانة بالفنيين وذوي الخبرات العلمية في ذات التخصص، كما في الشكل (3).

الشكل (3) يوضح الفئات العمرية والنسب المئوية

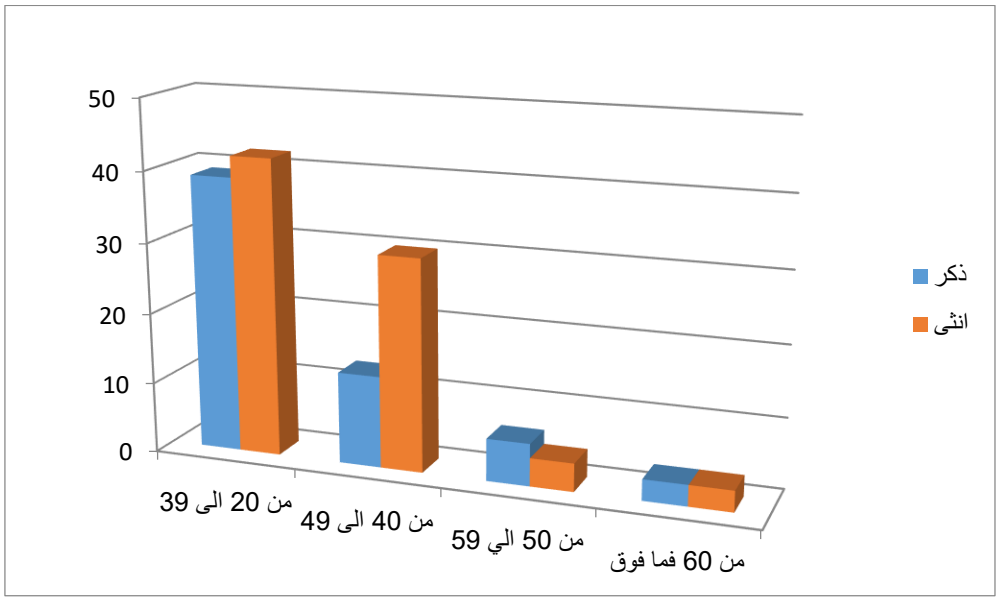

جدول (3) يوضح المجموع النهائي

الفئات	من 20 الى 39	من 40 الى 49	من 50 الي 59	من 60 فما فوق
المجموع	81	43	10	6

الشكل (4) يوضح الرسم البياني لنتائج المتغير الديموغرافي الخاص بعينة الدراسة

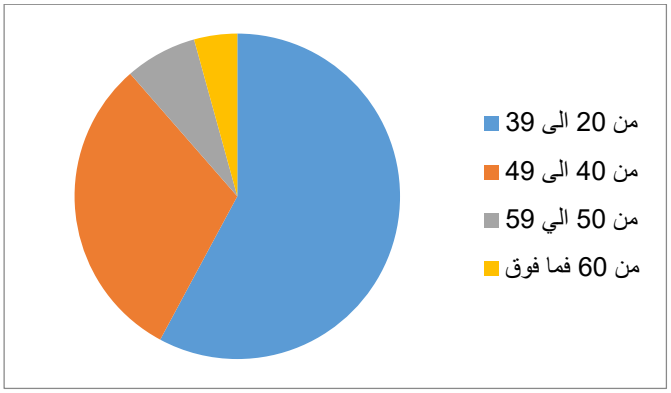

ثانياً–التدريب القانوني ضرورة ملحة للرفع من جودة مُخرجات كليات القانون

من خلال الدراسة الميدانية والنتائج الخاصة بالمحاكم الصورية يمكن ملاحظة بلوغ عدد الفقرات في الاستبانة (10) فقرات وفقا للجدول رقم (4) وكما في الشكل (5)، ويمكن ذكر بعض الأمثلة للمؤشرات العالية التي تعد إيجابية وفقا لاستجابة أفراد العينة.

وقد تباينت المؤشرات بين عالية ومتوسطة وضعيفة، ويمكن التركيز على المؤشرات العالية، وهي الأهم، فالملاحظ أنها لقيت استحساناً من قبل أفراد العينة في الجزئية الخاصة بالمحاكم الصورية التي تؤكد على أهمية التدريب القانوني للطالب، منها: ثلاثة مؤشرات تحمل معدل الاستجابة ذاته، فالمؤشر الأول بلغ

(139) من إجمالي أفراد العينة، والفقرات هم (7-8-9)، وتمثل في التأكيد على أن المحاكم الصورية تُعزز مهارة الطالب في ممارسة عمله مستقبلاً ويساعده على ترسيخ المعلومات النظرية وسهولة ممارستها مستقبلا، في حين كان المؤشر الثاني المتمثل في الفقرة رقم (6) التي تؤكد على أن المحاكم الصورية تعد آلية جديدة من آليات تطوير التعليم القانوني، فكان معدل الاستجابة (137) مقابل (3)، في حين كان المؤشر الأخير يتعلق بالفقرة رقم (10) التي تؤكد أن للمحاكم الصورية الدور المهم في نقل خبرات المحامين والقُضاة الحقيقية للطلبة، وذلك بمعدل (134) من إجمالي أفراد العينة.

جدول (4) يوضح بيانات المحاكم الصورية

ت	المحاكم الصورية	نعم	لا	المجموع
1	هل لديك فكرة عن المحاكم الصورية؟	117	23	140
2	هل سبق أن حضرت محاكمة صورية واقعية؟	87	53	140
3	هل سبق أن حضرت محاكمة صورية إلكترونية؟	30	110	140
4	هل كليات القانون مزودة بقاعات محاكم صورية؟	36	104	140
5	هل أعضاء هيئة التدريس لديهم رغبة في استخدام المحاكم الصورية وتفعيلها؟	119	21	140
6	هل تُعد المحاكم الصورية آلية من آليات تطوير التعليم القانوني؟	137	3	140
7	هل المحاكم الصورية تُنمي قدرة الطالب على الخوض في غمار الحياة العملية القانونية مستقبلاً؟	139	1	140
8	هل المحاكم الصورية تعزز مهارة الطالب في ممارسة عمله مستقبلاً قاضياً أو محامياً أو وكيل نيابة؟	139	1	140
9	هل التطبيق العملي الذي يمارسه الطالب في المحكمة الصورية يساعد على ترسيخ المعلومات النظرية وسهولة ممارستها في حياته المهنية مستقبلاً؟	139	1	140
10	هل المحاكم الصورية تنقل خبرات المحامين والقُضاة الحقيقية للطلبة عندما يقومون بالدور المطلوب؟	134	6	140

الشكل (5) يوضح الرسم البياني الخاص بالمحاكم الصورية

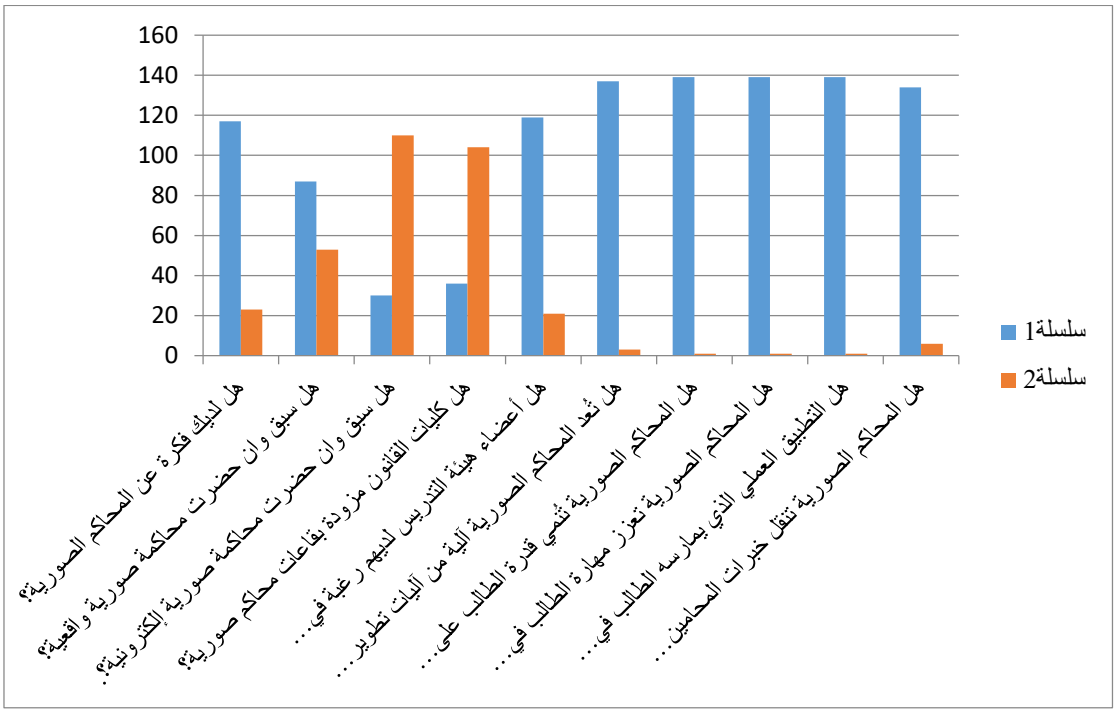

ووفقاً للجدول رقم (5) الخاص بالعيادات القانونية ومدى إمكانية تطبيقها في كليات القانون في ليبيا يمكن ذكر بعض الأمثلة للمؤشرات العالية والمتوسطة وفقا لاستجابة أفراد العينة، لعدة مؤشرات لاقت استجابة كبيرة منهم التي تؤكد على ضرورة التدريب القانوني الميداني للطالب، فهناك ثلاثة مؤشرات عالية تحمل معدل استجابة واحد، وهي (123) من إجمالي أفراد العينة، والفقرات هي (2-11-12)، وتمثلت في التأكيد على أن العيادة القانونية آلية من آليات تطوير التعليم القانوني، وأنها تعزز مهارة الطالب العلمية والعملية في ممارسة عمله مستقبلا.

أما الفقرات رقم (4-6-7) فتؤكد أن العيادة القانونية خطوة رائدة في رفع كفاءة الطالب وتطوير العملية القانونية إجمالاً، فكانت بمعدل استجابة (127)، في حين أن المؤشر الإيجابي الذي يحمل الفقرة رقم (5) المتمثل في التأكيد على أن العيادة القانونية لها دور في رفع مُخرجات التعليم القانوني، بمعدل (126) من إجمالي أفراد العينة.

جدول (5) يوضح بيانات العيادة القانونية

	العيادة القانونية	نعم	لا	المجموع
1	هل لديك فكرة سابقة عن العيادة القانونية؟	76	64	140
2	هل تعد العيادة القانونية آلية من آليات تطوير التعليم القانوني؟	123	17	140
3	هل تعد العيادة القانونية تطبيقاً فعلياً لما تمت دراسته نظريا بكليات القانون؟	112	28	140
4	هل العيادة القانونية تنمي مهارة التفكير القانوني للطالب؟	127	13	140
5	هل العيادة القانونية لها دور في رفع كفاءة مُخرجات التعلم القانوني؟	126	14	140
6	هل تفيد العيادة القانونية الطالب في رفع كفاءته مستقبلاً؟	127	13	140
7	هل تعتبر العيادة القانونية خطوة رائدة في تطوير العملية التعليمية؟	127	13	140
8	هل مخرجات كليات القانون جاهزة لخوض غِمار الحياة العملية القانونية؟	63	77	140
9	كليات القانون هل تركز على تزويد المتخرجين بالمعلومة القانونية فقط؟	108	32	140
10	هل تهتم كليات القانون بالمبادئ النظرية فقط؟	110	30	140
11	هل تعزز العيادة القانونية قدرات الطالب العلمية والعملية؟	123	17	140
12	هل تُنمى العيادة القانونية المهارات اللازمة لممارسة عمل المستشار القانوني الذي يعمل في المؤسسات العامة والخاصة؟	123	17	140
13	هل تنمي العيادة القانونية نهج التدريب الشمولي للطالب؟	119	21	140
14	هل تدعم العيادة القانونية التعليم القانوني التطبيقي؟	128	12	140
15	هل للقضاء الإلكتروني فوائد في المساعدة في تطوير التعليم القانوني؟	124	16	140
16	هل التعليم القانوني الإلكتروني تجربة تستحق اعتمادها أنموذجاً ناجحاً؟	122	18	140

الشكل (6) يوضح الرسم البياني لنتائج بيانات العيادة القانونية

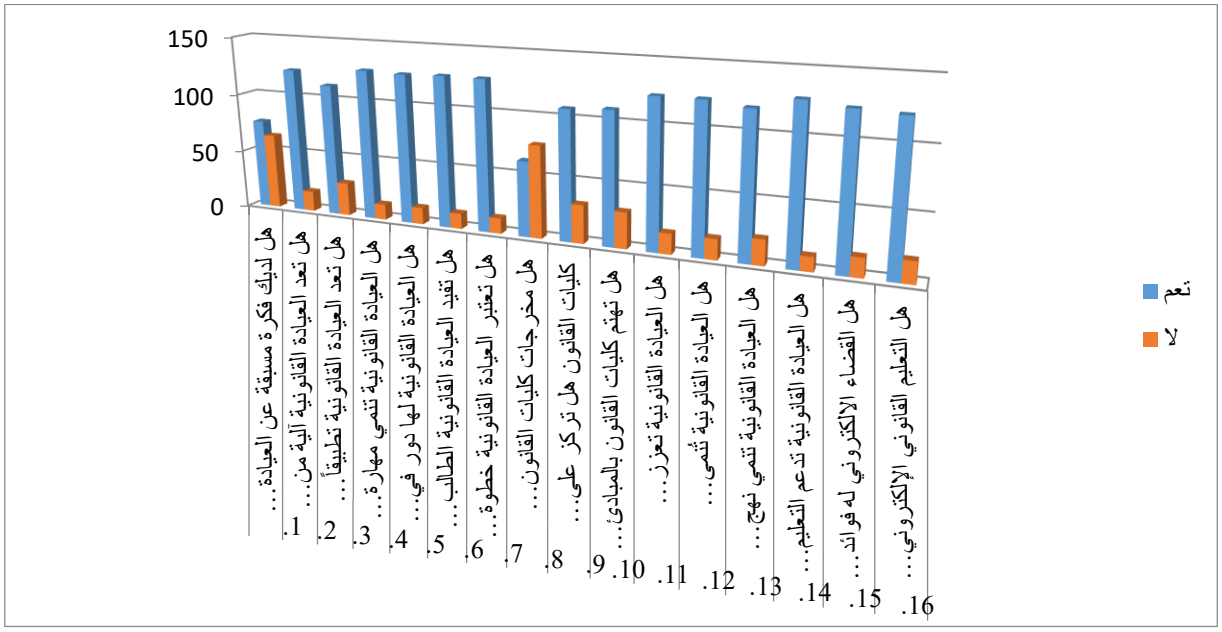

استناداً إلى ما سبق اتضحت أهمية تدريس التدريب القانوني ليكون مقررًا بكليات القانون، وفي سبيل تحقيق ذلك لابد من اتباع عدة إجراءات لتدريس هذا المقرر، ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى عدة عناصر أساسية من خلال الدورات التدريبية، والزيارات للمحاكم والتطبيق العملي لدى الجهات الحكومية ومؤسسات الدولة المعنية، وتفعيل المحاكم الصورية من خلال التركيز على المتطلبات المهارية.

واستخلاصاً مما سلف تبرز أهمية وضع ضوابط لتدريس هذا المقرر العملي، فالمحاكم الصورية على سبيل المثال عادة ما تتم في قاعة المحاكمة الصورية داخل الكلية، وهي بطبيعتها تحاكي قاعات المحاكم الحقيقية، حيث يتم تقسيم الطلاب إلى مجموعات حسب مقتضيات القضية المعروضة.

أما عن آلية اختيار المجموعات ومعايير اختيار القضية وطريقة توزيع الأدوار بين الطلاب فكل ذلك يرجع إلى أستاذ المقرر، مع ضرورة التركيز على عدد من المعايير الخاصة باختيار نوع القضية من حيث تنوع القضايا وحداثتها إن أمكن، ولتنفيذ هذه المتطلبات المهارية للطلاب يجب أن تتجه واجبات المقرر التي يُكلف بها الطلاب إلى صياغة مواد قانونية بوصفها واجبًا ومتطلبًا بحثيًا، وتقديم استشارات قانونية وافتراضية أو بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بإشراف أستاذ المُقرر.

4. النتائج والتوصيات

1.4 النتائج

لقد كانت نتائج هذه الدراسة الاستشرافية إيجابية بنسبة كبيرة، وفقاً لعينة الدراسة، وتتوافق النتائج التي تم التوصل إليها مع الدراسات السابقة سواء الداخلية أو العربية عن أهمية التدريب والتطوير القانوني حيث أظهرت اهتمامًا كبيرًا من قبل القانونيين المعنيين في ليبيا، وهذا يوضح ويؤكد أهمية التدريب بآلياته المتباينة وأثره على تحسين مُخرجات كليات القانون، مع التأكيد على ضرورة اعتماد معايير الجودة في إعداد المادة التدريبية وتحديد أهمية جودة مخرجاتها، وقد أسفرت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، التي تظهر أن للتدريب القانوني عدة فوائد تُنمي مهارات طالب القانون وتُحسّن جودة مُخرجات كلية القانون، نذكر منها:

1. القدرة على تحديد القواعد القانونية واجبة التطبيق، وإكسابه مهارات التفسير اللفظي والمنطقي وقواعد التأويل القانونية.
2. يعمل التدريب القانوني على تسليح طالب القانون وتنمية قدرته على تطبيق القواعد القانونية مستقبلاً.
3. تنمية مهارة الكتابة القانونية التي تُعد المُحرك الأساسي لأي قانوني، التي بدونها لا يستطيع العمل، فقوة القانوني تكمن في كتابته القانونية، وكل العقود والمذكرات القانونية والتعامل مع القضاء يعتمد على اللغة القانونية عند الكتابة.
4. تعريف المتدرب المشارك بأدوات كشف الحيل والمغالطات.
5. القدرة على الإلمام الكامل بصياغة العقود وتوثيقها بالشكل القانوني المتكامل.
6. التدريب يُنمي ملكات المشارك في ملكات التحليل القانوني وكيفية إنزال حكم القانون على وقائع الدعوى بدقة وحنكة، وتنمية روح العمل بالقواعد الأخلاقية والمهنية في إنجاز الأعمال القانونية.

2.4 التوصيات

بناء على النتائج سالفة الذكر، توصي الدراسة بالآتي:

1. ينبغي على كليات القانون أن تعكف على إعداد برنامج تدريبي يراعي مهارات واستشراف المستقبل ومتطلبات سوق العمل.
2. اعتماد تدريس مقرر التدريب القانوني العملي بكليات القانون، وتكون آلية التدريس واحدة وموائمة لتوصيف المقرر.
3. إصدار دليل التدريب القانوني العملي؛ لتسترشد به كافة الكليات في ليبيا يكون قابلاً للتطوير سنوياً، وفقاً لمتطلبات جودة عمل القانون.

4. عقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع جهات التدريب المختلفة، سواء الحكومية منها – كالمحاكم والنيابات ومكاتب الشؤون القانونية في الوزارات ودوائر العمل، أم الجهات الخاصة، مثل: مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية.
5. ضرورة إقرار مشروعي العيادة القانونية والمحاكمات الصورية، في كليات القانون في الجامعات الليبية؛ بل إلزاميته؛ خدمة للطلبة وللمجتمع.
6. العمل على تطوير قطاع الدراسات القانونية (مرحلة الليسانس والدراسات العليا) في كل كليات القانون، وعلى الدمج بين المعلومات والمهارات، فيجب أن يتلقى طلاب الدراسات القانونية، أصل التدريب القانوني والمهارات القانونية، والمهارات العامة والذهنية والمهنية للتميز في سوق العمل.
7. على كل مؤسسة أكاديمية تعنى بتعليم القانون أن تقوم بصياغة مخرجاتها التعليمية، على نحو يؤهل طلبتها للولوج إلى سوق العمل.

المراجع

الحارثي، إبراهيم وبن ناصر، محمد. (2013). تعليم مهارات التفكير.

طعيمه، رشدي، والشعيبي، علاء الدين. (2006). تعليم القراءة والفن، استراتيجيات مختلفة لجمهور متنوع (مج 1). القاهرة: دار الفكر العربية.

أبوسعد، سعاد. (2019). (وزارة التعليم، المحرر) تاجوراء.

أبوسعد، سعاد. (2021). الخرائط الذهنية الرَقمية ودَورها في تَنْمِيَة المَلكة القانُونية. مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية(العراق)، صفحة 452.

أبوسعد، سعاد. (2021). مُبادرة نحو تطوير التعليم القانوني في ليبيا. مجلة الجمعية القضائية (2)، 215–278.

الراشدي صالح. (2 اغسطس، 2021م). طلبة الحقوق يحللون القضايا في العيادة القانونية والمحاكم الصورية. (جامعة السلطان قابوس، المحرر) 2. تاريخ الاسترداد 2 8، 2021

صحيفة العنوان. (1 12، 2018). تاريخ الاسترداد 31 1، 2021، من https://www.addresslibya.com

الشاعر، عبد الرحمن (2010). الأساليب الحديثة في التخطيط للتدريب. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عامر، عبد الغني. (بلا). تأثير التكنولوجيا المعلومات على التنمية المهنية للعاملين بالمكتبات المدرسية الثانوية بشعبية الزاوية في ليبيا (دراسة ميدانية). كلية الآداب، 191. (رسالة دكتوراه، المحرر) طنطا، مصر: جامعة طنطا.

الدحيات، عماد (تشرين الاول، 2019). التعليم القانوني الجامعي بين الواقع والمأمول. المجلة التربوية الدولية المتخصصة (8)، صفحة 81.

كلية الإمام مالك للشريعة والقانون. (2021). التدريب العملي الإلزامي. دبي: https://imc.gov.ae/ar/Training-And-Career-Guidance/Compulsory-Practical-Trainin. تاريخ الاسترداد 11 9، 2021

كلية القانون. (20 5، 2016). فيس بوك. (جامعة طرابلس، المحرر) تاريخ الاسترداد 4 3، 2021، من https://l.facebook.com/l.php?u=http%3A%2F%2Flegal.clinic.l.

كلية القانون. (2011). دليل الكلية. 7. طرابلس.

كلية القانون. (2021). (جامعة قطر، المحرر) تاريخ الاسترداد 31 1، 2021، من http://www.qu.edu.qa/ar/law/departments/legal-skills/courses: س/3:26م.

كلية القانون. (24 نوفمبر، 2013). جامعة كربلاء. تاريخ الاسترداد 26 1، 2021، من http:// ./law.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2013/11/24/clinic

كلية القانون. (31 1، 2021). جامعة النجاح. تم الاسترداد من رhttps://law.najah.edu.

المرسى، متولي، محمد، وعبد المؤمن. (2018). أهمية التدريب القانوني، الأهداف ومجالات العمل. جامعة الملك سعود.

الشبرمي، محمد. (2019). دليل التدريب القنوني العملي. (جامعة القصيم، المحرر) السعودية: وزارة التعليم.

فابيو، ميشيل. (2021). *eferrit* تاريخ الاسترداد 12 9، 2021، من https://eferrit.com.

المؤتمر الدولي: مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

خريجو الجغرافيا بجامعة مصراتة ومدى احتياج سوق العمل بقطاع التعليم العام بالبلدية خلال المدة من 2015 – 2020 (دراسة جغرافية)

محمد المهدي الأسطى — **جامعة مصراته** — mohaosta114@gmail.com

خـالد حسين غليليب — **الجامـعة الأسمرية** — agleleb2014@gmail.com

فرج محمد رحيم — **فرع مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي مصراته** — faragerhaiem@gmail.com

https://doi.org/10.36602/jebs.2022.I03.12

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع خريجي أقسام الجغرافيا بجامعة مصراتة، وعلاقتهم بسوق العمل في قطاع التعليم العام، وتحديد الاحتياجات الكمية لقطاع التعليم من خريجي الجغرافيا، ومدى العجز القائم به، وقد توصلت الدراسة إلى أن قطاع التعليم العام بالبلدية يواجه عجزاً في معلمي الجغرافيا، حيث لا تفي مخرجات الجامعة بحاجته من معلمي الجغرافيا، إضافة إلى أن هذا العجز يعود لعدة أسباب أهمها: الانقطاع والتسرب، والانتقال خارج قطاع التعليم وداخله، وسوء توزيع المعلمين بين المؤسسات التعليمية، وضعف التخطيط التعليمي الذي يفترض به تحقيق التكامل والمواءمة بين قطاع التعليم العالي وسوق العمل.

الكلمات الدالة: جامعة مصراتة، أقسام الجغرافيا، التعليم العام، العجز، سوق العمل.

Geography Graduates of the University of Misurata and the Extent of the Labor Market's Need in the Public Education Sector in the Municipality During the Period from 2015 - 2020 (a Geographic Study)

Abstract

The study aims to identify the reality of graduates of geography departments at the University of Misurata and their relationship to the labor market in the public education sector and to determine the quantitative needs of the education sector of geography graduates, and the extent of the deficit in it. The university's outputs meet its needs of geography teachers, in addition to this deficit due to several reasons, the most important of which are an interruption, dropout, movement outside and within the education sector, poor distribution of teachers among educational institutions, and poor educational planning that is supposed to achieve integration and harmonization between the higher education sector and the labor market.

Keywords: Misurata University, geography departments, general education, disability, labor market.

المقدمة

تهتم المؤسسات التعليمية على اختلاف أهدافها وبرامجها بتحقيق التوازن والتوافق بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل، وغايتها في ذلك ضمان وظيفة مهنية لمخرجاتها، ولتسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والبشرية، وتشارك في خدمة الصالح العام.

ومن الأمور المسلم بها أن التعليم الذي يتلقاه الفرد والتخصص المهني يؤثر على مستقبله الوظيفي، ويحدد المستوى الاقتصادي والاجتماعي له، ويمثل التعليم الجامعي أهمية كبيرة بمخرجاته المتنوعة المختلفة في الإيفاء بحاجة سوق العمل من الكوادر المؤهلة علميًا، خاصة في مجال التعليم، حيث إن جذب أعداد كبيرة من الطلاب للالتحاق بالجامعة في كل التخصصات ينعكس على ارتفاع أعداد الخريجين، ولكن ظهور مشكلات عديدة أدت إلى اختلال التوازن في سوق العمل بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.

تتمحور هذه الدراسة في مدى احتياج سوق العمل بقطاع التعليم العام داخل بلدية مصراتة من خريجي قسمي الجغرافيا بجامعة مصراتة، لما لهذا التخصص من أهمية تسهم إسهاماً فاعلاً وأساسياً في بناء المواطن بجميع جوانبه ومجالاته، وبما لها من دور واضح وكبير في التكوين الثقافي والعلمي، وتنمية الحس الوطني والمعرفي، وإسهام علم الجغرافيا بفرعيه الأساسيين (الطبيعي–البشري) في تزويد المتعلم بالمعلومات، والحقائق، والمفاهيم، والقيم، والاتجاهات السليمة، والمهارات الأساسية، لإعداد المتعلم الذي تربطه بوطنه مشاعر الانتماء والولاء للحيز المكاني، وأواصر الصلة بالعالم، ويرتبط علم الجغرافيا بالكثير من المجالات التي تجعله مجالا خصبا للأنشطة العلمية النظرية، والتطبيقية في حياة الطالب اليومية، وانطلاقا من هذه المفاهيم فقد تبنت جامعة مصراتة منذ تأسيسها إنشاء قسمين للجغرافيا في كلية الآداب، تحت مسمى (قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية)، وفي كلية التربية تحت مسمى (قسم الجغرافيا)، وهما قسمان يمدان بمخرجاتهما التعليم العام ببلدية مصراتة بحاجته من معلمي الجغرافيا، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة في بيان مدى احتياج سوق العمل بقطاع التعليم العام في البلدية لخريجي الجغرافيا، وهل تفي مخرجات هذه الأقسام بحاجة سوق العمل داخل قطاع التعليم بالبلدية.

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في النقاط الآتية

- ما مدى احتياج سوق العمل بقطاع التعليم العام بالبلدية، لمخرجات أقسام الجغرافيا وما مدى توفر فرص العمل لهم؟
- هل تفي مخرجات أقسام الجغرافيا بالجامعة بحاجة التعليم العام بالبلدية من معلمي الجغرافيا؟
- هل يعاني قطاع التعليم العام بالبلدية من عجز في معلمي الجغرافيا؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الوقوف على احتياج سوق العمل بقطاع التعليم العام لمخرجات قسمي الجغرافيا بجامعة مصراتة، ومدى إمكانية هذه الأقسام من الإيفاء بتوفير الحاجة من معلمي الجغرافيا.

فرضيات الدراسة

تتلخص فرضيات الدراسة في النقاط الآتية:

يحتاج سوق العمل بقطاع التعليم العام داخل البلدية لمخرجات أقسام الجغرافيا بالجامعة، وتتوفر بالقطاع فرص العمل لهم، وذلك بسبب العجز القائم في بعض مؤسسات التعليم بالبلدية.

- لا تفي مخرجات أقسام الجغرافيا بالجامعة بحاجة قطاع التعليم داخل البلدية من معلمي الجغرافيا.
- يواجه قطاع التعليم العام بالبلدية عجزاً في معلمي الجغرافيا.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى

- التعرف على واقع خريجي أقسام الجغرافيا بالجامعة، وعلاقتهم بسوق العمل في قطاع التعليم العام.
- تحديد الاحتياجات الكمية لقطاع التعليم العام من خريجي أقسام الجغرافيا.
- التعرف على العلاقة بين مؤسسات التعليم العام والجامعة وبيان مدى إسهام الجامعة في حل قضايا المجتمع.
- التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية لقطاع التعليم العام من معلمي الجغرافيا بالبلدية.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود الإدارية في بلدية مصراتة الواقعة في الشمال الغربي من ليبيا، والتي يحدها البحر المتوسط شمالاً، والبحر المتوسط وبلدية سرت شرقاً، وبلديتا زليتن وبني وليد غرباً، وبلديتا سرت وبني وليد جنوباً خريطة (1)، وتمتد بين خطي طول (ً47 َ36 14 ْ و ً58 َ22 15 ْ) شرقاً وبين دائرتي عرض (57 33 ْ31 و 28 23 ْ32) شمالاً، وتبلغ مساحتها حوالي: (5573.2 كم^2) وتضم 12 فرعا بلديا (وزارة الحكم المحلي، 2015، ص7).
- **الحدود الزمنية:** تشمل الحدود الزمنية مدة الدراسة الممتدة من 2015 حتى نهاية 2020

خريطة (1) الموقع الجغرافي والفلكي لبلدية مصراتة

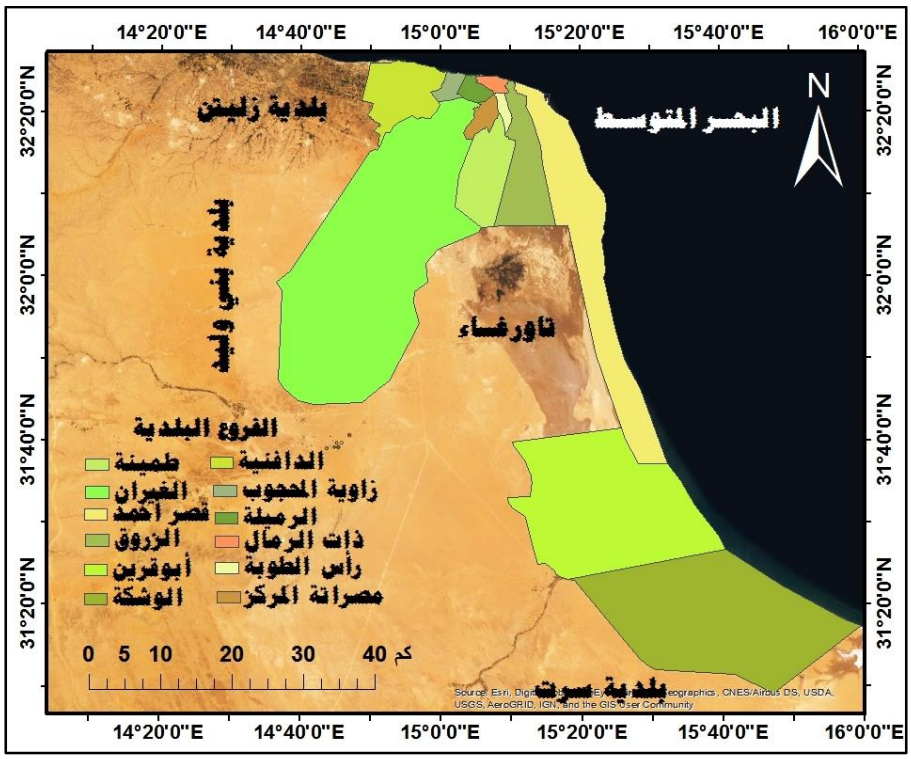

المصدر: الباحثون باستخدام arc gis 10.3 استناداً إلى وزارة الحكم المحلي، وصف الحدود الإدارية لبلدية مصراتة والمحلات التابعة لها، 2015.

منهجية الدراسة وأساليبها وأدواتها

المناهج: استخدم الباحثون المنهج الوصفي لكتابة الإطار النظري، وتحديد خصائص الظاهرة، ووصف طبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها، وأسبابها واتجاهاتها، وتفسير الوضع القائم لخريجي الجغرافيا بجامعة مصراته، ومدى احتياج سوق العمل بقطاع التعليم بالبلدية، كما استخدم المنهج التحليلي لتفسير البيانات المجمعة عن موضوع الدراسة، والمقارنة بينها، بهدف الوصول إلى نتائج تخدم موضوع الدراسة.

أساليب الدراسة: استخدم الأسلوب الكمي من خلال إخضاع الظاهرة وعلاقاتها المكانية بمنطقة الدراسة للقياس الرياضي والكارتوغرافي لإخراج الخرائط والرسوم البيانية.

الأدوات: استخدم الباحثون مجموعة من الأدوات تخدم موضوع الدراسة كالكتب، والمجلات، والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية ذات العلاقة بالموضوع، إضافة إلى الدراسة الميدانية لتغطية النقص في البيانات، كما استخدمت بعض التقنيات الجغرافية الحديثة المتمثلة في برنامج .Arc Gis 10.8

الدراسات السابقة

تم الاطلاع على بعض الدراسات التي لها صلة بموضوع الدراسة من أهمها

دراسة مكي (2012) بعنوان: الجغرافيا والهوية الوطنية، حيث تناول في دراسته مفهوم الجغرافيا ومدى وأهميتها في قطاع التعليم، وتوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها: دور الجغرافيا في الهوية المكانية، كما أشار إلى أهمية دراسة الجغرافيا، وأنها من العلوم المهمة والضرورية لحياة الإنسان وتفاعله مع البيئة وتحقيق التوازن لها.

دراسة الجرساني (2013) بعنوان: التعليم الجامعي في مصر وبطالة المتعلمين، حيث تناول في دراسته التعليم الجامعي بمصر، واقعه ومشكلاته، كما تناول بطالة المتعلمين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: إنه يعاب على السياسات التعليمية في مصر مسؤوليتها في انتشار البطالة بشكل غير مباشر، حيث خصصت التعليم الفني للطلاب الأقل تفوقا، وجعلت التعليم الثانوي، والجامعي للطلاب المتفوقين، وأكدت الدراسة على ضرورة الاستعانة بالنماذج الرائعة، وبيوت الخبرة في القضاء على البطالة، وإقحام الخريجين في سوق العمل.

دراسة عبد الغفار (2016) بعنوان: متعلمون ولكن عاطلون عن العمل (معضلة الشباب المصري)، تناول في دراسته أسباب البطالة بين الشباب، وتوصل في دراسته إلى أن أسباب البطالة ترجع إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

دراسة التير وغليليب (2017) بعنوان: التحليل المكاني لخدمات التعليم المهني المتوسط ببلدية زليتن، حيث أظهرت دراسة تقييم كفاءة خدمات التعليم المهني المتوسط وجود العديد من جوانب القصور، التي تؤثر سلبًا على مخرجات هذه المراكز المهنية، منها ضعف الإمكانات داخل الورش التدريبية، وعدم التركيز على الجانب العملي، إضافة إلى عدم سهولة الوصول والحصول على خدمات بعض التخصصات المهنية، التي يقتصر وجودها على مراكز مهنية محددة، وخلص البحث بتقديم مجموعة من التوصيات منها: الاهتمام بالتعليم المهني والتقني؛ لإعداد الكوادر الفنية المدربة القادرة على العمل المتقن، وبالتالي إقحام العنصر المحلي من الشباب في مختلف مجالات سوق العمل.

دراسة الشيتي (2020) بعنوان: دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة، حيث أوصت الدراسة بضرورة التأكيد على مواءمة جودة خريجي الجامعة مع احتياجات مؤسسات سوق العمل ومتطلباته؛ لسد هذه الاحتياجات من ناحية، وضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم من ناحية أخرى، مع ضرورة اهتمام الجامعة بالتحسين المستمر في مجالات جودة التعليم، والسعي لمعالجة نقاط الضعف التي يتم اكتشافها، وتنمية نقاط القوة بما يحقق التقدم العلمي المستمر.

التطور العددي والنسبي لمخرجات قسمي الجغرافيا بالجامعة:

لقد أصبحت الجغرافيا بميدانها الفسيح في الدراسات، وخصوصاً بعد إدخال التقنيات الحديثة علماً مفتوحاً على العديد من العلوم والمعارف الطبيعية والاجتماعية، التي بينت مدى إسهام الجغرافيا ودورها في الكثير من العلوم الأخرى، ولهذا نجد الجغرافيا تدرس في بعض الدول داخل كليات العلوم التطبيقية، وهذا ما دعا العديد من الجغرافيين إلى القول بأن الجغرافيا علم متميز يدرس قضايا المكان. من هنا أسست الجامعة قسمي الجغرافيا منذ بدايتها الأولى لتخريج كوادر جغرافية تسهم في حل قضايا المجتمع، وتغطية حاجة سوق العمل في مجال التعليم، وهو محور حديثنا في هذه الدراسة؛ حيث تم تأسيس قسم الجغرافيا بكلية الآداب منذ البدايات الأولى لتأسيس الكلية عام 1991/1990، كما تم تأسيس قسم الجغرافيا بكلية التربية مع تأسيس الكلية عام1998/1997، ويعد القسمان من الأقسام العلمية الملتزمة باستيفاء معايير الجودة في إعداد معلم الجغرافيا

المتمكن من أداء مهنته في مجال التعليم بكفاءة وتميز وتأهيله وتخريجه ، سعيا منهما لخدمة المجتمع وتطويره، ويشير الجدول (1) إلى أعداد الطلبة الدارسين في تخصص الجغرافيا بالجامعة للعام الجامعي 2021/2020.

جدول (1) الطلبة الدارسون في تخصص الجغرافيا بالجامعة للعام الجامعي 2021/2020

كلية الآداب					
ذكور		إناث		مجموع	
عدد	%	عدد	%	عدد	%
27	24.1	85	75.9	112	100
كلية التربية					
ذكور		إناث		مجموع	
عدد	%	عدد	%	عدد	%
32	17.9	147	82.1	179	100
مجموع طلاب الجغرافيا بالجامعة				291	

المصدر: استناداً إلى قسم التسجيل بكليتي الآداب والتربية بجامعة مصراتة، إحصائية بأعداد الطلبة بقسمي الجغرافيا، بيانات غير منشورة 2021.

شكل (1) الطلبة الدارسون في تخصص الجغرافيا بالجامعة للعام الجامعي 2021/2020

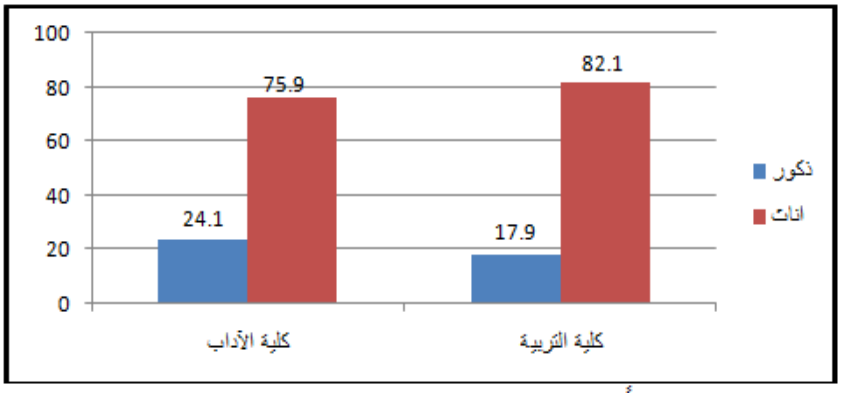

المصر: الباحثون استناداً إلى بيانات الجدول (1).

يلاحظ من خلال بيانات الجدول(1)، والشكل(1) أن إجمالي عدد الطلبة الدارسين بقسمي الجغرافيا بجامعة مصراتة، حوالي:291 طالبا وطالبة، منهم 112 طالباً بكلية الآداب، وحوالي 179 طالبًا بكلية التربية، ومن حيث التركيب النوعي للطلاب (ذكورًا وإناثًا) بلغ عدد الذكور بقسمي الجغرافيا بالجامعة حوالي59 طالباً منهم

27 طالباً بكلية الآداب، يشكلون ما نسبته (24.1%) من إجمالي الطلبة الدارسين بالقسم، و32 طالباً بكلية التربية يشكلون نسبة (17.9%) من إجمالي طلاب القسم، حيث يلاحظ التقارب في أعداد الذكور بالقسمين، أما الإناث فبلغ عددهن بالقسمين حوالي232 طالبة، منهن 85 طالبة بكلية الآداب يمثلن ما نسبته (75.9%) من إجمالي طلاب القسم، وحوالي147 طالبة بكلية التربية وبنسبة (82.1%) من إجمالي طلاب القسم، ويلاحظ أن أعداد الدارسين بقسم الجغرافيا بكلية التربية يزيد عن الدارسين بقسم الجغرافيا بكلية الآداب بحوالي (67 طالباً)؛ الأمر الذي يشير إلى الإقبال على الالتحاق بالدراسة في كلية التربية؛ ويعزى السبب في ذلك إلى أن أغلب خريجي الكلية يتم تمكينهم من العمل في قطاع التعليم نظراً لمؤهلهم التربوي، وبالتالي ترغب الطالبات في الالتحاق بكلية التربية لتوفر فرص العمل التي تتناسب معهن بقطاع التعليم. أما عن تفوق عدد الإناث مقارنة بالذكور في القسمين، فيعزى إلى عزوف الذكور عن الالتحاق بالدراسة في هذا التخصص، وعدم رغبتهم فيه، نظراً لعدم وجود فرص عمل أخرى خارج قطاع التعليم، ونظرته الدونية للعمل في قطاع التعليم من حيث جدواها الاقتصادية.

مخرجات قسمي الجغرافيا في الجامعة

تمثل مخرجات الجامعة المورد الدائم لتغطية احتياجات سوق العمل بقطاع التعليم العام بالبلدية، ويمثل الخريجون لهذين القسمين المعلمين الذين يفترض التحاقهم بقطاع التعليم لسد العجز القائم بالمؤسسات التعليمية بشقيها الأساسي والثانوي، ويبين الجدول (2) والخريطة (2) مخرجات قسمي الجغرافيا بالجامعة خلال المدة من 2015-2020.

جدول (2) خريجو الجغرافيا بالجامعة خلال المدة من 2015-2020

كلية الآداب						
السنوات	ذكور		إناث		مجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
2015/2016	**2**	**6.5**	**—**	**—**	**2**	**6.5**
2016/2017	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**
2017/2018	**1**	**3.2**	**2**	**6.5**	**3**	**9.7**
2018/2019	**1**	**3.2**	**6**	**19.4**	**7**	**22.6**
2019/2020	**—**		**1**	**3.2**	**1**	**3.2**
2020/2021	**5**	**16.1**	**13**	**41.9**	**18**	**58**
مجموع	**10**	**32.3**	**21**	**67.7**	**31**	**100**

كلية التربية						
السنوات	ذكور		إناث		مجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
2015/ 2016	2	2	7	6.9	9	8.8
2016/2017	1	0.9	21	20.6	22	21.6
2017/2018	1	0.9	10	9.8	11	10.8
2018/2019	2	2	13	12.7	15	14.7
2019/ 2020	_	__	31	30.4	31	30.4
2020/ 2021	_	__	14	13.7	14	13.7
مجموع	6	5.9	96	94.1	102	100%

المصدر/ الباحثون اعتماداً على قسم التسجيل في كليتي الآداب والتربية، بيانات غير منشورة،2021.

خريطة (2) خريجو الجغرافيا بالجامعة خلال المدة من 2015 – 2020
في كليتي الآداب والتربية بجامعة مصراتة.

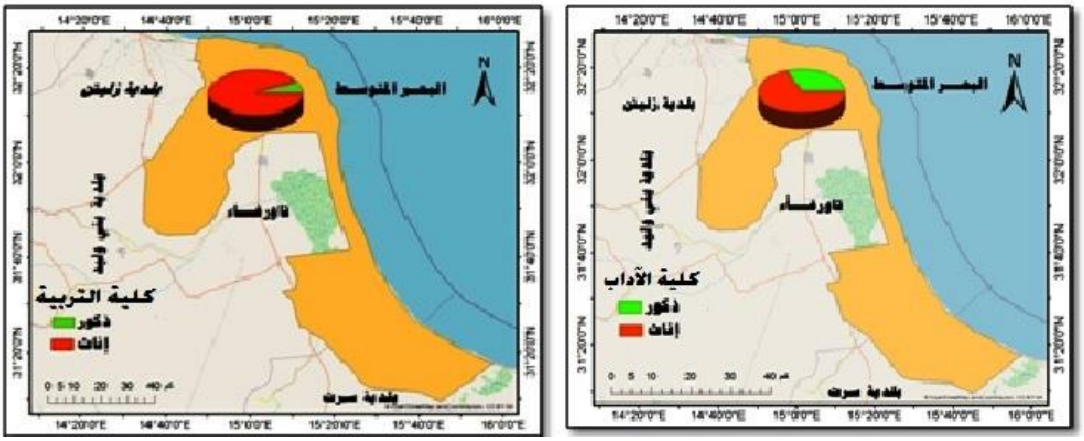

المصدر: الباحثون باستخدام Arc map 10.8 استناداً بيانات الجدول (2).

يلاحظ من خلال الجدول (2) والخريطة (2)، اللذين يوضحان مخرجات أقسام الجغرافيا بالجامعة بكليتي الآداب والتربية، أن إجمالي الخريجين في المدة المشار إليها قد بلغ حوالي 133 خريجاً، منهم 102 خريجاً بكلية التربية شكلوا ما نسبته (76.7%) من إجمالي الخريجين. وشكلت نسبة الإناث بكلية التربية (94.1%)، بينما شكل الذكور ما نسبته (5.9%)، أما عن كلية الآداب فقد بلغ خريجو الجغرافيا 31 خريجا بنسبة (23.3%) من جملة خريجي الجغرافيا بالجامعة، منهم: (32.3%) من الذكور و(67.7%) من الإناث؛ ويعزى سبب ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور من خريجي الكليتين إلى الآتي:

- إذا ما نظرنا إلى أعداد الطلاب الملتحقين بقسمي الجغرافيا يلاحظ أن عدد الإناث يتفوق في العادة على أعداد الذكور.

- إن حملة مؤهلات التعليم المتوسط (الثانوي) من الذكور هم أقل عدداً من الإناث؛ وذلك بسبب أن الذكور يلتحقون بالتعليم التقني أكثر من التعليم الثانوي؛ لما يحققه التعليم التقني من فرص عمل متاحة أمامهم.
- عزوف الذكور عن الالتحاق بكليات العلوم الإنسانية بشكل عام، والدراسات الجغرافية بشكل خاص، مقارنة بكليات العلوم التطبيقية؛ لما يتوفر من فرص عمل أمام خريجي هذه الكليات، مقارنة بكليات العلوم الإنسانية، كما أن فرص العمل لخريجي الدراسات الجغرافية قليل جداً خارج نطاق قطاع التعليم، إضافةً إلى عدم رغبة الذكور بالعمل في هذا القطاع بسبب انخفاض مستوى الدخل المتأتي عنه.
- سرعة الالتحاق بالعمل في الأجهزة الأمنية، سبب عزوفاً كبيراً عند الذكور عن الالتحاق بالتعليم الجامعي.

قطاع التعليم في بلدية مصراتة

واجه قطاع التعليم العام في ليبيا الكثير من التحديات والعقبات التي صعبت من أداء مهامه وخاصة بعد عام 2013، حيث اتخذت وزارة التربية والتعليم الكثير من الإجراءات لمعالجة هذه العقبات، كاستكمال الدراسة التي توقفت بالمناطق التي كانت تشهد اقتتالاً أثناء الثورة عام 2011، وصيانة بعض المدارس المتضررة، وتغيير بعض المناهج التي كانت تروج لمدة الحكم قبل الثورة، ولم يكن هذا هو التحدي الوحيد لقطاع التعليم، فوزارة التربية والتعليم في حكومات ما بعد الثورة لم تجد من الأساس خطة تعليمية محكمة تتبعها، أو أساساً جيداً تقف عليه للقيام بنقلة في مجال التعليم (المنظمة الليبية للسياسات، 2016، ص13).

وقطاع التعليم في بلدية مصراتة كغيرها من البلديات، واجه الكثير من الصعوبات والمعوقات التي حالت دون أداء القطاع بشكل جيد، إلا أن مراقبة التعليم بالبلدية اتخذت مجموعة من التدابير من شأنها تحسين أداء القطاع، من بينها تمكين عدد من الخريجين لتغطية العجز في القطاع.

يضم قطاع التعليم ببلدية مصراتة 195 مؤسسة تعليمية، منها 133 مؤسسة للتعليم الأساسي شكلت ما نسبته (68.2%) من إجمالي المؤسسات التعليمية بالبلدية، و25 مؤسسة للتعليم الثانوي وبنسبة (12.8%)، وحوالي 22 مؤسسة مشتركة بين الأساسي والمتوسط بنسبة (11.2)، وحوالي 15 مؤسسة لرياض الأطفال تشكل ما نسبته (7.6%)، موزعة على أحد عشر مكتباً للخدمات التعليمية بمختلف فروع البلدية.

التوزيع الجغرافي لمكاتب خدمات التعليم ببلدية مصراتة

تعد الخدمات التعليمية من الخدمات المجتمعية المهمة الواسعة الانتشار، وهي نشاط يقدم من قبل الدولة أو القطاع الخاص للسكان، وقد شكل موقع بلدية مصراتة الجغرافي والإداري منطقة جاذبة للسكان، مما نتج

عنه نمو سريع في المراكز الحضرية صاحبه تزايد في أعداد السكان، وتزايد الضغط على الخدمات العامة ولاسيما الخدمات التعليمية (المنقوش، 2020، ص70). يتوزع على النطاق الجغرافي لبلدية مصراته (11) مكتباً لخدمات التعليم التي تضم عدداً من المؤسسات التعليمية بشقيها الأساسي والمتوسط، البالغ عددها حوالي 195 مؤسسة تعليمية، ويوضح الجدول (3) مكاتب الخدمات التعليمية والمؤسسات التعليمية التابعة لها بالبلدية.

جدول (3) مكاتب الخدمات التعليمية وعدد مؤسسات التعليم العام ببلدية مصراتة عام 2021

رقم	اسم المكتب	تعليم أساسي	تعليم ثانوي	تعليم مشترك	رياض أطفال	مجموع	%
1	الدافنية	**11**	**1**	**2**	**2**	**16**	**8.2**
2	المحجوب	**13**	**3**	**3**	**2**	**21**	**10.7**
3	الغيران	**10**	**1**	**2**	**0**	**13**	**6.6**
4	مصراتة المركز	**12**	**2**	**2**	**2**	**18**	**9.4**
5	شهداء الرميلة	**17**	**6**	**3**	**1**	**27**	**13.8**
6	رأس الطوبة	**10**	**0**	**2**	**0**	**12**	**6.2**
7	ذات الرمال	**17**	**3**	**4**	**2**	**26**	**13.3**
8	الزروق	**18**	**3**	**3**	**1**	**25**	**12.8**
9	قصر أحمد	**8**	**2**	**0**	**2**	**12**	**6.2**
10	طمينة	**10**	**2**	**1**	**3**	**16**	**8.2**
11	الوشكة وبوقرين	**7**	**2**	**0**	**0**	**9**	**4.6**
--	مجموع	**133**	**22**	**25**	**15**	**195**	**100**

المصدر: مراقبة التعليم ببلدية مصراته، مكتب التوثيق والمعلومات، بيانات غير منشورة، 2021.

خريطة (3) التوزيع العددي لمؤسسات التعليم العام ببلدية مصراتة 2021

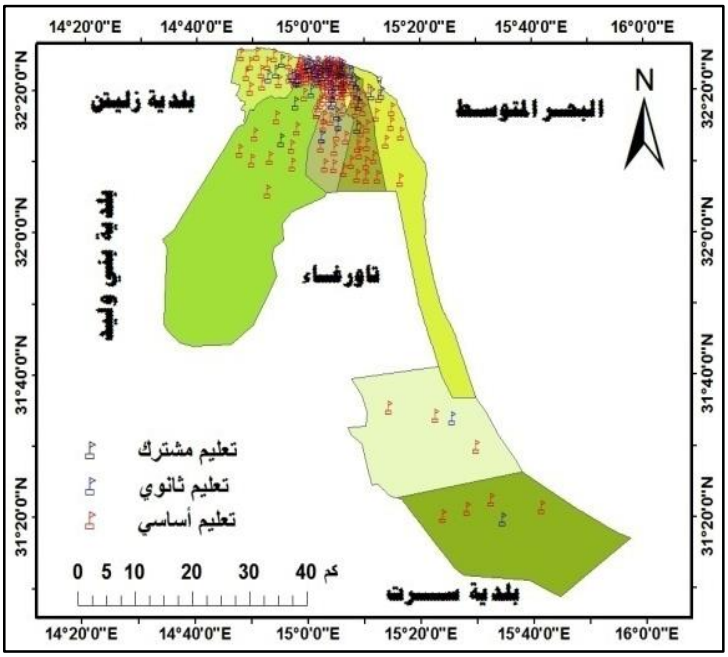

المصدر: الباحثون، استناداً للجدول (3) باستخدام .ARC GIS10.3

خريطة (4) التوزيع النسبي لمؤسسات التعليم العام ببلدية مصراتة 2021

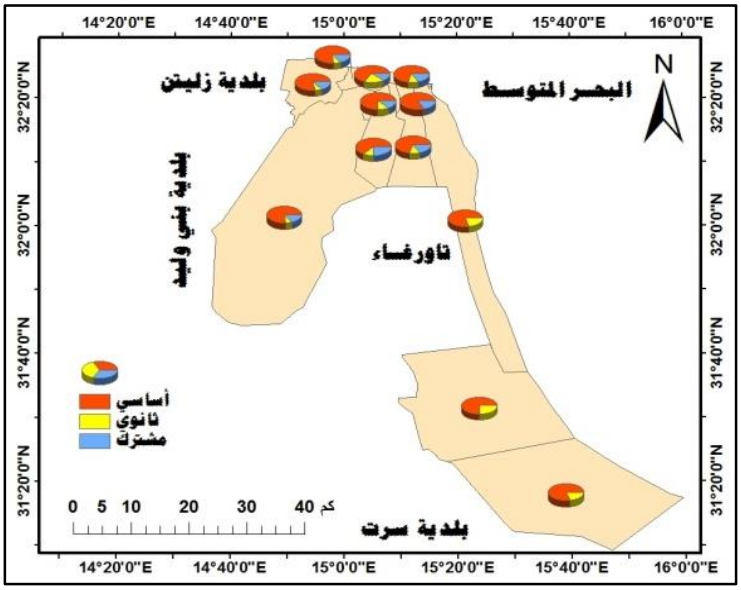

المصدر: الباحثون استناداً للجدول (3) باستخدام .ARC GIS10.3

تبين من استقراء بيانات الجدول (3) والخريطتين (3،4) أن عدد مؤسسات التعليم الأساسي في البلدية تفوق بشكل كبير عدد مؤسسات التعليم الثانوي، حيث بلغ عددها حوالي 158 مؤسسة تعليمية، منها حوالي 133 مؤسسة للتعليم الأساسي، و25 مؤسسة تعليمية مشتركة بين التعليم الأساسي والثانوي، وحوالي 47 مؤسسة

للتعليم الثانوي منها 25 مؤسسة تعليمية مشتركة، و22 مؤسسة للتعليم الثانوي. يرجع سبب الزيادة في مؤسسات التعليم الأساسي بالبلدية إلى أن الهرم السكاني للبلدية يتسع عند القاعدة في الفئة العمرية أقل من 15 سنة، ممن هم في سن الالتحاق بالدراسة، الأمر الذي يتطلب اتساعاً أفقياً في مؤسسات التعليم الأساسي، إضافةً إلى إلزامية التعليم في هذه السن، واشتمال التعليم المتوسط على شقين هما: (التعليم الثانوي، المعاهد الفنية) جميع هذا تسببت في توزيع الطلاب على هذين الشقين، إضافةً إلى أن بعض حملة شهادة مرحلة التعليم الأساسي من فئة الذكور يتركون الدراسة ويتجهون للعمل في سنٍ مبكرةٍ.

تطور مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي في البلدية

تعتمد حالة التعليم وتطورها في أي بلدٍ على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية له، ومدى استقرار الأوضاع فيه، وتشكل المؤسسات التعليمية جزءاً مهماً من المنظومة التعليمية التي تمثل الوعاء الذي تنفذ من خلاله الخطط التعليمية المرسومة (القلالي، 2012، ص3). ويشير الجدول (4) إلى أعداد المؤسسات التعليمية، والمعلمين، والحصص بالمرحلتين الأساسي والمتوسط.

جدول (4) أعداد المدارس، والمعلمين، وعدد الحصص بمرحلتي التعليم العام في بلدية مصراته خلال المدة من 2015-2020

مرحلة التعليم الأساسي						
السنة الدراسية	عدد المدارس	مقدار الزيادة	عدد المعلمين	مقدار الزيادة	الحصص أسبوعياً	مقدار الزيادة
2015/2016	**154**	---	**843**	---	**8307**	---
2016/2017	**154**	**0**	**899**	**56**	**8307**	**0**
2017/2018	**154**	**0**	**878**	**-21**	**8307**	**0**
2018/2019	**156**	**2**	**806**	**-72**	**8392**	**85**
2019/2020	**156**	**2**	**816**	**10**	**8486**	**94**
2020/2021	**158**	**0**	**835**	**19**	**8486**	**0**
مرحلة التعليم الثانوي						
السنة الدراسية	عدد المدارس	مقدار الزيادة	عدد المعلمين	مقدار الزيادة	الحصص أسبوعياً	مقدار الزيادة
2015/2016	**39**	---	**62**	---	**511**	---
2016/2017	**42**	**4**	**72**	**10**	**590**	**79**
2017/2018	**42**	**0**	**72**	**0**	**590**	**0**
2018/2019	**43**	**1**	**86**	**14**	**616**	**26**
2019/2020	**46**	**2**	**86**	**0**	**616**	**0**
20202021	**47**	**1**	**80**	**- 6**	**628**	**12**

المصدر/ الباحثون اعتماداً على وحدة الاجتماعيات بمكتب التفتيش التربوي، مراقبة تعليم مصراته،2021.

تشير بيانات الجدول (4) إلى أن عدد المؤسسات التعليمية ببلدية مصراتة بمرحلتي الأساسي والثانوي قد تزايدت خلال سنوات الدراسة، حيث تزايدت في مرحلة التعليم الأساسي من 154 مؤسسة تعليمية خلال العام الدراسي 2016/2015 إلى حوالي 158 مؤسسة في العام الدراسي 2021/2020، وبمقدار زيادة بلغ (4) مؤسسات تعليمية، مع ملاحظة أن هناك مؤسسات تعليمية مشتركة بين المرحلتين بلغ عددها 25 مؤسسة تعليمية، بينما تزايدت في المرحلة الثانوية من 39 مؤسسة تعليمية إلى حوالي 47 مؤسسة، بزيادة قدرها 8 مؤسسات، وقد ترتب على هذه الزيادة في المؤسسات التعليمية زيادة في عدد حصص الاجتماعيات، والجغرافيا بالمرحلتين، ففي مرحلة التعليم الأساسي زادت أعداد الحصص من 8307 حصص خلال العام الدراسي 2016/2015، لتصل إلى8486 حصةً خلال العام الدراسي 2021/2020 بزيادة قدرها 179 حصة، أما في مرحلة التعليم الثانوي فقد تزايدت أعداد الحصص من 511 حصة إلى 628 حصة وبزيادة قدرها 117 حصة.

وعن أعداد المعلمين بالمرحلتين فقد تذبذبت بين الزيادة والنقصان؛ ويرجع ذلك إلى عدة أسباب لعل أهمها الانقطاع عن العمل، والانتقال داخل القطاع بين التعليم الأساسي والثانوي، والتسرب خارج القطاع، إضافة إلى المنتقلين للتفتيش التربوي، ومن أسندت إليهم مهام إدارية بالمؤسسات التعليمية، البالغ عددهم جميعاً خلال مدة الدراسة حوالي: 44 معلماً بالمرحلتين الأساسي والثانوي، الأمر الذي ترتب عنه وجود عجزٍ في معلمي الاجتماعيات، والجغرافيا بالمرحلتين، ويبين الجدول (5) والشكل (2) أعداد المفتشين التربويين المكلفين بأعمال إدارية بقطاع التعليم العام في بلدية مصراتة خلال مدة الدراسة.

جدول (5) أعداد المفتشين التربويين والمكلفين بأعمال إدارية للمدة من 2015-2020

السنة الدراسية	المفتشين التربويين والقائمين بأعمال أدرية		
	ثانوي	أساسي	مجموع
2015/2016	**11**	**29**	**40**
2016/2017	**11**	**29**	**40**
2017/2018	**10**	**31**	**41**
2018/2019	**10**	**30**	**40**
2019/2020	**12**	**32**	**44**
2020/ 2021	**12**	**32**	**44**

المصدر: وحدة الاجتماعيات بمكتب التفتيش التربوي، مراقبة تعليم مصراته، بيانات غير منشورة، 2021.

شكل (2) أعداد المفتشين التربويين والمكلفين بأعمال إدارية للمدة من 2015-2020

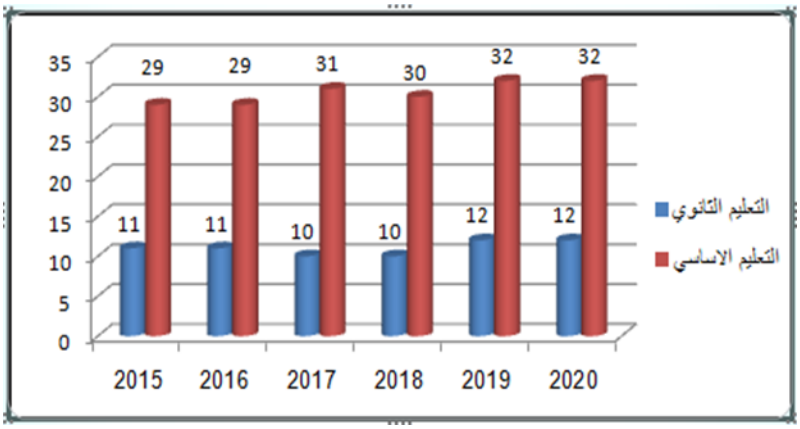

المصدر: الباحثون اعتماداً على الجدول (5).

مؤشرات العجز في معلمي الجغرافيا

تعد الأعداد الهائلة من الخريجين العاطلين عن العمل مؤشراً قوياً للهوة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل، وعجز الجامعات عن تزويد سوق العمل بكفاءات ومهارات ملائمة ومناسبة، يعطي ذلك مؤشراً قوياً عن ضعف حساسية نظام التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل المحلية (البهنساوي، 2018، ص37). كما أن العجز القائم بمؤسسات التعليم العام الذي ينعكس على سوء الأداء بهذه المؤسسات، إذ يلقي باللوم على التعليم الجامعي من حيث تدني أعداد الخريجين المؤهلين لتغطية هذا العجز في تخصصات معينة، ولعل العجز القائم بقطاع التعليم العام بالبلدية في معلمي الجغرافيا والاجتماعيات هو خير دليل على ذلك، ويبين الجدول (6) العجز القائم بقطاع التعليم العام ببلدية مصراتة من معلمي الاجتماعيات والجغرافيا خلال مدة الدراسة.

جدول (6) العجز القائم بقطاع التعليم العام ببلدية مصراتة من معلمي الجغرافيا والاجتماعيات للسنوات من 2015 – 2021

السنة الدراسية	العجز في معلمي الجغرافيا بمراحل التعليم العام		
	التعليم الأساسي*	التعليم الثانوي	المجموع/ معلماً
2015/2016	**84**	لا يوجد	**84**
2016/2017	**68**	لا يوجد	**68**
2017/2018	**43**	لا يوجد	**43**
2018/2019	**39**	**4**	**43**
2019/2020	**41**	**4**	**45**
2020/ 2021	**30**	**5**	**35**

المصدر: الباحثون استناداً إلى وحدة الاجتماعيات بفرع مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي، مصراته.2021

* العجز بمرحلة التعليم الأساسي يشمل معلمي الجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية

يلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول أعلاه أن هناك عجزٌ متفاوتٌ في معلمي الاجتماعيات والجغرافيا خلال سنوات الدراسة، وأن أغلب هذا العجز يكمن في مرحلة التعليم الأساسي التي لا يشترط فيها من هم متخصصون في الجغرافيا لتدريس مقرر الاجتماعيات، حيث تبين أن هناك معلمين في تخصصات التاريخ، وخريجين من معاهد المعلمين سابقاً، ومعلم الفصل، وتخصصات أخرى يقومون بتدريس مقرر الاجتماعيات خلافاً لما هو موجود في مرحلة التعليم الثانوي الذي يشترط فيمن يقومون بتدريس مقرر الجغرافيا أن يكونوا من حملة الشهادات الجامعية في تخصص الجغرافيا، ولكن ما يلاحظ من بيانات الجدول أن العجز في مرحلة التعليم الأساسي يفوق بشكلٍ كبير ما هو عليه في مرحلة التعليم الثانوي، لعدة أسباب من أهمها: إلغاء معاهد المعلمين من جهة، وزيادة عدد الحصص الناجم عن الزيادة في أعداد المدارس والفصول الدراسية في مرحلة التعليم الأساسي من جهة أخرى، علاوة على أن هناك من معلمي الاجتماعيات من أسندت إليهم مهام إدارية بقطاع التعليم، وما حصل من تسرب خارج القطاع قد تسبب في وجود عجزٍ كبيرٍ كما هو مشار إليه في الجدول (6)، كما أن أغلب الممكنين من حملة الشهادة الجامعية في تخصص الجغرافيا تم تمكينهم في المرحلة الثانوية لتغطية العجز، إضافة إلى وجود سوء توزيع للمعلمين بين المؤسسات التعليمية خاصة المعلمات، أدى إلى عدم التوازن في أعداد المعلمين، وعدد الحصص بهذه المؤسسات، فهناك احتياطي للمعلمات في مؤسسات تعليمية خاصةً الواقعة بمركز المدينة، بينما تواجه مؤسسات تعليمية أخرى خاصةً الواقعة في أطراف البلدية عجزاً قائماً ، ولعل لعامل المسافة من حيث القرب والبعد بين مكان العمل ومحل الإقامة دوراً في ذلك.

الممكنون بقطاع التعليم العام من خريجي أقسام الجغرافيا

لتغطية العجز في معلمي الاجتماعيات والجغرافيا بالمؤسسات التعليمية في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، مكن قطاع التعليم بالبلدية عدداً من حملة الشهادة الجامعية في تخصص الجغرافيا خلال المدة الزمنية من 2018 إلى 2021 للعمل بالقطاع على وظيفة معلم اجتماعيات وجغرافيا، والجدول (7) والشكل (3) يوضح كل منهما الممكنين من العمل خلال مدة الدراسة بقطاع التعليم بالبلدية.

تبين من خلال الجدول والشكل السابق أن إجمالي الممكنين من العمل بقطاع التعليم ببلدية مصراته على وظيفة معلم اجتماعيات وجغرافيا بالمرحلتين الأساسي والثانوي بلغ حوالي83 معلماً ومعلمة خلال السنوات من 2015 حتى 2021، أما في السنوات الأولى من الدراسة حيث لا يوجد تمكين للعمل بقطاع التعليم فإن مرد

ذلك إلى عدم وجود عجز بالقطاع، وقد شكلت نسبة الإناث حوالي (98.8%)، بينما شكل الذكور حوالي (1.2%) من جملة الممكنين، ويعزى سبب ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور إلى أن أعداد خريجي الجغرافيا بالكليتين من فئة الإناث تفوق كثيراً أعداد الذكور، كذلك عزوف الذكور عن العمل بقطاع التعليم.

جدول (7) الممكنون بقطاع التعليم العام من خريجي أقسام الجغرافيا

السنة	ذكور	%	إناث	%	المجموع	%
2015/2016	لا يوجد	----	لا يوجد	----	----	----
2016/2017	لا يوجد	----	لا يوجد	----	----	----
2017/2018	لا يوجد	----	لا يوجد	----	----	----
2018/2019	**1**	**1.2**	**47**	**56.6**	**48**	**57.8**
2019/2020	لا يوجد	----	**13**	**15.7**	**13**	**15.7**
2020/2021	لا يوجد	----	**22**	**26.5**	**22**	**26.5**
المجموع	**1**	**1.2**	**82**	**98.8**	**83**	**100%**

المصدر: مراقبة التعليم ببلدية مصراتة، مكتب المعلوماتية والتوثيق، بيانات غير منشورة، **2021.**

شكل (3) الممكنون بقطاع التعليم العام من خريجي أقسام الجغرافيا

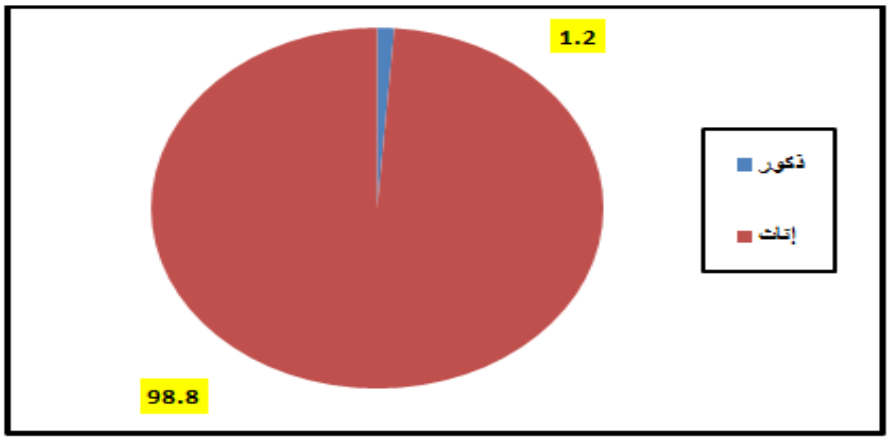

المصدر: الباحثون استناداً إلى بيانات الجدول (6).

وجدير بالذكر أنه إذا ما قارنا بين أعداد الممكنين من خريجي الجغرافيا والعجز القائم بالقطاع فإنه يلاحظ أن أعداد الممكنين قد بلغ حوالي 83 معلماً، وهو ما يفوق كثيراً العجز بالقطاع، على الرغم من ذلك فإن العجز لا يزال قائماً، وهذا ما يؤكد أن نسبة التسرب والانتقال خارج القطاع وداخله كانت مرتفعة، وهي سبب رئيس من أسباب العجز في المعلمين.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

أولاً: النتائج

1. يواجه قطاع التعليم ببلدية مصراتة عجزاً في معلمي الجغرافيا، حيث لا تفي مخرجات أقسام الجغرافيا بجامعة مصراتة بحاجة سوق العمل بقطاع التعليم، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
2. تكدس المعلمين ببعض فروع البلدية خاصة في مركز المدينة، بينما تعاني فروعٌ أخرى من عجز ملحوظ، مما يشير إلى توزيع جغرافي غير متجانس للمعلمين.
3. ارتفاع معدل التسرب والانقطاع، إضافة إلى انتقال المعلمين خارج القطاع وداخله دون وجود بيانات موثقة تحدد أعدادهم وقدراتهم، جميع هذا كان سبباً في زيادة حدة العجز في المعلمين بمرحلة التعلم الأساسي بالبلدية.
4. العزوف عن الالتحاق بالدراسة في أقسام الجغرافيا بالجامعة، أدى إلى تدني أعداد الخريجين، مما أسهم في زيادة الفجوة بين الجامعة وقطاع التعليم العام بالبلدية.
5. الافتقار إلى التخطيط التعليمي الذي يحقق التكامل بين مخرجات قطاع التعليم العالي وسوق العمل، والحاجة إلى خطة اقتصادية يمكن من خلالها الاستفادة من مخرجات التعليم الجامعي في التوظيف بقطاع التعليم العام.
6. رغم التوسع الأفقي والرأسي، والتزايد في أعداد الكليات، والأقسام العلمية، وأعداد الطلاب الذي شهدته جامعة مصراتة خلال السنوات الأخيرة، والناجم عن التزايد في مخرجات التعليم الثانوي، والكثافة السكانية بالبلدية، إلا أن نسبة الالتحاق بأقسام الجغرافيا ظلت محدودةً، الأمر الذي انعكس على تدني عدد الخريجين، وما نتج عن ذلك من عجز في الإيفاء بحاجة المؤسسات التعليمية من معلمي الجغرافيا.

ثانياً: التوصيات

1. التوجه نحو استخدام نظام تعليمي تتلاءم مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، بتوجيه المناهج الدراسية بأقسام الجغرافيا نحو متطلبات سوق العمل.
2. التركيز على الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة عن التنمية البشرية، والخدمات المجتمعية، وتحسين جودة مخرجات التعليم العالي بما يحقق الاستفادة من توجيهها نحو سوق العمل.

3. حصر الاحتياج القائم المتوقع من معلمي الجغرافيا والاجتماعيات، وتحديد حاجة التعليم العام بالتنسيق ما بين الجامعة وقطاع التعليم بشكل دوري، وبناء حلقة وصل يمكن من خلالها سد العجز في سوق العمل من هذا التخصص.
4. إعادة النظر في هيكلية التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية في البلدية، ووضع تصور مستقبلي عن توزيع المؤسسات الجديدة لتحقيق التجانس المطلوب في جميع الأحياء والفروع البلدية.
5. إعادة النظر في توزيع معلمي الجغرافيا، والاجتماعيات بين مؤسسات التعليم بما يحقق التوزيع العادل لسد العجز القائم، وتلافي تكدس المعلمين في مؤسسات تعليمية دون أخرى، وتجنب المحاباة في التوزيع، وتقديم المصلحة العامة عن المصلحة الشخصية.
6. التقنين من تكليف المعلمين بالمهام الإدارية خاصة في التخصصات التي تعاني عجزاً في القطاع.
7. 7- تولي الجامعة التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني بالبلدية لتوفير فرص العمل لخريجيها خصوصاً خريجي أقسام الجغرافيا، وبيان مدى أهمية هذا التخصص في العمل بالمؤسسات المدنية للدولة.
8. توجيه الاهتمام نحو المعلم من حيث التنظيم الإداري سواء في التعيين والالتحاق بسوق العمل، أو تحديد الواجبات، أو الحقوق والاستحقاقات، إلى جانب إعداده قبل الخدمة، وتدريبه أثناءها، وإخضاعه لأسس ومعايير ضمان الجودة في التعليم.

المراجع

امعيزيق، حاتم إبراهيم محمد، وجيد الله، أحمد علي عبدا لكريم، جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا دراسة حاله – جامعة النجم الساطع، المؤتمر الثاني للعلوم الهندسية والتقنية، 29-31 أكتوبر 2019، صبراتة، 2019.

البهنساوي، ليلي، المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، دراسة عينة من الخريجين بالحضر، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (78)، العدد (1)، يناير 2018.

التير، علي محمد، وغليليب، خالد حسين، التحليل المكاني لخدمات التعليم المهني المتوسط ببلدية زليتن، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية، العدد31، ديسمبر 2017.

الجرساني، وائل محمد، التعليم الجامعي في مصر وبطالة المتعلمين، دراسة تتبعيه لخريجي كلية التربية جامعة المنصورة، رسالة دكتوراه (غير منشورة) قسم الفلسفة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2013.

الدلو، حمدي أسعد، إستراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، (رسالة ماجستير غبر منشورة)، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى، غزة، 2016.

الشيتي، إيناس محمد، دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 في المملكة السعودية، دراسة تحليلية لآراء القيادية الإدارية في جامعة القصيم، مجلة العالمية للاقتصاد والأعمال،2020.

المنقوش، فاطمة عبد الله، التحليل المكاني لتوزيع مدارس التعليم الثانوي في نطاق مصراتة المدينة لسنة 2018، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، المجلد الأول، العدد الخامس عشر، مارس 2020.

ايناس محمد الشيتي، دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 في المملكة السعودية، دراسة تحليلية لآراء القيادية الإدارية في جامعة القصيم، مجلة العالمية للاقتصاد والأعمال،2020

عبد الغفار، عادل، متعلمون ولكن عاطلون عن العمل: معضلة الشباب المصري، مركز بروكنجز، الدوحة، قطر ،2016.

عادل عبد الغفار، متعلمون ولكن عاطلون عن العمل: معضلة الشباب المصري، مركز بروكنجز، الدوحة، قطر ،2016.

علي محمد التير، و خالد حسين غليليب، التحليل المكاني لخدمات التعليم المهني المتوسط ببلدية زليتن، مجلة كلية الآداب والعلوم الجامعة الأسمرية، زليتن، 2017.

مكي، محمد شوقي بن إبراهيم، الجغرافيا والهوية الوطنية، الجمعية الجغرافية السعودية، إصدارات في الثقافة الجغرافية، العدد الثالث،2012.

محمد شوقي بن إبراهيم مكي، الجغرافيا والهوية الوطنية، الجمعية الجغرافية السعودية، إصدارات في الثقافة الجغرافية، العدد الثالث،2012.

وائل محمد الجرساني، التعليم الجامعي في مصر وبطالة المتعلمين، دراسة تتبعية لخريجي كلية التربية جامعة المنصورة، رسالة دكتوراه (غير منشورة) قسم الفلسفة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2013.

هيئة تقويم التعليم والتدريب، معايير معلمي الجغرافيا، المملكة العربية السعودية، 2020.

مكتب التوثيق والمعلومات بمراقبة تعليم مصراته، بيانات غير منشورة 2021.

وحدة الاجتماعيات بمكتب التفتيش التربوي، مراقبة تعليم مصراته، بيانات غير منشورة2021.

مكتب خدمات التعليم الأساسي بمراقبة تعليم مصراته، بيانات غير منشورة2021.
مكتب خدمات التعليم الثانوي بمراقبة تعليم مصراته، بيانات غير منشورة2021.
قسم التسجيل بكلية الآداب، جامعة مصراته، بيانات غير منشورة 2021
قسم التسجيل بكلية التربية، جامعة مصراته، بيانات غير منشورة 2021
المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، التعليم العام في ليبيا المختنقات والتحديات وسبل المعالجة، إبريل 2016.

المؤتمر الدولي: مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

التحول الديموغرافي للسكان ونمو القوى العاملة في ليبيا

سليمان ابوشناف على ابريطاله

soulimanali@bwu.edu.ly

جامعة بني وليد

https://doi.org/10.36602/jebs.2022.I03.12

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مرحلة التحول الديموغرافي التي تعيشها ليبيا حالياً، التي من أهم سماتها انخفاض معدل الخصوبة السكانية، والنمو السكاني البطيء، الذي يشكل فرصة حقيقية للدفع بعجلة التنمية، وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي، بشرط أن يسبقه التخطيط المبكر للاستفادة من ارتفاع الأفواج السكانية في الفئة العمرية من (15– 64 سنة)، أو ما يعرف (بالسكان في سن العمل)، وزيادة عرض القوى العاملة، ورفع معدلات الإنتاج الاقتصادي، ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث. عليه تم تقسيم البحث إلى خمسة محاور رئيسة تناول المحور الأول: تطور السكان ونموه، بينما درس المحور الثاني: المراحل الديموغرافية للسكان في ليبيا، خلال المدة من (ماقبل1954– 2020م)، في حين ركز المحور الثالث: على دراسة القوى العاملة في ليبيا، وعرج المحور الرابع على دراسة: إسهام السكان في النشاط الاقتصادي، بينما تناول المحور الخامس دراسة التحول الديموغرافي وأثره على معدلات البطالة، وفي الختام توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، ومن أبرزها ارتفاع العمر الوسيط للقوى العاملة من(32.8) سنة عام 2006م، إلى (36.3) سنة عام 2013م، وارتفاع معدل إسهام الإناث في النشاط الاقتصادي.

الكلمات الدالة: نمو السكان، القوى العاملة، التحول الديموغرافي، النافذة الديموغرافية، البطالة، نسبة الإعالة.

The Demographic Transition of the Population and Growth of the Labor Force in Libya

Suleiman Boshnaf Ali Britalla

Bani Waleed University

Abstract

This research aims to study Libya's demographic change, the main feature of which is the low fertility and the slow population growth that provides an important opportunity to advance the development and improve the economic performance provided that it is preceded by early

planning to benefit from the high growth of the population of the age from (15-64), known as (population of working age) which leads to the increase in the labor supply and increase the rate in the economical production.

Therefore, came to acquire the significance of this study, the study was divided into four main points, the first point discussed the development of the demographic stages of the population in Libya during the period (1954-Now), while the second point focused on the development, growth, and size of labor in Libya.

The third point studied the contribution of the population to economic activities.

The fourth point discussed the development in the unemployment rates and its relationship with the demographic variables.

The research has found that the average labor age has raised from 32.8 in 2006 to 36.3 in 2013, also the increase of the female's contribution to the economics activities.

Keywords: growth in population, Labor forces, Demographic transition, Unemployment, age dependency ratio.

مقدمة

إن دراسة التغير الديموغرافي للسكان لها أهمية خاصة في الدراسات السكانية والاقتصادية، إذ إنها تبين الاتجاهات العامة للسكان، وتحدد الفئات القادرة على العمل، وعلى أساسها يتم رسم السياسية السكانية والاقتصادية لأي بلد، حيث إنه ومن خلال دراسة المراحل الديموغرافية للسكان في ليبيا تبين أنها مرت بمرحلة نمو سكاني عالٍ خلال عقود السبعينيات والثمانينيات، كان لها الأثر الكبير على الهيكل العمري للسكان خلال المدة اللاحقة، ومن المعلوم أن ارتفاع معدل النمو السكاني يؤدي إلى ارتفاع نسبة صغار السن، مما ينتج عنه ارتفاع معدل الإعالة، الذي يزيد بدوره من الضغط على الموارد المتاحة بشكل عام، وأنشطة الخدمات بشكل خاص، وهو ما يحدث في الكثير من الدول حديثة العهد بالتنمية، إلا أنه لا يستمر طويلاً.

ومع نهاية عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات بدأ معدل النمو السكاني في الانخفاض، مما أدى ذلك إلى الانخفاض التدريجي لفئة صغار السن (0– 14 سنة)، وارتفاع حجم السكان في سن العمل (14–65 سنة)، حيث زاد عرض القوى العاملة، وارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل نتيجة لانخفاض معدلات الخصوبة.

ولعدم وجود سياسيات تخطيطية واضحة لاستثمار نمو السكان في سن العمل خلال هذه المرحلة الديموغرافية، ارتفعت معدلات البطالة بأنواعها المختلفة (العامة، المقنعة)، نتيجة لارتفاع حجم السكان في سن العمل من ناحية، ولعدم قدرة سوق العمل على امتصاصها من ناحية أخرى، وهو مؤشر يقودنا إلى أن مرحلة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية) التي تشهدها ليبيا حالياً، تُعد فرصة مواتية للنمو الاقتصادي على المدى القريب والمتوسط، كما أنها تشكل تحديا اقتصادياً يجب دراسته دراسة معمقة لمعرفة الخطط والسياسات التنموية المناسبة للاستفادة من هذه المرحلة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

مشكلة البحث

تشكل مرحلة التحول الديموغرافي التي تمر بها ليبيا حالياً، تحولاً مهماً على المستوين السكاني والاقتصادي، إذ تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع مستويات دخول الأفراد من الدخل القومي للبلاد نتيجة لارتفاع حجم الفئة العاملة، وانخفاض معدلات الإعالة، كما أنها تشكل تحدياً اقتصادياً مهماً في غياب التخطيط المبكر لهذه المرحلة، من هنا يمكن أن تتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي:

- ما أهم الآثار الإيجابية والسلبية المصاحبة لمرحلة التحول الديموغرافي، وأثرها على سوق العمل؟

فرضيات البحث

الفرضية الأولى: من إيجابيات مرحلة التحول الديموغرافي للسكان التي تمر بها ليبيا حالياً، ارتفاع حجم الفئة العاملة من السكان، وانخفاض معدلات الإعالة الكلية.

الفرضية الثانية: من الآثار السلبية المترتبة على مرحلة التحول الديموغرافي للسكان، ارتفاع حجم الباحثين عن العمل.

أهداف البحث

يتمثل الهدف الأساس للبحث في دراسة مرحلة التحول الديموغرافي التي تعيشها ليبيا حالياً، والآثار الإيجابية والسلبية المترتبة عليها، ومدى تأثيرها على سوق العمل المحلي.

أهمية البحث

معرفة السياسات والإجراءات التي يمكن توظيفها للاستفادة من مرحلة التحول الديموغرافي للسكان التي تشهدها البلاد حالياً (الهبة الديموغرافية)، للرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة بأنواعها المختلفة.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي، وذلك بدراسة التطور التاريخي للمراحل الديموغرافي للسكان في ليبيا، والنتائج المتربية عن هدا التطور، كما تم الاستعانة ببعض أدوات البحث العلمي منها: الأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات المجمعة من مصادرها المختلفة، والتي من أهمها البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعدادات، والهيئة العامة للمعلومات، والمتمثلة في التعدادات العامة للسكان، والإحصاءات والمسوح الديموغرافية، كما تمت الاستعانة: بعض البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة.

حدود البحث

الحدود المكانية (دولة ليبيا) تقع منطقة الدراسة فلكياً بين دائرتي عرض(18.45^{o}و33^{o}) شمالاً وبين خطي طول (9^{o}و25^{o}) شرقا. وجغرافياً تحتل الجزء الأوسط لساحل البحر المتوسط الجنوبي أو ما يسمى بشمال أفريقيا

الدراسات السابقة

دراسة حاتم إبراهيم وأحمد على عبد الكريم، (2019) جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، وضحت الدراسة واقع مخرجات التعليم العالي في ليبيا، ومدى استجابة جودة البرامج، والمناهج لاحتياجات سوق العمل الليبي، وما الوسائل المستخدمة لقياس جودة مخرجات التعليم العالي، إضافة إلى تحديد نقاط القوة والضعف بها.

دراسة البنك الدولي (2013) ديناميكيات سوق العمل في ليبيا، عملت هذه الدراسة على تقييم أولي لسوق العمل، ومن ثَم توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: إن (85%) من حجم القوى العاملة تعمل بالقطاع العام، وترتفع هذه النسبة بين الإناث إذ بلغت (93%)، وهي نسبة مرتفعة بالمقاييس الإقليمية، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب التي وصلت إلى (19%).

دراسة عزيزة عبد الخالق هاشم (2017)، التحول الديموغرافي لمنطقة شمال إفريقيا مع الإشارة إلى تجربة دول شرق آسيا التي استعرضت فيها تجربة دول شرق آسيا، وكيفية الاستفادة من فرصة النافذة الديموغرافية، والوضع الديموغرافي لدول شمال إفريقيا مع بيان السياسات والإجراءات، التي من شأنها أن تساعد في الاستفادة من مرحلة التحول الديموغرافي في المنطقة.

الدراسة التي قام بها مهند شفيق صقر (2014م)، " دراسة تأثير النافذة الديموغرافية على قوة العمل المتعلمة في سورية، التي بين فيها تحديد فترة انفتاح وإغلاق النافذة الديموغرافية في القطر السوري، والاتجاهات الحالية والمستقبلية للسكان حسب النوع والحالة التعليمية، وتحديد معدلات نمو قوة العمل، وتوزيعها حسب الحالة التعليمية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: انخفاض معدلات الإعالة، وارتفاع نسبة السكان في سن العمل في القطر السوري.

أولا- تطور السكان ونموه:

يقدر عدد سكان ليبيا لعام 2020 بـ (6931061 نسمة)، حسب تقديرات مصلحة الإحصاء والتعداد (www.bsc.ly)، في حين أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006م أن عدد السكان الليبيين المقيمين قد بلغ (5298152 نسمة)، منهم (2687513) ذكور، و(2610639) إناث، (الهيئة العامة للمعلومات، 2008، ص41).

أما في تعداد عام 1995م فقد بلغ عددهم (4389739 نسمة)، منهم (2231079) ذكور، و (2158660) إناث، وبذلك فإن عدد السكان خلال المدة بين التعدادين قد زاد بما مجموعه (1158680) نسمة، حيث إن هذه الزيادة تشكل حوالي (35.86%) من عدد السكان الليبيين في عام 1995م، وبذلك يكون معدل النمو السنوي المتحقق بين تعدادي (1995-2006م) في حدود (1.7%)، وبين تعدادي (1984-1995م) في حدود (2.8%)، وهو ما يقودنا إلى حقيقة مفادها أن معدل النمو السنوي قد انخفض مقارنة بالتعدادات التي سبقت تعداد عام 2006م، حيث كانت الخصوبة عالية، وكان متوسط العمر عند الزواج الأول لا يتعدى 24 سنة، وقد ارتفع هذا العمر ليصل إلى 34 سنة، (الهيئة العامة للمعلومات، 2006،ص ب)

جدول (1) توزيع السكان الليبيين المقيمين في ليبيا من واقع التعدادات السكانية وتقديرات (2019-2020م)

السنة	ليبيـــــــــون			معدل النمو*		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1954	540364	501235	1041599	---	---	---
1964	788657	726844	1515501	3.8	3.7	3.7
1973	1057919	994453	2052372	3.3	3.5	3.4
1984	1651562	1579497	3231059	4.1	4.2	4.13
1995	2231079	2158660	4389739	2.73	2.84	2.8
2006	2687513	2610639	5298152	1.7	1.7	1.7
2017	3343720	3246289	6642654	2	2	2.1
2019	3354834	3422619	6777453	0.17	2.68	1.01
2020	--	--	6931061	--	--	2.27

المصادر: التعدادات السكانية (1954، 1964، 1973، 1984، 1995، 2006)

https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/ (شعبة الأمم المتحدة للسكان)

www.bsc.ly مصلحة الإحصاء والتعداد.

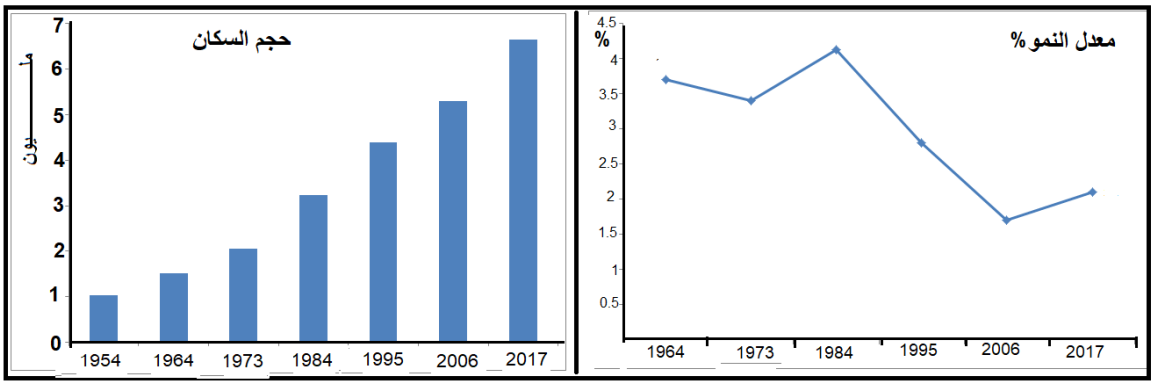

شكل (1) تطور نمو وحجم السكان الليبيين المقيمين خلال المدة 1954-2017م

المصدر: من عمل الباحث استناد إلى بيانات الجدول (1).

* تم استخراج معدل النمو عن طريق المعادلة الأسية

ثانياً- مراحل التحول الديموغرافي للسكان

مفهوم التحول الديموغرافي هو الانتقال من نظام تقليدي للتوازن الديموغرافي حيث تكون معدلات المواليد والوفيات في مستويات أعلى إلى نظام عصري للتوازن الديموغرافي، حيث تكون معدلات المواليد والوفيات في مستويات أدنى، وينتج عن هـذا التحول الديموغرافي استقرار معدل النمو الطبيعي (معدل المواليـد والوفيات)عند حده الأدنى بعد مروره بثلاث مراحل.(بن زايد،2019م،ص536).

مر النمو السكاني في ليبيا بدورة ديموغرافية متكاملة بمراحلها المختلفة خلال تاريخها الحديث والمعاصـر، وبدأت هذه المراحل بمرحلة الجمود والتناقص السـكاني، التي بدأت مع الاحتلال الإيطالي حتى الحرب العالمية الثانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة النمو البسيط نتيجة لتوقف الحرب، واستمرت هذه المرحلة إلى عام 1954م، وبلغ معدل النمو السكاني خلال هذه المدة 1.9%، ومع منتصف عقد الستينيات شهدت البلاد نموا سريعاً للسكان نتيجة لتحسن الظروف الصحية والمعيشية.

وعلى أسـاس أن الزيادة الطبيعية للسـكان هي (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات)، والتي تُعد من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني في ليبيا، ويمكن أن نقسم المراحل الديموغرافية خلال المدة (1973 حتى الوقت الحاضر) إلى ثلاثة مراحل على النحو الآتي.

المرحلة الأولى: الزيادة السريعة للسكان وتشمل المدة (1973- 1992):

نتيجة لتحسـن الظروف الصـحية والاقتصـادية في البلاد خاصـة بعد اكتشـاف النفط، وارتفاع معدل المواليد، وانخفاض معدل الوفيات، بسـبب التطور في تحسـين الخدمات الصـحية، حيث ارتفاع عدد المستشفيات ما بين عام 1960م -1978م من 19 إلى 60 مستشفى، إلى جانب الزواج المبكر، واعتقاد السكان أن كثرة الإنجاب من عوامل قوة الأسرة، يضاف إلى ذلك ارتفاع معدل الخصوبة الكلية التي وصلت في تعداد 1984م إلى ما يقرب من (7) أطفال للمرأة الواحدة (الأمم المتحدة، 2018م ص 120)، تؤكد حقيقة أنه لا يوجد أدنى مجال للشك في أن من أسباب تلك الزيادة السريعة للسكان هي عودة الليبيين الذين تركوا البلاد أثناء فترة الاستعمار الإيطالي، حيث تبين إحصاءات تعداد 1973م على أن حوالى (68000) نسمة من الليبيين مولودون خارج البلاد، وأن أغلبهم عادوا خلال المدة 1965-1972م، (المهدوي، 1998، ص121).

جدول (2) معدل المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في ليبيا خلال المدة (1975-2017)

السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية	السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية
1975	49.1	7.3	41.8	1997	18.4	3.2	15.2
1976	48.4	7.1	41.3	1998	19.2	3.1	16.1
1977	46.5	6.2	40.3	1999	19.1	3.3	15.8
1978	45.5	5.8	39.7	2000	18.9	3.3	15.6
1979	45	6.1	38.9	2001	18.7	4	14.7
1980	40.8	5.5	35.3	2002	22.1	3.8	18.3
1981	37.7	6.6	31.1	2003	22	4.1	17.9
1982	46.4	6.8	39.6	2004	23.4	3.1	20.3
1983	48	7	41	2005	23.2	3.2	20
1984	46.1	7	39.1	2006	24	3.4	20.6
1985	46.6	7.1	39.5	2007	23.8	3.7	20.1
1986	47	7.5	39.5	2008	24.9	4.08	20.82
1987	47.5	7.5	40	2009	24.6	4.1	20.5
1988	48	7.6	40.4	2010	26.7	4.6	22.1
1989	48.5	7.7	40.8	2011	**26**	5.2	20.8
1990	49	7.8	41.2	2012	34.2	5.5	28.7
1991	45.2	8.4	36.8	2013	38.3	4.2	34.1
1992	45.2	3.3	41.9	2014	38.2	3.6	34.6
1993	24.8	3.4	21.4	2015	33.5	3.6	29.9
1994	23	3.2	19.8	2016	33.3	3.8	29.5
1995	20.2	3.1	17.1	2017	35.7	4.9	30.8
1996	20	2.7	17.3				

المصادر:

مصلحة الإحصاء والتعداد. (2103م) "الإحصاءات الحيوية 2010م

علي الشريف، (2010) السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا. طرابلس. ص40

مصلحة الإحصاء والتعداد، (بدون تاريخ). الإحصاءات الحيوية 2011م ".

وزارة الصحة– مركز المعلومات والتوثيق. (2018م) "التقرير الإحصائي السنوي 2017م. ص1

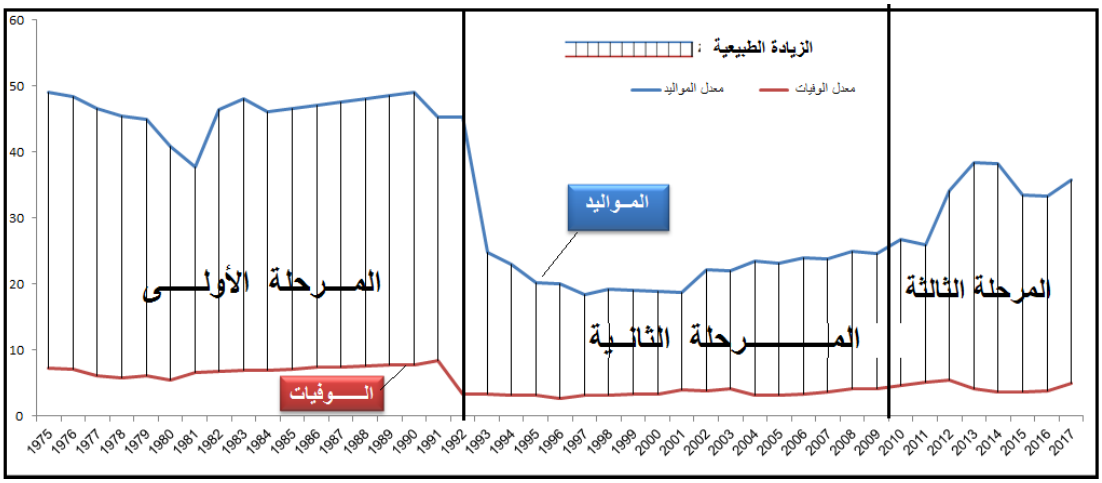

شكل (2) المراحل الديموغرافية للسكان في ليبيا خلال المدة (1975-2017)

المصدر: من عمل الباحث استناد إلى بيانات الجدول (2)

المرحلة الثانية: انخفاض النمو السكاني وتشمل المدة (1993- 2010)

تميزت هذه المدة بانخفاض معدل النمو السكاني من 2.8% خلال المدة (1984م -1995) إلى 1.7% خلال المدة (1995-2006)، وانخفضت معدلات الخصوبة العامة من (238.13‰) عام 1984م إلى (80.75‰) عام 1995م، ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول من (24) سنة خلال السنوات التي سبقت تعداد 1995م إلى 34 سنة في تعداد 2006م، الأمر الذي انعكس على معدلات الخصوبة الكلية حيث انخفضت من (7) أطفال للمرأة الواحدة في عام 1984 إلى (6) أطفال عام 2006م (الهيئة العامة للمعلومات، النتائج الأولية لتعداد،2006م،ص.ب) .

كما يعزى هذا الانخفاض أيضا إلى حالة الانكماش الاقتصادي التي عاشتها البلاد خلال تلك المدة، والتي كان من نتائجها بطء سير عجلة التنمية الاقتصادية، وعلى سبيل المثال لا الحصر توقف الدولة عن إنشاء المجمعات السكانية داخل المدن الكبيرة والصغيرة، وتوقف منح القروض السكنية طويلة الأجل للأفراد، كما كان سائدا في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات، زد على ذلك انخفاض مستويات الدخول للأفراد، وعدم قدرة القطاع الخاص على تعويض هذا الفاقد في التنمية الاقتصادية نتيجة لهيمنة الدولة عليه، ودخول المرأة سوق العمل، ومواصلة تعليمها نتيجة للانتشار الأفقي لمؤسسات التعليم الجامعي، حيث شملت أغلب مناطق البلاد، بعكس ما كان سائداً من قبل، كل هذه العوامل وغيرها أسهمت بشكل مباشر، وغير مباشر في انخفاض معدلات الخصوبة.

المرحلة الثالثة: النمو البسيط (البطيء) وتشمل المدة ما بعد (2010 – 2020)

بالنظر إلى منحنى المواليد في الشكل (2) نلاحظ أنه بدأ في الارتفاع التدرجي بعد عام 2010م، حيث ارتفع المعدل من (26‰) عام 2011م إلى (38.2‰) عام 2014م، ويرجع هذا الارتفاع السريع في معدلات المواليد إلى حالة الانفتاح الاقتصادي والسياسي الذي شهدته البلاد بعد عام 2005م، الذي كان من نتائجه إعادة تدوير عجلة التنمية الاقتصادية من جديد بعد توقفها لعدة سنوات، فعلي سبيل المثال لا الحصر عملت الدولة على التوسع في إنشاء المركبات السكنية في كافة المناطق الليبية على حد سواء، ومنح القروض السكنية والإنتاجية طويلة الأجل للأفراد، والشركات، إضافة إلى تشجيع الصناعات المتوسطة والصغرى، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع معدلات الزواج الخام من(6.5‰))عام 2003م، (الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات ،2004 م، ص.29) إلى (12.1‰)) عام 2009م، (مصلحة الإحصاء والتعداد ،2015م، ص13)، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع معدلات الخصوبة من (80.75‰)) عام 1995م إلى (104‰)) عام2011 (أبوشناف، 2020، ص112).

ثالثاً: القوى العاملة في ليبيا

أ. تطور حجم ونمو القوى العاملة

شهدت ليبيا تحولاً ديموغرافياً مهماً خلال العقدين الأخيرين، تمثل هذا التحول في انخفاض معدلات الخصوبة الذي رافقه تغير في الهيكل العمري للسكان، ومن نتائج هذا التغير انخفاض حجم السكان في فئة صغار السن (0–14سنة)، وارتفاع حجم السكان النشطين اقتصادياً (15–64 سنة) مع بروز واضح في فئة الشباب (15–29 سنة)، وتعرف هذه الظاهرة الديموغرافية (انفتاح النافذة الديموغرافية)، (الهيئة العامة للمعلومات2018م، ص143)، التي تُعد فرصة مؤقتة لا تستمر طويلاً، وهي فرصة مواتية للنمو الاقتصادي في المدى القريب والمتوسط، والتي قد تشكل تحدياً كبيراً في حال لم يتم الاستفادة منها.

هذا التغير الديموغرافي الذي حصل في البلاد ترتب عليه انخفاض الأهمية النسبية لفئة صغار السن (0–14 سنة)، وارتفاع الأهمية النسبية للسكان النشطين اقتصادياً (السكان في سن العمل) نتيجة الطفرة السكانية لصغار السن التي سادت خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، ثم انتقلت هذه الطفرة إلى السكان في سن العمل، حيث ارتفعت نسبة السكان في سن العمل من (44.34%) من مجموع السكان في عام 1973م إلى (63.75%) من مجموع السكان في عام 2012م، (مصلحة الإحصاء والتعداد 2012م)، وهو

ما يؤكد أن أكثر من نصف السكان هم من السكان في سن العمل، وهذه تُعد ميزة لقوة العمل الوطنية، وأن هذا التغير في التركيب العمري للســـكان انعكس على ارتفاع حجم القوة العاملة الذي ارتفع من (680994) عام 1984م إلى (2190072) عام 2020م (الهيئة العامة للمعلومات 2020م ص39)، بزيادة قدرها (1509079) نسمة، وبمعدل نمو سنوي (3.30%)

جدول (3) تطور حجم القوى العاملة الوطنية خلال المدة (1964–2020م) والتوقعات المستقبلية لعام 2030

السنة	القوى العاملة	معدل النمو	السنة	القوى العاملة	معدل النمو
1964	387699	---	2006	1675880	4.57
1973	423614	0.99	2012	1879830	1.93
1984	680994	4.41	2020	2190072	1.93
1995	1025083	3.79	2030	2680317	2.04

المصادر:

- التعدادات السكانية في ليبيا (1964، 1973، 1984، 1995، 2006م)
- ليبيا، الهيئة العامة للمعلومات (بدون تاريخ) التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية لسنة 2018. ص39.

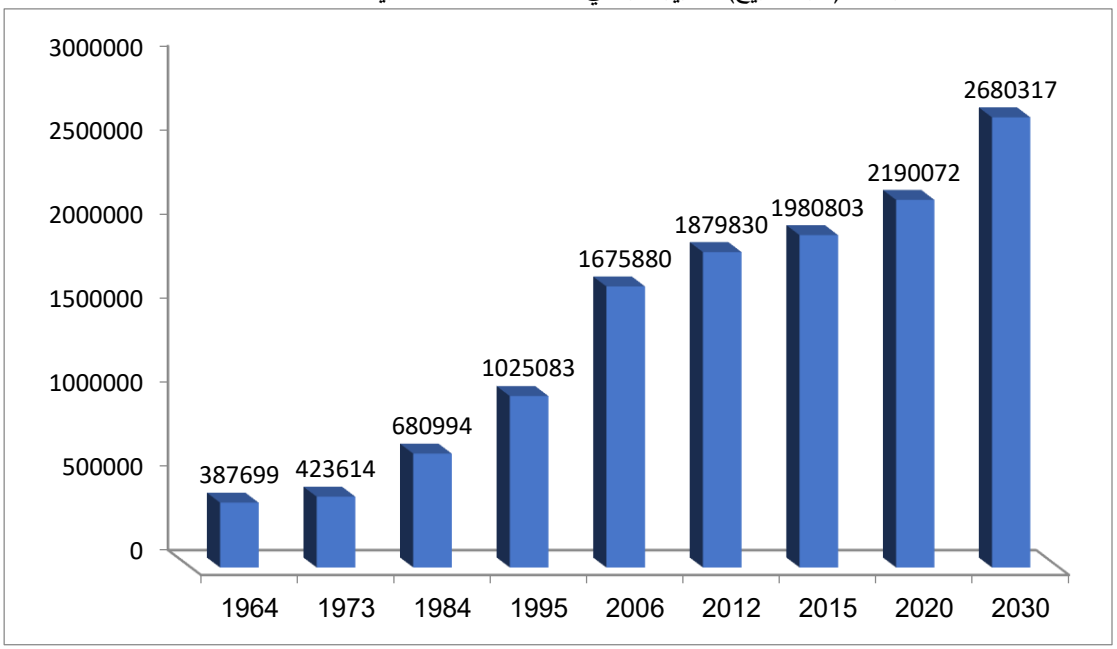

شكل (3) تطور حجم القوى العاملة الوطنية خلال المدة (1964–2020) والتوقعات المستقبلية لعام 2030م

المصدر: من عمل الباحث استناد إلى بيانات الجدول (3).

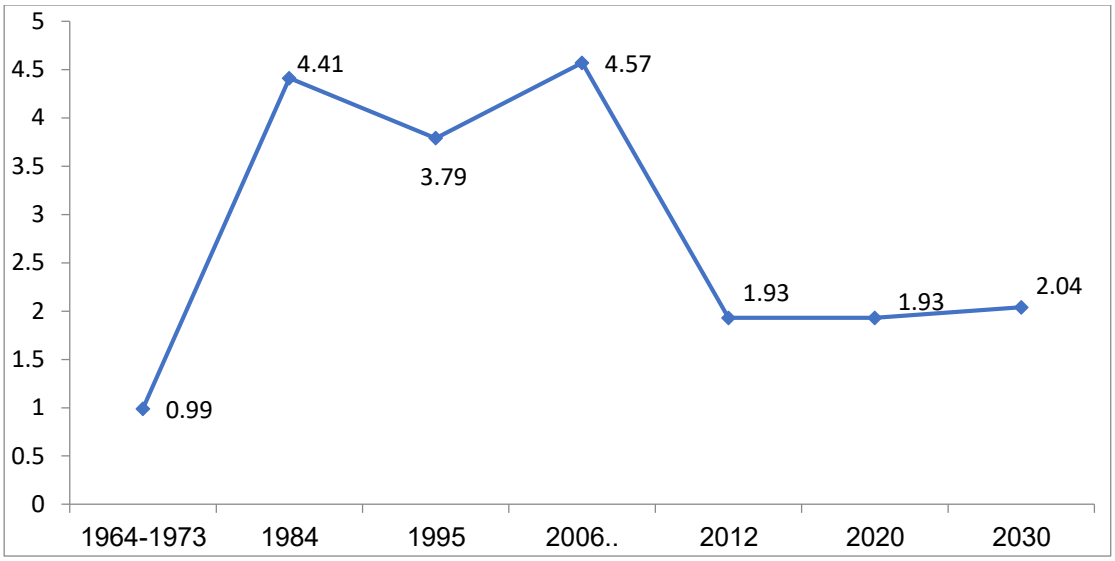

شكل (4) معدل النمو السنوي للقوى العاملة الوطنية خلال المدة (1964–2030)

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (3).

من الجدول (3) والشكل (3 و4) يمكن أن نستنتج ما يلي:

- يمكن تقسيم المدة (1973–2020م) إلى زمنين على أساس معدل النمو تميزت المدة الأولى (1973–2006) بمعدلات نمو مرتفعة مقارنة بالمدة الثانية (2006–2020) والتي انخفض فيها معدل النمو للقوى العاملة عن المدة السابقة.

- ارتفع العدد المطلق للقوى العاملة من 423614 عام 1973م إلى (1675880) نسمة عام 2006م بزيادة قدرها (1252266)، حيث شكلت هذه الزيادة ما نسبته 33.83% من حجم القوى العاملة في عام 1973م، وبمعدل نمو سنوي في حدود 4.26% خلال المدة (1973–2006).

- ارتفع العدد المطلق للقوى العاملة من (1675880) في عام 2006م إلى (2190072) نسمة في عام 2020م بزيادة قدرها (514192 نسمة)، حيث شكلت هذه الزيادة ما نسبته (30.68%) من حجم القوى العاملة في عام 2006م وبمعدل نمو سنوي في حدود (1.93%) خلال المدة (2006–2020).

ب. التركيب العمري والنوعي للقوى العاملة:

يُعد التركيب النوعي والعمري " من أهم انواع التراكيب السكانية في الدراسات الديموغرافية" بوجه عام، لأن العمر والنوع من أهم سمات الإنسان التي ترتبط إلى حد كبير بسلوكه وحاجاته ونشاطاته (الخريف، 2008م، ص184).

التركيب النوعي للقوى العاملة:

يطلق على تصنيف القوى العاملة إلى ذكور وإناث مصطلح التركيب النوعي أو الجنسي، وهو من أكثر عناصر الدراسات السكانية وضوحاً؛ لاحتوائه على عنصرين فقط، مما يقلل من صعوبات التصنيف، كما أن بياناته لا تخضع لأخطاء عند ذكرها مقارنة بالبيانات الخاصة بالعمر (مختار الحسانين، 2017م، ص198).

جدول (4) التركيب النوعي للقوى العاملة الليبية خلال المدة (1964–2020م)

السنة	ذكور	إناث	معدل النمو%*		النسبة%	
			ذكور	إناث	ذكور	إناث
1964	367834	19865	--	--	94.88	5.12
1973	394256	29358	0.77	4.44	93.07	6.93
1984	593331	87663	3.79	10.46	87.13	12.87
1995	834493	190590	3.15	7.32	81.41	18.59
2006	1198408	477472	3.34	8.71	71.51	28.49
2012	1232976	646854	0.48	5.19	65.59	34.41
2020	1364319	825753	1.27	3.1	62.3	37.7

المصدر: التعدادات السكانية في ليبيا (1964، إلى، 2006م) و(التقرير والوطني الخامس للتنمية البشرية 2018)

فاقت أعداد الذكور الداخلين في قوة العمل أعداد الإناث، في المدة (1964–2020)، إلا أن نسبة الزيادة كانت من نصيب الإناث، حيث بلغت نسبة الزيادة للإناث (4056.8%) خلال المدة (1964–2020) مقابل (270.9%) للذكور خلال المدة نفسها.

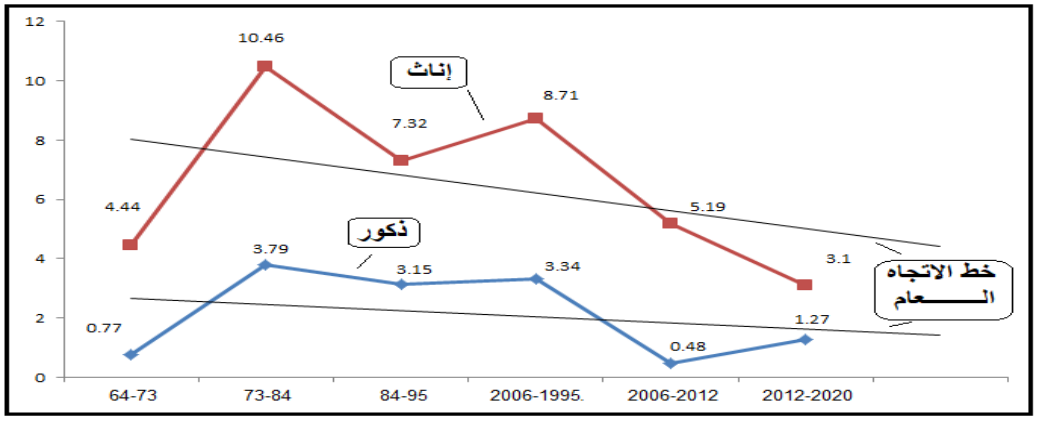

– * معدل النمو والنسبة من استخراج الباحث.

شكل (5) معدل النمو السنوي للقوى العاملة الوطنية "ذكور-إناث" خلال المدة (1964-2020)

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (4)

يمكن تفسير ارتفاع معدل النمو ونسبة الزيادة للإناث في قوة العمل على حساب الذكور، بأنه راجع إلى:

الارتفاع السريع للإناث العاملات حيث ارتفعت نسبهن من (5.12%) في عام 1964م إلى (12.87%) في عام 1984م من مجموع القوى العاملة، واستمر الارتفاع السريع للإناث العاملات لتصل نسبهن في عام 2020م (37.7%)، وفي المقابل شهدت نسبة الذكور الداخلين في العمل انخفاضاً سريعاً من (94.88%) في عام 1964م إلى (87.13%) في عام 1984م، واستمرت نسبتهم في الانخفاض السريع لتصل في عام 2020م في حدود (62.3%).

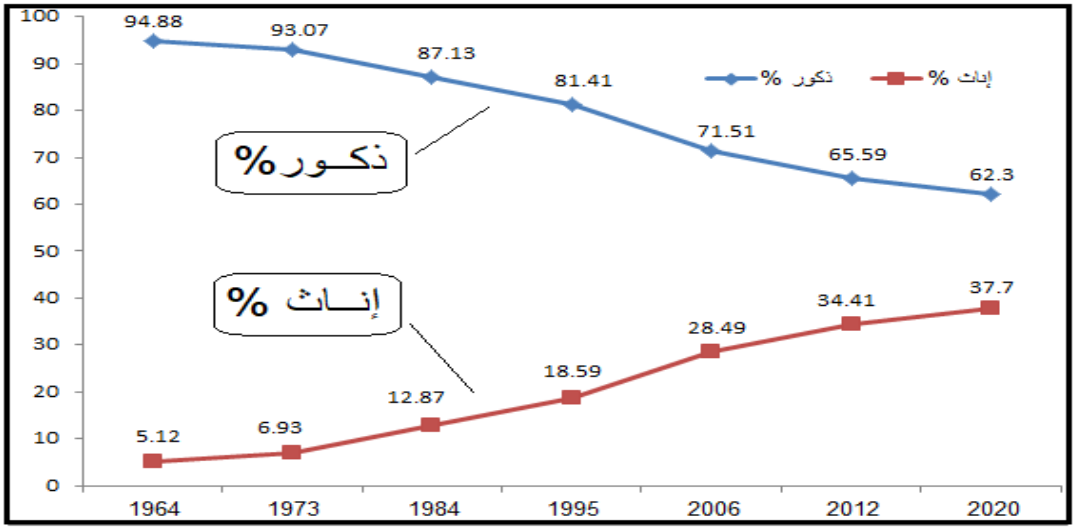

شكل (6) التطور النسبي للتركيب النوعي للقوى العاملة الليبية خلال المدة (1964-2020م)

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (4)

من الشكل (6) نستنتج أن نسبة الإناث الداخلات في قوة العمل ارتفعت من (5.12%) في عام 1964م إلى (37.7%) عام 2020م، وهذا راجع إلى الأسباب الآتية:

- تحرر المجتمع من بعض القيود الاجتماعية التي كانت تعيق عمل المرأة.
- ارتفاع نسبة سكان الحضر في البلاد على حساب سكان الريف، حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر من (59.77%) في عام 1973م إلى (75.4%) في عام 1984م، وإلى (88.16%) في عام 2006م من مجموع السكان الليبيين، في حين شهدت نسبة سكان الريف انخفاضاً ملحوظاً، فقد انخفضت من (40.23%) في عام 1973م إلى (24.6%) في عام 1984م، ثم إلى (11.84%) في سنة 2006م، الأمر الذي انعكس

على ارتفاع نسبة الإناث العاملات، ففرص العمل للإناث تكون دائماً متاحة في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية، وخاصة في المجال الوظيفي.

- الانتشار الأفقي لمؤسسات التعليم العالي، في مختلف ربوع البلاد أسهمت في زيادة دخول الإناث لسوق العمل.

التركيب العمري للقوى العاملة:

يعد التركيب العمري للقوى العاملة من أهم المؤشرات الديموغرافية للدلالة على الحالة الإنتاجية للسكان في مختلف فئات السن، ويتم الاستعانة بالهرم السكاني المركب لإبراز حجم القوى العاملة في الهرم السكاني (مختار الحسانين، 2017م ص203).

جدول (5) التوزيع النسبي للقوى العاملة على مستوى الفئات العمرية

من واقع التعدادات السكانية (1973-1984-2006م وتقديرات 2013م)

الفئة العمرية	1973		1984		2006		2013	
	ذكور	**إناث**	**ذكور**	**إناث**	**ذكور**	**إناث**	**ذكور**	**إناث**
19-15	0.6	0.5	4.7	1.5	0.5	0.13	1.1	0.3
24-20	4.1	0.7	14.7	4.6	9.3	4.19	5.9	3.1
29-25	11.5	1.1	13.5	2.6	15.5	8.61	9.9	6.6
34-30	13.6	0.8	10.4	1	14.3	6.91	10.4	8.4
39-35	12	0.6	8.8	0.7	11.2	4.3	10.3	7
44-40	12.1	0.7	8.2	0.6	8	2.47	9.3	5.3
49-45	10.4	0.6	7.2	0.5	5.5	1.17	7	3.4
54-50	9.1	0.7	6.3	0.6	3.1	0.41	5	1.7
59-55	6.4	0.5	5.5	0.5	2.4	0.23	2.4	0.6
64-60	4.5	0.3	4.1	0.3	1.1	0.04	1.7	0.1
69-65	3.5	0.2	1.9	0.1	0.3	0.02	0.5	0
74-70	2.5	0.1	0.9	0	0.1	0.01	….	…
79-75	1.6	0	0.8	0	0.1	0.01	….	…
84-80	1.3	0	…	…	0	0	….	…
المجموع	**93.2**	**6.8**	**87**	**13**	**71.5**	**28.5**	**63.5**	**36.5**
العمر الوسيط	**37**	**33**	**35**	**26**	**34**	**31**	**37**	**35**
	37		**34**		**33**		**36**	

المصادر: من عمل الباحث استناداً إلى:

- بيانات التعدادات السكانية (1973-1984-2006).
- مصلحة الإحصاء والتعداد (بدون تاريخ) ملخص نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة2013م.

شكل (7) تطور حجم القوى العاملة في الهرم السكاني لليبيا للسنوات (1973-1984-2006-2013)

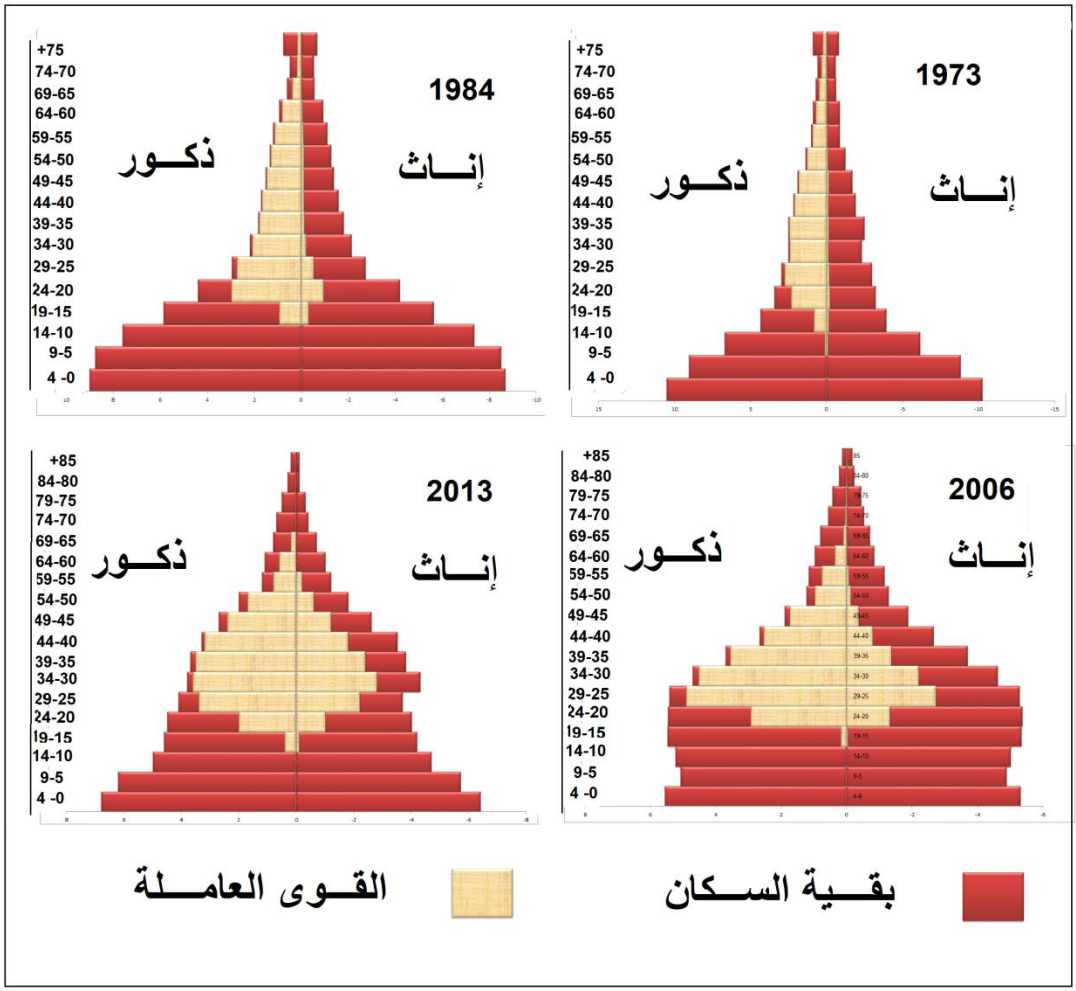

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات التعدادات السكانية (1973-1984-2006م)، وملخص نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2013م.

من الجدول (5) والشكل (7) نستنتج:

- تزايد حجم قوة العمل في الهرم (2006 و2013م) مقارنة بهرم (1973-1984 م) في كل الفئات العمرية للسكان، كما يلاحظ وجود فجوة بين الذكور والإناث في كل فئات السن في هرم (1973 و1984) م، ثم بدأت هذه الفجوة تتراجع بعد ذلك، ويظهر هذا واضحاً في هرم 2006 وهرم 2013م.
- ترتفع نسبة الذكور في هرم 1984م حتى تكاد تساوي نسبة السكان في الفئات العمرية (30-34)، (35-39)، (40-44)، (45-49)، (50-54)، وفي المقابل تكاد تختفي نسبة الإناث للفئات العمرية نفسها.

- تراجع نسبة قوة العمل في الفئة العمرية (15-24) سنة، خلال المدة (1984-2013م) حيث بلغ (25.5%) في عام 1984م من مجموع القوى قوة العمل للعام نفسه، انخفضت نسبة هذه الفئة إلى (14.11%) في عام 2006م، وواصلت انخفاضها لتصل إلى 10.45% في عام 2013م.
- يمكن تفسير سبب هذا الانخفاض الملحوظ لهذه الفئة، بالانتشار الأفقي لمؤسسات التعليم العالي في البلاد، فمن من المعلوم أن الفئة العمرية (15-24) سنة هي الفئة المنخرطة في التعليم العالي، فأصبح جزءٌ كبيرٌ منهم خارج قوة العمل.
- الفئة العمرية لقوة العمل (25-44) سنة، شهدت ارتفاعاً ملحوظاً فقد ارتفعت من (45.8%) في عام 1984م إلى (71.29%) في عام 2006م، ثم شهدت انخفاضاً طفيفاً في عام 2013م حيث بلغت (67.2%).
- ارتفع العمر الوسيط للقوى العاملة من 32.8 سنة عام 2006م إلى 36.3 سنة عام 2013 نتيجة لهبوط نسبة القوى العاملة في الفئة العمرية (15-24 سنة) من 15.87% عام 2006م إلى 10.4% عام 2013م بسبب انخفاض نسبة السكان في سن العمل بهذه الفئة العمرية من 21.7% عام 2006م إلى 17.4% عام 2013م من مجموع السكان.
- ارتفاع العمر الوسيط للذكور الداخلين في القوى العاملة عن نظيره للإناث خلال المدة (1973-2013م)، ويرجع هذا إلى الخروج المبكر للإناث العاملات من سوق العمل؛ نتيجة لعوامل اجتماعية متمثلة في الانشغال بتربية الأطفال والوجبات المنزلية.

رابعاً: إسهام السكان في النشاط الاقتصادي.

تُعد الدراسات المتعلقة بمعدلات النشاط الاقتصادي أو الإسهام في قوة العمل على جانب كبير من الأهمية؛ لتأثرها بالعديد من العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، كما تُعد معدلات النشاط الاقتصادي أحد المؤشرات التي تبين فعالية الموارد البشرية (مختار الحسانين، 2017، ص128)، كما أن تغير هذا المعدل ارتفاعاً وانخفاضاً يتأثر بمجموعة من العوامل المؤثرة في سوق العمل، ويمكن قياس مدى إسهام السكان في النشاط الاقتصادي بمقاييس عدة ويعتبر مقياس(معدل النشاط الاقتصادي المنقح) أكثرها دقة في تحديد مدى إسهام السكان في النشاط الاقتصادي، هو (نسبة السكان ذوي النشاط الاقتصادي إلى جملة السكان في سن العمل)، وهو معدل يتم من خلاله تحديد حجم الإسهام الإنتاجي لقوة العمل في منطقة الدراسة، حيث يدل ارتفاعه على تحسن المستوى الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، والعكس صحيح (مختار الحسانين، 2017، ص 154).

يشير التقرير الصادر عن البنك الدولي لعام 2013م عن سوق العمل الليبي أن إسهام السكان في

النشاط الاقتصادي في ليبيا يقدر بنحو (47.8%) لعام 2012م، أي ما يعادل 1.9 مليون مواطن ليبي، وأن عدد المشتغلين في الوظائف الفعلية يقدر بحدود 1.5 مليون ليبي، وبذلك تقدر نسبة العاملين من السكان بنحو (38.7%)، وتعد هذه النسبة متدنية مقارنة بالمتوسط السائد في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي تقدر نسبته بحدود (43%).

يتميز سوق العمل الليبي بوجود تباينات واسعة بين الجنسين في معدل مشاركة السكان في النشاط الاقتصادي، حيث بلغت نسبة مشاركة الذكور (61%)، ويقل هذا الرقم إلى النصف تقريباً بين الإناث بحدود (33.8%) في عام 2012م، (البنك الدولي 2016م.ص6).

الجدول(6) معدل إسهام السكان في النشاط الاقتصادي* لليبيا للمدة(1973-2020م)

البيان	النوع	1973	1984	1995	2006	2012	2020	معدل التغيير
السكان في سن العمل	ذكور	518886	832077	1360737	1846485	2026000	2362458	355.29
	إناث	477877	788043	1314739	1805834	1916000	2310446	383.48
	المجموع	996763	1620120	2675476	3652319	3942000	4672904	368.81
القوى العاملة	ذكور	394256	593331	834493	1198408	1236000	1364319	246.05
	إناث	29358	87663	190590	477472	647000	825754	2712.71
	المجموع	423614	680994	1025083	1675880	1883000	2190073	417
معدل إسهام السكان في النشاط الاقتصادي	ذكور	76	71.3	61.3	64.9	61	57.75	-24.01
	إناث	6.1	11.12	14.5	26.4	33.8	35.74	485.9
	المجموع	42.5	42	38.3	45.9	47.8	46.87	10.28

المصادر:

التعدادت السكانية (1973-1984-1995-2006)

البنك الدولي، "ديناميكيات سوق العمل في ليبيا " إعادة الاندماج من أجل التعافي" (2016. ص6)

الهئية الوطنية للمعلومات " التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية. تحديات التنمية في ليبيا"2018 (ص39)

معدل المشاركة من استخراج الباحث

* معدل النشاط الاقتصادي المنقح

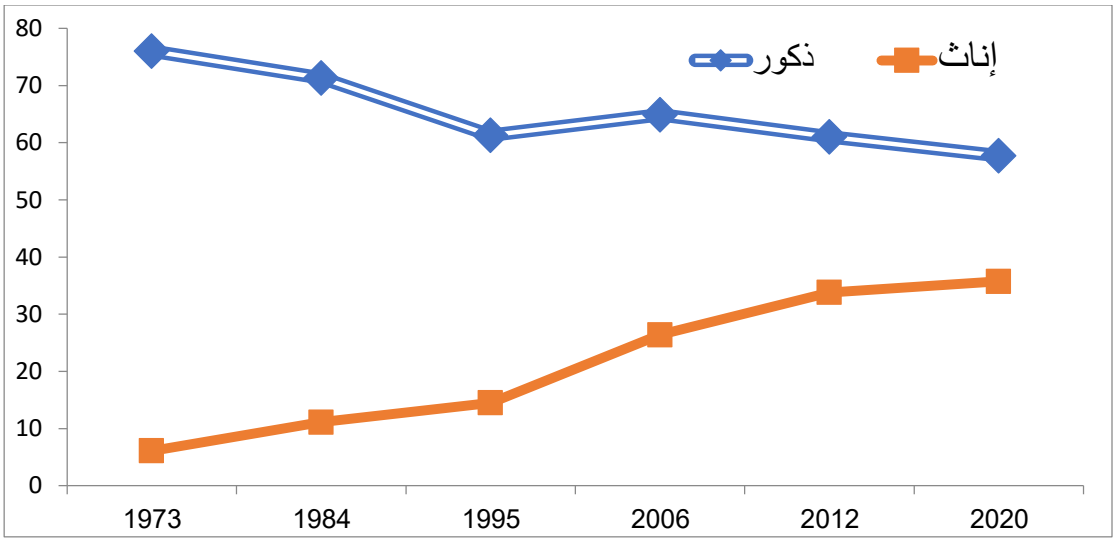

شكل (8) معدل إسهام السكان في النشاط الاقتصادي لليبيا للمدة(1973-2020م)

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (6)

من الشكل (8) نستنتج إن إسهام الإناث في النشاط الاقتصادي شهدت ارتفاعا على حساب معدلات الذكور خلال المدة (1973م -2020م)، حيث ارتفع المعدل عند الإناث من (6.1%) عام 1973م إلى (35.74%) عام 2020م، بمعدل تغير وصل إلى ما يقرب من (485.9%)، في حين انخفض المعدل عند الذكور من (76%) عام 1973م إلى (57.75%) عام 2020م.

خامساً: التحول الديموغرافي وأثره على معدلات البطالة

شهد معدل البطالة في ليبيا ارتفاعاً خلال فترة الستينيات من القرن الماضي بلغ (8.67%) خلال تعداد (1964م)، (8.62%) عند الذكور، و(9.46%) عند الإناث، (الهيئة العامة للمعلومات، 2008 ص61.)، هذا الارتفاع جاء انعكاساً للحالة الاقتصادية التي عاشتها البلاد خلال فترة ما قبل عقد الستينيات نتيجة لشح الموارد المتاحة، ولكن مع اكتشاف وتصدير النفط في أوائل الستينيات بدأ الاقتصاد الوطني ينتعش تدريجياً مع توافر فرص العمل في السوق المحلي، حيث بدأ معدل البطالة في الانخفاض التدريجي إلى أن وصل إلى (3.61%) في عام (1973م) ، (3.67%) عند الذكور، و(2.52%) عند الإناث، هذا وقد حافظ معدل البطالة على انخفاضه خلال فترة الثمانينيات حيث بلغ (3.68%) في عام (1984م) (3.71%) عند الذكور، و(3.47%) عند الإناث*.

نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية للبلاد التي جاءت انعكاساً لتصدير النفط والغاز، عكفت الدولة على التوسع في خطط التنمية في كافة المجالات، منها التوسع الأفقي للمرافق التعليمية بكافة مستوياتها رغم

* المعدلات من استخراج الباحث استناداً إلى بيانات التعدادات السكانية " 1964-1973- 1984-"

بطء عملية التنمية في قطاع الإنشـــاءات خلال فترة التســـعينيات من القرن الماضـــي، مما جعل الكليات الجامعية تســـتثمر مرافق تعليمية كانت قد عُدت في فترات ســـابقة لامتصـــاص الزيادة المتوقعة في التعليم الأســـاســـي والثانوي، نتيجة لهذا التوســـع ازداد عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوســـطة في أغلب مناطق البلاد، أدَّى هذا إلى ارتفاع العرض في القوى العاملة الوطنية، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع معدل البطالة خلال تعدادي (1995–2006م) حيث وصـــلت إلى (11.66%) خلال تعداد (1995م)، و(12.2%) عند الذكور و(9.3%) عند الإناث، وبلغ((20.74%)، في تعداد (2006) (21.55%) عند الذكور، و(18.71%) عند الإناث، (الهيئة العامة للمعلومات 2008.ص 61)، وهو أيضـــا مرتفع مقارنة بمعدل البطالة في الدول العربية البالغ (12% خلال عام 2006م) (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2009م ص2.).

كما واصل معدل البطالة ارتفاعه أيضا في عام (2013) حيث وصلت نسبته إلى 20% ، (SPARK، أغســطس 2018م.ص16)، بلغ عند الذكور(15.9%)، وعند الإناث (25.1%)، وهو أيضــا مرتفع مقارنة بالمعدل العام للدول العربية البالغ (14.5% عام 2013م)، ويمكن تعليل ســـبب ارتفاع معدل البطالة عند الإناث في عام 2013م مقارنة بالذكور إلى زيادة الخريجات من الجامعات والمعاهد العليا، التي كانت أكبر من القدرة الاستيعابية لسوق العمل، وبالأخص القطاعات الخدمية (التعليم والصحة)، وهي القطاعات التي ترتفع فيها معدلات المشاركة للإناث مقارنة بالذكور.

ومن المتوقع أن تتفاقم مشــكلة البطالة مع ازدياد فئة الســكان في ســن العمل، لذلك يجب أن تترافق الجهود الرامية إلى تحســين معدل المشــاركة في ســوق العمل مع جهود تهدف إلى تخفيض معدل البطالة، وضـــمان التوافق بين متطلبات ســـوق العمل، ومهارات القوى العاملة من التعليم والتدريب، وقد أدت التركيبة العمرية الشـابة في البلاد خلال العقدين الماضـيين إلى مزيد من الضـغط على سـوق العمل المحلي، التي لم تتمكن من اســـتيعاب هذه الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل، مما ترتب عليه الهدر للموارد الوطنية، والقصـور في تحقيق التوظيف الأمثل لهذه الموارد الثمينة للمجتمع الليبي، ومما يعمل على ضـياع التوظيف الأمثل للنافذة الديموغرافية التي انفتحت في منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي.

جدول (7) معدل البطالة مقارنة بنسبة السكان في سن العمل خلال المدة (1973-2013)

السنة	السكان في سن العمل %	معدل البطالة%
1964	50.77	8.67
1973	44.34	3.61
1984	46.54	3.68
1995	57.04	11.66
2006	64.69	20.74
2013	63.12	19
2014	--	20.8

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى التعدادات السكانية (1964،1973،1984،1995،2006) والمسح الوطني للتشغيل والبطالة 2013م ،و التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام 2018م.

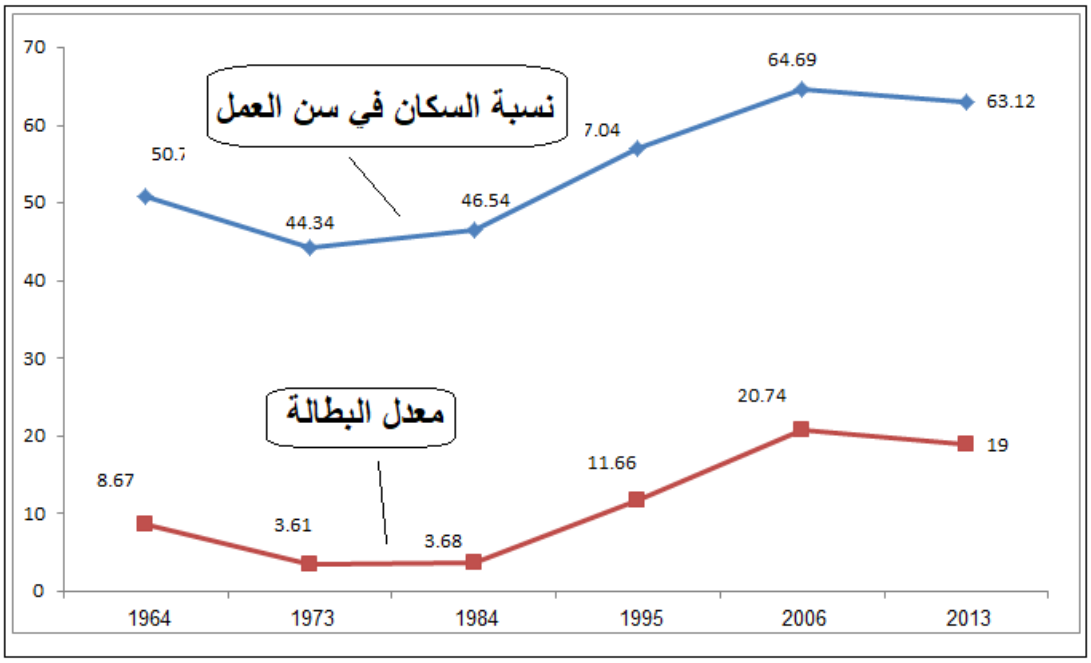

شكل (9) معدل البطالة مقارنة بنسبة السكان في سن العمل خلال المدة (1973-2013)

المصدر: من عمل الباحث استناد إلى بيانات الجدول (7)

من الشكل (9) نستنتج أنه توجد علاقة بين ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، وارتفاع معدلات البطالة من الإجمالي العام للسكان، حيث إنه في السنوات التي سجلت فيها البطالة أدنى معدلاتها (3.61% و3.68%) في عامي (1973-1984)، سجلت فيها نسبة السكان من هم في سن العمل أيضا أدنى معدلاتها (44.34%-46.45%) في عامي (1973-1984)، وفي السنوات التي ارتفعت فيها معدلات

البطالة قابلها ارتفاع في نسبة السكان في سن العمل من إجمالي السكان، ومن هنا يمكن القول إن ليبيا لم يستثمر فرصة النافذة الديموغرافية نتيجة إلى غياب التخطيط المسبق للاستفادة من ارتفاع الأفواج السكانية في الفئة النشطة (السكان في سن العمل).

النتائج

لأهمية التغيرات الديموغرافية للسكان وارتباطها بسياسات سوق العمل، والأثار المترتبة عن هذه التغيرات التي ظهرت على الكتلة السكانية في ليبيا، والتي تُعد فرصة مواتية للاستثمار في رأس المال البشري، وبعد عرض وتحليل البيانات المجمعة، توصلنا للنتائج الآتية:

1. من النتائج الإيجابية لعملية التحول الديموغرافي التي تمر بها البلاد حالياً هي:

- ارتفاع نسبة السكان في سن العمل من (44.34%) إلى (63.12%) ما بين عامي (1973 –2013) أدى هذا إلى زيادة العرض في القوى العاملة.
- الارتفاع السريع لمعدل الإسهام في النشاط الاقتصادي للإناث، من (6.1%) في عام 1973م إلى (35%) عام 2020م، نتيجة لانخفاض مستويات الخضوبة من جانب ارتفاع مستويات التعليم من جانب آخر.

2. من النتائج السلبية لعملية التحول الديموغرافي التي تمر بها البلاد:

- ارتفاع عدد الباحثين عن العمل نتيجة ارتفاع حجم السكان في سن العمل، مما ترتب عليه ارتفاع معدل البطالة من (3.6%) إلى (20.8%) ما بين عامي 1973 و2014م.
- لعدم وجود سياسات تخطيطية واضحة لاستثمار مرحلة التحول الديموغرافي للسكان (الهبة الديموغرافية) نتج عنها ارتفاع معدل التوظيف في القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية.

التوصيات:

1. يمكن الاستفادة من مرحلة التحول الديموغرافي برفع نسبة المشاركة، وخلق فرص عمل حقيقية للداخلين الجدد إلى أسواق العمل.
2. التعريف والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور في رفع معدلات التنمية، والحد من ارتفاع معدلات البطالة.
3. إشراك المنظومة التعليمية في عملية التنمية من خلال ربطها بسوق العمل من جهة، وإسهاماتها في عمليات التطوير والتدريب المستمر للقوى العاملة من جهة أخري.
4. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي مرت بمرحلة (الهبة الديموغرافية) وعلى سبيل المثال دول شرق آسيا.

المراجع

الخريف، رشـود بن محمد، (2008م). السـكان " المفاهيم والأسـاليب والتطبيقات". الطبعة الثانية. الرياض: دار المؤيد

المهدوي، محمد المبروك. (1998). جغرافية ليبيا البشرية. الطبعة الثانية بنغازي. منشورات جامعة بنغازي.

الشريف، علي الشريف. (2010م) السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا، طرابلس، دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع.

ابوشناف، سليمان أبوشناف.(2020م) . مكونات النمو الطبيعي للسكان في ليبيا دراسة في جغرافية السكان. بحوث مختارة من المؤتمر الجغرافي الثاني حول جغرافية ليبيا، للفترة 13-15 نوفمبر 2018م (تحرير) محمد عبد الله لامة وآخرون. دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان

بن زايد، ريم بن زايد، (2019 ديسـمبر) السـكان والتنمية مفاهيم وأسـس نظرية.، مجلة العلوم لإنسـانية، العدد52 المجلد ب.

الحسـانين، مختار محمد مختار. (2017) التركيب الاقتصـادي للسـكان بمحافظة الدقهلية. اطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة اسيوط- كلية الآداب- قسم الجغرافية.

التعدادات العامة للسكان في ليبيا (1954-1964-1973-1984-1995-2006م)

مصلحة الإحصاء والتعداد. (2012) المسح الوطني للسكان

مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2013م.

مصلحة الإحصاء والتعداد. (2013م). الإحصاءات الحيوية 2010م. طرابلس

مصلحة الإحصاء والتعداد (بدون تاريخ) الإحصاءات الحيوية 2011م ".

الهيئة العامة للمعلومات، (بدون تاريخ). التقرير الخامس للتنمية البشـرية تحديات التنمية في ليبيا (طرابلس، الهيئة العامة للمعلومات 2018م.

وزارة الصحة- مركز المعلومات والتوثيق. (2018) "التقرير الإحصائي السنوي"2017

البنك الدولي. (2016م). ديناميكيات سوق العمل في ليبيا - إعادة الاندماج من أجل التعافي.

المعهد العربي للتخطيط بالكويت. (نوفمبر 2009م). بطالة الشباب، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية. الكويت، العدد السابع والثمانون

مصلحة الإحصاء والتعداد (www.bsc.ly)

شعبة السكان بالأمم المتحدة.

https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

رؤية مستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل (جامعة مصراتة أنموذجًا)

زهرة الشريف عبد السلام* **غادة جمال بن إسماعيل**

*zahra.ashareef2000@gmail.com

جامعة مصراتة **جامعة مصراتة**

https://doi.org/10.36602/jebs.2022.I03.01

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة الرؤية المستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، ومن ثم وضع تصور مقترح لتفعيل العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية وسوق العمل؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة مكونة من (30) فقرة، موزعة على ثلاثة مجالات هي: (واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة، ومهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل)، تم تطبيقها على عينة طبقية عشوائية من (116) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية والاقتصاد، وأظهرت نتائج الدراسة أن تقدير أفراد عينة الدراسة للدرجة الكلية للمجال الأول، والمجال الثاني، والمجال الثالث كان متوسطاً، أظهرت أيضًا وجود علاقة ارتباطية متوسطة، ودالة إحصائيًا بين واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة، ومهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل، ووجود علاقة ارتباطية ضعيفة دالة إحصائيًا بين مهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل، والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، وعدم وجود علاقة بين واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة، والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، كما أظهرت وجود فروق دالة إحصائياً، بين أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة، ومهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل وفقًا لمتغير (نوع الكلية)، حيث جاءت لصالح كلية الاقتصاد، في حين أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين أفراد عينة الدراسة حول الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل وفقًا لمتغير (نوع الكلية). وفي ضوء تلك النتائج تم بناء تصور مقترح لتفعيل العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية كمؤسسات للتعليم العالي وسوق العمل.

الكلمات الدالة: رؤية مستقبلية، التعليم العالي، الجامعات، سوق العمل.

A Future Vision to Activate the Relationship Between Higher Education Institutions and the Labor Market (Misurata University as a Model)

Zahra Elsherief Abdulsalam
Misurata University

Ghada Jamal Ben Ismail
Misurata University

Abstract

This study aimed at identifying the future vision for activating the relationship between higher education institutions and the labor market, and to develop a proposal to activate the mutual relationship between Libyan universities and the labor market to achieve the desired economic development. The study used the descriptive method. To achieve the objectives of the study, a questionnaire consisting of 30 items was distributed in three areas: i) the reality of academic programs at the university, ii) the skills of graduates and their relevance to the current and future needs of the labor market, and iii) the partnership between higher education institutions and the labor market. The questionnaire was applied to a stratified random sample of 116 faculty members from the Faculties of Education and Economics. The results of the study revealed that the study sample's estimation of the total score for the first field, the second field, and the third field was at the average level. There was also a medium correlation and statistically significant relationship between the reality of the academic programs at the university, and the graduates' skills and their suitability to the needs of the labor market. There was a weak correlation and statistically significant relationship between the skills of graduates and its suitability to the needs of the labor market on one hand and the partnership between higher education institutions and the labor market on the other. There was also no relationship between the reality of academic programs at the university and the partnership between higher education institutions and the labor market. The analysis showed that there were statistically significant differences among participants about the relationship between the reality of academic programs at the university and the skills of graduates and their relevance to the needs of the labor market according to the variable of the type of college which came in favor of the Faculty of Economics. On the other hand, the results showed that there were no statistically significant differences among the participants concerning the partnership between higher education institutions and the labor market according to the variable of the type of college. In light of these results, a proposed scenario was built to activate the reciprocal relationship between Libyan universities as institutions of higher education and the labor market.

Keywords: future vision, higher education, universities, labor market.

مقدمة

لقد بات من الواضح أهمية التعليم العالي والدور الذي يلعبه في التنمية البشرية؛ إذ لا يمكن تحقيق احتياجات سوق العمل في ظل التحديات والتحولات والتغيرات العالمية المتسارعة إلا من خلال إعداد مخرجات تعليمية، تحمل على عاتقها عمليات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وسيؤدي هذا بدوره إلى تحقيق التنمية المستدامة، وهذا يؤكد حقيقة أنه لا توجد تنمية بشرية بل لا يمكن الحديث بأي حال من الأحوال عن تلبية احتياجات سوق العمل دون التعليم؛ ذلك أن التعليم هو السبيل والطريق الوحيد للوصول إلى التنمية الاجتماعية

والسياسية والاقتصادية بغية النهوض الشامل بالمجتمعات، ومن هنا نجد أن العملية مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن تجزئتها، إذ لا يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق دون التنمية البشرية، ولا يمكن للتنمية البشرية – أيضًا–أن تتحقق إلا بالتعليم، ومن هنا فإن التعليم عمومًا، والتعليم العالي على وجه الخصوص هو المعني بالتنمية المستدامة التي لا تتم إلا بالموائمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي، واحتياجات سوق العمل، ومن هنا تأتي أهمية التعليم العالي كونه يُسهم في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بشكل أساسي، ذلك من خلال إعداد هذه المخرجات معرفيًا ومهاريًا لمواكبة المستجدات، ومواجهة التحديات وفق الاتجاهات الحديثة وتقنياتها المعاصرة، وبناء على استراتيجيات وسياسات التعليم وبرامجه، لتصبح مؤسسات التعليم العالي بذلك موطنًا للفكر الإنساني المستنير على أرقى مستوياته، ومصدرًا لتنمية الموارد البشرية متوخيًا في ذلك رقي الفكر والإبداع والابتكار، وتقدم العلوم الطبيعية والطبية والاجتماعية والإنسانية والتطبيقية، وتنمية القيم الإنسانية والإسهام في المعرفة الكونية على أسس من المساواة والتكافؤ، وترسيخ الأصالة وتطويرها، والنهوض بها إلى مستوى المعاصرة، ومن هذا المنطلق يستمد التعليم العالي أهميته.

إن إهمال مؤسسات التعليم العالي وعدم دعمها والاهتمام بها، وتطوير برامجها يؤدي إلى نتيجة حتمية مفادها فشل مخرجاتها، وإذا ما فشل التعليم العالي فإن لذلك الفشل تبعات وآثار تنعكس انعكاساً سلبيًا وخطيرًا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهذا هو حال البلدان التي لا تقوم بدعم التعليم العالي، وبالتالي لا توليه أي اهتمام، فنجدها تشهد تدهورًا في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ونجد أن ظاهرة البطالة الناتجة عن عدم موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل في تزايد.

ولكي تحقق مؤسسات التعليم العالي أهدافها ووظائفها التعليمية والبحثية والمعلوماتية في القرن الواحد والعشرين بنجاح، لابد أن تكون قادرةً على الاستجابة لحاجات التعليم والتدريب المتغيرة، وتكثيفها بما يلائم والمتغيرات التي طرأت على التعليم العالي، وتبني أسلوب وصيغ من النظم الوظائفية تتسم بقدر أكبر من المعرفة والمهارة في خريجيها (الأنصاري،2005، ص10). وتعد العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية علاقة تبادلية عضوية، فالتنمية بمفهومها الشامل تهتم بالتحول في البناء الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي والثقافي، وتؤدي إلى زيادة الإنتاج وإشباع الحاجات الأساسية للفرد، وزيادة متوسط دخله، وتحقيق مطالبه وطموحاته، وتوسيع خياراته.

ويعد التعليم العالي الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة، ويمثل أهم القضايا ذات الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، إلا أن ما تشهده مخرجات التعليم العالي في ليبيا

من زيادة لظاهرة البطالة يعكس عدم التوافق بين هذه المخرجات ومتطلبات سوق العمل؛ وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم ربط استراتيجيات وسياسات التعليم في الجامعات الليبية بشكل ممنهج مع الاقتصاد الوطني وتوجهات سوق العمل، وهذا بطبيعة الحال قد يكون من أهم العوامل التي أحدثت ذلك التباعد بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، لذلك تتطلب الأوضاع والمتغيرات الحالية في ليبيا ومتطلبات سوق العمل ضرورة المراجعة الشاملة والجذرية لسياسات وخطط وبرامج التعليم العالي في ليبيا، والعمل على تطوير أدائها، وزيادة قدرتها التنافسية، والاهتمام بمخرجاتها وتنميتها من خلال تأهيلها بما يتماشى مع المستويات العالمية ويلبي متطلبات سوق العمل، وبذلك نستطيع الحد من معدل ارتفاع البطالة لخريجي التعليم العالي الليبي، وتحقيق الإصلاح الاقتصادي كأداة مهمة لتحقق التنمية المستدامة (مجموعة خبراء، 2016).

إن واقع مخرجات التعليم العالي في ليبيا يعاني من مشكلة عدم المواءمة بين مؤسسات التعليم واحتياجات سوق العمل؛ نتيجة لضخ المخرجات في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل، وعجزٍ في بعض التخصصات التي تزداد لها الحاجة، وهذا يتطلب ضرورة الربط بين برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل. وهذا ما أكدته العديد من الدراسات: كدراسة (الحواس، 2020)، ودراسة (البهنساوي، 2018)، ودراسة (الربيعي، 2017)، ودراسة (محمد، 2014)حيث أشارت جميعها إلى أن هناك علاقة متبادلة بين مخرجات التعليم العالي والتنمية ومتطلبات سوق العمل، وأن قوة هذه العلاقة تتباين من دولة إلى أخرى حسب درجة الاهتمام بالتعليم.

وبمراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة، تبين أن مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية بصفة عامة ودولة ليبيا بصفة خاصة – وفي ضوء التحديات التي يفرضها المناخ التعليمي العالمي الجديد– تعاني من اختلال في تحديد أولوياتها لتعزيز العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. وهذا ما أكدته العديد من الدراسات كدراسة باناعمه (2019)، ودراسة نوريه والفيصل (2018)، ودراسة البهنساوي (2018)، ودراسة الربيعي (2017)، ودراسة فالي (2017)، ودراسة الصمادي (2016)، ودراسة العوفي (2014)، ودراسة العتيبي (2010)، ودراسة علي (2010)، ودراسة محمد (2014)، حيث أكدت جميع هذه الدراسات على أن هناك مشكلة في وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين. ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن الحاجة ملحة للتخطيط والتطوير لمؤسسات التعليم العالي الليبي بشكل مستمر، وعمل المراجعات والدراسات الدورية لتقييم برامجها وخططها والتأكد من جودة

مخرجاتها وخدماتها. من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من وجهة نظر الباحثتين؛ لأن الاستمرار في زيادة البطالة من خريجي التعليم الجامعي الليبي، وعدم الحد منها يعد من أخطر ما يواجه الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. إن مواءمة برامج التعليم الجامعي الليبي لمتطلبات سوق العمل لم تكن قضية مطروحة للمداولة عندما كان سوق العمل الليبي يستوعب جميع خريجي هذه الجامعات، ويضمن لهم الوظيفة المناسبة، إلا إن التغيرات والتحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية وسوق العمل جعلت مثل هذه المواءمة قضية جوهرية.

ومن هذا المنطلق، وفي ظل الأوضاع والمتغيرات الحالية التي تشهدها ليبيا؛ تقع على الجامعات الليبية العديد من المسؤوليات والمهام تجاه تحقيق التنمية المستدامة؛ ذلك أن الجامعات المرموقة اليوم لم تعد مؤسسات تعلم الطلبة من أجل العلم فقط، بل أصبح لها هدف آخر هو تخريج قوى بشرية على قدر من المعرفة المهنية المناسبة لسوق العمل، قادرة على التكيف مع نموه، وتطور المعرفة التي تغيرت أسسها ومتطلباتها خلال العقدين الماضيين، بحيث أصبح الخريج الذي يتلقى معلومات نظرية أو شبه نظرية دون تطبيق عملي عن العلوم والتقنية لا مكان له في سوق العمل، ولا يمكنه الحصول على عمل إلا بإعادة تدريبه من جديد، وهذا الأمر كان من الأجدى أن يتم خلال مرحلة التعليم في الجامعة (الرويس، 2017). وينظر إلى الجامعات _بوصفها أهم المؤسسات في النظام التعليمي_ على أنها المحرك الأساسي لتحقيق هذه الأهداف؛ لما يتضمنه دورها من تفاعل مع المجتمع، ومشاركة له في التدريب والتطوير، وكذلك دورها في سد الفجوة في سوق العمل بما تنتجه من كوادر بشرية في مختلف التخصصات، وبما يسهم مع التعليم العام في تحسين مخرجاته من الطلاب (الميمان،2012).

وتعد جامعة مصراتة إحدى مؤسسات التعليم العالي المرموقة والمشهود بتميزها، حيث حظيت منذ نشأتها برعاية خاصة، شكلت لها حافزًا كبيرًا أسهم بانطلاقتها في كل الميادين المعرفية، إسهامًا في ذلك بتأهيل الكوادر البشرية لتشارك بفاعلية في خطط التنمية المستدامة والإصلاح الاقتصادي الوطني، حيث تؤمن بأن مهمتها ليست مجرد الاستجابة لحاجة كمية لتوفير أماكن للطلبة الذين لا يجدون مكانًا لهم، لسبب أو لآخر، وإنما هي مهمة الاستجابة لحاجات المجتمع الحالية والمستقبلية في مجال التنمية بشكل عام، وتلبية حاجات سوق العمل المتجددة بشكل خاص.

وفي ضوء كل ما سبق تأتي الدراسة الحالية لوضع رؤية مستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة مصراتة، وذلك للتأكد من أن برامجها وخططها تحقق أهدافها المرسومة، والوقوف على العوائد الأساسية منها في تلبية متطلبات سوق العمل، وتحسين العملية التعليمية مستقبلًا، ومعرفة التعديلات الواجب إدخالها لزيادة فعالية تلك البرامج.

مشكلة الدراسة

شهد التعليم العالي في ليبيا نمواً سريعاً من حيث تزايد عدد الجامعات، وعدد التخصصات الأكاديمية، وعدد الطلبة المسجلين في هذه المؤسسات، وتسعى دولة ليبيا إلى النهوض بعمليات التنمية في مختلف المجالات، الأمر الذي يجعلها في حاجة دائمة لمخرجات تعليمية مؤهلة لدفع عملية التنمية واستدامتها، وتلبية متطلبات سوق العمل. ونظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلد وللتطورات والتغيرات المتلاحقة في كافة جوانب الحياة وجد أن التعليم الجامعي في حاجة لتطويره ليلبي متطلبات سوق العمل، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا إلا أن العديد من الجامعات مازالت غير فاعلة في عملية تلبية احتياجات سوق العمل، وذلك بسبب القصور في بعض البرامج التي قد لا تكسبهم المعارف والمهارات العصرية التي يتطلبها سوق العمل. من هنا تأتي مشكلة هذا البحث التي تسعى لدراسة العلاقة بين مخرجات جامعة مصراتة وسوق العمل، ووضع رؤية لتفعيلها، حيث تظهر العديد من الدراسات كدراسة الرمحي (2020)، ودراسة الربيعي (2017)، ودراسة بالتمر (2015)، ودراسة الحداد (2008)، وكذلك تقرير دراسات خبراء البنك الدولي حول ديناميكيات سوق العمل في ليبيا (2016) وجود معدلات عالية للبطالة بين خريجي الجامعات الليبية، وضعف مهارات وقدرات الخريجين من الأقسام المختلفة، وعدم مناسبتها لاحتياجات سوق العمل، وعمل الخريجين في مهن غير متوافقة مع تخصصهم الأكاديمي، الذي أثر على تحقيق أهداف التنمية في ليبيا.

تساؤلات الدراسة

يمكن صياغة تساؤلات الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: **ما الرؤية المستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل؟**

ويتفرع من التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما واقع البرامج الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة مصراتة؟

- ما مدى ملائمة مهارات خريجي جامعة مصراتة لسوق العمل الحالية والمستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؟
- ما درجة الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؟
- ما العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة مصراتة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة عند مستوى دلالة (0.05) لواقع البرامج الأكاديمية، ومهارات الخريجين وملاءمتها لسوق العمل الحالية والمستقبلية، والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل حسب متغير الكلية؟
- ما هو التصور المقترح لتفعيل العلاقة بين جامعة مصراتة وسوق العمل؟"

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الآتي:

- تسليط الضوء على واقع البرامج الأكاديمية بجامعة مصراتة.
- الكشف عن مدى ملائمة مهارات خريجي جامعة مصراتة لسوق العمل الحالية والمستقبلية.
- الوقوف على أهم الملامح اللازمة للشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.
- التعرف على العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.
- التعرف على الفروق واقع البرامج الأكاديمية ومهارات الخريجين وملاءمتها لسوق العمل الحالية والمستقبلية، والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل حسب متغير الكلية.
- تقديم رؤية مستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.

أهمية الدراسة: تتحدد أهمية الدراسة في الآتي:

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها المتعلق بتحديد رؤية مستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.
- من المأمول أن تسهم نتائج الدراسة في مساعدة المسؤولين في رسم السياسات التعليمية وتطوير نظام التعليم الجامعي في ليبيا، والتركيز على التخصصات المطلوبة بسوق العمل الليبي، وإعداد الخريجين التي تتوفر لديهم المهارات الوظيفية التي تتناسب ومتطلبات سوق العمل.
- قد تسهم في بيان مدى أهمية تكوين شراكات بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.
- تقديم رؤية مقترحة تدعم الجهود في حل مشكلة المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل الليبي.

- من المتوقع أن تفتح الدراسة الحالية المجال للباحثين وطلاب الدراسات العليا بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا لدراسة واقع برامجها التعليمية، ومراجعة هذه البرامج، وتقييمها بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل الليبي الحالي.

حدود الدراسة

الحد الموضوعي: الرؤية المستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي في ليبيا وسوق العمل.

الحد البشري:اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية والاقتصاد – جامعة مصراتة.

الحد المكاني: الأقسام العلمية بكليتي التربية والاقتصاد بجامعة مصراتة.

الحد الزماني: هي الفترة التي قامت الباحثتان بتطبيق الدراسة فيها، والمتمثلة في العام 2021م.

مصطلحات الدراسة: تتبنى الدراسة الحالية المفاهيم الآتية:

– **التعليم العالي:** ويعرّف بأنه المرحلة التعليمية التي تأتي بعد مرحلة الثانوية أو الدبلوم المتوسط، تطور الطالب وترفع مستوى كفاءته وتكسبه مهارات جديدة وخبرات تخصصية تساعده في الحصول على وظيفة في سوق العمل بعد تخرجه من مؤسسة التعليم العالي، وحصوله على الدرجة الجامعية أو الدبلوم العالي. (الطلحي، المشيطي، 2019، ص 81).

– **مخرجات التعليم العالي:** مجموعة من المعارف والمهارات والتصرفات التي يجب أن يتقنها المتعلم خلال العملية التعليمية لتؤهله للتفاعل مع متطلبات سوق العمل المختلفة (الدلو، 2016، ص 52).

– **سوق العمل:** هو مجال عرض العمل وطلبه، وهو مختلف الهيئات والمؤسسات والقطاعات العامة والخاصة الراغبة في توظيف الخريجين. (أحمد، 2017، ص 165).

– **مواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل:** تزويد سوق العمل بخريجين أكفاء قابلين للتعليم الذاتي والمستمر، يمتلكون المعارف والمهارات والكفايات التي تساعدهم على الاندماج في عملهم بالشكل الذي يتطلبه سوق العمل. (داغر، الطراونة، القضاة، 2016، ص 2036).

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

أتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي، الذي يعتمد على دراسة الواقع، ويهتم بوصفه وصفًا دقيقًا، ويعبر عنه تعبيرًا كيفيًا أو تعبيرًا كميًا (عبيدات وآخرون، 2012)؛ حيث تم استخدام الاستبانة المكونة من (3) محاور

رئيسة للدراسة الحالية "رؤية مستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل– جامعة مصراتة نموذجًا ".

مجتمع الدراسة

وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من أعضاء هيئة التدريس في كلٍ من كلية التربية وكلية الاقتصاد في جامعة مصراتة والبالغ عددهم (385).

عينة الدراسة: تكوّنت عينة الدراسة مما يأتي:

– **العينة الاستطلاعية:** تم اختيار عينة عشوائية قوامها (20) عضوًا من خارج عينة الدراسة، وذلك للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.

– **العينة الأساسية:** تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية بنسبة (30%) من مجتمع الدراسة، فقد تكونت العينة الأساسية من (116) عضو هيئة تدريس موزعين على كليتي التربية والاقتصاد بواقع (50) عضوًا في كلية التربية و (66) عضوًا في كلية الاقتصاد، وتم تطبيق أداة الدراسة عليهم.

أداة الدراسة

بعد أن حددت الباحثتان مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأسئلتها، قامت بإعداد استبانة، وقد مرت أداة الدراسة بمراحل حتى وصلت إلى صورتها النهائية؛ حيث تكونت من (3) محاور أساسية: المجال الأول: **واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة،** المجال الثاني: **مهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية:** المجال الثالث: **الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.** وتكونت الاستبانة من (30) فقرةً ضمن تدريج ليكرت الخماسي.

صدق الأداة وثباتها: مرت الأداة بعدد من المراحل حتى وصلت إلى شكلها النهائي ويمكن تلخيص هذه المراحل فيما يأتي:

أولًا– صدق الأداة:

الصدق الظاهري "صدق المحكمين":

قامت الباحثتان بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بلغ عددهم (6)، لإبداء آرائهم في مدى صلاحية الفقرات ومدى وضوحها، وسلامة اللغة، وفي ضوء آرائهم ومقترحاتهم قامت الباحثتان بالأخذ بآرائهم ومقترحاتهم، فتم الإبقاء على الفقرات التي تزيد نسبة اتفاق المحكمين على بقائها (85%) فأكثر حتى وصلت الأداة إلى الشكل النهائي (30) فقرة.

الصدق البنائي " صدق الاتساق:

بعد التأكد من صدق المحكمين لأداة الدراسة، وبعد عملية التصميم النهائي للاستبانة، استخدمت الباحثتان معامل ارتباط "بيرسون" لقياس العلاقة بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، حيث قامت الباحثتان بالتحقق من صدق الاتساق الداخلي بتطبيقها على عيّنة استطلاعية مكونة من (20) عضو هيئة تدريس من خارج عينة الدراسة، وتم حساب معامل ارتباط (بيرسون) بين درجات كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، كما يتضح من الجدول رقم (1)

جدول رقم (1) معاملات ارتباط بيرسون بين الفقرة والدرجة الكلية للمحور وبين الفقرات والمحور بالدرجة الكلية لأداة الدراسة (العينة الاستطلاعية: ن=20)

ت	المجال – الفقرات	معامل ارتباط بيرسون الفقرة بالمجال	الدلالة الإحصائية	معامل ارتباط بيرسون الفقرة والمجال بالدرجة الكلية	الدلالة الإحصائية
	المجال الأول: واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة			.708**	.000
1	ترتبط برامج الجامعة بالاحتياجات المجتمعية (الاجتماعية – الاقتصادية).	.604**	.005	.557*	.011
2	تنمي البرامج الجامعية لدى الطالب المهارات اللازمة لسوق العمل.	.723**	.000	.544*	.013
3	تطور الجامعة برامجها في ضوء احتياجات الاقتصاد الوطني.	.501*	.024	.632**	.003
4	تساير البرامج الجامعية الحالية التوجهات المحلية والعالمية.	.463*	.040	.750**	.000
5	تستجيب البرامج الجامعية لمتغيرات سوق العمل.	.590**	.006	.670**	.001
6	تخصصي الحالي غير مطلوب بكثرة في سوق العمل.	.551*	.012	.643**	.002
7	يتلاءم محتوى المقررات الدراسية مع متطلبات سوق العمل.	.720**	.000	.604**	.005
8	يسهم إعداد الطالب الحالي في التنمية المستدامة.	.557*	.011	.720**	.000
9	تسهم التخصصات الحالية في توفير احتياجات سوق العمل.	.600**	.005	.656**	.002
10	تسهم البرامج الحالية في بناء الأهداف الشخصية للطالب والتخطيط لمستقبله.	.719**	.000	.553*	.011
	المجال الثاني: مهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية:			.896**	.000
1	يوجد ارتباط بين ما يتم تدريسه والمهارات المطلوبة في سوق العمل.	.529*	.017	.497*	.026
2	تنمي طرق التدريس التفكير الإبداعي للطالب.	.612**	.004	.466*	.038
3	يشجع التعليم الجامعي على التعلم الذاتي.	.840**	.000	.637**	.003

4	يركز التعليم الجامعي على المهارات العملية أكثر من المهارات النظرية.	.560*	.010	.511*	.021
5	يكتسب الطالب مهارة حل المشكلات من البرنامج التعليمي.	.449*	.047	.495*	.027
6	يتقن الطالب أساسيات بعض اللغات الأجنبية كـ (اللغة الانجليزية– اللغة الفرنسية).	.684**	.001	.604**	.005
7	يتيح التعليم الجامعي للطالب فرصًا للابتكار والإبداع.	.495*	.026	.650**	.002
8	يكتسب الطالب مهارة التعاون والعمل الجماعي.	.623**	.003	.476*	.034
9	يكتسب الطالب مهارات تنظيم الوقت واتخاذ القرار وتنظيم العمل.	.824**	.000	.641**	.002
10	يتعلم الطالب مهارات الاتصال والتواصل (الكتابي والشفهي) اللازمة لتعامله مع أرباب العمل.	.545*	.013	.683**	.001
11	يكتسب الطالب مهارات الحاسب الآلي والتكنولوجيا الحديثة.	.635**	.003	.450*	.047
12	يكتسب الطالب مهارات التفاوض والتعامل مع ضغوط العمل.	.683**	.001	.623**	.003
	المجال الثالث: الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل:			.794**	.000
1	تتيح الجامعة الفرصة لمؤسسات المجتمع لتعديل واقتراح بعض البرامج الدراسية.	.848**	.000	.756**	.000
2	تستطلع الجامعة رأي مؤسسات المجتمع في المستوى المعرفي والمهاري للخريج.	.717**	.000	.606**	.005
3	تعقد الجامعة اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع.	.602**	.005	.591**	.006
4	تنشئ الجامعة وحدة لمتابعة الخريجين للوفاء باحتياجاتهم.	.524*	.018	.611**	.004
5	تضع الجامعة سياسة محددة لمتابعة الخريجين في سوق العمل.	.777**	.000	.478*	.033
6	تقوم الجامعة بعقد لقاءات دورية مع الخريجين لمناقشة آرائهم في البرامج المتاحة.	.703**	.001	.599**	.005
7	تمتلك الجامعة قاعدة بيانات للخريجين يتم تحديثها بصفة مستمرة.	.723**	.000	.712**	.000
8	توجد حلقة تواصل بين الجامعة والخريجين بعد التخرج.	.723**	.000	.587**	.007
9	تحرص مؤسسات المجتمع على اطلاع الخريجين الجدد الملتحقين بها على الجديد في مجال تخصصهم.	.636**	.003	.595**	.006

*دالة عند مستوى 0.05

**دالة عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول رقم(1) أن قيم معامل ارتباط بيرسون بين فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه وبين الفقرات والمجال والدرجة الكلية للاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05 – 0.01)، وهذا يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة صدق مما يشير إلى تحقق صدق الأداة لقياس ما أعدت من أجله.

ثانياً- ثبات الأداة:

لحساب قيم معامل ثبات الأداة قامت الباحثتان بتطبيق الأداة على العيّنة الاستطلاعية، وتم حساب قيم معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ. Cronbach'sAlpha ويبين جدول رقم (2) معامل ثبات مجالات الاستبانة:

جدول رقم (2) معاملات ثبات ألفا كرونباخ للمجالات والدرجة الكلية (العينة الاستطلاعية: ن=20)

ت	المجال	معامل ثبات ألفا كرونباخ
1	المجال الأول: واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة	0.88
2	المجال الثاني: المهارات العملية للخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية	0.91
3	المجال الثالث: الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل	0.90
	الدرجة الكلية	0.93

يتضح من الجدول السابق أن نتائج حساب معامل ثبات مجالات أداة الدراسة تراوحت بين (0.88 – 0.91) وبلغت على الدرجة الكلية (0.93) ما يشير إلى أن أداة الدراسة ذات ثبات مرتفع.

الأساليب الإحصائية

للإجابة على أسئلة الدراسة قامت الباحثتان باستخدام عدد من الأَساليب الإحصائية لتطبيقها في برنامج التحليل الإحصائي SPSS نسخة (23) حيث تم استخراج:

1- معاملات ارتباط بيرسون للتحقق من الصدق، ومعاملات كرونباخ ألفا للتحقق من الثبات.

2- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن الأسئلة (1-3)

3- معامل ارتباط بيرسون للإجابة عن السؤال الرابع

عرض نتائج الدراســـة ومناقشتها: تم عرض النتائج ومناقشتها في ضوء أسئلة الدراسة الآتية:

نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع البرامج الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة مصراتة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع البرامج الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة مصراتة والجدول (3) يبين ذلك:

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع البرامج الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة مصراته

ت	المجال – الفقرات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
1	ترتبط برامج الجامعة بالاحتياجات المجتمعية (الاجتماعية – الاقتصادية).	3.12	.674	متوسطة
2	تنمي البرامج الجامعية لدى الطالب المهارات اللازمة لسوق العمل.	3.07	.669	متوسطة
3	تطور الجامعة برامجها في ضوء احتياجات الاقتصاد الوطني.	2.94	.676	متوسطة
4	تساير البرامج الجامعية الحالية التوجهات المحلية والعالمية.	2.87	.729	متوسطة
5	تستجيب البرامج الجامعية لمتغيرات سوق العمل.	2.59	.710	قليلة
6	تخصصي الحالي غير مطلوب بكثرة في سوق العمل.	3.21	.808	متوسطة
7	يتلاءم محتوى المقررات الدراسية مع متطلبات سوق العمل.	3.03	.704	متوسطة
8	يسهم إعداد الطالب الحالي في التنمية المستدامة.	2.82	.680	متوسطة
9	تسهم التخصصات الحالية في توفير احتياجات سوق العمل.	2.98	.734	متوسطة
10	تسهم البرامج الحالية في بناء الأهداف الشخصية للطالب والتخطيط لمستقبله.	2.81	.588	متوسطة
	الدرجة الكلية لواقع البرامج الأكاديمية في الجامعة	2.94	.357	متوسطة

يتضح من الجدول (3) أن الدرجة الكلية لواقع البرامج الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة مصراتة جاءت بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي (2.94)، وانحراف معياري (0.357)، ويمكن تفسير ذلك بأن البرامج الأكاديمية التي تقدمها جامعة مصراتة قد أعدت بعناية ومهنية جيدة بالقدر الذي مكّنها من أن تلبي حاجات سوق العمل، وتكسب الطالب المعارف والمهارات والقيم التي يتطلبها سوق العمل، وفي الوقت نفسه توضح أن جامعة مصراتة لم تصل إلى مبتغاها، فبالرغم من الخطوات التي اتخذت لرفع مستوى الجامعة إلا أنها ما زالت لم تحقق ما تسعى له من تميز على المستويين العربي والعالمي. وفيما يخص فقرات البرامج الأكاديمية نجد أن الفقرة" **تخصصي الحالي غير مطلوب بكثرة في سوق العمل**"قد حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية بمتوسط حسابي (3.21)، وانحراف معياري (0.808)، وبدرجة متوسطة، تلتها الفقرة "**ترتبط برامج الجامعة بالاحتياجات المجتمعية (الاجتماعية – الاقتصادية)**" على متوسط حسابي (3.12)، وانحراف معياري (0.674)، وبدرجة متوسطة، وقد تفسر هذه النتيجة بأن الجامعات تسعى دائما لنيل رضى

المستفيدين من خدماتها وبالتحديد سوق العمل بمؤسساته المختلفة، من خلال تلبية متطلباته بتوفير خريجين ذوي كفاءات ومهارات عالية، تسهم في رفع إنتاجية مؤسسات المجتمع المحلي. وفيما يخص الفقرة " **تستجيب البرامج الجامعية لمتغيرات سوق العمل**"فقد حصلت على أدنى المتوسطات الحسابية بمتوسط حسابي (2.59)، وانحراف معياري (0.710)، وبدرجة قليلة. وتراوحت المتوسطات الحسابية على الفقرات (2.59 – 3.21). ويمكن تفسير ذلك بأن عينة الدراسة ترى أن الإصلاحات العديدة التي مست التعليم الجامعي لا تزال تحتاج إلى تطوير وربط المضامين التعليمية وأهدافها بمتطلبات سوق العمل. كما ترجع الباحثتان هذه النتيجة إلى جملة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي يعرفها مجتمعنا التي زادت بقوة في تعميق الفجوة بين الجامعة والمجتمع ومتطلبات سوق العمل. وقد يُعزى إلى أن الجامعة لا تتابع مستوى أداء خريجيها في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم للعمل على معالجتها، وقد يكون السبب في ذلك صعوبة متابعة الجامعة للأعداد الكبيرة من خريجيها العاملين في سوق العمل، كما أن ذلك يتطلب كادراً متخصصاً ومتفرغاً لهذه المهمة، وهذا يحمل الجامعة تبعات مالية إضافية، كما أنه من الصعب عملياُ القيام بمهمة متابعة مستوى أداء الخريجين الموزعين على مستوى البلاد برمتها. وقد تُعزى هذه النتيجة أيضاً إلى أن سياسة الجامعة في استحداث التخصصات قد تكون غير ملائمة وحاجة المجتمع. وهذه النتائج تتوافق مع دراسة **داغر، وآخرين** (2016)، ودراسة **دمنهوري** (2013)، ودراسة خدنة (2009)، ودراسة زوين وهاشم (2009).

ثانياً– نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثاني:ما مدى ملائمة مهارات خريجي جامعة مصراتة لسوق العمل الحالية والمستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى ملائمة مهارات خريجي جامعة مصراتة لسوق العمل الحالية والمستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والجدول (4) يبين ذلك:

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى ملائمة مهارات خريجي جامعة مصراته لسوق العمل الحالية والمستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة

ت	المجال – الفقرات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
1	يوجد ارتباط بين ما يتم تدريسه والمهارات المطلوبة في سوق العمل.	3.10	.727	متوسطة
2	تنمي طرق التدريس التفكير الإبداعي للطالب.	3.23	.702	متوسطة
3	يشجع التعليم الجامعي على التعلم الذاتي.	2.91	.672	متوسطة
4	يركز التعليم الجامعي على المهارات العملية أكثر من المهارات النظرية.	2.85	.636	متوسطة
5	يكتسب الطالب مهارة حل المشكلات من البرنامج التعليمي.	2.69	.638	متوسطة
6	يتقن الطالب أساسيات بعض اللغات الأجنبية كـ (اللغة الانجليزية– اللغة الفرنسية).	3.22	.905	متوسطة
7	يتيح التعليم الجامعي للطالب فرصًا للابتكار والإبداع.	2.68	.830	متوسطة
8	يكتسب الطالب مهارة التعاون والعمل الجماعي.	3.18	.693	متوسطة
9	يكتسب الطالب مهارات تنظيم الوقت واتخاذ القرار وتنظيم العمل.	2.80	.688	متوسطة
10	يتعلم الطالب مهارات الاتصال والتواصل (الكتابي والشفهي) اللازمة لتعامله مع أرباب العمل.	3.03	.801	متوسطة
11	يكتسب الطالب مهارات الحاسب الآلي والتكنولوجيا الحديثة.	3.06	.701	متوسطة
12	يكتسب الطالب مهارات التفاوض والتعامل مع ضغوط العمل.	2.89	.695	متوسطة
	الدرجة الكلية لملائمة مهارات خريجي جامعة مصراته لسوق العمل الحالية والمستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة	2.97	.425	متوسطة

يبين الجدول (4) أن الدرجة الكلية لمدى ملائمة مهارات خريجي جامعة مصراته لسوق العمل الحالية والمستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة حصلت على متوسط حسابي (2.97)، وانحراف معياري (0.425)، وبدرجة متوسطة، وحصلت جميع فقرات المجال على درجة متوسطة؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.68 – 3.23). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الجوانب المعرفية تغلب على الجوانب المهارية في مضامين المقررات الدراسية. حيث تبين أن أكثر ما يعانيه الطالب المتخرج هو صعوبة الاندماج المهني، وعدم إلمامه بالمعارف والمعلومات والمهارات الخاصة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي ومتطلبات سوق العمل، وقد يعزز التفسير ما ورد في تقرير خبراء البنك الدولي (2016) حيث تشير الأرقام في ذلك التقرير إلى أن ليبيا تعاني من أحد أعلى معدلات البطالة في العالم إذا ما قيست على معدل الالتحاق بالتعليم العالي لديها، وهو ما يسلط الضوء على كلٍ من ضعف الطلب على الخريجين وعدم تناسب المهارات التي تشير إلى ضعف

كفاءة الانتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل، حيث يشير التقرير إلى زيادة البطالة من 13.5 في المائة عام 2010 إلى 19.0 في المائة عام 2012، وفي ذلك العام الأخير قدرت نسبة البطالة بين الشباب بحوالي 48 في المائة، والبطالة بين الإناث بحوالي 25 في المائة، وبالنظر إلى تضخم القطاع العام وقلة الخيارات المتاحة بالقطاع الخاص، فإن هذه الأنماط تعكس على الأرجح ازدياد نسبة البطالة للسنوات التالية نتيجة قلة الوظائف المتاحة لليبيين ومنهم خريجو الجامعات. وما يؤكد ذلك ما أظهره تقييم مناخ الاستثمار لعام 2012 أن 30 في المائة من الشركات تشكو من صعوبات في توظيف الليبيين ومنهم خريجو الجامعات. ولكي يتقدم الليبيون إلى الأمام سيكون من المحتم تحسين درجة الاستعداد لقبول الوظائف والمهارات الملاءمة لاحتياجات القطاع الخاص الناهض، خاصة وأن هذا القطاع يرتبط بالتغيرات المتسارعة عالمياً وإقليمياً التي أصبحت تتطلب مهارات متطورة لخريجي الجامعات في القرن الواحد والعشرين.

ثالثاً–نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثالث:ما درجة الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل والجدول (5) يبين ذلك:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل

ت	المجال – الفقرات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
1	تتيح الجامعة الفرصة لمؤسسات المجتمع لتعديل واقتراح بعض البرامج الدراسية.	2.88	.825	متوسطة
2	تستطلع الجامعة رأي مؤسسات المجتمع في المستوى المعرفي والمهاري للخريج.	2.73	.727	متوسطة
3	تعقد الجامعة اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع.	3.14	.658	متوسطة
4	تنشئ الجامعة وحدة لمتابعة الخريجين للوفاء باحتياجاتهم.	3.05	.922	متوسطة
5	تضع الجامعة سياسة محددة لمتابعة الخريجين في سوق العمل.	2.87	.900	متوسطة
6	تقوم الجامعة بعقد لقاءات دورية مع الخريجين لمناقشة آرائهم في البرامج المتاحة.	3.12	.943	متوسطة
7	تمتلك الجامعة قاعدة بيانات للخريجين يتم تحديثها بصفة مستمرة.	3.24	.718	متوسطة
8	توجد حلقة تواصل بين الجامعة والخريجين بعد التخرج.	3.06	.944	متوسطة
	الدرجة الكلية للشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل	3.01	.409	متوسطة

يبين الجدول رقم (5) أن الدرجة الكلية للشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل جاءت بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.04)، وانحراف معياري (0.413)، كما جاءت جميع الفقرات على هذا المجال بدرجة

متوسطة، وتراوحت المتوسطات الحسابية (2.73 – 3.24). ويتضح من هذه النتيجة أن الجامعة تولي عمليات الشراكة والتنسيق مع مؤسسات سوق العمل لمراجعة البرامج التعليمية – بناء على احتياجاتها ومتطلباتها– اهتماماً، إلا أن هذا التنسيق يعتريه بعض الضعف في الوصول للمستوى المطلوب. ويمكن تفسير ذلك بأن الجامعة ترى أن قطاعات سوق العمل لا تمتلك القدرات العلمية التي تجعلها قادرة على القيام بدور مراجعة البرامج التعليمية، مما تسبب في ضعف تنسيق الجامعة مع سوق العمل لمراجعة هذه البرامج بناء على احتياجات سوق العمل، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة الحواس (2020).

نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الرابع:ما العلاقة بين كلٍّ من واقع البرامج الأكاديمية وملائمة مهارات الخريجين لسوق العمل الحالية والمستقبلية والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل؟"

تم استخراج معامل ارتباط بيرسون لإيجاد قوة واتجاه العلاقة بين كلٍّ من واقع البرامج الأكاديمية وملائمة مهارات الخريجين لسوق العمل الحالية والمستقبلية والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل والجدول (6) يبين ذلك:

جدول (6): معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين كلٍ من واقع البرامج الأكاديمية وملائمة مهارات الخريجين لسوق العمل الحالية والمستقبلية والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل

المجال	الارتباط	المجال الأول: واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة	المجال الثاني: المهارات العملية للخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية	المجال الثالث: الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل
المجال الأول: واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة	بيرسون	1	.590**	.125
	الدلالة		.000	.180
	العدد	116	116	116
المجال الثاني: المهارات العملية للخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية:	بيرسون	.590**	1	.221*
	الدلالة	.000		.017
	العدد	116	116	116
المجال الثالث: الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل:	بيرسون	.125	.221*	1
	الدلالة	.180	.017	
	العدد	116	116	116

يبين الجدول (6) وجود علاقة ارتباطية متوسطة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01) بين واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة ومهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، ويمكن تفسير ذلك بأن البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعة قد أعدت بعناية ومهنية عالية بالقدر الذي مَكَّنها من أن تلبي حاجات سوق العمل، وتكسب خرجيها المعارف والمهارات والقيم التي يتطلبها سوق العمل. وفيما يخص مهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، فقد أظهرت النتائج علاقة ارتباطية ضعيفة دالة إحصائيًا، ويمكن عزو ذلك إلى ضرورة مشاركة ممثلي مؤسسات سوق العمل بشكل واسع، وسماع آرائهم واقتراحاتهم حول المهارات المتجددة في سوق العمل اللازمة للخريج. وفيما يخص واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.فقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة، ويمكن تفسير ذلك لعدم امتلاك مؤسسات سوق العمل القدرات العلمية التي تمكنها من القيام بدور مراجعة البرامج الأكاديمية، واقتراح التعديلات المناسبة، وهذه النتائج تتوافق مع دراسة الحواس (2020).

نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الخامس:هل توجد فروق ذات دلالة عند مستوى دلالة (0.05) لواقع البرامج الأكاديمية ومهارات الخريجين وملاءمتها لسوق العمل الحالية والمستقبلية والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل حسب متغير الكلية؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار **(ت)** لبيان دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لواقع البرامج الأكاديمية ومهارات الخريجين وملاءمتها لسوق العمل الحالية والمستقبلية، والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل حسب متغير الكلية والجدول (7) يبين ذلك:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار ت لبيان دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لواقع البرامج الأكاديمية ومهارات الخريجين وملاءمتها لسوق العمل الحالية والمستقبلية والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل حسب متغير الكلية

المجال	الكلية	العدد	المتوسطات	الانحرافات	ت	درجات الحرية	الدلالة
المجال الأول: واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة	التربية	50	2.81	.298	-3.706	114	.000
	الاقتصاد	66	3.05	.367			
المجال الثاني: مهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية	التربية	50	2.77	.343	-4.764	114	.000
	الاقتصاد	66	3.12	.421			
المجال الثالث: الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل	التربية	50	2.96	.383	-.963	114	.337

الاقتصاد	66	3.04	.428

يبين الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) على المجالين: الأول " واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة، والمجال الثاني: مهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية لصالح كلية الاقتصاد، ويمكن تفسير ذلك بالتزام كلية الاقتصاد في برامجها ومهارات خريجيها بشروط ومعايير الجودة، كونها من كليات الجامعة التي حصلت على الاعتماد، عكس كلية التربية التي لا زالت تعمل على تطوير برامجها ومهارات خريجيها في ظل معايير الجودة واشتراطاتها. في حين أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المجال الثالث الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، ويمكن تفسير ذلك بأن كلية التربية وكلية الاقتصاد تجمعان على أهمية الشراكة مع مؤسسات سوق العمل.

نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال السادس: ونصه: " ما هو التصور المقترح لتفعيل لعلاقة بين جامعة مصراتة وسوق العمل؟"

قدمت الباحثتان هذا التصور المقترح بناء على النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية، إضافة إلى مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع العلاقة بين الجامعات وسوق العمل ومنها دراسات: (الحواس، 2020؛ أمعزيق وجيد الله، 2019؛ العبسي، 2017؛ الدلو، 2017)، واعتبار هذه المصادر مرجعية تم الاستناد إليها في إعداد تصور مقترح لتفعيل العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية وسوق العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يركز هذا المقترح على آليات تفعيل العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية وسوق العمل بما يصب في صالح التنمية الاقتصادية، وجسر الهوة بين الجامعات الليبية وسوق العمل.

فلسفة التصور المقترح:

يعد ارتباط التعليم الجامعي بسوق العمل أحد سبل تحقيق أهداف التعليم العالي في ليبيا، وربطه بالدورة الاقتصادية، بحيث يكون الخريج مواكباً لاحتياجات سوق العمل، ومتطلبات التنمية والنهوض الاقتصادي، ويتجلى هذا الارتباط بتفعيل العلاقة بين الجامعات الليبية وسوق العمل من خلال مشاركة مؤسسات سوق العمل في برامج التعليم الجامعي، وتمويل الأنشطة البحثية، والاستفادة من الكوادر الجامعية والإمكانات الأخرى لهذه الجامعات، وضرورة المشاركة في تقييم خريجي التعليم الجامعي، وهذا يؤدي إلى تأمين احتياجات مؤسسات

سوق العمل من اليد الماهرة المزودة بالكفايات الجامعية المهنية والعلمية المناسبة وإيجاد فرص عمل لخريجي الجامعات ما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة.

الهدف العام للتصور المقترح:

يتمثل الهدف العام للتصور المقترح في كيفية تفعيل العلاقة بين الجامعات الليبية ممثلة بجامعة مصراتة وسوق العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

آليات تحقيق الهدف العام للتصور المقترح:

إن تحقيق الهدف العام لهذا التصور يتم من خلال الآليات الفرعية الآتية:

- تقديم إطار عمل إجرائي لأهم متطلبات تفعيل العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- بناء منظومة فكرية فلسفية توجه الجامعات الليبية لتعزيز علاقاتها التبادلية مع مؤسسات سوق العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحديد آليات تفعيل العلاقة التبادلية وتعزيزها بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل، التي منها على سبيل المثال وجود الوحدات الإدارية في الجامعات الليبية المعنية بمهمة التواصل والتنسيق مع مؤسسات سوق العمل، وكذلك تشكيل لجان وفرق عمل مختلفة داخل الوحدة الإدارية لإعداد التقارير عن إمكانيات الجامعات، وللتواصل مع مؤسسات سوق العمل، إضافة إلى عقد الدورات التدريبية للفرق واللجان التي سيسند إليها إنجاز المهام.
- تفعيل بعض الحلول للمشكلات التي كشف عنها الجانب الميداني للدراسة.
- تحقيق التكامل بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تعزيز المركز التنافسي للجامعات الليبية ومواكبتها للتطورات الحديثة من خلال تفعيل علاقاتها مع مؤسسات سوق العمل وتعزيزها.

الجهات المستفيدة من التصور المقترح:

وزارة التعليم – الجامعات الليبية – وزارة الاقتصاد – وزارة التخطيط – مؤسسات سوق العمل المحلية – مؤسسات المجتمع المدني.

أولاً– منطلقات ومبررات بناء التصور المقترح:

- مشروع إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية 2009–2025. وكذلك استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا 2013–2040.
- مؤشرات واقع التعليم الليبي وفق مضامين البند الرابع من خطة التنمية المستدامة لليونسكو 2030.
- نتائج البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل.
- نتائج الدراسة الميدانية الحالية التي أظهرت ضرورة تنسيق الجامعة مع مؤسسات سوق العمل لمراجعة البرامج الأكاديمية بناء على احتياجات سوق العمل، والسماح لمؤسسات سوق العمل بالاستفادة من الورش والمختبرات التابعة للجامعة، وقيام الجامعات بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشاكل مؤسسات سوق العمل وعملياتها التسويقية.
- الطبيعة المتغيرة لسوق العمل واتسامه بالديناميكية وسرعة التحول، فما هو مقبول من تخصصات اليوم قد لا تكون له تلك الأهمية في سنوات قليلة قادمة.
- التحول النوعي في طبيعة المهارات المطلوبة بما يتواكب مع السوق العالمية.
- ارتفاع مستوى البطالة بين مخرجات كلية التربية وكلية الاقتصاد.
- التطور التكنولوجي الهائل في مختلف المجالات الحياتية.
- زيادة الارتباط بين التعليم والتنمية.
- المواءمة بين مخرجات الجامعات وسوق العمل من التحديات التي تواجه الجامعات في ليبيا.
- سوق العمل هو السبب الرئيس في استحداث الكثير من التخصصات والتوسع فيها.
- انعزال التعليم عن الحياة العملية داخل سوق العمل أدى إلى فجوة كبيرة قائمة على أرض الواقع بين مخرجات العملية التعليمية وما تقدمه، وبين سوق العمل وما يتطلبه من مواصفات معينة.
- ربط استراتيجيات وسياسات التعليم بما يتطلبه سوق العمل بطريقة علمية وممنهجة تعمل في النهاية على تقريب الفجوة بين ما يتطلبه سوق العمل وبين مخرجات التعليم.

ثانيا- أهداف التصور المقترح:

- الوصول إلى صيغة تساعد المسؤولين في كليتي التربية والاقتصاد على ربط مخرجاتها باحتياجات سوق العمل.
- الارتقاء بمخرجات كلية التربية وكلية الاقتصاد كمياً ونوعياً.
- إيجاد صيغة شراكة فاعلة بين كلية التربية وكلية الاقتصاد ومؤسسات سوق العمل ما يُسهم في تخريج طلبة يمتلكون المهارات والكفايات اللازمة لسوق العمل.
- إعادة صياغة عمليات التعليم والتدريب في كلية التربية وكلية الاقتصاد، وربطها بمستجدات سوق العمل.
- تقديم إطار عمل إجرائي لآليات بناء الشراكات الأكاديمية لتطوير البرامج والمناهج الدراسية، والهيئة التدريسية، والبحث العلمي في ضوء احتياجات سوق العمل.
- ربط خطط وبرامج كلية التربية وكلية الاقتصاد باحتياجات سوق العمل.
- المراجعة الشاملة والمستمرة للمهارات والمعارف التي تقدمها كلية التربية وكلية الاقتصاد للطالب بناء على احتياجات سوق العمل.
- التنسيق بين المسؤولين في كلية التربية وكلية الاقتصاد ومسؤولي قطاع سوق العمل لرسم سياسات التعليم والتدريب في هذه الكليات.
- تقديم إطار عمل إجرائي لآليات بناء الشراكات المهنية بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل من خلال التبادل الطلابي، والتحاقهم بمؤسسات سوق العمل أثناء فترة التدريب المهني.

ثالثاً- عناصر التصور المقترح:

1- آليات تفعيل العلاقة بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل لتطوير البرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية:

من خلال استقراء الأدبيات السابقة ذات العلاقة بالجامعات ومؤسسات سوق العمل يمكن تحديد أهم الآليات لتفعيل العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية وسوق العمل لإعادة صياغة البرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية بالشراكة مع مؤسسات سوق العمل لتلبية احتياجاتها، وهي كما يأتي:

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في التخطيط لبناء البرامج الأكاديمية.

- إيجاد توصيف وتصنيف للمهن والوظائف المطلوبة، وإعداد متخرج مؤهل لها.
- إشراك مختصين وخبراء من مؤسسات سوق العمل في لجان إعادة بناء البرامج الأكاديمية.
- اشتمال البرامج على المعارف والمهارات اللازمة والمتوافقة مع متطلبات سوق العمل.
- مرونة البرامج لتسهيل عملية التطوير بشكل مستمر بما يتناسب مع التطورات التقنية في مؤسسات سوق العمل.
- العمل من خلال العلاقة المتبادلة بين الجامعات الليبية وسوق العمل على توفير بنية تحتية للبحث العلمي تشجع الهيئة التدريسية على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل.
- الشراكة التبادلية بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل لتوفير الدعم الكافي للبحث العلمي لتسليط الضوء على مشكلات سوق العمل، والعمل على وضع الحلول العلمية لها.
- ربط مشاريع تخرج الطلبة بمشكلات سوق العمل.

2- آليات تفعيل العلاقة بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بمهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية:

- التنسيق والتعاون بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل في إعادة هيكلة البرامج الأكاديمية، وإعطاء مساحة أكبر للجوانب المهارية التي يتلقاها الخريج مقابل الجوانب المعرفية.
- تضمين الخطة الدراسية بالمهارات التخصصية اللازمة مثل: المهارات المعرفية، والمهارات الذهنية، والمهارات المهنية، والمهارات الحياتية، والمهارات العملية.
- تهيئة البيئة الجامعية إدارياً لصقل الجوانب المهارية التخصصية المطلوبة لسوق العمل.
- إعادة النظر في محتويات البرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية بالشراكة مع مؤسسات سوق العمل كل أربع سنوات لتحديث المعارف والمهارات التي تواكب حاجات ومتطلبات سوق العمل.
- التركيز على المعرفة الأساسية والمعلومات التي تشكل البنية التحتية لرفع قدرات ومهارات الخريج، وتساعده على الاندماج في سوق العمل.
- توسيع الشراكة التبادلية بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بتدريب الخريجين من خلال التركيز على توفير بيئة تدريبية مناسبة، وكفاءة تدريسية متميزة.

- العمل على تعزيز العلاقة الفاعلة بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل من خلال تحقيق الكفايات الشخصية والمهنية والثقافية والمعرفية التي تراعي المهارات المهنية العملية، والفنية، والحياتية، والذهنية التي يحتاجها الخريجين.
- العمل على ترسيخ البرامج الأكاديمية من خلال الشراكة مع مؤسسات سوق العمل للكفايات الاجتماعية والمدنية، التي تتسق مع المهارات الحياتية التي تسهم في اندماج الخريج في عالم العمل.
- تنمية القدرة لدى الخريج بالانفتاح على الآخر، والمعرفة بجوانب مهارات القرن الواحد والعشرين المتعلقة بمؤسسات سوق العمل ما يجعله يحقق نموه الذاتي الذي لا ينتهي مدى الحياة.
- العمل من خلال العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل على إكساب الخريج مهارات التفكير الناقد، ومهارات حل المشكلات، وتحديد الخطط العلاجية للمشكلات الطارئة في سوق العمل في ظل المتغيرات، ورفع مستوى الإرشاد المهني، والمعرفة التقنية الحديثة واللازمة لأداء مهام التخصص في العمل.
- تمكين الطالب الخريج من إتقان مهارات البحث العلمي ذات العلاقة بمجال التخصص.

3- آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل:

- التنسيق والتعاون بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل في كيفية تفعيل التعاون المشترك في مجال التدريب والتعليم المستمر بين الطرفين.
- وضع الخطط التدريبية التي تضعها لجان مشتركة بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل، توضح فيها تفاصيل التدريب المتبادل، وتؤدي إلى الوصول للهدف المنشود من التدريب.
- تعزيز العلاقة بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل من خلال التحاق أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الليبية بمؤسسات سوق العمل لقضاء سنوات التفرغ، وذلك لدراسة مشاكل هذه المؤسسات والاستفادة من المستجدات التقنية.
- استقبال بعض الخبراء من مؤسسات سوق العمل لإلقاء محاضرات في مؤسسات التعليم العالي في جوانب عملية أو لتثقيف الطلاب حول ما يتطلبه سوق العمل.
- التوسع في الكراسي البحثية الممولة من مؤسسات سوق العمل في الجامعات الليبية، مع التركيز على البحوث العلمية ذات الطابع الابتكاري التي يكون لها مردود إيجابي على التنمية الاقتصادية.

- إنشاء صندوق خاص للأبحاث العلمية في مؤسسات التعليم العالي تموله مؤسسات سوق العمل.

مراحل تنفيذ التصور المقترح:

تستعرض الباحثتان في هذا السياق أربع مراحل تقودنا إلى تحقيق الهدف العام لهذا التصور الذي يسعى لتفعيل العلاقة بين الجامعات الليبية ممثلة بجامعة مصراتة وسوق العمل، والعمل على تعزيزها مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث تؤدي كل مرحلة من هذه المراحل دوراً مهماً يسهم في نجاح المقترح، فالمرحلة الأولى تمهد الطريق لتطبيق التصور المقترح، والمرحلة الثانية تتولى الإعداد لتطبيق التصور وذلك من خلال التجهيزات المطلوبة، أما المرحلة الثالثة فتتعلق بتطبيق التصور، لذا فهي تعد من أهم المراحل لنجاح التصور، إذ تعنى باشتقاق الأهداف قصيرة الأجل لتحويل الأهداف العامة إلى واقع عملي. ثم تأتي المرحلة لتركز على **متابعة** الأداء والتقويم في جميع مراحل تطبيق التصور المقترح بغية الوقوف على السلبيات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاجها.

الصعوبات المتوقعة أمام تطبيق التصور المقترح:

أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق التصور المقترح ما يأتي:

- صعوبة إصدار لوائح وقوانين تنظم العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية وسوق العمل في ظل الأوضاع الراهنة.
- قلة توفر المعلومات الدقيقة حول الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل مما يؤدي إلى ضعف القدرة على التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق.
- قلة الموارد المتاحة، وصعوبة إدارتها، ونقص الكفاءات اللازمة لهذه الإدارة.
- عدم قناعة مؤسسات سوق العمل بجدوى تطبيق التصور المقترح.
- نقص الوعي بالفوائد المتحققة بتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل.
- اعتماد مؤسسات سوق العمل على بيوت الخبرة الأجنبية لحل مشاكلها.
- ثقافة مقاومة التغيير والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في ليبيا.
- وجود فجوة بين مخططي السياسة التعليمية للتعليم العالي ومؤسسات سوق العمل.
- عدم وجود سياسات مقرة تشجع الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل على إقامة علاقات تبادلية قوية.

- قلة الاهتمام ببرامج المتابعة والرقابة والتقويم لتنفيذ التصور المقترح ومراجعته بشكل مستمر.

سبل التغلب على الصعوبات المتوقعة أمام تطبيق التصور المقترح:

للتغلب على الصعوبات التي تواجه تطبيق التصور المقترح نتبع ما يأتي:

- العمل على إقناع الجهات ذات الاختصاص بإعطاء الجامعات الليبية الاستقلالية لإصدار ما تراه مناسبًا من اللوائح التي تشجع على بناء علاقة تبادلية مع مؤسسات سوق العمل وتساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- توفير الدعم المالي المناسب للتهيئة والإعداد لتطبيق التصور المقترح بشكل مناسب.
- القيام بحملة توعوية في مؤسسات سوق العمل قبل تطبيق التصور المقترح حول أهمية العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية وسوق العمل، وتوضيح الفوائد التي ستعود على الطرفين وعلى الاقتصاد الوطني.
- إقامة حلقات نقاش تثقيفية عن مزايا تطبيق التصور المقترح في بناء علاقات تبادلية بين الجامعات الليبية وسوق العمل، ومدى فائدتها على مستوى هذه الجامعات بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.
- إقناع الإدارة العليا المسؤولة عن الجامعة ومسؤولي مؤسسات سوق العمل بتبني تطبيق التصور المقترح، وتوضيح أهميته في دعم التنمية الاقتصادية.

التوصيات: في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحثتان بالآتي:

1- مراجعة الكليات لفلسفات برامجها الأكاديمية، وتعديلها بصورة دورية وفقًا للاحتياجات المتجددة.

2- تدعيم المعارف والمهارات في المناهج الدراسية والبرامج التدريبية بخبرات ميدانية، لتمكن الخريج بعد انتقاله إلى الحياة العملية من التوافق مع سوق العمل.

3- تواصل الكليات بشكل مستمر مع سوق العمل عبر اللقاءات وورش العمل والبحوث الدورية، وتطبيق ذلك في برامجها وخططها.

4- إعداد مكاتب ضمان الجودة بالكليات دراسات عميقة عن مدى مواءمة مخرجاتها مع سوق العمل، وتزويد وزارة التعليم العالي، والمركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية بالنتائج.

المراجع:

الأنصاري، عيسى حسن (2005) التعليم العالي الخاص من منظور عالمي: جامعة الأمير محمد بن فهد نموذجاً. الملتقى الثاني للتربية والتعليم: رؤى في التعليم العالي بيروت، لبنان، مؤسسة الفكر العربي.

البهنساوي، ليلى كامل (2018). المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل: دراسة على عينة من الخريجين بالحضر. مجلة كلية التربية، 78(1) 35–97، جامعة القاهرة – كلية الآداب.

الحداد، محمد المحجوب؛ أشكاب، عبد الله محمد (2008). تطورات سوق العمل في الاقتصاد الليبي. ورقة مقدمة إلى مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، طرابلس: 2008/7/28.

الحواس، حمد بن خالد بن حمد (2020). تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 9(4)، 104– 121.

الدلو، حمدي أسعد (2016). *إستراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة.

الربيعي، فلاح خلف علي (2017). تحديات الموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا، *مجلة المستقبل العربي، 39 (457)*، 66–94. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

الربيعي، فلاح علي خلف (2008). *إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي*، مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، طرابلس: 2008/7/28.

الرويس، عزيزة بنت سعد (2017). تعزيز دور الجامعات في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة 2030. منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي " الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة 2030"، 17–18/ 10/ 2017. جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض.

الصمادي، هشام (2016). المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الأردن. *مجلة كلية التربية، 64 (4)*، 570–584، جامعة طنطا كلية التربية.

العتيبي، منير (2010). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي: دراسات تحليلية. *المجلة التربوية، 24 (94)*، 251–288. الجمعية المصرية لأصول التربية.

العوفي، محمد (2016). تحسين مخرجات التعليم العالي لمواءمة حاجات سوق العمل: من المتطلبات الرئيسية لتطوير جودة التعليم العالي في سلطنة عمان. *جرش للبحوث والدراسات، 17 (1)*، 453–478. جامعة جرش.

المبمان، منصور عبد الله (2012). *تطوير البرامج التدريبية لتلبية احتياجات سوق العمل ومعالجة مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية*، ورقة عمل مقدمه للمؤتمر الدولي (تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص) السلط – الأردن.

بالتمر، أحمد علي (2015). *واقع تخطيط القوى العاملة ومخرجات العملية التعليمية بمدينة بني غازي– ليبيا*، WWW.beltamer.com،2015 /4/22،ص1.

باناعمه، فوزية بنت عبد الرحمن (2019). المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030: دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (184)، (1)*، 725-746.

داغر، أزهار خضر؛ الطراونة، اخليف يوسف؛ القضاه محمد أمين حامد (2016). درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل. *دراسات، العلوم التربوية، 43 (5)*، 2033- 2049.

دمنهوري، هند محمد شيخ (2013). أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: *الاقتصاد والإدارة، 27(1)*، 169- 225.

عبيدات، ذوقان؛ عبد الحق، كايد؛ عدس، عبد الرحمن (2012). *البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه*. الأردن: دار الفكر.

علي، سهام (2010). *أنموذج مقترح للمواءمة بين مخرجات الجامعات الرسمية السعودية وحاجات سوق العمل بناء على مفاهيم التفكير النظمي*(رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

فالي، نبيلة (2017). مخرجات التعليم العالي وتحديات سوق العمل في ولاية سطيف. *مجلة دراسات، (65)*، 186-199. جامعة عمار ثليجي.

فضيل، رايس. (2015) *"دور جودة التعليم في الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل*. المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي. جامعة لشارقة. الإمارات العربية المتحدة. 3-2015/3/5.

مجموعة خبراء (2016). *ديناميكيات سوق العمل في ليبيا إعادة الاندماج من أجل التعافي*، دراسات للبنك الدولي، مجموعة البنك الدولي.

محمد، محمد حمد (2014). مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالسودان. *مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، 17 (28)*، 173-220.

منصور، عبد القادر (2013). دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء التغيرات المحلية والعالمية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة سرت، ليبيا.

اليونسكو" منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (2015)، التعليم 2030، إعلان إنشيون وإطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، باريس، ديسمبر.

Ionescu, A. M. (2012). How does education affect labor market outcomes? Review of Applied Socio-Economic Research 4(2),130.

المؤتمر الدولي: لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

دراسة الخصائص الهيكلية لسوق العمل في دول المغرب العربي

آمال شادلية زو سعيدي
achadlia@esgen.edu.dz
المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي الجزائر

أمينة مزيان
am.meziane@univ-boumerdes.dz
جامعة امحمد بوقرة بومرداس

https://doi.org/10.36602/jebs.2022.I03.11

الملخّص

الغرض من هذه الورقة البحثية تحليل محددات سوق العمل في البلدان المغاربية، والعوامل التي تسهم في تحسين معدل البطالة فيها. فتهتم دراستنا بتفسير محددات معدل البطالة في خمسة بلدان مغاربية: ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا. وتمتد دراستنا على مدى 10 سنوات (2010–2019)، وتهدف إلى اختبار تأثير العديد من المتغيرات التوضيحية التي قمنا بدمجها في نموذجنا التجريبي مستعينين في ذلك بنماذج الانحدار المتعددة على بيانات. تمَّت عملية جمع البيانات بالاعتماد على التقارير المنشورة على موقع البنك الدولي. وأثبتت الدراسة أن معدل البطالة الخاص بالإناث يشكل العنصر الأكثر أهمية في معدل البطالة الإجمالي، أكثر من معدل بطالة الذكور؛ كما أن النموذج النهائي يؤكد أن معدل البطالة في البلدان التي تمت دراستها له تأثر ذو دلالة إحصائية فيما يتعلق بتطوير قطاع الزراعة والخدمات.

الكلمات الدالة: معدل البطالة، العوامل التفسيرية، دول المغرب العربي.

A study of the structural characteristics of the labor market in the Maghreb countries

Amel Chadlia Saidi
Higher School of Management & Digital Economy

Amina Meziane
M'hamed Bougra University

Abstract

The purpose of this study is to analyze the determinants of the labor market in the Maghreb countries and the factors contributing to improving their unemployment rate.

The study is much more interested in explaining this unemployment rate in five Maghreb countries: Libya, Tunisia, Algeria, Morocco and Mauritania. The study is spread over a period of 10 years; it aims to test the effect of several explanatory variables that we have integrated into our empirical model; by referring to multiple regression models on panel data. The data collection process was carried out based on reports published on the World Bank website. The study proved that the female unemployment rate is the most important component of the overall unemployment rate more than the male unemployment rate; The final model also confirms that the countries studied have a statistically significant impact on the unemployment rate with regard to the development of the agricultural and services sector.

Keywords: Unemployment rate, Explanatory factors, Maghreb countries.

المقدمة

شهدت اتجاهات سوق العمل المغاربي وهياكله عدة اختلافات نتيجة لاختلاف الخيارات الاقتصادية التي اتخذتها هذه البلدان، لاسيما غداة استقلالها، ورغم أن لهذه الاختيارات آثار إيجابية إلا أنها أحدثت آثارًا سلبية تسببت في اختلالات على عدة مستويات، حيث يعاني سوق العمل من اختلالات اجتماعية– ديمغرافية مرتبطة بشكل كبير بالفوارق المتعلقة بالجنس، والفئة العمرية، ويشمل ذلك مستويات البطالة، والنشاط، والتشغيل؛ هذا التفاوت يتزايد ويتَسع بمرور الوقت على حساب فئات الشباب والنساء الذين يعانون من معدلات بطالة مرتفعة للغاية، ومعدل تشغيل منخفض للغاية (بن سعيد و أوبيجة، 2010، صفحة 22).

ومن أبرز خصائص أسواق العمل المغاربية ارتفاع نمو العرض من العمالة نتيجة ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي، والقوى العاملة مقارنة بتباطؤ معدلات نمو الطلب على العمالة الناتج عن عدة عوامل منها: ضعف معدلات الاستثمار، وبالتالي ضعف القدرة على توليد فرص التشغيل، وضعف مستويات الإنتاج، مما يترتب عن كل هذه العوامل تفاقم مشكلة البطالة خاصة بين الشباب والمتعلمين .(التقرير الاقتصادي العربي الموحد).

مشكلة الدراسة

في ضوء العرض السابق، نهتم في بحثنا بتحديد الأسباب الحقيقية لتفسير معدل البطالة في المنطقة، وهذا من خلال عرض الإشكالية الرئيسة التالية:

ما العوامل المساهمة في تحسين معدلات البطالة في دول المغرب العربي؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية، تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية:

البطالة المعبر عنها من خلال معدل البطالة هي دالة لعدة عوامل، سنقدمها في بحثنا، وهي:

- مؤشّر التنمية البشرية (IDH): X1
- النسبة المئوية للعمالة النسويةX2
- النسبة المئوية لعمالة الرجالX3
- العمالة في قطاع الزراعة (النسبة المئوية للتشغيل): X4
- التشغيل في قطاع الصناعة (النسبة المئوية للتشغيل): X5
- التشغيل في قطاع الخدمات (النسبة المئوية للتشغيل):X6
- النمو السكاني السنوي (النسبة المئوية من إجمالي السكان):X7
- النمو السنوي للناتج الداخلي الخام:(%) X8
- درجة الحرية في العمل:X9
- الكفاءة ومسؤولية الحكومة: X10

الدراسات السابقة

ربطت عدة دراسات معدل البطالة بمتغيرات أخرى نذكر من بينها:

- **دراسة حيمور ومحمد (2018):** تمحورت في قياس معدلات البطالة في الجزائر وتحليلها في المدة 2000–2016، بحيث تم التأكد إحصائيا أن معدل البطالة في الجزائر تحكمه العوامل الآتية:

– تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير في الجزائر بالناتج المحلي الإجمالي.

– معدل التضخم لم يظهر تأثيره في النموذج، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر في الأجل القصير، وبالتالي لا تؤثر التغيرات التي تحدث في معدل التضخم على معدلات البطالة.

– حذف حجم السكان الإجمالي من النموذج الأخير لأنه غير معنوي إحصائيا، وأن حجم السكان الإجمالي يحتوي على فئة نشيطة، وفئة غير نشيطة، وكما نعلم أن الفئة النشيطة هي التي لها تأثير على معدلات البطالة.

- دراسة **البطرني (2021):** هدفت إلى تفسير العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد المصري، وتحديد أثر كل من ظاهرتي التضخّم والبطالة في النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي. في هذا البحث تمثل المتغير المستقل بمعدل التضخم حسب أسعار المستهلك، ومعدل البطالة من إجمالي القوة العاملة، أمَّا المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي، فكان ممثلاً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر عوامل الإنتاج، وتمَّ اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد، واستخدام منهجية جرانجر لاختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين معدل التضخم حسب أسعار المستهلك، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي،

وإلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية مصر العربية خلال المدة المدروسة (2000–2018) .

أهداف الدراسة

يشير معدل البطالة إلى النجاح الاقتصادي للأمة، وتحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات، وعلى هذا الأساس تم إجراء دراستنا التي تهدف إلى ربط العديد من المتغيرات، والممارسات في البلدان المغاربية. فمن خلال بحثنا، نهدف إلى رسم خريطة تساعدنا في فهم العوامل التي من شأنها التأثير على معدلات البطالة في هذه المنطقة الجغرافية وتحديدها.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في تبيان أهم العوامل المؤثرة على معدلات البطالة، مما يساعد على توضيح معالمها، وهذا الأمر قد يساعد صناع القرار بتوجيه جهودهم نحو تصميم سياساتهم للتأثير في هذه العوامل التي من شأنها التأثير على معدلات البطالة لاحقا.

منهجية الدراسة

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة والتحقق من فرضياتها، ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي عند تقديم الإطار النظري لمتغيرات الدراسة؛ ثم المنهج القياسي، إذ قمنا بدراسة العلاقة بين معدلات البطالة في البلدان المغاربية مع مجموعة من المتغيرات التي تم عرضها أعلاه باستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد.

الإطار المفاهيم للدراسة

من أجل تحديد مضمون مفاهيم متغيرات الدراسة نتناول في هذا المحور الإطار النظري لمفاهيم سوق العمل والبطالة.

تعريف سوق العمل

سوق العمل هو مكان الاجتماع النظري لتوريد العمالة والدراية الفنية والمهارات؛ من قِبل ما يسمى السكان "غير النشطين" (الطلب على العمالة) من قبل الأفراد، الشركات العامة أو الخاصة. غالبًا ما يتم تنظيم هذا السوق من خلال قانون العمل، الذي يميز قانونيًا بين أنواع متعددة من العمل بأجر، والعمل الحر، والعاملين المنتظمين أو المتقطعين، والعاملين المؤقتين أثناء العمل وما إلى ذلك .(Maruani, 2010)

ويمكننا التمييز بين أسواق العمل المختلفة حسب قطاع النشاط، ومستوى المهارات المهنية المطلوبة، ويمكن تبرير ذلك بشكل موضوعي بالدرجة المنخفضة لمرونة عرض العمالة، التي تكون في بعض الحالات محدودة بالوقت اللازم لاكتساب الإنسان لمهارات العمل، في حين أن الطلب على العمالة يمكن أن يكون شديد التقلب اعتمادًا على القطاع. يمكن أن يستهلك قطاع موسع الكثير من العمالة، بينما يمكن لقطاعات أخرى الاستغناء بسهولة وسرعة عن العمالة بسبب استخدام التكنولوجيا، أو مرونة النقل بين القطاعات.

قسَم الاقتصاديون (Doeringer P., 1971) السوق إلى:

- ✓ قطاع أولي يتسم بأجور عالية، واستقرار في العمل وفرص للترقية.
- ✓ قطاع ثانوي حيث الأجور متدنية، وخطر البطالة مرتفع، ولا توجد ترقيات.

منذ الثورة الصناعية على وجه الخصوص، أثر سوق العمل بشكل كبير على سياسات الهجرة، وما ترتَب عنه من عدم المساواة في الوصول إلى بعض المهن أو المناصب.

تعريف البطالة ومعدل البطالة

تمثل البطالة جميع الأشخاص المحرومين من العمل، الذين يبحثون عن العمل؛ قياسه معقد ليس من السهل دائمًا تحديد الحدود بين المتغيرات: العمالة، والبطالة، وعدم النشاط.

عموما، فإن معدل البطالة هو النسبة المئوية (بين عدد الأشخاص العاطلين عن العمل، وإجمالي عدد العاملين، وبالتالي فهي نسبة العاطلين عن العمل بين السكان العاملين؛ ويمكن حساب معدل البطالة بالنسبة للسكان في سن العمل، ولكن أيضًا بين الرجال والنساء...

أنواع البطالة

تتباين معدلات البطالة من حيث الجنس والعمر، وكذلك من حيث مدتها الزمنية، ونوعها. إذ يُمثِّل العاطلون عن العمل جزءاً من القوى العاملة، وهم الفئة القادرة على العمل، الراغبة فيه، والباحثة عنه، أي هم في حالة تعطل لا يمارسون أي عمل، ويشار لهذا النوع من البطالة "البطالة السافرة " ويكون سببها الفجوة بين عرض العمل، والطلب عليه.

قد يختار العاطل عدم قبول وظيفة معروضة عليه، وانتظار توفر وظيفة أفضل. قد يكون هذا النوع من البطالة في شكل بطالة احتكاكية، أو هيكلية، أو دورية. فالبطالة الاحتكاكية هي تلك التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين جهات العمل والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل. في حين، تعود البطالة

الهيكلية إلى عدم التوافق بين فرص العمل، وخبرات المتعطلين، ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة على غرار (ميست، 2013):

- حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات.
- تغير أساسي في التقنيات المستخدمة.
- تغيرات هيكلية في سوق العمل.
- انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة...الخ.

بعبارة أخرى يشير هذا النوع من البطالة إلى عدم تمتع الباحثين عن العمل بالمهارات اللازمة لشغل الوظائف الشاغرة. ويعني كلا النوعين أن العمل موجود بالفعل، أو يمكن توفيره إلا أن الباحثين عنه إما أنهم لم يعثروا عليه بعد، أو أنهم لا يتمتعون بالمؤهلات اللازمة .

أما البطالة الدورية، وغالباً ما تكون وقتية، فتنشأ عن التقلبات في الطلب الكلي على العمل، أي عندما يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل، والناتج، والتوظيف) نحو الهبوط الدوري في الدورات الاقتصادية.

في حين تنجم البطالة الانتقالية وهي قصيرة الأمد عن العملية العادية المتمثلة في بحث العمال عن وظائف مناسبة، وبحث أصحاب العمل عن عمالة مناسبة. كما يمكن ذكر أنواع أخرى للبطالة مثل البطالة المقنعة، والبطالة الاختيارية.

أسباب البطالة

يمكن سرد عدة أسباب تؤدي إلى البطالة لعل أهمها الآتي:

- الانفجار السكاني: يمثل الحجم، التركيب النوعي، والعمري للسكان المصدر الطبيعي لقوة العمل في ظل الظروف الاقتصادية، والثقافية التي يعيشها المجتمع. فلا شك أن النمو العددي لحجم السكان يعكس أثره على حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا، ويتمثل الانفجار السكاني في زيادة عدد الأفراد القادرين على العمل بصوره سريعة جدا مقابل ثبات عدد الوظائف تقريبا، أو ازديادها بصوره بطيئة جدا.
- النمو البطيء للنشاط الاقتصادي: مع الزيادة الكبيرة في أعداد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، والباحثين عنه، ينمو النشاط الاقتصادي ببطء مما يؤدي إلي قلة فرص العمل المتاحة التي تتناسب مع الزيادة في القوي العاملة.
- الخلل القائم بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل: من بين الأسباب التي تؤدي إلى بطالة المتعلمين عامة، الخلل القائم الآن بين سياسة التعليم وسوق العمل، ولا يرجع ذلك إلى عدم التطابق بين هيكل التعليم، وهيكل الاقتصاد فحسب، وإنما يرجع إلي الاختلاف في سرعة نمو القطاعين أيضًا، بمعني أن ينتج التعليم خريجين أكثر من قدرة الاقتصاد على استغلالهم رغم حاجة المجتمع إليهم.
- التزام الدولة بتعيين الخريجين: من المعروف أن الدولة تتبني سياسة الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا، إلا أنه نظرا للتوسع الهائل في التعليم بمراحله المختلفة، وارتفاع معدلات النمو السكاني، والإقبال الشديد على التعليم، تزايدت مخرجاته بصورة متصاعدة، وأدى التزام الدولة بتعيين

الخريجين إلى اكتظاظ هيئاتها بعمالة زائدة لا تضيف إنتاجا، بل أسهمت بما تحصل عليه من أجور في زيادة معدلات التضخم، وانخفاض إنتاجية العمل، وأصبحت سياسة التعيين الفوري للخريجين تمثل عبئا اقتصاديا واجتماعيا، ومن ثم كان على خريجي الجامعات وغيرهم من مراحل التعليم الأخرى الانتظار سنوات حتى يتم خلق فرص عمل لهم.

- الاتجاهات والقيم السائدة: تمثل اتجاهات الأفراد في قطاعات كبيرة من المجتمع نحو العمل بالحكومة عاملا مهما في ازدياد مشكلة البطالة، حيث يترسخ في الذهن أن الدخول في الوظيفة العامة بالحكومة لا يحددها فقط مستوى الأجور، بدليل ارتفاع أجور القطاعات الخاصة عن الوظائف الحكومية، بل المركز الاجتماعي، والسلطة، وضمان الوظيفة مدى الحياة كذلك، مما يدفع بعضهم إلى رفض وظائف القطاع الخاص أملا في الحصول على وظيفة في القطاع العام الحكومي، مما ينتج عنه في النهاية ارتفاع معدلات البطالة.

نموذج العوامل المؤثرة في سوق العمل في منطقة المغرب العربي

تغطي الدراسة الاقتصادية القياسية التي نعمل عليها بيانات خمس دول مغاربية هي: ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، هذا للمدة الزمنية الممتدة بين 2010 إلى 2019) في محاولة لبناء نموذج يربط بين معدّل البطالةY والعوامل التفسيريةi x_i مع .i=1,2,3,…10. بحيث تمَّت عملية جمع البيانات بالاعتماد على التقارير المنشورة على موقع البنك الدولي.

العوامل التفسيرية للبطالة في المنطقة المغاربية

سنعتمد في نموذجنا على عشرة عوامل مفسرة للبطالة في المنطقة المغاربية نقدمها بالتفصيل في العناصر التالية.

أ) مؤشّر التنمية البشرية (IDH): x_1

هو مؤشر مركب يقيس متوسط نوعية حياة سكان البلد. من الناحية المنطقية، يتراوح المؤشر بين 0 و 1 ويأخذ في الاعتبار ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية هي:

- إمكانية حياة صحية طويلة على أساس العمر المتوقع عند الولادة.
- مستوى التعليم الذي يتم تقييمه على أساس معدل الأمية وتواتر مختلف مستويات النظام المدرسي.
- مستوى المعيشة المحسوب على أساس الناتج المحلي الإجمالي للفرد مع مراعاة تعادل القوة الشرائية.

ب) البطالة (النسبة المئوية للعمالة النسوية x_2) (النسبة المئوية لعمالة الرجال x_3):

وفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن البطالة هي حالة القوى العاملة المتاحة للعمل التي تبحث عن وظيفة ولكنها غير قادرة على العثور عليها.

ج) العمالة في قطاع الزراعة (النسبة المئوية للتشغيل): x_4

أي عدد العاملين في القطاع الزراعي نسبةً مئوية من مجموع العمالة .فإضافة إلى المزارعين فإن هذا القطاع يشمل من يكسبون رزقهم من الصيد، وصيد الأسماك، فضلا عن عمال الغابات.

د) التشغيل في قطاع الصناعة (النسبة المئوية للتشغيل): x_5

يُمثل عدد العاملين في القطاع الصناعي نسبةً مئوية من مجموع العمالة، فإضافة إلى وظائف الصناعة التحويلية، فإن هذا القطاع يشمل أعمال التعدين، والحفر، والبناء، والخدمات العمومية مثل: الكهرباء، والغاز، والمياه.

هـ) التشغيل في قطاع الخدمات (النسبة المئوية للتشغيل): x_6

يُمثِّل عدد العاملين في قطاع الخدمات من حيث النسبة المئوية من مجموع العمال. وتعرف الخدمة بأنها "سلعة غير ملموسة تنتج، وتستهلك في آن واحد" ومن الأمثلة على ذلك تجارة الجملة، والتجزئة، الغذاء، والضيافة، والنقل، والتخزين، والاتصالات، والمالية، والتأمين، والخدمات المجتمعية والشخصية.

و) النمو السكاني السنوي (النسبة المئوية من إجمالي السكان): x_7

يشمل تعريف السكان جميع المقيمين بغض النظر عن وضعهم القانوني أو جنسيتهم، باستثناء اللاجئين الذين لا يقيمون بصفة دائمة في البلد المستقبل. وتعتبر هذه الفئة عموماً جزءاً من بلدها الأصلي. يتم الحصول على النسبة المئوية للنمو السكاني من خلال طرح السكان المسجلين في السنة (T) من تلك المسجلة في العام السابق .(T−1)ثم تقسم النتيجة على عدد السكان للسنة الماضية(T−1).

ز) النمو السنوي للناتج الداخلي الخامx_8**:(%)**

إن نمو الناتج الداخلي الخام السنوي النسبي هو التغير النسبي في حجمه بالدولار الثابت بين عامين. وهو يعكس الزيادة (أو الانخفاض في حالة النمو السلبي) في مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما. وهذا مؤشر كثيرا ما يستخدم عند وضع تنبؤات قصيرة ومتوسطة الأجل عن الحالة الاقتصادية للبلد.

درجة الحرية في العمل: x_9

الدرجة القريبة من 100 تعني أن القوانين والأنظمة لا تخضع للعمل إلا بقدر ضئيل .وستكون هناك قيود قليلة على الحد الأدنى للأجور، وساعات العمل، التوظيف وفصل الموظفين. وهكذا ترتبط حرية العمل بحرية أرباب العمل، أو العاملين في تغيير أرباب العمل.

ح) كفاءة ومسؤولية الحكومة: x_{10}

الترتيب هنا من 1 إلى 10؛ 10 هي أعلى مستوى وتعتبر الحكومة في هذا المستوى فعالة وقادرة على تنفيذ برنامجها.

بناء نموذج العوامل المحسَّنة لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي

تسعى النمذجة التي نحاول القيام بها هنا إلى فهم ما إذا كانت المؤشرات المذكورة أعلاه تشكل عوامل حاسمة لتحسين معدل البطالة في هذه البلدان المغاربية من خلال الإشارة إلى نماذج الانحدار المتعددة في البيانات الطولية المستعملة.

"البيانات الطولية هي ملاحظات متكررة على الوحدات نفسها: الأفراد أو الشركات التي لوحظت على مدى عدة أوقات زمنية" لهذه البيانات اللوحية (أو البيانات الطولية) تمثيل ثنائي الأبعاد. وفقاً لـ (Bourbonnaie, 2015) ،

يمكن صياغة نموذج لبيانات لـ N فرد (خمس دول في حالتنا) والملاحظات في الزمن (2010-2019 بالنسبة لنموذجنا)T ، أو مجموع ملاحظات T× N، على النحو التالي:

$$Y_{i\,t} = a_{0i} + a_i x_{it} + \varepsilon_{it} \qquad \textbf{(1)}$$

حيث:

$Y_{i\,t}$ المتغير التابع للفرد i خلال المدة t (المتغير الذي يتعين تفسيره).

a_{0i}هي قيمة ثابتة للفردi.

a_iهي معاملات الانحدار الواجب تقديرها.

x_{it}هي المتغيرات المستقلة وهي المتغيرات التي يُفترض أنَها تَؤثَر على المُتغيَر التابع؛ تعبر عن القيمة الملاحظة للمتغيرات التفسيرية في الوقتt.

ε_{it} هو معامل الخطأ في المشاهدة i خلال الفترة t

البيانات المدروسة خاصة بخمس بلدان على مدى مدة عشر سنوات من خلال المتغيرات 10 ؛ وبذلك يصل مجموع الملاحظات إلى 550 ملاحظة ، مما يسمح لنا بأن نعتبرها بيانات طولية يمكن تحليلها باستخدام العديد من البرمجيات على سبيل المثال برنامج...eviews, stata, statistica, xlstat, وقد اخترنا برنامج eviews10.

وتستند النمذجة المتعددة إلى الافتراضات الآتية:

- الفرضية الأولى(H_1) : القيم x_{it}ملاحظة من دون أخطاء .
- الفرضية الثانية (H_2) : التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، أي أنّ الوسط الحسابي للأخطاء العشوائية معدوم$E(\varepsilon_t) = 0$.
- الفرضية الثالثة(H_3) :التباين الثابت للأخطاء العشوائية $E(\varepsilon_t) = \sigma^2$.
- الفرضية الرابعة(H_4) :عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العَشوائية، ما يَجعلها مُستقلّة عن موقع المُشاهدة، أي أنّ الخطأ في إحدى القيم لا يُؤثِّر على الخطأ في القيم الأُخرى إذا كان t' ≠ t فإنّ $E(\varepsilon_t, \varepsilon_{t\prime}) = 0$.
- الفرضية الخامسة (H_5) : الأخطاء العشوائية مُستقلّة عن المُتغيرات التفسيرية $cov(Xtt, \varepsilon_t) = 0$
- الفرضية السادسة (H_6) : غِياب علاقة خطية متداخلة بين المُتغيِّرات المُسْتقلّة للنموذج، ما يضمن وجودًا دائمًا للمصفوفة $(x' x)$ ولمعكوس المصفوفة $(x' x)^{-1}$.

- الفرضية السابعة (H_7): (X'X) /n يميل نحو مصفوفة محدودة وغير منتظمة
- الفرضية الثامنة (H_8)عدد المعلمات المطلوب تقديرها أقل من عدد المُشاهدات أي أنَّ

$r(x) = k + 1 < n$ حيث يمثل r رتبة بيانات المصفوفة.

أتاح لنا العرض أعلاه بناء النموذج التالي:

$$Y_{i\,t} = \beta_0 + \beta_1 x1_{it} + \beta_2 x2_{it} + \beta_3 x3_{it} + \beta_4 x4_{it} + \beta_5 x5_{it} + \beta_6 x6_{it} + \beta_7 x7_{it} + \beta_8 x8_{it} + \beta_9 x9_{it} + \beta_{10} x10_{it} + \varepsilon_{it} \mathbf{(2)}$$

حيث:

$Y_{i\,t}$: معدّل البطالة للبلد i خلال الفترة t (المتغيَر التابع).

$\boldsymbol{\beta_0}$.....$\boldsymbol{\beta_{10}}$ ؛ هي معاملات الانحدار الواجب تقديرها.

$\boldsymbol{\varepsilon_{it}}$ ؛ معامل الخطأ في المشاهدة i خلال الفترة t.

مع: **i=1,.,5** و **t=1,...10** .

وبعد إدخال جميع الملاحظات على البرنامج، حصلنا على النتائج الأولية التالية:

الجدول رقم :1النتائج الأولية للانحدار المتعدد

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 09/27/21 Time: 10:30
Sample: 2010 2019
Periods included: 10
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 50

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-167.2183	449.6903	-0.371852	0.7120
X1	-1.399281	1.684803	-0.830531	0.4113
X2	0.241216	0.019393	12.43805	0.0000
X3	0.915342	0.031653	28.91788	0.0000
X4	1.675346	4.496873	0.372558	0.7115
X5	1.654618	4.499519	0.367732	0.7151
X6	1.669895	4.496686	0.371361	0.7124
X7	-0.080889	0.132797	-0.609114	0.5460
X8	0.001128	0.001151	0.980072	0.3331
X9	0.000159	0.002593	0.061167	0.9515
X10	0.001986	0.025471	0.077962	0.9383

R-squared	0.998862	Mean dependent var	12.91440
Adjusted R-squared	0.998570	S.D. dependent var	3.814367
S.E. of regression	0.144258	Akaike info criterion	-0.842887
Sum squared resid	0.811605	Schwarz criterion	-0.422242
Log likelihood	32.07218	Hannan-Quinn criter.	-0.682703
F-statistic	3421.890	Durbin-Watson stat	0.937460
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: النتائج المعروضة وفق برنامج EViews10

يلخص هذا الجدول النتائج الرئيسة التي تم الحصول عليها باستخدام برمجياتEViews10، ويبين المعاملات المقدرة للمعادلة (2) فضلاً عن الاحتمال ρ.وتقارن هذه الأخيرة بالعتبة α (5%) للتعبير عن أهمية أو عدم أهمية المتغير التفسيري أو الثابت.

وتتطابق إحصائية F مع اختبار أهمية النموذج: فإذا كان أعلى من F_{tab} عند العتبةα، فإن النموذج يكون ذا دلالة؛

R2هو معامل تحديد النموذج المتعدّد عادة ما يكون بين 0 و 1.

يمكن تحليل النتائج الأولية التي تم الحصول عليها على النحو التالي:

اعتبار النموذج المقترح نموذجاً ذو دلالة إحصائية لأن قيمة F دال عند عتبة 1%. فضلاً عن ذلك فإن معامل التحديد R2 يعبر عن قيمة مرتفعة للغاية تبلغ 0.99، وهو ما يسمح لنا بأن نقول إن المتغيرات التفسيرية المقترحة تفسر معدل البطالة في هذه البلدان إلى حد 99%.

- x_1 : بالنسبة لهذا المؤشر، تبلغ قيمة معامله – 1.39، مما يعني أن تأثيره سلبي على معدل البطالة أي كلما زاد مؤشر التنمية البشرية ينخفض معدل البطالة، من المهم ملاحظة أن النتيجة المتحصل عليها ليست كبيرة لأنها تظهر احتمالا 0.41.
- x_2 و x_3: بالنسبة لهذه المؤشرات، فإن البطالة (% من القوى العاملة من الإناث والذكور) تؤثر تأثيراً إيجابياً على معدل البطالة ولكنها أكثر أهمية بالنسبة X2 (% من القوى العاملة من الإناث) وهذه النتيجة معتبرة عند عتبة 1%.
- x_4 ، x_5 و x_6: بالنسبة لهذه المؤشرات، فإن المعاملات كلها إيجابية، مما يعني أن جميع قطاعات النشاط في هذه البلدان تسهم بشكل إيجابي في تحسين معدل البطالة، ولكن بدرجة أهمية مقبولة لقطاع الزراعة.
- x_7: سجلنا قيمة تبلغ -0.08 بالنسبة لمؤشر معدل النمو السكاني، وهو ما يعني أن معدل البطالة يتناقص في هذه البلدان حتى مع معدل النمو السكاني الإيجابي.
- x_8: إن قيمة مؤشر النمو الاقتصادي تبلغ 0.001، وهو ما يعني أن الزيادة في معدل البطالة أقل تناسبا مع معدلات النمو الاقتصادي.

- x_9 و x_{10}: بالنسبة لهذه المؤشرات، فإن المعامِلات كلها إيجابية، ولكنها ليست ذات دلالة قويّة، مما يدل على أن درجة الحرية في العمل والكفاءة ومسؤولية الحكومة لا تسهم في انخفاض معدل البطالة، وهذا يدفعنا إلى طرح المزيد من الأسئلة بشأن فعالية السياسات الحكومية.

النموذج النهائي لمعادلة الانحدار المتعدد للعوامل المحسنة لمعدلات البطالة في البلدان المغاربية

من أجل الحصول على النموذج المثالي، ومعالجة نقائص النتائج الأولية، يتم تنفيذ الخطوة الأخيرة من الانحدار المتعدد، وتتمثل في إقصاء المتغيرات التوضيحية التي لا تمتلك دلالة إحصائية، واحدة تلو الأخرى، بدءًا من المتغيرات التي تحتوي على أعلى احتمالية حتى يتم الحصول على نموذج يحتوي على متغيرات توضيحية ذات دلالة إحصائية فقط.

الجدول رقم 2: النتائج النهائية للانحدار المتعدد

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 09/27/21 Time: 10:58
Sample: 2010 2019
Periods included: 10
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 50

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.533179	0.474000	-7.453956	0.0000
X2	0.252743	0.017103	14.77804	0.0000
X3	0.907087	0.025162	36.04963	0.0000
X4	0.035206	0.006949	5.066178	0.0000
X6	0.020802	0.006398	3.251516	0.0022

R-squared	0.998768	Mean dependent var	12.91440
Adjusted R-squared	0.998658	S.D. dependent var	3.814367
S.E. of regression	0.139725	Akaike info criterion	-1.003645
Sum squared resid	0.878536	Schwarz criterion	-0.812443
Log likelihood	30.09112	Hannan-Quinn criter.	-0.930834
F-statistic	9117.980	Durbin-Watson stat	0.959254
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: النتائج المعروضة وفق برنامج EViews10

يبين الجدول رقم 2 معاملات المتغيرات التفسيرية المهمة فقط، وبالتالي فإن جميع هذه المتغيرات هي عامل حاسم في معدل البطالة في البلدان الخمسة التي شملتها الدراسة. وهذه المتغيرات هي:

- ✓ x_2 وx_3: تسهم كل زيادة في هذه العوامل في زيادة أقل تناسبا في معدل البطالة، ولكننا نلاحظ أن بطالة الإناث أعلى من بطالة الذكور.
- ✓ x_4 يشير هذا العامل (العمالة في القطاع الزراعي (% من إجمالي العمالة)) إلى أن لزيادته أثراً إيجابياً أقل تناسبا مع معدلات البطالة.
- ✓ x_6: يشير هذا العامل (تشغيل العمالة في قطاع الخدمات (% من إجمالي العمالة)) إلى أن زيادته لها تأثير إيجابي أقل تناسبا مع معدلات البطالة.

وتسمح لنا هذه النتائج بكتابة النموذج النهائي على النحو التالي:

$$\mathrm{Y_{i\,t}} = -3.5 + 0.25\,x2_{\mathrm{it}} + 0.9x3_{\mathrm{it}} + 0.03x4_{\mathrm{it}} + 0.002x6_{\mathrm{it}} + \varepsilon_{\mathrm{it}} \mathbf{(3)}$$

حيث:

ε_{it} ؛ معامل الخطأ في المشاهدة i=1,…,5 خلال الفترة tt=1,…10

النتائج والتوصيات

النتائج

عملنا في هذه الدراسة على بناء نموذج لمعادلة الانحدار المتعدد في سياق دراسة اقتصادية قياسية عن معدلات البطالة في بلدان المغرب العربي الخمس التي تمت دراستها (ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب وموريتانيا) التي تعتمد على عدة عوامل مفسرة.

إن العوامل المقترحة تفسر النموذج الذي تمت دراسته بنسبة 99%، ومن بين أبرز نتائج هذه الدراسة ما يلي:

1. معدل بطالة الإناث يشكل العنصر الأكثر أهمية في معدل البطالة الإجمالي أكثر من معدل بطالة الذكور.
2. يستبعد النموذج النهائي الأثر الكبير لقابلية العمالة في القطاع الصناعي، مما يعني أن البلدان التي تمت دراستها لا تملك مثل هذه الصناعة الهامة للإسهام في الحد من البطالة.
3. مؤشرات الكفاءة الحكومية لا تحقق الأثر المنشود.
4. النموذج النهائي يؤكد أن البلدان التي تمت دراستها أن معدل البطالة له تأثير ذو دلالة إحصائية فيما يتعلق بتطوير قطاع الزراعة والخدمات.

التوصيات

في ضوء هذه النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح عدة توصيات من شأنها الإسهام في الحد من معدلات البطالة في البلدان المغاربية، ومنها ما يأتي:

1. تطوير استراتيجية وطنية لتطوير المقاولاتية (ريادة الأعمال) في الوسط الجامعي كونهم الأكثر تضررا من البطالة.
2. العمل على تعزيز ثقافة المجتمع المغاربي وتوجيهه نحو الثقافة المقاولاتية (ريادة الأعمال).
3. التحول من اقتصاد تقليدي ذي إنتاجية منخفضة إلى اقتصاد حديث ذي إنتاجية مرتفعة بتوسيع قاعدة الأنشطة، والمنتجات، والأسواق لا سيما القطاعات الإنتاجية التي ستضمن تنويعا أفقيا(تنويع عدد المنتجات) وعموديا (تطوير المنتج، وزيادة قيمته المضافة باستخدام مصادر ووسائل متنوعة).
4. تطوير قطاع الخدمات بالتوجه نحو اعتماد تكنولوجيا المعلومات، والاتصال منتجًا يمكن إنتاجه، واستغلاله، وتسويقه.
5. العمل على إدماج المرأة بشكل متزايد في سوق الشغل، وهذا بالقضاء على العوائق الثقافية، والتقليدية التي تمنع، أو تصعب دخولها إلى سوق العمل.

المراجع

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 15 سبتمبر 2021.

تقرير مركز كارنيغي للشرق الأوسط *سوق العمل في المغرب العربي ، الهياكل والمؤسسات والسياسات*، الرباط، المغرب 2010.

رنا محمد محمد البطرني. (2021). أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 26*، 541-558.

محمد صعب ميست. (2013). سوق العمل في الجزائر: رؤية جديدة. *مجلة CREAD*، 1-11، الجزائر.

مصطفى حيمور، و محمود محمد عيسى محمد. (2018). قياس و تحليل معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية في الفترة 2000 -2016. *مجلة دفاتر اقتصادية* ، 120-138، الجزائر.

موقع (https://unctad.org)، تاريخ الاسترداد 16 اوت 2021.

موقع البنك الدولي على الرابط (http://perspective.usherbrooke.ca) تاريخ الاسترداد 02 سبتمبر 2021

B. Bourbonnaie .(2015) .*Econométrie : cours et exercices corrigés* , 9ème edition Dunod, Paris.

D. Winstanley, J. Woodall, E. Heery .(1996) .Business ethics and human resource managemen .*Personnel Review*.12-05 ،(06) *25* .

J. T. Delaney & D. Sockell .(1992) .Do Company Ethics Training Programs Make a Difference? An Empirical Analysis .' *Journal of Business Ethics* ، 727-719 ،*11*.

LK CANINGAN .(2012) .Investissements directsétrangers et développement durable. Cas de la côte d'Ivoire .*thèse de Doctorat* . Facultéuniversitaire privée d'Abidjan (FUPA).

Maruani M .(2010) .*Les nouvelles frontières de l'inégalité :hommes et femmes sur le marchédu travai*.france : Edition La découverte, France.

Yanick Noiseux .(2005) .les indicateurs sociaux dans les Amériques : la pauvreté . (2005-1990) *thèse de Doctorat* . Montréal: Universitédu Québec, Canada.

المؤتمر الدولي: مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

التحليل المكاني للتوسع الأفقي لجامعة مصراتة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وأثره في متطلبات سوق العمل

فاطمة عبد الله المنقوش f.almangoush@edu.misuratau.eduly
جامعة مصراتة

محمد المهدي الأسطى mohaosta114@gmail.com
جامعة مصراتة

علي مصطفى سليم a.salim@edu.misuratau.edu.ly
جامعة مصراتة

https://doi.org/10.36602/jebs.2022.l03.01

الملخص

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن التوسع الأفقي لجامعة مصراتة، وتحليل التوزيع المكاني لكلياتها وتحديد امتدادها الأفقي من خلال تحليل البيانات الخاصة بأعداد الطلبة وما يقابلها من أعضاء هيئة التدريس لكل كليات الجامعة وفق إحصائيات سنة 2021 باستخدام أدوات التحليل المكاني Spatial Analysis Tools في برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) Geographic Information Systems، كما تهدف الدراسة لتوظيف نظم المعلومات الجغرافية في بناء قاعدة بيانات جغرافية لجامعة مصراتة وإنتاج خرائط رقمية Digital Maps توضح الاختلافات المكانية في توزيعها وعدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بين كليات الجامعة ونطاق خدمتها، كما تم تحديد مواقعها المكانية باستخدام جهاز نظام تحديد المواقع العالمي(GPS)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: تركز كليات جامعة مصراتة بشكل أقرب إلى العشوائية في التوزيع المكاني، مع وجود تزايد في أعداد الطلاب بشكل متباين بين كلياتها حسب النوع على مستوى دلالة إحصائية، إضافة إلى ظهور اختلاف مكاني بين الكليات في مدى تقديم الخدمات المجتمعية واتساعها، بالإضافة إلى زيادة التوسع الأفقي في جامعة مصراتة من خلال فتح عدد من الكليات الجديدة لتقديم الخدمات التعليمية لكافة أفراد المجتمع بمنطقة الدراسة.

الكلمات الدالة: التحليل المكاني، جامعة مصراتة، الخريطة الرقمية، التوزيع المكاني، نظم المعلومات الجغرافية، التوسع الأفقي.

Spatial analysis of the horizontal expansion of the University of Misurata using GIS And its impact on the requirements of the labor market

Fatima Abdullah Almangoush **Misurata University**
Mohamed Almahdi Alosta **Misurata University**
Ali Mustafa Salim **Misurata University**

Abstract

The research aims to reveal the horizontal expansion of the University of Misurata, analyses the spatial distribution of its faculties, determines its horizontal extension by analyzing the data on the numbers of students and the corresponding faculty members for all university faculties according to the statistics of the year 2021by using the tools of spatial analysis in the GIS program. Moreover, the study also aims To employ geographic information systems in building a geographical database

for the University of Misurata and producing digital maps by showing the spatial differences in their distribution, the number of students and faculty members within the university's faculties and their scope of service. furthermore, their spatial locations were determined by using the Global Positioning System device, and the study reaches the most important results: The University of Misurata is closer to randomness in the spatial distribution, with an increase in the number of students varying between its faculties according to the type at the level of statistical significance. In addition to the emergence of a spatial difference between faculties in presenting their community services provision. Also the increase of horizontal expansion at the University of Misurata through the opening of A number of new colleges in order to provide educational services to all of the community members in the study area.

Keywords: spatial analysis, Misurata University, digital map, spatial distribution, geographic information systems, horizontal expansion.

المقدمة

تعد الخدمات التعليمية في الدول أساس التنمية الشاملة ومحركها القوي لسد احتياجاتها من الأيدي العاملة المدربة والماهرة في مختلف نواحي النشاطات الاقتصادية والإستراتيجية، كما تعد مؤشرا لمدى تقدمها لأنها من العوامل المهمة في دعم تقدم الإنتاج وتطوره وفي الريادة والإبداع والاختراع الفكري والمادي، كما تمثل الخدمات التعليمية جزء من الخدمات المجتمعية الأساسية التي تشمل الخدمات الصحية والدينية والترفيهية، والحلقة الأولى في سلم التطور إذ يتم بناء الإنسان أولا من خلال تعليمه بمختلف العلوم التي تصب في تطور المجتمع وتقدمه (الدليمي، 2009، ص87، غنيم، 2008، ص 18).

يشكل التعليم العالي في ليبيا ومؤسساته الجامعية والتقنية منارات للعلم والمعرفة وموارد اقتصادية لسد احتياجاتها ونشاطاتها المختلفة بالأيدي العاملة الفنية والمدربة، كما تعد مصدرا مهم لتقديم الاستشارات العلمية للمساهمة في حل العديد من المشكلات المجتمعية التي تواجه الدولة. وقد شهد التعليم العالي في ليبيا توسعا وتطورا كبيرا خلال القرن العشرين من زيادة في أعداد الجامعات والكليات وتنوع التخصصات لسد متطلبات النهضة العمرانية والصناعية والمجتمعية التي شهدتها ليبيا خلال ثمانينيات القرن الماضي، حيث تعد جامعة مصراتة أحدى مؤسسات التعليم العالي في ليبيا التي شهدت توسعاً علمياً أفقياً ورأسياً خلال السنوات الأخيرة من زيادة في أعداد الكليات العلمية المتخصصة وفتح برامج الدراسات العليا وزيادة أعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس كسياسة ومنهج وهدف من الجامعة للمساهمة الفعالة لدعم مشاريع التنمية الشاملة في بلدية مصراتة بالكوادر العلمية المتخصصة في مختلف المجلات، ولعل التوسع الأفقي الذي شهدته جامعة مصراتة نتج عن زيادة مخرجات التعليم الثانوي والكثافة السكانية وزيادة الإقبال على التعليم الجامعي في المدينة من قبل الإناث،

والانتشار الأمني، وقد نتج عن هذا التوسع تزايد في مخرجاتها في بعض التخصصات العلمية تسبب في عجز الدولة عن توفير الوظائف في القطاع الحكومي وانتشار البطالة داخل العديد من المدن الليبية، ومن هذا المنطلق أشارت العديد من الدراسات العلمية الحديثة إلى ضرورة المواءمة بين مخرجات الجامعات والمعاهد التقنية العليا وبين احتياجات سوق العمل من منظور التنمية المستدامة وفق مشاريع التنمية المحلية والتطورات الاقتصادية العالمية.

تقوم الجغرافية في أساسها على دراسة نمط التوزيع الجغرافي للظواهر الطبيعية والبشرية وفهم سلوكها في المكان وتحديد علاقاتها المكانية بغيرها من الظواهر، حيث تدرس الجغرافيا كليات جامعة مصراتة كمراكز تعليمية مهمة في دراسات الخدمات والتخطيط الحضري والتي تمثل جوانب أساسية في الدراسات الجغرافية لكشف نمط توزيعها وانتشارها المكاني وتحديد علاقاتها المكانية بالظواهر الجغرافية الأخرى كالتجمعات السكانية وشبكات الطرق وغيرها. وقد حاول الجغرافي توظيف العديد من الطرق والأساليب الإحصائية والتقنيات المكانية لفهم أنماط انتشار الظواهر الجغرافية وتباينها والعوامل المؤثرة فيه. إذ تمثل نظم المعلومات الجغرافية ((GIS geographic information systems أهم التقنيات الجغرافية الحديثة الذي اعتمد عليها الجغرافيون في دراسة التحليل المكاني للمؤسسات التعليمية كظواهر جغرافية لها معايير دولية تخطيطية، وتحديد أنماط انتشارها والكشف عن علاقاتها المكانية من خلال ما تمتلكه من أدوات قادرة على التحليل الإحصائي المكاني Spatial Statistics Toolsللظواهر الجغرافية، والمساعدة في تحديد ودراسة العديد من المشكلات المجتمعية التخطيطية ووضع الحلول لها لتساعد أصحاب القرار في رسم سياسات التنموية المستقبلية.

مشكلة البحث

تعد دراسة مراكز التعليم العالي وانتشارها المكاني في بلدية مصراتة من متطلبات التخطيط العمراني والتنمية المستدامة لمعرفة مدي المواءمة بين مخرجاتها واحتياجاتها ومدي كفايتها لسد حاجات السكان ومدى توافقها مع توزيعهم وكثافتهم داخل نطاق منطقة الدراسة وخارجها، ومما لا شك فيه أن جامعة مصراتة سعت خلال السنوات الماضية إلى تطوير الخدمات التعليمية داخل كلياتها وانتشارها المكاني ساعد السكان في حصولهم على الخدمات التعليمية بأقل التكاليف وبجودة عالية، ومن هنا تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما النمط الذي يتخذه التوزيع المكاني لكليات جامعة مصراتة؟
- هل يرتبط توزيع الكليات بجامعة مصراتة مع توزيع الكثافة السكانية؟

- ما مدى ارتباط مخرجات العليم العالي بجامعة مصراتة بمتطلبات سوق العمل؟
- هل تقوم الجامعة بدورها في خدمة المجتمع وتوفير المخرجات لسوق العمل؟

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في أبراز دور الجغرافي في توظيف نظم المعلومات الجغرافي في التخطيط الحضري للخدمات التعليمية من خلال بناء قواعد البيانات الجغرافية للمؤسسات التعليمية الحكومية وغير الحكومية وإنتاج خرائط رقمية توضح الاختلافات المكانية في توزيعها الجغرافي، وتحليل التوسع الأفقي لها لتساعد أصحاب القرار في رسم السياسات المستقبلية للتوزيع المكاني الأمثل لكليات جامعة مصراتة، حيث تعتبر هذه الدراسة الأولى محليا التي تناولت التحليل المكاني والتمثيل الخرائطي للتوسع الأفقي لجامعة مصراتة باستخدام GIS.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل نمط التوزيع المكاني لكليات جامعة مصراتة وإبراز دورها في توفير احتياجات سوق العمل في المدينة وخارجها.
- إعداد قاعدة بيانات جغرافية لجامعة مصراتة إنتاج خرائط رقمية لمكوناتها المكانية.
- معرفة المواءمة بين مخرجات جامعة مصراتة وسوق العمل من خلال تحليل العلاقة بين خريجي كلية التربية وقطاع التعليم داخل مدينة مصراتة للعام الدراسي 2020 / 2021.
- إبراز دور الجغرافي من خلال استخدامه لتقنية نظم المعلومات الجغرافية في بناء قواعد البيانات الجغرافية لجامعة مصراتة وتحليل مقوماتها المكانية والمساعدة في رسم السياسات المستقبلية.

فرضيات البحث

- يتخذ التوزيع المكاني لكليات جامعة مصراتة النمط الأقرب إلى التوزيع العشوائي.
- يرتبط توزيع كليات الجامعة مع توزيع الكثافة السكانية في منطقة الدراسة.
- ترتبط مخرجات التعليم العالي (جامعة مصراتة) مع متطلبات سوق العمل من خلال التنسيق بين المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل.
- توجد مواءمة بين مخرجات جامعة مصراتة وسوق العمل من خلال تحليل العلاقة بين مخرجات كلية التربية وقطاع التعليم في بلدية مصراتة أنموذجا.

منطقة الدراسة

تقع منطقة مصراتة في شمال غرب ليبيا عند الأطراف الشمالية الغربية لخليج سرت، وإلى الشرق من مدينة الخمس بحوالي 120كم، تمتد على مساحة 3635.8كم^2، يحدها البحر المتوسط من جهتي الشمال والشرق، وبلدية زليتن غربا، أما من الجنوب الغربي فتحدها بلدية بن وليد، في حين تحدها بلدية سرت من الجنوب الشرقي، وتقع فلكياً بين دائرتي عرض 33َ 31° و23َ 32°شمالاً، وبين خطي طول 36َ 14° و22َ 15° شرقا(الشكل1) وفق التقسيم الإداري 1986 (1578salim,et,2021,p).يسودها مناخ البحر المتوسط في الأجزاء الشمالية التي تتسم باعتدال المناخ؛ نتيجة المؤثرات البحرية في حين ينتشر المُناخ شبه صحراوي في الأطراف الجنوبية مما يؤثر في الخصائص المناخية والحيوية، والنشاطات البشرية.

وتتمثل منطقة الدراسة في جامعة مصراتة التي تقع ضمن الحدود الإدارية لبلدية مصراتة،وتمثل أحدى الجامعات الليبية الحديثة، وتتموضع مكانيا في محلة شهداء الرميلة بمنطقة البيرة، حيث يحدهما طريق شمالا، وكلية القانون غرباً، في حين يحدها طريق من جهة الشرق، وتقع فلكيا بين خط الطول 35" 05' 15° ودارة العرض 10" 22' 32° شرقا، (الشكل1) وتضم جامعة مصراتة عدد 19 كلية من الكليات العلمية المتخصصة في العلوم الإنسانية والتطبيقية والطبية موزعة في مناطق بلدية مصراتة (الجدول1)، واقتصرت الدراسة على كشف التباين المكاني على أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب والخرجين خلال سنة 2021.

الشكل 1: الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

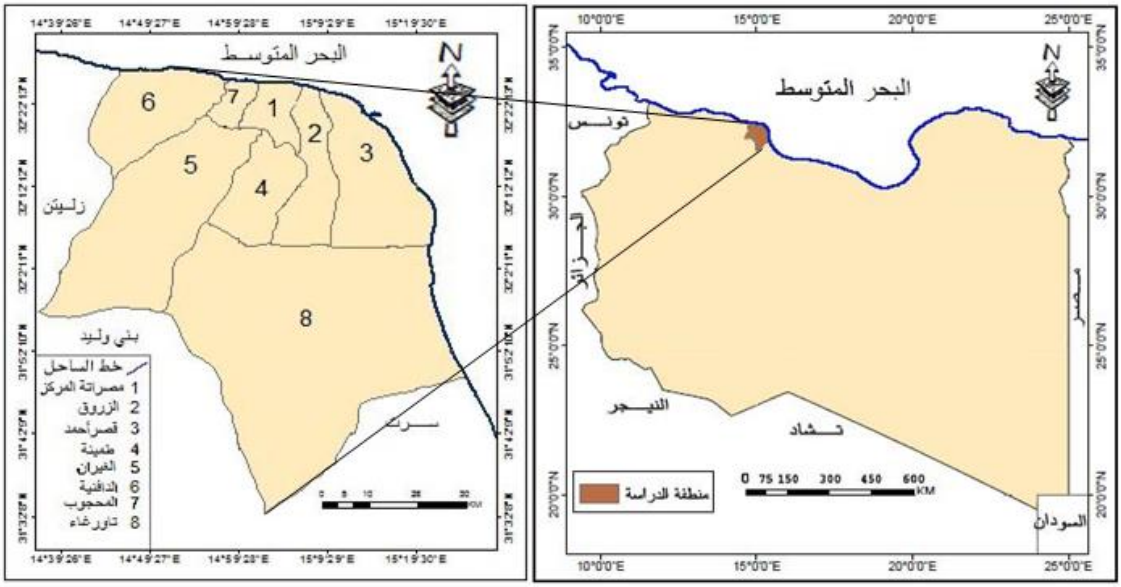

المصدر: عمل الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS10.3.

الجدول1: الموقع الفلكي لكليات جامعة مصراتة

الكلية	الموقع الفلكي	الكلية	الموقع الفلكي
الآداب	15.09321و 32.36964	تقنية المعلومات	5.06767 و32.35219
العلوم	15.09407و32.348703	الزراعة	14.96481 و 2.39254
القانون	15.07706 و32.37232	الهندسة	15.06728 و32.35091
التربية	15.03416 و32.40228	الصيدلة	5.066915 و32.35238
الاقتصاد والعلوم السياسية	15.09131 و32.36597	التمريض والعلوم الصحية	15.07821 و32.38319
اللغات والترجمة	15.044532 و32.352071	الطب البشري	15.10235832.35713
الطب البيطري	15.077637 و32.383146	طب وجراحة الفم والأسنان	15.10283 و32.35634
الدراسات الإسلامية	15.15178 و32.383191	التربية البدنية والعلوم الرياضية	15.04322 و32.36233
الفنون والأعلام	15.081892 و32.381546	كلية الموارد الطبيعية	15.09407و32.348703

المصدر: الباحثين استناداً إلى الدراسة الميدانية، باستخدام .GPS

الدراسات السابقة

لم يحظى موضوع التحليل المكاني للتوسع الأفقي للجامعات الليبية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وبناء قواعد بيانات جغرافية لكلياتها العلمية بأية دراسات علمية جغرافية متخصصة، ومع ذلك فهناك دراسات علمية تناولت بعض من جوانب التعليم العالي وانتشاره المكاني وتوفر احتياجات سوق العمل محليا وإقليميا ودوليا وبصورة مختلفة كليا عن الدراسة الحالية، نفصلها في الآتي:

دراسة (المنقوش،2020): تهدف إلى التحليل المكاني لمواقع مدارس التعليم الثانوي، وتحديد كيفية توزيعها في نطاق مصراتة المدينة، من خلال توظيف نظم المعلومات الجغرافية في توثيق مواقع المدارس الثانوية وتوزيعها وتحليلها لإنتاج خرائط رقمية قابلة للتحديث، بالاعتماد على المسح الميداني واستخدام جهاز تحديد المواقع العالمي(GPS). وتوصلت الدراسة إلى قياس النقطة المركزية والتشتت للمدارس واتجاه التوزيع وصلة الجوار، وأظهرت النتائج مدى كفاءة نظم المعلومات الجغرافية في معالجة البيانات باستخدام وظائفها في عملية التحليل المكاني، وكشفت من خلال تحليل نمط التوزيع المكاني باستخدام صلة الجوار، وأن نمط التوزيع يتجه نحو النمط العشوائي المتقارب غير منتظم، وعدم عدالته في التوزيع بين فروع البلدية، على حساب كثافة السكان والمساحة، أي وجود تركز في التوزيع العددي للمدارس تتباين في البعض منها، بصورة عامة قد لا تعكس وضعاً متماثلاً للتوزيع في منطقة الدراسة.

دراسة شافعي (2020): تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، والتعرف على الخصائص العامة لسوق العمل التونسي وأهم مقوماته والتحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة، وتقييم مخرجات التعليم العالي، بالإضافة إلى رسم خريطة توضح الوضع الراهن للقوى العاملة. وكذلك إعطاء صورة عامة عن الخصائص العمرية والنوعية، للسكان في ضوء مرحلة التحول الديموغرافي الذي تمر بها تونس، وكيف أثرت تلك التحولات في اتجاهات أسواق العمل وحجم السكان في سن التعليم والعمل.وتكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول مرحلة التعليم العالي الذي يمثل قمة الهرم التعليمي لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة فاعلية القوى البشرية في إطار تنمية الموارد البشرية داخل المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

دراسة (باشا،2019):هدفت الدراسة إلى الكشف عن التحليل المكاني لخدمات التعليم الجامعي في محافظة المنوفية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية Arc GIS 10.4 لسنة 2018، والتعرف على نمط توزيعها الجغرافي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات خدمات التعليم الجامعي وتوزيعها، واستخدام الاختبارات الإحصائية للبيانات لمعرفة الأبعاد المكانية وعلاقتها بالمتغيرات الجغرافية، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن نمط التوزيع باستخدام تحليل الجار الأقرب هو نمط التوزيع المتقارب، أي خدمات التعليم الجامعي تتقارب من بعضها في حيز مكاني صغير وتترك مساحات كبيرة غير مخدومة، وبينت مدى تقارب المركز الجغرافي الافتراضي مع المركز المتوسط الفعلي في حين كشف تحليل المسافة المعيارية إلى ميلان انتشار الخدمة حول المركز المتوسط، وهو ما يتفق مع الامتدادات العمرانية الحديثة في مدينة السادات، وأن التوزيع الاتجاهي يأخذ شكلاً بيضاوياً حاداً بزاوية تصل إلى 66.13°، وتبين من تحليل حرم الظاهرة أن هناك تداخلاً كبيراً بين نطاقات خدمة التعليم الجامعي في محافظة المنوفية.

دراسة (شعت، 2018): عن التحليل المكاني للخدمات التعليمية في محافظة خان يونس باستخدام نظم المعلومات الجغرافية بهدف الكشف عن مدي فعاليتها وموائمتها للحجم السكاني والتوسع العمراني باستخدام أدوات التحليل المكاني والإحصائي كصلة الجوار وتحليل نطاق الخدمة أو التأثير، وتوصلت الدراسة إلى أن نمط التوزيع يتجه إلى النمط المتقارب العشوائي مع تباين نطاقات الخدمة بين مدارس تعليم رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والإعدادية.

دراسة (العاني، المحمدي،2017): عن كفاءة توزيع المؤسسات التعليمية الجامعية الحكومية في مدينة بغداد باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لمعرفة وتحليل التوزيع المكاني من خلال استخدام أدوات التحليل المكاني

كتحليل صلة الجوار أو الجار الأقرب والمسافة المعيارية، وخلصت الدراسة إلى أن التوزيع المكاني لأغلب الكليات الجامعية يصيبه الخلل في التوزيع نتيجة توزيعه المتركز في وسط مدينة بغداد.

دراسة الدلو (2016): تهدف إلى التعرف على وضع إستراتيجية للمواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من طلاب وطالبات خريجي تخصص الصيدلة بغزة، وأرباب العمل من أصحاب الصيدليات، واعتمدت الدراسة عينة طبقية عشوائية بلغ حجمها 200 طالب.وتوصلت النتائج إلى أن خريجي برنامج الصيدليات قد اكتسبوا المهارات الذهنية والحياتية أثناء الدراسة، ووجود فجوة كبيرة بين التعليم المكتسب من الجامعة والاحتياجات المطلوبة في مكان العمل، كذلك يواجه الخريجين صعوبة في الحصول على التدريب الجيد واللازم بعد التخرج، كما أظهرت النتائج أن نسبة تعاون

المؤسسات سوق العمل مع الكليات بلغت 57.47%، كما خلص الباحث إلى توصيات: منها التركيز على المهارات الذهنية والمهنية لرفع كفاءة الخريجين لتتواءم مع سوق العمل، ووضع خطط أكاديمية لمؤسسات التعليم العالي لتعزيز المواءمة بين المخرجات التعليمية وحاجة سوق العمل، إضافة إلى إنشاء وحدة لمتابعة الخريجين ومساعدتهم على الانخراط في سوق العمل من خلال برامج تدريبية متخصصة.

دراسة (أبو عودة،2016): هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني – حالة دراسية كليات التجارة في قطاع غزة، اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل ثلاث استبانات شملت (الجامعات، المشغلين، الطلاب) حيث تم اختيار عينة من الطلاب خريجي كليات التجارة من (جامعة الأزهر، الجامعة الإسلامية، جامعة القدس المفتوحة، جامعة الأقصى، جامعة فلسطين، جامعة غزة)، وبلغ حجم هذه العينة 275 طالباً وطالبة، ونحو 50 مشرفاً من العاملين في كليات التجارة في هذه الجامعات في حين شملت عينة المشغلين عدد50 مؤسسة من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاعات الأخرى التي ممكن أن يعمل بها خريجو كليات التجارة، وتبين أن الشراكة بين القطاع العام والخاص مع الجامعات ضعيفة بحاجة لتطوير، لتساعد الخريج في سوق العمل، واتضح من خلال هذه الاستبانة أن الخريج بحاجة لتطوير مهاراته في اللغة الانجليزية، وقد خلصت الدراسة إلى ارتفاع نسبة البطالة في كليات التجارة حيث بلغت 62%حسب عينة الدراسة، وسجلتا على نسبة بطالة في تخصصات المحاسبة والمالية والعلوم المصرفية، ثم تخصص الاقتصاد، وقلت نسبة البطالة في تخصص الإدارة والإحصاء والتسويق، وكان معظم

هذه البطالة من فئة الشباب22–25، مع غياب كامل لدور الدولة في رسم سياسات وتخطيط حجم ونوعية الاحتياجات المستقبلية من العمالة، وعدم وجود دراسات جوهرية لتحديد حاجة سوق العمل من قبل الجامعات الفلسطينية، حيث يوجد ضعف في التنسيق مع الحكومة بخصوص هذا الجانب.

دراسة (الزليتني،2009): التعليم العالي في ليبيا دراسة في أنماط التوزيع المكاني بهدف أبراز التطور في التعليم العالي في ليبيا ومشكلاته، وأنماطه وتوزيعه المكاني، مبرزا تطوره التاريخي، وتحديد أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية المؤثرة فيه، كما استخدمت الدراسة معامل ارتباط بيرسون بين أعداد مؤسسات التعليم العالي في بلديات ليبيا وعدد سكانها وكثافتهم، وخلصت إلى وجود علاقة طردية موجبة وقوية بينها، كما أظهرت الدراسة أن نصيب المؤسسة التعليمية من السكان بلغ 21.481 نسمة/ مؤسسة تعليمية للتعليم العالي، وقد تباينت أعدادها بين البلديات بشكل واضح حيث بلغت 47 مؤسسة في بلدية بنغازي ونحو 27 مؤسسة في بلدية مصراتة و25 مؤسسة في بلدية بنغازي على التوالي، وتشكل باقي بلديات ليبيا ما نسبته 6% من المؤسسات التعليمية.

منهجية الدراسة

أولا: طرق جمع البيانات ومصادرها: جمعت الدراسة بياناتها من:

أ. المصادر المكتبية: المتمثلة في الكتب والبحوث والتقارير والخرائط ذات العلاقة بجوانب الدراسة.

ب . المصادر الميدانية: اعتمادا الدراسة في بياناتها الميدانية على المقابلة الشخصية وأسلوب المسح الشامل لكليات جامعة مصراتة وتحديد مواقعها الفلكية باستخدام GPS. حيث وفرت إدارة الجامعة وكلياتها البيانات المطلوبة لانجاز هذه الدراسة والمتمثلة في إعداد أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب،والخرجين.

ج . تطور أعداد السكان بمدينة مصراتة وخصائصهم التعليمية من واقع التعدادات السكانية للفترة من 1973–2020، بالإضافة إلى الإحصاءات السكانية لسنة 2020. واعتمدت الدراسة على المناهج العلمية الآتية:

- المنهج التاريخي: وفيه تم تتبع التطور التاريخي للتعليم العالي في ليبيا، ونشأة جامعة مصراتة وتطورها، وتزايد أعداد أعضاء هيئة التدريس والموظفين وأعداد الطلبة والخرجين، وتحليل تاريخ الزيادة السكانية في بلدية مصراتة وأسبابها.
- المنهج الوصفي: الذي تم من خلاله وصف التركيب التعليمي والسكاني لأعضاء هيئة التدريس والموظفين

والطلاب والخريجين في جامعة مصراتة خلال سنة 2021.

- المنهج التحليلي المكاني: وتم فيه استخدام أدوات التحليل المكاني Spatial Analysis Toolsوأدوات التحليل الإحصائيStatistical Analysis Tools في نظم المعلومات الجغرافية في دراسة التوزيع المكاني لكليات جامعة مصراتة وإنتاج خرائط رقمية توضح الاختلافات المكانية.

التقنيات المستخدمة

- برنامج الإكسل: استخدم للقيام بالعمليات الإحصائية المتعلقة بالدراسة، ورسم الإشكال البيانية، وحساب بعض المعدلات وإدخال الإحداثيات الفلكية لجامعة مصراتة وكلياتها العلمية إلى تقنية نظم المعلومات الجغرافية من خلال عمل Excel Sheet.
- تقنية تحديد المواقع :**GPS** لتحديد إحداثيات جامعة مصراتة وكلياتها العلمية استخدمت الدراسة جهاز **GPS**نوع eTrex H والتابع لشركة LtdGarmin.
- تقنية نظم المعلومات الجغرافية: وظفت الدراسة برمجية ARCGIS– Version 10.8 لرسم وتَحديد خريطة موقع جامعة مصراتة ومواقع كلياتها العلمية كمنطقة دراسة، كما استخدمت الدراسة:

- أدوات التحليل المكاني Spatial Analysisلعمل تحليل مكاني لأعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب والخرجين اعتمادا على طرق الاشتقاق المكاني Interpolation method باستخدام Inverse Distance Weighted (IDW)، حيث تعتمد على تحديد المسافة بين الكليات التي تمثل نقاط تحكم أرضية، ويتم فيها رسم خطوط التساوي بين الكليات في منطقة الدراسة دون أن تمر بنقاط الكليات وفق معدل الأوزان للكليات والمسافة بينهما باستخدام طريقة المسافات الوزنية المعكوسة IDW constant بالإضافة إلى عمل قاعدة بيانات جغرافية للعاملين بالجامعة وإنتاج خرائط الراستر Rasterالمساحية لها اعتماد على قيمة Z. Value Field(سليم والمختار،2020،ص4) حيث تمثل قيمة Zفي الدراسة أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب والخرجين في كليات جامعة مصراتة.
- أدوات التحليل الإحصائيStatistical Analysisلتحديد نمط الانتشار المكاني لجامعة مصراتة، باستخدام أدوات تحليل الأنماط Analyzing Patterns ومعرفة نطاق الخدمة (الحدود المكانية) وتوزيعها الجغرافي من خلال مقاييس التمركز الجغرافيCentral Tendencyومن أهمها نقطة المركز المتوسط Mean Center التي تقيس مركز جامعة مصراتة بالنسبة للكليات العلمية، والمسافة المعيارية Standard

Distance التي تقيس مدى تشتت أو تركز كليات جامعة مصراتة وقيمة الجار الأقرب Average Nearest Neighborوتحديد صلة الجوار Nearest Neighbor Analysisوتحليل نطاق الخدمة Service area Analysis لكليات جامعة مصراتة بناء على التجمعات السكانية داخل حدود البلدية من خلال زمن الوصول لا يتجاوز 18كم، وتحليل كيرنل Kerenal لاختبار كثافة تركز الكليات.

السكان في منطقة الدراسة:

شهدت منطقة الدراسة منذ اكتشاف النفط تطورات اقتصادية واجتماعية سريعة، حيث أصبحت المدينة الثالثة من مدن ليبيا وأخذت في التوسع إلى مدينة تنمو باضطراد، وخاصة بعد إنشاء شبكة الطرق التي ربطت المدينة بالمدن والتجمعات السكانية القريبة منها وإنشاء العديد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وكان لإنشاء المؤسسات التعليمية أثره المباشر في التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني للمدينة.

أما فيما يتعلق بنمو السكان وتوزيعهم الجغرافي، نلاحظ من خلال الشكل (2) و(3) حدوث زيادة واضحة في عدد السكان؛ نتيجة الزيادة الطبيعية والهجرات البشرية الداخلية، وسواء كان على المستوى العام للبلدية أم على المستوى الخاص لمناطقها بين عامي 2006–2019، بعد أن كان إجمالي عدد السكان 271300 نسمة في عام 2006، وصل إلى 401601 نسمة في عام 2019. مسجلاً بذلك زيادة واضحة على ما كان عليه في عام 2006، أما على مستوى الفروع البلدية فقد حققت أغلب هذه الفروع زيادة مماثلة في عدد سكانها، ومن حيث توزيع السكان على 8 مناطق فقد استحوذت مصراتة المركز على نصيب وافر من جملة السكان خلال السنتين المذكورتين، في حين اختلف توزيع السكان في المناطق الأخرى.

شكل 2: توزيع السكان في سنة 2006

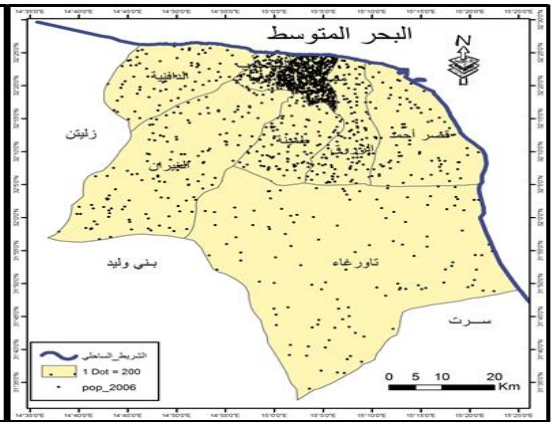

شكل 3: توزيع السكان في سنة 2019

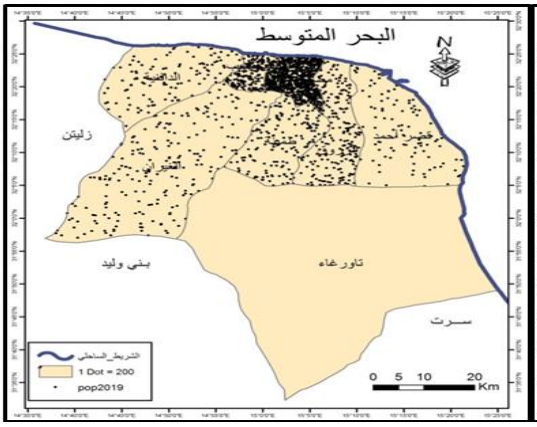

المصدر: عمل الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS10.3.

وتتميز منطقة الدراسة بوفرة الإمكانيات الطبيعية المتمثلة في الموقع الملائم والمناخ المعتدل والتربة الخصبة والموارد المائية، بالإضافة إلى توفر قدرات بشرية مؤهلة، مما يجعل المنطقة تشهد نمو سكاني وعمراني وهذا يتطلب مزيداً من النشاطات الخدمية مما يتطلب إجراء الدراسات والبحوث التي قد تسهم في توفير قاعدة بيانات للمسئولين عن عمليات التخطيط والتنمية المستقبلية للمنطقة.

التعليم العالي في ليبيا

يعد التعليم العالي في أي دولة من دول العالم دليل على مستوى التطور العلمي والاجتماعي والثقافي الذي وصلت إليه، وما تحققه من دور بارز في تاريخ الحضارة والعلم، حاضرا ومستقبلا.

تمثل ليبيا طوال تاريخها القديم والحديث من أهم مراكز العلم والثقافة سواء في منطقة البحر المتوسط في القديم أيام الحضارة التاريخية القديمة أو بعد الفتح العربي الإسلامي ودخول ليبيا ضمن الحضارات العربية الإسلامية التي تميزت بالنظام التعليمي والثقافي والتربوي، وكانت ليبيا مركزاً لكثير من الحضارات، كاليونانية والرومانية، ووجود المدن الأثرية إضافة إلى العلاقات الوثيقة مع الحضارة المصرية، وتحولت ليبيا من نطاق الثقافة الإغريقية والرومانية ودخلت الحضارة العربية الإسلامية في القرن السادس الميلادي، وترتب على ذلك ظهور نظام متكامل للتعليم والتربية يتكون من الكتاتيب تعادل ما نسميه اليوم مرحلة التعليم الابتدائي والتعليم في المساجد الذي يعادل التعليم الإعدادي والثانوي، والتعليم في الجوامع الكبرى والزوايا والربط يعادل اليوم التعليم الجامعي أو العالي (الحوات وآخرون، د.ت، ص 24).

واستمرت هذه المؤسسات التعليمية العالية في أداء دورها في عهد الإدارة العثمانية لليبيا (1510–1910)، وخلال فترة الاستعمار الايطالي (1910–1943)، وهذه المؤسسات التعليمية والعلمية ذات طابع ديني إسلامي بالدرجة الأولى، ولكنها درست وبحثت العلوم والرياضيات والفلك والتاريخ واللغة العربية، ومن أمثلة العلماء الليبيين المشهود لهم بالعلم والفكر سواء في ليبيا أو العالم الإسلامي في تلك الفترة الشيخ عبد الحميد بن أبي الدنيا أنشأ المدرسة المستنصرية عام 555هـ، والشيخ أحمد الزروق وزاويته التي أنشاها عام 846هـ وكان له الفضل في إنشاء أول معهد علمي عالٍ منذ أربعة قرون ونصف ولا تزال زاويته من المعالم التاريخية بالمنطقة، والشيخ عبد السلام الأسمر وزاويته في مدينة زليتن والتي تمثل أساساً للجامعة الأسمرية، وقد وجدت بعض أعمال الفقهاء الليبيين في المراكز العلمية بدولة مالي (الحوات وآخرون، د.ت، ص 49).

وقد تأسست في عام 1955 أول جامعة ليبية باسم (الجامعة الليبية) في مدينة بنغازي وفرع لها في مدينة طرابلس، ثم توسعت وأنشئت العديد من الكليات سنة 1957؛ لتكوين مدرسين في التعليم العام، وموظفين للوظائف الحكومية، وفي سنة 1973 قُسمت الجامعة الليبية إلى جامعتين مستقلتين هما جامعة طرابلس وجامعة بنغازي؛ نتيجة زيادة عدد الطلبة المقبولين للدراسة الجامعية، وإعداد الكفاءات العلمية اللازمة للنهوض بالمجتمع(الحوات، 1985، ص41).

أدركت الدولة الليبية أهمية التعليم الجامعي، فعملت على التوسع فيه بالشكل الذي يحقق حاجة المجتمع من الكوادر المؤهلة تأهيلاً جيداً في المجالات المختلفة، حيث شهد التعليم العالي في ليبيا تطورات كمية ونوعية بعد تنفيذ البنية التعليمية الجديدة والتي تسعى لتحقيق أهداف كأي نظام تعليمي عالي في العالم تتمثل في تحقيق أهداف رئيسية هي: التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وقد تطور عدد الجامعات من جامعة واحدة في منتصف القرن العشرين، إلى 14 جامعة ثم دُمجت وقُلصت في بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى تسع جامعات رئيسية، مع بقاء الكليات في أماكنها؛ لتخدم المناطق الواقعة فيها وتغيرت تبعيتها فقط، حيث تقدم هذه الجامعات خدماتها مجاناً في جميع التخصصات.

ويعرف التعليم العالي بأنه المباني والمرافق المقامة في مكان واحد وهو ما يسمى المدينة الجامعية، أو الحي الجامعي، وليس من الضروري أن يكون التعليم العالي والجامعي في مجموعة واحدة من المباني أو في حيز مكاني واحد، وإنما الشرط الأساسي لما نسميه تعليم عال أو جامعي هو نوعية النشاط الفكري وأساليبه ومناهجه والغايات التي يسعى إليها (الحوات، د.ت، ص25).

كما يعرف التعليم العالي بأنه مجموعة مؤسسية وتعليمية وبحثية ووظيفية تهدف إلى تخريج كفاءات علمية مؤهلة ومدربة تساهم في خدمة وتطوير المجتمع المحلي والعربي (سلطان، 1997، ص26). ويمثل المستوى التعليمي الوحيد القادر على المساهم الحقيقية في البحث العلمي وفي تطوير وتنمية المعارف الإنسانية وفي خدمة المجتمع وتنميته (الشيباني، 1982، ص 46).

جامعة مصراتة وتطورها مكانياً وزمانياً

تمثل الجامعة مؤسسة تعليمية ترتبط بحركة المجتمع، ويعتمد التقدم البشري على مدى النجاح الذي يحققه التعليم العالي متمثلاً في الجامعات في أداء رسالتها وتحقيق التطور والتقدم للمجتمع. وتعد جامعة مصراتة أحدى الجامعات العامة التابعة للحكومة الليبية، تأسست عام 1984. بكلية واحدة وهي كلية العلوم، ثم تبعها

في السنوات اللاحقة تأسيس العديد من الكليات، لخدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، وسميت بتسميات كما يبين الجدول (2):

جدول 2: تطور الهيكل التنظيمي لكليات جامعة مصراتة

السنة	الاسم	الهيكل التنظيمي
1984 – 2000	مجمع كليات مصراتة	–
2000 – 2004	جامعة أقسام مصراتة	–
2004 – 2010	جامعة 7 أكتوبر	تضم جامعتي مصراتة وبني وليد
أبريل 2010 – فبراير 2011	جامعة مصراتة	تضم جامعات مصراتة وبني وليد والمرقب
فبراير 2011– الآن	جامعة مصراتة	تضم كليات جامعة مصراتة وكلية العلوم الإنسانية والتطبيقية (تاورغاء وأبوقرين)

المصدر: (جامعة مصراتة، مسيرة وانجازات، 2021، ص3).

وتوفر جامعة مصراتة برامج تعليمية وبحثية متميزة ذات جودة في مختلف فروع المعرفة، تعمل على تنمية المجتمع وتطويره، وتقوم بإعداد خريجين لهم القدرة على المنافسة في أسواق العمل المحلية والعالمية، قادرين على متابعة التعليم المستمر، من خلال توظيف أعضاء هيئة تدريس ذوي كفاءة، وكادر إداري مؤهل إضافة إلى الاستخدام الأمثل للإمكانات الحديثة والشراكة مع المؤسسات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية الفاعلة.

التوزيع العددي للكليات في بلدية مصراتة

بلغ عدد كليات جامعة مصراتة خلال العام الدراسي (2021–2022)، تسعة عشر كلية تتوزع بواقع خمسة عشر كلية في الفرع البلدي مصراتة المركز الذي يضم (شهداء الرميلة، مصراتة المركز، ذات الرمال، رأس الطوبة)، وكلية واحدة لكلٍ من الفرع البلدي الزروق، والفرع البلدي الغيران، والفرع البلدي المحجوب، إضافة إلى القاعات الدراسية بتاورغاء والتي تم افتتاحها وانضمت إلى الجامعة خلال عام 2021، والجدول (3) والشكل (4) يوضحان التوزيع العددي لكليات جامعة مصراتة.

جدول 3: التوزيع العددي لكليات جامعة مصراتة على منطقة الدراسة

ت	الفرع البلدي		المساحة كم2	%	عدد الكليات	%
1	شهداء الرميلة	مصراتة المركز	103	2.4	5	26.3
2	مصراتة المدينة				9	47.3
3	ذات الرمال				--	--
4	رأس الطوبة				1	5.3
5	الزروق		242	5.7	1	5.3
6	قصر أحمد		452	10.7	--	--
7	طمينة		245	5.8	--	--
8	الغيران		826	19.6	1	5.3
9	المحجوب		62	1.5	1	5.3
10	الدافنية		350	8.3	--	--
11	تاورغاء		1939	46	1	5.3
	المجموع		4.219	100%	19	100%

المصدر: عمل الباحثين استنادا للدراسة الميدانية.

شكل 4: التوزيع العددي للكليات في بلدية مصراتة

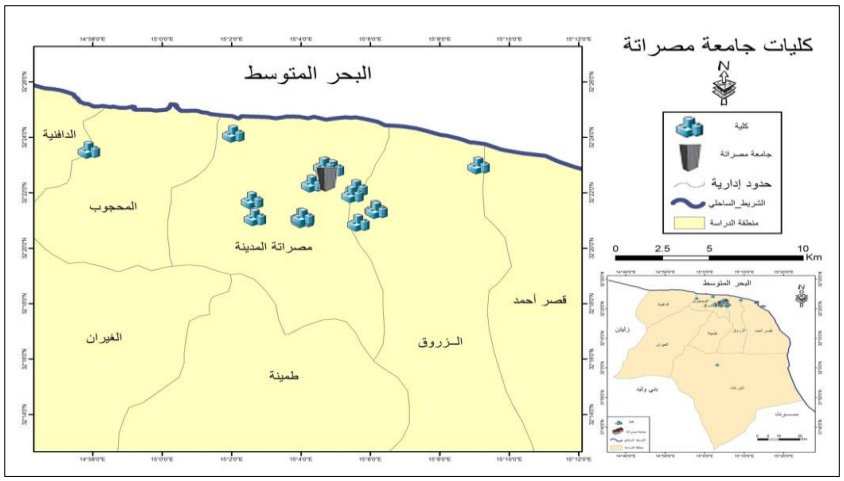

المصدر: الباحثون باستخدام arc gis 10.3 استناداً للجدول (3).

أعضاء هيئة التدريس بالجامعة

يعد عضو هيئة التدريس أحد الركائز الأساسية في العمل الأكاديمي والتي يعتمد عليها في التدريس والأعمال البحثية والاستشارية، وتعمل الجامعة على تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تطوير قدراتهم في البحث العلمي لمواجهة التحديات المحلية والإقليمية، وتشجيع الأبحاث التطبيقية الموجهة نحو الابتكار والتصنيع، وتسويق البحث وتطوير المعرفة بالوسائل والإجراءات الحديثة، وقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس الليبيين بالجامعة سنة 2021/2020 حوالي1687 عضو هيئة تدريس موزعين على كليات الجامعة منهم 1176 عضو هيئة تدريس قار، و445 عضو هيئة تدريس موفداً للدراسة، بينما بلغ عدد المنتدبين 42 عضو هيئة تدريس، أما أعضاء هيئة التدريس الأجانب فيبلغ عددهم 24 عضو هيئة تدريس موزعين على مختلف كليات الجامعة يشكلون ما نسبته (2.25%) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ويشير الشكل (5) إلى عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة 2019–2020(دليل جامعة مصراتة، 2021، ص35).

شكل 5: عدد أعضاء هيئة التدريس حسب الكليات 2019–2021

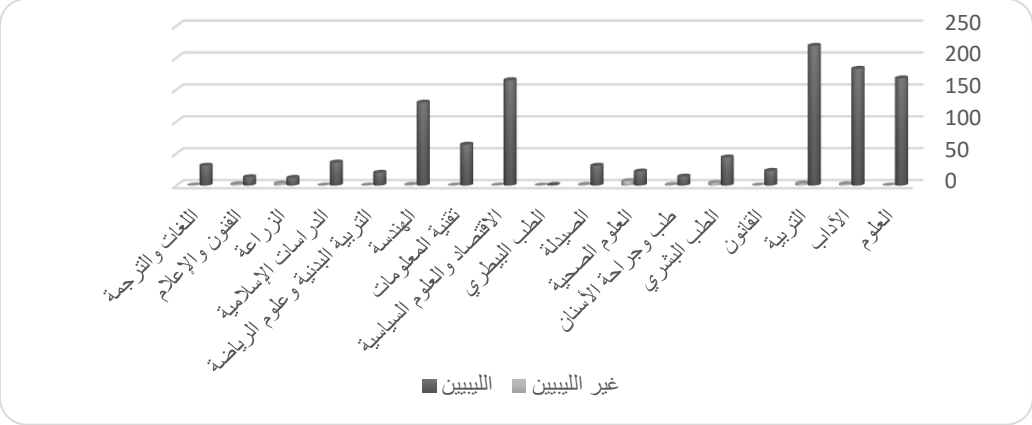

المصدر: استنادا إلى (مسيرة وإنجازات،2021، ص37)

التطور العددي والنسبي لطلبة جامعة مصراتة

تزايد أعداد الطلاب بجامعة مصراتة مواكبة لتطور أعداد كلياتها وأقسامها العلمية، فقد بلغ عدد الطلاب خلال العام الدراسي 2019/2018 حوالي (16038 طالباً)، يمثل عدد الطلبة الذكور (6433) طالباً وبنسبة (40.1%)، بينما بلغ عدد الإناث 9605 يشكلن ما نسبته (59.9%) من إجمالي عدد الطلبة الدارسين، تزايد عدد الطلاب خلال العام الدراسي 2021/2020 ليصل إلى 18214 طالباً منهم 6527 طاباً و11687

طالبة وبنسبة مئوية (35.8) و (64.2) على التوالي. وبمقدار زيادة 2.176 طالباً عن سنة الأساس 2019/2018. ويشير الجدول (4) إلى التطور العددي والنسبي لطلاب الجامعة خلال السنوات الدراسية من 2018–2019 وحتى 2020–2021. ويلاحظ تزايد أعداد الطلبة الذكور مقارنة بالإناث ويعزى ذلك إلى أن نسبة التحاق الإناث بالتعليم الجامعي هي أعلى من الذكور، بسبب توجه الذكور نحو التعليم التقني، إضافة إلى التحاقهم بالعمل في سن مبكرة كما يبين الشكل (6).

جدول 4: التطور العددي والنسبي لطلاب جامعة مصراتة خلال سنوات الدراسة

العام الدراسي	ذكور	%	إناث	%	المجموع
2017/2018	6387	38.6	10145	61.4	16532
2018/2019	6433	40.1	9605	59.9	16038
2019/2020	6001	37.9	9824	62.1	15825
2020/2021	6527	35.8	11687	64.2	18214

المصدر: جامعة مصراتة، إدارة المسجل العام، مكتب الدراسة والامتحانات، بيانات غير منشورة، 2021.

شكل 6: التطور العددي لطلاب جامعة مصراتة من سنتي 2019– 2021

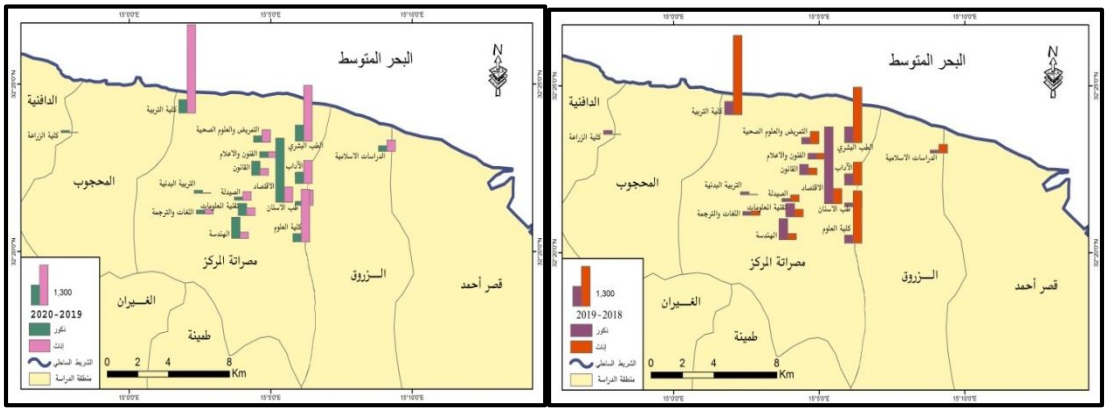

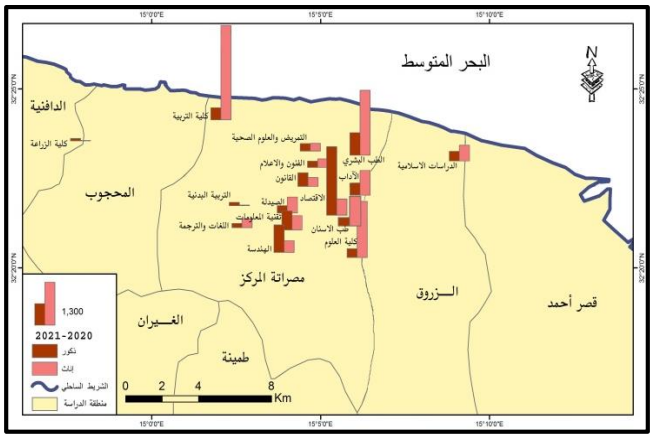

المصدر: عمل الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS10.3 استناداإلى بيانات الجدول (4)

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد الخريجين بالجامعة خلال العام الجامعي 2020/2019 قد بلغ 944 خريجاً من مختلف التخصصات، يشكل الطلبة الليبيين 907 طالباً فيما بلغ عدد الطلبة الوافدين 37 طالباً. أما من حيث التركيب النوعي فيشكل الذكور حوالي 328 خريجاً منهم 9 خريجين من الطلبة الوافدين، فيما تشكل الإناث 616 خريجة منهن 28 خريجة (إدارة المسجل العام بجامعة مصراتة، 2021، ص1).

برامج الدراسات العليا

الدراسات العليا هي الركيزة الأساسية والأداة الفعالة لتخريج كوادر مؤهلة تأهيلاً عالياً، هدفها المساهمة في حركة التنمية الاقتصادية من جهة و تلبية احتياجات سوق العمل في المؤسسات العامة والخاصة من جهة أخرى، وسد النقص في أعضاء هيئة التدريس الوطنيين بالجامعة، حيث أولت جامعة مصراتة برامج الدراسات العليا أهمية بالغة، منذ بدايتها عام 1986، وقد بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالدراسات العليا خلال العام الجامعي 2017/2016 حوالي 788 طالباً، تزايدت أعدادهم إلى 1603 طالباً خلال العام الجامعي 2019/2018، منهم 1539 طالباً بمختلف التخصصات بكليات الجامعة، وحوالي 64 طالباً يدرسون بالاتفاقية بين الجامعة والأكاديمية الليبية للدراسات العليا، في تخصصات الجيولوجيا والهندسة المعمارية والهندسة النفطية، واللغة الإيطالية، وإدارة المعلومات، والتسويق والفنون التشكيلية والآثار، ويبين الجدول (5) أعداد طلاب الدراسات العليا الدارسين بكليات الجامعة خلال العام الجامعي 2019/2018.

جدول 5: أعداد الطلبة الدارسين بكليات جامعة مصراتة للعام الجامعي 2019/2018

الكلية	عدد الطلاب	التخصص
الهندسة	142	كهربائية، ميكانيكية، مدنية
تقنية المعلومات	37	الحاسوب
اقتصاد وعلوم سياسية	220	الاقتصاد
القانون	48	قانون خاص
الفنون والإعلام	69	فنون وإعلام
التربية	61	لغة عربية
الآداب	319	لغة عربية ،تاريخ، اجتماع، فلسفة،تربية، علم النفس
العلوم	324	كيمياء، رياضيات، فيزياء
المجموع	1539	-----

المصدر: جامعة مصراتة، مسيرة وانجازات، 2020-2021، ص25-26

التحليل المكاني لكليات جامعة مصراتة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

تمثل دراسة التوزيع المكاني لأية ظاهرة جغرافية منهجاً مهماً في الدراسات الجغرافية؛ للتعرف على أنماط التوزيع المكاني للظاهرة ومدى الفائدة من هذه الخدمات التي تقدمها وتتماشى مع حاجة المجتمع والمستخدمين. والتوزيع الجغرافي للظاهرة هو الثمرة النهائية للعلاقات المكانية، والتعرف عليها من خلال معرفة الواقع الجغرافي باستخدام بعض المقاييس التي تحدد خصائص توزيع الظاهرة الجغرافية واتجاهاتها المكانية من حيث التجمع والتشتت حول قيمة معينة (خير، 2000، ص 343)، ونظرا لقدرة نظم المعلومات الجغرافية على التحليل والتفسير، استخدمت بعض التحليلات الإحصائية المكانية على توزيع كليات جامعة مصراتة مما ساعد في تحقيق أهداف هذه الدراسة.

أولاً: المركز المتوسط (Mean Center)والمركز الوسيط:

المركز المتوسط من المقاييس التي تشير إلى موقع الظاهرة المركزي بين مجموعة من الظواهر الجغرافية المراد قياسها، ويعتمد على تحديد قيم المسافة التجميعية أو مركز ثقل التوزيع المكاني (داود، 2009، ص31)، والهدف من استخدام هذا المقياس هو تمثيل مركز الثقل المكاني، وتم التوصل إلى تحديد المركز المتوسط على الخريطة باستخدام برنامج (Arc GIS) تبين أن مركز الثقل المكاني عند تحديده يقترب من المنطقة التي

توجد بها أكبر عدد من النقاط (الكليات) وتجمع عدة نقاط متقاربة، بالإضافة إلى وجود عوامل مساعدة تتمثل في توفر الخدمات الإدارية والكثافة السكانية، والشكل (7) يوضح خصائص المتوسط المكاني.

ويشير المركز الوسيط إلى الموقع الأكثر مركزية بين مجموعة المواقع الأخرى للظاهرة الجغرافية المراد قياسها، ويشمل القلب لتوزيعها المكاني ويعتمد في تحديدها على قيم المسافة التجمعية التي تفصل بين هذه المواقع التي تحقق أدنى القيم، والشكل (8) توضح المركز المتوسط والمركز الوسيط في منطقة الدراسة.

شكل 7: خصائص المتوسط المكاني في منطقة الدراسة

mean

FID	Shape *	Id	XCoord	YCoord
0	Point	0	15.082658	32.375112

المصدر: استنادا إلى نتائج التحليل باستخدام برنامج ArcGIS10.3.

شكل 8: المركز المتوسط لتوزيع كليات جامعة مصراتة

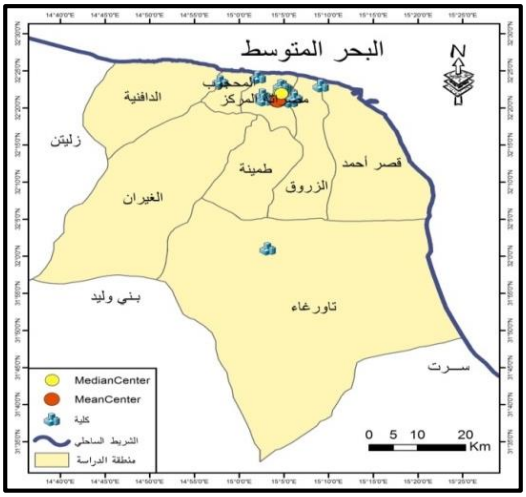

المصدر: عمل الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS10.3.

ثانياً: المسافة المعيارية

تعد المسافة المعيارية المقياس المقابل لمؤشر الانحراف المعياري المستخدم في تحليل البيانات غير المكانية، ويكون مركز الظاهرة هو موقع إحداثيات المركز المتوسط، وتستخدم هذه الأداة لقياس درجة واتجاه تشتت النقاط حول المركز المكاني، إذ تقيس المسافة بين النقاط عن المركز المكاني. وكلما كبرت قيمة المسافة المعيارية

وكبر حجم الدائرة كلما دل ذلك على زيادة الانتشار والتشتت المكاني لتوزيع الظاهرة والعكس صحيح (داود، 2012، ص:44).

وتوضح المسافة المعيارية كيفية توزيع الكليات حول مركزها المتوسط، حيث يمثل الشكل الدائري المسافة المعيارية من نقطة موقع المتوسط المكاني للكليات، وبذلك يتبين أن النسبة المئوية لعدد الكليات الواقعة ضمن الدائرة نصف قطر مسافتها المعيارية البالغ قيمته 8999م بلغت 79%، وأظهر هذا التحليل أن نمط التوزيع للكليات متجمع حول المركز المكاني في شمال منطقة الدراسة ضمن المناطق الحيوية والكثافة السكانية كما يبين الشكل (9)، مما يدل على ارتباط المسافة المعيارية بعلاقة طردية مع تشتت توزيع النقاط، أي كلما كانت المسافة المعيارية كبيرة كلما زاد تشتت التوزيع، وكلما قلت المسافة المعيارية كلما زاد تركز النقاط حول المتوسط الحسابي.

شكل 9: المسافة المعيارية لكليات جامعة مصراتة

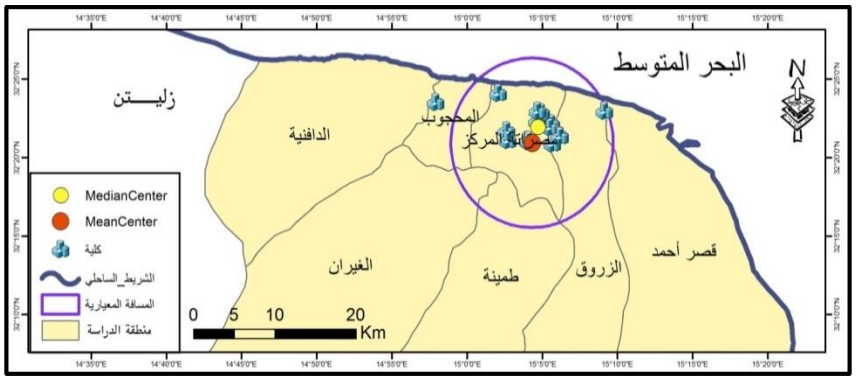

المصدر: عمل الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS 10.3 اعتمادا على تحليل الدراسة الميدانية.

ثالثاً: الاتجاه التوزيعي

يمثل هذا المقياس أحد مقاييس النزعة المكانية الاتجاهية. ويحسب من المركز المتوسط، باتجاهين منفصلين الأول على المحور (X) والثاني على المحور (Y) وينتج عنه الشكل البيضاوي الذي يطوق معالم الظاهرة ويسمح بإظهار توزيع المعالم فيما إذا كان يأخذ شكلاً دائرياً ومدى الاقتراب والابتعاد عنه (سنكري، 2008، ص:58)، وباستخدام هذه الخاصية يتم تحديد اتجاه التوزيع المكاني للظواهر النقطية ضمن مساحة المنطقة لتحديد محاور توزيع الظاهرة والاستفادة منها لإجراءات تخطيطية (العزاوي، 2011، ص:720).

وقد أظهرت نتائج تحليل اتجاه نمط توزيع الكليات في منطقة الدراسة أنها أقرب إلى الشكل البيضاوي الشكل (10) ويمتد في اتجاه من الشمال إلى الجنوب بمنطقة الدراسة، حيث بلغ قيمة دورانه (2.40°) في اتجاه عقارب الساعة كما يوضح الشكل (11) خصائص التوزيع الاتجاهي لكليات جامعة مصراتة بمنطقة الدراسة متضمناً (79%) من إجمالي كليات جامعة مصراتة، حيث يمثل ضمن امتداد مصراتة المدينة وتركز الكثافة السكانية وأكثر تجاذباً في علاقتها المكانية، بالإضافة إلى تقارب مواقع المراكز العمرانية في إطار الشكل البيضاوي.

شكل (10) خصائص الاتجاه التوزيعي

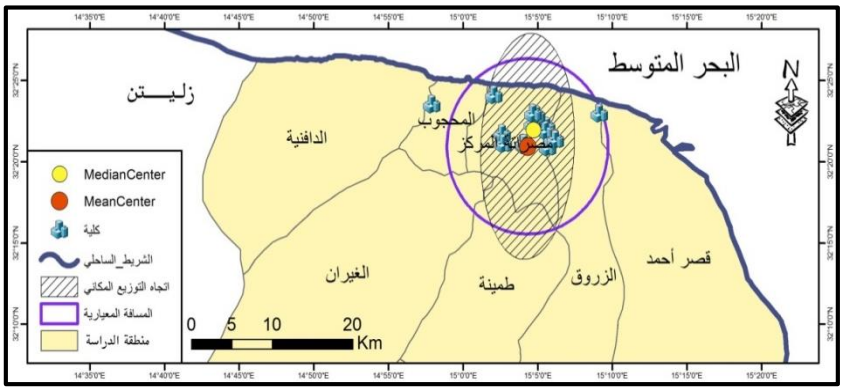

المصدر: عمل الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS 10.3 اعتمادا على تحليل الدراسة الميدانية.

شكل (11) التوزيع الاتجاهي لكليات جامعة مصراتة

اتجاه الـ

Shape	Shape	Shape_	CenterX	CenterY	XStdDist	YStdDist	Rotation
Polygon	0.5478	0.01901	15.07175	32.34906	0.052192	0.116036	2.40215

المصدر: استنادا إلى نتائج التحليل باستخدام برنامج ArcGIS 10.3.

رابعاً: تحليل الكثافة كيرنل:Density (Kernel)

يهدف تحليل كيرنلKernel إلى تقدير كثافة التوزيع الجغرافي لتوزيع ظاهرة ما على ساحة محددة، وتحديد المناطق التي تتركز بها الظاهرة، وتحليل الكثافة يوضح بصورة خرائطية مدي التغير في كثافة توزيع الظاهرة على امتداد منطقة الدراسة(داود، 2012 ص55)، وقد تم حساب كثافة توزيع كليات جامعة مصراتة باستخدام

معادلة كيرنل (Kernel) من خلال التحليل الإحصائي؛ وذلك لتحديد أعلى نسبة تركز للكليات، وتحسب كثافة التوزيع الجغرافي للنقاط على مساحة محددة من منطقة الدراسة حول نقطة المركز وتكون القيمة أعلى عند المركز وتتناقص بالابتعاد عنه، حيث تظهر كثافة الكليات على شكل حلقات متصلة تحدد تمركز الكليات وكثافتها على امتداد الحيز الجغرافي لمنطقة الدراسة في كل نطاق كما هو موضح بالشكل (12).

شكل 12: تحليل كيرنل (Kernel) لتحديد كثافة توزيع كليات جامعة مصراتة

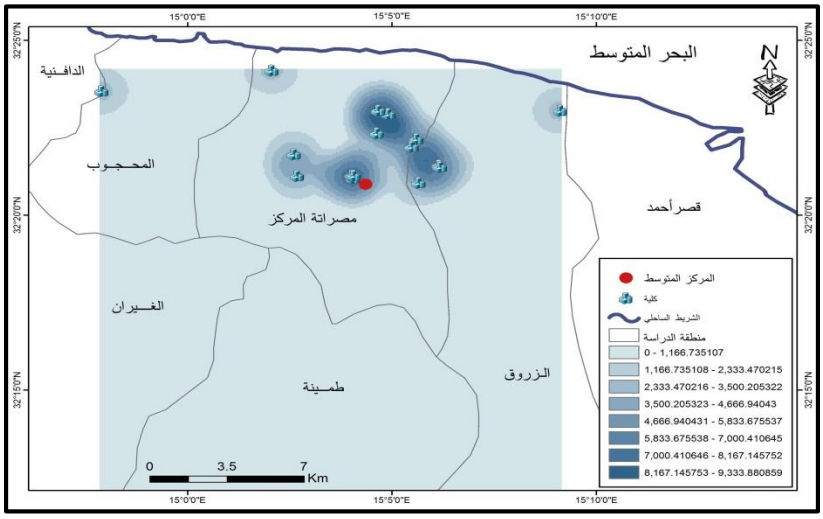

المصدر: عمل الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS 10.3 اعتمادا على تحليل الدراسة الميدانية.

يتضح من الشكل (12) أن تحديد الكثافة لكيرنل قد أظهر مستويات مختلفة للكثافة تتمثل في:

1- كثافة ذات توزيع عالٍ تتمركز في الجزء الشمالي من منطقة الدراسة.

2- كثافة متوسطة التوزيع تتمركز إلى الغرب من المركز المتوسط لتوزيع نقاط الكليات.

3- كثافة أقل في التوزيع تتمركز في شرق المركز المتوسط.

4- كثافة منخفضة التوزيع تتمركز في اطراف الجزء الشمالي لمنطقة الدراسة.

وبناءً على نتائج تحليل كيرنل يتضح للباحثين أن نمط كليات جامعة مصراتة لم يكن عشوائياً أنما متركزاً، وبذلك يظهر النمط أن أعلى كثافة لكليات جامعة مصراتة تقل كلما ابتعدنا عن المركز، مما يبين أن الأجزاء الشمالية هي المناطق الأكثر ازدحاماً في عدد الكليات.

ويرى الباحثين أن ذلك يرجع لعدة عوامل أثرت على تمركز الكليات في الجزء الشمالي لمنطقة الدراسة منها: قرب الكليات من مركز المدينة ومقر إدارة الجامعة، وكذلك توفر الخدمات ضمن نطاق الكتلة لتوزيع الكليات في شمال منطقة الدراسة مثل شبكة الطرق والمحال التجارية.

المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ببلدية مصراتة

تمثل مخرجات مؤسسات التعليم العالي أحد أهم مقومات التنمية المجتمعية في الدول لدورها الرئيس في إعداد كوادر علمية مؤهل قادرة على خدمة المجتمع وسد احتياجاته، ولابد من ربط مخرجاتها مع مشاريع التنمية الشاملة والمستدامة وسوق العمل المحلي والدولي وفق خطط إستراتيجية ومستقبلية بين القطاعات المختلفة ومؤسسات التعليم العالي حتى تحقق توازنا في سوق العمل وفق قانون الطلب والعرض، ولحل مشكلات البطالة داخل المجتمعات في الدول النامية (بناعمه، 2019، ص727).

تعد الجامعات في العالم من المقومات الأساسية الداعمة للتنمية الشاملة وأحد متطلباتها الحيوية لدورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ومجالا استراتيجيا للاستثمار وتقديم الاستشارات البحثية لحل مشكلات البيئة المحلية ومرفقا حيويا لنموها ومجالا ومصدرا داعما لتلبية احتياجاته سوق العمل بالأيدي العاملة الماهرة والمدربة (المهدي، وآخرون، 2015، ص24).

وتعرف المواءمة على أنها مدى امتلاك خريجي الجامعات الكفايات المطلوبة لتحقيق التناغم بينها وبين متطلبات سوق العمل واحتياجاته لتحقيق التنمية الشاملة (بناعمه، 2019،ص730)، كما تعني تزويد سوق العمل بخرجين متميزين قادرين على التعلم الذاتي المستمر يملكون مهارات وكفايات تساعدهم في الاندماج والتفاعل والإبداع والريادة في مكان عملهم بالشكل الذي يتطلبه سوق العمل (داغر، وآخرون،2016، ص2036)/ في حين يمثل سوق العمل المؤسسة التنظيمية والاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض الطلب والعمل، ويتم فيه بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير العمل (سليمة،2018، ص25)

تشكل قضية المواءمة بين مخرجات الجامعات وسوق العمل في ليبيا أبرز المشاكل التي تواجهه الجهات التخطيطية والتنفيذية من جوانب عدة أهمها: الأعداد الهائلة من الخرجين وضعف التحصيل العلمي خلال السنوات الأخيرة؛ ولعل ذلك راجع إلى التوسع الأفقي في افتتاح جامعات وكليات وأقسام علمية جديدة دون دراسة دورها في المجتمع وحاجة سوق العمل لمخرجاتها، وغياب السياسات التخطيطية لتوظيفها.أن غياب التخطيط والخطط المستقبلية وبرامج التنمية التعليمية في ليبيا وبالرغم من الجهود المبذولة لتطوير التعليم

الجامعي وبرامج الدراسات العليا إلا أن فاعليته محدودة؛ بسبب عدم المواءمة الفعلية بينه وبين سوق العمل؛ مما أثر على مخرجاته وانتشار البطالة وللأسف قد طالت أصحاب الشهادات العليا داخل المجتمع المحلي، بالإضافة إلى عوامل أخرى جعلت من سوق العمل بيئة غير مستقرة في ليبيا كالانفتاح الكبير على التطورات التقنية، والحروب والمشاكل السياسية، وتغير أذواق الناس وثقافتهم الاستهلاكية (بوقريط، نوي،2021،ص19)، وتصدر رأس المال الحر المشهد التجاري والسياسي بعد سنة 2011، وظهور الكوارث الصحية وبشكل خاص جائحة كورونا حيث ألقت بظلالها على قطاعات الدولة وكشفت ضعفها وعدم قدرتها على توفير منصات التعليم الإلكترونية جعل مخرجات الجامعات خلال السنوات الثلاث الأخيرة ضعيفة، فقد استقبل سوق العمل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وتوظيفهم في مختلف القطاعات الإنتاجية والاقتصادية والسياسية والعسكرية لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى؛ مما أثر سلبا على مخرجات قطاع التعليم العام بصورة خاصة وجعل تحصيلهم العلمي ضعيف جدا.

المواءمة بين مخرجات كلية التربية وقطاع التعليم في بلدية مصراتة:

ستحاول الدراسة معرفة العلاقة بين مخرجات كلية التربية جامعة مصراتة ومراقبة التعليم في البلدية لتحليل درجة المواءمة بينهما من خلال تحديد العلاقة بين خريجي كلية التربية والمعينين في قطاع التعليم في بلدية مصراتة خلال العام الدراسي 2020/2019، حيث توفر كلية التربية الكوادر البشرية المؤهل والقادرة على التعليم والتدريب والعمل في مختلف مستويات ومراحل التعليم بداية من رياض الأطفال إلى مراحل التعليم الثانوي بالإضافة إلى دورها في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. إذ تتمثل مخرجات كلية التربية في العناصر البشرية من الطلاب الذين أنهوا دراستهم النظرية والتطبيقية في أقسام الكلية وفق خطة دراسية وزمنية محددة، ويحملون المكتسبات المعرفية والعلمية والمهارات التدريبية للتوجه لسوق العمل (سليمة،2018، ص25) وتعد كلية التربية المصدر الرئيسي للأيدي العاملة المؤهلة بنحو 20 تخصصا علمياً للعمل في قطاع التعليم ببلدية مصراتة حيث بلغ إجمالي عدد الخرجين للعام الدراسي 2020/2019 نحو404 خريجا موزعين على الفصل الدراسي الخريف بعدد 183 خريجا وبنسبة 45.3% منهم 165 طالبة وبنسبة 90.2%، وعدد 3 خريجين غير ليبين، في حين بلغ عدد الخريجين 221 خريجا في الفصل الدراسي الربيع، شكلت نسبة الإناث منهم نحو 92.8% من إجمالي الخريجين، وبلغ عدد الخرجين الذكور 16طالبا بالإضافة لعدد 2 خريجين من جنسيات غير ليبية (الشكل13). وقد شهد عدد الخريجين تبايناً بين الأقسام العلمية في كلية التربية فقد جاء قسم اللغة

الانجليزية في المرتبة الأولي حيث بلغ عدد الخريجين نحو 53 خريجا وبنسبة 13.1% من إجمالي الخريجين في كلية التربية، شكلت الإناث ما نسبته 96.2% من عدد الخريجين في القسم، وفي حين بلغ عدد المعينين في مراقبة تعليم مصراتة نحو 481 معلم في تخصص اللغة الإنجليزية، شكل خريجي كلية التربية في هذا التخصص نحو 11.01% من إجمالي المعينين في تخصص اللغة الإنجليزية (الشكل14)

الشكل13: خريجين كلية التربية للعام الدراسة 2019 / 2020

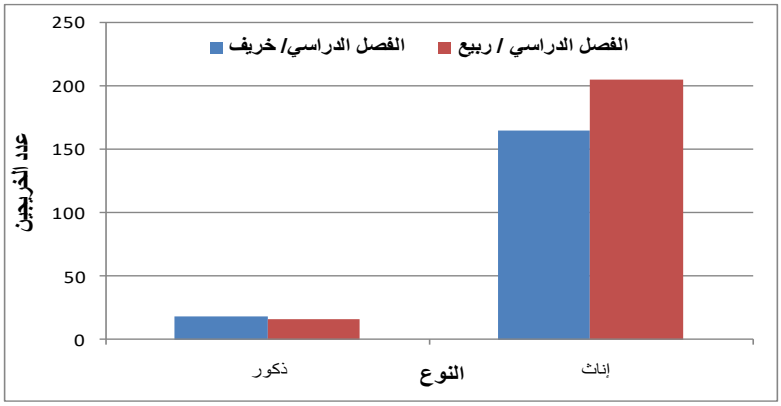

المصدر: الباحثين اعتمادا على كلية التربية، إحصائية عدد الخريجين، بيانات غير منشورة، 2021.

وجاء في المرتبة الثانية في عدد الخريجين قسم معلم الفصل بنحو 49 خريجا وبنسبة 12.1% من عدد خريجي كلية التربية مقابل 114 ثم تعينهم في مدارس مصراتة، وشكل خريجي كلية التربية ما نسبته 41.2% من المعينين، في حين جاء في المرتبة الثالثة اللغة العربية فقد بلغ عدد خريجيها نحو 47 خريجا وبنسبة 11.6% من خريجي الكلية في حين عينت مراقبة التعليم بمصراتة نحو 475 معلما في اللغة العربية شكل خريجي القسم ما نسبته 9.9% من عدد المعينين، واحتل قسم الخدمة الاجتماعية المرتبة الرابعة في عدد الخريجين بنحو33 خريجا وبنسبة 8.2% من عدد الخرجين في كلية التربية، في حين بلغ عدد المعينين في هذا التخصص84 معلما شكل خريجي قسم الخدمة الاجتماعية نحو 39.3% من عدد المعينين في بلدية مصراتة، وجاء قسمي الجغرافيا والأحياء في المرتبة الخامسة في عدد الخريجين بنحو 31 خريجا لكل منهما وبنسبة 7.7% من خريجي كلية التربية، بلغ عدد المتعينين نحو 50 معلما في تخصص الجغرافيا و94 معلما في قسم الأحياء شكلا ما نسبته 62% و32.9% على التوالي من نسبة المتعينين في بلدية مصراتة، في حين تراوح عدد الخريجين في باقي التخصصات بين 4 خريجين في قسمي التربية الفنية وقسم الفيزياء و23 خريجا في قسم الإدارة والتخطيط التربوي، وبنسبة تراوحت بين 1% و5.6% لكل منهما

الشكل14: عدد الخريجين والمعينين في بلدية مصراتة 2019 / 2020

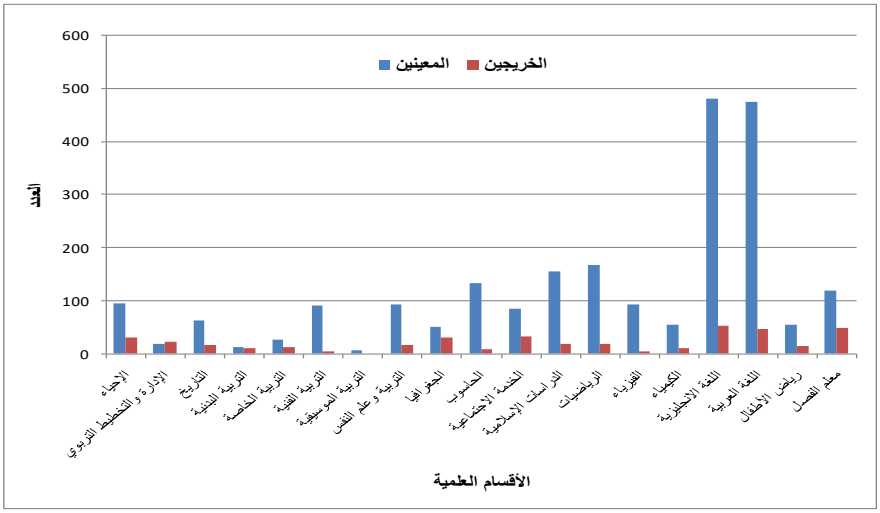

المصدر: الباحثين اعتماداً على مراقبة التعليم مصراتة، عدد المعينين وتخصصاتهم، بيانات غير منشورة، 2021.

على التوالي، وقد بلغ عدد المعينين فيهما نحو 90 معلما في قسم التربية الفنية شكل خريجي كلية التربية منهم ما نسبته 4.4% من إجمالي المعينين ونحو 93 معلما في تخصص الفيزياء وبنسبة 4.3% من إجمال المعينين، في حين يعد قسم الإدارة والتخطيط التربوي القسم الوحيد في كلية التربية الذي شكل فائض في مخرجاته التعليمة فقد بلغت 23 خريجا وخريجة عين منهم 18 موظفاً في قطاع التعليم في بلدية مصراتة والملاحظ أيضا أن كل مخرجات كلية التربية تساهم في سوق العمل بنسبة كبيرة حيث ساهمت كل مخرجاتها خلال الفترة 2019/2019 في سد العجز في قطاع التعليم في بلدية مصراتة، وخلصت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأجل معرفة أثر مخرجات كلية التربية في عدد المعينين في قطاع التعليم ببلدية مصراتة أن عدد الخريجين يوثر في عدد المتعينين حيث بلغت نسبة التباين المفسر R^2 نحو 0.459 وكان الارتباط مرتفع بينهما فقد سجل نحو 0.678 وكان الاختبار معنوي وبدلالة إحصائية بلغت 0.001 وهذا يدل على أهمية كلية التربية في قطاع التعليم في بلدية مصراتة.

النتائج والتوصيات

النتائج

1- توصلت النتائج إلى أن أجمالي عدد الكليات في منطقة مصراتة قد بلغت 19 كلية، تتسع بشكل أفقي لسد حاجات السكان ومدى توافقها مع التوزيع الجغرافي داخل نطاق منطقة الدراسة.

2- يرتبط توزيع الكليات جامعة مصراتة بتوزيع الكثافة السكانية بحيث تمثل مصراتة المركز أعلى نسبة في توزيع النقاط التي تمثل أعلى من إجمالي الكليات.

3- أن هناك تزايد في عدد الطلبة سنوياً ويتباين من حيث النوع بين الكليات ونوع التخصص.

4- أن قيمة المسافة المعيارية لقياس مدى تركز وانتشار كليات جامعة مصراتة والمتمثلة بالدائرة المعيارية تساوي (8999)م تغطي ما نسبته 79%، من إجمالي عدد الكليات بمنطقة الدراسة وأظهر هذا التحليل أن نمط التوزيع للكليات متجمع حول المركز المكاني في شمال منطقة الدراسة ضمن المناطق الحيوية والكثافة السكانية.

5- أظهرت نتائج تحليل اتجاه نمط توزيع الاتجاه للكليات في منطقة الدراسة أقرب إلى الشكل البيضاوي ويمتد في اتجاه من الشمال إلى الجنوب بمنطقة الدراسة، حيث بلغ قيمة دورانه (2.40°) في اتجاه عقارب الساعة لكليات جامعة مصراتة بمنطقة الدراسة متضمناً (79%) من إجمالي كليات جامعة مصراتة، حيث يمثل ضمن امتداد مصراتة المدينة وتركز الكثافة السكانية وأكثر تجاذباً في علاقتها المكانية، بالإضافة إلى تقارب مواقع المراكز العمرانية في إطار الشكل البيضاوي.

6- بناءً على نتائج تحليل كيرنل يتضح أن نمط كليات جامعة مصراتة لم يكن عشوائياً أنما متركزاً، وبذلك يظهر النمط أن أعلى كثافة لكليات جامعة مصراتة تقل كلما ابتعدنا عن المركز، مما يبين أن الأجزاء الشمالية هي المناطق الأكثر ازدحاماً في عدد الكليات، الي يوضح باللون الأزرق الغامق، وتحدد مستويات مختلفة للكثافة تتمثل ما بين كثافة عالية وتوزيعها عالي تتمركز في الجزء الشمالي وكثافة متوسطة التوزيع وكثافة منخفضة في التوزيع تتمركز في الأطراف من الجزء الشمالي لمنطقة الدراسة.

7- تساهم مخرجات كلية التربية في سوق العمل بنسبة كبيرة حيث كل مخرجاتها خلال الفترة 2019/2019 ساهمت في سد العجز في قطاع التعليم في بلدية مصراتة، وخلصت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأجل معرفة أثر مخرجات كلية التربية في عدد المعينين في قطاع التعليم ببلدية مصراتة أن عدد الخريجين يؤثر في عدد المتعينين حيث بلغت نسبة التباين المفسر R^2 نحو 0.459 وكان الارتباط مرتفع بينهما فقد سجل نحو 0.678 وكان الاختبار معنوي وبدلالة إحصائية بلغت 0.001 وهذا يدل على أهمية كلية التربية في قطاع التعليم في بلدية مصراتة.

التوصيات:

1- الاستفادة من تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في بناء قاعدة بيانات شاملة لكليات جامعة مصراتة لتسهيل عمليات البحث والدراسة والتخطيط، ودراسة التوزيع الجغرافي.

2- التنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة من أجل وضع خطط وبرامج هادفة لتقوية العلاقة ما بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.

3- التوجه نحو استخدام نظام تعليمي تتلاءم مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، بتوجية المناهج الدراسية بكليات الجامعة نحو متطلبات سوق العمل.

4- تولي الجامعة التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني بالبلدية لتوفير فرص العمل لخريجيها، وبيان مدى أهمية التخصصات العلمية بكليات الجامعة وارتباطها بسوق العمل.

المراجع

أبو عودة، محمد منصور (2016)، مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني : حالة دراسية . كليات التجارة في قطاع غزة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

باشا، إفراج عزب السيد (2019(، التحليل المكاني لخدمات التعليم الجامعي في محافظة المنوفية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، المجلة المصرية للتغير البيئي،المجلد11، العدد2،مصر.

جامعة مصراتة، (2021)، إدارة المسجل العام، مكتب الدراسة والامتحانات، بيانات غير منشورة.

داود، جمعه (2009) التحليل الإحصائي المكاني في برنامج (Arc Gis 9.3) جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الحوات، علي، (1985)، الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتعليم الجامعي والعالي في المجتمع العربي الليبي، مجلة الوحدة، السنة الثانية، العدد 14.

خير، صفوح ، (2000)، الجغرافيا موضوعها مناهجها أهدافها، دار الفكر، دمشق.

داود، جمعة محمد، (2012) أسس التحليل المكاني في نظم المعلومات الجغرافية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

الدلو، حمدي أسعد (2016)، إستراتيجية لمواءمة مخرجات التعليم العالي مقترحة باحتياجات سوق العمل قي فلسطين، رسالة ماجستير (غير منشورة)، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

الزليتني، سعد محمد (2009)، التعليم العالي في ليبيا دراسة في أنماط التوزيع المكاني، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، العدد3، بنغازي، ليبيا.

سليم، علي مصطفى، أسمهان علي المختار (2020)، الخرائط المناخية لمنطقة الزاوية دراسة تطبيقية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، المؤتمر الدولي الرابع للتقنيات الجيومكانية، ليبيا جيوتك 4، طرابلس ليبيا، 3 -5 مارس 2020

سنكري، يمان، (2008)، التحليل الإحصائي للبيانات المكانية في نظم المعلومات الجغرافية، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب.

سليمة، ياسية (2018)، مخرجات التعليم العالي (نظام LMD) في الجزائر وتحديات سوق العمل، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد3،6163 -Issn;2602

شعت، إيهاب غانم (2018)، التحليل المكاني للخدمات التعليمية في محافظة خان يونس باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ((GIS، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

العاني، براء كامل، عبد الباقي خميس المحمدي (2017)، كفاءة توزيع المؤسسات التعليمية الجامعية الحكومية في مدينة بغداد باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بالمؤتمر متاحة في الموقع:

http://swideg-geography.blogspot.com/2018/07/blog-post_67.html

العزاوي، علي عبد عباس، (2011)،التحليل المكاني الإحصائي باستخدامArc GIS 9.3،جامعة الموصل، كلية التربية، قسم الجغرافية.

كلية التربية، جامعة مصراتة، إحصائية عدد الخريجين بالأقسام العلمية، بيانات غير منشورة، 2021.

مراقبة التعليم مصراتة، إحصائية عدد المعينين وتخصصاتهم، بيانات غير منشورة، 2021

17-Salim, Ali Mustafa, Fatima Tarawneh, Ibtisam Albira, Asmahan Othman (2021), Climatic Characteristics of Relative Humidity and its General Trends in Misurata Area for the Period 1945-2018, Journal of Global Scientific Research (ISSN: 2523-9376) 2021/6 (8) 1575-1594

المؤتمر الدولي: مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل في ليبيا

انتصار جبريل البرهمي
كلية العلوم والتقنيات الطبية طرابلس
entisarjebril@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل الليبي والاحتياجات الحقيقية لسوق العمل الليبي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة. وتوصلت الورقة البحثية إلى عدة نتائج من أهمها: يسعى الجميع للحصول على درجة جامعية تساعدهم على دخول سوق العمل والحصول على وظيفة مرموقة، جمود المشاريع التنموية أو الخدمية أو الاستثمارية التي تستوجب مخرجات التعليم أو التأهيل والتدريب التأكيد على مواءمة جودة خريجي الجامعة مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لسد هذه الاحتياجات من ناحية، وضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية عن طريق الاتحادات والروابط والمنظمات الإقليمية والعالمية؛ للاستفادة من أساليب وتجارب التوفيق بين سوق العمل ومخرجات التعليم العالي.

الكلمات الدالة: المواءمة، مخرجات التعليم العالي، سوق العمل.

Harmonization of higher education outcomes to the needs of the labour market in Libya

Entisar Jebril AlBarhami
Medical Sciences and Technology College – Tripoli
entisarjebril@gmail.com

Abstract

This research paper aimed to examine the compatibility of higher education outputs with the needs of the Libyan labor market and the real needs of the Libyan labor market, and used the descriptive analytical approach to achieve the objectives of the study. The research paper reached several results, the most important of which are: Everyone seeks to obtain a university degree that helps them enter the labor market and obtain a prestigious job. The stagnation of development, service or investment projects that require the outputs of education, qualification and training.

Emphasis on aligning the quality of university graduates with the needs and requirements of labor market institutions. To meet these needs on the one hand, and to ensure that graduates get job opportunities suitable for their specializations, the study recommended the need to strengthen cooperation between local, regional and global universities through unions, associations, and regional and global organizations; To benefit from the methods and experiences of reconciling the labor market with the outputs of higher education.
Keywords: Alignment, Higher education outcomes, Labor market.

المقدمة:

إن العملية التعليمية لا تتم في الفراغ ولا يمكن ان تحدث بمعزل عن مشكلات واحتياجات وتطلعات الأفراد والمجتمعات على السواء، وتمثل العملية التعليمية قوة اجتماعية تمتلك القدرة على إحداث تغييرات بعيدة المدى في البناء الحضاري للمجتمع. ومن جانب آخر فهي تمثل قوة اقتصادية كبرى باعتبارها استثمارا أمثل لأهم فئة مكونة للنسيج الاجتماعي لكافة المجتمعات الإنسانية ألا وهي فئة الشباب، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار أن كل جهد يبذل تجاه التعليم وتحسين فاعليته وأدائه تجاه متطلبات المجتمعات الإنسانية، إن واقع التعليم العالي بات يعاني من بطالة تزيد عن 28% بالمجمل عند معظم خريجي الجامعات العربية، ولذلك غدت المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ضرورة ملحة ووقتها الآن، كما أن التعليم المهني والتقني بات ضرورة للجامعات لتغيير الهرم الجامعي المقلوب الذي من المفروض أن تكون فيه الغلبة للمهارات لا للشهادات وتكون نسبتهم لا تقل عن 70% ونجد بأن هناك 100 ألف خريج من الجامعات الليبية لا يجدون وظائف في سوق العمل مما سبب تدني مخصصات الاستثمارات التنموية في الميزانية العامة، والتركز علي التوظيف في القطاع العام، إنه يوجد 22 ألف مشروع استثماري متوقف منذ عام 2011علي الرغم من أن نسبة إنجاز الأعمال في بعضها تصل الي 80%. "www.google.com.d,l يوم الاربعاء "2020/7/28

تعني المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل انسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل الأساسي بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب الملائمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محوراً لنشاطه الاقتصادي وليس لمجرد الكسب المادي، ومنذ بداية السبعينيات فقد شهد التعليم في ليبيا تطوراً ملحوظاً من خلال البرامج والخطط التنموية للاهتمام بالتعليم العالي والجامعي بصفة عامة.

المشكلة: –

يعد موضوع التعليم العالي وعلاقته بالتنمية الاجتماعية من الموضوعات ذات الأهمية البالغة في مجال الدراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية حيث العلاقة بينهم تكاملية، فالتعليم العالي يعتبر جزءاً من عمليات التنمية البشرية حيث أثبتت التجارب الدولية بأن بداية التقدم الحقيقي يكمن في التعليم الجيد الفعال الذي يعكس استراتيجية فعالة للمناهج، والبنية التعليمية، وقدرات وكفاءات مصادر التعليم، ونوعية وكفاءة مخرجات التعليم، وقدرة الخريج على مواكبة التطور المعرفي والتكنولوجي المعاصر.

وقد شرعت ليبيا في إنشاء التعليم العالي في (1956/55) عندما تأسست كلية الآداب والتربية نواة الجامعة الليبية بمدينة بنغازي حيث كان عدد طلابها آنذاك 33 طالبا من "الذكور فقط" وفي العام الجامعي 1957/56م أنشئت كلية الاقتصاد والتجارة في مدينة بنغازي، وكلية العلوم بمدينة طرابلس، إلى أن وصل التعليم العالي في الوقت الحاضر إلى أن يشكل ما نسبته هذا ويؤرخ لثورة تعليمية بكل ما تحمله من معنى من أجل العلم والتعليم وبناء التقدم وقهر التخلف والجهل والأمية." (الحوات، التعليم والمعرفة والتنمية "دراسات في المجتمع العربي، 2007، صفحة 303ص)

أصبحت المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ضرورة ملحة تفرضها التحولات والتطورات التي يمر بها عالمنا اليوم، ولا سيما أن عملية التنمية باتت تعتمد على مدى الخبرة المكتسبة وصناعة المعرفة والمهارات التقنية التي يمتلكها رأس المال البشري من جهة، وعلى مدى الحكمة والعقلانية في توظيف الموارد المالية والبشرية من جهة أخرى، وبالتالي أصبحت مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة المؤهلة واحدة من أهم القضايا التي تشغل اهتمام القائمين على توظيف الكفاءات الجامعية، وذلك بعد التوسع في التعليم العام الذي أدى إلى زيادة مخرجات التعليم الثانوي، وزيادة الضغط على مؤسسات التعليم العالي أفرز زيادة هائلة من الضغط على التوظيف خاصة في القطاع العام.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن التعليم العالي يشكل أحد المقومات الأساسية للبنية الاجتماعية والاقتصادية، ويعتبر من المعايير المعتمدة للتقدم العلمي والثقافي لتلك الدول. ومما شجع على الاهتمام به التغيرات الجذرية التي شهدها عالم العمل نتيجة للتطورات العلمية والتقنية، مما عزز التوجه الدولي لربط التعليم عموما، والتعليم العالي على وجه الخصوص بسوق العمل، إضافة إلى التحاق أعداد كبيرة من الطلاب في التعليم بمراحله المختلفة كما نحتاج لتطبيق استراتيجيات نوعية لدعم المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات

السوق، والذي يكون به خلل وقصور في تركيبته وفي عدم قدرته على استيعاب الخريجين، وتنطلق هذه الورقة البحثية من تساؤل رئيس عام وهو:

ما واقع مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل الليبي؟

وهذا السؤال يندرج تحته عدة تساؤلات أهمها:

1. ما الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل الليبي؟
2. ما مدى مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل الليبي؟

تهدف هذه الورقة البحثية إلى: -

1. التعرف على الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل الليبي.

2. التعرف على مدى مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل الليبي.

وتركزت الأهمية:

1. المساعدة على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية الوطنية.
2. تكمن أهمية هذا البحث في أهمية الموضوع الذي تناوله وهو مخرجات التعليم العالي وأسباب عدم انسياب هذه المخرجات في شتى أنواع التخصصات في سوق العمل.
3. تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات اللازمة لحل مشكلة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل الفعلية في ليبيا.
4. مدى ملاءمة جودة مخرجات التعليم العالي لهذه المتطلبات.

تعريف المفاهيم:

المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل: -

تزويد سوق العمل بخريجين أكفاء قابلين للتعلم الذاتي والمستمر، يمتلكون المعارف والمهارات والكفايات التي تساعدهم على الاندماج في عملهم بالشكل الذي يتطلبه سوق العمل" (عيسان، 2006)

التعليم: -

(هو تلك العملية الإجرائية المقصودة التي تستخدم فيها التطبيقات التكنولوجية المتقدمة المبينة على أحداث ما اكتشفه علم التعليم من قوانين أداة لاكتساب ما يراه المربون صالحاً لإعدادهم ومن فلسفة التربية السائدة في المجتمع**).** (الحوات، 2007)

مخرجات التعليم العالي: مجموعة من المعارف والمهارات والتصرفات التي يجب أن يتقنها المتعلم خلال العملية التعليمية لتؤهله للتفاعل مع متطلبات سوق العمل المختلفة." (الدلو، 2016)

منهج البحث: سيتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي باعتبار أن نوعية البحث "وصفي تحليلي" بالنظر إلى طبيعة هذا البحث والهدف المتوخى من إجرائه والذي يحاول قراءة مفردات الواقع وسبل التعرف علي أهم البرامج والخطط التي من شانها تحسن وتطور التعليم العالي ؛ فإن المنهج الوصفي وهو كما عرفه عبد الباسط محمد عبد المعطى "هو الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا " (عبد المعطى، 1987)

تتمثل حدود البحث في الآتي:

الحدود الموضوعية: تحليل مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل الليبي)، وستركز هذه الورقة البحثية على تطبيقاته في البحث العلمي وحدود استثماره للارتقاء بمستواه.

الحدود الزمانية: أجريت هذه الورقة البحثية خلال العام 2022-2021م

الدراسات السابقة:

دراسة (المبروك، 2011) مع دراسة ميدانية لخريجي جامعة قاصدي مرح ورقلة، رسالة أهم ما استخلصته الدراسة هو ضرورة إيجاد حلول في مجال المواءمة بين التعليم العالي و سوق الشغل من خلال إيجاد شراكة بين قطاع التعليم و المؤسسات الاقتصادية.

دراسة (نقلا عن حمدي أسعد الدلو، 2016) هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى إسهام التدريب المهني المقدم من وزارة العمل في سوق العمل في قطاع غزة، وملاءمة مخرجاته ومستوى التأهيل لمتطلبات سوق العمل، والعوامل المؤثرة على فرص حصول خريجي المراكز المهنية على عمل، تم استخدام الأساليب الكمية (Quantitative Methods) للحصول على المعلومات والتفاصيل المختلفة عن الخريجين من حيث التخصصات التي التحقوا بها، وبلغ عددهم (6877)، وتم التواصل مع 81%من الفئة المستهدفة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها ما يلي: الخريجون من التخصصات التقنية الحديثة فرصهم في العمل أكبر من غيرهم، كذلك استقرار الوضع السياسي يزيد من استيعاب الخريجين وتشغيلهم **وأوصت بما يأتي**

1. الاهتمام بكفاءة الهيئات التدريبية في الجامعات والمعاهد والمراكز المختلفة

2. خلق مؤسسات على المستوى الوزاري وعلى مستوى الشراكة الاجتماعية والاشتباك مع المجتمع في تحديد الأولويات التنموية بالنسبة لقطاع التدريب المهني وسوق العمل.

دراسة (التائب،، 2014) هدفت الدراسة إلى التعرف إلى كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بأن من خلال وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف بأن مخرجات التعليم المحاسبي تفتقر إلي الكثير من الكفاءة في تقديم الخدمات وأداء الأعمال. وقد أوصت الدراسة بالتنسيق بين المؤسسات التعليمية والمهنية بما يضمن تضييق الفجوة بين التعليم المحاسبي وسوق العمل

دراسة (عبد الله حسن و صالح عبد الله، 2020) هدفت إلى دراسة المرتكزات المعرفية للتعليم المحاسبي والتعريف بمعايير الإبلاغ المالي الدولية (Ifrs) واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي حيث تم إعداد استمارة استبانة لجمع البيانات وتم توزيعها على مجموعة من الأكاديميين العاملين في جامعات الإقليم الحكومية والأهلية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي وإيجابي لقرار تبني معايير IFRSفي متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي، وقد اوصت الدراسة بالعمل على مراعاة متطلبات سوق العمل المحلية والدولية عند وضع المقررات والمناهج الدراسية بما يعمل على تنمية المهارات الشخصية ومهارات التواصل المطلوب توافرها لفهم وتطبيق معايير (IFRS)لدى الطلبة الخريجين.

دراسة (عبدالله الشبه و مسعود حدود، 2015) هدفت إلى دراسة معرفة أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، إضافة الي الوقوف على أهم الاختلالات التي أدت إلى وجود فجوة بين المخرجات للتعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، وتوصلت الدراسة إلى زيادة أعدد الباحثين عن العمل بشكل عام وزيادة نسبة البطالة الذين من ضمنهم العنصر النسائي بشكل خاص، وأوصت بالعمل على إيجاد خطة شاملة لتطوير الاقتصاد الليبي الذي يأتي من ضمنه متطلبات سوق العمل لاستيعاب خريجي التعليم الجامعي في جميع التخصصات المختلفة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

دراسة (نقلا عن عبدالله الشبه و مسعود حدود، 2015)،تطورات سوق العمل في الاقتصاد الليبي، وقد تعرضت هذه الدراسة الي تطور سوق العمل الليبي ،(2006 –1973)حيث تناولت هذه الدراسة تطور الوضع السكاني خلال المدة محل الدراسة، وكذلك مستويات الاستخدام والبطالة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المجتمع الليبي لم يكن يعاني من البطالة قبل الثمانينيات من القرن الماضي وأن البطالة ونسبة الزيادة بدأت في الظهور من منتصف الثمانينيات، وقد وصلت إلى أقصاها في سنة (2003) حيث وصلت إلى . 1%

توظيف الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات واقع الخريجين من حيث نوعية التخصصات وسياسة القبول وحاجتهم إلى الخدمات المميزة، ورفع الكفاءة كذلك ضرورة تحقيق الانسجام بين النظرية والتطبيق العملي، والنظر الي التأهيل لمتطلبات سوق العمل بأهميته بما يتناسب مع التخصصات المطروحة، وضع خطط التعليم وأهدافه واستراتيجياته ، لمواجهة احتياجات سوق العمل، واتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في كثير من المواضيع، كقدرة مؤسسات التعليم على التجاوب مع احتياجات سوق العمل، ومستوى الشراكة في التخطيط والمتابعة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، وضعف التكامل بين مخرجات التعليم العالي وواقع سوق العمل في القطاع الخاص والعام. كانت الاستفادة من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية يمكن أن يخلص الباحث إلى ما يأتي:

1. اقتراح حلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات التعليم العالي، بما يتواءم وحاجة سوق العمل.
2. عدم الاستقرار في الهيكل الإداري والتنظيمي للجامعات أضعف ملاءمة مخرجات التعليم الجامعي بتخصصاته كافة لاحتياجات سوق العمل الليبي لمواجهة تلك التحديات والمشكلات.
3. ليس هناك تعاون بين المنظمات المسئولة عن المهنة ومؤسسات التعليم العالي لغرض التعليم والتدريب المستمر للخرجين بعد تخرجهم.
4. لقد أصبحت النظرة إلى التعليم الجامعي في البلاد العربية على أنه أداة لنشر المعلومات الأكاديمية النظرية ومنح شهادات الدراسة العليا فقط.

التعرف على الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل الليبي.

مفهوم سوق العمل

هو "الجهد الإرادي الهادف الذي يبذله الإنسان لتحقيق ذاته ، وإبراز قدراته المادية والفكرية والروحية ، وهو عنصر رئيس في بناء المجتمع ورقي الدولة ، وهو يشارك مع غيره من العناصر الإنتاجية في تحقيق عملية التنمية الشاملة (العسل ، 1996)

بناء الموارد البشرية بلغ مؤشر التنمية البشرية في ليبيا 0.75 في عام ،2015 مما جعل ليبيا تحتل المرتبة 102من أصل 188بلدا. لقد تدهور أداء ليبيا منذ عام (2014) عندما سجل (0.7196)وتراجع عن المستوى الذي كان قبل الثورة (0.756 في عام (2010)ومع ذلك فإن أداء ليبيا لا يزال يعتبر عاليا في فئة

التنمية البشرية حيث يقيس مؤشر التنمية البشرية التنمية البشرية في ثلاثة مجالات رئيسة هي: التعليم، والصحة، ومستويات المعيشة. وتتأثر بعض المناطق الليبية بشكل كبير بانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في البلاد، وكذلك بالتقلب في أداء القطاع النفطي الذي يملي إيرادات الحكومة وقدرتها على الإنفاق على بناء القدرات البشرية. في عام 2018 تدل المؤشرات على أن مؤشر التنمية البشرية في ليبيا لعام 2017وصل إلى (0.706) مما يضع البلد في فئة التنمية البشرية العالية، ويمنح ليبيا المرتبة 108من أصل 189 بلدا؛ لقد زادت القيمة 4.2من القيمة السابقة (البشرية، 2019)

يواجه نظام التعليم في ليبيا مشكلة في الجودة والقدرة على إعداد الخريجين لأسواق العمل المحلية والدولية فيما يخص التعليم العالي، ثمة (17) جامعة على الأقل وأكثر من (100) مؤسسة فنية ومهنية تعمل في ليبيا ووفقا للمجلس البريطاني، يتم تسجيل ما يقارب من(90)في المائة من طلاب المستوى الجامعي في الجامعات العامة التي تجتهد لتلبية الطلب. كذلك ثمة منح دراسية حكومية متاحة للطلاب الليبيين، حيث يصل عدد الطلاب الدارسين في الخارج والممولين من الحكومة الليبية إلى(20000طالب) يدرسون في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا ومصر وماليزيا. ومع ذلك، فإن المدفوعات تحدث بطريقة متقطعة للغاية، بسبب الوضع السياسي الصعب في ليبيا مما أثر سلبا على الطلبة الدارسين في الخارج، ناهيك عن أن مجموعة من الطلبة الليبيين في الخارج يرفضون العودة ويفضلون العمل خارج الدولة (البريطاني، 2018)

وعلى الصعيد الخاص، ثمة مجموعة من الجامعات والمعاهد الخاصة الفاعلة في السوق الليبي التي تغطي معظم التخصصات. إلا أنه يؤخذ على هذه الجامعات ضعف التحصيل وتماشي مناهجها مع المناهج المعتمدة في الجامعات العامة، وحرصها على تحقيق الأرباح من دون التركيز على التحصيل العلمي. إلا أن هناك بعض الجامعات التي حظيت بسمعة جيدة، ونجحت في فرض وجودها في السوق الليبي كالجامعة الدولية للدراسات الطبية في بنغازي

أما بالنسبة للمعاهد ومراكز التدريب، فقد أنشأت ليبيا معهد التدريب التقني والمهني (TVET) الذي كان من المفترض أن يقوم بتدريب وإعداد العمال الليبيين لتلبية الطلب في السوق. يتم التدريب الفني والمهني الحالي في عزلة نسبية عن سوق العمل، مما يخلق فجوة بين العمال المهرة وغير المهرة. ويواجه القطاع الخاص صعوبات في الحصول على العمال المهرة من السوق الليبي، حيث إن الموظفين الليبيين دائمو الشكوى من العمل، وغالبا ما تظهر مشاكل من قبيل انخفاض المسؤولية، وتوجيه الموظفين الليبيين المفرط. كل هذه

الاختلافات خلقت عدم توافق بين النظام التعليمي والطلب في السوق مما خلق فرصة للعمال الأجانب لملأ هذا الفراغ، هذا وتعمل ليبيا حاليّا مع الاتحاد الأوروبي على مشروع لتحسين جودة التّعليم المهني لمناقشة التزام جديد تجاه تحسين نظام التّعليم المهني في ليبيا.

1. لإعادة بناء البلاد لا بدّ من توفّر يد عاملة لها كفاءات، قادرة على أن تأخذ التغييرات بعين الاعتبار، ويبيّن العدد المحدود من الليبيين العاملين في القطاع الخاصّ.
2. هناك مجال لإدخال الكثير من التّحسينات ليتماشى التّعليم مع حاجيّات سوق العمل.

(https://www.euneighbours.eu/ar/south/stay-informed، 2021)

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، تُعد غالبية الأيدي العاملة الليبية شبه ماهرة. فقرابة النصف تلقوا تعليماً ثانوياً أو تدريباً بعد المرحلة الثانوية) 47 في المائة، ولا يمثل من لم يتلقوا سوى تعليم ابتدائي أو أقل إلا أقلية صغيرة 13 في المائة. ويحمل حوالي 25في المائة من المنخرطين في الأيدي العاملة شهادات جامعية، ويمثل الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 15و 24عاماً 10 في المائة من الأيدي العاملة، وتشكل الإناث 34 في المائة من الأيدي العاملة ، ويبلغ عدد طلاب الجامعات نحو 402,392 ألف، تمثل نسبة الطالبات منهم 52.70 في المئة للعام الدراسي 2021/2020، وأشارت أبو خطوة، تسعى الجامعات الليبية لتطوير وتحسين مخرجاتها التعليمية، لكنها تفتقد الطريق وربما الدعم من الإدارات العليا ما يجعل ترتيبها متأخرًا أو غير موجود في التصنيفات العالمية للجامعات.

خصائص سوق العمل

1. خدمات العمل تؤجر ولا تباع.
2. خدمات العمل لا يمكن فصلها عن العامل.
3. كثرة المؤسسات والتشريعات التي تحدد وتنظم ألية عمل السوق.
4. الطلب على العمل طلب مشتق أي هو طلب من أجل إنتاج سلع وخدمات يتم بيعها.

وبخصوص فرص التشغيل صنف التقرير الأممي نسبة البطالة في ليبيا كأعلى معدل في المنطقة العربية، حيث ستبلغ 22%، وستزيد على 21% في تونس والأردن، بينما ستصل في فلسطين إلى 31%. وتوقعت «إسكوا» ارتفاع نسبة الصادرات الليبية بنسبة 18% في العام الجاري، مقابل تراجعها بنسبة 21% العام

الماضي، في حين انخفضت نسبة فاتورة الاستيراد بـ4.4% في العام 2020، ومن المتوقع ارتفاعها بـ4.1% في 2021.

إنّ عملية اختيار التخصص الجامعي المناسب قد تكون في غالب الأحيان مثيرة للتوتر والخوف، نظرًا لأن الكثيرين يفكّرون في الأمر على أنه خطوة مصيرية ستحدّد مستقبلهم إلى الأبد.، فالتخصص الذي ستختاره لا يعني بالضرورة أنه سيقودك إلى وظيفة واحدة فقط مدى الحياة. إلاّ أنّك برغم ذلك ستقضي وقتًا طويلاً في دراسته لذا عليك أن تتعلّم كيفية اختيار التخصص المناسب لك قبل أن تلتزم فيه لعدّة سنوات. إن هناك الكثير من التخصصات الخاصة بالهندسة ومجال التكنولوجيا تنجذب إليها الإناث، حيث إن تخصص الهندسة المعماريّة يناسب الذكور والإناث، وكذلك كليات هندسة الاتصالات، وكليات الهندسة البيئيّة، وبعض التخصصات الهندسة مثل الهندسة المدنيّة.

كما أن كلية هندسة الحاسب الآلي تناسب الإناث المهتمات بالتكنولوجيا، وكذلك كلية تقنية المعلومات، كما أن مجال هندسة الأجهزة الطبيّة متوقع له نجاح باهر للبنات، وهندسة برمجيّات الحاسب الآلي أيضا.

كما أن التخصصات الخاصة بالعلوم الإنسانية تناسب الفتيات، والكليات الاجتماعية أيضا تناسب البنات أكثر من الذكور حيث الكليات التي تدرس علم الاجتماع، وكليات تدرس العلوم السياسيّة، وكلية الآثار ودراسة المتاحف، ودراسة العلاقات الدوليّة.

أعلنت جامعة طرابلس أنها أغلقت باب القبول في كلية طب وجراحة الفم والأسنان لمدة ثلاث سنوات. وبحسب بيان نشرته الجامعة عبر صفحتها الرسمية في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، فقد قرر مجلس الجامعة إغلاق باب القبول والتسجيل في كلية طب وجراحة الفم لمدة 3 سنوات. وقد تضمن البيان الإعلان عن فتح منظومة التسجيل في الجامعة للعام الدراسي 2020/ 2021 بنسبة 85% لكلية الطب البشري، و80% لكلية الصيدلة، و75% لكلية التقنية الطبية، و70% لكلية الهندسة، و70% لكلية تقنية المعلومات، و65% لباقي الكليات. (جامعة طرابلسhttps://arabic.sputniknews.com/news/2020-2021)

هذا بالنسبة للتعليم الفني في ليبيا لن ينجح إذا أشرفت عليه الدولة فقط، لأنه يحتاج لدخول القطاع الخاص لخلق منافسة ولإيجاد سوق عمل جديد وتخصصات جديدة تخدم المجتمع وفي الوقت نفسه يستوعب عدداً أكبر من حملة الشهادة الإعدادية، وإذا كنا نريد تطوير التعليم الفني لابد من أن نبحث عن تخصصات جديدة، ولابد من تطوير المعاهد بشكل أو بآخر، يشمل المعاهد العليا والكليات التقنية فلدينا ما يقارب من 110 إلى 115 معهداً

عالياً و40 كلية تقنية على مستوى الدولة الليبية، طبعاً الكليات التقنية والمعاهد العليا التقنية تختلف عن الكليات الجامعية في المؤهل الذي يتحصل عليه الطالب بعد تخرجه، فخريج الكلية التقنية من المفترض أن يحمل مؤهلاً تقنياً، أما خريجو الكليات أو الأكاديميات فيحملون مؤهل علوم، والكليات التقنية لها ميزة أخرى تختلف عن الكليات الجامعية، وهي وجود ذمة مالية وإدارية مستقلة، وتلك المؤسسات وجدت دعماً للتنمية المكانية في الدولة، بمعنى إتاحة فرص عمل والبحث عن توجهات جديدة في التعليم التقني، وترغيب النَّاس في التعليم التقني عن التعليم الأكاديمي (https://febp.ly/التعليم-التقني-ضرورة-يتطلبها).

مما سبق نجد أن كثرة المراكز ليس تنمية مكانية بل هي خللٌ كبير؛ لأن أية مؤسسة متوقفة وتحتاج لدعم الدولة لصيانة المعدات، والمبنى أيضاً يصبح عاجزا عن توفير المواد الخام، بالتالي تكون هذه العراقيل والصعوبات حائلا أمام اتجاه الطلبة نحو المعاهد والكليات التقنية، الآن خريجو الكليات التقنية درجاتهم أعلى من خريجي المعاهد التقنية، في الوقت الذي يفترض أن يكون العكس، في السبعينيات وحتى في الثمانينيات كانت هناك مكافآت تصرف لهم، هذا يأتي في إطار ترغيب الطلبة للدخول لهذه المعاهد.

وتُعد برامج سوق العمل النشطة في ليبيا حديثة نسبيا. وعلى الأمد القريب، تهدف الخطط الموضوعة إلى رفع قدرات وزارة العمل والتأهيل على تطوير التدريب والمهارات، وبرامج التعيين في الوظائف. ومنذ عام 2012، وبالنظر للحاجة لإيجاد حلول سريعة للعاطلين عن العمل والمحاربين السابقين، تقوم وزارة العمل والتأهيل بإدارة برنامجين رئيسين للتدريب ضمن إطار طارئ. ويستهدف البرنامج الأول خريجي الجامعات الراغبين في اكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات، واللغة الإنكليزية) ويمتد لمدة تتراوح ما بين 3و 4أشهر(. أما البرنامج الآخر فيستهدف طائفة من أنواع التدريب المهني) من 6 إلى 8أشهر (. وتمول وزارة العمل والتأهيل هذين البرنامجين من خلال تعاقدات مباشرة مع مقدمي الخدمة الدوليين والمحليين. إلا أن طبيعة ونوعية هؤلاء المقدمين غير معروفة لموظفي البنك الدولي. وكذلك، ليس من الواضح ترتيبات التسجيل، والمطابقة، والتمويل. وفي عام 2012كان العدد الأولي المستهدف للمستفيدين يُقدر بنحو 25ألف شخص على امتداد خمس سنوات **إن إعادة النظر في قوانين العمل** تشير الحوافز الموروثة بالقواعد المنظمة للعمل في ليبيا إلى المجالات التي تحتاج إلى تقييم مستقبلاً. وتتمثل أبرز هذه الحوافز في القواعد التنظيمية المتعلقة بما يأتي:)

1. سياسات التوظيف والإبقاء على العمالة للمواطنين وغير المواطنين.
2. الأجور والمزايا.

3. إعانات البطالة.

منذ عام،2012يخضع القانون رقم 12لسنة 2010الخاص بالقواعد المنظمة للعمل، وقانون العمل، لإعادة النظر مع وضع مسودة قانون جديد للاتحادات العمالية

هذا وقد توصلت الساحة المؤسسية الليبية إلى استنتاجات لديها بالفعل اللبنات الأساسية لبناء سوق عمل تقوم بوظائفها. إلا أن وضع هذه اللبنات ضمن سياسات سليمة وإطار استراتيجي صحيح لتشجيع القدرة على التحمل والتعافي، والنمو، وخلق فرص العمل، أمر يقف على المحك. ويمكن لمساندة إدخال إصلاحات على مناخ العمل للتيسير على الاستثمارات.

(التعافي، 2016)

خلال مرحلة ما بعد 2014 دخلت البلاد في حالة حرب، وأصبح هناك حكومتين، وهذا كان يعني بالضرورة وجود وزارتي تعليم، تتولي كل منها الإشراف على المؤسسات التعليمية الواقعة في نطاقها، سواء أكانت بالمنطقة الشرقية أو الغربية، فتم تأسيس حوالي 11 جامعة حكومية، دون مراعاة لأية ضوابط أو معايير، وبمخالفة لقانون التعليم رقم 18 لسنة 2010 والذي يُلزم مجلس الوزراء، ووزارة التعليم عدم إصدار قرار تأسيس أي جامعة قبل قيام المركز الوطني لضمان الجودة بالتأكد من القدرة المؤسسية للجامعة على استيعاب الكليات والأقسام العلمية الموجود بها. مع حلول سنة 2017 أصبح هناك 24 جامعة حكومية غير ملتزمة بالشروط والمواصفات في المباني والمرافق الجامعية مما أدي إلى انتشار الكليات بشكل عشوائي، وغير مدروس، واستحداث جامعات وكليات جديدة بسبب الظروف التي تعيشها البلاد من عدم استقرار، وغياب الأمن مما اضطر الوزارة استثنائيا للموافقة على استحداث بعض الجامعات والكليات، التي لا تستوفى الحد الأدنى من شروط معايير الجودة، ومعايير استحداث الكليات والاقسام"، وبحسب فردغ فإن الأمر يزداد سوءًا بسبب عدم صرف ميزانيات للجامعات منذ 3 سنوات، مما أثقل المؤسسات التعليمية بالتزامات كبيرة تجاه الجامعات والاحتياجات التي تتطلبها الكليات ،والعملية التعليمية.. (التمدد الأفقي https://www.afrigatenews.net/a/169498")

وهنا ثلاث وضعيات هامة تشغل سوق العمل الليبي وهي: **(الصادق بن سعيد، 2005)**

1. إن سوق العمل الليبي تسوده بطالة تتمثل في مدة انتظار قد تكون طويلة بعض الشيء.

2.عملية الزيادات في إعداد الخريجين للمهن والتخصصات المطلوبة وبالتالي يمتصهم سوق العمل، ولكن تكون عدم موازنة في توزيع هؤلاء الخريجين

3.من خلال عدم توفير فرص العمل للخريجين، وهنا قد يتجه الخريج للعمل الذاتي والمشروعات الصغرى حيث المردود يكون بسيطا بمعني يستفيد من قدراته وخلفياته التعليمية في استخدامات إنتاجية ولكن يكون ذلك محدوداً بالإضافة إلى غياب التسهيلات المصرفية والقروض التشجيعية التي تشجع الخريجين على الإبداع والابتكار والاستفادة من دراستهم التي كانت دعماً لهم.

من خلال ما تقدم نستنتج بأنه عندما تمنح الحوافز لليبيين على ممارسة العمل المهني وتوجيه مخرجات التعليم والتدريب إليها هنا يكون فعل واضح يحد من استخدام العمالة الوافدة على ممارستها، وإقرار سياسة مجتمعية مشجعة للمرتبات، والاهتمام بالسلامة المهنية بما يمكنها من استقطاب القوى العاملة الليبية، إضافة الي النظر الحازم في تطوير المناهج بالمراحل التعليمية المختلفة، وتعديل سياسات القبول في التعليم الثانوي والمعاهد العليا والجامعات، واستحداث أقسام تتماشى مع سوق العمل، ومتطلبات السوق.

مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل الليبي:

يحتل التعليم العالي مكانة الصدارة في التقدم المنشود في المجتمعات البشرية، و في تشكيل حياة المجتمعات الحديثة واقتصاداتها خاصة مع تنامي مفهوم اقتصاد المعرفة و مجتمع المعلومات، و تزايد متطلبات واحتياجات التنمية. إذ تؤكد الحقائق والوقائع أن تقدم الأمم و رقيتها و نمائها أصبح يعتمد باستمرار على مدى تقدمها العلمي، وترتبط بمدى قدرته على مواكبة التطورات المتسارعة على الصعيد المعرفي و التكنولوجي و المعلوماتي، و لا يتحقق ذلك لأي أمة، إلا من خلال وجود نظام رزين للتعليم العالي يجعل من العنصر البشري عامل النمو و التقدم للمجتمع، فإن إصلاح التعليم الجامعي يمثل عاملا أساسيا من عملية إصلاح المجتمع وتحدثيه، ووضع خطط تنموية تكون قادرة علي تلبية احتياجات مخرجات سوق العمل، وأشار مرجين علي إلى أن يتم ذلك من خلال خلق أجيال قادرة علي التواصل مع العالم، والتعامل مع مستجداته بفاعلية واقتدار، ومن ناحية أخري يسهم التعليم الجامعي في بناء الهوية الوطنية وتأصيلها." (مرجين)

إن للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها ليبيا عبر مراحل تاريخية مختلفة تأثيراً مباشراً في تشكيل الخلفية الاجتماعية والثقافية للنظم المختلقة، التي من بينها النظام التعليمي، حيت إن التعليم العالي في أي بلد من بلدان العالم دليل علي مستوى النهضة العلمية والاجتماعية والثقافية التي بلغها ذلك البلد، وهو عنوان للرقي الحضاري، وهو نقطة التحول والإصلاح وتقدم هذا المجتمع. لا جدال في أن التعليم في ليبيا قد عانى أثناء الفترة السابقة الأمرين جراء التهميش والمسخ والاستهزاء مما أنتج مخرجات توصف في عمومها بالقصور عن القيام بما

يتوجب عليها القيام به في حيلتها العلمية، فكانت المنظومة في ذلك الوقت لم تكن في مخططها العلمي تنمية البلاد وتطويرها وتنمية العقول البشرية ، فالتدهور في نوعية التعليم أدي الي التوجه نحو التوسع الكمي إلى تحمل المجتمع خسارتين الأولي في المبالغ التي أنفقت علي التعليم الذي يتسم بنوعية المنخفضة والثانية المبالغ التي تحملها المجتمع لدفع الأجور والرواتب للأعداد الهائلة من الخريجين الذي تم توظيفهم في أنشطة تتسم بانخفاض الإنتاجية، وبالتالي فإن التوسع الذي طرء على التعليم بجميع مراحله قد انطوي علي قدر كبير من مبادلة لنوعية بالكم. وقد أشار إلى تلك النقطة بوضوح تقرير التنافسية العالمي لعام تدهور التعليم الأكاديمي نوعية النظام التعليمي جاءت ليبيا في الترتيب الأخير عالمياً وعربياً، الوصول إلى الأنترنت في المدارس جاءت ليبيا في الترتيب 212عالمياً والترتيب 23عربياً، ضعف الحافز على الالتحاق بالتعليم الفني والتخصصي العلمي المؤسسات الخاصة ظلت محكومة بمبدأ تحقيق الربح، وغير ملتزمة بمعايير الجودة أو الملاءمة مع سوق العمل. "فلاح ،ص3" *عدد الطلبة المقيدين في الجامعات الليبية وهي من دون ترتيب نذكرها طرابلس، بنغازي، عمر المختار، الجبل الغربي، مصراته، الزاوية، المرقب، سبها، سرت، الزيتونة، الأسمرية، المفتوحة، السنوسية، الأكاديمية لسنة (2014–2015) كان العدد الإجمالي (374705) أما بالنسبة لعدد الطلبة الليبيين(366410) بين الذكور والإناث، فعدد الذكور(633362) أما عدد الإثاث فكان علي النحو الآتي: (212180) ، أما الطلبة الوافدون فكان الإجمالي منهم (6295) الذكور(4419) عدد طلبة الدراسات العليا الماجستير، الدكتوراه(13132)عدد الذكور(7001) أما الإناث(6131)،عدد المعيدين(10842) الذكور(2997) الإناث (5028) والموظفين والفنيين بالجامعات الليبية عددهم ما بين ذكور وإناث والعد د الإجمالي علي النحو الآتي (35410) الذكور عددهم (1514) أما الإناث فكان عددهم(7298) ونأتي إلى عدد الخرجين بالمرحلة الجامعية لسنة (2014–2015) حسب الجامعات المذكورة سابقا فالعدد الإجمالي لهؤلاء الخريجين (33259) الذكور(10498) الإناث (15865)

(*للعلم تعتبر هذه آخر إحصائية2015 تحصلت عليها لتوثيق الأرقام، ولا يوجد إصدار بعدها من إدارة التخطيط والتطوير بوزارة التعليم وفقا لإحصائيات،ص20–23.")

ومما سبق يدل هذا على أن التعليم العالي سواء الدبلوم التقني أو الدرجةً الجامعية هو شرارة الانطلاق نحو الوظائف المهنية في حين لابد من ملائمةً الخريجين من مؤسسات التعليم العالي بشكل يتوافق مع احتياجات سوق العمل، من حيث الأعداد المناسبة للوظائف الشاغرة، والتخصصات المطلوبة ولكن هنا نجد العكس الذي يكون في ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل من حيث التخصصات المطلوبة فيها، وأعداد الخريجين الذين من الممكن حصولهم على فرصة عمل في تلك المؤسسات، والذين تنتج عنه وجود فائض في أعداد الخريجين

في بعض التخصصات تحتاج إلى استحداث وتضمين معدات أكثر تطورا تتماشى مع التطورات والتغيرات التكنولوجيةً المتسارعة التي يشهدها سوق العمل وجود فجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل ناتجةً عن قصور في الخطط التعليمية في كل الجوانب التي من شأنها أن تعزز العلاقة بين المخرجات والمتطلبات لسوق العمل لا تحتاج قوافل من الشباب بمؤهلات عالية أصبح في البطالة عند المثقفين نتيجة للفجوة الهائلة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، ويلجأ عدد من خريجي الجامعات والمعاهد حديثا إلى العمل في مهن متواضعة لا تلبي طموحاتهم، ويعتبرونها مرحلة مؤقتة إلى حين الحصول على فرصة عمل في المجال الذي درسوه، أو الحصول على وظيفة إدارية باعتبارهم من أصحاب المؤهلات الجامعية في الكثير من الأحيان يُصدم الخريجون بما يسمّى "إغلاق التخصصات" التي درسوها لسنوات طويلة. ويبقى الكثير منهم ينتظرون الالتحاق بوظائف تتناسب مع تخصصاتهم من دون البحث عن فرص عمل أخرى تمكنهم من تأمين مبالغ مالية تسهم في تحسين أوضاعهم، فيما يتجه خريجون آخرون للبحث عن فرص عمل بعيدة عن تخصصاتهم التي درسوها ليعملوا فيها. واليوم مع تفشي البطالة والتدهور الاقتصادي في الكثير من دول العالم ومنها العربية، تبدو الحاجة ماسة إلى تغيير رؤية الناس والمجتمعات العربية للمهن والأشغال اليدوية والخدمية، وخصوصا الأهل الذين لهم دور كبير في التدخل باختيار ما سوف يدرسه أولادهم، حيث مازالت ثقافة العيب متجذرة عندهم مما يحول دون إقبال الشباب على العمل في بعض المهن، والنتيجة ارتفاع نسبة البطالة وكثرة الخريجين الجامعيين الذين لا تتناسب مؤهلاتهم مع سوق العمل.

((/https://alarab.co.uk)

اذا لم تستطع المؤسسات التعليمية مواكبة متطلبات سوق العمل فسوف يشكل هذا خسارة كبيرة تتمثل في الإنفاق علي تعليم غير مجدٍ وهدرٍ زمني ومادي للقوة البشرية في تعليم لا يؤدي إلى مهنة تمكن من عيش لائق، وفي عام 2015 الذي يفوق بكثير معدل البطالة الذي أصدره الكتاب الإحصائي بمصلحة الإحصاء والتعداد فكانت الإناث الفئة الأكثر تضررا من البطالة إذ تضاعف نسبة بطالة الإناث في عضون ثلاث سنوات فقط مرتفعة من (11.3%) في عام 2010 الي (22.4%) وفي عام 2013 وصلت الي (14.5%) صعوبة حصول الخريج على فرصة عمل ليس له علاقة بمستوى التخصص الذي درسه، أن المناهج الحالية لا تُلبى متطلبات سوق العمل رغم مستواها المرتفع من حيث المحتوى التعليمي، والأهداف، وطرق إعداده، أو تناسبه مع القدرات المختلفة للطلبة.

وتنفق ليبيا سنويا (30) مليار دولار تغطية الإنفاق العام من دعم ورواتب ونفقات حكومية، إن موازنة عام 2010 خصصت حوالي (51%) من الاعتمادات للتنمية أما في عام 2017 فكانت (10.8%) وفي عام 2018 شهدت

الأعوام الأخيرة ارتفاعا في عدد الداخلين إلي سوق العمل بمختلف المناطق الليبية، مخرجات التعليم الحالية لا تتلاءم مع سوق العمل، وهذه مسؤولية تتحملها المؤسسات التعليمية والمؤسسات التنموية، وأصبح الخريجون يواجهون مشكلات البطالة، أو القبول بعمل أدنى من مستوى تحصيلهم الدراسي أو بعمل لا يتناسب مع تخصصاتهم ومؤهلاتهم، الأمر الذي أفرز ما يعرف بـ"بطالة المثقفين" التي نتجت عنها إشكاليات ذات تأثيرات عميقة على البنية الاجتماعية، إضافة إلى عدم توفر الموارد البشرية الوطنية القادرة على سدّ احتياجات سوق العمل من المهن الحرفية، ما يعني الاضطرار إلى الاستقدام والاستعانة بأعداد كبيرة من الأيدي العاملة الأجنبية. جدول يوضح مؤشرات سوق العمل 2012.

المؤشر	ذكور	إناث	الإجمالي
السكان في سن العمل بالألف	**2,026**	**1,916**	3,942
القوى العاملة)بالألف	**1,236**	**647**	1,882
معدل المشاركة في القوى العاملة)في المائة	**61.0**	**34.0**	48.0
التوظيف)بالألف	**1,039**	**485**	1,524
نسبة التوظيف إلى عدد السكان)في المائة	**51.0**	**25.0**	39.0
البطالة بالآلاف	**196**	**162**	358
نسبة البطالة)في المائة	**15.9**	**25.1**	19.0
البطالة المقنعة بالآلاف	**390**	**83**	463
نسبة البطالة المقتعة في المائة	**31.0**	**13.0**	25.0
الشباب العاملون بالآلاف من 15-الي 24سنة	**57**	**38**	95
نسبة البطالة بين الشباب	**40.9**	**67.9**	48.7

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي ومصلحة الإحصاء والتعداد، استقصاء القوى العاملة الليبي .2012.

كانت نسبة المشاركة في الأيدي العاملة عام) 2012ممن هم في سن العمل (تُقدر بنحو 47.8في المائة، وهو ما يعادل قرابة (1.9)مليون مواطن ليبي من خلال الجدول السابق يبلغ عدد السكان الذين يشغلون وظائف فعلية حوالي (1.5)مليون مواطن ليبي. ونتيجة لذلك، تُقدر نسبة العاملين إلى السكان بنحو (38.7) في المائة. وتُعد هذه النسبة متدنية بالقياس إلى المتوسط السائد في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو (43)في المائة وبالقياس إلى المتوسط السائد بغيرها من البلدان متوسطة الدخل وهو(54.8) في المائة يمثل الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين (15و 24عاماً) (10) في المائة من الأيدي العاملة، وتشكل الإناث

(34) في المائة من الأيدي العاملة ولا تختلف كثيراً نسبة الإناث في الأيدي العاملة بليبيا عنها في أكثر البلدان متوسطة الدخل، في أعقاب عام (2011) ارتفعت البطالة في ليبيا ارتفاعا مطردا لتصل إلى (19.0 %) ، أي (358300) فرد، في عام(2012) ارتفاعاً من نحو (13.5 %)عام (.2010) ويُعد معدل البطالة في ليبيا من أعلى المعدلات بين البلدان متوسطة الدخل. وتقل نسبة البطالة في ليبيا عنها في جنوب أفريقيا) (25%) وتقارب النسبة في تونس (18%) لكنها تبلغ ضعف مثيلتها في تركيا (9%) (ديناميكيات سوق العمل، 2016)

نتيجة لزيادة عدد البطالة في المجتمع الليبي بشكل كبير بين الخريجين من الذكور والإناث أعلن مركز المعلومات والتوثيق التابع لوزارة العمل والتأهيل بحكومة الوفاق الوطني أكتوبر (2020) عن إطلاق منظومة التسجيل المباشر للباحثين عن العمل عبر الموقع الإلكتروني. يُشار إلى أن العدد الكلي للباحثين عن العمل بلغ(244.977 ألف) باحث عن عمل، مسجلين في المنظومة، من بينهم عدد (528 من ذوي الإعاقة) ، وأوضحت الإحصاءات أن المنطقة الغربية لديها أكثر عدد من الباحثين تليها المنطقة الشرقية ثم الوسطى ثم الجنوبية، وأن نسبة الإناث الباحثات عن العمل أكبر من نسبة الذكور، إن برنامج تمكين الباحثين تتم عبر عدد من المسارات منها بحث الوظائف الشاغرة في الملاكات الوظيفية ودعم القطاع الخاص لاستيعاب الباحثين عن العمل، إلى جانب تفعيل اتفاقيات بدائل التدريب في الشركات الوطنية والأجنبية، وتفعيل دور صندوق التسهيلات المالية لدعم مشاريع الريادة، وأصدر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، في أغسطس من السنة نفسها، القرار رقم 567 لسنة 2020 بشأن تشغيل وتدريب العاطلين عن العمل من شريحة الشباب. (/https://www.eanlibya.com)

إن توسيع حجم القوى العاملة سوق العمل الليبي لايزال مفتوحاً للأعمال العادية والحرفية المهنية والتقنية مثل أعمال الميكانيكا، والصيانة، وخدمات الفنادق والمطاعم، وأعمال الزراعة، والرعي، كما أن قطاع الإنشاءات والتشييد والبناء لايزال مفتوحاً على مصراعيه للقوى العاملة الليبية بالكامل، فالشباب الليبي يرى العمل في البناء والتشييد خاصة كعامل عادي أمرًا غير مناسب له ولأسرته، والفتاة الليبية ترى في العمل في الفنادق والمطاعم أمرًا غير مناسب لمكانتها الاجتماعية لها ولأسرتها، ولكن هذه الاتجاهات نحو العمل المهني أصبحت تتغير تدريجياً لصالح العمل في هذه القطاعات، إلا أن الأمر يتطلب تغيرات كثيرة في منظومة القيم الاجتماعية في ذهن الشاب الليبي والمجتمع الليبي بشكل عام." (المزوغي ، 2015)

خاتمة الورقة البحثية وتوصياتها:

بناء علي ما تقدم في هذه الورقة البحثية من أفكار ومواضيع عن درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الليبي لحاجة سوق العمل، فقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات علي النحو الآتي:

أولا: الاستنتاجات:

1. الاهتمام بإنشاء مراكز لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية في مختلف الجامعات؛ للرفع من مستوى التدريس فيها، عن طريق الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة في هذا الجانب.
2. الربط بين التعليم التقني والمراكز البحثية.
3. إقرار سياسة مجتمعية مشجعة للمرتبات، والاهتمام بالسلامة المهنية بما يمكنها من استقطاب القوى العاملة الليبية.
4. عدم التركيز على الجانب التدريسي على حساب الجانب البحثي في مؤسسات التعليم العالي تحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي، وتعزيز التعاون وبناء الشراكات محلياً وعالمياً.
5. يسعى الجميع للحصول على درجة جامعية تساعدهم على دخول سوق العمل والحصول على وظيفة مرموقة.
6. جمود المشاريع التنموية أو الخدمية أو الاستثمارية التي تستوجب مخرجات التعليم أو التأهيل والتدريب.
7. إن التعليم العالي سواء الدبلوم التقني أو الدرجة الجامعية هو شرارة الانطلاق نحو الوظائف المهنية في حين لابد من ملائمةً الخريجين من مؤسسات التعليم العالي بشكل يتوافق مع احتياجات سوق العمل.
8. إن نسبة مخرجات التعليم العالي في معدلات البطالة أكبر بكثير من نسبة مشاركتهم في سوق العمل.

ثانيا: التوصيات:

1. التفكير في إيجاد آليات جديدة لتمويل التعليم العالي وحركة البحث العلمي، وذلك بالنظر إلى ارتفاع تكاليف التعليم العالي وصعوبة توفير هذه التكاليف من الميزانية العامة للمجتمع، وهنا لابد من اشتراك المؤسسات

الاقتصادية الأخرى في القطاعين العام والخاص للشراكة في تمويل برامج التعليم العالي والبحث العلمي خاصة في مجال إنتاج المعرفة، والبحث العلمي التطبيقي والإنمائي.

2. عقد الكثير من المؤتمرات وورش العمل والندوات المتخصصة في التعليم العالي، وذلك لتفعيل العقل الجامعي الليبي، وربطه بما يجري في العالم أو المنطقة من بحوث ودراسات ونظريات علمية وتعليمية.
3. تعزيز التعاون بين الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية عن طريق الاتحادات والروابط والمنظمات الإقليمية والعالمية؛ للاستفادة من أساليب وتجارب التوفيق بين سوق العمل ومخرجات التعليم العالي.
4. التأكيد على مواءمة جودة خريجي الجامعة مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لسد هذه الاحتياجات من ناحية، وضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم
5. تدني مستوى المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل أدى إلى ضمور الطلب على الخريجين وصعوبة حصولهم على فرص عمل في مجال تخصصهم وإذا لم تسرع مؤسسات التعليم العالي في وضع الاستراتيجيات التي تعزز التكامل بين المخرجات والمتطلبات، سيصبح حصول الخريج على وظيفة في سوق العمل شبه مستحيل، وينتهي الأمر بقبولها لعمل في وظيفة لا تليق بطموحه ومؤهله العلمي.
6. زيادة مرونة الخطط التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، ورفع مستوى قدرتها على الاستجابة لتطورات سوق العمل وتغيراته المستمرة.

المراجع

ديناميكيات سوق العمل. (2016). ص5-6. .

https://alarab.co.uk/). (بلا تاريخ).

https://arabic.sputniknews.com/news/2020-2021جامعة طرابلس. (بلا تاريخ).

https://febp.ly/التعليم-التقني-ضرورة-يتطلبها. (بلا تاريخ).

https://www.eanlibya.com/. (بلا تاريخ).

https://www.euneighbours.eu/ar/south/stay-informed. (2021). الاتحاد الأوروبي يساعد ليبيا على تحسين نظامها للتّعليم المهني.

إبراهيم العسل . (1996). *التنمية في الإسلام مفاهيم ومناهج وتطبيقات*. بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

التمدد الأفقي https://www.afrigatenews.net/a/169498". (بلا تاريخ).

المجلس البريطاني. (2018).

ايناس عبد الله حسن، و سيزار صالح عبد الله. (2020). *متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي في ظل التوجه نحو تبني معايير الابلاغ المالي الدولية(Ifrs)*، 440-464. اقليم كوردستان-، العراق: مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، مجلد 8، العدد 3.

ايناس عبد الله حسن، و سيزار صالح عبد الله. (2020). *متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي في ظل التوجه نحو تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية(Ifrs)رسالة ماجستير*، ص440-464. اقليم كوردستان، العراق: مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو،مجلد 8، العدد 3.

تقرير التنمية البشرية. (2019). برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

حسين مرجين. (بلا تاريخ). https://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا – الواقع والمستقبل. *اصلاحمنظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا الواقع والمستقبل التربية والتعليم والبحث العلمي* . كلية الاداب ، جامعة طرابلس .

حمدي اسعد الدلو. (2016). *استراتيجية مقارحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين،رسالة ماجستير*. فلسطين: جامعة الاقصى بغزة.

حمدي اسعد الدلو. (2016). *اسارايجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين*. جامعة الاقصى بغزة.

ديناميكيات سوق العمل في ليبيا إعادة الاندماج من أجل التعافي. (2016).

رمضان عبدالله الشبه، و مصطفى مسعود حدود. (سبتمبر، 2015). *اسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي و متطلبات سوق العمل في ليبيا* . الزاوية: المجلة الجامعة – العدد السابع عشر- المجلد الثالث.

رمضان نقلا عن عبدالله الشبه، و مصطفى مسعود حدود. (سبتمبر،، 2015). *اسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي و متطلبات سوق العمل في ليبيا* . الزاوية، ليبيا: لمجلة الجامعة – العدد السابع عشر- المجلد الثالث.

صالحة عيسان. (2006). *التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية*. مسقط عمان: المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة الايسيكو.

عادل احمد المزوغي . (2015). *البطالة اسبابها ومعالجتها من منظور الخدمة الاجتماعية ماجستير غير منشورة* .

عادل التائب،. (2014). *كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها وفق آراء الأكاديميين والمهنيين*. جامعة البلقاء. الأردن: بحث مقدم لمؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص.

عبد الباسط عبد المعطى. (1987). *اسلوب البحث الاجتماعي محاولة ورؤية منهجية لتقنياته وابعاده*، ص213. الاسكندرية، مصر: دار المعرفة.

علي الحوات. (2007). *التعليم والمعرفة والتنمية"دراسات في المجتمع العربي"*، ص22. بنغازي: دار الكتب الوطنية.

علي الحوات. (2007). *التعليم والمعرفة والتنمية "دراسات في المجتمع العربي*. ليبيا، بنغازي: دار الكتب الوطنية.

علي الحوات. (2007م). *التعليم والمعرفة والتنمية "دراسات في المجتمع العربي"* . بنغازي: دار الكتب الوطنية.

كاهي المبروك. (2011). *مخرجات التعليم العالي في الجزائر و تحديات سوق العمل جامعة قاصدي ورقلة*. الجزائر.

نقلا عن حمدي اسعد الدلو. (2016). استراتيجة مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين. جامعة الاقصى بغزة.

المؤتمر الدولي: مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تحسين جودة الخرجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل " الواقع المأمول "

أمنة سليمان ساسي
كلية التربية – جامعة مصراتة

صالحة علي الترهوني
كلية التربية – جامعة مصراتة

الملخص:

يهدف البحث إلى معرفة دور كلية التربية في تحسين جودة الخريجين وفق متطلبات سوق العمل. واستخدمت الباحثتان المنهج الوصفي الارتباطي، وتكوَّن مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة والبالغ عددهم " 219 " عضو هيئة تدريس للعام الجامعي (2020–2021)، وتكونت عينة البحث من " 50" عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية، واستخدمت الباحثتان أداة لجمع البيانات متمثلة في استبيان مكون من "28" فقرة موزعة على خمسة مجالات. وتوصلت نتائج البحث إلى أن دور كلية التربية في تحسين جودة الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل جاء بمستوى ضعيف، بمتوسط. وقد أوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسة القبول لبعض التخصصات التي يعاني خريجوها من ارتفاع معدلات البطالة، مع المحافظة على مستوى القبول نفسه في التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: جودة الخريجين، متطلبات سوق العمل، البرامج التعليمية، كلية التربية، جامعة مصراتة.

The role of the Faculty of Education at Misurata University in improving the quality of graduates according to the requirements of the labor market "Hopeful Reality"

Amna Suleiman Sassi
Faculty of Education

Salha Ali Al-Tarhouni
Faculty of Education

Abstract:

The aim of the research is to know the role of the College of Education in improving the quality of graduates according to the requirements of the labor market. The research sample consisted of "50" faculty members who were chosen by random sampling method, and the two researchers used a data collection tool represented in a questionnaire. It consists of "28" paragraphs distributed over five fields. The two researchers also used statistical methods, including the Alpha Crow-Nbach's T-test equation. ANOVA test, frequency and relative tables, standard deviation, arithmetic mean, Pearson correlation coefficient, one-sample test, and the research results concluded that: - The role of the College of Education in improving the quality of graduates according to the requirements of the labor market came at a weak level, with an average of (2.47), with relative importance

(49.4%) and a standard deviation (0.64340), where the role of the College of Education in the field of academic plans and admission came at an average level, with an average of (2.76), with relative importance (55.2%) and standard deviation (0.75113). In the second place, the role of the College of Education in the field of relations with other university institutions is at a weak level, with an average of (2.54) and with relative importance (50.8%).While in the fourth place, the role of the College of Education in the field of strategic planning for graduates came at a weak level, with an average of (2.22), a relative importance (44.4%) and a standard deviation (.78792), and in the fifth and last place, the role of the College of Education in the field of English language skills for graduates at a weak level, With a mean (1.95), a relative significance (39%) and a standard deviation (.82,729).

Keywords: Quality of graduates, Labor market requirements, Educational programs, Faculty of Education, Misurata University.

المقدمة:

يُعَدُّ التعليم العالي منظومة أساسية من منظومات المجتمع التي تتأثر ببعضها البعض من خلال علاقات وتفاعلات متبادلة، وتشكل متطلبات المجتمع من المعرفة تحديات تواجه مؤسسات التعليم العالي، فالمعرفة أصبحت من أبرز مظاهر وعوامل السلطة والقوة، ولم يعد مجدياً للمجتمعات تجاهل هذه الحقيقة، فالدول التي لم تدرك بعد أن المعرفة هي العامل الأكثر أهمية لبناء القدرات والانتقال من التخلف إلى التطور ستجد نفسها على هامش التحولات، بل المتضرر الأكبر منها.(المصلح، 2004، 29)؛ ولهذا السبب اهتمت الجامعة ببناء وإعداد الموارد البشرية، وتنميتها وتوفير احتياجات قطاعات المجتمع المختلفة من القيادات العلمية والفكرية، فإذا كان التعليم مفتاح التنمية فإن الإنسان هو أداة التنمية وهدفها في آن واحد. فإعداد وتأهيل وبناء القوى البشرية داخل الجامعة لا يعني الاقتصار على الإعداد الأكاديمي فقط، ولكنه إعداد متكامل يتضمن بالإضافة إلى الإعداد الأكاديمي إعداداً نفسياً، واجتماعياً، وأخلاقيا، وثقافياً، وقيمياً، وبذلك يصبح إعداد القوى البشرية– الخريجين– متكاملاً ورسمياً. (وسوف،2010، 18ص)

ومن هنا بات الاهتمام بالعنصر البشري (الطلبة) اليوم كأحد المخرجات التعليمية، من أبرز اهتمامات المنظمات عموماً، والجامعات خصوصاً، ولقد أصبح من متطلبات نجاحها المهارات التي يمتلكونها بعد رحلة الدراسة الجامعية؛ لأنها وسيلة لتعزيز الأداء وسبيل إتقان العمل في المستقبل. وبما أن البشرية تعيش اليوم في عالم السرعة فقد بات من الضروري أن تقوم الجامعات بتطوير ذاتها من خلال إعداد وتأهيل طلبتها وتزويدهم بالمهارات الضرورية لهم، ولا يأتي ذلك إلا من خلال العمل على تطوير المستوى التعليمي والتطبيقي للطلبة؛ ليصبحوا مؤهلين لسوق العمل بالشكل المطلوب.(الموسوي،2002 ،89ص)، وهذا العمل التطويري لا يتم إلا من خلال الموازنة بين عدد الخريجين، وما يحتاجه سوق العمل، **وعند رجوع الباحثتين** إلى المسجل العام بجامعة مصراتة للحصول على إحصائيات بالخريجين للعشر سنوات الأخيرة، أفادنا بعدم وجود حصر عام

للخريجين، وأن التوثيق الإحصائي الموجود (أبوشعالة وآخرون، 2019، ص26) لخريجي العام الجامعي 2018/2017 فقط والبالغ عددهم(1496) خريجاً، وبناءً على ذلك انطلق البحث الحالي ليلقي الضوء على دور كلية التربية بجامعة مصراتة في إعداد وتأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل، من خلال دراسة تقويمية ترصد هذا الدور عن طريق المجالات التالية: (التخطيط الاستراتيجي للخريجين، الإرشاد الأكاديمي للخريجين، الخطط الأكاديمية والقبول، مهارات اللغة الإنجليزية، العلاقات مع المؤسسات الجامعية الأخرى) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة.

- **مشكلة البحث:**

يُمثل الطالب الجامعي القطب الرئيس في مرحلة التعليم العالي، وهو العنصر الأساس الذي قامت لأجله الجامعة، وهو أهم مدخلات النظام الجامعي، وهو الثمرة المرجوة من أهداف الجامعة المختلفة: الإعداد، والتأهيل، والتكوين، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. فالجامعة تقع عليها مسؤولية إعداد الطالب الجامعي وتأهيله ليكون عنصراً فعالاً في المجتمع، وليصبح كفاءةً تسهم في تنمية المجتمع. وعليه من المهم الالتفات إلى التخطيط الاستراتيجي للخريجين والتخصصات الأكثر أهمية في سوق العمل، وآلية الإرشاد الأكاديمي للخريجين، والخطط الأكاديمية والقبول، ومهارات اللغة الإنجليزية اللازمة للطالب الجامعي، والعلاقات مع المؤسسات الجامعية الأخرى، والتبادل المعرفي بينها من أجل تحقيق أهداف الجامعة، والمجتمع الذي ينتظر سنوات طويلة، ويبذل أموالاً طائلةً، ومجهودات كبيرة من أجل أن نتحصل على مخرجات صالحة ونافعة، قادرة على قيادة المجتمع في مختلف المجالات، ومن خلال **عمل الباحثتين** في مجال التدريس بالكلية لاحظتا أن الكلية تفتقر إلي وضع الخطط والبرامج الأكاديمية والإرشادية لمتابعة الطالب الجامعي متابعة جادة ودقيقة من حيث: آلية القبول، والتخصصات العلمية، والمواءمة بين متطلبات سوق العمل وعدد الخريجين، لتفادي البطالة والتكدس في تخصصات معينة دون غيرها، وفتح قنوات التواصل العلمي بين الجامعات المحلية، والعالمية، ومن هنا يكون الإهدار في رأس المال البشري كبير، وواضح، وهذا ما أكدته **نتائج دراسة أمعيزيق و جيد الله (2019)**، أن مؤسسات سوق العمل لم تستثمر مخرجات الجامعات استثمارا تاما رغم أن تلك المخرجات كانت تتسم بالشمولية التي يمكن أن تغطي معظم احتياجات قطاعات الأعمال في سوق العمل، ومن هنا كانت مشكلة البحث الحالي مصاغة في التساؤل الرئيسي التالي: **ما دور كلية التربية في تحسين جودة الخريجين وفق متطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة؟**

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الآتية:

1- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) حول دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة في مجال التخطيط الاستراتيجي؟
2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) حول دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة في مجال الإرشاد الأكاديمي؟
3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) حول دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة في مجال الخطط الأكاديمية والقبول؟
4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) حول دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة في مجال مهارات اللغة الإنجليزية؟
5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) حول دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة في مجال العلاقات مع المؤسسات الجامعية الأخرى؟

- **أهمية البحث:** تمكن أهمية البحث الحالي في النقاط الآتية:

1. ترتبط أهمية البحث بأهمية الشريحة التي تقوم الكلية على تأهيلها وإعدادها لتغطية متطلبات سوق العمل، ومعالجة القضية الجوهرية المتعلقة بالبطالة والفائض في بعض التخصصات الجامعية.
2. التعرف على أسباب عدم انسياب مخرجات التعليم الجامعي في شتى أنواع التخصصات في سوق العمل، ودور الكلية في إعداد وتوجيه الكوادر الشبابية وتأهيلها بالشكل الصحيح.
3. يفيد الباحثين عموماً، ويثير فيهم الرغبة في إجراء المزيد من البحوث المتعلقة بموضوع دور الجامعة في تحسين جودة الخريجين في التعليم الجامعي وفقاً لمتطلبات سوق العمل.
4. استشراف آفاق المستقبل المأمول للتعليم الجامعي، مما يفيد في وضع الخطط، والبرامج الدراسية، والقيام بالدور المطلوب للجامعة لاستيفاء احتياجات القطاعات الانتاجية والخدمية المختلفة في المجتمع.

- **أهداف البحث:** هدف البحث إلى التعرف على:

1- دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة فيما يتعلق بمجال التخطيط الاستراتيجي، وفي مجال الإرشاد الأكاديمي، وكذلك في مجال مهارات اللغة الإنجليزية وفي مجال العلاقات مع المؤسسات الجامعية الأخرى.

- **مصطلحات البحث:**

الجامعة: "هي مؤسسة علمية ذات هيكل تنظيمي معين، وأنظمة، وعُرْف، وتقاليد أكاديمية معينة، وتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة". (العامري ،2016، ص 93)

التعريف الإجرائي لدور الجامعة في إعداد الخريجين: كل ما تقوم به الجامعة من التخطيط الاستراتيجي للخريجين، الإرشاد الأكاديمي للخريجين، الخطط الأكاديمية والقبول، مهارات اللغة الإنجليزية لدى الخريجين، والعلاقات مع المؤسسات الجامعية الأخرى، لضمان أن مخرجات العملية التعليمية الجامعية تتم وفق معايير الجودة في عدد الخرجين من الناحية الكمية، وكفاءتهم من الناحية النوعية.

مفهوم التعليم الجامعي: "وهو المستوى التعليمي الذي يأتي مباشرة بعد التعليم الثانوي، ويجب أن يحقق الطالب معدلا دراسيا في المرحلة الثانوية يؤهله للدراسة الجامعية، أو للالتحاق بالتخصص الجامعي الذي يهتم بدراسته، وبعد التخرج من التعليم الجامعي يحصل الطالب على شهادة تؤهله من الحصول على عمل معين ضمن مؤهلاته التعليمية، أو تساعده في الاستمرار بدراسة مراحل متقدمة من الدراسات العليا في الجامعة". (حسين،2014، ص147)

مفهوم المخرج التعليمي (الخريج): عرفه سعيد بأنه: " ما تنتجه صناعة التعليم والتدريب من موارد بشرية، ومنتجات بحثية، وخدمات اجتماعية، وهو بصفة عامة ناتج كل ما يجري من نشاط علمي في مؤسسات التعليم العالي وغيرها من مؤسسات الأنشطة العلمية والبحثية والتدريبية".

(سعيد، 2012، ص 9)

مفهوم متطلبات سوق العمل: عرفها سليمان: "بأنها مجموعة من الأدوار الحياتية المتغيرة، أو مجموعة من الممارسات العملية المحترفة لتحقيق غايات معينة للفرد من أسماها سد حاجاته المختلفة، وتحديد مستواه الاجتماعي، والمعيشي، إضافة إلى تحديد هويته الذاتية". (سليمان،1999، ص 45)

- **حدود البحث:** اقتصر البحث على الحدود الآتية:

1. الحدود البشرية: ثم إجراء البحث على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة.
2. الحدود المكانية: ثم إجراء البحث في كلية التربية جامعة مصراتة.
3. الحدود الزمانية: ثم إجراء البحث خلال العام الجامعي (2020 – 2021م).
4. الحدود الموضوعية: وهي ما تناوله البحث الحالي حول دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تحسين جودة الخرجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

- **أدبيات البحث:**

- **مكونات التعليم الجامعي:**
- **مدخلات ومخرجات العملية التعليمية الجامعية:**

أ) **المدخلات:** وتتمثل المدخلات في:

1. الطلبة: يمثل الطلبة المدخل الأساسي والمهم في العملية التعليمية التي يتم من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم واتجاهاتهم، وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم الذي اتيح لهم الحصول عليه، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية، سواء ارتبط هذا الهدف بكون التعليم استهلاك، أي أنه يمثل حق الفرد في الحصول عليه، أو ارتبط بالتعليم كاستثماره من خلال الاستثمار في تكوين الخريج باعتباره رأسمال بشري حاله في ذلك حال الاستثمار في تكوين رأس المال المادي. (خلف،2007، ص 247)

1. هيئة التدريس:

يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي والمهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس، وكفاءتها (تعتمد العملية التعليمية بدرجة كبيرة على ما يتاح من أساتذة)، بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم، فلا يزيد العدد عن الحاجة فتظهر معه حالات عدم استخدام للبعض أو استخدام جزئي للبعض منهم، وهو ما يؤدي إلى هدر وضياع للموارد التي استخدمت في تكوينهم وإعدادهم، وتقتضي تكاليف مرتفعة في الغالب، كما أن توفر عدد أقل من الأساتذة بالقياس إلى حاجة هذه العملية يؤدي إلى إعاقة وعرقلة العملية التعليمية، وانخفاض نوعيتها بسبب ارتفاع نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس وارتفاع عبء التدريس بالشكل الذي لا يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة الكافية لتطوره الذاتي من ناحية، و لا تتيح له الارتفاع بنوعية العملية التعليمية من ناحية أخرى.

2. العملية التعليمية:

يقصد بها عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج، التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات والمستجدات العلمية والثقافية، وأن يوفر النظام التعليمي تخصصات تجد لها مكاناً في دنيا العمل، وليس تخريج تخصصات زائدة عن الحاجة ولا تجد لها المكان المناسب لمزاولة العمل، الأمر الذي يؤدي إلى البطالة لأنها عمالة فائضة.

ب. المخرجات:

هي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخرجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية (مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخرجين من الناحية الكمية، وكفاءتهم من الناحية النوعية).

(السامرائي،2007، ص131-135)

إجراءات البحث:

-منهج البحث:

استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي الارتباطي لملاءمته لطبيعة البحث، نظراً لما يوفره هذا المنهج من إمكانية التوصل إلى الحقائق الدقيقة، والظروف القائمة المتعلقة بموضوع البحث.

- **مجتمع البحث:** بما أن البحث يهدف إلى التعرف على دور كلية التربية في تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكلية، فإن مجتمع البحث قد اشتمل على أعضاء هيئة التدريس القارين بكلية التربية جامعة مصراته في العام الجامعي (2020-2021) والبالغ عددهم (219) عضواً.

عينة البحث: تكونت عينة البحث من (50) عضو هيئة تدريس (35) إناث و(15) ذكور تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة.

-أداة البحث: - لتحقيق أهداف البحث، استخدمت الباحثتان استبيانًا مكونًا من (28) فقرةً من إعداد اليازوري 2011.

-صدق الأداة:

أولاً: الصدق الظاهري: قامت الباحثتان بعرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة بأقسام التربية وعلم النفس، والتربية الخاصة، ومعلم فصل بكلية التربية جامعة مصراتة، لإبداء رأيهم من حيث نوع المفردات وكيفية

صياغتها، ومدى وضوحها وملائمتها لموضوع البحث، وتم تعديل الاستبانة بناء على آرائهم بحذف وإعادة صياغة بعض الفقرات فأصبحت الاستبانة مكونة من (28) فقرة بعد أن كانت مكونة من (35) فقرة.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي: للتحقق من صدق الاتساق الداخلي قامت الباحثتان بحساب معامل الارتباط لبيرسون بين كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للمقياس، والجدول الآتي يوضح معامل الارتباط ومستوى الدلالة:

الجدول (1) معامل ارتباط بيرسون –الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة مع الاستبانة ككل

الأبعاد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
التخطيط الاستراتيجي للخريجين	.745**	.000
الإرشاد الأكاديمي للخريجين	.834**	.000
الخطط الأكاديمية والقبول	.871**	.000
مهارات اللغة الإنجليزية	.676**	.000
العلاقات مع المؤسسات الجامعية	.843**	.000

يتضح من بيانات الجدول السابق أن جميع أبعاد الاستبانة، لها معاملات ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، مما يدل على ملائمة الأبعاد للموضوع الذي تنتمي إليه، وارتفاع مستوى الصدق البنائي للاستبانة.

- اختبار ثبات الاستبانة:

الجدول (2) معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبانة وأبعادها

الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
التخطيط الاستراتيجي للخريجين	5	0.776	.000
الإرشاد الأكاديمي للخريجين	5	0.746	.000
الخطط الأكاديمية والقبول	9	0.875	.000
مهارات اللغة الإنجليزية	4	0.838	.000
العلاقات مع المؤسسات الجامعية	5	0.848	.000
الاستبانة ككل	28	0.933	.000

يتضح من بيانات الجدول السابق أن معامل الثبات للاستبانة بجميع أبعادها ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وهي قيمة عالية مما يدل على ملائمة الاستبانة للتحليل الإحصائي.

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:** تم تحليل ومُعالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزم للعلوم الاجتماعية (SPSS).
- **نتائج البحث:**
- للإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث الذي نصه: **ما دور كلية التربية في تحسين جودة الخريجين وفق متطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة؟** وللإجابة على هذا التساؤل تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والأهمية النسبية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الاستبانة

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة	المستوى
التخطيط الاستراتيجي للخريجين	2.22	.78792	%44.4	4	ضعيف
الإرشاد الأكاديمي للخريجين	2.52	.82501	%50.4	3	ضعيف
الخطط الأكاديمية والقبول	2.76	.75113	%55.2	1	متوسط
مهارات اللغة الإنجليزية	1.95	.82729	%39	5	ضعيف
العلاقات مع المؤسسات الجامعية الأخرى	2.54	.83244	%50.8	2	ضعيف
دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل	2.47	.64340	%49.4		ضعيف

من بيانات الجدول يتضح أن دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل جاء بمستوى ضعيف، بمتوسط (2.47)، وبأهمية نسبية (49.4%)، وانحراف معياري (0.64340)، جاء في **الترتيب الأول** دور كلية التربية بجامعة مصراتة في مجال الخطط الأكاديمية والقبول بمستوى متوسط، بمتوسط (2.76)، وبأهمية نسبية (55.2%)، وانحراف معياري (0.75113)، و جاء في **الترتيب الثاني** دور كلية التربية بجامعة مصراتة في مجال العلاقات مع المؤسسات الجامعية الأخرى بمستوى ضعيف، بمتوسط (2.54)، وبأهمية نسبية (50.8%)، وانحراف معياري (83244.)، بينما جاء في **الترتيب الثالث** دور كلية التربية بجامعة مصراتة في مجال الإرشاد الأكاديمي للخريجين بمستوى ضعيف، بمتوسط (2.52)، وبأهمية نسبية (50.4%)، وانحراف معياري (82501.)، وجاء في الترتيب الرابع دور كلية التربية بجامعة مصراتة في مجال التخطيط الاستراتيجي للخريجين بمستوى ضعيف، بمتوسط (2.22)، وبأهمية نسبية (44.4%)،

وانحراف معياري (.78792)، و جاء في **الترتيب الخامس** والأخير دور كلية التربية بجامعة مصراتة في مجال مهارات اللغة الإنجليزية للخريجين بمستوى ضعيف، بمتوسط (1.95)، وبأهمية نسبية (39%)، وانحراف معياري (.82729).

- للإجابة على التساؤل الفرعي الأول من تساؤلات البحث الذي نصه: **هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) حول دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة في مجال التخطيط الاستراتيجي؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4) التحليل الاحصائي لفقرات المجال الأول: التخطيط الاستراتيجي للخريجين

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
1. توجد لدى الكلية خطة استراتيجية تتعلق بالخريجين.	2.58	%51.6	1.180	1	ضعيف
2. تسهل الكلية للخريج إجراءات تتعلق بالتوظيف بعد التخرج.	2.04	%40.8	.989	3	ضعيف
3. هناك رابطة للخريجين تنسق مع الكلية في مجال تشغيل الخريجين.	2.02	%40.4	.937	4	ضعيف
4. تراعي خطة الكلية احتياج سوق العمل المحلي، والإقليمي، والدولي.	2.52	%50.4	1.282	2	ضعيف
5. تراعي خطة الكلية تطوير الخريج بعد التخرج.	1.94	%38.8	.998	5	ضعيف
المتوسط العام	2.22	%44.4	.78792		ضعيف

يتضح من بيانات الجدول السابق في مجال التخطيط الاستراتيجي للخريجين أنها جاءت بدرجة ضعيفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة (2.22)، وبوزن نسبي (44.4%)، وبانحراف معياري قدره (.78792) وتشير الباحثتان إلى ضرورة اهتمام الكلية بطرق تحسين المهارات العملية للخريجين، وتشجيع الابتكار، والعمل على وضع خطط علمية مدروسة لتحقيق المؤامة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وهذا ما أكدته نتائج دراسة **منصور (2013)** ، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن التعليم الجامعي في ليبيا يواجه العديد من المشكلات والتحديات التي أثرت في بنية وتركيبة المجتمع ونشاطاته المختلفة، هذه التحديات كان لها الأثر البالغ في العملية التعليمية بشكل عام، وعلى التعليم الجامعي بشكل خاص، ولعل من أهم هذه التحديات والمشكلات عدم الاستقرار في

الهيكل الإداري والتنظيمي للجامعات، مما أدى إلى ضعف ملائمة مخرجات التعليم الجامعي بتخصصاته كافة لاحتياجات سوق العمل الليبي، الأمر الذي يفرض على المسؤولين عن التعليم الجامعي ضرورة وضع التدابير اللازمة لمواجهة تلك التحديات والمشكلات التي يعانيها التعليم الجامعي الليبي.

وللإجابة على التساؤل الفرعي الثاني من تساؤلات البحث الذي نصه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) حول دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة في مجال الإرشاد الأكاديمي للخريجين؟

جدول رقم (5) التحليل الاحصائي لفقرات المجال الثاني: الارشاد الأكاديمي للخريجين

يتضح من بيانات الجدول السابق في مجال **الإرشاد الأكاديمي للخريجين** أنها جاءت بدرجة ضعيفة وذلك من

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي%	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
1.توفر الكلية إرشادًا أكاديميًّا للطلاب في بداية الفصل الدراسي.	2.90	%58	1.093	1	متوسط
2.الإرشاد الأكاديمي يوجه الطلبة نحو التخصصات في ضوء سوق العمل.	2.88	%57.6	1.223	2	متوسط
3.تعتمد الكلية في الإرشاد الأكاديمي على مرشدين مرتبطين بسوق العمل.	2.20	%44	.969	5	ضعيف
4.تعد الكلية دراسات وأبحاثًا تأخذ بالاعتبار احتياجات سوق العمل لتطوير عملية الإرشاد الأكاديمي.	2.44	%48.8	1.473	3	ضعيف
5.تستخدم الكلية أساليب تحفيزية لتوجيه الطلاب نحو تخصصات معينة.	2.20	%44	1.030	4	ضعيف
المتوسط العام	2.52		%50.4	.82501	ضعيف

وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة (2.52)، وبوزن نسبي (50.4%)، وبانحراف معياري قدره (**82501.**) وكان الاتجاه العام لهذه الفقرة في مجتمع البحث هو (محايد). أي أن للكلية دور متوسط في توفير الإرشاد الأكاديمي الذي يوجه الطلبة نحو التخصصات في ضوء سوق العمل. وهذا يحتاج لتكوين منظومة تربط بين إدارة الكلية ووزارة العمل، وجهات العمل الخاصة للتعرف على احتياجات سوق العمل من تخصصات ومهارات وتوفيرها في الخريجين، وتشير

الباحثتان إلى قصور دور الكلية في إعداد دراسات وأبحاث تأخذ بالاعتبار احتياجات سوق العمل لتطوير عملية الإرشاد الأكاديمي، وهذا بدوره يضيع فرصًا كثيرة على الخريجين، وعلى مؤسسات سوق العمل.

وللإجابة على التساؤل الفرعي الثالث من تساؤلات البحث الذي نصه: **هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) حول دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة في مجال الخطط الأكاديمية والقبول؟**

جدول رقم (6) التحليل الاحصائي لفقرات البعد الثالث: الخطط الأكاديمية والقبول

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
1-تبني الأقسام الخطط الأكاديمية على أسس توازن بين المهارات والمعارف.	2.92	58.4	1.104	2	متوسط
2-تحتوي الخطط الأكاديمية للأقسام على متطلبات لصقل مهارات الطلبة الملائمة لسوق العمل	2.98	59.6	1.169	1	متوسط
3-يتم تحديث الخطة الأكاديمية بشكل دوري بناء على متطلبات سوق العمل.	2.60	52	1.010	8	متوسط
4-تعتمد عملية التقويم على تحديد نسبة لكل من المعارف والمهارات في الاختبارات التقويمية.	2.90	58	1.093	3	متوسط
5.الخطة الأكاديمية في المجالات العلمية والتقنية تتسم بالعالمية من حيث المحتوى.	2.78	%55.6	1.055	5	متوسط
6.الخطة الأكاديمية في المجالات العلمية والتقنية تتسم بالعالمية من حيث آلية التنفيذ.	2.68	%53.6	.978	7	متوسط
7.تلائم نوعية البرامج المطروحة في الكلية حاجة سوق العمل.	2.72	%54.4	1.031	6	متوسط
8.تعدل الكلية في أنظمة القبول في الأقسام العلمية المختلفة في ضوء أعداد الخريجين العاطلين عن العمل.	2.46	%49.2	1.034	9	ضعيف
9.تفتح الكلية الأقسام الجديدة في ضوء احتياجات سوق العمل.	2.84	%56.8	1.076	4	متوسط
المتوسط العام	2.76	%55.2	.75113		متوسط

يتضح من بيانات الجدول السابق في مجال **الخطط الأكاديمية والقبول** أنها جاءت بدرجة متوسطة وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية العملية بكلية التربية– جامعة مصراتة ؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة (2.76)، وبوزن نسبي(55.2%)، وبانحراف معياري قدره **(.75113)**، وحيث تلاحظ الباحثتان ارتفاع نسبة الخريجين العاطلين عن العمل في بعض التخصصات غير المطلوبة في سوق العمل، مما يستدعي الاهتمام أكثر ببعض التخصصات التي تعاني انخفاضًا واضحًا في أعداد الخريجين، ولمعالجة ذلك من قبل جامعة مصراتة نلاحظ افتتاح كلية اللغات بجامعة مصراتة، وكلية الإعلام، واسترجاع افتتاح قسم اللغة الفرنسية بكلية الآداب، نظرا لاحتياجات سوق العمل للغات في جميع مجالات العمل.

وللإجابة على التساؤل الفرعي الرابع من تساؤلات البحث الذي نصه: **هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) حول دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة في مجال مهارات اللغة الإنجليزية؟**

جدول رقم (7) التحليل الاحصائي لفقرات البعد الرابع: مهارات اللغة الانجليزية

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي%	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
1.تقوم الكلية بعمل دراسات لمعرفة متطلبات سوق العمل من حيث مهارات اللغة الإنجليزية.	2.08	%41.6	.922	2	ضعيف
2.تشخص الكلية قدرات الطلاب في مجال اللغة الإنجليزية قبل دخول الجامعة.	1.88	%37.6	1.023	3	ضعيف
3.تحدد الكلية سقفا لمستوى إتقان اللغة الإنجليزية وفقا لمعايير عالمية مثل IELTS وTOEFL.	1.72	%34.4	.970	4	ضعيف جداً
4.تعمل الكلية على إكساب الطلبة مهارات اللغة الإنجليزية اللازمة لمتطلبات سوق العمل المحلي، والعالمي.	2.10	%42	1.111	1	ضعيف
1.تقوم الكلية بعمل دراسات لمعرفة متطلبات سوق العمل من حيث مهارات اللغة الإنجليزية.	2.08	%41.6	.922	2	ضعيف
نتيجة المحور	1.95	%39	.82729	ضعيف	

يتضح من بيانات الجدول السابق في مجال **مهارات اللغة الإنجليزية** جاءت بدرجة ضعيفة وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية العملية بكلية التربية– جامعة مصراتة ؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة (1.95)، وبوزن نسبي(39%)، وبانحراف معياري قدره (**82729.**) حيث تفتقر معظم مقررات اللغة الانجليزية بالتخصصات المختلفة إلى المستوى الذي يتطلبه سوق العمل، وضعف دور الكلية في اللحاق بالتطور في سوق العمل، حيث هناك ضرورة ملحة على توفر مستوى إتقان اللغة الإنجليزية وفقا لمعايير عالمية مثل (الايلتس) و(التوفل) للالتحاق بوظائف في شركات عالمية، أو الالتحاق بالدراسات العليا، وتختلف هذه الدراسة في ذلك مع دراسة عبيدان وسعادة(2010).

وللإجابة على التساؤل الفرعي الخامس من تساؤلات البحث الذي نصه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) حول دور كلية التربية بجامعة مصراتة في تأهيل الخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة في مجال العلاقات مع المؤسسات الجامعية الأخرى؟

الفقرة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الدور
1- تنسق المؤسسات الجامعية فيما بينها في مجال التكامل التخصصي وعدم تكرار البرامج المقدمة.	2.82	%56.4	1.207	1	متوسط
2- تتواصل الكلية مع النقابات المهنية في مجال تطوير مهارات الخريج لتناسب سوق العمل.	2.80	%56	1.050	2	متوسط
3.سياسة القبول في الكلية توائم بين الطلاب الملتحقين في التخصصات المختلفة وحاجة سوق العمل كما ونوعا.	2.44	%48.8	.951	3	ضعيف
4.تقديم الكلية لنفس التخصص يسهم في خلق حالة من المنافسة لزيادة جودة الخريجين بما يلبي احتياجات سوق العمل.	2.36	%47.2	1.064	4	ضعيف
5.فتح فروع لجامعات إقليمية ودولية للعمل في جامعة مصراتة للمساعدة في تحسين جودة المنتج المعرفي، والمهارى للطلبة.	2.26	%45.2	.986	5	ضعيف
المتوسط العام	2.54	%50.8	.83244	ضعيف	

جدول رقم (8) التحليل الإحصائي لفقرات البعد الخامس: مجال العلاقات مع المؤسسات الجامعية الأخرى

يتضح من بيانات الجدول السابق أن دور كلية التربية بجامعة مصراتة في مجال العلاقات مع المؤسسات الجامعية الأخرى جاءت بدرجة ضعيفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة (2.54)، وبوزن نسبي (50.8%)، وبانحراف معياري قدره (.83244)، وتري الباحثتان أن ضعف العلاقة بين المؤسسات الجامعية فيما بينها من الأسباب التي أدت إلي وجود فائض في عدد الخريجين وخاصة في بعض التخصصات، وهذا ما أوصت به نتائج **دراسة أمعيزيق و جيد الله (2019)** ،أنه لابد على المؤسسات الجامعية العمل على استخدام الإستراتيجيات التسويقية والترويجية المناسبة لتشجيع مؤسسات سوق العمل على الاستفادة من مخرجاتها بإطار واسع وفاعل، و وضع البرامج الكفيلة باستخدام المخرجات المستهدفة وجعلها من أهم مدخلات العملية التعليمية كإعداد مبكر للمخرجات المخطط لها مستقبلا.

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج وضعت الباحثتان عدداً من التوصيات والمقترحات منها:

- **التوصيات:**

1- على إدارة الكلية إعادة النظر في سياسة القبول لبعض التخصصات التي يعاني خريجوها من ارتفاع معدلات البطالة، مع المحافظة على مستوى القبول نفسه في التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

2- أن ترفع الكلية من مستوى اكتساب المهارات المعرفية واللغوية لدى الخريجين، لمواكبة التطور العالمي في المناهج الجامعية وكيفية تنفيذ محتواها مع الطلبة.

3- التخطيط الاستراتيجي الجيد لأعداد الطلبة المقبولين في كل تخصص من تخصصات الكلية، وبما يتوافق مع متطلباته سوق العمل.

4- تخصيص لجان للإرشاد الأكاديمي للطلبة وفق مؤهلاتهم الدراسية، وقدراتهم التحصيلية، منعاً للتكدس الطلابي في تخصصات دون غيرها، أو إهدار المال العام نتيجة التسرب والفشل الدراسي.

5- إحداث مواءمة بين كليات الجامعة المختلفة، وبين الجامعات المحلية، والدولية لتبادل الخبرات في مجال إعداد الخريجين، وتأهيلهم وفق متطلبات سوق العمل.

-المقترحات:

1- دور الكلية في المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

2- دور الكلية في إعداد وتأهيل الخريجين من وجهة نظر أرباب العمل.

3- المهارات الواجب توفرها في مخرجات التعليم العالي الليبي وما يتطلبه سوق العمل المحلي.

المراجع:

1- أبوشعالة، فرج و سوالم، محمد (2019) كلمات وأرقام، دار الكتاب الوطنية، بنغازي.

2- السامرائي، مهدي (2007) إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي والخدمي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.

3-اليازوري، أيمن، (2011) الخريجون وسوق العمل، دار القدس للطباعة والنشر، فلسطين.

4- العامري، محمد عمر (2016) إدارة الجودة الشاملة، دار ابن خلدون للنشر والطباعة، الأردن.

5-خلف، فليح حسن (2007) اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.

6- منصور، عبد القادر (2013) دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء التغييرات المحلية والعالمية، [أطروحة دكتوراه منشورة]، جامعة سرت، ليبيا.

7-وسوف، أنس (2010) دور الجامعة المجتمعي ومعوقات هذا الدور، [رسالة ماجستير غير منشورة] قسم علم الاجتماع، كلية الآداب بجامعة دمشق، سوريا.

7-الموسوي، نعمان محمد (2002) تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، المجلة التربوية جامعة الكويت، مجلد (17)، ص89.

8-سليمان، سلوى (1999) التوجيه والارشاد المهني حلقة وصل بين التعليم العالي وسوق العمل، مجلة التربية الجديدة، بيروت، لبنان، العدد (49).

10-حسين، أسامة ماهر (2014) تطوير نظام قبول الطلاب بالتعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول وبما يتلاءم مع دواعي تطوير التعليم العالي في مصر، المؤتمر العربي للتعليم والتنمية بمصر.

11–حاتم، أمعيزيق وأحمد، جيد الله، (2019)، جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، دراسة حالة، المؤتمر الثاني للعلوم الهندسية والتقنية، جامعة النجم الساطع،29–31أكتوبر، صبراتة، ليبيا.

12–سعيد، عمر (2012) جودة مخرجات الأكاديمية وملائمتها لسوق العمل، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم القاهرة، مصر 2–3/9/ 2012.

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

التدريب على إدارة المشروعات الصغرى في مؤسسات التعليم العالي والمهني

ابتسام ميلاد حديدان
جامعة المرقب / كلية الآداب مسلاتة
basma_mem@yahoo.com

امال ميلاد حديدان
كلية التقنية الالكترونية / طرابلس
amalhededan@gmail.com

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية اعتماد أساليب التدريب على المشروعات الصغرى بمؤسسات التعليم العالي والمعاهد المهنية من خلال الاحتذاء بتجارب الدول المتقدمة. دراسة المراجعة يعد المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. نتائج الدراسة أظهرت أن واقع التدريب على إدارة المشروعات الصغرى في مؤسسات التعليم العالي والمهني في ليبيا يعتبر ضعيفًا، لذا لابد من العمل على الاستفادة من التجربة الأمريكية في مساعدة خريجي المعاهد المهنية في إقامة مشروعاتهم الصغرى؛ عبر إنشاء مشروع تعاوني بين المعاهد المهنية وغرفة التجارة والقطاع الخاص، والاستفادة من التجربة الكندية بإقامة شراكة قوية بين المعاهد المهنية والمؤسسات الإنتاجية داخل المعاهد المهنية ، والاستفادة من التجربة اليابانية بتأسيس الشراكة بين المعاهد المهنية وقطاعات الإنتاج بوزارة الصناعة والزراعة والتجارة، واتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة، والاستفادة من التجربة البريطانية بخلق شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم المهارات، وتوفير التدريب والتعليم اللازمين لكل عامل في كافة المجالات.

الكلمات الدالة: التدريب، المشروعات الصغرى، مؤسسات التعليم العالي، المعاهد المهنية.

Training on Managing Small Enterprises in Higher and Vocational Education Institutions

Abstract

The study aims to identify the extent to which training methods can be adopted for Small enterprises in higher education institutions and vocational institutes, by following the example of the experiences of developed countries. The review study is the appropriate approach to the nature of this study, by reviewing previous studies related to the subject of the study. The results of the study showed that the reality of training in managing Small enterprises in institutions of higher and vocational education in Libya is weak, so it is necessary to take advantage of the American experience in assisting graduates of vocational institutes in setting up their Small enterprises, through the establishment of a cooperative project between vocational institutes, the Chamber of Commerce and the private sector Benefiting from the Canadian experience by establishing a strong

partnership between vocational institutes and productive institutions within vocational institutes, and benefiting from the Japanese experience by establishing a partnership between vocational institutes and production sectors at the Ministry of Industry, Agriculture and Trade and the Union of Ministries of Education, Science, Sports and Culture, and benefiting from the British experience by creating a public-private partnership from In order to provide the skills and provide the necessary training and education for each worker in all fields.

Keywords: training, Small enterprises, Higher education institutions, Vocational institutes.

المقدمة:

يعتمد التخطيط السليم على تقييم التجارب السابقة لمعرفة نقاط القوة والاستفادة منها، ونقاط الضعف لتجنبها، والبدء من حيث انتهي الآخرون، وتجارب الدول الناجحة في المشروعات الصغيرة أكدت أهمية استخدام نظام تعليمي تتلاءم مخرجاته مع احتياجات تأسيس المشروعات والمضي فيها، وفاعلية برامج التدريب في ذلك. وفي هذه الدراسة تم التطرق لواقع المشروعات الصغرى في ليبيا، والمعوقات التي تواجه تطورها وتنميتها، ومن ثم تناول التعليم المهني كطريقة للتغلب على تلك المعوقات، وارتباطه بالتدريب على المشروعات الصغرى، وعرض نماذج من تجارب الدول الناجحة.

1.1 مشكلة الدراسة:

لدى الدولة الليبية تجربة حول إقامة المشروعات الصغرى بلغ عددها عام 2009 (18277) مشروعًا، ولم تستطيع أن تؤثر على حركة الاقتصاد ودفع عجلته ، وبالمقابل قد نجحت العديد من الدول في الاستفادة من مزايا المشروعات الصغرى عن طريق تبنيها لها كأحد وسائل التنمية الاقتصادية ، ولعبت فيها دورا مهما في حل العديد من المشكلات كالهند، واليابان، وأمريكا، والأردن وغيرها من الدول. وهناك العديد من الدراسات عن التجربة الليبية التي أشارت إلى المعوقات التي منعت نمو وتطور المشروعات الصغرى، التي أرجعتها إلى عدة أسباب تتعلق بالجانب التمويلي والإداري والقانوني، وافتقار أصحاب المشاريع والموظفين فيها للخبرة والتدريب اللازمين وغيرها، فعلى سبيل المثال أشارت دارسة محمد زكي وفوزي بن عيسى (2019) إلى تدني مستوي تطور المشروعات الصغرى في ليبيا، وأرجع ذلك للمعوقات الإدارية والفنية والتسويقية والبشرية وغيرها. وأوصت دراسة على أبوبكر وأبو عزوم اللافي (2015) بضرورة وضع خطة قومية متكاملة للنهوض بالمشروعات الصغرى، والتغلب على المعوقات التي تعترضها. لذا فإن هذه الدراسة تحاول الربط بين تمكين المشروعات الصغرى من دفع عجلة الاقتصاد وبين العمل على الاهتمام بتأسيسها على نحو يتيح لها النجاح في ذلك، من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

. ما مدى إمكانية اعتماد أساليب التدريب على المشروعات الصغرى بمؤسسات التعليم العالي والمعاهد المهنية من خلال الاحتذاء بتجارب الدول المتقدمة؟

1.2 أهمية الدراسة:

. إن من المتطلبات الأساسية لأي خطة للتنمية الاقتصادية وضع رؤيا للتعليم تقوم على نظام تعليمي ومهني ذي جودة عالية، ذات كفاءة بشرية تستطيع أن تلبي احتياجات مجتمعها الحالية والمستقبلية.

. التطرق للتعليم المهني لما له من دور في رفد احتياجات المجتمع وسوق العمل.

. النظر إلى الشباب كرأس مال بشري ينبغي استثماره لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمكينهم من اكتساب مخزون واسع من المهارات المهنية المطلوبة في سوق العمل حالياً ومستقبلياً على نحو ينمي الاقتصاد، ويحقق الاستدامة من خلال المشاريع الصغرى.

1.3 هدف الدراسة:

. التعرف على مدى إمكانية اعتماد أساليب التدريب على المشروعات الصغرى بمؤسسات التعليم العالي والمعاهد المهنية من خلال الاحتذاء بتجارب الدول المتقدمة.

1.4 مصطلحات الدراسة:

1.4.1 التدريب: هو مجموعة من المهارات والخبرات التي يتم تقديمها للطلبة ضمن إطار مؤسسي في إطار أحد مجالات الممارسة، بحيث يتمّ اكساب المعرفة بشكل واسع ومقصود بهدف نقل الطلبة المتدربين من مستوى المعرفة المحدود من حيث المهارات والاتجاهات والفهم إلى مستوي أفضل يمكنهم من ممارسة الخدمة.

1.4.2 مؤسسات التعليم العالي: مجتمع علمي يهتم بالبحث عن المعرفة التي من وظائفها الأساسية التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

1.4.3 المعاهد المهنية: هو نمط من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي، وإكساب المهارات اليدوية والمعرفة المهنية الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بمستوى الدراسة الثانوية لغرض إعداد عمال ماهرين في مختلف الاختصاصات الصناعية والزراعية والصحية والإدارية وغيرها.

1.4.4 المشروعات الصغرى: شركة، أو منشأ، أو مؤسسة، أو أي كيان اقتصادي يمول ويدار ويراقب من قبل أصحابه، ويتصف بقلة حجم العمالة فيه ، يشتمل على وحدات إدارية محددة، ويشغل حيزاً صغيراً ضمن

قطاع الأعمال ، يقدم خدماته أو منتجاته إلى منطقة جغرافية محددة، ويشمل القاعدة أو الأساس الذي يؤسس عليه المشروعات الكبيرة والعملاقة فيما بعد.

1.5 منهجية الدراسة:

نظرًا لأن الدراسة الحالية تبحث في معرفة مدى إمكانية اعتماد أساليب التدريب على المشروعات الصغرى بمؤسسات التعليم العالي، فإن دراسة المراجعة يعد المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة لاستخلاص النتائج، والخروج بمجموعة من التوصيات.

1.6 الدراسات السابقة:

1.6.1 دراسة مرعي (2020): هدفت الدراسة إلى تناول واقع التعليم الليبي بنوع من التحليل غير السردي الذي نتحصل من خلاله على نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في دراسات علمية تطبيقية تكون نواة لدراسات علمية أخرى، تساعد الباحثين في تفادي الإشكاليات، ووضع السياسات والخطط اللازمة لاستمرار العملية التعليمية المواكبة للتطورات الواقعة في الميادين التربوية، والفكرية، والعلمية، والتقنية الحديثة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي، وخلصت إلى: ضرورة الربط الكامل بين السياسات الاقتصادية ومخرجات العملية التعليمية، والتدريب، ومتطلبات العملية الإنتاجية، والخدمية داخل الدولة الليبية ، استخدام نظام تعليمي تتلاءم مخرجاته مع احتياجات سوق العمل من خلال القيام بالإجراءات الآتية : توجيه المناهج الدراسية نحو متطلبات سوق العمل ، تعليم أكثر وأفضل اللغات الأجنبية، وتقنيات الحاسوب، اتخاذ السلوك الملائم، وتوجيه البيئة الاجتماعية لتحسين مواقفها من العمل والإنتاج ، العمل على زيادة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، وربط قطاع التعليم بقطاعي الصناعة والزراعة **(مرعي : 2020).**

1.6.2 دراسة حديدان (2020): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات الجامعية في تحقيق التنمية المستدامة، والإشارة إلى أهمية التدريب المهني في تحقيق ذلك. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي وكشفت النتائج عن: ضرورة العمل على تركيز المؤسسات الجامعية على بحوث احتمالات التغيير وتوقعاته ، والعناية بالتعليم الجامعي المهني لإعداد إطارات متخصصة ومؤهلة، ومراجعة برامج الجامعات ومناهجها، وتحسينها، وتطويرها لتصبح أكثر التصاقًا بحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع ، تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل، وذلك لوضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تحقق التكامل، وتخدم مطالب التنمية والاستراتيجيات التي تحقق التكامل، وتخدم مطالب التنمية **(حديدان : 2021).**

1.6.3دراسة الربيعي (2019): التي هدفت إلى كشف مدي إمكانية هيكلة النظام التعليمي ليكون قادراً على تلبية احتياجات سوق العمل، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي. وقد خلصت إلى أن ذلك يمكن من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع معدلات النمو في قطاعات الإنتاج غير اللفظي، وتنويع مصادر الناتج المحلي لزيادة مصادر الناتج المحلي وزيادة المرونة التشغيلية لقطاعات الإنتاج، وتخفيض معدلات البطالة بين الخريجين. وأنه لابد من مواجهة إصلاح النظام التعليمي، والاهتمام بالتنمية البشرية لتوليد رأس مال بشري وطني يقود الاقتصاد نحو الازدهار والتقدم الاجتماعي، وهذا الأمر يستلزم التأكيد على نواحي الجودة والنواحي النوعية **(الربيعي (2019).**

1.6.4 دراسة الطويري والحاج (2019): التي هدفت إلى تحليل أثر الإنفاق الاستثماري على قطاع التعليم لتحقيق النمو الاقتصادي، واعتمدت على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية باللجوء إلى أسلوب التكامل المشترك من ثم نموذج تصحيح. وقد بينت النتائج إلى أن النمو الاقتصادي سيكون أكثر مرونة واستجابة للتغيرات إذا تم الانفاق الاستثماري في قطاع التعليم والتدريب على فئة الشباب في الأجلين القريب والبعيد ، وأن ضعف إنتاجية فئة الشباب في مواقع العمل ربما تكون دليلًا على نقص الخبرة والكفاءة والمهارات المطلوبة للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي ، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الاستثمار على قطاع التعليم والتدريب لاكتساب الشباب المزيد من المهارات المطلوبة **(الطويري والحاج : 2019).**

1.6.5 دراسة نصر الله (2018): قد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التعليم التقني والمهني في الحد من البطالة والإسهام في تعزيز التنمية المستدامة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تشخيص الوضع الراهن للتعليم التقني في فلسطين. وقد كان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها: عدم تطور المناهج والتخصصات المطروحة من قبل مؤسسات التعليم العالي لتتلاءم مع متطلبات أسواق العمل في ظل التطور التقني والمعرفي ، وأنه في ظل التطور المعرفي وتغير بيئة العمل بتطلب الأمر تعزيز المهارات المهنية والسلوكية للخريجين، وتحسين قدراتهم على التكيف مع العالم المهني الجديد، كذلك ارتفاع نسبة الخريجين العاطلين عن العمل، مما يزيد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية والذي بدوره سيؤثر سلباً على تحقيق التنمية **(نصرالله : 2008).**

. دراسة سليمان (2007): التي هدفت إلى التعرف على فاعلية برامج التدريب التحويلي التي تنفذها مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات والكليات التقنية لتحقيق الموائمة بين مخرجات المؤسسات

التعليمية ومتطلبات ســـوق العمل، وقد توصـــلت نتائجها إلى أن من أهم الأســـباب التي دفعت الجامعات والكليات التقنية إلى طرح برامج التدريب التحويلي، وإنشـاء مراكز خدمة المجتمع والتعليم المسـتمر هو الرغبة في تقليل الفجوة بين جهات التعليم والإعداد والتأهيل من جهة، وبين جهات التوظيف من جهة أخرى **(سليمان: 2007)**.

1.6.6 دراســة المصـراتي (2019): حيث هدفت الدراســة إلى التعرف على الجوانب الإيجابية لحاصــنات الأعمال، وكيفية الاسـتفادة منها بما يتلائم مع معطيات الاقتصـاد الليبي، وتسـليط الضـوء على أهم التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاصـنات الأعمال التي يمكن الاحتذاء بها في ليبيا، واعتمدت الدراسـة على المنهج الاســتقرائي. وقد خلصــت إلى أن النموذج الليبي يعاني من تأخر صــدور القوانين المنظمة لنشــاط حاصنات الأعمال للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤســسـات الصــغرى والمتوسـطة، وغياب الوعي والثقافة بتبني خذه الآليات، ونقص في الخبرات التنظيمية والتوجيهية التي تعمل على نشرها **(المصراتي : 2019)**.

1.6.7 دراسة نورالدين وبوقرين (2018) : التي هدفت إلى عرض مجموعة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة ، وأوجه الاستفادة من نتائجها في وضع استراتيجية شاملة لتنمية وتطوير هذا النوع من المشروعات في ليبيا ، واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي المقارن ؛ حيث تم مقارنة ســبع دول، ثلاثة تجارب منها لدول متقدمة، وأربعة لدول نامية، وأشــارت النتائج إلى وجود تشابه كبير بين تلك الدول فيما يتعلق بالدوافع وراء الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتطويرها من خلال توفير الأطر القانونية والتشريعية، وإنشاء هيئات ومؤسسات حكومية للإشراف عليها، وتقديم الدعم لها، وتوفير التمويل اللازم عن طريق إنشاء مؤسسات تمويل، وضمان مخاطر تقديم الدعم والاستشارات في مجال دراسات الجدوى، والمسائل الفنية، والإدارية، والتسويقية، والتدريب **(نورالدين وبوقرين : 2018)**.

1.6.8 دراســـة نصـــار والبلعاوي (2016) هدفت إلى التعرف على مقومات التدريب الإبداعي، وبيان انعكاسات التدريب من منظور إبداعي على تأسيس وتطوير مشاريع أعمال صغيرة ريادية، تم استخدام المنهج الوصــفي التحليلي، ووزعت اســتبانة على عينة عشــوائية من الرياديين، بلغت مفردات عينة الدراســة (40) رياديًا. وقد كشـفت النتائج عن وجود ارتباط قوي بين متغير طرق التدريب ومتغير تأسـيس وتطوير مشـاريع صـــغيرة ريادية، وأن مجالات التدريب الإبداعي التي لها تأثير تتمثل في كفاءة الدور، وإدارة الدورة التدريبية، والتشجيع على التعلم والمشاركة، وطرق التدريب **(نصار والبلعاوي: 2016)**.

1.6.9 دراسة الصوص (2010) : هدفت الدراسة إلى التعريف بالمشاريع الصغرى والمتوسطة، وتقديم بيانات متكاملة حولها ، وعرض التجربة الفلسطينية، وخصائصها، والمشاكل التي تعاني منها ؛ إضافة إلى عرض بعض النماذج من التجارب الدولية، واعتمدت علي المنهج الوصفي الاستقرائي. وقد كشفت النتائج أن المشاريع الصغرى والمتوسطة في الدول قد حظيت برعاية كبيرة من قبل المؤسسات المحلية والحكومية بإصدار التشريعات، وصياغة السياسات التي حققت لها الحماية والنمو والتطور، كما أنه قد تم إنشاء مؤسسات وأجهزة تقوم بإمداد المشروعات الصغرى والمتوسطة بالقروض اللازمة، ومساعدتها على تسويق منتجاتها، كما انتهجت سياسات لدعمها مثل الإعفاء من الضرائب، والنظم التمويلية، والمساعدة؛ إضافة إلى التدريب والتأهيل، والاستشارات الفنية والاقتصادية **(الصوص: 2010)**.

. تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث هدف التعرف على واقع المشروعات الصغرى في ليبيا، والمعوقات التي تواجه تطورها وتنميتها: بأن النموذج الليبي يعاني من تأخر صدور القوانين المنظمة لنشاط حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وغياب الوعي والثقافة بتبني هذه الآليات، ونقص في الخبرات التنظيمية والتوجيهية التي تعمل على نشره.

. تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث هدف تناول التعليم المهني، وارتباطه بالعملية التدريبية في أن للتعليم التقني والمهني دورًا في تعزيز التنمية الاقتصادية.

. تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث هدف أهمية التدريب المهني في تحقيق التنمية في بيان انعكاسات التدريب من منظور إبداعي على تأسيس وتطوير مشاريع أعمال صغيرة ريادية.

. تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث هدف الإشارة إلى أهمية المشروعات الصغرى، وأهمية التدريب على إقامتها وتأسيسها، في أن ضعف إنتاجية فئة الشباب في مواقع العمل ربما تكون دليلًا على نقص الخبرة والكفاءة والمهارات المطلوبة للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الاستثمار على قطاع التعليم والتدريب لإكساب الشباب المزيد من المهارات المطلوبة، والتعريف بالمشاريع الصغرى والمتوسطة، وتقديم بيانات متكاملة حولها.

. تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث هدف عرض نماذج من تجارب الدول الناجحة في إقامة وتأسيس المشروعات الصغرى، وفي عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في تنمية وتطوير المشاريع الصغرى والمتوسطة والاحتذاء بها، والتعرف على الجوانب الإيجابية لحاضنات الأعمال وكيفية الاستفادة

منها بما يتلائم مع معطيات الاقتصاد الليبي، وأوجه الاستفادة من نتائجها في وضع استراتيجية شاملة لتنمية وتطوير هذا النوع من المشروعات في ليبيا.

. من حيث المنهجية تتفق الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم علي تناول دارسات وبيانات تتعلق بالتجربة الليبية ومعوقاتها، وبالتعليم المهني، وبالتدريب علي المشروعات الصغرى وأهميته، وبتجاوب الدول الناجحة في برامج المشروعات الصغرى، واستخلاص نتائج من كل تلك التجارب للاستفادة منها في تأسيس تجربة ليبية ناجحة.

2. الإطار النظري للدراسة:

2.1 الشباب والبطالة وسوق العمل:

دعت توجهات مشروع دستور ليبيا إلى تمكين الشباب وتفعيل مشاركتهم، حيث نصت المادة 33 على أن " تهيئ الدولة البنية المناسبة لتنمية النشء والشباب، وتوفر سبلًا للرفع من قدراتهم، وتدعم فاعليتهم في الحياة الوطنية، وفتح فرص العمل أمامهم، ومشاركتهم في التنمية، واستفادتهم من مختلف العلوم والثقافات الإنسانية، وتمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بروح المواطنة والمسؤولية ". ودولة ليبيا قد شهدت _ ولازالت_ قوة شبابية من حيث الحجم والنسبة، حيث مثلت نسبة الشباب في التحول الديموغرافي قوة عمل عالية تفوق حجم السكان المعالين الذين دون الخامسة عشر سنة والسكان البالغين ستًا وخمسين فما أعلي، وهذا يستوجب تحقيق استثمار في رأس المال البشري الشبابي **(فريق خبراء : 2019 ، 4).**

تشير البيانات في الجدول أعلاه إلى ارتفاع نسبة الشباب الذين كانوا في المراحل التعليمية المختلفة عام 2006، والذين لابد أن يكونوا حاليا في سوق العمل، والبيانات تشير إلى أن التركيب العمري بالمجتمع الليبي ترتفع فيه نسبة الشباب.

التوزيع العددي والنسبي للطلاب الملتحقين بالدراسة حسب إحصاء 2006

المرحلة الأساسية	عدد الطلاب الليبيين الملتحقين بالدراسة 2006					
	الذكور		الإناث		المجموع	
مرحلة التعليم الثانوي وما يعادلها	21665	%24.54	22062	%24.78	441927	%24.65
مرحلة ما فوق الثانوي ودون الجامعة	51322	%5.68	49219	%5.54	100541	%5.61
مرحلة التعليم الجامعي فما فوق	93761	%10.37	11466	%12.88	20827	%11.6
المجموع	366748	%100	38947	%100	720695	%100

المصدر: محمد تنتوش – الشباب وسوق العمل

تشير البيانات الإحصائية إلى ارتفاع معدلات البطالة بالمجتمع الليبي بشكل عام، ولدى الشباب بشكل خاص ، إذ أن أكثر من ربع الشـــباب الليبي يعانون من البطالة، ونســـبة البطالة في تزايد وارتفاع لدي فئة الشــباب الجامعيين ؛ فحوالي أكثر من ربع الخريجين عاطلين عن العمل. وقد شــهدت ليبيا خلال الســنوات الأخيرة ترديا واسـعاَ في أوضـاعها الاقتصـادية، مما كان له الأثر السـلبي البالغ على سـوق العمل الداخلي تشـغيلاَ وبطالة ، حيث شـهدت مختلف مؤشـرات التشـغيل بين فئة الشـباب ترديًا سـريعًا، وفي بعض أبعاده خطيرًا ، فقد تراجعت نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي بين الشباب من (72.3%) عام 2012 إلي (48.6%) عام 2015 حسب تقديرات مصلحة الإحصاء والتعداد، كما تشير البيانات إلى تزايد البطالة بين الشـباب بشـكل مفجع حيث تقدر نسـبتها (41%) عام 2015 بينما بلغت (12.7%) فقط على الصـعيد الدولي(**الطويري والحاج : 2019 ، 35) .**

ومن أبرز العوائق التي تسـبب البطالة بين الشـباب: الاقتصـاد الريعي المعتمد بشـكل شـبه كامل على عائدات النفط، وما يرتبط بذلك من ســياســات وقيم وســلوكيات، من ذلك الضــعف الشــديد في القطاعات الإنتاجية، وتركز التوظيف في القطاع الحكومي، وبالتالي ارتفاع بند الأجور والرواتب، وما تقدمه الدولة من دعم، مما ترتب على هذا سلوكيات التعفف من المهن اليدوية، والميل إلى المهن المكتبية بشكل عام. وبالرغم من جهود الـدولـة الكثيفـة الهـادفـة لتنويع مصـــــادر الـدخـل للاقتصـــــاد الليبي ؛ لا يزال النفط يمثـل (73%) من الناتج المحلي والإجمالي، و(95%) من عائدات الصادرات، وحوالي (93%) من الإيرادات العامة. ومن العوامل الأخرى للبطالة ضـــعف القطاع الخاص، وضـــعف قدرته على توحيد مواطن العمل، وضعف تحفيزها، وجذب الشباب إليها، وكذلك ضعف مهارات وكفاءات الخريجين من التعليم لأسباب متعددة تعود لخصـائص النظام التعليمي، حيث اشتكى (30%) من أصـحاب الشركات من ضـعف المهارات للشباب خريحي المؤسسات العلمية والمعاهد الفنية(**فريق خبراء : 2019 ، 25).** وهذه العوائق مجتمعة تدعو إلي:

. تشجيع الأعمال الصغرى والمتوسطة في مراحلها الأولي على الأقل، وتشجيع القطاع الخاص، وتمكينه من توفير مواطن عمل للشباب، وتوفير الحوافر الجاذبة لتحقيق ذلك.

. اعتماد حملات إعلامية وتوعوية واســعة لإعلاء قيمة العمل بكافة مفرداته لدي الشــباب بما في ذلك العمل اليدوي، وادماج مواد ضـــمن المقررات بكافة المراحل التعليمية، تحض على العمل المنتج، وعلى دور العمل في بناء روح المواطنة، وقيم الاعتماد على الذات، وقيم المشاركة المجتمعية.

. الاعداد لخطة وطنية متكاملة للإصلاح تستهدف تنويع النشاط الاقتصادي بتدعيم القطاعات الإنتاجية كالصناعة والفلاحة **(الطويري والحاج : 2019 ، 44).**

وسوق العمل الليبي يفتقر إلي العمالة الماهرة، وهو لا يستطيع استيعاب الأنشطة الاقتصادية الوطنية، بالرغم من أن حجم الاستثمارات المنفقة فيه ضخمة تقدر بحوالي: (4834.95) مليون دينار، وذلك بسبب تدنئ كفاءة العامل الليبي المستخدم ، وقد حاولت السياسة الاقتصادية في الدولة الليبية التركيز على زيادة استخدام العمالة الوطنية بهدف القضاء على أكبر حجم من البطالة داخل سوق العمل، إلا أن هذا الإجراء قاد إلي عملية استبدال البطالة الإجبارية بأخرى مقنعة، مما أدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية في كافة الأنشطة الاقتصادية المختلفة**(فريق خبراء : 2019 ، 31).**

والأمر يحتم وجوب التركيز على سياسة الاستثمار في الموارد البشرية من فئة الشباب بشكل خاص عن طريق التعليم الجيد والتدريب، والانفاق المخطط على هذه المجالات كمًّا ونوعاً، والرفع بمهارات فئة الشباب نحو حسن الاستخدام، وإدارة الموارد، وإطلاق العنان للطاقات الإبداعية، والموارد الكامنة فيهم، على نحو يؤدي إلي الارتقاء بهم. وذلك يستوجب الاهتمام بالقطاعات المنتجة والمؤهلة لعنصر الشباب والتي على رأسها المؤسسات الجامعات والمعاهد الفنية المختلفة من خلال اعتماد التعليم التطبيقي للمناهج المدروسة في تلك المؤسسات والمعاهد ، ومواكبة العلوم التكنولوجية الحديثة والمتطورة والمجهزة بأحدث التجهيزات ، وكذلك تجهيز العناصر المؤهلة من فئة الشباب ووضع الضوابط التي تضمن سير العملية التعليمية بالشكل الأمثل، وفي الطريق الصحيح ، فالتعليم لم يعد مقتصرًا على الاطلاع على مدى واسع من المعرفة فحسب، بل الأهم من ذلك ضرورة التسلح بعمق بالقدرة التفسيرية للمعرفة، وبناء القدرات الملائمة للأنماط الحديثة من التعليم التي أصبحت مطلوبة وبقوة في مواقع العمل**(الطويري والحاج : 2019 ، 47).**

2.2 واقع المشروعات الصغرى في ليبيا والمعوقات التي تواجه تطورها وتنميتها:

تواجه المشروعات الصغرى في ليبيا فشلاً كبيراً؛ ففي أقل الظروف عدم تطورها على الرغم من عمل العديد منها في السوق الليبي، وأغلبها معتمدة على استيراد السلع من الخارج ثم إعادة بيعها، حيث تحولت من إنتاجية إلى تجارية، وهذا بدوره أدى إلى فشلها، إضافة للمنافسة غير المقننة. وتجربة المشروعات الصغرى في ليبيا لا يوجد لها قانون خاص بها، فالموجود حالياً قرار للجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (472) لسنة 2009 ، الخاص بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالمشروعات الصغرى المتوسطة **(البرني : 1997 ، 133.).**

ومن الناحية الواقعية للمشروعات الصغرى في ليبيا فإن البيانات تشير إلى انخفاض عددها وتدني الدور الذي تلعبه في التنمية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها انخفاض الدعم المالي الحكومي ، ومن أسباب عزوف المؤسسات المالية عن تقديم التمويل للمشروعات الصغرى: ضعف عملية التخطيط ، عدم الإلمام بجوانب الإدارة المالية لأصحاب تلك المشروعات، والعوامل الثقافية ، عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل وضمان التمويل للمشروعات الصغرى الطالبة للتمويل ، القيود المفروضة من المصارف في حال التعامل مع المشروعات الصغرى ، إضافة إلى العوامل الخلفية التعليمية لإصحاب تلك المشروعات ، وحجم المشروع والضمانات، وتاريخ وخطط عمل المشروع **(زكري وعيسى : 2019 ، 154).**

والمشروعات الصغرى في ليبيا تواجه تحديات ومشاكل داخل المشروع ذاته منها: المشاكل الإدارية والمتمثلة في: ضعف أداء إدارة المشروع، عدم وجود هيكل تنظيمي ولوائح إدارية ومالية وفنية واضحة لإدارة المشروعات، عدم الاهتمام بجانب التدريب والتأهيل للعاملين بالمشروع. ومنها المشاكل المتعلقة بمهنية العمالة والمتمثلة في: عدم ولاء العامل للمشروع، وعدم توفر العمالة الماهرة، ومنها المتعلقة بالمشاكل الفنية، والمتمثلة في: عدم فهم صاحب المشروع للنشاط الذي يعمل فيه، نقص وضعف التقنية والتكنولوجيا المستخدمة للإنتاج وتقديم الخدمات، عدم توفر الإمكانيات الجيدة للعمل في السوق المحلي وعدم مطابقتها للمواصفات العالمية **(زكري وعيسى : 2019 ، 154).**

ومن أهم المعوقات التي تعرقل تطور المشروعات الصغيرة وتنميتها في التجربة الليبية:

. المعوقات التمويلية: يشكل التمويل أهم المعوقات الرئيسة التي تحول دون تطور المشروعات الصغرى وتنميتها نظراً لصغر حجمها، واعتماد ملاكها على المصادر الذاتية الفردية، أو العائلية، وبالتالي اعتمادها على التمويل الذاتي وخاصة بداية نشأتها، حيث تحجم المؤسسات المصرفية على تمويلها لكونها تركز على دعم المشروعات الكبيرة ذات المخاطر الأقل ، إضافة إلى صعوبة الضمانات المطلوبة، وتعقد إجراءاتها من جهة المؤسسات المالية.

. المعوقات الإدارية : تتمثل في انخفاض مهارات الموظفين والملاك على ممارسة المهام اللازمة لإدارة تلك المشروعات حيث عادة ما تتخذ القرارات بشكل فردي، وتتركز جميع الأعمال الإدارية على عاتق شخص واحد عادة المدير ، إضافة إلى انخفاض مهارات القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه، وبصورة متكاملة.

. المعوقات القانونية : تظهر هذه المعوقات من خلال كثرة تداخل إجراءات إنشاء المشروعات الصغرى وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية ، وكذلك تعقيد الإجراءات المتعلقة بالضرائب، والتأمينات، وتعدد الجهات الرقابية ، وكذلك غياب القوانين والتشريعات التي تعمل على دعم وحماية المشروعات الصغيرة.

. المعوقات التسويقية : تتمثل في كل العوامل المتعلقة بأداء وظيفة التسويق التي تؤثر سلباً على فاعلية المشروعات الصغرى ، والتي تشير إلى انخفاض الكفاءات التسويقية نتيجة لعدم مقدرة المشروعات على توفير معلومات تسويقية كافية، لافتقار أصحابها للوعي التسويقي القائم على الدعاية والترويج للمنتجات أو الخدمات ، إضافة إلى نقص كفاءات رجال البيع والتسويق، وقصور المعلومات المتوفرة لديهم حول السوق، ومستويات الأسعار، وطبيعة الخدمات المنافسة.

المعوقات البشرية: تعاني المشروعات الصغيرة من نقص الكوادر ذات الكفاءة العالية والمتخصصة، فالموارد البشرية المتاحة بها تكون من الموارد ذات التخصص العام من العمالة العادية قليلة المهارة ، إذ إن الحصول على المتخصصين من ذوي المهارات العالية يتطلب دفع تكاليف مرتفعة قد لا تكون متاحة لتلك المشروعات. كما أن ضعف مستوى التدريب الذي تقدمه المشروعات الصغيرة يعد عاملا آخر مرتبط بالموارد البشرية، حيث تفتقد تلك المشروعات إمكانية توفير برامج تدريب عالية الكفاءة نظراً لأنها تتطلب أيضاً تكلفة مرتفعة تحد من القيام بذلك.

معوقات البنية التحتية: أي صعوبة توفير الموقع المناسب للمشروع، وصعوبة توفير المواصفات الإنشائية، الأمر الذي يدفع أصحاب المشروعات إلى حلول بديلة تمكنهم من تنفيذ مشروعاتهم بأقل ما يمكن من تكلفة (**زكري وعيسى : 2019 ، 154 – 160).**

2.3 التعليم المهني وارتباطه بالتدريب:

يشكل التعليم المهني أحد المكونات الرئيسة لتنمية الموارد البشرية التي تكون بدورها رافدًا رئيسيًّا للاقتصاد الوطني ، ويعد تحقيق التعليم الجيد والشامل أحد أكثر الوسائل الفعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال تزويد الأفراد بأحدث العلوم المعرفية والتقنية لإنتاج كفاءات علمية قادرة على المنافسة في الحياة العملية. وتجمع معظم الأدبيات على دور التعليم والتدريب كمحددين أساسين للإنتاجية، وعلى أهميتهما في رفع القدرة التنافسية والاستيعابية للأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي لتعزيز مستويات الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد ، ويعد التعليم المهني أهم وسيلة لبناء المجتمعات في مواجهة التغيرات الهائلة،

والمشكلات المعقدة، والتحديات المرتبطة بالبطالة ، وهو ضروري لقدرته على المؤاءمة مع احتياجات سوق العمل وخاصة في ظل التطور المعرفي والتكنولوجي (**نصرالله: 2018، 3).**

وفي ظل بيئة العمل الحاضنة للخريجين والصعوبات التي يعانيها الاقتصاد في مواجهة تزايد عدد الخريجين ، وعدم استيعاب سوق العمل بالقطاع الخاص للأعداد المتزايدة من الخريجين بسبب عدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل ، لابد من تبني رؤية تعزز التعليم المهني لقدرته على توفير فرص عمل مستقبلية والإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي هذا الإطار يعد التعليم المهني نظامًا تعليميًّا يوفر مجالًا للتدريب المهني، واكتساب المهارات والكفاءة ، وهو يعد مدخلًا رئيسيًّا لتحقيق التوازن الاقتصادي في ظل بيئة اقتصادية دولية متغيرة ، يتسم بالتنافسية والانفتاح، وهناك الكثير من الدول التي اهتمت بالتعليم المهني، وتعتبر ألمانيا من أوائل الدول التي اهتمت بالتعليم المهني، إدراكاً منها بأن الاقتصاد الحقيقي القوي لا يقوم بمعزل عن الكفاءات المهنية ، حيث توفر ألمانيا للطلبة الخريجين من المعاهد والكليات المتوسطة إمكانية الالتحاق بالجامعات دون وجود حالة من القطع في المستوى المتوسط والجامعة. كذلك استطاعت الصين أن توفر كفاءات مدربة من خلال المعاهد والجامعات المهنية في كافة المجالات المطلوبة للمجتمع الصيني ، وتنطلق الصين من حاجة السوق المحلية والعملية التنموية بشكل عام؛ فالخريج المهني يلتحق مباشرة بأحد مرافق العمل دون أن ينتظر فرصة مواتية. كما تمكنت الهند من جعل التعليم المهني أحد المحاور المهمة في العملية التعليمية ، وهي تقدم تسهيلات جمة للطلبة لتشجيعهم على الالتحاق بالمؤسسات التعليمية ذات الاختصاص في هذا المجال. الأمر ذاته بالنسبة للبرازيل التي انتقلت من دولة ذات مديونية عالية إلى دولة منتجة ومنافسة بفعل الخطط الاقتصادية القائمة على مواكبة التطورات المهنية التطبيقية الأكثر انسجاماً مع متطلبات السوق. كذلك شجعت روسيا الطلبة للالتحاق بمؤسسات التعليم المهني ، والنهضة الاقتصادية التي شهدتها روسيا لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن هذا التوجه **(علي : 2020 ، 98 – 101) .**

وفي الدول العربية نجد تأخرًا نسبياً في الاهتمام بهذا النمط من التعليم لأسباب ثقافية وتنموية ، حيث كان التعليم الأكاديمي هو المفضل للطلبة و لأولياء الأمور، ولكن بعد تفاقم ظاهرة الخريجين الأكاديميين العاطلين عن العمل ، وضعت الدول خططاً قريبة وبعيدة المدي للنهوض بالتعليم المهني ، كما هو حاصل الآن في الأردن، والمغرب، والجزائر، والعراق، ودول الخليج (**منظمة العمل العربية: 2009، 6).**

والتعليم المهني لا يضمن للخريجين وظائف، لكنه يكسبهم المهارات المهنية الضرورية في مجال تخصصهم من أجل العمل والإنتاج في المجتمع المعرفي الجديد ، بحيث يستطيعون العمل بنجاح في جميع

القطاعات سواء الحكومية، أو القطاع الخاص، أو العمل الحر، ويضمن لهم دخلًا يحقق الكفاية الاقتصادية، ويحقق مردودًا عاليًا لأنه وثيق الارتباط بالطلب الفعلي على الوظائف، لأن إيجاد فرص العمل يرتبط في العادة بالسياسات الاقتصادية للدولة من تجارة وصناعة وادخار وانفاق واستهلاك ، حيث يحقق التعليم المهني فاعليته في ظل توفر وتطوير رأس المال البشـــري الذي تحتاجه الأعمال الاقتصـــادية والاجتماعية للدولة (**شادي حلب : 2012، 397 – 434).**

وتعتبر العملية التدريبية من أهم الوسائل التي تسهم في تحقيق وتطوير وتنمية الموارد البشرية والمادية، ويعد الاهتمام بالعنصر البشري مهمًا من أجل جعل إنتاجية وخبرة مهارات العنصر البشري تتصاعد بزيادة ، ذلك لأنه كلما زاد الاستثمار في الإنسان ازداد العائد منه نظراً لتطور كفاءته. ويعد التعليم بمختلف مستوياته الركيزة الأساسية في بناء المجتمع وتطوره من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية بشكل يتناسب مع طموحاته، والحصـــول على العوائد الاقتصـــادية والاجتماعية ، والتعليم لأفراد المجتمع ضـــرورة ملحة لأجل تكوين الشـــخصـــية وبناء المســـتقبل ، وكلما تقدمت العلوم، وهيمنت التكنولوجيا الحديثة على مختلف مرافق الحياة زادت حاجة المجتمع إلى تعليم أبنائه وتدريبهم على مختلف صـــــنوف العلم والتكنولوجيا (**أبو بكر : 2008 ، 121) .**

لقد أصبحت العملية التعليمية قضية اقتصادية واجتماعية معاً، لذلك أصبح على المؤسسات التعليمية أن تلبي احتياجات المؤسسات الوطنية من القوة البشرية ذات الكفاءة المطلوبة، حتى تستطيع الأخيرة أن تحقق الميزة التنافسية، والنجاح في الأسواق الداخلية والخارجية. ولم تعد إدارة الجودة مقتصرة على ضمان جودة السلع في المؤسسات الصناعية، بل تعدتها إلى قطاع الخدمات بما في ذلك قطاع التعليم ، فالمؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا، وغيرها، تطبق إدارة الجودة وضمانها بشكل واسع ، وتبرز أهمية الجودة في مناهجها للتأكيد على ضرورة تحقيق مخرجات كل منهاج للغرض المقصود منه، وتتصدر عبارة "الملائمة للغرض" كل صـــفحة من صـــفحات برامجها التعليمية. وتحديث التعليم والتدريب المهني هو عملية تتطلبها الحاجة إلى وجود تعليم وتدريب مهني مبني على مواصـــفات تأهيل وطنية معترف بها ، ومبنية على مواصفات للمهن والأعمال والحاجة، لتصبح عمليات التعليم والتدريب المهني مرتبطة باحتياجات الصناعة والخدمات ومتطلبات سوق العمل ، كذلك الحاجة إلى تبني سياسة تعليمية تضمن نشر التعليم والتدريب المستمر في المؤسسات لمواجهة التبدلات الحاصلة في المهارات والتقنيات (**الشعايدة : 2016 ، 164).**

2.4 أهمية التدريب على المشروعات الصغرى:

تعتبر المشروعات الصغرى أحد المكونات المهمة لاقتصاد أي بلد، لأنها عبارة عن خلايا صغيرة في النسيج الاقتصادي لا يمكن الاستهانة بها ، بل إن هذه المشروعات تعتبر الأساس الذي تقوم عليه المشروعات المتوسطة والكبيرة، والجهة المكملة والمغذية لها، سواء في الإنتاج أو التسويق. ولاشك للمشروعات الصغرى أهمية بالغة في دعم الاقتصاد، والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، وأكبر مثال على ذلك ما تحقق في اليابان، وتايوان، وكوريا وغيرها من الدول التي استطاعت أن تحقق نمواً اقتصاديا كبيراً، وثورة حضارية يشهد لها التاريخ وبزمن قياسي(**ضياء : 2012 ، 140**).

من مزايا المشروعات الصغرى أنها تنشط في معظم القطاعات الاقتصادية على الرغم من الاختلافات في كثافة هذه النشاطات بين قطاع وآخر ، وهي تنشط في القطاع التجاري، والقطاع الصناعي، والقطاع الزراعي الذي يشمل فئة الإنتاج الحيواني كتربية المواشي والدواجن والنحل والطيور ، والتصنع الزراعي الذي يتعلق بإخضاع المنتجات الزراعية للمعالجة الصناعية كالعصائر والأغذية ، والبناء والإنشاء وتصنيع التقنيات والأدوات. كما أنها تتميز بكفاءتها في استخدام الموارد الأولية والخامات المتاحة، خصوصاً في البلدان التي تتوافر فيها مثل هذه المواد ، كما أنها تشكل بيئة مناسبة للابتكار والإبداع، وخاصة في قطاع الصناعة. كما أن من أهم مزايا المشروعات الصغرى أنها تعد أفضل الطرق للحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل وتكلفة أقل من تكلفة المشروعات الكبيرة والمؤسسات الحكومية. ففي الدول العربية تتراوح نسبة البطالة ما بين (8 – 30%) ، بينما تبلغ نسبة البطالة في اليابان التي تعتمد على المشروعات الصغرى ما نسبته (4.7%) ، ذلك لأن المشروعات الصغرى في اليابان تشغل قرابة (70%) من إجمالي القوى العاملة (**بن شايب و سعدي :2019 ، 64**).

في التجربة اليابانية التي تعتبر في مجال إقامة وتنمية المشاريع الصغرى واحدة من أغني التجارب العالمية، وبمثابة نموذج يمكن أن يحتذي به من قبل كل الدول الراغبة في تمنية اقتصادياتها ، عملت على توفير المساعدات للمشاريع الصغرى سواء أكانت مساعدات فنية أم تحويلية أو إدارية أو تسويقية ، وذلك من خلال إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغرى. وفي التجربة الكورية تم إنشاء هيئة تشجيع تشجع المشاريع الصغرى تقدم الدعم لها عبر توفير برامج للخدمات والتدريب. وفي التجربة الأمريكية

تم اتخاذ العديد من الخطط والبرامج الاستراتيجية لمساعدة وتطوير المشاريع الصغرى مثل التدريب على إدارة المشاريع الصغرى ، كما تم تطوير مؤسسات مسؤولة على إقامة وتنمية المشاريع الصغرى تهدف إلى مساعدة أصحابها لإقامة وتشغيل مشاريع صغيرة ناجحة ، تقوم بتزويدها بالخدمات الاستشارية والمساعدات المالية ، كذلك تم إقامة مراكز تطوير المشاريع بالمعاهد والجامعات تقدم الاستشارات وتقام بها حلقات النقاش حول التدريب وكل ما تحتاجه المشاريع الصغرى من أعمال ، وقد كان لهذا النشاط أثر في زيادة عدد المنشآت الصغرى. وفي تجربة دولة السودان تم تقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية والمحاسبية مجاناً لأصحاب المشاريع الصغرى ، كما تم عقد دورات تدريبية لأصحاب المشاريع ، وفي تجربة دولة سنغافورة كان يتم تصميم المؤتمرات، ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها **(خالد السهلاوي : 2009 ، 18) .**

2.5 نماذج من تجارب الدول الناجحة في المشروعات :

2.5.1 التجربة الأمريكية لحاضنات الأعمال الإبداعية :

يعتبر نموذج الحاضن التكنولوجي بجامعة أوستن الأمريكية من أشهر نماذج الجامعات الاستثمارية في العالم ، وهو نموذج يهدف إلى تحقيق الشراكة والتعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في البحث العلمي ، وهو مشروع تعاوني بين الجامعة والحكومة المحلية، بمشاركة غرفة التجارة والقطاع الخاص. والحاضن التكنولوجي مصمم ليكون عاملاً مساعداً للتنمية الاقتصادية من خلال توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية، وتحويلها إلى المجالات الرئيسة التي تحدد نجاح المشروعات الفنية في مجال الصناعة **(السيد : 2007 ، 43).**

وتتلخص آلية عمل حاضنات الأعمال بوضع برامج تدريب واستشارات علمية يتبعها انتقاء رياديين يرغبون ببدء العمل في تأسيس مشاريعهم الخاصة بالشراكة مع مؤسسات الدولة الكبرى ، عبر فترة الحضانة تقدم فيها خدمات استشارية، ومالية، وقانونية، ووضع خطط مفصلة حول التمويل والاستثمارات اللازمة، وبرامج السيولة، والإنتاج، والتسويق، وكل ما يتعلق بمسيرة الشراكة ذات العلاقة حتي مرحلة الانطلاق **(مصطفي : 1998 ، 120).** وعموما هدفت حاضنات الأعمال الإبداعية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى :

. مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا من أصحاب الأفكار المبدعة على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة.

. مساعدة الباحثين على الانتفاع بنتائج الأبحاث التي ينفذونها من مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة التطبيق العملي بهدف الإنتاج التجاري.

. تقديم الاستشارات الفنية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية، ودراسة حجم السوق والإنتاج، ومدي توفر العمالة والمواد الأولية اللازمة لبدء الإنتاج.

. تقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغرى .

. تنفيذ دورات تدريبية مكثفة للمؤسسات المختصة.

. المساعدة في وضع خطة للمشروع أو الشركة (**اليونسكو : 2019 ، 165).**

2.5.2 التجربة الكندية مراكز التميز :

تعد من أشكال الشراكة القوية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، وهي مراكز بحثية موجودة داخل الجامعات للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية، لتمويل مجموعة من البرامج لتطوير وتدعيم العلاقة بين الجامعات والصناعة ، وتحرص الحكومة الكندية على تمويلها بشكل منتظم ومستمر، وذلك للمحافظة على ارتباطها مع المجتمع والمؤسسات الإنتاجية في الدولة. ومن مراكز التميز التي أنشئت في كندا: مركز جامعة أونتاريو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي قامت بتحويل نتائج البحوث العلمية والتكنولوجية إلى تطبيق عملي في المؤسسات الصناعية والإنتاجية ، وذلك من خلال الشراكة والتعاون بين جامعة أونتريو والمؤسسات الوطنية للوصول إلى أفضل الاختراعات في مجال المعلوماتية والاتصال، ومن ثم تسويقها(**اليونسكو : 2019 ، 166).** وتهدف مراكز التميز في كندا إلى :

. إقامة روابط شراكة قوية واستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

. الاستثمار في الإبداع للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة من خلال الأبحاث المشتركة ذات العلاقة بالصناعة.

. الوصول إلى نتائج علمية عن طريق المؤسسات الإنتاجية وسوق العمل.

. تدريب كبار العاملين وإعدادهم نحو إدارة العمل الإبداعي .

. تبادل المهارات والمعارف مع الجامعات والمراكز الإبداعية الأخرى المحلية والوطنية والعالمية.

. تسويق التكنولوجيا الناتجة عن الأبحاث التطبيقية(**السيد : 2007 ، 48).**

2.5.3 التجربة اليابانية – الشراكة بين الجامعات وقطاعات الصناعة والإنتاج :

انطلقت اليابان من أن رأس المال البشري المزود بالعلوم العصرية والتكنولوجية المتطورة هو السبيل الوحيد القادر على إحداث تنمية مستدامة ، ولذلك أصبح التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من المواضيع الأساسية والجوهرية في اليابان منذ ثمانينات القرن الماضي ، حيث تم إنشاء برامج تدريبية مشتركة

بين الجامعات والمصـــانع ، كما تم إنشـــاء لجنة متكونة من مجموعة العمل تمثل الجامعات والمؤســـسـات الإنتاجية في اليابان التي عكفت على دراسـة القضـايا المشـتركة بين الجامعة والمصـنع، ووضـع التوصـيات المناسبة لزيادة التعاون، ووضـع الآليات المناسبة لتدريب طلبة الجامعات في المشاغل والمصـانع لرفع درجة الابتكار لديهم **(مصطفي : 1998 ، 135).**

ويتولى مسـؤولية الشـراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج جامعات حكومية خاصـة، ووزارات مثل: وزارة الصـــناعة والزراعة والتجارة واتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضـــة والثقافة، ومراكز ومعاهد البحوث التعاونية ـ إضافة إلى مئات المراكز البحوثية التعاونية التي يقع معظمها داخل الجامعات، وتتمثل مهمتها في البحث في المشـــكلات التي تواجه الصـــناعة اليابانية، وطرح الأفكار التي تقوي العلاقة بين الصـــناعة والجامعات(**العيسوي : 2000 ، 123).** وتهدف هذه المراكز إلى :

. تطوير تبادل المعلومات بين الجامعة والمؤسـسـات بحيث تسـمح بالتعاون الكامل والتبادل المشـترك معاً ، والسماح للباحثين في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بإجراء البحوث المشتركة، والسماح باشراك المؤسسات الإنتاجية لتمويل إبداعات واختراعات الجامعات.

. السـماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلى المصـانع الصـغرى والمتوسـطة، والسـماح لأعضـاء الهيئات التدريسية بتقاضي رواتب إضافية من المؤسسات الإنتاجية لقاء خبراتهم واستشاراتهم وبحوثهم.

. تعزيز أكبر فائدة من البحوث المشـــتركة بالجامعات والأفكار الجديدة في نقل التكنولوجيا والصـــناعة التي ينتظر منها أن تقوم بمســـاعدة الجامعات عن طريق إحداث برامج تدريســـية وتدريبية للطلبة الجامعين لتعزيز إبداعاتهم وإنتاجيتهم(**اليونسكو : 2019 ، 167).**

2.5.4 التجربة البريطانية – الجامعة الصناعية :

يرجع سبب ظهور جامعة الصـناعة إلى ازدياد حاجة أصـحاب العمل في بريطانيا إلى عمال بمهارات عالية معاصـرة لوسـائل التقنية ، وبدأت فكرة الجامعة الصـناعية 1992 لتمثل رؤية الحكومة البريطانية نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل من إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية ، وتشبه هذه الفكرة الجامعات المفتوحة، وذلك من أجل تقديم المهارات وتوفير التدريب والتعليم اللازمين لكل عامل في كافة المجالات. ونظرا لأنه لا تقوم بمثل هذا العمل مؤسسات تعليمية أخرى تطلب الأمر الحاجة إلى مؤسسة علمية كالجامعة الصـناعية ، لتأخذ المبادرة والقيادة وتنسـق النشـاطات والتغيير نحو الأفضـل **(عطية : 2005 ، 43).** وقد هدفت الجامعة الصناعية إلى:

. إيجاد الفرص أمام الأفراد للعمل وتطوير اتجاهاتهم نحو المهنة، وإقامة سوق تنافسي.

. رفع كفاية القوي العاملة، وتوفير فرص التدريب أثناء العمل.

. تكوين مراكز للتعلم الوطني ترافق العامل في ورشته ومنزله، ومراكز التعليم المحلية.

. خلق نظم لتسهيل الاتصال، ولتقديم الخدمات الإرشادية، ووضع قدرتها على محاكاة السوق (**عطية** : **2005** ، **50**).

3. النتائج والتوصيات :

3.1 النتائج :

1. إن واقع التدريب على إدارة المشروعات الصغرى في مؤسسات التعليم العالي والمهني في ليبيا يعتبر ضعيفًا ، ولا يتم الاعتماد على التدريب العملي في ذلك ، ولا يتم توفير الإمكانيات والمتطلبات لتحقيقه.

2. الاستفادة من التجربة الأمريكية في مساعدة خريجي المعاهد المهنية في إقامة مشروعاتهم الصغرى ، عبر إنشاء مشروع تعاوني بين المعاهد المهنية وغرفة التجارة والقطاع الخاص ، من خلال توظيف البحوث والمبتكرات بالمعاهد تتضمن برامج تدريب واستشارات علمية، وتحويل الأفكار لمشاريع ، وعرضها على الأشخاص الذين يبحثون عن استثمار أموالهم في مشاريع ناجحة يحتاجها الاقتصاد الوطني. وذلك بالشراكة مع مؤسسات الدولة المالية عبر فترة الحضانة، إذ تقدم فيها خدمات استشارية ومالية وقانونية ، ووضع خطط مفصلة حول التمويل والاستثمارات اللازمة، وبرامج السيولة والإنتاج والتسويق، وكل ما يتعلق بمسيرة المشروع ذات العلاقة حتى مرحلة الانطلاق .

3. الاستفادة من التجربة الكندية بإقامة شراكة قوية بين المعاهد المهنية والمؤسسات الإنتاجية داخل المعاهد المهنية ، من خلال توثيق العلاقة بين المعاهد المهنية والمؤسسات الصناعية للتمكن من تمويل البرامج لتطوير وتدعيم العلاقة بين المعاهد المهنية والصناعة ، والوصول إلى نتائج علمية عن طريق المؤسسات الإنتاجية وسوق العمل ، وتدريب العاملين وإعدادهم نحو إدارة العمل الإبداعي ، وتبادل المهارات والمعارف مع الجامعات والمراكز الإبداعية الأخرى المحلية والوطنية والعالمية.

4. الاستفادة من التجربة اليابانية بتأسيس الشراكة بين المعاهد المهنية وقطاعات الإنتاج بوزارة الصناعة والزراعة والتجارة، واتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة ، ومراكز البحوث التعاونية التي ينبغي أن تكون موجودة داخل المعاهد المهنية ، ومن مهامها البحث في المشكلات التي تواجه أعمال المشروعات الصغرى، وطرح الأفكار التي تقوي العلاقة بين الصناعة والمعاهد المهنية.

5. الاســـتفادة من التجربة البريطانية بخلق شـــراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم المهارات، وتوفير التدريب والتعليم اللازمين لكل عامل في كافة المجالات ، حتى تتاح الفرص أمام الأفراد للعمل وتطوير اتجاهاتهم نحو المهنة وإقامة ســوق تنافســي ، ورفع كفاية القوي العاملة وتوفير فرص التدريب أثناء العمل ، وتكوين مراكز للتعلم الوطني ترافق العامل في ورشـــته ومنزله ومراكز التعليم المحلية ، وخلق نظم لتسهيل الاتصال، ولتقديم الخدمات الإرشادية، ووضع قدرتها على محاكاة السوق.

وتتفق نتائج الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أن تغير واقع المشروعات الصغرى في ليبيا يتطلب اســتخدام نظام تعليمي تتلاءم مخرجاته مع احتياجات ســوق العمل ، والعناية بالتعليم المهني لإعداد إطارات متخصصة ومؤهلة ، وضرورة الربط الكامل بين السياسات الاقتصادية ومخرجات العملية التعليمية والتدريب، ومتطلبات العملية الإنتاجية والخدمية ، وإصــلاح النظام التعليمي، والاهتمام بالتنمية البشـرية لتوليد رأس مال بشري وطني يقود الاقتصاد نحو الازدهار والتقدم الاجتماعي ، وهذا الأمر يستلزم التأكيد على نواحي الجودة والنواحي النوعية.

إن أهمية المشروعات الصـغرى وأهمية التدريب على إقامتها وتأسيسـها يقود إلى التطور المعرفي وتغير بيئة العمل ، من خلال تعزيز المهارات المهنية والسـلوكية للخريجين وتحسـين قدراتهم على التكيف مع العالم المهني الجديد ، وإنشـــاء مراكز خدمة المجتمع والتعليم المســـتمر لتقليل الفجوة بين جهات التعليم والإعداد والتأهيل وبين جهات التوظيف ، كما أن المشـــاريع الصـــغرى في الدول قد حظيت برعاية كبيرة من قبل المؤسـسـات المحلية والحكومية بإصـدار التشـريعات، وصـياغة السـياسـات التي حققت لها الحماية والنمو والتطور ، كما أنه قد تم إنشـــاء مؤســـســـات وأجهزة تقوم بإمداد المشـــروعات الصـــغرى بالقروض اللازمة ومساعدتها على تسويق منتجاتها، كما انتهجت سياسات لدعمها مثل: الإعفاء من الضرائب والنظم التمويلية والمساعدة ؛ إضافة إلى التدريب والتأهيل والاستشارات الفنية والاقتصادية.

3.2 التوصيات :

1. العمل علي تأسيس إدارة المشروعات الصغرى في مؤسسات التعليم العالي والمهني في ليبيا، وتوفير الإمكانيات والمتطلبات لتحقيقها.
2. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مساعدة خريجي المعاهد المهنية في إقامة المشروعات الصغرى ، وعرضها للأشخاص الذين يبحثون عن استثمار أموالهم في مشاريع ناجحة يحتاجها الاقتصاد الوطني، متضمنه الخدمات والاستشارات المالية والقانونية .
3. إقامة شراكة قوية بين المعاهد المهنية والمؤسسات الإنتاجية للتمكن من تمويل البرامج تطويرًا وتدريبًا للطلبةإ ولإعدادهم نحو إدارة العمل الإبداعي ، وتبادل المهارات والمعارف مع الجامعات والمراكز الإبداعية الأخرى المحلية والوطنية والعالمية.
4. تأسيس شراكة بين المعاهد المهنية وقطاعات الإنتاج بوزارة الصناعة والزراعة والتجارة، واتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة، ومراكز البحوث بداخل المعاهد المهنية ، للتمكن من معالجة المشكلات التي تواجه أعمال المشروعات الصغرى، وطرح الأفكار التي تقوي العلاقة بين الصناعة والمعاهد المهنية.

المراجع

إبراهيم ، نبيل عبدالرؤوف (2016) ، التجارب المقارنة لتحفيز وتنمية المشروعات المتوسطة والصغرى ، أكاديمية الشروق ، لبنان.

أبو بكر ، مصطفي (2008) ، الموارد البشرية مدخل تحقيق الميزة التنافسية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر.

البرني ، عبدالسلام العجيلي (1997) ، دور مصف التنمية كأداة تمويل للمشايع الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية ، مركز البحوث الاقتصادية ، ليبيا.

بن سليمان ، أسامة (2007) ، فاعلية التدريب التحويلي منهل الثقافة التربوية ، مجلة جامعة أم القرى ، السعودية ، 155 – 185.

بن شايب ، محمد محمد وسعدي، فيصل (2019) ، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة ، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ت المجلد الرابع ، العدد الستون ، 52 – 83.

حديدان ، ابتسام ميلاد (2021) ، دور المؤسسات الجامعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التدريب المهني ، المؤتمر العلمي بجامعة طرابلس الأهلية ، ليبيا.

حلب ،شادي (2012) ، واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد الثامن والعشرون ، 397 – 434.

الربيعي ، فلاح خلف (2019) ، تحديات المؤامة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا ، بحث منشور على شبكة الانترنت.

الرمحي ، مرعي علي (2020) ، واقع التعليم الجامعي والعالي في ليبيا وتأثيره على سوق العمل الليبي ، بحث منشور على شبكة الأنترنيت ، 17. 7 . 2021.

زكري ، محمد أبوالقاسم وبن عيسى ، فوزي رجب (2019) ، المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا – الطموح والتحديات الداخلية ، الجامعي مجلة علمية محكمة ، العدد الثالث والعشرون ، 113 – 124.

السهلاوي ، خالد (2009) ، دور المشروعات الصناعية الصغرى والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة ، دار العلا ، الجزائر.

السيد ، إبراهيم أحمد (2007) التعليم والتنمية البشرية – خبرات عالمية ، دار الوفاء ، مصر.

الشعايدة ، منعم (2016) ، أسباب تجنب التعلم المهني في الأردن ، مجلة البحوث التربوية والمراجعات . المجد الحادي عشر ، العدد الحادي عشر ، 164 – 184.

الصوص ، سمير زهير (2010) ، بعض التجارب الدولية الناجحة في تنمية وتطوير المشاريع الصغرى والمتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، 31. 7.2021.

ضياء ، محمود (2012) ، التعليم التقني المنتج النتائج والانعكاسات ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد التاسع ، العدد التاسع ، 132 – 175.

الطويري ، ناصر ساسي و الحاج ، محمد علي حسن (2019) ، التعليم والمهارة وتحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة البحوث الأكاديمية ، 34 – 46.

عطية ، عبدالقادر محمد (2005) ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، مصر.

علي ، جمعة علي (2020) ، نحو توسيع التعليم والتدريب المهني والتقني ، مركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ، الأردن.

العيسوي ، عبدالرحيم (2000) ، التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، مصر.

فريق خبراء (2019) ، حالة الشباب الليبي اليوم الفرص والتحديات ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، طرابلس.

المصراتي ، سالمة (2019) ، التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاصنات الأعمال – الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي ، أعمل المؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي ، ليبيا.

مصطفي ، الأسعد محمد (1998) ، الجامعات وتحديات المستقبل ، مجلة عالم الفكر . المجلد التاسع عشر ، العدد الثاني ، الكويت ، 120 – 145.

منظمة العمل العربية (2009) ، تجارب الشعوب العربية في التعليم المهني ، المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب ، الجزائر.

نصار ، خالد محمد والبلعاوي ، صالح خيري (2016) ، التدريب من منظور ابداعي وانعكاساته علي تأسيس وتطوير مشاريع أعمال صغيرة ريادية ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية ، العدد الرابع والعشرون ، 83 – 101.

نصرالله ، عبدالفتاح (2018) ، دور التعلم التقني والمهني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية ، أعمال المؤتمر العلمي الأول التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة 6، 6 ،2021.

نورالدين ، علي ابوبكر و بوقرين ، سالمة محمد (2018) ، تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة ، بجث منشور على شبكة الانترنت ، 17. 7 . 2021.

نورالدين ، علي أبوبكر وعبدالرحيم ، أبوعزوم اللافي (2015) ، تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة ، بحث منشور علي شبكة الإنترنت ، 2.10.2021.

اليونسكو (2019) ، التعليم من اجل التنمية المستدامة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلو والثقافة ، تونس.

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

التسويف الأكاديمي لدى طلبة جامعة مصراتة

أ. خيرية محمد شبش
كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة
k.shabash@eps.misuratau.edu.ly

أ. هاجر أحمد الشريف
كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة
hajer.alshref@eps.misuratau.edu.ly

المخلص

تهدف الدراسة إلى معرفة مستوى التسويف الأكاديمي لطلبة جامعة مصراتة، ومعرفة الفروقات الإحصائية لمتغيرات (الجنس، الكلية، المعدل التراكمي) في التسويف الأكاديمي. تم استخدام المنهج الوصفي للوصول إلى النتائج، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات من خلال توزيع صحيفة الاستبانة على عينة عشوائية بسيطة بلغ عددها (538) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: مستوى التسويف الأكاديمي لطلبة جامعة مصراتة متوسط، وكذلك وجود فروقات لمستوى التسويف الأكاديمي لدى طلبة جامعة مصراتة تعزى لمتغيري الجنس والمعدل التراكمي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد فروقات لمستوى التسويف الأكاديمي لدى طلبة جامعة مصراتة تعزى لمتغير نوع الكلية.

الكلمات الدالة: التسويف الأكاديمي، جامعة مصراتة، ليبيا.

Academic procrastination among Misurata University students

Khiria Mohamed ShabsgHajer Ahmed Elsharef
Faculty of Economics – Misurata University
k.shabash@eps.misuratau.edu.ly hajer.alshref@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

The study aims to examine the level of academic procrastination for students of Misurata University, and to know the statistical differences of the variables (gender, college, cumulative average) in academic procrastination. The descriptive approach was used to reach the results, and to achieve these two objectives of the study, the data was collected by distributing the questionnaire sheet to a simple random sample of (538) individuals. The level of academic procrastination among the students of Misurata University due to the variables of sex and the cumulative average, and the results of the study indicated that there are no differences in the level of academic procrastination among the students of the University of Misurata due to the variable of the type of college.

Keywords: Academic procrastination, Misurata University, Libya.

1. المقدمة

يكلف عضو هيئة التدريس الطلاب بالواجبات، والتقارير، والأنشطة البحثية إحدى وسائل التقييم من أجل تعلم الطلاب، واكتسابهم معارف ومهارات تناسب العملية التعليمية، وتؤهلهم للعمل بكفاءة وفاعلية، إلا أنه إذا أهمل الطلاب واجباتهم وأعمالهم المطلوبة منهم فسيؤثر ذلك سلباً على فرص التعلم داخل الكلية، وهذا يعكس ظاهرة التسويف الأكاديمي لديهم، بحيث يتم تأجيل الواجبات والمهام التي يجب إنجازها في الوقت المحدد، وإنجازها في أوقات لاحقة خوفا من الفشل.

لقد أصبحت ظاهرة التسويف منتشرة بين طلاب الجامعة بشكل ملحوظ، وقد يكون ذلك نتيجة القلق والخوف من الرسوب، إضافة إلى الضغوط الدراسية، الأمر الذي انعكس على التحصيل الدراسي، وعليه تحاول هذه الدراسة التعرف على مستوى التسويف الأكاديمي لطلاب جامعة مصراتة.

2. مشكلة الدراسة

أظهرت دراسة (ozer) أن 70% من طلبة الجامعة مسوفين (زغيبي،2020)، وأشارت دراسة الزعبي (2017) إلى كثرة انتشار التسويف الأكاديمي بين طلبة الجامعة، ومن جانب آخر أشارت دراسة السعدي (2018) إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات التسويف الأكاديمي لدى طلبة الجامعة تبعاً لمتغيري الجنس والسنة الدراسية.

إذ يعد التسويف الأكاديمي من الأمور غير الواضحة إذ يمارسه الكثير من الطلاب بطريقة غير واعية، وينكرون قيامهم بهذا السلوك، غير أنهم يسلكونه سواء أكان ذلك في عدم تنظيم الوقت وبرمجته بصورة صحيحة ومنظمة، أم في عدم إنجاز المهام المطلوبة في وقتها، وأن هذا التأجيل من الأمور التي تعرقل المهام الأكاديمية، ومن مظاهره عدم الرغبة في إنجاز المهام الأكاديمية أو قلة وجود العزم الصادق على البدء، أو الانشغال عن البدء في المهام الأكاديمية بأعمال أخرى، أو عدم إدراج هذه الأعمال ضمن الخطة الموضوعة للإنجاز (الإبراهيمي،2020).

وقد لاحظت الباحثتان من خلال عملهما في جامعة مصراتة ومشاركتهن في لجان الامتحانات انتشار ظاهرة التسويف الأكاديمي بين طلاب الجامعة، الذي اتضح من خلال عدد من المؤشرات التي منها التذمر من تقديم الواجبات والتقارير المطلوبة في وقتها المحدد، وضعف الثقة بالنفس، وتأجيل الامتحانات، والتغيب عنها،

والغياب عن المحاضرات، وكثرة الانسحابات في المقررات الدراسية، وإجراء طلب غير المكمل في الامتحانات لبعض المقررات الدراسية، وهذا ما أكده المسجل العام بالجامعة حيث أشار أن (5038) طالباً انسحبوا (من خريف 2015-2016إلى خريف 2020-2021) من المقررات الدراسية، كل ذلك يترتب عليه سلوكيات وأفكار سلبية تنعكس على عملية التعلم، مما ينعكس على متطلبات سوق العمل.

وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

1- ما مستوى التسويف الأكاديمي لطلبة جامعة مصراتة؟
2- هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التسويف الأكاديمي لطلبة جامعة مصراتة تعزي لمتغيرات (الجنس، نوع الكلية، والمعدل التراكمي)؟

3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1- التعرف على مستوى التسويف الأكاديمي لطلبة جامعة مصراتة.
2- الوقوف على أسباب التسويف الأكاديمي لطلبة جامعة مصراتة.
3- معرفة الفروقات في التسويف الأكاديمي لطلبة جامعة مصراتة وفقاً لمتغيرات (الجنس، نوع الكلية، والمعدل التراكمي).

4. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في ظاهرة تؤثر في سير العملية التعليمية المتمثلة في طلبة الكليات، وتؤثر في إنجازهم الأكاديمي بشكل عام، وفي تقلدهم للوظائف المختلفة في سوق العمل، كما أن هذه الدراسة قد تسهم في وضع الخطط التي تحد من هذه الظاهرة، وتكون إحدى مدخلات الدراسات الأخرى في موضوع التسويف الأكاديمي، وربطه بمتغيرات أخرى.

فيعد التسويف الأكاديمي مشكلة واقعية شائعة بين طلبة جامعة مصراتة، وهذا بدوره يؤثر على العملية التعليمية بصفة عامة، وعلى الطالب الجامعي بصفة خاصة، فمثل هذه السلوكيات المتمثلة في تأجيل الامتحانات، وتراكم الأعباء التعليمية، لها تأثير سلبي على جودة التعليم، مما ينعكس على متطلبات سوق

العمل، بالتالي يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في بناء برامج لتحسين المناخ الجامعي من خلال خفض مستوى التسويف الأكاديمي.

5. منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في هذا البحث نظراً لكونه المنهج الأكثر استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، فهو يعتمد على وصف الظاهرة بصورة نوعية، أو كمية للحصول على حقائق ذات علاقة بالمستهلكين لوصف الظاهرة المراد دراستها، وبيانها كما توجد في الواقع. فالمنهج الوصفي هو أسلوب من أساليب التحليل المبني على معلومات دقيقة عن موضوع معين من خلال مدة زمنية معينة من أجل الحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية. ذكر عليان وغثيم (2013) أن استخدام المنهج الوصفي يرتبط بتحديد المشكلة، وصياغتها، وعرض الفروض، وجمع البيانات، ثم تحليلها، وتفسيرها للوصول إلى النتائج، وفهم علاقة الظاهرة مع غيرها من الظواهر، ويوضح الرفاعي (2009) أن المنهج الوصفي يقدم في البحث العلمي عديد الفوائد التي تساعد على فهم الظواهر الاجتماعية، فهو يتيح الطرق أمام الباحث، ويستطيع من خلاله استخدام أكثر من أسلوب، ويساعد في دراسة العلاقات بين الظواهر المختلفة.

6. الأدب النظري والدراسات السابقة

يعد التسويف مشكلة سلوكية شائعة، ولكنها مثيرة ومحيرة، رغم التاريخ الطويل لسلوك التسويف في الطبيعة الإنسانية، إلا أن الدراسات العربية بشأنه قليلة، وإن كان يُعَدُّ من الموضوعات المهمة عند كثير من الباحثين في الغرب، بسبب أهميته في العمل والحياة بشكل عام، والتسويف ليس مشكلة مع إدارة الوقت، أو التخطيط له فقط، بل هو ضعف القدرة على تقدير الوقت (عبد الخالق، 2011).

ويعتبر التسويف الأكاديمي حالة خاصة من التسويف بشكل عام الذي يعبر عن الفشل في التنظيم الذاتي، ويعرفه هادي (2021) بأنه الميل لتأجيل المهام الأكاديمية المصحوب بالمشاعر السلبية، فهو يعتبر ظاهرة معقدة ذات مكونات وجدانية ومعرفية وسلوكية، ويذكر السعدي (2018) أن التسويف الأكاديمي تأخير للمهام الأكاديمية الأساسية مثل: تحضير الامتحان، والمهام المتعلقة بالأمور الدراسية خوفاً من الوقوع بالخطأ، نتيجة لإدارة الوقت بطريقة سيئة.

وفسرت النظريات أسباب التسويف بأنها ناتجة عن ضعف لتقدير الأفراد لذاتهم، وفي الجانب نفسه يحدد (Noran, 2000) عددا من أسباب التسويف الأكاديمي، التي منها ضعف إدارة الوقت وتنظيمه، وعدم القدرة على التركيز عند أداء المهام، والخوف، والقلق المرتبط بالفشل (أبوغزال، 2012). وقد بين (المخلافي وآخرون، 2020) أن عدم رضا الطلبة عن نظام الدعم المقدم لهم في مؤسسات التعليم العالي قد يكون سببًا في التسويف الأكاديمي لديهم. ويشير الزعبي (2017) إلى أن التسويف الأكاديمي لدى الطلبة يكون غالباً أما كرهٌ للمادة الدراسية الذي ينتج عنه تدني مفهوم الذات لدى المتعلمين، وأما نتيجة الخوف من الرسوب مما يؤدي إلى تدني تقدير الذات. وبين Jacobs (2014) أن أسباب التسويف الأكاديمي هي عدم الثقة بالنفس، والخوف من الشعور بالنقص، وعدم التركيز. وفي السياق نفسه شناعة وصوالحة (2018) سبب انتشار ظاهرة التسويف الأكاديمي لدى طلبة الجامعة نتيجة شعور الطلبة بإمكانية النجاح والتفوق في أقل مجهود ممكن، لذا يتغيبون عن المحاضرات ويؤجلون الدراسة قبل الامتحان بفترة قصيرة مما يؤدي إلى انخفاض تحصيلهم الدراسي.

وقد قامت العديد من النظريات بتفسير التسويف الأكاديمي، فبينت نظرية العلاج الانفعالي العقلاني التسويف على أنه ضعف قدرة الفرد على إنجاز واجباته ومهامه لذلك يؤجلون إنجازها أو القيام بأنشطة أخرى نتيجة الخوف من الفشل، أو عدم امتلاكهم المهارات اللازمة لإكمال واجباتهم بشكل ملائم. أما نموذج فاعلية الذات فقد أكد أن التسويف مرتبط بالكفاءة الذاتية للفرد، حيث يحمل الفرد معتقدات خاصة تظهر في سلوكيات ناجحة، فكلما كانت فاعلية الذات مرتفعة كانت دافعية الفرد عالية. بينما توضح نظرية التحليل النفسي أن التسويف سببه الخوف أو القلق بشكل لا شعوري؛ ليتم خفض التوتر بين الأنا العليا والهوى (قرن،2020؛ سعدي،2018).

وهناك عدد من الدراسات التي تناولت التسويف الأكاديمي، فعلى سبيل المثال قدم السعدي (2018)، دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين التسويف الأكاديمي والرضا عن الدراسة لدى الطلبة، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة التسويف الأكاديمي والرضا عن الدراسة الجامعية كانت متوسطة، وكذلك علاقة سلبية بين التسويف الأكاديمي والرضا عن الدراسة.

وقد قام أيضا حماد (2018) بدراسة التسويف الأكاديمي وعلاقته بسلوك الإنجاز الاجتماعي لدى طلبة الجامعة، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى التسويف الأكاديمي لدى طلبة الجامعة متوسط، كما أظهرت وجود علاقة ارتباطيه سلبية بين التسويف الأكاديمي وسلوك الإنجاز الاجتماعي. وأشارت نتائج دراسة عطية (2019) إلى أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التعلم المنظم والتسويف الأكاديمي لدى طلبة المتفوقين دراسيا بالمرحلة الثانوية. وأظهرت دراسة قرين (2020) أن مستوى التسويف الأكاديمي لدى طلبة الماجستير مرتفع، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة هادي (2020) في جامعة البصرة.

7. الجانب العملي

1.7 مجتمع الدراسة وعينته

يتمثل مجتمع الدراسة في طلبة جامعة مصراتة البالغ عددهم (17569) طالبًا وطالبةً حسب إحصائية المسجل العام للجامعة للعام الدراسي (2020–2021)، ووفق نموذج (Morgan) 1970 تم تحديد حجم العينة بواقع (377) طالبة وطالبة، غير أنه فعليا تم استلام عدد (538) استبانة.

2.7 ثبات أداة الدراسة

بعد اطلاع الباحثتين على المقاييس والدراسات السابقة التي تناولت موضوع التسويف الأكاديمي، تم وضع فقرات التسويف الأكاديمي الذي يتكون في صورته النهائية من (21) فقرة ، وتم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ، الذي يقصد به أن تعطي هذه الاستبانة النتيجة نفسها تقريبا لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة، أو بعبارة أخرى إن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة، وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد المجتمع عدة مرات خلال أوقات زمنية معينة، كما موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) معامل ألفا كرونباخ

عدد فقرات التسويف الأكاديمي	CronbachAlpha
21	**.087**

المصدر: إعداد الباحثتين

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل ألفاكرونباخ للاستبانة ككل بلغ (**0.87**)، وهي قيمة مرتفعة من الناحية الإحصائية، وهذا يعني أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ويذكر سيكاران (2010) بشكل عام أن اختبار ألفا كرونباخ يُعد ضعيفاً إذا كان (60%) فأقل، ومقبولاً إذا كان أكبر من (70%)، وإذا زاد عن (80%) يعتبر ممتازاً. كما تم توزيع الاستبانة على طلبة جامعة مصراتة إلكترونياً (استبانة إلكترونية)، بواقع (538) استبانة صالح للتحليل الإحصائي.

3.7 عرض خصائص عينة الدراسة

لمعرفة خصائص عينة الدراسة تم تحليل البيانات المتحصل عليها من المبحوثين وهي (الجنس، نوع الكلية، المعدل التراكمي)، وذلك بواسطة الاستبانة، حيث تم عرض هذه البيانات في جداول تكرارية تبين النسب والتكرارات التي تعكس خصائص المجتمع من خلال إجاباتهم على الاستبانة، موضحة في الجدول الآتي:

1. الجنس:

جدول رقم (3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	194	%36
أنثى	344	%64
المجموع	538	%100

المصدر: إعداد الباحثتين

يلاحظ من الجدول رقم (3) المتعلق بالجنس أن عدد الذكور أقل من عدد الإناث، وبالرجوع لإجمالي عدد الطالبات في جامعة مصراتة نجده يأخذ العدد الأكبر مقارنة بعدد الطلاب.

2-نوع الكلية:

جدول رقم (4) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب نوع الكلية

نوع الكلية	التكرار	النسبة
انسانية	225	%42
تطبيقية	313	%58
المجموع	538	%100

المصدر: بناء على نتائج SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (4) المتعلق بنوع الكلية أن عدد الكليات التطبيقية جاءت بنسبة (58%) وذلك لأن عدد الكليات التطبيقية تفوق عدد الكليات الإنسانية بجامعة مصراتة.

3-المعدل التراكمي:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب المعدل التراكمي

المعدل التراكمي	التكرار	النسبة
أقل من 50	31	%6
من 50 إلى 64	156	%29
من 65 إلى أقل 74	138	%26
من 75 إلى 84	103	%19
من 85 إلى 100	110	%20
المجموع	538	%100

المصدر: بناء على نتائج SPSS

يتضح من الجدول رقم (5) المتعلق بالمعدل التراكمي جاء في معدل التراكمي (من 50إلى 64) بأكثر نسبة وقد يرجع ذلك بسبب تخوف الطلاب من الامتحانات والدراسة مما أثر ذلك على معدلهم الدراسي.

4.7 نتائج الدراسة ومناقشتها

أولا- مستوى التسويف الأكاديمي لطلبة جامعة مصراتة

يوضح الجدول رقم (6) نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول التسويف الأكاديمي، وتم استخراج المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بهذا الجانب.

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لعبارات التسويف الأكاديمي لدى طالبة جامعة مصراتة جاءت بين (2.31-3.77)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لعبارات التسويف الأكاديمي جاءت متوسطة بمتوسط حسابي (2.95)، وقد احتلت المرتبة الأولى العبارة رقم (21) التي نصها: "أتوقف عن الدراسة في وقت مبكر كي أقوم بأشياء أكثر متعة "، واحتلت العبارة رقم (16) المرتبة الأخيرة والتي نصها "أشعر بعدم الراحة بمجرد التفكير بضرورة البدء بإنجاز وجباتي الدراسية ".

جدول رقم (6) تحليل إجابات أفراد العينة على الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أكمل واجباتي بشكل منتظم يوميا لذا لا أتأخر في المواد الدراسة	2.87	1.069
2	عندما يقترب موعد الامتحان أجد نفسي مشغولا بأمور أخرى	3.07	1.332
3	استعجل عادة لإنجاز المهمات الأكاديمية قبل موعدها المحدد	2.73	1.175
4	أقول لنفسي دائما سأنجز واجباتي الأكاديمية لاحقا	3.65	1.235
5	أبدأ عادة بإنجاز المهمات فورا بعد تحديدها	2.63	1.332
6	أنهي واجباتي الدراسية قبل الوقت المحدد لإنجازه	2.87	1.156
7	أؤجل البدء بواجباتي الدراسية حتى اللحظات الأخيرة	3.00	1.414
8	أحاول أن أجد لنفسي أعذارًا تبرر عدم قيامي بأداء الواجبات الدراسية المطلوبة مني	2.35	1.393
9	أنا مضيع للوقت بشكل كبير	3.19	1.372
10	أنهي دائما وجباتي الدراسية المهمة، ولدي وقت إضافي "احتياطي"	2.83	1.167
11	أقول لنفسي بأنني سأقوم بإنجاز مهماتي الدراسية ثم أتراجع عن ذلك	3.09	1.356
12	ألتزم بالخطة التي أضعها لإنجاز واجباتي الدراسية	2.67	1.192
13	عندما أواجه مهمات دراسية أومن بضرورة تأجيلها	3.02	1.277
14	أؤجل واجباتي الدراسية دونما مبرر حتى لو كانت مهمة	3.54	1.453
15	أؤجل إنجاز المهمات الدراسية بغض النظر عن كونها ممتعة أو غير ممتعة	2.66	1.354
16	أشعر بعدم الراحة بمجرد التفكير بضرورة البدء بإنجاز وجباتي الدراسية	3.77	1.347
17	لا أؤجل عملا أعتقد بضرورة إنجازه	3.31	1.313
18	أقوم بالعديد من النشاطات الترفيهية بحيث لم يبقَ لدي الوقت الكافي للدراسة	2.64	1.307
19	أفكر دائما بأن لدي الوقت الكافي لذا ليس لدي حاجة فعلية للبدء في الدراسة	3.29	1.368
20	يعد تأجيل المهمات الأكاديمية مشكلة حقيقية أعاني منها بشكل مستمر	3.31	1.363
21	أتوقف عن الدراسة في وقت مبكر لكي أقوم بأشياء أكثر متعة	2.31	1.359
	الإجمالي	**2.95**	**0.498**

المصدر: بناء على نتائجSPSS

ثانيا–هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة التسويف الأكاديمي لطلبة جامعة مصراتة تعزي لمتغيرات (الجنس، نوع الكلية، والمعدل التراكمي)؟

جدول رقم (7) متوسطات المعيارية وانحرافاتها لإفراد العينة حسب متغير الجنس

Group Statistics

	الجنس	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
التسويف	ذكر 1.00	194	3.0540	.52667	.03781
	أنثى 2.00	344	2.9052	.47430	.02557

المصدر: إعداد الباحثتين بناء على مخرجاتSPSS

جدول رقم (8) يوضح اختبار العينات المستقلة لمتغير الجنس

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
التسويف	Equal variances assumed	.165	.685	3.355	536	.001	.14876	.04434	.06167	.23586
	Equal variances not assumed			3.259	366.750	.001	.14876	.04565	.05900	.23853

المصدر: إعداد الباحثتين بناء على مخرجاتSPSS

يتبين من الجدول السابق أن متوسط التسويف للذكور قد بلغ (3.05) وبانحراف معياري قدره (0.52)، بينما بلغ متوسط التسويف للإناث (2.90) بانحراف معياري (0.47)، وبلغ مستوى المعنوية (0.01) وهي ليست دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05.

وبناء على ما سبق توجد فروق ذات داله إحصائية عمد مستوى معنوية (0.05>0.001) بين الذكور والإناث في مستوى التسويف الأكاديمي في جامعة مصراتة.

جدول رقم (9) متوسطات المعيارية وانحرافاتها لإفراد العينة حسب متغير نوع الكلية

Group Statistics

	الكلية نوع الكلية	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
التسويف	1.00	225	3.0097	.53674	.03578
	2.00	313	2.9222	.46654	.02637

المصدر: إعداد الباحثتين بناء على مخرجاتSPSS

جدول رقم (10) يوضح اختبار العينات المستقلة لمتغير نوع الكلية

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
التسويف	Equal variances assumed	2.931	.087	2.014	536	.045	.08749	.04345	.00215	.17284
	Equal variances not assumed			1.968	440.168	.050	.08749	.04445	.00013	.17485

المصدر: إعداد الباحثتين بناء على مخرجاتSPSS

يتبين من الجدول السابق أن متوسط التسويف للكليات التطبيقية قد بلغ (3) وبانحراف معياري قدره (0.53)، بينما بلغ متوسط التسويف للكليات الإنسانية (2.92) بانحراف معياري (0.64)، وبلغ مستوى المعنوية (0.05) وهي ذات دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05.

وبناء على ما سبق لا توجد فروق ذات داله إحصائية عند مستوى معنوية (0.05= 0.05) بين الكليات التطبيقية والإنسانية في مستوى التسويف الأكاديمي في جامعة مصراتة.

جدول رقم (11) يوضح اختبار انوفا لمتغير المعدل التراكمي

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	8.526	4	2.131	9.095	.000
Within Groups	124.917	533	.234		
Total	133.442	537			

المصدر: إعداد الباحثتين بناء على مخرجاتSPSS

تبين ANOVA أن التباين بين المجموعات الذي يشرحه العامل المستقل المعدل التراكمي قد بلغ (8.526) من جدول تحليل التباين كما تبين أن قيمة اف قد بلغت (9.09)، وهذه القيمة معنوية عند مستوى (0.000) وبناء على مما سبق نقبل الفرضية الإحصائية البديلة القائلة انه توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين مستويات التسويف الأكاديمي تبعا للمعدل التراكمي لطلاب جامعة مصراتة.

وللتعرف على المجموعات التي يوجد بينها تباين لمعرفة موقع فرق بين المتوسط والتباين بين المتوسطات، نعود إلى نتائج اختبار شافية الذي يظهره لنا الجدول التالي:

جدول رقم (12) يوضح اختبار شافيه لمتغير نوع الكلية

Tukey HSD[a,b]

المعدل المعدل التراكمي	N	Subset for alpha = 0.05		
		1	2	3
من 85 الى 100 5.00	110	2.8165		
من 65 الى 74 3.00	138	2.8746	2.8746	
من 75 إلى 84 4.00	103	2.9267	2.9267	2.9267
اقل من 50 1.00	31		3.0493	3.0493
من 50 الى 64 2.00	156			3.1371
Sig.		.618	.165	.055

المصدر: إعداد الباحثتين بناء على مخرجاتSPSS

يتبين من نتائج جدول شافية أن متوسط درجات التسويف الأكاديمي لمجموعات المعدل التراكمي بلغ

=2.81 من 85 إلى 100

= 2.92 من 75 إلى 84

= 2.87 من 65 الى 74

=3.13 من 50 الى 64

=3.04 أقل من 50

8. نتائج الدراسة وتوصياتها

1.8نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة أن التسويف الأكاديمي لدى الطلبة جاء متوسطًا بقيمة (2.95)، واتفقت هذه النتيجة

مع دراسة صوالحة وصوالحة (2018)، ودراسة السعدي (2018) التي بينت أن مستوى التسويف الأكاديمي لطلبة جامعة الاستقلال في أريحا متوسط. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة أحمد (2021)، ودراسة قرين (2020) التي أظهرت مستوى التسويف الأكاديمي لدى طلبة الماستر مرتفع. ودراسة هادي (2020) في جامعة البصرة. وتعزو الباحثتان هذه النتيجة إلى العملية التعليمية في كليات جامعة مصراتة فقد يلجأ الطلبة إلى تأجيل الدراسة إلى وقت الامتحانات لاعتمادهم على ملخصات ومذكرات وأسئلة سابقة، إضافة للظروف التي تعيشها البلاد التي تسببت في إيقاف الدراسة أكثر من مرة خلال هذه السنة مما أثر ذلك على الطلاب.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروقات لمستوى التسويف الأكاديمي لدى طلبة جامعة مصراتة تعزى لمتغير الجنس، وجاءت لصالح الذكور، وتعزو الباحثتان هذه النتيجة إلى أن الذكور يقع على عاتقهم مسؤوليات كثير لتلبية حاجتهم الأسرية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أحمد (2021)، ودراسة قرين (2020)، وكذلك دراسة السعدي (2018)، واختلفت مع دراسة الإبراهيمي (2020) بأنه لا توجد فروقات في مستوى التسويف الأكاديمي تعزي لمتغير الجنس seker (2015).

وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد فروقات لمستوى التسويف الأكاديمي لدى طلبة جامعة مصراتة تعزى لمتغير نوع الكلية، وتعزو الباحثتان هذه النتيجة إلى صعوبة المقررات في كلا التخصصات التطبيقية والإنسانية التي ينتج عنها الخوف من الفشل، والتردد في إجراء الامتحانات. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة الإبراهيمي (2020)، ودراسة هادي (2021)، واتفقت مع دراسة قرين (2020) التي أظهرت عدم وجود فروقات لمستوى التسويف الأكاديمي تعزى لنوع الكلية، كما أظهرت الدراسة وجود فروقات في مستوى التسويف الأكاديمي لدى طلبة جامعة مصراتة تعزى لمتغير المعدل التراكمي، وبالتالي فإن الطلبة قد يعرضون للتسويف الأكاديمي حتى في المعدلات الدراسية العالية. واتفقت مع دراسة هادي (2021)، ودراسة صوالحة وصوالحة (2018) التي أظهرت وجود فروقات في مستوى التسويف الأكاديمي تعزى للمعدل التراكمي.

2.8 توصيات الدراسة

بناء على النتائج التي توصل إليها توصي الدراسة بتفعيل دور الإرشاد الأكاديمي في كليات جامعة مصراتة، إضافة إلى القيام بمحاضرات عن أهمية إدارة الوقت بشكل صحيح، والتخلص من تأجيل الواجبات والمهام للحد من ظاهرة التسويف الأكاديمي. وفي السياق نفسه العمل على استخدام طرق حديثة في التدريس واستخدام الوسائل المتعددة لتسهل على الطلاب، وتقلل شعورهم بالملل. إضافة لإجراء دراسات أخرى عن التسويف الأكاديمي وربطه بمتغيرات مختلفة.

وباعتبار أن الطلاب هم أحد مخرجات التعليم العالي، وأهم المدخلات لسوق العمل، فإن من المهم تسليط الضوء على مثل هذه الظواهر التي لها تأثير سلبي ليس فقط في مراحل تعليمهم داخل الكلية بل يتعدى ذلك إلى حياتهم المهنية، حيث ستصبح هذه الظاهرة مسيطرة عليهم في أعمالهم من خلال تراكم الالتزامات والواجبات، ويمتد التسويف ليصل إلى كل الأعمال، وبالتالي فقد يخسر الفرد عمله بسبب التسويف، وهذا قد لا يظهر في بداية العمل، إلا أن له خطورة كبيرة على المنظمة، و سيكون له عواقب وخيمة على المدى البعيد، كما أن التسويف يضر بسمعة الفرد في عمله، فنتيجة لتأجيل الأعمال فلن يتمكن الفرد من تحقيق وعود الآخرين وبالتالي سيفقد مصداقيته في عمله، ومن جانب آخر قد يجبر الفرد نتيجة التسويف لاتخاذ قرارات غير صحيحة بسبب ضيق الوقت وتأخر إنجاز العمل.

المراجع:

الإبراهيمي، صفاء (2020)، اتجاهات طلبة الجامعة نحو تقدير الوقت وعلاقتها بالتسويف الأكاديمي، مركز البحوث النفسية، المجلد31 العدد4.

أبو غزال معاوية (2012)، التسويف الأكاديمي: انتشاره وأسبابه من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، المجلة الأردنية في العلوم التربوية مجلد8 عدد2.

أحمد، هيثم محمد (2021)، مستوى التسويف الأكاديمي لدى طلبة السنة التحضيرية في ضوء متغيري الجنس والتحصيل الدراسي، المجلة العربية للعلوم التربوية، المجلد4 العدد19.

حماد أيمن عبد العزيز (2018)، التسويف الأكاديمي وعلاقته بسلوك الإنجاز الاجتماعي لدى طلبة الجامعة، المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، العدد السادس عشر–أكتوبر.

الرفاعي، أحمد حسين (2009)، "مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط6.

الزعبي، احمد محمد (2017)، التسويف الأكاديمي وعلاقته بكل من فاعلية الذات الأكاديمية وقلق المستقبل لدى عينة طلبة جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد33، العدد الأول.

زعبي، محمد احمد (2020)، التسويف الأكاديمي لدى طلبة الكلية الجامعية بحقل وعلاقته ببعض المتغيرات، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد9 العدد1.

السعدي، رحاب عارف (2018)، التسويف الأكاديمي وعلاقته بالرضا عن الدراسة الجامعية لدى طلبة جامعة الاستقلال في مدينة أريحا، مجلة جامعة الأقصى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الأول: ص33–73، يناير.

سيكاران، أوما (2010)،"طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية"، دار المريخ، ترجمة بسيوني، إسماعيل علي

شناعة، هشام عبد الرحمن وصوالحة، محمد أحمد (2018)، أثر برنامجين تدريبيين يستندان إلى الفاعلية الذاتية والدافعية الداخلية في التسويف الأكاديمي ودافعية الإنجاز.

صوالحة، عبد الهادي وصوالحة، أحمد (2018)، التسويف الأكاديمي وعلاقته بمفهوم الذات الأكاديمي لدى عينة من طلبة جامعة إربد الأهلية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية المجلد7 العدد26.

عبود محمد (2016)، العلاقة بين ضغوط الحياة والتسويف الأكاديمي لدى طلبة جامعة عجلون الوطنية في الأردن، مجلة جامعة النجاح المجلد30العدد3.

عطا الله، مصطفى (2017)، التسويف الأكاديمي وعلاقته بالتوجهات الدافعية والثقة بالنفس لدى طلبة كلية التربية، مجلة كلية التربية المجلد33 العدد2،ص195-157.

عطية، خالد أحمد محمود (2019)، التعلم المنظم ذاتيا وعلاقته بالتسويف الأكاديمي لدى الطلاب المتفوقين دراسيا بالمرحلة الثانوية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلج27العدد5،ص162-185.

عليان، ريحي مصطفى. غنيم، عثمان محمد (2013)، " أساليب البحث العلمي والنظرية والتطبيق" ،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، ط5.

قرين، سعيدة (2020)، مستوى التسويف الأكاديمي لدى طلبة ماستر علوم التربية في ضوء متغيرات الجنس والمستوى الدراسي والتخصص، رسالة ماجستير في علم النفس توجيه وإرشاد، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس.

المخلافي، صادق عبده والصناعي، عبده سعيد والزفار، أمين أحمد (2020)، التسويف الأكاديمي وعلاقته بالمناخ الجامعي ذوي الإعاقة في بعض الجامعات اليمنية، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، العدد 2.

النواجحة، زهير عزازي (2017)، القلق الوجودي والتسويف الأكاديمي لدى طلبة جامعة الأزهر بغزة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد15 العدد2.

هادي، نداء كاظم (2021)، التسويف الأكاديمي وعلاقته بالتكيف الدراسي لدى طلبة الجامعة، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد19.

Seker, S. (2015). Review of the variables that predict academic procrastination of university students. European ScientificJournal, 11 (31), 16-31.

Jacobs, D.(2014). Breaking the Perfectionism- ProcrastinationInfinite Loop. Web Standards Sherpa, Issue No 29, May.

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

مدى إسهام جودة مخرجات التعليم العالي في تحقيق متطلبات سوق العمل في ليبيا

"دراسة ميدانية على كلية الهندسة بجامعة صبراتة"

ا. الهادي رحومة خليفة خلف الله/ جامعة صبراتة _ alhadi.khalfallah@sabu.edu.ly

ا. فتحي أبوالقاسم سالم منصور/ جامعة الزاوية _ f.mansour@zu.edu.ly

ا. مصطفى الصادق الغضبان عبدالصادق/ جامعة صبراتة _ mutafa.abdulsaiq@sabu.edu.ly

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى اسهام جودة مخرجات التعليم العالي في تحقيق متطلبات سوق العمل في ليبيا (دراسة ميدانية على كلية الهندسة بجامعة صبراتة)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة بصبراتة المتكون من (88) عضو هيئة تدريس، تم استرجاع (57) استبانة، وقد تم استخدام[(52) في تحليل البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: وجود علاقة طردية (موجبة) ذات دلالة معنوية بين جودة مخرجات التعليم العالي المتمثل في (المهارات الشخصية، المهارات المعرفية، المهارات المهنية، المهارات العامة)، ومتطلبات سوق العمل. وخلصت الدراسة إلى توصيات عدة أهمها: العمل على تطوير التعليم الجامعي (الهندسي) بمختلف أنواعه ومستوياته بالتركيز على خصائص المناهج التعليمية، ومدى ملائمتها لمتطلبات العصر وسوق العمل حاضراً ومستقبلاً، وربط الجامعة بالقطاع الإنتاجي.

الكلمات الدالة: مؤسسات التعليم العالي، مخرجات التعليم العالي، سوق العمل، ليبيا.

The extent to which the quality of higher education outputs contributes to achieving the requirements of the labor market in Libya
“A field study on the College of Engineering at the University of Sabratha"

Alhadi Khalfallah / Sabratha University/alhadi.khalfallah@sabu.edu.ly
Fathe Mansour/ Al-Zawiya University / f.mansour@zu.edu.ly
Mustafa Alkadban / Sabratha Universit / mutafa.abdulsaiq@sabu.edu.ly

Abstract

The study aims to identify the quality of higher education outputs and the requirements of the labour market in Libya (A field study on the Faculty of Engineering at the University of Sabratha). Therefore, a questionnaire was prepared and circulated among academic members at the Faculty of

Engineering in Sabratha. where 66 questionnaires were distributed, but 52 survey responses were gathered. The findings of the study indicate that there is a direct (positive) relationship with a significant significance between the quality of higher education outputs represented in: (personal skills, cognitive skills, professional skills, general skills) and the requirements of the labour market. The study recommended the need to develop university (engineering) education of all kinds and levels by focusing on the characteristics of educational curricula and their suitability to the requirements of the current and future labour market and linking the university with the productive sector.

Keywords: Higher education institutions, Higher education outcomes, Labour market, Libya.

1. المقدمة

يلقى التعليم العالي الاهتمام المتزايد في كل المجتمعات المتقدمة منها والنامية على حد سواء باعتباره الرصيد الاستثماري في رأس المال البشري الذي يلبي سوق العمل بكل احتياجاته من الموارد البشرية القادرة على وضع الخطط والبرامج التنموية في مجالات الحياة المختلفة.

من هنا تبرز قضية مهمة وهي العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، فهي علاقة تامة تبادلية وضرورية، فسوق العمل ذو المتغيرات المتجددة باستمرار بحاجة إلى مخرجات هذه المؤسسات بمختلف تخصصاتها الأكاديمية وتنوعها، فهي تقوم بتزويد خريجيها بالمهارات العلمية والعملية الضرورية، بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، وهذا يدفع بمؤسسات التعليم العالي دوماً إلى تطوير برامجها وتخصصاتها المختلفة. يعتبر تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من أهم التحديات التي توجهها مؤسسات التعليم العالي، نظراً لانعكاسها على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى تحقيق أهداف التنمية، كما يعد عدم تحقيق هذا التوافق هدراً للطاقات البشرية، واستنزافاً للموارد، وضعفًا لجدوى الاستثمار في التنمية البشرية التي تنعكس آثارها على التنمية الشاملة. يدل مؤشر توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل على نمطين من مستويات التوافق: توافق عددي، وتوافق نوعي، وإذا كان بالإمكان_ ولو نسبياً _ إدراك مستوى التوافق العددي من خلال متابعة تطور كل من مخرجات التعليم العالي، والمناصب المستحدثة لهذه الفئة سنوياً، فإن مستوى التوافق النوعي الذي يتعلق بمدى التوافق بين مؤهلات خريجي التعليم العالي والمتطلبات النوعية للوظيفة المفترض أن يشغلها، لا يمكن إدراكه إلا من خلال دراسات ميدانية خاصة، ويجدر التأكيد هنا أن التوافق العددي لا معنى له اقتصاديا، ما لم يكن مدعماً بدافع التوافق النوعي. كما يشهد التعليم العالي في ليبيا توسعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، يتمثل في ارتفاع عدد مؤسسات هذا القطاع،

وصَاحَبَ هذا التوسع الكمي زيادة في مخرجات التعليم العالي، وفي مقابل ذلك يشهد سوق العمل تحولات جذرية نتيجة للإصلاحات الاقتصادية خاصة، المتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي، وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاعات مختلفة، الذي انعكس على ظروف العمل وتغيير نوعية المهام والمهارات لكثير من الوظائف. أدى هذا الوضع إلى إيجاد مشاكل عديدة منها إختلال في التوافق النوعي ما بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

2. مشكلة الدراسة

إن ظهور معضلة بطالة الخريجين وعدم قدرتهم على الاندماج في سوق العمل، هو نتاج جودة الخدمات التعليمية في اكساب المهارات لدى الخريجين لخلق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، إذ أن تدهور الجانب النوعي في العملية التعليمية، وتبني برامج وتفضيل الخريجين وصانعي القرار أدى إلى وجود خلل في اكساب المهارات لدى الخريجين، ومنها عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ولتحقيق التوافق بين نوعية المخرجات ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة صبراتة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

"ما مدى إسهام الجودة في اكتساب المهارات لدى المخرجات التعليمية للوفاء بمتطلبات سوق العمل، وتحقيق التوافق بين نوعية المخرجات وسوق العمل في ليبيا"؟

ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة فرعية هي:

- ما مدى إسهام جودة الخدمة في مؤسسات التعليم العالي للوفاء بمتطلبات سوق العمل في ليبيا؟
- ما المهارات المطلوبة في مخرجات التعليم العالي للوفاء بمتطلبات سوق العمل في ليبيا؟
- ما مدى التوافق بين جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل؟

3. فرضية الدراسة

وجود إسهامٍ للجودة في اكساب المهارات لدى خريجي مؤسسات التعليم العالي، وتحقق التوافق بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل.

4. أهداف الدراسة

تتمثل أهداف البحث فيما يأتي:

ـ تسليط الضوء على مفهوم جودة مخرجات التعليم العالي، وانعكاساتها، وأبعادها المختلفة على الجامعة محل الدراسة.

ـ الارتقاء بجودة التعليم بالجامعات سعياً لتقديم خريج يخدم متطلبات المجتمع وسوق العمل.

ـ تقديم مجموعة من التوصيات التي تفيد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة في تطبيق جودة الخدمة التعليمية.

5. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء على مفهوم يتسم بالحداثة وهو مفهوم الجودة خاصة وأن ضمان الجودة في التعليم أصبح وسيلة إلى التأكد من تحقيق النظام التعليمي للأهداف المرسومة، ومن مصداقية جهود المؤسسة التعليمية، وارتباطها برسالتها، وغاياتها. كما تنبثق أهمية الدراسة الحالية التي تناولت تطبيق الاتجاه نحو الجودة في التعليم باعتبارها من العناصر الأساسية في تكوين المورد البشري الجيد الذي يعد من متطلبات سوق العمل.

6. الدراسات السابقة

- **دراسة الربيعي (2008):** تناولت الدراسة معرفة إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي من خلال الاهتمام ببناء رأس المال البشري، وتوفيره بمختلف كوادره المتخصصة في مقدمة أولويات قضايا التنمية في ليبيا، نظرًا لما تتسم به ليبيا من خصوصية تعود إلى كونها من الدول الغنية، فضلا عن كونها من الدول الأقل سكانا، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات توظيف القوى العاملة في ليبيا خلال العقود الأربعة الماضية قد أسهمت في تعميق حالة الاختلال بين جانب العرض والطلب في سوق العمل، والابتعاد عن حالة التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة المقنعة، فضلاً عن البطالة السافرة، وانخفاض إنتاجية القوى العاملة، وظهور عدد من الاختلالات في تركيبة القوى العاملة من حيث الكم والكيف.
- **دراسة الحداد وأشكاب (2008):** تناولت الدراسة تطور الوضع السكاني لسوق العمل الليبي للمدة (1973–2006)، وكذلك مستويات الاستخدام والبطالة. وتوصلت الدراسة إلى أن المجتمع الليبي لم يكن يعاني من البطالة قبل الثمانينيات من القرن الماضي، وأن البطالة ونسبة الزيادة بدأت في الظهور من منتصف الثمانينيات، وقد وصلت إلى أقصاها في سنة (2003) حيث وصلت إلى 17.3%.
- **دراسة الأوجلي (2013):** تناولت الدراسة قضية التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل، ودور هذه القضية في مواجهة خطر البطالة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا. وتوصلت الدراسة إلى أن سوق العمل الليبي يشير إلى أن المخرجات في بعض التخصصات تفوق الحاجة الفعلية أو العكس، وهذا يجعل الاهتمام بربط أعداد الطلاب في التخصصات المختلفة بمتطلبات التنمية أمراً ضرورياً، ويقود ذلك إلى ضرورة وجود ديناميكية مرنة في هذه المؤسسات وتطوير برامجها،

إذ أنه في كثير من الأحيان لا يجد الخريج مكاناً له في الوظائف العامة أو الخاصة، وإن وجدها فقد تكون في غير تخصصه.

- **دراسة الحوات (2013):** تناولت الدراسة العلاقة بين مخرجات نظام التعليم والتربية، وعلاقتها بسوق العمل في ليبيا، ويتطلب ذلك فحص طبيعة ونوعية المخرجات، أي خريجي هذا النظام التعليمي ومدى ملاءمتها لطبيعة سوق العمل في ليبيا، ويتطلب ذلك منهجاً بمستويين من التحليل: الأول يركز على المخرجات، والثاني سوق العمل الليبي، وعلى ضوء هذا التحليل حاولت هذه الدراسة اقتراح بدائل أو مشاهد محاولة التوفيق والمواءمة بين المخرجات التعليمية، وما يحتاجه سوق العمل الليبي من كفاءات ومهارات ونوعية محددة من الخريجين تستطيع أن تجد فرصة عمل في هذه السوق، وتسهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضرورة لبناء مجتمع المستقبل الذي يعتمد على العلم والتقنية في كل المجالات، ويتطلب ذلك تجديد وتطوير نظام التعليم الليبي، خاصة من حيث إعداد المعلم، ومحتوى المناهج والمقررات التعليمية، والاهتمام الشديد بالتقنيات التعليمية والتربوية، وإشراك رجال الاقتصاد والأعمال والمؤسسات الاقتصادية في تصميم المناهج التعليمية، والتخصصات، والمهن المطلوبة في سوق العمل، وهذا بالضرورة يتطلب تحديد هوية الاقتصاد الليبي، واحتمالات تطوره، وشكله في المستقبل.
- **دراسة الشبه وحدود (2015):** تناولت الدراسة موضوعًا أصبح يستحوذ على اهتمام كبير في وقتنا الحاضر، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية المهمة التي يشهدها الاقتصاد الليبي في هذه المدة، فالربط بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل يقود إلى التعرف على مدى قدرة التعليم الجامعي بوضعه الحالي على تلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل من خلال تزويد الخريجين بالمعارف والمهارات الملائمة لاحتياجات سوق العمل في وقتنا الحاضر، وما يحتاجه الخريج من الحصول على المهارات والقدرات المكملة للشهادة المتحصل عليها، وهذا الأمر من شأنه أن يضع المسؤولين وذوي العلاقة أمام مسؤوليتهم بشأن الرفع من مستوى التعليم العالي بشكل عام، والتعليم الجامعي بشكل خاص من جهة، ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحسين مستواه، وجعله يرتقي إلى مستوى التقدم التقني الذي يشهده العالم اليوم، ومن جهة أخرى محاولة التعرف على الخلل في سوق العمل، والفجوة القائمة بينه وبين مخرجات التعليم العالي الجامعي.
- **دراسة تواتي (2021):** تهدف الدراسة الى إبراز أهمية العلاقة بين جودة التعليم العالي، وأداء المؤسسة الاقتصادية، والوقوف على مدى تحقيق هذه العلاقة في الواقع، ومعرفة مدى تأثير التعاون بين

المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التعليم العالي على الأداء المؤسسي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة مخرجات التعليم العالي (جودة مؤهلات، خريجي مؤسسات التعليم العالي، جودة البرامج الاكاديمية، مجالات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسة الاقتصادية) وأداء المؤسسات محل الدراسة.

7. الجانب النظري

1.7 تعريف مخرجات التعليم العالي

المخرجات التعليمية هي الناتج النهائي لعملية التعلم، الذي يظهر على المتعلم، والتي ترغب المؤسسة أن تحققها من خلال أنشطة تعليمية محددة ومعروفة، وكذلك أساليب تقييم تقيس مدى تحقق هذه النتائج (مسعود، 2012).

ويعرف البحاث: مخرجات التعليم العالي

بأنها مجموعة من المعارف والمهارات والتصرفات التي يجب أن يتقنها الطالب المتعلم خلال العملية التعليمية لتأهله للتفاعل مع متطلبات سوق العمل المختلفة.

2.7 مكونات نظام العملية التعليمية ومخرجاتها لمؤسسات التعليم العالي.

- **المدخلات التعليمية**

يجب أن يتمتع النظام التعليمي من حيث المدخلات بتوفير البنية التحتية المناسبة لبيئة تعليمية تخدم الطالب، وتساعد الهيئة التدريسية على القيام بدورها الطبيعي، ويتمثل ذلك بالتجهيزات، والتقنيات، ومصادر التعلم، واللوائح والأنظمة التي تحكم وتضبط العملية الإدارية التشغيلية، والأهم من ذلك تعدد مصادر التمويل لمساعدة المؤسسة التعليمية على إنجاز برامجها وخططتها الاستراتيجية.

- **العمليات التعليمية**

التي تتمثل بعمليات التعليم والتعلم، والمناهج والعمليات الإدارية والتنظيمية، والأنشطة العلمية بالجامعات، ويمكن وصف التعليم الجامعي بأنه يستند في بعض الأحيان إلى مناهج ضيقة النطاق، وجامدة، وموغلة في القدم، ومرتبطة بوجهة نظر وحيدة يقدمها المحاضر الذي تشكل ذاكراته محتوى البرنامج الذي يتخذ أساساً للتقييم، ويهيمن التركيز على حفظ المحتوى على تنمية التفكير الناقد ومهارات التحليل، ويعتمد التقييم في التعليم العالي عامة على استرجاع المحتوى بدلاً من البرهنة على ارتفاع مستوى مهارات التفكير (الظالمى، 2010).

- **المخرجات التعليمية**

إن مخرجات التعليم العالي تعد المقياس الأساس لجودة المؤسسة التعليمية، أو رداءتها، وفقدانه التوائم بين تلك المخرجات، ومتطلبات سوق العمل ينجم عنه مؤشران خطيران هما:

أ- بقاء عدد كبير من الخريجين دون عمل.

ب-الاستعانة بالعمالة الوافدة لسد حاجات سوق العمل.

المهارات اللازمة لانخراط طلاب التعليم العالي في سوق العمل: (المعهد العربي للتخطيط، 2010)

أ- مهارات المعرفة والفهم.

ب- المهارات الذهنية.

ت- المهارات العلمية والمهنية.

ث- المهارات العامة.

ج- مهارات الاتصال.

ح- مهارات التكنولوجيا.

خ- مهارات المبادرة والإبداع.

د- إتقان اللغات الأجنبية.

3.7 مفهوم سوق العمل

يعرف سوق العمل: بأنه المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي المجال الذي يتم فيه بيع الخدمات وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل، وتتحكم في سوق العمل شرائح مختلفة تؤثر في قراراته ومواقفه، ومن تلك الشرائح الأيدي العاملة مختلفة المهارات والاختصاصات الساعية للحصول على فرص عمل مناسبة، وعملية تخصيص الأفراد للوظائف لا يمثل حاجة فردية فقط، بل هي حاجة ومتطلب اجتماعي يؤثر في المجتمع سلباً وايجاباً (النعيمة، 2014).

ويمكن **تعريف سوق العمل:** بأنه الآلية أو التفاعل الذي يتم بين قوة الطلب والعرض على خدمات العمل التي من خلالها تتحدد مستويات الأجور والتوظيف (نعمة الله، 1997).

طبيعة سوق العمل

يمتلك سوق العمل مواصفات معينة، تجعله يتميز عن غيره من أسواق السلع والخدمات الأخرى. فالسلعة محل التبادل في هذا السوق لا يمكن فصلها، مما يعطي أهمية كبيرة لعوامل كثيرة غير نقدية ليست موجودة في الأسواق الأخرى مثل ظروف العمل، والعلاقات الإنسانية داخل المؤسسة.

طرق الربط بين التعليم العالي وسوق العمل.

إن تحقيق الارتباط العضوي الفعال بين هيكل التعليم العالي من جهة، وهيكل العمالة واحتياجات سوق العمل من جهة أخرى، يمكن أن يتم بناءً على اتباع طرق عدة نجملها في الآتي:

أ- إنشاء قنوات اتصال قوية بين الجامعة ومواقع العمل والمجتمع، وذلك لخدمة الأهداف المشتركة.

ب- المتابعة الفعالة لأداء العاملين في المؤسسات التربوية، والتعرف على مستوياتهم، وتقديم التدريب المناسب في الوقت المناسب.

ت- الاستعانة بخبرات قطاعات الأعمال في المشاركة بتصميم المختبرات العلمية والعملية من الجامعات، وتحديث أجهزتها بما يتلاءم مع أحدث المستويات التكنولوجية المتوفرة.

ث- قبول المساعدات المالية من قطاعات الأعمال على شكل هبات وإعانات لبناء المنشآت التعليمية، وتجهيز المختبرات، والورش، والمكتبات، والمراكز البحثية.

ج- التركيز على مكونات النظام التعليمي كافة (المدخلات- العمليات- المخرجات).

ح- إتاحة الفرص لاستثمار النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها البحوث الأكاديمية التي تجرى في الجامعات عن طريق تنفيذها على نطاق محدود في مشروعات استطلاعية.

خ- وضع تخطيط عام لدور الجامعات في خدمة المجتمع، يتم من خلال تكليف كل جامعة، أو كلية، أو مركز علمي ببحث مشاكل موقع معين، أو أكثر مما يدخل في دائرة تخصصه.

د- إلحاق أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بمواقع العمل المختلفة كلٌّ في مجال تخصصه؛ أعضاء مجالس إدارة، أو لجان استشارية، أو فنية، أو مشرفين على مراكز البحوث فيها.

ذ- رفع درجة الثقة لدى العاملين في أنفسهم، وفي مستوى الجودة التي يحققونها، والعمل على تحسينها بصفة مستمرة لتكون دائما في الطليعة (العلوي، 1998).

8. الإطار العملي

1.8 منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الظاهرة، وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كما تم جمع البيانات اللازمة باستخدام المصادر الثانوية التي تتمثل في الكتب، والمراجع، والدوريات، إضافة إلى المصادر الأولية من خلال أداة الاستبانة التي طورت لهذا الغرض لجمع البيانات، واستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 23) لتحليل البيانات وتفسيرها، وصولًا إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه.

2.8 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة جامعة صبراتة، البالغ عددهم (80) عضو هيئة تدريس، ولقد تم تحديد عينة البحث البالغ عددها (66) عنصراً، باستخدام أسلوب العينة العشوائية، التي تم تحديدها بناء على الجدول الذي قدمه كل من (Krejcie & Morgan) اعتمادًا على حجم المجتمع، وهامش الخطأ المسموح به (5%)، تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة، استرجع منها (57)، وعند فحصها اتضح وجود (5) منها غير صالحة للتحليل لعدم استكمال بياناتها، وبذلك أصبح عدد الاستبانات التي تم استخدامها في تحليل البيانات (52) استبانة.

3.8 مصادر وأداة جمع البيانات

1- المصادر الأولية. استخدم البحاث الاستبانة أداةً لقياس متغيرات الدراسة التي تتعلق بجودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، ولقد تم تحديد الأوزان لإجابات أفراد العينة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وتكون الأوزان على النحو التالي.

جدول (1) مقياس الدراسة المعتمد الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

2- المصادر الثانوية. جمعت المعلومات الثانوية من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، التي تمثلت في المراجع والكتب ذات العلاقة، والدوريات، والمقالات، والأبحاث والدراسات السابقة.

4.8 صدق وثبات أداة الدراسة

1- صدق أداة الدراسة: قام البحاث بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ثم أُعِدَّتْ استبانة تكونت من محورين: المحور الأول: جودة مخرجات التعليم العالي المتمثل في (المهارات الشخصية، المهارات المعرفية، المهارات المهنية، المهارات العامة)، المحور الثاني المتمثل في: (متطلبات سوق العمل)، وقام البحاث بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال.

2- الصدق الظاهري: عرضت الاستبانة على (3) محكمين مختصين في المجال، وتم إجراء التعديلات وتصميمها بصورتها النهائية الحالية وفق ملاحظاتهم بما يحقق الصدق الظاهري.

3- صدق المقياس (الاتساق الداخلي): صدق الاتساق الداخلي، والمقصود به مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبانة مع المتغير الذي تنتمي إليه العبارة، فقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المتغير والدرجة الكلية للمتغير نفسه.

4- الصدق البنائي: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تريد الأداة الوصول اليها، وبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبانة، أي أن جميع معاملات الارتباط لجميع متغيرات الاستبانة دالة إحصائية، وبذلك تعتبر جميع المتغيرات صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (2) صدق الاتساق الداخلي، والصدق البنائي لمحور جودة مخرجات التعليم العالي المتمثل في: (المهارات الشخصية، المهارات المعرفية، المهارات المهنية، المهارات العامة)

معامل الارتباط للمهارات الشخصية			معامل الارتباط للمهارات المعرفية			معامل الارتباط للمهارات المهنية			معامل الارتباط للمهارات العامة		
ت		Sig.	ت		Sig.	ت		Sig.	ت		Sig.
1	.907**	.000	1	.872**	.000	1	.915**	.000	1	.934**	.000
2	.961**	.000	2	.915**	.000	2	.953**	.000	2	.938**	.000
3	.943**	.000	3	.861**	.000	3	.966**	.000	3	.968**	.000
4	.980**	.000	4	.939**	.000	4	.932**	.000	4	.960**	.000
5	.941**	.000	5	.922**	.000	5	.946**	.000	5	.930**	.000
6	.949**	.000	6	.966**	.000	6	.984**	.000	6	.905**	.000

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يوضح الجدول رقم (2) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور جودة مخرجات التعليم العالي المتمثل في: (المهارات الشخصية، المهارات المعرفية، المهارات المهنية، المهارات العامة) والدرجة الكلية لها، الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة ذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (3) صدق الاتساق الداخلي، والصدق البنائي لمحور متطلبات سوق العمل

معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور متطلبات سوق العمل والدرجة الكلية لها					
ت	معامل الارتباط	Sig.	ت	معامل الارتباط	Sig.
1	.795**	.000	9	.957**	.000
2	.868**	.000	10	.922**	.000
3	.865**	.000	11	.955**	.000
4	.838**	.000	12	.948**	.000
5	.937**	.000	13	.922**	.000
6	.962**	.000	14	.892**	.000
7	.942**	.000	15	.906**	.000
8	.962**	.000			
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).					

يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور متطلبات سوق العمل والدرجة الكلية لها، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة ذات دلالة إحصائية.

5.8 ثبات أداة القياس

يقصد بثبات أداة القياس: أن تعطي الاستبانة النتيجة نفسها لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت الظروف والشروط نفسيهما، لقد تُحُقِّقَ من ثبات أداة القياس من خلال اختبار مقياس (ألفا كرو نباخ)، وتعتبر النسبة الموضحة بالجدول رقم (4) عالية ومقبولة لأغراض الدراسة.

جدول رقم (4) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المتغيرات	عدد العبارات	الثبات
المهارات الشخصية	5	.957
المهارات المعرفية	5	.954
المهارات المهنية	6	.964
المهارات العامة	5	.951
محور متطلبات سوق العمل	15	.983
القيمة الكلية للاستبانة	36	.990

ومن خلال الجدول رقم (4) نجد أن النتيجة تدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وصالحة لإجراء الدراسة عليها.

6.8 أساليب المعالجة الإحصائية

استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل التوصل إلى أهداف الدراسة، واختبار فرضيتها، إذ تم الاعتماد على حزمة البرمجة الإحصائية الجاهزة (SPSS 23) في التحليل، وتتمثل هذه الأساليب في الآتي:

- معامل ارتباط بيرسون. لتحديد صدق الأداة، وطبيعة العلاقة بين إسهام الجودة في إكساب المهارات لخريجي مؤسسات التعليم العالي، وتحقق التوافق بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل.
- معامل الثبات (ألفاكرونباخ). لتحديد معامل ثبات المقياس.
- استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. لتحديد مستوى إسهام الجودة في إكساب المهارات لخريجي مؤسسات التعليم العالي، وتحقق التوافق بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل.
- اختبار الانحدار الخطي البسيط. لاختبار الفرضيات.

7.8 عرض البيانات

1.7.8 تحليل البيانات

للتعرف على مدى ممارسة جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، ليكون مؤشراً على ذلك، وتم تحديد خمس مستويات لدرجة الممارسة المبينة بالجدول رقم (5)، بناء على المعادلة التالية.

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الدرجة الأعلى في المقياس} - \text{الدرجة الأدنى في المقياس}}{\text{عدد المستويات}}$$

جدول رقم (5) مستويات درجة الممارسة

ت	المستويات	درجة الممارسة
1	من 1 إلى 1.80	منخفضة جدًا
2	من 1.81 إلى 2.60	منخفضة
3	من 2.61 إلى 3.40	متوسطة
4	من 3.41 إلى 4.20	مرتفعة
5	من 4.21 إلى 5	مرتفعة جداً

عرض نتائج تحليل البيانات التي توصلت إليها الدراسة من خلال الآتي:

جدول (6) المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الممارسة للمهارات الشخصية

ت	العبـــــارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
4	تمكـن الجـودة الخـريج للتوجـه الإيجـابي نحـو العمـل والقـدرة على الاندماج ضمن فرق العمل.	4.15	.607	مرتفعة
2	تمكـن الجـودة الخـريج مـن احتـرام مواعيـد العمـل والالتـزام بأداء العمل بكل انضباط.	3.90	.823	مرتفعة
1	توفر الجودة للخريج القدرة على تحمل المسؤولية والتواصل مع الآخرين.	3.73	.972	مرتفعة
3	تعـزز الجـودة لـدى الخـريج التمسـك بأخلاقيـات المهنـة، النزاهة، الصدق والأمانة.	3.64	1.112	مرتفعة
5	تعطي الجودة القدرة للخريج على تقبل النقد البناء والقدرة على استشراف المستقبل	3.56	1.145	مرتفعة
	المتوسط العام	3.81	.879	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (6) بأن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي فيما يتعلق بتأثير المهارات الشخصية على متطلبات سوق العمل، فقد جاءت العبارات بدرجة ممارسة مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي العام لجميع العبارات (3.81)، وبانحراف معياري (.879).

جدول (7) المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الممارسة للمهارات المعرفية

ت	العبـــــارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
3	توفر الجودة للخريج القدرة على الإبداع والابتكار والقدرة على حل المشاكل.	4.21	.637	مرتفعة جداً
1	تعطي الجودة القدرة للخريج على امتلاك معارف واسعة في مجال تخصصه، والقدرة على التفكير المنطقي.	4.04	.559	مرتفعة
2	تعزز الجودة لدى الخريج إتقان أساسيات البحث العلمي، وكتابـة التقـارير، والمـذكرات، والمعرفـة بـالإجراءات التنظيمية والإدارية.	3.98	.754	مرتفعة
5	توفر الجودة للخريج القدرة على تحليل وتقييم المعلومات بشكل موضوعي.	3.96	.791	مرتفعة
4	تعـزز الجـودة لـدى الخـريج القـدرة علـى تجميـع البيانـات وتفريغها ومعالجتها والاستفادة منها.	3.75	.988	مرتفعة
	المتوسط العام	3.99	.699	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (7) بأن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي فيما يتعلق بتأثير المهارات المعرفية على متطلبات سوق العمل، فقد جاءت العبارات بدرجة ممارسة مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي العام لجميع العبارات (3.96)، وبانحراف معياري (.791)

جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة للمهارات المهنية

ت	العبـــارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
5	تعـزز الجـودة لـدى الخـريج للاعتمـاد علـى الحقـائق العلميـة فـي عمليـة اتخـاذ القـرار، والقـدرة علـى تقـدير المخـاطر، وإدارتها في مجال تخصصه.	4.10	.569	مرتفعة
1	تمكـن الجـودة الخـريج مـن امـتلاك مهـارات التعامـل مـع الحاسب الآلي، والتحكم في التقنيات الحديثة في مجال تخصصه.	4.04	.656	مرتفعة
2	تعطي الجودة للخريج القدرة على تكييف الجانب النظري في المجال الوظيفي الواقعي.	3.98	.804	مرتفعة
3	تمكن الجودة الخريج من امتلاك الخبرة العملية والتطبيقية في إنجاز العمل في الوقت المطلوب.	3.87	.864	مرتفعة
4	تعزز الجودة لدى الخريج استغلال وتوظيف الموارد المتاحة بكفاءة قلة الأخطاء في إنجاز العمليات.	3.75	.905	مرتفعة
6	تمكـن الجـودة الخـريج مـن كيفيـة إدارة الوقـت والاسـتعداد لتحسين قدراته المهنية في مجال التخصص.	3.45	1.170	مرتفعة
	المتوسط العام	3.96	.690	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (8) بأن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي فيما يتعلق بتأثير المهارات المهنية على متطلبات سوق العمل، فقد جاءت العبارات بدرجة ممارسة مرتفعة، فقد كان المتوسط العام لجميع العبارات (3.96)، وبانحراف معياري قدره (.690).

جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ودرجة الممارسة للمهارات العامة

ت	العبـــــارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	تعزز الجودة لدى الخريج الاستعداد للتعلم وتطوير الذات والمعرفة بتعليمات وإرشادات الصحة والسلامة المهنية.	4.23	.425	مرتفعة جداً
3	تعـزز الجـودة للخـريج الاطـلاع الـدائم علـى مسـتجدات العصـر التكنولوجيـة، والمسـؤولية الأخلاقيـة، والاجتماعيـة، والأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية في أداء العمل.	4.02	.779	مرتفعة
4	تمـنح الجـودة الخـريج الشخصـية القياديـة علـى إدارة المشاريع ذات الصلة بالتخصص.	3.98	.896	مرتفعة
5	تسـاعد الجـودة الخـريج علـى امـتلاك مهـارات البحـث العلمـي المسـتمر، والتطـوير والتواصـل مـع المتخصصـين باحترافية ومرونة.	3.81	.951	مرتفعة
2	تُمَكِّنْ الجودة الخريج من المعرفة التامة بقوانين العمل، وإتقان أكثر من لغة، والقدرة على استخدام وسائل الاتصال المتنوعة.	3.79	.893	مرتفعة
	المتوسط العام	3.97	.742	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (9) أن نتائج التحليل الاحصائي الوصفي فيما يتعلق بتأثير المهارات العامة على متطلبات سوق العمل، فقد جاءت الفقرات بدرجة ممارسة مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي العام لجميع العبارات (3.97)، وبانحراف معياري (742).

جدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة لمحور متطلبات سوق العمل

ت	العبـــــارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق
1	تحـرص علـى توعيـة طلابهـا بأهـداف الجامعـة وأهـداف مؤسسات سوق العمل.	3.98	.896	مرتفعة
4	يتميـز أعضـاء هيئـة التـدريس فـي الجامعـة بكفـاءات أكاديمية عالية.	3.98	.700	مرتفعة
13	توجـه الجامعـة الطـلاب إلـى المجـالات والتخصصـات المطلوبة في سوق العمل.	3.94	.895	مرتفعة
12	التطـور فـي المنـاهج الجامعيـة بشـكل يتناسـب مـع احتياجات سوق عمل دائم ومستمر.	3.67	1.115	مرتفعة
14	وجـود الضـعف فـي عمليـة التنسـيق بـين المراكـز البحثيـة في الجامعة ومؤسسات سوق العمل.	3.46	1.179	مرتفعة
7	تسـعى الجامعـة لإعـادة تأهيـل خريجيهـا طبقـا لاحتياجـات سوق العمل.	3.38	.973	متوسطة
15	الموازنـة بـين الميـول والاهتمـام عنـد الاختيـار للتخصـص لدى الطلاب ومتطلبات سوق العمل.	3.37	1.030	متوسطة
6	تعقـد الجامعـة المـؤتمرات، والنـدوات، وورش العمـل عـن احتياجات سوق العمل.	3.35	1.170	متوسطة
5	تسـعى الجامعـة لتطبيـق معـايير الجـودة التـي تتناسـب مـع متطلبات سوق العمل.	3.29	1.289	متوسطة
10	تتـيح مؤسسـات سـوق العمـل الفرصـة للخـريجين للتـدريب العملي في مواقع العمل.	2.69	1.710	متوسطة
2	معـايير قبـول الطـلاب بالجامعـة تتناسـب مـع احتياجـات سوق العمل.	2.62	1.207	متوسطة
3	تسعى الجامعة لإيجاد وظائف في مؤسسات سوق العمل	2.58	1.177	منخفضة
8	يسـهم سـوق العمـل مـع الجامعـة فـي الإشـراف علـى مشاريع التخرج ذات العلاقة بسوق العمل.	2.46	.851	منخفضة
9	تسـتعين الجامعـة بخبـراء مـن مؤسسـات سـوق العمـل مدربين لتدريس بعض المناهج النظرية بشكل عملي.	2.38	1.105	منخفضة
11	متابعـة الخـريجين مـن جـامعتهم فـي سـوق العمـل للحصـول علـى التغذيـة الراجعـة (العكسـية) تطـويرًا للبـرامج الدراسـية بالجامعة.	2.29	1.126	منخفضة
	المتوسط العام	3.10	1.080	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (10) أن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمحور متطلبات سوق العمل، فقد جاءت الفقرات بدرجة ممارسة ما بين المرتفعة والمنخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي العام لجميع العبارات (3.10)، وبانحراف معياري (1.080).

1. اختبار الفرضية

وجود إسهامٍ للجودة في إكساب المهارات لدى خريجي مؤسسات التعليم العالي، وتحقق التوافق بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل.

وقد تم إعادة صياغتها في صور إحصائية بحيث تكون:

الفرضية الصفرية *H0* لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إسهام الجودة في إكساب المهارات لدى خريجي مؤسسات التعليم العالي وبين تحقق التوافق بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل.

الفرضية البديلة *H1* توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إسهام الجودة في إكساب المهارات لدى خريجي مؤسسات التعليم العالي وبين تحقق التوافق بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل.

جدول رقم (11) تحليل الانحدار الخطي لاختبار العلاقة بين إسهام الجودة في إكساب المهارات لدى خريجي مؤسسات التعليم العالي وبين تحقق التوافق بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل.

البيـــــــــــان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار B	قيمة T المحسوبة	مستوي الدلالة
علاقة إسهام الجودة في إكساب المهارات لدى خريجي مؤسسات التعليم العالي وبين تحقق التوافق بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل.	.949	.900	1.33	8.398	0.000

دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05).

يوضح الجدول رقم (11) دراسة العلاقة بين إسهام الجودة في إكساب المهارات لدى خريجي مؤسسات التعليم العالي كمتغير تابع مع محور تحقق التوافق بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل كمتغير مستقل، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة (T) الجدولية أقل من قيمة (T) المحسوبة التي بلغت (8.398) بدلالة معنوية محسوبة (000). وهي أقل من مستوى المعنوية (0.5%)؛ لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية (موجبة) ذات دلالة معنوية

بين جودة مخرجات التعليم العالي المتمثل في (المهارات الشخصية، المهارات المعرفية، المهارات المهنية، المهارات العامة) ومتطلبات سوق العمل، حيث إنه كلما كانت جودة مخرجات التعليم العالي المتمثل في: (المهارات الشخصية، المهارات المعرفية، المهارات المهنية، المهارات العامة) إيجابية، زاد تحقيق متطلبات سوق العمل.

9. النتائج والتوصيات

1.9 النتائج

1- نلاحظ أن الجودة تمكن الخريج من التوجه الإيجابي نحو العمل، والقدرة على الاندماج ضمن فرق العمل، كما تمكن الجودة الخريج من احترام مواعيد العمل، والالتزام بأداء العمل بكل انضباط، وتوفر الجودة للخريج القدرة على تحمل المسؤولية، والتواصل مع الآخرين.

2- تبين أن الجودة توفر للخريج القدرة على الإبداع والابتكار، والقدرة على حل المشاكل، وتعطي الجودة القدرة للخريج على امتلاك معارف واسعة في مجال تخصصه، والقدرة على التفكير المنطقي.

3- تبين أن الجودة تعزز لدى الخريج الاعتماد على الحقائق العلمية في عملية اتخاذ القرار، والقدرة على تقدير المخاطر وإدارتها في مجال تخصصه، وتمكن الجودة الخريج من امتلاك مهارات التعامل مع الحاسب الآلي، والتحكم في التقنيات الحديثة في مجال تخصصه، كما تمكن الجودة الخريج من امتلاك الخبرة العملية والتطبيقية في إنجاز العمل في الوقت المطلوب.

4- نلاحظ أن الجودة تعزز لدى الخريج الاستعداد للتعلم وتطوير الذات، والمعرفة بتعليمات وإرشادات الصحة والسلامة المهنية، وتعزز الجودة للخريج الاطلاع الدائم بمستجدات العصر التكنولوجية، والمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية، والأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية في أداء العمل.

5- تبين أن أعضاء إدارة الجودة اكتسبوا القدرات والمهارات والمعارف خلال فترة عملهم بالجامعة، وقادرين على استخدام المعارف والمهارات، والتحكم فيها حسب الوضعية المطلوبة.

6- وجود علاقة طردية (موجبة) ذات دلالة معنوية بين جودة مخرجات التعليم العالي المتمثل في (المهارات الشخصية، المهارات المعرفية، المهارات المهنية، المهارات العامة) ومتطلبات سوق العمل، حيث إنه كلما كانت جودة مخرجات التعليم العالي المتمثل في (المهارات الشخصية، المهارات المعرفية، المهارات المهنية، المهارات العامة) إيجابية زاد تحقيق متطلبات سوق العمل.

2.9 التوصيات

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، تم وضع مجموعة من التوصيات كما يأتي:

1- العمل على تطوير التعليم الجامعي (الهندسي) بمختلف أنواعه ومستوياته تركيزًا على خصائص المناهج التعليمية ومدى ملائمتها لمتطلبات العصر وسوق العمل حاضراً ومستقبلاً، وربط الجامعة بالقطاع الإنتاجي.

2- إلزام مؤسسات التعليم العالي في ليبيا بوضع سياسات تضمن تحديد المهارات التخصصية لنجاح الخريج في الوظيفة عند تصميم برامجها التعليمية العملية، وتوصيف مقرراتها الدراسية.

3- ضرورة العمل على زيادة إعطاء دورات تدريبية في مجال إدارة المخاطر بكليات الهندسة، لما لها من أهمية بالغة في الحد من تقليل المخاطر التي تحدث أثناء العمل، والتركيز على إضافة مقرر إدارة الوقت في المناهج داخل كليات الهندسة.

4- ضرورة العمل على زيادة الوعي لدى خريجي كليات الهندسة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه سوق العمل الليبي.

5- أن تقوم الجامعة بوضع البرامج وعقد الندوات والورش توعيةً لأعضاء هيئة التدريس بأدوارهم الأكاديمية وربطها بسوق العمل.

المراجع

إبراهيم، نعمة الله، 1997، نظرية اقتصاد العمل، الإسكندرية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.

احمد، انعيمه، 2014، مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، مؤتمر تكامل مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل في القطاع الخاص والعام، عمان، الاردن.

الأوجلي، فتحية الفرجاني، 2013، التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، مؤتمر سوق العمل الليبي الواقع والأفاق المستقبلية، طرابلس، ليبيا.

تواتي، خديجة، 2021، العلاقة بين جودة مخرجات التعليم العالي والأداء المؤسسي من وجهة نظر المؤسسة الاقتصادية _ ولاية مستغانم، مجلة المالية والأسواق، المجلد الثامن، العدد الأول.

الحداد، محمد المحجوب واشكاب، عبدالله محمد، 2008، تطورات سوق العمل في الاقتصاد الليبي، مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، طرابلس، ليبيا.

الحوات، علي، 2013، مخرجات نظام التعليم وسوق العمل البدائل والخيارات، مؤتمر سوق العمل الليبي الواقع والأفاق المستقبلية، طرابلس، ليبيا.

الربيعي، فلاح علي خلف، 2008، إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي، مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، طرابلس، ليبيا.

الشبه، رمضان عبدالله ومصطفي مسعود حدود، 2015، أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، المجلة الجامعية، العدد السابع عشر، المجلد الثالث.

الظالمي، محسن وآخرون، 2010، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل– دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط، بحث محكم، مجلة الكوفة، العراق.

العلوي، حسين محمد علي، 1998، إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

مسعود، أمال، 2012، دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تلبية احتياجات سوق العمل من خريجي مدارس التعليم التقني، المركز القومي للبحوث التربوية والتنموية، القاهرة، مصر.

المعهد العربي للتخطيط، 2010، ملاءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، الكويت.

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

دراسة آراء أرباب العمل في أداء خريجي كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية

د. زياد صالح سويدان

كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة ـ جامعة الزاوية

z.swedan@zu.edu.ly

الملخص

يهدف البحث للتعرف على آراء أرباب العمل حول أداء خريجي كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية في أماكن عملهم. تم اتباع المنهج الوصفي، واستخدم لذلك الاستبانة الإلكترونية حيث كانت عينة البحث 23 فردا من أرباب العمل لخريجي الكلية العاملين بمؤسسات تقع في نطاق منطقتي الزاوية والجفارة لجمع البيانات، والإسهام العلمي بخصوص البحث هو معرفة فعالية وكفاءة أداء خريجي كليات التربية البدنية عند حصولهم على فرص عمل بطريقة علمية تتبع خطوات البحث العلمي. وتكمن أهمية البحث في أنه يساعد كليات التربية البدنية في ليبيا، والقائمين عليها على تطوير مفردات مقرراتها، وتحسين وتطوير كفاءة الخريجين بها، التي ستأثر على أداء الخريجين، وخصوصا في مدارس التعليم الأساسي والثانوي، التي تعتبر منبع الطاقات والأجيال القادمة. تشير النتائج إلى أن أرباب العمل راضين راضون عن أداء عمل خريجي الكلية تحت إدارتهم في أماكن عملهم، وأن أرباب العمل راضون عن انضباط وتقيد خريجي الكلية بأوقات عملهم. الدراسة توصى الدراسة بضرورة الاهتمام برفع مهارات وقدرات الخريجين الأساسية بالكلية.

الكلمات الدالة: أرباب العمل، خريجو كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة.

Examining the views of employers on graduates' performance of the Faculty of Physical Education and Sports Sciences at the University of Zawia

Ziad Saleh Swedan

The University of Zawia

z.swedan@zu.edu.ly

Abstract

The aim of the research is to identify the opinions of employers about the performance of graduates of the Faculty of Physical Education and Sports Sciences at the University of Zawia in their place of work. The data, and the scientific contribution regarding the research is to know the effectiveness and efficiency of the performance of graduates of physical education faculties when they obtain job opportunities in a scientific manner that follows the steps of scientific research. On the performance of graduates, especially in primary and secondary schools, which are considered the factory of energies and future generations. The most important results obtained were: that employers are satisfied with the performance of the work of college graduates under their management in their workplaces, and that employers are satisfied with the discipline and adherence of college graduates to their working hours.

Keywords: employers, graduate, college of physical education and sports sciences.

1. المقدمة

مع أن خريج كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية هو أحد مخرجات التعليم العالي، الذي تم تأهيله للدخول إلى سوق العمل في ليبيا، ودرس جميع أنواع الخبرات والمهارات التي تؤهله لمواجهة متطلبات هذا السوق، إلا أننا في الحقيقة نجد أن هذا الخريج في كثير من الأحيان يتجه إلى أعمال تختلف عن تخصصه في المجال الرياضي.

يؤكد كلٌ من الشيه وحدود (2015) أن التعليم الجامعي هو المحصلة والتتويج النهائي لمجهود الطلاب الذين مروا بمراحل التعليم الأساسي والمتوسط، ومن منطلق أن الأشياء تقاس بنهاياتها، فإن خريجي التعليم

الجامعي من المفترض أن يكونوا بجميع تخصصاتهم من القوى البشرية المتعلمة المرغوبة في سوق العمل، لما تمثله هذه الفئة من قوة التحصيل العلمي، وصفوة الطبقة المتعلمة، ولكن للأسف عندما يتخرج الطالب من مرحلة التعليم الجامعي_ أيًا كان تخصصه_ نجده يصطدم بواقع مرير يتمثل في أن فرصة حصوله على عمل ضمن التخصص الذي درسه متناقصة. لذلك، فمعرفة آراء أرباب سوق العمل في أداء خريجي الكلية سوف تساعد على تحديد أهداف ومخرجات الكلية المطلوب تحقيقها، وتؤدي إلى العمل بمبادئ الجودة يتطلبها الخريج في السوق، وهذه الآراء تعتبر نوعًا من التغذية الراجعة (المرتدة) لمراجعة العملية التعليمية، وستؤدي لمعرفة نقاط القوة والضعف لهذا الخريج.

وتشير الشتي (2020) إلى أن مختلف الدول المتقدمة والساعية بجدية نحو التقدم المستمر تعمل على مراجعة نظمها التعليمية بصورة مستمرة، وتحسينها وتطويرها حتى وصلت إلى تبني مفاهيم الجودة الشاملة نظريا وتطبيقيا، واعتمدت مقاييس وأسسًا لقياس مواصفات مخرجاتها التعليمية، وضمان فاعلية البرامج الأكاديمية في اكتساب المعارف والمهارات، بل والكفايات التي تمكنها من تحقيق تقدمها، والإسهام الفاعل في تقدم بلدانها، وتحقيق تنميتها الفاعلة والمستدامة، وضمان استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني.

2. الدراسات السابقة

- **دراسة الشيتي (2020):** هدفت الدراسة إلى معرفة دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي، وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية (2030) في المملكة العربية السعودية، من وجهة نظر القيادية الإدارية في جامعة القصيم. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكان عدد العينة 80 من القيادات الإدارية، تم اختيارهم بالطريقة العمدية. ومن أهم النتائج المتوصل إليها: موافقة غالبية عينة الدراسة على بعض فقرات محاور جودة المستوى النوعي للخريجين، جودة البرامج التدريبية المقدمة لمؤسسات المجتمع، والندوات والمؤتمرات المقدمة من الجامعة، التي تتوافق مع خطط التنمية المستدامة للدولة، ومتوافقة أيضا مع رؤية المملكة لعام 2030م.
- **دراسة الطلحي والمشيطي (2020):** هدفت الدراسة إلى قياس مدى ملائمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وشملت العينة 50 خريجيا من الجامعات والمعاهد العليا العامة في مدينة بنغازي في المدة من 2014 إلى 2019م. ومن أهم النتائج المتوصل إليها، وجود فجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل ناتجة عن قصور في الخطط التعليمية في كل الجوانب التي من شأنها أن تعزز العلاقة بين المخرجات والمتطلبات.
- **دراسة امعيزيق وجيد الله (2019):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى جودة المخرجات في التعليم

العالي، وتحديد نقاط القوة والضعف به، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، عينة الدراسة شملت أعضاء هيئة التدريس بجامعة النجم الساطع بليبيا، ومديري بعض الشركات النفطية والمصارف، وبعض الجهات الحكومية بمنطقة البريقة، ومن أهم نتائج الدراسة ضرورة الاهتمام بالجودة النوعية للطلاب بتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات مناسبة، وعدم التركيز على التوسع الكمي فقط.

- **دراسة الشبه وحدود (2015):** هدفت الدراسة إلى التعرف على عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، عينة الدراسة تمثل 32.9% من إجمالي السكان في عام 2012م ليبيا، الفئة العمرية من 14–64 سنة، ومن أهم النتائج ضعف مخرجات التعليم الجامعي النوعية نتيجة لضعف مدخلاته المتمثلة في مرحلة التعليم الثانوي، وما شهده من ربكة خلال السنوات الأخيرة.
- **دراسة العيساوي وزغينين (2014):** هدفت الدراسة إلى المساعدة في تطوير وربط مخرجات التعليم التقني (تخصصاته) مع حاجة سوق العمل، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، عينة الدراسة 163 شخصًا (59 أستاذ، 94 طلبة) من أعضاء هيئة التدريس، وطلاب الكليات والمعاهد العليا بمدينة مصراتة، أهم النتائج كانت وجود علاقة مباشرة بين احتياجات سوق العمل والتخصصات التقنية، حيث تعتبر مخرجات التعليم التقني من أهم مدخلات سوق العمل.

3. مشكلة البحث

شهدت الدولة الليبية خلال العشر سنوات الأخيرة توسعا أفقيا كبيرا في عدد الجامعات والمعاهد التقنية العليا بمرحلة التعليم العالي، حيث إن المنطقة الغربية لوحدها فقط يوجد بها عدد ثماني كليات، وقسمين لتدريس التربية البدنية وعلوم الرياضة، بمعدل كلية واحدة بالجامعات الآتية: طرابلس، الزاوية، مصراتة، غريان، الخمس، الجفارة، الزيتونة، صبراتة، وقسم بكلية التربية بجامعة الزنتان، وقسم آخر بكلية التربية بجامعة صبراتة. وهذا العدد وما ينتجه من خريجين يعتبر كبيرًا نوعا ما مقارنة بعدد سكان المنطقة الذي يبلغ حوالي مليوني نسمة، وكما أنه لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل نظريا وإحصائيا، وعلى مدى السنوات الأخيرة خلق هذا نوعًا من المنافسة بين هذه الكليات، مما يدفعها إلى دراسة آراء سوق العمل ويكون خريجوها مناسبين لهذا السوق.

وفي محاولة مواءمة مخرجات الكلية مع ما يطلبه سوق العمل الليبي من خريجين من حيث الكفاءة والجودة، ومن خلال عمل الباحث رئيسًا لقسم الجودة وتقييم الأداء بالكلية التي تحصلت على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية في ليبيا، وجد أن معايير ومؤشرات الاعتماد المؤسسي والبرامجي تتطلب دراسة آراء أرباب سوق العمل، وهذا الرأي سوف يساعد على رفع كفاءة ومهارات الخريجين بالكلية.

ومن هنا برزت مشكلة البحث في ظل وجود هذا العدد الكبير من الكليات، فإن مخرجات الكلية الذي يتحتم من وجوده أن تكون المخرجات على درجة عالية من الكفاءة والجودة، لكي تنافس مخرجات الكليات الأخرى. ولهذا كان التساؤل على النحو التالي: **هل أداء خريجي كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية بمكان عملهم مرضٍ نوعا ما حسب آراء أرباب العمل لهم؟**

4. هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على آراء أرباب العمل حول أداء خريجي كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية بمكان عملهم.

5. أهمية البحث

تظهر أهمية البحث في دراسة آراء أرباب العمل في أداء خريجي كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية، أما الإسهام العلمي الجديد فهو دراسة فعالية وكفاءة أداء خريجي كليات التربية البدنية في أماكن عملهم وفق خطوات البحث العلمي. فضلا على أنه يساعد كليات التربية البدنية في ليبيا والقائمين عليها على تطوير مفردات مقرراتها، وتحسين وتنمية كفاءة خريجيها، التي ستؤثر حتما على فاعلية أدائهم خصوصا في مدارس التعليم الأساسي والثانوي.

6. حدود البحث

الحدود المكانية: منطقتي الجفارة والزاوية بالمنطقة الغربية بليبيا.

الحدود البشرية: مجتمع البحث يشمل كل أرباب العمل بالمؤسسات التي يعمل بها خريجو كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية، وتكونت العينة من 23 رب عمل يعمل تحت إدارتهم خريجون من الكلية.

الحدود الزمنية: 2020-2021

7. الإطار النظري

1.7 أرباب العمل

ويعد أرباب العمل أيضا من المستفيدين من النظام التعليمي، ويتمثل أرباب العمل في المديرين والمشرفين، ورؤساء الأقسام، والمديرين الذين يعملون في المؤسسات العامة والخاصة، والذين يعمل تحت إشرافهم المتخرجون من الجامعات وكليات التربية البدنية. ويتوقع هؤلاء الأرباب أن يكون المتخرج على قدر كاف من الخبرة والكفاءة المهنية والفنية والسلوكية للعمل الذي يمارسه، والذي أُسند إليه، وأُعد له في مؤسسات التكوين والتعليم. وبموجب

ما يمتلكه أرباب العمل من خبرة ميدانية، فإنهم أقدر من غيرهم على تشخيص جوانب القوة والضعف في أداء هؤلاء الخريجين. لذا فإن معرفة آرائهم مهمة جدا، وأكثر نفعا لمؤسسات التكوين والتعليم الخاصة بتطوير كفاءة الخريجين، فهي أكثر دقة وموضوعية في عمليات التقويم، وإذا كان لا بد من تحسين جودة أداء المتخرجين، فإن أفضل ما يتم الاعتماد عليه هم أرباب العمل (البنسهاوي ، 2018).

2.7 سوق العمل

يُعَرَّفُ سوق العمل بأنه مجال عرض العمل وطلبه، وهو يمثل مختلف الهيئات والمؤسسات والقطاعات العامة والخاصة الراغبة في توظيف الخريجين (الطلحي والمشيطي، 2020)، وهو يمثل جميع المؤسسات العامة والخاصة التي يمكن للخريجين العمل بها وفق مهاراتهم وتخصصاتهم، ويعبر عن سوق العمل بأنه الوسط الذي تتفاعل فيه عوامل متعددة، تؤثر في حالة التوظف، فهو المكان الذي يظهر فيه عرض العمل والطلب عليه، ومن خلاله تتضح اختلافات الأجور والرواتب، أو ساعات العمل وغيرها من ظروف تشغيل العمال والموظفين، كما يعرف أيضا سوق العمل بأنه المكان الذي يقوم فيه العاملون أو الباحثون عن العمل بعرض خدماتهم في ضوء مؤهلاتهم وخبراتهم، كما يقوم فيه أصحاب الأعمال باستخدام واستثمار هذه الخدمات مقابل شروط وظروف معروفة يتم الاتفاق عليها (الشبه و حدود، 2015). وتذكر البنسهاوي (2018) بأنه المجال الذي يجد فيه الخريج أو العامل فرصة عمل، وقد يكون محليا أو إقليميا أو دوليا. ويمثل هذا السوق الوظائف المتاحة في القطاعين الحكومي والخاص، ويقصد به في هذه الدراسة تلبية احتياجات قطاع الأعمال من الكوادر المؤهلة، وتشغيلهم فيه بما يتوافق مع تخصصاتهم، وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة. وتخضع سلعة العمل (أو خدمة العمل) إلى آلية السوق، ويتكون السوق – كما هو معلوم – من لقاء جانبي العرض والطلب، ويتم فيها تحديد كميات كل منها، والأجور المقابلة، كما يتم فيها توزيع موارد العمل على مختلف المنشآت والقطاعات والأقاليم، ويتضمن سوق العمل عنصرين أساسيين، هما:

أ) **عرض العمل:** وهو أحد جانبي سوق العمل، ويعرض العامل خدماته (سلعة العمل) في السوق مقابل أجر يعتبره كافيا للتخلي عن سلعة "الفراغ"، أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها واستعمال وقت فراغه، وبين المنفعة (المنافع) التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء كبير أو صغير من وقته للعمل السوقي المأجور. ويرتبط عرض العمل بعوامل عديدة أهمها مستويات الأجور الحقيقية، وتكلفة الفرصة، وتفضيلات الأفراد، وعرض العمل الفائض في السوق يعني البطالة (البنسهاوي ، 2018).

ويمكن تقسيم عرض العمل إلى عدة مكونات: حجم السكان وتركيبتهم، المشاركة في قوة العمل (أي القرار في استعمال الوقت المتاح بين العمل واستعمالات أخرى)، عدد الساعات التي يرغب المشارك في قوة العمل عرضها للبيع، الاستثمار في رأس المال البشري (لتحسين نوعية العمل المعروض وبالتالي عوائده)، خيار المهنة أو القطاع (وديع، 2007).

ب) **الطلب على العمل:** هو أحد جانبي سوق العمل، ويشتري أو يستأجر رب العمل خدمات العمل من السوق مقابل ما يدفعه من أجر للعاملين، ويتميز الطلب عن العمل بأنه طلب مشتق؛ إن رب العمل يطلب ليس من أجل استهلاكه، بل من أجل الاستفادة منه في إنتاج سلع وخدمات أخرى تدر عليه ربما يفوق ما أنفقه في الحصول عليه. ويرتبط الطلب على العمل بعوامل عدة، أهمها: مستويات الأجور الحقيقية، والطلب على المنتج، وأسعار المنتج، وعوامل الإنتاج الأخرى. ويتم التمييز عادة بين طلب المنشأة وطلب السوق في ضوء المهارات والكفاءات (البنسهاوي ، 2018). وتعمل المنشآت على مزج عناصر الإنتاج المختلفة (رأس المال والعمل) لإنتاج السلع والخدمات التي تباع في السوق، ويعتمد الإنتاج الكلي والطريقة التي يتم بها مزج رأس المال والعمل على الطلب على المنتج، رأس المال الذي يمكن الحصول عليه عند أسعار معينة، الأجور النسبية للعمال (وديع، 2007).

8. الدراسة الميدانية

تمثلت إجراءات الدراسة الميدانية في الآتي:

1.8 منهج البحث

تم اتباع المنهج الوصفي، واستخدم لذلك الاستبانة الإلكترونية لجمع البيانات من أرباب العمل لخريجي الكلية العاملين بمؤسسات تقع في نطاق منطقتي الزاوية والجفارة، ومعرفة فعالية وكفاءة أداء خريجي كليات التربية البدنية عند حصولهم على فرص عمل بطريقة علمية تتبع خطوات البحث العلمي.

2.8 عينة البحث

تكونت عينة البحث من 23 رب عمل يعمل تحت إدارتهم خريجون من الكلية، واختيروا بالطريقة العمدية، والجدولان رقم (1) و (2)، والشكل رقم (1) يوضحون ذلك.

3.8 أداة البحث

وقد اعتمد البحث على الاستبانة الإلكترونية وتم تقسيمه إلى ثلاثة أقسام:

1 – القسم الأول: يوضح الهدف من الاستبانة والتعليمات اللازمة لتعبئة الاستبانة ومعد الاستبانة.

2 – القسم الثاني: مكان عمل المشارك (رب العمل) في الاستبانة.

3 – القسم الثالث: أسئلة الاستبانة وعددها ستة عشر سؤالا (إدارة الموقع الإلكتروني شعبة الإعلام، 2021)، التي تم فيها استخدام مقياس ليكرت الثلاثي لتوضيح درجة رضى رأي رب العمل.

عدد روابط الاستبانة (Questionnaire links) المرسلة إلى عينة البحث بلغ 32 رابطًا (Link)، وقد اختيرت العينة العمدية، وثم استلام 23 استجابة من أفراد العينة أي بنسبة 70% من العدد الكلي من الروابط المرسلة.

جدول (1) يوضح عدد الروابط المراسلة والمستلمة المستجاب لها

ت	البيان	العدد	النسبة
1	روابط الاستبانة المرسلة	32	100%
2	روابط الاستبانة التي تم الاستجابة لها	23	71.8%
3	روابط الاستبانة التي لم يستجب لها	9	9%

الشكل (1) التمثيل البياني عدد الروابط المرسلة والمستجاب لها

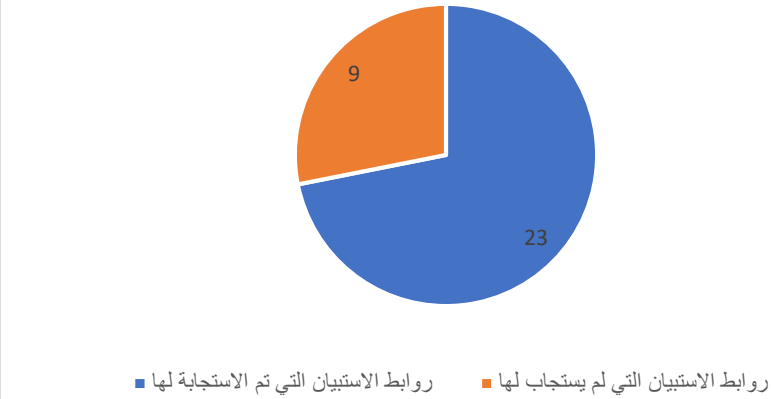

4.8 صدق وثبات المقياس

وللتأكد من صدق الاستبانة الإلكترونية تم عرضها على عدد من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وعدد من مديري المدارس الأساسية والثانوية، وقد تمت بعض التعديلات على أسئلة الاستبانة قبل إرسالها لعينة البحث، ومن أهم ملاحظات المحكمين على أسئلة الاستبانة الإلكترونية هي تعديل المقياس تعديل المقياس من خماسي إلى ثلاثي، وحذف الأسئلة المقالية.

أما بخصوص ثبات الاستبيان الاستبانة فقد قام الباحث بإرسال الاستبانة الإلكترونية إلى 10 أفراد من مجتمع البحث، ولم يكونوا من ضمن أفراد عينة البحث، واستعان الباحث باختبار ألفا كرونباخ حيث يعتبر من الاختبارات الإحصائية المهمة لاختبار مدى مصداقية إجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبانة، وتبين أن قيمة معامل ألفا كرونباخ قد بلغت 0.79، ويعتبر معامل ألفا كرونباخ كافيا للإشارة إلى موثوقية البيانات إذا كان مساويا أو أكبر 0.70 مما يعطي مؤشرا جيدًا لإمكانية الاعتماد على الإجابات المتحصل عليها من الاستبانة (الفطيمي ومصلي، 2019).

الجدول (2) عدد أرباب العمل حسب توزيعهم في مهنتهم

ت	المؤسسة	العدد	النسبة المئوية
1	رب عمل بمدرسة ابتدائية أساسية	3	13%
2	رب عمل بمدرسة إعدادية	7	30.4%
3	رب عمل بمدرسة ثانوية	6	26.1%
4	رب عمل بنادٍ رياضي	1	4.3%
5	رب عمل بمؤسسة أخرى	6	26.1%
6	المجموع	23	100%

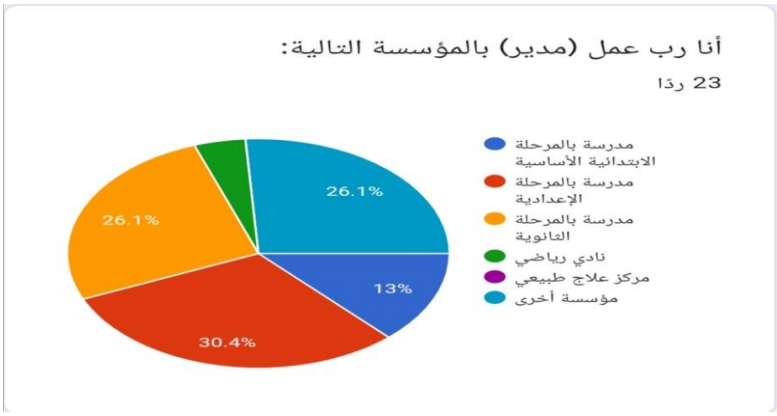

الشكل (2) التمثيل البياني يمثل توزيع أرباب العمل على مهنتهم

5.8 إجراءات البحث

لتحقيق هدف البحث، وهو التعرف على آراء أرباب العمل عن أداء خريجي كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية، تم إجراء دراسة ميدانية كانت بدايتها المقابلة الشخصية مع عدد من مديري المدارس الأساسية والثانوية بمنطقتي الزاوية والجفارة، وأعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعتي الزاوية والجفارة، والسادة الإداريين بإدارة النشاط الطلابي بجامعتي الزاوية والجفارة، والسادة الإداريين بمكاتب النشاط بمنطقتي الزاوية والجفارة، وقد استمرت هذه المقابلات عدة أيام. ونظرا للعدد الكبير جدا من الخريجين التابعيين للكلية، وعدم وجود متابعة لهم، وعدم العلم بأماكن عملهم تم اللجوء إلى استخدام الاستبانة الإلكترونية أداةً لجمع البيانات بدلا من الاستبانة الورقية، وتم عرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، ومديري المدارس الأساسية والثانوية. وقد استغرق العرض والتعديل على الاستبانة الإلكترونية ما يقارب شهرا كاملا، ومن ثم أرسلت هذه الاستبانة الإلكترونية إلى 10 أفراد من عينة البحث، واستمر استلام الإجابات والتأكد من ثبات الاستبانة الإلكترونية مدة أسبوع كامل، ومن ثم بدأ خوض التجربة الأساسية.

6.8 الأساليب الإحصائية

تمت معالجة النتائج وبياناتها باستخدام برنامج الأكسل (Excel) وعلى النحو الآتي:

1 – تجميع التكرارات والنسب المئوية لإجابات كل سؤال بالاستبانة.

2 – حساب المتوسطات الحسابية لكل الإجابات طبقا لأفراد العينة.

3 – حساب الانحراف المعياري للتأكد من موضوعية المتوسطات الحسابية (الجدول 3).

4 – تحديد درجة المتوسط لمقدار الرضا أو الرضا إلى حد ما أو عدم الرضا.

5 –حساب المتوسط العام لإجابات كل أفراد العينة (الجدول 3).

9. عرض النتائج وتفسيرها

فيما يلي النتائج التي توصل إليها وفق تساؤل البحث التالي: هل أداء خريجي كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية بمكان عملهم مرضي نوعا ما حسب آراء أرباب العمل لهم؟

الجدول (5) يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة في الاستبانة

ت	الأسئلة	راضي		راضي إلى حد ما		غير راضي		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		ت	%	ت	%	ت	%		
1	ما تقييم جودة خريجي كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة؟	13	56.52	9	39.13	1	4.35	2.52	0.59
2	ما مدى توافر المهارات الأساسية لخريجي الكلية؟	9	39.13	12	52.17	2	8.70	2.30	0.63
3	ما مدى توفر المهارات الفنية اللازمة للخريج لأداء العمل؟	7	30.43	12	52.17	4	17.39	2.13	0.69
4	ما مدى قدرة خريجي الكلية على أداء المهام التي يكلفون بها؟	12	52.17	9	39.13	2	8.70	2.43	0.66
5	ما مدى توافر المعارف والمعلومات الحديثة اللازمة لأداء المهام المطلوبة؟	8	34.78	10	43.48	5	21.74	2.04	0.77
6	ما مدى الإلمام بمهارات العمل الجماعي؟	11	47.83	10	43.48	3	13.04	2.39	0.66
7	ما مدى توفر روح المبادرة؟	10	43.48	6	26.09	7	30.43	2.13	0.87
8	ما مدى القدرات على التغلب على صعوبات العمل؟	10	43.48	11	47.83	2	8.70	2.35	0.65
9	ما مدى الالتزام بأنظمة العمل؟	11	47.83	10	43.48	2	8.70	2.39	0.66
10	ما مدى الانضباط والتقيد بأوقات العمل؟	16	69.57	6	26.09	1	4.35	2.65	0.57
11	ما مدى إتقان المهارات اللازمة للوظيفة؟	10	43.48	10	43.48	3	13.04	2.30	0.70
12	ما تقيمك لسلوكيات خريجي الكلية في مجال العمل؟	16	69.57	5	21.74	2	8.70	2.61	0.66
13	ما مدى رضاكم عن كفاءة خريجي الكلية؟	11	47.83	11	47.83	1	4.35	2.43	0.59
14	ما مدى ملائمة خريجي الكلية لاحتياجات الدوائر الحكومية والشركات؟	5	21.74	11	47.83	7	30.43	1.91	0.73
15	ما مدى توافر مهارات الاتصال الفعال والعمل بروح الفريق اللازمة لأداء مهام العمل؟	10	43.48	9	39.13	4	17.39	2.26	0.75
16	هل ينافس خريج كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية خريجي كليات كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة الأخرى؟	14	60.87	8	34.78	1	4.35	2.57	0.59
	الوسط الحسابي العام للاستبيان							2.34	

من الجدول (3) يتضح لنا الآتي:

1 – المتوسط العام لآراء أرباب العمل حول أداء خريجي الكلية في مكان عملهم كان قيمته 2.34، وهذا يدل على أن أرباب العمل راضون عن أداء عمل خريجي الكلية تحت إدارتهم في أماكن عملهم.

2 – المتوسط الحسابي لإجابة السؤال رقم (14) – ما مدى ملائمة خريجي الكلية لاحتياجات الشركات؟ – كان قيمته 1.91، وهو أقل متوسط بين متوسطات إجابات الاستبانة وبلغت نسبة غير راضٍ، وراضٍ إلى حد ما، وراضٍ، 30.43%، 47.83%، 21.74% على التوالي، مما يدل على أن بعض خريجي الكلية ليس مؤهلا للعمل بالشركات، أو بسبب عدم وجود مناشط رياضية ومهام تهتم بالمجال الرياضي يمكن أن يزاولها خريج كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بالشركات الموجودة في ليبيا.

3 – المتوسط الحسابي لإجابة السؤال رقم (2) – ما مدى توافر المهارات الأساسية لخريجي الكلية؟ – كان قيمته 2.30، وبلغت النسبة المئوية راضٍ إلى حد ما، وراضٍ، وغير راضي راضٍ، 52.17%، 39.13%، 8.7% على التوالي، وهذا يدل على أن أرباب العمل راضون إلى حد ما عن المهارات الأساسية لخريجين.

4 – المتوسط الحسابي لإجابة السؤال رقم (10) – ما مدى توافر الانضباط والتقيد بأوقات العمل؟ – كان قيمته ،2.65 وبلغت النسبة المئوية راضٍ، راضٍ إلى حد ما، وغير راضٍ، 69.57%، 26.09%، 4.35% على التوالي، وهذا يدل على أن أرباب العمل راضون عن انضباط وتقيد خريجي الكلية بأوقات عملهم.

10.النتائج والتوصيات

1.10 النتائج

تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي يأتي:

1. رضا أرباب العمل على أداء خريجي كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية، ويتجلى ذلك في مجال التعليم العام.
2. مهارات وقدرات خريجي كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة غير ملائمة لشغل مراكز ووظائف بالشركات والدوائر الخدمية الأخرى غير مجال التربية والتعليم.
3. أرباب العمل راضون إلى حد ما على المهارات الأساسية لخريجي الكلية في مجال عملهم، ويعزى هذا الرضا الخجول والمنخفض إلى نوعية الخريجين خلال السنوات الأخيرة الذين لم يتم صقلهم وتأهيلا جيدًا في كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة بسبب عدة عوامل منها: الظروف الأمنية والاجتماعية والصحية

التي مرت بها ليبيا خلال السنوات الأخيرة.

4. رضا أرباب العمل على انضباط وتقيد خريجي الكلية بمواعيد العمل.

2.10 التوصيات

تقترح الدراسة التوصيات الآتية:

1. الاهتمام بالتدريب الميداني في مقررات الدراسية بالكلية.
2. إضافة بعض البرامج والدورات التي تعمل على صقل مهارات الدارسين بالكلية لكي يكون جاهزا لسوق العمل بعد دراسته بشكل أكبر.
3. محاولة إدخال مهارات جديدة في المقررات الدراسية بحيث تنمي قدرة الطالب الخريج وتطورها لكي يشغل وظائف بالشركات والدوائر الخدمية الأخرى غير التعليم العام.
4. ضرورة وجود قنوات تواصل بين السادة القائمين على الكلية والشركات والمؤسسات الحكومية، وحثهم على فتح أقسام ومكاتب تهتم بالنشاط الرياضي، وتعرف بفوائده، وتعمل على نشره داخل هذه الشركات والمؤسسات.
5. حث وحدة متابعة الخريجين وقسم الخريجين بالكلية على القيام باستطلاعات الآراء التي تهتم بمتطلبات سوق العمل، والعمل على مواءمتها لنظام العمل في الكلية .

المراجع

إدارة الموقع الإلكتروني شعبة الإعلام، جامعة تكريت كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة. (2021). استمارة لقياس رضا أصحاب الأعمال عن أداء خريجي كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بعد توظيفهم. تم الاسترداد من عدد الموظفين من خريجين كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة.: https://www.google.com/search

امعيزيق، حاتم وحيد الله أحمد (2019). جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا. تم الاسترداد من المؤتمر الثاني للعلوم الهندسية والتقنية، صبراتة، ليبيا: https://engs.sabu.edu.ly

البنسهاوي، ليلي (2018). رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل "دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالجضر". مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد 3، المجلد 78، 13-72.

الشبه، رمضان وحدود، مصطفى (سبتمبر، 2015). أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل. تم الاسترداد من المجلة الجامعة: https://bulletin.zu.edu.ly/issue_n17_3/Contents/A.pdf

الشيتي، إيناس. (28 10، 2020). دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية (2030) في المملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية لآراء القيادية الإدارية في جامعة القصيم. تم الاسترداد من المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال: https://www.refaad.com/Files/GJEB/GJEB-9-3-5.pdf

الطلحي، محمد والمشيطي، محمد (2020). دراسة واقع الخطط التعليمية في مؤسسات التعليم العالي ومدى مواءمة مخرجاتها لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الخريجين (دراسة ميدانية). تم الاسترداد من المجلة الدولية للعلوم والتقنية: https://www.stc-rs.com.ly/istj/docs/volumes/Volume%2021Complete.pdf

العيساوي، ستار وزغينين، منصور (2014). تطوير تخصصات التعليم التقني وربطها بسوق العمل وتفاعلها مع المجتمع – دراسة ميدانية. تم الاسترداد من مجلة العلوم والتقنية: https://www.stc-rs.com.ly/istj/docs/volumes/volume_56e43de272f7c.pdf#page=41

الفطيمي، محمد ومصلي، عبد الحكيم (2019). مدى تأثير المعلومات المحاسبية والمالية على عملية اتخاذ القرار بالمشروعات الريادية الصغرى والمتوسطة في ليبيا. دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي (الصفحات 182-192). مصراتة، ليبيا: جامعة مصراتة.

وديع، محمد (2007). المفاهيم الأساسية في اقتصاد العمل، المعهد العربي للتخطيط، 22.

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص: دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس

أ. طارق أبو شعفة معتوق
كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب
tariqmatog05@gmail.com

أ. عماد الدين سالم السويح
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس
E.Elswayah@uot.edu.ly

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص، وكذلك التعرف على أهم متطلبات الشراكة البحثية ومعوقاتها. وتحقيقاً لذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ وتم تصميم استمارة استبانة وتوزيعها إلكترونياً على العينة المستهدفة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس. حيث تم الحصول على (351) استبانة. نتائج الدراسة تشير إلى أن مستوى الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص جاء منخفضاً، أيضا بينت الدراسة أن مستوى (متطلبات– معوقات) الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص كان مرتفعاً. الدراسة أوصت بضرورة أن تتبنى المؤسسات الجامعية مفهوم الشراكة البحثية ضمن توجهاتها الاستراتيجية، وكذلك العمل على توطيد العلاقة المتبادلة بين القيادات الجامعية والمسؤولين في القطاع الخاص.

الكلمات الدالة: الشراكة، الشراكة البحثية، المؤسسات الجامعية، القطاع الخاص.

The reality of the research partnership between university institutions and private sector organisations: A case study of the University of Tripoli

Tariq Abushafa matoq
Faculty of Economics and Commerce
Elmergib University
tamaetouq@elmergib.edu.ly

Emadeddeen salem Elswayah
Faculty of Economics and Political Sciences
Tripoli University
e.elswayah@uot.edu.ly

Abstract

The study aims to identify the reality of the research partnership between university institutions and private sector organizations, as well as to identify the most important requirements and obstacles to the research partnership. To achieve its aims, the descriptive-analytical method was used; A questionnaire was designed and distributed electronically to the

target sample of faculty members at the University of Tripoli, where 351 questionnaires were received. The findings of the study indicate that the level of a research partnership between university institutions and private sector organizations was low. The study also showed that the level (requirements - obstacles) of a partnership between university institutions and the private sector was high. The study recommended that university institutions adopt the concept of research partnership within their strategic directions, as well as work to consolidate the mutual relationship between university leaders and officials in the private sector.

Keywords: partnership - research partnership - university institutions - the private sector.

1. المقدمة

تعد الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع بشكل عام ومؤسسات القطاع الخاص علاقة تبادلية لا يمكن تجاهلها، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة، والحاجة للبحث والتطوير والتدريب في آن واحد، وذلك من منطلق مبدأ أن الشراكة أساس التنمية، وهذا يتطلب من المؤسسات الجامعية والمؤسسات المعنية في المجتمع النظر لتلك الشراكة من منظور استراتيجي بعيد المدى، وضرورة إيجاد سياسات لربط مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات سوق العمل، سواء أكانت عامة أم خاصة.

ومن ثَمَّ حظيت قضية الشراكة البحثية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع باهتمام عالمي متزايد على المستوى الدولي، حيث أكدت العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية على أهمية هذه العلاقة، فعلى المستوى الدولي أكد المؤتمر العالمي للتعليم العالي 2009 في باريس على ضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي والجامعي بالبحث عن سبل جديدة للنهوض بالبحث والابتكار من خلال عقد شراكات مع جهات فاعلة متعددة من القطاعين الخاص والعام (اليونسكو 2009)، وأيضاً على المستوى العربي أكد مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في جامعة الملك سعود عام 2005 على ضرورة إسهام القطاع الخاص في تمويل و تطوير البحث العلمي بالجامعات (جامعة الملك سعود، 2005)، وغيرها من المؤتمرات العربية والدولية التي اهتمت بهذا الشأن.

ومن هنا نجد أن الشراكة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل اتجاه عالمي معاصر نال اهتماماً متزايداً لكونه أحد الاستراتيجيات القومية التي تهدف إلى حل مشكلات المجتمع، والاندماج فيه للتعرف على متطلباته، وإمداده بالمعرفة، والخبرات، والتكنولوجيا المتطورة للنهوض به، وتطويره، وبالتالي فإن الشراكة بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص في مجال البحث العلمي لم تعد مجرد خيارٍ، بل أصبحت ضرورة حتمية تفرضها طبيعة العصر ومتغيراته، وهذا يلزمنا بضرورة الاهتمام بمثل هذه الشراكات،

والعمل على تفعيلها بما يخدم المصلحة العامة، والمصالح المشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص، لذا فإن هذه الدراسة جاءت للتعرف على واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس.

2. الدراسات السابقة

- **دراسة العيلة (2017):** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص، وعلاقته بتحسين الأداء المؤسسي، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير العينة لواقع الشراكة، ولجهود الجامعات في تحسين الأداء المؤسسي تعزى للمتغيرات (الجامعة – الكلية – الرتبة الأكاديمية – سنوات الخبرة)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن درجة تقدير الكلية لواقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية والقطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس يقع عند مستوى متوسط بوزن نسبي (57.5%)، وبدرجة متوسطة، وكذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لواقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تعزى إلى متغير الرتبة لصالح (أستاذ مساعد)، وسنوات الخدمة لصالح (7إلى 15سنة)، والجامعة لصالح الجامعة الإسلامية، والكلية لصالح الكليات العلمية.
- **دراسة درادكة ومعايعة (2014):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الشراكة بين الجامعات الأردنية والقطاع الخاص، والتعرف على أهم المعوقات بين الجامعات والقطاع الخاص، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في جميع مجالاتها جاءت بدرجة متوسطة، وكذلك وجود مجموعة من المعوقات بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال الشراكة بينهم.
- **دراسة الثنيان (2008):** هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور مقترح للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، كما استهدفت معرفة واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي في المملكة، والتعرف على أهم النماذج العالمية في مجال الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وتحديد أهم المتطلبات لإقامة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بحسب محاور الشراكة: وضح اتفاقيات للتدريب بين الجامعات والقطاع الخاص، الاهتمام بالحوافز المعنوية والمادية للكفاءات المتميزة في مجال البحث العلمي، والعمل على زيادة النسبة المخصصة للبحث العلمي في ميزانية الدولة، وإنشاء

وحدة اتصال لتحقيق التعاون في مجال البحث العلمي، والتركيز على الاهتمام بتسويق نتائج البحوث، ووضع الآليات المناسبة له.

3. مشكلة الدراسة

بالرغم من الاهتمام المتزايد من جانب الدول المتقدمة بتعزيز الشراكة بين جامعاتها والقطاع الخاص، إلا أن هناك العديد من الدول النامية - التي من بينها ليبيا – لم تبد اهتماماً كبيراً بتكوين شراكة حقيقية فاعلة بين الجامعات والقطاع الخاص، وفي هذا الصدد، فقد أشارت دراسة كلٍ من (صائغ ومتولي، 2005)، (القحطاني، 2008)، إلى ضعف التعاون بين مؤسسات الإنتاج، ومؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بالبحوث الأساسية والتطبيقية، وأن المؤسسات الصناعية والتجارية لا تمول سوى عدد قليل من البحوث التي تقوم بها الجامعات، إضافة إلى أن الجامعات لم تتمكن من توثيق علاقتها بمؤسسات المجتمع بالصورة المطلوبة، وأن هذه العلاقة تحتاج إلى جهود واستراتيجيات لتطويرها، وتوثيقها، وتعزيزها بالشكل الأمثل.

وباستقراء الوضع الراهن في المستوى المحلي، وتحديدا في المؤسسات الجامعية، نجد أن هناك فجوة بين البحث العلمي بالجامعات وتطبيق نتائجه بالقطاع الخاص، هذه الفجوة تتمثل في ضعف ربط الأبحاث بالمشكلات التي تعاني منها مؤسسات سوق العمل، ناهيك عن ضعف تطبيق نتائج البحوث في مؤسسات المجتمع، وذلك بسبب ضعف برامج التعاون والشراكة بينهما، مما يؤثر سلباً على دور الجامعات في خدمة المجتمع، ناهيك عن قلة تزويد الجامعات لمنظمات القطاع الخاص بنظام معلومات دقيق حول إمكانياتها العلمية والبحثية، ومدى إسهامها في خدمة سوق العمل، ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في كونها محاولة من جانب الباحثين لدراسة واقع الشراكة البحثية وطبيعتها بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص، ومتطلباتها، ومعوقاتها، وبصورة أكثر تحديداً يمكن وضع مشكلة الدراسة في شكل التساؤلات الآتية:

1- ما واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس؟

2- ما متطلبات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص؟

3- ما المعوقات التي تحد من الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص؟

4. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

1- التعرف على واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص.

2- التعرف على أهم متطلبات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص.

3- التعرف على معوقات الشراكة البحثية بين المؤسسات ومنظمات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية.

ثالثاً- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. أنها تدرس موضوع الشراكة البحثية التي تعتبر من الموضوعات الحديثة، التي نالت اهتمامًا كافيًا خاصةً على المستوى الدولي، كما ستفتح الدراسة أفاقًا معرفية جديدة من شأنها أن تفيد المسؤولين في الجامعات، ومنظمات القطاع الخاص إلى أهمية الشراكة البحثية، وفوائدها، وانعكاس ذلك على المؤسسات الجامعية، والقطاع الخاص بتعزيز قدراتها التنافسية، والتفوق والتميز.
2. أن النتائج التي سوف يتم التوصل إليها تفيد المسئولين في الجامعات ومنظمات القطاع الخاص في معرفة متطلبات الشراكة البحثية ومعوقاتها، وكيفية تذليلها لتحقيق الفوائد والمصالح المشتركة.

5. منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد مناسبا لأغراض هذه الدراسة، وذلك لوصف مجتمع الدراسة (فهو دراسة واقع الأحداث، والظواهر، والمواقف، والآراء، وتحليلها، وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات مفيدة لتصحيح هذا الواقع، أو استكماله، أو تطويره) من خلال دراسة واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية، ومنظمات القطاع الخاص، وذلك من خلال:

أ- الدراسة النظرية: من خلال تتبع أدبيات الموضوع في الكتب والدراسات السابقة في الموضوع نفسه لتغطية الجانب النظري من الدراسة.

ب- الدراسة التحليلية: من خلال استخدام صحيفة الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات والمعلومات، وإجراء البحث، والتحليل، والمعالجة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، لتحليل البيانات بأسرع وقت وأكثر دقة.

6. الإطار النظري

1.6 مفهوم الشراكة البحثية

تعتبر الشراكة المجتمعية واحدة من أهم خصائص المنظمات الناجحة في البلاد المتقدمة؛ حيث تعد إحدى المبادرات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً من خلال إسهام شركات القطاع الخاص تطوعاً في خدمة جهود التنمية سواءٌ بالرأي، أو بالعمل، أو التمويل، وحث الآخرين على المشاركة، وهنا يمكن أن نستعرض لمفهوم الشراكة البحثية في الآتي:

بدأت الشراكة نوعًا من المفاهيم التربوية الدولية الشائعة في الظهور منذ نهاية الستينيات في القرن العشرين، وذلك تحت تسميات عديدة كالتشارك، التعاون، المقاسمة، تبادل المصالح، صيغًا جديدة لأشكال التعاون والتفاعل بين مختلف المؤسسات على كافة المستويات، وذلك لتحقيق أفضل استغلال للإمكانات والموارد المتاحة لهذه المؤسسات، بما يضمن تعظيم الفوائد المشتركة لكل منها (محمد، 2017 :17).

قد تعددت تعريفات الشراكة باختلاف الباحثين إذ عُرِّفَت بأنها:

" عملية ديناميكية تتضمن عقد اتفاق بين طرفين أو أكثر، للاشتراك في مشروع ما، أو القيام بنشاط يتم من خلاله التكامل بين كامل الأطراف، ويسعى الشركاء غالباً لصياغة أهداف جديدة مشتركة مبنية على أسس من الإدارة والفهم المشترك، والارتباط بعقد يستتبعه التزامات ملزمة للأطراف كافة (عبدالستار، 2010: 1160).

كما عُرِّفَت بأنها "كل نشاط تعاوني أو هادف يتم بين كل من المؤسسات الاقتصادية أو الخدمية بمختلف أنماطها، وبين الجامعات بهدف القيام بمشروع علمي محدد وفق إطار تعاقدي، يحفظ لكلٍ من الطرفين مصلحتهما، ويتم ذلك عن طريق تكثيف الجهود والكفاءات والخبرات، وتوفير الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ مشروع الشراكة أو النشاط، مع تحمل أطراف الشراكة جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عنها (الحايس، 2009 :190).

ووفقاً للبنك الدولي (World Bank, 2009) " فإن الشراكة بمفهومها الواسع هي كل العلاقات التعاقدية بين هيئات عمومية وخاصة تهدف للتحسين أو الرفع من خدمة الهياكل التحتية.

وعرفتها اللجنة البريطانية للشراكة بأنها:" علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص، بناءً على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للبلد (الرشيد، 2007 :3).

ويعرفها الباحثان إجرائياً بأنها: "العلاقات التعاونية المخططة والمنظمة في مجال البحث العلمي التي تتم بين الجامعات – بيوت خبرة ومجتمع معرفة– ومؤسسات القطاع الخاص وفق إطار تعاقدي، لتحقيق منافع وفوائد وأهداف مشتركة لكل منها".

2.6 فوائد الشراكة البحثية

تحقق الشراكة البحثية العديد من الفوائد لكل من الجامعات والقطاع الخاص، ويمكن توضيحها فيما يأتي (خضر، 2011 :19)، (رضوان، 2013 :245):

أ- الفوائد التي تعود على الجامعات:

1- توفير مصادر تمويل جديدة تمكن الجامعات من تطوير أدائها، ورفع كفاءتها التعليمية، من خلال إسهام القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي وتجهيزاته وغيرها.

2- تعزيز المركز التنافسي للجامعات، وتمكينها من مواكبة التطورات الحديثة في مختلف المجالات.

3- توفير البنية التحتية والتقنية المتطورة للجامعات، بما يمكنها من تحسين بيئتها التعليمية.

4- ربط البحوث التطبيقية في الجامعات بالمشكلات المختلفة التي تواجه القطاع الخاص.

5- دمج الطلاب في سوق العمل من خلال إشراكهم في خبرات تعليمية تعاونية، وتدريبهم في مؤسسات القطاع الخاص لتنمية مهاراتهم العلمية والتطبيقية.

6- زيادة قدرة الجامعات على إنتاج المعرفة الجديدة، والتقنية المتطورة، والإفادة منها في تطوير المجتمع.

ب- الفوائد التي تعود على القطاع الخاص:

1. تحسين كفاءة القطاع الخاص، وتطوير إنتاجيته، وتزويده بما يحتاج إليه من موارد بشرية مؤهلة ومدربة، ومعرفة علمية، وتقنية، وخبرات متميزة.
2. الحصول على الاستشارات الفنية والبحثية للجامعات في معالجة مشكلات العمل، والإنتاج، وزيادة المردود المالي، والاقتصادي لمؤسسات القطاع الخاص.
3. تطوير قدرات العاملين بالقطاع الخاص، وإكسابهم المهارات العملية، والمعرفة المتجددة التي تمكنهم من مواكبة التغيرات والمستجدات في مجال عملهم.
4. الإفادة من نتائج البحوث التطبيقية، والمعرفة الحديثة، والتكنولوجيا المتطورة المنتجة في الجامعات.
5. ابتكار منتجات جديدة، أو أساليب وطرق عمل جديدة، أو تطوير منتجات قائمة.
6. تقليل الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة، والإفادة من خبرات الجامعة.

3.6 أهداف الشراكة البحثية

تسعى الشراكة إلى تحقيق المنفعة المتبادلة للشركاء، ويمكن تصنيف أهداف الشراكة في ضوء المؤسسات المستفيدة منها إلى (الأحمد، 2016: 444-445):

أ- أهداف الشراكة بالنسبة للجامعات:

1. تعيين خريجي الجامعات المؤهلين لممارسة مختلف الأنشطة الإنتاجية.
2. تزويد الطلاب بالعديد من الخبرات العلمية.
3. توظيف أعضاء هيئة التدريس خبراءَ واستشاريين في تلك المؤسسات.
4. الحصول على الدعم المادي لتمويل مراكز البحوث المشتركة بين الجامعات.

ب- أهداف الشراكة بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص:

1. تحسين المهارات الفنية والتقنية والأكاديمية للقوى العاملة التي تتطلع إليها.
2. تنمية الموارد والآلات الصناعية، أو المستخدمة في الصناعة، والمنتجات والموارد المالية.
3. التعرف على نتائج البحوث والدراسات التي أجريت في الجامعة، والاستفادة منها في مجالات العمل والإنتاج.
4. الاستفادة من جهود الأساتذة والباحثين في وضع الحلول المناسبة للمشكلات التي تتعرض لها قطاعات العمل والإنتاج.
5. استخدام المنشآت البحثية الجامعية مثل: المختبرات، والمعامل، والورش، والمكتبات.

رابعاً- دوافع القطاع الخاص للدخول في الشراكة البحثية (جامعة الملك عبدالعزيز، 2006):

إن الدوافع التي تحفز القطاع الخاص لدعم البحث العلمي سواء بالشراكة مع الجامعات أو بالتبرع لمراكز البحوث، تنبع من إدراك مؤسسات القطاع الخاص أن هناك فوائد مادية، إلى جانب الفوائد المعنوية، تعود عليها من ذلك؛ ويعزز هذه الدوافع وضع شراكة استراتيجية لبرامج البحث العلمي بمشاركة القطاع الخاص حتى تتجسد نصب عينيه الفوائد التي تعود عليه، لأنه من المستبعد أن يقوم القطاع الخاص الربحي بدعم بحوث علمية في مواضيع من اختيار المؤسسة الأكاديمية وحدها، دون رؤية تطبيقية واضحة لها، وإذا تبرع القطاع الخاص لدعم بعض البحوث العلمية التي لا يرى فيها فائدة مباشرة، فسيكون ذلك التبرع محدوداً وغير متكرر، وهذا هو الحال في الدول الصناعية التي تجني ثمار البحث العلمي في برامج التنمية وتطوير التقنية.

وعليه فإنه يمكن حصر دوافع مؤسسات القطاع الخاص لدعم البحث العلمي في الجامعات في الآتي:

1. التوصل إلى تقنية أو وسيلة مبتكرة تتبناها المؤسسة لزيادة العائد المادي عليها، أو خفض تكاليف أعمالها.
2. السعي لملكية ابتكارات جديدة لحجبها عن المؤسسات المنافسة والاستفادة منها عند الحاجة.
3. خفض الضرائب السنوية التي تقوم الحكومة بتحصيلها منها (خاصة لو تبرعت للبحث العلمي).
4. الاستغناء عن القيام ببحوث داخلية، أو خفض ميزانية البحوث الداخلية، والاستعاضة عنها بعمالة رخيصة الثمن.
5. تسهيل مهمة الحصول على ثروة بشرية مدربة على دراية بأعمال المؤسسة دون الإنفاق على تدريبها، وإعدادها للعمل.
6. الاستغناء بقدر الإمكان عن المستشارين الذين يتقاضون رسوماً عالية لخدماتهم قصيرة المدى.

7. الإطار العملي

1.7 مجتمع الدراسة وعينته:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس البالغ عددهم (2705) فرداً، ونظراً لكبر حجم المجتمع، وصعوبة الوصول إلى جميع مفرداته، فإن الباحثين استخدما أسلوب المعاينة لجميع البيانات، فاستخدمت العينــة العشوائية البسيطة، وتـم حساب حجم العينة من العلاقة الرياضية التالية:

$$\boldsymbol{n = \frac{M}{[(S^2 \times (M - 1)) \div PQ] + 1}}$$

$n = 2705 / [(0.05 / 1.96)^2 * (2705 – 1) / 0.50 * 0.50] +1$
$= 2705 / [0.00065 * 2704 / 0.25] +1$
$= 2705 / [1.7576 / 0.25] +1$
$= 2705 /7.0304 +1$
$= 2705 /8.0304 = 337$

2.7 أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استمارة استبانة اشتملت في المحور الأول على البيانات الشخصية والوظيفية المتمثلة في: (النوع – العمر – التخصص – الدرجة العلمية –– سنوات الخبرة)، واشتمل المحور الثاني على العبارات المتعلقة بـ(أوجه الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص)، واشتمل المحور الثالث على (متطلبات الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص)، بينما اشتمل المحور الرابع على العبارات المتعلقة بـ(معوقات الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص). ووضع الباحثان (53) عبارة للتعرف على واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص، وقد استخدم الباحثان الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي، حيث تم

إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة)، ودرجتان للإجابة (غير موافق)، وثلاث درجات للإجابة (غير متأكد)، وأربع درجات للإجابة (موافق)، وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5).

جدول (1) ترميز بدائل الإجابة وطول فئة تحديد اتجاه الإجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 – أقل من 1.8	1.8 – أقل من 2.6	2.6 – أقل من 3.4	3.4 – أقل من 4.2	4.2 – 5
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

3.7 صدق أداة الدراسة وثباتها

1.3.7 صدق المحتوى (الصدق الظاهري)

يعد الصدق من الشروط الضرورية اللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس، والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وأن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري، الذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

2.3.7 صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

وقد بينت النتائج في الجدول (2) أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة، وإجمالي الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05، وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت.

جدول (2) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	أوجه الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	12	0.578	0.000**
2	متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات	9	0.733	0.000**
3	متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص	9	0.770	0.000**
4	معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات	15	0.518	0.000**
5	معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص	8	0.592	0.000**

** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

3.3.7 ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة النتائج نفسها لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت الظروف والشروط نفسها، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة، وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة (Sekaran.U,. 2006: 311).

وقد اتّبَعَ الباحثان القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، وذلك من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

- معامل كرونباخ ألفا

اتّبَعَ الباحثان القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient)، ومن خلال استخدام هذا المعامل تكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 60%، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة (من 60% أو أقل من 70%)، وجيد إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن المدة (من 70% أو أقل من 80%)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو يساوي 80% فإن ذلك يشير إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، وكلما اقترب المقياس من 100% تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل.

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبانة)، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

جدول (3) قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	أوجه الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	12	%96.2
2	متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات	9	%92.9
3	متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص	9	%93.7
4	معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات	15	%89.6
5	معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص	8	%86.5
	إجمالي الاستبانة	**53**	**%93.5**

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيم معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لجميع محاور الدراسة، وقيمة ألفا لجميع الفقرات (الاستبانة ككل) كانت مرتفعة أي بنسبة 93.5%، وهي قيمة ثبات عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي.

4.7 الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية

1.4.7 البيانات الشخصية والوظيفية

يهدف هذا المحور إلى جمع بيانات أفراد مجتمع الدراسة التي من خلالها يمكن التعرف على الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، ولقد تم تحديد هذه الخصائص وبياناتها كالتالي:

جدول (4) توزيع أفراد العينة حسب بياناتهم الشخصية والوظيفية

النوع		ذكر	أنثى		المجموع
	العدد	251	100		351
	النسبة%	%71.5	%28.5		%100
العمر		أقل من 30 سنة	من 30 إلى أقل من 50 ستة	50 سنة فأكثر	المجموع
	العدد	5	201	145	351
	النسبة%	%1.4	%57.3	%41.3	%100
التخصص العلمي		علوم إنسانية	علوم تطبيقية		المجموع
	العدد	165	186		351
	لنسبة%	%47.0	%53.0		100
الدرجة العلمية		أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد فأقل	المجموع
	العدد	39	86	226	351
	النسبة%	%11.1	%24.5	%64.4	%100
سنوات الخبرة		أقل من 7 سنوات	من 7 إلى أقل من 14 سنة	من 14 سنة فأكثر	المجموع
	العدد	40	135	176	351
	النسبة%	%11.4	%38.5	%50.1	%100

بينت النتائج في الجدول رقم (4) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (71.5%) كانوا من الذكور، في حين كانت نسبته (28.5%) من الإناث.

وبالنسبة للعمر؛ فقد بينت النتائج أن (5) من المستجيبين وبنسبة مقدارها (1.4%) كانت أعمارهم أقل من (30) سنة، و(201) مستجيباً وبنسبة بلغت (57.3%) تراوحت أعمارهم ما بين (30) سنة إلى أقل من (50) سنة، و(145) مستجيباً وبنسبة بلغت (41.3%) كانت أعمارهم من (50) سنة فأكثر.

وفيما يخص التخصص العلمي، فقد أظهرت النتائج أن (165) مستجيباً وبما نسبته (47%) هم من تخصصات العلوم الإنسانية، في حين أن (186) مستجيباً وبنسبة بلغت (53%) من التخصصات العلوم التطبيقية.

وفيما يتعلق بالدرجة العلمية، كشفت النتائج أن (39) مستجيباً وبنسبة بلغت (11.1%) يحملون الدرجة العلمية "أستاذ"، و(86) من المستجيبين وبنسبة مقدارها (24.5%) يحملون درجة "أستاذ مشارك"، و(226) مستجيباً وبنسبة بلغت (64.4%) يحملون درجة "أستاذ مساعد فأقل.

وبالنسبة لعدد سنوات الخبرة، بينت النتائج أن (40) مستجيباً وبنسبة مقدارها (11.4%) لهم خبرة أقل من (7) سنوات، و(135) من المستجيبين وبنسبة بلغت (38.5%) كانت خبرتهم تتراوح ما بين (7) سنوات إلى أقل من (14) سنة، و(176) مستجيباً وبنسبة مقدارها (50.1%) كانت لهم خبرة (14) سنة فأكثر، وتعتبر البيانات سالفة الذكر بيانات جيدة، ويمكن أن تنعكس بشكل إيجابي على البيانات المتحصل عليها من أداة الدراسة.

ثانيًا- تحليل البيانات والإجابة على تساؤلات الدراسة

أ- الوصف الإحصائي وفق إجابات المبحوثين:

لتحديد اتجاه الإجابات تم تحديد طول الفترة بـ (0.8) وحدة، وهذا الطول ناتج عن قسمة (4) على (5) وفقاً للآتي: (1 – 1.79) يكون اتجاه الإجابة غير موافق بشدة، (1.8 – 2.6) يكون اتجاه الإجابة غير موافق، (2.6 – 3.39) يكون اتجاه الإجابة محايدًا، (3.4 – 4.19) يكون اتجاه الإجابة بموافق، (4.2 – 5) يكون اتجاه الإجابة بموافق بشدة.

ولتحديد مدى الاتفاق على إجمالي كل محور من محاور الدراسة، فقد تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فيكون المحور مرتفعاً لأفراد العينة المتفقين على فقرات المجالِ إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أكبر من قيمة المتوسط المعياري (3) ، ويكون المحور منخفضاً لأفراد العينة غير المتفقين على فقرات المجالِ إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أقل من (0.05)، وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أقل من قيمة المتوسط المعياري (3)، أو إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)؛ بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

1- المحور الأول – أوجه الشـراكة بين المؤسـسـات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص: نتائج التحليل الوصفي بمحور أوجه الشراكة بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص

جدول (5) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي للمحور الأول

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
1	هناك تركيز استراتيجي دائم بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال الشراكة البحثية.	ك	36	50	85	125	55	2.68	1.198	متوسطة
		%	%10.3	%13.2	%24.2	%35.6	%15.7			
2	يتم بناء حلقات اتصال فعالة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال الشراكة البحثية.	ك	46	35	55	170	45	2.62	1.217	متوسطة
		%	%13.1	%10.0	%15.7	%48.4	%12.8			
3	تصمم الشراكة البحثية للإسهام في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهه للقطاع الخاص.	ك	55	66	110	100	20	3.10	1.149	متوسطة
		%	%15.7	%18.8	%31.1	%28.5	%5.7			
4	تقوم الجامعات بتسويق نتائج البحث العلمي للقطاع الخاص في ضوء التكلفة الفعلية للأبحاث.	ك	21	70	75	145	40	2.68	1.099	متوسطة
		%	%6.0	%19.9	%21.4	%41.3	%11.4			
5	توجد قواعد ولوائح منظمة بين الجامعات والقطاع الخاص.	ك	26	40	105	115	65	2.56	1,137	منخفضة
		%	%7.4	%11.4	%29.9	%32.8	%18.5			
6	يشترك القطاع الخاص في لجان تطوير برامج الجامعة ومناهجها.	ك	5	60	86	125	75	2.42	1.049	منخفضة
		%	%1.4	%17.1	%24.5	%35.6	%1.4			
7	يزود الجامعة القطاع بنظام معلومات دقيق حول امكانياتها العلمية والبحثية وإسهاماتها في خدمة سوق العمل.	ك	26	70	90	115	50	2.74	1.152	متوسطة
		%	%7.4	%19.9	%25.6	%32.8	%14.2			
8	يشترك القطاع الخاص في وضع خريطة بحثية مرتبطة بالاحتياجات الإنتاجية.	ك	16	80	70	115	70	2.59	1.172	منخفضة
		%	%4.6	%22.8	%19.9	%32.8	%19.9			
9	تقدم الجامعات الاستشارات للقطاع الخاص في مختلف المجالات لزيادة إنتاجيتها.	ك	46	75	85	110	35	2.96	1.205	متوسطة
		%	%13.1	%21.4	%24.5	%31.3	%10.0			
10	يتبنى القطاع الخاص إنشاء أو ترميم بعض منشآت الجامعة.	ك	10	66	85	130	60	2.53	1.068	منخفضة
		%	%2.8	%18.8	%24.5	%37.0	%17.1			
11	التمثيل المتبادل بين إدارات المؤسسات الجامعية وإدارات القطاع الخاص.	ك	15	81	80	125	50	2.68	1.107	متوسطة
		%	%4.3	%23.1	%22.8	%35.6	%14.2			
12	إبرام عقود الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص.	ك	41	65	95	110	40	2.88	1.088	متوسطة
		%	%11.7	%18.5	%27.1	%31.3	%11.4			
	المتوسط العام							**2.70**	**0.963**	

يتضح من الجدول (5)، أن المتوسط العام لمحور "أوجه الشراكة بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص" جاء منخفضاً، وبمتوسط حسابي قدره(2.70)، و بانحراف معياري (0.963)، وهذا يعني أنه لا يوجد اتفاق إيجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، وأن أعلى متوسط حسابي هو للعبارة (تصمم الشراكة البحثية للإسهام في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه القطاع الخاص)،، بمتوسط حسابي قدره(3.10)، و بانحرافات معياري (1.149) ، في حين حصلت العبارة (يتبنى القطاع الخاص إنشاء أو ترميم بعض منشآت الجامعة)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (2.53)، وبانحراف معياري (1.068).

وللإجابة على السؤال الأول للدراسة الذي نصه: ما واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس؟

تم استخدام اختبار (One SampleT– test) لتحديد مستوى أوجه الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، فإن النتائج في الجدول رقم (6) أظهرت أن متوسط الاستجابة (2.70)، وهو أقل من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.3 –)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى أوجه الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص كان منخفضاً.

جدول رقم (6) نتائج اختبار (One SampleT– test) للمحور الأول

المحور	المتوسط الحسابي	الفقرة والمتوسط المعياري	الفرق بين متوسط الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية T– Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
أوجه الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	2.70	– 0.3	0.963	52.585	0.000	معنوية	منخفض

2– المحور الثاني– متطلبات الشـــراكة البحثية بين المؤســـســـات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص:

الجداول التالية توضـــح نتائج التحليل الوصـــفي لمتطلبات الشـــراكة البحثية بين المؤســـســـات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص "

Ø متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات:

جدول (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمتطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
1	وضع سياسة واضحة تنظم العلاقة بين الجامعات والقطاع والخاص.	ك	111	190	35	15	0	4.13	0.756	مرتفعة	6
		%	%31.6	%54.1	%10.0	%4.3	%0				
2	تطوير القوانين والقواعد المنظمة التي تضمن استمرارية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.	ك	121	180	35	15	0	4.15	0.769	مرتفعة	5
		%	%34.5	%51.3	%10.0	%4.3	%0				
3	إنشاء مراكز استشارية داخل الجامعات لخدمة مؤسسات القطاع الخاص.	ك	146	150	20	30	5	4.16	0.962	مرتفعة	4
		%	%41.6	%42.7	%5.7	%8.5	1.4 %				
4	توفير المناخ المناسب الذي يشجع الجامعات على الشراكة مع القطاع الخاص.	ك	141	155	35	20	0	4.19	0.834	مرتفعة	3
		%	%40.2	%44.2	%10.0	%5.7	%0				
5	التزام الإدارة العليا بالجامعات بتطبيق الشراكة مع منظمات القطاع الخاص.	ك	136	145	45	15	10	4.09	0.968	مرتفعة	8
		%	%38.7	%41.3	%12.8	%4.3	2.8 %				
6	إشراك رجال الأعمال في المجالس العلمية للكليات والجامعات.	ك	65	131	65	65	25	3.42	1.190	مرتفعة	9
		%	%18.5	%37.3	%18.5	18.5 %	7.1 %				
7	إنشاء صندوق لتمويل البحث والتطوير وبما تسهم فيه منظمات القطاع الخاص .	ك	146	145	30	20	10	4.13	0.986	مرتفعة	7
		%	%41.6	%41.3	%8.5	%5.7	2.8 %				
8	توفير المعامل المتخصصة والأدوات اللازمة لإجراء البحوث العملية.	ك	196	105	25	25	0	4.34	0.893	مرتفعة جداً	1
		%	%55.8	%29.9	%7.1	%7.1	%0				
9	إنشاء الحاضنات العلمية بالجامعات لتقديم الدعم المباشر والخدمة للقطاع الخاص.	ك	151	140	45	10	5	4.20	0.873	مرتفعة جداً	2
		%	%43.0	%39.9	%12,8	%2.8	1.4 %				
		المتوسط العام						**4.08**	**0.737**		

يتضـح من الجدول (7)، أن المتوسـط العام لمحور "متطلبات الشـراكة البحثية المرتبطة بالجامعات" جاء مرتفعاً، وبمتوسط حسابي قدره(4.08)، و بانحراف معياري (0.737)، وهذا يعني أنه يوجد اتفاق ايجابي في اســـتجابة المبحوثين حول فقرات المحور، و أن أعلى متوســـط حســـابي هو للعبارة (توفير المعامل المتخصصة والأدوات اللازمة لإجراء البحوث العملية)، بمتوسط حسابي قدره(4.34)، و بانحراف معياري (0.893)، في حين حصـــلت العبارة (اشـــراك رجال الأعمال في المجالس العلمية للكليات والجامعات)، على أدنى متوسط حسابي قدره (3.42) وبانحراف معياري (1.190).

ب- متطلبات الشـراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص: الجدول التالي يوضـح نتائج التحليل الوصـفي لمحور متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص

جدول (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
1	إشراك بعض أساتذة الجامعات في مجالس إدارات مؤسسات القطاع الخاص.	ك	105	156	50	35	5	3.91	0.982	مرتفعة	5
		%	%29.9	%44.4	%14.2	%10.0	%1.4				
2	قيام مؤسسات القطاع الخاص بدعم بحوث طلاب الدراسات العليا المرتبطة بمجال عملها.	ك	126	170	35	20	0	4.15	0.817	مرتفعة	2
		%	%35,9	%48.4	%10.0	%5.7	%0				
3	تشجيع مؤسسات القطاع الخاص الأساتذة القائمين على دراسة مشكلاتها وتطوير منتجاتها.	ك	131	160	35	20	5	4.12	0.904	مرتفعة	3
		%	%37.3	%45.6	%10.0	%5.7	%1.4				
4	التزام القطاع الخاص بدعم الجامعات مادياً في إنشاء البرامج التخصصية المرتبطة بأنشطتها.	ك	116	115	85	30	5	3.87	1.015	مرتفعة	7
		%	%33.0	%32.8	%24.2	%8.5	%1.4				
5	تخصيص القطاع الخاص نسبة من أرباحه السنوية لدعم أنشطة البحث والتطوير بالجامعات.	ك	125	141	35	30	20	3.91	1.143	مرتفعة	6
		%	%35.6	%40.2	%10.0	%8.5	%5.7				
6	تبني القطاع الخاص إنشاء كراسي علمية في الجامعات تحمل اسم مؤسساتها.	ك	90	126	70	45	20	3.63	1.161	مرتفعة	9
		%	%25.6	%35.9	%19.9	%12.8	%5.7				
7	تعاون القطاع الخاص مع الجامعات في مجال إنشاء مراكز البحوث المتخصصة.	ك	100	150	46	40	15	3.80	1.104	مرتفعة	8
		%	%28.5	%42.7	%13.1	%14.4	%4.3				
8	فتح المجال لأساتذة الجامعات لإجراء بحوثهم داخل مؤسسات سوق العمل.	ك	161	135	40	10	5	4.25	0.870	مرتفعة جداً	1
		%	%45.9	%38.5	%11.4	%2,8	%1.4				
9	وضع خريطة بحثية مرتبطة بالإنتاج يطلب تنفيذها من قبل الجامعات.	ك	110	171	35	25	10	3.99	0.978	مرتفعة	4
		%	%31.3	%48.7	%10.0	%7.1	%2.8				
		المتوسط العام						**3.95**	**0.818**		

يتضـح من الجدول (8)، أن المتوسـط العام لمحور "متطلبات الشـراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص" جاء مرتفعاً، وبمتوسـط حسـابي قدره(3.95)، و بانحراف معياري (0.818)، وهذا يعني أنه يوجد اتفاق إيجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، و أن أعلى متوسط حسابي هو للعبارة (فتح المجال لأساتذة الجامعات لإجراء بحوثهم داخل المصانع والشركات)، بمتوسط حسابي قدره(4.25)، و بانحرافات معيارية (0.870) ، في حين حصلت العبارة (تبني القطاع الخاص إنشاء كراسي علمية في الجامعات تحمل اسم مؤسساتها)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (3.63)، وبانحراف معياري (1.161).

وللإجابة على السؤال الثاني للدراسة الذي نصه: ما مستوى متطلبات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص؟

تم استخدام اختبار (One SampleT– test) لتحديد مستوى متطلبات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، فإن النتائج في الجدول رقم (9) أظهرت أن متوسط الاستجابة (4.02)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (1.02)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى متطلبات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص كان مرتفعاً.

جدول رقم (9) نتائج اختبار (One SampleT– test) لمحور المتطلبات

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية T- Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
متطلبات الشراكة البحثية	4.02	1.02	0.750	100.384	0.000	معنوية	مرتفعة

3– المحور الثالث – معوقات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص:

الجداول التالية توضح نتائج التحليل الوصفي لمعوقات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص "

أ- معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات:

جدول (10) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات"

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
1	جمود القوانين والتشـــريعات التي تلزم الجامعات بالشراكة مع القطاع الخاص.	ك	120	185	25	21	0	4.15	0.795	مرتفعة	10
		%	%34.2	%52.7	%7.1	%6.0	%0				
2	عـدم وجود قواعـد تنظم اسـتمرارية العمل المشـترك بين الجـامعـات والقطـاع الخاص.	ك	105	210	25	10	1	4.16	0.696	مرتفعة	9
		%	%29.9	%59.8	%7.1	%2,8	%0.3				
3	عدم وجود سياسات وأهداف واضـــحة بالجامعات تنظم الشـــراكة البحثية مع القطاع الخاص.	ك	130	180	30	10	1	4.22	0.741	مرتفعة جداً	7
		%	%37.0	%51.3	%8.5	%2.8	%0.3				
4	عدم قناعة الإدارة العليا بالجامعات بأهمية الشـراكة مع القطاع الخاص.	ك	100	125	85	30	11	3.78	1.051	مرتفعة	14
		%	%28.5	%35.6	%24.2	%8.5	%3.1				
5	ضعف قنوات الاتصال بين الجامعات ومؤســـســـات الـقـطـاع الـخـاص فـي المجتمع.	ك	145	175	30	0	1	4.32	0.651	مرتفعة جداً	5
		%	%41.3	%49.9	%8,5	%0	%0.3				
6	قلـة اهتمـام الجـامعـات بتســـويـق خـدمـاتـهـا ومشروعاتها البحثية.	ك	140	185	15	10	1	4.29	0.706	مرتفعة جداً	6
		%	%39.9	%52.7	%4.3	%2.8	%0.3				
7	قـلـــة ربـط الـخـطـط الاســـتراتيجية بالجامعات باحتياجات المؤســـســـات الإنتاجية والخدمية.	ك	145	185	15	6	0	4.34	0.642	مرتفعة جداً	4
		%	%41.3	%52.7	%4.3	%1.7	%0				
8	غيـاب رؤيـة اســـتراتيجيـة موحـدة علـى المســـتوى الحكومي لأهمية الشـــراكة البحثية	ك	180	155	10	6	0	4.45	0.639	مرتفعة جداً	1
		%	%51.3	%44.2	%2.8	%1.7	%0				
9	ضـــعف خبرة أعضـــاء هيئة التدريس بمشكلات العمل في مؤسسات القطاع الخاص.	ك	70	125	100	50	6	3.58	1.016	مرتفعة	15
		%	%19.9	%35.6	%28.5	%14.2	%1.7				
10	انشغال الجامعات بالجوانب الأكـاديميـة النظريـة على حساب الجوانب التطبيقية.	ك	130	130	45	40	6	3.96	1.045	مرافعة	12
		%	%37.0	%37.0	%12.8	%11.4	%1.7				

11	ضـــعف اهتمام الجامعات بـالبحوث التطبيقيـة التي تعالج مشـــكلات القطـاع الخاص.	ك	130	160	20	41	0	4.08	0.944	مرتفعة	11
		%	%37.0	%45.6	%5.7	%11.7	%0				
12	ضـــعف ارتباط المقررات الدراســية بمتطلبات التنمية المستدامة في المجتمع.	ك	120	145	30	55	1	3.93	1.039	مرتفعة	13
		%	%34.2	%41.4	%8.5	%15.7	%0.3				
13	قلـة الموارد المـاليـة التي تخصصها الجامعات للبحث والتطوير.	ك	185	130	20	10	6	4.36	0.850	مرتفعة جداً	3
		%	%52.7	%37.0	%5.7	%2.8	%1.7				
14	قلة الحوافز لأعضـاء هيئة التدريس التي تشـجعه على حـل مشـــكلات القطـاع الخاص.	ك	190	140	5	15	1	4.43	0.752	مرتفعة جداً	2
		%	%54.1	%39.9	%1.4	%4.3	%0.3				
15	قلة المعلومات المتوفرة عن الاحتيـاجـات التـدريبيـة والبحثية للقطاع الخاص.	ك	160	130	25	35	1	4.18	0.961	مرتفعة	8
		%	%45.6	%37.0	%7,1	10.0	%0.3				
		المتوسط العام						**4.14**	**0.542**		

يتضح من الجدول (10)، أن المتوسط العام لمحور "معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات" جاء مرتفعاً، وبمتوسط حسابي قدره(4.14)، و بانحراف معياري (0.542)، وهذا يعني أنه يوجد اتفاق إيجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، و أن أعلى متوسط حسابي جاء للعبارة (قلة ربط الخطط الاستراتيجية بالجامعات باحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدمية) بمتوسط حسابي قدره(4.45)، و بانحراف معياري (0.639) ، في حين حصلت العبارة (ضعف خبرة أعضاء هيئة التدريس بمشكلات العمل في مؤسسات القطاع الخاص)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (3.58) وبانحراف معياري (1.016).

ب- معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص: الجدول التالي يوضح نتائج التحليل الوصفي للمحور.

جدول (11) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
1	عزوف القطاع الخاص عن إسناد مشكلاتها البحثية إلى مراكز البحث بالجامعات.	ك	170	140	30	6	5	4.32	0.815	مرتفعة جداً	1
		%	48.4 %	%39.9	%8.5	%1.7	%1.4				
2	قلة اهتمام القطاع الخاص بتطبيق نتائج البحوث العلمية التي تنتجها الجامعات.	ك	130	175	30	10	6	4.18	0.833	مرتفعة	5
		%	37.0 %	%49.9	%8.5	%2.8	%1.7				
3	عزوف القطاع الخاص عن المشاركة في تمويل المشروعات البحثية بالجامعات.	ك	160	125	50	11	5	4.21	0.901	مرتفعة جداً	3
		%	45.6 %	%35.6	%14.2	%3.2	%1.4				
4	اعتماد بعض مؤسسات القطاع الخاص على مكاتب الخبرة الأجنبية في حل مشكلاتها.	ك	130	130	71	20	0	4.05	0.894	مرتفعة	7
		%	37.0 %	%37.0	%20.2	%5.7	%0				
5	قلة معرفة مؤسسات القطاع الخاص بإمكانيات الجامعات وقدرتها على حل مشكلاتها وتطوير منتجاتها.	ك	140	155	41	15	0	4.20	0.806	مرتفعة جداً	4
		%	39.9 %	%44.2	%11.7	%4.3	%0				
6	اعتماد مؤسسات القطاع الخاص على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من الخارج.	ك	160	145	31	15	0	4.28	0.798	مرتفعة جداً	2
		%	45.6 %	%41.3	%8.8	%4.3	%0				
7	قلة توفر المعلومات الخاصة بالخدمات الاستشارية والبحثية والتدريبية التي يمكن أن تقدمها الجامعات للقطاع الخاص	ك	105	180	36	30	0	4.03	0.863	مرتفعة	8
		%	29.9 %	%51.3	%10.3	%8.5	%0				
8	ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية بالجامعات	ك	125	140	70	16	0	4.07	0.858	مرتفعة	6
		%	35.6 %	%39.9	%19,9	%4.6	%0				
	المتوسط العام							**4.16**	**0.607**		

يتضح من الجدول (11)، أن المتوسط العام لمحور "معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص" جاء مرتفعاً، وبمتوسط حسابي قدره(4.16) و بانحراف معياري (0.607)، وهذا يعني أنه يوجد اتفاق إيجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، و أن أعلى متوسط حسابي جاء للعبارة (عزوف القطاع الخاص عن إسناد مشكلاتها البحثية إلى مراكز البحث في الجامعات) بمتوسط حسابي قدره (4.32)، و بانحراف معياري (0.815) ، في حين حصلت العبارة (قلة توفر المعلومات الخاصة بالخدمات

الاستشارية والبحثية والتدريبية التي يمكن أن تقدمها الجامعات للقطاع الخاص)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (4.03)، وبانحراف معياري (0.863).

وللإجابة على السؤال الثالث للدراسة الذي نصه: ما مستوى المعوقات التي تحد من الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص؟

تم استخدام اختبار (One SampleT- test) لتحديد مستوى معوقات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، فإن النتائج في الجدول رقم (12) أظهرت أن متوسط الاستجابة (4.02)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (1.02)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى معوقات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص كان مرتفعاً.

جدول رقم (12) نتائج اختبار (One SampleT- test) لمحور المعوقات

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
معوقات الشراكة البحثية	4.15	1.15	0.509	152.817	0.000	معنوية	**مرتفعة**

8. النتائج والتوصيات

1.8 النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. مستوى أوجه الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص جاء منخفضاً.
2. مستوى متطلبات الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص كان مرتفعاً.
3. مستوى معوقات الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص كان مرتفعاً.
4. أهم متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات هو "توفير المعامل المتخصصة والأدوات اللازمة لإجراء البحوث العملية".
5. من أهم متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص هو "فتح المجال لأساتذة الجامعات لإجراء بحوثهم داخل مؤسسات سوق العمل".
6. من أهم المعوقات المرتبطة بالجامعات التي تواجه الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص هو غياب رؤية استراتيجية موحدة على المستوى الحكومي لأهمية الشراكة البحثية.

7. من أهم المعوقات المرتبطة بالقطاع الخاص التي تواجه الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص هو عزوف القطاع الخاص عن إسناد مشكلاته البحثية إلى مراكز البحث بالجامعات.

2.8 التوصيات

1. على المؤسسات الجامعية تبني مفهوم الشراكة البحثية ضمن توجهاتها الاستراتيجية الذي يعد مدخلًا مهمًا للنهوض أساسًا للتنمية في مؤسسات سوق العمل، خاصة في منظمات القطاع الخاص.
2. العمل على إيجاد آليات واضحة تسهم في نشر ثقافة الشراكة البحثية، وزيادة الوعي بنتائجها الإيجابية، وذلك من خلال تكوين فرق على مستوى المؤسسات الجامعية تتولى تضمين هذه الثقافة ضمن الأنشطة الجامعية.
3. التركيز على إقامة المعارض، وورش العمل، والندوات، واللقاءات الدورية للتواصل الفعال بين مؤسسات الجامعة والقطاع الخاص بما يسهم في تسويق خدمات الجامعة وتخصصاتها لمؤسسات سوق العمل، وتعزيز الثقة المتبادلة بينها.
4. توجيه شراكات البحث العلمي في الجامعات في مختلف المستويات الأكاديمية نحو تحقيق متطلبات النهوض وتنمية القطاع الخاص.
5. ضرورة إنشاء الحاضنات العلمية بالجامعات لتقديم الدعم المباشر والخدمات لمنظمات القطاع الخاص.
6. ضرورة قيام منظمات القطاع الخاص بتعزيز دورها في الشراكة وذلك من خلال تزويد الجامعات باحتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة، والمعارف والمهارات المطلوبة.
7. العمل على إنشاء قاعدة معلومات دقيقة ومتجددة تتمكن المؤسسات الجامعية من خلالها من التعرف على المشاكل التي تواجه عمل منظمات القطاع الخاص.
8. العمل على توطيد العلاقة المتبادلة بين القيادات الجامعية والمسؤولين في القطاع الخاص، وبناء حلقات تواصل لزيادة الثقة المتبادلة بينها لتبادل المعلومات، وتذليل الصعوبات، وتسهيل الإجراءات لبناء وتفعيل الشراكة بينها.
9. قيام القطاع الخاص بتقديم أوجه دعم فعالة لأنشطة البحث والتطوير في الجامعات، وتمويل المشاريع البحثية، وتخصيص مراكز بحوث متخصصة، والإسهام في توفير الأجهزة والأدوات ذات التقنية المتطورة وغيرها.

10. توصي الدراسة بضرورة عقد شراكات استراتيجية ذات قيمة مضافة مع مراكز البحث العالمية، وبما يخول زيادة قدرات المؤسسات الجامعية في مجال البحث العلمي، وتقوية الأثر الإيجابي لهذه الشراكات على المؤسسات الجامعية في ليبيا.
11. العمل على تأكيد أهمية التوجه نحو خلق قاعدة علمية وثقافية وطنية تعمل على تطبيقها في الخطط التنموية، ضمن إطار سياسة علمية محددة الأهداف، تؤمن الدعم اللازم لأنشطة البحث والتطوير.

قائمة المراجع

الأحمد، هند محمد عبدالله (2016)، تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء، مجلة العلوم التربوية، ع(4).

الثنيان، سلطان بن ثنيان (2008)، الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية– تصور مقترح، رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية.

الحايس، عبدالوهاب جودة عبدالوهاب (2009)، الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي وتحدياتها بسلطنة عمان: دراسة ميدانية، المنتدى الدولي للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية.

خضر، جميل أحمد محمود (2011)، تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

درادكة، أمجد محمود، ومعايعة، عادل سالم (2014)، الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، الأردن، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، م(7)، ع(15).

الرشيد، عادل محمود (2007)، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم – النماذج – التطبيقات)، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

رضوان، سامي عبدالسميع (2013)، تطوير الأداء البحثي في الجامعات الناشئة في ضوء الشراكة المجتمعية والتشبيك المؤسسي، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ع (24).

صائغ، عبدالرحمن أحمد، و متولي، مصطفى محمد (2005)، التنسيق والتكامل والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرون، الدراسات المرجعية، الرياض، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

عبدالستار، رضا محمد (2010)، الشراكة في مجال تعليم الكبار من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، المؤتمر السنوي الثامن لمركز تعليم الكبار "المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي: الواقع والرؤى المستقبلية" جامعة عين شمس.

العيلة، حسين شعبان حسين (2017)، واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص وعلاقتها بتحسين الأداء المؤسسي، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة الأزهر. غزة.

القحطاني، منصور بن عوض صالح (2008)، آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات، حولية كلية المعلمين في أبها، ع (13).

محمد، ماهر أحمد حسن (2017)، تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص، الإمارات، المجلة الدولية للبحوث التربوية، يونيو م(41)، ع(2).

معهد البحوث والاستشارات (2006)، نحو مجتمع المعرفة: الشراكة بين القطاع العام والخاص في الأبحاث" الإصدار الخامس، مركز الدراسات والاستشارات، جامعة الملك عبدالعزيز.

Sekaran. U. (2006) Research Methods for Business A Skill –Building Approach 4th edition John Wiley & Sons (Asia), Singapore, p311.

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

اللغة الأمازيغية والقيمة المضافة للتعليم العالي وسوق العمل

فتحي سالم أبوزخار

المركز الليبي للدراسات الأمازيغية ـ الهيئة الليبية للبحث العلمي

ifawfathi11@gmail.com

الملخص

برزت اللغة الأمازيغية على سطح وعي المواطن/ة الليبي/ة مع انتفاضة 2011، وتعرف الكثير من الليبيين/ات_ وبعضهم لأول مرة_ على وجود اللغة الأمازيغية، بعد أن عرَّف بها الإعلام الحر الفبرايري خلال اندفاع الأمازيغ نحو تحرير ليبيا من دكتاتورية النظام العنصري "الجماهيرية العربية"، بل وأفردت لتامازيغت مساحات على قناة ليبيا الأحرار، وكان من أبرزها وبالتحديد "أبريد ن تاقرولا" طريق الثورة. إلا أنه مع بدء تدريس تامازيغت بمرحلة التعليم الإبتدائي بقسم متواضع للغة الأمازيغية بكلية التربية زوارة، لم يُعِرْ الانتباه إلى أبعادها المهمة على الاقتصاد الليبي إلا في مناسبات محدودة جدا، ومرَّ مرور الكرام دون أن تلقى الجوانب الاقتصادية أي اهتمام إعلامي بالمستوى المطلوب. مع أن تامازيغت آية من آيات الله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ﴾ سورة الروم آية 22. وانطلاقًا من أنها فرصة للتفكير في التمدد الرأسي بالتعليم العالي وذلك بمنح الفرصة لتخصصات جديدة ذات علاقة باللغة والثقافة الأمازيغية، وتأسيساً على الحرية التي وفرتها فبراير للأمازيغ، ومكنتهم من الإفصاح عن متطلبات سوقهم المشترك مع شركائهم في الوطن، فهذا بالتأكيد سيمنح فرص عمل جديدة، مما يتطلب إعادة تقييم سياسات التعليم العالي بشكل يتوافق مع القيم المضافة للسوق الليبي بعد تمكين اللغة الأمازيغية بشكل أفضل وأوسع في مؤسسات التعليم العالي، ودعم المراكز البحثية المتخصصة في اللغة الأمازيغية.

الكلمات المفتاحية: اللغة الأمازيغية، القيمة المضافة، سوق العمل، سياسات التعليم العالي، الثقافة الأمازيغية.

The Amazigh language and the added-value to higher education and

the labor market

Abstract

The Tamazight language emerged on the surface of the consciousness of the Libyan citizen along with the 2011 uprising, and many Libyans knew about the existence of the Tamazight language, some of them for the first time, after the free media introduced it during the Amazigh rush to liberate Libya from the dictatorship of the racist regime. The Arab Jamahiriya", and even allocated spaces to Tamazight on the Libya Al-Ahrar channel, and one of the most prominent of them, specifically "Abrid n Takarula", the path of the revolution. However, with the start of teaching Tamazight in primary level and also in a modest department of the Tamazight language at the Faculty of Education in Zuwara, attention was not paid to its important dimensions to the Libyan economy. Except on, very limited occasions, and in a manner that went unnoticed, and without the economic aspects receiving any media attention at the required level.

Emphasizing that Tamazight is one of the signs of Allah: "And among His signs is the creation of the heavens and the earth and the difference in your tongues and colors. Indeed, in that are signs for those of knowledge." Surat Al-Rum verse 22. From this point of view and as it is, an opportunity to think about the vertical expansion of higher education, by giving the opportunity to new specializations related to Tamazight language and culture. And based on the freedom, that February has been provided to the Amazigh and enabled them to disclose the requirements of their common market with their partners in the homeland, this will certainly give, new job opportunities. Which requires a reassessment of higher education policies in a manner consistent with an added value, to the Libyan market, after enabling the Tamazight language, better and broader in institutions of higher education, as well as, supporting research centers specialized in the Tmazighit language.

Keywords: Amazigh language, added value, labor market, higher education policies, Amazigh culture.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من خلال إبراز ما يمكن أن تضيفه اللغة الأمازيغية من قيمة للسوق الليبي، وإزالة الغبش الذي رسخته عنصرية "الجماهيرية" بأن الأمازيغية تهديد للغة العربية والدين الإسلامي، وعمالة وتواصل مع العالم الخارجي، ودعوة لتقسيم الوطن الأم وتجزئته.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى شد انتباه المسؤولين في التعليم العالي، وهيئات البحث العلمي ومراكزه لما تملكه اللغة الأمازيغية من قيم مضافة للسوق الليبي، وتركز الورقة على أهداف محددة تتلخص في الأتي:

- تعريف مؤسسات التعليم العالي بمجال له قاعدة عريضة على مستوى الرغبة في دراسته، والتخصص فيه، وهذا سوق لتوسيع قاعدة زبائن التعليم العالي الراغبين في تعلم تامازيغت.
- توجد رغبة للكثير من الأمازيغ في الإقبال على متابعة قنوات باللغة الأمازيغية، مما يفتح مجالات جديدة أمام الوسائط المتعددة (multi-media) وسائطَ أخباريه وتثقيفية وترفيهية، مسموعة ومرئية.
- المساعدة على فتح مجالات أمام صناعة المسرح والسينما.
- بتدريس تامازيغت قراءة وكتابة ستمنح فرصة لفتح مشاريع صغرى ومتوسطة في مجال حياكة البسط، والأردية، والألبسة، والمجوهرات والهدايا والتحف التقليدية.

يبني المركز سياسية في استنهاض اللغة الأمازيغية على أساس أن أصل اللغات واحد حيث يقول رب العزة: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ سورة البقرة آية 31، وغالبية المفسرين فسروا الأسماء باللغات، فقناعات المركز مع هذا الإيمان الراسخ بأن أصل اللغات واحد، وقد تكون اللغة العربية المرشحة حسب ما يراه العالم الباحث د.مصطفى محمود، ولكن يظل منطلقنا في المركز بأن اللغة الأمازيغية آية من آيات الله سبحانه، لا شك بأن هناك تطور لغوي طرأ على كل لغة، وهناك فرصة اليوم لتوظيف التكنولوجيا في اكتشاف التاريخ اللغوي وخدمة لغات العالم.

تاريخ اللغة وأهميتها:

قبل الحديث عن دور اللغة الأمازيغية قيمةً مضافة سواءٌ لسوق التعليم العالي أو لسوق الاقتصاد الليبي، فقد يكون من المناسب التعريج على أهمية اللغة عموماً، وما قد نصحح به محاولات النظام السابق في تشوية الأمازيغية، واتهام المتمسكين بها بأنهم عملاء الاستعمار الراغبين في تجزئة ليبيا وتقسيمها، وهذا يقودنا إلى محطة قد يكون من الأنسب الولوج إليها للبحث في تاريخ ميلاد اللغة الذي قد يحررنا من عنصرية اللغة الأحادية التي لا تقبل التعايش مع لغات أخرى، وانطلاقًا من مرجعيتنا الإسلامية نطالع قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ سورة البقرة آية 31، إذن من خلال هذا النص القرآني فإن اللغة مصدرها الله سبحانه وتعالى، وهي بذلك صنيعة الله سبحانه، أودعها في سيدنا آدم ليواصل رسالة استخلافه في الأرض بالأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر. يأتي بعد ذلك فهمنا وتفسيرنا لنص الآية لنجد أن غالبية المفسرين _ وبشبه اجماع _ يرتأون بأن المقصود بالأسماء اللغات، مع إطلاع المؤلف على تفسير يتيم، لا يذكر مصدره، يقول بأن المقصود من الأسماء هو اللهجات العربية! وهذا فيه نوع من الانحياز العنصري للغة العربية ينفيه القرآن الكريم حيث يقول المولى عز وجل: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ﴾ سورة الروم آية 22، وبالتأكيد فإن أي عاقل لن يقول بأن المقصود باختلاف ألسنتكم اختلاف اللهجات العربية، بل بالتأكيد المقصود به اختلاف الألسن! أي اللغات. ويمكن توسيع دائرة التفسير لتشمل العلم والمعرفة الموزعة بين الأمة الإنسانية.

ولا يستغرب المؤلف أن اللغة الأولى التي تعلمها سيدنا آدم، قد تكون اللغة العربية حسب رأي د. مصطفى محمود رحمه الله، ومع ذلك فالمؤلف عنده وجهة نظر عبر عنها بروايته اليتيمة: "نتش د تيديت ماك أجوجفخت.. أنا والحقيقة كما حلمت بها" (أبوزخار، 2005) حيث يرى بأنه كانت لأبينا آدم لغة واحدة، قد تكون اللغة العربية_ كما أسلفنا_ وهي نظرية المصدر الإلهي (أشعري، 2007، ص. 101) مستندين أيضا للكتاب المقدس، ومنهم الفيلسوف جان جاك روسو 1750 حيث كتب : " لقد تكلّم آدم وتكلم جيدا، والذي علّمه الكلام هو الله نفسه"، وهذا يتوافق مع كلام الله عز وجل حيث يقول: ﴿وَقُلْنَا يَاآدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ سورة البقرة آية 35 وهذا النص القرآني استمرارية للنص ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، والواضح أن هذا السياق يوحي بأنه تكملة لما بعد تعليم المخاطبة لسيدنا آدم في الجنة في فضاء السماء، وبذلك سرح خيال المؤلف لينسج وجهة نظره التي يرى فيها بأنه بعد نزول لغة سيدنا آدم على المنشور الأرضي تحللت إلى عدد من اللغات لتتناغم مع سياق الآية 22 لسورة الروم، وتكون آية من آياته عز وجل. ويوجد من يفسر تبدل اللغة بحكم حركة الزمان والمكان: " فيحدث من ذلك أنه تتباعد اللغة الفرعية عن الأصلية كلما تباعد الزمان والمكان " (أشعري، 2007،

ص. 106). وهذه اللغات بالتأكيد بعد قلب المنشور الأرضي "دنيوي" ليصبح منشورًا سماويًا (سمائي) "أخروي" فتتجمع اللغات من جديد في لغة واحدة يوم الحساب يخاطبنا بها الله عز وجل.

الشكل رقم (1): تصور المؤلف لبدء اللغة التي خاطب بها الله سيدنا آدم في الجنة ثم تحللها إلى عدة لغات

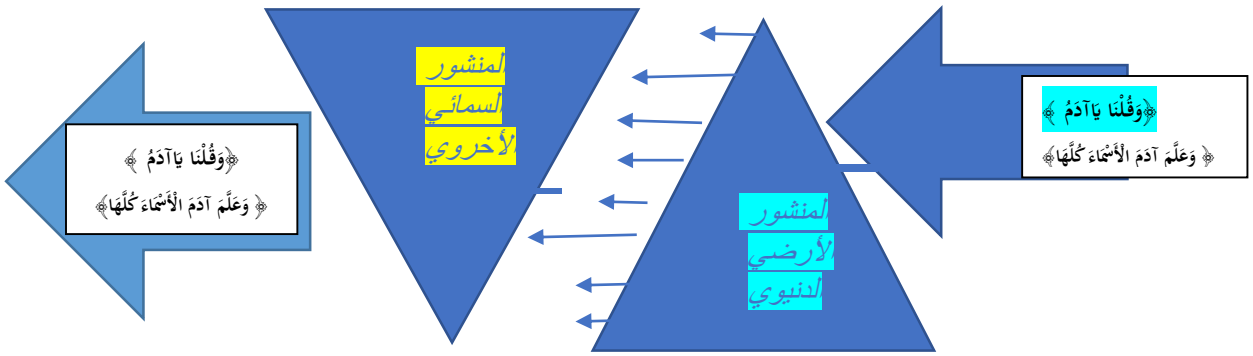

بعد نزولها على منشور الأرض، وسترجع لغةً واحدة بقلب المنشور السمائي عندما يحاسبنا الله.

إلا أن هناك من يرفض نظرية تعلم آدم الأسماء أو اللغات كلها، واستند الرافضون إلى " أن اللغة تحوي الكثير من التناقضات التي لا يصح نسبتها إلى ذات الله سبحانه، فلو كانت من عند الله لما كان للاسم الواحد معان كثيرة، وللأسماء المتعددة معنى واحد " (التلاوي، 2007). يرى المؤلف* بأن القياس بهذا الشكل قد يجرنا إلى أن نتساءل: أليس لكل نبي معجزة؟ والسؤال الأخر ألا يمكن أن نفسر إتقان سيدنا آدم للعديد من اللغات هو المعجزة التي زوده الله بها لكي تنتشر اللغات بين الأمة الإنسانية؟ بل نجد ما تنقله الباحثة (التلاوي، 2007). عن الإمام الغزالي فيه براح واسع للخيال والتفسير بشأن تعلم آدم اللغات بدون رفض لنظرية تعلم سيدنا آدم للغات، يقول الغزالي: " لعل الله ألهم آدم الحاجة إلى وضع الأسماء، فوضعها بتدبيره وفكره، ونسب ذلك إلى تعليم الله

---

*تجدر الإشارة إلى أنه، حسب ما تذكره الويكيبيديا، في عام 1866 تم حظر البحث في أصل اللغة من قبل جمعية باريس اللغوية (Linguistic Society of Paris)،

تعالى؛ لأنه الهادي والملهم. أو لعل الله علم آدم لغة كان قد اصطلح عليها الجن، أو فريق من الملائكة. ولعل آدم تعلم اللغة ثم نسيها، أو لم يعلمها غيره، ثم اصطلح بعده أولاده على هذه اللغات المعهودة"." هذه الباقة من

التفسيرات أكثر منطقية من رفض تعلم سيدنا آدم للغات، بل هذا سيقودنا إلى نظريات تتعارض والقرآن الكريم، فمن بعض ما سمعه المؤلف من نقاش مع أحد اللغوين بأن هناك نظرية تقول بوجود أكثر من آدم، وكل واحد منهم جاء بلغة خاصة به، ولمن يولدون من بعده.

ويظل نسج خيال المؤلف بداية من وجود لغة لسيدنا آدم تضم في أحشائها كل اللغات، وهي اللغة التي خاطبه بها الله سبحانه وتعالى، وعند الحساب فإن جميع الأمة الإنسانية ستخاطب باللغة نفسها، ولكن حري بنا أن نطالع نظريات أصل اللغة التي تنحصر تقريبا، وحسب المراجع (التلاوي، 2007)، (العقلة، 2018)، (بكري، 2018)، في النظريات الأتية: فكانت التفسيرات الاجتماعية، وكان الفيلسوف اليوناني ديمقريطس من الأوائل الذين اعتبروا "منشأ اللغة عملية تواطؤية؛ لأن الاسم الواحد ذاته كثيرا ما يقبل عدة مسميات"، فتسمى الأشياء من الإنسان، وليس من الإله، وهذه جديلة كانت بين علماء المسلمين أيضاً، ومنهم من أصحاب المنهج التوليدي مثل نعوم تشوسكي الذي :"يفترض أن العقل خلاق" فيولد اللغة ، ويأتي في سياقها نظرية Ding–Dong، ونظرية ماما، ونظرية تا تا، ونظرية: pooh–pooh . وهناك أيضاً نظرية المحاكاة أو تقليد الأصوات، وكذلك التطور الطبيعي، والتكيف الجسماني. كما أن هناك (أشعري، 2007، ص. 102–103) من أشار إلى نظرية: المواضعة والاصطلاحات، ونظرية التنفيس عن النفس.

بمعرفة نظريات أصل اللغة وتاريخ ميلادها استناداً إلى القرآن ننتقل إلى النظريات في علم اللغة، حيث تكاد تتفق على أنها بدأت بالحركات والإيماءات، وهذا لا يتوافق مع النص القرآني، ومع أن بعض التفسيرات لاختلاف اللغات صاغتها الجغرافيا، وتقليد ما سمعوه من أصوات، وظروفهم المعيشية والحرفية (جر، قطع، حمل، دفع) إضافة إلى الخصوصية من الناحية الأمنية، ففي العموم تظل اللغة حسب ما تنقله (التلاوي، 2007) عن هرد بـ "إن الأمة تفصح عن روحها في الكلمات التي تستعملها"، وهذا يتوافق مع مذهب ابن جني الذي يسميه المواضعة والاصطلاح (عبدالتواب، 2018، ص 111). وروح آدمية الإنسان تؤكده ما ينقله الكاتب (هاري Harry، 2021 م) ، عن كبير المؤلفين ماركوس بيرلمان، نقلا عن عالم لغوي في جامعة برمنغهام في إنجلترا ، بمجلة Live science: بعد إخضاع عينة من الناس من خلفيات متعددة لسماع أصوات محددة فكانت النتيجة بأن "الناس في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن خلفيتهم اللغوية أو الثقافية، بارعين بشكل ملحوظ في القدرة على تخمين معاني هذه الأصوات المختلفة".

الكتابة تحول في التعبير السمعي إلى بصري. وتظل الكتابة أمرًا مكتسبًا حسب ما يوضحه يول (بكري، 2018)، حين يذكر أنها "تمثيل رمزي للغة باستخدام الأشكال المنقوشة. وليست الكتابة، على النقيض من الكلام، نظامًا مكتسبًا، بل يلزم تعلّمه بجهد واعٍ مستمر". وفي هذا الخصوص نجد الفرق بين اللغة مصدرًا إلهيًا والكتابة المكتسبة اجتهادًا أنسانيًا. وكما نقل المؤلف (أبوزخار، 2018م) عن موقع متخصص عن الكتابة فهي " القبض على الكلام المنطوق وإثباته، وهو التعبير الخطي عن اللغة بصورة تسجيلية على شكل رموز وإشارات لها معان محددة، وهي من مبدعات الفكر الإنساني، ". من المؤكد أن دور الإنسان في اللغة له دلالاته في تطويرها ورعايتها ونموها، مع أن مصدرها رباني، لكن يظل اكتساب كل أمه للكتابة بحسب اجتهاد علمائها ومفكريها، ولا ننسى أيضاً كهنتها ورجال دينها. مع قبول جدلية بداية الكتابة التي تعزى لمرحلة الاستقرار والزراعة، حوالي 5000 سنة قبل الميلاد، مرحلةً لاحقة من حياة الإنسان على الأرض نقش عليها صور ما حوله من طيور وحيوانات وبشر. فالحاجة للتخاطب باللغة منذ بدء خلق سيدنا آدم ﴿وَقُلْنَا يَاآدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ سورة البقرة آية 35. أما تاريخ الكتابة فيرجعها العلماء للمسمارية الحَرفية أو الهيروغليفية التصويرية " اعتقد المصريون القدماء أن الكتابة أخترعها الإله (تحوت Thoth)، ولهذا سميت بالهيروغليفية التي تعني (كلمات الإله)"، وهي في النهاية بضع آلاف من السنين قبل الميلاد.

الملفت للنظر أنه مع قدم الكتابة بالتيفناغ إلا أنها لم تتمكن من دخول السوق إلا شفاهةً، وخاصة مع مناطق الجبال والساحل، مع الصحراء نجد المخالف للقاعدة أن المرأة تماهقت أو تمازغت هي التي لها " كتابات نسوية بتيفيناغ ضاربة بمدادها في أعماق الصحراء الليبية، بل وكثيرٌ من هن لازلن يعشن بين ظهرانينا وقد كتبن ويكتبن بتيفيناغ إلى اليوم." (أبوزخار، 2018م).

بالرجوع إلى تاريخ اللغة نجد أن هناك وجهة نظر تنطلق من قاعدة أن سيدنا نوح هو أبونا آدم الثاني (أشعري، 2007، ص. 99)، وبذلك يرون بأن تفرع اللغات في العالم "من أبناء نوح الثلاثة بسبب العوامل المباشرة التي تطورت اللغات اليوم إلى لغات كثيرة مختلفة من بلاد كثيرة. وفيهم كتابة ولهجة خاصة في تلفيظها. وانتشار اللغة في العالم بسبب العوامل هذه: عوامل اجتماعية سياسية، عوامل اجتماعية نفسية، عوامل جغرافية، عوامل شعبية،عوامل جسمية فيزيولوجية."

من المؤكد فإنه كان لرحلة الأمة الإنسانية مع سيدنا نوح الأثر على لغات العالم، وبدون الخوض في التفاصيل، فقد لعبت دوراً في استكمال مسيرة اللغة وتفرعها إلى لغات جديدة ولهجات.

هناك أيضاً جانب آخر له علاقة باللغة يبحث في صعوبة اللغات، ومدى انتشارها في العالم، فتأتي اللغة الصينية _ التي تعد أصعب لغة في العالم ومع ذلك فإنه يمكن تعلمها_ على رأس قائمة لغات العالم الأكثر انتشارا، وبعدها على التوالي: الهندية، الأسبانية، الإنجليزية، العربية، البرتغالية، البنغالية، الروسية، اليابانية، الألمانية. وتعتبر اللغة العربية في المرتبة الثانية من ناحية صعوبة تعلم اللغة ثم تليها اليابانية، (بكري، 2018).

مشاركة اللغة الأمازيغية في السوق:

لا ندري بالضبط ما السبب وراء انحصار إسهام اللغة الأمازيغية في السوق الليبي عبر التاريخ؟ إلا أنه من المؤكد أنها أثرت في مناطق الساحل والجبال باعتبارها لغة المشافهة في سوق العمل في المناطق الناطقة بالأمازيغية، بينما جعلت لغة الكهنوت للشهادات المكتوبة بمختلف أنواعها: عقارية، وشؤون اجتماعية، وبيع، وشراء. بينما اختلف الحال في الصحراء حيث ظلت اللغة المكتوبة على الصخور بالتيفيناغ علامات استدلال في الصحراء، ولغة شعرية لنساء تيموهاقت تيموزاغت.

ومع توظيف الأمازيغ ولغتهم الأمازيغية، خلال حقبة الاستعمار الغربي، لشق الصف الليبي، ولنصرة المد الأوروبي في ليبيا، واستوى في ذلك شركاء الوطن من العرب، وغيرهم، إلا أن مشروع سايكس بيكو العروبي الإفرنجي الفنكوفوني كان مشروطاً بالانحياز للعربية كلغة، وترسيخ ثقافة البداوة "الخيمة" إنجليزيا!، أو الانسلاخ التام للغة، وثقافة أجنبية فرنسياً "فرنكوفونياً".

فقبل الاستقلال استمرت اللغة الأمازيغية لغة السوق بمناطقهم، بل فرضت نفسها أحياناً في بعض المناطق الناطقة بالعربية مثل زلطن (لويجي، 1971). حيث يذكر الباحث لويجي سيرا "إن استعمال اللغة الأمازيغية حصرياً للسكان الأمازيغ في فروة قد أرغم السكان من أبناء مدينة زلطن (العرب) الذين هم أقل عددا وتنظيماً على استخدام اللغة البربرية (الأمازيغية)."

بالرغم من أن مشروع الملك أدريس لا يعطي أي اعتبار للغة الأمازيغية إلا أن الجميل في المشروع _ مع التأكيد على رسمية اللغة العربية، وبتجاهل تام للغة الأمازيغية_ أنه لم يتبنَّ ثقافة البداوة (الخيمة)، بل على

المرسومة لصراخ العنصرية العروبية البدوية! فخرج لنا من الخيمة الدكتاتور العنصري المستبد ليهدم القصر، ويلعن التمدن، والأمازيغية، في خطابات رسيمة ورفع شعار (انتصرت الخيمة على القصر!).

رياح استنهاض الأمازيغية في ليبيا، ومظاهر تشكل الحركة الأمازيغية بدأت ملامحها مع إعلان الثورة الثقافية من زوارة بتاريخ 15 أبريل 1973م، حيث بدأ الدكتاتور معمر بإرسال إشارات مفادها يجب تغيب اللغة الأمازيغية عن المشهد الليبي، لكنه أعلنها بصراحةٍ مغلفة، بعد سجنه لمجموعة من النشطاء الأمازيغين في خطابه عام 1983 "بالله كلام الجدات وخرافات العجائز لا بد أن ينتهي بربر ما بربر، لغة قديمة ما لغة قديمة." (أمادي، 2005م).

بينما أصبح أكثر وضوحاً في عام 1985 "فإذا كنت تسير في هذا المخطط، إذا تسير في مخطط الأعداء لا بد من محاربتك.. حتى هذه اللغة دعها تنتهي.. لغة لم تعد تنفعنا في شيء ولا نريدها.. فإن كانت أمك تدربك عليها فهي رجعية ترضعك حليب الاستعمار وتسقيك السم." (أمادي، 2005م). فهذه الصراحة الخبيثة الماكرة تحمل العنصرية المقيتة تجاه اللغة الأمازيغية دفعت الكثير من الأمازيغ إلى الانتباه أكثر للغتهم وثقافتهم.

فكان لا بدأ أن يشن حملة على الأمازيغ والأمازيغية، وكان الربط الجائر بين الأمازيغية والعداء للإسلام، والتواصل مع الاستعمار بهدف التقسيم، فذكر في خطابه في شهر أغسطس 1997 "هذه مؤامرة استعمارية.. الدفاع عن الأمازيغية مؤامرة استعمارية".

وفي أكتوبر من السنة نفسها قال في رد على مذكرة للمطالب الأمازيغية على ما يبدو "ما هي الأمازيغية؟ هم أصل العرب.. نحن ليس لدينا أقلية حتى نتكلم عنها ونقول يأخذون حقوقهم الثقافية أو لغتهم، هؤلاء عرب.. إنها ردة للعصور القديمة.. لأن الأمازيغية ليست لها أي قيمة.. الأمازيغيون الذين يطالبون بهذا عملاء الاستعمار.. هؤلاء يتقاضون رواتب من المخابرات الأجنبية." (أمادي، 2005م).

فاستخدم في خطابه تعبير "الردة" أي العداء للدين الإسلامي، وكذلك "عملاء الاستعمار" أي العمالة للاستعمار ليجد المبرر لاتهامهم بالسعي لتقسيم ليبيا، وهذه خيانة العظمى، يعاقَب بالإعدام مرتكبوها، فيجد بهذا المبرر لإعدام نشطائهم أمام أعين الشعب الليبي!

وبالرغم من أدعاء القذافي تغيير استراتيجيته تجاه الأمازيغ، وبدون أن يخلو من السخرية، قال في خطاب مارس 2002 "نحن نريد أن نتعلم العربية والأمازيغية .. حتى لا يجد الاستعمار –أعداء أفريقيا–أي شيء يتاجرون به.. تعال الذي يتاجر بالأمازيغية يأتي ونعطيه أموالا زيادة، ويعلمنا الأمازيغية.. كلنا نريد أن نتعلم العربية والأمازيغية لأن الأمازيغية لهجة عربية قديمة، وغير متحسسين منها أبدا." (أمادي، 2005م). الواضح أن الأمازيغية بدأت تفرض نفسها واقعًا، فلم يستطع الاستمرار في التهديد باستخدامها، ولكن بمكر المريض بعقد نفسية، يصرح عوضا عن أخذ الأموال مقابل العمالة استعداده لدفع الأموال للأمازيغ مقابل تعليمهم الأمازيغ.

لقد أيقن الدكتاتور معمر القذافي أن الأمازيغية واقع، وأن عليه التعامل معها. واليوم باتت أكثر واقعية بعد انتصار الأحرار على الاستبداد والدكتاتورية.

خلاصة القول: الأمازيغية واقع لا يمكن نكرانه اليوم، وعوضاً عن أن نستمر في جدلية أن أصل الأمازيغ عرب، أو أن أصل اللغة الأمازيغية من اللغة العربية، فالحقيقة _ كما أسلفنا_ أن أصولنا مثل البشر جميعاً من آدم، ولغات اليوم ولدت وتفرعت من لغة سيدنا آدم التي علمها له الله عز وجل، وبذلك فإن الأمازيغ جزء من معنى الآية الكريمة ﴿ **شُعُوبًا وَقَبَائِلَ** ﴾ واللغة الأمازيغية آية من ﴿ **وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ** ﴾، وكما كان في الماضي للغة الآمازيغية نصيبها من المشاركة في حركة السوق اليومية بدرجات متفاوتة عبر الحقب المختلفة، فاليوم يمكنها أن تتطلع لمستقبل واعد وبمشاركة أوسع، وبإسهامات أفضل من خلال مؤسسات التعليم العالي، وبما تسخره التكنولوجيا اليوم من وسائل اتصال ومعلومات، وما تطرحه من حقوق.

الاقتصاد واللغة الأمازيغية:

قد يكون التعريف الأشمل للغة اصطلاحا هو ما نقلته (عطية، 2021م) عن أحمد مختار عمر: بأن "اللغة هي كل نطق أو كتابة أو إشارة يعبر بها كل قوم عن مقاصدهم"، والذي قد يكون منطلقاً أساساً من تعريف ابن جني : "حد اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" المُرجح من (أبوبكر، (د، ت) عن باقي تعريفات اللغة، و يلخصها أرسطو في ثلاثة كلمات: "اللغة هي الرمز." إلا أن ترجمة الرمز لا تتوافق مع اللغة العربية، حيث لا تشترط النطق، لذلك لا يسمى الرمز لغة، وهذا ما يوضحه القرآن الكريم في سورة آل عمران آية 41: ﴿ **قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا** ﴾.

إن كلمة (اقتصاد) اشتقت من كلمة إغريقية قديمة يقصد بها (تدبير شئون المنزل)، وقد تعددت تعاريف الاقتصاد اصطلاحا، بل هناك من أفرد بحوثاً لكلمة اقتصاد (( ) ,Vicentini) وتعمق فيها (Economy) من الناحية اللغوية. مع أن تعريف الاقتصاد لغةً قد يفهم بأنه التوسط ما بين الإفراط والتفريط، إلا أن علم الاقتصاد، أو كلمة اقتصاد يمكن ترجمتها بما تحمل من المعاني الآتية (عطية، 2021م):

- علم يدرس العلاقة بين حاجات الإنسان وموارده؛ لتحقيق أكبر قدر من إشباع هذه الحاجات بالاستخدام الأمثل لهذه الموارد.
- علم يدرس اتجاهات الإنسان في استغلال الموارد النادرة لإشباع حاجاته.

- علم يختص بتطبيق نوع من أنواع الدراسات لمعرفة سلوك الفرد، والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمجالات الاستهلاكية، والإنتاجية، باستخدام الموارد المتاحة لإشباع الحاجات المختلفة.

وبالتأكيد في المجتمع الليبي مع توسع القواسم المشتركة في حاجات المواطن/ة الليبي/ة والاشتراك فيما يتوفر من موارد في ليبيا إلا أن هناك للأمازيغ حاجة لإشباع بعض ملامح الخصوصيات الثقافية، وهذا ينسحب على الخصوصية اللغوية، وعلى بعض المأكولات الليبية بنكهات مختلفة كالفتات، أو البسيسة، والزميطة، وكذلك الزي الليبي، ومجوهرات الفضة الليبية.

بعد 2011 تولد فضول عند غالبية الشعب الليبي للتعرف على ما تتميز به المدن الناطقة بالأمازيغية _سواءٌ في الساحل، أو الجبل، أو الصحراء_ عن غيرها من باقي المدن الليبية. ومعرفة ما توجد عندهم من المناسبات الخاصة، كالأنشطة الاجتماعية التي يمكن أن تتحول إلى مجموعة من الأنشطة الاقتصادية مثل: رأس السنة الفلاحية الأمازيغية، أو تطوير بعض المهرجات السياحية التي حُرص على الاستمرارية في أحيائها، مثلما يحصل في غات، وغدامس، وأوجلة. ولا يوجد أي مانع لتخصيص جناح لمهرجانات ثابتة مثل مهرجان هون السياحي.

يرتبط الاقتصاد بعدة عوامل (أبوزخار، 2017م) "أهمها: تكلفة الإنتاج، والإدارة، والقوانين، والتوظيف، وحجم الاستثمار، والعرض والطلب، فبالنسبة للغات غالباً ما يكون العرض هو المحرك الأساسي، أي بمعنى: كلما زاد عرض الإنتاج من المؤلفات، والكتب والبرامج الإذاعية، وفنون بتامازيغت، كلما زاد الطلب عليها". إذن باللغة الأمازيغية، وحسب وجهة نظر الباحث، بزيادة العرض، على المستوى المعرفي، والأدبي، والفني، في الإنتاج، والتأليف، سيكون هناك طلب يتفاوت من مجتمع لآخر، كما هو الحال بالنسبة للغة الإنجليزية والفرنسية على سبيل المثال. ومن هنا نستطيع القول بأنه يمكن أن تتعدد القيم المضافة للسوق الليبي، وهذا يتوافق مع ما تنقله الباحثة (مباركي، 2014) عن الباحث فلوريان كولماس حيث تقول بأنه: " أسهب (أي فلوريان كولماس) في إيضاح علاقة اللغة بالاقتصاد، وتحدث عن الأهمية الاقتصادية للغة، وطرق تفاعل اللغة مع الاقتصاد، وكيف ترجع اللغة الأقوى، وكذا اللغة الموحدة على أهلها بالثراء" قد يفهم من اللغة الموحدة هي رفض السوق لأكثر من لغة، بينما التفسير الأرجح والأقرب للمنطق هو الجامعة للأمة.

بالتأكيد للغة الوطنية أبعادها الاقتصادية " فتراكم التجارب والمعارف ما كان ليتم إلا بفضل اللغة" [14] بل تعزيز مكانة اللغة الوطنية يساعد على خلق تنمية اقتصادية تدفع في اتجاه التنمية المستدامة، فينقل (طريباق، 2015م) عن أحدهم بذكر " نماذج كثيرة من الأمم التي لم تكن لتحقق القدر العالي من التنمية المستدامة إلا بتوطين المعرفة في تربتها ومجتمعاتها بلغاتها الوطنية، وفي مقدمة هذه الدول عدد من دول آسيا كاليابان، والصين، وكوريا الجنوبية، التي حققت قفزة عالية في فترة وجيزة في مجال الاقتصاد، والتطور العلمي، والتقني، والصناعي. أما الدول الغربية التي اعتمدت على لغاتها الخاصة فهي كثيرة كما نعلم، وفي مقدمتها: روسيا، وألمانيا، والدانمارك، والنرويج، وإسبانيا، والبرتغال، وإيطاليا، وفرنسا، واليونان وغيرها " هذه كلها مؤشرات تبعث الأمل في أن يكون للغة الأمازيغية دورٌ مهمٌ في تنمية الاقتصاد والاستفادة من التطور العلمي.

تمكين اللغة الأمازيغية يحتاج لإرادة حقيقية لخوض تجربة جادة تعمل على الارتقاء بها لتكون عاملًا مساعدًا في الاقتصاد والتنمية، وقد عبرت عن ذلك الباحثة (أمهز، 2020 م) ولو أنها قصدت اللغة العربية إلا أن المعنى يظل قائما حينما تقول: "إذا أخضعنا لغتنا للتّجربة التّنمويّة، وكنّا صادقين ومخلصين في ذلك، وكنّا مقتنعين أنّها لغة الماضي والحاضر والمستقبل، وأنّها دافع مهمّ لإنجاح التّقنيّة، ولكلّ نهوض، ووفّرنا لها كلّ سبل التّمكين، فإنّها بلا شكّ ستكون لغة التّنمية والنّهوض المنشودين،" تنقل الباحثة نوال (حمادوش، لامين، 2018) عن جون لوك بأن:

القاسم المشترك للتجارة والاتصال(لا يمثل) ملكية خاصة لأي إنسان.. إن النهج الذي تسير عليه الكلمة لا يخضع تغيره لمشيئة أي شخص" بل تؤكد على أن" العملة واللغة تصك، ويعتنى بتنظيم صكها، ولا تترك من دون تحكم ومتابعة من الدولة، وتأتي قيمة النقد وكذلك قيمة اللغة من تداولها، فإذا أهملت الدولة التداول بعملتها أو بلغتها (التعليم بغير اللغة الوطنية) فإن لهذا آثاراً اقتصادية هائلة". فهذا الارتباط القوي ما بين اللغة والاقتصاد أكدت عليه (حمادوش، لامين، 2018) في

توصية لها في ختام بحثها بضرورة:

"لمس الأهمية الاقتصادية للغات وتأثير العوامل الاقتصادية في التطور اللغوي، مما يستدعي مزيدًا من الاهتمام من قبل علماء اللغة، وعلماء الاقتصاد، ورجال السياسة، والمخططين اللغويين في البلدان النامية، وبشكل خاص البلدان متعددة اللغة."

ولقد حددت الباحثة نوال (حمادوش، لامين، 2018) ضمن دراستها الأبعاد الاقتصادية للغة، وناقشتها باستفاضة، وعددتها نقلا عن محمود السيد*، في النقاط الآتية:

---

* محمود السيد : „الاستثمار في اللغة العربية ثروة قومية في عالم المعرفة»، محاضرة علمية ألقيت في 27 أيار 2015، بمجمع اللغة العربية ، في الرابط :

http://alwatan.sy/archives/4914، الذي تمت زيارته في 2018/01/18، في الساعة التاسعة.

1 – المجال الاتصالي للغة كما تعبر عنه القدرة السكانية (الديموغرافية) للجماعة التي تستعملها بوصفها (أ) لغة أولى و(ب) لغة ثانية أجنبية، (وهذا لا ينفي أن تكون للساكنة أكثر من لغة).

2– مستوى تطور الإمكان الوظيفي للغة باعتبارها أداة إنتاج مجتمعية، ومستوى الفرص المتعلقة باستخدامها.

3 – الطلب عليها بوصفها سلعة في السوق الدولية للغات الأجنبية، وحجم الصناعة التي تمده، والحصص المخصصة من النواتج القومية الإجمالية التي تنفق على الصعيد العالمي لاكتسابها.

4–رصيد الحساب الجاري للغة بالنسبة لجماعتها اللغوية.

5– المقدار الكلي لاستثمار الموضوع في اللغة حيث يمكن للتدوين المعجمي وكثافة شبكة المعاجم ثنائية اللغة التي تربط اللغة باللغات الأخرى، والترجمة من اللغة وإليها، ومستوى إمكان المعالجة الإلكترونية، أن يستخدم ذلك كله مؤشرات جزئية، (وهذا لمسه المؤلف مع الترجمة إلى اللغة الأمازيغية).

6 – الاستثمار في اللغة من خلال توجيه رأس المال نحو الاستثمار في معالجة اللغة إذ يتوقع أن يكون العائد كبيراً للمستثمر نفسه وللغة أيضاً.

بعد مناقشة ثلاثة أسئلة مهمة بمقالة للباحثين (حمادوش، لامين، 2018) وهي: هل يمكن تحليل اللغة كظاهرة اقتصادية؟ هل يمكن اعتبار اللغة كالرصيد من النقود؟ هل تعلم اللغات الأجنبية هي حاجة اقتصادية ملحة؟ يصل الباحثان في مقالتهما إلى القول: "نتلمس الأهمية الاقتصادية للغات وتأثير العوامل الاقتصادية في التطور اللغوي، مما يستدعي مزيد اهتمام من قبل علماء اللغة، وعلماء الاقتصاد، ورجال السياسة والمخططين اللغوين في البلدان النامية، وبشكل خاص البلدان متعددة اللغات" ومع اتفاقنا مع ما وصل إليه الباحثان نستطيع أن ننتقل إلى دور اللغة الأمازيغية في خدمة التعليم العالي، وتطوير سوق العمل، وتنمية الاقتصاد.

الأمازيغية وتمدد التعليم العالي رأسيًّا:

للباحث وجهة نظر قد لا تتفق مع ما يحصل من التوسع الأفقي في التعليم العالي قبل 2011 م (أبوزخار، 2010)، ولخلق فرص عمل جديدة يحتاج السوق الليبي إلى تكامل المناهج بحيث تتكامل مع التكنولوجيا والبيئة والمجتمع، عوضاً عن تكرار المناهج المنفصلة غير المتصلة مع الواقع وغير المتكاملة. بل لا يمكن إيجاد أي مبرر منطقي للفصل الجائر للغة والثقافة الأمازيغية، واقعًا على أرض ليبيا، تقريباً من جميع مفردات مقررات التعليم العالي.

من أكبر المشاكل التي تركها النظام السابق، ولدواعي أمنية لتفريق الطلاب، التوسع الأفقي في التعليم الجامعي، مع إهمال تام لتطوير المناهج وتكاملها، واستبعاد الأمازيغية، بحيث نجد تكرارًا للتخصصات نفسها بالكثير من الكليات، وفي الأقسام التقليدية نفسها، وكذلك تقريباً بمفردات المناهج نفسها مما خلق تشبعًا في تخصصات الخريجين التي لم تواكب التسارع في التكنولوجيا، ولم تجدد في تخصصاتها، مما أنتج مشكلة البطالة. فنرى اليوم كيف تتكدس أعداد الخريجين دون وجود أي ملامح لفرص عمل جديدة. أو تهيئة الطلاب خلال فترة الدراسة ليكتسب الخريج مهارات التكيف مع سوق التكنولوجيا والواقع الليبي. فتشبع السوق الليبي بالتخصصات نفسها لغياب أي ابتكار لفتح أقسام جديدة تواكب متطلبات سوق العمل. وهذا الوضع يتطلب إعادة صياغة استراتيجيات التعليم العالي والبحث العمي بسياسات جديدة تعمل على وقف التوسع الأفقي، وتشجيع التمدد الرأسي، وتعتبر اللغة الأمازيغية بكل ما لها من آداب وفنون وخصوصية ثقافية مجالاً خصباً لفتح أقسام جديدة، وتطوير مفردات مقرراتها، بل قد تكون التخصصات المنافسة للباحثين عن عمل. وبالتأكيد ستغير من نظرة الكليات في تكرار الأقسام نفسها بكل الجامعات الليبية، وستتخطى الكليات إعادة اجترار الأقسام النمطية المتكررة نفسها، وتتجه نحو التفكير في أقسام جديدة. صحيح سيقابل فتح أقسام للغة الأمازيغية بالغرابة، وربما حتى الاستهجان، لكن ستتغير النظرة بعدما تكتشف الأقسام العلمية ومعها الطلاب أن الأمازيغية فتحت لهم آفاقًا جديدة، وأنها أرض بكر للبحث، وإنجاز الرسائل والأوراق العلمية. بل ستكتشف وزارة التعليم العالي بأنها تتمدد رأسياً، وربما ستفكر في وقف تكرار الأقسام غير المجدي، والمكلف في الوقت نفسه. وبقبول استراتيجية التمدد الرأسي عوضاً عن التوسع الأفقي الذي سيثمر خريجين جددًا، ولكن بتخصصات جديدة ينتظرهم سوق

العمل ليباشروا أعمالهم، وستضيف بعض الأقسام مقررات جديدة بمفردات ذات علاقة باللغة الأمازيغية، وستدفع الكليات نحو التفكير في إنشاء أقسام جديدة. انظر الشكل رقم (2).

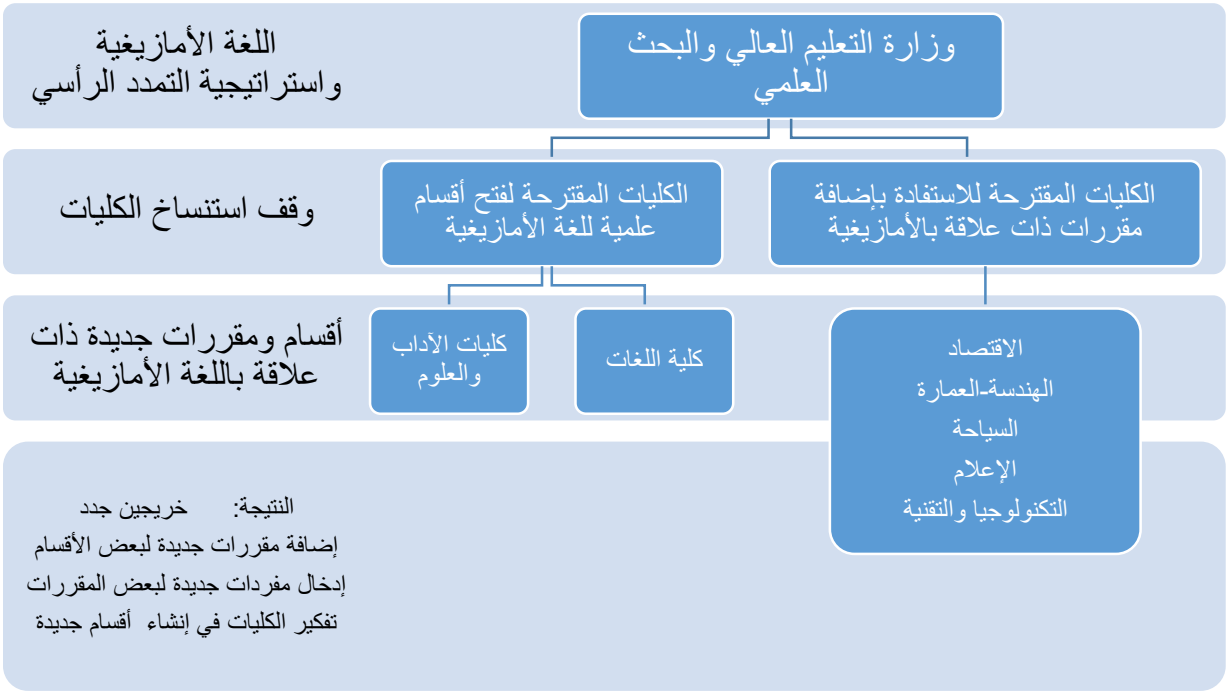

الشكل رقم (2): دور استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي في تبني اللغة الأمازيغية والتمدد الرأسي.

تجدر الإشارة إلى أن كليات اللغات والآداب، وحسب توجيهات دكتاتور النظام السابق، فتحت أقسامًا لتدريس لغات أفريقية: مثل الهوسا، والفولانية وغيرها، خدمة للوحدة الأفريقية التي نادى بها معمر القذافي، وتناسى اللغة الأمازيغية داعمًا للوحدة الوطنية. بالتأكيد فتح أقسام جديدة تخدم تمدد التعليم العالي رأسياً لم يكن غاية في حد ذاته، بل استحدثت لخدمة توجه سياسي، وهذا سيكون مقبولاً لو صاحبه تقليص في التوسع الأفقي لنشر الجامعات والكليات. الذي تعدى حدود معايير الجودة العالمية التي تحدد بأنه لكل مليون نسمة جامعة واحدة، وفي ليبيا تجاوز عدد الجامعات ضعف العدد المطلوب حسب معايير الجودة للتعليم العالي. وبالطبع هذا لا يخدم التنمية بل هو تبذير وإسراف وعبء إداري يستنزف ميزانيات الجامعات على حساب فتح أقسام جديدة، وتطوير المناهج بهدف ملاحقة التسارع التي تشهده الحياة المعاصرة في مختلف مناحي الحياة.

يمكن تلخيص النتائج المثمرة، من استدعاء اللغة الأمازيغية، واستقبالها ضمن استراتيجية التعليم العالي وسياساته في التمدد الرأسي، في النقاط الآتية:

- فتح أقسام جديدة ببعض الكليات.
- إضافة مقررات جديدة لبعض البرامج الدراسية.
- إدخال مفردات جديدة لبعض المقررات.
- تفكير الكليات في إنشاء أقسام جديدة.
- الدراسات العليا وسنفرد لها عنوانًا فرديًّا خاصًا.

توطين الدراسات العليا:

يذكر الباحث (هارون، 2017م)، بأن عدد الأقسام العلمية التي تدرس بالعالم وصل إلى ثلاثة وثلاثين (33) جامعة ومؤسسة بعد أن قام بعملية إحصاء لعدد الجامعات التي تدرس اللغة الأمازيغية بإحدى عشرة دولة، انظر الملحق رقم (1). لا توجد ضمن القائمة أي دولة عربية.

الأمازيغية اليوم أرض بكر خصبة للتعليم العالي، لو اقتنع بفكرة التمدد الرأسي وفتح أقسامًا جديدة عوضاً عن التوسع الأفقي. وتعتبر الدراسات العليا جزءًا من التمدد الرأسي الذي يعني جودة في الأداء، وليس التوسع في كم عدد الجامعات والأقسام المتكررة. مع أن فتح أقسام للغة الأمازيغية سيكون نقلة نوعية للتعليم العالي، إلا أن فتح المجال للدراسات العليا سيكون أفضل، وسيحقق نتائج قابلة للتطبيق المباشر، بل ستجد هذه النتائج الفرصة لولوج عالم السوق والاقتصاد.

المتميز في عالم الدراسات العليا الخاصة باللغة، والثقافة الأمازيغية، بأن المادة الخام موطنة، وأعضاء هيئة التدريس بمهارات الدراسة وآليات البحث متوفرين، وبالتأكيد سنجذب طلبة الدراسات العليا لمجال اللغة الأمازيغية، أو ما يرتبط بالآثار والطوبونوميا، أو الآداب والفنون، وهذا براح واسع ومغرٍ للذكور والإناث. يظل ما يتعلق بالتربية والتعليم يكاد يكون غير مختلف كثيراً، ولكن يظل التعليم المعاصرة يملك الفرصة للاستفادة

من التطبيقات التكنولوجية في الرفع من مستوى أداء المعلمين/ات على مستوى التعليم الأساسي والثانوي، ولأعضاء هيئة التدريس للتعليم الجامعي.

فيما يتعلق بمجال الآثار فهناك العديد من المواقع التي لم تكتشف بعد، وخاصة بجبل نفوسة، وهذه أرض خصبة وبكر لاكتشافات حديثة، حيث تذكر الباحثة (سويسي، 2021) بأنها وفي الآونة الأخيرة اكتشفت العديد من اللقى الأثرية الجديدة لأول مرة بمدينة غريان.

إسهامات الأمازيغية في الاقتصاد والسوق الليبي:

يتفق بعض البُحاث مثل (عليوات، مقص، (2019)، على وجود ارتباط بين اقحام اللغة في فضاء التكنولوجيا والنمو الاقتصادي فـ" العلاقة الوطيدة القائمة بين اللغة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي توضح أن الدول الأكثر ممارسة للغتها في التكنولوجيا والعلوم الثقافية هي المجتمعات الأكثر تحضرا، والأقوى اقتصادا، والأطول استقرارا." لذلك قدمنا بالعنوان الفرعي السابق الحديث عن أهمية تضمين اللغة الأمازيغية في التعليم العالي، وإنشاء أقسام خاصة بها، ومواكبة التكنولوجيا لضمان الإسهام في التنمية الاًقتصادية، إضافة إلى الاجتماعية.

في الماضي كان من الصعب تخيل أي دور للغة الأمازيغية في السوق الليبي، ولكننا نغتنم فرصة عقد مؤتمركم الموقر لتوضيح كيف تستطيع اللغة الأمازيغية خدمة التعليم العالي بالتمدد الرأسي؟ وفتح تخصصات جديدة تخدم اللغة والثقافة الأمازيغية، وما لها من آداب وفنون. لطرح تساؤل عن مدى أمكانية إسهام الامازيغية في الاقتصاد الليبي؟ بدءًا من التفكير في اللغة في حد ذاتها، فالتعامل بها يعني: فتح أبواب أسواق الترجمة، والدعاية والإعلام، وطباعة الكتب، بل يتعدى ذلك للإنتاج الفني من أغانٍ وسينما ومسرح. مع ولوج عالم المنسوجات والبسط والحياكة، سنجد أن البسط الأمازيغية تموضعت بأسواق أوروبا، وضمن صناعة الصوف نجد الجرد الأمازيغي بدأ يندثر، ويتطلب إحياؤه من جديد. حيث يتميز الجرد "بوجود زخارف ملونه باللون الأحمر القاني، والأزرق النيلي، على أطراف الجرد الجانبية ولها أسماء مختلفة" (السباعي، 2006). وهذا يحتاج لإسهامات مؤسسات التعليم العالي الجامعي، والمراكز البحثية، وذلك بفتح أقسام تهتم بتلك الصناعات والفنون، والتي في معظمها مهددة بالانقراض.

توجد أيضا الكثير من الأطباق للأطعمة الأمازيغية الخاصة، التي بدأت تدخل السوق الليبي، ومنها البسيسة، والفتات الأمازيغي، والزميطة. بل الزميطة وصلت إلى أمريكا حيث أن أحد الليبيين فتح لها مشروعًا باعتباره أكلًا صحيًّا، وجميع ما تقدم من مقترحات لأصناف الأكل يأتي ضمن الأكل الصحي الذي بات يلقى رواجا بالعالم.

تزخر المناطق الأمازيغية بالكنوز الأثرية، وخاصة بجبل نفوسة الذي تعتبر مناطقه أراضٍ بكرًا للاكتشافات الأثرية، ومناطق جذب للسياحة سواءٌ لليبيين/ات أو الأجانب. زد على ذلك توجد كتل حجرية بالصحراء الليبية منتشرة، تحولت جبالها وصخورها إلى معارض مفتوحة لنقوش التيفيناغ، أو رسومات أجدادنا على أرض ليبيا من آلاف السنين. وقد أكد على ذلك معالي رئيس المجلس الرئاسي د. محمد المنفي في كلمته أمام الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 23 سبتمبر 2021م " بلد الكنوز الصامتة، والأعراق المتآلفة، هربت، وأمازيغ، وتبو، وطوارق، فُسيفساء رائعة، تركت بصماتها على صخور جبالها في أكاكوس، والعوينات، وعلى شواطئ المتوسط في قورينا، ولبدة الكبرى، وفي واحاتها الجميلة في جرمة، وغات وسط الصحراء."

مما تقدم يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أنه بدخول اللغة الأمازيغية إلى مجال التعليم العالي، سواءٌ على المستوى الجامعي، أو الدراسات العليا، سنجد أن هناك العديد من الوظائف التي ستتحقق بفضل هذه الإضافة للتعليم العالي، والتي يمكن تلخيصها في المجالات الآتية:

- تدريس جامعي ودراسات عليا.
- تأليف وبحث علمي.
- الترجمة.
- طباعة وإعلان.
- الصحف والمجلات والدوريات.
- التقديم الإذاعي مرئي ومسموع.
- غناء ومسرح وسينما.
- الرفع المساحي والمعماري للآثار والتنقيب عن الآثار.
- صناعة السياحة.

- صناعة الأطعمة التقليدية.
- تصميم وخياطة الأزياء التقليدية.
- تصميم وصناعة مقتنيات الزينة والمجوهرات الفضية التقليدية.

كل الصناعات التي ستنتجها الوظائف أعلاه هي في إطار خفض البطالة، وخلق تنمية مستدامة، وستدخل بسببها بضائع للسوق ليتم تسويقها، وخلق تنمية اقتصادية ومكانية. كذلك ستعمل تلك الوظائف بالمدن الناطقة بالأمازيغية على خلق فرص عمل بهذه المدن، وستكون عاملًا مهمًا في الحد من الهجرة لطرابلس، وتخفيف الاكتظاظ الذي تشهده العاصمة، وما يترتب عليه من البناء العشوائي، الذي فرضه غياب التنمية بالمدن الناطقة بالأمازيغية، إضافة إلى شح المياه بها.

الخلاصة والتوصيات:

التنوع الإنساني، والتنوع اللغوي، آيتان من آيات الله سبحانه وتعالى، وكذا الأمازيغ واللغة الأمازيغية آيتان لا اعتراض عليهما. والأفعال هي التي ستثبت لنا قناعة الحكومة من عدمها بما وصلت إليه الورقة من خلاصة وتوصيات. ومن خلال الطرح الذي تناولته الورقة يتضح لنا إمكانية إسهامات اللغة الإمازيغية في التمدد الرأسي للتعليم العالي بفتح أقسام جديدة، وخلق فرص عمل للحد من البطالة في السوق الليبي، واعتبارها قيمةً مضافة للاقتصاد إجمالا، وهذا ضمن الإطار العام لكل هذه الإيجابيات التي تعززها اللغة والثقافة الأمازيغية لدعم الوحدة الوطنية الممزقة اليوم بسبب التجاذبات السياسية، والذي أثر بشكل سلبي على التعليم (أبوزخار، 2017 م)، وكذلك اقحام التنوع اللغوي الذي هو آية من آيات الله، في متاهات الكراهية والتمزق، بل وصل إلى درجة التكفير! حيث يذكر الكاتب (السيف، 2015) ضمن الهدف الأول لخطة التنمية العاشرة «2015 – 2019» المتمثل في: "صون القيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية " بـ" أن التوزيع العادل للثروة الوطنية عبر البلاد، وجعل الفرص المتولدة عن الإنفاق العام متاحة بالتساوي لجميع المواطنين يمثل مولدا مهما للحلم، أي الأمل والثقة بالمجتمع الوطني. الثقة بأن عضوية الفرد في هذا المجتمع ليست مجرد رقم على بطاقة، بل طريق للنجاح في الحياة، وتحقيق الذات." فلابد من تعزيز ثقة الأمازيغ بوطنهم، وإعطاء اللغة الأمازيغية فرصة للمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية على أرضنا، وتعزيز الوحدة الوطنية، ولذا نوصي بالآتي:

1. الحرص على فتح أقسام علمية للغة الأمازيغية بكليات اللغات، والآداب، والعلوم، وتطوير مفردات المناهج بما يضمن مكان للغة والثقافة الأمازيغية. وتوسيع دوائر تطبيقها على الفنون وتكنولوجيا متعددة الوسائط.
2. إبراز إمكانيات وإسهامات اللغة الأمازيغية في تمدد التعليم العالي، وخلق مواطن شغل بمجالات التدريس، والبحث، والترجمة، والطباعة، وكذلك الغناء، والفن، والمسرح، والسينما.
3. حث وزارة الثقافة على تطوير المهرجانات السياحية، بحيث تصبح موارد للتنمية الاقتصادية، والتحول من الصرف عليها إلى محرك للاقتصاد التنموي، الوطني، المحلي، وفتح الباب أمام اللغة والثقافة الأمازيغية للمشاركة بتوسع لتدران الأموال على المستثمرين فيهما.
4. التنسيق مع هيئة المعارض لتخصيص يوم للاستثمار في كل ما له علاقة بالأمازيغية لغة وثقافة.
5. تعزيز ثقافة الأطباق التقليدية الأمازيغية، وكذلك الأزياء والحُلي الأمازيغية، الصحية وتشجيع تسويقها بالداخل والخارج، وهذا يتطلب دعم المشاريع الصغرى، والمتوسطة المسخرة لهذه البرامج.

المراجع:

القرآن الكريم.

أشعري، هاشم. (يونيو، 2007). نظرية نشأة اللغة وتفرعها في التراث العربي. جامعة كياهي الحاج عبد الحليم موجوكرطا، التدريس: المجلد الخامس، العدد الأول، 98-115.

Al-Tadris: Jurnal Pendidikan Bahasa Arab, *5*(1), (2017.5.1) 115-98 https://doi.org/10.21274/tadris

التلاوي، منة. (24مايو 2007 م). أصالة الإنسان.. كيف نشأت اللغة؟. العالم.

السيف، توفيق. (17 يونيو، 2015). الاقتصاد كأداة لتعزيز الهوية الوطنية. الشرق الأوسط.

العقلة، إحسان. (29 يوليو 2018م). كيف نشأت اللغة. **الموضوع**، https://mawdoo3.com

السباعي، غالية. (2006). الوحدات الزخرفية والتصميمية وسبل تطويرها في منسوجات منطقة الجبل الغربي بليبيا. (رسالة ماجستير) غير منشورة. (الأكاديمية الليبية جنزور).

أمادي، موحمد. (27 نوفمبر 2005م). الموقف الرسمي الليبي من الأمازيغية.. وجهة نظر أمازيغية. موقع الجزيرة، . https://www.aljazeera.net

أمهز، ريما. (17 مايو 2020 م). اللغة العربية ودورها في التنمية المستدامة. أوراق ثقافية مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلة أوراق ثقافية–بيروت لبنان.

بكري، نور. (7 فبراير 2018م). اللغة: نشأتها.. خصائصها.. وتطوّرها. مراجعات لكتاب جورج يول بعنوان "دراسة اللغة" ، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني ، دار جداول، 2017م، الميادين نت.

بيكر، هاري Harry Baker. (22 مايو 2021 م). مجلة عش العلم Live Science.

حمادوش، نوال، لامين، محمد. (يناير 2018). في العلاقة بين اللغة/ (ت) بالاقتصاد –مقاربة سوسيواقتصادية. University Setif 2, Mohamed Lamin Dabbaghin

TRANS Nr. 23, TRANS Internet-Zeitschrift für Kulturwissenschaften | Internet journal for cultural studies | Revue électronique de recherches sur la culture

Nawel Hamadouvhe, Mohamed Lamin. (January, 2018). University Setif2,TRANS No.23, https://www.inst.at/trans/23

أبوبكر، نافع. (د، ت). تعريفات اللغة وترجيح تعريف ابن جني. منشور على الأكاديميا: https://independent.academia.edu/alkayawee

أبوزخار، فتحي. (2005). نتش د تيديت مال اجوجفخت..أنا والحقيقة كما حلمت بها. منشورة على موقع ئيتران.

أبوزخار، فتحي. (21 فبراير، 2018م). دور المرأة تمازيغت في الحفاظ على الكتابة بالتيفيناغ. ندوة لإحياء اليوم العالمي للغة الأم، نظمها المركز الليبي للدراسات الأمازيغية بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة.

أبوزخار، فتحي. (13–15 أبريل، 2010 م). السوق بين رحابة تكامل المناهج وأهمية المرجعية التخصصية. مؤتمر التعليم العالي وسوق العمل، جامعة مصراته، مصراته، ليبيا.

أبوزخار، فتحي. (5 مايو، 2017م). الصراع وآثاره على التعليم في ليبيا، أعدت لمؤتمر أعدته مؤسسة طاهر الزاوي للأعمال الخيرية ولم تقبل، نشرت على مواقع صحفية منها عين ليبيا.

أبوزخار، ناصر. (أستلمت بتاريخ 2 مارس، 2017م). الجوانب الاقتصادية للكتابة باللغة الأمازيغية"، ندوة: اللغة الأمازيغية من الشفاهة إلى الكتابة"، الأكاديمية الليبية، (25 فبراير 2017م).

سويسي، نرجس. (13 مارس، 2021). إضاءات على بعض اللقى الأثرية المبعثرة في مدينة غريان. ندوة: أثارُنا أمام مواجهة ثقافة الهدم ... يخربون آثارهم بأيديهم، تنظيم المركز الليبي للدراسات الأمازيغية بالتعاون مع المجلس البلدي القلعة، القلعة، ليبيا.

طريباق، عبدالمجيد. (يناير 2015م). دور اللغات الوطنية في التقدم العلمي"، المجلة الصحية المغربية، العدد 9، 8-9.

عبدالتواب، رمضان. (2018). المدخل إلى علم اللغة. منشور على موقع المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، https://almerja.com/reading.php?idm=108314

عليوات، أمباركة، مقص، سعد. (6 ديسمبر، 2019). اللغة ودورها في التنمية الاقتصادية. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 1، 276-289.

عطية، حنان. (11 يوليو، 2021م). تعريف الاقتصاد لغة واصطلاحاً. موقع السوق المفتوح.

لويجي، سيرّا. (1971). الوضعية والمصطلحات البحرية في اللهجة البربرية في زوارة (طرابلس الغرب). ترجمة شنيب، محمد، اللغة الأمازيغية بالإيطالية، تحت ترجمة النشر، المركز الليبي للدراسات الأمازيغية، ناپولي.

Luigi Serra, "L'ITTIONIMIA E LATERMINOLOGIA MARINESCA NEL DIALETTO BERBERO DI ZUARA (TRIPOLITANIA).", Napoli.

مباركي، دليلة. (9 مايو، 2014). اللغة وعلاقتها بالتنمية البشرية. قدمت إلى: المؤتمر الدولي للغة العربية. كلية الحقوق و العلوم السياسية- قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة/الجزائر.

هارون، أبوبكر. (25 فبراير 2017م). تاريخ الخط والكتابة الأمازيغية. ندوة: اللغة الأمازيغية من الشفاهة إلى الكتابة، استلمت بتاريخ 3 مارس، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

Vicentini, Alessandra. (March, 2003). The Economy Principle in Language Notes and Observations from Early Modern English Grammars. Mots Palabras Words, www.ledonline.it/mpw, pp. 37-57

ملحق: رقم (1)

قائمة بالجامعات التي تدرس الأمازيغية:

أولا ألمانيا :
جامعة ماربورغ
جامعة هامبورغ
جامعة مونستر

ثانيا :بريطانيا
جامعة لندن
كلية الدراسات الشرقية
ثالثا :النمسا
معهد كاناريوم لهيلين
رابعا: الدنمارك
جامعة كوبنهاجن
خامسا: الولايات المتحدة الأمريكية
يوجد في أمريكا أربعة عشر مركزا لتدريس اللغة الأمازيغية ولعل أشهرها حسب علمي هي الجامعات الآتية:
جامعة كاليفورنيا
جامعة ميشجن
جامعة فرجينيا
سادسا فرنسا
جامعة باريس
جامعة رينيه ديكارت
جامعة فانسيس
المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية في باريس
المدرسة التطبيقية للدراسات العليا بباريس
أكاديمية الدراسات الأمازيغية التي أسسها عدد من العلماء الأمازيغيون في باريس عام 1387هجري الموافق 1967م
سابعا: سويسرا
جامعة فيبورغ
ثامنا: تشيكيا
جامعة براغ
تاسعا: جمهورية روسيا الاتحادية
معهد شعوب آسيا وأفريقيا
عاشرا: المعهد الجامعي الشرقي في نابولي بإيطاليا وأشهر أساتذته فرانشيسكو بيفونيو وهو كاتب إيطالي يعد حجة في اللغة الأمازيغية وتاريخ الامازيغ
الحادي عشر: اليابان
معهد دراسات لغات وحضارات أسيا وأفريقيا في طوكيو
ويبلغ عدد هذه الجامعات والمؤسسات التي تدرس الأمازيغية الآن حسب علمي نحو ثلاثًا وثلاثين جامعة ومؤسسة .

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على بطالة الشباب في المجتمع الليبي

"دراسة ميدانية بمدينة الخمس"

عائشة فرج العائب
aishasend24@gmail.com
جامعة المرقب

الملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن الآثار الاجتماعية للبطالة على الشباب في المجتمع الليبي، وأيضًا الآثار الاقتصادية، والتعرف على أهم الحلول العلمية للحد منها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، عن طريق المسح الاجتماعي، وأُجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (60) مفردة من الشباب من كلا الجنسين (الذكور والإناث) العاطلين عن العمل من الخريجين بمدينة الخمس، حيث تم توزيع استبانة مغلقة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ، منها ما يتعلق بالآثار الاجتماعية ، ألا وهي: ممارسة المهن والحرف الحرة والبسيطة، والالتحاق بالمليشيات المسلحة خارج شرعية الدولة، وتدني مستوى معيشة الأسرة لعدم العمل، وأما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية فقد أوضحت النتائج: عدم وجود راتب دائم في الدولة، وهجرة الشباب للخارج بحثا عن فرصة عمل أفضل، وعدم الحصول على عمل مناسب بأجر مناسب ، وانخفاض الدخل الشهري، كما بينت النتائج أن من أهم الحلول العلمية المقترحة هي إيجاد فرص عمل للشباب الحاصلين على الشهادات (الخريجين)، والقضاء على الفساد الإداري والمالي، وسحب الشباب خارج المليشيات المسلحة، وتصحيح الخلل الناتج عن سياسة التوظيف، والأجور، وتسعير الشهادات، وإعداد الأيدي العاملة كمًا وكيفًا من خلال التعليم.

الكلمات الدالة: البطالة، الآثار الاجتماعية، الآثار الاقتصادية، الشباب، الخمس، ليبيا.

The Social and Economic Effects of Youth Unemployment in Libyan Society "A Field Study in the City of AL -Khums"

Aisha Faraj Al-Aib.
Elmergib University- Arts College

Abstract

The study aims to reveal the social effects of unemployment on young people in Libyan society, as well as the economic effects to identify the most important scientific solutions to reduce it. The study relied on the descriptive approach through a social survey. The study was conducted on a random sample of (60) participants young people of both sexes (males and females) who are unemployed graduates in the city, where a closed questionnaire was distributed and the data was analyzed using frequencies and percentages. The findings of the study indicate that there are some social effects including, practicing free and simple professions and crafts, joining armed militias outside the legitimacy of the state, and the low standard of

living of the family due to the lack of work. They showed that there are some economic effects including, the absence of a permanent salary in the state, the migration of young people abroad in search of a better job opportunity, the lack of access to suitable work with a suitable wage, and a low monthly income. Furthermore, the results showed that one of the most important solutions is to create job opportunities for young people who hold diplomas (graduates), eliminate administrative and financial corruption, withdraw young people from armed militias, correct the imbalance resulting from the policy of employment, wages and pricing of certificates, and prepare manpower in quantity and quality through education.

Keywords: unemployment, socio-economic impacts, youth و Al -Khums, Libya.

1. المقدمة

تعد مشكلة البطالة من أبرز المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الليبي، وأكثرها تأثيرًا في أوساط الشـــباب ، نظرًا لما تمثله من تحدٍّ اجتماعي يواجه المجتمع عامة، لاســـيما الشـــباب الخريجين، وإذا كانت الظروف الصـــعبة التي يمر بها المجتمع الليبي قد ألقت بظلالها على هذه المشـــكلة وســـواها من المشـــاكل الأخرى، فإن جهود منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التعليم العـــــالي " الجامعات والمعاهد " بدأت تضع يدها على أســـباب هذه الظاهرة، وذلك بإجراء دراســـات علمية، وعقد مؤتمرات لتقديم توصـــيات إجرائية تكون بمثابة علاج مقترح لهذه الظاهرة، فالبطالة تعد من أكثر المشـــــكلات التي تعاني منها نظم التعليم في العالم بأسـره ، وليس في ليبيا فحسـب، متمثلة في عدم قدرتها على إعداد الإنسـان لمواجهة احتياجات سـوق العمل الليبي، ومسـايرة التبدلات الدائمة في هذه الاحتياجات، دول كثيرة مازالت تعاني مشكلة البطالة بين المتعلمين نتيجة الزيادة العالية في أعداد الطلاب، لاسيما الخريجين، وما يترتب على ذلك من توسع في التعليم وتضخم مخرجاته.

إن المجتمعات التي تواجه مشـــكلات البطالة بين المتعلمين تدرك خســـارتها الفادحة في فقدان القوى العاملة، المعدة والمدربة على مهن رفيعة ، قد تتســابق دول أخرى عليها للاســتفادة منها، فالمشــكلة في هذه الحالة ليست في ارتفاع المستويات العلمية والمهنية للقوى العاملة، إنما الأمر يتعلق في أنها تمثل فائضًـا أو تضـــخمًا تعليميًّا ؛ لأنها فوق قدرة الاقتصـــاد على اســـتيعاب كل الخرجين، فالاقتصـــاد لا ينمو إلا بربطه بالوظائف الفنية والمهنية والصـــناعية، وهذا يتطلب التنســيق والتكامل مع نظام التعليم من أجل بناء المعارف والمهارات والمهن التي يحتاجها سوق العمل، فالدراسة للقوى العاملة على خط التخطيط التعليمي ليس بمتعذر لتجنب العجز في القوى العاملة المطلوبة، وحتى في معالجة مشـــكلة الفائض في العمالة الذي يؤدي إلى البطالة بين المتعلمين، أو هجرة العقول للخارج (الدليمي، 2010: 334).

ولهذا رأت الباحثة من واقع عملها عضـــوَ هيئة تدريس، ومن واقع الشـــباب الخريجين الذين يعانون من البطالة الفعلية، وامتهنوا مهنًا أخرى من خلال الالتحاق بدورات مهنية تدريبية ليس لها علاقة بمؤهلهم العلمي، مثل الالتحاق بدورة التمريض لمدة ثلاثة أشـهر من أجل الحصـول على وظيفة ممرضـة، أو مسـعفة بأجور ضـئيلة بالنسـبة للبنات، والالتحاق بدورات الشـرطة بالنسـبة للذكور، من أجل الحصـول على وظيفة قد لا يتقاضون راتبًا عليها، أو براتب ضئيل كذلك، ولذا وجب دراسة ظاهرة البطالة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية على هؤلاء الشباب، ومحاولة اقتراح الحلول العلمية للحد منها.

2. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع البطالة بالدراسة باعتبار أن مشكلة البطالة أصبحت إحدى حقائق الواقع المعاش في المجتمع الليبي وغيره من المجتمعات العربية في الوقت الراهن، فلا تكاد تخلو أيه وسيلة من وسائل الإعلام المكتوب والمرئي من طرح لهذا الموضوع، ولا يخلو أي خطاب سياسي، أو منتدى فكري من التصـدي إليها، كما لا توجد أيه أسـرة ليبية تعيش بعيدة كل البعد عن هذه المشـكلة، حيث يعتقد الكثير من القائمين على سـياسـة التنمية بأن علاج مشـكلة البطالة أصـبح هو المقياس الحقيقي لنجاح الإصلاح الاقتصادي في ليبيا، وفي مختلف بلدان العالم الأخرى، ولذا قد تناولته العديد من الدراسات بالبحث في أسـبابها وأنواعها ومحاولة اقتراح الحلول لها، وسـوف نعرض أهم هذه الدراسـات من الأقدم إلى الأحدث على النحو الآتي:

- **دراســة إرميص (2013):** تناولت الدراســة الأســباب التي أدت إلى زيادة تفشــي معدلات البطالة، وانعكاساتها على الاقتصاد الليبي بين الشريحة الشبابية بالمجتمع الليبي، وقد تم استخدام المنهج الوضعي التحليلي من خلال استخدام البيانات الإحصائية، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج، منها: أن جميع الخطط التنموية التي قامت بها الدولة لم تساعد في التغلب على مشكلة البطالة، وتشجيع الباحثين على العمل للتوجه إلى القطاع الأهلي من خلال مُنح وقروض مالية، وعمل مشـاريع مناسـبة تسـاعد على إيجاد فرص عمل، وكذلك تشـجيع القطاع الخاص على القيام بدوره في اسـتيعاب العمالة ، وتوصـل البحث أيضًـا إلى ضـرورة الاهتمام بالمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة لمواجهة مشـكلة البطالة للشـباب ، ويجب صـرف مُنح ومبالغ شـــهرية (معونة البطالة) للعاطلين عن العمل ، فيجب أن تطبق داخل الاقتصـــاد الليبي تفاديًا لآثار البطالة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية .
- **دراسة حسن والهمالي (2019):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب مشكلة البطالة في مدينة الشـاطئ جنوب الدولة الليبي ، وتحليل الآثار الاجتماعية والنفسـية ذات التأثير المباشـر على الأشـخاص العاطلين عن العمل، ومحاولة حصر أسباب مشكلة البطالة وتحديدها ، وكذلك وضع الحلول المناسبة لهذه

المشكلة من خلال وجهة نظر الباحثين ، إضافة إلى الكشف عن الفروق المعنوية في تقدير مجتمع الدراسة للآثار النفسية والاجتماعية التي تُعزى إلى المتغيرات الشخصية، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة لتحقيق تلك الأهداف، وأُجريت الدراسة على عينة قوامها (100) مفردة من المواطنين الموزعين على مدينة الشاطئ ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : أن العوامل النفسية تأتي في المرتبة الأولى من حيث تأثيرها على العاطلين عن العمل ، وجاءت في المرتبة الثانية العوامل الاجتماعية ، كما أوضحت الدراسة أن أهم أسباب البطالة تركزت في عدم توفر فرص عمل تتناسب مع المؤهل العلمي للعاطلين ، وكذلك عدم وجود دورات تدريبية على مهن وحرف مطلوبة في سوق العمل ، وعدم وجود فرص عمل من نوع آخر ، وأظهرت نتائج الدراسة أن من أهم الحلول المقترحة للحد من مشكلة البطالة في مدينة الشاطئ حسب وجه نظر الباحث هي ضرورة أن توفر الدولة وظائف للباحثين عن عمل ، وتدريب من يحتاجون للتأهيل حتى يجدوا وظائف، وإعادة النظر في توزيع الطلاب على الكليات الجامعية حسب سوق العمل .

- **دراسة محمد مؤمن (2019):** هدف هذا المقال للتعرف على واقع البطالة في ليبيا، ووصفها بالمأساة الاقتصادية، وأنها مشكلة هيكلية تقع في الهيكل التنظيمي لمؤسسات الدولة، وتوصل المقال لنتيجة مفادها، أن مشكلة البطالة في ليبيا مشكلة مركبة، وذلك لأن المجتمع الليبي مجتمع الأزمات، ومجتمع دائم التشكُل، فالبطالة في ليبيا لا يمكن مكافحتها إلا بتكاثف جهود صّناع القرار، ووضع سياسة اقتصادية واضحة تخلق فرص عمل للعاطلين، وتؤهّل من خلالها الخريجين من الشباب بما يتطلبّه سوق العمل، وتنشط المناخ الاقتصادي، وتطوّر أساليب وطرق العمل ، إضافة إلى إقامة المشاريع التي تحتاج إلى أيدٍ عاملة عن طريق عمل دراسات استراتيجية ، وإنشاء مراكز متخصصة تنظم العمل داخل المجتمع ، فحسب المقال أنه لا يوجد استقرار سياسي وأمني دون وجود استقرار اقتصادي ، فالبعمل نحارب البطالة، و بالعمل نُخمد آثار الحروب ، و أوضخ المقال أيضًا إنّ الظروف الاقتصادية الصعبة التي تزداد صعوبة في ليبيا الآن ستسهم في تغيير أذهان الشباب و الشابات تجاه العمل ، فسابقًا كان من النادر أن نرى العاملين في المقاهي من الليبيين، بل كانوا غالبًا من الدول المجاورة ، واليوم أصبح المشهد عاديًا، أن يقوم بتحضير قهوتك المعدّلة ليبيُ، ويحضرها إلى طاولتك ليبيُ ، بينما أنت تهاتف ليبيًا آخر يمتهن السباكة لتعقد معه موعدًا، وأنت في طريقك إلى عملك .
- **دراسة صالح (2008):** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتوصيف تأثير العولمة على البطالة في الوطن العربي ، وذلك من خلال تحديد سمات العمل في الوطن العربي، وتحديد العلاقة بين حجم البطالة مقارنة بمستوى النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، وكذلك تحديد حجم البطالة في الوطن العربي واقعًا واحتسابًا للمستقبل، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي فيما يخص العمالة والبطالة، وتأثير

العولمة عليهما، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، أهمها فيما يتعلق بالبطالة: أن من أكثر التحديات التي تواجه الوطن العربي هي مشكلة البطالة من حيث ارتفاع معدلاتها في الوطن العربي، فهي الأسو والأكثر في العالم ، حيث وصفت بأنها قنبلة موقوته يمكن أن تنفجر في أي لحظة إذا لم تبادر البلدان العربية إلى اتخاذ إجراءات جدية وجذرية في إصلاح السياسة الاقتصادية لبلدانها ، للتخفيف من حدة معدلات البطالة المتزايدة، التي قُدرت ب 20% أي ما يقرب من 19 مليون عاطل من أصل 180 مليون عاطل عن العمل في العالم، حيث كانت حصة الوطن العربي هي الأكبر في العالم، وتباين حجم البطالة في الوطن العربي من بلد إلى آخر حيث قسم إلى ثلاث مجموعات : الأولى للبلدان التي لا يتجاوز فيها حجم البطالة 5%، والمجموعة الثانية لا يتجاوز حجم البطالة فيها 10%، والمجموعة الأخيرة يكون فيها حجم البطالة أكثر من 10%.

- **دراسة الدليمي (2010):** هدفت هذه الدراسة إلى فهم تحدي البطالة على المجتمع العراقي في الوقت الحاضر، والآثار التي يتركها على الأسرة والشباب بشكل أساسي، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج ، أهمها: أن البطالة تمثل إشكالية حقيقية في المجتمع العراقي ، ولا سيما بين الشباب ، وتزداد خطورتها يومًا بعد آخر، كما أنتجت حالة من الفقر والتهميش في هذا المجتمع ، حيث زادت أعداد الفقراء، وأصبحت فئات أخرى عاجزة عن إشباع حاجاتها الأساسية، وتعيش تحت خط الفقر، كما بينت الدراسة أن البطالة أدت إلى الانحرافات السلوكية، وانتشار الجريمة، والسلب ، وضياع الكثير من الشباب في متاهات الإرهاب، فضلًا عن تعاطي الكثير من المخدرات، كما أوضحت الدراسة أيضًا أن البطالة تركت آثارًا نفسية خطيرة على المجتمع، حيث زادت حدة الضغوطات النفسية ، وانتشرت الكآبة والانعزال والاغتراب خاصة بين الشباب، كما أدت البطالة إلى هجرة أعداد كبيرة من الشباب، واختلال التوازن السكاني بين الذكور و الإناث، وخلق ظاهرة العنوسة، ومن آثارها الخطيرة أيضًا على الأسرة انتشار الطلاق والانفصال، وأوضحت الدراسة أن البطالة أدت إلى ضعف القدرة الشرائية للأسرة العراقية، وعدم حصول أفرادها على الغذاء الكافي، ولا سيما فئة الأطفال منهم.
- **دراسة عبيره (2014):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم البطالة وأنواعها ، ومعرفة أهم الأسباب التي تقف وراء تفاقمها ، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي ، وتم اختيار عينة قوامها (50) عاطلا عن العمل، وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج ، أهمها: أن نسبة الذكور العاطلين عن العمل أعلى من نسبة الإناث، وقد تراوحت أعمارهم ما بين (26 – 35) سنة أي فئة الشباب، وقد بلغت نسبتهم (66%)، وأن غالبيتهم من العزاب ، وبلغت نسبتهم (54%)، كما أن (38%) منهم من هم متحصلون على الشهادة الإعدادية، كما بينت الدراسة أن (62%) من المبحوثين اتسمت أوضاعهم المعيشية

بالاكتفاء في إشباع الحاجات الأساسية، وأن (28%) منهم من كانت أوضاعهم المعيشية فقيرة، وأظهرت النتائج أن (58%) من المبحوثين يعتمدون في سد احتياجاتهم الأساسية على ممارسة بعض المهن الحرة البسيطة، وأن ما نسبته (78%) من المبحوثين يرون أن البطالة أثرت بشكل كبير على أوضاعهم النفسية والصحية والمعيشية، كما أوضحت الدراسة أن ما نسبته (52%) أكدوا أن البطالة تؤثر بشكل سلبي على مكانتهم داخل الأسرة، كما بينت نسبة (78%) من المبحوثين أن حصولهم على فرص عمل سيحسن من الأوضاع الاقتصادية لأسرهم، وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة في البلاد هو تفشي الفساد الإداري والمالي، إلى جانب تفشي المحسوبية والوساطة، وعدم توفر الأمن، وأن من أهم الخيارات الفاعلة لمعالجة مشكلة البطالة هو القضاء على الفساد الإداري والمالي.

- **دراسة البهلول (2021):** تعد هذه الدراسة دراسة وصفية، تهدف للتعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مشكلة البطالة في المجتمع المصري، وقد استخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت لمجموعة من النتائج أهمها: عدم توجيه الشخص المناسب ووضعه في مكان العمل المناسب، مما يجعله يرفض العمل أو يقبله بصفة مؤقته لحين البحث عن عمل آخر، كما أوضحت الدراسة عدم تكافؤ الفرص بين الخريجين عند التعيين، على الرغم من نص المادة (8) في الدستور المصري على ذلك ألا وهي (تكفل الدولة الفرص لجميع المواطنين) في حين أن الوساطة تلعب الدور الكبير في القضاء على هذه المادة من الدستور، وبينت الدراسة أيضًا عدم التناسب بين الأجر والعمل في بعض الأحيان، فيؤدي ذلك إلى ترك العمل للبحث عن عمل آخر، أو يؤديه دون الوجه الأكمل، أو البحث عن عمل إضافي فضلًا عن أنه قد يؤدي إلى الخيانة، أو الرشوة، أو السرقة والاختلاس، كما أوضحت الدراسة أن ثبات الأجور وعدم تغيرها بما يتلاءم مع الاتجاه التضخمي للأسعار، وإن وجدت زيادة فليست بكافية، كما بينت أيضًا وجود فجوة كبيرة بين أجور العاملين لدى الجهات المختلفة التي يعملون فيها.

تعليق عام على الدراسات السابقة: يتضح أن أغلب الدراسات السابقة التي تم عرضها تتناول مشكلة البطالة من منظور وصفي تحليلي، متمثلة في مفهومها، وأسبابها، وآثارها، وبعضها ربط بين البطالة والعولة والعمالة في مجتمعات عربية ذات ثقافات وسياسات وظروف اجتماعية مختلفة، وحتى من تناولت مشكلة البطالة من الجانب الميداني كانت الأسئلة عامة، والإجابة محددة ب(نعم) أو (لا).

أما الدراسة الحالية: فهي تتناول الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبطالة الشباب في المجتمع الليبي، وتحديدًا في مدينة الخمس، وخاصة (الخرجين) أي من لديهم شهادات، فهذا المجتمع له ثقافة وظروف اجتماعية خاصة به في ظل التجاذبات السياسية التي يمر بها على كافة الأصعدة التعليمية، والسياسية، والاجتماعية، والأمنية،

خاصة وأن فئة الشباب يُعول عليها اليوم في إعادة بناء هذا البلد وإعماره ، لذا وجب الاهتمام بها، وبحل المشاكل التي تعاني منها خاصة البطالة.

3. مشكلة الدراسة

أصبح من الواضح جدًا لدى جميع دول العالم أن قياس عملية التنمية، ونجاح السياسات الاقتصادية المتخذة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية يعتمد بشكل كبير على ارتفاع نسب مؤشرات البطالة وانخفاضها، فالحقيقة أن البطالة تمثل هدرًا للموارد البشرية ، وخاصة فئة الشباب القادرة على العمل والعطاء ، وتحديدًا الخرجين، فالثروة الحقيقية لأي مجتمع تتمثل في استثمار الموارد والامكانيات البشرية ، سواء بالتعليم، أو الصحة، أو تحسين المستوي الاجتماعي والاقتصادي، وهذا لا يأتي بمجرد القول إلا من خلال توفير فرص عمل كافية قادرة على خلق الرفاة، والانسجام الاجتماعي ، والإسهام في النهوض باقتصاد المجتمع، فالبطالة مشكلة اقتصادية كما هي مشكلة اجتماعية، ونفسية، وسياسية، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (حسن والهمالي، 2019)، بأن العوامل النفسية تأتي في المرتبة الأولى من حيث تأثيرها على العاطلين عن العمل في مدينة الشاطئ ، وجاءت في المرتبة الثانية العوامل الاجتماعية ، وكما أوضحت نتائج الدراسة أيضًا أن أهم أسباب البطالة تركزت في عدم توفر فرص عمل تتناسب مع المؤهل العلمي للعاطلين، وكلك عدم وجود دورات تدريبية على مهن وحرف مطلوبة في سوق العمل خاصة العاطلين عن العمل من الخريجين ، (حسن والهمالي، 2019: 12)، ولذا تتحدد مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: **ماهي الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبطالة الشباب في المجتمع الليبي؟**

4. أهداف الدراسة

1) الكشف عن الآثار الاجتماعية لظاهرة البطالة على الشباب في المجتمع الليبي.
2) الكشف عن الآثار الاقتصادية لظاهرة البطالة على الشباب في المجتمع الليبي.
3) اقتراح الحلول العلمية للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة البطالة على الشباب في المجتمع الليبي.

5. تساؤلات الدراسة

1) ماهي الآثار الاجتماعية للبطالة على الشباب في المجتمع الليبي؟
2) ماهي الآثار الاقتصادية للبطالة على الشباب في المجتمع الليبي؟
3) ما الحلول العلمية للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة البطالة على الشباب الليبي؟

6. أهمية الدراسة

أ) **نظريًا:** زيادة المعرفة النظرية لإحدى الظواهر الخطيرة في المجتمع الليبي اليوم، سواء على الفرد أو على المجتمع، وهذا الهدف عام تسعى إليه البحوث والدراسات لزيادة المعرفة لمشكلات المجتمع الليبي المعاصرة، خاصة بعد أحداث السابع عشر من فبراير.

ب) **تطبيقيًا:** قد تفيد نتائج هذه الدراسة الجهات ذات العلاقة بتوجهات ومقترحات علمية من شأنها أن تسهم في إيجاد فرص عمل متساوية لجميع فئات وطبقات المجتمع، حسب الاستحقاق العلمي أو ما دون ذلك، خاصة في ظل تفشي جائحة كورونا وسرعتها (كوفيد ـــ19) التي شلت حركة الملاحة الجوية والبحرية، والحركة التجارية، والاقتصادية، والتعليمية في العالم بأسره، وليس في المجتمع الليبي فحسب.

7. منهج الدراسة

ستستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي، عن طريق المسح الاجتماعي باستخدام استمارة الاستبانة لجمع البيانات من عينة عشوائية من الشباب العاطلين عن العمل، وتحديدًا من الخريجين بمدينة الخمس.

8. مفاهيم الدراسة

(1): مفهوم البطالة: تعددت وتباينت تعريفات البطالة، ومن أهمها ما يلي:

(أ): مفهوم البطالة في اللغة: بَطَلَ الشيء، بطولًا، وبطلانا ذهب ضياعًا، ويقال بطل دم القتيل وذهب دمهُ بطلا إذا قتل، ولم يُؤخذ له ثأر أو دية، وبطالة العامل إذا تعطل، فهو بطال (المعجم الوسيط، 1960: 63).

(ب): مفهوم البطالة في القوانين الوضعية: تُعرف بأنها عدم توفر فرص العمل للعمال القادرين على العمل، والراغبين فيه، والباحثين عنه، أي أنها الحالة التي يكون فيها المرء قادرًا على العمل وراغبًا فيه، ولكنه لا يجد العمل والآجر المناسبين، تعتبر البطالة تعطُلا غير إرادي عن العمل، بالنسبة للشخص القادر على العمل، فإذا كان الشخص غير قادر على العمل بسبب العجز والشيخوخة، أو المرض، فلا تعتبر ضمن حدود البطالة، وهناك من رأى أنها الفجوة بين النشاط الاقتصادي والعمالة (رمضان، 2004: 265).

(2): مفهوم العاطلين عن العمل: هم الموظفون الذين فقدوا وظائفهم، ولكنهم يبحثون عن عمل، أو ينتظرون أن يعودوا إلى الوظيفة (مُحيي، 2009: 127).

أو هم الأشخاص القادرون على العمل، ومؤهلون له، وراغبون فيه، وباحثون عنه، وموافقون على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع، والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية، نتيجة للقيود التي تفرضها الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع (لطفي، 1998: 111).

(3): المفهوم الإجرائي للشباب: هم الفئة العمرية من أبناء المجتمع الليبي الذين أدركوا سن البلوغ إلى سن الرجولة، والقادرون على العمل والعطاء، والمقبلون عليه والراغبون فيه.

(4): المفهوم الإجرائي للآثار الاجتماعية للبطالة: هي مجموعة الآثار التي تترك بصماتها على الشباب والأسرة بشكل خاص، وعلى المجتمع بشكل عام، فعدم حصولهم على فرصة عمل مناسبة بالأجر المناسب الذي يشبع لهم حاجاتهم الأساسية في الحياة، ويحافظ على استقرارهم يجعلهم يعانون من العديد من المشكلات الاجتماعية على الصعيد الشخصي، والأسري، والاجتماعي، متمثلة في الجريمة والانحراف، والتطرف، والعنف، وتعاطي المخدرات، والشعور بعدم الانتماء، والهجرة للخارج، والتفكك الأسري.

(5): المفهوم الإجرائي للآثار الاقتصادية للبطالة: هي الآثار الاقتصادية التي تتركها على الفرد والمجتمع من النواحي الاقتصادية، فعلى الصعيد الشخصي تؤدي البطالة إلى افتقاد الأمن الاقتصادي، حيث يفقد العامل دخله، وربما كان الوحيد، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته، أما على الصعيد المجتمعي فتؤدي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري، وخسارة البلد للناتج القومي.

9. البطالة

1.1.1 1.9 تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة

"هي كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند الأجر السائد، ولكن دون جدوى" (صالح، 2008: 70).

يتضح من خلال التعريف السابق أنه ليس كل من لا يعمل هو عاطل عن العمل، فالطلبة، والمعاقون، والمسنون، والمتقاعدون، ومن فقد الأمل في العثور على العمل (اليأس)، أصحاب العمل المؤقت، ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل.

1.1.2 2.9 أنواع البطالة

تأخذ البطالة أشكالًا متعددة طبقًا لمسبباتها، فلو كانت البطالة من نوع واحد لسهلت عملية معالجتها، ويمكن التمييز بين الأنواع الرئيسة للبطالة التي من أهمها (البطالة الاحتكاكية، والبطالة الهيكلية، والبطالة الدورية، والبطالة القسرية، والبطالة المقنعة، والبطالة الموسمية، والبطالة الاختيارية)، سنعرض هذه الأنواع كي نفهم طبيعتها، ومن ثم نبين آثارها على الفرد والمجتمع (عبيرة، 2014: 216).

- **البطالة الاحتكاكية:** تتولد نتيجة صعوبة انتقال العمال بين المشاريع الإنتاجية المختلفة، وتنشأ نتيجة جهل العمال بفرص العمل المتوفرة لهم في مناطق أخرى، أو نتيجة الانتقال من محل سكنهم الاعتيادي إلى محل توفر الأعمال في أماكن أخرى، وقد تتولد نتيجة عدم معرفة العمال العاطلين المستغنى عنهم للمهارة أو الخبرة المطلوبة في الأعمال الأخرى ، وسبب هذه البطالة يرجع إلى عاملين ، هما: الأول: التغير الكبير في الهيكل الصناعي للقطر، كظهور بعض الصناعات ، أو اختفائها ، أو نشوء بعض الصناعات الأخرى،

والثاني: التوسع الصناعي نتيجة التقدم الفني في الإنتاج ، أو إحلال الآلة محل العامل، وفي كلتا الحالتين يستغنى عن بعض العمال فتتولد البطالة. (العاني وعمر، 1991: 238).

- **البطالة الهيكلية:** تنشأ نتيجة التغيرات في هيكل الإنتاج وفنيته، ما يؤدي إلى إحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة. (رشوان، 2010، 79)، ومعنى ذلك أن البطالة الهيكلية هي تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة، ومؤهلات وخبرات العمال المعطلين، والراغبين في العمل والباحثين عنه (عرب، 1994: 36).
- **البطالة الدورية (الموسمية):** هي بطالة إجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي، تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل، فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش قد تتوقف بعض المشاريع كليًا أو جزئيًا مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوى العاملة (غدنز، 2005: 462).
- **البطالة القسرية:** يظهر هذا النوع من البطالة في حالة عجز النظام الاقتصادي عن خلق فرص عمل كافية لامتصاص قوة العمل الفعالة والمتزايدة، أي بقاء نسبة من العمال دون عمل.
- **البطالة المقنعة:** وهي البطالة التي تشير للعمال الذين يعملون بدوام كامل في أنشطة لا تلتزم عملًا بدوم كامل، فهي من ثم تمثل استخدامًا منقوصًا للقوى العاملة، وتصاحبها إنتاجية منخفضة ومعنويات منخفضة وأجور ومرتبات منخفضة (نعمان، 1985: 114).
- **البطالة الموسمية:** يحدث هذا النوع من البطالة في وقت معين من السنة، أو في موسم معين، ويتجلى حدوث هذا النوع من البطالة في نشاطات اقتصادية معينة، كما يلاحظ ذلك مثلا في قطاعات البناء والتشييد، حيث يقل النشاط النسبي لهذا القطاع في فصل الشتاء، خاصة عند سقوط الأمطار الغزيرة، أو عند الارتفاع الشديد في درجة الحرارة في فصل الصيف، ولاسيما في الفترة التي تشتد فيها الحرارة، بحيث يمثل التعرض لها ساعات طويلة خطورة على العاملين (هاشم، 2020: 87).
- **البطالة الاختيارية:** تشير البطالة الاختيارية إلى الحالات التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته، وذلك عن طريق تقديم استقالته من العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرًا أعلى، وظروف عمل أحسن، إلى غير ذلك من الأسباب، في كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري (الحلفي، 2008: 102).

1.1.3 3.9 أسباب البطالة

1) عدم التوافق بين النظام التعليمي وسوق العمل: أحد الأهداف الرئيسية للتعليم هو تمكين الناس من الحصول على عمل يتوافق مع ما يحمله الشخص من مؤهلات علمية، فالعمالة هي ترجمة لعملية التعليم،

التي يمكن من خلالها الحصـــول على النمو، والتوزيع العادل لثماره، بغية مواجهة الفقر والبطالة، لكن عندما تنقطع العلاقة بين العمالة والتعليم، يتم هدر الموارد، وتبديد العوائد، ويزداد الأمر ســـوءًا لجمود مؤسسات التعليم، وقلة الاستثمارات، وعدم تلبية متطلبات السوق بنوعية العمالة المطلوبة (عبيرة، 2014: 218).

2) الاختلالات الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد الليبي: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي واضحة من خلال هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الأخرى، التي أدت إلى أن يكون الاقتصاد الليبي اقتصـــادًا ريعياً يعتمد على اســـتخراج ســـلعة طبيعية اســـتراتيجية (النفط) وتصـــديرها، تلك التي تتعرض باستمرار إلى تقلبات أسواق النفط العالمية في سنوات متلاحقة، خاصة الانهيار الكبير للأسعار في مطلع العام (1986ف) وما تركه من آثار ســلبية في الاقتصــاد، ثم فرض العقوبات الاقتصــادية على ليبيا بعد قضـية لوكربي، وترك هذا التدهور آثاره الضـارة في الاقتصـاد والمجتمع ، وتعمق الركود الاقتصـادي، ولم يعد القطاع العام مؤهلا لاستيعاب قوة العمل الجديدة، خاصـة من الخريجين الجدد، وتآكلت القوة الشـرائية (الرواتب والأجور) أمام التضخم المفرط الذي وصل إلى أرقام رباعية (قاسيمي، 1991-1992: 180).

3) إلغاء سياسة التعيين المركزي للخريجين: لقد تم إلغاء سياسة التعيين المركزي لخريجي الجامعات والمعاهد التي كانت ليبيا تعتمد عليها لعدة ســنوات، مما أدى إلى ظهور مشــكلة البطالة المقنعة، حيث اضــطرت الدولة إلى التخلي عن هذه السـياسـة بعد أن تفاقمت أزمتها الاقتصـادية والاجتماعية نتيجة للأحداث التي تعرضـت لها البلاد، وانخفاض معدلات النمو الاقتصـادي لمعظم القطاعات، فالتوقف عن تعيين الخريجين أدى لبروز بطالة المتعلمين من الخريجين بدلا من بطالة غير الخريجين.

4) عدم تحديث أسـاليب وطرق العمل وتطويرها: وعدم التوسـع في أماكن الإنتاج، أو تنفيذ مشـروعات جديدة (إبراهيم، 2009: 71).

5) الفسـاد الإداري والمالي: حالة الفسـاد الإداري بشـكل واضـح في المجتمع الليبي، حيث أصـبحت ليبيا في مقدمة دول العالم في الفسـاد الإداري، ولا سـيما بعد السـابع عشـر من فبراير من العام 2011ف، ويؤثر الفساد الإداري في اتساع فجوة البطالة من خلال الآتي:

(أ) التعيين ليس على أساس الكفاءة والشهادات الدراسية، وإنما على أساس المحسوبية والولاءات والمحاصصة في جميع الوزارات، مما يجعل المستحقين فعلا للعمل في المنصب والوظيفة بعيدين عنها.

(ب) تعطيل البرامج الاستثمارية من خلال فساد بعض القائمين عليها وفساد المقاولين وتشغيل الأحداث بدلًا من الشباب العاطلين عن العمل نتيجة للأجور المتدنية للأحداث (الحيالي، د.ت: 15).

6) الاعتماد على الاستيراد وعدم السعي إلى التصنيع ونقل التكنولوجيا المتقدمة.

7) فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي للعمال في سوق العمل، وعدم وجود مؤسسة معينة لوضع البيانات والمعلومات حول الباحثين عن عمل، الأمر الذي يضفي غموضًا على حجم سوق العمل، وكذلك سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم اختيار المجالات المناسبة التي يوجه لها الاستثمار في المجتمع.
8) ارتفاع معدل نمو العمالة العربية مقابل انخفاض نمو الناتج القومي (هاشم، 2010: 87).

1.1.4 4.9 آثار البطالة

تمثل البطالة أحد التحديات الكبيرة التي تواجه مختلف المجتمعات العربية، بما في ذلك المجتمع الليبي، لآثارها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية الخطيرة على الشاب والأسرة بشكل خاص، وعلى المجتمع بشكل عام، فالعمل من الأمور الضرورية، والأساسية لحياة البشر ولاستقرارهم، ومع ذلك فإن معدلات البطالة في تزايد، ويمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط الآتية:

1.4.9 الآثار الاجتماعية

تعد البطالة من الأمراض الخطيرة التي يواجهها المجتمع، لما يترتب عليها من آثار سلبية تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية، ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنتشر وتستفحل فيه ، وتؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه قيمه الأخلاقية والاجتماعية، كما يمثل انتشارها بشكل واسع بين صفوف الفئات العمرية القادرة على العطاء، والتي تملك مخزونًا من الطاقة الإنتاجية خطرًا حقيقيًا على صحة المجتمع وعافيته ، الأمر الذي يعيق أي مجتمع متخلف عن أن ينمو ويرتقي إلى مصاف المجتمعات المتقدمة فنيًا وعمليًا واجتماعيًا واقتصاديًا، ومن بين هذه الآثار ما يأتي:

1. **توتر العلاقة بينهم وبين أسرهم:** حيث تؤثر البطالة بشكل مباشر وغير مباشر على علاقة الشباب داخل أسرهم، حيث إنها تولد لدى الفرد شعوراً بالنقص، إضافة إلى أنها تورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة، كالرذيلة ، والانحراف ، وممارسة السرقة ، والعنف ، والنصب، والاحتيال، مما يضع أمام منظمات المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة مسؤوليات كبيرة للحد من هذه الآثار، وفتح أبواب الأمل أمام الشباب والإحاطة بمشكلاتهم، وتقديم يد العون اللازم لهم، فمن الصعب عليهم الشعور بعدم قدرتهم على تلبية حاجاتهم نتيجة عدم حصولهم على عمل.

2. **الحاجة والعوز المادي:** يعد أثقل شيء على نفس الشخص تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي، فهي تنال من كرامة الإنسان، ومن نظرته لنفسه، وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسؤولا عن أسرة تعوّل عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية، فعندما تشخص إليك أبصار الأطفال في المطالبة بمستلزمات العيش، وترى في نظراتهم البريئة استفسارات كثيرة يقف المرء عاجزًا لا يدري كيف يرد عليها، وبأي منطق يقنعهم بقبول واقعهم

المرير، كيف تشرح لهم أن رب الأسرة عاطل لا عمل لديه، ولا يقدر على الاستجابة لرغباتهم، والجوع كافر كما هو معروف، الخ.... في عالم الأطفال هناك الصفاء النقاء والعدالة والإحسان، وليس الاجحاف وهضم الحقوق، وخصوصًا عندما يتعلق ذلك بحق العيش الكريم، واللقمة الشريفة دون مذلة مد اليد للآخرين (عبيره، 2014: 221).

3. المعانة من الفقر: تؤكد الإحصاءات أن هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، وتأخرهم عن الزواج، وإنشاء الأسرة، وعجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم (البوهي، د.ت: 53).

4. **الشعور بالفراغ:** حيث يشعر الفرد العاطل عن العمل بالفراغ وعدم تقدير المجتمع، فتنشأ لديه العدوانية والإحباط، وكما أن البطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه، حيث إن الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات وبقية أفراد الأسرة سلبًا مما ينعكس بدوره على العلاقة الأسرية، ومعاملة الأبناء داخل أهم مكون من مكونات المجتمع العام.

5. تولد البطالة لدى الأفراد العاطلين عن العمل الإحساس بانخفاض قيمتهم، وأهميتهم الاجتماعية، وأنهم أقل من أقرانهم الذين يزاولون أعمالا وأنشطة إنتاجية، حيث يسيطر عليهم الملل، ويعيق تكيفهم الذاتي والاجتماعي مع أسرهم والمحيطين بهم (البوهي، د.ت: 52 ـ59).

6. تؤثر البطالة في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، وإنما تعمل أيضًا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف، ووفقًا لهذه القناعة وإلا فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملًا خطأ أو محظورًا في نظرهم، لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها.

7. ينظر العاطلون عن العمل للأنظمة والقوانين الشرعية والوضعية أنها لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من أجلها ألا وهي تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الناس بمختلف أعمارهم، وانتماءاتهم، وجنسهم، ولونهم، وإعطاء كل ذي حق حقه، فهي لم تسعفهم من الفقر، ولم تحقق لهم سبل العيش الكريم، مما جعل لديهم قناعة كافية بعدم احترامها، والالتزام بها، مما سبب في خلق مشكلة تهدد أمن وسلامة المجتمع، تكمن في أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع، وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها ، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي ، ولا سيما فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس.

8. ضعف الضوابط الأسرية، وتأثير القيم العامة التي تنتج عن ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع مما يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية، وهذا الوضع يكون سببًا في زيادة نسبة الجريمة، وخاصة جرائم الاعتداء على الأملاك (السرقة ـــ النشل ـــ سرقة السيارات)، التي يصعب في الغالب السيطرة عليها من قبل المؤسسات المعنية بالضبط الإداري (الأجهزة الأمنية) (عبيره، 2014: 222).

9. تُحدث البطالة حالة خلل في عملية التكيف الاجتماعي للفرد مع مجتمعه، الأمر الذي يؤصل الشعور الدائم بالفشل، والإخفاق لدى الفرد العاطل عن العمل، مما يدفعه إلى العزلة، وعدم الانتماء الأسري والاجتماعي، ثم يؤدي به للجوء إلى تعاطي المخدرات وسيلةً للخروج والهروب من معاناة الواقع ومواجهته، علمًا بأن الاكتئاب يعد من أهم العوامل النفسية الدافعة إلى الإدمان، وذلك لما يلازم حالة الاكتئاب النفسي من توتر، وإحساس بالعجز عن مواجهة الضغوط الخارجية (الزبيدي، 2009: 27).

2.4.9 الآثار الاقتصادية للبطالة

يقول البروفسور لودفينغ فوس ميزس عليكم أن تتذكروا أنه من السياسات الاقتصادية لا توجد معجزات، لقد قرأتم في كثير من الصحف والخطب حول ما سمي بـــــــ " المعجزة الاقتصادية الألمانية " وأن كل بلد يستطيع أن يمر بمعجزة مماثلة من النهوض الاقتصادي، على الرغم من القول بأن النهوض الاقتصادي لا يتأتى عن معجزة، إلا إنه يتأتى عن تطبيق سياسات اقتصادية سليمة، وعليه يجب أن تكون الحكومة راعية ليس للناس أنفسهم، ولكن للأحوال التي تسمح للأشخاص، والمنتجين، والتجار، والعمال، ورجال الأعمال، والمدخرين، والمستهلكين من متابعة ما يصبون إليه من أهداف بسلام، فإذا ما فعلت الحكومة ذلك، وليس أكثر من ذلك فسوف يصبح الناس قادرين على العناية بأنفسهم أفضل كثيرًا مما يمكن للحكومة أن تفعل (نافع، 2007). وللبطالة تأثيرات اقتصادية عديدة، منها:

1. تؤدي البطالة إلى افتقاد الأمن الاقتصادي، حيث يفقد العامل دخله الوحيد_ أحيانًا_، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.
2. تسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية تؤثر على اقتصاد الفرد بسبب انعدام دخله.
3. تؤدي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري، وخسارة البلد للناتج القومي (عبيرة، 2014: 223).
4. تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).
5. تؤدي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية.

6. تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأســـمالي والناتج المحلي، وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

7. تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمال أحيانًا إلى الاضطرابات والمظاهرات (أحمد، 2000: 79).

8. تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشـــريحة واســـعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثًا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية، ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل، حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلما ورغبة تراود أذهان كثير من الشباب، وتقول الإحصائيات إنه خلال العشر سنوات الماضية تزايد عدد من يعبرون الحدود سعيًا وراء حياة أفضل بشكل مستمر، حيث تم تقدير أن هناك فردٌ واحدٌ من كل خمسة وثلاثين شخصًا حول العالم يعيش مهاجرًا، وإننا إذا جمعنا كل المهاجرين في مكان واحد فإنهم سيكونون دولة هي الخامسة على مستوى العالم من حيث تعداد السكان، كما يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من جراء هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية، وبريطانيا (56%)، أما كندا فإن العائد الذي تجنيه يعادل ثلاثة أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث.

9. تؤدي البطالة إلى خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن، حيث يسود الفهم الخاطئ: إذا لم يكن الوطن قادرًا على إعالتي، أو حمايتي فلماذا أنتمي إليه؟! (أحمد، 2000: 81).

1.1.5 5.9 البطالة والفقر

يعتبر معظم علماء الاجتماع أن البطالة والفقر سببان رئيسان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه، ومؤشران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية، إلا أن البطالة باعتبارها تصيب الفئات الكادحة والفقيرة أكثر من غيرها، خاصة بين فئات الشباب القادرين على العمل والعطاء، خلال العشر سنوات الماضية تحديدًا، حيث بدأ استقطاب الشباب في الحروب الأهلية بين المدن، وفي استخدام السلاح خارج شرعية الدولة، كل هذا بسب السياسة التسلطية التي كانت تضع الخطوط الحمراء في التعيينات والتوظيفات ، مما جعل مظاهر البطالة تتســع يومًا بعد آخر، فالبطالة نتيجة طبيعية في النظام الرأســمالي، وملازمة له، فقد أصـــبحت حالة عامة في الأنظمة الدكتاتورية، ومنها أشـــكال الحكومات الفردية في العالم العربي خصوصا، وفي العالم الثالث بشكل عام، وذلك لأسباب كثيرة ، منها الأزمة السياسية، والحصار الاقتصادي، وتشوية الاقتصاد، وكثرة نماذجه (عمار، 1982: 388 ـ 389).

والتحولات والتغيرات الجديدة في المجتمع الليبي، تســـتدعي جهوداً اســـتثنائية للعمل من أجل الرقي الاقتصادي والاجتماعي، فشيوع البطالة، وشح فرص العمل مقارنة بنسبة الراغبين بالعمل، وتفاقم البطالة يومًا

بعد يوم سيكون لها آثار وانعكاسات اجتماعية واقتصادية سلبية، ودون أدنى شك تشكل هذه الآثار خطرًا على المجتمع عند ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، وتركهم دون مصدر رزق، وما يترتب على هذه من انعكاسات اجتماعية، واقتصادية، وأخلاقية، وسياسية؛ فاجتماعيًا تؤدي إلى سوء العلاقات الاجتماعية، واقتصاديًا الفقر وما يترتب عليه من سوء الرعاية الصحية، وانخفاض المستوى التعليمي ، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاجية، وأخلاقيًا الجريمة والانحراف والعنف، وسياسيًا ما يترتب عليه من تهديدات وتوترات على النظام السياسي القائم، وهذه الأبعاد متفاعلة فيما بينها، فالبطالة تؤدي إلى الفقر، وهو بدوره يؤدي إلى الصراعات الاجتماعية وارتفاع نسب الجريمة والعنف، ومن ثَم فإن هذه الأبعاد ناتجة عن تفاقم البطالة، وتؤدي إلى عدم استقرار الدولة.

في ظل وضع كهذا وتفاقم أعداد البطالة، وزيادة الضغوط النفسية على المواطن الكادح البسيط فإننا لا نتوقع أي مظهر من مظاهر النزاهة والشفافية، بل على العكس، فإننا نجد أن شبح البطالة قد ألقى بظلاله الكئيبة على قطاعات واسعة من المجتمع، بحيث ينجم عن ذلك المظاهر الآتية (عبيرة، 2014: 225):

- انتشار دائرة الفساد المالي والإداري واتساعها.
- تفشي المحسوبية والتزلف والتملق للمسؤولين وأصحاب القرارات.
- تفكك أواصر اجتماعية كانت فيما مضى من أهم وأبرز صفات ومكونات المجتمع بحكم الفتن والعوز والفاقة.
- انخفاض مستوى التعليم كمًا ونوعًا.
- تزايد ظاهرة عمالة الأطفال وهجرة المقاعد الدراسية مبكرًا نتيجةً طبيعة لتدني الحياة المعيشية وانتشار الفقر.
- تدني مستوى الخدمات والوعي الصحي نتيجة إلى انعدام الأمن والاستقرار السياسي.

1.1.6 6.9 البطالة ومخرجات التعليم العالي

من المعروف أن للتربية ومؤسساتها وظائف أساسية أربعة تعتبر من العناصر المهمة في عوامل الإنتاج والتوزيع، وهما العنصران المتميزان في تحديد التنمية الاقتصادية (ثروةً وإنتاجًا)، والتنمية الاجتماعية (توزيعًا وإشباعًا)، كما أنها تسهم في الآتي (الشراح، 2002: 331):

1. تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية.
2. البحث والكشف عن المعارف الجديد.
3. تطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية بما يوفر ثقافة مشتركة ومنهجًا فكريًا مشتركًا للعمل.
4. نشر المعرفة وإشاعتها بين أكبر عدد من المواطنين.

5. وظيفة المدارس والمعاهد والجامعات هي تخريج الطاقات البشرية المدربة، أو شبه المدربة، أو على الأقل القابلة للتدريب، والقادرة على ممارســـة عمل معين، وهي بذلك توفر ذخيرة من المهارات الفنية والعلمية والتنظيمية اللازمة للإنتاج السلعي وغير السلعي.
6. تُعني مؤسـسـات التعليم وبخاصـة الجامعات ومراكز البحوث المتصـلة بها بالبحث واكتشـاف المعرفة الجديدة وتنظيم الخبرة الإنسانية.

والمعروف أن المعرفة وحدها من بين عناصـر الإنتاج يمكن أن تتزايد بمتوالية هندسـية، وليس ذلك شـأن الأرض والموارد الطبيعية مثلا، وعن طريق البحوث تزداد كمية الحقائق كما تتسع أبعادها، وعن طريق التعليم يزداد عدد الأفراد الذين يحيطون بهذه الحقائق، ويصـــبح رأس المال المعرفي في المجتمع مجموع الحقائق المعروفة في عدد الناس الذين يعرفونها، وبهذا يمكن القول إن مؤسـسـات التربية تسـهم في التوسـع الرأسـي والأفقي لعامل المعرفة الذي يمثل عن طريق عارفيه عاملا رئيسًـــا في مدخلات التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية، وقد أجريت العديد من الدراسـات والبحوث في عدد من دول العالم الصـناعية حول تقرير القيمة المضافة من التعليم وآثاره في زيادة الناتج القومي، في فروع الدراسات التربوية يُعرف باقتصاديات التعليم، وقد أثبتت هذه الدراسـات جميعها أن للاسـتثمار في التعليم مردودًا اقتصـاديًا يمكن تتبع قيمته سـلسـلة زمنية عن طريق تحليل عائد مختلف عوامل الإنتاج (ألشمري، 2009: 289).

إن أكثر المشكلات التي تعاني منها نظم التعليم في العالم تتعلق بعدم قدرتها على إعداد الإنسان لمواجهة احتياجات سوق العمل ومسايرة التبدلات الدائمة في هذه الاحتياجات، دول كثيرة ومن بينها ليبيا مازالت تعاني مشـــكلة البطالة بين المتعلمين نتيجة الزيادة العالية في أعداد الطلاب، وما يترتب على ذلك من توســـع في التعليم، وتضخم في مخرجاته، حيث إن مخرجات التعليم العالي في المجتمع الليبي ضعيفة نظرًا لعدة أسباب، منها (الشراح، 2002، 333):

1. أن أعدادًا كبيرة من أعضـاء هيئة التدريس بدون مرتبات لأكثر من خمس سنوات، خاصـة الذين عادوا من الإيفاد بالخارج في السنوات الأخيرة.
2. نقص في قيمة الراتب الشـهري للمتقاعدين، ومن هم على أبواب التقاعد، بحيث يتقاعدون وكأن لهم خمس سـنوات لم يدرسـوا بالجامعات، مما يدفع الأسـاتذة للقيام بأعمال خارج جامعاتهم، وفي غير تخصـصـاتهم حتى يوفروا حياة معقولة وكريمة لأسرهم.
3. عدم عودة الموفدين لدرجة الماجستير أو الدكتوراه بالخارج أي (هجرة العقول) خاصـة لو استقروا بالخارج، وتحصلوا على مسكن، وجنسية، وإقامة، ومنحة، أو مرتب أفضل.
4. تدني إقبال الطلبة المتفوقين على وظيفة معيد بعد معرفة معاناة أساتذتهم.

5. تدني الأداء داخل الجامعات تدريجيًا، لأن التعليم العالي يحتاج إلى ذهن صـــافٍ، ومن ثَم ســـتكون المخرجات فاشلة وضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها.
6. ارتباط مخرجات التعليم العالي بسـوق العمل مباشـرة، مما يجعل من ليس لديه الخبرة والكفاءة العالية في منصب القرار أو في الحكومة ما يزيد من انتشار الفشل والفساد بشكل أكبر.

إن المجتمعات التي تواجه مشكلات البطالة بين المتعلمين تدرك خسارتها الفادحة في فقدان القوى العاملة المعدة والمدربة على مهن رفيعة قد تتسـابق دول أخرى عليها للاسـتفادة منها، فالمشـكلة ليسـت في ارتفاع المســتويات العلمية والمهنية للقوى العاملة، إنما الأمر يتعلق في كونها مثل فائضٍ أو تضـــخمٍ تعليميٍّ لأنها فوق قدرة الاقتصاد على استيعاب الخريجين، وذلك لأن الاقتصاد لا ينمو إلا بربطه بالوظائف الفنية والمهنية والصـــناعية، وهذا يتطلب التنســيق والتكامل مع نظام التعليم من أجل بناء المعارف والمهارات والمهن التي يحتاجها ســـوق العمل، فالدراســـة للقوى العاملة على خط التخطيط التعليمي ليس بمعتذر لتجنب العجز في القوى العاملة المطلوبة، وحتى في معالجة مشـكلة الفائض في العمالة الذي يؤدي إلى البطالة بين المتعلمين، أو هجرة العقول للخارج (عبيرة، 2014: 227).

1.1.7 7.9 الحلول العلمية المقترحة لمواجهة مشكلة بطالة الشباب

إن التحدي الكبير الذي يواجه كل نظام تربوي هو كيفية إيجاد توازنات بين الطلب الاجتماعي على التعليم والاحتياجات الفعلية لسـوق العمل، وهذا الأمر ليس من اليسـير تحقيقه ما لم تتضـافر جهود المجتمع على المستوى المركزي، فالنظام التعليمي في سياق تحقيق أهدافه لابد أن يراعي العوامل الثلاثة الآتية، وهي: النمو في الطلب الاجتماعي على التعليم، والمعدلات المرتفعة للنمو السـكاني، والضـعف أو الانكماش في النشـاط الاقتصادي.

أما متطلبات استخدام مدخل إعداد القوى العاملة في التخطيط التعليمي فهي على النحو الآتي:

1. إحداث تغيرات جوهرية في البناء الاقتصادي والاجتماعي والنظام التعليمي من خلال:
   (أ): خلق فرص عمل جديدة (النظام الاقتصادي).
   (ب): يقوم التعليم بتوفير وإعداد الأيدي العاملة كمًا وكيفًا.
2. وضع استراتيجيات جديدة للتنمية تتصف بالشمول والنمو المتوازن.
3. الاهتمام بتربية الإنسان باعتباره محور عملية التنمية.
4. إعطاء أولوية للأهداف الاجتماعية خصوصًا عند الأخذ باستراتيجية التنمية البشرية المستدامة.
5. تصـحيح الخلل الناتج عن سياسـة التوظيف، والأجور وتسـعير الشـهادات، وذلك من خلال: التنبؤ بالنمو الاقتصـادي، وتشـخيص الوضـع الراهن، والتنبؤ بالاحتياجات من القوى العاملة، والموازنة بين العرض

المطلوب من القوى العاملة، وتقدير المعروض من القوى العاملة، ووضع خطة التعليم والتدريب، والعوامل الحافزة من مهنة إلى أخرى مثل الأجور، والترقي في السلم الوظيفي عن طريق التعليم والتدريب، والتقدم التكنولوجي، ودوره في تقليص الدور المباشر للإنسان، والخارجين عن العمل بسبب التقاعد، أو الوفاة، أو المرض، والعمالة الوافدة وغيرها....إلخ. (مشعل، 2003، 70)

يتضح مما سبق أن المشكلة الأساسية في تفاقم البطالة وتزايدها غير مسبوق، والذي أصبح هاجسًا يخيف الجميع هو عدم الجدية، وتخبط الحلول، والخطط الكفيلة بالقضاء على البطالة حسب جدول مدروس بشكل جيد إذ انفردت كل وزارة ومؤسسة بحل مشكلة البطالة بحسب ما تراه مناسبًا لحلها، فلابد من معرفة أسباب البطالة، ومن ثم وضع السبل الكفيلة لحلها، فالكل في المجتمع مسؤول مسؤولية مباشرة عما يحصل ويجري من انحدار واضح في نسب البطالة وزيادة تفاقمها، وخاصة بين الخريجين حيث أصبح سمة أو ثقافة تلحق بمجتمعنا اليوم.

10. الدراسة الميدانية

1.10 1.2 الإجراءات المنهجية للدراسة

أولًا ــ أداة جمع البيانات: تم الاعتماد على الاستبانة المغلقة وسيلة لجمع البيانات، فهو أنسب الأدوات لمثل هذا الموضوع.

ــ العينة: تم اختيار عينة عشوائية من الشباب العاطلين عن العمل من فئة (الخريجين) بمدينة الخمس، وبلغ عدد العينة (60) مفردة، 40 ذكورًا، و20 إناثًا.

ـ حدود الدراسة: أولًا ــ الحدود البشرية: تم اختيار عينة عشوائية من الشباب الخريجين العاطلين عن العمل القائمين في نطاق مدينة الخمس على أن يكون هؤلاء الشباب من الجنسين (ذكورًا وإناثًا).

ثانيًا ـــــ الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة بمدينة الخمس تلك المدينة الساحلية التي تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وشرق طرابلس بحوالي 120 كم، وعدد سكانها حوالي (57.830) نسمة، ومن أبرز معالمها مدينة لبدة الكبرى من أشهر المدن الأثرية على مستوى العالم.

ثالثًا – الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة من 2021/8/15 إلى 2021/9/10.

2.10 1.3 خصائص عينة الدراسة وتفسيرها

في عينة الدراسة كان ثلثا أفراد العينة من الذكور، حيث بلغت نسبتهم (67%) من المبحوثين، في حين بلغت نسبة الإناث (33%)، وهذا مؤشر يُظهر أن نسبة العاطلين عن العمل من الشباب الخريجين من الذكور أعلى من الإناث، ويُفسر ذلك بأن فرصة الإناث وخاصة الخريجات في الحصول على العمل أعلى من الذكور، وخاصة في قطاع التعليم العام والخاص متمثلا (في المدارس الخاصة، ورياض الأطفال، ومراكز

إعطاء دورات التقوية المنهجية وغيرها)، وكانت أعمارهم تتراوح ما بين (20 ـــ 30) سنة حيث بلغت نسبتهم (67%)، بينما بلغت نسبة من تتراوح أعمارهم (من 30 – 40) (18%)، وكانت نسبة الفئة العمرية من (40 – 50 فما فوق) (17%)، حيث تُشكل أعمار المبحوثين أهمية خاصة لا سيما في موضوع دراسة البطالة بين الشباب وتحديدًا الخريجين ، لما له من أهمية في اكتساب الفرد مخزونًا من التجارب والخبرات التي يكتسبها عن طريق الجماعات المحيطة به، سواء الأسرة، أو جماعة الأصدقاء، أو جماعة العمل إن وجد، كما أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم العُزاب حيث بلغت نسبتهم (53%)، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة عهود جبار عبيرة، مما يدل على أن فئة الشباب (العُزاب) هي الأكبر نسبة في العاطلين عن العمل من بين الخريجين، يليها المتزوجون بنسبة (40%)، وأما المطلقون فلم تتجاوز نسبتهم (7%) ، كما أوضحت الدراسة أن نسبة المتحصلين على الشهادة الجامعية من حملة الليسانس والبكالوريوس تفوق المتحصلين على الشهادات التعليمية الأخرى، إذ بلغت نسبتهم (41.6%)، يليها المتحصلون على الشهادة المتوسطة بنسبة (25%)، وأما المتحصلون على الشهادة الإعدادية فقد بلغت نسبتهم (16.7%)، والمتحصلون على شهادة فوق جامعية (ماجستير ودكتوراه) فقط بلغت نسبتهم 10%، وكانت نسبة المتحصلين على الشهادة الابتدائية ضئيلة جدًا لم تتجاوز (6.7%) من إجمالي أفراد العينة، وهذا يدل على أن الخريجين ذوي المؤهلات والشهادات يعانون من البطالة، مما يعكس أن المجتمع الليبي يعاني من أمية متعلمة نظرًا لعدم قدرة مخرجات التعليم العالي على استيعاب متطلبات سوق العمل من الخريجين، وأن هذه المخرجات ضعيفة، أي تزايد أعداد الخريجين مقابل انعدام فرص العمل أمام الشباب، واتضح أيضًا أن أكثر من نصف المبحوثين يتراوح عدد أفراد أسرهم ما بين (5 – 10) أفراد، حيث بلغت نسبتهم (67%)، بينما من كان عدد أفراد أسرهم من (2 – 5) فقد بلغت نسبتهم (33%) من أفراد العينة، وهذا يعني أن الأسرة كبيرة الحجم ، مما يعني أنها بحاجة لمساعدة أبنائها وبناتها من الخريجين لسد احتياجاتها الضرورية، وكونهم عاطلين عن العمل سيجعلهم عالة على أسرهم، ويولد لديهم شعورًا بالنقص والدونية، ويضطرهم للعمل في حرف ومهن أخرى مقابل أجر حتى وإن كان زهيدًا وبسيطًا، كما أوضحت الدراسة أن ما نسبته (58%) من أفراد العينة دخلهم الشهري متوسط، وأوضاعهم المعيشية متدنية، وهم بحاجة إلى دخل إضافي حتى تتمكن الأسرة من توفير سبل العيش الكريم لأفرادها، خاصة الأسرة كبيرة الحجم، فمرتب رب الأسرة لا يكفي لسد جميع احتياجاتها الضرورية، يليها من دخلهم الشهري متوسط بنسبة (27%)، في حين كانت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر (15%)، واتضح أن ما نسبته (53%) من أفراد العينة يقيمون في منازل تعود ملكيتها الخاصة لهم، بينما ما نسبته (35%) منهم يقيمون في منازل إيجار رغم غلاء أسعار الإيجارات، وعدم كفاية الراتب الشهري، كما أن (12%) من أفراد العينة يقيمون في منازل تعود ملكيتها للدولة، فمثلا في

مدينة الخمس (الوحدات السكنية التابعة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، والوحدات السكنية التابعة لجهاز الاستخبارات، والوحدات السكنية التابعة للسكة الحديدية، والوحدات السكنية التابعة للقاعدة البحرية، والوحدات السكنية التابعة لمصرف الادخار، وغيرها) نظرًا لعدم قدرتهم على بناء أو شراء عقار سواء أكان أرضًا، أم مسكنًا خاصًا بهم، خصوصًا وأنهم قد يكونون عاطلين عن العمل ولا يتقاضون راتبًا من الدولة، ويعملون في أعمال حرة.

1.4 3.10 تحليل نتائج الدراسة

1.4.1 1.3.10 الآثار الاجتماعية للبطالة

بالنظر إلى الجدول رقم (1) يتبين أن العبارة التي تحصلت على الترتيب الأول هي (ممارسة المهن والحرف الحرة والبسيطة) حيث بلغت نسبة من وافقوا على هذه العبارة (92%)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عهود جبار عبيرة (2014)، وهذا يدل على أن البطالة أثرت بشكل كبير على أوضاعهم النفسية، والمعيشية، والاجتماعية ، مما دفع بالشباب لممارسة مهن وحرف أخرى حرة أو موسمية، فمثلا الذكور اشتغلوا في المصائف خلال موسم الصيف، خاصة مع انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، بحيث جعل الناس يتجهون لقضاء الأوقات على البحر، أو العمل في المخابز، أو محلات المواد الغذائية بدوام جزئي، أو تجارة الأسمنت، أو العمل على مركبة آلية، أما فئة البنات فبعضهن التحق بمهنة التمريض من خلال دورة تدريبية لمدة ثلاثة أشهر، ترتب عليها وقوع بعض الأخطاء الطبية، وغيرها رغم أن لديهم شهادات جامعية، ولكنهم لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل مناسبة بأجر مناسب، في حين أن ما نسبته (8%) لم يوافقوا على ذلك، أي أن أوضاعهم وظروفهم المعيشية أفضل ولم يكونوا بحاجة للعمل.

جدول رقم (1)

يوضح الآثار الاجتماعية للبطالة على الشباب

ر. م	العبارة	موافق		لا أوافق	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
1	ممارسة المهن والحرف الحرة والبسيطة	55	%92	5	%8
2	الاعتماد على الأسرة في سد الاحتياجات الأساسية	44	%73	6	%10
3	الالتحاق بالمليشيات المسلحة خارج شرعية الدولة	53	%88	7	%12
4	الشعور بالملّل والسأم مما يدفع إلى ارتكاب الجرائم	48	%80	12	%20
5	النظرة الدونية للفرد العاطل عن العمل	45	%75	15	%25
6	عدم الثقة في مصداقية مؤسسات الدولة	50	%83	10	%17
7	ضعف الوازع الديني والتطرف	48	%80	12	%20

1.4.2 2.3.10 الآثار الاقتصادية للبطالة

يتضح من الجدول رقم (2) أن العبارة التي تحصلت على الترتيب الأول هي (عدم وجود راتب دائم في الدولة) حيث بلغت نسبة من وافقوا على هذه العبارة (90%) وهذا يعني أن الشباب وخاصة الخريجين بحاجة لمرتب دائم وتابت في الدولة من أجل مساعدة أسرهم في تحسين دخلهم الشهري، وسد احتياجاتهم الأساسية، وألا يكونوا عالة عليهم، أما من لم يوافقوا على هذه العبارة فقد بلغت نسبتهم (10%) وهي نسبة ضئيلة، فهناك بعض الشباب تكون أوضاعهم الاقتصادية ميسورة الحال، وليسوا بحاجة لراتب في الدولة، يليها العبارة التي تحصلت على الترتيب الثاني وهي (هجرة الشباب للخارج بحثًا عن فرصة عمل أفضل)، حيث بلغت نسبتهم (88%) وهذا يدل على أن بطالة الشباب دفعتهم للهجرة من أجل تكوين أنفسهم، وضمان مستقبلهم، والمساعدة في تحسين أوضاعهم الاقتصادية لهم ولأسرهم، ولكن أصبح المجتمع الليبي يعاني ويلات هذه الهجرة حيث يموت غالبتهم غرقًا في البحر، وهناك من تنقطع أخباره عن أهله، تاركين وراءهم معاناة أسرهم النفسية من ألم الفراق والفقد، بينما من لم يوافقوا على هذه العبارة فقد بلغت نسبتهم (12%) وهم يفضلون البقاء في بلدهم عن الهجرة ، فهم لا يعرفون ماذا ينتظرهم ، وخاصة الإناث، وأما آخر عبارة فهي (إحلال الآلة محل اليد العاملة البشرية)، حيث بلغت نسبتهم (53%)، فالتقدم التكنولوجي، والعولمة، والأنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي، وتوفر الآلات الحديثة أسهمت في تقليص اليد العاملة البشرية، وخاصة المصانع الكبيرة التي تستطيع استقطاب أعداد كبيرة من الشباب للعمل بها، فبعضها تم قفله، مثل (مصنع الصابون ـــ ومصنع رُبّ التمور ـــ ومشروع الصوبات الزجاجية في مزرعة لفندانيا.. وغيرها)، وأما من لم يوافقوا على هذه العبارة فقد بلغت نسبتهم (28%)، فهم يرون أن العمل بالمصانع لا تتوفر فيه شروط السلامة الصحية، وأن أضراره الجسمية أكثر من فائدته، خاصة مصنع الإسمنت الذي يسبب في الإصابة بالأمراض، أخطرها تليف الكبد.

جدول رقم (2) يوضح الآثار الاقتصادية للبطالة على الشباب

ر. م	العبارة	موافق		لا أوافق	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
1	عدم وجود راتب دائم في الدولة	54	%90	6	%10
2	هجرة الشباب للخارج بحثًا عن فرصة عمل أفضل	53	%88	7	%12
3	إهدار الثروة البشرية	48	%80	12	%20
4	عدم الحصول على عمل مناسب بأجر مناسب	52	%87	8	%13
5	تفشي الوساطة والمحسوبية	50	%83	10	%17
6	سوء الأوضاع الأمنية في البلاد	44	%73	16	%27
7	إحلال الآلة محل اليد العاملة البشرية	32	%53	28	%46

1.4.3 3.3.10 الحلول العلمية المقترحة لمعالجة آثار البطالة على الشباب

يتضح من الجدول رقم (3) أن العبارة التي تحصلت على الترتيب الأول هي (إيجاد فرص عمل للشباب الخرجين) حيث بلغت نسبتهم (95%) وهذا يعني أنه يجب على وزارة التعليم العالي ربط مخرجات التعليم بسوق العمل حتى يتمكن الخريجون الحاصلون على مؤهلات الالتحاق مباشرة بوظائف حكومية تضمن لهم حقوقهم مواطنين في الدولة الليبية، وإعطاء منح دراسية للخريجين الأوائل بالداخل أو الخارج، وتعيينهم معيدين وضمان كافة حقوقهم، وأما من لم يوافقوا على هذه العبارة فقد بلغت نسبتهم (5%) وهي نسبة ضئيلة، فغالبًا ما يكون هؤلاء ممن يعملون في الأعمال الحرة، وليسوا بحاجة لراتب الدولة، أو أوضاعهم الاقتصادية مكتفية، أما العبارة التي تحصلت على الترتيب الثاني فهي (القضاء على الفساد الإداري والمالي) حيث بلغت نسبتهم (90%) خاصة فيما يتعلق بقرارات التعيين، حيث تتفشى الوساطة والمحسوبية وتؤول المناصب إلى أشخاص ليس لديهم مؤهلات علمية كافية لإدارة مثل هذه القطاعات، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة عهود جبار عبيرة (2014)، وأما من لم يوافقوا على هذه العبارة فقد بلغت نسبتهم (10%) وهي نسبة ضئيلة، فغالبًا ما يكونون من الأشخاص المتسلقين إلى السلم الوظيفي بوساطة أشخاص معينين، بينما كانت آخر عبارة (تشجيع برامج التنمية المستدامة وإدماج الشباب بها) حيث بلغت نسبتهم (58%) حيث يرى هؤلاء أن برامج التنمية المستدامة في المجتمع الليبي وخصوصًا في مدينة الخمس تحتاج لوقت طويل لتنقيدها، وتكاد تكون معدومة، بينما بلغت نسبة من لم يوافقوا عليها (42%) فهؤلاء لديهم رؤى استشراقيه للمستقبل، وأنه يمكن تحقيق أهداف مشروعات التنمية المستدامة من خلال جهود وأفكار الشباب من كلا الجنسين ، مثل إقامة ورش عمل عن (الريادة الاجتماعية) من خلال مشروعات بسيطة مثل كيفية استخدام الطاقة الشمسية بديلًا عن الطاقة الكهربائية، أو فتح معامل بسيطة لصناعة الحلويات والمأكولات الحارة بعنصر نسائي وبيعها مثل (معمل بونا بيتي . ومقهى كستيلوا . ومقهي ليدي سنتر) في مدينة الخمس وغيرها.

جدول رقم (3)

يوضح الحلول العلمية المقترحة لمعالجة آثار البطالة على الشباب

ر. م	العبارة	موافق		لا أوافق	
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
1	التوسع في المشاريع التنموية	40	%67	20	%33
2	إيجاد فرص عمل للشباب الخريجين	57	%95	3	%5
3	القضاء على الفساد الإداري والمالي	54	%90	6	%10
4	جذب الشركات الاستثمارية للعمل في البلاد	47	%78	13	%22
5	تشجيع برامج التنمية المستدامة وإدماج الشباب فيها	35	%58	25	%42
6	إعداد الأيدي العاملة كمًا وكيفًا من خلال التعليم	50	%83	10	%17
7	الاهتمام بالفرد باعتباره محور عملية التنمية	48	%80	12	%20
8	تصحيح الخلل الناتج عن سياسية التوظيف والأجور	51	%85	9	%15

11. نتائج وتوصيات الدراسة

1.11 نتائج الدراسة 1.5

1. أجمع المشاركون في الدراسة على وجود عدد من الآثار الاجتماعية للبطالة على الشباب تتمثل في: ممارسة المهن والحرف الحرة والبسيطة، والالتحاق بالمليشيات المسلحة خارج شرعية الدولة، وعدم الثقة في مصداقية مؤسسات الدولة، إضافة إلى ضعف الوازع الديني، والتطرف، وكذلك الشعور بالمال، والسأم مما يدفع إلى ارتكاب الجرائم.
2. هناك اتفاق عام بين المشاركين على وجود عدد من الآثار الاقتصادية للبطالة على الشباب تتمثل في: عدم وجود راتب دائم في الدولة، وهجرة الشباب للخارج بحثًا عن فرصة عمل أفضل، وعدم الحصول على عمل مناسب بأجر مناسب، وتفشي الوساطة والمحسوبية، وإهدار الثروة البشرية.
3. هناك شبه إجماع بين المشاركين في الدراسة على عدد من الحلول العلمية المقترحة للحد من آثار البطالة على الشباب تتمثل في: إيجاد فرص عمل للشباب الخريجين، والقضاء على الفساد الإداري والمالي، وتصحيح الخلل الناتج عن سياسة التوظيف والأجور، وإعداد الأيدي العاملة كمًا وكيفًا من خلال التعليم، والاهتمام بالفرد باعتباره محور عملية التنمية من خلال تشجيع برامج التنمية المستدامة، وادماج الشباب فيها.

1.6 2.11 توصيات الدراسة

توصي الدراسة بضرورة الأخذ بالآتي:

1. ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، ذلك من خلال تأهيل الشباب حديثي التخرج بإدماجهم ضمن العمالة المتخصصة في المجالات التي يحتاجها سوق العمل مما يساعد في سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة.
2. توسيع فرص التمكين للشباب تعليميًا ومهنيًا وصحيًا ونفسيًا.
3. تحسين المناخ الاستثماري وإزالة كافة العقبات والعراقيل من أجل توفير فرص عمل يمكن أن تسهم في حل مشكلة البطالة.
4. دعم وتشجيع القطاع الخاص ليأخذ دوره في المشاركة في تقليل نسب البطالة عن طريق مساهمته في خلق فرص عمل، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع المحلية لإجراء تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة، وبناء مرتكزات البنية التحتية على المستوى الوطني، وهو من شأنه استيعاب أعداد كبيرة من الشباب في تنفيذ مشاريع التنمية تلك.
5. من الضروري قيام تنسيق واقعي وحقيقي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التخطيط ووزارة المالية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، من أجل وضع البرامج والسياسات العامة التي من شأنها أن تسهم في معالجة مشكلة البطالة.
6. دعم برامج التدريب والتأهيل وذلك من أجل بناء قدرات الشباب العاطلين عن العمل.
7. خلق حالة من الانسجام داخل المجتمع للحد من الجريمة والتطرف والسيطرة على البطالة ومسبباتها.
8. ضرورة تضافر جهود أكبر عدد مكن من الوزارات والدوائر ذات العلاقة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك من أجل خلق نسبة أكثر من المشاركة لحل مشكلة البطالة من خلال القروض الصغيرة، وتدريب اليد العاملة، وزيادة نسبها في المشاريع الاستثمارية.
9. ضرورة إجراء دراسات علمية عن أسباب البطالة وتداعياتها في المجتمع.

1.7 المراجع

إبراهيم، حسناء ناصر، 2009، البطالة وخلق العمل إحدى تحديات الوضع الراهن، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 19، ص 71.

أحمد، ماهر،2000، تقليل العمالة، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية.

إرميص، علي سالم، 2013، البطالة الشبابية في الاقتصاد الليبي، المجلة الدولية للتنمية، العدد الأول، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ص 1- 24.

ألحلفي، عبد الجبار عبود،2008، البطالة في العراق، مجلة بحوث اقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 43. 44، ص 10.

ألشمري، خالد توفيق، 2009، مدخل في علم الاقتصاد، التحليل الكلي والجزئي، دار وائل للنشر.

البهلول، سمارة شعبان حسن، 2021، أسباب مشكلة البطالة في المجتمع المصري، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط، مج 10، ع (1)، ص 193 . 209.

البوهي، فاروق شوقي، التخطيط التربوي (عملياته، مداخله)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ت.

حسن، محمد أبو بكر علي، الهمالي، نوري عمر علي، 2019، البطالة في مدينة الشاطئ: "دراسة ميدانية في الجنوب الليبي "، مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية، كلية التقنية الهندسية، جنزور، العدد (1)، ص 1. 14.

الحيالي، وليد ناجي، دراسة بحثية حول البطالة مقدمة إلى الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة الاقتصادية، د، ت.

الدليمي، مؤيد منفي محمد، 2010، المخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الإنسانية، العدد الثاني، ص 325 . 362.

رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، 2010، المشكلات الاجتماعية، دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.

رمضان، أحمد، 2004، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية.

الزبيدي، حسن لطفي كاظم، 2009، البطالة في العراق، المظاهر والآثار وسبل المعالجة، بحث منشور في مجلة دراسة اقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، العدد (1)، ص 27.

الشراح، يعقوب أحمد، 2002، التربية وأزمة التنمية البشرية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

صالح، عبد الرزاق محمد، 2008، ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي بين الواقع والاحتساب، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، الدنمارك.

العاني، عبد اللطيف عبد الحميد، عمر، معن خليل، 1991. المشكلات الاجتماعية، جامعة بغداد.

عبيره، عهود جبار، 2014، البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق،" دراسة ميدانية في مدينة بغداد " جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم الخدمة الاجتماعية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد (40)، ص 213. 241.

عرب، عاصم بن طاهر، 1994، اقتصاديات العمل، (نظرية عامة)، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.

عمار، حامد، 1982، التربية العربية وعائدها الإنمائي، سلسلة كتب المستقبل العربي (1)، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

غدنز، أنتوني، 2005، علم الاجتماع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

قاسيمي، ناصر، 1991، 1992، خريجو الجامعة وسوق العمل، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر.

لطفي، علي، 1998، التحليل الاقتصادي الكلي، القاهرة، مكتبة عين شمس.

محمد مؤمن، 2019، مقال بعنوان: البطالة في ليبيا مأساة اقتصادية ومشكلة هيكلية، متاح بتاريخ: 17 أغسطس 2019 على الرابط: https://hunalibya.com /economy/6505/

محيي، إنعام سمير، 2009، واقع التوزيع الجغرافي للبطال في العراق، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية، العدد (21)، بيت الحكمة بغداد، ص 127.

مشـــعل، عبد الواحد، 2003، المخاطر الاجتماعية والاقتصـــادية للفســـاد الإداري والمالي، ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية التي اقامتها بيت الحكمة بالتعاون مع كلية الآداب، منشورة في مجلة دراسات اجتماعية، جامعة بغداد حول الاثار الاجتماعية للفساد.

المعجم الوسيط، 1960، تحقيق مجمع اللغة العربية.

نافع، شريف، 2007. البطالة مشكلة مزمنة تبحث عن حل، شبكة الأخبار العربية – محيط، 6 – 6 – 2007م.

نعمان، فكري أحمد، 1985، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دبي، الإمارات العربية المتحدة، دار القلم، ط1.

هاشـــم، عبد الخضـــر، حنان، 2010، البطالة في الاقتصـــاد العراقي: الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (3)، العدد 16، ص 87.

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

تقييم السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا ومدى إيفائها بمتطلبات سوق العمل الليبي في المدة من 2011 إلى 2020

عمر ارحومة أبورقيبة/ أستاذ محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة/ الجامعة الأسمرية

o.arhoma@gmail.com

فتحي بلعيد أبورزيزة/ أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة/ الجامعة الأسمرية

fathiap3030@gmail.com

علي محمد ديهوم/ أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد والتجارة/ الجامعة الأسمرية

Allllaiiii1981@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا في المدة من 2011 إلى 2020 بناء على مخرجاتها، ومدى موائمة مخرجات النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل الليبي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجمع المعلومات من خلال البحث المكتبي من كتب ودوريات ومواقع إلكترونية ذات الصلة بالموضوع، وخلصت الدراسة إلى أن هناك ضعف وهشاشة في السياسة التعليمية في الحصول على مخرجات تتوافق مع متطلبات سوق العمل الليبي، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق والتوفيق بين السياسة التعليمية والحاجة للكفايات المختلفة داخل المجتمع، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا بوجود سياسة تعليمية رشيدة وواضحة تحقق التطور المنشود.

الكلمات الدالة: السياسة العامة، التعليم العالي، سوق العمل الليبي، مخرجات النظام التعليمي.

Evaluation of the General Policies of Higher education in Libya and the extent to which they meet the Requirements of the Libyan Labor market in the period from 2011 to 2020

Dr. Omar Arhoma Abu Rghiba/ Lecturer at the Faculty of Economics and Commerce/ AL-AsmarIya Islamic University
o.arhoma@gmail.com

Dr. Fathi Beleid Abu Rezeza/ Assistant Professor at the Faculty of Economics and Commerce/ Al-Asmarya Islamic University
fathiap3030@gmail.com

Dr. Ali Mohamed Dihoum/ Associate Professor at the Faculty of Economics and Commerce/ Al-Asmarya Islamic University
Allllaiiiii1981@gmail.com

Abstract

The study aimed to evaluate the general policy of higher education in Libya in the period from 2011 to 2020, and the extent to which the outputs of the educational system are in conformity with the requirements of the Libyan labor market, based on the descriptive and analytical study.

The findings of the study indicate that there is a weakness and fragility of the educational policy in obtaining outputs that comply with the requirements of the Libyan labor market, and recommended the necessity of coordination and attunement between the Educational policy and the need for different competencies within society. This can only be achieved by the existence of a rational and clear educational policy that achieves the desired development.

Keywords: general policy, higher education, Libyan labor market, the outcomes of the educational system.

1. مقدمة

لا شك أن تقدم الدول والمجتمعات إنما يقاس بالدرجة الأولى بمستوى نظامها التعليمي وجودته، وخاصة التعليم العالي، ومدى قدرته على تلبية حاجات المجتمع المتزايدة يوماً بعد يوم، فمتى ما كانت مستويات التعليم العالي راقية، ومواكبة للتطورات الحاصلة في ميادين المعرفة من جهة، ومرتبطة باحتياجات سوق العمل من جهة أخرى، فإن معدلات البطالة ستنخفض، وترتفع مؤشرات التنمية، وتتقدم الدول والمجتمعات، وهذا لا يتأتى إلا بوجود سياسة تعليمية هادفة ورشيدة، حيث يمكن تقييم السياسة العامة للتعليم العالي، من خلال التركيز على مدى الاستفادة من مخرجات الجامعات والمعاهد العليا.

من هذا المنطلق، فإن السياسة العامة للتعليم العالي تعد على درجة عالية من الأهمية، كونها تهتم بالعنصر البشري، وتعليمه، وتدريبه في مختلف المجالات، فهو عماد الاقتصاد ومحوره الرئيسي، وبه يتحقق النمو والرخاء الاقتصادي، والتطور على المستويات كافة، الأمر الذي يتطلب ضرورة التركيز على السياسات العامة للتعليم العالي في ليبيا دراسة وتحليلاً، والتعرف على مآلاتها ومحدداتها، ومدى تحقيقها لأهداف التنمية بأبعادها المختلفة.

2. مشكلة البحث

يعتبر تحسين جودة مخرجات التعليم العالي حجر الزاوية التي تهدف السياسة التعليمية إلى تحقيقها، وذلك لمواجهة متطلبات سوق العمل، والحد من ظاهرة البطالة في صفوف الخريجين. وقد تناولت العديد من دراسات سابقة موضوع التعليم العالي في ليبيا شكلاً ومضموناً، ومن هذه الدراسات: دراسة فرة وآخرين (2021) التي هدفت إلى توضيح واقع السياسات التعليمية الحالية بالجامعات الليبية وتحليلها(جامعة المرقب نموذجاً) ودورها في تحقيق مجتمع المعرفة وفقاً لمتغير الجنس والتخصص والدرجة العلمية، متخذة شريحة أعضاء هيئة التدريس بجامعة المرقب عينةً للدراسة، وكذلك دراسة المبروك (2017) التي هدفت إلى استعراض مسيرة التعليم العالي في ليبيا والمعوقات التي واجهتها، وكذلك دراسة التركستاني (2005) التي هدفت إلى التعرف على أهمية المسؤوليات التي تقع على عاتق الجامعات لموائمة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل السعودي، وأوصت بضرورة ربط الجامعة وبحوثها العلمية بواقع المجتمع ومشكلاته التي يعاني منها، وأن تتوجه الأبحاث العلمية التطبيقية في الجامعات إلى خدمة قضايا المجتمع، وكذلك دراسة عكة (2010) التي هدفت إلى التعرف على أهم عوامل التوافق بين مخرجات الجامعات الفلسطينية، واحتياجات سوق العمل من وجهة نظر الخريجين ومدراء المؤسسات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: التأكيد على العلاقة والترابط ما بين قطاع التعليم العالي وسوق العمل لاعتماد أحدهما على الآخر، وكذلك دراسة يونس (2011) التي أكدت على أهمية تحقيق التنمية في مجال التعليم الجامعي والقوى العاملة بغية معرفة العلاقة بين هذين الجانبين المهمين

لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية، وإتاحة الفرصة أمام المسؤولين لرسم السياسة العامة للتعليم العالي والتركيز على التخصصات المطلوبة في سوق العمل، وكذلك دراسة المغربي وآخرين (2019) التي هدفت إلى الكشف عن دور التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل لدى عينة من خريجي جامعة إجدابيا، والتعرف على واقع موائمة التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل، وأوصت الدراسة بضرورة تحديث المناهج التعليمية وتطويرها، بما يتلاءم مع التطورات المتواصلة والمتسارعة في حقول العمل المختلفة مع تحقيق تطابق كمي ونوعي في احتياجات سوق العمل، كما أوصت بضرورة تعزيز الإجراءات الإصلاحية في النظام التشريعي والمالي للمؤسسات التعليمية بما يحقق الأهداف المناطة بها لتطوير المجتمع وتنميته.

واستناداً لما سبق يمكن استنتاج أن تحقيق التنمية تتطلب توافق مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، إن توفير مخرجات ذات جودة تتطلب وجود سياسات واستراتيجيات رشيدة وعقلانية من مؤسسات صنع القرار وأهمها وزارة التعليم العالي. عليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة في الآتي: إلى أي مدى أسهمت السياسة العامة للتعليم العالي في تحقيق التوازن بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي؟ ويتفرع من هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية على النحو الآتي:

- هل هناك توافق وانسجام بين السياسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل؟
- هل حققت السياسة العامة للتعليم العالي أهدافها في الإيفاء بمتطلبات سوق العمل الليبي؟

3. هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على آثار السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا بعد 2011 ومدى موائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل الليبي.

4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تركز على موضوع تقييم السياسات التعليمية للتعليم العالي، وأهمية إجراء بحوث التقييم في توعية صناع القرار عند وضع السياسات التعليمية للتعليم العالي، كما تكمن أهمية الدراسة في تقديم صورة عامة لأوضاع التعليم العالي، ومدى كفاءة السياسات التعليمية في توفير متطلبات سوق العمل الليبي، التي على ضوئها يسترشد بها صناع القرار في اتخاذ السياسيات التي تسهم في الاستفادة من مخرجات التعليم العالي في تحقيق التنمية والحد أو تقليص نسبة البطالة في صفوف الخريجين.

5. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وذلك بوصف واقع التعليم العالي في ليبيا بعد 2011 وتحليل نتائج السياسات التعليمية بناء على مخرجاتها ومدى إيفائها بمتطلبات سوق العمل الليبي.

6. الإطار النظري للسياسة العامة

إن تحقيق أفاق أفضل للدولة في نواحي الحياة المادية وغير المادية؛ رهين بكفاءة وفعالية مؤسساتها، فالمؤسسات هي الكيانات الأساسية التي تنتظم في نسقها فعاليات المجتمع، متى ما كان منتهجاً لسياسات عامة تشارك في صنعها، وتنفيذها، وتحليلها، وتقويمها لكل الكيانات المجتمعية. من هذا المنطلق تبرز إلى موقع الصدارة معاني المقولة الذهبية: إن السياسة العامة عظيمة الأهمية وكبيرة الأثر، لأنها تشكل الحاضر وتضع اللبنات الأساسية للمستقبليات البديلة.

تقديراً لهذه الأهمية المتميزة للسياسة العامة، فقد وجدت عناية خاصة في الدول الغربية. وقد تبلور هذا الاهتمام والتقدير في العناية التي أبرزتها العديد من الجامعات والمنظمات والهيئات البحثية التي عنيت بها فكراً وعملاً وتجربةً.

ونتناول في هذا المبحث مفهوم السياسة العامة وتطورها، ثم تقييمها.

1.6 مفهوم السياسة العامة

تتعدد تعريفات السياسة العامة شأنها في ذلك شأن غيرها من المصطلحات المستخدمة في نطاق العلوم الاجتماعية، وتختلف التعريفات باختلاف الدارسين، ونستعرض فيما يلي بعض هذه التعريفات وصولاً لتعريف إجرائي ننطلق منه إطارًا مرجعيًا للبحث.

يعرف عالم السياسة ديفيد إيستون السياسة العامة بأنها: تعني "التخصيص السلطوي للقيم على مستوى المجتمع ككل". ويرى توماس داي أن السياسة العامة هي؛ "ما تفعله وما لا تفعله الحكومة". وينظر جيمس أندرسون إلى السياسة العامة باعتبارها "منهج عمل قصدي، أو هادف يتبعه فاعل أو أكثر في التعامل مع مشكلة ما". ويعتبر ريتشارد هوفير بيرت أن السياسة العامة " مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام" (هلال وآخرون، 1988).

كما يعرف بيترز السياسة العامة بأنها "أسلوب محدد من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع جماعياً أو عن طريق ممثليه لمعالجة مشكلة معينة لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع، أو لفئة محدودة منه". ويعرف توماس داي السياسة العامة بأنها "ما تقوم به الحكومة من أعمال، ومبررات تلك الأعمال والنتائج المترتبة عليها" (القريوتي، 2006).

ويعرفها رشيد،(1974) بأنها "عملية تكوين تتضمن قيماً ومبادئ تتعلق بتصرفات مستقبلية، إن السياسة في جوهرها لا تزيد عن مجرد اختيار يشرح ويبرر ويرشد أو يحدد تصرفاً معيناً، قائماً أو محتملاً. فالسياسة إنما تحدد إطاراً يلتزم به متخذ القرار".

كما يعرف شريف، (بدون تاريخ نشر) السياسة العامة، بأنها "التطلعات أو الرغبات التي يعلنها المسؤولون الحكوميون بشأن مشكلة مجتمعية، والأعمال التي يقومون بها وصولاً لهذه الرغبات".

إن النظرة المتأملة في هذه الاجتهادات المتعددة لتعريف ماهية السياسة العامة تبرز أن أوجه الشبه والتماثل فيها كبيرة، بالقدر الذي يجعل الاختلاف بينها اختلافاً لغوياً وليس اختلافاً جوهرياً. ويمكننا أن نخلص من جملة هذه الاجتهادات في تعريف السياسة العامة إلى القول بأنها: كل عمل أو تعهد بالقيام بعمل، أو امتناع مقصود عن القيام بعمل أو تعبير عن موقف تقوم به الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر، يهدف لمعالجة مشكلة عامة، متوخية بذلك الوصول لحلول يقدر أنها في مصلحة المجموع، ومعتمدة في هذا السبيل الطرق العلمية وأفضل الوسائل ضمن الظروف البيئية المحيطة بها (القريوتي، 2006).

إن السياسة العامة هي جوهر العمل الحكومي، الذي يبرز توجهات الدولة وأساليبها في إحداث التغيير، أو في منعه أو تقييده، وتهدف في جملتها إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية، هي:

1_ بناء الدولة وتأكيد سيادتها في دائرة اختصاصها الإقليمي، بما يؤمن لها الاستقلال وحرية التصرف في منهجها السياسي، وسياساتها الخارجية والداخلية، دون اعتراف لأية إرادة أخرى بأن تعلو إرادتها، بالدرجة التي تكون فيها صاحبة الكلمة العليا داخل الاقليم الذي تهيمن عليه.

2_ وضع الأطر الفكرية، وتحديد الأساليب العلمية لتحقيق التنمية المستدامة، علماً بأن التنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد، واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي، والتغيير المؤسساتي في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الانسانية.

3_ حل المشكلات المجتمعية الماثلة أو المتوقعة في المستقبل المنظور، في إطار يؤمن إرادة المجتمع، ويصون حقوق الفرد والجماعة، ويحقق التكامل والتمازج العضوي بين الأنساق السياسية والاجتماعية والثقافية المحددة لهوية الدولة ومقوماتها البيئية (الطيب، 2000).

لقد برز الاهتمام بعلم السياسة العامة إلى موقع الصدارة، وأصبح موضع عناية العلماء في غضون الحرب العالمية الثانية، في المدة التي تلتها، نتيجة لتزايد دور الدولة وتعاظمه في مختلف شؤون المجتمع، كما

اتسمت المدة ذاتها بالأطروحات المنادية بأهمية تدخل الدولة محركًا رئيسا للنشاط الاقتصادي اعتماداً على العديد من الأسباب الموضوعية، من أهمها (الطيب، 2000):

1_ لقد اقتضت ظروف الحرب العالمية الثانية توفر موارد ونفقات عالية، استوجبت تدخل الدولة لتخطيط كل الامكانات وتنظيمها وتوجيهها لسد حاجات الحرب. وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى جابهت الدولة مشاكل إعادة بناء الاقتصاد القومي، الأمر الذي اقتضى تدخل الحكومة أداةً حركيةً للدولة وموجهً ومنظمًا للنشاط الاقتصادي.

2_ إن فلسفة النظام الاقتصادي الحر التي نجحت خلال القرن التاسع عشر نجاحاً كبيراً، بدأت تفرز بعض السلبيات كالاحتكار وما يقود إليه من السيطرة على السوق، واستغلال المستهلك، وتوجيه الموارد الاقتصادية لإشباع حاجات القادرين على حساب الفقراء، وغيرها. إن هذه السلبيات وما يماثلها قد دفعت بعض الحكومات إلى التدخل في النشاطات الاقتصادية بوضع التشريعات الهادفة لتعديل الهيكل الاقتصادي، وإزالة مسببات السلبيات، أو التخفيف من حدتها، دون أن يكون هناك توجه لتحول جذري من سياسة الحرية الاقتصادية إلى سياسات أخرى.

3_ النمو المتزايد في الخدمات العامة كالتعليم، والصحة، والمواصلات، ومشروعات المنافع العامة التي عادة لا يقبل عليها القطاع الخاص، ومشروعات الطرق البرية، وإنشاء الجسور، وإقامة الحدائق، وكلها أعمال تتم في إطار سياسات عامة، وتقوم المؤسسات الحكومية بالأدوار الرئيسة في تنفيذها.

4_ لقد حصلت العديد من الدول النامية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، على استقلالها السياسي من الحكم الأجنبي، وقد كان من الطبيعي أن تشرع هذه الدول النامية المستقلة في إعداد سياسات عامة هادفة وتنفيذها لتجاوز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، ولتحقيق بناء الدولة العصرية المستقلة، كل ذلك استوجب ضرورة تدخل الدولة في مختلف شؤون المجتمع، وإشرافها على وضع العديد من السياسات العامة وتنفيذها في مختلف أوجه الحياة.

5_ إن تبني بعض الدول لسياسات تنموية طموحة قد استوجب استثمارات كبيرة، وعلماً بعجز القطاع الخاص في هذه الدول عن الوفاء بمتطلبات هذه الاستثمارات، فلم يكن هناك بديل غير تصدي الحكومة للقيام بهذا الدور بحكم قدرتها على توفير الموارد اللازمة للاستثمارات الكبيرة من الموارد المحلية أو العون الخارجي وقدرتها على التخطيط والتنظيم والسيطرة على العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعوقة لعمليات التنمية والتحديث.

كل هذه الأسباب مجتمعة قادت إلى تزايد أدوار الدولة العصرية وتعاظمها، مخططًا ومنظمًا ومنسقًا وموجهًا لمختلف النشاطات الاقتصادية، وتزايدت تبعاً لذلك اهتمامات المفكرين ببلورة المحاور الأساسية لعلم السياسة العامة، دائرةً جديدة للبحث والدراسة المنظمة، الهادفة لتوظيف المعرفة العلمية لإثراء القدرات في وضع السياسات، واستكشاف الأساليب العلمية التي تؤمن تنفيذها بالدرجة المطلوبة من الكفاء والفعالية.

2.6 مفهوم تقييم السياسة العامة

تعرف عملية التقييم بأنها نشاط منظم يستند لمنهجية علمية تهدف للتعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسات العامة، وآثارها، والبرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ، إذ لابد من معرفة علمية دقيقة للانعكاسات السلبية والايجابية المترتبة على وضع السياسات العامة وتنفيذها، وبيان مخرجاتها، وتأثيراتها، ومدى كفاءتها، وفاعليتها في تحقيق الأهداف المحددة لها بعيداً عن العشوائية، والارتجال، وأن ترافق هذه العملية جميع المراحل التي تمر بها السياسة العامة.

وعند تقييم السياسة العامة لابد من معرفة (هلال وآخرون، 1988):

1_ أثر السياسة على الموقف أو الجماعة المستهدفة.

2_ أثر السياسة على مواقف أو جماعات غير تلك المستهدفة.

3_ أثر السياسة على الأوضاع الحالية والمستقبلية.

4_ التكاليف المباشرة للسياسة معبراً عنها بالموارد المخصصة للبرنامج الموضوع.

5_ التكاليف غير المباشرة التي يدخل فيها نفقة الفرص البديلة.

غير أن دراسات تقييم السياسة العامة تصطدم بصعوبات كثيرة أهمها الآتي(هلال وآخرون، 1988):

أ. مشكلة تحديد أهداف السياسة والجماعات المستهدفة والأثار المرغوبة، إذ يغلب أن تنشد الحكومة أهدافاً متناقضة إرضاء لجماعات متباينة، ومن شأن التقييم الشامل للسياسة العامة أن يجلي ما يعتورها من تناقض بما قد يفجر قدراً كبيراً من الصراع السياسي، ومعلوم أن الأجهزة الحكومية بوجه عام تفضل تجنب الصراع، وبالتالي لا ترحب بمثل هذه الدراسات التقويمية.

ب. لكثير من السياسات والبرامج قيمة رمزية أساساً بمعنى أنها لا تدخل تغييراً فعلياً على أوضاع الجماعات المستهدفة، وإنما تشعرها بأن الحكومة مهتمة بأمرها، ولا يتصور أن توافق الحكومة على إجراء دراسات تكشف عن غياب الأثار المادية لجهودها.

ت. ثمة ميل متأصل لدى الأجهزة الحكومية إلى تأكيد الأثر الإيجابي لما تضعه وتنفذه من برامج عامة، ومن ثم لا ترحب كثيراً بدراسات قد تأتي نتائجها على عكس ما تشتهي.

ث. تحتاج دراسات التقييم إلى مال، ووقت، وبشر متفرغين بالكامل، وقد يكون السبيل إلى تدبير هذه الإمكانيات هو الاقتطاع من الموارد المخصصة للبرنامج ذاته، وهذا الأمر لا يقره المسئولون بصفة عامة.

3.6 الجهات المعنية بتقييم السياسات العامة:

يقوم بعملية التقييم السياسات العامة عدة جهات منها (القريوتي، 2006):

أ. **الهيئات التشريعية وأجهزة الرقابة المركزية التابعة لها:** تتولى هذه الهيئات من خلال لجان خاصة، متابعة السياسات الحكومية المختلفة وتقييمها، كما تمارس عملية تقييم السياسات والبرامج العامة جهات مركزية تابعة للسلطة التشريعية.

ب. **الحكومة نفسها:** إن من واجب السياسي الذي يعرف عمله جيداً أن يتابع مدى قبول الناس للسياسات العامة التي يجري تنفيذها، وأن يوافق ما تنشره وسائل الإعلام وقادة الرأي بشأن تلك السياسات، وعادة ما تقوم وسائل الإعلام أو مراكز دراسات متخصصة بعمل المسوحات لحساب الحكومات للتعرف على آراء الجمهور عن سياسات معينة.

ج. **منفذو السياسات العامة:** يقوم منفذو السياسات العامة في كثير من الأحيان _حرصاً على كسب الدعم والتأييد للأجهزة التي يديرونها_ بتقييم السياسات التي يقومون بتنفيذها، ويتعمد بعضهم اتباع أسلوب انتقائي في عملية التقييم، بحيث يكون التركيز على البرامج التي يتم تنفيذها بكفاءة وفعالية، بينما يتم تجاهل البرامج التي لا يتم تنفيذها بشكل جيد، ويرون في عرض النتائج تقييم البرامج الفعّالة فرصة لزيادة نفوذهم، وتسهيل الحصول على دعم لبرامج جديدة، وعلى مزايا إضافية للعاملين.

د. **مراكز البحث المتخصصة:** يمكن أن يتولى عملية تقييم السياسات جهات وخبراء متخصصون في حقل بحث السياسات العامة وتحليلها.

هـ. **الهيئات الرئاسية المختلفة:** من مجلس الوزراء أو الوزير على السياسات الخاصة بالوزارة.

و. **الإدارات الحكومية الأخرى:** على اختلاف مسمياتها حيث لابد أن تقيم أداءها في تنفيذ السياسات العامة التي هي مبرر وجودها.

ز. **أجهزة الرقابة غير الرسمية:** من وسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث المتخصصة، والأحزاب وجماعات الضغط إلى غير ذلك.

7. تقييم السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا من خلال مخرجاتها

يعتبر التعليم العالي أحد أهم مرتكزات التنمية البشرية، ذلك أنه يتعلق بإعداد الكفاءات المتخصصة في مختلف مجالات الحياة، لأنه القطاع الذي يرتكز عليه تقدم المجتمع ونموه، حيث يعمل على تطوير الموارد البشرية التي تستجيب لمنطلقات التنمية الاجتماعية الشاملة.

ويقصد بمؤسسات التعليم العالي الليبي الجامعات، والأكاديميات، والكليات التقنية، والمعاهد العليا، ومراكز الأبحاث التي أنشأتها الدولة لأغراض التعليم العالي والبحث العلمي.

ومن هنا ينبغي أن تعني السياسات التعليمية بربط الواقع والمستجدات والمتغيرات العلمية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه حاجات المجتمع بمتطلباته التنموية، من خلال عملية تغيير مخطط لها، ومعتمدة على بيانات ومعلومات ودراسات ذات أهداف دقيقة، بغية إحداث تغيرات من أجل الوصول بالجامعات الليبية إلى أحسن صورة ممكنة، بحيث تؤدي الغرض المطلوب منها بكفاءة وفاعلية.

1.7 واقع التعليم العالي في ليبيا

حتى وقت قريب شهد قطاع التعليم العالي في ليبيا توسعاً كمياً مضطرداً، على الرغم من النتائج الإيجابية الملموسة لهذا التوسع الكمي، إلا أن العديد من المحللين بينوا أن هذا النمو غير المسبوق جاء على حساب النواحي النوعية (أي الجودة). كما أضافوا أن التعليم العالي بصفة عامة صار يعاني من مشكلات عديدة لعل أهمها؛ غياب آليات التخطيط وإجراءاتها، حيث إن هذا التوسع غير المدروس والمفاجئ لانتشار الجامعات والمعاهد العليا في العديد من المدن الليبية دون مراعاة للكثافة السكانية، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية جاء نتيجة لأفكار وليدة لحظتها دون التفكير في أبسط احتياجات افتتاح جامعة أو كلية جديدة، كالمباني الملائمة، والجهاز الإداري، وأهم من كل ذلك توفر أعضاء هيئة التدريس لشغل مختلف التخصصات الأكاديمية في هذه الكليات والجامعات المستحدثة (المبروك، سبتمبر 2017).

يضم قطاع التعليم العالي في ليبيا 26 جامعة (الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي بحكومة الوحدة الوطنية، 2021)، إضافة إلى 114 معهد في مختلف أنحاء البلاد (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، 2021)، إضافة إلى الأكاديمية الليبية للدراسات العليا حسب تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2013 عن قطاع التعليم العالي، كما استحدثت حديثاً أكاديمية الدراسات العليا بالمنطقة الشرقية وفروعها في مدينة بنغازي وأجدابيا وطبرق، ويوضح الجدول رقم (1) فكرة موجزة عن إحصائيات التعليم العالي في ليبيا لسنة 2013.

ومن خلال الاطلاع على البيانات المدرجة في الجدول رقم (1) يمكن استنتاج الآتي (المبروك، سبتمبر 2017):

1_ هناك خلل واضح في منظومة التعليم العالي من حيث النسبة المتدنية (5,7%) بالنسبة إلى عدد السكان، خاصة أن نسبة الشباب إلى عدد السكان تشكل الأغلبية العظمى من التركيبة السكانية.

2_ يلاحظ أن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب في الوقت الراهن تصل إلى أكثر من 100 طالب وطالبة لكل عضو هيئة تدريس، وهذه النسبة كبيرة ومخيفة جداً، وحتى يمكن المحافظة على النسبة المعتمدة عالمياً التي لا تتجاوز 25 طالبًا وطالبةً لكل عضو هيئة تدريس، فإنه يجب التوسع في الدراسات العليا والابتعاث، حتى يمكن تغطية الاحتياجات المستقبلية من أعضاء هيئة التدريس.

3_ يلاحظ أن عدد الفنيين إلى عدد المعامل متدنٍ حيث وصل إلى أقل من 1,7% فني لكل معمل.

4_ التجهيزات والمعدات لا تتناسب مع الكثافة الطلابية في كل جامعة أو معهد عالٍ.

جدول(1) إحصائية عن التعليم العالي في ليبيا (2013)

م	البيان	العدد أو النسبة المئوية
1	عدد الجامعات	26
2	عدد الكليات	211
3	عدد الأقسام التخصصية	1256
4	إجمالي عدد الطلاب	342795
5	النسبة المئوية لطلاب التعليم العالي الجامعي إلى عدد السكان (6 مليون)	5,7%
6	عدد أعضاء هيئة التدريس الوطنيين القارين	9525
7	عدد أعضاء هيئة التدريس المغتربين	1727
8	عدد أعضاء هيئة التدريس المتعاونين	5149
9	إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس بدون المتعاونين	11252
10	عدد المعيدين	4114
11	عدد الموظفين بالجامعات	18627
12	عدد الموفدين للدراسات العليا	5948
13	نسبة عدد الهيئة التدريسية بدون المتعاونين إلى الطلاب	31:1
14	نسبة الهيئة التدريسية المتعاونة إلى الوطنيين القارين	54,5%

15	نسبة عدد المعيدين إلى الطلاب	83:1
16	نسبة المعيدين إلى عدد الهيئة التدريسية	3:1
17	نسبة عدد الموفدين للدراسات العليا إلى عدد الهيئة التدريسية المغتربة	3 أضعاف
18	نسبة عدد الموفدين للدراسات العليا إلى عدد الهيئة التدريسية الوطنية القارة	53%
19	نسبة عدد الموظفين إلى عدد الهيئة التدريسية القارة	1:17
20	متوسط عدد الطلاب للقاعة أو المدرج	113 لكل قاعة
21	عدد قاعات الإنترنت	94
22	عدد الطلاب لقاعة الإنترنت	3647
23	عدد المعامل والمختبرات العاملة	1476
24	عدد المهندسين والفنيين العاملين بالمعامل والمختبرات	2336
25	متوسط عدد الفنيين والمهندسين للمعمل الواحد	1.6
26	السعة الاستيعابية للأقسام الداخلية	31938 طالب
27	نسبة سعة الأقسام الداخلية لعدد الطلاب	10.3%

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2013 عن قطاع التعليم العالي.

وقد تأثر قطاع التعليم العالي كغيره من القطاعات بالصراعات المسلحة التي اندلعت في البلاد، وبالانقسامات السياسية الحادة، مما نتج عنه خسائر كبيرة منها على سبيل المثال: تدمير المباني والمدرجات بجامعة بنغازي وحرقها لوقوعها في محور الاشتباكات المسلحة وتوقف الدراسة بها، كما توقفت الدراسة في جامعة الزاوية في غرب البلاد أكثر من مرة بسبب الاشتباكات المسلحة، إضافة إلى توقف جميع المعاهد العليا وفروع الجامعات في كل مناطق ورشفانة، وأوباري، والكفرة، كذلك جامعتي سرت ودرنة (المبروك، سبتمبر 2017).

أما واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية، فهي لا تخلوا من مكامن الضعف والقصور في تلبية الاحتياجات الاقتصادية، والاجتماعية، والاخلاقية التي يجب أن تكون، فمن خلال الاطلاع على اللوائح والنظم المعمول بها (قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم 501 لسنة 2010م) والكتب والتقارير والبحوث التي اهتمت بموضوع السياسات التعليمية يتبين ما يلي (محي الدين فرة وآخرون، 2021):

أ. قدم السياسات واللوائح المنظمة للجامعات.

ب. تفتقر جل الجامعات إلى وجود مجالس أمناء تشرف على وضع الخطط والسياسات لتلك المؤسسات.

ت. عدم وجود تشريعات وقوانين ملزمة خاصة بالجودة وضمانها لاتخاذها منهاج عمل بالوحدات الإدارية.

ث. انعدام الموائمة بين نواتج التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية.

ج. قلة المخصصات المالية للبحث العلمي وأثرها على خطط التنمية ومشاريعها.

ح. لا توجد معايير مدروسة لقبول الطلبة إلا التقدير العام والدرجات التي يحصلون عليها في الثانوية العامة، دون معرفة لاحتياجات سوق العمل، أو خطط التنمية.

د. عدم تحديد ميزانية خاصة لبرامج الجودة وأنشطتها وضمانها في الجامعات.

ر. الروتين والتمسك بالنمط التقليدي للإدارة ومقاومة التغير (البيروقراطية المقيتة).

هـ. لم تتوافق سياسات الجامعات الليبية مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية.

و. ضعف السياسات المنظمة للشراكة البحثية بين الجامعات وبين القطاعات الإنتاجية في المجتمع.

2.7 مخرجات النظام التعليمي وعلاقته بسوق العمل الليبي.

يمكن تقييم السياسة العامة للتعليم العالي من خلال التركيز على مدى الاستفادة من مخرجات الجامعات والمعاهد العليا في تلبية احتياجات سوق العمل، والحد من تفشي البطالة في صفوف الخريجين.

ويعتبر الخريجون من أهم أنواع المخرجات التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى الارتقاء بجودتها، ويركز هذا النوع على المعرفة الأساسية والمعلومات التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين، وتستند هذه المعرفة والمعلومات على بعدين هما: التمكين والاستيعاب لحقائق عمل منظمات الأعمال ومؤسساته الأساسية، والمعرفة المهنية ذات العلاقة بعمليات تلك المنظمات (الظالمي وآخرون، 2012).

ولما كان الطالب أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية، ولكي تضمن المؤسسة التعليمية الجودة في هذا العنصر يتوجب عليها تفعيل العلاقة بين الطلبة ومؤسسات الدولة وأسواق العمل لتوفير فرص عمل لخريجيها، والسعي الحثيث لتحسين مستوى الخريجين باعتبارهم إنتاجًا نهائيًّا يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية برمتها (الظالمي وآخرون، 2012).

وتعاني ليبيا من أحد أعلى معدلات البطالة في العالم، خاصة بالنظر إلى ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، وهو ما يسلط الضوء على كل من ضعف الطلب على الأيدي العاملة، وعدم تناسب المهارات، وقد

زادت البطالة من 13,5 في المائة إلى 19,0 في المائة عام 2012 حيث بلغت نسبة البطالة بين الشباب بنسبة 48 في المائة، والبطالة بين الإناث بحوالي 25 في المائة، وترتفع نسبة البطالة بين الفئة العمرية من 25 إلى 35 سنة وتعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بغيرها من بلدان الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، والبلدان متوسطة الدخل، وهذه النتيجة تشير إلى أن نوعية التعليم وعائداته قد تكون دون المتوسط (البنك الدولي، 2016).

وبالنظر إلى تضخم القطاع العام، وقلة الخيارات المتاحة بالقطاع الخاص، فإن هذه الأنماط تعكس على الأرجح قلة الوظائف المتاحة لليبيين، سواء أكانوا من العمال المهرة أم من غير المهرة، والانتظار لمدة طويلة للحصول على وظائف بالقطاع العام، وضعف كفاءة الانتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل، وضعف استعداد الليبيين لقبول الوظائف بعينها، وقد أظهر تقييم مناخ الاستثمار لعام 2012 أن 30 في المائة من الشركات تشكو من صعوبات في توظيف المواطنين الليبيين (البنك الدولي، 2016).

وتعرف ليبيا حالياً بطالة الخريجين، لا سيما خريجي الجامعات، وهي بطالة تنمو بمرور الوقت، ذلك أن القطاع العام أصبح عاجزاً عن استقبال المزيد من الخريجين وتوظيفهم، إضافة إلى توقف مختلف الأنشطة الإنتاجية بسبب جائحة كورونا.

وأكدت وزارة العمل والتأهيل في حكومة الوفاق الوطني أن نسبة عدد العاطلين عن العمل تتعدى 40 في المائة وسط تداعيات جائحة كورونا، وتوقف الأعمال في معظم القطاعات، إذ قدَّرت وزارة العمل والتأهيل أن تداعيات جائحة كورونا تهدد 120 ألف عامل بالبطالة، كما أكدت أن 75 في المائة من الخريجين من الجامعات الليبية تخصصاتهم لا يطلبها سوق العمل، وأن السوق يحتاج إلى العمالة الفنية والتقنية (الخميسي، 2020).

من جهة أخرى أظهرت لوحة عرض بيانات الباحثين عن عمل وأعدادهم المسجلة حتى شهر يونيو للعام 2020 نشرتها وزارة العمل والتأهيل بحكومة الوفاق أن أعداد الباحثين عن العمل وفق المستوى الدراسي بلغت (50,634) يحملون شهادات جامعية، بينما بلغ عدد من يحملون شهادات دبلوم متوسط (28,645)، إضافة إلى أن عدد الباحثين عن العمل ممن يحملون شهادة الثانوية فما دون (38,805) و(10,356) باحث عن عمل بدون مؤهل، كما هو موضح بالرسم البياني التالي:

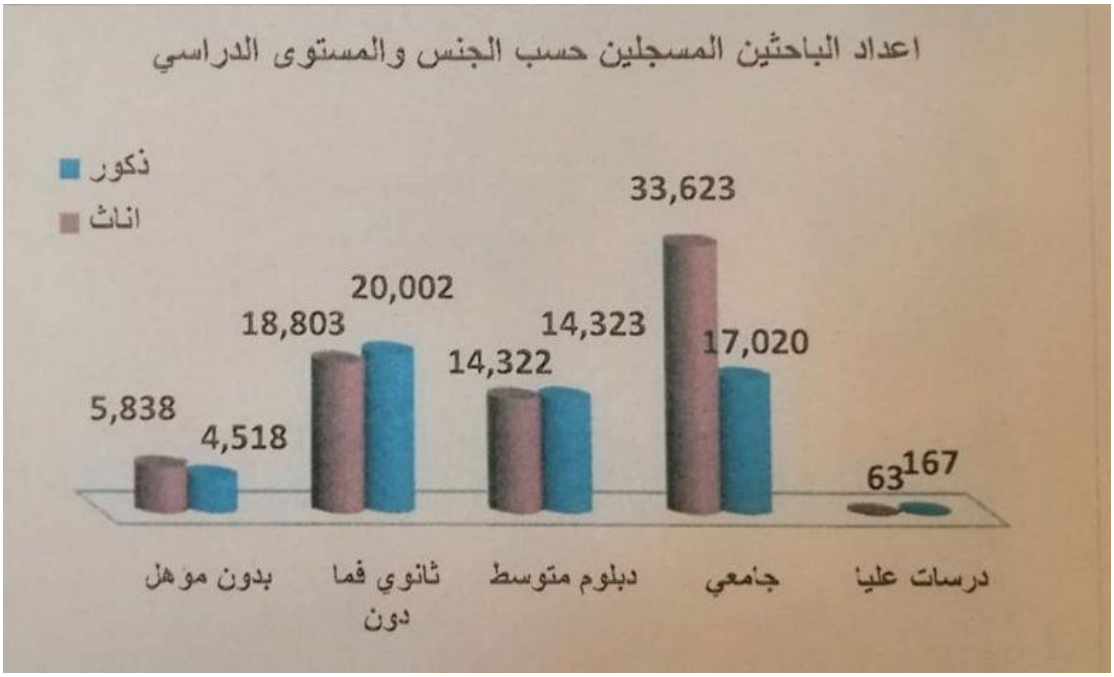

المصدر: وكالة غيمة الإخبارية 2020.

إلى ذلك، يرى مراقبون أنه من الصعب التخلص من أزمة البطالة التي يعانيها الشباب بصفة عامة، وخريجو الجامعات بصفة خاصة، لأنها أزمة متوارثة في كافة الأجيال، حيث إن البطالة تعرف بأنها: وجود فائض في العمال أو الموظفين، ونقص في فرص العمل سواء العمل الحكومي أو الخاص.

فزيادة نسبة البطالة بين فئة الشباب والخريجين تعود إلى اعتماد عدد من الجهات في الدولة على العمالة الأجنبية في عدد من الوظائف بحجة أن الشباب الليبي غير قادر على العمل، أو لا يملك الخبرة الكافية في تلك الوظائف (التلغ، 2021).

والحقيقة أن ليبيا والعالم العربي معًا تواجه اختلالاً هيكليًّا بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وهو ما يمكن إرجاعه إلى إغفال التطورات العلمية والفنية والتكنولوجية المتسارعة في شتى أنحاء العالم، وعدم الاهتمام بالاستثمار في التعليم بما يعزز كفاءة مخرجاته، ويمهد لزيادة معدلات استيعاب القوى العاملة وتقليل معدلات البطالة، ويستلزم ذلك إعداد رؤية واضحة تستند إلى تخطيط علمي سليم، ووضع الاستراتيجيات التي توثق العلاقة بين التعليم وسوق العمل عبر التدريب والتأهيل، ومن ثم خلق فرص عمل، حيث يشير ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين في الدول العربية إلى عدم كفاءة الاستثمار في التعليم العالي في تلك الدول (عبد الخالق، 2017).

ويمكن ارجاع اتساع الفجوة بين المحتوى التعليمي الذي يتم تقديمه وبين متطلبات سوق العمل إلى كثرة التخصصات في العلوم الإنسانية والنظرية على حساب الاهتمام بالعلوم التطبيقية والعملية.

وتشير معظم التقارير الصادرة عن الجهات الدولية المعنية إلى تدني مستويات المخرجات التعليمية ليس في ليبيا فحسب بل في الوطن العربي ككل، ومن ذلك التقرير الذي صدر مؤخراً عن البنك الدولي الذي حذر فيه من تدني مستويات التعليم في العالم العربي مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، بما يستدعي إجراء إصلاحات عاجلة في نظم التعليم المتبعة لمواجهة مشكلة البطالة وغيرها من التحديات الاقتصادية، وأشار التقرير إلى أن أحد أسباب ضعف العلاقة بين التعليم وضعف النمو الاقتصادي هو انخفاض مستوى التعليم بشكل كبير، وخلص التقرير إلى أن جميع البلدان العربية تحتاج مسارات جديدة في إصلاح أنظمتها التعليمية من أجل الحوافز والمساءلة العامة، إلى جانب اتخاذ الإجراءات الفاعلة تحسين مستويات المخرجات التعليمية إلى سوق العمل (عبد الخالق، 2017).

وهكذا فإن العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا غير متواءمة، وهناك فجوة كبيرة بينهما آخذة في الاتساع مع مرور الوقت، ويرجع ذلك إلى ضعف السياسات التعليمية الرشيدة التي تأخذ في الاعتبار جودة التعليم العالي وحاجات سوق العمل من الأيدي العاملة المهرة.

ولا يخفي تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وغياب مشاريع التنمية، قد أسهم بشكل أو بأخر في تفاقم ظاهرة بطالة الخريجين بشكل عام.

8. مناقشة النتائج

أثبتت بعض الدراسات السابقة الحالة المزرية للتعليم العالي في ليبيا، رغم التوسع المتسارع في إنشاء المؤسسات التعليمية، إلا أن ذلك كان على حساب الكيف، وعلى حساب جاهزية المؤسسات، وتوفر المعامل والمكتبات، دراسة فرج أبوبكر المبروك (2017)، وكذلك ضعف جودة التعليم العالي في إنتاج المعرفة دراسة محي الدين فرة وآخرين (2021)، وكل هذا يتوافق مع دراستنا هذه، إلا أن هذه الدراسات لم تبين حجم المخرجات وعلاقته بسوق العمل، ومدى توفر فرص العمل، ونسبة بطالة الخريجين وتخصصاتهم، فكانت النتيجة تضخم نسبة الخريجين في تخصصات لا يستوعبها سوق العمل الليبي، وهذا ما أوضحته دراستنا هذه، التي تؤكد أنه لا توجد سياسة عامة للتعليم العالي تأخذ في الاعتبار حجم وجودة مخرجات التعليم العالي، ومدى توفر فرص العمل في سوق العمل الليبي، تفادياً لتفشي ظاهرة البطالة في صفوف الخريجين وتحقيقاً لمتطلبات التنمية الشاملة.

9. النتائج والتوصيات

1.9 النتائج

توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

1. يعتبر التعليم العالي أحد أهم مرتكزات التنمية البشرية، ذلك أنه يتعلق بإعداد الكفاءات المتخصصة في مختلف مجالات الحياة، لأنه القطاع الذي يرتكز عليه تقدم المجتمع ونموه، حيث يعمل على تطوير الموارد البشرية التي تستجيب لمنطلقات التنمية الاجتماعية الشاملة.
2. عاشت جل الجامعات والمعاهد العليا الليبية في حالة عدم استقرار إداري وأكاديمي، حيث كانت دائماً معرضة للتغيير دون مبررات حقيقية.
3. هناك تخبط وعشوائية في تأسيس الكليات والجامعات، وإن ما تم تأسيسها هي جامعات يمكن وصفها بالجامعات القبلية المناطقية، دون مراعاة للكثافة السكانية، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية، حيث جاءت نتيجة لأفكار وليدة لحظتها، دون التفكير في أبسط احتياجات افتتاح جامعة أو كلية جديدة، كالمباني الملائمة، والجهاز الإداري، وأهم من كل ذلك توافر أعضاء هيئة التدريس لشغل مختلف التخصصات الأكاديمية في كل هذه الكليات والجامعات المستحدثة.
4. إن هناك فجوة عميقة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي، ويتضح ذلك من زيادة متفاقمة في معدلات البطالة، وهذا راجع إلى غياب السياسات التعليمية الساعية إلى تكوين مخرجات تلبي احتياجات سوق العمل الليبي وتحد من ظاهرة البطالة.
5. إنه في المجمل غياب سياسة عامة للتعليم العالي في ليبيا.

2.9 التوصيات

بناء على نتائج الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

1. الاهتمام بالتعليم العالي من طرف الحكومة وصناع القرار بوضع السياسات والاستراتيجيات التي تستهدف تطوير التعليم العالي، والرفع من كفاءتها وقدراتها كأولوية قصوى.
2. تحقيق التوافق بين المهارات المتوفرة لدى الخريجين والمهارات المطلوبة في سوق العمل، وذلك من خلال سعي الجامعات إلى تطوير مخرجات التعليم العالي في بعديه المعرفي والمهاري، والتركيز على المهارات المطلوبة لسوق العمل.

3. الربط بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل والصناعة من خلال الاعتماد على مشاركة القيادات في أسواق العمل والصناعات في لجان تطوير المناهج والخطط الدراسية، وتوسيع نطاق الاهتمام بالعلوم التطبيقية والتقنية.

المراجع

البنك الدولي (2016) ديناميكيات سوق العمل في ليبيا (إعادة الاندماج من أجل التعافي)، دراسة للبنك الدولي. واشنطن، متاح على الرابط الالكتروني:

التركستاني، حبيب الله محمد عبد الرحيم (2005)؛ الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .ورقة مقدمة إلى ورشة عمل طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز حول التعليم العالي 19-21 ذي الحجة 1425هـ الموافق، 30 يناير . 1 فبراير.

التلغ، رامي (2021)؛ الشباب الليبي... وضع معقد وانتظارات واسعة، متاح الرابط الالكتروني:

الخميسي، أحمد (2020)؛ ليبيا تسعى لتشغيل 244 ألف باحث عن عمل، مقال منشور على الرابط الإلكتروني:

الطيب، حسن أبشر (2000)؛ الدولة العصرية (دولة المؤسسات)، بدون طبعة، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ص27

الظالمي، محسن، وأخرون (2012)؛ قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل (دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط)، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع (90)، السنة الرابعة والثلاثون، ص 155.

القريوتي، محمد قاسم (2006)؛ رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، ط 1، دار حنين للنشر والتوزيع: عمان، ص30.

المبروك، فرج بوبكر (2017)؛ التعليم العالي في ليبيا الواقع والآفاق، مجلة شؤون ليبية، ع(06)، سبتمبر، ص39.

المغربي، عمر مفتاح عبد الحميد، وآخرون (2019)؛ دور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل الليبي دراسة استطلاعية على عينة من خريجي جامعة إجدابيا. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول بيئة الأعمال في ليبيا، 25/24 نوفمبر إجدابيا. ليبيا.

رشيد، أحمد؛ (1974)؛ نظرية الإدارة العامة : السياسة العامة والجهاز الإداري، ط 4، دار المعارف: القاهرة، ص75.

شريف، علي؛ الإدارة العامة : النظرية والتطبيق، ط 2، دار النهضة العربية: بيروت، بدون تاريخ النشر، ص40.

عبد الخالق، عبير محمد علي (2017)؛ دور التعليم في الحد من معدلات البطالة في الدول العربية مع التطبيق على مصر، العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (47)، ع (01)، 2017/03، ص936. بحث منشور على الرابط الإلكتروني: ص936.

عكة، محمد (2010)؛ مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل في الضفة الغربية، جامعة فلسطين الأهلية، ببت لحم. فلسطين.

فرة، محي الدين، وآخرون (2021)، واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية ودورها في تحقيق مجتمع المعرفة (جامعة المرقب نموذجاً)، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد (20)، ع (02)، 2021 ، ص41.

هلال، علي الدين، وآخرون (1988)؛ تحليل السياسات العامة (قضايا نظرية ومنهجية)، ط 1، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة، ص13.

.يونس، مجدي (2011)؛ مدى ملائمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل السعودي، جامعة القصيم. السعودية.

. https://www.arabwindow.net/economy/news1510739.html

https://libyan-cna.net/news/political-affairs

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/22015/9781464807145.pdf?sequence=5&isAllowed=y.

https://www.afrigatenews.net/a/283501

المؤتمر الدولي: مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي في جامعتي طرابلس وصبراتة

جميلة سعيد قمبر
drjamilasaid@yahoo.com
جامعة صبراتة

سمية عمار عمران
ommaab_omran@yahoo.com
جامعة طرابلس

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل ومناقشة خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي في البيئة الليبية التي تتضمن مدى ممارسة طلبة المحاسبة للغش، وأهم أساليب الغش المستخدمة، ومدى وضوح مفهومه، ووجود الأمانة العلمية، وتوافر عناصر مثلث الغش، حيث تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، وتصميم استبانة تم توزيعها على عينة ممثلة من أعضاء هيئة التدريس، وطلبة قسم المحاسبة في قسمي المحاسبة بكليتي الاقتصاد بجامعتي طرابلس وصبراتة، وخضعت الاستبانات المستردة وعددها (205) استبانة للتحليل باستخدام أساليب التحليل الإحصائي، وأظهرت نتائج الدراسة ممارسة الطلبة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي، ووجود مجموعة من الأساليب لممارسة هذا الغش مثل: كتابة الطالب على المقعد الذي يجلس عليه، واستخدام الطالب الهاتف النقال كأداة للغش، بالإضافة إلى توفر عناصر مثلث الغش بشكل جزئي، وتم التوصل إلى مجموعة من التوصيات منها: التعاون مع وسائل الإعلام المختلفة لتوضيح مخاطر الغش، وتوعية جميع الأطراف ذات العلاقة بسلبياته، وتطوير اللوائح بما يعزز المعايير الأخلاقية ويعكس قواعد السلوك والأمانة العلمية، ويدعم العقوبات، وعدم التسامح مع الذين يتساهلون أو يتواطئون في عملية الغش التعليمي.

الكلمات الدالة: التعليم المحاسبي الجامعي، الغش التعليمي.

The Characteristics of Cheating Problem of Accounting Education in the Tripoli and Sabratha Universities

Jamila Said Ali Ghamber
Sabratha University

Somaia Ammar Omran Amar
Tripoli University

Abstract

The study aims to discuss and analyze the characteristics of cheating problem of accounting education in the Libyan universities, which includes the extent to which accounting students practice cheating, the cheating methods used, the clarity of its concept, the presence of academic honesty, and the availability of elements of the fraud triangle. The descriptive analytical method was used and a questionnaire was designed and distributed to a sample of faculty members and students of the accounting departments in the the Universities of Tripoli and Sabratha, 205

questionnaires retrieved were subjected to analysis using the statistical analysis methods. The results of the study showed that students practice cheating in the Libyan universities in accounting education, and the existence of a set of ways for practicing this cheating Such as: the student writing on the seat which he was sitting on it and using the mobile phone as a tool for cheating, in addition to the partial availability of the elements of the fraud triangle. A number of recommendations were reached, including cooperation with various media to clarify the dangers of cheating and educate all relevant parties about its negative aspects, and the development of a set of regulations that enhance ethical standards, reflect the code of conduct and academic honesty, support penalties and intolerance of those who tolerate or accept cheating in the educational process.

Keywords: University accounting education - Educational cheating.

مقدمة:

تهتم الدول بالتعليم الجامعي لأنه يسهم بشكل كبير في إعداد الشباب لسوق العمل، وإكسابهم معظم المعارف والمهارات العلمية الملائمة لبيئات العمل المختلفة، وتعد مشكلة الغش في التعليم الجامعي من أخطر الظواهر وأوسعها تأثيراً على جميع جوانب الحياة داخل المجتمع.

ففي معظم المجتمعات لم يعد الغش داخل المؤسسات التعليمية بكافة مراحلها الدراسية يلاقي الكثير من الرفض الاجتماعي والأخلاقي، وأصبح يعتمد عليه بعض الطلبة بشكل أساسي للنجاح في التحصيل العلمي، ويعطي بعض الأطراف ذوو العلاقة بالعملية التعليمية المبررات له، مثل إنكار وجوده، وإنكار المسؤولية تجاهه، وتوجيه اللوم إلى الآخرين، أو إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة وغيرها من القوى الخارجية، وهذا لا يعكس إلا تفاقم أوضاعه، وخطورة أثاره، وفي هذا السياق توضح دراسة (عجوبة، 2006، ص9) أن الغش التعليمي من الظواهر التي يؤدي انتشارها إلى أن يكون العائد أو الناتج من العملية التربوية والتعليمية عائدًا غير حقيقي، بل صورة مزيفة تؤدي إلى تخريج أفراد ناقصي الكفاءة في مجال الإعداد العلمي، بشكل تنعكس آثاره السلبية على مستوى أداء الأفراد في مجالات أعمالهم في مختلف مواقع العمل.

ودولياً تؤكد دراسة (Daniel, 2009, p171) أن الغش منتشر في جميع المستويات في النظام التعليمي الأمريكي، وأن المراقبة الفعَالة والعمليات القضائية تؤكد على ضرورة إخضاع الطلبة الذين يغشون للإجراءات التأديبية المناسبة، كما تشير إلى أن طرق العقاب غير كافية، ويجب تجاوز هذه الطرق لتغيير الثقافة بطرق تحد من الغش؛ كشرح أسباب عدم قبول الغش، وهيكلية الاختبارات، وكتابة أبحاث بطرق يصعب على الطالب الغش، وتقرير بيئة الاحترام المتبادل، كما توصلت دراسة (Patrzek, et. al. 2014, p7) واسعة النطاق في ألمانيا إلى أن 75% من الطلاب الجامعيين اعترفوا أنهم ارتكبوا على الأقل واحدًا من سبعة أنواع من سوء السلوك الأكاديمي، (مثل السرقة الفكرية، وتزوير البيانات) خلال ستة أشهر.

محليا وفي البيئة الليبية ومع تفشي هذه المشكلة ووصولها إلى التعليم الجامعي تؤكد دراسة (حسين، 2015، ص19) على ضرورة الاهتمام بدراسة ظاهرة الغش في المدارس والجامعات، وتحديد مدى انتشارها للوقوف على الخطورة الحقيقية لهذه الظاهرة، وما تتضمنه من تهديد لقيم المجتمع، وسلوكيات الفرد، ونمط حياته، وفي السياق نفسه توصي دراسة (الجنزوري، 2016، ص35) بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للحد من هذه الظاهرة، وتطبيق اللائحة بكل صرامة للقضاء عليها.

والتعليم المحاسبي لن يكون بمنأى عن هذه المشكلة الخطيرة، الأمر الذي يؤثر سلباً على تخريج كوادر محاسبية مؤهلة، تمتلك القدرات العلمية والعملية والأخلاقية اللازمة لسد الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة والمتطورة في بيئة الأعمال اليوم، ولكن القضاء على مشكلة الغش التعليمي، أو التخفيف من آثارها على أقل تقدير لن يتأتى إلا عن طريق البحث والتقصي لهذه المشكلة، ومعرفة الأساليب المستخدمة في تنفيذها، وسبل علاجها، وذلك لتلافي انتشارها، والحد من آثارها السلبية على العملية التعليمية، وضمان الارتقاء بمستوى التعليم بمختلف مراحله لإعداد الإنسان الصالح الذي يتمكن وبفعالية من المساهمة في تنمية المجتمع والرقي بالأمة إلى مصاف الأمم المتقدمة مادةً وروحاً. (الغامدي والغامدي، 2000، ص3)، وهذا ما دفع الباحثتان إلى التركيز على دراسة هذه المشكلة في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في أقسام المحاسبة بجامعتي طرابلس وصبراتة.

مشكلة الدراسة:

تعد مشكلة الغش في الامتحانات من أخطر المشاكل التي يواجها التعليم بشكل عام، والتعليم الجامعي بشكل خاص؛ لما لهذه الظاهرة من أثر سيء على حياة الفرد والمجتمع؛ فالغش خيانة للنفس والآخرين، يبدأ من مقاعد الدراسة، وينتهي بكل مناحي الحياة، فالطالب الذي تخرج من الجامعة معتمداً على الغش تخرج ضعيفاً لا يثق بنفسه ولا بعلمه، غير قادر على تطبيق ما تعلم لا عملياً ولا نظريا. (عماوي والسيد، 2020، ص121).

وفيما يخص الغش التعليمي المحاسبي فقد أوضحت إحدى الدراسات التي أجريت على 285 من طلاب المحاسبة في أربعة جامعات حكومية بالولايات المتحدة الأمريكية أن 56% من هؤلاء الطلبة اعترفوا بعدم الأمانة أثناء أدائهم الامتحانات والواجبات الكتابية، كما أظهرت دراسة مسحية لـ 46 دراسة تتناول موضوع غش الطلاب في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أن ما متوسطه 70% من الطلاب محل الدراسة مارسوا الغش التعليمي في الكلية، وتشير دراسات أحدث إلى أن 86% من طلاب الجامعات شاركوا في ممارسة الغش في أثناء الدراسة، مع وجود مؤشرات على أن الغش التعليمي يزداد بين الطلبة. (Winardi, et. al, 2017, p144).

ومحلياً يتفق الكثير أن مشكلة الغش التعليمي موجودة في معظم المراحل التعليمية ابتداءً من المدرسة وصولاً إلى الجامعة، حيث تؤكد نتائج دراسة (حسين، 2015، ص15) أن الغش مشكلة كبيرة واسعة الانتشار لدى الطلاب على اختلاف مراحل التعليم، وتكاد لا تخلو مرحلة من مراحل التعليم من وجود مشكلة الغش

وممارسة الطلاب أثناء الامتحانات المختلفة، وبذلك تكون مشكلة الغش ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن تجاهلها، أو غض الطرف عنها، والتعليم المحاسبي الجامعي الليبي لن يكون بمنأى عن هذه المشكلة، فقد لاحظت الباحثتان انتشار مشكلة الغش التعليمي، وتنوع أساليبه في قسمي المحاسبة بجامعتي طرابلس وصبراتة، ففي كل فصل دراسي يتم ضبط حالات من الغش في الامتحانات الفصلية والنهائية، بالإضافة إلى كثرة المعلومات المكتوبة على المقاعد داخل القاعات الدراسية، وتوارد أخبار بشأن تسريبات لأسئلة الامتحانات، وغيرها من السلوكيات الخطيرة، الأمر الذي استوجب مبادرة واهتمام الباحثتين من أجل دراسة مشكلة الغش في التعليم المحاسبي من خلال التركيز على خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي، ومدى تفشي الأساليب التي تستخدم فيه، ومحاولة الوصول إلى توصيات تمثل حلولا ومقترحات للقضاء عليه، أو التقليل منه بما يحقق النهوض بالمستوى العلمي للتعليم المحاسبي الجامعي، وبذلك يمكن صياغة سؤال مشكلة الدراسة على النحو التالي:

1. ماهي خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بجامعتي طرابلس وصبراتة؟

فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يأتي:

الفرضية الرئيسة الأولى "توجد مجموعة من الخصائص لمشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهتي نظر أعضاء هيئة التدريس، والطلبة بجامعتي طرابلس وصبراتة"، ويمكن أن تنقسم هذه الفرضية إلى مجموعة فرضيات فرعية تتمثل في الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى "يمارس الطلبة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة".

الفرضية الفرعية الثانية "توجد مجموعة من أساليب الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة".

الفرضية الفرعية الثالثة "يعتبر مفهوم الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي مفهومًا واضحًا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة".

الفرضية الفرعية الرابعة "توجد أمانة علمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة".

الفرضية الفرعية الخامسة "تتوافر عناصر مثلث الغش (الفرص – التبرير – الضغوط) من وجهة نظر الطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة".

الفرضية الرئيسة الثانية "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات حول خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي بين وجهتي نظر أعضاء هيئة التدريس، والطلبة في أقسام المحاسبة تعزى لمتغير الصفة".

الفرضية الرئيسة الثالثة "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات حول خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي، بين وجهتي نظر أعضاء هيئة التدريس، والطلبة في أقسام المحاسبة تعزى لمتغير الجامعة".

الفرضية الرئيسية الرابعة "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات حول عناصر مثلث الغش (الفرص – التبرير – الضغوط) من وجهة نظر الطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة، تعزى لمتغير الجامعة".

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله، وقلة الدراسات الإقليمية والمحلية حوله، إذ توضح دراسة (الرقاد، 2012، ص 184) أنه على الرغم من بحث ظاهرة الغش التعليمي في الدول المتقدمة بشكل مكثف، إلا أن هناك دراسات قليلة تناولت موضوع الغش في التعليم العالي في الدول النامية)، ومحليا وفي السياق نفسه توضح دراسة (الجنزوري، 2016، ص4) أن المتتبع للدراسات الليبية التي اهتمت بدراسة ظاهرة الغش لدى طلاب الجامعة رغم شيوعها لا يجد سوى بعض الدراسات في هذا المجال.

ووفق المسح الذي قامت به الباحثتان للدراسات المحلية عن التعليم المحاسبي الجامعي، فإن الدراسات المحاسبية الليبية مازالت قاصرة في هذا الجانب، الأمر الذي يستوجب مناقشة وتحليل هذه المشكلة الخطيرة، وبذلك ستكون هذه الدراسة من أولى المحاولات الليبية التي تقدم معلومات تحدد خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أهم الأطراف ذات العلاقة بالعملية التعليمية المحاسبية، وهم الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى تقديم بعض التوصيات لمعالجة هذه المشكلة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

1. مناقشة وتحليل خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي، مثل مدى ممارسة طلبة المحاسبة للغش، وأهم أساليب الغش المستخدمة، ومدى وضوح مفهومه، ومدى وجود الأمانة العلمية، وتوافر عناصر مثلث الغش.
2. تحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات حول خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي بين وجهتي نظر أعضاء هيئة التدريس، والطلبة في أقسام المحاسبة تعزى لمتغير الصفة أو الجامعة.
3. تحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات حول عناصر مثلث الغش (الفرص – التبرير – الضغوط) من وجهة نظر الطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة تعزى لمتغير الجامعة.
4. محاولة للفت الاهتمام بمشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي، ومواجهة المحاولات التي تسعى لإنكار وجوده، وعدم تحمل مسؤولية تفشيه.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات العربية والمحلية مشكلة الغش التعليمي من عدة جوانب، ولكن أياً منها لم تتناول مشكلة الغش في التعليم المحاسبي (حسب علم الباحثتين)، في حين تناولت عدة دراسات أجنبية موضوع الغش في التعليم المحاسبي من عدة جوانب، وفيما يلي سرد لبعض هذه الدراسات:

1. **دراسة (عبد المعطي وآخرون،2021):**هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل الثقافية التي تسهم في نمو ظاهرة الغش الإلكتروني في كليات جامعة أسيوط بمصر، وتم استخدم المنهج الوصفي، كما صممت استبانة اشتملت على أربعة محاور رئيسة تتعلق بأهم العوامل الثقافية التي تشكل دوافع للغش الإلكتروني، وقد تم تطبيق الاستبانة على عينة بلغت 900 فردًا من طلبة الكليات النظرية والعملية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: معرفة وتحديد مفهوم الغش الإلكتروني ووسائله وأدواته، والتعرف على أهم العوامل الثقافية التي تشكل دوافع للممارسة الغش الإلكتروني، وبيان أهم مظاهر الغش الإلكتروني، والتعرف على أهم الأثار التي تترتب على ممارسة الغش الإلكتروني، وبيان أهم طرق مكافحة الغش الإلكتروني.
2. **(Melati, et.al, 2018):**هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر عناصر مثلث الغش (الضغوط – الفرص – المبررات)، والفاعلية الذاتية، والتدين على ارتكاب الغش عند طلبة المحاسبة بمدرسة العلوم الاقتصادية بإندونيسيا من خلال توزيع 130 استبانة على عينة عشوائية منهم، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها: عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للضغوط والمبررات على ارتكاب الغش، وعدم وجود تأثير للفرص على ارتكاب الغش، إضافة إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للكفاءة الذاتية والتدين على ممارسة الغش.
3. **دراسة (Winardi,et.al, 2017):** هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة مشكلة الغش بين طلبة المحاسبة في البيئة الأندونيسية، من خلال توزيع استبانات تختبر آراء طلبة المحاسبة حول الغش الأكاديمي، وحوافز مثل هذه السلوكيات في الجامعة الحكومية الأندونيسية اعتمادًا على نظرية السلوك المخطط لاختبار ثلاث متغيرات فردية متمثلة في:
(المواقف – المعايير الذاتية – الرقابة السلوكية الملموسة) إضافة إلى اختبار ثلاث متغيرات ظرفية تتمثل في: (ثقافة النزاهة العلمية – عدم وضوح ماهية الغش لدى الطلبة – الضغوط)، وأظهرت النتائج أن 77.5 % من أفراد العينة اعترفوا بارتكاب الغش الأكاديمي، كما أن جميع المتغيرات الفردية كان لها تأثير إيجابي كبير على نية ارتكاب الغش الأكاديمي، إضافة إلى عاملين ظرفيين كان لهما أثر إيجابي أيضاً، وهما الضغوط، وعدم وضوح ماهية الغش، في حين لم يكن لثقافة النزاهة العلمية أي تأثير ذي دلالة إحصائية.
4. **دراسة (الجنزوري، 2016):**هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الكامنة وراء ظاهرة الغش في الامتحان وكيفية التغلب عليها، من خلال توزيع استبانة على عينة من الطلاب الدارسين بكلية التربية المرج الليبية، إضافة إلى المقابلة الشخصية، وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر العوامل تأثيرًا كانت العوامل

ذات العلاقة بالتقييم، حيث جاءت في المرتبة الأولى، تليها العوامل ذات العلاقة بالمعلم، وفي المرتبة الثالثة جاءت الأسباب الشخصية، وتليها العوامل ذات العلاقة بنظام التعليم، وفي المرتبة الخامسة العوامل ذات العلاقة بطرق التدريس، وأخيراً جاءت العوامل ذات العلاقة بالمادة العلمية.

5. **دراسة (Boyle, et.al, 2016):** هدفت الدراسة إلى توضيح آراء الإداريين وأعضاء هيئة التدريس المحاسبي الجامعي بمعاهد مقرها الولايات المتحدة الأمريكية حول الغش وخيانة الأمانة العلمية ومدى حدوثها، من خلال توزيع استبانة تطبق نظرية مثلث الغش التي تتضمن (الضغوط – الفرص – المبررات) على الغش وخيانة الأمانة العلمية، وتوصلت النتائج إلى أن الغش قد ازداد مع مرور الزمن، ومن المتوقع أن يتفاقم الوضع مستقبلاً، إضافة إلى وجود خيانة الأمانة العلمية بدرجة متوسطة، كما أن نصف الطلاب الذين يمارسون الغش لا يتلقون أي عقوبات، وهذا مؤشر على قبول ضمني للغش وخيانة الأمانة العلمية، ويتعارض مع المعايير العالية للمهنة.
6. **دراسة (Ismail & Yussof, 2016):** سعت الدراسة إلى اختبار سلوك الغش بين طلبة المحاسبة في البيئة الماليزية، من خلال قياس مدى إمكانية تحييد الغش، وفعالية الأنظمة المانعة له بين الطلبة الممارسين للغش، والطلبة غير الممارسين له، إضافة إلى تحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة الغش بين الطلبة الذكور والإناث، حيث تم توزيع استبانة على طلبة المحاسبة في الجامعة الحكومية الماليزية، وتوصلت الدراسة إلى أن الطلبة الذين يمارسون الغش لديهم مبررات أكثر من الطلبة الذين لا يمارسون الغش، كما أن الطلبة الذكور أكثر ممارسة للغش من الإناث، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية حول فعالية أساليب منع الغش بين الطلبة الذين يمارسون الغش والذين لا يمارسونه.
7. **دراسة (Abu Bakar, et.al, 2010):** هدفت الدراسة إلى تقييم السلوكيات الأخلاقية لممتهني المحاسبة في المستقبل، ويتمثلون في طلبة الجامعة السنة الأخيرة تخصص محاسبة في ماليزيا، من خلال توزيع استبانة تختبر المواقف الأخلاقية لطلبة المحاسبة في سنة التخرج في الجامعة الإسلامية الدولية الماليزية، وما إذا كانوا سيتصرفون بطريقة غير أخلاقية عند آداء الامتحانات الخاصة بهم، ومواقفهم تجاه الإبلاغ عن هذه المواقف غير الأخلاقية عند علمهم بمثل هذه المواقف، وأظهرت النتائج أن 73% من الطلبة كانوا محايدين في تحديد ما إذا كانت هذه المواقف أخلاقية أو غير أخلاقية، كما قرروا عدم الإبلاغ عن مثل هذه المواقف في حال علمهم بها، في حين قرر 11% من الطلبة الإبلاغ عن مثل هذه المواقف غير الأخلاقية إذا علموا بها، وأكد 16% أنهم يمارسون المواقف غير الأخلاقية في الامتحانات، كما بينت النتائج أثر العقاب في انخفاض ممارسة مثل هذه المواقف، كما بينت أن الطلبة الذكور أكثر ممارسة للغش في الامتحانات من الطالبات الإناث.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

إضافة إلى ما ورد في أهمية الدراسة فإن هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة في أنها تركز على مناقشة وتحليل مشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من خلال التركيز على

خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في جامعتي طرابلس وصبراتة، وبذلك يمكن اعتبارها من أولى الدراسات الليبية التي تناولت هذه المشكلة، والتي تعتبر من أهم المعوقات والرهانات التي تواجه هذا المجال من التعليم.

الغش في التعليم المحاسبي الجامعي وأساليبه:

بشكل عام ينظر إلى الغش على أنه نمط سلوكي سائد ومنتشر لدى قسم كبير من الطلاب، إذ يشير سلوك الغش إلى سرقة المعلومات بطرق غير شرعية، والحصول على معرفة من مصادر ممنوعة عن طريق الغش والخداع والتزييف من أجل النجاح، والبعض يعتبر سلوك الغش شكلًا من أشكال الخيانة، وأن الغش عملية تزييف لنتائج التقويم من الناحية التربوية، وأنه محاولة غير سوية لحصول المتعلم على الإجابة من أسئلة الاختبار، وحسب وجهة نظر علماء الاجتماع فإن الغش ظاهرة اجتماعية منحرفة، وذلك لخروجها عن المعايير والقيم الاجتماعية التي يضعها المجتمع، ولما تتركه من آثار سلبية تنعكس بصورة واضحة على مظاهر الحياة الاجتماعية في المجتمع، وعلى نظمه ومؤسساته، وأما علماء الدين الإسلامي فيعرفونه بأنه منكر وسلوك لا أخلاقي يتنافى مع التعاليم الدينية، وهو سلوك محرم دينياً، وفي الحديث الشريف "من غشنا فليس منا". (الخالدي،2011، ص 128).

كما يعرف الغش بأنه سلوك يقوم به الطالب في موقف امتحاني أو في غيره من المواقف الأخرى، موظفاً إحدى الوسائل المتبعة في الغش بغية الحصول على مزايا كالنجاح في الامتحان والحصول على الدرجات الأعلى في الوقت الذي تحرم فيه اللوائح القانونية القيام بهذا السلوك. (التير وأمين، 2003، ص27).

فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي يمكن القول أن هناك ازدياد في اتجاه ممارسة الغش بين طلبة المحاسبة، الأمر الذي سيؤثر بشكل مباشر على مهنة المحاسبة، وذلك نظرا لوجود علاقة بين ممارسة الغش لدى طلبة المحاسبة والغش المهني عند ممارسة مهنة المحاسبة فيما بعد، ولذلك لابد من إعطاء موضوع الغش في التعليم المحاسبي أهمية بالغة، ومعالجة الفجوة الأخلاقية بين سلوكيات طالب المحاسبة والتوقعات المهنية، ويحتاج الإداريين وأعضاء هيئة التدريس المحاسبي إلى تطوير السلوك الأخلاقي لطلبة المحاسبة كهدف أساسي في مهمتهم العلمية. (Boyle, et.al, 2016, p40).

وفي السياق نفسه توضح دراستي كلٍ من (Winardi, et. al, 2017, p154) و (Mustikarini, et. Al, 2017, p3) أن عدم وضوح وفهم طلبة المحاسبة لماهية الغش التعليمي مثل عدم تقديم عضو هيئة التدريس لمعلومات كاملة عن ماهية الغش، وتجاهله للغش وعدم الإبلاغ عنه، وتجاهل الغش في الواجبات المنزلية، وعدم وجود سياسات ولوائح واضحة بخصوص الغش، إضافة إلى الضغوط مثل عدم وجود وقت كافي لأداء الواجبات المنزلية والمهام، وكثرة المواد الدراسية خلال الفصل الدراسي لها تأثير ملموس لدى طالب المحاسبة في ارتكاب الغش.

ولفهم أكبر لمشكلة الغش التعليمي لدى طلبة المحاسبة من السهل تطبيق نظرية مثلث الغش بعناصرها الثلاثة (الضغوط – الفرص – المبررات)، فالضغوط على الطلبة للحصول على معدل جيد من أجل

الاستمرار في الدراسة، والبقاء مؤهلين أكاديميا، والحصول على وظيفة أفضل بعد التخرج، إضافة إلى وجود ضغوط هائلة على طلبة الكليات اليوم من أجل الأداء، ومثلما تعمل الرقابة الداخلية على حماية الأصول، وسلامة القوائم المالية، فإنه يجب فحص وتقييم الرقابة العلمية على العملية التعليمية من أجل تقليل فرص الطلبة على ارتكاب الغش، والمحافظة على سلامة ونزاهة التقارير العلمية، فالمعدلات الدراسية ونتائج الامتحانات لابد أن تعكس الإفصاح العادل لقدرات جميع الطلبة، وتعزيز مثل هذه البيئة يحتاج إلى أن يخلق عضو هيئة التدريس بيئة رقابية داخلية قوية داخل القاعات الدراسية، وعند وجود هذه الرقابة على الامتحانات لن يكون هناك مكان لخلق فرص للاستفادة من النظام الأكاديمي، وانتهاك معايير النزاهة العلمية التي يمكن أن تحدث من الطلبة الذين يستفيدون على المدى القصير من خلل الرقابة، وتكون مبرراتهم لتصرفاتهم هذه بإلقاء اللوم وفشلهم على الآخرين، وتبرير تصرفاتهم بعبارات مثل: "سيكون لمرة واحدة فقط "، أو "الأستاذ غير عادل"، أو العبارة التقليدية "الجميع يفعل هذا".(Little & Hadel, 2016, p38) . كما يشير (Little & Hadel, 2016, p38) إلى أن من بين أكثر أساليب الغش خطورة بين الطلبة الجامعيين في كليات الأعمال: النقل من الآخرين، واستخدام قصاصات الملاحظات، ومساعدة الآخرين على الغش، ويؤكد (Boyle, et.al, 2016, p47) أن استخدام التكنولوجيا وعدم وجود وسائل رقابة فعالة في القاعات الدراسية يساعد على ارتكاب الغش.

وبشكل أشمل يمكننا القول بأن الغش التعليمي هو استخدام وسائل غير مشروعة مثل الخداع والتزييف والكذب والادعاء من أجل التأثير على العملية التعليمية ونتائجها من الأطراف ذات العلاقة بهذه العملية، مثل كتابة الطالب على الطاولة التي يجلس عليها لأداء الامتحان من أجل الحصول على درجات عالية، وعدم أمانة ودقة عضو هيئة التدريس في تصحيح أوراق الإجابة، ومحاباة بعض الطلبة لتحقيق مكاسب مادية، وتزوير الدارة للنتائج بحيث تعكس نجاح الطلبة وتفوقهم، وهي في الحقيقة لا تعكس إلا انحدار الاخلاق والفشل.

ومع تعدد وتطور أساليب الغش الأمر الذي يزيد من مخاطرها الشديدة، وآثارها السلبية على العملية التعليمية الجامعية، فالطالب الذي يغش في الامتحانات يحقق نجاحًا شكليًا فقط، لأنه سيجد نفسه يمارس الغش في جميع جوانب حياته، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الخداع والتضليل والكذب بين عدد لا بأس به من أفراد المجتمع وينعكس بشكل سلبي على النواحي الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من النواحي، كما أن عضو هيئة التدريس الذي يمارس الغش يحقق مكاسب مادية زائلة، ويعكس رحمة وتفاهمًا كاذبًا، وهو في الحقيقة يسهم في إفساد العملية التعليمية، وتخريج أجيال لا تمتلك القدرات العلمية الحقيقية لخدمة بلادها، وتعاني من مشاكل أخلاقية واجتماعية معقدة، والإدارة التي تمارس الغش، وتتساهل في منعه وردعه بأشد العقوبات من أجل عكس كفاءة أداء مضللة، وتحقيق مكاسب مادية آنية ستجد نفسها تواجه عواقب وخيمة نتيجة عرقلتها للعملية التعليمية، وادعائها الكاذب، وفي النهاية ستعاني جميع هذه الأطراف لأنها أسهمت في إفساد المستقبل والتلاعب به.

منهجية الدراسة:

منهج الدراسة:

تستدعي طبيعة موضوع الدراسة استخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الموضوع، إذا تم اتباع المنهج الوصفي عند تناول الإطار النظري لمشكلة الغش في التعليم المحاسبي، في حين استخدم المنهج التحليلي عند دراسة هذا الموضوع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة قسم المحاسبة بجامعتي طرابلس وصبراتة – من خلال توزيع استبانة على عينة ممثلة من أعضاء هيئة التدريس والطلبة محل الدراسة، وتحليل الإجابات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

مجتمع والعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس وطلبة قسم المحاسبة بجامعتي طرابلس وصبراتة أثناء الفترة الزمنية من 1 / 2 / 2020 م حتى 30 / 3 / 2021 م، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في قسمي المحاسبة خلال هذه الفترة (66) عضو هيئة تدريس، في حين بلغ عدد الطلبة المسجلين بالقسمين (246) طالبًا وطالبة.

وقد تم استخدام معادلة ستيفن تامبسون لتحديد حجم العينة الملائم الذي يمثل المجتمع، وهي إحدى الصيغ الرياضية المتعارف عليها لحساب حجم العينة، وتأخذ هذه الصيغة الشكل الآتي: (علي وأحمد، 2019، ص48).

$$\frac{N * P(1-P)}{[[(N-1) * (d^2 / z^2)] + (1-P)]}$$

P تمثل نسبة توافر الخاصية أو المحايدة = 0.50

n_0 يمثل حجم العينة المبدئي ويساوي 384

Z القيمة المعيارية للتوزيع الطبيعي عند فترة الثقة 95 % وتساوي 1.96

D نسبة الخطأ المسموح به

N حجم مجتمع الدراسة

n حجم العينة المقترح

وباستخدام المعادلة السابقة وتحديد نسبة 0.07 كنسبة خطأ مسموح به تم إيجاد عدد مفردات العينة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (1)عدد مفردات العينة

البيان		عدد مفردات المجتمع	عدد مفردات العينة
أعضاء هيئة التدريس	طرابلس	45	36
	صبراتة	21	19
إجمالي أعضاء هيئة التدريس		66	55
الطلبة	طرابلس	133	79
	صبراتة	113	71
إجمالي الطلبة		246	150
إجمالي الطلبة وأعضاء هيئة التدريس		312	205

وتم توزيع أكبر عدد ممكن من الاستبانات على أعضاء هيئة التدريس والطلبة في شكل ورقي وإلكتروني، وذلك للوصول إلى عدد مفردات العينة المحدد، وتم الوصول إلى هذا العدد، وزاد عدد الاستبانات المقبولة الخاصة بالطلبة عن عدد مفردات العينة المحدد بنسبة مئوية 106% والجدول الآتي يوضح عدد الاستبانات المستردة والمقبولة للتحليل، ونسبة الاستبانات المقبولة إلى عدد مفردات العينة وذلك كما يلي:

جدول رقم (2) عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمقبولة للتحليل.

البيان		عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات المستبعدة	عدد الاستبانات المقبولة	عدد مفردات العينة	نسبة الاستبانات المقبولة إلى عدد مفردات العينة
أعضاء هيئة التدريس	طرابلس	40	4	36	36	%100
	صبراتة	21	2	19	19	%100
إجمالي أعضاء هيئة التدريس		61	6	55	55	%100
الطلبة	طرابلس	85	5	80	79	%101
	صبراتة	87	7	80	71	%112
إجمالي الطلبة		172	12	160	150	%106
الإجمالي		233	18	215	205	%104

اختبار الصدق الظاهري:

لاختبار الصدق الظاهري للاستبانة تم عرض الاستبانة على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس أصحاب الخبرة والاختصاص في المحاسبة وعلم النفس، وبناء على ملاحظاتهم تم إجراء التعديلات اللازمة.

ثبات أداة الدراسة:

تم إيجاد معامل الثبات ألفا كرونباخ لردود عينة الدراسة عن أسئلة الاستبانة التي تم قياسها وفق مقياس ليكرت الخماسي للتأكد من توفر الثبات الداخلي في أداة القياس، وتم استبعاد الأسئلة الوصفية،

وكان عدد الأسئلة وفق مقياس ليكرت الخاصة بخصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة (20) سؤال، في حين بلغ عدد الأسئلة الخاصة بمثلث الغش في التعليم المحاسبي الليبي من وجهة نظر الطلبة (7) أسئلة، والجدول التالي يوضح ذلك كما يلي:

جدول رقم (3) معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ

ت	الفقرات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة	20	0.807
2	مثلث الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهة نظر الطلبة	7	0.782

ومن الجدول السابق نلاحظ أن نتائج معامل ألفا كرونباخ لفقرات الدراسة الخاصة بخصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي تبلغ 0.807، وهي قيمة عالية تعكس ثبات أداة الدراسة، وإمكانية الاعتماد عليها، في حين بلغ معامل ألفا كرونباخ لفقرات الدراسة الخاصة بمثلث الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي 0.782.

صدق الاتساق البنائي:

تم قياس صدق الاتساق البنائي لفقرات الاستبانة بإيجاد معامل الارتباط بيرسون لردود عينة الدراسة عن أسئلة الاستبانة التي تم قياسها وفق مقياس ليكرت والخاصة بخصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي وعددها (20) سؤالًا، والدرجة الكلية لأسئلة الاستبانة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، والأسئلة الخاصة بمثلث الغش في التعليم المحاسبي الليبي وعددها (7) والدرجة الكلية لأسئلة الاستبانة من وجهة نظر الطلبة، والجدول التالي يوضح ذلك كما يلي:

جدول (4) معاملات ارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق البنائي للاستبانة

ت	جوانب الدراسة	عدد الفقرات	معامل الارتباط		
			معامل الارتباط بيرسون	مدى الارتباط	قيمة الدلالة
خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة					
1	**يمارس الطلبة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي**	**1**	**0.733****	**كبير**	**0.000**
2	**توجد مجموعة من الأساليب لممارسة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي**	**13**	**0.917****	**كبير جدا**	**0.000**
3	**وضوح مفهوم الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي**	**3**	**0.824****	**كبير**	**0.000**
4	**توجد أمانة علمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي**	**3**	**0.704****	**كبير**	**0.000**
عناصر مثلث الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهة نظر الطلبة					
2	**توافر عناصر مثلث الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي**	**7**	**0.842****	**كبير**	**0.000**

****Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1. أن مستوى الدلالة الإحصائية للعلاقة بين الأسئلة الخاصة بخصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي، والدرجة الكلية لأسئلة الاستبانة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة يساوي 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وهذا يعكس وجود علاقة بين الأسئلة الخاصة بخصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي، والدرجة الكلية لأسئلة الاستبانة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، و جميع قيم معامل الارتباط بالدرجة الكلية لأسئلة الاستبانة دالة عند مستوى (0.01) ومحصورة بين (0.704 – 0.917) ، وهي تدل على وجود ارتباط يتراوح مداه من كبير إلى كبير جداً مما يعكس الاتساق البنائي للاستبانة.
2. أن مستوى الدلالة الإحصائية للعلاقة بين الأسئلة الخاصة بمثلث الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي، والدرجة الكلية لأسئلة الاستبانة من وجهة نظر الطلبة يساوي 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وهذا يعكس وجود علاقة بين الأسئلة الخاصة بمثلث الغش والدرجة الكلية لأسئلة الاستبانة من وجهة نظر الطلبة، وقيمة معامل الارتباط بالدرجة الكلية لأسئلة الاستبانة دالة عند مستوى (0.01)، وتساوي 0.842 وهي تدل على وجود ارتباط بمدى كبير مما يعكس الاتساق البنائي للاستبانة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تضمنت هذه الدراسة استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. استخدام مقياس ليكرت ذي الخمس درجات، وحساب المدى (5 – 1)، وقسمته على طول الفترة (4 ÷ 5 = 0.8) ، وإضافة هذه القيمة إلى الدرجة الأدنى في المقياس لتصبح الفئات كالآتي:

جدول (5) طول فئات تحديد مستوى توافر الخصائص

طول الفئة	مستوى توافر الخصائص
1 – 1.8	قليل جدا
أكبر من 1.8 – 2.6	قليل
أكبر من 2.6 – 3.4	متوسط
أكبر من 3.4 – 4.2	كبير
أكبر من 4.2 – 5	كبير جدا

2. معامل ألفا كرونباخ للتأكد من توفر الثبات الداخلي في أداة القياس.
3. معامل الارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.
4. المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبانة، وترتيبها تنازليا وفق هذه المتوسطات.
5. الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبانة، ومعرفة مدى التشتت في هذه الإجابات.

6. اختبار (T).
7. اختبار T للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين استجابات مفردات العينة وفقا لمتغير الطلبة وأعضاء التدريس، ومتغير الجامعة، وذلك لكل بعد من أبعاد الدراسة والأبعاد ككل.

الخصائص الديموغرافية والشخصية لعينة الدراسة:

تتمثل الخصائص الديموغرافية والشخصية لعينة الدراسة في الجنس، والصفة، والجامعة، وهي موضحة في الجدول رقم (6) وذلك كما يلي:

جدول (6) وصف توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الديموغرافية والشخصية

الخاصية	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	145	%67.4
	أنثي	70	%32.6
	المجموع	215	%100
الصفة	عضو هيئة تدريس	55	%25.6
	طالب بكالوريوس	160	%74.4
	المجموع	215	%100
الجامعة	جامعة طرابلس	116	%54
	جامعة صبراتة	99	%46
	المجموع	215	%100

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1. توضح التكرارات والنسب المئوية أن ما نسبته 67.4% من أفراد العينة هم من الذكور، وما نسبته 32.6% من الإناث، وهذا يعكس أن أغلب مفردات العينة هم من الذكور.
2. توضح التكرارات والنسب المئوية أن ما نسبته 25.6% من أفراد العينة هم من أعضاء هيئة التدريس وما نسبته 74.4% من الطلبة، ومن الطبيعي أن يكون عدد الطلبة أكثر من أعضاء هيئة التدريس، وهذا يعكس توزيع مفردات العينة بين طلبة وأعضاء هيئة تدريس بشكل مناسب.
3. توضح التكرارات والنسب المئوية أن ما نسبته 54% من أفراد العينة هم من جامعة طرابلس، وما نسبته 46% هم من جامعة صبراتة، وهذا يعكس توزعًا ملائمًا لمفردات العينة وفق الجامعات محل الدراسة.

التحليل الوصفي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج:

التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الرئيسة الأولى:

فيما يلي توضيح لنتائج التحليل الوصفي للفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على "**توجد مجموعة من الخصائص لمشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهتي نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بجامعتي طرابلس وصبراتة**"، التي تنقسم إلى خمس فرضيات فرعية وذلك على النحو التالي:

أولاً: التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الأولى: حيث تم إجراء التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على "يمارس الطلبة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة" باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتكرارات، والنسب المئوية، والجداول التالية توضح ذلك على النحو التالي:

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لممارسة الطلبة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والعينة ككل في أقسام المحاسبة محل الدراسة

البيان	الطلبة		أعضاء . هـ . التدريس		العينة ككل		درجة التحقق
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
يمارس بعض الطلبة قسم المحاسبة الغش أثناء فترة دراستهم بالكلية	2.031	0.920	3.290	1.048	2.653	1.100	متوسطة

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق نلاحظ أن الإجابات الخاصة بالطلبة كان متوسطها الحسابي 2.031 وبانحراف معياري 0.920 وبمدى قليل، في حين كان المتوسط الحسابي للإجابات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس 3.290 وبانحراف معياري 1.048 وبمدى متوسط، أما بالنسبة للعينة ككل فإن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي تشير إلى أن الطلبة يمارسون الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي بمدى متوسط، وهذا يعكس وجود مشكلة الغش في هذا المجال من التعليم.

ولمزيد من التوضيح تم صياغة بقية الأسئلة على شكل أسئلة وصفية من أجل تسليط الضوء بشكل أكبر على ممارسة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي، وذلك على النحو الآتي:

1. **ما هي الامتحانات التي تستخدم فيها أساليب الغش بشكل أكثر في القسم (يمكن أن تتضمن الإجابة أكثر من خيار أو الخيار الأخير فقط)؟**

جدول (8) الامتحانات التي تستخدم فيها أساليب الغش بشكل أكثر في القسم

البيان	الامتحانات الفصلية	الامتحانات النهائية	الامتحانات الفصلية والنهائية	لا يوجد
الطلبة	71	12	27	50
النسبة المئوية	%44.4	%7.5	%16.9	%31.3
أعضاء هيئة التدريس	8	13	29	5
النسبة المئوية	%14.5	%23.6	%52.7	%9.1
الإجمالي	79	25	56	55
النسبة المئوية	%36.7	%11.6	%26.1	%25.6

من الجدول السابق نلاحظ أن الامتحانات الفصلية هي التي تستخدم فيها أساليب الغش أكثر من غيرها وبنسبة 44.4%، وذلك من وجهة نظر الطلبة، وهذا راجع إلى اعتماد الكلية في الجامعتين على عدد محدود من المراقبين في الامتحانات الفصلية، أما فيما يخص أعضاء هيئة التدريس فإن الامتحانات النهائية

والفصلية هي التي تستخدم فيها أساليب الغش أكثر من غيرها وبنسبة 52.7%، وهذا يبين الاختلاف في وجهات النظر.

2. ما نوع الأسئلة التي يكثر فيها استخدام أساليب الغش (يمكن أن تتضمن الإجابة أكثر من خيار أو الخيار الأخير فقط)؟

جدول (9) نوع الأسئلة التي يكثر فيها استخدام أساليب الغش

البيان	الأسئلة التحليلية	الأسئلة المقالية	اسئلة الصح والخطأ	اسئلة الاختيار من متعدد	أكثر من خيار	لا يوجد
الطلبة	9	30	40	8	62	11
النسبة المئوية	%5.6	%18.8	%25	%5	%38.8	%6.9
أعضاء هيئة التدريس	0	2	12	1	40	0
النسبة المئوية	%0	%3.6	%21.8	%1.8	%72.7	%0
الإجمالي	9	32	52	9	102	11
النسبة المئوية	%4.2	%14.9	%24.1	%4.2	%47.4	%5.1

نلاحظ من الجدول السابق أن الأسئلة التي يكثر فيها استخدام أساليب الغش هي جميع أنواع الأسئلة سواء أكانت تحليلية، أو مقالية، أو صح وخطأ، أو اختيار من متعدد، وذلك من وجهة نظر الطلبة بنسبة مئوية بلغت 38.8%، وهي متوافقة مع وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حيث كانت النسبة 72.7%.

3. ماهي المواد التي يكثر فيها استخدام أساليب الغش؟ (يمكن ان تتضمن الاجابة أكثر من خيار أو الخيار الاخير فقط).

جدول (10) المواد التي يكثر فيها استخدام أساليب الغش

البيان	المواد التخصصية فقط	المواد غير التخصصية	المواد العامة	أكثر من خيار	لا يوجد
الطلبة	14	13	75	42	16
النسبة المئوية	%8.8	%8.1	%46.9	%26.3	%10
أعضاء هيئة التدريس	1	4	22	27	1
النسبة المئوية	%1.8	%7.3	%40	%49.1	%1.8
الإجمالي	15	17	97	69	17
النسبة المئوية	%7	%8	%45	%32	%8

من الجدول السابق نلاحظ أن المواد التي يكثر فيها استخدام أساليب الغش من وجهة نظر الطلاب هي المواد العامة، وبنسبة 46.9%، وقد لاحظت الباحثتان ذلك من خلال أسلوب الملاحظة، وخاصة انتحال طلاب من كليات علمية مثل الطب، والهندسة لشخصية الطلاب لإداء الامتحان بدل عنهم، أما من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فإن المواد التي يكثر فيها الغش كانت معظم المواد (أكثر من خيار)، وبنسبة 49.1%، وهنا نلاحظ اختلاف وجهات النظر بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

ثانياً التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الثانية: حيث تم إجراء التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على:" توجد مجموعة من الأساليب لممارسة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة" باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أساليب ممارسة الطلبة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والعينة ككل في أقسام المحاسبة محل الدراسة

ت	الفقرات	الطلبة		أعضاء هـ التدريس		العينة ككل		مدى التحقق	الترتيب
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
1	استخدام الطالب قصاصات ورقية صغيرة تتضمن مادة الامتحان.	2.806	1.416	3.090	1.142	2.879	1.354	متوسطة	4
2	كتابة الطالب على المقعد الذي يجلس عليه أو على يده أو المسطرة أو الآلات الحاسبة.	2.962	1.354	3.127	1.187	3.004	1.313	متوسطة	1
3	تبادل الطالب ورقة الأسئلة التي تتضمن إجابات مكتوبة من زميل يجلس بالقرب منه.	2.156	1.286	2.309	1.199	2.195	1.263	قليلة	12
4	تبادل الطالب نماذج الإجابة الامتحانية مع زميل يجلس بالقرب منه خاصة إذا لم يؤكد الملاحظ على كتابة الاسم في بداية الامتحان.	2.218	1.325	2.200	1.112	2.214	1.271	قليلة	11
5	استخدام الطالب الهاتف النقال كأداة للغش والآلة الحاسبة ذات الذاكرة التخزينية.	2.793	1.322	3.381	1.298	2.944	1.338	متوسطة	3
6	الاعتماد على الرموز والإشارات المتفق عليها بين الطلبة أو تبادل الطالب الحديث الشفوي مع زميل يجلس بالقرب منه.	3.000	1.955	2.927	1.274	2.981	1.803	متوسطة	2
7	تقديم الطالب أوراق عمل أو واجبات أو بحوث قام بإعدادها طالب أخر.	2.693	1.382	3.236	1.276	2.832	1.373	متوسطة	5
8	حضور طالب آخر بدل الطالب الممتحن خاصة إذا لم يؤكد الملاحظ على وجود البطاقة لحضور الامتحان.	2.125	1.301	2.545	1.330	2.232	1.319	قليلة	10
9	تواطؤ بعض الموظفين والملاحظين مع الطلبة وتسريب أسئلة الامتحان قبل	2.268	1.320	2.581	1.300	2.348	1.319	قليلة	9

	موعد الامتحان سواء باستخدام الطرق الإلكترونية أو الطرق التقليدية.								
10	عدم دقة وأمانة عضو هيئة التدريس في تصحيح الأوراق الامتحانية.	2.787	1.463	1.927	1.033	2.567	1.415	قليلة	7
11	عدم حيادية عضو هيئة التدريس في تقييم الطلبة ومحاباة بعض الطلبة.	2.950	1.399	1.981	1.079	2.702	1.389	متوسطة	6
12	تزوير النتائج من قبل الإدارة.	2.231	1.463	1.690	0.959	2.093	1.370	قليلة	13
13	عدم وضع عدد كافٍ من الملاحظين بالقاعات الامتحانية.	2.175	1.281	3.090	1.294	2.409	1.343	قليلة	8
جميع الفقرات		2.551	0.843	2.622	0.775	2.569	0.819	قليلة	

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق نلاحظ أن الإجابات كان متوسطها الحسابي مداه يتراوح بين متوسط وقليل، كما أن الانحرافات المعيارية له كانت غير عالية، وبذلك فإن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي تشير إلى وجود مجموعة من الأساليب لممارسة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي بشكل متوسط إلى قليل، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

- وفق وجهة نظر الطلبة فإن فقرة "الاعتماد على الرموز والإشارات المتفق عليها بين الطلبة أو تبادل الطالب الحديث الشفوي مع زميل يجلس بالقرب منه" تعتبر من أهم فقرات أساليب الغش حيث جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.000 وانحراف معياري 1.955.
- وفق وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فإن فقرة "استخدام الطالب الهاتف النقال كأداة للغش، والآلة الحاسبة ذات الذاكرة التخزينية " تعتبر من أهم فقرات أساليب الغش حيث جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.381، وانحراف معياري 1.298.
- وفق وجهة نظر جميع مفردات العينة فإن فقرة "كتابة الطالب على المقعد الذي يجلس عليه، أو على يده، أو المسطرة، أو الآلات الحاسبة " تعتبر من أهم فقرات أساليب الغش، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.004، وبانحراف معياري 1.313، أما أقل أساليب الغش استخداماً، فكانت فقرة "تزوير النتائج من قبل الإدارة" بمتوسط حسابي 2.093، وانحراف معياري 1.343.

ثالثا التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الثالثة: حيث تم إجراء التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على "يعتبر مفهوم الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي مفهومًا واضحًا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة" باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوضوح مفهوم الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والعينة ككل في أقسام المحاسبة محل الدراسة

ت	الفقرات	الطلبة		أعضاء هـ التدريس		العينة ككل		مدى التحقق	الترتيب
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
1	إن الغش مشكلة خطيرة لها أبعاد سلبية على الفرد والمجتمع.	4.056	1.224	4.818	0.434	4.251	1.128	كبيرة جدا	1
2	سوف تنعكس مشكلة الغش في الامتحانات بشكل سلبي على قيمة شهادة بكالوريوس المحاسبة التي تمنحها الكلية.	3.637	1.362	4.581	0.832	3.879	1.312	كبيرة	2
3	لمشكلة الغش آثار طويلة الأمد وسيمارس الطلاب بعد تخرجهم الغش في وظائفهم كمحاسبين ماليين ومراجعي حسابات.	3.393	1.419	4.309	0.813	3.627	1.350	كبيرة	3
جميع الفقرات		3.695	1.038	4.569	0.543	3.919	1.011	كبيرة	

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق نلاحظ أن الإجابات كان متوسطها الحسابي مداه يتراوح بين كبير جدا وكبير، كما أن الانحرافات المعيارية له كانت غير عالية، و بذلك فإن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي تشير إلى وضوح مفهوم الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي بشكل كبير جدا وكبير، واتفقت وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وبالتالي وجهة نظر جميع مفردات العينة على "أن الغش مشكلة خطيرة لها أبعاد سلبية على الفرد والمجتمع، " من أهم الفقرات حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.251، وانحراف معياري 1.128، في حين جاءت الفقرة " لمشكلة الغش آثار طويلة الأمد، وسيمارس الطلاب بعد تخرجهم الغش في وظائفهم كمحاسبين ماليين ومراجعي حسابات،" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.627، وانحراف معياري 1.350.

رابعا: التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الرابعة: حيث تم إجراء التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على"توجد أمانة علمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة" باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوجود أمانة علمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والعينة ككل في أقسام المحاسبة محل الدراسة

ت	الفقرات	الطلبة		أعضاء هـ التدريس		العينة ككل		مدى التحقق	الترتيب
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
1	سوف تقوم بالإبلاغ عن أي محاولة للغش لاحظتها داخل الكلية	1.712	1.183	4.418	0.737	2.404	1.605	قليلة	2
2	تطبق الكلية القوانين واللوائح بشكل فعال لمنع ممارسة الغش ومعاقبة مرتكبيه.	3.062	1.372	3.072	1.259	3.065	1.341	متوسطة	1
3	تقوم الكلية وبشكل دوري بإعلام كافة الأطراف ذات العلاقة بهذه المشكلة ومخاطرها وعقوبات مرتكبيها	2.212	1.319	1.909	1.041	2.134	1.258	قليلة	3
جميع الفقرات		2.329	0.866	3.133	0.733	2.534	0.903	قليلة	

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق نلاحظ أن الإجابات كان متوسطها الحسابي مداه يتراوح بين متوسطة وقليلة، كما أن الانحرافات المعيارية له كانت غير عالية، وبذلك فإن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي تشير إلى وجود أمانة علمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي بمدى قليل إلى متوسط، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

- وفق وجهة نظر الطلبة فإن فقرة "تطبق الكلية القوانين واللوائح بشكل فعال لمنع ممارسة الغش ومعاقبة مرتكبيه" تعتبر من أهم فقرات وجود الأمانة العلمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي، حيث جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.062، وانحراف معياري 1.372.
- وفق وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فإن فقرة " سوف تقوم بالإبلاغ عن أي محاولة للغش لاحظتها داخل الكلية " تعتبر من أهم فقرات وجود الأمانة العلمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي، حيث جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.418، وانحراف معياري 0.737.
- وفق وجهة نظر جميع مفردات العينة فإن فقرة " تطبق الكلية القوانين واللوائح بشكل فعال لمنع ممارسة الغش ومعاقبة مرتكبيه " تعتبر من أهم فقرات وجود الأمانة العلمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي، حيث جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.065، وانحراف معياري 1.341، في حين جاءت فقرة "تقوم الكلية وبشكل دوري بإعلام كافة الأطراف ذات العلاقة بهذه المشكلة ومخاطرها وعقوبات مرتكبيها " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.134، وانحراف معياري 1.258.
- **خامسا: التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الخامسة:** حيث تم إجراء التحليل الوصفي لبيانات الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على" تتوافر عناصر مثلث الغش في التعليم المحاسبي

الجامعي الليبي من وجهة نظر الطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة" باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتوافر عناصر مثلث الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي الطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى	الترتيب
أولا: الضغوط					
1	توجد مواد دراسية كثيرة خلال الفصل الدراسي الواحد	2.668	1.330	متوسطة	3
2	توجد الكثير من الاختبارات والمهام يجب إنجازها خلال فترة دراسية محدودة	3.125	1.206	متوسطة	2
3	تشعر بوجود ضغوط من أجل إنهاء الدراسة والنجاح والحصول على شهادتك الجامعية	3.987	1.154	كبيرة	1
جميع فقرات الضغوط		3.260	0.969	متوسطة	
ثانيا الفرص					
4	تعتبر ممارسة الغش داخل الكلية شيئًا سهلًا وممكنًا	2.256	1.071	قليلة	1
5	مارست بعض أساليب الغش أثناء فترة دراستك بالكلية	1.725	0.831	قليلة جدا	2
جميع فقرات الفرص		1.990	0.771	قليلة	
ثالثا المبررات					
6	إن الغش مشكلة سببها القصور في أداء عضو هيئة التدريس وعدم تفهمه لظروف الطلبة	3.037	1.466	متوسطة	2
7	إن الغش مشكلة متفشية، فالجميع يفعل ذلك الأمر الذي سينعكس سلبا على الطالب المجتهد	3.312	1.388	متوسطة	1
جميع فقرات المبررات		3.175	1.081	متوسطة	
جميع فقرات مثلث الغش		2.808		0.598	

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق نلاحظ أن الإجابات كان متوسطها الحسابي مداه يتراوح بين كبير وقليل جدا، كما أن الانحرافات المعيارية له كانت غير عالية، وبذلك فإن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي تشير إلى توافر عناصر مثلث الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي بشكل يتراوح من كبير إلى قليل جدا، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

- توجد ضغوط على الطلبة لممارسة الغش بمدى يتراوح من كبير إلى متوسط، ومن أهم هذه الضغوط" الشعور بضغوط من أجل إنهاء الدراسة والنجاح والحصول على الشهادة الجامعية" بمتوسط حسابي 3.260، وانحراف معياري 0.969.
- لا توجد فرص لممارسة الغش إلا بمدى يتراوح من قليل إلى قليل جدا.
- يعطي الطلبة لأنفسهم مبررات من أجل ممارسة الغش بمدى متوسط، ومن أهم هذه المبررات "إن الغش مشكلة متفشية، فالجميع يفعل ذلك الأمر الذي سينعكس سلبا على الطالب المجتهد" بمتوسط حسابي 3.175، وانحراف معياري 1.081.

اختبار فرضيات الدراسة:

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

من أجل استخدام اختبار T لاختبار فرضية الدراسة الرئيسة الأولى وفرضياتها الفرعية لابد من تحقق الشرطين التاليين قبل إجراء الاختبار (الزعبي والطلافحة، 2006، ص153):

- يجب أن يكون توزيع المتغير المراد إجراء الاختبار على متوسطه توزيعا طبيعياً، ويمكن الاستعاضة عن هذا الشرط بزيادة حجم العينة، وتعتبر العينة من حجم 30 أو يزيد عينة كبيرة.
- يجب أن تكون العينة عشوائية، وقيم أفرادها لا تعتمد على بعضها البعض.

ونظراً لتحقق الشرطين السابقين في مفردات عينة الدراسة فحجمها 215 مفردة، وبذلك يمكن اعتبارها كبيرة الحجم، كما أن قيم أفرادها لا تعتمد على بعضها البعض، وبذلك يمكن استخدام اختبار T لتحقق الشرطين السابقين.

وفيما يلي نتائج هذا الاختبار للفرضيات الخمس الفرعية الخاصة بالفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على "**توجد مجموعة من الخصائص لمشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهتي نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بجامعتي طرابلس وصبراتة**" تم استخدام اختبار (T)، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار على النحو الآتي:

جدول (15) نتائج اختبار T لخصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي

ت	الفرضيات	عدد الفقرات	قيمة الاختبار = 3					
			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة t المحسوبة	قيمة sig	النتيجة
1	يمارس الطلبة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي	1	2.653	1.100	214	-8.615	0.000	قبول الفرضية
2	توجد مجموعة من الأساليب لممارسة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي	13	2.569	0.819	213	-7.698	0.000	قبول الفرضية
3	يعتبر مفهوم الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي مفهومًا واضحًا.	3	3.919	1.011	214	13.331	0.000	قبول الفرضية
4	توجد أمانة علمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي	3	2.534	0.903	214	-7.546	0.000	قبول الفرضية
5	تتوافر عناصر مثلث الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي	7	2.808	0.598	159	-4.045	0.000	قبول الفرضية

من الجدول السابق يمكن توضيح ما يأتي:

أ. قبول الفرضية الفرعية البديلة الأولى التي تنص على "يمارس الطلبة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة لأن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05.

ب.قبول الفرضية الفرعية البديلة الثانية التي تنص على "توجد مجموعة من الأساليب لممارسة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة" لأن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05.

ج.قبول الفرضية الفرعية البديلة الثالثة التي تنص على "مفهوم الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي مفهومًا واضحًا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة" لأن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05.

د. قبول الفرضية الفرعية البديلة الرابعة التي تنص على "توجد أمانة علمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة" لأن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05.

هـ.قبول الفرضية الفرعية البديلة الخامسة التي تنص على "تتوافر عناصر مثلث الغش (الضغوط – الفرص – التبريرات) في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهة نظر الطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة" لأن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05.

ومما سبق يمكن قبول الفرضية الرئيسة البديلة التي تنص على " **توجد مجموعة من الخصائص لمشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي من وجهتي نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة بجامعتي طرابلس وصبراتة**".

ثانياً اختبار الفرضية الرئيسة الثانية

حيث تم استخدام اختبار **(Independent Samples T Test)** لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على " **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات حول خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي تعزى لمتغير الصفة**"، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار على النحو التالي:

جدول (16) نتائج اختبار T للعينات المستقلة (Independent Samples T Test) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة الخاصة بخصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي تبعا لمتغير الصفة (عضو هيئة تدريس – طالب)

البيان	أعضاء هيئة التدريس (55)		الطلبة (169)		قيمة T	قيمة الدلالة Sig	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
يمارس الطلبة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي	3.290	1.048	2.031	0.920	8.440	0.000	دالة إحصائيا
توجد مجموعة من الأساليب لممارسة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي	2.622	0.750	2.551	0.843	0.553	0.581	غير دالة إحصائيا
وضوح مفهوم الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي	4.569	0.543	3.695	1.038	7.941	0.000	دالة إحصائيا
توجد أمانة علمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي	3.133	0.733	2.329	0.866	6.165	0.000	دالة إحصائيا

يوضح الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة لخصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي المتعلقة بممارسة الطلبة الغش ووضوح مفهوم الغش، ووجود امانة علمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي نلاحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول هذه الخصائص لمشكلة الغش في التعليم المحاسبي تعزى لمتغير الصفة، حيث بلغت مستوى الدلالة لكل خاصية من هذه الخصائص أقل من 0.05، وبذلك يكون لمتغير الصفة تأثير على استجابات مفردات عينة الدراسة حول هذه الخصائص لمشكلة الغش في التعليم المحاسبي وهذا قد يعود إلى اختلاف وجهات النظر بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس حول هذه الخصائص.
- بالنسبة للخاصية المتعلقة بوجود مجموعة من الأساليب لممارسة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول هذه الخاصية تعزى لمتغير الصفة، حيث بلغت مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05، وبذلك لا يكون لمتغير الصفة تأثير على استجابات مفردات عينة الدراسة حول وجود مجموعة من الأساليب لممارسة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي وهذا قد يعود إلى تقارب وجهات النظر بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس حول أساليب ممارسة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي.

ثالثاً اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

حيث تم استخدام اختبار **(Independent Samples T Test)** لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على " **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات حول خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي تعزى لمتغير الجامعة**" والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار على النحو التالي:

جدول (17) نتائج اختبار T للعينات المستقلة (Independent Samples T Test) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات افراد الدراسة الخاصة بخصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي تبعا لمتغير الجامعة (طرابلس- صبراتة)

البيان	جامعة طرابلس (116)		جامعة صبراتة (99)		قيمة T	قيمة الدلالة Sig	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
يمارس الطلبة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي	2.669	1.178	2.503	1.004	0.620	0.536	غير دالة إحصائيا
توجد مجموعة من أساليب الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي	2.823	0.848	2.272	0.676	5.302	0.000	دالة إحصائيا
وضوح مفهوم الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي	4.083	0.917	3.727	1.084	2.608	0.010	دالة إحصائيا
توجد امانة علمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي	2.560	0.843	2.505	0.972	0.446	0.656	غير دالة إحصائيا

يوضح الجدول السابق ما يأتي:

- بالنسبة لخصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي المتعلقة بوجود مجموعة من الأساليب لممارسة الغش، ووضوح مفهوم الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي، نلاحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول هذه الخصائص لمشكلة الغش في التعليم المحاسبي تعزى لمتغير الجامعة، حيث بلغت مستوى الدلالة لكل خاصية من هذه الخصائص أقل من 0.05، وبذلك يكون لمتغير الجامعة تأثير على استجابات مفردات عينة الدراسة حول هذه الخصائص لمشكلة الغش في التعليم المحاسبي، وهذا قد يعود إلى اختلاف وجهات النظر بين مفردات عينة الدراسة في الجامعتين حول أساليب ممارسة الغش، ووضوح مفهوم الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي.
- بالنسبة لخصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي المتعلقة بممارسة الطلبة الغش، ووجود أمانة علمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول هذه الخاصية تعزى لمتغير الجامعة، حيث بلغ مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05، وبذلك لا يكون لمتغير الجامعة تأثير على استجابات مفردات عينة الدراسة حول هذه الخصائص

لمشكلة الغش في التعليم المحاسبي، وهذا قد يعود إلى تقارب وجهات النظر بين مفردات عينة الدراسة في الجامعتين حول ممارسة الطلبة الغش، ووجود أمانة العلمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي.

رابعاً اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة:

حيث تم استخدام اختبار **(Independent Samples T Test)** لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على " **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات حول عناصر مثلث الغش في التعليم المحاسبي الجامعي تعزى لمتغير الجامعة**"، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار على النحو التالي:

جدول (18) نتائج اختبار T للعينات المستقلة (Independent Samples T Test) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة حول عناصر مثلث الغش في التعليم المحاسبي تبعا لمتغير الجامعة (طرابلس- صبراتة)

البيان	جامعة طرابلس (80)		جامعة صبراتة (80)		قيمة T	قيمة الدلالة Sig	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
توافر عناصر مثلث الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي	2.897	0.537	2.719	0.644	1.902	0.059	غير دالة إحصائيا

يوضح الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول توافر عناصر مثلث الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي تعزى لمتغير الجامعة، حيث بلغت مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وبذلك لا يكون لمتغير الجامعة تأثير على استجابات مفردات عينة الدراسة حول توافر عناصر مثلث الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي، وهذا قد يعود إلى توافق وجهات النظر بين مفردات عينة الدراسة في الجامعتين حول هذه العناصر.

مناقشة نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة

يمكن توضيح أهم أوجه التشابه والاختلاف لنتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة وذلك كما يأتي:

1. تتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (Winardi,et.al, 2017) ودراسة (Boyle, et.al, 2016)، ودراسة (Ismail & Yussof, 2016)، ودراسة (Abu Bakar, et.al, 2010) في وجود الغش في التعليم المحاسبي الجامعي.

2. تتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (Little & Hadel, 2016) التي توصلت إلى أن النقل من الآخرين واستخدام قصاصات الملاحظات من أهم أساليب الغش، ونتائج دراسة (Boyle, et.al, 2016) التي توصلت إلى أن استخدام التكنولوجيا يساعد على ارتكاب الغش.

3. تتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (Melati, et.al, 2018) في البيئة الأندونيسية حول وجود تأثير للضغوط والمبررات عند ممارسة طلبة المحاسبة الغش، وعدم وجود تأثير للفرص، ودراسة (Boyle, et.al, 2016) في البيئة الأمريكية حول توافر عناصر مثلث الغش عند ممارسة طلبة المحاسبة للغش.

4. تختلف نتائج الدراسة عن نتائج دراسة (Melati, et.al, 2018) التي توصلت إلى أن حالات الغش بين طلبة المحاسبة تحدث في الامتحانات النهائية أكثر من الامتحانات النصفية في البيئة الأندونيسية.

5. تختلف نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (Winardi,et.al, 2017) في البيئة الأندونيسية التي توصلت إلى عدم وضوح وفهم طلبة المحاسبة لماهية الغش التعليمي.

النتائج:

استعرضت هذه الدراسة خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي، وفيما يأتي أهم ما توصلت إليه من نتائج:

1. تبين نتائج التحليل الإحصائي لوجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في أقسام المحاسبة محل الدراسة وجود عدة خصائص لمشكلة الغش في التعليم الجامعي المحاسبي منها ما يأتي:

أ. يمارس الطلبة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي بمدى متوسط.

ب. توجد مجموعة من الأساليب لممارسة الغش وبمدى قليل إلى متوسط، ولعل من أهمها: كتابة الطالب على المقعد الذي يجلس عليه، أو على يده، أو المسطرة، أو الآلات الحاسبة، والاعتماد على الرموز والإشارات المتفق عليها بين الطلبة، أو تبادل الطالب الحديث الشفوي مع زميل يجلس بالقرب منه، واستخدام الطالب الهاتف النقال كأداة للغش، والآلة الحاسبة ذات الذاكرة التخزينية.

ج. مفهوم الغش مفهوم واضح وبمدى كبير لدى أفراد العينة محل الدراسة، واتفقت وجهات نظرهم على أن الغش مشكلة خطيرة لها أبعاد سلبية على الفرد والمجتمع، كما أن مشكلة الغش في الامتحانات ستنعكس بشكل سلبي على قيمة شهادة بكالوريوس المحاسبة التي تمنحها الكلية.

د. وجود الأمانة العلمية بمدى قليل إلى متوسط.

هـ. تتوافر عناصر مثلث الغش بشكل جزئي، إذ توجد ضغوط على الطلبة لممارسة الغش، ومن أهم هذه الضغوط " الشعور بضغوط من أجل إنهاء الدراسة والنجاح والحصول على الشهادة الجامعية"، ولا تتوافر الفرص لممارسة الغش إلا بشكل قليل، في حين توجد مبررات لتبرير ارتكاب الغش، إذ يرى الطلبة أن الغش مشكلة متفشية، فالجميع يفعل ذلك الأمر الذي سينعكس سلبا على الطالب المجتهد.

2. وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة حول خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي المتعلقة بممارسة الطلبة الغش، ووضوح مفهوم الغش، ووجود أمانة علمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي، ويمكن أن يرجع ذلك إلى اختلاف التجارب والخبرات المتعلقة بهذه الخصائص بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

3. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة حول خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي المتعلقة بأساليب ممارسة الغش، وهذا يمكن أن يرجع إلى أن أساليب الغش الأكثر استخداما لدى الطلبة هي الأساليب التي يكتشفها ويعرفها أعضاء هيئة التدريس أكثر من غيرها، وبذلك جاءت وجهات النظر متقاربة.

4. وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد العينة في جامعة طرابلس، وأفراد العينة في جامعة صبراتة حول خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي المتعلقة بوجود مجموعة من الأساليب لممارسة الغش، ووضوح مفهوم الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي، وهذا يمكن أن يرجع إلى اختلاف أساليب الغش التي تمارس في جامعة طرابلس، وتلك الأساليب التي تمارس في جامعة صبراتة، كما أن مفهوم الغش أكثر وضوحاً لدى أفراد العينة في جامعة طرابلس عنه لدى أفراد العينة في جامعة صبراتة.

5. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في جامعة طرابلس، وأفراد العينة في جامعة صبراتة حول خصائص مشكلة الغش في التعليم المحاسبي المتعلقة بممارسة الطلبة الغش، ووجود امانة علمية في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي.

6. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر طلبة جامعة طرابلس وطلبة جامعة صبراتة حول توافر عناصر مثلث الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي، ويمكن أن يرجع ذلك إلى تقارب وجهات النظر حول عناصر مثلث الغش بين طلبة المحاسبة في الجامعتين محل الدراسة.

7. ممارسة بعض طلبة المحاسبة في جامعتي طرابلس وصبراتة للغش في الامتحانات النصفية والنهائية الخاصة بالمقررات الدراسية (العامة – غير التخصصية – التخصصية) وبنسب متفاوتة ستؤدي إلى تدني مستوى التحصيل لديهم، وتعكس صورة غير حقيقية لمخرجات العملية التعليمية للتعليم الجامعي المحاسبي بما يؤثر سلباً على تلبية متطلبات سوق العمل.

التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة يمكن عرض بعض التوصيات وذلك على النحو الآتي:

1. تكاثف جهود جميع الأطراف التي لها علاقة بالعملية التعليمية في التعليم المحاسبي الجامعي لتبني برنامج شامل لمكافحة الغش يتضمن ما يأتي:

أ. التعاون مع وسائل الإعلام المختلفة، وإعداد الملصقات والمطويات لتوضيح مخاطر الغش، وتوعية جميع الأطراف ذات العلاقة بسلبياته وتعارضه مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، ومع القيم والأهداف التربوية والتعليمية.

ب. مكافحة جميع أساليب الغش من خلال إقامة حملات مكثفة لتنظيف المقاعد والجدران من الكتابات التي تعكس تفشي هذه الظاهرة الخطيرة، ومنع استخدام الهواتف النقالة، والأجهزة الإلكترونية، والآلات الحاسبة ذات الذاكرة التخزينية في قاعات الامتحانات.

ج. الاهتمام بتنظيم الامتحانات النصفية والنهائية من خلال تشكيل لجان امتحانية، وتكليف العدد المناسب من الملاحظين، وتخصيص أرقام جلوس في قاعات الامتحانات الكبيرة.

د. وضع مجموعة من اللوائح تعزز المعايير الأخلاقية، وتعكس قواعد السلوك والأمانة العلمية، وتدعم العقوبات، وعدم التسامح مع الذين يتساهلون أو يتواطؤون في عملية الغش التعليمي، وأن تكون هذه اللوائح جزء لا يتجزأ من ثقافة الجامعة، مع ضرورة توضيحها للأطراف ذات العلاقة على جميع المستويات.

هـ. تخفيف الضغوط على الطلبة من خلال مراعاة الإيجاز في الواجبات التي يكلف بها الطلبة، وأن تتناسب مع المدى الزمني المطلوب، والتنويع بين الأسئلة الموضوعية والأسئلة المقالية في الاختبارات، والتجديد في وضع الأسئلة، واختيار المراجع المناسبة بحيث تقيس الاختبارات المستويات العقلية الأخرى (كالفهم، والتحليل، والتطبيق، والتركيب، والاستنتاج)، لتتيح للطالب عرض ما استوعبه من المادة بشكل أفضل، واتباع أسلوب التقييم التراكمي بحيث تقيس جميع الجوانب العلمية والعملية للمتعلم.

و. إقامة مكاتب للإرشاد النفسي والتربوي في جميع كليات الجامعات الليبية أسوة بالجامعات الاقليمية والدولية، لما لها من دور أساسي في توعية الطلاب وتعزيز مقدرتهم على تحمل المسؤولية والثقة في النفس.

2. التوسع في دراسة مشكلة الغش في التعليم المحاسبي الجامعي الليبي لمعرفة أسبابه ومعالجة آثاره، بتعاون الباحثين في مجال التعليم المحاسبي مع المختصين في علم النفس والاجتماع لإجراء دراسات متعمقة جزءًا من الحل لهذه المشكلة وما يصاحبها من مشاكل أخلاقية واجتماعية معقدة، وبما يضمن وضع مقترحات تكفل تخريج محاسبين يمتلكون القدرات العلمية الحقيقية لتلبية متطلبات سوق العمل وخدمة بلادهم.

المراجع باللغة العربية:

1. التير، مصطفى عمر وعلى عثمان امين، 2003، ***التغيير في انساق القيم ووسائل تحقيق الأهداف: نموذج الغش في الامتحانات***، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، بيروت.
2. الجنزوري، فريحة مفتاح، 2016، ظاهرة الغش لدى طلاب الجامعة أسبابها وسبل علاجها دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية التربية المرج، **مجلة العلوم والدراسات الانسانية**، جامعة بنغازي، العدد12، ص1-38.
3. حسين، سعد محمد، 2015، الأبعاد الاجتماعية لظاهرة الغش في الامتحانات، دراسة تطبيقية على عينة من طلاب المرحلة الإعدادية بمدينة البيضاء، **المجلة الليبية العالمية**، العدد 2، جامعة بنغازي كلية التربية – المرج، ص1–21.
4. الخالدي، سليمان، 2011، ظاهرة الغش في امتحانات البجروت لدى الطلاب العرب واليهود أثناء المرحلة الثانوية، ***مجلة الجامعة***، العدد 15، فلسطين.

5. الرقاد، هناء خالد سالم، 2012، أسباب ظاهرة الغش في مؤسسات التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، جامعة المنصورة، **مجلة بحوث التربية النوعية**، العدد25، ص180–199.

6. عبد المعطي، أحمد حسين وأحمد محمد السمان إسماعيل وهاجر علي عبد العزيز احمد،**2021**، دور بعض العوامل الثقافية في نمو ظاهرة الغش الإلكتروني لدى طلاب الجامعة "دراسة ميدانية"، كلية التربية أسيوط، **المجلة التربوية لتعليم الكبار**، المجلد3، العدد 1، ص192–220.

7. علي، شمس الدين أحمد وإبراهيم محمد سيد أحمد، 2019، تقدير حجم العينة في البحث العلمي، **مجلة جامعة شلندي للعلوم التطبيقية**، العدد 1، ص47–46.

8. عجوبة، مختار، 2006، تطور ظاهرة الغش في الامتحانات أسبابها واللوائح التأديبية في معالجتها، ***مجلة الدراسات الاجتماعية***، جامعة الملك سعود، السعودية.

9. عماوي، إياد محمد وأحمد إبراهيم السيد،2020، الأسباب المؤدية إلى الغش في الامتحان من وجهة نظر خريجي الجامعات الفلسطينية في محافظة طولكرم، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية**، المجلد 11، العدد 31، ص117–128.

10. الغامدي، حمدان أحمد وعبد الله مغرم الغامدي، 2000، العوامل المؤدية إلى الغش في الامتحانات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب بكلية المعلمين في الرياض، ***مجلة رسالة التربية وعلم النفس***، العدد 11، ص1–62.

المراجع باللغة الانجليزية:

11-Abu Baker. Nur Barizah, Suhaiza Ismail, Suaniza Mamat, 2010, Will Graduating Year Accountancy Students Cheat in Examination? ***Malaysian, International Education Studies,*** vol. 3,No. 3, 145-152 .

12-Boyle, Douglas M., James F. Boyle, Brian W. Carpenter, 2016, Accounting Student Academic Dishonesty: What Accounting Faculty and Administrators Believe, ***The Accounting Educators' Journal,*** Volume Special Edition, pp. 39-61.

13-Daniel, E. Lee, 2009, cheating in the classroom beyond policing " the clearing House", **A Journal Of Educational Strategies " Issues And Ideas"**, vol.82, No,4, pp 171-176

14-Ismail. Suhaiza, Salwa Hana Yussof, 2016, Cheating behaviour among accounting students: some Malaysian evidence, ***Accounting Research Journal***, Vol. 29 No. 1, pp. 20-33.

15-Little. Jack, Stephanie Handel, 2016, student cheating and the fraud triangle, ***business education forum***, pp.37-44.

16-Melati. Irene Nia, Wilopo. Romanus, Hapsari, 2018, Indah, Analysis of the Effect of Fraud Triangle Dimensions Self-Efficacy and Religiosity on Academic Fraud in Accounting Students, ***The Indonesian Accounting Review***, Vol. 8, No. 2, July – December pp. 189 – 203

17-Patrzek, J.; Sattler, S.; van Veen, F.; Grunschel, C.; Fries, S. (2014). "Investigating the effect of academic procrastination on the frequency and variety of academic misconduct: a panel study", ***Studies in Higher Education***, Vol. 40**,** No. 6, pp.1–16.

18-Winardi. Rijadh Djatu, Arizona Mustikarini, Maria Azalea Anggraeni, 2017, Academic Dishonesty Among Accounting Students: Some Indonesian Evidence, ***Jurnal Akuntansi dan Keuangan Indonesia***, vol. 14,No. 4,pp 142-164 .

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم الجامعي (المعيار التنموي للتشريع التعليمي في ليبيا)

محمد احمودة محمد ابراهيم
mohbrh79@gmail.com
كلية القانون نالوت – ليبيا

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تطوير التعليم الجامعي في ليبيا من أجل تلبية احتياجات سوق العمل التي تتسم بالتطورات الكبيرة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يتم من خلاله وصف الحقائق المتعلقة بالتشريعات في قطاع التعليم الجامعي لتواكب سوق العمل، وجمع البيانات وتنظيمها وتصنيفها وتحليلها بدقة للوصول إلى وسيلة يمكن أن يتم من خلالها تطوير التعليم الجامعي. وقد ارتكز الباحث على عدة مصطلحات منها (التطوير التشريعي، التعليم الجامعي، سوق العمل). وتوصل الباحث إلى نتائج متعددة ومختلفة منها: إن مناهج التعليم الجامعي الحالية لا تلبي احتياجات سوق العمل، كما أن إدارة التعليم الجامعي تفتقر إلى الأساليب الإدارية الحديثة المعاصرة للتطور العالمي.

الكلمات الدالة: تطوير التعليم، تشريعات التعليم العالي، سوق العمل، ليبيا .

Developmental pillars of legislation in the field of the field of university education: (The development standard for educational legislation in Libya)

Mohummad Hummoda Mohummad Ebrahim
Nalut University - College of Law
mohbrh79@gmail.com

Abstract

The study aims to develop university education in Libya in order to meet the needs of the labour market, which is characterized by great developments, and analyse it carefully to reach a means through which university education can be developed, and the study was based on several terms, including (legislative development, university education, labour market). The findings of the study indicate that the current university education curricula do not meet the needs of the labour market, and the university education administration lacks modern and contemporary administrative methods.

Keywords: Education development, Higher education legislation, Labour market, Libya.

1. المقدمة

أضحت الملائمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ضرورة ملحة تفرضها التحولات والتطورات التي يمر بها عالمنا اليوم، وغاية لتحقيق التنمية الشاملة التي تنعكس بشكل أو بآخر في تحسين حياة المواطن في مناحي الحياة كافة، لاسيما أن عملية التنمية باتت تعتمد على مدى الخبرة المكتسبة، وصناعة المعرفة والمهارات التقنية التي يمتلكها رأس المال البشري من جهة، وعلى مدى الحكمة والعقلانية في توظيف الموارد المالية والبشرية من جهة أخرى، وبالتالي أصبحت مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة المؤهلة واحدة من أهم القضايا التي تشغل اهتمام القائمين على توظيف الكفاءات الجامعية، وذلك بعد التوسع في التعليم العام الذي أدى إلى زيادة مخرجات التعليم الثانوي، وزيادة الضغط على مؤسسات التعليم العالي. لعل أحد أهم الأسباب التي يعاني منها التعليم عامة وفي بلادنا خاصة هي تلك الفجوة الكبيرة بين مخرجات التعليم، ومتطلبات سوق العمل، فهناك الآلاف من الطلاب يدخلون سوق العمل سنوياً، في المقابل هناك العديد منهم ينتظرون في طابور البطالة حظهم في الوظيفة، والأسباب تكمن في أن الاستراتيجيات التعليمية كانت ومازالت فاشلة، كما أنها لم تتواءم بين مخرجات التعليم وسوق العمل. ولعل الفارق واضح بين استراتيجيات التعليم في الدول المتقدمة، وفي بلادنا، فالطالب في الدول المتقدمة، وقبل أن يقبل على مرحلة التعليم الثانوي، يختار مساره التعليمي، ويهيئ نفسه لمستقبل وظيفي، وبعد أن يتخرج من التعليم الثانوي ينتقل الى الكلية التخصصية، وفي النهاية يجد نفسه في سوق العمل حاملاً معه شهادته العلمية، وخبرته العملية بعد أن تخطي دورات تدريبية في الشركات والمؤسسات الخاصة وخلافه، والعكس نجده عندنا، حيث يصبح الحصول على شهادة جامعية هدفاً أسمى، إن لم يكن هدفاً مقدساً، فبعد أن ينال الطالب الشهادة يفكر في وظيفة أو مهنة.

2. مشكلة البحث

تعاني مؤسسات التعليم من العديد من المشكلات التي تعيق تطوره، وهي المشكلات المرتبطة بتلبية احتياجات سوق العمل، ونظراً للتطورات والتغيرات المتلاحقة في كافة جوانب الحياة وُجِدَ أن التعليم في جميع جوانبه العام والعالي في حاجة للتطوير ليفي بمتطلبات سوق العمل، ورغم الجهد المبذول في مؤسسات التعليم العالي إلا أن العديد من الجامعات لا تزال غير فاعلة في عملية تلبية احتياجات سوق العمل، وذلك بسبب القصور في بعض الجوانب بهذا النوع من التعليم التقليدي، وتوارث منهجه من جيل لآخر، ويمكن صياغة مشكلة البحث في الآتي:

ما الدعائم التي من خلالها يمكن تلبية احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء تشريعات التعليم؟

3. أهمية البحث

من المتطلبات الأساسية لأي خطة استراتيجية للتنمية وضع رؤية للتعليم العالي والفني تقوم لإيجاد نظام تعليمي، ومهني ذو جودة عالية، قادر على إنتاج قوة بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع أن تلبي احتياجات مجتمعاتها الحالية والمستقبلية بما يتوافق مع تحقيق تنمية اقتصادية، والتأكيد على قيمة التعليم في دعم التنمية والإنسان، بحيث يكون الهدف من التعليم هو التنمية، وهو المنفذ الرئيسي في ليبيا، كما أن هذه الدراسة تأتي وسيلةً تستهدف إيضاح دور تشريعات التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل.

4. منهجية البحث

يستخدم البحث الحالي المنهج التحليلي؛ لأنه يهتم بتحليل الإشكاليات المتعلقة بالتشريعات القانونية الخاصة بالظاهرة، واستخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات، وإعطاء ذلك التفسير العلمي، كما أنه يساعد على معرفة الوضع الراهن لبعض نواحي القصور بالتعليم الجامعي التي تحتاج إلى تطوير.

ولغرض الوصول الى حل للتساؤل المعروض في مشكلة البحث فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى الآتي:

أولا – العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل.

ثانيا– الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم.

5. العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل

إن الفجوة بين التعليم وسوق العمل في ليبيا في اتساع مستمر، بالنظر إلى مستويات البطالة، حيث إنه في ضوء التطور المستمر لتخصصات العمل، أصبحت الحاجة ملحة إلى جذب الخريج المتميز والمتدرب بشكل جيد، وهو ما يعاكس في بعض الأحيان جمود العملية التعليمية وتدني مستويات التدريب بقطاعات العمل المختلفة.

وفي هذا الإطار رأيت أن أتناول في هذا البحث دراسة أهمية التعليم الجامعي لسوق العمل (1.6) ثم أتناول دور التعليم الجامعي في تلبيه احتياجات سوق العمل (2.6).

1.5 أهمية التعليم الجامعي لسوق العمل

إن قوانين العمل أهملت الجوانب الاجتماعية والنفسية والسلوكية للموظف، فعلى سبيل المثال قلَما نجد بنودا لمعالجة التعامل مع المشكلات العنصرية، والتحرش، والصدمات النفسية الذي قد تؤثر في إنتاجية العمل. ومن جانب آخر فإن المنطقة العربية جميعها وبدون استثناء تعاني من عدم توازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل وقوانين العمل، مما أسهم في رفع نسب البطالة، وهذا راجع إلى الجمود وذلك على النحو الآتي:

1.1.5 أهداف التعليم الجامعي

يمكن الاستناد إلى دراسات سابقة للمجلس القومي للتعليم في رصد أهم الوظائف والأهداف التي يقع على عاتق التعليم الجامعي القيام بها وتحقيقها وهي:

1. إن التعليم العالي هو عملية صناعة لأجيال المستقبل، وإن استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة للمجتمع؛ لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات، ويختلف دور الجامعة في هذا المجال من بيئة إلى أخرى، فالجامعات في الدول المتقدمة على سبيل المثال الموجودة في بيئة صناعية تهتم بالتخصصات الصناعية، والجامعات الموجودة في بيئة زراعية تهتم بتخصصات وبحوث تهتم بتحسين المجال الزراعي، وهذا ما يدل على أهمية ما يمكن للجامعات أن تفعله في تطوير المجتمع على مختلف الصعد، وما يمكن أن تفعله للبيئة التي تكون فيها، فضلاً عن قدرتها على التنافس الذي يمكن أن تحدثه إضافة إلى إمكانية قيادتها للتغيير الاجتماعي والتنوع، فإذا فقدت الجامعة هذه القدرة فسوف تحمل بذور دمارها (الصغير، 2005: 23).

ومن هنا يمكن القول إن أهمية الجامعة ليس في مجال التدريس والبحث العلمي فحسب، بل تستند على أهمية الجامعة ودورها في المجتمع بإخراج قيادات وكوادر جديدة، ولكي تقوم الجامعة بدور أفضل في خدمة المجتمع لابد للجامعة أن تضع تصورًا واضح المعالم عن كيفية تلبية حاجات الفرد والمجتمع، والتفكير في البرامج التي تقدمها من خلال الأقسام المختلفة، وهذا يقودنا إلى متطلبات وحاجات السوق التي تشكل جزءاً أساسياً وحاسماً من متطلبات وتنمية المجتمع الذي يسعى باستمرار للتفاعل مع عالم يتغير، وتتبدل متطلباته وحاجاته وأدواته وأساليبه وآلياته بشكل متسارع. (ضامي، 2008: 892).

وعليه فإن دور التعليم العالي في أسواق العمل وفي المجتمع ككل ليس فقط بإعداد الطالب الإعداد السليم ليكون مواطناً صالحاً خادما لوطنه بالشكل الأمثل، منافساً رابحاً في أسواق العمل، إنما يجعل البحث العلمي الذي تنجزه مراكز ومؤسسات التعليم العالي أحد أهم مدخلين لتنمية المجتمع سياسياً وتربوياً واقتصادياً واجتماعياً، إضافة إلى تنشيط الآليات النوعية الضرورية لأسواق العمل من أجل تمكينها من تحديث بنائها الاقتصادي، والتكنولوجي والعلمي ...الخ، وعلى هذا الأساس فإن تعزيز جودة التعليم تشكل هاجساً عند النظام السياسي، كما هو هاجسٌ للجامعات والجهات ذات العلاقة في المجتمع (الهادي، 2005: 323).

2. إعداد الأطر المتنوعة والمتطورة والقادرة من المتخصصين، والفنيين، والمفكرين للقيام بالأعمال والإنجازات التي يتطلبها المجتمع في سائر قطاعات النشاط، بما يتلاءم مع التطور الحديث والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالبلاد، ويتوافق مع أهداف وبرامج وتطلعات التنمية الشاملة، والقيام بالدراسات العليا في مختلف المستويات في نطاق الاستراتيجية الوطنية والتعليمية سواء في مجالات العلوم المتقدمة أو في مجالات التأهيل والتدريب على قواعد وأصول ومهارات البحث العلمي، من أجل التطوير وتنمية القدرات على الابتكار والاستنباط في مختلف مواقع العمل ومراكز التنمية والتطوير بها،

والاهتمام بالبحث العلمي الأساسي والتطبيقي، وتوجيه بعض مشروعاته نحو إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، إلى جانب الإسهام في تقدم العلوم والفنون والآداب (عيداروس، 1999: 267-268).

3. تعظيم برامج التعليم المستمر والتدريب المتصل وبرامج الخدمة العامة بالتعاون مع مراكز التنمية، بهدف رفع مستويات الأداء وزيادة كفاءة إنجاز الأعمال وعلاوة على ذلك فإن من أهم أهداف التعليم الجامعي التي ننشدها في عصرنا الحاضر، تنمية قدرات الطلاب المعرفية والاجتماعية، وصقلها، وإثرائها، ومساعدة الطلاب على إنتاج المعرفة، والتسلح بالمهارات العلمية والمهنية، ونشر المعرفة العلمية والسعي نحو تقدمها (مرجين، 2015: 10).

2.1.5 إدارة التعليم الجامعي

نظم قانون الجامعات الليبي رقم (4) لسنة 2020م إدارة التعليم الجامعي، وجاءت في ثلاثة مستويات، فقد نص القانون على أن يتولى إدارة التعليم الجامعي في ليبيا مجلس أعلي يسمي المجلس الأعلى للجامعات، وقد نصت المادة التاسعة من قانون تنظيم الجامعات، رقم (4) لسنة 2020م على أن «ينشأ مجلس يسمى المجلس الأعلى للجامعات يضم وزير التعليم، ووكيل وزارة التعليم لشؤون التعليم العالي، ورؤساء الجامعات، ومدير المركز الوطني لضمان الجودة برئاسة الوزير والاعتماد عضواً» حيث يتولى المجلس تنسيق خطط التعليم العالي والبحث العلمي، وسياساته، ومقترحاته من الجامعات بما يحقق التكامل بينهم (شبكة التشريعات الليبية).

ويمكن تطوير إدارة التعليم الجامعي في ليبيا من خلال تشخيص الواقع، مع تطبيق الاتجاهات الإدارية المعاصرة في إدارة التعليم الجامعي الليبي لرفع كفاءتها؛ حيث تعتمد هذه الاتجاهات علي العمل بكفاءة، والاتصال والتعاون وتوفر الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين، والمشاركة الفعالة، والإحساس بالمسئولية وتحملها، وتحقيق جودة البناء الإداري (المجراب وآخرون، 2018: 8-9).

3.1.5 مناهج التعليم الجامعي

المنهج هو الوسيلة التي تستخدمها التربية لتحقيق أهدافها ببناء نظامي يتشكل من عناصر ومكونات له مدخلاته التي تجري عليها العمليات المناسبة لتعطي المخرجات التي تمكن المتعلمين الذين تعدهم بمستوى معين لخدمة النفس، والمجتمع، والتكيف مع واقع الحياة بمستحدثاتها الحديثة، ومنهم من يرى أن جميع أنواع النشاط التي يقوم بها الطلبة، والخبرات التي يمرون بها تحت إشراف الجهة المسئولة، وبتوجيه منها سواء أكان من داخلها أم من خارجها (صبحي، 2005: 4). إذ يجب أن يوفر المنهج بشكل عام المعرفة المطلوبة لعملية التعلم والتعليم، فهي تمثل مجموعة المعاني والحقائق والمفاهيم والتطورات الفكرية والعلمية التي تتكون لدى الفرد نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر المحيطة، وهي تعد أداة مهمة في تحقيق الرقي، وخطوة أساسية في النمو الإنساني (مرعي وآخرون، 2000: 127). أما المنهج الدراسي بمعناه الواسع فإن مكوناته

عديدة لا تقتصر على المقررات الدراسية، وإنما تتسع لتشمل أهداف المنهج ومحتواه، وطرائق التدريس وأساليبه، ووسائل التعليم والنشاط المدرسي، وعملية التقويم، كما تتخذ النظرة إلى العلاقات بين هذه المكونات إلى الاتجاه نحو الإدراك والإفادة من التداخل والتشابك والتفاعل بينهما، إذ تقوم الجهة المختصة بتخطيط المنهج ومحتواه بما يحقق أهدافه (حبيب، 1992: 9-10). وللمنهج مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

1-الأخذ بوحدة المعرفة وترابط موادها وربطها بالحياة بشكل مستمر.

2-تصفية ما يقدم من أفكار وعلوم في المناهج العلمية بما يتناسب مع الثقافة والحقائق العلمية.

3-أن يترابط محتوى المنهاج النظري مع العملي قدر الإمكان بهدف تحقيق الأهداف المتوخاة منه.

4-توضع بعض المناهج بصورة دقيقة بهدف إعداد الفرد إلى مهنة معينة مثل المهندس والطبيب من خريجي كلية الهندسة والطب.

5-أن يهدف المنهج إلى إعداد الطلاب إعداداً اجتماعياً يحبب إليهم التعاون، والتكامل، والعدل، والنظام، والتقدم، ويعرفهم بحقوقهم وواجباتهم، ويدعوهم إلى احترام حقوق الآخرين وحرياتهم، ونعتمد على العلم في تنشئة الفرد.

6- أن تكون سياسة المناهج لها بعد في التنمية والتطور داخل المجتمع، وأن تكون مرتبطة بالتطورات الحاصلة في العالم.

4.1.5 تمويل التعليم الجامعي

التعليم الجامعي كغيره من أنواع التعليم نشاط يحتاج إلى مخصصات مالية حتى يتمكن من تنفيذ برامجه ونشاطاته، ويعرف تمويل التعليم الجامعي بأنه مفهوم يرتبط بتحديد مصادر التمويل بمختلف أنواعها، حكومية كانت أو غير حكومية، والعمل على تنميتها واستثمارها، وتوجيهها على النحو الأمثل الذي يمكن المؤسسات التعليمية العالية من القيام بأدوارها تجاه الفرد والمجتمع، وتحقيق أعلى استثمار بأقل تكلفة (الصغير، 2005، ص82).

كما يعد تمويل التعليم الجامعي ضرورة سياسية من حيث اهتمام الدولة بمجانية التعليم الجامعي، وإقرارها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتؤكد على ذلك إحدى الدراسات التي توصلت إلى عدم صحة الفرض القائل بأن مجانية التعليم الجامعي تأتي على رأس العوامل التي تؤثر في خفض كفاية النظام التعليمي، وأوصت بضرورة التزام الدولة بمجانية التعليم، والبحث عن مصادر تمويل أخرى لدعم التعليم في المجتمع (أبو كليلة، ص155،156).

4.1.5 سياسة القبول الجامعية

التعليم الجامعي نوع من أنواع التعليم بل أرقاه، يلي المرحلة الثانوية العامة أو ما يعادلها من المعاهد الفنية، وكل مرحلة أو نوع من التعليم له سياسة يتبعها في قبول طلابه الجدد، وبصفة عامة فإن سياسة القبول يقصد بها الاختيار، والتوجيه، والتشعيب، وتقرير نسب التوزيع لمختلف قنوات التعليم والتدريب تبعًا للفروق الفردية

بين الطلاب من حيث القدرات، والميول والاهتمامات، ومقدار النمو التحصيلي في الاتجاه المطلوب ضمانًا للاستخدام الأمثل للبشر وللممارسة الديمقراطية (عيدوراس، ص267).

وفي هذا الإطار حدد المشرع الليبي في قانون التعليم رقم (18) لسنة 2010م شروط قبول الطلاب في المرحلة الجامعية حيث نصت المادة (75) منه على أنه ((يشترط للقبول بالجامعات الحصول على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها من الشهادات المعترف بها من الجهة المختصة، ويكون القبول بصفة نظامي أو منتسب على النحو الذي تبينه لائحة الدراسة والامتحانات))

ورغم أن القانون رقم (18) لسنة 2010 ينص على تلك المعايير التي من شأنها قبول الطلاب في المرحلة الجامعية إلا إنها أصبحت معايير تقليدية لا يتعايش معه التطور الذي تشهده البلاد على الصعيد الاقتصادي، وخاصة أن القانون لا يوجد فيه نص يتضمن التخطيط التنموي لقبول الطلاب في الجامعات، وكيفية توجيههم للمجالات التي تخدم مصلحة المجتمع، وهذا ما يتوقف على ضرورة النص على إنشاء تخصصات علمية تقوم بتدريس مناهج تتوافق مع سوق العمل الليبي.

ولكي يأتي التعليم الجامعي بثماره المرجوة فلابد من تطوير سياسة القبول بهذا التعليم الراقي الذي يحتل قمة الهرم التعليمي في ليبيا، فيجب أن تكون هناك علاقة قوية ودائمة بين متطلبات سوق العمل من حيث الكم والنوع وسياسة القبول في التعليم الجامعي. ويتحقق ذلك بالآتي:

1- استيعاب الخريجين الجدد من خلال تعريف سوق العمل بمؤسسات التعليم العالي، وبرامجها الدراسية ونظمها الأكاديمية وشهاداتها ومؤهلات وخبرات خريجيها، لأن ذلك يسهم في إيجاد فرص العمل التي تخطط لها الدولة بعد التنسيق بين وزارة التعليم العالي والوزارات الأخرى، كوزارة العمل والتأهيل، ليضمن ذلك مواصفات المنتج التعليمي والعمليات المرتبطة به؛ لتمكين مؤسسة التعليم العالي من تزويد سوق العمل باستمرار بموارد بشرية متجددة تمتلك المرونة والقدرة على الإبداع والابتكار في بيئة اقتصادية واجتماعية حضارية.

2-تبادل المعرفة والخبرات بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الأخرى، ويتحقق ذلك بأن يقوم أساتذة الجامعة بإنتاج أبحاثٍ علمية أو دروسٍ تطبيقية في أرجاء المؤسسات الإنتاجية، وبالمقابل تخصيص كوادر من مؤسسات القطاع الخاص لمواصلة دراستهم في المؤسسات التعليمية حتى ينفذون بعض مشاريع المؤسسة التي ينتمون إليها، ويجرون الأبحاث التطويرية لمنتجاتهم في مختبرات مؤسسة التعليم العالي.

3 -فتح أبواب مؤسسات القطاع الخاص والعام أمام تدريب مكثف للطلبة خلال تحصيلهم الدراسي تأهيلا لانتقالهم اللاحق من المجال الأكاديمي إلى سوق العمل.

4-تشجيع الأعمال البحثية والتطويرية المشتركة بين الأكاديميين الأساتذة والطلبة والاقتصاديين والصناعيين، وتعزيز الثقة في البحث العلمي الجامعي، وإيجاد التمويل للمشاريع البحثية لمصلحة القطاعات التي تنفذها مؤسسات التعليم العالي التي تعود بفائدة مشتركة على الطرفين.

2.5 دور التعليم الجامعي في تلبيه احتياجات سوق العمل

يشهد العالم المعاصر تغيرات جذرية في كافة مجالات الحياة، الأمر الذي يمكن معه القول أن عالماً جديداً آخذ في التشكل، وأن المجتمعات المعاصرة يعاد صياغة أسس تنظيمها، وأساليب العمل والحياة فيها، وأن العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع الواحد، بل وفيما بين المجتمعات بعضها بعضا آخذة هي الأخرى في التغيير.

1.2.5 وضع استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في ليبيا تراعي مبدأ شمولية التطوير

أكدت نتائج العديد من الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقة بين التعليم وسوق العمل، على أن هناك علاقة استراتيجيه وثيقة، تحكمها العلاقة بين العرض والطلب في سوق العمل، ومن هنا يمكننا القول بأن استراتيجيات وسياسات التعليم إذا ما تم ربطها بشكل ممنهج مع الاقتصاد الوطني وتوجهات سوق العمل فإن ذلك الربط سوف يعمل دون شك على إنقاص الهوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وبالتالي الحد من البطالة، ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن التعليم يلعب دوراً محورياً في أي سياسات، أو خطط، أو برامج تستهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي من أجل أهداف التنمية المستدامة. (الهادي، 2005: 323). والتعليم العالي هو أحد أهم القطاعات التي شـملتها المشـاريع الإصـلاحية حيث تم التركيز على الجودة وذلك من خلال تجويد مدخلات ومخرجات العملية التعليمية والتدريبية. وذلك من خلال تناول فلسفة التعليم الجـامعي في القرن الحـادي والعشـرين، وواقع التعليم الجـامعي في ليبيـا، مع تنـاول التعليم الجـامعي واستراتيجيات تطويره في الدول المتقدمة والمصنعة، (الماقوري، 2005، ص ـ88). إن نشاط الجامعة يمكن أن يبوب في مجالين:

أ) المجال المعرفي القائم على التدريس الذي يقوم بدوره في نقل المعرفة إلى أجيال المستقبل، والبحث العلمي الذي يقوم بزيادة المعرفة وتحديثها.

ب) المجال الاجتماعي بمعنى الإسهام بفعالية وإيجابية في تلبية حاجات الفرد والمجتمع الفورية والمستقبلية من كوادر بشرية متخصصة في مجالات متنوعة.

وهنا يجب تشجيع الجامعة على القيام بدراسة المشاكل، وتحديد الحاجات، والمهارات، والأولويات التي يواجهها المجتمع حتى يسهل معالجتها، وإذا لم تقم الجامعة بالوقوف على مشاكل المجتمع، وعيوبه، ونواقصه، ولم تقم على حلها وعلاجها فلا فائدة منها.

يجب على الجامعة أن تؤثر في المجتمع المحيط بها، وأن تقوده، وتؤثر فيه، ولا تخضع لهيمنته، بل تتحمل مسؤوليتها في عملية التغيير، فنجاح الجامعة في أي مجتمع مرهون بمدى تفاعلها معه، والاقتراب منه، ولابد من تحديد مشاكله وثغراته، وبالتالي إيجاد الحلول لها، ولعل تطوير نظام جودة التعليم يعزز من استقلالية الجامعات، ومن ثم يعزز من انفتاحها وتحسنها باستمرار، وربما يسهم في تحفيز مؤسسات التعليم العالي من خلال إنشاء جوائز للجودة، ومنحها سنوياً لأفضل مؤسسة، أو كلية، أو مركز بحثي، أو للطالب الجامعي الأكثر تفوقاً، أو لأفضل أستاذ جامعي فضلاً عن إنشاء وسام الجودة، ومنحها لأفضل برنامج

دراسي جامعي، ولأفضل بحث جامعي، وتتولى إعداد المعايير العلمية المتعلقة بهذه الجوائز (الشيتي، 2020: 510)

إن عملية التخطيط لاستثمار الطاقة الكامنة في التعليم العالي بأسلوب علمي يطور القوانين، وسبل التخطيط والتنمية والاعتماد والإشراف، وتوفر المواد والمراقبة والمحاسبة في مجالات التعليم العالي من أجل التحكم في اتجاهاته الكمية والنوعية، بحيث يتم تصميم مواصفات ومعايير تنموية وتطويرها واعتمادها لتشجيع وتوسيع وتنوع وتوازن وتجديد التعليم العالي، وتحقيق جودته؛ كونه الإطار الأعلى للتنمية البشرية، والنهوض بالأوطان على الصعد كافة، ولابد أن يقاس مدى الالتزام بهذه المعايير بطرق وأدوات أكاديمية دقيقة وموثقة لقياس جودة التعليم، ولضمان توجيهه، وتحسين نوعيته باستمرار من أجل أن:

1. تمكن حامل الشهادة من تقدم صفوف المنافسين، وولوج سوق العمل، وجعل المؤسسة التعليمية قادرة على رفد سوق العمل من خلال تخريج كادر كفء يستطيع موائمة التكنولوجيا الحديثة، وتحديات العولمة، وتمكين الدولة من مكافحة رداءة التعليم التي تدفع بحملة الشهادات الذين يرفضهم سوق العمل نحو البطالة.
2. إعداد نظام تعليمي مطابق للمعايير والمتطلبات التنظيمية والقانونية، وتلك التي يحددها الطالب، وسوق العمل، والجهات الأخرى ذات العلاقة. لذلك أصبح تطوير مؤسسات التعليم الجامعي ضرورة تفرضها طبيعة العصر؛ وذلك لمواكبة التطورات العالمية، والتكنولوجية، ومواجهة القضايا، والمشكلات المختلفة، ونتيجة للتطور السريع الذي نحياه في هذا العصر (أبو النور، 2009: 5).

وفي ظل الاقتصاد القائم على المعرفة سعت الجامعة إلى تطوير رأس المال البشري القادر على العمل والإنتاج، وهذا يتطلب إعادة النظر إلى فلسفة التعليم الجامعي وأهدافه، ومدى تكيفه مع البيئة الدولية، وتنامي الاستثمار في مجالات تجويد أداء الجامعات لتأثيرها الفعال في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد المحلي والعالمي (ضامي، 2008: 892).

فأصبح إعداد مخرجات التعليم الجامعي بطريقة ملائمة لتلبية احتياجات سوق العمل المستقبلية، وتحسين الروابط بينهما يشكل اهتماماً رئيساً للتعليم الجامعي في العالم أجمع، بحيث يكون لدى الخريجين المهارات والكفاءات التي ستكون هناك حاجة إليها في الاقتصاد والمجتمع الحديث، وبذلك تتوفر فرص عمل لهم في هذه الأسواق.

2.2.5 المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي الليبي في تلبية احتياجات سوق العمل

يواجه التعليم الجامعي في ليبيا العديد من المشكلات المحلية وفيما يلي عرض موجز لأهمها:

أ) الزيادة السكانية مع زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، ومن ثم الزيادة في الطاقة الاستيعابية للجامعات مع عدم توافق مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل، حيث إن هناك زيادة في المعروض من الخريجين عن متطلبات سوق العمل مع ضعف مستواهم، مما نجم عن ذلك تفاقم أزمة البطالة التي يعاني منها قطاع كبير من الخريجين، فمعدلها أكثر من (10%) في ليبيا، وفي الجزائر (23,7%)، والمغرب (19,3%)، والضفة الغربية وغزة (25,6%) في عام (2004) الأمر الذي أدى إلى تقليل فرص العمل المتاحة (مؤمن، 2019).

ب) عزلة الجامعات عن التفاعل الإيجابي لتلبية احتياجات سوق العمل الليبي، وحيث ينحصر دورها في إعداد سوق العمل بالخريجين من المؤهلين بالكفايات والمهارات اللازمة له من جهة، ومن جهة أخرى يتم حرمان الطلاب من الخبرات العملية التي تعد أساس ممارسة العمل الحقيقي، وكل ذلك نتيجة غياب الارتباط بين سياسات التعليم الجامعي، والقوى العاملة، والتنمية، وقطاعات المجتمع (عزالدين، ص 449).

ج) يعد الطلاب من أهم مدخلات العملية التعليمية، ويتعلق بهم العديد من المشكلات، ومنها اعتبار المجموع النهائي في الثانوية العامة هو المعيار الوحيد للالتحاق بالكلية، والتغاضي عن أي معايير أخرى، ومنها رغبة الطالب التي تعكس عوامل أخرى مثل: الظروف الأسرية، وجودة المدرسة، والدروس الخصوصية، ومن ثم فلا تضع الطلاب في الأماكن المناسبة لهم، كما تتجاهل قدراتهم الكامنة. (سليمان، 2015: 2013).

د) التنمية المهنية والعددية لأعضاء هيئة التدريس، حيث يجابه أعضاء هيئة التدريس العديد من المشكلات ومنها: الأمن الاقتصادي؛ فانخفاض مرتبات أساتذة الجامعة يؤدي إلى تسرب عدد كبير من الأساتذة ذوي الخبرة العالمية إلى البلدان ذات الدخل المرتفع (الهلالي، 2007: 37).

هـ) تواجه الإدارة الجامعية والجهاز الإداري في الجامعة العديد من المشكلات منها: سيادة ثقافة الأفراد داخل المعاهد العليا والجامعات، وغياب ثقافة النظام عند تغيير القيادات سواء على مستوى الإدارة العليا في الجامعة أو الإدارة على مستوى الكليات أو الأقسام، وكذلك ضعف المستحدثات التكنولوجية في الإدارة الجامعية. (محمود، 2004: 462).

6. الدعائم التنموية لتشريعات التعليم ومصادرها لمواكبة سوق العمل

يشهد العالم المعاصر تغيرات جذرية في كافة مجالات الحياة، الأمر الذي يمكن معه القول أن عالماً جديداً آخذاً في التشكل، وأن المجتمعات المعاصرة يعاد صياغة أسس تنظيمها وأساليب العمل والحياة فيها، والعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع الواحد، بل وفيما بين المجتمعات بعضها بعضًا آخذة هي الأخرى في التغيير. وفي هذا الإطار نتناول الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم، ثم نتناول بالدراسة الإطار القانوني للتعليم الحضاري.

1.6 الدعائم التنموية للتشريع في مجال التعليم

فيما يلي نبين تلك الدعائم:

1.1.6 المرونة

أكدت المادة (3) من قانون الجامعات الليبي رقم (4) لسنة 2020م على أهمية تطوير قطاع التعليم، حيث نصت على إنه ((1-تستهدف الجامعة ما يأتي: توسيع المدارك المعرفية، وتنمية المهارات البحثية، والارتقاء بالأداء الأكاديمي بما يسهم في إثراء الرصيد المعرفي الإنساني، والتفاعل الإيجابي مع المجتمع ومؤسساته 2- توطين العلم والتقنية...الخ)).

إن الهدف الأساسي من وضع منظومة للتشريعات التعليمية بشكل مرن وحضاري هو إيجاد أدوات في متناول السلطة العامة المختصة وهي وزارة التعليم العالي لكي تقوم بخدمة المجتمع، وهذا ما تمتلكه بموجب القدرة الفعالة في تخطيط وتوجيه عمليات التنمية التعليمية، وما يتعلق بها من تنمية اجتماعية واقتصادية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومواجهة سوق العمل، مع التركيز على تحسين كفاءة البيئة التعليمية، وذلك بموجب ما تتميز به القوانين، أو التشريعات التعليمية في مجال البناء والمعرفة من تأثير على الأفراد والمجتمعات، إضافة إلى تطوير البرامج والخطط التنموية المؤدية إلى البناء المجتمعي. (ضامي، 2008: 892).

إن صياغة قانون التعليم بطريقة تحصر جوهر أو مضمون النص القانوني في معنى ثابت لا يتغير بتغير الظروف، أو الأشخاص على نحو مانع من التقدير، يتسبب في جمود مؤسسات التعليم للقيام بأدائها على المستوى الوطني، ففي هذه الصياغة لا يترك معه أي مجال أو فرصة لتقدير مضمون النص القانوني للوصول لمعنى محدد سواء بالنسبة للشخص المخاطب به حيث يظهر له بوضوح، وبصورة جازمة خضوعه، أو عدم خضوعه للحكم المثبت في هذا النص القانوني، أو بالنسبة للقاضي عند تطبيقه لهذا النص إذ يتضح له من خلال هذه الصياغة بصورة حصرية من يشمله مضمون هذا النص من الأشخاص، أو الوقائع دون أن تترك له أي سلطة تقديرية حينما ينزل حكم القانون الذي يثبته هذا النص على الشخص أو الواقعة (فرج، 1988: 166). ويغلب على معظم النصوص القانونية التزامها جانب هذه الصورة من صور الصياغة التشريعية، وفي ذلك ضمانٌ مؤكد للتطبيق الحرفي لمضمون القاعدة القانونية (جمال وآخرون، 1987: 64).

إن سلامة العملية التشريعية من حيث الضبط والصياغة تستلزم تهيئة جهات متخصصة في بناء القواعد القانونية في كافة المراحل التي تحتاجها العملية التشريعية، وهذا يقودنا إلى القول بأنه ليس من الصحيح أو من المفيد أن يعهد إلى جهة واحدة أو مؤسسة دون غيرها العمل على الصياغة التشريعية، ففي السلطة التنفيذية يجب أن يكون هناك جهاز متخصص للعمل على الصياغة التشريعية، وكذلك الحال بالنسبة للسلطة التشريعية التي يجب أن يتوفر فيها جهاز أو مؤسسة تعنى بالصياغة التشريعية، على أن يتم تشكل لجان، أو هيئات متخصصة تعنى بالصياغة التشريعية في بعض المؤسسات الأخرى .

ويمكننا أن نضرب أمثلةً عديدة على تلك الصياغة، منها تحديد القانون سنًا معينة لقبول الطلبات في الالتحاق بالتعليم الابتدائي مثل ما نصت عليه المادة (9) من قانون التعليم الليبي رقم 68 لسنة 1968م من أن ((التعليم بالمرحلة الابتدائية إلزامي، ويتم القبول في المراحل الأخرى على أساس تكافؤ الفرص، وتكون الأولوية فيه بين المتقدمين على أساس السن، والمجموع الكلي للدرجات على مستوى المحافظات التي يدرسون فيها وفقا للنظام الذي يصدر به قرار من وزير التربية والتعليم، ويجوز دون التقيد بمجموع الدرجات قبول أبناء وأخوة من استشهدوا في الحرب، أو بسبب قيامهم بواجبات رسمية، وعدد لا يزيد على 5% من عدد المقبولين بكل مرحلة من مراحل التعليم العام على مستوى المحافظة من أبناء العاملين الحاليين بوزارة التربية والتعليم، والسابقين الذين قضوا عشر سنوات على الأقل في خدمتها، ويكون التفضيل بينهم بمعرفة مديرية التربية والتعليم المختصة على أساس مجموع الدرجات الحاصل عليها كل منهم)) (البوشي، 2014).

2.1.6 التخطيط التشريعي

هو وضع رؤية مستقبلية للتشريع سواء من ناحية إعداده أو من ناحية تطبيقه، حيث يجب أن يكون التخطيط متوازنا مع ضرورة المجتمع وتطوره في الحاضر والمستقبل، وهذا لن يتأتى إلا إذا كان المشرع يملك أدوات التطوير عند صياغة التشريع.

ويعد التخطيط في مجال تنظيم الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي مقياس تقدم أي مجتمع من المجتمعات، باعتبارها منطلقا للنظام، والتنمية في قطاع التعليم، ومجددة للمعرفة، وتستثمر إمكانياتها في خدمة المجتمع، الأمر الذي جعل التشريع يلزم مؤسسات التعليم العالي لتعمل على تطوير مناهجها، ومخرجاتها بما يتوافق مع حاجة المجتمع وسوق العمل، وذلك وفق منظومة تعليمية متبادلة بين المؤسسة التعليمية وسوق العمل المتمثل في القطاع الحكومي، والقطاع الخاص.

فتطوير التشريعات التعليمية يولد اهتمام الجامعات بجودة مخرجاتها، لما يساعد على الاستفادة من مورد مهم في المجتمع وهو رأس المال البشري، الأمر الذي يستدعي الإسراع في الطرائق التي تحقق الموائمة بين مخرجات المؤسسات الجامعية، ومتطلبات سوق العمل (علي، 2007: 18-19).

من جهة أخرى، لابد من تحقيق التوافق بين التخصصات التي تتضمنها كليات الاتصال في مؤسسات التعليم العالي، والمخرجات التي تحققها المناهج الدراسية، وبين احتياجات إدارة الاتصال المؤسسي في القطاع الحكومي من حيث نوعية التخصصات المطلوب تدريسها لتتماشى مع سوق العمل.

وحتى تحقق الجامعات طموحات سوق العمل، وتكون مخرجاتها متوافقة مع احتياجات سوق العمل، لابد من إعادة النظر في برامجها الأكاديمية؛ ويتطلب ذلك منها وضع مناهج تعليمية تولي أهمية للمهارات العملية المطلوبة في سوق العمل، وتتيح فرصاً أفضل للتعليم القائم على الممارسة والتطبيق العملي، وهو ما يتطلب منها أيضا تحديد تصورات مختلفة للمهارات التي يجب أن يتميز بها الطالب. (دويكات، 2007: 32).

فمن حيث المهارات، يرى المختصون أن الطالب الجامعي بحاجة إلى صنفين أساسيين من المهارات هما: المهارات الجوهرية التي يحتاجها كل الطلبة الجامعيين، ومهارات التخصص وهي ذات الصلة بالتخصص الأكاديمي، فالتعلم القائم على المخرجات يركز على تعلم الطالب من خلال من تخصص إلى آخر، واستخدام عبارات نواتج التعلم التي تصف ما هو متوقع من المتعلم معرفته، وفهمه، والقدرة على أدائه بعد الانتهاء من موقف تعليمي معين يتعرض له، وتقديم أنشطة التعلم التي تساعد تقويم مدى اكتساب الطالب لتلك النواتج من خلال تدريب الطالب على اكتساب تلك النواتج (صيام، 2014: 24).

وهذا كله ينصب في أن تفرض مخرجات التعليم مهام ووظائف وأدوار جديدة للجامعات الليبية هي تهيئة المجتمع الليبي لعالم العولمة، وعالم التقنية، واقتصاد المعرفة، ومجتمع المعرفة، ومجتمع التواصل والتعارف، والتعاون العالمي، وبكلمات أخرى على الجامعة أو الجامعات الليبية إلى جانب مؤسسات أخرى ذات علاقة بإعداد الإنسان الليبي لحياة القرن الحادي والعشرين علميًا ومهنيًا وثقافيًا واجتماعيًا، وهذا واقع ولد وينمو يوماً بعد آخر بفعل قوى عالمية، وبفعل تطورات محلية في المجتمع الليبي نفسه. إذن ليس هناك مناص من أن تعيد الجامعات الليبية النظر في ذاتها وأساليبها، ومناهجها وكل ما يتصل بها مؤسسة تعليمية وعلمية عالية المستوى. ما لم تفعل ذلك ستظل وستبقى جزيرة معزولة في محيط متلاطم العواصف والأمواج، فالمسألة هي مسألة مصير ووجود للجامعة وطلابها، وبالتالي للمجتمع، وحضوره الحضاري، والتاريخي، وبعين ناقدة. (الحسيني، 2015: .45).

فالجامعات الليبية وواقعها يتطلب ولا شك إعادة نظر، وإعادة تفكير تتمثل في بناء القدرة العلمية والمهنية والثقافية، والاجتماعية، والحضارية للتعامل، والتفاعل مع تحولات إقليمية، ودولية، وحضارية شاملة قوامة ومنطلقة من أهمية رأس المال العقلي، أو الذكاء الإنساني، وضرورة بناء مجتمع التقنية المتقدمة، والانخراط في مجتمع التواصل والانفتاح على الذات والآخرين. فلابد أن تكون أدوات التخطيط في مجال التعليم (الحضري) هامة، وعنصراً رئيسياً في مدخلات التنمية الحضارية المستدامة في مجال التعليم التي لها سوق عمل مستقبلاً.

من جهة أخرى، تحمل التغيرات التكنولوجية المتسارعة تطورات كبيرة وقفزات نوعية من هذا التطور، إذ أصبحت التكنولوجيا ذات تأثير كبير في القطاعات الحيوية في الدولة، ونال قطاع التعليم نصيباً من هذه التأثيرات المتقدمة التي دخلت في العديد من جوانبه، وفي هذا الإطار نجد أن الثورة التكنولوجية ينبغي أن تقابلها ثورة شاملة في التعليم من أجل تخريج أجيال تواكب احتياجات سوق العمل المستقبلي، الذي رسمت ملامحه تلك القفزات التكنولوجية. من هنا لابد أن تكون مؤسسات التعليم العالي على علم بأهمية استحداث برامج ومناهج تستهدف صناعة أجيال الغد من خريجي الجامعات (المرزوقي، 2020: 35).

3.1.6 الاستدامة

تعرف الاستدامة بأنها (دراسة كيفية عمل الأنظمة الطبيعية، والتنوع، وإنتاج كل ما تحتاجه البيئة الطبيعية لكي تبقى متوازنة. كما تقر الاستدامة بأن الحضارة البشرية توفر مصادر لاستدامة طريقة عيشنا المعاصرة،

وهناك الكثير من الأمثلة عبر تاريخ البشرية حيث عملت الحضارات على تدمير بيئتها، وأثرت بشكل خطير على فرص البقاء. وتأخذ الاستدامة في الاعتبار كيف نعيش باتساق مع عالم الطبيعة، وحمايته من التدمير والإتلاف (اليونسكو، 2012: .5) وفي مجالات التشريع فقد كان لزاماً أن تكون التشريعات الصادرة تنفيذاً لهذه السياسات، واضحة وصريحة تؤدي إلى الوصول إلى النتائج المتوقعة من إقرارها، وتعالج الإشكاليات، وتحقق الغايات التي وضعت تلك السياسات لأجلها، فالتشريع ما هو إلا أداة تسعى من خلالها الجهات الحكومية على اختلاف اختصاصاتها إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية، للوصول إلى أكبر قدر من الفائدة بإصدارها لهذا التشريع، وهذا الأمر ينطبق على كافة التشريعات مهما اختلفت مرتبتها في الهرم التشريعي، من هنا جاءت فكرة استدامة التشريعات، داعمًا أساسيا في تعزيز مبدأ سيادة القانون، ومؤداه: أن تلتزم الدولة بضمان أكبر قدر من الثبات النسبي في التشريعات التي تصدر عنها، بما يحقق الاستقرار في الأوضاع والمراكز القانونية التي نشأت في ظل هذه التشريعات، وبما يؤدي إلى تعزيز ثقة الأفراد بالتشريعات السارية، ولا يمكن لهذا الأمر أن يتحقق إلا بإقرار تشريعات واضحة، ومفهومة، وقابلة للتطبيق، لا تخضع للتعديل أو التبديل المتكرر، فالاستدامة التشريعية شرط جوهري يتم من خلاله ضمان جودة القانون وصلاحيته للتطبيق (فرج،1988م،صـ166.)

ويعد من أهم المسارات الداعمة لاستدامة التعليم ما نصت عليه المادة (5/3) من القانون رقم 4 لسنة 2020 بشأن الجامعات على أن تستهدف الجامعة ((الإسهام في تشكيل رؤية ثقافية تؤسس لمنظومة قيمية داعمة لثقافة العمل والإنتاج، وترسيخ الإحساس بالمسؤولية، وتعميق الشعور بالهوية، وتكرس الالتزام بحقوق المواطنة، وتعين كل مواطن واع يقوم بدوره في المجتمع)).

وتتمثل هذه المسارات في إدخال مبادئ الاستدامة في جميع الأنشطة الطلابية، بما في ذلك المسابقات العلمية والثقافية والترفيهية، وتضمين معايير وممارسات الاستدامة في خطط التدريب والتنمية المهنية لجميع العاملين في وزارة التعليم والجامعات، وإدخال أدوات الاستدامة ومفاهيمها في عمليات الدراسة في الكليات كافة، وتحويل مفاهيم الاستدامة ومبادئها لتكون هي أسلوب العمليات التشغيلية للوزارة في مختلف مستوياتها، وأداة تنفيذ المبادرات العلمية (الطاهر، 2014).

إن إرساء دعائم الاستدامة والمرونة التشريعية يتطلب إجراء التقييم الذاتي، الذي يعتبر إحدى الأدوات المحورية للرقابة التشريعية، التي تتولاها اللجنة العليا للتشريعات، باعتبارها ممارسة جديدة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بما تتضمنه من نظم مواجهة لمتابعة التزام الجهات الحكومية باتخاذ الإجراءات التنظيمية، وتوفير الأدوات والموارد اللازمة لوضع التشريعات المعنية بتنفيذها موضع التطبيق، مع ضمان حسن تنفيذها لتلك التشريعات، وتحقيق الأهداف عن تعزيز جهود الجهات الحكومية المرجوة من سنها، فضلاً عن خلق بيئة متماسكة أساسها التشريع وسيادة القانون، تتواءم مع الخطط الاستراتيجية للإمارة التي تسعى إلى بناء مجتمع متناغم، ومتلاحم .

4.1.6 الجودة

يقصد بالجودة التشريعية أن يمتلك التشريع مقومات تصميمه، وهذا يتوقف على حجم الفكر والوعي بالعملية التشريعية، وأن يتجه هذا الوعي إلى وضع بنية التشريع ضمن مخطط حضري، وتنموي الانسجام، بحيث يحقق توازنا بين الاقتراح التشريعي والانسجام مع أساليب الصياغة الرسمية في الدولة، ومحددات محتوى الاقتراح التشريعي والعوامل المؤثرة فيه.

ونظراً لما يمثله استقرار السياسات الحكومية من آثار إيجابية في استدامة التشريعات في مختلف القطاعات، فإنها تؤدي كذلك إلى ضمان جودة التشريعات، سواء أكان ذلك من نواحٍ شكلية تتعلق بشكل التشريع، أو من نواحٍ موضوعية، تتعلق بجوهر التشريع، بحيث تشمل السمات الشكلية للتشريع الجيد، ضمان حسن صياغته، وبساطته ويسره، من حيث انتقاء الألفاظ واختيارها، وبناء القاعدة القانونية، وجزالة التعبير، وضمان أهلية القائمين على صياغة التشريع.

وأما السمات الموضوعية لجودة التشريعات، فهي تتعلق بشمولية التشريع، وسهولة تطبيقه، وتوافقه واتساقه وتكامله، إذ تقضي شمولية التشريع، بوجوب أن يحتوي التشريع على كافة المسائل المتعلقة بموضوعه، والإحاطة بها بشكل كامل ضمن نسق متناغم ومتوافق ومتكامل، دون تعارض بين أحكامه، وتجنب أي فراغ تشريعي عند تنظيم موضوعه، بحيث يستوفي التشريع كافة ما يلزم لتطبيق أحكامه على نحو يحقق غاياته وأهدافه، ففكرة الشمولية التي يجب أن يتصف بها التشريع لا تتنافى عند إحالة التشريع ذاته في تنظيم بعض المسائل المتعلقة بموضوعه إلى تشريعات أخرى، أو عندما يفوّض سلطة معينة في إصدار لوائح لتنفيذ بعض أحكامه.

ويرى الدبشان (2014) أن التعليم قد حظي في معظم المجتمعات بمزيد من الاهتمام، خاصة فيما يتعلق بإصدار التشريعات التي تنظم كافة جوانبه بالشكل الذي يمكنه من تحقيق أهدافه، وأن إلقاء الضوء على التشريعات المتعلقة به بطريقة عملية يساعد على نقل الاهتمام بحيز التنفيذ، والتعرف على مدى وضوح هذه التشريعات وكفايتها لمساعدة النظام التعليمي على تحقيق أهدافه، وتقديم المقترحات لتطويره، فنجاح النظام التعليمي في تحقيق أهدافه والوصول إلى الجودة المطلوبة يستلزم – وبلا شك – بيئة مناسبة؛ حتى تؤتي ثمارها المرجوة المبتغاة، وهذا يقتضي ضرورة توفير عدد من المتطلبات، لعل من أبرزها – في تقديري – توفير بيئة تشريعية تعزز وتحفز جودة التعليم وتنظيمه.

2.6 الإطار القانوني للتعليم العالي

لقد أصبح لجودة التعليم الجامعي أهمية كبيرة في ظل الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم حيث يعد التعليم من أكثر الاستثمارات عائداً، ونقطة البداية الصحيحة لأي برنامج تنموي، وفي إطار ذلك تأتي أهمية تحديد المتطلبات التشريعية لتحقيق جودة التعليم نظراً لكون التشريع أداة فاعلة لتطوير المجتمع اقتصاديا، وسياسياً، واجتماعيا من خلال سن القوانين التي تتطلبها حاجات المجتمع، أو تطويره وتقدمه، وفي هذا الإطار نبين الأسس القانونية للتعليم العالي وذلك على النحو الآتي:

1.2.6 النصوص الدستورية

نص الإعلان الدستوري الليبي الصادر سنة 2011 في المادة (7) على أن ((تصون الدولة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتسعى إلى الانضمام للإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تحمي هذه الحقوق والحريات، وتعمل على إصدار مواثيق جديدة تكرم الإنسان خليفة الله في الأرض)) ونصت المادة الثامنة منه على أن ((تضمن الدولة تكافؤ الفرص، وتعمل على توفير المستوى المعيشي اللائق، وحق العمل والتعليم، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي لكل مواطن، كما تكفل حق الملكية الفردية والخاصة، وتضمن الدولة عدالة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وبين مختلف مدن ومناطق الدولة)).

حيث يعتبر الحق في التعليم من المفاهيم الدستورية المعاصرة، الذي تجلى وتكرس بصورة متكاملة مع بروز الجيل الثاني من أجيال حقوق الإنسان عام 1966م. (أبوخزام، 2001: 21) حقًّا اجتماعيًّا إيجابيًّا يترتب من خلاله مجموعة من الالتزامات على عاتق الدولة، باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان، ويفهم ذلك من أجل إقامة الحق في الاستفادة من التعليم الابتدائي لجميع الأطفال، والالتزام بتطوير التعليم الثانوي، وجعله في متناول الجميع على قدم المساواة العادلة (سويلم، 2015: 110)

والوصول إلى التعليم العالي، ومسؤولية توفير التعليم الأساسي للأفراد الذين لم يكملوا التعليم الابتدائي، إضافة إلى أن الوصول إلى الحق في التعليم يشمل أيضا واجب القضاء على جميع أشكال التمييز ومستوياته في النظام التعليمي، ووضع معايير كفيلة بتحسين الجودة، ولكن رغم أهمية التوسع في التنظيم الدستوري، إلا أن هذا النص لم يكرس فعلياً، وإنما اعتبر من قبيل المستلزمات الأساسية للنظرية السياسية للدولة، وهنا لا يمكن إغفال التأثير الذي أحدثته الدراسات الفقهية حول حق التعليم على المشرع الدستوري لاحقاً، لاسيما منها تلك الدراسات التي أكدت على ضرورة النهوض بقطاع التعليم، واعتباره من أساسيات المجتمعات المعاصرة وضرورياته، وتلك الدراسات التي خلصت إلى اعتبار التعليم حقاً أساسياً يتوجب الاهتمام به من خلال تبني سياسات تعليمية فاعلة، وقابلة للتطبيق، وتتسم بالثبات النسبي، واعتبار أن مبدأ المساواة الموضوعية في فرص تلقي التعليم للمواطنين من خلال تطوير القطاع التعليمي، هذا من جهة أولى، ومن جهة أخرى فإن الطرح التقليدي في الوثائق الدستورية السابقة لم يكن كافياً، وبما أن الإعلان الدستوري الليبي يعتبر منظومة موضوعية للمبادئ، يتوجب أن يتضمن ضمانات للحقوق الأساسية كافةً، والحق في التعليم خاصة كحجر الرحى لممارسة تلك الحقوق، وأن يكون واجب السلطات العامة السهر على الإشراف على القطاع التعليمي (سويلم، 2015: 110).

2.2.6 النصوص القانونية

يقصد بالتشريعات العادية تلك القوانين التي تقرها السلطة التشريعية بمقتضى السلطة المخولة لها في القانون الأساسي، وتأتي هذه التشريعات في المرتبة التالية للتشريع الأساسي، ولذلك يجب أن تكون هذه التشريعات خاضعة وموافقة للتشريع الأساسي موضوعا وشكلا، ومن أهم القوانين الناظمة لمؤسسات التعليم العالي:

أ) قانون التعليم الليبي رقم (18) لسنة 2010

حيث شكل إصداره القاعدة العامة لتنظيم التعليم العالي في ليبيا، كما أنه يد السلطة المركزية المتمثلة في وزارة التعليم العالي الليبية التي تنظم عملية التعليم العالي، وتخطط له على المستوى الوطني خدمة ونهوضاً بالمجتمع.

ويشتمل هذا القانون على (100) مادة مقسمة إلى ستة أبواب: الباب الأول تعاريف ومبادئ عامة، ويستعرض الباب الثاني التعليم الأساسي والثانوي، أما الباب الثالث فهو متعلق بنظام التعليم التقني، والباب الرابع يستعرض الأحكام الخاصة بمؤسسات التعليم العالي من حيث حصانتها، وتصنيفها، وإدارة، وإصدار التراخيص، والاعتماد، والإشراف، والباب الخامس يستعرض التدريب المهني وأهميته بالنهوض بالمجتمع، والباب الأخير وهو السادس فهو يستعرض الأحكام الختامية.

ويهدف قانون التعليم الليبي إلى تنظيم التعليم المتوسط والعالي والتقني من خلال النصوص القانونية الواردة في متنه، وقد بين القانون المقتضيات الأساسية التي يتم من خلالها توظيف هذه المؤسسات من أجل النهوض بالمجتمع من خلال النص قانونا على ذلك، حيث نصت المادة (53م) من القانون رقم (18) لسنة 2010م على أن « تنشأ الجامعات والكليات التقنية والأكاديميات والمراكز البحثية العامة بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على أن يتضمن قرار إنشاء فروع الجامعات ومكوناتها، والكليات التقنية والمراكز البحثية المكونة لها ومقر كل منها، ولا يجوز استحداث فروع، أو كليات، أو مراكز جديدة إلا بقرار من مجلس الوزراء، وتحدد وزارة التعليم العالي الأقسام العلمية المكونة للكليات والكليات التقنية بما يضمن تغطية كافة التخصصات وتكاملها بين الجامعات الليبية، وبما يتناسب مع الموارد البشرية والطبيعية وتوجهات التنمية والاقتصاد الوطني» .

وأوضحت المادة (54) منه أهم وظيفة للجامعات في مجال البحث العلمي وذلك بتطوير البحث العلمي في مجالات الحياة المختلفة، حيث نصت على أن (تتولى الجامعات والكليات التقنية والأكاديميات العامة والأهلية القائمة وقت العمل بهذا القانون ممارسة النشاط التعليمي والبحث العلمي، ويكون القبول بها وفقاً لإمكانياتها وقدراتها الاستيعابية. وينظم البحث العلمي بلائحة خاصة تصدر عن مجلس الوزراء بناء على عرض من وزارة التعليم العالي، على أن تتضمن هذه اللائحة الحوافز والمزايا الممنوحة للباحثين العاملين، وتنظم إدارة مراكز البحوث ومصادر تمويلها بما يضمن منحها المرونة الكافية لتحقيق أغراضها، والدفع بالبحث العلمي قدماً وتطويره).

أما المادة (55) فقد أوضحت الاختصاصات التي أنشأت المؤسسات التعليمية من أجلها، وتحديد أهدافها في المجال العلمي والمجتمعي، فقد نصت على أن «الجامعات والكليات التقنية والأكاديميات، ومراكز البحث العلمي، هيئات علمية مستقلة، تختص بتنفيذ سياسات التعليم العالي التي يضعها المجتمع، والاسهام في

تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا القانون، وعلى الأخص تزويد البلاد بالكفاءات العلمية المتخصصة الملتزمة بواجبها الوطني والإنساني، وإعدادها للإسهام في النهوض بالمجتمع الجماهيري، وتعمل هذه المؤسسات تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)).

ورغم أهمية القانون لتنظيم مؤسسات التعليم إلا أنه يحتاج إلى تعديل من قبل المتخصصين في هذا المجال، وتُعد أهم جوانب القصور التي تعتري القانون وبحاجة لتدخل المشرع لمعالجتها:

1-لم يشر إلى الشروط العلمية والموضوعية الواجب توفرها في المواطن حتى يتمتع بالحق في التعليم، علما بأن النص في الدستور جاء بأن التعليم حق لكل مواطن.

2- لم يستثنِ المؤسسات التعليمية من خضوعها لقانون الجمعيات الأهلية، وهذا يثير مشكلة ازدواجية التبعية، وتنازع القوانين بين قانون الجمعيات الأهلية وقانون التعليم العالي.

3-لم يشرْ إلى الترخيص واعتماد مؤسسات التعليم العامة، بل أطلق العنان للسلطة التنفيذية في تحديد الإجراءات، ووضع الخطط والأنظمة واللوائح دون أن تعتبر قوانين ثانوية مكملة ومفسرة للقانون العام.

4-لم يشرك مؤسسات التعليم العالي في آلية اختيار المجلس الاستشاري للتعليم العالي، ووضع ذلك رهنا بالوزير وليس بالوزارة.

ب) قانون الجامعات الليبي رقم (4) لسنة 2020

أصدره المشرع المتمثل في مجلس النواب الليبي لتنظيم الجامعات في ليبيا، كما أنه يد السلطة المركزية المتمثلة في وزارة التعليم العالي الليبية التي تنظم عملية التعليم العالي، وتخطط له على المستوى الوطني خدمة ونهوضاً بالمجتمع.

ويشتمل هذا القانون على (151) مادة مقسمة إلى تسعة فصول، الفصل الأول: تعاريف ومبادئ عامة ويستعرض الفصل الثاني إدارة الجامعة وشروط التعيين فيها، أما الفصل الثالث فيستعرض إدارة الكليات، والأقسام العلمية، وكيفية ممارستها، وخُصِّصَ الفصل الرابع لأعضاء هيئة التدريس من حيث تعيينهم وترقياتهم ومشاركاتهم العلمية، وأما الفصل الخامس فيستعرض الأساتذة الزائرين والمتعاونين والمغتربين، وأما الفصل السادس فيستعرض نظام المعيدين، وشروط التعاقد معهم، وفيما يتعلق بالفصل السابع فيستعرض الإداريين والمهنيين والفنيين في الجامعة، أما الفصل الثامن فيستعرض شروط التحاق الطلاب بالدراسات العليا، وأما الفصل الأخير وهو التاسع فيستعرض أحكامًا ختامية وانتقالية .

ويهدف قانون الجامعات الليبي رقم (4) لسنة 2020م إلى بيان أهمية تطوير قطاع التعليم، حيث نصت المادة الثالثة منه على أن:

1. -تستهدف الجامعة ما يلي: توسيع المدارك المعرفية، وتنمية المهارات البحثية والارتقاء بالأداء الأكاديمي بما يسهم في اثراء الرصيد المعرفي الإنساني، والتفاعل الإيجابي مع المجتمع ومؤسساته.
2. توطين العلم والتقنية.
3. تعزيز القيم الأخلاقية الموضوعية والعلمية والنزاهة والشفافية والحياد الإيجابي وحرية البحث العلمي وتنمية القدرات التحليلية والنقدية.
4. تحفيز التنافس النزيه في الحقول المعرفية والتقنية المتنوعة.
5. الإسهام في تشكيل رؤية ثقافية تؤسس لمنظومة قيمية داعمة لثقافة العمل والإنتاج، وترسيخ الاحساس بالمسؤولية، وتعمق الشعور بالهوية، وتكرس الالتزام بحقوق المواطنة، وتعين على خلق مواطن واع يقوم بدوره في المجتمع.
6. تشجيع عمليات المشاركة والمبادرة والإبداع والابتكار في البحث العلمي، والعمل التطوعي لدى الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة وموظفيها.

3.2.6 اللوائح التنفيذية

يقصد باللوائح تلك القرارات الإدارية التي تصدرها السلطة التنفيذية في الدولة المتمثلة في وزارة التعليم العالي التي من شأنها تنظيم المؤسسات التعليمية العالية، متضمنة قواعد عامة مجردة تسري على جميع الأشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط الواردة في القاعدة، وتعتبر اللوائح من حيث موضوعاتها أعمالا تشريعية كالقوانين، ذلك لأنها تنشئ قواعد مجردة وغير شخصية، أما من حيث شكلها فهي قرارات إدارية لأنها تصدر عن السلطة الإدارية (الحكيم، 1987: 24).

ومن أمثلة تلك اللوائح في التشريع الليبي ما يلي:

- القرار رقم (211) لسنة 2011 لإصدار لائحة تنظيم التعليم الحر الخاص.
- القرار رقم (705) لسنة 2019م بشأن اعتماد لائحة المستويات الدراسية للتعليم ما دون الجامعي.
- قرار مجلس الوزراء رقم (153) لسنة 2013 ميلادي بإصدار لائحة معادلة المؤهلات العلمية.
- قرار وزير التعليم رقم (420) لسنة 2020 بشأن إلزام مؤسسات وبرامج التعليم الطبي (الحكومية والخاصة والأجنبية) التقدم للحصول على الاعتماد من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

ونظراً للطبيعة التشريعية للوائح والقرارات الإدارية التنظيمية فإنها تعتبر من عناصر البناء القانوني للدولة، ومن ثم تصبح مصدراً من مصادر المشروعية الإدارية حيث تأتي اللوائح في السلم التدرج التشريعي في المرتبة الثالثة بعد الدستور والقانون، وبالتالي يجب على السلطة التنفيذية أن تلتزم الحدود المرسومة في الدستور أو القانون عند إصداراها للائحة فإذا خرجت اللائحة عن هذه الحدود أصبحت غير مشروعة لخروجها عن مبدأ المشروعية، ومن هنا يجب على الإدارة أن تلتزم عند إصدارها للقرارات الإدارية الفردية بما تتضمنه

اللوائح من قواعد قانونية، فلا يجوز لها مخالفة تلك اللوائح أو الخروج عن مضمونها (الطماوي، 1976: 472-503).

وتأخذ هذه اللوائح صورًا متعددة، فقد تكون لوائح تنفيذية تتولى الجزئيات والتفصيلات اللازمة لتنفيذ القانون وهذه اللوائح يجب ألا تتعارض مع أحكام القانون التي صدرت استناداً له، وقد تكون لوائح مستقلة تصدر عن السلطة التنفيذية دون الاستناد في إصدارها إلى قانون قائم، وقد تكون لوائح تنظيمية تصدر لغرض تنظيم المرافق العامة، أو لوائح ضبط تصدر بهدف المحافظة على المرفق العام.

7. النتائج والتوصيات

إن قضية تطوير التعليم الجامعي، وتحسين مستواه، ورفع كفايته، والتحكم في كلفته، وحسن استثماره، من القضايا الرئيسة المثارة في الوقت الحاضر استجابة لتحديات العصر السريع في أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتدفق سبل المعرفة في مختلف المجالات نتيجة للتقدم العلمي، وتطبيقاته التكنولوجية، وقضية تطوير التعليم الجامعي ليست قضية كم بقدر ما هي قضية جوهر التعليم ومضمونه، ومحتواه، وطرائقه، وكفايته، بل قضية ترتبط بأهداف المجتمع وتنمية، لذلك أصبح من الواجب على كافة المؤسسات بشكل عام، والمؤسسات التعليمية للارتقاء بإنتاجيتها من خلال ضبط جودة مخرجاتها، وجعلها تنافس وتحاكي الواقع الذي نعيش فيه.

1.7 النتائج

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. تفتقر إدارة التعليم الجامعي إلى الأساليب الإدارية الحديثة والمعاصرة.
2. مناهج التعليم الجامعي الحالية لا تلبي احتياجات سوق العمل.
3. إن النظام التعليمي في ليبيا حكومي لجميع المراحل الدراسية، إذ تقوم الدولة بتوفير أعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية والمستلزمات التربوية، وأنشأت في الآونة الأخيرة عدد من الكليات الأهلية في مرحلة التعليم العالي التي تشارك في تنفيذها المنظمات المهنية.
4. يعد الإنفاق على التعليم استثمارا في البشر يسهم في تحقيق النمو والتطور في أي بلد كان، إذ يعد الفرد الجاهل عبء على الدولة، في حين يسهم الفرد المتعلم في زيادة الإنتاج وتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة إنتاجية في التعليم، وعند تحقيق فرص العمل المناسبة لهذه القاعدة فإنها ستسهم في زيادة الناتج القومي.

2.7 التوصيات

من خلال النتائج، تم صياغة التوصيات الآتية:

1. التزمت الدولة الليبية وفق مبادئ الدستور الليبي 1951م بتوفير فرص التعليم وبشكل متساوٍ لجميع الليبيين، وخلال العقدين الأخيرين تعرض التعليم إلى حالة من الجمود، طال جميع مرافق العملية التعليمية، مما يتطلب تطوير أنظمة القرارات وذلك، لتحقيق الأهداف ذات الصلة باستراتيجية الصالح الاقتصادي والتطوير الاجتماعي.
2. إن مشكلة بناء التعليم تستلزم بناء قاعدة تشريعية تواكب التغير، وتتوازن مع تغيرات العصر، لذلك يستلزم وجود نصوص قانونية مرنة تسمح بتفويض السلطة التنفيذية بمشاركة السلطة التشريعية في إنشاء القوانين الخاصة بالتعليم.
3. يجب أن تكون هناك سياسة حقيقية للتنمية لغرض تقليل نسبة الأمية، ونسبة الفقر، ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان.
4. أن يرتكز برنامج التطوير والتحديث والإصلاحات في نظام التعليم العام في المدارس الابتدائية والثانوية باعتبارها منطلقا للتعليم الجامعي.

المراجع

أبو خزام، إبراهيم، (2001م) الوسيط في القانون الدستوري، الكتاب الأول (الدساتير والدولة ونظم الحكم)، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية بنغازي، ليبيا.

أبو كليلة، هادية محمد، (2001). دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

الإعلان الدستوري الليبي الصادر سنة 2011.

البوشي، سناء بن سبيل، (2014م) الاستراتيجية الثانية التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل، بحث مقدم إلى ندوة التعليم بسلطنة عمان.

جمال الدين، سامي، الرقابة على أعمال الإدارة، بدون سنة ورقم طبعة، دار المعارف الإسكندرية، مصر.

الجمال، عبد الحميد محمد (1987م) النظرية العامة للقانون الدار الجامعية بيروت. لبنان.

جمال، مصطفى محمد، وعبد الحميد محمد الجمال، (1987م). النظرية العامة للقانون، الدار الجامعية بيروت.

حبيب، عايف (1992) المناهج الجامعية وسبل تطويرها ((من كتاب دورات التدريب التربوي)) بغداد دار الحكمة للطباعة والنشر.

الحسيني، سليمان بن سالم، (2015م) رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي تحقيق عن طريق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا -جمهورية السودان.

الحكيم، سعيد، (1987م) الرقابة على أعمال الإدارة، دراسة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة مصر.

خامساً- المواقع الإلكترونية

دويكات، خالد عبد الجليل، (2007م) دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

سالم، فتحية صبحي (2005) أليات تحديث المناهج الجامعية ورقة مقدمة لليوم الدراسي" التقويم في الجامعة، للجامعة الإسلامية غزة كلية التربية.

سليمان، السعيد السعيد بدير، (2015م) تطوير إدارة التعليم الجامعي المصري في ضوء مدخل إدارة المعرفة، دراسة تحليلية، مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية مصر.

سويلم، محمد علي (2015م)، مبادئ الإصلاح الدستوري، دراسة مقارنة، في دساتير العالم المعاصرة، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث.

شحاته، حسن (2005). ثقافة المعايير والتعليم الجامعي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي (17) بعنوان "مناهج التعليم والمستويات المعيارية بجامعة عين شمس، (المجلد الأول)، خلال الفترة من 26-27 يونيو.

الشيتي، إيناس محمد إبراهيم (،2020م) دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة، وفق رؤية 2030م في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية لآراء القيادة الإدارية في جامعة القصيم، بحث منشور في مجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد (9) العدد (3).

صبري، محمد حافظ محمود (2004م) بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعي، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث) التعليم الجامعي العربي، آفاق الإصلاح والتطوير 18-19 ديسمبر.

الصغير، أحمد حسين: التعليم الجامعي في الوطن العربي، تحديات الواقع ورؤى المستقبل، سنة 2005م، القاهرة، عالم الكتب.

صيام، سري محمود، (2014م) المعايير الحاكمة لجودة صناعة التشريع، بحث منشور في المجلة القانونية، العدد الأول، الصادرة عن هيئة التشريع والإفتاء القانوني، مملكة البحرين.

ضامي، حاتم فرغلي، (2008م)، الأدوار المستقبلية للتعليم في ضوء تحولات الألفية الثالثة، بدون رقم طبعة، الدار العالمية، الجيزة.

الطاهر، أسمهان ماجد، أهمية استدامة التعليم في مؤسسات التعليم العالي: http://alrai.com

الطماوي، سليمان محمد (1976) النظرية العامة للقرارات الإدارية، الطبعة الرابعة، دراسة مقارنة دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

عزب، محمد على (2001). التعليم الجامعي وقضايا التنمية، سلسلة التربية والمستقبل العربي، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

علي، سعيد إسماعيل، (2007م)، نحو إستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي – كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (233)، القاهرة، مؤسسة الأهرام، أول فبراير.

فرج، توفيق حسن، (1988م) المدخل للعلوم القانونية، الدار الجامعية، بيروت – لبنان.

قانون التعليم رقم (18) لسنة 2010م.

قانون الجامعات رقم (4) لسنة 2020م.

قانون تنظيم الجامعات الليبية على الرابط الإلكتروني https://drive.google.com

الماقوري، علي مضان، (2005) العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ، مجلة الجامعي، العدد التاسع سنة 2005، مجلة علمية تصدر عن النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس ليبيا.

محمد مؤمن، البطالة في ليبيا مأساة اقتصاديّة ومشكلة هيكليّة https://hunalibya.com › economy

مراحل تطور مهنة التعليم، على الرابط الإلكتروني https://mawdoo3.com

المرزوقي، شريفة رحمة الله، (2020م) محددات التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي، ومتطلبات سوق العمل الحكومي في مجال الاتصال: دراسة حالة على كلية الاتصال بجامعة الشارقة وعدد من المؤسسات الحكومية بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة المجلد (17).

مرعي، توفيق أحمد، الحيلة، محمد محمود (2000) المناهج التربوية الحديثة مناهجها عناصرها أسسها عملياتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، المملكة العربية السعودية.

الهادي، محمد محمد، (2005). التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية للكتاب.

الهلالي، الهلالي الشــربيني، (2007) التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحادي والعشــرين دار الجامعة العربية، الإسكندرية.

المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

محددات البطالة في ليبيا – دراسة قياسية

سعاد عبد السَّلام عريقيب

s.argeeb@asmarya.edu.ly

كلية الاقتصاد والتجارة - الجامعة الأسمرية الإسلامية

الملخــص

تهدف هذه الورقة إلى محاولة تحليل ظاهرة البطالة واقعياً في ليبيا، وتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه، ومحاولة بناء نموذج اقتصادي يوضح العلاقة بين هذه المتغيرات حيث تم استخدام نموذج VECM في الدراسة، فكانت أهم النتائج المتوصل إليها: إنه ليس هناك علاقة سببية بين المتغيرات في المدى القصير، ولكن هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل لكي يرجع إلى وضع التوازن. وقد كانت جميع الاختبارات التشخيصية معنوية تماماً.

الكلمات الدالة: البطالة، محددات، الاقتصاد الليبي.

Determinants of the Unemployment in Libya

"Econometric Study"

Souad abdelsalam argeeb

Abstract

The paper aims to study the relationship between unemployment as a dependent variable, and its determinants, which are: the gross domestic product, the size of the total population, the per capita GDP, and the inflation rate, as independent variables, in Libya during the period 1980 AD - 2020. To achieve this aim, the VECM model was used in the study. The results indicate that there is no causal relationship between the variables in the short term, but there is a long-term integrative relationship, but the error correction factor needs a relatively long time (one year and nine days), in order to return to Balance mode. All diagnostic tests were completely significant.

Keywords: Unemployment, Determinants, the Libyan economy.

1. المقدمة

تعتبر البطالة من المواضيع الاقتصادية ذات الأهمية القصوى لما لها من آثار واضحة على استقرار الاقتصاد الوطني، فهي مؤشر يعكس حالة اختلال التوازن العام في الاقتصاد، وهي مشكلة معقدة ومتعددة الجوانب بسبب أن سعي أي دولة لرفع مستوى معيشة أفرادها يقتضي التأكد من عدم وجود طاقات معطلة سواء أكانت بشرية أم مادية. ويعتبر البحث في موضوع البطالة وإمكانية حلها في الاقتصاد الحديث أمراً صعباً نتيجة لاختلاف العوامل المحددة والمفسرة لها من اقتصاد لآخر، إلى جانب اختلاف تفسيرها وفقاً للنظريات الاقتصادية المتعددة واختلاف آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد برزت مشكلة البطالة في ليبيا وتطورت خلال العقود الماضية منذ ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وحتى الوقت الراهن نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية، المتمثلة في تذبذب أسعار النفط باعتبار أن الاقتصاد الليبي يعتمد اعتمادًا شبه كلي على وارداته النفطية، والنظام الاقتصادي المستمد من الفكر الاشتراكي، الذي يعتمد على الدولة في التشغيل وبالتالي مسئوليتها الكاملة في تعيين الخريجين من المؤسسات التعليمية المختلفة، وعدم التوافق بين أعداد الخريجين وتخصصاتهم وحاجة سوق العمل، إلى جانب ما مرت به البلاد من عدم استقرار سياسي وأمني، بدءاً من الحصار الاقتصادي مدةالتسعينيات بسبب قضية لوكربي وتداعياتها، وحتى الأحداث السياسية في سنة 2011م، وما بعدها وحتى الوقت الحالي. وتلعب النماذج القياسية دوراً في اختبار الفرضيات الاقتصادية المختلفة من خلال النظريات المفسرة لمشكلة البطالة، حيث يسهم التحليل القياسي في مساعدة متخذي القرار السياسي وواضعي السياسات الاقتصادية في اتخاذ القرار الأمثل للتخطيط الاقتصادي والاسهام في حل هذه المشكلة.

2. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة يمكن سردها في الآتي:

- **دراسة خواني وبوشيخي (2014):** وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر والوقوف على أهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في مجال التوظيف. واستخدمت في ذلك المنهج التحليلي، والمنهج القياسي من خلال بناء نموذج قياسي يتضمن معدل البطالة متغيرًا تابعًا، ومعدل النمو السكاني، والناتج المحلي الحقيقي، الأجور، الاستثمارات، معدل التضخم، أسعار النفط، معدل النمو في النفقات العامة، متغيرات مستقلة، وتوصلت الباحثتان إلى أن أهم المتغيرات المفسرة

لظاهرة البطالة في الجزائر خلال مدة الدراسة هي: الناتج المحلي الإجمالي، الأجور، الاستثمار، وأسعار النفط.

- **دراسة حسن (2016):** حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين البطالة متغيرًا تابعًا، وكل من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف، حجم السكان باعتبارها متغيرات مستقلة في الاقتصاد السوداني. وتم استخدام المنهج القياسي الكمي، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهناك علاقة طردية بين معدل التضخم وحجم السكان مع البطالة، وعلاقة عكسية من سعر الصرف إلى معدل البطالة، وأن الإنفاق الحكومي ليس له تأثير على معدل البطالة (حسن، 2016م).
- **دراسة عادل (2015م):** وقد هدفت إلى محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في السودان، والوقوف على واقع السياسات التي تتخذها الحكومة للحد من البطالة، ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة. وتوصلت باستخدام نموذج قياسي إلى النتائج الآتية: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي ليس لهما تأثير معنوي على معدل البطالة، وأن أفضل نموذج هو النموذج الخطي الذي يضم البطالة، وحجم السكان، وسعر الصرف (محمد، 2015).
- **دراسة زاوية وسقاي (2020):** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر خلال المدة 1990م-2019م، وذلك من خلال توضيح العلاقة بين معدلات البطالة ومحدداتها المتمثلة في: معدل النمو الطبيعي للسكان، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، وأسعار النفط، والكتلة النقدية، والإنفاق العام، وتمت الاستعانة بنموذج ARDL في الدراسة القياسية، فكانت النتائج المتوصل إليها هي أن الناتج المحلي الإجمالي والتضخم يؤثران بشكل سلبي على البطالة، أما زيادة الكتلة النقدية فأدت إلى انخفاض معدل البطالة. وعند ارتفاع أسعار البترول انخفضت معدلات البطالة، أما بالنسبة لزيادة تعداد السكان والإنفاق الحكومي فقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة (زاوية و سقاي، 2020).
- **دراسة بن عبو وبلعربي (2020م):** تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أكثر المحددات تأثيراً على تفاقم معضلة البطالة في الجزائر، وباعتماد دراسة قياسية استخدمت فيها طريقة المربعات الصغرى لاختبار نموذج البطالة وتحديد العلاقة بينها وبين المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في أسعار البترول، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، والناتج المحلي الإجمالي، ولقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تعديل توجهات سوق العمل يتوقف على نوعين من المحددات فيها ما هو على المدى الطويل المتمثل في

الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، على المدى القصير ويتجلى في كل من الإنفاق الحكومي وأسعار البترول (بن عبو و بلعربي، 2020).

- **دراسة الربيعي (2015):** هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية إعادة هيكلة النظام التعليمي في ليبيا، لإضفاء المزيد من المرونة على هذا القطاع ليكون قادراً على تلبية احتياجات سوق العمل، وركز البحث على مناقشة المحددات والتحديات من حيث: فشل جهود التخطيط الهادفة إلى زيادة رأس المال البشري، وتدهور نوعية التعليم، وتضخم فئة المشاركين في سوق العمل، وضعف مشاركة الخريجين في سوق العمل، واختلال الهيكل المهني لقوة العمل، وأوصت الدراسة بضرورة أخذ الإجراءات الكفيلة برفع معدلات النمو في قطاعات الإنتاج غير النفطي، وتنوع مصادر الإنتاج وتصحيح الاختلال بين التوسع في التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية (الربيعي).
- **دراسة المجدوبي (2019م):** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أسباب تفاقم مشكلة البطالة بين الخريجين في ليبيا، بسبب ملاحظة الباحث لتفاقمها، فحاول الغوص في الموضوع للتعريف بهذه المشكلة ومعرفة الأسباب الكافية وراءها وعرض رؤية تساعد في تقريب الحلول والدفع إلى تشجيع الاستثمار في المجال المعرفي، وذلك من خلال استعراض تجارب الدول المختلفة مثل: فنلندا وسنغافورة واليابان، واستعراض السلم التعليمي في ليبيا، وتجارب القطاع الخاص في التعليم والتأهيل لسوق العمل، ووصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن موضوع بطالة الخريجين يرجع إلى عدم الربط بين مدخلات الجامعات واحتياجات سوق العمل من جهة، وضعف المخرجات التعليمية لجامعاتنا من جهة أخرى. وأوصت الدراسة بدعم مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص والعام، ودعم البحوث ذات العلاقة بموضوع البطالة وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومراجعة العديد من القوانين والتشريعات التي تحد من النشاط التعليمي بالقطاع الخاص(المجدوبي، 2019).
- **دراسة الجروشي وأرباب (2017م):** وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس معدل البطالة الحقيقي في الاقتصاد الليبي للمدة(1962م–2012م)، والتعرف على حجم ظاهرة البطالة المقنعة فيه، ولغرض تحقيق هذا الهدف فقد تطرقت الدراسة لمفهوم البطالة بالمعنى الرسمي، الذي يعكس البطالة الصريحة، والبطالة بالمفهوم العلمي الذي يعكس البطالة الحقيقية، ومنهجية قياس معدل البطالة الحقيقي، وتطور البطالة، وبعض المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالبطالة خلال مدة الدراسة. وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي الإحصائي والرياضي، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع كل من البطالة الصريحة، والبطالة الحقيقية في الاقتصاد الليبي، وأن أهم أسباب البطالة الحقيقية انخفاض مستويات الإنتاجية

لعنصر العمل، وهو ما يعني وجود ظاهرة البطالة المقنعة، وأوصت الدراسة بإعادة تأهيل الخريجين مع متطلبات سوق العمل وزيادة الإنفاق على التعليم (الجروشي و أرباب، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، 2017).

- **دراسة يخلف (2020م):** وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية مكافحة البطالة في ليبيا عن طريق النمو الاقتصادي، باستخدام قانون أوكن OKUN خلال المدة 1996م–2008م، واعتمدت هذه الدراسة على تشخيص أثر الزمن على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عبر اختبارات ديكي فيللر الموسع ADF و فيليبس بيرون PP، كما اعتمدت على أسلوب جوهانسون للتكامل المشترك لتقدير العلاقة في المدى الطويل، وعلى أسلوب اختبارات جذور الهياكل المقطعية، للكشف عن وجود مقاطع هيكلية بالسلاسل الزمنية، وتم أيضاً استخدام منهجية التكامل المشترك بأسلوب العينات لتقدير العلاقة. واستنتجت الدراسة وجود علاقة طويلة الأمد بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي وهي قريبة جداً من قانون أوكن، أي أن الزيادة بنسبة 3%، في معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض البطالة بنسبة 1% (مسعود، 2020).

3. مشكلة الدراسة

سجلت ليبيا عبر مدة الدراسة معدلات مرتفعة من البطالة، وصلت إلى 18%–19%، أغلب هذه المدة، وهي تعتبر إحدى أكبر المشكلات الاقتصادية في الوقت الراهن. حيث إنها تعكس الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الليبي بصفة خاصة، والاقتصاد العالمي بصفة عامة، ولذلك دأب الكثير من الاقتصاديين على دراسة محددات هذه الظاهرة لمعرفة أسبابها، ومحاولة إيجاد حلول للتقليل منها، والحد من آثارها وعدم تفاقمها، واستخدموا في ذلك الطرق الكمية من نماذج اقتصادية قياسية، حيث تعمل هذه النماذج على تبسيط الواقع للحصول على نتائج تفضي إلى تفسير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة بشكل موضوعي وغير متحيز. وعطفاً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ماأهم المحددات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة في ليبيا خلال المدة 1980م–2020م ؟

4. فرضيات الدراسة

للإجابة عن سؤال البحث نلخص الفرضيات المراد اختبارها في النقاط الآتية:

- وجود عدد من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة مثل: حجم السكان الإجمالي – الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي – نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي – معدل التضخم.

- وجود علاقة عكسية، وذات تأثير إيجابي بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونصيب الفرد من **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع معدل البطالة.**
- وجود علاقة طردية، وذات تأثير سلبي بين حجم السكان ومعدل التضخم مع معدل البطالة.

5. أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

- محاولة تحليل ظاهرة البطالة واقعياً في الاقتصاد الليبي.
- تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في ليبيا.
- محاولة بناء نموذج اقتصادي لتحديد المتغيرات التي تؤثر في البطالة في ليبيا.

6. أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، حيث لوحظ الارتفاع الكبير لنسب البطالة منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي وحتى الوقت الراهن، مما يستدعي دراستها وتحديد العوامل والمتغيرات المفسرة لها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنبع أهمية الدراسة في استخدام الأساليب الكمية الحديثة من خلال محاولة نمذجة قياسية للبطالة لمعرفة محدداتها وآثار هذه المتغيرات والتنبؤ بقيمها في المستقبل.

7. منهج الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع يتم اتباع المنهج الكمي القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة، من حيث تحديد النموذج الأمثل لتفسير المشكلة بكافة مراحله، وتحديد الأثر وعلاقة واتجاه المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

8. الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في ليبيا خلال المدة 1980م-2020م

عانت ليبيا طوال مدة الدراسة، من الارتفاع الملحوظ في معدلات البطالة، فقد وصلت في عديد السنوات إلى 18%-19%، من مجموع القوى العاملة، وهو رقم كبير وضخم بالنسبة لحجم الاقتصاد الليبي وعدد السكان، مما يجعل منها معضلة رئيسة تحتاج إلى دراسة وبحث لمعرفة أسبابها والعوامل المؤثرة فيها والتنبؤ بقيمها، لتوضيح الرؤية أمام متخذ القرار ومساعدته في القضاء عليها والتخفيف من حدتها. ومن أجل القيام بالدراسة الكمية تم اختيار مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في البطالة وذلك بالاعتماد على النظرية الاقتصادية، والدراسات السابقة. حيث إن معدل البطالة يتأثر بـ: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي gdp، معدل التضخم inf، حجم السكان الإجمالي pop، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي grw. إضافة بالطبع إلى متغيرات أخرى قد تكون ذات أهمية أقل، أو لم نتمكن من الحصول على بياناتها.

أولاً: تحديد متغيرات النموذج وتعريفها: بعد جمع المعطيات والبيانات من عدة مصادر رئيسة وثانوية، متمثلة في نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي، والكتاب الإحصائي الصادر عن مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط، إضافة إلى الموقع الرسمي لبيانات الأمم المتحدة www.UN.org، فقد تكونت لدينا سلاسل زمنية للمتغيرات المختارة ممتدة من 1980م، وحتى 2020م. وكانت على الشكل الآتي:

1- **المتغير التابع:** معدل البطالة (UE): وهو نسبة عدد العمال العاطلين ضمن الفئة العمرية (15-60) القادرين علي العمل والراغبين فيه ولم يجدوا عملاً(المجدوبي، 2019)(الأسطل، 2014).

2- **المتغيرات المستقلة:** وهي على النحو الآتي:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي gdp: وهو قيمة السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد القومي خلال سنة، المعدل بطرح تأثير التضخم. (https://ar.wikipedia.org).ويشير إلى السوق المحلي والبنية الاقتصادية للدولة.
- التضخم inf: هو الارتفاع المستمر في الأسعار مع انخفاض القوة الشرائية للنقود، وهو يشير إلى مدى الاستقرار الاقتصادي للدولة.
- عدد السكان الإجمالي pop: هو إجمالي عدد السكان داخل الدولة الواحدة، بحيث يتضمن كافة التركيبات العمرية خلال سنة واحدة.

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي grw: ويحتسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان الإجمالي. وهو مقياس لمدى رفاهية الأفراد داخل الدولة. كل المتغيرات المستخدمة هي بالقيم الحقيقية بدلاً من القيم الإسمية وذلك للحفاظ على نوع العلاقة الاقتصادية الموجودة بين المتغيرات.

- كل المتغيرات ستؤخذ باللوغاريتم، وذلك بهدف تخليص السلاسل الزمنية من مشكلة عدم ثبات التباين، ومحاولة الحصول على علاقة خطية ثابتة بين المتغيرات، تعرف فيها المقدرات على أنها مرونات اقتصادية.

وعليه تمت صياغة النموذج القياسي بناءً على النظرية الاقتصادية، والدراسات السابقة بما يلي :

$$gue = \beta_0 + \beta_1 ggdp + \beta_2\, ginf + \beta_3\, gpop + \beta_4\, ggrw + u_i \rightarrow (1)$$

حيث إن :

gue : لوغاريتم معدل البطالة.

ggdp : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ggrw : لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ginf : لوغاريتم التضخم.

gpop : لوغاريتم عدد السكان الإجمالي.

u_i : معامل حد الخطأ العشوائي وهو يتضمن تلك المتغيرات التي تؤثر في معدل البطالة، ولم يتم إدراجها في النموذج.

β_0 ،β_1،β_2 ،β_3،β_4 : معالم النموذج.

ومن المتوقع أن تكون إشارة المعلمات المقدرة حسب النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة كالآتي :

- العلاقة بين معدل البطالة، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هي علاقة عكسية وبإشارة سالبة، فكلما ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفع حجم التشغيل وخلق فرص العمل، وبالتالي ينخفض معدل البطالة، وهذه العلاقة تعرف في الأدبيات الاقتصادية بقانون أوكن OKUN : حيث ينص على أن زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 3%، سوف يخفض معدل البطالة بنسبة 1%(Caraiani، 2006).
- العلاقة بين معدل البطالة وعدد السكان علاقة طردية وبإشارة موجبة حيث تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى الزيادة في عرض العمل ومن ثم زيادة معدلات البطالة.
- العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، هي علاقة عكسية وفقاً لمنحنى فيلبس في المدى القصير، وعلاقة طردية طويلة الأجل في ظل الركود التضخمي، حسب التوجهات الحديثة ونظرية التوقعات الرشيدة، وعلاقة عكسية حسب النظرية النقدية (مجلخ، 2016م، صفحة 16).
- العلاقة بين معدل البطالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هي علاقة عكسية حيث إنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة لعدد السكان زاد نصيب الفرد من الناتج وبالتالي انخفاض معدل البطالة.

ثانياً: تقدير النموذج القياسي (النتائج والمناقشة):

1- **فحص السلاسل الزمنية لمعرفة درجة الاستقرارية** لاختيار النموذج المناسب لهذه الدراسة، لابد من فحص كافة السلاسل الزمنية، لمعرفة ما إذا كانت مستقرة أو تحتوي على جذر الوحدة الذي يجعل من

الانحدار زائف، وبالتالي تعتبر نتائجه مضللة وغير صحيحة. ولتحديد النموذج الملائم سوف نستعين بالمخطط التالي:

شكل (01) مخطط هيكلية الاختبارات القياسية

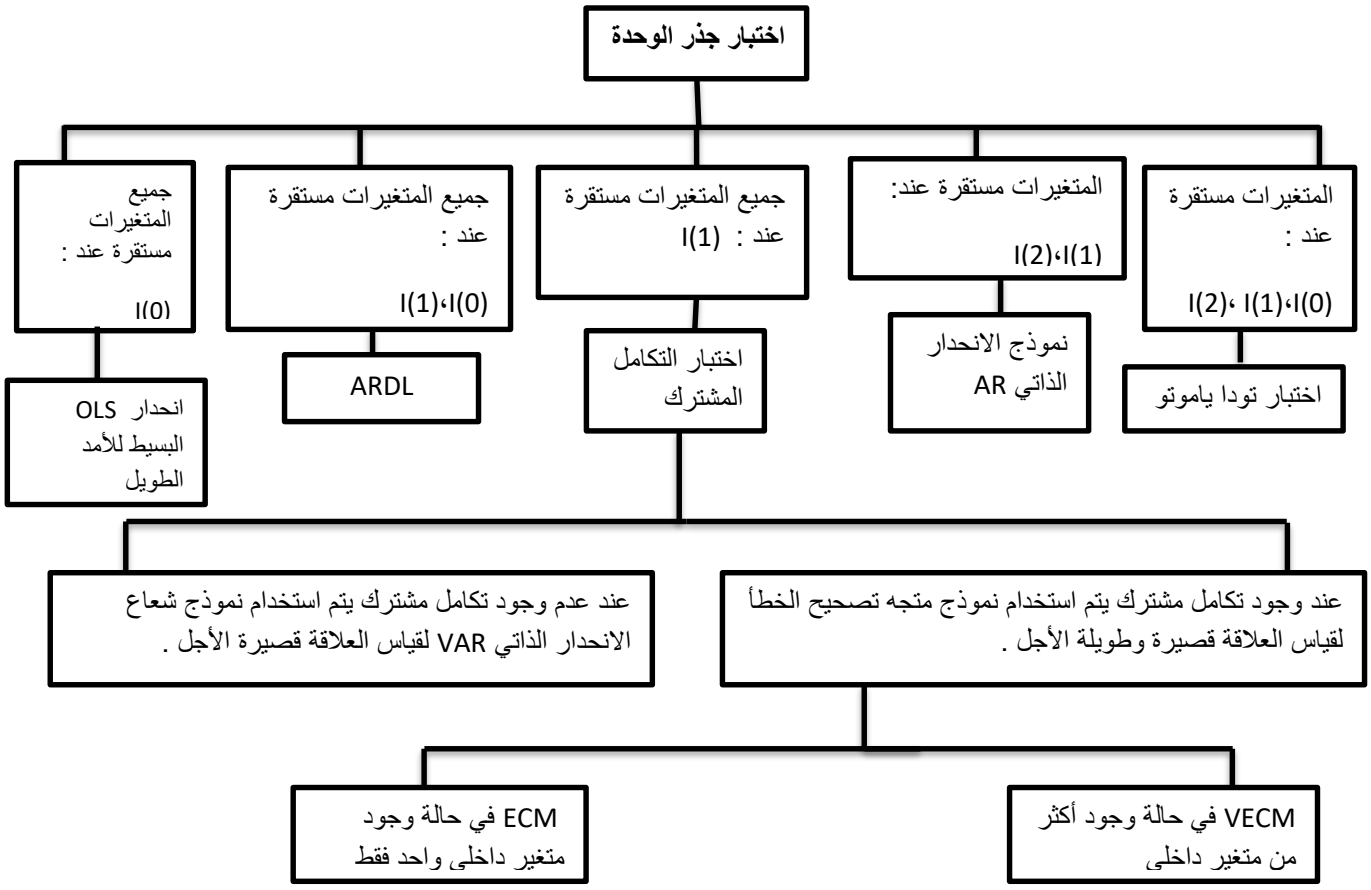

المصدر: (الدليمي، 2018م)

جدول (01): نتائج اختبار السكون ديكي- فيللر الموسع ADF

المتغيرات	مستوى الاختبار	النموذج	Tالمحسوبة	T الجدولية	الاحتمالية	النتيجة
gue	المستوى	حد ثابت	2.3897	2.9389	0.1511	غير مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	2.0117	3.5297	0.5769	
		دون الثابت والاتجاه	0.4514	1.9501	0.8070	
	الفرق الأول	حد ثابت	3.9782	2.9389	0.0038	مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	4.1993	3.5297	0.0103	I(1)
		دون الثابت والاتجاه	3.8770	1.9496	0.0003	
ggdp	المستوى	حد ثابت	0.7511	3.5266	0.8218	غير مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	2.3076	1.9493	0.4203	
		دون الثابت والاتجاه	0.4387	2.9389	0.8042	
	الفرق الأول	حد ثابت	6.3199	2.9389	0.0000	مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	6.2942	3.5297	0.0000	I(1)
		دون الثابت والاتجاه	6.3261	1.9496	0.0000	
ggrw	المستوى	حد ثابت	1.1495	2.9369	0.6865	غير مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	2.3563	3.5266	0.3956	
		دون الثابت والاتجاه	0.0038	1.9493	0.6755	
	الفرق الأول	حد ثابت	6.3401	2.9389	0.0000	مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	6.3577	3.5297	0.0000	I(1)
		دون الثابت والاتجاه	6.4137	1.9496	0.0000	
gpop	المستوى	حد ثابت	2.8507	2.9369	0.0604	غير مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	1.3779	3.5266	0.8523	
		دون الثابت والاتجاه	6.2265	1.9493	1.0000	
	الفرق الأول	حد ثابت	6.6675	2.9389	0.0000	مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	7.0987	3.5330	0.0000	I(1)
		دون الثابت والاتجاه	3.8621	1.9496	0.0000	
ginf	المستوى	حد ثابت	1.1486	2.9369	0.6869	غير مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	1.8899	3.5266	0.6410	
		دون الثابت والاتجاه	3.9914	1.9493	0.9999	
	الفرق الأول	حد ثابت	4.8862	2.9389	0.0003	مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	4.8482	3.5297	0.0019	I(1)
		دون الثابت والاتجاه	3.8251	1.9496	0.0003	

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج Eviews10.

جدول (02) : نتائج اختبار السكون فيليبس بيرون PP

المتغيرات	مستوى الاختبار	النموذج	Tالمحسوبة	T الجدولية	الاحتمالية	النتيجة
gue	المستوى	حد ثابت	2.2640	2.9364	0.1882	غير مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	1.5534	3.5266	0.7934	
		دون الثابت والاتجاه	0.6199	1.9493	0.8462	
	الفرق الأول	حد ثابت	3.8874	2.9389	0.0048	مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	3.8890	3.5297	0.0220	I(1)
		دون الثابت والاتجاه	3.8340	1.9496	0.0003	
ggdp	المستوى	حد ثابت	0.7653	2.9369	0.8179	غير مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	2.2866	3.5266	0.4312	
		دون الثابت والاتجاه	0.4668	1.9493	0.8111	
	الفرق الأول	حد ثابت	6.3201	2.9389	0.0000	مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	6.2955	3.5297	0.0000	I(1)
		دون الثابت والاتجاه	6.3370	1.9496	0.0000	
ggrw	المستوى	حد ثابت	1.1803	2.9369	0.6736	غير مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	2.3362	3.5266	0.4058	
		دون الثابت والاتجاه	0.0078	1.9493	0.6793	
	الفرق الأول	حد ثابت	6.3462	2.9389	0.0000	مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	6.3584	3.5297	0.0000	I(1)
		دون الثابت والاتجاه	6.4183	1.9496	0.0000	
gpop	المستوى	حد ثابت	4.0090	2.9369	0.0034	غير مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	1.0626	3.5266	0.9228	
		دون الثابت والاتجاه	6.1352	1.9493	1.0000	
	الفرق الأول	حد ثابت	6.6725	2.9389	0.0000	مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	10.4947	3.5297	0.0000	I(1)
		دون الثابت والاتجاه	4.0584	1.9446	0.0002	
ginf	المستوى	حد ثابت	1.1201	2.9369	0.6985	غير مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	2.1340	3.5266	0.5118	
		دون الثابت والاتجاه	3.2871	1.9493	0.9996	
	الفرق الأول	حد ثابت	4.8686	2.9389	0.0003	مستقرة
		حد ثابت واتجاه عام	4.8334	3.5297	0.0020	I(1)
		دون الثابت والاتجاه	3.8565	1.9496	0.0003	

المصدر: من عمل الباحث بالرجوع إلى مخرجات برنامج Eviews10.

ومن خلال الجدولين السابقين يتضح جليا بناءً على اختباري ديكي فيللر الموسع ADF، وفيليبس بيرون،PP أن المتغيرات جميعاً غير مستقرة، وتحتوي على جذر الوحدة. ولكن عند أخذ الفروق الأولى استقرت جميعها، أي أن جميع السلاسل محل الدراسة ذات رتبة تكامل I(1)، وحسب الشكل (1)، فإن الخطوة التالية هي اختبار التكامل المشترك لجوهانسون. وقبل ذلك سنحدد أولاً مدة الإبطاء المثلى (بن عمرة، 2019) و (حجيرة، 2017).

ثالثاً : تحديد عدد مدد الإبطاء المثلىSelection The Lag Length: يتم تحديد مدد الإبطاء الملائمة عن طريق مجموعة من المعايير أو الاختبارات الإحصائية، ضمن نموذج VAR، وهي (معيار أكايك AIC، معيار شوارتز SIC، معيار هانن كون HQ،....)، حيث يتم اختيار أصغر قيمة لكل معيار ويقابلها التباطؤ الزمني الأمثل (الهويش، 2014م، الصفحات 429-449). وحسب النتائج في الجدول التالي فإن مدة التباطؤ الملائمة هي مدة واحدة:

جدول (03) : نتائج اختيار مدة التباطؤ الملائمة

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-14.95860	-14.81543	-15.03536	2.03e-13	NA	275.6365	0
-22.75788*	-21.89886*	-23.21846	5.76e-17*	287.1595*	447.9322	1
-22.12715	-20.55227	-22.97154	8.04e-17	28.54922	468.4877	2
-21.65362	-19.36289	-22.88182	1.11e-16	25.98352	491.8728	3
-21.59371	-18.58713	-23.20573	1.33e-16	25.69185	522.7031	4
-22.15294	-18.43050	-24.14876*	1.50e-16	23.31924	564.6777	5

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى نتائج برنامج Eviews10.

رابعاً: اختبار السببية لجرانجر Granger Causality Test : يستخدم هذا الاختبار لفحص وجود علاقة سببية بين متغيرين، ويعتمد بشكل أساسي على اختبار F ، حيث يقال إن المتغير X يؤثر على المتغير Yإذا كان التباطؤ الزمني للمتغير X له طاقة تنبؤية أعلى من الطاقة التنبؤية للتنبؤ الزمني للمتغير Y، فقبول الفرضية الصفرية يعني أن X لا يؤثر في Y(الدليمي، 2018م). في حالة ما إذا كانت قيمة P لإحصائية F أكبر من 0.05، ورفض الفرضية الصفرية تعني أن X يؤثر في Y إذا

كانت قيمة P لإحصائية F أصغر من 0.05(الطيب، الحجابا، و شحاتيت، 2011). وقد كانت النتائج حسب الجدول (04) التالي:

جدول (04) : نتائج اختبار السببية لجرانجر :

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.2058	1.66048	39	DGGDP does not Granger Cause DGUE
0.9170	0.01102		DGUE does not Granger Cause DGGDP
0.2081	1.64282	39	DGGRW does not Granger Cause DGUE
0.8873	0.02036		DGUE does not Granger Cause DGGRW
0.7835	0.07662	39	DGINF does not Granger Cause DGUE
0.9888	0.00020		DGUE does not Granger Cause DGINF
0.7559	0.09812	39	DGPOP does not Granger Cause DGUE
0.5198	0.42260		DGUE does not Granger Cause DGPOP
0.7800	0.07922	39	DGGRW does not Granger Cause DGGDP
0.7784	0.08038		DGGDP does not Granger Cause DGGRW
0.3022	1.09564	39	DGINF does not Granger Cause DGGDP
0.3873	0.76594		DGGDP does not Granger Cause DGINF
0.7798	0.07934	39	DGPOP does not Granger Cause DGGDP
0.6891	0.16271		DGGDP does not Granger Cause DGPOP
0.3272	0.98653	39	DGINF does not Granger Cause DGGRW
0.3839	0.77698		DGGRW does not Granger Cause DGINF
0.7782	0.08056	39	DGPOP does not Granger Cause DGGRW
0.6890	0.16278		DGGRW does not Granger Cause DGPOP
0.6851	0.16710	39	DGPOP does not Granger Cause DGINF
0.6324	0.23275		DGINF does not Granger Cause DGPOP

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى نتائج برنامج Eviews10.

ويلاحظ جلياً من خلال الجدول السابق أن كل العلاقات كانت الاحتمالية فيها أكبر من 0.05، وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية، أي إنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات محل الدراسة.

خامساً: اختبار جوهانسون للتكامل المشترك: وهذا الاختبار يحدد فيما إذا كان هناك علاقات بين المتغيرات في المدى الطويل، ويستخدم لذلك اختبارين هما: اختبار الأثر، واختبار القيمة الكامنة العظمى. وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (05) ملخص لنتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك حسب النماذج الخمسة وفق اختباري الأثر والقيمة الكامنة العظمى

Quadratic Intercept Trend	Linear Intercept Trend	Linear Intercept No Trend	None Intercept No Trend	None No Intercept No Trend	Data Trend: Test Type
1	1	2	2	1	Trace
1	1	2	2	1	Max-Eig

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى نتائج برنامج Eviews10.

يوضح الجدول أعلاه ملخص نتائج اختباري الأثر، والقيمة الكاملة العظمى، حيث نأخذ أكثر علاقة تكامل بين السلاسل – خصوصاً النموذج الثالث– حسب الاختبارين وهي علاقتي تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%. أي أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات.

سادساً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model(VECM): بعد أن تم التأكد من أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى (1)I، ووجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات، فإن النموذج الأفضل لتقدير هذه العلاقة التوازنية الطويلة الأجل(بمدة إبطاء واحدة، وعلاقتي تكامل مشترك)، هو نموذج تصحيح الخطأ العشوائي VECM(عياش و بوسكي، 2018) ويوضح الجدول التالي رقم (06) نتائج التقدير:

جدول (06) : نتائج تقدير نموذج VECM

			CointEq2	CointEq1	Cointegrating Eq:
			0.000000	1.000000	GUE(-1)
			1.000000	0.000000	GPOP(-1)
			1.493672	4.169118	GINF(-1)
			(1.05543)	(0.88790)	
			[1.41522]	[4.69550]	
			7.620069	17.70517	GGRW(-1)
			(3.19043)	(2.68398)	
			[2.38842]	[6.59660]	
			-7.678539	-16.69832	GGDP(-1)
			(3.08852)	(2.59826)	
			[-2.48615]	[-6.42674]	
D(GGDP)	D(GGRW)	D(GINF)	D(GPOP)	D(GUE)	Error Correction:
-0.671582	-0.686837	0.064675	0.015237	-0.077665	CointEq1
(0.12239)	(0.12055)	(0.04097)	(0.00909)	(0.08683)	
[-5.48705]	[-5.69734]	[1.57865]	[1.67594]	[-0.89441]	

المصدر: من عمل الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معامل تصحيح الخطأ Cointeq 1 سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن (0.077665) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في المدى الطويل، أي يتطلب تقريبا ثلاث عشرة سنة (12.875 = 0.077665/1)، وهي مدة طويلة نسبياً. مما يؤكد ضعف متغيري الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في التأثير على معدل البطالة.

سابعاً: اختبارات قياسية لجودة النموذج:

1.7 اختبار مقلوب الجذور الأحادية لصلاحية النموذج Roots Characteristic Polynomial (AR ROOTS):

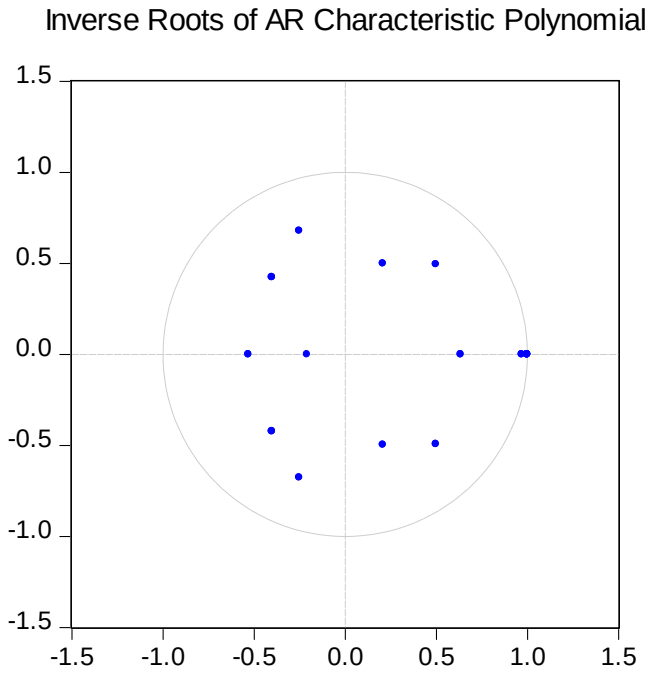

شكل (02) : نتائج اختبار AR Roots

يتضح من خلال الشكل السابق أن النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرارية، فجميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة. ومما يؤكد هذه النتيجة أيضاً مخرجات الجدول التالي (07)، التي توضح أن جميع معاملات جذر الوحدة هي أصغر أو مساوية للواحد الصحيح، ويمكن التأكد من خلال المعادلة التالية (عياش و بوسكي، 2018):

عدد الجذور المساوية للواحد الصحيح = عدد متغيرات الدراسة – عدد علاقات التكامل المشترك.

وعدد الجذور المساوية للواحد الصحيح هو 3، وعدد متغيرات الدراسة 5، وعدد علاقات التكامل المشترك 2، إذن: 5-2=3.

جدول (07) **نتائج اختبار AR Roots**

Modulus	Root
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
0.970391	0.970391
0.722016	-0.250388 - 0.677210i
0.722016	-0.250388 + 0.677210i
0.701446	0.499101 - 0.492874i
0.701446	0.499101 + 0.492874i
0.634508	0.634508
0.583289	-0.402012 - 0.422625i
0.583289	-0.402012 + 0.422625i
0.539505	0.209006 - 0.497376i
0.539505	0.209006 + 0.497376i
0.530580	-0.530580
0.207926	-0.207926

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج Eviwes10.

2.7 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM Test: توضح نتائج الجدول التالي (08)، أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء، عن طريق القيام بإجراء اختبار لاجرانج وهو من أهم المعايير التي تستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي :

جدول (08) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي LM TEST

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.1917	(25، 64.7)	1.310556	0.1818	25	31.22009	1

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.1917	(25، 64.7)	1.310556	0.1818	25	31.22009	1

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى مخرجات Eviews10.

حيث نلاحظ أن كل الاحتمالات المقابلة لاختبار F غير معنوية، أي أكبر من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

3.7 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality Test:

جدول (09): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Prob.*	df	Chi-sq	Skewness	Component
0.0000	1	132.6025	4.575723	1
0.0000	1	26.45011	-2.043608	2
0.1620	1	1.955603	0.555679	3
0.3735	1	0.791941	-0.353615	4
0.0006	1	11.67661	-1.357820	5
0.0000	5	173.4768		Joint

Prob.	df	Chi-sq	Kurtosis	Component
0.0000	1	837.8514	26.00368	1
0.0000	1	100.4489	10.96501	2
0.2283	1	1.451563	3.957485	3
0.4465	1	0.579496	3.604977	4
0.0000	1	25.95385	7.048692	5
0.0000	5	966.2852		Joint

Prob.	df	Jarque-Bera	Component
0.0000	2	970.4539	1
0.0000	2	126.8990	2
0.1820	2	3.407166	3
0.5037	2	1.371438	4
0.0000	2	37.63046	5
0.0000	10	1139.762	Joint

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج Eviews10.

ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن البواقي تتوزع طبيعياً، وذلك بمقارنة قيمة اختبار Jarque-Berra المحسوبة (1139.762)، مع قيمة ($X^2_{0.05}$)، و10 =df، وعليه نقبل فرضية العدم التي تفترض أن سلسلة البواقي تتوزع طبيعياً.

8- **اختبار معنوية المعالم في المدى القصير (اختبار وولد) Wald Test**:

أي دراسة العلاقة السببية قصيرة الأجل، ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال للإحصاءة (chi-square) هي أقل من 0.05 حيث تساوي (0.03)، وعليه لا يمكن أن تنعدم المعالم للمتغيرات المستقلة في معادلة المتغير التابع في المدى القصير.

جدول (09): نتائج اختبار وولد Wald Test

Probability	df	Value	Test Statistic
0.0300	3	8.947200	Chi-square

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج الاختبارات يتضح أن النموذج قد اجتاز بصفة عامة كل مراحل الاختبارات، وبالتالي يمكن القول أن النموذج مقبول احصائياً، ما يؤكد العلاقة طويلة الأجل التوازنية بين المتغير التابع (معدل البطالة)، مع كل المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، عدد السكان الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، ما يسمح لنا باستخدام هذا النموذج للتوقع والتنبؤ من خلال دوال الاستجابة وتحليل مكونات التباين.

9- **تحليل دوال الاستجابة لرد الفعل:** إن حدوث صدمة في إحدى المتغيرات يؤثر على المتغيرات الأخرى في النموذج، ولذلك سندرس أثر حدوث صدمة منفردة في المتغيرات الخارجية أو استجابة كل متغير أو المستقلة، (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، عدد السكان الإجمالي)، على المتغير الداخلي أو التابع وهو معدل البطالة، حيث تعكس دالة الاستجابة ردود أفعال كل متغير لأي صدمة مفاجئة مقدارها انحراف معياري واحد في المتغير نفسه وفي المتغيرات الأخرى في النموذج، والشكل التالي (03) يوضح ذلك:

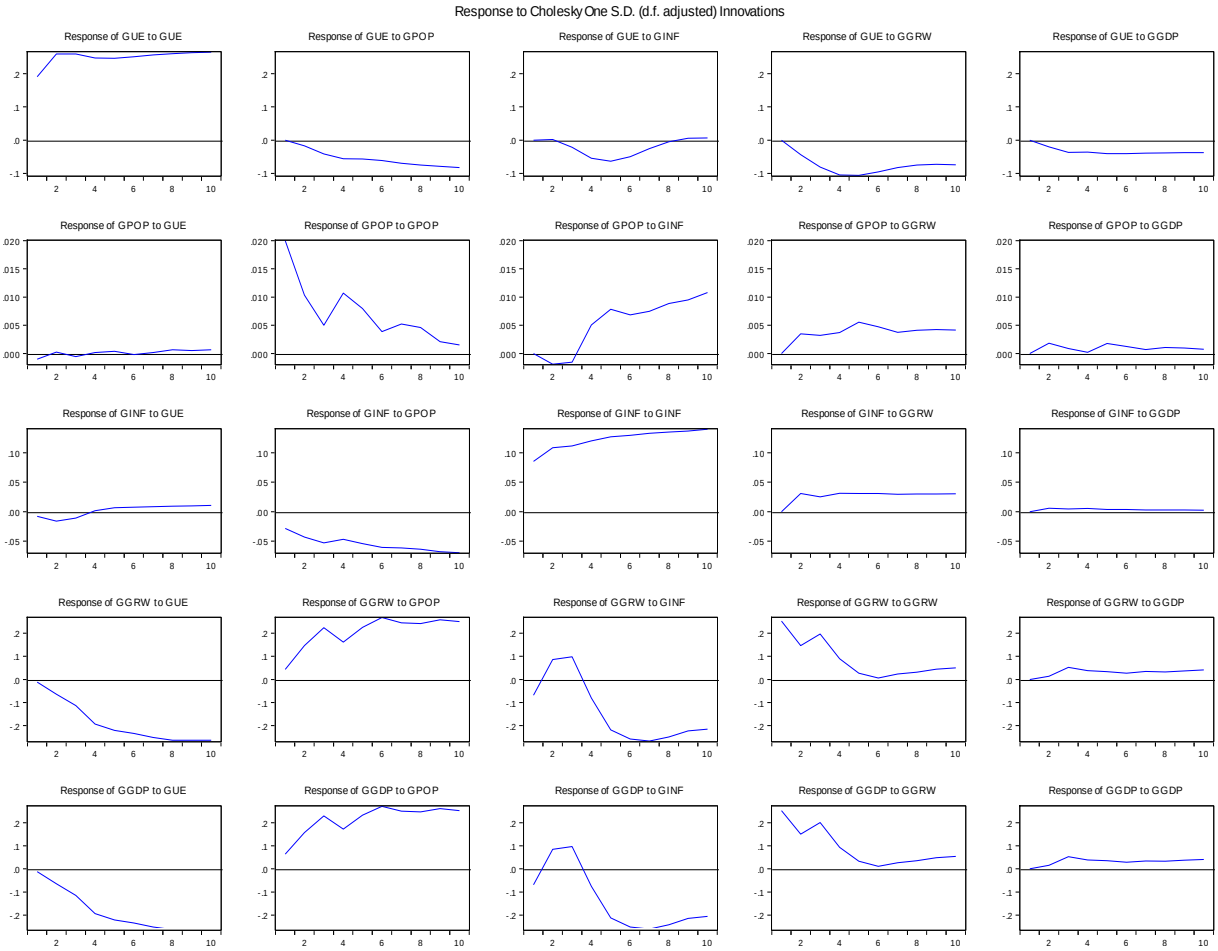

شكل (03): نتائج أثر صدمات متغيرات الدراسة خلال عشر سنوات

من الواضح لمعظم الصدمات أنه لا يوجد تأثير خلال السنة الأولى وهو ما يدعم النتائج السابقة، من ضعف تأثير المتغيرات المستقلة في النموذج على معدل البطالة في ليبيا، ولا يبدأ التأثير حتى السنة الثانية، وبشكل بسيط جداً ويتراوح بين الصعود والهبوط ولكن في نطاق ضيق.

والجدول التالي رقم (10): يوضح ذلك أكثر:

جدول (10): أثر حدوث صدمات بين المتغيرات خلال عشر سنوات

Response of GUE:					
GGDP	GGRW	GINF	GPOP	GUE	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.191278	1
-0.020348	-0.043614	0.001732	-0.016839	0.259884	2
-0.036778	-0.081064	-0.021736	-0.041555	0.259204	3
-0.036442	-0.104735	-0.054177	-0.056050	0.247372	4
-0.040988	-0.106605	-0.063425	-0.056368	0.246487	5
-0.040620	-0.095879	-0.049972	-0.061153	0.251319	6
-0.038837	-0.082913	-0.025378	-0.069882	0.256482	7
-0.038513	-0.074918	-0.004541	-0.074671	0.260329	8

-0.037575	-0.072746	0.005506	-0.078602	0.263350	9
-0.037855	-0.074503	0.006859	-0.082712	0.265294	10

Response of GPOP:

GGDP	GGRW	GINF	GPOP	GUE	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.020003	-0.000982	1
0.001852	0.003501	-0.001859	0.010359	0.000263	2
0.000892	0.003218	-0.001519	0.005010	-0.000559	3
0.000206	0.003697	0.005042	0.010689	0.000181	4
0.001778	0.005565	0.007838	0.007981	0.000419	5
0.001261	0.004758	0.006839	0.003891	-0.000173	6
0.000733	0.003748	0.007467	0.005258	0.000192	7
0.001094	0.004105	0.008878	0.004603	0.000672	8
0.000973	0.004269	0.009519	0.002108	0.000552	9
0.000761	0.004176	0.010786	0.001519	0.000655	10

Response of GINF:

GGDP	GGRW	GINF	GPOP	GUE	Period
0.000000	0.000000	0.085297	-0.028356	-0.008042	1
0.005738	0.030792	0.108592	-0.043070	-0.015957	2
0.004557	0.025189	0.111607	-0.053063	-0.011125	3
0.005218	0.031089	0.119807	-0.046819	0.001727	4
0.003608	0.030755	0.126926	-0.054329	0.006605	5
0.003701	0.030810	0.129558	-0.060863	0.007559	6
0.002701	0.029229	0.132685	-0.061705	0.008188	7
0.002983	0.029873	0.134927	-0.063806	0.009218	8
0.002774	0.029984	0.136824	-0.067788	0.009792	9
0.002432	0.030374	0.139937	-0.069496	0.010526	10

Response of GGRW:

GGDP	GGRW	GINF	GPOP	GUE	Period
0.000000	0.252658	-0.068292	0.043519	-0.011037	1
0.013775	0.146598	0.086173	0.146447	-0.064283	2
0.051879	0.197112	0.098237	0.223822	-0.113442	3
0.038351	0.089859	-0.080270	0.161933	-0.193586	4
0.033772	0.027308	-0.219089	0.224689	-0.220829	5
0.027246	0.006599	-0.258252	0.267371	-0.233708	6
0.034132	0.023116	-0.267302	0.244537	-0.251084	7
0.032698	0.031105	-0.249707	0.241934	-0.263218	8
0.036512	0.044417	-0.223145	0.258419	-0.263153	9
0.040604	0.050214	-0.215451	0.250572	-0.263031	10

Response of GGDP:

GGDP	GGRW	GINF	GPOP	GUE	Period
6.26E-05	0.252670	-0.068291	0.063520	-0.012010	1
0.015640	0.150110	0.084313	0.156814	-0.064009	2
0.052804	0.200335	0.096705	0.228840	-0.113988	3
0.038589	0.093562	-0.075233	0.172625	-0.193390	4
0.035575	0.032880	-0.211259	0.232677	-0.220398	5
0.028538	0.011362	-0.251422	0.271268	-0.233870	6
0.034893	0.026870	-0.259843	0.249801	-0.250881	7
0.033821	0.035216	-0.240838	0.246543	-0.262535	8
0.037514	0.048692	-0.213634	0.260533	-0.262589	9
0.041394	0.054397	-0.204673	0.252097	-0.262365	10

المصدر من عمل الباحث بالاستناد إلى نتائج برنامج Eviews10

10 – تحليل التباين

يستخدم اختبار تحليل مكونات التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، ومقدار التباين في المتغيرات الأخرى التفسيرية في نموذج الدراسة، وتبرز أهمية تحليل التباين في أنه يبين الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على المتغيرات الأخرى.

ويظهر الشكل (4)، والجدول رقم (12)، نتائج تحليل مكونات التباين لمتغيرات الدراسة حيث إن القوة التفسيرية لهذه المتغيرات كانت متفاوتة في تفسير خطأ التباين، ولكنه ضعيف لجميع المتغيرات فبالرغم من تحقق فرضيات البحث من حيث العلاقة الطردية والعكسية الا أن مقدار التأثير ضئيل جداً.

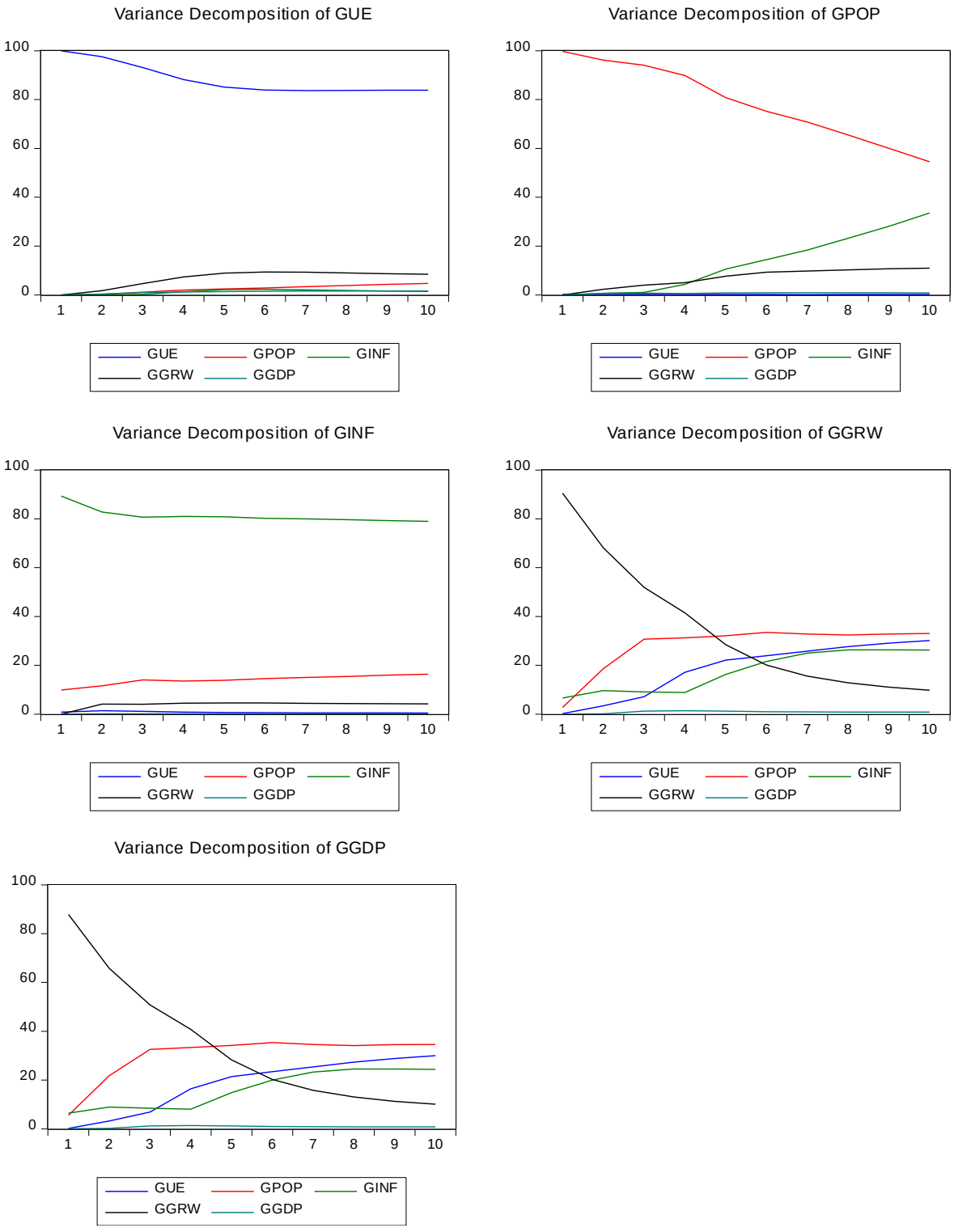

شكل (04): نتائج تحليل مكونات التباين

جدول (12): نتائج اختبار تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of GUE:

GGDP	GGRW	GINF	GPOP	GUE	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	0.191278	1
0.387926	1.782260	0.002810	0.265683	97.56132	0.326695	2
0.959923	4.604242	0.258353	1.092364	93.08512	0.428999	3
1.173969	7.375790	1.293809	1.954403	88.20203	0.513426	4
1.385534	8.939973	2.157028	2.417027	85.10044	0.587033	5
1.512224	9.415276	2.337407	2.840763	83.89433	0.651804	6
1.572315	9.290666	2.095854	3.359975	83.68119	0.710311	7
1.609595	8.972227	1.811109	3.850957	83.75611	0.764856	8
1.622741	8.659145	1.592365	4.302080	83.82367	0.816867	9
1.631493	8.426958	1.420106	4.730096	83.79135	0.866905	10

Variance Decomposition of GPOP:

GGDP	GGRW	GINF	GPOP	GUE	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	99.75978	0.240224	0.020027	1
0.649795	2.323315	0.655365	96.17583	0.195692	0.022969	2
0.745657	3.991998	1.017685	94.00732	0.237341	0.023801	3
0.592636	5.039533	4.332649	89.84387	0.191313	0.026831	4
0.844542	7.648153	10.53331	80.79736	0.176633	0.029654	5
0.933968	9.310443	14.43750	75.15414	0.163954	0.031073	6
0.898346	9.773267	18.34933	70.82675	0.152309	0.032612	7
0.909605	10.21913	23.17728	65.51877	0.175214	0.034381	8
0.902321	10.72213	28.11828	60.07404	0.183235	0.036008	9
0.856415	10.91330	33.54426	54.49039	0.195628	0.037864	10

Variance Decomposition of GINF:

GGDP	GGRW	GINF	GPOP	GUE	S.E.	Period
0.000000	0.000000	89.33312	9.872885	0.793997	0.090246	1
0.142999	4.117610	82.80513	11.54764	1.386617	0.151747	2
0.137398	4.050047	80.66899	14.00975	1.133815	0.197682	3
0.142920	4.502287	81.02640	13.54060	0.787796	0.237951	4
0.122500	4.557743	80.83437	13.84683	0.638559	0.276920	5
0.109617	4.526064	80.22138	14.58606	0.556873	0.313360	6
0.095352	4.395914	79.95813	15.04133	0.509271	0.347183	7
0.086116	4.305360	79.68335	15.43920	0.485970	0.379208	8
0.078237	4.217343	79.29248	15.93923	0.472706	0.410021	9
0.071006	4.139429	78.98323	16.33855	0.467787	0.439965	10

Variance Decomposition of GGRW:

GGDP	GGRW	GINF	GPOP	GUE	S.E.	Period
0.000000	90.52755	6.613869	2.685825	0.172760	0.265548	1
0.151557	68.15201	9.656085	18.64249	3.397862	0.353838	2
1.203702	51.87978	9.082546	30.68024	7.153733	0.489246	3
1.364065	41.45298	8.833597	31.23635	17.11300	0.564843	4
1.173164	28.40772	16.27211	32.06936	22.07765	0.684240	5
0.942154	20.10425	21.59017	33.49056	23.87286	0.813493	6
0.862698	15.57290	24.98683	32.80972	25.76785	0.926155	7
0.806600	12.81430	26.35138	32.37826	27.64947	1.024680	8
0.791071	11.01761	26.34778	32.82565	29.01789	1.113148	9
0.805458	9.780154	26.22949	33.02678	30.15812	1.192333	10

Variance Decomposition of GGDP:

GGDP	GGRW	GINF	GPOP	GUE	S.E.	Period
5.39E-06	87.83420	6.416249	5.551105	0.198436	0.269601	1
0.186350	65.80521	8.968803	21.80833	3.231300	0.362297	2
1.218518	50.82862	8.487231	32.54117	6.924462	0.498893	3
1.362043	40.74242	8.067628	33.37163	16.45627	0.576191	4
1.201510	28.30560	14.82591	34.24028	21.42671	0.694037	5
0.979334	20.24455	19.97068	35.38177	23.42367	0.821051	6
0.899904	15.78913	23.26391	34.63105	25.41601	0.932161	7
0.846379	13.07207	24.56506	34.15434	27.36215	1.029087	8
0.832805	11.30734	24.55602	34.49689	28.80694	1.115916	9
0.848473	10.09435	24.41191	34.62468	30.02058	1.193407	10

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج Eviwes10.

ويتضح جلياً من خلال الجدول السابق والرسم البياني أن القوة التفسيرية لهذه المتغيرات قد كانت متفاوتة في تفسير خطأ التباين لمعدل البطالة، حيث بينت النتائج أن معظم قيم خطأ التنبؤ لمعدل البطالة يعود للمتغير نفسه في المدى القصير والطويل، أما بقية المتغيرات الأخرى فإن قدرتها على تفسير التغيرات في معدل البطالة تظل بسيطة وإن كانت في تزايد متذبذب خلال المدة الطويلة وهذا ما يفسر التأثير على المدى الطويل.

وفي الختام هذه هي المعادلة المقدرة:

VAR Model
:
==========

D(GUE) = A(1،1)*(B(1،1)*GUE(-1) + B(1،2)*GPOP(-1) + B(1،3)*GINF(-1) + B(1،4)*GGRW(-1) + B(1،5)*GGDP(-1)) + A(1،2)*(B(2،1)*GUE(-1) + B(2،2)*GPOP(-1) + B(2،3)*GINF(-1) + B(2،4)*GGRW(-1) + B(2،5)*GGDP(-1)) + C(1،1)*D(GUE(-1)) + C(1،2)*D(GUE(-2)) + C(1،3)*D(GPOP(-1)) + C(1،4)*D(GPOP(-2)) + C(1،5)*D(GINF(-1)) + C(1،6)*D(GINF(-2)) + C(1،7)*D(GGRW(-1)) + C(1،8)*D(GGRW(-2)) + C(1،9)*D(GGDP(-1)) + C(1،10)*D(GGDP(-2))

D(GPOP) = A(2،1)*(B(1،1)*GUE(-1) + B(1،2)*GPOP(-1) + B(1،3)*GINF(-1) + B(1،4)*GGRW(-1) + B(1،5)*GGDP(-1)) + A(2،2)*(B(2،1)*GUE(-1) + B(2،2)*GPOP(-1) + B(2،3)*GINF(-1) + B(2،4)*GGRW(-1) + B(2،5)*GGDP(-1)) + C(2،1)*D(GUE(-1)) + C(2،2)*D(GUE(-2)) + C(2،3)*D(GPOP(-1)) + C(2،4)*D(GPOP(-2)) + C(2،5)*D(GINF(-1)) + C(2،6)*D(GINF(-2)) + C(2،7)*D(GGRW(-1)) + C(2،8)*D(GGRW(-2)) + C(2،9)*D(GGDP(-1)) + C(2،10)*D(GGDP(-2))

D(GINF) = A(3،1)*(B(1،1)*GUE(-1) + B(1،2)*GPOP(-1) + B(1،3)*GINF(-1) + B(1،4)*GGRW(-1) + B(1،5)*GGDP(-1)) + A(3،2)*(B(2،1)*GUE(-1) + B(2،2)*GPOP(-1) + B(2،3)*GINF(-1) + B(2،4)*GGRW(-1) + B(2،5)*GGDP(-1)) + C(3،1)*D(GUE(-1)) + C(3،2)*D(GUE(-2)) + C(3،3)*D(GPOP(-1)) + C(3،4)*D(GPOP(-2)) + C(3،5)*D(GINF(-1)) + C(3،6)*D(GINF(-2)) + C(3،7)*D(GGRW(-1)) + C(3،8)*D(GGRW(-2)) + C(3،9)*D(GGDP(-1)) + C(3،10)*D(GGDP(-2))

D(GGRW) = A(4،1)*(B(1،1)*GUE(-1) + B(1،2)*GPOP(-1) + B(1،3)*GINF(-1) + B(1،4)*GGRW(-1) + B(1،5)*GGDP(-1)) + A(4،2)*(B(2،1)*GUE(-1) + B(2،2)*GPOP(-1) + B(2،3)*GINF(-1) + B(2،4)*GGRW(-1) + B(2،5)*GGDP(-1)) + C(4،1)*D(GUE(-1)) + C(4،2)*D(GUE(-2)) + C(4،3)*D(GPOP(-1)) + C(4،4)*D(GPOP(-2)) + C(4،5)*D(GINF(-1)) + C(4،6)*D(GINF(-2)) + C(4،7)*D(GGRW(-1)) + C(4،8)*D(GGRW(-2)) + C(4،9)*D(GGDP(-1)) + C(4،10)*D(GGDP(-2))

D(GGDP) = A(5،1)*(B(1،1)*GUE(-1) + B(1،2)*GPOP(-1) + B(1،3)*GINF(-1) + B(1،4)*GGRW(-1) + B(1،5)*GGDP(-1)) + A(5،2)*(B(2،1)*GUE(-1) + B(2،2)*GPOP(-1) + B(2،3)*GINF(-1) + B(2،4)*GGRW(-1) + B(2،5)*GGDP(-1)) + C(5،1)*D(GUE(-1)) + C(5،2)*D(GUE(-2)) + C(5،3)*D(GPOP(-1)) + C(5،4)*D(GPOP(-2)) + C(5،5)*D(GINF(-1)) + C(5،6)*D(GINF(-2)) + C(5،7)*D(GGRW(-1)) + C(5،8)*D(GGRW(-2)) + C(5،9)*D(GGDP(-1)) + C(5،10)*D(GGDP(-2))

9. النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن ذكرها فيما يأتي:

1.9 النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة استقرت بعد أخذ الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)ا.
2. وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات.
3. مدة تصحيح الخطأ في المدى القصير هو ثلاث عشرة سنة وهي مدة طويلة نسبياً.
4. المتغيران المعنويان في التأثير على معدل البطالة هما: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث كانت العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد علاقة عكسية وذات تأثير إيجابي ولكنها ضعيفة في التأثير على معدل البطالة (وهو متفق مع الفرضية الأولى للبحث).
5. جميع الاختبارات الإحصائية سواء للمعلمات أو للنموذج كانت معنوية ولهذا نستطيع الاعتماد على النموذج المقدر في التنبؤ.

2.9 التوصيات

بناء على ما سبق، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. العمل على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والعدالة في توزيعه، لما له من أثر إيجابي في القضاء على البطالة.
2. زيادة الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تشجيع الشباب ومن هم في سن العمل على الاتجاه نحو المشروعات الصغرى والمتوسطة لما لها من قدرة على امتصاص الطاقة الإنتاجية للأفراد ورفع إنتاجيتهم.
3. يتطلب خفض معدل البطالة بين الشباب، العمل على تشجيع روح المبادرة لديهم ليصبحوا مبدعين بدلا من طالبي وظائف.
4. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب المستثمرين الأجانب.
5. التنويع الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص، والتخلص من الاعتماد على النفط موردًا رئيسا للإيرادات العامة للدولة، مما ينوع طلب الأفراد على العمل وعدم تركزهم في القطاع العام.

المراجع

حسن، إسلام عبد الله علي. (2016م). *محددات البطالة في السودان خلال الفترة(1990-2014م) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ*. السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

رشيدة زاوية، و محمد الصديق سقاي. (2020). محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال المدة1990م-2019م. *مجلة مينا للدراسات الاقتصادية*(المجلد 03).

زبير عياش، و حليمة بوسكي. (2018). تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائيVECM خلال الفترة1990-2016م. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*، الصفحات 270 - 281.

سعود الطيب، سليم الحجابا، و محمد شحاتيت. (2011). تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص: حالة الأردن خلال المدة(1976- 2004). *دراسات العلوم الادارية*، صفحة 339.

عادل عبد الله آدم محمد. (2015). *محددات البطالة في السودان خلال المدة1990م- 2012م*. السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

عبد الرازق بن عمرة. (2019). *خطوات تقنية VECM باستخدام Eviews 10*. الجزائر: جامعة فرحات بن عباس.

عبد الكريم الهويش. (2014م). العلاقة السببية بين الإنفاق البلدي والنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية – دراسة قياسية. *المجلة العربية للعلوم الادارية، 21*(03).

فلاح خلف علي الربيعي. (بلا تاريخ). *تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا*. تاريخ الاسترداد 2015، من www.academia.edu

مالك علام الدليمي. (2018م). *قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة 1985م- 2015م*. العراق: جامعة الفلوجة.

محمد مازن الأسطل. (2014). *العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين(1996م-2012م)*. غزة، فلسطين: كلية التجارة، الجامعة الاسلامية.

ليلى خواني، و عائشة بوشيخي. (سبتمبر، 2014). محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية.

سليم مجلخ. (ديسمبر، 2016م). محددات البطالة في الجزائر -دراسة تطبيقية. *مجلة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 02*(المجلد 13).

علي عبد السلام الجروشي، و مصعب معتصم سعيد أرباب. (مارس، 2017). *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية*. تم الاسترداد من www.ajsrp.com.

علي عبد السلام الجروشي، و مصعب معتصم أرباب. (مارس، 2017م). قياس معدلات البطالة في ليبيا: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال المدة1962م- 2012م. (متاح عبر الانترنت على الموقع: www.ajsrp.com، المحرر) *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، العدد الاول*(المجلد الاول).

محمد عمار المجدوبي. (سبتمبر، 2019). ظاهرة البطالة بين خريجي التعليم العاليالهندسي والتقني في ليبيا (تحليل المشكلة واقتراح الحلول). *مجلة العلوم التطبيقية، العدد 03*.

حسيبة بن عبو، و عبد القادر بلعربي. (16 نوفمبر، 2020). محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية 1990م-2019م. *مجلة دفاتر، 02*(06).

يوسف يخلف مسعود. (22 07، 2020). تداعيات العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي(أدلة من ليبيا). *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، لعدد 23*(المجلد 16).

عبد المنعم حجيرة. (08 10، 2017). طريقة جوهانسون في معالجة التكامل المشترك المتعدد. *مجموعة أجزاء*. .https://youtu.be/9Vb2YPBryfs

Caraiani، p. (2006). *Estimating the OKUN cofficient - Applications for Romania* (Vol. 4). romania: Romanian Journal of Economic forecasting.

المؤتمر الدولي: مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"

واقع التعليم الجامعي في ليبيا ومتطلبات تطويره في ضوء منهجية جيمبا كايزن

نصر إدريس عبد الكريم سرير
كلية التربية – جامعة سرت
n.sareer@su.edu.ly

سالم صالح العريبي
جامعة أجدابيا
ssalrowan@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على واقع التعليم الجامعي في ليبيا ومتطلبات تطويره في ضوء منهجية جيمبا كايزن. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى تحقيق أهداف الدارسة، وقد انتهت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التعليم الجامعي في ليبيا يعاني من ظروف واختلالات على المستوى الكلي والنوعي، ومن مشكلات تحتاج لضرورة اتخاذ قرار الإصلاح والتطوير، وتبني استراتيجيات لمواجهة هذه المشكلات من أهمها استراتيجية جيمبا كايزن.

الكلمات الدالة: التعليم الجامعي، متطلبات التطوير، جيمبا كايزن.

The reality of university education in Libya and the requirements for its development in light of the Gemba Kaizen methodology

Nasr Adreis Sareer
Sirte University

Salem Saleh Al-Araibi
Ajdabiya University

Abstract

The study aims to investigate the reality of university education in Libya and the requirements for its development in light of the Gemba Kaizen methodology. The results of the study indicate that the university education in Libya suffers from shortcomings and imbalances at the macro and qualitative levels and from a number of problems that require the necessity of making a reform and development decision and adopting strategies to confront these problems, the most important of which is the Gemba Kaizen strategy.

Keywords: University education, development requirements, Gemba Kaizen.

1. المقدمة

يعطي مخططو التنمية في كثير من دول العالم أهمية كبرى لتطوير نظم الإدارة التربوية مفهومًا رئيسًا وجوهريًّا في التنمية المجتمعية الشاملة، وذلك لتحقيق تكافؤ الفرص الاجتماعية وتحقيقاً لديمقراطية التعليم، ولتحقيق ذلك لابد من تطوير جذري في فلسفة الإدارة ومناهجها وأساليبها، والعمل على إعادة تصميم العمليات، والتخلي عن ميراث الإدارة العلمية، التي زادت عن الحد في وهنها من خلال ممارساتها الحالية، والعمل على انعكاس ميدان إدارة الأعمال على تطوير الإدارة التربوية، لذلك لا بد أن تستفيد الإدارة التربوية بشكل كبير من مجال إدارة الأعمال حتى يمكنها أن تواجه معطيات القرن الحادي والعشرين، ومن الأفكار التي تندرج في هذا المجال التي تعطي حلولاً لمشكلات التعليم بمنهجية التحسين المستمر (كايزن).

حيث يُعد التحسين المستمر باستخدام كايزن فكرة رائدة للتخلص من الهدر في العمليات، ويقوم مبدأ كايزن على أن جميع العاملين في المؤسسة لهم حق التطوير المستمر من خلال خطوات صغيرة لها أثرها الكبير في المستقبل، فكل عمل يُنفذ يمكن تحسينه، وكل عملية لابد أن تحتوي على هدر ما، سواء أكان مادياً، أم معنوياً، أم فكرياً، والتقليل من هذا الهدر ولو بنسب قليلة، يُنتج قيمة مضافة للعملية والعملاء المستفيدين (رحمة، 2019: 692).

واستراتيجية كايزن في الإدارة تعتمد على عدد من المبادئ الأساسية، ومنها مبدأ العمل في الوقت المناسب، ويكون عن طريق إنتاج أو نقل الوحدات المطلوبة فقط عندما نحتاجها إلى جميع عمليات التصنيع، وأيضاً مبدأ التوقف لحل المشكلات، حيث يتم إيقاف العمل لملاحظة المشكلة ، والتعرف على جذورها، ومن ثم إصلاحها بطريقة تضمن عدم تكرار الخطأ، ويمكن عزل المشكلة عن خط الإنتاج، ليعود كما كان للتركيز عليها بشكل أكبر ومستقل بدون أن تتوقف عملية الإنتاج (الكسر، 2017: 58-59).

2. مشكلة الدراسة

يواجه التعليم الجامعي في ليبيا اليوم جملة من التحديات، لعل أبرزها غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة لدور الجامعات كمخطط معرفي للمجتمع وعدم القيام بدورها في إنتاج العلم والمعرفة لخدمة التنمية، وهو الشيء الذى ينعكس مباشرة في تزايد تعميق الفجوة المعرفية بيننا وبين العالم كما أن غياب التوجه الاستراتيجي على مستوى كل جامعة يعتبر أيضا من التحديات الهامة، ولعل ما يعزز هذا الاتجاه غياب دور وزارة التعليم حيث أشار تقرير هيئة الرقابة الإدارية لسنة 2017 عن التعليم العالي إلى ملاحظة مهمة هي أنه لا توجد

خطة عمل معتمدة للوزارة يمكن الاستناد إليها، والاهتداء بها للنهوض بقطاع التعليم الجامعي (سرير، الالطيوش، 2018: 20). ومما زاد من تعميق الأزمة التي تعيشها الجامعات الليبية ما مرت به البلاد من حالة الانقسام السياسي منذ 2014 /2020، وقد صاحب هذا الانقسام زيادة غير مسبوقة في الجامعات، وبمخالفة للقانون رقم 18 لسنة 2010 الذي يلزم مجلس الوزراء ووزارة التعليم عدم إصدار قرار تأسيس جامعة قبل قيام المركز الوطني لضمان الجودة، واعتماد مؤسسات التعليم العالي بالتأكد من القدرة المؤسسية للجامعة على استيعاب البرامج الأكاديمية، ومدى صلاحية مبانيها وتجهيزاتها وطلابها.

من ناحية أخرى ترتب على هذه السياسة التوسعية غير المدروسة إشكاليات عديدة فاقمت أوضاع التعليم الجامعي على السواء، يأتي في مقدمتها التوجه الكمي في القبول مما زاد من تكدس الطلاب في الجامعات، وتجاوز القدرة الاستيعابية في بعض التخصصات، مما أفقد هذه التخصصات الاستجابة لمتطلبات معايير الاعتماد المحلي والدولي، وبالتالي القدرة التنافسية لخريجيها في سوق العمل، وتشير التقارير إلى أن الجامعات الليبية يلتحق بها اليوم (371666) طالبًا وطالبةً وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسب ومؤشرات الالتحاق العالمية (الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم:2020)

كما تعاني الجامعات الليبية من عدم الاستقلالية في اتخاذ القرارات، وفي هذا الصدد يشير التقرير الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية عن الجامعات الحكومية في ليبيا عام 2013 أن هذه الجامعات غير قادرة على مواكبة التغيرات التي حدثت على مستوى احتياجات المجتمع والتنمية، كما بين التقرير أن أخطر تلك الأزمات اعتماد الجامعات صورة نمطية واحدة عبر منظومة واحدة من الأنظمة واللوائح والإجراءات والممارسات التي فقدت كل جامعة بسببها استقلاليتها وشخصيتها الاعتبارية ومرونتها وقدرتها على مواجهة التحديات والأزمات، وبالتالي انعكس على ضعف روح المنافسة لدى معظم الجامعات.

وعند الحديث عن أوضاع الجامعات الليبية في التصنيفات العالمية نجدها تشير إلى تأخر أو تدنى ترتيب تلك الجامعات وخروجها من معظم التصنيفات أو مجيئها في آخر القائمة، مما يدق ناقوس الخطر، ويشير إلى وجود اختلالات وسلبيات في التعليم الجامعي الليبي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب جوهرية تتمثل أهمها في عدم اهتمام المسئولين في الجامعات بنتائج هذه التصنيفات أو جهل فوائدها (العريبي، سرير، 2020: 25).

ويمكن القول إن هذه التّحديات والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا اليوم هي وليدة سنوات طويلة تراكمت على مداها، وتعمّقت لتصبح تحديات تعْصف بالتعليم الجامعي، ولعلّ السبب الرئيس في تضخمها واستفحالها بهذا الشكل غير المسبوق يعود إلى غياب نُظم المساءلة والرقابة وروئ التطوير ومحاولة استشراف المستقبل، وما يمكن أن تتيحه هذه النظم من ملاحظات ومؤشرات حقيقية كانت ستسهم في معالجة هذه المشكلات منذ سنوات وعدم السماح بتطورها وتعمقها بهذا الشكل الذي يطالعنا اليوم ويعوق جهود التطوير والإصلاح.

وفي ظل هذه التحديات تنامت الدعوات إلى البحث عن بدائل مستقبلية واقعية قابلة للتنفيذ بغرض تطوير التعليم الجامعي الليبي من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وخبراتها، فقد لجأت دول كثيرة كاليابان مثلاً إلى استخدام أحد المداخل الإدارية الحديثة وهو (جيمبا كايزن) الذي يقوم أساساً على التحسين المستمر بما يحقق تطوير مؤسساتها، وهو أسلوب بسيط في فكرته وتطبيقه، حيث يبدأ بإدخال تحسينات بسيطة وصغيرة بشكل تدريجي، بهدف تقليل التكاليف والهدر وزيادة معدلات الإنتاجية، وكايزن تعني "التحسين المستمر" الذي ينطوي على قوة العمل بالكامل من مستوى الإدارة العليا وحتى الإدارة الدنيا، ويعتمد نجاح هذا النمط على الواقعية والشفافية في مسارات واتجاهات الإدارة المختلفة الرأسية والأفقية في أماكن العمل (يوسف، 2013: 354) وعليه فإن الإشكالية التي نحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة تتلخص في التساؤل الرئيس التالي: ما واقع التعليم الجامعي في ليبيا ؟ وما متطلبات تطويره في ضوء منهجية جيمبا كايزن ؟ من خلال هذا التساؤل تندرج الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما واقع التعليم الجامعي في ليبيا؟

2- ما طبيعة استراتيجية (جيمبا كايزن) وما أهم مبادئها وخطواتها وأسلوب تطبيقها؟

3- ما التصور المقترح لتطوير التعليم الجامعي في ليبيا في ضوء استخدام استراتيجية (جيمبا كايزن)؟

3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على واقع التعليم الجامعي في ليبيا.

2- التعرف على طبيعة استراتيجية (جيمبا كايزن) وأهم مبادئها وخطواتها وأسلوب تطبيقها.

3- تقديم تصور مقترح لتطوير التعليم الجامعي الليبي في ضوء استخدام استراتيجية (جيمبا كايزن).

4. أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من حيث أن حاجة الجامعات الليبية إلى تبني استراتيجية فعالة لمواجهة طبيعة المشكلات التي تواجهها ومتطلبات تطويرها، يستلزم تبنيها لاستراتيجيات حديثة ذات فاعلية، ومن ضمنها استراتيجية الكايزن لما لها من دور فعال في التحسين المستمر بأقل جهد، وتصحيح الأخطاء فور وقوعها، وبما يحقق قيمة مضافة، وكفاءة العمل والعاملين في مختلف المستويات الوظيفية مما يؤدي إلى رفع جودة العملية التعليمية والأكاديمية بالجامعات الليبية، وصولاً إلى تحقيق غايات وأهداف التعليم الجامعي.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من حيث ندرة الدراسات التي تناولت استراتيجية جيمبا كايزن وخاصة على المستوى المحلي، وذلك في ضوء الأصوات المنادية والداعية إلى ضرورة تطوير التعليم الجامعي الليبي وفقاً للاتجاهات الإدارية الحديثة، وفي ضوء التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

5. منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف استراتيجية جيمبا كايزن وأساليب تطبيقها في العمل التربوي، ورصد المعلومات المرتبطة بهذا التطبيق، كما يقوم على تحليل واقع التعليم الجامعي في ليبيا وأهم ما يواجهه من مشكلات وتحديات وصولاً إلى النتائج والتوصيات وانتهاءً بتقديم تصور مقترح لتطوير هذا التعليم في ضوء استراتيجية جيمبا كايزن، وعلى اعتبار أن تطبيقات منهجية كايزن في السياق التعليمي ماتزال قليلة بل نادرة فإن استخدام المنهج الوصفي التحليلي هو مدخل للتعريف بالموضوع وتوجيه عناية الباحثين.

6. مفاهيم مصطلحات الدراسة

التطوير: يقصد به في مجال التعليم مجموعة التغيرات الإيجابية التي تزيد من فعالية النظام التعليمي وكفاءته، وهو عملية تغيير مقصودة لتمكين النظام التعليمي من تحقيق أهدافه وزيادة فعاليته وكفاءته. (فليه، الزكي، 2004: 207)

ويعرف التطوير إجرائياً: بأنه التغيرات الإيجابية في نظام التعليم الجامعي الليبي وزيادة فعاليته وكفاءته باستخدام منهجية جيمبا كايزن.

جيمبا كايزن: كلمة جيمبا هي كلمة يابانية تعني موقع العمل الفعلي، وكلمة كايزن تتكون من كلمتين يابانيتين (كاي) وتعني التغيير، و(زن) وتعني الأحسن أو الأفضل، وتترجم إجمالاً إلى التحسين المستمر في مواقع العمل. (يوسف، 2013: 356)

وتُعرف الكايزن إجرائيا بأنها: استراتيجية ومنهجية وفلسفة ابتكرها اليابانيون، لإدارة المؤسسات والحياة وتعتمد فلسفة الكايزن على الخطوات الصغيرة لإحداث تغييرات كبيرة. (الكسر، 2017: 61).

7. الدراسات السابقة

- **دراسة بكر (2016):** هدفت هذه الدراسة لتحديد الإطار النظري والفلسفي لمنهجية كايزن في الإدارة ودراسة اتجاهات القيادات الإدارية نحو هذه المنهجية ومدي الإلمام بمفاهيمها، وأهم المهارات اللازمة لتطبيقها ومعرفة أهم النتائج المترتبة على تطبيقها، تكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس إدارة الشركة، والمدراء العامون، ومديري الفروع وعددهم (100) مفردة، وقد استخدم أسلوب المسح الشامل، واعتمدت الدراسة على الاستبانة أداةً لجمع البيانات، وتكونت من عدد (19) فقرة، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها: عدم إلمام القيادات الإدارية بالشركة موضوع الدراسة بالمفاهيم الأساسية عن منهجية كايزن، كذلك عدم الإلمام بأهم الآثار والنتائج المترتبة على تطبيق تلك المنهجية في الإدارة.
- **دراسة الكسر (2017):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آراء عضوات الهيئة الإدارية بكلية التربية للبنات بجامعة شقراء في أهمية متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة في جامعة شقراء، وإمكانية تطبيق هذه المتطلبات في الجامعة، لمعالجة مشكلة الدراسة أُستخدم المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة، ووزعت على عينة الدراسة، وقد بينت نتائج الدراسة أن أهمية متطلبات استراتيجية كايزن للإدارة حصلت على تقدير عالٍ لدى إجابات عضوات الهيئة الإدارية في جامعة شقراء، وقد كشفت النتائج أيضاً أن إمكانية تطبيق متطلبات الاستراتيجية حصلت على تقدير متوسط، كما قدم البحث مقترحات منها: أن تتبنى جامعة شقراء اتباع استراتيجية كايزن في الإدارة أداةً من أدوات التغيير والتطوير للعمل الإداري.
- **الحربي (2017):** هدفت هذه الدراسة للتعرف على متطلبات تحسين أساليب القيادة الجامعية في ضوء استخدام منهجية جيمبا كايزن من خلال التعرف على الأسس الفلسفية لمنهجية كايزن ومعرفة الدور الذي يمكن أن تسهم به منهجية كايزن في تحسين أساليب القيادة الجامعية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، وقد توصلت إلى عدد من النتائج من أهمها، أنه يمكن لمنهجية جيمبا كايزن الإسهام في تحسين أساليب القيادة الجامعية من خلال القيام بالخطوات الآتية: القيادة من موقع العمل، واعتماد الاستراتيجيات والنماذج الحديثة للتخطيط، التقليل من الهدر، واعتماد مبدأ التغيير والتحسين التدريجي.

- **دراسة الشريف والسحت (2014):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آليات تطوير جودة التعليم بجامعة تبوك في ضوء استراتيجية الكايزن للتحسين المستمر، وقد استُخدم المنهج الوصفي في هذه الدراسة، تكون المجتمع الكلي للدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة تبوك، بينما اشتملت عينة الدراسة على (101) من أعضاء هيئة التدريس، وتم سحبهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية، كما اعتمدت هذه الدراسة الاستبانة أداةً لجمع البيانات، وقد اشملت على (86) فقرة موزعة على أربعة محاور، وقد أظهرت نتائج الدراسة تدني مستوى جودة التعليم وذلك في المحاور الآتية: (تقييم عملية التعليم والتعلم، وتقييم الخطط الدراسية، وآلية التقييم، والمصادر التعليمية) وقد قدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتطوير جودة التعليم بجامعة تبوك في ضوء استراتيجية كايزن.
- **خطيب وقرشي (2019):** هدفت هذه الدراسة للتعريف بمنهج كايزن وفلسفتة للجودة في العمل التربوي العربي، وتحديد أهم تطبيقات هذا المنهج، والمعايير والمؤشرات التي تيسر نجاح تطبيقه بما يحقق الجودة للعمل التربوي العربي، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي لوصف منهجية الكايزن، وأساليب تطبيقها في العمل التربوي، وقد انتهت هذه الدراسة لجملة من النتائج أهمها: إن منهجية كايزن تحدث تغييراً جوهرياً في أداء العاملين، وبما يحقق أهداف الجودة الشاملة في العمل التربوي، كما يساعد استخدام هذه المنهجية في تقليص الهدر في الموارد، ويسعى لتحسين توزيعها داخل المؤسسة كما تتيح محاسبة المتسبب في المشكلات وتضمن عدم تكرار حدوث الخطأ وإحداث التغيير في المواقع بما يضمن انسيابية العمل وفقاً لمتطلبات الجودة.

8. التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين ما يلي: تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الهدف في تناولها لاستراتيجية جيمبا كايزن باعتبارها أحد مداخل التطوير والتحسين، كما اتفقت مع هذه الدراسات من حيث المنهج المستخدم، كما اتفقت مع جلها من حيث مجتمع الدراسة وهو مجال التعليم باستثناء دراسة بكر (2016) التي أجريت على شركة كهرباء، أما من حيث النتائج فقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة على أهمية استخدام استراتيجية جيمبا كايزن باعتبارها أهم المداخل الواقعية للتطوير والتحسين وأقلها تكلفة وواقعية.

9. الإطار النظري

1.9 ماهية جيمبا كايزن

ظهرت نظرية الكايزن 1986 على يد الخبير الياباني (ماساكي إماي) عندما أصدر كتابه "مفاتيح نجاح المنافسة

اليابانية" وقد تصدر هذا الكتاب قائمة الكتب الأكثر مبيعاً لمدة ثلاثة سنوات، في حين ترجم لعدد من اللغات، وبعد رواج منهجية الكايزن عالمياً أسس (إماي) معهد كايزن للجودة في طوكيو وفتح عشرات الفروع في دول العالم، الذي أوضح أن استراتيجية كايزن هي من أهم مفاهيم الإدارة اليابانية، ومفتاح المنافسة للمنظمات اليابانية، وتهدف إلى التحسين المستمر للمنظمة بشكل عام، كما تعد جزءاً من مفهوم الإدارة المرنة التي تركز على التخلص من الهدر، واستبعاد مصادر الخسارة أولاً بأول، وكايزن كلمة يابانية مركبة من جزأين هما "كا" (Kai) وتعني التغيير و"زن" (Zen) وتعني للأفضل، وتترجم إجمالاً (Gemba Kaizen) إلى التحسين المستمر في مواقع العمل أو العمليات.

وبالرغم من ذلك فإن هناك عدم اتفاق بين المتخصصين في الإدارة الحديثة على وصف محدد لماهية جمبا كايزن GEMBA KAIZEN إذ يطلق عليها استراتيجية، أو فلسفة إدارية، ويصفها البعض بأنها أحد أساليب الإدارة المرنة، ويمكن القول بأنها: منهجية للتغيير والتطوير والتحسين المستمر على المدى الطويل، وترتكز على مبدأ الإدارة من موقع العمل الفعلي وخفض التكاليف التشغيلية، وهي بذلك إدارة للزمان وللمكان.

وقد عرفه (Weetman) بأنه: "عملية احداث تحسينات على المدى القصير في مفردات صغيرة متكررة الحدوث قياساً بأحداث تغيرات اساسية كبيرة على المدى البعيد من خلال تخفيض التكاليف المتغيرة بمعدلات معينة" (الشريف والسحت، 2014: 231).

كما عرفه (الجبوري، 2008: 256) بأنه: "مجموعه من العمليات لإدخال الابتكارات الصغيرة المستمرة على المنتج أو الخدمة وسرعان ما يغدوان بتراكم هذه التحسينات شيئاً جديداً يختلف تماماً عن الاصل". مما سبق يتضح بأن كايزن يعبر عن مفهوم ومعتقد لدى العاملين يترجمان من خلال سلوكيات ممنهجة متدرجة ومستمرة باتجاه تحقيق تحسين شامل في جميع مجالات العمل في المنظمة بما يشمل العاملين جميعاً.

والكايزن مفهوم يتضمن عددًا من المفاهيم الفرعية المهمة هي: (الحربي،2017: 243)

– جيمبا Gemba: هي المكان الحقيقي الذي تدور فيه جميع الأنشطة التي تحقق القيمة المضافة في الأداء، بمعنى آخر جيمبا تعني مكان العمل الفعلي الذي تتم فيه العلميات.

– جيمبو تسو Gembutsu: وتشير إلى الأشياء الملموسة الحقيقية في مواقع العمل، مثل الآلات والمعدات والأدوات وغيرها.

– مودا Muda: وهي كلمة يابانية تعني الأعمال غير المفيدة أي التي لا تعطي قيمة مضافة وتركز كايزن على مهاجمة كل (مودا) موجودة في (جيمبا) وتعني مودا ببساطة الهدر، أو النشاط الذي لا يضيف قيمة، ولهذا يجب الحد من جميع أنواع الهدر وخفض التكاليف التشغيلية.

مما سبق يتضح أن استراتيجية الكايزن تشتمل على عدة مبادئ منها: (الكسر،2017 :65)

1– مبدأ العمل في الوقت المناسب: وهو مفهوم إنتاج الوحدات المطلوبة فقط أو نقلها عندما نحتاجها لجميع عمليات التصنيع.

2– نظام الكانبان وهو نظام إمداد للموارد المطلوبة لعملية التصنيع.

3– التوقف لحل المشكلات حيث يتم إيقاف العمل لملاحظة المشكلة والتعرف على جذورها، ومن ثم إصلاحها بطريقة تضمن عدم تكرار الخطأ، ويمكن عزل المشكلة عن خط الإنتاج ليعود كما كان، للتركيز عليها بشكل أكبر ومستقل بدون أن تتوقف عملية الإنتاج.

4– مبدأ منع حدوث المشكلات من خلال إنشاء أنظمة لا تسمح بحدوث الأخطاء، أو أنظمة ذكية تستطيع مراقبة الأخطاء.

5– معاينة الأشياء بشكل مباشر وعدم الاكتفاء بقراءة التقارير أوسماع وجهات نظر الآخرين.

6– مبدأ عمق المسؤولية ويتضمن إحساس الشخص بالتقصير والسعي من أجل معالجته.

كما ينطوي مفهوم كايزن على الآتي: إحداث تغيير بطيء تدريجياً في العمل لكنه مستمر، ودراسة العمل اليومي وتبسيطه وتحسينه باستمرار، عمل شيء قليل بطريقة أفضل كل يوم، بما يؤدي للتخلص من الهدر، ويحقق مستويات أعلى للأداء، بمعنى أن كل ما ينفذ يمكن تحسينه، وكل عملية لابد أن تحتوي على هدر في أي نوع من الموارد، وتقليل هذا الهدر ينتج قيمة مضافة للعمليات والمخرجات، وبالتالي ففكرته الأساسية التخلص من الهدر في العمليات، وهي المحور الرئيس للتغيير من خلال كايزن. (غنيم، 2015: 22)

والكايزن هي توليفة متكاملة من الفكر الإداري، ونظم العمل، وأدوات تحليل المشكلات، تعتمد على التغيير والتحسين التدريجي، حيث تتكون من عدد من التحسينات المؤثرة والدقيقة، تتجمع تدريجياً وتراكمياً لتطوير الأداء، وبدون تحمل كثير من التكاليف (البرواري وآخرون، 2008: 5).

2.9 الخصائص العامة لمنهجية جمبا كايزن: تنفرد الكايزن وتتميز عن أساليب الإدارة الأخرى بعدة خصائص من أهمها ما يأتي: (الحربي، 2017: 245)

1- تتبنى الكايزن مفاهيم الإدارة الاستراتيجية الساعية لبناء القدرات التنافسية للمنظمة.

2- تتميز كايزن أن أفكارها ذات طابع متجدد دائماً، ولذلك فهي تتجاهل الأفكار التقليدية.

3- يمكن تحسين كل شيء حتى ولو كان التحسن طفيفاً، فالحلول الفورية الناقصة هي أفضل من الحلول المكتملة التي لا تنفذ.

4- تهتم الكايزن بالاستماع للعاملين وجمع أفكارهم في كل مستويات التنظيم، فالتطوير المستمر مسئولية كل فرد في المنظمة سواء عند الإدارة أم العاملين.

5- تعمل الكايزن على القضاء على الأسباب الجذرية للمشكلة وليس آثارها فقط.

6- تركز على العمليات أكثر من النتائج، وتعمل على نشر ثقافة لا تتسامح مع الهدر.

7- تؤمن بأن النتائج الكبيرة تأتي من التغيرات الصغيرة التي تراكمت على مر الزمن، ولها الأثر الأكبر في تحسن أداء المنظمة على المدى الطويل.

8- يتكامل الكايزن وهو التحسن المستمر لما هو قائم من عمليات، مع منطق الابتكار والتجديد، فهما ذراعان أساسياً لنمو وتفوق المنظمة.

3.9 هدف وآلية عمل الكايزن: إن الهدف من تبني استراتيجية الكايزن هو تحقيق التحسين المستمر للمنظمة بهدف الوصول إلى أعلى مستوى من الكفاءة في الإنتاج أو الخدمة، وذلك من خلال إجراء التحسينات المستمرة في العمليات الإنتاجية أو الخدمية، ولاسيما أن تحقيق هذا الهدف يستلزم اتباع الآتي: (الركابي، 2004: 97)

1- استخدام تقنية المقارنة المرجعية: التي يمكن من خلالها البحث عن أفضل التطبيقات والممارسات ما بين المنظمات المنافسة بالشكل الذي ينعكس على تحقيق الأداء الأفضل الذي يعد جوهر عملية التحسين المستمر.

2 – الرقابة والتحكم في العمليات من خلال استخدام بعض المقاييس مثل تخفيض نسبة التلف، وتخفيض وقت دوران المنتج، فضلاً عن استخدام خرائط السيطرة.

3- تحسين العمليات بكفاءة وفاعلية والقابلية للتعديل فضلاً عن القدرة على البحث عن مصادر المشكلات التي تعوق هذه العمليات.

4- الفحص المستمر للأنشطة والعمليات التي لا تضيف قيمة بهدف تقليلها أو التخلص منها.

5- توقع احتياجات الزبون لإجراء التحسينات بشكل تدريجي للوصول الى تحقيق رضاه.

4.9 خطوات العمل باستراتيجية الكايزن:

يمكن حصر الخطوات الرئيسة للعمل باستراتيجية الكايزن من خلال الخطوات الثلاثة الرئيسة الآتية: (يوسف، 2013: 360- 361)

أولا- وضع قواعد التشغيل: وهي مجموعة الإجراءات العملية التي تتخذ بهدف تحسين العمل، وعندما يتم ذلك ضمن الكايزن فإنه يعني التطوير والتعديل المستمر لهذه القواعد، ويستمر هذا التطور حتى يتم التخلص من الهدر في الموارد والجهد والوقت ويتم الحصول على أفضل النتائج، ومن أهم ما تتميز به قواعد التشغيل الفعالة الآتي:

أ- الطريقة الأفضل والأسهل لإنجاز العمل.

ب- تزيد من كفاءة الموظفين ومن خبراتهم.

ج- توفر معايير واضحة لقياس أداء العاملين وإنتاجيتهم.

د – توضح خط السير الواقعي للعمليات، حيث تبني القواعد على خبرات سابقة للمهام نفسها.

هـ – سهولة تطبيق هذه الخطوات وتطويرها وفقاً لظروف المنظمة.

و- تحدد المهام التي يجب أن يتدرب عليها العاملون في المنظمة.

ز- تعطي وضوحاً أكبر للأهداف لجميع مستويات المنظمة.

ط- توفير وسائل عدم تكرار الخطأ والتغلب على نقاط الضعف.

ثانيا– استراتيجية التطهير: كلما زادت بيئة المنظمة امتلاءً بالأمور الصغيرة، كلما كان هناك هدرٌ في الموارد مما يترتب عليه قلة الإنتاجية، لذلك فإن ترتيب المهام، وتنظيم العمل وتطهيره من المعوقات يعد من أهم متطلبات تطبيق جيمبا كايزن، وتتلخص خطوات التطهير في الآتي: (يوسف،2013: 360)

أ– التصنيف: أي تصنيف الأشياء بشكل منطقي، ويقود هذا المفهوم إلى البحث في أسباب ظهور الأشياء المزعجة مما يحتم ضرورة التقصي عن هذه الأسباب وطرق معالجتها.

ب– الترتيب: وهي خطوة تتضمن قاعدة " ال " 30 ثانية التي تشير لأن أي شيء لا تجده خلال 30 ثانية يعني أنه بحاجة إلى إعادة ترتيب، ويتطلب الترتيب حلول تخزين وترتيب مبتكرة، وبذلك تلغي هذه الخطوة عملية البحث عن الأشياء، والترتيب هنا يقصد به الترتيب المنهجي أي وضع الأشياء في أماكنها، بحيث تصبح قابلة للاسترجاع والاستخدام بدون إضاعة للوقت.

ج– التنظيف: أي قيام عاملي المنظمة بإعمال التنظيف الشامل لأماكن أعمالهم، وتتعلق أيضاً بالنظافة الشخصية بحيث يكون مظهره العام لائقاً عند أدائه لوظيفته، كما تعني هذه الخطوة استخدام اللطف والكياسة مع الآخرين، واحترام قوانين المعل وأنظمتة وتحويلها إلى عادات.

د– التقنين: وفي هذه الخطوة يتم تشخيص المشكلة وتحديدها واقتراح الحلول المناسبة لها، كما تتضمن وضع معايير موحدة وملزمة للجميع للعمل بطريقة محددة، وتوضع جميع الوظائف بالمنظمة تحت الرقابة المستمرة، كما يظهر خلال هذه المرحلة تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة والحد من التالف في كل مستويات التنظيم، وتصبح جودة الخدمة في حالة تحسين ومراقبة وتقييم مستمرة.

ثالثا– استراتيجية القضاء على الهدر: التخلص من الفاقد والهدر (مودا Muda) – (موري Muri) – (مورا Mura)، توجد في المنظمة الكثير من العمليات والأنشطة الضرورية وغير الضرورية لإنجاز المهام والوظائف، وتعد كل الأنشطة التي لا تعطي للمنتج أو الخدمة إضافة أو قيمة حقيقية، من الأنشطة غير ضرورية، ويقصد بالهدر (مودا باليابانية) أي نشط زائد وغير ضروري، وهناك سبعة أوجه للمودا وتسمى بالإنجليزية (wastes 7) أي مظاهر الهدر السبعة وهي: (العمري وآخرون، 2015: 2–8)

أ– مواد التخزين: غالباً ما تورد إلى المخازن كميات كبيرة من شتى الأصناف الذي لا تنتمي إلى طبيعة النشاط الرئيس للمنظمة، فتشغل مساحات من الممكن الاستفادة منها بطريقة أفضل.

ب- مودا الحركة: أثناء القيام بمهام العمل تعد كل حركة زائدة يقوم بها العامل للبحث عن أدواته، أو إحضار أحد الأجهزة، نوعًا من الهدر، ولذا ينبغي الحد من هذه الحركات الزائدة من خلال وضع الأشياء في الأماكن المخصصة لها دون إهمال أو تسيب.

ج- مودا الإفراط: يلجأ كثير من المديرين إلى الإفراط في التشغيل تحسباً لظروف طارئة قد تحدث مستقبلاً، وبمرور الوقت يتحول الإفراط في التشغيل إلى تكديس مواد التشغيل، وتتحول إلى عقدة يستعصي علاجها، وهذه المشكلة ذات الأبعاد الفسيولوجية تؤدي لامحالة إلى هدر كبير في استهلاك المواد والآلات، وساعات العمل، ولا توفر لهم سوى إحساس زائف بالأمان.

د- مودا النقل: من الممكن اعتبار أغلب عمليات النقل نوعًا من الهدر، فالوقت الذي يستغرقه المستند في الانتقال من مكتب لآخر، أو الوقت الذي يستغرقه نقل المواد إلى أماكن العمل هي أوقات مهدرة، وبالتالي القضاء على مودا النقل تعد أهم وسائل تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية، ويستلزم ذلك ضرورة نزول المديرين إلى موقع العمليات، وملاحظة مودا النقل، وإزالة أسبابها.

هـ- مودا التدفق: يعد التعطل وعدم الانسيابية في سير العمل، وتدفق العمليات بين وحدات التنظيم وأقسامه المختلفة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الهدر.

و- مودا القيمة الزائفة: تتولد القيمة الزائفة عندما يقدم المديرون لعملائهم منتجات وخدمات لا يطلبونها، أي تقديم شيء للعميل دون أن يحتاجه بالفعل.

ز- مودا الانتظار: إذا يستلزم على عدد من العاملين الانتظار حتى ينتهي عامل آخر من عمله قبل البدء في عمل جديد، وذلك لغياب التنسيق بين المهام وتوقيتاتها.

إذاً فالمودا تعني التقليل من التكلف والعطلات وباستخدام الكايزن تصبح: العمليات والأنشطة = عملًا ضروريا – عملًا غير ضروري (مودا).

أما موري فكلمة يابانية أخرى تعني الإجهاد أو تحميل الآلة أو الشخص أكثر من الطاقة التي يستطيع تحملها، وربما يعتبر بعض المدراء تحميل شخص طاقة هائلة وتعويضه بالأجر الإضافي أمراً حسناً يؤدي إلى استفادة الطرفين، لكن كثرة ذلك قد تؤدي إلى قلب الأمور رأساً على عقب وتؤدي إلى خسائر أكبر إما بسبب عدم إنجاز العمل بجودة عالية، أو إصابة الموظف، أو تركه للعمل، وكذلك الآلة إذا تم تحميلها أكثر من طاقتها

بدون التوقف للفحص والصيانة سيؤدي ذلك إلى ظهور أعطال ومشاكل يكون إصلاحها مكلفاً، ويحتاج إلى وقت وجهد أكثر مما قد كانت تستهلكه في الصيانة الدورية (الشريف والسحت، 2014: 236).

كذلك **مورا** فهي كلمة يابانية أخرى وتعني عدم موازنة الجهد أو التفاوت في الأداء، وذلك عندما يُحمل موظف جهداً أكثر من الآخرين خصوصاً في العمليات التسلسلية التي تتطلب انتقال المنتج من شخص إلى آخر، فيبدو أن الشخص هو الذي يؤخر العمل، وتتراكم عنده المنتجات أو الملفات، لكن الواقع غير ذلك حيث إن تصميم العملية لا يوازن بين الجهد، وهذه المشكلة لها مضاعفات كثيرة كسابقاتها، وتعني أيضاً غياب التناسق، وعدم التناغم في النظام ومن أسبابها:

- غياب الدليل التنظيمي للمنظمة.
- عدم وجود منهج أو نسق متفق عليه لأداء العمليات.
- عدم وجود توصيف دقيق للوظائف وتداخل المهام بين الوحدات لعدم وجود الأدلة الإجرائية، وغياب اللوائح والتعليمات المنظمة للعمل.
- تغير الأنظمة وعدم استقرارها، وتعدد صدور التعليمات بمهمة محددة من أكثر من جهة.

وتسعى كايزن الى استهداف كل من مودا (مصادر الهدر) وموري (الإجهاد) ومورا (التفاوت) من خلال تدريب جميع العاملين بالمنظمة على البحث عن هذه المشاكل ومحاولة تقليصها والسعي للقضاء عليها ومواجهتها جميعاً في الوقت نفسه، وليس التركيز على واحدة منها فقط.

5.9 آليات تقليل الفاقد

سياسة تقليل الفاقد تهدف إلى تقليل الفواقد في جميع العمليات الإنتاجية، هذه السياسة تتميز بأنها تساعدنا على التخلص من كثير من الفواقد التي عادة ما نعتبرها أمراً حتمياً، فالكثير ينظرون إلى وقت تضبيط الآلة على أنه أمر طبيعي وعلينا التعايش معه، وكذلك الحال بالنسبة للمخزون، وأعطال المعدات، وأوقات الانتظار، وأوقات النقل، سياسة تقليل الفاقد تمكننا من تقليل هذه الفواقد، وتجعل عملية الإنتاج تتم بكفاءة عالية جدًا، ومن أهم هذه الآليات الآتي: (بكر، 2016: 248)

1- منع الخطأ: من أجل القضاء على المشكلات من جذورها أو قبل حدوثها لابد من تطوير معدات العمل وآلاته بما يمنع حدوث الخطأ من الفرد العامل أو الآلة.

2- فهم الفاقد: يعتمد تشخيص الفاقد وإزالتة على فهم جميع العاملين ومشاركتهم، لذلك فالتنفيذ الناجح لكايزن يتطلب تدريب العاملين على تشخيص الفاقد وإزالتة من بيئة العمل.

3- تطوير العمليات: يتم التطوير بعد التخلص من الفاقد والعمليات غير الضرورية.

4- التعاون المتميز: لا يمكن لمنهجية الكايزن تحقيق أهدافها إلا بوجود تعاون بين الأقسام والمستويات المختلفة من التنظيم.

5- التبسيط: وذلك يتم من خلال البحث عن المشكلات الصغيرة، وإيجاد الحلول لها قبل تعقدها.

6- الاستعانة بعمالة متنوعة: بمعنى أن يكون الفرد العامل مدرباً على القيام بعدة مهام، وهذا يعطي مرونة في تغيير مهام العامل ومكانه عند الحاجة، ويضمن الاستجابة لتغيرات بيئة العمل

7- احترام العاملين: إن تقليل الفاقد لا يمكن أن يتم بنجاح إلا في جو من الثقة والاحترام المتبادل بين الرؤساء والمرؤوسين، لأن شيوع مثل هذا الجو يعطي العامل الثقة ويحفزه على العطاء بإخلاص وإبداع، مما سينعكس على تطور العمل نحو الأفضل.

6.9 تقنيات الكايزن

تعد تقنيات الكايزن من الطرق والوسائل العلمية التي تساعد على تطبيق مفهوم التحسين المستمر كما تعد هذه التقنيات بمثابة الأسس التي تستند إليها المنظمات عند حدوث مشاكل في العمليات والسبل الكفيلة لحلها وإجمالاً يمكن حصرها في الآتي: (الجبوري، 2008: 277)

1- أدوات الاستفهام السابعة: أدوات الاستفهام توفر إضاءات تمكّن المتأثرين بمشكلة معينة أو المسؤولين عن حلها من صياغة أسئلة مُحفزة للإبداع والتفكير خارج الصندوق، علماً بأن العبرة تكمن في الجانب النوعي للأسئلة المعروضة وليس في الجانب الكمّي.

2- المقارنة المرجعية: عرفها (Goetsch & Davis) بأنها: عملية مقارنة وقياس نشاطات المنظمة، أو عملياتها الداخلية مع المنظمات ذات الأداء العالي من داخل النشاط أو خارجه.

3- خرائط التدفق: وهي عبارة عن مخطط بياني يصف طبيعة مسار العملية والخطوات التي يمر بها المنتج أو الخدمة، وهذا ما يسمح بتوضيح العمليات الرئيسية المطلوبة لإنتاج منتج ما، أو تقديم خدمة معينة، ويمكن من خلالها اقتراح التعديلات والمراجعات التصحيحية.

4- مخطط باريتو: عبارة عن تمثيل بياني للمشاكل الموجودة في العملية الإنتاجية أو الخدمية، ومن خلال هذه التقنية يمكن ترتيب المشاكل تنازليا من الأكثر حدوثاً إلى الأقل، أي حسب أهميتها وتكرار حدوثها، وبالتالي تحديد أهمها وأبلغها أثراً على الجودة، والتركيز على حلها أولا.

5- قوائم الاختبار: تعتبر قوائم الاختبار إحدى التقنيات التي تسمح بجمع البيانات وتسجيلها عن العملية بطريقة مبسطة وفعالة، ومن خلال تنظيم هذه البيانات يمكن تحليلها بسهولة ويسر مما يساعد في حل مشاكل العملية وإجراء التحسينات على المنتج أو الخدمة.

6- التوزيع التكراري: هو عبارة عن تمثيل بياني يسمح بطريقة مبسطة تحليل البيانات التي تم جمعها من العمليات الإنتاجية والخدمية، بهدف دراسة جودة مخرجاتها أو اكتشاف عيوبها، وتستعمل هذه الأداة لاستخلاص معلومات ومؤشرات هامة عن جودة المنتج أو الخدمة، وفهم الاختلافات الموجودة في العملية.

7- مخطط السبب والنتيجة: بعد جمع البيانات عن العملية أو المشكلة التي نود دراستها عن طريق قائمة الاختبار، وتحليل هذه البيانات عن طريق مخطط باريتو أو التوزيع التكراري يكون قد حان الوقت لدراسة أسباب الاختلافات والتغيرات التي نلاحظها في العملية، وكذلك تحديد الأسباب المؤدية إلى ظهور تلك العيوب في المنتج أو الخدمة.

8- العصف الذهني: هي طريقة للوصول لحل المشاكل من خلال إنتاج أكبر كمية ممكنة من الأفكار في أقل وقت ممكن، بين مجموعة من الأفراد المجتمعين لهذا الهدف.

9- مخطط الانتشار: يعتبر من أدوات تحسين الجودة المتوفرة لدى فرق تحسين العمليات، فهو يستعمل لتحليل بيانات العمليات بطريقة بيانية يمكن من خلالها البحث عن علاقة محتملة أو متوقعة بين متغيرين، وتوضيح نوع العلاقة بين المتغيرين ومعرفة قوة الارتباط بينهما.

10- خرائط المراقبة: عبارة عن رسم بياني يبين التغيرات والانحرافات التي تحدث في خصائص الجودة مع الزمن، وتعتبر خرائط المراقبة العمود الفقري والأساس للمراقبة الإحصائية للعمليات .

10. واقع التعليم الجامعي في ليبيا

لم يكن قيام التعليم الجامعي ونشأته في ليبيا وليدة نفسه، أو نتاج تأمل مجرد يحدث في فراغ من جانب أصحاب نظريات التجديد والتطوير التربوي والتنموي، كما أن برامجها ومحتواها لم يتم تلقائياً من ميول أساتذتها وطلابها ونشاطاتهم، بل إن هذه النشأة والتطور جاءت استجابة لحاجات مجتمعية فرضتها التحديات التي واجهت المجتمع الليبي منذ خمسينيات القرن الماضي ومازالت مستمرة حتى يومنا هذا، منها ما يتعلق باحتياجات

المجتمع من القوى العاملة، ومنها ما يتعلق بتطوير المنظومة التعليمية والأكاديمية نفسها، وبما يستجيب لأدوار الجامعة ووظائفها سواءً في تقديم البرامج التعليمية، أو البحث العلمي الرصين، أو خدمة المجتمع.

وتُظهر المراجعة العميقة للدراسات والأبحاث التي تناولت واقع التعليم الجامعي في ليبيا أنها تتفق على وجوب تحديث المنظومة الجامعية بما يخدم رسالتها، وتعي تماماً مواطن الخلل دون اتخاذ قرارات حاسمة لتصحيح الواقع، ولا تتجاوز الخطوات المتخذة في أحسن أحوالها إقامة الندوات والمؤتمرات دون العمل فعلياً على إيجاد آلية يمكن من خلالها الخروج من حالة التنظير إلى مرحلة الفعل، لذا فإنه من الضرورة بمكان تسليط الضوء بشكل أكثر تفصيلاً على واقع التعليم الجامعي اليوم، وما يواجهه من تحديات ضمن سياقات أكثر تحليلاً وتجرداً وهذا ما تحاول هذه الورقة عرضه وفقاً للآتي:

1.10 **الجامعات والكليات:**

صدر أول قانون لإنشاء التعليم الجامعي محلياً في العام 1955 لتكون ليبيا خامس قطر عربي به تعليم جامعي وطني، وتأسست بموجبه الجامعة الليبية في بنغازي 1956، وبعيداً عن الاستغراق في التطور التاريخي للتعليم الجامعي في ليبيا سوف نقتصر على المدة 2010– 2020 وما صاحبها من أحداث وظروف كانت لها تداعيات على التعليم الجامعي، ففي العام 2010 صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (149) بشأن إعادة هيكلة الجامعات حيث حدد بموجبه (7) جامعات موزعة على مختلف مناطق ليبيا، ثم أصبحت (9) جامعات بعد فصل المرقب عن مصراتة، والجبل الغربي عن الزاوية، إضافة إلى ثلاثة جامعات ذات طبيعة خاصة وهي جامعة ناصر الزيتونة حالياً، والأسمرية، والمفتوحة، وفي العام 2012 صدر قرار مجلس الوزراء بشأن إنشاء جامعة جديدة هي محمد بن علي السنوسي ليصبح عدد الجامعات 13 جامعة حكومية بها (211) كلية، في حين وصل عدد البرامج الجامعية (1099) برنامجاً، بينما وصل عدد أعضاء هيئة التدريس حوالي (9525)عضواً قاراً وعدد الطلبة (882، 280 طالباُ) (مرجين وآخرون، 2013: 19)

وخلال مرحلة ما بعد 2014 دخلت البلاد حالة من الانقسام السياسي، وقد صاحب هذا الانقسام زيادة غير مسبوقة في الجامعات حيث أصبح تأسيس الجامعات جزءًا من الترضية السياسية لبعض المناطق والقبائل، فتم تأسيس (11) جامعة جديدة ليصبح العدد 23 جامعة دون مراعاة لأية ضوابط ومعايير، وبمخالفة للقانون رقم 18 لسنة 2010 الذي يلزم مجلس الوزراء ووزارة التعليم عدم إصدار قرار تأسيس جامعة قبل قيام المركز

الوطني لضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بالتأكد من القدرة المؤسسية للجامعة على استيعاب البرامج الأكاديمية، ومدى صلاحية مبانيها وتجهيزاتها وطلابها.(سرير، والالطيوش، 2017: 17)

بينما تشير الإحصائيات المتوفرة عن التعليم الجامعي للعام 2020/2019 إلى وجود عدد 23 جامعة حكومية في ليبيا إضافة إلى الجامعة المفتوحة وأكاديمية الدراسات العليا، وقد تم استبعادهم من هذه الورقة نظراً للطبيعة الخاصة لهاتين المؤسستين، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجامعات تضم اليوم عدد 356 كلية في جميع التخصصات، وتشمل هذه الكليات عدد 1771 قسماً علمياً تقريباً.

2.10 أعضاء هيئة التدريس

تشير البيانات المتوفرة لعام 2014 أن عدد أعضاء هيئة التدريس القارين بالجامعات الليبية وصل إلى (9525) من حملة شهادات الدكتوراه والماجستير وبدرجات علمية مختلفة من محاضر مساعد وحتى أستاذ، بينما يلاحظ من خلال البيانات المتوفرة للعام الجامعي 2020/2019 إلى زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس القارين إلى نسبة تفوق الضعف، حيث وصل عددهم في الجامعات الليبية الحكومية إلى (23135) عضو هيئة تدريس، وتتركز النسبة الأكبر منهم في جامعة طرابلس حيث وصلت إلى 14.1، وبعدد إجمالي 3277 عضواً، تليها جامعة بنغازي بنسبة 13.5، وبعدد إجمالي 3138 عضو هيئة تدريس، وقد ترجع هذه الزيادة بشكل أساسي إلى التوسع في إنشاء الجامعات الذي طرأ بعد العام 2014، وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الملاحظات على أداء بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية فيما يتعلق بمهنة التدريس الجامعي، حيث إن هناك العديد من غير ذوي العلاقة يمارسون مهنة التدريس الجامعي، كما يمكن تحديد أهم مواطن الضعف المتصلة ببعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية، التي تعيق تطوير هذه الجامعات ونموها في الآتي: (ضعف التكوين المهني لبعض أعضاء هيئة التدريس – عدم قيام الجامعات بإعداد وتجهيز دورات تدريبية لغرض التنمية المهنية – الاعتماد على أسلوب الحفظ والتلقين – قيام بعض الأساتذة بتدريس مواد غير متمكنين منها – عدم الالتزام بمواعيد المحاضرات – عدم تطوير المناهج والمقررات الدراسية – عدم الالتزام بمعايير التقييم الخاصة بالطلبة – عدم الالتزام بالساعات المكتبية المخصصة بمراجعة الطلبة – قلة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، وضعف المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية داخل الجامعة وخارجها (مرجين، 2015: 21– 22).

3.10 الطلاب

تعد ليبيا من الدول القلائل التي حققت قفزات كبيرة في نسب الالتحاق بالتعليم بجميع مراحله ومنه التعليم الجامعي حيث تشير التقارير إلى أنه في العام 70/69 وصل عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي 3663 طالباً وطالبة، بينما قفز هذا العدد في العام 89/88 إلى 47300 طالباً وطالبة بينما تضخم هذا الرقم بشكل كبير عام 2001 ليصل إلى 252854 طالباً وطالبة (المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2001 مؤشرات إحصائية الجزء الأول، 94) في حين تشير التقارير إلى ارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم الجامعي لتصل في العام 2015 إلى 342795 طالباً وطالبة (تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016: 7).

وهذا ما مكن ليبيا من الحصول على موقع متقدم في تقرير الشفافية بالبند المتعلق بنسب الالتحاق بالتعليم الجامعي، التي كان لليبيا فيه عام 2009/2008 الترتيب 37 على المستوى الدولي والترتيب الأول على المستوى العربي، وربما يعود ذلك بسبب أنه المسار الوحيد المفتوح للطلبة خريجي المرحلة الثانوية من التعليم وهو الالتحاق بالتعليم في المرحلة الجامعية، ونتيجة أيضاً للضغط الاجتماعي نحو ضرورة الالتحاق بالتعليم الجامعي (القلالي، 2012: 18).

بينما تشير الإحصائيات المتوفرة عن العام الجامعي 2019 / 2020 إلى أن أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي بالجامعات الليبية الحكومية قد وصل إلى 371666 طالبًا وطالبة، وأن أكبر نسبة التحاق كانت بجامعة طرابلس حيث وصلت إلى 19.4 وبإجمالي 72219 طالباً تليها جامعة بنغازي وبنسبة 17.7 وبإجمالي 66096 طالباً.

4.10 الموظفين: تشير الإحصائيات المتوفرة عن العام الجامعي 2016/2015 إلى أن عدد الموظفين في الجامعات الليبية الحكومية، وعلى جميع مستوياتهم الوظيفية قد وصل إلى (18627) موظفًا (الهيئة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016: 7) بينما وصل هذا العدد خلال العام 2020/2019 إلى حوالي (33667) موظفاً كانت النسبة الأعلى منهم بجامعة بنغازي حيث وصلت إلى نسبة 17.8% وبإجمالي 6000 موظف تليها جامعة طرابلس بنسبة 12.8% وبإجمالي 4326 موظفًا، ويلاحظ في مقابل هذا غياب الرؤية أو السياسة الواضحة لتنمية قدرات العاملين بالجامعات من موظفين إداريين في مختلف الأقسام والوحدات الإدارية والارتقاء بمهاراتهم وقدراتهم العلمية، وتغيير أنماط تفكيرهم، حيث يلاحظ تفشي البيروقراطية وضعف الأداء والإنتاجية لديهم شأنهم في ذلك شأن موظفي القطاع العام في ليبيا، بل تحول هؤلاء الموظفون إلى مراكز قوى أصبحت تعيق مسيرة العمل الأكاديمي، وتؤثر على قراراته في كثير من الجامعات، فضلاً عن الأعداد الكبيرة لهؤلاء الموظفين وتكدسهم في الجهاز الإداري في الجامعات، مما أثقل كاهل ميزانيات هذه الجامعات، وهذا كله أصبح

ينعكس سلباً على جودة العملية التعليمية والبحثية، وفي هذا الصدد ورد ضمن تقرير هيئة الرقابة الإدارية لسنة 2015 ملاحظة "تقصير الجامعات في معالجة ظاهرة التسيب الإداري، واتخاذ الإجراءات القانونية حيال المتغيبين عن العمل وفقا لأحكام القانون رقم 12 لسنة 2010 بإصدار قانون علاقات العمل وهي ملاحظة شملت جميع الجامعات التي وردت ضمن التقرير المشار إليه"(تقرير هيئة الرقابة الإدارية، 2015: 138).

5.10 الإنفاق على التعليم العالي

يلاحظ من خلال بيانات الإنفاق على التعليم العالي أنها قد تضاعف وبنسب غير مسبوقة خلال السنوات الأخيرة حيث تشير التقارير أن حجم الإنفاق على التعليم العالي لسنة 2006 على سبيل المثال قد وصل إلى مبلغ وقدره (551,600,000) د.ل فقط خمسمائة وواحد وخمسون مليون وستمائة ألف دينار مقسمة إلى (256) مليون بالنسبة لنفقات التحول، ومبلغ (295.6) مليون دينار للإنفاق التسييري (تقرير اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، 2007: 6).

بينما جاء الإنفاق على التعليم العالي خلال عام 2017 ليصل إلى (1،234،745،183) د.ل فقط مليار ومائتين وأربعة وثلاثين مليون وسبعمائة وخمسة وأربعين ألف ومائة وثلاثة وثمانون دينارًا مقسمة إلى (588،780،825) د.ل للباب الأول، ومبلغ (49،360،254) د.ل للباب الثاني، بينما بلغ الإنفاق التنموي (596،604،104) د.ل (تقرير ديوان المحاسبة عن سنة 2017: 657) مع العلم بأن هذا المبلغ يمثل مصروفات حكومة الوفاق سابقاً فقط، ولا يشمل مصروفات الحكومة المؤقتة التي تقوم هي أيضًا بالأنفاق على عدد كبير من المؤسسات التعليمية التي لا يتم الإنفاق عليها من حكومة الوفاق، لاسيما الجامعات والمراكز التي تؤول تبعيتها لها، ولعل في مقدمتها جامعة بنغازي، مما يدل على أن حجم الإنفاق على التعليم العالي يفوق هذا المبلغ بكثير، ولعل أبرز ما يلاحظ هنا تضاعف قيمة الإنفاق على التعليم العالي خلال العشر سنوات أي ما بين 2006 وحتى 2017 ليصل إلى أربعة أضعاف تقريباً إذا ما أُخذ في الاعتبار نفقات التعليم العالي بالحكومة المؤقتة التي لم ترد في التقرير، مع ضرورة مقارنة ما تم إنجازه خلال المدتين، وهذا يعطي مؤشراً عن سوء إدارة وتوظيف الأموال المخصصة لتلبية احتياجات القطاع وتغطيتها، وتدنى مستوى الخدمات المقدمة بالمنظومة التعليمية (تقرير ديوان المحاسبة عن سنة 2017: 658).

جدول رقم (1) يبين عدد الجامعات والكليات والأقسام وعدد أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب في الجامعات الليبية الحكومية (2020/2019)

ت	اسم الجامعة	عدد الكليات	عدد الأقسام	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الموظفين	عدد الطلاب
.1	جامعة خليج السدرة	7	25	67	145	2000
.2	جامعة الزنتان	21	———	852	1917	7390
.3	جامعة محمد بن علي السنوسي	5	21	360	560	3648
.4	جامعة المرقب	22	163	1701	1357	13258
.5	جامعة سبها	18	98	1310	3050	12618
.6	جامعة طبرق	15	60	510	200	8095
.7	جامعة مصراتة	16	107	1114	1574	16921
.8	جامعة غريان	18	158	941	1437	10617
.9	جامعة صبراتة	17	96	907	953	16436
.10	جامعة سرت	10	58	400	1317	8045
.11	جامعة عمر المختار	30	205	1580	3020	27000
.12	جامعة الجفارة	17	33	375	280	3500
.13	جامعة بنغازي	29	174	3138	6000	66096
.14	الجامعة الأسمرية	19	106	1180	980	13100
.15	جامعة الجفرة	9	29	295	688	3420
.16	جامعة طرابلس	20	163	3277	4326	72219
.17	جامعة النجم الساطع	4	14	174	403	1839
.18	جامعة بني وليد	10	71	778	820	6580
.19	جامعة فزان	5	24	140	200	2294
.20	جامعة أجدابيا	9	22	221	1450	15000
.21	جامعة نالوت	7	26	215	290	1590
.22	جامعة الزيتونة	21	118	1200	——	15000
.23	جامعة الزاوية	27	——	2400	2700	45000
	المجموع	**356**	**1771**	**23135**	**33667**	**371666**

❋الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم 2020

يمكن من خلال الجدول السابق استخلاص عدد من المؤشرات المهمة التي تعطينا صورة واضحة عن واقع التعليم الجامعي في ليبيا، مع محاولات إجراء بعض المقارنات مع نظام التعليم الجامعي في مصر نظراً لتقارب المساقات التعليمية والثقافية بين البلدين، ويعتبرها (سادلر) رائد الدراسات التربوية المقارنة من أهم المرتكزات التي تبنى عليها المقارنات بين النظم التعليمية لغرض معرفة الواقع الذي يعيشه النظام التعليمي بهدف تطويره، وقد تم الاعتماد على مؤشرات التعليم الجامعي في مصر من خلال تقرير الجهاز المركزي للتعداد والإحصاء لعام 2020 حيث تشير هذه المقارنات إلى الآتي:

1- عدد الجامعات والكليات: يلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد الجامعات في ليبيا خلال العام 2021/2020 قد وصل إلى 23 جامعة حكومية تضم عدد 356 كلية، بينما تشير الإحصائيات الواردة عن عدد الجامعات الحكومية المصرية خلال العام نفسه قد وصلت إلى 27 جامعة حكومية تضم 494 كلية، وهي أرقام مقاربة لأرقام الجامعات والكليات في ليبيا، مع الأخذ في الاعتبار حجم السكان ونسب الالتحاق.

2- مؤشر الالتحاق: يتبين من الجدول السابق أن عدد الطلاب في الجامعات الليبية خلال العام 2020 قد وصل إلى 371,666 طالباً وطالبة ليحقق معدل الالتحاق الخام نسبة 5.3% من إجمالي عدد سكان ليبيا خلال العام نفسه البالغ حسب تقديرات مصلحة الإحصاء والتعداد لسنة 2020 الذي قدر عدد سكان ليبيا بحوالي 6,931,061 نسمة، وهو مؤشر مرتفع نسبياً خصوصاً إذا ما تم مقارنته بمؤشرات دول المنطقة، حيث تبين إحصاءات الالتحاق بالجامعات المصرية الحكومية أن 3,339,000 طالباً مسجلين بهذه الجامعات وأن نسبة الالتحاق الخام سجلت 3% من إجمالي عدد السكان في العام نفسه الذي قدر بحوالي 100,000,000 نسمة.

3- نصاب طالب / أستاذ: يمكن الاستخلاص من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق أن معدل نصاب طالب / أستاذ يساوي 16 طالب لكل أستاذ على مستوى الجامعات الليبية، وتختلف هذه النسبة من جامعة إلى أخرى، بينما نجد عند إجراء المقارنة مع التعليم الجامعي المصري أن نصاب طالب أستاذ يساوي 26.5 طالب لكل أستاذ وهو معدل طبيعي يُراعى فيه الاقتصاد في التكلفة وبما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد، تجدر الإشارة هنا إلى أن عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية قد بلغ خلال العام الجامعي 2020/2019 حوالي 126,000 عضو هيئة تدريس، يقابلهم 23,135 عضو هيئة تدريس بالجامعات الليبية.

4- نصاب موظف / أستاذ: تشير الإحصائيات المتوفرة إلى وجود حوالي 33,667 موظفًا يعملون في الجامعات الليبية خلال العام 2021/2020 وبحسب معدل نصاب موظف / أستاذ، فقد بلغ نسبة 1.4 موظف لكل أستاذ، بينما نجد أن عدد الموظفين في الجامعات الحكومية المصرية بلغ 258,000 موظف خلال المدة نفسها، ليحقق معدل نصاب موظف / أستاذ 2.0 لكل عضو هيئة تدريس، ويعد هذا المؤشر متقارباً إلى حدٍ ما من مؤشرات الجامعات الليبية.

5- نصاب طالب / موظف: يعمل في الجامعات حسب الإحصائيات المتوفرة لعام 2021/2020 حوالي 33667 موظفًا، بينما تصل نسبة معدل نصاب طالب / موظف (11 طالباً لكل موظف واحد) وهو مقارب للمعدل المصري عن السنة نفسها (11.6 طالبًا لكل موظف).

6- مؤشر الإنفاق على التعليم: تشير الإحصائيات المتوفرة عن حجم الإنفاق على التعليم الجامعي في ليبيا بأنه قد أنفق مبلغ 1,234,745,183 د.ل خلال العام الجامعي 2018/2017 (نشرة إدارة البحوث والإحصاء مصرف ليبيا المركزي 2019) وهو ما يمثل نسبة 2.6 من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة متدنية إذا ما تم مقارنتها بالمتوسط العالمي للإنفاق على التعليم العالي وهو (4.4) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تصل نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي في مصر خلال 2020/2019 إلى 3.8 من الناتج المحلي الإجمالي.

والجدول التالي يوضح بالتفصيل هذه المؤشرات:

جدول رقم (2) يبين المؤشرات الكلية المقارنة بين التعليم الجامعي في ليبيا ومصر

المؤشرات	ليبيا	مصر
عدد الجامعات	23	27
عدد الكليات	356	494
عدد أعضاء هيئة التدريس	23,135	126,000
عدد الطلاب	371,666	3,000,000
عدد الموظفين	33,667	258,000
نسبة الالتحاق الخام بالتعليم الجامعي	%5.3	%3
نصاب طالب / أستاذ	16 طالبًا / لكل أستاذ	26.5 طالبًا / لكل أستاذ
نصاب موظف / أستاذ	1.4 موظف / لكل أستاذ	2.0 موظف / لكل أستاذ
نصاب طالب / موظف	11 طالبًا / موظف واحد	11.6 طالبًا / موظف واحد
نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي من الناتج المحلي الإجمالي	**%2.6**	**%3.8**

11. تصور مقترح لتطوير التعليم الجامعي في ليبيا في ضوء استراتيجية جمبا كايزن

يستند التطوير المؤسسي بمفهومه العام على فلسفة تقوم على التعاون وتحقيق المصالح المشتركة مع مراعاة تأصيل التوازن، وبالتالي الإيمان بأن أي جامعة لا يمكنها تحقيق أهدافها كاملة إلا من خلال تبني استراتيجية شاملة لجميع العمليات، يكون للعاملين بمستوياتهم المختلفة دور أساسي في تنفيذها، بما يضمن تحقيق التحسين

المستمر لهذه العمليات، ومن ثم تصبح عملية التطوير ثقافة مؤسسية بين كل العاملين ومعتقد يوجه سلوكياتهم نحو تحقيق عملية التطوير، ومن هنا فإن تبني الكايزن باعتباره استراتيجية للتطوير، يستلزم تحوله إلى ثقافة وسلوك مؤسسي بين كل مكونات الجامعة من أساتذة وطلاب وموظفين ومتعاملين، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توفر الآتي:

أولاً: متطلبات التطوير وفقاً للكايزن

يمكن للجامعة القيام بالتحسين المستمر باستخدام (جمبا كايزن) بصورة متوازنة ذاتية ومن زوايا متعددة من خلال تأصيل الاستدامة ومواجهة معوقات التطوير المختلفة، وتقليص الهدر إلى أقصى درجة ممكنة، وبما يحقق القيمة المضافة في العمليات والنواتج، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الوفاء بالمتطلبات الآتية:

1- نشر الوعي بين جميع مكونات الجامعة من أساتذة وطلاب وعاملين بأهمية الكايزن، وبما يخلق الالتزام لديهم بجميع الأدوار المناطة بهم، لضمان استدامة التحسين المستمر.

2- المتابعة والتقييم المستمرين للعمليات، وقياس نسبة الفاقد والهدر، وتقليصه إلى أقصى درجة.

3- المعرفة الواقعية لظروف العمل في الجامعة وعملياتها الآنية والمستقبلية.

4- تحقيق التناسق والتكامل بين جميع المكونات في الجامعة سواء الأكاديمية أو الوظيفية أو الطلابية، وبما ينعكس إيجاباً على البيئة الجامعية.

5- ضمان استمرار تدفق البيانات والمعلومات ودقتها، والحصول عليها من مصادرها مباشرة، ودراستها وتحليلها، باعتبارها جوهر عمليات التحسين والتطوير.

6- دراسة المناخ التنظيمي في الجامعة بشكل دوري، مع التأكيد على ضمان أنشطة الاتصالات وفاعليتها.

7- رصد تطورات البيئة الخارجية وتضمينها ضمن المساقات التطويرية وبرامج التحسين المستمر بخطط الجامعة.

ثانياً خطوات تنفيذ استراتيجية الكايزن في الجامعات الليبية

1- على مستوى الجامعة

يتضمن تنفيذ هذه الاستراتيجية جميع مكونات الجامعة من كليات وأقسام وإدارات وبما تشمل من أعضاء هيئة تدريس وطلاب وموظفين، ويمكن تطبيق خطوات التنفيذ من خلال الآتي:

أ- التقييم: تهدف هذه الخطوة إلى التعرف على المواد والمعدات غير الضرورية، كما تشمل هذه المرحلة أيضاً العمليات والمهام الزائدة التي يمكن حذفها أو دمجها بما يوفر مزيداً من الجهد والوقت، ومن مزايا هذه الخطوة أنها تساعد في تنظيم مكان العمل، وتوفر مساحات سواء في المكاتب أو القاعات الدراسية، وخاصة أن غالبية الجامعات تعاني من ازدحام هذه الأماكن.

ب- التنظيم والترتيب: وهي تتعلق بتنظيم المواد والمعدات والمهمات التي يحتاجها إنجاز العمل وكيفية الوصول إليها بكل سهولة ويسر.

ج- النظافة: تتم هذه المرحلة بعد تطبيق المرحلة السابقة لضمان عدم عودة الازدحام السابق وتكراره بالطريقة التي تعيق سير العمل، ويقوم الموظفون بهذا العمل بشكل يومي.

د- وضع معايير العمل الفاعلة وتحديدها: بعد تنفيذ الخطوات السابقة يُلاحظ استقرار العمليات والممارسات الوظيفية من قبل العاملين، وهنا يجب تحديد مقاييس ومعايير أفضل لتلك الممارسات، كما يجب أن يشارك جميع العاملين في تطوير هذه المعايير، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

- يطلب من كل أستاذ أو موظف بكل قسم أو إدارة تقديم ثلاثة مقترحات شهرياً لتطوير أداء إدارته أو الجامعة من وجهة نظره، وفي حال الامتناع يتم خصم جزءٍ من الحوافز والمزايا الممنوحة له.

- مناقشة المقترحات شهرياً بكل إدارة ومحاولة الاتفاق على تطبيق المتاح منها.

- تقديم مكافأة لأفضل مقترح تطويري الذي من شأنه الإقلال من الهدر والفاقد بكل إدارة.

هـ- التخلص من الهدر: تمثل هذه الخطوة جوهر عمليات التحسين المستمر من خلال الكايزن حيث تركز هذه الخطوة على التخلص من الأعمال غير الضرورية وغير المفيدة بمعنى التي لا تعطي قيمة مضافة في مجال العمل.

و- الاستمرار: تعني هذه المرحلة استدامة عملية التحسين، وتتم من خلال متابعة ماتم تنفيذه، وتعد هذه المرحلة من أصعب المراحل نظراً لطبيعة البشر في مقومات التغيير، وقد لوحظ أن كثيراً من المؤسسات التي طبقت الكايزن، قد عاد مكان العمل إلى وضعه السابق بعد شهور من تطبيق الكايزن، لذلك يجب وضع نظام للتقييم والمتابعة لما أُنجز من عمل وضمان استمراره.

2- **على مستوى الكليات:** بما أن الكليات تنقسم إلى أقسام علمية وإدارات فمن الضروري إشراك جميع منتسبيها في عمليات التحسين المستمر (الكايزن) ويتم ذلك من خلال الآتي:

أ- تحديد أوجه الفاقد والهدر في جميع الأقسام والإدارات، واقتراح أفضل السبل لكيفية مواجهته وتلافيه من خلال مشاركة جميع العاملين بهذه الأقسام والإدارات.

ب- تشجيع جميع العاملين من أعضاء هيئة التدريس والمعيدين والموظفين على ضرورة الاشتراك في وضع خطط التطوير للقسم أو الإدارة التي يعملون بها.

ج- يحدد كل قسم احتياجاته ومعوقات تنفيذ خطط تطويره بشكل دوري مع ضمان مشاركة الجميع في هذه المناقشات.

د- يتولى مجلس الكلية مناقشة خطط الأقسام والإدارات، وسبل تنفيذها ضمن سياق الخطة العامة للكلية وبرامجها التطويرية.

ثالثاً الميزات والمنافع التي يمكن تحقيقها عند تبني استراتيجية الكايزن

1- تأصيل ثقافة التحسين المستمر وضمان استدامته في الجامعة وجميع مكوناتها.

2- تقليل نسبة الهدر في العمليات والموارد وبما يحقق يسر وسهولة إنجاز المهام الأكاديمية والوظيفية في الجامعة مما يمكنها من ضمان القدرة على مواجهة المخاطر المحتملة وغير المتوقعة.

3- توفر الكايزن القدرة على معرفة الوضع الراهن وتشخيصه بشكل دقيق وواقعي، وتعزيز قاعدة إيجاد الحلول للمشكلات بصورة مستمرة.

4- تطوير الأداء الداخلي في الجامعة وتجويد العمليات بما يحقق القدرة على معرفة الاحتياجات المهنية للعاملين وتلبية متطلباتهم.

5- تطوير القدرة على التعامل مع البيئة الخارجية وظروفها وبما يستجيب لمتطلبات التغيير في هذه البيئة، والمنافسة ضمن أبعادها المحلية والخارجية، وبما يضمن تعزيز التفاعل بين الجامعة والمجتمع المستفيد من خدماتها.

6- القدرة على وضع الاستراتيجيات والخطط المستقبلية المثلى وتحديد الخيارات التطويرية التي تنسجم مع واقع الجامعة وإمكانياتها البشرية والمادية.

12. النتائج والتوصيات

1.12 النتائج

يمكن من خلال ما سبق استخلاص النتائج الآتية:

1- من خلال استعراض واقع التعليم الجامعي في ليبيا يظهر جلياً ما يعانيه هذا التعليم من ظروف واختلالات على المستوى الكلي والنوعي، ومن مشكلات تحتاج لضرورة اتخاذ قرار الإصلاح والتطوير، وبدون تأخير لتعويض المراحل السابقة وما صاحبها من تشوهات وتداعيات سلبية أثرت على شكل التعليم الجامعي ومحتواه في ليبيا وآفاقه المستقبلية.

2- إن تبنّي الكايزن هو خيار استراتيجي لإصلاح منظومة التعليم الجامعي في ليبيا بمختلف أنماطه ومستوياته ومؤسساته.

3- إن استخدام استراتيجية الكايزن تساعد في تقليص الهدر في الموارد والإمكانات وتسعى لحسن توزيع هذه الموارد والإمكانات بما يسهم في تحقيق الأهداف بيسر وسلاسة.

4- استراتيجية الكايزن تمنع الفاقد، كما توفر آليات المساءلة والمحاسبة للمتسبب في المشكلات وعرقلة العمل، بما يضمن عدم تكرار حدوث الأخطاء مستقبلاً.

5- إن تبني استراتيجية الكايزن في مجال التعليم الجامعي تعزز مبادئ الديمقراطية والمشاركة، كما تمنع مظاهر البيروقراطية والتسلط الإداري السائد لدى بعض القيادات الجامعية.

2.12 التوصيات

تأسيساً على ما سبق عرضه في هذه الورقة، يمكن استخلاص عدد من التوصيات متمثلة في الآتي:

1- ضرورة تبني استراتيجية جيمبا كايزن في جميع مؤسسات التعليم الجامعي، ويتم ذلك من خلال تبني نظام تدريبي يمكن الأفراد من فهم هذه الاستراتيجية، ويعمل على تنمية القدرة المؤسسية لهؤلاء الأفراد (التنمية المهنية).

2- التوعية المستمرة وإقناع القيادات الجامعية بأهمية استراتيجية الكايزن وجدواها في إحداث التغيير المطلوب والمستمر، وتحقيق أهداف الجامعات في رفع مستوى أدائها التعليمي والأكاديمي والوظيفي وبما يعزز من قدرتها التنافسية.

3- اختيار القيادات الأكاديمية المؤهلة على مستوى الجامعات والكليات والأقسام التي تمتلك القناعة بأهمية التطوير، والتحسين، وتخفيض الفاقد، والهدر بأنواعه، والعمل على انخراطهم بالدورات، وورش العمل المتخصصة في آليات تطبيق الاستفادة من استراتيجية الكايزن.

4- إشراك العاملين في الجامعة في عمليات التحسين المختلفة من مشاركتهم في اقتراح القرارات في كافة المستويات وصياغتها، مع تفعيل نظم الحوافز المادية والمعنوية لخلق روح المبادأة والمنافسة بين العاملين.

5- العمل على إجراء دراسات مستقبلية تتناول استراتيجية الكايزن وأثرها على المتغيرات الجامعية بشكل أكثر تفصيلاً، مثل تطوير الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، أو دور الكايزن في بناء القدرة التنافسية للجامعات وغيرها.

المراجع

اشتيوي، محمد عبد (2018) مدخل كايزن للتحسين المستمر وعلاقته بالتغيير التنظيمي في شركة توزيع الكهرباء محافظة غزة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 10.

البرواري، نزار عبدالمجيد وآخرون (2008) تقنيات التحسين المستمرة والأداء المنظمي إطار مفاهيمي، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة عدن، اليمن، العدد 1.

بكر، نادية عبدالخالق (2016) مدخل التحسين المستمر وأثره على أداء المنظمات، المجلة العربية للإدارة، القاهرة، مجلد 36، العدد 1.

تقرير الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم. عن الجودة وضمانها 2020.

تقرير الجهاز المركزي للتعداد والإحصاء مصر، 2020.

تقرير الزيارات الاستطلاعية على الجامعات الليبية الحكومية، منشورات المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، طرابلس، 2013.

تقرير اللجنة الشعبية العامة للتخطيط 2007.

تقرير المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ,2001 مؤشرات إحصائية الجزء الأول.

تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، 2016.

تقرير ديوان المحاسبة طرابلس عن سنة 2017.

تقرير هيئة الرقابة الإدارية عن سنة 2015.

الجبوري، ميسر إبراهيم (2010) نظم إدارة الجودة، الرياض، معهد الإدارة العامة.

الحربي، محمد بن محمد أحمد (2017) متطلبات تحسين أساليب القيادة الجامعية في ضوء منهجية جيمبا كايزن، مجلة العلوم التربوية، العدد الأول.

خطيب، محمد بن شحات وقريشي، عبدالغفار عبدالعزيز (2019) منهج الجودة الياباني كايزن وتطبيقاته في العمل التربوي العربي، مجلد مؤتمر الجامعات العربية في ضوء اقتصاد المعرفة وريادة الأعمال وضمان الجودة، جامعة سوهاج، مصر.

رحمة، عزة يوسف (2019) متطلبات تطبيق منهجية كايزن للتحسين المستمر لتطوير أداء التعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 20.

الركابي، كاظم نزار (2004) الإدارة الاستراتيجية – العولمة والمنافسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

سرير، نصر إدريس، والالطيوش، عبد الحميد (2018) تطوير مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا وفقاً لاتجاهات التدويل، مؤتمر تطوير التعليم العالي التقني والجامعي في ليبيا الواقع وآفاق التطوير، الهيئة الوطنية للتعليم التقني، بنغازي 06/30 – 07/01 2018.

الشريف، راشد بن مسلط والسحت، مصطفى زكريا (2014) تطوير جودة التعليم بجامعة تبوك في ضوء استراتيجية كايزن للتحسين المستمر، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، العدد 56.

عبدالرحمن، مهند (2013) أثر استخدام التحسين المستمر على كفاءة الخدمة الجامعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36.

العثماني، نزيه (2013) التحسين المستمر باستراتيجيات الكايزن والكايكاكو اليابانية، مدونة: http://nothmany.kau.edu.sd.

العريبي، سلامة. وسرير، نصر (2020) تصور مقترح لتحقيق متطلبات الميزة التنافسية بالجامعات الليبية في ضوء معايير التصنيفات المحلية والدولية، مجلة جامعة بنغازي الحديثة، العدد 12.

العمري، حافظ وآخرون (2015) طرق تحسين الجودة الشاملة (الكايزن)، مكتبة شذرات الإلكترونية ./http://www.shatharat.net/vb

غنيم، أحمد (2015) المدخل الياباني للتحسين المستمر (كايزن) ومدى استفادة المنظمات العربية منه، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.

فليه، فاروق عبده. والزكي، أحمد عبدالفتاح (2004) معجم مصطلحات التربية فظاً واصطلاحاً، درا الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية.

الكسر، شريفة بنت عوض (2017) متطلبات تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة لغرض تحسين العمليات الإدارية من وجهة نظر الهيئة الإدارية بكلية التربية للبنات جامعة شقرا، المجلة العلوم الإدارية والاقتصادية والقانونية، المجلد 1، العدد 5.

محمد، أحمد (2013) جيمبا كايزن كأحد أساليب التغيير، مجلة التدريب والتقنية، الرياض، العدد 177.

مرجين، حسين سالم (2015) إصلاح منظومة التعليم الجامعي في ليبيا الواقع والمستقبل، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع، طرابلس.

يوسف، داليا طه محمود (2013) كيفية استخدام أسلوب جيمبا كايزن في تطوير التعليم الجامعي المصري، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، السعودية، العدد 35.

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير2022

دور الجامعات في ليبيا في الحد من البطالة التي يعاني منها خريجو المحاسبة (دراسة حالة جامعة مصراتة)

إسماعيل محمد النيحوي
الأكاديمية الليبية مصراتة
i.elnihewi@lam.edu.ly

الصادق مصطفى أبوشحمة
عمل حر
Alsadegaboshahma@gmail.com

عماد الدين السنوسي الصنكي
شركة الحداثة للاتصالات
Emadasunki@gmail.com

الملخص

يهدف هذه البحث إلى التعرف على مشكلة البطالة في الاقتصاد الليبي لاسيما في قطاع الشباب، من خلال تسليط الضوء على مشكلة البطالة التي تواجه خريجي المحاسبة في الجامعات الليبية، وهم على وجه التخصيص خريجو بكالوريوس المحاسبة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة مصراتة، بدراسة عميقة تشمل الخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة في الحد من البطالة وحصول خريجي المحاسبة على فرصة عمل مناسبة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون باتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تطبيق الدارسة على عينة حجمها(40) خريجاً من خريجي قسم المحاسبة بجامعة مصراتة، من مجتمع الدارسة الذي يشمل خريجي المحاسبة الذين كان عددهم(109) خريج من سنة (2019) إلى (2021) ، وذلك باستخدام أسلوب الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتم تحليل البيانات التي تم جمعها للوصول إلى النتائج باستخدام برنامج SPSS، توصل البحاث إلى أن دور الجامعة مؤثر في حصول خريجي المحاسبة على فرصة عمل مناسبة؛ ولكنه ضعيف بسبب عدم تواصل الجامعة مع الشركات في القطاع العام والخاص، وعدم إجراء دورات تدريبية للطلبة للاسهام في حصولهم على فرصة عمل مناسبة.

الكلمات الدالة: *الخدمات، جامعة مصراتة، البطالة، خريجو المحاسبة، فرصة عمل مناسبة.*

The Role of universities in Libya in Reducing the Unemployment Experienced by Accounting Graduates

"A Case Study of the Misurata University"

Ismail Mohamed Elnihewi
Libyan Academy- Misurata

Elsadig Mustafa Abushahma
Freelance Work

Emadeddeen Alsanousi Assunky
Al-Hadatha Telecom Company

Abstract

This research aims to identify the problem of unemployment in the Libyan economy, especially in the youth sector, by highlight on the unemployment problem facing accounting graduates in Libyan universities, who are in particular graduates of Bachelor of Accounting at the Faculty of Economics and Political Science, Misurata University, with a deep study that includes services Offered by the University of Misurata in reducing the exacerbation of the phenomenon of unemployment suffered by accounting graduates, and how can it be solved? To achieve this aim, the researchers followed the descriptive analytical approach, where the study was applied to a sample of 40 graduates of the Accounting Department at the Misurata University, from the study community, which includes 109 graduates from 2019 to 2021, using the questionnaire method. As a data collection tool, the collected data were analyzed to access results using a SPSS program, the research found that the university's role is weak in providing accounting graduates with an appropriate job opportunity due to the university's lack of communication with companies in the public and private sectors, as well as the failure to conduct training courses for students to contribute to their obtaining a suitable job opportunity.

Keywords: *Services, Misurata University, Unemployment, Accounting Graduates, Suitable Job Opportunity.*

1. المقدمة

تواجه بلدان العالم على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية ودرجة تطورها الاقتصادي مشكلة البطالة، ولذلك تسعى دول العالم إلى محاولة الحد من هذه المشكلة، والعمل على تشخيص أسباب هذه الظاهرة، والتعرف على آثارها الاقتصادية، والعمل على وضع الحلول المناسبة لمعالجتها خاصة عند خريجي الجامعات. فقد أصبحت مشكلة البطالة تمثل أحد التحديات الأساسية للنظام العالمي الجديد (البريفكاني وآخرون ،2004)،

ولقد عرفت منظّمة العمل الدوليّة البطالة بأنها حالة الفرد، القادر، والراغب، والباحث عن العمل دون جدوى في العثور على الفرصة المناسبة، والأجر المطلوب.

وفي كل عام ينضم الآلاف من خريجي الجامعات إلى جيش المتعطلين عن العمل حتى أصبح الأمر كابوسا يؤرق منام الحكومات المتعاقبة؛ لما له من تأثير اقتصادي واجتماعي وأمني، وقد تحدثت تقارير محلية ودولية عديدة عن البطالة في ليبيا، ووفقا لتقرير أصدره البنك الدولي عام (2015) بعنوان ديناميكيات سوق العمل في ليبيا، فإن ليبيا لديها ثاني أعلى معدل للبطالة في العالم وصل إلى(19٪) حتى المدة بين(2012–2014)، ومعدل البطالة بين الشباب الليبي (الفئة العمرية 15–25) أعلى من ذلك بكثير إذ يصل إلى(48٪) وهذه الفئة العمرية للخريجين.

2. مشكلة البحث

في ظل التزايد المستمر والمتنامي في أعداد الخريجين نتيجة لتزايد الطلب على الجامعات ومعدلات الالتحاق والتوسع الأفقي في الجامعات الليبية التي وصلت إلى (32) جامعة حكومية (2020)، عدا الخريجين من الكليات التقنية والجامعات الخاصة، ونتيجة لذلك فقد ارتفع عدد الطلاب بشكل يفوق قدرة السوق على استيعاب هذا الكم الهائل من الخريجين، وهذا ما أكده وزير الاقتصاد السابق في حكومة الوفاق الوطني الليبية (علي العيساوي) سنة(2019) لـ"العربي الجديد"، إن هناك 100 ألف خريج من الجامعات الليبية سنوياً لا يجدون وظائف في سوق العمل، كما أكد الباحث المختص بشؤون العمل(علي الجدي) بأن استمرار الحرب مع الانقسام الحكومي أحد الأسباب الرئيسة في زيادة عدد العاطلين عن العمل في البلاد، مؤكدا أن(75%) من الخريجين من الجامعات الليبية، تخصصاتهم لا يطلبها سوق العمل الذي يحتاج إلى العمالة الفنية والمهنية (الخمسي،2020)، بينما أكدت دراسة العربي (2017) عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الليبي وبين حجم الخريجين الجدد من الجامعات الليبية. بينما ذكرت دراسة الربيعي (2017) أن هناك انخفاض في معدل الإنفاق على التعليم والتدريب قابلته زيادة في معدل نمو أعداد الطلاب في الجامعات الليبية وخاصة في المدة من (1996–2010)، وهذا أدى إلى وجود خريجين غير مؤهلين لمواكبة احتياجات سوق العمل، بالتالي أسهم في تفاقم مشكلة البطالة.

مما سبق تكمن المشكلة الرئيسة في معرفة دور الجامعة في الحد من البطالة التي يعاني منها خريجو المحاسبة في جامعة مصراتة، وما هي الحلول والمعالجات للتقليل منها؟ ويمكن تحديد المشكلة من خلال طرح السؤال التالي:

ما تأثير الخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة في الحد من البطالة وحصول خريجي المحاسبة على فرصة عمل مناسبة؟

3. أهداف البحث

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

- إلقاء نظرة شمولية على ظاهرة البطالة لدى خريجي المحاسبة في جامعة مصراتة.
- الوقوف على الخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة للحد من البطالة وحصول خريجي المحاسبة على فرصة عمل مناسبة.
- وضع المقترحات لحلول مناسبة لمشكلة البطالة لدى خريجي المحاسبة في جامعة مصراتة.

4. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في دارسة الخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة للحد من البطالة بين خريجي المحاسبة، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لحل هذه الظاهرة أو التخفيف منها، من خلال التحليل المعمق لأسباب المشكلة، بالتالي تمكين المسؤولين في الجامعة من إعادة النظر في سياسات التعليم وسياسات القبول، وتقديم حلول مناسبة تقلل من حدة ظاهره البطالة بين خريجي المحاسبة في جامعة مصراتة.

5. فرضية الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها يُمكن صياغة الفرضية التالية:

هناك تأثير للخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة في الحد من البطالة وحصول خريجي المحاسبة على فرصة عمل مناسبة.

6. الإطار النظري

1.6 البطالة

عرفت منظّمة العمل الدوليّة البطالة بأنها حالة الفرد القادر، والراغب، والباحث عن العمل دون جدوى في العثور على الفرصة المناسبة والأجر المطلوب، ومن منطلق هذا التعريف نجد أن البطالة في ليبيا لها أنواع عدة، فمنها:

1.1.6 البطالة الكاملة

وهي التوقّف الكامل عن العمل، وعدم وجود فرص لمزاولة الأنشطة العمّالية. والعامل الأبرز في تحديد البطالة في هذا النوع، هو "الرغبة" بمعنى أنّ الشخص يرغب في العمل ويبحث عنه ولكنه لا يجده.

2.1.6 البطالة الجزئية

وهي توقف العامل عن العمل بعد أداء عمله سواء أكان عمله بدوام جزئي أو تناوبيّ وهذا النوع تحدّده "القدرة" بمعنى أنّ العامل/العاملة بإمكانه العمل لأوقات أطول، ولكن نطاق العمل متشبّع أو محدود، فلا يُطلب منه إلا عملٌ جزئيٌ. هذا النوع أقلّ الأنواع شيوعا في ليبيا، ربما للأمر علاقة بديموغرافيا وجغرافيا المنطقة.

3.1.6 البطالة القاهرة

وهي الناجمة عن خروج الشركات العالمية من البلاد مما أدّى إلى توقف العامل عن العمل بسبب الأوضاع الأمنية، وانهيار عجلة الاقتصاد والتنمية في البلاد. هذا النوع يجد العامل/العاملة فيه نفسه خارج سوق العمل بين عشيّة وضُحاها، مرغما على البطالة دون رغبة منه. هذا النوع في ليبيا ونتيجة لعدم الاستقرار ازدادت نسبته جدا مع مرور الأيام وتوالي الأزمات، وخروج الشركات والسفارات التي كانت توفر وظائف عديدة بدخل جيد.

4.1.6 البطالة المقنّعة

وهي تعني زيادة عدد العاملين عن الحاجة الفعليّة في سوق العمل، ممّا يسبّب وجود فائض عمّالي لدى الجهات العامة، وهذا النوع من البطالة يطغى على الأنواع السابقة في ليبيا، فنكاد لا نرى جهة عامّة سواء في مؤسسات القطاع العام أو الأجهزة الحكومية إلا ولها ملاك وظيفي بالآلاف. ويُقاس عليه، أولئك الذين يتقاضون مرتّبا وهم لا يذهبون إلى عملهم ولا يقدّمون أيّ إنتاج في أعمالهم، وما أكثرهم في ليبيا (مؤمن، 2019). حيث أفاد تقرير ديوان المحاسبة الليبي (2019) بأن عدد الموظفين بالوحدات الإدارية للدولة بلغ (2.3) مليون، بنسبة (37%) من إجمالي تعداد البلاد السكاني.

2.6 مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل

تحقق مخرجات التعليم الجامعي الجودة المطلوبة عندما تطابق أو توائم متطلبات سوق العمل، فالعلاقة بينهما علاقة تناسبية، بمعنى أن مخرجات التعليم الجامعي يجب أن تناسب كماً وكيفاً متطلبات سوق العمل، علاقة التغيير الدائم في سوق العمل الذي تفرضه المتغيرات الاقتصادية والتقنية والسياسية يحتم استدامة المواءمة ويجعل المواكبة تستلزم المتابعة اللصيقة. إن تحقيق المواءمة مع متطلبات سوق العمل يقتضي وجود نظام تعليمي يتمتع بالمرونة الكافية لمواكبة التغييرات المتلاحقة في سوق العمل، وعندما يخفق النظام التعليمي الجامعي في تلبية المواءمة سيفتقر للمرونة المطلوبة لتحقيق هذا الهدف، وقد يعجز النظام الإنتاجي ذاته عن مواكبة التطورات المتلاحقة في النظام التعليمي عندما يفتقر للمرونة التشغيلية الكافية لاستيعاب مخرجات النظام التعليمي، وسيسفر عن ذلك العجز ارتفاعاً في بطالة مخرجات التعليم الجامعي (ACHY،2002).

إن إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي الجامعي ومتطلبات سوق العمل ستتحقق عندما يتملك النظام التعليمي المرونة الكافية للاستجابة للتطورات المتلاحقة في احتياجات سوق العمل، فضلا عن تنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية المشاركة الإيجابية للجهاز الإنتاجي، وبالشكل الذي يعزز من قدرات النظام التعليمي، ويعظم من قابليته على مواجهة التغيرات المتلاحقة في سوق العمل، والتنبؤ بها، وتوفير تسهيلات التعليم والتدريب الملائمة والفاعلة في عملية التنمية (الربيعي ،2017).

كذلك يجب أن تكون احتياجات سوق العمل من القوى العاملة مخططاً لها ومربوطة بقدر الإمكان بالمخرجات التعليمية للدولة مع إعداد الخطط المكملة لتأهيل وتدريب هذه المخرجات (مخرجات التعليم الجامعي)؛ وذلك لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية الشاملة لأي دولة، وبناء عليه فإن هذا الربط يستلزم التنسيق الفعال بين عنصرين أساسيين أولهما: التخطيط للقوى العاملة الذي يعني تحديد أنواع الوظائف والأفراد المطلوبين لهذه الوظائف، كذلك تحديد الأعداد اللازمة من كل نوعية، بالإضافة إلى تحديد أساليب معالجة العجز أو الفائض والتنبؤ بالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي سوف تحدث بالبيئة المحلية والعالمية، وثانيهم التخطيط لمخرجات العملية التعليمية بشكل عام ومخرجات التعليم الجامعي بشكل خاص الذي يعني إيجاد الأهداف والسياسات والبرامج التعليمية في شتى المجالات والتخصصات المختلفة لمخرجات التعليم الجامعي وبما يعمل على رفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية (الحداد و شكاب،2008).

3.6 العلاقة بين دور الجامعات والحد من البطالة

يوجد علاقة بين النظام التعليمي الجامعي وسوق العمل، حيث إن مخرجات النظام التعليمي الجامعي هي مدخلات لسوق العمل، وفي حالة رفض سوق العمل لمخرجات التعليم الجامعي لعدم تلبيتها لاحتياجاته سوف ينتج عن ذلك بطالة في صفوف الخريجين، وضحت ذلك دراسة صابرينة وفتيحة (2018) أن عدم وجود توافق بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم العالي الجزائري أدى إلى زيادة البطالة بين الخريجين، وأكدت دراسة مرشد(2000) أن نقص الخبرة التي هي محصلة التعليم والتدريب والممارسة هي من أبرز المعيقات التي تحول دون توطين الوظائف في المملكة السعودية، حددت دراسة الزعنون (2011) بأن ضعف المناهج التعليمية وعدم مواكبتها للتطور العلمي أدى إلى مواءمتها لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني، وبالتالي زيادة مشكلة البطالة، بينما تعمقت دراسة أبي هلال (1998) وأشارت بأن ضعف المهارة والقدر لدى الخريجين المتمثلة في مهارات استخدام الحاسوب واللغة الإنجليزية وكتابة التقارير أدت إلى عدم دخولهم إلى سوق العمل، وفي البيئة الليبية بينت دراسة الشبه وحدود(2015) ضعف محتوى المناهج الدراسية من الناحية التطبيقية في الجامعات الليبية؛ الأمر الذي أدى إلى تخريج أعداد كبيرة من الخريجين ذوي مستويات ضعيفة لا تلبي احتياجات سوق العمل، وأيضا دراسة العريبي (2018) التي أكدت بأن سبب ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين في ليبيا يعود إلى ضعف التدريب والتأهيل التقني للخريج. وعليه يمكن اشتقاق الفرضية التالية:

هناك تأثير للخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة في الحد من البطالة وحصول خريجي المحاسبة على فرصة عمل مناسبة.

7. منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناول أحداثا وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي في الواقع دون تدخل الباحثين في مجرياتها، غير أنه يتفاعل معها ويصفها ويحللها. وسوف يعتمد هذا البحث على نوعيين أساسيين من البيانات:

- البيانات الأولية: وذلك بتوزيع استبانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر المعلومات اللازمة وتجميعها في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام التحليل الإحصائي واستخدام (Statistical SPSS (Package for Social Science برنامج الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث.
- البيانات الثانوية: وذلك بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بمتغيرات البحث.

1.7 مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من خريجي المحاسبة في جامعة مصراتة عن السنوات 2021,2020,2019 والبالغ عددهم 109 خريجاً. (منظومة التسجيل،2021).

جدول (1) خريجي المحاسبة في جامعة مصراتة

الفصل الدراسي	عدد الخريجين
ربيع 2019	**32**
خريف 2019	**24**
ربيع 2020	**24**
خريف 2020	**15**
ربيع 2021	**14**
الإجمالي	**109**

تم إعداد استبانة إلكترونية وتم إرسالها عبر الوسائل الإلكترونية الممكنة إلى معظم الخريجين، المستلم منها (40) استبانة، وبالتالي فإن عينة الدراسة كانت(40) خريجاً في قسم المحاسبة من جامعة مصراتة، التي تشكل (37%) من مجتمع الدراسة.

2.7 التحليل الوصفي لخصائص مفردات العينة

سيتم في هذا الجزء تحليل البيانات الخاصة بالمشاركين في الدراسة باستخدام التحليل الإحصائي كالعدد والنسب وذلك لمعرفة الاتجاه العام لإجابات المستجيبين.

1.2.7 تحليل الفقرة الخاصة (هل تعمل حاليا؟):

حصول الخريجين على فرصة عمل بغض النظر هي في تخصصه أو في غير تخصصه.

الجدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب العمل

ر.م	تعمل	العدد	النسبة المئوية
1	تعمل	30	%75
2	لا تعمل	10	%25
	المجموع	**30**	**%100**

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن عدد خريجي المحاسبة العاطلين عن العمل هم (10) خريجين، بمعدل يساوي (25%) من العدد الإجمالي للخريجين، يعني هذا أن نسبة البطالة بين الخريجين تقدرب(25%) من إجمالي الخريجين.

2.2.7 تحليل الفقرة الخاصة هل تعمل في مجال تخصصك؟

الخريجون الذين يعملون (30) خريجاً وهم موزعون بين العمل في مجال التخصص(المحاسبة)، وبين العمل في مجال غير التخصص.

الجدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب العمل المحاسبة

ر.م	تخصص	العدد	النسبة المئوية
1	تعمل في تخصصك	17	%57
2	لا تعمل في تخصصك	13	%43
	المجموع	**30**	**%100**

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن عدد خريجي المحاسبة الذين يعملون في غير مجال تخصصهم (المحاسبة) يشكلون (43%) من الذين يعملون، هذه نسبة كبيرة، حيث لم يستفيدوا من مدة دراستهم في الجامعة في أداء وظيفتهم.

3.2.7 تحليل الفقرة الخاصة بعدد الأشهر التي قضيتها قبل الحصول على العمل.

تتضمن المدة الزمنية التي استغرقها الخريج حتى يحصل على فرصة عمل.

الجدول رقم (4) المدة الزمنية التي قضاها الخريج حتى يحصل على عمل

ر.م	المدة	العدد	النسبة المئوية
1	أقل من 6 أشهر	22	%55
2	من 7 إلى 12 شهر	7	%17
3	أكثر من سنة	11	%28
	المجموع	**40**	**%100**

نلاحظ من الجدول رقم (4) أن نسبة (28%) من خريجين قضوا أكثر من سنة للحصول على فرصة عمل، هذه المدة تعني مدة البحث عن وظيفة قد تصل إلى سنتين أو أكثر، وهذه مدة طويلة.

3.7 قياس المتغيرات

يوضح قياس متغيرات البحث الأسئلة المستخدمة لقياس كل متغير من متغيراته، حيث تم تصميم قائمة للاستبانة بحيث تتضمن كل المحاور موضوع البحث لتحقيق أهدافه، وذلك من خلال(16) فقرة استنادا إلى الدراسات السابقة لقياس متغيرات البحث؛ حيث استخدم لقياس المتغير التابع (فرصة عمل مناسبة) ويتكون المقياس من(7) فقرات ، وفقا لمقياس ليكرت (Likert Scale) ذو المستوى الخماسي، باعتباره أنسب المقاييس الخاصة لقياس الاتجاهات لكلا المتغيرين التابع والمستقل، كما تم الاعتماد على دراسة (الغصين، 2014: البغدادي،2014) بعد تعديله لملاءمة البيئة المحلية لقياس المتغير المستقل (الخدمات التي تقدمها الجامعة) ويتكون المقياس من(9) فقرات.

4.7 ثبات أداة الدراسة

من أجل التأكد من أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والثبات من صدقها قُمنا بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، بحيث تم تقييم تماسك المقياس بحسب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alph)؛ وذلك لأن اختبار كرونباخ ألفا يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإن معامل Alph يعطي تقديراً للثبات، ولتحقق من ثبات أداء الدراسة لهذا الاختبار، طبقت معادلة Cronbach Alph على درجات أفراد عينة الثبات، وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيمة المناسبة Alph لكن من الناحية التطبيقية تعد (Alph>=0.60) مقبولة في البحث المتعلقة بالعلوم الإدارية والإنسانية (Sekaran , 2003) انظر الجدول التالي:

جدول (5) معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
الخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة	9	%82.9
الحصول على فرصة عمل مناسبة	7	%85.6

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لجميع العوامل كان في حدود (0.60) أو أكبر من ذلك، هذا يدل على وجود ارتباط قوي بين إجابات مفردات العينة على هذه الأسئلة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها.

5.7 اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار كولمجرو فسمرنوف (1-Sample K-S) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات؛ لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (6) نتائج الاختبار حيث إن القيمة الاحتمالية للمحاور (الخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة، الحصول على فرصة عمل مناسبة) أكبر من 0.05 (Sig > 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا يسمح باستخدام الاختبارات المعلمية لاختبار فرضية الدراسة، مثل: الارتباط والانحدار الخطي البسيط.

جدول رقم (6) اختبار التوزيع الطبيعي

الرقم	العامل	عدد الفقرات	الدلالة (sig)	Test Statistic
1	الخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة	9	.200	.111
2	الحصول على فرصة عمل مناسبة	7	0.79	.132

6.7 التحليل الاستنتاجي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة

لأجل استخلاص نتائج الدراسة واقتراح التوصيات التي ستبنى عليها أخضع الباحثون المعلومات التي وفرتها الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة للتحليل الإحصائي الوصفي باستخدام كل من مقياس المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، الأول باعتباره مقياسا للوزن النسبي للبنود المشمولة في أسئلة الاستبانة، والثاني باعتباره مؤشرا عن مدى الاتساق أو الاختلاف القائم بين الآراء عن تلك البنود، حيث استخدم مقياس ليكرت الخماسي لبيان الآراء الوصفية لإجابات أفراد العينة كما يأتي:

الجدول (7) الخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.	سمعة كلية الاقتصاد جامعة مصراتة.	3.0500	1.17561
2.	أسهم تزايد خريجي المحاسبة من كليه الاقتصاد تفاقم مشكلة البطالة بين صفوف المحاسبين.	2.9750	1.20868
3.	الساعات الدراسية العملية المخصصة من قبل كليه الاقتصاد كافيه لتأهيل الخريجين للانخراط في سوق العمل.	2.1500	.83359
4.	تهتم الكلية بتطوير مناهجها بما يواكب احتياجات سوق العمل.	2.1250	1.01748
5.	تهتم الكلية بفتح تخصصات جديدة في المحاسبة توائم حاجة سوق العمل المحلي.	2.0000	.98710
6.	تتواصل الكلية مع القطاع العام والخاص لتوفير فرص عمل للخريجين.	1.925	.9443
7.	تتواصل الجامعة مع الشركات لمعرفة مشاكلها، حتى يتم إجراء بحوث التخرج عليها من أجل حلها.	1.8500	.94868
8.	تتواصل الجامعة مع الشركات لتوفير فرصة التدريب العملي للطالب أثناء الدراسة.	1.7250	.84694
9.	تهتم الكلية بإجراء دورات تدريبية للطلبة للمساهمة في حصولهم على فرصة عمل.	1.6000	.92819
	الإجمالي	**2.1556**	**0.58622**

تشير المعلومات الموضحة في الجدول (7) إلى ما يأتي:

آراء الخريجين حول الخدمات التي تقدمها الجامعة، كان المتوسط العام للكل يساوي (2.155) وهذا أقل من متوسط مقياس ليكرت الخماسي، هذا يعني أن الجامعة تعطي أهمية قليلة للخدمات المقدمة للخريج، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لكل الخدمات بين (1.600–3.050) وتم ترتيبها من أعلى إلى أقل موافقة، حيث كانت سمعة كلية الاقتصاد الأكثر موافقة في حصول الخريج على فرصة عمل مناسبة، بينما تهتم الكلية بإجراء دورات تدريبية للطلبة للإسهام في حصولهم على فرصة عمل أقل حيث اتفق الخريجون على عدم إجراء الكلية للدورات.

الجدول (8) حصول على فرصة عمل مناسبة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تتقاضى المرتب في الموعد المحدد دون تأخير.	3.4250	1.25856
2	تجد تقديرا مناسبا من مديرك في حال قيامك بعمل مميز.	3.3750	1.21291
3	العمل الحالي يتناسب مع إمكانياتك.	3.1750	1.19588
4	سياسة العمل واضحة ومناسبه لك.	3.0750	1.04728
5	يعد المرتب الحالي الذي تتقاضاه مناسبا للأعمال والمسؤوليات التي تقوم بها.	2.9500	1.15359
6	يتم تزويدك بالتدريب المطلوب لاحتياجاتك الوظيفية.	2.9250	1.14102
7	التامين الصحي بالعمل مناسب لك.	2.1750	1.35661
	الإجمالي	**3.0143**	**0.87335**

تشير المعلومات الموضحة في الجدول (8) إلى ما يلي:

آراء الخريجين عن حصولهم على فرصة عمل مناسبة، كان المتوسط العام للكل يساوي (3.0143) وهذا أعلى من متوسط مقياس ليكرت الخماسي، يعني أن الجزء الأكبر من الخريجين يتحصلون على فرصة عمل مناسبة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.175–3.425) وتم ترتيبها من أعلى إلى أقل موافقة، حيث كانت تتقاضي المرتب في الموعد المحدد دون تأخير الأعلى الأكثر رضا من قبل الخريجين، بينما كان التأمين الصحي بالعمل مناسب لك الأقل رضا.

لاختبار فرضية الدراسة التي تنص على: " هناك تأثير للخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة في الحد من البطالة وحصول خريجي المحاسبة على فرصة عمل مناسبة." للإجابة على هذا السؤال تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليلات الإحصائية الآتية.

الجدول رقم (9) الارتباط بين متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة		الخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة	الحصول على فرصة عمل مناسبة
الخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة	Pearson Correlation	1	.360*
	Sig. (2-tailed)		0.23
الحصول على فرصة عمل مناسبة	Pearson Correlation	.360*	1
	Sig. (2-tailed)	0.23	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

تشير المعلومات الموضحة في تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة في الجدول (9) إلى ما يلي:

هناك ارتباط بين الخدمات التي تقدمها الجامعة وحصول الخريج على فرصة عمل مناسبة، ودرجة الارتباط متوسطة القوة، حيث إنه كلما حدث تغيير في الخدمات المقدمة من الجامعة بمعدل واحد، قابله تغير في حصول الخريج على فرصة عمل مناسبة بمستوى (0.360) في الاتجاه نفسه.

جدول (10) مدى ملاءمة النموذج

Adjusted R Square	R Square	R	F	Sig.
.106	.129	.360a	5.645	0.023

a. Predictors: (Constant), خدمات

b. Dependent Variable: فرصة

تشير المعلومات الموضحة في مدى ملاءمة النموذج في الجدول (10) إلى ما يلي:

قيمة مربع الارتباط والتي توضح مدى تفسير المتغير المستقل في تقدير المتغير التابع 0.129= R2، أي أن النموذج المقدر الخاص بالبحث يشير إلى أن التغير في المتغير المستقل (الخدمات المقدمة من الجامعة) يفسر (13%) تقريبا من التغير في المتغير التابع (الحصول على فرصة عمل مناسبة)، يعني ذلك وجود عوامل متغيرات أخرى تؤثر على حصول الخريج على فرصة عمل مناسبة بنسبة (87%). وأيضا من ضمن مخرجات التحليل الإحصائي أيضا أن قيمة اختبار F التي بلغت (5.645)، وكانت معنوية عند مستوى دلالة (0.023)، وهذا يدل على صلاحية النموذج ووجود علاقة دالة إحصائيًا بين المتغير المستقلة والمتغير التابع.

الجدول رقم (11) نتائج اختبار الفرضية الأولى وفق الانحدار الخطي البسيط (الثنائي)

الفرضية	Beta	(t) الجدولية	مستوى الدلالة (Sig)	القرار اتجاه الفرضية
هناك تأثير للخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة في الحد من البطالة وحصول خريجي المحاسبة على فرصة عمل مناسبة.	0.360	2.376	.023	قبول هذه الفرضية

تظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول (10) إلى أن: –

مستوى الدلالة (Sig) يساوي (0.023) وهي أقل (0.05)، إذ يتوجب قبول الفرضية عند مستوى معنوية (0.05)، كانت إشارة Beta مما يشير إلى أن التأثير إيجابي، وبالتالي فيمكن اتخاذ قرار بأن هناك تأثير إيجابي للخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة في الحد من البطالة وحصول خريجي المحاسبة على فرصة عمل مناسبة، وهذا ما يتفق مع الدراسات السابقة في هذا الموضوع ومنها (الغصين، 2014: البغدادي،2014).

8. مناقشة النتائج

يهدف البحث إلى دراسة دور جامعة مصراتة في التقليل من البطالة التي يعاني منها خريجو المحاسبة، من خلال تقديم خدمات للطالب أثناء الدراسة وللخريج بعد انتهاء الدراسة. ومن أجل ذلك، تم اختبار فرضية البحث التي تنص على أنه: " هناك تأثير للخدمات التي تقدمها جامعة مصراتة في الحد من البطالة وحصول خريجي المحاسبة على فرصة عمل مناسبة.". وباستخدام التحليل الإحصائي SPSS. تبين أن هناك تأثير إيجابي للخدمات المقدمة من جامعة مصراتة في حصول خريجي المحاسبة على فرصة عمل مناسبة لكنه ضعيف؛ بسبب عدم تواصل الجامعة مع الشركات في القطاع العام والخاص (سوق العمل) من أجل توفير التدريب العملي وإجراء بحوث التخرج وأيضا توفير فرص عمل حقيقية للخريج، وكذلك إجراء دورات تدريبية للطلبة للإسهام في حصولهم على فرصة عمل؛ هذا يتماشى مع دراسة الغصين (2014) بأن التدريب قبل التخرج وبعده من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الخريج في الحصول على فرصة عمل مناسبة، وكذلك تتوافق هذه النتيجة مع دراسة البغدادي (2014) التي أشارت إلى عدم وجود دارسة حقيقية من الجامعات لمتطلبات وحاجة سوق العمل، وكذلك عدم وجود آلية معينة لدى الجامعات لمساعدة الخريجين في الحصول على فرص عمل مناسبة.

يشير التحليل الإحصائي لمفردات العينة بأن (25%)من إجمالي العينة لم يتحصلوا على فرصة عمل نهائيا، أما البقية الذين تحصلوا على فرصة عمل فإن نسبة (43%)منهم لم يتحصلوا فرصة عمل في مجال تخصصهم (المحاسبة)، أما بالنسبة للحصول على فرصة عمل مناسبة ومرضية للخريج، فإن المتوسط العام كان (3.014)، وهو يدل أن فرصة العمل المناسبة ليست متوفرة بنسبة كبيرة بين الخريجين، حيث إن بعضهم يرى أن المرتب الحالي الذي يتقاضاه غير مناسب للأعمال والمسؤوليات التي يقوم بها، ويرى الآخر بأن العمل الحالي لا يتناسب مع إمكانياته.

9. خاتمة البحث

توصي الدراسة الجامعة بالتواصل أكثر مع الشركات العامة والخاصة ومكاتب المحاسبة من خلال عقد الاتفاقيات التي تسمح للطالب بتدريب العمل الميداني، وإجراء بحوث التخرج على المشاكل والصعوبات التي تعاني منها الشركات أو المكاتب، وكذلك إجراء الدورات التأهيلية للطالب التي تلبي احتياجات سوق العمل، مثل: استخدام البرامج المحاسبية في الحاسوب واللغة الإنجليزية ومهارات التواصل مع الآخرين، تطوير المناهج بما يلبي احتياجات سوق العمل.

10. الدراسات المستقبلية

تقترح الدراسة إعادة إجراء الدراسة لتشمل عينة الدراسة كلا من أعضاء هيئة التدريس وأرباب العمل للحصول على نتائج أعمق وأشمل. وأيضا توصي بدراسة عوامل متغيرات تؤثر على حصول الخريج على فرصة عمل مناسبة، مثلا دور مهارات الخريج (اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسوب ومهارات التواصل وغيرها) في الحصول على فرصة عمل مناسبة.

المراجع

أبوهلال، ماهر. (1998). *مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل المحلية –دارسة تحليلية*، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين.

البريفكاني، أحمد، الأرتوشي، جاسم، رشيد، خمي (2004). *ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك*، جامعة دهوك، بغداد.

البغدادي، أكرم عبد الفتاح أحمد. (2014). *العوامل المؤثرة في الحصول على فرصة عمل لخريجي كليات التجارة والعلوم الإدارية في الأراضي الفلسطينية*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة.

الحداد، محمد المحجوب، وشكاب، عبدالله محمد. (28 يوليو 2008). *تطورات سوق العمل في الاقتصاد الليبي*، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، طرابلس.

الخميسي، أحمد. (2020). ليبيا تحارب البطالة عبر دمج الشباب بسوق العمل، *مجلة العربي الجديد*، https://www.alaraby.co.uk/economy

الربيعي، فلاح خلف علي. (2017). تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا، *المستقبل العربي*، 39(457). https://caus.org.lb/ar/

الربيعي، فلاح خلف علي. (28 يوليو 2008). *إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي*، مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، طرابلس.

الزعنون، فيصل. (2011). البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية، *مجلة مركز تطوير الأداء الجامعي للنشر*، فلسطين.

الشبه، رمضان عبدالله، وحدود، مصطفى مسعود.(2015). أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، *مجلة الجامعة*، 3(17).

صابرينة، بنية، وفتيحة، بلجيلالي. (2018). دراسة مدى توافق مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، 9(1) ، 171-183.

العابد، علي. (16 يوليو 2021). وزير العمل الليبي: البطالة تختفي مع إعادة الإعمار.

العريبي، نوارة عاشور. (2017). العوامل المؤثرة على بطالة الخريجين دراسة تطبيقية على جامعة سبها، *مجلة العلوم البحثية وتطبيقية*، 16(2).

الغصين، عامر رأفت علي. (2014). بطالة خريجي الهندسة –أسباب وحلول، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة.

مرشد، سمير. (2000). *مستقبل الشباب السعودي بين الممارسات والتوظيف*، مؤتمر اتحاد الجامعات العربية، بيروت.

منظومة التسجيل. (2021). *قسم التسجيل*، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة.

مؤمن، محمد. (2019). *البطالة في ليبيا: مأساة اقتصاديّة ومشكلة هيكليّة*، هنا ليبيا، https://hunalibya.com/economy/6505/

Achy,Lahc .(2002). Labor Market and Growth in Morocco"global research projects.

Sekaran, U. (2003). Research Methods for Business A Skill-Building Approach. 4th Edition, John Wiley & Sons, New York.

المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

ما مدى مواكبة برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراتة والزاوية للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي

د. محمد مفتاح الفطيمي [1] **أ. نجوى محمد الدبار** [2]

m.alfatiemy@lam.edu.ly

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مواكبة برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي، وذلك من خلال التعرف على مدى احتواء برامج التعليم المحاسبي على المهارات المهنية اللازمة لسوق العمل وفقاً للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي. ولتحقيق أهداف الدراسة، اتبع الباحثان المنهج الكيفي بالاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis)، من أجل تحليل محتوى برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراتة والزاوية، وبيان مدى احتوائها على المهارات التي نصت عليها المعاييير الدولية للتعليم المحاسبي. بينت نتائج الدراسة أن برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية تتوافق إلى حد كبير مع معايير التعليم المحاسبية الدولية من خلال تضمينها أغلب المهارات التي نصت عليها المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، كما بينت الدراسة أيضاً أن هناك تنوع في أساليب التعليم والتعلم في برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية يتراوح بين المحاضرات، والتمارين الجماعية، والعروض التقديمية، ودراسات الحالة، والورقات البحثية الفردية والجماعية، والتقارير الميدانية، الأمر الذي يعطى فرصاً للطلاب لتنمية المهارات التي نصت عليها المعايير الدولية للتعليم المحاسبي. يمكن أن يستفاد من نتائج هذه الدراسة في لفت انتباه القائمين على إعداد وتطوير البرامج التعليمية بالجامعات الليبية إلى أهمية تطوير برامج للتعليم المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: برنامج التعليم المحاسبي، المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، المهارات المهنية اللازمة لسوق العمل، الجامعات الليبية.

---

[1] أستاذ المحاسبة المشارك بقسم المحاسبة بالأكاديمية الليبية مصراتة m.alfatiemy@lam.edu.ly

[2] طالبة دراسات عليا بقسم المحاسبة بالأكاديمية الليبية مصراتة.

To What Extent the Accounting Education Programs at the Universities of Misurata and Zawiya Comply with The Third International Accounting Education Standard

Abstract

The study aims to identify the extent to which the accounting education programs at the Universities of Misurata and Al-Zawiya comply with the international accounting education standards by identifying the extent to which the accounting education programs contain the professional skills necessary for the labor market following the international accounting education standards. To achieve these objectives, the researchers used the qualitative approach based on the content analysis method to analyze the content of the accounting education programs at the Universities of Misurata and Al-Zawiya and to show the extent to which they contain the skills stipulated by the international standards for accounting education. The study results showed that the accounting education programs at the Universities of Misurata and Al-Zawiya correspond to a large extent with the international accounting education standards by including most of the skills stipulated by the international standards for accounting education. They range from lectures, group exercises, presentations, case studies, individual and group research papers, and field reports, which provide opportunities for students to develop the skills stipulated in the International Accounting Education Standards. The results of this study can be used to draw the attention of those responsible for preparing and developing educational programs in Libyan universities to the importance of developing accounting education programs per international standards.

Keywords: Accounting Education Programs, International Accounting Education Standards, professional skills, Libyan Universities.

1. مقدمة

يعتبر التعليم المحاسبي من المواضيع التي تحظى بالاهتمام الكبير في العالم نظراً لدوره في تطوير مهنة المحاسبة بدرجة كبيرة؛ فتطوير التعليم المحاسبي يؤدي إلى زيادة كفاءة خريجي أقسام المحاسبة، ويكون لهم القدرة على مواجهة احتياجات سوق العمل. وتقع مسؤولية إعداد محاسبين مؤهلين ذوي كفاءة يكون لديهم المواصفات اللازمة التي تؤهلهم لمزاولة مهنة المحاسبة على عدة جهات، تأتي في مقدمتها مؤسسات التعليم العالي، وذلك بواسطة برامج تعليمية تهدف لتحقيق أهداف التعليم المحاسبي، حيث إن التعليم المحاسبي له أهمية كبيرة لا يمكن إغفالها، ولأدواته ومدخلاته ومخرجاته (حسان، 2018).

فالاتحاد الدولي للمحاسبين هو المنظمة العالمية لمهنة المحاسبة الذي يهتم بتعزيز مهنة المحاسبة على نطاق عالمي، ويسهم في تطوير اقتصاديات دولية قوية، وذلك بتحقيق ورفع مستوى الالتزام بمعايير مهنية عالية الجودة، وزيادة التوافق الدولي لهذه المعايير، والتعبير عن المواضيع ذات المصلحة العامة، حيث تكون الخبرة المهنية أكثر الأمور صلة بذلك. قام هذا الاتحاد بتعيين مجلس معايير المحاسبة الدولية ليخدم المصلحة العامة، وذلك عن طريق وضع معايير في مجال التعليم المحاسبي المهني التي تنص على الكفاءة التقنية والمهارات والقيم والأخلاق والسلوكيات المهنية، من خلال الأنشطة المتعددة.

تأتي أهمية وجود معايير للتعليم المحاسبي من خلال تخفيض الخلافات الدولية بشأن التأهيل العلمي والمهني للمحاسب، وتسهيل التنقل العالمي للمحاسبين المهنيين، وكذلك توفير معلومات دولية لقياس مدى التزام المؤسسات التعليمية بمتطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية، ولوضع الأسس والضوابط لإعداد المحاسب المهني المؤهل حسب المواصفات المحددة من الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، وهي المعارف المهنية، والمهارات المهنية، والقيم والأخلاق. لذلك أوصى الكثير من البحاث، والمؤسسات المهنية المختلفة مثل الجمعيات الأمريكية، والأسترالية، والبريطانية للمحاسبين بضرورة الاهتمام ببرامج التعليم المحاسبي وإصلاحه، لتتناسب مخرجاته مع ما تتطلبه التطورات الاقتصادية، والتغيرات البيئية والتكنولوجية، والعولمة التي يشهدها العالم اليوم (أبوغالية وآخرون، 2017).

على الرغم من الاهتمام بدراسة التعليم المحاسبي على مستوى العالم، إلا أن المتتبع للجهود البحثية المبذولة من قبل المؤسسات التعليمية والجهات المهنية في البيئة المحلية يلاحظ أن الدراسات التي اهتمت بالتعليم المحاسبي في البيئة المحلية توصلت أغلبها إلى أن برامج التعليم المحاسبي لا تلبي متطلبات سوق العمل في تزويد خريجي الجامعات الليبية بالمعارف والمهارات اللازمة لسوق العمل. حيث توصل فرج وآخرون (2008) إلى أن نظام التعليم المحاسبي في ليبيا غير قادر على تنمية المهارات العامة والشخصية، والمهارات

المهنية والوظيفية، ولا يوجد توافق بينهما، كما توصل اشميلة والطرلي (2013) إلى وجود فجوه بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل.

وتأسيساً على ما سبق فإن مسؤولية تطوير مهنة المحاسبة، والنهوض بها، ورفع مستواها، يقع بالدرجة الأساس على القائمين على المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال تطوير برامجها التعليمية التي تسهم في توفير محاسبين لديهم المهارات التي تمكنهم من تأدية دورهم بكفاءة وفاعلية، بالشكل الذي يفي بمتطلبات المهنة، ويقلل الفجوة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات مهنة المحاسبة من (خريجين أو ممارسي المهنة).

2. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات سواء المحلية أو العربية التي تناولت موضوع التعليم المحاسبي وبرامجه، وفيما يأتي عرض لبعضٍ من هذه الدراسات:

- **دراسة الماقوري (2008):** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في الفجوة بين مخرجات برامج التعليم المحاسبي ومتطلبات ممارسة المهنة في البيئة الليبية، وذلك لغرض تطبيقها، وصممت قائمة استقصاء لاستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعتي طرابلس والزاوية، والأكاديمية الليبية للدراسات العليا، والبالغ عددهم 49 عضو هيئة تدريس، وكذلك مديري الإدارات المالية، وإدارات المراجعة، ورؤساء الأقسام المالية البالغ عددهم 36 في شركات النفط العاملة في ليبيا والمملوكة للمؤسسة الوطنية للنفط، والبالغ عددها 12 شركة. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تحديث المناهج المحاسبية لتواكب التطورات المستمرة، والاهتمام بالتطبيقات العملية، وكذلك تفسير المعلومات، وتقييم الأداء والتخطيط المالي، وكذلك مبادئ ومعايير المحاسبة والمراجعة لتضييق الفجوة بين برامج التعليم المحاسبي ومتطلبات ممارسة المهنة.

- **دراسة فرج وآخرين (2008):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المهارات العامة والشخصية، والمهارات المهنية والوظيفية التي يتطلبها سوق العمل في خريج مؤسسات التعليم المحاسبي، ومدى قدرة هذه المؤسسات على تنمية المهارات العامة. ومعرفة مدى التوافق بين المهارات التي يتطلبها سوق العمل والمهارات التي يتم تنميتها من قبل مؤسسات التعليم المحاسبي في البيئة الليبية. واستخدمت الاستبانة أسلوبًا لجمع البيانات من ممارسي مهنة المحاسبة في سوق العمل، ومن أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا. توصلت الدراسة إلى أن نظام التعليم المحاسبي في ليبيا غير قادر على تنمية المهارات العامة والشخصية، والمهارات المهنية والوظيفية لطلبة أقسام المحاسبة في مؤسسات التعليم المحاسبي، ولا يوجد أي توافق بينها.

- **دراسة اشميلة والطرلي (2013):** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى وجود فجوة بين مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ومتطلبات سوق العمل من خلال تحليل أراء أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة، ومن تم تحديد أهم العناصر المؤدية إلى وجودها. وقد تم استخدام صحيفة الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المتكون من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بعينة (42) استبانة، وكذلك خريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية بعينة (188) استبانة، ممن لم يمض على تخرجهم أكثر من 7 سنوات. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسة مفادها أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر المستجوبين. حيث بينت الدراسة وجود عدد من العناصر التي من شأنها أن تزيد الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، كان أهمها انعدام أي برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية، وإهمال المناهج المحاسبية المشتركة لإعداد الطالب إعداداً جيداً فيما يتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة بكفاءة، وعدم وجود فترة للتدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية ضمن برامج التعليم المحاسبي.

- **دراسة سمهود (2013):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ملاءمة مخرجات التعليم المحاسبي في البيئة الليبية لمتطلبات سوق العمل المحلية، وكذلك التعرف على الصعوبات التي يمكن أن تواجه أي تطور محتمل للتعليم المحاسبي، وذلك من خلال استطلاع أراء عينة من الأكاديميين والمراجعين الممارسين، ومراجعي ديوان المحاسبة، وبعض مسؤولي ومحاسبي المؤسسات العامة والخاصة في المنطقة الغربية من البلاد، حيث تم توزيع 74 استمارة استبانة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التعليم المحاسبي في ليبيا يقوم بإنتاج مؤهلات نمطية بعيدة عن مستجدات ومتغيرات بيئة الأعمال المعاصرة، كما بينت الدراسة وجود صعوبات تواجه تطوير التعليم المحاسبي، منها عدم وجود مراكز بحثية تابعة لمؤسسات التعليم العالي تعني بمتابعة التطورات الحديثة في بيئة الأعمال، والعمل في دمجها ضمن مناهج التعليم المحاسبي.

- **دراسة لربش والمقلة (2013):** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع التعليم المحاسبي في ليبيا، وإمكانية تطويره بما يلائم تطلعات الطلاب في الجامعات الليبية. حيث تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات لمجتمع الدراسة المكون من طلبة فصل التخرج للدارسين بالفصل الدراسي ربيع 2013 بجامعتي طرابلس والمرقب. توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسة مفادها أن التعليم المحاسبي في ليبيا لا يلبي تطلعات الطلاب الدارسين بالجامعات الليبية رغم وجود عوامل إيجابية لدراسة المحاسبة.

- **دراسة زكري (2013):** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية تطوير وتحديث التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، وتحليل أثر تلك المشاكل والصعوبات على جودة التعليم. ثم استخدام قائمة الاستبانة لجمع البيانات لدراسة حالة كلية الاقتصاد فرع الجفرة. توصلت الدراسة الى أن كل المشاكل والمعوقات التي تم دراستها لها تأثير على جودة التعليم المحاسبي بكلية الاقتصاد بفرع الجفرة.
- **دراسة الفطيمي وآخرون (2013):** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور الجامعات الليبية في تطوير مهنة المحاسبة من خلال صقل الطلبة بالمعارف والمهارات اللازمة لسوق العمل، وذلك من وجهة نظر الطلاب بأقسام المحاسبة، من خلال صحيفة استبانة صممت لهذا الغرض. حيث وزعت على عينة من طلبة السنة النهائية بأقسام المحاسبة وعددها 550 صحيفة استبانة، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة فحواها أن برامج التعليم المحاسبي المطبقة حاليا بالجامعات الليبية ماتزال غير كافية لتأهيل الطلاب بأقسام المحاسبة بالمعارف والمهارات اللازمة للنجاح في مهنة المحاسبة، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الليبي والتطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات. وأوصت الدراسة بأنْ توفر الجامعات للطلبة المزيد من الفرص لتطوير المهارات والكفاءات المهنية.

- **دراسة مامي وميرة (2013):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المناهج المحاسبية في تطوير ممارسة مهنة المحاسبة _دراسة حالة جامعة الزاوية_، وذلك من وجهة نظر كل من أعضاء هيئة التدريس والطلبة والخريجين. اعتمد الباحثان على صحيفة الاستبانة أداةً لجمع البيانات، وزعت على عينة من 18 خريجاً، 52 طالباً، وعدد 28 عضو هيئة تدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة الزاوية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن أفراد عينة الدراسة يؤكدون على وجود مهارات ومعارف متوقعة تؤدي إلى التأهيل المحاسبي المهني المطلوب، ولكن بمستوي متوسط مثل: مهارات الاتصال والتكيف مع البيئة المحيطة، مهارات العمل مع الفريق، ومهارات تقنية الحاسوب. كما بينت الدراسة أن المهارات والمعارف التي تزودها المناهج المحاسبية غير كافية للتأهيل المحاسبي المهني المطلوب. كما أوصى الباحثان بضرورة تطوير المناهج المحاسبية التي تدرس حاليا في الجامعات الليبية بما يتفق مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي التي أوصى بها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).
- **دراسة مطر وآخرون (2015):** هدفت الدراسة إلى معرفة الأهمية النسبية للمواد المحاسبية التي يدرسها خريج المحاسبة، والسعي إلى معرفة مدى امتلاك الخريجين في الجامعات الأردنية لمجموعة المعارف والمهارات المنصوص عليها في معايير الدولية للتعليم المحاسبي، معرفة الوسائل المقترحة لرفع مستوى المحاسبة بما يتماشى مع معايير التعليم المحاسبي الدولية، مقارنة النتائج الفعلية لامتحان الكفاءة الجامعي لتخصص المحاسبة، مع نتائج الدراسة الميدانية، فقد قام الباحثون بإجراء دراسة مسحية على عينة الدراسة، حيث تم

تصميم استبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة البالغ عددها 32 خريجاً من خريجي البكالوريوس لعامي 2013 و 2014 بجامعتي الشرق الأوسط والزرقاء، وكذلك 32 من أرباب العمل لهؤلاء الخرجين. توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد مواءمة للمناهج الدراسية لتخصص المحاسبة في الجامعات الأردنية حسب معايير التعليم المحاسبي الدولية.

- **دراسة النعاس وعقوب (2016):** هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في الأداء الأكاديمي لطلبة قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد بجامعة طبرق. وتوصلت الدراسة إلى أن عوامل البيئة التعليمية تؤثر تأثيراً جوهرياً عند مستوى دلالة 5 %على الأداء الأكاديمي لطلبة قسم المحاسبة. وبينت الدراسة عدم وجود أي فروقات لتأثير تلك العوامل تعزى إلى نوع الجنس والحالة الاجتماعية. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالبيئة التعليمية من خلال تطوير المناهج التعليمية وأساليب التدريس والرفع من كفاءة أعضاء هيئة التدريس، الأمر الذي يسهم في الرفع من مستوى الأداء الأكاديمي لطلبة الجامعات.
- **دراسة كحيط وأحمد (2016):** هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في العراق لمعايير التعليم المحاسبي الدولي، وقد صممت استمارة استبانة وزعت على عينة من 30 من أساتذة المحاسبة بمختلف التخصصات في مؤسسات التعليم العالي في العراق، وجامعات ومؤسسات التعليم التقني، وتوصلت الدراسة إلى أن البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حالياً في التعليم العالي في العراق غير متطابقة مع معايير التعليم المحاسبي الدولية.
- **دراسة الفطيمي (2018):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى رضا خريجي أقسام المحاسبة بجامعتي مصراته والمرقب حول دور المناهج المحاسبية في تزويدهم بالمهارات اللازمة لسوق العمل، حيث قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة غير عشوائية مكونة من طلبة خريجي أقسام المحاسبة بجامعتي مصراته والمرقب، الذين يدرسون في مرحلة الماجستير بالأكاديمية الليبية فرع مصراته، من خلال تصميم استمارة استبانة، وقد تم توزيع 60 استمارة، وتوصل الباحث إلى أنه يوجد رضا لدى خريجي أقسام المحاسبة عن دور المناهج المحاسبية في تزويدهم ببعض المهارات اللازمة لسوق لعمل، وعدم رضاهم عن بعض المهارات الأخرى.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يتضح أن بعض الدراسات قامت بدراسة مخرجات التعليم المحاسبي، ومتطلبات سوق العمل (الماقوري، 2008؛ فرج وآخرون، 2008؛ سمهود، 2013؛ الفطيمي وآخرون، 2013)، كما ركزت بعض الدراسات على مدى ارتباط مناهج التعليم المحاسبي بمتطلبات سوق العمل (اشميلة والطرلي، 2013؛ مامي وميرة، 2013؛ الفطيمي، 2018؛ بيوض، 2018)، في حين تناولت

بعض الدراسات تشخيص مشاكل ومعوقات التعليم المحاسبي، وأثره على جودة التعليم المحاسبي (زكري، 2015؛ أبو غالية وآخرون، 2017)، كما هدفت دراسة لربش ومقلة (2013) إلى تقييم واقع التعليم المحاسبي في ليبيا وتطلعات الطلاب، في حين حاولت دراسة الصقع (2010) تقديم نموذج لتطوير برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية. واستكمالاً للدراسات السابقة، قامت هذه الدراسة بالتعرف على مدى احتواء برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراتة والزاوية على المهارات المهنية اللازمة لسوق العمل وفقاً للمعايير الدولية، وهذا ما لم تتناوله الدراسات في البيئة المحلية. كما أن كل الدراسات السابقة اتبعت المنهج الكمي من خلال استخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات، في حين اعتمدت هذه الدراسة أسلوب المنهج الكيفي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى (المضمون).

3. مشكله الدراسة:

إن التغيرات والتطورات الحديثة التي تمر بها ليبيا في الوقت الحاضر سواء من الانفتاح على العالم الخارجي أم حداثة سوق الأوراق المالية، تظهر تحديات غاية في الأهمية، متضمنة دور الجامعات الليبية في الإسهام في بناء مؤسسات حديثة ومتطورة للدولة الليبية، وبيان مدى قدرتها على تخريج الكوادر المؤهلة علمياً في جميع المجالات، ومن بين تلك المجالات مجال المحاسبة. ومن أهم التحديات التي تواجه الجامعات الليبية عدم وجود معايير محاسبية محلية، وعدم وجود جمعيات محاسبية مهنية تسهم في تطوير التعليم المحاسبي في ليبيا. حيث أكدت العديد من الدراسات التي أجريت في البيئة المحلية (بيوض، 2018؛ شميلة والطرلي، 2013؛ سمهود، 2013؛ زكري، 2015؛ أبو غالية وآخرون، 2017؛ الفطيمي، 2018) أن التعليم المحاسبي في ليبيا يعاني الكثير من القصور والمشاكل، والكثير من التحديات.

وفي السياق نفسه، بينت دراسة اشميلة والطرلي (2013)، ودراسة الفطيمي وآخرين (2013) أن مستوى جودة برامج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية أقل من المستوى المطلوب، في الوقت الذي أوصت في بعض الدراسات الأخرى (موسى، 2007؛ الماقوري، 2008؛ شميلة والطرلي، 2013؛ لربش ومقلة، 2013؛ مامي وميرة، 2013؛ موسى، 2013) بالاهتمام ببرامج التعليم المحاسبي من خلال الاستفادة من تجارب الدول العربية في دراسة مدى توافق برامجها التعليمية مع المعايير الدولية للتعليم المحاسبي.

واستناداً لما سبق، يمكن استنتاج أن برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا يلبي احتياجات سوق العمل من المحاسبين المهنيين المؤهلين من أجل الإسهام في تطوير برامج التعليم المحاسبي في ليبيا، ويتطلب الأمر دراسة مدى مواكبته للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي.

وعليه يمكن صياغة مشكله الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى مواكبة برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراتة والزاوية للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي؟

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مواكبة برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراتة والزاوية للمعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي، وذلك من خلال التعرف على مدى احتواء برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراتة والزاوية على المهارات المهنية اللازمة لسوق العمل وفقاً لهذا المعيار.

5. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية التعليم المحاسبي، ودوره في تأهيل كوادر لسوق العمل، حيث يأمل الباحثان أن نتائج هذه الدراسة ستلفت انتباه القائمين على البرامج التعليمية بالجامعات الليبية إلى أهمية وضع برامج للتعليم المحاسبي وفقا للمعايير الدولية.

كما يأمل الباحثان أن هذه الدراسة تعتبر إضافة متواضعة للأدب المحاسبي في هذا المجال، حيث من الممكن أن تكون هذه الدراسة مرجعاً يستفيد منه القائمون على مهنة المحاسبة في المؤسسات التعليمية.

6. حدود الدراسة:

حدود موضوعية: تناولت الدراسة مدى مواكبة برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراتة والزاوية للمعيار الثالث فقط من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي.

حدود مكانية: اقتصرت الدراسة على برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراتة والزاوية.

حدود زمنية: تم جمع البيانات وتحليلها خلال الفصل الدراسي خريف 2021/2020.

7. منهجية الدراسة:

قام الباحثان بجمع وتحليل البيانات الثانوية من خلال استقراء موضوع الدراسة في الأدب المحاسبي من أجل تغطية الجانب النظري. وفي الجانب العملي للدراسة استخدم الباحثان المنهج الكيفي بالاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى لتحليل البيانات الدراسة العملية.

8. مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة في برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لمرحلة البكالوريوس، وتم اختيار أسلوب العينة المتاحة (للباحثين) لجمع البيانات والمتمثلة في برنامج التعليم المحاسبي بكليتي الاقتصاد بجامعتي مصراتة والزاوية.

9. الدراسة الميدانية

استخدم الباحثان المنهج الكيفي بالاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى لتحليل بيانات الدراسة العملية. ومن أجل الإجابة على تساؤل الدراسة تطلب الأمر تحليل المهارات التي تحتويها برامج التعليم المحاسبي بجامعتي

مصراتة والزاوية، ومقارنتها بالمعايير الدولية للتعليم المحاسبي، حيث نص معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (3) على أنه على برامج التعليم المحاسبي أن تحتوي على المهارات المهنية الآتية: المهارات الذهنية، المهارات الاجتماعية والاتصالية، المهارات الشخصية، والمهارات التنظيمية.

وبهدف التحقق من أن برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية تحتوي على المهارات المهنية اللازمة لإعداد محاسبين مؤهلين وفقا للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي قام الباحثان بمراجعة مخرجات التعلم المستهدفة ضمن دليل المعايير والمتطلبات الأكاديمية للبرنامج التعليمي، وكذلك مخرجات التعلم المستهدفة ضمن دليل المعايير الأكاديمية للمقررات الدراسية (توصيف المقررات) للبرنامج التعليمي لقسم المحاسبة بجامعتي مصراتة والزاوية، والمتمثلة في: المعرفة والفهم، المهارات الذهنية، المهارات العملية والمهنية، والمهارات العامة والمنقولة، ومقارنتها بالمكونات الأربعة للمهارات المهنية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي الثالث للتعليم المحاسبي، وذلك على النحو الآتي:

1.10 المهارات الذهنية:

الجدول التالي يوضح درجة توافق برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي فيما يتعلق بالمهارات الذهنية:

جدول 1: درجة توافق برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية للمعايير الدولية فيما يتعلق بالمهارات الذهنية

ت	المهارات الذهنية حسب المعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي	الجامعة	
		الزاوية	مصراته
1	تُقيَّم المعلومات من مصادر ووجهات نظر متنوعة من خلال القيام بـ: البحث، التحليل، الجمع.	✓	✓
2	يطبق الحكم المهني بما في ذلك تحديد وتقييم البدائل للتوصل إلى استنتاجات على درجة عالية من الموضوعية تأخذ بعين الاعتبار كل الوقائع والظروف ذات الصلة.	✓	✓
3	يحدد متى يحتاج لتشاور مع الاختصاصين لحل المشاكل والتوصل للاستنتاجات.	×	×
4	يطبق الاستدلال والتعليل، التحليل الانتقادي، والتفكير الإبداعي لحل المشاكل.	✓	✓
5	يقترح الحلول للمشاكل غير المنظمة ومتعددة الجوانب.	✓	✓

يتضح من الجدول السابق أن برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراته والزاوية تواكب إلى حد كبير معايير التعليم المحاسبي الدولية، حيث نجد أنها تحتوي على أغلب المهارات الذهنية التي حددها المعيار الدولي للتعليم المحاسبي الثالث باستثناء المهارة (يحدد متى يحتاج لتشاور مع الاختصاصين لحل المشاكل والتوصل للاستنتاجات).

2.10 المهارات الاجتماعية والاتصالية:

الجدول التالي يوضـح درجة توافق برامج التعليم المحاسـبي بجامعتي مصـراتة والزاوية للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي فيما يتعلق بالمهارات الاجتماعية والاتصالية:

جدول 2: درجة توافق برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية للمعايير الدولية فيما يتعلق بالمهارات الاجتماعية والاتصالية

ت	المهارات الاجتماعية والاتصالية حسب المعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي	الجامعة	
		الزاوية	مصراته
1	يعرض التعاون، والعمل في فريق من أجل تحقيق أهداف المنظمة.	✓	✓
2	يتواصل بوضوح وبدقة عند: عرضه، مناقشته، تقريره الرسمي وغير الرسمي الشفهي والكتابي.	✓	✓
3	يُظهِر الوعي للاختلافات الثقافية واللغوية في جميع الاتصالات.	✓	✓
4	يطبق تقنيات الاستماع الجيد والمقابلة الفعالة.	✓	✓
5	يطبق مهارات التشاور من أجل تقليل الصراعات أو رفضها، حل المشاكل، وزيادة الفرص.	×	×
6	يعرض الأفكار، ويؤثر في الآخرين من أجل تحقيق دعمهم والتزامهم.	✓	✓
7	ابتكار الحلول وتداولها، وإبرام الاتفاقيات، وهو يرتبط بالسلوك الاجتماعي للفرد.	✓	✓
8	حل المواقف المتعارضة بكفاءة، كالبدء بطرح الآراء المقبولة من قبل المعارضين لاجتذاب ثقتهم، ثم مناقشة وجهات النظر المعارضة.	✓	✓
9	القدرة على العمل في أماكن متعددة الثقافات.	✓	✓

يتضح من الجدول السابق أن برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراته والزاوية تواكب إلى حد كبير المعايير التعليم المحاسبي الدولية، حيث نجد أنها تحتوي على أغلب المهارات الاجتماعية والاتصالية التي حددها المعيار الدولي للتعليم المحاسبي الثالث باستثناء المهارة (يطبق مهارات التشاور من أجل تقليل الصراعات أو رفضها، حل المشاكل، وزيادة الفرص).

3.10 المهارات الشخصية:

الجدول التالي يوضح درجة توافق برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي فيما يتعلق بالمهارات الشخصية:

جدول 3: درجة توافق برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية للمعايير الدولية فيما يتعلق بالمهارات الشخصية

ت	المهارات الشخصية حسب المعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي	الجامعة	
		الزاوية	مصراته
1	يظهر التزامًا بالتعليم المستمر.	✓	×
2	يطبق الشك المهني من خلال الاستفسار والتقييم النقدي لكل المعلومات.	✓	✓
3	يضع معايير عالية لتوحيد ومراقبة أدائه الشخصي، من خلال التأمل والتغذية المرتدة من الآخرين.	✓	×
4	يدير الوقت والموارد للوفاء بالالتزام والمهنية.	✓	✓
5	يتوقع التحديات ويخطط للحلول الممكنة.	✓	✓
6	يتعامل مع الفرص الجديدة بعقل منفتح.	✓	✓
7	إدارة ذاتية وهي مقدرة الفرد على معرفة حقيقته وحقيقة سلوكه في العمل، ويشمل ذلك تعلمه لكيفية التعامل مع أوجه القصور، ومواجهة المشكلات التنظيمية المحتملة.	✓	×
8	تحفيز الآخرين وتوقع التغيير والقدرة على التعامل معه.	×	✓
9	التحلي بروح المبادرة، والقدرة على تعيين الأولويات في حدود الموارد المتاحة والمحدودة.	✓	✓
10	القدرة على اتخاذ القرارات، والتحلي بالقيم الأخلاقية.	✓	✓

يتضح من الجدول السابق أن برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراته والزاوية تواكب إلى حد كبير معايير التعليم المحاسبي الدولية، حيث نجد أنها تحتوي على أغلب المهارات الشخصية التي حددها المعيار الدولي للتعليم المحاسبي الثالث باستثناء مهارة (تحفيز الآخرين وتوقع التغيير والقدرة على التعامل معه) في جامعة الزاوية، ومهارة (الالتزام بالتعليم المستمر)، ومهارة (الإدارة الذاتية) بجامعة مصراتة.

4.10 المهارات التنظيمية:

الجدول التالي يوضح درجة توافق برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي فيما يتعلق بالمهارات التنظيمية:

جدول 4: درجة توافق برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية للمعايير الدولية فيما يتعلق بالمهارات التنظيمية

ت	المهارات التنظيمية حسب المعيار الدولي الثالث للتعليم المحاسبي	الجامعة	
		الزاوية	مصراته
1	ينفذ المهام بالتوافق مع الممارسات المتبعة للوفاء بالمواعيد المحددة.	✓	✓
2	يراجع أعماله وأعمال مرؤوسيه لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع معايير الجودة للمنظمة.	✓	✓
3	يطبق مهارات إدارة الأفراد لتحفيز وتطوير الآخرين.	✓	✓
4	يطبق مهارات التفويض لتوزيع المهارات.	✓	✓
5	يطبق مهارات القيادة للتأثير على الآخرين من أجل العمل نحو تحقيق أهداف المنظمة.	✓	✓
6	القدرة على التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المشاريع، وإدارة الأفراد والموارد، واتخاذ القرارات	✓	✓
7	القدرة على حسن التمييز عند إصدار الأحكام المهنية.	✓	✓

يتضح من الجدول السابق أن برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراته والزاوية تواكب إلى حد كبير المعايير التعليم المحاسبي الدولية، حيث نجد أنها تحتوي على أغلب المهارات التنظيمية التي حددها المعيار الدولي للتعليم المحاسبي الثالث.

وتأسيساً على ما سبق ذكره، يتضح أن برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراتة والزاوية تحتوي على أغلب المهارات المهنية اللازمة لإعداد محاسبين مؤهلين وفقاً للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي. وبناءً على ذلك يمكن للباحثين اتخاذ قرار بأن: "برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراتة والزاوية تحتوي على المهارات المهنية اللازمة لإعداد محاسبين مؤهلين وفقاً للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي".

10. مناقشة النتائج:

من خلال التحليلات السابقة للمهارات التي تم تضمينها في مخرجات التعلم المستهدفة ضمن دليل المعايير الأكاديمية للمقررات الدراسية (توصيف المقررات) للبرنامج التعليمي لقسم المحاسبة بجامعتي مصراتة والزاوية، والمتمثلة في: المعرفة والفهم، المهارات الذهنية، المهارات العملية والمهنية، والمهارات العامة والمنقولة، ومقارنتها بالمهارات المهنية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي الثالث للتعليم المحاسبي، والمتمثلة في المهارات الذهنية، المهارات الاجتماعية والاتصالية، المهارات الشخصية، والمهارات التنظيمية، يلاحظ أن:

- برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية تتوافق إلى حد كبير مع معايير التعليم المحاسبية الدولية من خلال تضمينها أغلب هذه المهارات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التوافق مرتبط فقط بالمهارات التي تم تضمينها في دليل توصيف المقررات الدراسية، وهذا قد لا يعكس تطبيق هذه المهارات في القاعات التدريسية، حيث أن هذا يتطلب دراسة ميدانية للتحقق من مدى تدريس هذه المهارات بالقاعات الدراسية من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعتين. هذه النتيجة جاءت متوافقة مع دراسة الفطيمي (2018) حيث توصل الباحث إلى أنه يوجد رضا لذي خريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية عن دور المناهج المحاسبية في تزويدهم ببعض المهارات اللازمة لسوق لعمل. كما توصل مامي وميرة (2013) إلى أن أفراد عينة الدراسة يؤكدون على وجود مهارات ومعارف متوقعة تؤدي إلى التأهيل المحاسبي المهني المطلوب، ولكن بمستوى متوسط مثل: مهارات الاتصال والتكيف مع البيئة المحيطة، مهارات العمل مع الفريق، ومهارات تقنية الحاسوب. وفي المقابل جاءت هذه النتيجة متناقضة مع نتائج بعض الدراسات الأخرى، حيث يرى فرج وآخرون (2008) أن نظام التعليم المحاسبي في ليبيا غير قادر على تنمية المهارات العامة والشخصية، والمهارات المهنية والوظيفية، ولا يوجد توافق بينهما، كما توصل الفطيمي وآخرون (2013) إلى أن برامج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية ما تزال غير كافية لتأهيل الطلاب بالمهارات اللازمة للنجاح في مهنة المحاسبة، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الليبي، والتطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات.
- في الوقت الذي تشكل فيه المحاضرة جزءًا لا يتجزأ من التعليم الجامعي في مجال المحاسبة، غالباً ما تكون الأساليب التفاعلية أكثر ملاءمة لتنمية أغلب المهارات، خاصة الفكرية والذهنية، إضافة إلى ذلك

فإن أساليب التعليم التعاوني من خلال القيام بمشاريع وأبحاث جماعية تعطي فرصاً للطلاب لتنمية مهارتهم الشخصية، ومهارات التعامل مع الآخرين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الباحثين قد قاما بمراجعة أساليب التعليم والتعلم في دليل المعايير الأكاديمية للبرنامج التعليمي لقسم المحاسبة بجامعتي مصراتة والزاوية، حيث تبين أن هناك تنوعٌ في هذه الأساليب يتراوح بين المحاضرات، والتمارين الجماعية، والعروض التقديمية، ودراسات الحالة، والورقات البحثية الفردية والجماعية، والتقارير الميدانية. فهذه النتيجة جاءت متوافقة مع ما أوصى به الاتحاد الدولي للمحاسبين في مقدمة معاييره التعليمية على ضرورة تدريب المعلمين، وتشجيعهم على استخدام أساليب تدريس التعليم المركزي، التي تهدف إلي إكساب الطلاب مهارات التعلم والتوجيه الذاتي بعد التخرج مثل: استخدام دراسات الحالة، وعروض العمل، والعمل في مجموعات، وتبني أسلوب التعلم التعاوني، وكذلك تحفيز الطلاب للمشاركة بفاعلية في العملية التعليمية (عبد الجواد، 2013)، وهذا ما أكدته دراسة كل من (خلاط وآخرون، 2007؛ الفطيمي، 2013؛ النعاس وعقوب، 2016؛ الفطيمي، 2018؛ بيوض، 2018) على أنه يجب عدم الاعتماد على أسلوب التلقين وتبني أساليب حديثة في التعليم المحاسبي لزيادة فرص تنمية المهارات لدى طلبة أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية.

11. خاتمة الدراسة:

في ضوء التحليلات السابقة توصلت الدراسة إلى أن برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراتة والزاوية تحتوي على المهارات المهنية اللازمة لإعداد محاسبين مؤهلين وفقاً للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي، كما توصلت الدراسة إلى أن برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية تتوافق إلى حد كبير مع معايير التعليم المحاسبية الدولية من خلال تضمينها المهارات التي نصت عليها المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، وأن هناك تنوعٌ في أساليب التعليم والتعلم في برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية، الأمر الذي يعطى فرصاً للطلاب لتنمية المهارات التي نصت عليها المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، ومن أمثلة هذه الأساليب: المحاضرات، والتمارين الجماعية، والعروض التقديمية، ودراسات الحالة، والورقات البحثية الفردية والجماعية، والتقارير الميدانية.

وفي ضوء النتائج السابقة يتعين على القائمين على تطوير البرنامج التعليمي المحاسبية بالجامعات الليبية مراعاة إضافة خطة للتدريب العملي للطلبة في مجال المحاسبة والمراجعة خلال دراستهم الجامعية لا تقل عن

ستة أشهر، الأمر الذي يساعد على تحضير الطلبة لدخول سوق العمل بعد التخرج. كما ينبغي على القائمين على إعداد وتوصيف البرامج المحاسبية في الجامعات الليبية مراجعة وتقييم برامجهم وتحديثها في ضوء التطورات الاقتصادية والعالمية المستمرة. كما يجب أن تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعقد مؤتمرات علمية وورش عمل للقائمين على البرامج المحاسبية، وكبار أساتذة المحاسبة في الجامعات الليبية، لدراسة القضايا المتعلقة بالمناهج وأساليب التعليم والتعلم بهدف المساعدة في الارتقاء ببرامج المحاسبة في ليبيا إلى أعلى المستويات.

12. المراجع:

أبو غالية، مفتاح سالم، العبيدي، أحمد يوسف، الفرجاني، منصور محمد، (2017) معوقات تطوير التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد العاشر.

شميله، ميلاد رجب، الطرلي، محمد مفتاح، (2013) مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد (1).

بيوض، نجيب سالم، (2018) تحديد مستوى جودة التعليم الجامعي لتخصص المحاسبة من وجهة نظر خريجي قسم المحاسبة في الجامعات الليبية، مؤتمر التعليم العالي التقني والجامعي في ليبيا الواقع وآفاق التطوير، كلية التقنية الكهربائية والإلكترونية، بنغازي، ليبيا.

حسان، محمود صبحي جمعة، (2018) مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.

خلاط، صالح ميلود، المشاط، عادل عبد الحميد، موسى، فتحي رمضان، (2007) تقييم مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية من وجهة نظر خريجي أقسام المحاسبة، التعليم المحاسبي في ليبيا واقعه وإمكانيات تطويره، الأكاديمية الليبية طرابلس.

زكري، محمد أبو القاسم، (2015) التحديات والمشاكل المعاصرة التي تواجه الجودة الشاملة للتعليم المحاسبي في ليبيا، مجلة آفاق، العدد (1).

سمهود، فتحي المبروك، (2013) مدى ملاءمة تخصصات التعليم المحاسبي الحالية لمتطلبات سوق العمل، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث حول واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

فرج، عبد النبي امحمد، الحضيري، مصطفي مصباح، (2008) مخرجات التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، طرابلس ليبيا.

الفطيمي، محمد مفتاح، (2018) دور المناهج المحاسبية في تزويد خريجي أقسام المحاسبة بالمهارات اللازمة لسوق العمل، مؤتمر التعليم العالمي التقني والجامعي في ليبيا– واقع وآفاق التطوير، كلية التقنية الكهربائية والإلكترونية، بنغازي، ليبيا.

الفطيمي، محمد مفتاح، نورواني، نورليا مات، يوسف روحيلة، (2013) الجامعات الليبية ودورها في تزويد الطلبة بالمهارات والكفاءات اللازمة لسوق العمل، وجهة نظر طلبة أقسام المحاسبة، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث حول التعليم في ليبيا الإسلامي، الجامعة الوطنية الماليزية، ماليزيا.

كحيط، أمل عبد الحسين، أحمد، أحمد ميري، (2016) مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي المهني في العراق لمعايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد (39)، العراق.

عبد الجواد، خولة محارب، (2013) أثر إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات على التأهيل المحاسبي: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة. http://hdl.handle.net/20.500.12358/18303

لربش، منصور محمد، المقلة، محمد عاشور، (2013) التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ومتطلبات تطويره بما يتلاءم وتطلعات الطلاب، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد (1).

الماقوري، نادية ميلاد محمد، (2008) تضييق الفجوة بين برنامج التعليم المحاسبي ومتطلبات ممارسة المهنة، رسالة ماجستير بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية.

مامي، طارق المهدي، ميرة، عبد الحفيظ فرج، (2013) دور المناهج المحاسبية في تطوير ممارسة مهنة المحاسبة، دراسة تطبيقية بجامعة الزاوية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث حول واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، الأكاديمية الليبية طرابلس.

مطر، محمد، نور، عبد الناصر، الرمجي، نضال، (2015) الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية، المؤتمر العلمي المهني الدولي الحادي عشر نحو عالمية مهنة المحاسبة والتدقيق، 9-10\أيلول\2015، الأردن.

موسى، علي محمد، (2007) واقع التعليم المحاسبي وأثره على التأهيل المهني لخريجي الجامعات، مؤتمر التعليم المحاسبي في ليبيا واقعه وامكانيات تطويره، الأكاديمية الليبية طرابلس.

موسى، فتحي رمضان، (2013) مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية الحكومية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الثاني، جامعة الزاوية.

النعاس، حسام مراجع مؤمن، عقوب، خليل عقوب الصغير، (2016) العوامل المؤثرة على الأداء الأكاديمي لطلبة المحاسبة في كلية الاقتصاد بجامعة طبرق، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد (8)، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن. ص 94-124.

المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في توفير فرص العمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي

دراسة ميدانية على بعض المنشآت الواقعة بمدينة مصراتة

محمد الهادي خليل
m.khalil@eps.misuratau.edu.ly

الملخّص

يهدف هذا البحث إلى التعرّف على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل لخريجي المؤسسات الجامعيّة وما يعادلها، ولتحقيق ذلك فقد اعتمد الباحث على أداة الاستبانة وسيلةً لجمع البيانات من العينة المختارة للبحث التي تتمثّل في المسؤولين، وهم (المدير ونائبه) لكل مشروع على حده في المشروعات الصغيرة والمتوسطة قيد البحث البالغ عددها (12) مشروعاً، حيث تمّ الحصول على عدد (24) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وهو العدد الكلي لهذه الفئة الممثلة لمجتمع البحث. هذا وقد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يصف بدوره الظاهرة قيد البحث. ومن بين أهم النتائج التي تم الوصول إليها: ضعف الالتزام من جانب المشروعات قيد البحث من خلال تشجيع خرّيجي مؤسسات التعليم العالي بدفعهم للعمل، وتوضيحهم لفرص العمل المتمثلة في تلك الجهات من أجل كسب خبراتهم ومهاراتهم، وكذلك تكوين الفكرة الإيجابيّة لديهم تجاه تلك المؤسسات، وقد خلُص البحث بتقديم مجموعة من التوصيات، كان أهمها: العمل على إتاحة الفرصة للعمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لشريحة خرّيجي مؤسسات التعليم العالي بصورةٍ خاصة، من أجل كسب خبراتهم ومهاراتهم، وما لهذا الشأن من أثرٍ إيجابي لتنمية أفكارهم، ومن ثم نجاح تلك المؤسسات المختلفة وتطورها.

الكلمات الدالة: *المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فرص العمل، مؤسسات التعليم العالي.*

Small and Medium Enterprises and their Role in Providing Job Opportunities for Graduates Institutions of Higher Education

"A field Study on Some Facilities Located in the City of Misurata"

Abstract:

This research aims to identify the role of small and medium enterprises in creating job opportunities for graduates of university institutions and their equivalent. The number of small and medium-sized projects is under study (12) projects. A number of (24) valid questionnaires were obtained for statistical analysis, which is the total number for this category, which is representative of the research community. This has been the reliance on the descriptive approach, which in turn describes the phenomenon under study. Among the most important results that have been reached is the weak commitment on the part of the projects under consideration by encouraging graduates of higher education institutions by pushing them to work and explaining to them the job opportunities represented in those entities in order to gain their experiences and skills, as well as to form a positive idea they have towards these institutions. The research concluded by presenting a set of recommendations, the most important of which were: Working to provide the opportunity to work in small and medium projects for graduates of higher education institutions in particular, in order to gain their experience and skills, and this has a positive impact on the development of their ideas and then the success and development of these various institutions.

Keywords: Small and medium enterprises, Job opportunities, Higher education institutions.

1. المقدّمة:

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً وحيوياً في خلق فرص العمل للخريجين من المؤسسات التعليميّة، والراغبين في درجة الاعتماد على الذات، بدلاً من الاعتماد على الآخرين؛ مما يسهم ذلك في تطوير أفراد المجتمع. وبالتالي الانتقال بهم من الفئة الفقيرة إلى الفئة ذات الدخل الجيد، ومن ثم الإسهام في الحدّ من مشكلة البطالة والفقر. كما بدأت البطالة بالظهور والتنامي بين خريجي مؤسسات التعليم العالي التي تخرَج الأعداد الكثيرة سنوياً؛ لينضم قسمٌ منهم إلى صفوف العاطلين عن العمل. ويرافق تنامي ظاهرة البطالة انحسار قدرة مؤسسات التشغيل في القطاع العام وطاقته على استيعاب المزيد من العاملين بأجر. وفي مواجهة هذه الظاهرة، فقد قامت بعض الدول بإعادة النظر في أنظمتها التعليميّة والتدريبية، بحيث تطعم برامجها التعليمية والتدريبية بمساق يستهدف إثارة اهتمام الطلبة الخريجين، وتنمية اتجاهاتهم، وتوجيههم نحو خيار العمل للحساب الخاص خيارًا بديلًا. وبذلك تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة (عبداللطيف، 2018: 03). كما أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضاً أهمية قصوى في دعم الاقتصاد الوطني، ودفع عجلة التنمية، وأثر إيجابي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة الصادرات. وخلق فرص عمل جديدة (منصور، 2020: 03). ولا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا معقدة، ولديها مرونة كافية لتنويع الإنتاج (التائب، 2018: 703). وتشكّل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل (زنديق، 2017: 56). ممّا جعلها محل تركيز واهتمام في معظم الدول النامية؛ نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في زيادة الإنتاج والإسهام في زيادة مستوى الدخل. (رشوان، 2019: 93).

لذا، فإن الدراسة ستسلط الضوء على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل لشريحة الخريجين من مؤسسات التعليم العالي، وإسهامها في تحقيق التكامل الاجتماعي والنمو الاقتصادي للمجتمع. ويستلزم الأمر دراسة دور الحكومة ومؤسسات الأعمال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ بحيث تقدّم حلولاً لمشاكل المجتمع، لا أن تبقى عبأً عليه كما هو الحال بالوضع الراهن في ليبيا. (تقرير فريق عمل دراسة وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2013: 07).

2. الدراسات السابقة:

تعدّدت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عدة نواحي، وفي هذا السياق يستعرض الباحث بعضاً من الدراسات السابقة، التي لها صلة بموضوع البحث وفق ما يأتي.

1- هدفت دراسة "مقايله، إيهاب" (2020) إلى تحديد أبعاد الدور التنموي (الاقتصادي والإجتماعي) لمؤسسات التمويل الأصغر وتحليلها ، وذلك من خلال دراسة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية. " فاتن " باعتبارها أهم مؤسسات التمويل الأصغر في دولة فلسطين وأقدمها، وتوصّلت إلى بيان الدور الاقتصادي الكبير الذي تلعبه المؤسسة على مستوى المستفيدين وأسرهم، وعلى مستوى المجتمع المحلي، إضافة إلى أثر الدور الاجتماعي للقروض الإنتاجيّة وغير الإنتاجيّة التي تقدمها المؤسسة.

2- أظهرت دراسة "تنتوش وآخرين" (2018) واقع الشباب وسوق العمل الليبي، حيث هدفت إلى معالجة العوامل المؤثرة على واقع الشباب في سوق العمل، ومسببات البطالة، وذلك لأهمية هذا الموضوع للشباب الباحثين عن عمل ممن يشكلون مستقبل البلاد، لذا كانت خلاصتها بعدة استنتاجات. أهمها إفادة الباحثين وصنّاع القرار والشباب لوضع تصور أكبر عن واقع سوق العمل، والعوامل التي ترتبط به، مثل مخرجات التعليم، والأوضاع الاقتصادية.

3- بيّنت دراسة "الأسرج، حسين" (2010) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية. وهدفت إلى دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل، وخلق فرص العمل في الدول العربية من خلال التعرّف على مفهومها، وأهميتها بالنسبة لتلك الدول، وخلصت بعدد من السياسات لتنمية هذا القطاع الهام، وتفعيله، وتعظيم دوره في التشغيل، وخلق فرص العمل في الدول العربية.

4- جاءت دراسة "النمروطي و صيدم" (2012) بعنوان: بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها، وهدفت هذه الدراسة كذلك إلى تسليط الضوء على أهميّة الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، وتقليل نسبة البطالة بين الخريجين في الأراضي الفلسطينية، من خلال قدرتها الكبيرة على إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة، وخلق مداخيل لهم، ولأصحاب هذه المشاريع، الأمر الذي يُسهم في رفع المستوى المعيشي

لفئات كثيرة من أفراد المجتمع، لذا توصّلت هذه الدراسة إلى أن المشاريع الصناعية والتجارية الداخلية تسهم بشكل كبير في تقليل نسبة البطالة أكثر من غيرها من المشروعات.

5- هدفت دراسة "العبدالله و عدوس" (2017) إلى تسليط الضوء على دور المشاريع الصغيرة المموّلة من صندوق التنمية والتشغيل في الحدّ من الفقر والبطالة، من خلال إسهام المشاريع الصغيرة في تحقيق ذلك، وبيان أثرها في تحسين الوضع المعيشي، والدخل للمستفيدين من هذه القروض. فيما خلصت في التوسع بالمشاريع الصغيرة، وزيادة قيمة القروض بشكل عام، وكذلك استحداث برامج إقراضية خاصة من شأنها استقطاب فئة الشباب من: (20 – 30) سنة، عن طريق إشعار مرابحة تفضيلية، وأقساط مربحة لتشجيعهم للبداية بمشاريع خاصّة بهم، وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية خصوصاً في المناطق الريفية للوقوف على واقع هذه المشاريع عن كتب.

6- هدفت دراسة "الشويرف وآخرين" (2019) إلى التعريف بمفهوم المشروعات الصغيرة في ليبيا، ومقارنتها ببعض التجارب الأُخرى، وتسعى كذلك إلى دراسة واقع البطالة وحجمها داخل الاقتصاد الليبي، ومن ثَمَّ بيان أثر المشروعات الصغيرة في الحدّ منها. فيما كشفت أهم النتائج أن المشروعات الصغيرة الفردّية هي النمط الغالب على المشروعات الصغيرة في ليبيا، وتضم أعدادًا كبيرةً من القوى العاملة سواءً الوطنية أم الأجنبية مما يجعل منها حلاً لمواجهة مشكلة البطالة داخل الاقتصاد الليبي.

7- دراسة "الجنابي، حيدر" (2019)، هدفت إلى تحليل المشاكل والتحديات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق من حيث الحصول على التمويل اللازم للنهوض بواقع هذه المشاريع، حيث خلُصت إلى إبراز النتائج. وأهمها: عدم وجود أطر قانونية، وحوافز سواء ضريبية أم تمويلية لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

8- في دراسة "زنديق، خلود" (2017)، هدفت الدراسة إلى التعرّف عن معدلات البطالة في فلسطين، والآثار الناجمة عنها، وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين بشكل عام، ومحافظة طولكرم بشكل خاص، وبيان أهم العوامل المؤثرة عليها، وأهم المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المشروعات في محافظة طولكرم، وخلُصت الدراسة إلى التركيز على زيادة مستوى الدعم الحكومي، والجهات الممولة للمشروعات، من خلال تقديم الإعانات والتسهيلات والاستشارات اللازمة

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عند حدوث خسائر أو أزمات ماليّة؛ لضمان استمرارية تلك المشروعات في ضوء التجارب الدولية، ومعرفة واقعها الحقيقي، وكذلك الوصول للمأمول في ضوء رؤية 2030 التي تهدف إلى إصلاح الاقتصاد السعودي، ومواصلة نموه، وإنهاء اعتماده على النفط مصدرًا أساسيًّا للدخل، وتوصّلت إلى أن هناك العديد من الصعوبات التي تعيق هذه المشروعات من تحقيق أهداف الرؤية. منها الحصول على التمويل، إذ لا تتعدى نسبة تمويل المنشآت الصغيرة: 5% من إجمالي التمويل في المملكة، وهي نسبة ضئيلة مقارنةً بالمعدلات العالميّة. والنتيجة هي: انخفاض إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ لا تتجاوز: 20% و: 53% من الوظائف بالمملكة السعودية، حيث تستهدف رؤية 2030 رفع هذه النسبة إلى: 35% بحلول عام 2030م.

9- ناقشت دراسة "منصور، علي" (2020)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية 2030م، حيث هدفت إلى تحليل أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة السعودية في ضوء التجارب الدولية، وخلُصت الدراسة إلى أن هناك العديد من الصعوبات التي تعيق هذه المشروعات من تحقيق أهداف الرؤية. منها قلة الحصول على التمويل اللازم لمثل هذه المشروعات.

التعقيب عن الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات والبحوث السابقة، التي لها صلة بموضوع البحث، تبيّن الآتي:

- نلاحظ أن الدراسات السابقة التي تناولها الباحثون تنوّعت، وكان تركيزها على دور مثل هذه المشروعات في خلق فرص العمل، والتقليل من نسبة البطالة في المجتمعات بشكلٍ عام، إضافة إلى أن بعض الدراسات اهتمّت بالتعرّف على أسباب المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات.
- يتناول هذا البحث موضوع دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل لشريحة الخريجين من مؤسسات التعليم العالي، ومن ثم الإسهام في انخراط هذه الشريحة بسوق العمل، وتقليل نسبة البطالة فيه.

3. مشكلة البحث:

تُعدُ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى مشروعات التنمية التي تتبناها وتدعمها الكثير من الدول المتقدّمة والنامية لما لها من دورٍ في إحداث التنمية الشاملة للمجتمع بالعصر الحالي. كما تعتبر من الطرق التي اتبعتها الدولة الليبية فيما سبق؛ لأجل التخفيف من حدة البطالة والقضاء عليها. (الشويرف وآخرون، 2019: 304). لذا أسهمت إسهامًا واضحًا خلال العقود الأخيرة في الأنشطة الاقتصادية للعديد من الدول التي اهتمت بها. خاصةً فيما يتعلق بإيجاد فرص عمل دائمة. (عنبة، 2017: 18). وبالتالي فإن لكل قطاع خاص في أي مجتمع مشكلاتهُ الوظيفية الخاصة به، التي بلا شك تختلف عن مشكلات قطاع خاص آخر في بلد آخر. وقد يعود هذا الاختلاف إلى بعض الأسباب، مثل الظروف البيئية السائدة في المجتمع المحيط بالقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال: نجد أن القطاع الخاص الليبي يعاني من ضعف قدرته على استقطاب جميع طالبي العمل. إما بسبب طبيعة المهارات والخبرات التي تطلُبُها تلك الوظائف، ولا توجد حالياً في هؤلاء المتقدمين لطلب العمل، وإما بسبب عزوف بعض المتقدمين عن قبول الخدمة ببعض الوظائف؛ لأسباب اجتماعية مثلاً، أو من حيث النظر إلى الجوانب الإيجابية الأخرى المتمثلة في الحوافز المادية والمعنوية المختلفة، التي من خلالها تكون دافعاً قويّاً للرغبة في العمل. ومن خلال ذلك كان هناك عزوفاً فعليّاً من قبل الخريجين لمؤسسات التعليم العالي للعمل بهذه المشروعات من خلال بيان المعلومات المستوفاة من استمارة الاستبانة، وكذلك المعلومات التي تمّ الحصول عليها من خلال مقابلة المسؤولين وحديثهم عن واقع إتاحة فرص العمل من تلك المشروعات لشريحة خرّيجي مؤسسات التعليم العالي، وما في حكمها. هذا وقد تمت ملاحظة أنّ هناك تقصير واضح وقلّة رغبة من جانب المسؤولين بتلك المشروعات في عزمهم باستقطاب العاملين من ذوي المؤهلات الجامعيّة وما في حكمها، ومن ثَمّ البحث عن الأسلوب أو الحوافز التشجيعيّة التي بدورها تبثّ فيهم روح الحماس بالعمل، وسيلةً للدفع بهم، وكذلك التعريف بمكانتهم وأهميتهم بالمجتمع. ويعزي الباحث هذا الأمر إلى قلة اهتمام المسؤولين بتلك المشروعات في تبني سياسات ناجحة لجلب العاملين من ذوي المؤهلات الجامعيّة، وما يعادلها من خلال منحهم الحوافز التشجيعيّة المادّية والمعنويّة بشكلٍ يناسبهم، وما لذلك من دورٍ واضح في دفعهم، وحرصهم على العمل حتى يتسنى لهم معرفة الأشخاص المتميّزين لديهم، إضافة إلى تدني مستوى الرغبة في تشغيل هذه الشريحة حسب تخصّصاتهم من خلال اتباع الأساليب العلمية، والموضوعيّة في اختيارهم، وتوظيفهم، والاهتمام بهم.

ويشتق من هذه المشكلة التساؤل التالي:

ما مدى إسهام المسؤولين واهتمامهم بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي؟

4. فرضية البحث:

ليست هناك أي إسهام أو اهتمام من المسؤولين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل لخرّيجي مؤسسات التعليم العالي.

5. أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في الآتي:

1- بيان مدى فاعليّة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في توفير فرص عمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي وما يعادلها.

2- حثّ المسؤولين بإدارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مساعدة شريحة الخرّيجين من مؤسسات التعليم العالي وما يعادلها، بالعمل على توفير فرص العمل لديهم، وتمكينهم بشكلٍ مبني على الأسس والمفاهيم المتبعة.

3- تقديم توصيات عن دعم خريجي الجامعات والمعاهد العليا للحصول على فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

6. أهمية البحث:

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانةٌ هامة في هياكل اقتصاديات غالبية دول العالم. ولعل خصائص هذه المؤسسات هي التي منحتها تلك المكانة. كما أن وجود مجموعات أو أعداد كبيرة من المؤسسات الصغيرة، متقاربة في الحجم، تعمل في إطار ظروف تنافسية، وتشغّل أعداداً كبيرة من العمال، سيعمل لا محالة على تحقيق العدالة في توزيع الدخل. (أبو شنب، 2015: 218). وأضاف (عيسى و العربي، 2019: 271) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة تجاوزت: 90% من عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة بالعالم، وتشغل ما بين: 50% و 60% من إجمالي قوة العمل وتوفّر الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو: 70% من فرص العمل في دول الاتحاد الأوروبي.

هذا وتكمن أهمية البحث من خلال الآتي:

1. تناول هذا البحث موضوعاً مهمّاً، وهو التعرّف على إمكانية توفير فرص العمل لخرّيجي مؤسسات التعليم العالي، وما يُعادلها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمجتمع، حيثُ بالإمكان الاستفادة من نتائجه وتوصياته في تقديم الحلول الممكنة.
2. التعرّف على المشاكل التي تواجه خرّيجي مؤسسات التعليم العالي عند رغبتهم في البحث عن فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم محاولة إيجاد الحلول لهذه المشاكل، ممّا يكونُ لها الأثر الإيجابي على الأسرة والمجتمع أجمع.
3. إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها قدرة على الإسهام الفعّال في عملية التنمية، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي من بينها توفير فرص العمل، ومكافحة الفقر والبطالة، والتشجيع على الإبداع والابتكار، إضافة إلى استغلال الموارد المحلية المتاحة، وتنمية وتطوير الموارد البشرية.
4. تبرز أهمية هذا البحث في توضيح وبيان دور الجامعات في تسهيل الخريجين ومساعدتهم لإقامة مشروع صغير أو متوسط الحجم من أجل توفير فرص العمل.

7. حدود البحث:

- الحدود المكانية:

طُبق هذا البحث على بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الإنتاجية والخدمية والتجارية) الواقعة داخل نطاق مدينة مصراتة – ليبيا.

- الحدود الزمانية:

تم تطبيق هذا البحث في سنة 2021.

وفي سبيل دراسة الموضوع بشكلٍ جيد وسعياً للإجابة على الإشكالية المطروحة، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة وفق الآتي:

المحور الأول: المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث (المفهوم، الخصائص، الأهمية).

أولاً: مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

هناك العديد من التعاريف للمؤسسات أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تم الاعتماد عليها في تحديد مفهوم تلك المنشآت التي تميزها عن المنشآت الكبيرة من حيث عدة نقاط مثل:-

1- تمركز ملكيّة المشروع بين عدد محدود من الأفراد.

2- أن يكون إنتاجه محلياً، ونصيبه من السوق الذي ينافس فيه صغيراً نسبياً.

3- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة، كما يعتمد إلى حدٍ كبير على الموارد المحليّة (حدة و الزهرة، 03).

4- توفير رأس المال بوساطة فرد أو مجموعة من الملاك.

5- حجم المشروع صغيرًا أو متوسطًا بالنسبة إلى قطاع الصناعات، أو الخدمات التي ينتمي إليها. (رشوان، 2019: 100).

أما في الدول النامية فهناك اختلافات واضحة في تعريف المشروع الصغير والمتوسط، وغالباً ما يرتبط ذلك بطبيعة النظام الاقتصادي السائد فضلاً عن مستوى النمو الاقتصادي في البلد، ففي الأردن مثلاً يُعَدُ المشروع صغيراً عندما لا يتجاوز عدد العاملين فيه أربعة أشخاص، بينما تُعَدُ المنشآت متوسطة الحجم إذا كان عدد العاملين بها ما بين 5- 9 عمال، أما في سوريا فقد حدّد القانون المشروعات الصغرى بأنها تلك التي يعمل بها تسعة أشخاص أو أقل، في حين المشروعات المتوسطة هي تلك التي يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 30 عاملاً (حرب،2006: 117). وفي ليبيا تُعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بموجب قرار (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) رقم (109) لسنة 2006 الخاص بإنشاء صندوق التشغيل. بأنها: " مجموعة المشروعات الإنتاجية والخدمية التي يمتلكها القطاع الخاص، وهي مشروعات تتميّز ببساطتها، وعدم استخدامها للتقنيات المعقدة، وتلعب دورًا مهمًّا في استيعاب المشغّلين الشباب، ولا يزيد عدد العاملين في المشروعات الصغيرة عن 25 عنصراً، كما لا يزيد رأس المال التأسيسي عن 2.5 مليون دينار ليبي حدًا أقصى، أما المشروعات المتوسطة فلا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 عنصراً، ولا يزيد رأس المال التأسيسي عن 5 مليون دينار ليبي حدًا أقصى.(خلف الله وآخرون،2019: 232). وبالرغم من تعدّد هذه التعاريف إلا أنها تجتمع على أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات يعملُ بها عدد محدود من العمّال، وتكون عادةً في شكل منشآتٍ فردية، أو مشروعاتٍ عائلية ذات حجم صغير، ويتمُ إنشاؤها برأس مال محدود، وتختلفُ تبعاً للقطاع الذي تعملُ به، وترتبط بالهدف الذي أُنشئت من أجلِه(سراج و داود،2020: 07 – 08).

ثانياً: خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

من الواضح أن هذه المشروعات تلعبُ دوراً رئيسًا في خدمة التنمية، وتُسهمُ بشكلٍ فعّال في خدمة مخطّطي القوى العاملة على المستوى القومي بما تستوعِبُهُ من أعدادٍ كبيرةٍ من القوى البشرية، وخدمة البيئة المحيطة بها، وتنميتُها، حيثُ إن من أهم خصائصُها الآتي:

1- لا تحتاج لاستثمارات كبيرة أو رؤوس أموال ضخمة، فهي بعيدة غالباً عن القروض الخارجية، أو استخدام النقد الأجنبي، وتدخُل دائماً في حدود قدرات صغار المستثمرين والتعاونيّات.
2- مكثّفة للعمالة، وتُتيح فرص عمل كثيرة وغير مكلفة، فهي تَحُدّ من مُشكِلة البطالة بما تستوعبُهُ من أعدادٍ أكبَرُ من العمالة، وتُسهمُ في تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعيين. (خيون و عيسى، 2018: 154).
3- الاعتماد على الخامات المحلّية، حيثُ تعتمد غالبية المشروعات على الخامات المحلية، ومن ثَمَّ تقل الحاجة إلى الاستيراد، وما لذلك من أثرٍ على الميزان التجاري.
4- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مراكز لتدريب العمالة، ومن ثَمَّ إمداد المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة. (العمري و البرازي، 2016: 148).
5- إن هذه المشروعات تتوفّر لديها القدرة على الانتشار الجغرافي، بحيثُ تتواجد في الأماكن التي تمتلك فيها ميزة نسبية، فالمشروع يقدّم خدماته في المكان الذي يجد فيه طلباً على منتجاته، ويعتمد في تسويق منتجاته على الاتصالات الشخصيّة مع العملاء.
6- الهيكل التنظيمي لهذه المشروعات عادةً ما يكون بسيطًا ومحدودًا، ولا يحتاج إلى مستويات إدارية متعدّدة، لأن هذه المشروعات غالباً ما تكون منشآتٍ فردية مملوكة لشخصٍ واحدٍ، أو شركات أشخاص مملوكة للعاملين بها.(سراج و داود، 2020: 09 – 10).

ثالثاً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع.

تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافداً مهمّاً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتُشكّل مجالاً واسعاً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية.(جمعة و علي، 2018: 81). كما توفّر المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكثير من السلع منخفضة الثمن، وتعمل على سدّ احتياجات المواطن من منتجات وسلع قد تكون غير موجودة في الأسواق المحيطة بهم. فهي تنتشر في مجالات عديدة كالتجارة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى. (زكري و بن عيسى، 2016: 113). كما تخلق فرص عمل لكثير من الشباب والنساء وتعمل على تقليل الضغوط على الوظائف الحكومية. ويكثر الإبداع والابتكارات المختلفة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يفتح الكثير من مجالات الاستثمار، التي تستغل جهود

الشباب وخبراتهم في العمل بشكلٍ ملحوظ . (أسماء، 2021). وتعدّ الأكثر عدداً، والأكثرُ اعتماداً على الخامات والكفاءات المحلّية، واستخداماً للتقنية المتوفّرة محلّياً أيضاً. (الشريف، 2020: 80). كما تدعم بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة. وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة، تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تنتشر في حيّز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور روح المبادرة ومهاراتها ونموهما، إضافةً إلى تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف.(منصور، 2020: 14). وتسهم في التخفيف من الأوبئة الاجتماعية، وانتشار الجريمة.(جمعة و علي، 2018: 87). ويعتمد نجاح أي مشروع أو مؤسسة على مدى القدرة على تلبية حاجات السوق، كما يعتبر المستهلك أساساً يجب العمل على إرضائه وتلبية حاجاته.(عطية و أحمد، 2015: 115). إن ما حققته المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعديد من البلدان النامية من إنجازات في مجال تحسين أوضاع اقتصادية واجتماعية ومعيشية ومعالجتها جعل منها عنصراً هاماً من عناصر التنمية، وارتقى بها إلى مرتبة متقدمة ضمن أولويات معظم الدول النامية.(التائب، 2018: 704).

المحور الثاني: دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل في المجتمع.

لم تعُد مؤسسات التعليم العالي في العصر الحديث، قاصرة بالمحافظة على التراث الثقافي ونقله من حين لآخر، بل أصبحت في خدمة مجتمعاتها تبحث عن الحقائق وتواجه المتغيرات المستمرة، وتسهم في إيجاد حلول لمشكلات المجتمع، وتمدّ سوق العمل الحكومي والأهلي بالكوادر البشرية المؤهلة.(الغامدي، 2018: 135).

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتصاديات السوق هي محرك التنمية الاقتصادية. ونظراً لملكيتها الخاصة وروح المبادرة الخاصة بها، ومرونتها وقدرتها على التكيّف، فضلاً عن قدرتها على الاستجابة للتحدّيات والبيئات المتغيّرة، تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحقيق نمو مستدام، وتوليد فرص العمل بطريقة مهمة.(الجنابي، 2019: 09).

ولا شك أن لتلك المشروعات أهميةٌ بالغة في دعم الاقتصاد والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، خاصةً عندما تعاني الدولة من شُح الموارد الطبيعية، ويكون الاستثمار المتاح بالعنصر البشري والطاقات الخلاقة، وأكبر مثال على ذلك ما تحقق في اليابان، وتايوان، وكوريا وغيرها من الدول التي استطاعت أن تحقّق نموّاً اقتصاديّاً كبيراً، وثورة حضارية يشهدُ لها التاريخ في زمن قياسي. فقد اعتمدَ الاقتصاد التايواني على سبيل المثال وبنسبة (98.2%) على المشاريع التي بلغ عددُها (10.098.185)

مشرُوعاً حتى نهاية عام 2001، حيثُ شَغَلت هذه المشاريع: (9.382.540) عاملاً، منهم: (77%) في مشاريع صغيرة ومتوسطة (حرب، 2006: 118).

المحور الثالث: تحليل البيانات وعرض النتائج والتوصيات.

بعد بناء أداة الدراسة، وتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وبعد التأكد من صدق الأداة وثباتها. تم توزيع الاستبانة علي عينة الدراسة، وبعد الانتهاء من تجميع البيانات، وتفريغها، والتحقق من عدم وجود أخطاء بها، تأتي مرحلة تحليل البيانات حيث يحتاج الباحث إلى تحليل البيانات إحصائياً تمهيداً لاستخلاص النتائج منها، وتقدير إمكانية تعميمها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: اعتمدت هذه الدراسة على الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات، والإحصاء الاستنتاجي، حيث تم تفريغ بيانات الاستمارات وتجهيزها للتحليل الإحصائي باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:-

- معامل ألفا كرونباخ لثبات الاستبانة.
- الإحصاء الوصفي وشملت: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والرسومات البيانية.
- اختبار T لعينة واحدة لمعرفة اتجاه المبحوثين.

تحليل القسم الأول من الاستبانة (البيانات الشخصية**):**

تضمّن هذا القسم تحليل البيانات الأولية الخاصة بالمشاركين المتمثلة في الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والخبرة. وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة حيث كانت نتائج التحليل على النحو الآتي:

الجنس: يبيّن الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، حيث نلاحظ أن جميع عينة الدراسة من الذكور، بينما لا يوجد العنصر النسائي ضمن عينة الدراسة ، والسبب في ذلك يكمن في أن العنصر النسائي لم يكن يشغل الوظائف القيادية العليا، وهي المدير للمشروع، ونائبه اللّديْن تمثّلت فيهم عينة البحث.

جدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسبة
ذكور	24	%100
إناث	0	% 0
المجموع	24	%100

العمر: يبيّن الجدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة كانت: 37.5% هي للفئة الثانية: (30–40) ثم تليها الفئة الثالثة: (40–50) حيث بلغت نسبتها: 29.2% بينما تساوت النسبة عند الفئة الأولى والثانية، وبلغت نسبتهم: 16.7%.

جدول (2) توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية.

الفئات العمرية	العدد	النسبة
أقل من 30	4	%16.7
40- 30	9	%37.5
50-40	7	%29.2
أكثر من 50 سنة	4	%16.7
المجموع	24	%100

المؤهل العلمي: يبيّن الجدول (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة بلغت: 62.5% وهي للمؤهل العلمي (دبلوم متوسط)، ثم تليها المؤهل العلمي (دبلوم عالي) وبنسبة: 16.7%، كما تساوت النسبة عند المؤهل العلمي (الإعدادي والجامعي) وبلغت نسبتهم: 8.3%، بينما لا يوجد ضمن عينة المؤهل العلمي للدراسات العليا.

جدول (3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
إعدادي	2	%8.3
ثانوي	1	%4.2
دبلوم متوسط	15	%62.5
دبلوم عالي	4	%16.7
جامعي	2	%8.3
دراسات عليا	0	%0
المجموع	24	%100

سنوات الخبرة: يبيّن الجدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة كانت: (45.8%) هي للفئة الأولى (أقل من 5 سنوات)، بينما كانت أقل نسبة بلغت: (4.2%) وهي للفئة الأخيرة (أكثر من 15 سنة).

جدول (4) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	11	%45.8
10-5	8	%33.3
15-10	4	% 16.7
أكثر من15	1	%4.2
المجموع	24	%100

تحليل القسم الثاني من الاستبانة:

يحتوي هذا القسم على (11) عبارة تم صياغتها لمعرفة إلى أي مدى يوافق أو لا يوافق المشاركين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في توفير فرص العمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي، حيث احتوت الاستبانة على عدد من الفقرات وفقاً لتدرج ليكرث الخماسي.

ثبـات الأداة: تم استخدام اختبار "ألفا كرونباخ" "Cronbach's Alpha Test"، لاختبار الثبات، الذي يُعد واحداً من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل البيانات لاستمارة الاستبانة؛ لإعطاء الشرعية لاستمارة الاستبانة، وعلى ضوء نتائج هذا الاختبار تُعدّل الاستمارة أو تبقى كما هي، ويتضح من الدراسة الاستطلاعية عند تطبيق اختبار "ألفا كرونباخ" أن معامل الثبات قد بلغ: (0.63) وهذا ربما دلّ على ثبات الأداة، وأن الارتباط بين الإجابات جيدة ومقبولة إحصائياً، وهى أعلى من الحد الأدنى المقبول لقبول الثبات البالغ:(0.60).

اتجاهات المبحوثين: تضمن هذا الجزء على (11) فقرة تقيس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي. ولمعرفة اتجاه آراء المبحوثين عن فقرات الأداء، تم حساب الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، واختبار معنوية الفقرات، والوزن النسبي، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للفقرات والمحور العام.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	القيمة الاحتمالية	الأهمية النسبية
هناك دعم حكومي لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تزاول أنشطة متنوعة	2.00	0.72	-6.78	0.00	0.40
تهتم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باتباع الأساليب العلمية والموضوعية في اختيار العاملين بها وتعيينهم.	1.63	0.77	-8.75	0.00	0.33
تعمل المشروعات على تعيين العاملين حين وجود وظائف شاغرة، وعند الحاجة لهم.	2.17	1.40	-2.91	0.01	0.43
يمتلك المشروع الإمكانيات المادية الجيدة التي تمكّنه من القيام بالعمل بالشكل المناسب.	3.38	1.61	1.14	0.27	0.68
يملك المشروع الموارد المالية الكافية لإدارة أنشطته وتسيير عملياته لتحقيق الأهداف.	2.96	1.55	-0.13	0.90	0.59
هناك إقبال واضح من الخريجين الجامعيين للعمل بالوظائف المختلفة حسب تخصصاتهم.	1.79	0.83	-7.11	0.00	0.36
هناك اهتمام ورغبة من قبل إدارة المشروع في تعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا بمختلف الوظائف.	2.50	1.25	-1.96	0.06	0.50
تمنح إدارة المشروع الحوافز المادية للمتميّزين بالعمل.	1.63	0.82	-8.17	0.00	0.33
توجد الحوافز المعنويّة المختلفة للعاملين المتميّزين.	1.63	0.65	-10.41	0.00	0.33
يمتاز المشروع بوضع اقتصادي ومالي جيد يؤهله للمنافسة ومواكبة التطورات.	2.79	1.35	-0.76	0.46	0.56
الخريجون من الجامعات والمعاهد العليا يشكلون النسبة الأكبر من العاملين.	1.54	0.66	-10.86	0.00	0.31
المجموع:	2.18	0.51	-7.80	0.00	0.44

يوضح جدول (5) قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة عن كل فقرة من فقرات الأداة، حيث تمركزت آراء أفراد العينة عن الخيارين "غير موافق" و "غير موافق بشدة" لمقياس ليكارث الخماسي، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لثماني عبارات بين:(1.54 ، 2.50) وجميع هذه

العبارات ذات دلالة إحصائية. بينما العبارات الثلاثة المتبقية تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين:(2.79 . 3.38)، وفي ذلك إشارة الى أن آراء أفراد العينة تتمركز حول الخيار "محايد" وأنها غير ذات دلالة إحصائية.

يتضح من الجدول رقم (5) الآتي:

1. لا يوجد دعم حكومي لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تزاول أنشطة متنوعة، حيث بلغ المتوسط (2) بانحراف معياري: (0.72)، وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح؛ مما يعني تجانس أفراد مجتمع الدراسة في تقديرهم لدعم الحكومة للمشروعات الصغيرة، والمتوسطة، بنسبة موافقة (40%) وهي نسبة ضعيفة.
2. لا تهتم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باتباع الأساليب العلميّة والموضوعيّة في اختيار العاملين بها وتعيينهم، حيث بلغ المتوسط:(1.63) بانحراف معياري:(0.77) وبنسبة موافقة:(33%) وهي نسبة ضعيفة؛ وهذا يعني أنه لا يوجد اهتمام من قبل إدارة تلك المشروعات موضوع البحث في اختيار العاملين وتوظيفهم من خلال إتباع أسلوب علمي موضوعي يتسم بالنزاهة والشفافية بعيداً عن المجاملات والعلاقات العاطفية في عملية اختيار العاملين الكفوؤين المؤهلين لشغل الوظائف والأعمال المختلفة.
3. من خلال النظر لنتائج التحليل الإحصائي نلاحظ أن العاملين لا يتم توظيفهم عند الحاجة لذلك، أو حينما تطلّب الأمر ذلك، حرصاً من إدارته على الأخذ بعين الاعتبار عدة ظروف ربما تحدث في المستقبل، كندرة العاملين الماهرين، وقلة وجودهم في أغلب الأوقات مثلما أدلى به بعض المبحوثين، بل يترك الأمر ولا تسند له أية أهمية ممّا يدلّ على ضعف الإدارة للمشروع، حيثُ بلغ المتوسط الحسابي:(2.17) وبانحراف معياري:(1.40) وكذلك نسبة موافقة بلغت:(0.43) وهي نسبة ضعيفة أيضاً.
4. نلاحظ عند هذه الفقرة أن المبحوثين كانوا مؤيدين للسؤال، وأن نسبة الموافقة كانت إلى حدٍ ما جيدة، حيث بلغت قيمتها:(0.68)، والمتوسط كذلك:(3.38)، بانحراف معياري بلغ:(1.61)، ممّا يشير ذلك إلى أن تلك المشروعات موضوع البحث تمتلك الإمكانيات المادية المناسبة من حيث القيام بالعمل.

5. ومن خلال النظر إلى هذا السؤال نستنتج أن تلك المشروعات موضوع البحث لا تتمتّع بوفرة الموارد المالية الكافية لإدارة كافة الأنشطة وتسيير أغلب الأعمال، حيثُ يتّضح ذلك من خلال قيمة المتوسط وهي:(2.96)، وكذلك الانحراف المعياري وهو:(1.55)، وكذلك نسبة موافقة شكّلت قيمة:(0.59).
6. فيما يتعلّق بهذا السؤال نستنتج كذلك بأن عملية الإقبال للعمل من قبل خرّيجي مؤسسات التعليم العالي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تكاد تكون معدومة للغاية، وذلك من خلال النظر إلى قيم التحليل المختلفة، حيثُ إن المتوسط يساوي:(1.79)، بانحراف معياري أيضاً:(0.83)، وأن الأهمية النسبية بلغت:(0.36)، وهي قيمة ضعيفة. إضافةً إلى أن هناك بعض من الجوانب الأخرى التي أدلى بها بعض من المبحوثين، وفي أغلب المشروعات قيد البحث، من بينها نظرة المجتمع لأولئك الخريجين أصحاب المؤهلات الجامعية وما في حكمها، التي تتمحور في كون هذه الأعمال لا تليقُ بهم وغيرُ منسجمة مع ما يتمتعون به من خبرات ومؤهلاتٍ عليا، ممّا يعبرون عن تلك العروض بأنها خلافٌ لطموحاتهم.
7. تشير النسب المتعلّقة بهذا السؤال كما هي بالجدول رقم (5) أن هناك تقصير واضح من إدارة تلك المشروعات المختلفة من حيثُ الإقبال والرغبة في توظيف شريحة الخريجين من المؤسسات الجامعية، وما يُعادلها، والدفع بهم، وتشجيعهم لكسب الخبرات، وإعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون، ممّا يسهم ذلك في تحقيق سمة التكافل الاجتماعي.
8. فيما يتعلق بعملية منح إدارة المشروع للحوافز الماديّة للمتميّزين في أعمالهم، نلاحظ أن هذا الأمر لا يوجد له أية أهمية، من خلال مشاهدة نسب المتوسط الحسابي:(1.63)، وانحراف معياري إذ بلغت قيمته كذلك:(0.82)، إضافة إلى الأهمية النسبية حيثُ بلغت:(0.33) وهي قيمةٌ متدنية، ممّا يرجّح هذا الأمر غياب سياسات العمل الناجحة لدى إدارة الجهة، من بينها سياسة ربط الحوافز الماديّة بمعدّل الأداء المتحقق من الفرد العامل، وغيرها من الأساليب التشجيعية للعاملين.
9. فيما يتعلّق بالحوافز المعنويّة، فإنه لا يوجد أي اهتمام كذلك بهذا الجانب من خلال النظر إلى نسب التحليل الإحصائي بالجدول رقم (5)، وهذا يدلّ على افتقار إدارة تلك المشروعات للسياسات الفعّالة والدافعة للعاملين.
10. من حيثُ مدى تمتّع المشروع بالوضع أو المركز الاقتصادي والمالي المناسب الذي يؤهله للمنافسة ومواكبة التطوّرات التي ربما تحدث بالمستقبل، نلاحظ أن أوضاع المشروعات قيد البحث متدنّية نوعًا ما وليست بالمستوى الجيد من خلال النظر إلى النسب بجدول التحليل.

11. فيما يتعلق بالتعرف على أنّ النسبة الأكبر من العاملين بالمشروعات هم من الخريجين للجامعات والمعاهد العليا، نستنتج أن نسبة الموافقة ضعيفة جداً كما هو مبيّن في نسب التحليل، ممّا يدلّ ذلك على ضعف عملية إقبالهم بالعمل في مثل هذه المشروعات.

وبشكل عام فان الوسط الحسابي العام للأداة بلغ:(2.18) بانحراف معياري: (0.51)، وبوزن نسبي:(44%) من إجابات المبحوثين. وهذا يعني تحقّق فرضية الدراسة وذلك من خلال موافقة المبحوثين بأنه لا يوجد أي اهتمام أو إسهام من المسؤولين بالمشروعات موضوع البحث في توفير فرص العمل لخرّيجي مؤسسات التعليم العالي.

ومن خلال ما تمّ التطرّق له بالدراسات السابقة، نلاحظ أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إسهامًا في توفير فرص العمل، واستيعاب الأفراد العاملين، والبحث عن معالجة العوامل المؤثرة على واقع الشباب في سوق العمل، ونجد بالمقابل أنّ هذا البحث يسهم أيضاً في الوصول للحلول اللازمة التي تكفل إتاحة الفرص لخرّيجي مؤسسات التعليم العالي بالعمل في مثل تلك المشروعات، ومنحهم المزايا التشجيعية المختلفة.

7. منهجية البحث:

استخدم هذا البحث المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لمثل هذه البحوث، فهو يصف الظاهرة قيد البحث، وقد تمّ إجراء البحث تحديداً على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة مصراتة أنموذجا.

حيثُ تمثّلت في شركة النجمة لتكرير وتعبئة الزيوت النباتية، وشركة بلادي الخير للصناعات الغذائية، وكذلك مجمعي مزايا ومصراته ستار للتسوّق، إضافة إلى شركة L net لخدمات الإنترنت، وشركة الحداثة للاتصالات وتقنية المعلومات.

أما فيما يخص العينة المختارة، فقد أعتمد الباحث على عينة طبقية تتمثل في المسؤولين (المدير ونائبه) بتلك المشروعات البالغ عددها:(12) مشروعاً، والتي تمثّل في مجملها أيضاً المجتمع البحثي، حيثُ تمّ اختيار عدد: مشـ(02)ـروعين اثنين من الفئة الصغيرة، وذلك من خلال النظر إلى حجم العمالة الذي يتراوح عددهم ما بين:(10 – 15) عاملاً إضافة إلى رأس المال للمشروع الذي يتراوح أيضاً في حدود المليون دينار ليبي، وكذلك عدد:(02) مشاريع من الفئة المتوسطة، حيثُ حجم العمالة بها يتراوح ما بين:(25–30) عاملاً، ورأس مال عامل يقدّر كذلك بثلاثة ملايين دينار ليبي، ولكل مجال أو نوع نشاط على حده، وهي الأنشطة التجارية، والصناعية، والخدمية بالمدينة، هذا وقد أجريت معهم مقابلة شخصية مبدئية، ومن ثَمَّ تسليمهم استمارة الاستبانة،

والإجابة على الأسئلة الموضّحة ذات العلاقة بالموضوع، حيثُ تمّ اعتماد أسلوب المسح الشامل، وذلك بتوزيع عدد(24) استمارة استبانة تمثّل العدد الكلي للمبحوثين، واستردت بالكامل، أي بنسبة:(100%).

8. النتائج والتوصيات:

إن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة له آثارٌ إيجابية، فهو يحقّق فوائد عديدة تعودُ بالنفع عليها في المجتمع، من بينها خلق فرص العمل المختلفة للخرّيجين من مؤسسات التعليم العالي وما في حكمها، وبالتالي الاسهام في القضاء أو التخفيف من نسبة البطالة، ناهيك عن الاسهام في إعلاء قيمة الذات، والتدرّج في المستويات الاجتماعية، وهذه الأمور يُمكنُ إيجازها في خاتمة هذا البحث على شكل نتائج معزّزة بتوصياتٍ على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

1- قلة الاهتمام من جانب الحكومة فيما يتعلق ببرنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وما لها من دورٍ اقتصادي واجتماعي بالمجتمع يسهم في تطوير أفراده، والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على الآخرين.
2- لا يوجد اهتمام يُذكر من جانب المشروعات قيد البحث، وذلك من حيثُ اتباع الأسلوب العلمي والموضوعي في اختيار العاملين بالعمل، ممّا يؤدي إلى غياب النزاهة بالعمل لدى تلك المشروعات.
3- وضوح تأثير عامل البيئة الطبيعية والاجتماعية المتمثل في العادات والتقاليد بالمجتمع، كون تلك الأعمال لا تليقُ بمكانة الشباب من فئة الخرّيجين بمؤسّسات التعليم العالي للعمل بتلك المشروعات.
4- التقصير من جانب المشروعات موضوع البحث في منح الحوافز التشجيعيّة بنوعيها (المادّية والمعنويّة)، وما لها من آثارٍ إيجابيّة للعاملين المتميّزين في أعمالهم.
5- ضعف الالتزام من جانب المشروعات قيد البحث من خلال تشجيع خرّيجي مؤسسات التعليم العالي بدفعهم للعمل، وتوضيحهم لفرص العمل المتمثلة في تلك الجهات من أجل كسب خبراتهم ومهاراتهم، وتكوين الفكرة الإيجابيّة لديهم تجاه تلك المؤسسات، ممّا يؤكد مشكلة البحث ويُدعم فرضيّته.
6- تدنّي الوضع الاقتصادي والمالي للمشروعات موضوع البحث، حيثُ يعود ذلك إلى ضعف الاهتمام بدراسة الظروف البيئية المحيطة، ضماناً لمواكبة التطوّرات التي ربّما تحدث، والتي تؤهل تلك المشروعات للمنافسة، والوصول إلى المستوى المطلوب.

ثانياً: التوصيات

وفقاً للنتائج التي أسـفر عنها البحث من خلال الإطار النظري، والدراسـة الميدانية المصـاحبة له، تتبلور بعض التوصيات في نهاية هذا البحث المتواضع متمثلة في الآتي:

1- ضرورة الاهتمام من جانب الحكومة بدعم برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل الإسهام في تطوير أفراد المجتمع، وخلق فرص العمل، والحدّ من البطالة والفقر.

2- العمل على اتباع الأسلوب الموضوعي في عملية اختيار العاملين الكفوؤين للعمل، بنزاهة وشفافية، والبعد عن المجاملات والعلاقات العاطفية، ضماناً لحسن سير الأعمال اليومية بشكلٍ منتظم.

3- العمل على إتاحة الفرصة للعمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لشريحة خرّيجي مؤسسات التعليم العالي بصورةٍ خاصة، من أجل كسب خبراتهم ومهاراتهم، وما لهذا الشأن من أثرٍ إيجابي لتنمية أفكارهم، ومن ثم نجاح تلك المؤسسات المختلفة وتطوّرها.

9. المراجع:

- أبو شنب، سامح كريم: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد (12)، العدد (02)، 2015.
- أسماء، محمد: المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، مقال، 2021.
- الأسرج، حسين عبدالمطلب: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، 2010. Online at :

http://mpra.ub.uni-muenchen.de/22300/paperNo.22300,posted26.Dpril

- التائب، نجوى امحمد: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، " دراسة تطبيقية (1995- 2014)"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد(09)، العدد (01)، الجزء الثاني، 2018.
- الجنابي، حيدر عباس: المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والطموح، جامعة كربلاء، العراق، 2019.
- الشريف، خالد محمد: التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنمية الوطنية " دراسة حالة مصرف الجمهورية ليبيا "، جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية، سورابايا، إندونيسيا، 2020.

- الشويرف، محمد عمر وآخرون: المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة " التجربة الليبية "، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوّر المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراتة، 2019.
- العمري، محمد بن سعيد و البرازي، خالد بن عبدالله: دور المشروعات الصغيرة في استيعاب الأيدي العاملة وتوطينها، المجلة العربية للإدارة، المجلد(36)، العدد (01)، المملكة السعودية، 2016.
- الغامدي، لولوه غرم الله: فرص العمل المتاحة بالسوق المحلي لخريجات قسم تصميم الأزياء والنسيج ومدى توافقها مع المخرجات الأكاديمية، مجلة بحوث التربية النوعية، المقال(05)، العدد (49)، جامعة المنصورة، 2018.
- النمروطي، خليل و صيدم، أحمد: بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها، أعمال مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين " مشكلات وحلول "، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، فلسطين، 2012.
- تنتوش، محمد وآخرون، الشباب وسوق العمل الليبي، 2018.
- جمعة، عبدالرحمن عبيد و علي، وسام: دور الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد(26)، العدد(01)، جامعة الأنبار، العراق، 2018.
- حدة، رايس و الزهرة، نوري فطيمة: دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظم الحوكمة، دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.
- حرب، بيان: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " التجربة السورية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (22)، العدد (02)، جامعة دمشق، 2006.
- خلف الله، الهادي وآخرون: دور حاضنات الأعمال ومراكز الريادة والابتكار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مؤتمر ريادة الأعمال، جامعة مصراتة، 2019.
- خيون، أحمد تامر وعيسى، عزالدين دفع الله: المشروعات الصغيرة للشباب ودورها في الحد من مشكلة البطالة في العراق (دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الكوت)، مجلة لا رك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد (04)، العدد (31)، جامعة واسط، العراق، 2018.
- رشوان، عبد الرحمن محمد: دور السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراتة، 2019.

- زكري، محمد أبو القاسم وبن عيسى، فوزي رجب: المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا " الطموح والتحديات الداخلية "، مجلة الجامعي، المجلد (23)، العدد (01)، 2016.
- زنديق، خلود رائد: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017.
- سراج، أسماء عبد المنعم وداود، منى محمد: دور معايير المحاسبة والمراجعة المصرية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ريادة الأعمال، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة بطنطا، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المقال (08)، المجلد (40)، عدد خاص، جامعة طنطا، مصر، 2020.
- شادي، يوسف العبد الله و عدوس، ساهر محمد: دور المشاريع الصغيرة في الحدّ من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد (03)، العدد (03)، 2017.
- عبد العاطي، حنان سامي: وعي الشباب بموارده البشرية وعلاقته بجودة إنتاج المشروعات الصغيرة، مجلة بحوث التربية النوعية، العدد(40)، جامعة حلوان، مصر، 2015.
- عبداللطيف، أسار فخري: المشاريع الصغيرة والمتوسطة (المفهوم – المعوقات – المعالجات)، البنك المركزي العراقي، 2018.
- عطية، نيبال فيصل و أحمد، آيات عبدالمنعم: مهارات إدارة المشروعات الصغيرة للمتقاعدين وعلاقتها بالرضا عن الحياة، مجلة بحوث التربية النوعية، العدد (40)، جامعة المنصورة، 2015.
- عنبة، هالة محمد: المشروعات الصغيرة للشباب ما بعد عصر ريادة الأعمال، مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية، جامعة الدول العربية للنشر، المملكة السعودية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2017.
- عيسى، لخضر محمد والعربي، عائشة محمد: حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " تجربة الجزائر"، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراتة، 2019.
- مشروع الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطوّرة (2014–2024)، مجلس التخطيط الوطني، دولة ليبيا، 2013.
- مقايله، إيهاب: أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر، حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية " فاتن "، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد (22)، العدد (02)، المعهد العربي للتخطيط، 2020.

- منصور، علي بن ناجي: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية 2030م، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (40)، العدد (09)، أغسطس 2020.

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

واقع مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا وسُبل تطويرها لمواكبة متطلبات سوق العمل

محمد الطيب علي الشريف
كلية الاقتصاد - جامعة صبراتة
mahicq@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة لبيان واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، وسُبل تطويرها حتى تُواكب متطلبات سوق العمل المتغيرة والمتجددة باستمرار، وتمثلت أهمية الدراسة في أهمية الاهتمام بمناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية وتحديثها باستمرار؛ لتوفير كوادر محاسبية مؤهلة تأهيلًا أكاديميًّا مهنيًّا لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومواكبة متطلبات سوق العمل، مما ينعكس إيجابيًا على تطوير الأداء المالي في عموم القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة الليبية.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على أسلوب الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات، وتم توزيعها إلكترونيًا ويدويًا، حيث تم استطلاع رأي عينة عشوائية منتظمة مكونة من أربع فئات لها علاقة بالتعليم المحاسبي (واقعًا، وتطويرًا)، ولها علاقة بالمتطلبات التي يفرضها سوق العمل في البيئة الليبية من خلال الواقع العملي، وهذه الفئات هي: (أعضاء هيئة التدريس المحاسبي في الجامعات الليبية، طلبة الدراسات العليا تخصص محاسبة، خريجو أقسام المحاسبة، ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام بسوق العمل).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لاتُواكب متطلبات سوق العمل المتغيرة والمتجددة باستمرار، وتركيز الجامعات الليبية على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي في تدريس مواد المحاسبة. وقد أوصت الدراسة بضرورة ربط المواد المحاسبية النظرية بواقع سوق العمل، وضرورة الالتزام بالمعايير الدولية للتعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.

الكلمات الدالة: التعليم المحاسبي، معايير التعليم المحاسبي الدولية، سوق العمل الليبي.

The reality of accounting education in Libya and ways to develop it to meet requirements of the labor market

Mohammad Al-Tayyib Al-Sharif
Faculty of Economics - University of Sabratha

Abstract

This study aimed to discuss the reality of accounting education in Libya and ways to develop it to keep requirements of the labor market. The researcher used the descriptive analytical method, relying on the questionnaire method as a main tool for data collection, a random sample of four categories related to accounting education was surveyed, and it has to do with the requirements imposed by the Libyan labor market, these categories are (Professors of the accounting department, Masters and PhD students in accounting, accounting department graduates, Department managers and department heads). The study reached several results: accounting education in Libyan universities does not keep pace with the requirements of the labor market, accounting education can be developed in Libyan universities by adhering to international accounting education standards, with some obstacles facing the process of developing accounting education in Libyan universities.

Keywords: accounting education, international accounting education standards, the Libyan labor market.

1. المقدمة

تلعب المحاسبة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وذلك لما تُقدمه من معلومات تُستخدم لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وتقييم الأداء سواء أكانت للمستخدمين الداخليين أم للخارجيين، كما تُعتبر مهنة المحاسبة عنصرًا رئيسًا في دوران عملية الاقتصاد حيث تُعتبر مخرجات النظام المحاسبي من أهم مدخلات القرارات الاستثمارية باعتبارها عاكسة للوضع المالي للمشروع بكل شفافية ووضوح، ومبنية على أُسس ومعايير محاسبية، وهذا يتطلب أن يكون هناك تكامل وتنسيق بين كلٍ من (مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي)، حتى يستطيع كل واحد منهما تقديم المهمة المطلوبة منه بالشكل المُناسب، ويجب أن يكون لنظام التعليم المحاسبي أهدافًا واضحة، ومخرجات تعليمية محددة تُلبي

احتياجات سوق العمل من المتخصصين في مجال ممارسة مهنة المحاسبة وفق متطلبات العصر الحالي (محمود وآخرون، 2015).

اتسمت بدايات العصر الحالي بتغيرات هائلة في مختلف النواحي المتعلقة بحياة الإنسان، ونتيجة لذلك حدثت تطورات سريعة ومتلاحقة في العالم مما أثر في بيئة الأعمال الحديثة، وأدى ذلك إلى إحداث تغيرات جدرية في مختلف مجالات الحياة المعاصرة، التي من بينها مجال علم المحاسبة إحدى العلوم الاجتماعية التي تتسم بتأثرها الكبير بعوامل البيئة (الاقتصادية، والسياسية، والقانونية، والاجتماعية، والتكنولوجية)، فيجب أن تستجيب مهنة المحاسبة لمتطلبات بيئة العمل المتغيرة، وتتكيف مع تلك التطورات المستمرة والمتسارعة، فمخرجات مؤسسات التعليم العالي هي نفسها مدخلات وعناصر العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن ما سبق ذكره يجب أن ينعكس بشكل واضح في التعليم المحاسبي لمُسايرة التغيرات الحاصلة في مهنة المحاسبة، ومتطلبات البيئة الاقتصادية بشكل عام، وبما يُلبي متطلبات سوق العمل الذي يُعد الحاضنة الرئيسة لمخرجات التعليم المحاسبي، ونظرًا لأهمية التعليم المحاسبي في العالم فقد دعت العديد من المنظمات المهنية وأبرزها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، إلى ضرورة صياغة سياسات وأساليب تعليمية حديثة تُركز على إكساب الطالب الجامعي القدرات والمهارات المهنية اللازمة، وتُنمي لديه التفكير التحليلي والابتكاري وتبنيها ومواكبتها، ونتيجة لذلك صدرت معايير التعليم المحاسبي الدولية في (ثمانية) معايير يُعتبر الالتزام بتطبيقها بمثابة تطوير لمناهج التعليم المحاسبي الجامعي.

وفي هذا الصدد أشار (Nassar et al., 2013) إلى أن الأسلوب التقليدي المتبع حاليًا لا يؤهل الطالب الجامعي بالقدر المطلوب ليُمارس مهنة المحاسبة باقتدار، كما أن هذا الأسلوب لا يأخذ في اعتباره مفهومًا شاع حديثًا في الأوساط التعليمية هو مفهوم المهارات القابلة للنقل (Transferable Skills)، بمعنى أن المهارات التي يتم تطويرها خلال المراحل التعليمية المختلفة، يُمكن أن تُفيد مكتسبها عند انتقاله إلى مرحلة التوظيف، وعليه فإن جودة التعليم المحاسبي تلعب دورًا هامًا في تطوير مهنة المحاسبة.

ومن خلال ما سبق توضيحه جاءت فكرة الدراسة الحالية لعرض واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، والبحث في سُبل تطويرها حتى تُواكب متطلبات سوق العمل المتغيرة والمتطورة باستمرار، مع الوقوف على أهم التحديات التي تقف عائقًا أمام عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي.

2. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الأبحاث والدراسات السابقة التي قام بها الباحثون المهتمون بالتعليم المحاسبي ومدى توافقه مع متطلبات سوق العمل من نواحي عديدة ومختلفة، وفي الجزء التالي سيتم عرض بعض من تلك الدراسات ذات العلاقة بالدراسة الحالية كما يأتي:

فنجد مثلاً أن دراسة (أمين، 2012) تناولت المواءمة ما بين التعليم العالي وسوق العمل، وأظهرت أن الخلل يكمن في افتقار الخريجين لما يُعرف بمهارات القرن الواحد والعشرين مما يصعب دمجهم في سوق العمل وخاصة القطاع الخاص، وأوصت الدراسة بأن تعمل مؤسسات التعليم العالي جاهدة في إيجاد أفضل السُبل لتعزيز هذه المهارات، وتشجيع الأبحاث العلمية التي تتناول العلاقة بين التعليم وسوق العمل.

بينما اهتمت دراسة (Ayeboafo, 2012) بالأمور التي يجب أن يُركز عليها أساتذة المحاسبة في المؤسسات التعليمية بجمهورية غانا لإنتاج خريجين جاهزين لسوق العمل، وقد خلصت الدراسة إلى وجود فجوة بين نظرية المحاسبة (ما يُدرس في الجامعات) والممارسة العملية (سوق العمل)، وأن مناهج التعليم المحاسبي بحاجة إلى بذل مزيد من الاهتمام والعناية.

وفي المسار نفسه تناولت دراسة (Corte & Martinez, 2014) تحليل الاختلافات الموجودة في مجال العمل المحاسبي بين التدريب على الكفاءات التي تقدمها الجامعات بالمكسيك لطلاب المحاسبة من خلال التعليم المحاسبي، وبين المتطلبات المتعلقة بسوق العمل المتمثلة في (المعرفة، المهارات، والقيم)، وقد أظهرت النتائج أن هناك درجة كبيرة من الاختلاف بين تدريب الكفاءات الذي تلقاه المحاسبون الذين تخرجوا حديثًا من الجامعات المكسيكية وبين المتطلبات الحالية لسوق العمل.

أما دراسة (أحمد، 2016) فقد هدفت إلى معرفة مدى قدرة التعليم المحاسبي بالجامعات السودانية على الوفاء بمتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة، وبيان مدى التوافق بين مخرجات التعليم المحاسبي واستراتيجية التعليم للتأهيل المهني للاتحاد الدولي للمحاسبين، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تصميم استبانة لهذا الغرض، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية تُلبي إلى حد ما احتياجات بيئة قطاع الأعمال الحالية، مع وجود بعض أوجه القصور في التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية ومتطلبات استراتيجية التعليم للتأهيل المهني للاتحاد الدولي للمحاسبين.

وفي ذات السياق هدفت دراسة (حسان، 2018) إلى التعرف على مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل، من وجهة نظر المحاسبين وأصحاب العمل في المؤسسات والجمعيات الأهلية في قطاع غزة، وقد إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى إن أساليب وطرق التدريس بحاجة لتحديث لتتماشى مع المتطلبات العلمية والمهنية لسوق العمل.

وفي المُقابل تناولت دراسة (ياسمينة، 2019) بيان أهمية مؤسسات التعليم العالي المحاسبي في توفير محاسبين مهنيين قادرين على مواكبة تطورات سوق العمل، وذلك بكفاءات تُمكنهم من مواجهة تحديات التغير السريع في بيئة الأعمال ومعالجة المشكلات الاستثنائية، ولعل التعليم الجامعي يُعتبر الركن الأساسي للوفاء بمتطلبات سوق العمل، وهذا من خلال تكوين الطلبة وفتح التخصصات التي تُعنى بالتكوين والتأهيل في مختلف فروع العلوم المحاسبية والمالية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضرورة

لإعادة النظر في برامج التعليم المحاسبي في الجزائر، وتطوير مضامينه للتوافق مع توصيات (IFAC) وتوسيع ثقافة التعليم المحاسبي بإنشاء تخصصات جديدة، بالإضافة إلى تيسير دخول عالم مهنة المحاسبة بإصدار قوانين واضحة لتنظيم المهنة وتفعيل تطبيقها.

وبنتائج مغايرة لنتائج الدراسات السابقة هدفت دراسة (أبوبكر، 2021) إلى التعرف على العلاقة الإحصائية بين التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية وتوافقه مع متطلبات سوق العمل من وجة نظر أعضاء هيئة التدريس وأرباب العمل بالمملكة العربية السعودية في ضوء (رؤية المملكة 2030)، وقد تم اتباع المنهجين الوصفي التحليلي، والتاريخي، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية وتوافقه مع متطلبات سوق العمل من وجة نظر أفراد العينة (في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030)، وإن التعليم المحاسبي في تلك الجامعات يُسهم في تطوير قدرة الطالب وصقله بالمعارف والقدرات التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل.

وأخيرًا تناولت دراسة (حجازي وآخرون ، 2021) توضيح دور التأهيل الأكاديمي والعملي بكلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات طلبة المحاسة المهنية والأخلاقية، ولتحقيق ذلك تم استخدام أسلوب الإستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وقد أظهرت النتائج أن التأهيل الأكاديمي والعملي في كلية فلسطين التقنية متوفر إلى حد كبير، كما أظهرت أن مستوى الممارسات المهنية للطالب متوفرة.

التعليق على الدراسات السابقة

رغم الزخم الكبير للدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت (التعليم المحاسبي) من جوانب عدة مختلفة، سواء في البيئة الليبية أو في البيئة العربية والأجنبية[1] إلا أن الباحث لاحظ أن نتائج تلك الدراسات عن علاقة التعليم المحاسبي بسوق العمل ومدى التوافق بينهما (في كل من الدول المتقدمة أو النامية) على حدٍ سواء كانت متقاربة، فقد توصلت جميعها في نتائجها أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات يحتاج إلى تطوير وتحديث مستمر لكي يتماشى مع متطلبات سوق العمل المتجددة والمتطورة باستمرار، باستثناء دراستي (أبوبكر، وحجازي وآخرون) التي توصلتا إلى نتائج متغايرة في أن التعليم المحاسبي متوافق مع متطلبات سوق العمل ويوفّر مستوى من الممارسات المهنية لخريجي المحاسبة، ويُرجع الباحث السبب في ذلك هو أن كلتا الدراستين كانتا في سنة (2021) أي حديثة جدًا، فمن الممكن التزامهم بتطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية عند تحديث المناهج الدراسية المحاسبية، أو غيرها من الأسباب الأخرى.

وهنا لا يُمكن استثناء ليبيا من ذلك، فالمُتتبع للدراسات السابقة التي تناولت التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية يُلاحظ أنه لم يتم تطويره، فمزال مُعظم أعضاء هيئة التدريس يعتمدون في إعطاء

[1] إكتفى الباحث في تحليل الدراسات السابقة بالأبحاث والدراسات في البيئات الأخرى (العربية، والأجنبية)، أما الدراسات المتعلقة بالبيئة الليبية فإنه سيتم عرضها وتحليلها عند الحديث عن واقع التعليم المحاسبي في البيئة الليبية منعًا للتكرار.

المُحاضرات على دليل مناهج كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية الصادر سنة (2009)[1] يُراجع في ذلك دراسة (الشريف و أحمد، الجزء (1) مارس 2020)، رغم تعدد الأبحاث الخاصة بمناهج التعليم المحاسبي (واقعًا، وتطويرًا، ومشاكل وتحديات تواجهها، ومدى توافقها مع متطلبات سوق العمل) منذ سنة (2000)، وحتى سنة (2020)[2] إلا أنه لم يتم الأخذ بتوصيات تلك الأبحاث والدراسات حتى وقت إعداد هذه الدراسة، فمازالت المؤتمرات والندوات تتوالى عن التعليم المحاسبي لتحسين وتطوير مخرجاته لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في سوق العمل، والمتتبع للجهود البحثية المبذولة في هذا الشأن يُلاحظ أن موضوع التعليم المحاسبي لازال جديرًا بالاهتمام من قبل الباحثين.

لذلك جاءت فكرة هذه الدراسة لمواصلة البحث عن سُبل جادة لتطوير مناهج التعليم المحاسبي حتى تُواكب متطلبات سوق العمل (المحلية، والدولية)، وتتميز هذه الدراسة بأنها تستقصي آراء عدة فئات لها علاقة بالتعليم المحاسبي (أعضاء هيئة التدريس المحاسبي الجامعي، وطلبة الماجستير والدكتوراه تخصص محاسبة، وخريجي التعليم المحاسبي العاملين بالوحدات الاقتصادية بمدينة الزاوية، ورؤساء الأقسام، ومديري الإدارات المعنيين بقبول خريجين التعليم المحاسبي بالوحدات الاقتصادية بمدينة الزاوية نفسها) من عدة محاور للدراسة (واقع مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، وسُبل تطويرها بتطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية، والمعوقات التي يُمكن أن تواجه عملية التطوير، ومدى مواكبة مناهج التعليم المحاسبي الجامعي لمتطلبات سوق العمل في البيئة الليبية).

3. مشكلة الدراسة

تلقى التعليم المحاسبي اهتمامًا خاصًا، ومازال إلى وقت إعداد هذه الدراسة محط أنظار الباحثين والمهتمين والمنظمات المحاسبية المهنية، ويأتي ذلك الاهتمام نظرًا للارتباط الوثيق بين التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة والمراجعة، حيث أن الأخيرة تحتاج محاسبين مهنيين أكفاء قادرين على القيام بإسهامات إيجابية خلال مدة حياتهم المهنية داخل سوق العمل من خلال القيام بالمسؤوليات المُلقاة على عاتقهم على أكمل وجه.

وتقع مسؤولية إعداد هؤلاء المحاسبين المؤهلين على عاتق عدة جهات، تأتي مؤسسات التعليم العالي في مقدمتها وذلك من خلال وضعها وتبنيها ومواكبتها لأساليب التعليم المبنية على الكفاءة في الإعداد المهني، أي تلك التي تُركز على إكساب الطالب القدرات والمهارات المهنية، التي دعت إليها المنظمات المهنية (بوفارس، 2007).

---

[1] أعد الباحث مُسبقًا دراسة حول معايير التعليم المحاسبي الدولية ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في ليبيا، (2019) وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عدم تحديث دليل مناهج كليات الاقتصاد الصادر في سنة (2009) ــ والذي تجاوز عمره العشر سنوات ــ بإدخال تعديلات أو إضافات على المواد المحاسبية القائمة، أو إضافة مواد محاسبية مستحدثة، لمواكبة التطورات المستجدة في بيئة الأعمال في العالم.

[2] للإطلاع على تلك الأبحاث والدراسات يُراجع الصفحات (8- 9) من الدراسة الحالية.

وعلى الرغم من التطور الكبير الذي شهده العالم في مجال التعليم المحاسبي، رغم الجهود المبذولة في ليبيا للرُقي بالتعليم المحاسبي، ويتضح ذلك جليًا في إقامة العديد من المؤتمرات، والزخم الكبير من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية مختلفة، إلا أن التعليم المحاسبي في ليبيا لا زال يُواجه العديد من المشاكل لعل أهمها أن مخرجات التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا تفي بمتطليات سوق العمل المحلية في ظل الطلب المتزايد على خدمات المحاسبة، انظر مثلا: (إشميلة و الطرلي، 2013)؛ (الصقع، 2014)؛ (مصلي، 2019)، وقد جاء ذلك منسجمًا مع ما أكده (خلاط وآخرون، 2007) على أن لجنة خبراء المحاسبة والإبلاغ المنبثقة عن الأمم المتحدة أشارت من خلال مجموعة من الدراسات التي أجرتها إلى أن التعليم المحاسبي في مختلف دول العالم المتطورة منها والنامية لا يرقى إلى المستوى الذي يُحقق من خلاله خريجي الجامعات الانسجام الكامل مع الواقع العملي بما يتضمنه من تحديات وتغيرات سريعة.

وهذا يُعتبر مؤشرا على خطورة اتساع الفجوة بين المتطلبات الحالية التي يحتاجها سوق العمل الليبي وبين متطلبات التعليم المحاسبي في ليبيا، الذي ينعكس سلبًا على الطلب الداخلي والخارجي بشأن مخرجات التعليم المحاسبي، وحتى تتمكن الجامعات الليبية من مواكبة احتياجات السوق المحلي بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، يجب إعادة النظر في مناهج التعليم المحاسبي بالوقوف على واقعها الحالي، والبحث عن سُبل لتطويرها حتى تُواكب المتطلبات التي فرضها سوق العمل من خلال التطورات السريعة والمتلاحقة، وبناءً عليه يُمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

السؤال الأول: ما واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية؟

السؤال الثاني: ما المعوقات التي تُواجة عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية؟

السؤال الثالث: ما سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية؟

السؤال الرابع: ما مدى مواكبة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لمتطلبات سوق العمل في البيئة الليبية؟

4. أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فى الأتى:

1. التعرّف على واقع مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية.
2. الكشف عن المعوقات التي يُمكن أن تُواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.
3. البحث عن سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.
4. معرفة مدى مواكبة مناهج التعليم المحاسبي الحالية في الجامعات الليبية لمتطلبات سوق العمل في البيئة المحلية.

5. فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة وأهداف الدراسة يُمكن صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية غير كافية لتزويد خريجي المحاسبة بالمعارف المحاسبية التي تُلبي احتياجات سوق العمل.

الفرضية الثانية: تُوجد مجموعة من المعوقات تواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.

الفرضية الثالثة: لا يُمكن تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية.

الفرضية الرابعة: لا تُواكب مناهج التعليم المحاسبي الحالية في الجامعات الليبية متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية.

الفرضية الخامسة: لا تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات الفئات الأربعة في درجة الموافقة على أن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تُواكب متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية.

6. أهمية الدراسة

1. تستمد الدراسة أهميتها من الدور الرئيس الذي يلعبه التعليم المحاسبي كعنصر أساسي في العملية التعليمية في الجامعات الليبية لتوفير كوادر محاسبية مؤهلة تأهيل علمي أكاديمي لمواكبة متطلبات سوق العمل المستجدة والمتطورة.
2. تتناول الدراسة موضوعًا يُعد أحد الركائز الأساسية التي يُعتمد عليه في عملية تطوير مهنة المحاسبة باعتبارها وسيلة للتخطيط الاستراتيجي، ومصدرًا لتوفير المعلومات لاتخاذ القرارت الرشيدة.
3. تساعد نتائج هذه الدراسة المسؤولين عن الجامعات الليبية، والتعليم العالي، وأقسام المحاسبة لإيلاء اهتمام أكبر بالمناهج المحاسبية وتطويرها وتحديثها باستمرار.
4. يُسهم هذا البحث في إثراء المعلومات للشركات والمؤسسات وأرباب العمل بسوق العمل عن مدى مواكبة خريجي التعليم المحاسبي العالي للتأهيل العلمي والمهارات المطلوبة لسوق العمل.

7. منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهذا المنهج تم استخدامه من قبل معظم الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع التعليم المحاسبي مثل: (خلاط وآخرون، 2007)؛ (سمهود، 2013)؛ (إشميلة و الطرلي، 2013)؛ (مامي و ميرة، 2013)؛ (مصلي، 2019) معتمدًا على أسلوب الاستبانة فى جمع

البيانات، مستفيدًا فى ذلك من نتائج البحوث والدراسات السابقة التي تم نشرها، وذلك لمعرفة الآراء المتعددة حول التعليم المحاسبي وعلاقته بمتطلبات سوق العمل.

8. أنموذج الدراسة المُقترح:

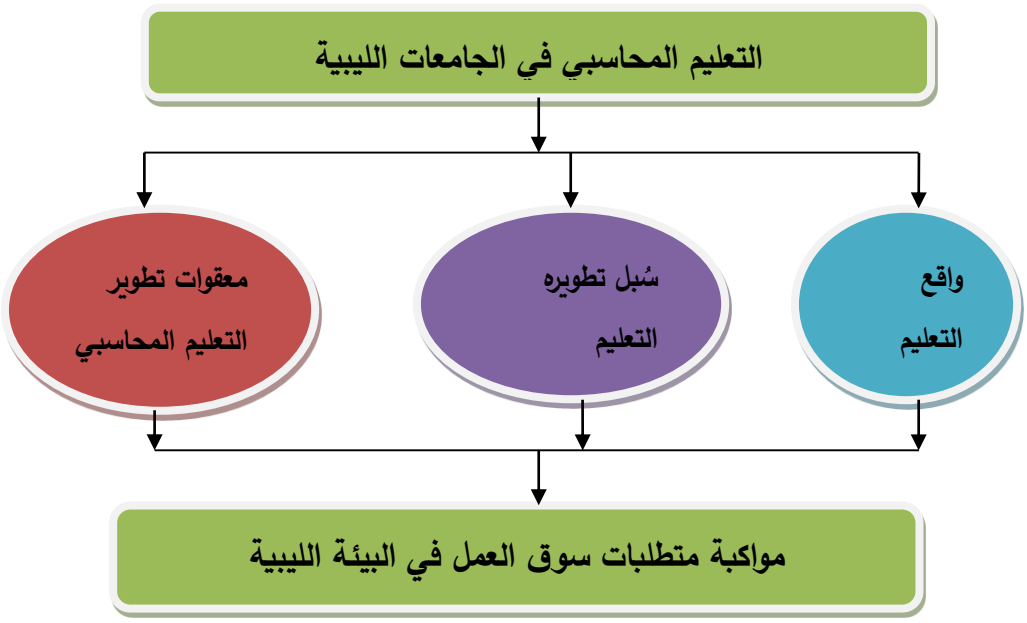

شكل رقم (1) أنموذج الدراسة المفترض

9. الإطار النظري للدراسة

1.9. التعليم المحاسبي في ليبيا

إن المتتبع لمسيرة التعليم المحاسبي وتطوره في ليبيا يُلاحظ أن بدايات التعليم المحاسبي كانت سنة (1953) من خلال التركيز على التعليم التجاري المتوسط، وذلك بإنشاء أول معهد متوسط تجاري، وبدأ تأسيس التعليم المحاسبي الجامعي بافتتاح قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الليبية بمدينة بنغازي (جامعة بنغازي حاليًا) سنة (1957)، ثم توالى بعد ذلك إنشاء كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية التي تجاوزت (14) جامعة تُغطي معظم المدن الليبية، بكل كلية تم افتتاح قسم المحاسبة لتهيئة كوادر محاسبية ليبية مؤهلة تأهيلا علميا وقادرة على تلبية احتياجات السوق الليبي المحلي من خبرات المحاسبين، ورغم التوسع الكبير الذي شهده التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية إلا أن الدراسات التي أُجريت توصلت إلى أن هناك ضعف في ممارسة مهنة المحاسبة، مما ينعكس على جودة وتوقيت إيصال المعلومات لمستخدميها، انظر على سبيل المثال: (الكيلاني، 2000)؛ (عاشور، 2004)؛ (بن غربية، 2005).

وبما إن الجامعات تُعتبر إحدى المؤسسات التعليمية التي يقع على عاتقها مسؤولية تحقيق التنمية في المجالات المختلفة، وذلك من خلال قيامها بوظائفها الأساسية المتمثلة في التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع (الحوات و آخرون، 2005) وعليه يقع على أقسام المحاسبة مسؤولية تطوير المحاسبين

ومهنة المحاسبة عن طريق تبني تعليم محاسبي يهدف إلى تكوين محاسب متمكن وقادر على التكيف والتعامل مع المفاهيم المحاسبية وفقاً لما تقتضيه الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها (أبو غزالة، 1993).

وتأسيسًا على ذلك، وحيث إن مهنة المحاسبة تعتمد في مدخلاتها على مخرجات التعليم المحاسبي في تطويرها ومواجهة متطلبات البيئة المحيطة (الربيعي، 2007)، فإن قصور التعليم المحاسبي في تزويد الطلاب بالمهارات الأساسية لمهنة المحاسبة، سيؤدي إلى عدم قدرة المحاسبين على مواكبة التطورات، وبالتالي تأخر مهنة المحاسبة في ليبيا عما هو علية في الدول الأخرى، وخلق فجوة بين المحاسبين خريجي الجامعات الليبية، ونظرائهم خريجي الجامعات العالمية (المقلة و لربش، 2016).

2.9. واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية

تناولت العديد من الدراسات السابقة في البيئة المحلية موضوع التعليم المحاسبي واحتياجات سوق العمل من عدة جوانب، فقد بدأت أولى تلك الدراسات حسب إطلاح الباحث مع دراسة (الكيلاني، 2000) التي توصلت إلى أن برامج التعليم المحاسبي ومناهجها في البيئة المحلية الليبية لا تفي باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يليها دراسة (عاشور، 2004) التي اهتمت بواقع مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا من خلال ثلاثة أبعاد أهمها (بُعد برنامج التعليم المحاسبي)، وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور واضح في مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا على مستوى برنامج التعليم المحاسبي المُعتمد في الجامعات الليبية، وتبعتها دراسة (Ahmed & Geo, 2005) التي توصلت إلى عدة نتائج أهمها: عدم ملائمة المناهج الدراسية المحاسبية مع واقع وطبيعة الاقتصاد الليبي، واقترح الباحثان ضرورة الأخذ في الاعتبار الخصائص الاقتصادية والاجتماعية عند عملية تطوير التعليم المحاسبي.

وفي ذات السياق هدفت دراسة (تنتوش و تنتوش، 2007) إلى تناول العلاقة بين المتطلبات المهنية والتعليم المحاسبي وتحديد الفجوة بينهما، وقد خلصت الدراسة إلى اقتراح نموذج للتعليم المحاسبي ثنائي التركيب من خلال الدمج بين التعليم النظري الأكاديمي الرشيد والتعليم المهني التطبيقي الرصين، نظام يجمع بين المساقين (النظري والعملي)، أما دراسة (محمود م.، 2007) فقد حاولت التعرف على واقع نظام التعليم المحاسبي ورأس المال المعرفي ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الأربعة عقود الماضية، وقد بيّنت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه رغم الموارد الكبيرة المخصصة للتخطيط الاقتصادي في ليبيا خلال مدة البحث فإن هذا التخطيط لم يحقق الأهداف المرجوه منه، لعدة أسباب أهمها: التأثيرات غير الإيجابية للتعليم المحاسبي ورأس المال المعرفي، بينما ركزت دراسة (الباروني، 2008) على دور مخرجات التعليم المحاسبي في التنمية الاقتصادية في ليبيا، وكان من أهم نتائجها وجود الفساد والانهيار في مصانع التعليم المحاسبي والقائمين عليها والعاملين فيها ومخرجاتها.

ومن زاوية مختلفة ركزت بعض الدراسات الأخرى على المهارات والمعارف التي يجب أن يوفرها التعليم المحاسبي التي يحتاجها سوق العمل، ومن تلك الدراسات: (فرج و الحضيري، 2009)؛ (الفطيمي، 2010)؛ (مامي و ميرة، 2013)، فقد حاولت التعرف على المهارات (العامة والشخصية والمهنية والوظيفية) التي يتطلب سوق العمل توفرها في خريجي مؤسسات التعليم المحاسبي، وتوصل الباحثون إلى أن نظام التعليم المحاسبي في ليبيا غير قادر على تنمية المهارات المذكورة، وأن كفاءة خريجي المحاسبة تأثرت بالمشاكل التي يُعانيها التعليم المُحاسبي في ليبيا، مما أثر على قدرتهم على مواكبة الأساليب الحديثة المطبقة في سوق العمل، وأوصى الباحثون بتطوير التعليم المحاسبي بالأخذ في الاعتبار التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال، مع ضرورة إدراج مواضيع ضمن المواد المحاسبية تُغطي كافة المهارات المطلوبة للتأهيل المحاسبي.

ومن ناحية أخرى تناولت عدة دراسات المشاكل والصعوبات والتحديات التي تواجه التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، ويشمل التعليم المحاسبي الإلكتروني، فمنها مثلاً دراسة (سمهود، 2013)؛ (زكري، 2013)؛ (إبراهيم، 2016)؛ (أبو غالية وآخرون، 2017)؛ ودراسة (أحمد و الشريف، 2020)، فقد هدفت تلك الدراسات إلى محاولت تحديد أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه أي تطوير محتمل للتعليم المحاسبي، حيث توصلت في نتائجها إلى أن: التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية يُواجه صعوبات حقيقية تقف أمامه لتحقيق التوافق مع متطلبات السوق المحلية، التي من أهمها: قلة المراكز البحثية التابعة لمؤسسات التعليم المحاسبي التي تُعنى بمتابعة تلك المتطلبات وما يطرأ عليها من تغييرات، والأخذ بهذه التغييرات في المناهج المحاسبية، مع عدم وجود ربط بين الأكاديميين والممارسين لمهنة المحاسبة الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة بين احتياجات الممارسة العملية وماتقدمة البرامج التعليمية، كما أن هناك صعوبة في تطبيق المقررات المتعلقة بحلقات النقاش كالتدريب الميداني للطلاب في الوحدات الاقتصادية المختلفة، وندرة استخدام الوسائل التقنية الحديثة كوسائل تعليمية، إضافة إلى عدم تحديث الكتب المحاسبية المنهجية وعدم ملاءمتها للبيئة المحلية، وأخيرًا عدم تطوير المناهج الدراسية بأقسام المحاسبة من قبل أعضاء هيئة التدريس بما يتماشى مع متطلبات التعليم المحاسبي الإلكتروني.

كما قامت بعض الدراسات بطريقة مختلفة بدراسة مدى التوافق بين مخرجات التعليم المحاسبي واحتياجات سوق العمل الليبي، ومن تلك الدراسات: (خلاط وآخرون، 2007)؛ (إشميلة و الطرلي، 2013)؛ (الصقع، 2014)؛ (التائب، 2014)؛ (مصلي، 2019)، وقد توصلت إلى أن مخرجات التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا يفي بمتطلبات سوق العمل المحلية في ظل الطلب المتزايد على خدمات المحاسبة، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الليبي والتطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات، مع وجود قصور وضعف بالمنظومة التعليمية الجامعية في مجال المحاسبة في ليبيا، وعدم وجود تنسيق بين أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية وبيئات سوق العمل لاستقبال الطلبة وتأهيلهم في الجانب العملي، وعدم وجود اهتمام بالجانب العملي بشكل متزامن مع

الجانب النظري، إضافة إلى عدم إعداد الطُلاب بشكل جيد فيما يتعلق باستخدام الحاسوب في المحاسبة بكفاءة، كما توصلت إلى فقدان مخرجات التعليم المحاسبي للكفاءة في أداء العمل المصرفي، وأوصت بعض تلك الدراسات الحكومة، ومسؤولي التعليم العالي، وأعضاء هيئة التدريس المحاسبي في ليبيا على إيلاء المزيد من الاهتمام بالتعليم المحاسبي لتحسين فعاليته لتلبية متطلبات سوق العمل.

والخُلاصة هنا نُلاحظ ـــــ من خلال عرض الدراسات السابقة في البيئة الليبية وما توصلت إليه من نتائج سلبية وغير مُشجعة في مُجملها ـــــ أن مهنة المحاسبة في ليبيا مازالت تُعاني من تدني المهارات المهنية للمحاسبين بكافة الوحدات الاقتصادية، وهذا يعود إلى القصور الواضح في مناهج التعليم المحاسبي، فهي مناهج دراسية وأنظمة تعليمية تجاهلت مواكبة التطورات الهائلة في ميادين العلم والتكنولوجيا، وهذا يتبين من وجود فجوة واضحة بين متطلبات سوق العمل ومهنة المحاسبة والمراجعة وبين مخرجات التعليم المحاسبي، فسوق العمل في ليبيا يفتقر إلى محاسبين مؤهلين يُلبون احتياجات بيئة العمل المعاصرة، ومازالت مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا تفتقر إلى مواكبة تلك الاحتياجات حتى وقت إعداد هذه الدراسة، والدليل على ذلك هو الكم الهائل من الدراسات السابقة في البيئة الليبية التي بحثت ـــ ولا زالت تبحث ـــ في مشاكل واقع التعليم المحاسبي ومدى ملائمته لمتطلبات سوق العمل.

3.9. معايير التعليم المحاسبي الدولية لتحسين التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية

1.3.9. التعريف بمعايير التعليم المحاسبي الدولية

تُعتبر معايير التعليم المحاسبي الدولية قواعد أساسية يمكن الاسترشاد بها في تطوير المناهج المحاسبية، وذلك من أجل تقليص الفجوة القائمة بين ما يدرسه الطالب نظريًا من جهة ومتطلبات الممارسة المهنية من جهة أخرى، حيث إن المعايير تُسهم في تحسين كفاءة مخرجات العملية التعليمية، فقد أصبحت عملية تطوير المناهج المحاسبية ضرورة ملحة للتأقلم مع متطلبات الممارسات المهنية، وعليه لا بد من وجود معايير علمية محددة متفق عليها، ويُمكن الاعتماد عليها كمرجعية عند إعادة النظر في البرامج والخطط الدراسية، لذلك تم تأسيس مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية International Accounting Education Standards Board (IAESB)، مجلسا مستقلا يضع المعايير ويعمل تحت إشراف (IFAC)، ويتمثل دوره الأساسي في وضع معايير للتعليم المحاسبي والخبرة العملية والتعليم المستمر للمحاسبين، ويُمثلة مهنيون وأكاديميون من جميع أنحاء العالم، وتلتزم الجامعات والجمعيات المهنية والحكومات التي تسعى إلى الارتقاء بجودة التعليم المحاسبي والتطوير المهني بهذة المعايير لكي تُحسن الجودة الناتجة عن الخريجين والمهنيين على حد سواء (خداش و القواسمي، 2015)، كما أشار (الفكي، 2014) إلى أن وجود معايير دولية للتعليم المحاسبي ضرورة ملحة لتوفر إرشادات عامة تؤدي إلى توجية الممارسات التعليمية وترشيدها فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي.

ومن خلال ماسبق يُمكن التعريف بمعايير التعليم المحاسبي الدولية على أنها: نماذج توفر إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه الممارسات التعليمية وترشيدها فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي، ويقوم (IAESB)

بإصـــدار هذه المعايير وتنظيمها، وهذا المجلس هو أحد الهيئات المتفرعة من (IFAC)، ويُمكن معرفة مدى الحاجة للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي من خلال الدور الذي يُمكن أن يلعبه المحاسب المؤهل في تحقيق المهمة المنشودة منه، ووجود مثل هذه المعايير تتضمن بالضرورة مخرجات تعليمية على قدر عالٍ من التأهيل، إضـــافة إلى ذلك فإن غياب مثل هذه المعايير يؤدي إلى الاختلاف في الأســـس التعليمية والمنهجية التي تتبع من قبل المؤسسات التعليمية في مختلف البلدان، وهو ما سينعكس سلبًا على نوعية المخرجات.

2.3.9. أهمية وجود معايير للتعليم المحاسبي

- توفير معلومات دولية لقياس مدى التزام المؤســسـات التعليمية بمتطلبات معايير التعليم المحاسـبي الدولية.
- التقليل من الخلافات الدولية بخصوص التأهيل العلمي والمهني للمحاسب، مع سهولة تنقل المحاسبين بين الدول.
- وضــع الأســس والضــوابط لإعداد المحاســب المهني المؤهل حســب المواصــفات المحددة من قبل (IFAC)، والتي يوضحها الشكل التالي:

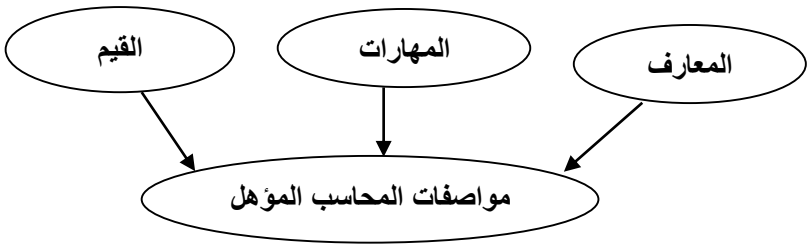

الشكل رقم (1) مواصفات المحاسب المؤهل حسب (IFAC)

المصدر: الفكي، مرجع سبق ذكره: 119.

ويُلاحظ من الشـكل السـابق أنه اشـتمل على المقومات المهنية لمهنة المحاسـبة المتمثلة في الجوانب الآتية (الجانب العلمي، الجانب المهني، الجانب الأخلاقي).

مما سبق يُمكن القول بأن (IAESB) يُسـهم في تحقيق رسـالة الاتحاد الدولي للتعليم المحاسـبي من خلال وضع الأسس والضوابط لإعداد المحاسب المؤهل حسب المواصفات المحددة، وذلك بما يُقدمه من إسـهامات وتطوير وتعزيز لعملية التعليم المحاسـبي، وعليه فقد قام مجلس معايير التعليم المحاسـبي الدولية بإصدار عدة معايير تُعني بالتعليم المحاسبي للطلبة في مرحلة الدراسة الجامعية، ومرحلة ما بعد التخرج والانخراط في سوق العمل، وقد بدأ العمل في معظم تلك المعايير من أول يناير 2005، وقد تمت المطالبة بالتركيز على المخرجات التعليمية والكفاءات المهنية من قبل المجلس، والآتي جدول يوضـح تلك المعايير التي تم إصدارها قبل التعديل وبعده:

الجدول رقم (1) معايير التعليم المحاسبي الدولية قبل التعديل وبعده

قبل التعديل (إصدار 2005)		بعد التعديل (إصدار بعد 2005 حتى 2013)	
رقم المعيار	عنوان المعيار	رقم المعيار	عنوان المعيار
IES1	متطلبات الالتحاق ببرنامج التعليم المحاسبي.	IES1	متطلبات الالتحاق ببرنامج التعليم المحاسبي.
IES2	مكونات برنامج التعليم المحاسبي المهني.	IES2	التطوير المهني الأولي (الكفاءات الفنية).
IES3	المهارات المهنية والتعليم العام.	IES3	التطوير المهني الأولي (المهارات المهنية).
IES4	القيم والأخلاق والاتجاهات المهنية.	IES4	التطوير المهني الأولي (القيم والأخلاق والاتجاهات المهنية).
IES5	متطلبات الخبرة العملية.	IES5	متطلبات الخبرة العملية.
IES6	تقييم القدرات والكفاءات المهنية.	IES6	التطوير المهني الأولي (تقييم الكفاءات المهنية).
IES7	التطوير المهني المستمر.	IES7	التطوير المهني المستمر (التعليم مدى الحياة والتطوير المهني المستمر للكفاءة).
IES8	متطلبات الكفاءة للمراجع المهني.	IES8	التطوير المهني للشركاء المسؤولين عن مهنة المراجعة للقوائم المالية.

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسات السابقة

يُلاحظ من الجدول رقم (1) التطور في المفاهيم التي حدثت في مسميات المعايير، والاعتماد الكبير على مفهوم التطوير المهني الأولي، حيث بدأت عملية التعديلات بعد اكتمال مُراجعة وثائق الإطار الفكري المتعلق بمبادئ التعليم المحاسبي الدولية ومفاهيمه ومعاييره، وذلك في سنة 2009، هذه التعديلات الجديدة في معايير التعليم المحاسبي الدولية حددت التعليم العام والتعليم المهني للمحاسبين، والخبرة العملية، والتقييم، كمكونات للتعليم المحاسبي والتطوير المهني للمحاسب (IAESB, 2012).

نستنتج مما سبق، أن الجهود مزالت مستمرة لتطوير عملية التعليم المحاسبي وتحسينها، وعليه فإن على الدول العربية ـــ ومنها الدولة الليبية ـــ عدم إغفال التعليم المحاسبي، بل يجب الاهتمام به بناءً على مبدأ أن الاقتصاديات الدولية الإقليمية تعتمد بالمقام الأول على عمل المحاسب المؤهل تأهيلا علميا ومهنيا، كما أن الاهتمام بالتعليم المحاسبي يضمن مخرجات تتلاءم واحتياجات سوق العمل (المحلية والدولية).

وعليه يُمكن توضيح أن الالتزام بتطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية يُسهم في تحسين برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية من خلال توفيرها النقاط الآتية:

- الحصول على مستوى عالٍ في مرحلة إتمام الشهادة الثانوية شرطا للالتحاق بدراسة المحاسبة في كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية، إضافة إلى عقد امتحان تحديد القُدرات للطالب، مما يضمن تمتع الطالب بمستوى ملائم من القدرات والتعليم العام، مما يؤدي إلى خلق محاسب ناجح في العمل المحاسبي المهني.
- تعديل وتطوير مواضيع المعرفة المحاسبية في مناهج التعليم المحاسبي من خلال دراسات لمتطلبات سوق العمل في البيئة المحلية، والمهارات[1] المطلوبة والمتوقعة من قبل المحاسبين وإدخالها ضمن مواضيع المناهج، من أجل الحصول على خريجين متمتعين بالمهارات المهنية قادرين على تلبية متطلبات سوق العمل، مع ضرورة النظر في المناهج المحاسبية من وقت لأخر لإدخال التحسينات عليها حتى تُواكب المناهج في الدول المتقدمة.
- العمل على تمكين أعضاء هيئة التدريس من تطوير أساليبهم التعليمية من خلال تزويد برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بوسائل العرض المناسبة، وتوفير تكنولوجيا المعلومات وإختصاصاتها، وتمكينهم من الالتحاق بالدورات والمؤتمرات العلمية في مجال العمل المحاسبي، لتحديث معلوماتهم باستمرار لتوظيفها في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة.
- تضمين برنامج التعليم المحاسبي مادة خاصة عن السلوك وأخلاقيات المهنة، لتنمية القيم والأخلاقيات والسلوكيات المهنية للطلبة، وذلك لتأدية وظائفهم محاسبين مهنيين يتحلون بالقيم الأخلاقية، لمحاربة الفساد.
- أن يكون ضمن برنامج التعليم المحاسبي مدة للتدريب العملي سواء أكانت متزامنة مع الدراسة النظرية أم بعدها، لتنمية مهارات الخبرة العملية من خلال الزيارات الميدانية وربطها بالعملية التعليمية، وتبني توصيات وإرشادات المعايير الدولية بشأن ضبطها وتقويمها، حتى يكون لدى خريج المحاسبة القدرة على حل المشاكل العملية التي تخص البيئة الليبية.
- أن يشتمل التعليم المحاسبي في ليبيا على تنمية مهارة التعليم الذاتي (التعلم مدى الحياة) والتطوير المهني المستمر للكفاءة لخريجي المحاسبة.
- أن تتضمن أسئلة الامتحانات أنماط الحالات العملية من خلال ربطها ببيئة العمل الليبية التي تُنمى لدى طلاب المحاسبة مهارات التحليل وحل المشاكل.

[1] توجد العديد من المهارات المطلوب من المحاسبين اكتسابها من خلال مرحلة التعليم المحاسبي، والتي أقرتها معايير التعليم المحاسبي الدولية، ومن أمثلتها: المهارات المعرفية والإدراكية، المهارات الفنية والوظيفية، المهارات التنظيمية وإدارة الأعمال، المهارات الفكرية، والمهارات الفنية والشخصية.

10. الدراسة العملية ونتائج وتوصيات الدراسة

1.10. مجتمع وعينة الدراسة

بناءً على أهداف الدراسة السابق ذكرها، فإنه يُمكن القول أن مجتمع الدراسة يتمثل في أربعة فئات[1] لها علاقة بالتعليم المحاسبي (واقعًا، وتطويرًا)، ولها علاقة بالمتطلبات التي يفرضها سوق العمل في البيئة الليبية من خلال الواقع العملي، وهذه الفئات هي:

- الفئة الأولى: أعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد / قسم المحاسبة بالجامعات الليبية.
- الفئة الثانية: طلبة الماجستير والدكتوراه تخصص محاسبة، ممن لهم علاقة بسوق العمل في البيئة الليبية.
- الفئة الثالثة: خريجي أقسام المحاسبة ـــ ممن لم يمضِ على تخرجهم أكثر من (7) سنوات ـــ والذين يعملون في الوحدات الاقتصادية المختلفة بمدينة الزاوية.
- الفئة الرابعة: مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام في الوحدات الاقتصادية المختلفة نفسها بمدينة الزاوية والذين لهم علاقة مباشرة بتوظيف خريجي المحاسبة.

ونظرًا لصعوبة استخدام طريقة الحصر الشامل لجمع البيانات لعدة اعتبارات منها (كبر حجم مجتمع الدراسة، ضيق الوقت، ارتفاع التكاليف المالية) تم استخدام اسلوب العينة العشوائية المنتظمة نظرًا لأن مجتمع الدراسة غير متجانس، وتم توزيع (استبانة إلكترونية على الفئتين: الأولى، والثانية)، (استبانة ورقية على الفئتين: الثالثة والرابعة)، والجدول التالي يوضح عدد الاستبانات الموزعة، والمستلمة، وعدد الاستمارات المفقودة، ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل:

الجدول رقم (2) يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل

العينة	الاستبانة					
	الموزعة		المستلمة		نسبة الاستمارات القابلة للتحليل	المفقودة
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%		العدد	النسبة%
أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية.	44	%22.6	44	%25.1	%100	0	0
طلبه الماجستير والدكتوراه تخصص محاسبة.	31	%15.9	31	%17.7	%100	0	0
خريجي أقسام المحاسبة ممن يشتغلون ببعض الوحدات الاقتصادية بمدينة الزاوية.	85	%43.6	77	%44	%90.6	8	%40
مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام ببعض الوحدات الاقتصادية بمدينة الزاوية.	35	%17.9	23	%13.2	%65.7	12	%60
الإجمالي	195	%100	175	%100	%89.7	20	%100

[1] يري الباحث أنه من الأفضل توزيع الاستبانة نفسه على الفئات الأربعة، إذ يُمكّن ذلك من المقارنة بين مختلف الآراء لتحديد التوافق والاختلاف بينهم، وبذلك تم استبعاد فئة طلبة المحاسبة لعدم انخراطهم في سوق العمل.

من الجدول رقم (2) يُمكن ملاحظة أن عدد استمارات الاستبانة المستلمة (175) استمارة أي بنسبة (89.7%) من إجمالي الاستمارات الموزعة، وتُمثل هذه النسبة ممتازة لإتمام هذه الدراسة، أما الاستمارات المفقودة، التي حاول الباحث استرجاعها بقدر الإمكان دون جدوى بلغت (20) استمارة بنسبة (10.3%) تقريبًا، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة جدًا إذا ما قورنت بنسبة الاستمارات المتسلَّمة، مما يدل على تعاون أفراد عينة الدراسة مع البحث العلمي.

2.10. ثبات أداة الدراسة

من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث تُشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3) إلى درجة الثبات في استجابات عينة الدراسة كانت (80.3%) وهي نسبة مقبولة، لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من (60%)، وبالتالي يُمكن القول إن هذا المقياس ثابت بمعنى أن المبحوثين يفهمون بنوده بالطريقة نفسها وكما يقصدها الباحث، وعليه يُمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون نسبة تحقيق النتائج نفسها لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تُقدر بـ (80.3%).

الجدول رقم (3) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية	13	0.692
سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية	11	0.674
معوقات تواجه عملية تحسين مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية	12	0.768
مواكبة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لمتطلبات سوق العمل	12	0.794
الأداة ككل	48	0.803

3.10 تصميم استمارة جمع البيانات

استخدم الباحث استمارة الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات، وقد تم تصميمها على أربعة محاور بحيث يتعلق المحور الأول بواقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، ويحتوي على (13) فقرة، بينما يهتم المحور الثاني بسُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ويحتوي على (11) فقرة، وتطرق المحور الثالث لأهم المعوقات التي يُمكن أن تواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية وقد احتوى على (12) فقرة، أما المحور الأخير فقد تناول مدى مواكبة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لمتطلبات سوق العمل في البيئة الليبية، ويحتوي على (12) فقرة. وبالاعتماد على الدراسات السابقة في مجال التعليم المحاسبي، تم إعداد استبانة شاملة لمعرفة واقع التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، وسُبل تطويره لمواكبة متطلبات سوق العمل. وقد تم تحويل الإجابة على

الفقرات الواردة في محاور الاستبانة إلى قيم كمية بناءً على مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale of five points) الذي يأخذ المدى من (1–5) لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة.

4.10. عرض نتائج اتفاق أفراد العينة على فقرات الاستبانة

أولا. واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية:

الجدول رقم (4) إجابات أفراد العينة على فقرات واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية

ر . ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
1	الشكل العام للتعليم المحاسبي في الجامعات الليبية مُرضٍ.	2.43	0.657	%48.6	منخفض
2	أساليب التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية تتغير بصفة مستمرة لمواكبة التطورات الحاصلة في مهنة المحاسبة والمراجعة.	1.76	0.802	%35.2	منخفض جدًا
3	التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا يعتمد على أسلوب التلقين، ولكنه يعتمد على أسلوب التعليم الذاتي.	1.51	0.830	%30.2	منخفض جدًا
4	مناهج التعليم المحاسبي المتبعة في الجامعات الليبية ليست قديمة ولا تحتاج إلى تحديث مستمر.	1.56	0.522	%31.2	منخفض جدًا
5	توفّر مناهج التعليم المحاسبى الحالية المفاهيم والبديهيات المحاسبية والإجراءات الفنية لمزاولة مهنة المحاسبة.	3.52	0.884	%70.4	مرتفع
6	هناك تكرار لا داعي له لبعض المواضيع والمفردات في مواد محاسبية مختلفة.	1.83	0.715	%36.6	منخفض
7	مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بحاجة إلى طرح مواد عملية أكثر مع (تدريب ميداني).	1.33	0.601	%26.6	منخفض جدًا
8	تواكب المقررات الدراسية في التعليم المحاسبي التطورات العالمية في مهنة المحاسبة وممارساتها.	1.90	1.062	%38.0	منخفض
9	تُعد خُطط مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية وفقاً لاحتياجات مهنة المحاسبة، بتضمنها موضوعات تتلاءم مع متطلبات سوق العمل المحلية.	2.16	0.786	%43.2	منخفض
10	تزود المناهج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليًا في الجامعات الليبية خريج المحاسبة بمهارة التكيف مع بيئة العمل المحلية.	2.26	0.953	%45.2	منخفض
11	يحرص التعليم المحاسبي في الجامعات على تدريس الطلبة الوسائل والبرامج التطبيقية العملية لتدريب الطلبة الخريجين واكسابهم الخبرات العملية.	2.68	1.067	%53.6	متوسط
12	توضح مواد التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية سُبل تطبيق المعايير الدولية لمهنة المحاسبة.	3.34	0.896	%66.8	متوسط
13	لايوجد ضمن المناهج المحاسبية في الجامعات الليبية مواضيع ذات علاقة بسوق الأوراق المالية مثل: تحليل القوائم المالية للشركات وتفسيرها ، وإدارة الاستثمارات المالية.	2.59	0.905	%51.8	منخفض
	الفقرات ككل	2.22	0.410		منخفض

بالنظر إلى الجدول رقم (4) يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية تتراوح بين (1.33) – (3.52)، وجميعها تُشير إلى أن واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية يقع بين (الدرجة المنخفضة جدًا والدرجة المرتفعة)، كما تُشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية يساوي (2.22) بانحراف معياري (0.410) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها منخفضة، مما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بشكل عام هو بدرجة منخفضة.

ثانيًا. مُعوقات تواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية:

الجدول رقم (5) إجابات أفراد العينة على فقرات المعوقات التي تواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية

ر.ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
1	ضعف أنظمة قبول الطلبة في كليات الاقتصاد والمحاسبة بالجامعات الليبية.	3.89	0.615	%77.8	مرتفع
2	عدم مواكبة المقررات الدراسية الحالية لتطورات مهنة المحاسبة.	4.56	0.692	%91.2	مرتفع جدًا
3	ضعف المؤهلات العلمية المتوفرة في برنامج التعليم المحاسبي.	3.41	0.811	%68.2	مرتفع
4	غياب الخبرة العملية لأعضاء هيئة التدريس في ممارسة مهنة المحاسبة.	4.45	0.741	%89.0	مرتفع جدًا
5	عدم وجود تعاون بين منظمات الأعمال والجامعات في مجال تدريب طلبة المحاسبة.	4.76	0.479	%95.2	مرتفع جدًا
6	نقص الوعي بأهمية مهنة المحاسبة بالنسبة للمجتمع المحلي الليبي.	3.60	0.736	%72.0	مرتفع
7	ضعف القوانين واللوائح المنظمة لمهنة المحاسبة في البيئة الليبية.	3.90	0.662	%78.0	مرتفع
8	عدم ملاءمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية للواقع الفعلي في بيئة العمل المحلية.	4.49	0.773	%89.8	مرتفع جدًا
9	تركيز الجامعات على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي.	4.66	0.523	%93.2	مرتفع جدًا
10	قدم الكتاب المنهجي وعدم ملائمته لتطورات بيئة الأعمال.	4.43	0.691	%88.6	مرتفع جدًا
11	ضعف التعاون بين نقابة المحاسبين الليبيين والجامعات في مجال تدريب الخريجين.	4.65	0.504	%93.0	مرتفع جدًا
12	ضعف الإمكانيات المتاحة لكليات المحاسبة بالجامعات الليبية.	4.41	0.560	%88.2	مرتفع جدًا
	الفقرات ككل	4.27	0.349		مرتفع جدًا

وفي المُقابل من خلال الجدول رقم (5) نُلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس محور المعوقات التي تواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية تتراوح بين (3.41) – (4.66)، وجميعها تشير إلى أن فقرات هذا المحور تقع بين درجة مرتفعة أو درجة مرتفعة جدًا، كما تُشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات هذا المحور يساوي (4.27) بانحراف معياري

(0.349)، وتُعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جدًا، مما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن المعوقات التي تُواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة جدًا.

ثالثًا. سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية:

الجدول رقم (6) إجابات أفراد العينة على فقرات سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية

ر.ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
1	وضع شروط قبول للطالب تخصص محاسبة في كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية كما وردة في المعيار الأول من معايير التعليم المحاسبي الدولية (IES1) بعنوان (متطلبات الالتحاق ببرنامج التعليم المحاسبي).	3.82	0.796	%76.4	مرتفع
2	تزويد طالب المحاسبة بمزيج مناسب من المهارات المعرفية والإدراكية لتنمية قدرة الطالب على الاستفسار والبحث لاكتشاف كل ماهو جديد في علم المحاسبة، والتفكير المنطقي التحليلي والانتقادي للتعرف على المشاكل المحاسبية وحلها.	4.23	0.497	%84.6	مرتفع جدًا
3	تنمية المهارات الفنية والوظيفية لدى طالب المحاسبة من خلال القدرة على القياس والتقييم وكتابة التقارير، وغيرها.	4.45	0.523	%89.0	مرتفع جدًا
4	تزويد برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالمعرفة والمهارات التنظيمية وإدارة الأعمال لتلبية متطلبات اكساب الطالب مهارات القدرة على التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأفراد والموارد وحتى القيادة.	4.37	0.553	%87.4	مرتفع جدًا
5	تزويد برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالمعرفة بتكنولوجيا المعلومات واختصاصاتها ليتمكن الطالب من توظيفها لحل المشاكل المحاسبية المعاصرة.	4.50	0.567	%90.0	مرتفع جدًا
6	من المهم تزويد طلبة المحاسبة بمزيج مناسب من المهارات الفكرية، والفنية والشخصية، ومهارات التواصل بين الأشخاص، حتى يقوموا بوظيفتهم مستقبلاً محاسبين مهنيين بأفضل صورة في بيئة معقدة ومتغيرة بشكل سريع.	4.35	0.548	%87.0	مرتفع جدًا
7	أن يشتمل التعليم المحاسبي في المرحلة الجامعية على عملية تنمية القيم والأخلاقيات والسلوكيات المهنية لطلبة المحاسبة، وذلك لتأدية وظائفهم محاسبين مهنيين يتحلون بالقيم الأخلاقية، لمحاربة الفساد.	4.42	0.541	%88.4	مرتفع جدًا
8	تعليم طالب المحاسبة مهارات الخبرة العملية من خلال الزيارات الميدانية وربطها بالعملية التعليمية، حتى يكون لديه القدرة على حل المشاكل العملية التي تخص البيئة الليبية.	4.67	0.582	%93.4	مرتفع جدًا
9	أن يحتوي التعليم المحاسبي في ليبيا على مهارات التقييم النهائي للمتطلبات اللازمة من خريج المحاسبة المهني.	4.24	0.547	%84.8	مرتفع جدًا
10	أن يشتمل التعليم المحاسبي في ليبيا على تنمية مهارة التعليم الذاتي (التعلم مدى الحياة) والتطوير المهني المستمر للكفاءة لخريجي المحاسبة.	4.43	0.583	%88.6	مرتفع جدًا
11	أن يشتمل التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية تنمية مهارة التطوير المهني للمراجعين عن مهنة مراجعة القوائم المالية.	4.23	0.497	%84.6	مرتفع جدًا
	الفقرات ككل	4.34	0.277		مرتفع جدًا

من خلال مُراجعة الجدول رقم (6) يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية تتراوح بين (3.82) – (4.67)، وجميعها تُشير إلى أن سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية هو بدرجة مرتفعة أو مرتفعة جدًا، كما تُشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية يساوي (4.34) بانحراف معياري (0.277)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جدًا، مما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن سُبل تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة جدًا.

رابعا. مواكبة مناهج التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل في البيئة الليبية:

الجدول رقم (7) إجابات أفراد العينة على فقرات مواكبة مناهج التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل في البيئة الليبية

ر.ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
1	المناهج المحاسبية الجامعية ـــ بصورتها الحالية قبل التحسين ـــ متوافقة مع متطلبات سوق العمل في البيئة الليبية.	2.34	0.908	%46.8	منخفض
2	توفّر مناهج التعليم المحاسبي ـــــ بصورتها الحالية ـــــ للخريج كافة المهارات المطلوبة مهنيًا في سوق العمل في البيئة الليبية.	2.33	1.047	%46.6	منخفض
3	يتمكن خريج المحاسبة باعتماده على مناهج التعليم المحاسبي ـــــــ بصورتها الحالية ـ على مواجهة متطلبات سوق العمل الدولي.	1.65	0.885	%33.0	منخفض جدًا
4	تهتم مناهج التعليم المحاسبي ـــ بصورتها الحالية ـــ بتعريف محاسب المستقبل بأخلاقيات العمل المحاسبي وبقواعد السلوك المهني.	2.35	0.831	%47.0	منخفض
5	تحرص مناهج التعليم المحاسبي ـــــ بصورتها الحالية ـــــ على تزويد خريج المحاسبة بمهارات الحاسوب وتقنية المعلومات اللازمة لاستخدامها في سوق العمل في البيئة الليبية.	2.22	0.780	%44.4	منخفض
6	يتفاجأ خريج المحاسبة بفجوة كبيرة بين ما درسه من مناهج التعليم المحاسبي وبين الواقع العملي في السوق المحلي الليبي.	4.08	0.791	%81.6	مرتفع
7	متطلبات سوق العمل الليبية تفوق إمكانيات الخريج المعرفية.	3.92	0.715	%78.4	مرتفع
8	خريج المحاسبة لديه القدرة على التفكير والإبداع في حل المشكلات المحاسبية المتعلقة بسوق العمل في البيئة الليبية.	2.67	0.867	%53.4	متوسط
9	خريج المحاسبة من الجامعات الليبية لديه القدرة على تطبيق النظرية المحاسبية والقياس المحاسبي وكتابة التقارير المهنية.	2.42	0.854	%48.4	منخفض
10	حاجة سوق العمل الليبي إلى تطبيقات محاسبية تُلبي كافة متطلبات المستفيدين من الخدمات المحاسبية.	3.88	0.450	%77.6	مرتفع
11	تزود البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليًا في الجامعات الليبية الخريج بمجموعة من المعارف النظرية اللازمة لممارسة مهنة المحاسبة في سوق العمل	2.80	1.105	%56.0	متوسط
12	تزود البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليًا في الجامعات الليبية الخريج بمهارة العمل بروح الفريق اللازمة في سوق العمل في البيئة الليبية.	2.35	0.845	%47.0	منخفض
	الفقرات ككل	2.75	0.472		متوسط

من خلال الجدول رقم (7) يتضـــح أن جميع المتوســـطات الحســـابية للفقرات التي تقيس محور مدى مواكبة مناهج التعليم المحاسـبي لمتطلبات سـوق العمل في البيئة الليبية تتراوح بين (1.65) – (4.08)، وجميعها تُشـير إلى أن فقرات هذا المحور تقع بين الدرجة المنخفضــة جدًا و الدرجة المرتفعة، كما تُشـير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات هذا المحور يساوي (2.75) بانحراف معياري (0.472)، وتُعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة، مما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن مدى مواكبة مناهج التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل في البيئة الليبية بشكل عام هو بدرجة متوسطة.

5.10. اختبار فرضيات البحث

الفرضية الأولى (الصفرية): واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية غير كافية لتزويد خريجي المحاسبة بالمعارف المحاسبية التي تُلبي احتياجات سوق العمل.

الفرضـــية الأولى (البديلة): واقع مناهج التعليم المحاســـبي في الجامعات الليبية كافية لتزويد خريجي المحاسبة بالمعارف المحاسبية التي تُلبي احتياجات سوق العمل.

الجدول رقم (8) نتائج اختبار(T) لعينة واحدة

المتغير	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (T)	معنوية اختبار (T)
واقع مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية غير كافية لتزويد خريجي المحاســـبة بالمعارف المحاسبية التي تُلبي احتياجات سوق العمل.	**174**	**2.22**	**0.410**	**-17.805**	**0.999**

بالرجوع إلى البيانات بالجدول رقم (8) يتبين أن قيمة اختبار (T) الخاصـــة باختبار مدى كفاية واقع مناهج التعليم المحاسـبي في الجامعات الليبية لتزويد خريجي المحاسـبة بالمعارف المحاسـبية التي تُلبي احتياجات سـوق العمل المحلي تسـاوي (17.805-) ومسـتوى الدلالة تسـاوي (0.999) وهي أكبر من (0.05) مما يعني عدم رفض الفرضـية الصـفرية، وبالتالي يُمكن القول بأن واقع مناهج التعليم المحاسـبي في الجامعات الليبية غير كافية لتزويد خريجي المحاسبة بالمعارف المحاسبية التي تُلبي احتياجات سوق العمل، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراســات الســابقة في ليبيا من بينها (إشــميلة و الطرلي، 2013)؛ (مصلي، 2019).

الفرضية الثانية (الصفرية): لا تُوجد مجموعة من المعوقات تُواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.

الفرضـية الثانية (البديلة): تُوجد مجموعة من المعوقات تُواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسـبي في الجامعات الليبية.

الجدول رقم (9) نتائج اختبار (T) لعينة واحدة

المتغير	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (T	معنوية اختبار (T)
معوقات تُواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجمعات الليبية.	**174**	**4.27**	**0.349**	**34.12**	**0.000**

بالإطلاع على بيانات الجدول رقم (9) يتضـــح أن قيمة اختبار (T) الخاصـــة باختبار مدى وجود معوقات تُواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية تســـاوي (34.12) ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي يُمكن القول أنه توجد مجموعة من المعوقات تُواجه عملية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة نذكر منها دراسة (المقلة و لربش، 2016) التي توصـــلت إلى نتيجة مفادها أن برامج الدراســـات العليا في المحاســـبة بالبيئة الليبية يُواجة العديد من التحديات والمشاكل، وبيّنت أن السبب الرئيس في ذلك هو ضعف التأهيل الأكاديمي لطالب المحاسبة في المرحلة الجامعية الذي نتج عنة ضعف قدرة الخريجين على اكتساب المهارات المعرفية؛ ودراسة (زكري، 2013) التي توصلت أن التعليم المحاسبي في ليبيا يواجه العديد من التحديات.

الفرضية الثالثة (الصفرية): لا يُمكن تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية.

الفرضـــية الثالثة (البديلة): يُمكن تطوير مناهج التعليم المحاســـبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية.

الجدول رقم (10) نتائج اختبار (T) لعينة واحدة

المتغير	درجـــة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (T)	معنوية اختبار (T)
تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية.	**174**	**4.34**	**0.277**	**45.14**	**0.000**

من خلال الجدول رقم (10) نُلاحظ أن قيمة الاختبار الخاصـــة باختبار إمكانية تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية من خلال الالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية تســـاوي (45.14) ومستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي يُمكن القول بأنه يُمكن تطوير مناهج التعليم المحاســـبي في الجامعات الليبية بالالتزام بمعايير التعليم المحاسبي الدولية.

الفرضية الرابعة (الصفرية): لاتُواكب مناهج التعليم المحاسبي الحالية في الجامعات الليبية متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية.

الفرضـية الرابعة (البديلة): تُواكب مناهج التعليم المحاسـبي الحالية في الجامعات الليبية متطلبات سـوق العمل في البيئة المحلية.

الجدول رقم (11) نتائج اختبار (T) لعينة واحدة

المتغير	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (T)	معنوية اختبار (T)
مدى مواكبة مناهج التعليم المحاسـبي الحالية في الجامعات الليبية لمتطلبات سوق العمل.	**174**	**2.75**	**0.742**	**-4.97**	**0.999**

بالرجوع إلى الجدول رقم (11) نُلاحظ أن قيمة اختبار (T) الخاصـــة باختبار مدى مواكبة مناهج التعليم المحاسبي الحالية في الجامعات الليبية لمتطلبات سوق العمل تســـاوي (4.97-) ومستوى الدلالة تسـاوي (0.999) وهي أكبر من (0.05) مما يعني عدم رفض الفرضـية الصـفرية، وبالتالي يمكن القول بأن مناهج التعليم المحاســبي الحالية في الجامعات الليبية لا تُواكب متطلبات ســـوق العمل في البيئة المحلية.

الفرضـية الخامسـة (الصـفرية): لا تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصـائية بين متوسـط إجابات الفئات الأربعة في درجة الموافقة على أن مناهج التعليم المحاســبي بالجامعات الليبية لا تُواكب متطلبات ســوق العمل في البيئة المحلية وفق الصـفة (عضـو هيئة تدريس، طلبة الماجسـتير والدكتوراه محاسـبة، خريجي أقسام المحاسبة، مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام).

الفرضية الخامسة (البديلة): تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصـائية بين متوسط إجابات الفئات الأربعة في درجة الموافقة على أن مناهج التعليم المحاسـبي بالجامعات الليبية لا تُواكب متطلبات سـوق العمل في البيئة المحلية وفق الصـــفة (عضـــو هيئة تدريس، طلبة الماجســـتير والدكتوراه محاســـبة، خريجو أقســـام المحاسبة، مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام).

الجدول رقم (12) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق بين الفئات الأربعة

مصدر الاختلاف	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة اختبار (F)	مستوى الدلالة
بين الفئات الأربعة	**3**	**0.175**	**0.058**	**1.526**	**0.210**
الخطأ التجريبي	**171**	**6.502**	**0.038**		
المجموع الكلي	**174**	**6.677**			

يتبين من الجدول رقم (12) أن قيمة اختبار (F) الخاصـة باختبار الفروق بين متوسـط إجابات الفئات الأربعة في درجة الموافقة على أن مناهج التعليم المحاســبي بالجامعات الليبية لاتُواكب متطلبات ســـوق العمل تســـــاوي (1.526) بمستوى دلالة بلغ (0.210) وهي أكبر من (0.05) مما يعني عدم رفض الفرضـية الصـفرية، وبالتالي يُمكن القول بأنه لا تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصـائية بين متوسـط

إجابات الفئات الأربعة المشـــاركة في الدراســـة في درجة الموافقة على أن مناهج التعليم المحاســـبي بالجامعات الليبية لا تُواكب متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية.

11. النتائج والتوصيات

1.11 نتائج الدراسة

1. مناهج التعليم المحاســـبي في الجامعات الليبية غير كافية لتزويد خريجي المحاســـبة بالمعارف المحاسبية التي تُلبي احتياجات سوق العمل، فهي مناهج قديمة وبحاجة إلى تحديث مستمر.
2. مناهج التعليم المحاســـبي في الجامعات الليبية بحاجة إلى طرح مواد عملية أكثر مع (تدريب ميداني).
3. لا تُواكب المقررات الدراســـية في مناهج التعليم المحاســـبي الحالية في الجامعات الليبية التطورات العالمية في مهنة المحاسبة وممارساتها.
4. هناك تكرار لا داعي له لبعض المواضيع والمفردات في مواد محاسبية مختلفة.
5. يُمكن تطوير التعليم المحاســـبي في الجامعات الليبية بالالتزام بتطبيق معايير التعليم المحاســـبي الدولية.
6. ضــرورة تعليم طالب المحاســبة مهارات الخبرة العملية من خلال الزيارات الميدانية وربطها بالعملية التعليمية، حتى يكون لديه القدرة على حل المشاكل العملية التي تخص البيئة الليبية.
7. ضـــرورة تزويد برنامج التعليم المحاســـبي في الجامعات الليبية بالمعرفة بتكنولوجيا المعلومات واختصاصاتها ليتمكن الطالب من توظيفها لحل المشاكل المحاسبية المعاصرة.
8. ضـرورة تنمية المهارات الفنية والوظيفية لدى طالب المحاسـبة من خلال القدرة على القياس والتقييم وكتابة التقارير.
9. عدم وجود تعاون بين منظمات الأعمال والجامعات الليبية في مجال تدريب طلبة المحاسبة.
10. ضعف التعاون بين نقابة المحاسبين الليبيين والجامعات الليبية في مجال تدريب خريجي المحاسبة.
11. تركيز الجامعات الليبية على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي في تدريس مواد المحاسبة.
12. التعليم المحاسبي الحالي في الجامعات الليبية لا يُواكب متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية.
13. يتفاجئ خريج المحاسبة بفجوة كبيرة بين ما درسه من مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية وبين الواقع العملي في السوق المحلي الليبي.
14. حاجة ســـوق العمل الليبي إلى تطبيقات محاســـبية تُلبي كافة متطلبات المســـتفيدين من الخدمات المحاسبية.
15. متطلبات سوق العمل الليبية تفوق إمكانيات الخريج المعرفية.

16. لا تُوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات الفئات الأربعة المشاركة في الدراسة على درجة الموافقة بأن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا تُواكب متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية.

2.11 توصيات الدراسة

1. ضرورة ربط المواد المحاسبية النظرية بواقع سوق العمل، حتى لا تتكون لدى خريج المحاسبة فجوة كبيرة بين ما درسه من مناهج التعليم المحاسبي وبين الواقع العملي في السوق المحلي الليبي.
2. تقترح الدراسة استخدام معايير التعليم المحاسبي الدولية مرجعية أساسية عند إعداد مناهج جديدة للتعليم المحاسبى في الجامعات الليبية، أو تطوير المناهج المحاسبية القائمة.
3. خلق تعاون بين منظمات الأعمال والجامعات وذلك بتوجيه مشاريع التخرج لطلبة المحاسبة نحو المشاكل العملية الفعلية التي تتعرض لها تلك المنظمات، وتقديم الحلول لها من خلال نتائج البحوث العلمية، مما يُساعد خريجي المحاسبة على اكتساب مهارات البحث والتطوير، ومهارات حل المشكلات المحاسبية.
4. ضرورة التعاون بين نقابة المحاسبين الليبيين والجامعات الليبية في مجال تدريب خريجي المحاسبة، من خلال الاتصال بالوحدات الاقتصادية المختلفة والزيارات الميدانية لها للوقوف على الواقع العملي في تقديم خدماتها.
5. صياغة المناهج المحاسبية بما يكفل تمكين الطالب من ممارسة التحليل والتعليم الذاتي، والعمل على إدخال المهارات والكفاءات المطلوبة لتلائم احتياجات المهنة، كالمهارات السلوكية وأخلاقيات المهنة، والقدرة على محاكاة السوق، ومهارات الاتصال، ومهارة الرغبة في التعلم، وغيرها.
6. إدخال التقنيات والمعلومات الحديثة في مناهج التعليم المحاسبي بالمراحل الجامعية، بحيث يشمل أيضا تدريب أساتذة المحاسبة على استخدام الحاسوب والتقنيات الحديثة.

3.11 دراسات مستقبلية مُقترحة

- البحث في أسباب عدم الأخذ بنتائج وتوصيات الدراسات السابقة عن التعليم المحاسبي في البيئة الليبية والاستفادة منها في تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.
- البحث في أسباب عدم تحديث دليل مناهج كليات الاقتصاد (قسم المحاسبة) الصادر في سنة (2009) إلى حد الآن (2021) دراسة انتقادية (الباحث في طور القيام بهذه الدراسة).

المراجع

المراجع العربية

محمود، أسامة عبد اللطيف، خداش، حسام الدين، ونصار، محمود. (2015). دور التعليم المحاسبي في ترسيخ الممارسات الأخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق والحد من الفساد: دراسة تطبيقية على الجامعات الأردنية. 3.

الفاتح، الأمين الفكي. (2014). صور مقترح لتطبيق معايير التعلم المحاسبي ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في الجامعات السعودية. ، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد (7) العدد (16)، المملكة العربية السعودية*.

الكيلاني، عبد الكريم الكيلاني. (2000). التعليم المحاسبي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. *مجلة البحوث الاقتصادية، مركز البحوث الاقتصادية للنشر، المجلد (11)، العددين (1،2)، بنغازي، ليبيا*.

عاشور، بشير محمد. (2004). مدى مواكبة مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا لمتطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد. *ورقة مقدمة للمشاركة ضمن بحوث مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي، الجزء الثاني*. بنغازي، ليبيا: مركز البحوث الاقتصادية للنشر.

الربيعي، جبار جاسم. (2007). عوامل بناء المهارات المحاسبية التقنية لطلبة هيئة التعليم التقني. *مجلة التقني للنشر، المجلد (20)، العدد (2)*.

خداش، حسام الدين، والقواسمي، حاتم. (2015). توافق مخرجات التعليم المحاسبي مع متطلبات الممارسة المهنية وفق حاجات السوق والمعايير الدولية للتعليم . *بحث مقدم للملتقي السنوي التاسع لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي*. المنامة، البحرين.

أحمد، خالد البشير، والشريف، محمد الطيب. (2020). التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الليبية في ظل جائحة كورونا (جامعتي: الزاوية وصبراتة إنموذجًا) . *المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول حول: جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، المنعقد في 14-15 نوفمبر 2020*، ص ص 217-436، صبراتة، ليبيا.

درويش، عمار. (2016). متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجزائر (دراسة قياسية)، *مجلة المالية والأسواق للنشر*، ص ص 270 - 292.

إبراهيم، رقية عبد الله. (2016). *مدى إستجابة المقررات المحاسبية في جامعة بنغازي للتطورات العلمية والمهنية*. بنغازي، ليبيا: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

بوفارس، رندة عطية. (2007) التعليم المحاسبي المهني بين الواقع وسُبل التطوير. *المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي في ليبيا واقعه وإمكانيات تطويره، يومي 26-2007/3/27*. طرابلس، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا.

بن غربية، سالم محمد. (2005). تطور بيئة العمل المحاسبي وإمكانية الاستفادة من نتائج الجهود السابقة في تطوير البيئة الوطنية للمحاسبة. *مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية للنشر، المجلد (6)، العدد (2)، بنغازي ليبيا*.

خلاط، صالح، المشاط، عادل، وموسى، فتحي. (2007). تقييم مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية من وجهة نظر خريجي أقسام المحاسبة. *المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي واقعه وإمكانيات تطويره* (صفحة 4). طرابلس، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا.

مامي، طارق المهدي، وميرة، عبد الحفيظ فرج. (2013)، دور المناهج المحاسبية في تطوير ممارسة مهنمة المحاسبة: دراسة تطبيقية بجامعة الزاوية. *ورقة عمل ضمن البحوث المشاركة في مؤتمر واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، خلال الفترة 27-28/ 2/2013*. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.

أبو غزالة، طلال. (1993). التعليم المحاسبي في الوطن العربي. *مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد (78)، أيار-حزيران، عمان، الأردن*.

التائب، عادل عبد السلام. (2014). كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل وتطويرها وفق آراء الأكاديميين والمهنيين. *مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، للفترة من 28-4 إلى 1-5 / 2014*. المملكة الأردنية الهاشمية.

مصلي، عبد الحكيم محمد. (كانون أول 2019) التعليم المحاسبي في ليبيا وتحديات سوق العمل. *رماح للبحوث والدراسات، العدد (38).*

فرج، عبد النبي محمد، والحضيري، مصطفى مصباح. (2009). مخرجات التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، دراسة تطبيقية في البيئة الليبية. *مجلة جامعة الجبل الغربي، العدد (6)، غريان، ليبيا.*

الحوات، علي، وآخرون. (2005). مسيرة التعليم العالي في ليبيا: إنجازات وطموحات، . *النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا.*

عمامرة، ياسمينة. (2019). متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وفق المعايير الدولية دراسة قياسية. *المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد (3) ، العدد (1)، الجزائر.*

سمهود، فتحي المبروك. (2013). مدى ملاءمة مخرجات التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية في البيئة الليبية. *ورقة عمل مقدمة ضمن البحوث المشاركة في مؤتمر واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، خلال الفترة 27-28/ 2/2013.* طرابلس، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا.

الباروني، محمد أبو القاسم. (2008). دور مخرجات التعليم المحاسبي في التنمية الاقتصادية. *مجلة الجامعي الصادرة عن النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.*

زكري، محمد أبو القاسم. (2013). التحديات والمشاكل المعاصرة التي تواجه الجودة الشاملة للتعليم المحاسبي في ليبيا. *المؤتمر السنوي الخامس للمنظمة العربية لضماف الجودة في التعليم، 12-13 ديسمبر 2013*، (الصفحات 1-26). تونس.

الشريف، محمد الطيب، وأحمد، خالد البشير. (الجزء (1) مارس 2020)، معايير التعليم المحاسبي الدولية ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في ليبيا، *كتاب أعمال المؤتمر العلمي الدولي بتوزر الجمهورية التونسية، للفقترة 15-16 ديسمبر 2019* (الصفحات 97-127). توزر، الجمهورية التونسية: منشورات مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية.

الصقع، محمد سالم. (2014)، تطوير برنامج التعليم المحاسبي للرفع من كفاءة مخرجاته تلبية لمتطلبات سوق العمل من وجهة نطر أعضاء هيئة التدريس وطلبة أقسام المحاسبة. *مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، للفترة من 28-4 إلى 1-5 / 2014.* المملكة الأردنية الهاشمية .

حسان، محمد صبحي. (2018). *مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل دراسة ميدانية على المؤسسات والجمعيات الأهلية في قطاع غزة.* عزة، فلسطين: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

أحمد، محمد فتح الإله. (2016). مدى التوافق بين التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية ومتطلبات بيئة الأعمال المعاصر والاتحاد الدولي للمحاسبين من وجهة نظر أرباب العمل وأعضاء هيئة التدريس. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد (9)، العدد (23)، الخرطوم، السودان.*

الفطيمي، محمد مفتاح. (2010). دور التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل. *المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، خلال الفترة 13-14/ 4/ 2010.*

المقلة، محمود عاشور، ولربش، منصور محمد. (يونيو 2016). التحديات والمشاكل التي تواجه برنامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد (7)، زليتن، ليبيا*، ص 355.

تنتوش، محمود قاسم، وتنتوش، طارق محمود. (2007). متطلبات مهنة المحاسبة والحاجة إلى تعليم محاسبي ثنائي التركيب. *المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي في ليبيا واقعه وإمكانيات تطويره، يومي 26-27 / 3 / 2007*، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

محمود، مصطفى بكار. (2007). نظام التعليم المحاسبي ورأس المال المعرفي ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية. ، *المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي في ليبيا واقعه وإمكانيات تطويره، يومي 26-27 / 3 / 2007*، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

أبو غالية، مفتاح سالم، العبيدي، أحمد يوسف، والفرجاني، منصور محمد. (2017). معوقات تطوير التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد (10)، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا*، ص ص 112- 156.

حجازي، منتصر أحمد، أبو ريحان، غادة إياد، وسعيد، نسمة سيد. (يونيو 2021)، دور التعليم المحاسبي في تنمية المهارات المحاسبية لطلاب كلية فلسطين التقنية دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد (8)، العدد (1)* .

إشميلة، ميلاد رجب، والطرلي، محمد مفتاح. (2013). مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصا والتجارة ، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا، العدد (1)*، ص ص 254-292.

أبو بكر، نجوي محمد. (2021). مدى توافق التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية مع متطلبات سوق العمل (في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030) . *مجلة الفكر المحاسبي، المجلد (25)، العدد (2)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.*

العزاوي، ندى سليمان، العنبكي، أحمد طاهر، ومحمد، سناء جاسم. (أبريل 2018). تطوير مخرجات التعليم المحاسبي في العراق بما يتلائم مع متطلبات سوق العمل من خلال تبني المعايير الدولية للتعليم المحاسبي.*See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/332440837*. 31 - 1 ص ص ،

أمين، هناء محمد. (2012). التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل: تجربة سلطنة عمان. *المؤتمر الخامس: التحولات الديموغرافية وسوق العمل الخليجي*. مسقط: الجمعية الاقتصادية العُمانية.

المراجع الانجليزية

Ahmed ،Geo. .(2005) Changes, problems and challenges of accounting education in Libya . *Accounting Education, Vol.(3), No.(13).*

Boadu Ayeboafo. .(2012) The Role of Accounting Educators in Bridging the Gap between Accounting Theory and Accounting Practice. *Research Journal of Finance and Accounting, Vol (3), No (10). www.iiste.org, ISSN-2222 - 1697(Paper)ISSN 2222-2847(Onlin).*

Corte ،Martinez. .(2014) Accounting Training Received İn College Vs. Labor Market Demands: The Case of Mexico. *The New Educational Review, 35 (2).*181-168 ،

IAESB. .(2012) *Proposed Initial Profession Development- Technical Competence.* International Accounting Education Standards Board.

Nassar ،AL-Khadash ،Mahid. .(2013) Accounting Education and Accountancy Profession in Jordan: The Current Status and the Processes of Improvement. *"Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.11*107-119

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

المهارات والسمات التي يحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي
"دراسة استطلاعية لآراء عينة من الخريجين وأصحاب العمل"

خديجة علي معيوف عباس
كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
khadiga.alghamq@uob.edu.ly

خليل عقوب الصغير عقوب
كلية الاقتصاد – جامعة طبرق
khalil.agoub@tu.edu.ly

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي من وجهة نظر أصحاب العمل وخريجي أقسام المحاسبة العاملين بالقطاع الخاص، وكذلك معرفة ما إذا كان هناك اختلافات معنوية ما بين آراء الخريجين وأصحاب العمل، حيث استخدم الباحثان لتحقيق ذلك استبانة صممت لتحديد أهم المهارات والسمات من خلال تحليل آراء الخريجين وأصحاب العمل، وقد بلغ عدد الاستبانات المستخدمة في هذه الدراسة 182 استبانة وزعت على الخريجين وأصحاب العمل. وخلصت الدراسة إلى أن هناك بعض المهارات والسمات لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة من وجهة نظر الخريجين وأصحاب العمل، كما بينت الدراسة عدم وجود اختلافات معنوية بين متوسطات آراء عينة الدراسة عن أهم المهارات والسمات التي يحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة تقييم برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، وإقامة روابط قوية مع المنظمات المهنية المحاسبية.

الكلمات الدالة: المهارات والسمات، التعليم المحاسبي، سوق العمل، ليبيا.

The skills and attributes that an accounting graduate need to engage in the Libyan labor market
"An exploratory study of the opinions of a sample of graduates and employers"

Khalil Agoub Alsghier Agoub
Khadiga Ali Mayouf Abbas

Abstract

This study aimed to identify the most important skills and attributes that an accounting graduate needs to engage in the Libyan labor market from the point of view of employers and accounting graduates working in the private sector, as well as to know if there are differences between the opinions of employers and graduates. To achieve this, the researchers used a questionnaire designed to identify the most important skills and attributes by analyzing the opinions of employers and graduates. The number of questionnaires used in this study reached 182, which were distributed to graduates and employers. The study concluded that there are some skills and attributes that have priority and are needed by an accounting graduate from the perspective of graduates and employers.

The study also showed that there were no significant differences between the average opinions of the study sample about the most important skills and characteristics that an accounting graduate need to engage in the Libyan labor market. The study recommended the need to re-evaluate the accounting education process in Libyan universities, and to establish strong links with professional accounting firms. The study recommended the need to develop curricula for accounting education programs to suit their outputs and the changing and successive needs of the labor market.
Keywords: Skills and attributes, Accounting education, Labor market, Libya.

1. المقدمة

يعتبر التعليم العالي أحد الركائز الرئيسة للتنمية في المجتمع، وتؤدي جودة مخرجاته إلى كسب ثقة المجتمع فيها وزيادة القدرة التنافسية في سوق العمل للخريجين محلياً ودولياً، ويُعد الربط بين التعليم العالي وسوق العمل من القضايا الأساسية التي يمكن من خلالها الحد من مشكلة البطالة لأي اقتصاد في العالم، وتتمثل أهمية هذا الموضوع في أن مخرجات التعليم العالي تُعد مدخلات لسوق العمل؛ وبالتالي يتجسد دوره في خلق قوى عاملة مدربة قادرة على التواصل مع العالم والتعامل مع مستجداته بفاعلية واقتدار، لذا يجب أن تعمل مؤسسات التعليم العالي على تحقيق هذا الهدف من خلال إعداد كوادر بشرية تتميز بالتأهيل المناسب والكفاءة العالية بما يمكنهم من الاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم والقيام بها على أكمل وجه (صابرينة وبلجيلالي، 2018).

وفي مجال المحاسبة، يعني التعليم المحاسبي بتأهيل وإعداد مخرجات تمتلك القدرة والكفاءة التي تمكنها من القيام بواجباتها على أكمل وجه، الأمر الذي يحتم على الجهات المسؤولة على التعليم من إحداث تغيرات مستمرة لمواكبة هذه التطورات، إذ إن مهنة المحاسبة تعتمد في تطورها على مخرجات التعليم المحاسبي والبناء الصحيح له، ففي العقود الأخيرة مرت مهنة المحاسبة بتغيرات مستمرة نتيجة التطور المستمر في تكنولوجيا المعلومات، وأصبح سوق العمل يتطلب وجود محاسبين يمتلكون قدرة كافية لمواكبة هذه التغيرات المستمرة (رشوان، 2017).

ولما كانت برامج التعليم المحاسبي من البرامج التي تهدف إلى تقديم مخرجات مؤهلة للانخراط في سوق العمل والمهنة؛ فقد باتت العديد من الجهات تعمل على الاهتمام بهذه البرامج وآليات تطويرها، حيث نجد الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC قد عمل على الاهتمام بالتعليم المحاسبي وآليات تطويره من خلال إصدار مجموعة من المعايير التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم المحاسبي وفقا لممارسات دولية تعتمد على متطلبات مهنة المحاسبة، وذلك من خلال قيامه بإصدار المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (International (IES The Education Standards. وتتمثل أهمية وجود معايير للتعليم في مجال المحاسبة في كونها تعزز من موضوعية المخرجات المحاسبية، ذلك أن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار متكامل يحكم عملية التطبيق، وتمثل عملية تطوير المناهج المحاسبية ضرورة ملحة للتأقلم مع متطلبات الممارسة المهنية، وإزاء عملية التطوير هذه لا بد من وجود معايير علمية محددة متفق عليها يمكن الرجوع إليها في هذه العملية (الجليلي ودنون، 2010: 4).

ويمكن القول إن معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين تمثل الأساس في الدخول إلى عالم الممارسة المهنية، فهي تؤكد على مستوى مناسب من التعليم لتوفير الأساس الضروري لاكتساب معرفة ومهارات وقيم وأخلاقيات مطلوبة، سواء أكان ذلك من خلال البيئات الأكاديمية أو الدورات التدريبية، وهي تؤكد على أن مناهج التعليم المحاسبي يجب أن تحتوي على مهارات فكرية وفنية وشخصية وعلاقات شخصية وتنظيمية، حتى يتمكن محاسب المستقبل من حل المشكلات التي ستواجهه، واتخاذ القرارات الصائبة، وهي تشجع كذلك على التعليم العام الواسع لأنه يمثل جزءاً من التعليم المحاسبي المهني الذي يتحقق من خلال فهم الثقافات المختلفة والمعرفة بسلوك البشر وإدراك الأفكار والقضايا والقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتغيرة في العالم.

وبالتالي يعد تحديد أهم المهارات والسمات التي يحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل أمراً ضرورياً لكي يساعد القائمين على برامج التعليم المحاسبي من تضمينها في المناهج الدراسية. الذي من الممكن أن يكون لها الأثر الإيجابي في تضييق الفجوة ما بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات ومتطلبات بيئة الأعمال، ومن هذا المنطلق تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسة. خُصص المبحث الأول للإطار العام لموضوع الدراسة. وتناول المبحث الثاني الإطار النظري للدراسة. واستعرض المبحث الثالث الدراسة العملية وتحليل البيانات. ولخص المبحث الأخير أهم النتائج وتوصيات الدراسة.

2. الدراسات السابقة

تعرض التعليم المحاسبي للنقد على مدى العقدين الماضيين لفشله في تلبية متطلبات بيئة الأعمال المتغيرة في عالم اليوم، وهناك عوامل مختلفة تفرضها هذه التغييرات مثل العولمة والتدويل والتغيرات السريعة في التقنيات والمنافسة الشديدة.

هذه التغييرات لها تأثير عميق على التعليم العالي، حيث إن التعليم هو الأساس الذي تُبنى عليه قوة عاملة تنافسية، وتتطلب بيئة الأعمال المعاصرة أن يكون خريج التعليم المحاسبي مؤهلا لأداء وممارسة العمل المحاسبي، عن طريق اكتسابه لعدة مهارات مهنية؛ فقد فرضت التغيرات البيئية الحاجة إلي تغيرات بمتطلبات سوق العمل من التركيز على عنصر الكم إلى التركيز على عنصر النوع، الذي امتدت آثاره إلي مجموعة المعارف والثقافات والمهارات المطلوب توافرها في المحاسبين والعاملين بتلك الأسوق لتصبح غير محدود للجوانب الفنية فقط، بل تتجاوز ذلك إلى جوانب التفكير الإبداعي ليتمكن من السيطرة على تلك الأسواق الجديدة (حسن وعبدالوهاب، 2008).

وفي هذا السياق توصلت دراسة Parvaiz et al (2017) إلى أن (24) من أصل (35) من المهارات المطلوبة في خرّيج التعليم المحاسبي من وجهة نظر أصحاب العمل لا يتم اكتسابها من قبل الطلاب خلال

مرحلة التعليم الجامعي، وقد أظهرت العديد من الدراسات أن حالة إخفاق برامج التعليم المحاسبي في مقابلة المتطلبات المهنية وعدم توفر المهارات اللازمة في الخريجين بما يتماشى مع التغيرات السريعة في بيئة الأعمال المعاصرة وتوقعات القطاعات المستخدمة لا تقتصر على البلدان النامية فقط، بل شملت دولاً لديها تجربة رائدة وطويلة في مجال التعليم العالي المحاسبي، مثل الولايات المتحدة، الصين، بريطانيا، .....إلخ. فقد قدمت عدد من الدراسات التي أجريت معظمها في البلدان التي لديها أنظمة تعليمية متطورة مثل الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو أستراليا، دليلًا على عدم جودة خريجي المحاسبة وتصورات المتخصصين لتعليم المحاسبة كونه قديماً أو غير ذي صلة بالسوق (De Lange, et al, 2006; Gabbin, 2002).

وهناك دراسات حاولت الكشف عن الفجوة بين برامج التعليم المحاسبي ومتطلبات ممارسة المهنة في سوق العمل من وجهة نظر الأكاديميين، وأرباب العمل، والطلاب. وخلصت دراسة Kavanagh & Drennan (2007) إلى وجود فجوة كبيرة بين المهارات والسمات التي يعتبرها الأكاديميون ضرورية لطلابهم للنجاح في حياتهم المهنية؛ وتلك المهارات والسمات التي يدرسها الأكاديميون في برامج المحاسبة. كما فحصت دراسة Hakim (2016) التقييم الذاتي لخريجي المحاسبة وتقييم أرباب العمل لمجموعة المهارات المكتسبة في برامج المحاسبة في الجامعات اللبنانية، كما تم التحقق من الرضا الوظيفي للخريجين الجدد خلال السنة الأولى من العمل، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود فجوة في الإدراك بين أرباب العمل والموظفين المعينين حديثًا عن مدى استعداد الموظفين الجدد وأهمية المهارات التي تتطلبها المهنة، كما كشفت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التقييم الذاتي للموظف ورضاه الوظيفي.

وقد أعرب العديد من ممارسي المحاسبة عن عدم رضاهم عن مستوى المعارف والمهارات المحاسبية التي أظهرها الموظفون الجدد عند التخرج من الكلية، وفي الحقيقة، ووفقًا لـ Nelson فقد جاءت صيحات حماسية لمزيد من التغييرات في التعليم المحاسبي بدءاً من البرامج الجامعية (Cory & Pruske, 2012: 208).

هذا وقد بينت دراسة Pan & Perera (2012) أن البرامج المحاسبية المطبقة في الجامعات الأسترالية غير كافية لتطوير قدرات ومهارات طلبة تخصص المحاسبة ولا تتفق مع متطلبات سوق العمل، وأوضحت دراسة De Villiers (2010) أهمية التوازن والتكامل بين المهارات التقنية والمهارات الشخصية؛ مثل مهارات الاتصال، مهارات عرض الأعمال ومهارات التعامل مع الآخرين للمحاسبين الجدد في بيئة الأعمال المتغيرة. كما حاولت دراسة Low, et al (2013) معرفة دور التعليم المحاسبي في توفير المهارات الشخصية لخريجي المحاسبة في نيوزيلاندا، من خلال المقابلات مع خريجي المحاسبة والشركاء في شركات المحاسبة (Big4)، واثنين من ممثلي المعهد النيوزيلاندي للمحاسبين القانونيين، وأظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المشاركين في الدراسة يرون أن التعليم المحاسبي يلعب دوراً هاماً في تطوير المهارات الشخصية لخريجي المحاسبة. وكشفت دراسة أخري في نيوزيلاندا Wells, et al (2009) أن الذكاء العاطفي، الذي يمثل القدرات الشخصية والعلاقات

الشخصية، وأكثر المهارات المهنية أهمية لممارسة ناجحة في المحاسبة خلال السنوات الأولى بعد التخرج من الجامعات النيوزيلندية، وهناك دراسات أخري ركزت على درجة أهمية المهارات المهنية؛ مثل دراسة (Hussein 2017) التي حاولت معرفة آراء المهنيين والطلاب في مصر عن أهمية كل بند من عناصر المهارات، واتفقت نتائج الدراسة مع معيار التعليم الدولي (IES3) والعديد من الدراسات، وأبرزت أهمية خمس مهارات: المهارات الفكرية والاتصال، مهارات العلاقات بين الأشخاص، والقدرة الإبداعية، مهارات التنظيم، مهارات البحث والتحليل. وكذلك دراسة الخاطر (2015) التي أوضحت أن كافة المهارات والمعارف التي تم إدراجها في الدراسة يمكن اعتبارها ذات أهمية ولكن بدرجات متفاوتة. واتفقت وجهات نظر (251) خريجاً من كليات إدارة الأعمال بالجامعات الإيطالية و(74) شركة مساهمة إيطالية في دراسة Dolce, et al (2019) عن أهمية المهارات المهنية وبشكل جزئي، كما أوضحت الدراسة أن التعليم المحاسبي لا يزال بحاجة إلى التطوير، ويعتبر إشراك الأكاديميين أمراً أساسياً لتعزيز المهارات المطلوبة من قبل أرباب العمل.

أما دراسة Cory and Pruske (2012) فقد أكدت على حاجة خريجي المحاسبة إلى فهم وإتقان ما يتعلق بالمحاسبة من المهارات المرتبطة بالابتكارات التكنولوجية؛ لكي يكونوا منتجين بدءاً من أول يوم لهم في الوظيفة.

علاوة على ذلك، ومن أجل العمل في بيئة الأعمال المتغيرة هناك بعض المهارات الضرورية؛ مثل إتقان لغة ثانية والإبداع في حل المشكلات. وأظهرت دراسة Ismail, et al (2020) أن مهارات تكنولوجيا المعلومات، والتعامل مع الآخرين كانت ضمن المهارات الأكثر طلباً من قبل أرباب العمل.

وخلصت دراسة Atanasovski, et al (2018) إلى اتفاق طلاب المحاسبة وأرباب العمل في ممارسة مهنة المحاسبة في مقدونيا عن أهمية المهارات العامة، حيث أعطى الطلاب وزناً أكبر للمهارات الشخصية لإدارة الوقت، والعرض الجيد وخصائص الثقة بالنفس، والتحفيز والترويج الذاتي.

أما أرباب العمل فقد أعطوا وزناً أكبر للتواصل الشفهي ومعرفة اللغات الأجنبية والموقف الأخلاقي والمصداقية والالتزام بالتعلم المستمر. كما اتفق أرباب العمل والطلاب على أن العملية التعليمية وبرنامج التعليم المحاسبي بحاجة إلى تحسينات لتطوير أفضل المهارات التقنية والعامة، وبينت دراسة Kavanagh & Drennan (2008)أن الطلاب أصبحوا على دراية بتوقعات أرباب العمل بمهارات الاتصال والعمل الجماعي؛ على الرغم من أن أرباب العمل لا يزالون يتوقعون فهماً جيدًا للمهارات أثناء الممارسة الفعلية، وأفاد كل من الطلاب وأرباب العمل أن العديد من المهارات المهنية الفنية وغير الفنية لا يتم تطويرها بشكل كافٍ في برامج التعليم المحاسبي بالجامعات.

كما حاولت دراسة Derekoy (2019) تحديد أهم المهارات التي يجب اكتسابها من التعليم المحاسبي وفقًا آراء طلاب المحاسبة والمهنيين، وتحديد ما إذا كان هناك اختلاف بين آراء الفئتين، وأظهرت نتائج الدراسة أنه

على الرغم من وجود أوجه تشابه بين آراء طلاب المحاسبة المهنيين في تركيا، إلا أن هناك بعض الاختلافات حول (11) مهارة من أصل (30) مهارة يجب تضمينها في التعليم المحاسبي .

وبالمثل حاولت دراسة Klibi & Oussii (2013) فحص تصورات وتوقعات الطلاب وأرباب العمل عن أهمية المهارات والسمات للحصول على وظيفة محاسبية في سوق العمل التونسي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أرباب العمل يبحثون عن خريجين يمتلكون مجموعة متنوعة من المهارات غير التقنية، ومع ذلك يرى طلاب المحاسبة أن المهارات التقنية هي التي تحدد قدرتهم على ممارسة مهنة المحاسبة.

وهناك دراسات أخري ركزت على المعارف والمهارات المهنية المطلوبة لخريجي المحاسبة في سوق العمل منها دراسة Getahun & Mersha (2020) التي أظهرت وجود اتفاق بين تصورات كلٍّ من الموظفين وأرباب العمل في أثيوبيا عن المعارف والمهارات المهنية المطلوبة لخريجي المحاسبة. وحددت الدراسة المهارات والمعارف ذات الأهمية لإعداد الخريجين، وهي: مهارات الاتصال واللغة، المحاسبة المالية ومعرفة التقارير المالية، والكفاءة المهنية والعناية الواجبة، وهي الأهم بالنسبة للمحاسبين في مكان العمل.

هذا، وقد اهتم الباحثون في البيئة الليبية بقضايا ومشاكل التعليم المحاسبي المتعلقة بالمعارف والمهارات المهنية المطلوب توافرها في خريجي التعليم المحاسبي المطلوبة في سوق العمل الليبي، ومنها دراسة العربي وبوفارس (2006) التي توصلت إلى أن المحاسبين الليبيين تتوفر لديهم المهارات المهنية بدرجات متوسطة، بحيث كانت مهارة العمل في فريق عمل الأكثر توافراً، ثم مهارة استخدام تقنية المعلومات، ثم مهارة صنع القرار، فمهارة إدارة الذات، وأخيرا مهارة المعرفة. ويقوم المحاسبون الليبيون بمجهودات لتطوير مهاراتهم المهنية بدوافع ذاتية، ولكنهم يعانون قصوراً في هذه المجهودات.

كما بينت دراسة العماري وآخرين (2021) أنَّ أهم المهارات التي يجب أن تتوفر لدى خريجي المحاسبة التي تسهم في نجاح مهنة المحاسبة في سوق العمل الليبي مهارة القدرة علي حل المشاكل المعقدة؛ ومهارة القدرة علي إعداد التقارير المحاسبية؛ ومهارة القدرة علي العمل مع الآخرين في فريق؛ ومهارة القدرة علي القيادة واتخاذ القرارات؛ والمهارات الشخصية كالأخذ في الاعتبار القيم والأخلاق والمواقف المهنية عند اتخاذ القرارات. وترى دراسة مصباح، (2021) أن أهم المهارات العامة الواجب تدريسها وتزويد طلبة المحاسبة بها خلال مدة دراستهم بالمرحلة الجامعية في ليبيا من وجهة نظر (محاسبين، ممارسين، أعضاء هيأة التدريس) العمل بروح الفريق والقراءة مع الفهم والتحليل واتخاذ القرار، كذلك ضمن المهارات التكنولوجية أعتُبرت المنظومات المحاسبية الإلكترونية ونظام الكتابة على الكمبيوتر ونظام أكسل والجداول الإلكترونية والعمل على الأنترنت ونظام التشغيل وندوز. كما تناولت دراسة مصلي، (2019) واقع التعليم المحاسبي في ليبيا ومدي توافقه مع سوق العمل الليبي، وكشفت نتائج هذه الدراسات أن مناهج المحاسبة غير كافية بتزويد الطلاب بمتطلبات سوق العمل من

حيث الخبرات والمهارات اللازمة، وعدم وجود برامج مشتركة بين أقسام المحاسبة بالجامعات ومؤسسات سوق العمل لتأهيل الطلاب لممارسة المهارات المطلوبة بسوق العمل.

وبينت نتائج دراسة البرغثي والفضلي، (2018) بأن برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية تقدم كلاً من المهارات التقنية والوظيفية ومهارات العلاقات الشخصية والاتصال والمهارات التنظيمية والإدارية بشكل عالٍ وممتاز بينما المهارات الفكرية والمهارات الشخصية بشكل متوسط ومقبول، مما يجعلها ملائمة لمتطلبات سوق العمل ومتوافقة مع ما يتضمنه المعيار الدولي الثالث (IES3) من معايير التعليم المحاسبي.

وقد توصلت الدراسات التي تعرضت إلى المهارات والقدرات الشخصية لخريجي المحاسبة (الكيلاني، 2000؛ فرج & الحضيري، 2007؛ مامي وميرة، 2013؛ الفطيمي، 2010) أن هناك ضعفًا واضحًا في الاهتمام بتنمية العديد من المهارات المهنية والشخصية مثل مهارات التحليل والتفكير والانتقاد التي يجب أن تتوفر في خريجي المحاسبة، والاكتفاء بالتركيز على الطرق التقليدية، وتلقين ما تتضمنه المناهج والمقررات الدراسية، الأمر الذي من شأنه أن يضعف مهارات وقدرات الخريجين على معالجة المشاكل التي ستواجههم في عملهم كمحاسبين، إضافة إلى عدم وفائهم باحتياجات ومتطلبات سوق العمل بالقدرات التي تتماشى والتغيرات الاقتصادية المستمرة والسريعة التي يشهدها العالم اليوم، وأكدت على أن نوعية وجودة الخريجين وصقلهم بهذه المهارات المطلوبة لا يتم إلا من خلال تحسين العناصر الأساسية لنظام التعليم المحاسبي المتمثلة في: المناهج، طرق التدريس، معايير قبول الطلاب.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة والمشاكل المتعلقة بالمهارات المهنية نستخلص الآتي:

- إذا أراد الطلاب أن ينجحوا كمحترفين في المعرفة في بيئة الأعمال شديدة التغير، فيجب عليهم إظهار مجموعة من المهارات التقنية والعامة.
- هناك فجوة بين برامج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، والممارسات المهنية لمهنة المحاسبة آخذة في الاتساع، وتتطلب تغيير المناهج الدراسية. وأن هذه الفجوة في معظمها تتضح في حجم التكنولوجيا المستخدمة في تدريب وتعليم الطلبة، وبين تلك المستخدمة في سوق العمل.
- أن البرامج المحاسبية المطبقة غير كافية لتطوير قدرات ومهارات طلبة تخصص المحاسبة ولا تتفق مع متطلبات سوق العمل.
- التعليم المحاسبي يلعب دوراً هاماً في تطوير المهارات الشخصية لخريجي المحاسبة.
- مع التطور السريع للإنترنت، والتجارة الإلكترونية، فإن الطلب يزداد على المحاسبين الجدد في سوق العمل الذين لديهم معرفة بالمحاسبة والقوانين، ويتقنون مهارة تكنولوجيا المعلومات الحديثة، ويمتلكون قدرة ممتازة على التعلم الذاتي.

أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوانب متعددة، أهمها أنها تتناول المهارات المهنية لخريج التعليم المحاسبي، آراء الطلاب وأصحاب العمل حول أهمية تلك المهارات للحصول على وظيفة محاسبية في سوق العمل، وكذلك تتشابه في استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في جوانب متعددة أهمها معرفة أهم المهارات والسمات المطلوبة من خريج التعليم المحاسبي في سوق العمل الليبي، ففي حين أن غالبية الدراسات السابقة ركزت على مجموعة المهارات التي نص عليها المعيار المحاسبي رقم (3)؛ إلا أن القليل منها قد بحثت في المهارات التكنولوجية والسمات البدنية والجسدية لخريج المحاسبة؛ مثل: استخدام تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرار، والأناقة والمظهر الخارجي، والثقة بالنفس والمصداقية ونمط الشخصية. كذلك تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات المحلية في المجتمع والعينة وفي البيئة المطبق عليها الدراسة؛ حيث إن الدراسات المحلية لم تتطرق بأي حال من الأحوال إلى المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للعمل في القطاع الخاص، فالدراسة الحالية تبحث في آراء أصحاب العمل وخريجي المحاسبة عن أهم المهارات والسمات للنجاح الوظيفي في القطاع الخاص في سوق العمل الليبي، فعلى – حد علم الباحثين – لم يتم إجراء مثل هذه الدراسة في البيئة الليبية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة: استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في مجال إثراء الدراسة الحالية ببعض المفاهيم والتعريفات في الإطار النظري، وأداة الدراسة، والنتائج والتوصيات.

3. مشكلة الدراسة

يعد التعليم المحاسبي أحد المواضيع التي تلقي اهتماماً خاصاً من طرف الباحثين؛ نظراً لارتباطه بمهنة المحاسبة، حيث يعنى التعليم المحاسبي بإعداد الكوادر المؤهلة والمسلحة بالمهارات المهنية اللازمة لبيئة سوق العمل المتغيرة والمتطورة، ما يمكنهم من القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، ونظراً للتحولات المتسارعة والمتلاحقة في بيئة الأعمال وخاصةً التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعولمة الاقتصاد وما تفرزه من تحديات تواجه الكثير من خريجي التعليم المحاسبي تبقي على أعداد كبيرة منهم عاطلة عن العمل نظراً لعدم حاجة السوق لهم.

ويري العبيدي (2009) أن مؤسسات التعليم العالي العربية تعاني من تحديات تتصل بتدني نوعية مخرجاتها وعدم ملاءمتها – احتياجات سوق العمل وخطط التنمية في معظم البلدان العربية على حد سواء، وتعاني مخرجاتها من البطالة وخاصة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويشترط لتوظيف هذه المخرجات توفر

المهارات الإضافية الأخرى مثل اللغات الأجنبية والقدرة على استخدام الحاسوب، إضافة إلى بعض المهارات والقدرات الشخصية الأخرى.

وهذا ما يفسر الدراسات التي أجراها العديد من الباحثين (Albrecht & Sack, 2000; Birkett, 1993; Mathews et al, 1990) للتعرف على أوجه القصور في التعليم المحاسبي، والتي أوصت بالتركيز على التطوير المستمر للمناهج الدراسية، إضافة إلي مراجعة برامج المحاسبة لتوفير التدريب المناسب للمحاسبين المستقبليين في الولايات المتحدة وأستراليا وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة. ويجادل Hassel, et al, (2005) بأن هذه الإصلاحات تهدف إلى تحسين جودة التعليم المحاسبي وتقليل فجوة التوقعات بين تصورات الطلاب وتوقعات أصحاب العمل. ويرى Kennan, et al (2008) أن هناك سلسلة من الصعوبات التي تصاحب عملية توظيف خريجي المحاسبة المؤهلين من قبل أصحاب العمل، وذلك بسبب وجود فجوة قائمة بين. مخرجات التعليم الأكاديمي واحتياجات سوق العمل. ويمكن القول بأنه لابد أن تكون هناك نقلة نوعية في نوع التواصل والعلاقة التبادلية بين سوق العمل وبرامج التعليم المحاسبي لمواكبة المستجدات والتطورات المستمرة في سوق العمل.

وبالنظر إلي البيئة الليبية، فقد أكدت العديد من الدراسات السابقة (الفطيمي، 2010؛ الكيلاني، 2000؛ اشميلة والطرلي، 2013؛ أبو غالية وآخرون، 2017؛ زوبي وآخرون، 2018؛ سمهود، 2013؛ مصلي، 2019) على وجود فجوة ما بين المهارات التي يكتسبها الخريجون من البرامج التعليمية التقليدية، ومتطلبات سوق العمل المتطورة، وأوصت بعض تلك الدراسات بضرورة القيام بمزيد من البحوث المستقبلية لدراسة متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية والمهارات المطلوبة والمتوقعة من المحاسبين، ودراستها من وجهات نظر مختلفة مثل أصحاب العمل والطلاب.

في خضم هذه المشاكل تأتي هذه الدراسة استجابةً إلى الحاجة الملحة لتقصي وتحديد أهم المهارات والسمات اللازمة التي لها الأولوية، ويحتاجها خريج المحاسبة من وجهة نظر خريجي المحاسبة وأصحاب العمل في القطاع الخاص في سوق العمل الليبي، واقتراح آليات العلاج التي بدورها ستسهم في تضييق الفجوة ما بين مخرجات التعليم الأكاديمي واحتياجات سوق العمل المتلاحقة، **وبالتالي فإن هذه الدراسة تسعي للإجابة على التساؤل التالي:**

ما المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي كما يراها الخريجون وأصحاب العمل؟ وللإجابة عن هذا السؤال تمت صياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي كما يراها الخريجون؟

2- ما المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة عند التوظيف كما يراها أصحاب العمل؟

3- هل توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء الخريجين وأصحاب العمل عن المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي؟

4. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل عام إلى التعرف على المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي، وبشكل فرعي تهدف **إلى:**

- التعرف على المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي كما يراها الخريجون.
- التعرف على المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة عند التوظيف كما يراها أصحاب العمل.
- تحديد ما إذا كان هناك اختلافات ما بين آراء الخريجين وأصحاب العمل حول المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.
- تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة التي من الممكن أنها ستسهم في تضييق الفجوة ما بين تصورات الخريجين وتوقعات أصحاب العمل، التي بدورها ستسهم في تضييق الفجوة ما بين مخرجات برنامج التعليم المحاسبي واحتياجات بيئة العمل المستجدة والمتسارعة.

5. أهمية الدراسة

علمياً: تخدم هذه الدراسة بما تسفر عنه من نتائج أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية في معرفة أهم السمات والمهارات المهنية التي يتوجب تضمينها في برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، بحيث تكون مخرجات هذه الجامعات على قدر يتناسب مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، تماشياً مع التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال، خصوصاً في ظل الانتقادات الموجهة للتعليم المحاسبي بعدم ملاءمة مخرجاته لاحتياجات سوق العمل.

عملياً: تعد هذه الدراسة ذات قيمة لمتخذي القرارات في الجامعات الليبية بشكل عام وأقسام المحاسبة خاصةً، نظراً لتقديمها معلومات وتفسيرات عن أهم المهارات والسمات التي يحتاجها خريجو المحاسبة عند التوظيف في سوق العمل، خصوصاً أن القطاع الخاص المحلي مازال يتردد في توظيف الكوادر الوطنية بحجة عدم مواءمة مخرجات التعليم الأكاديمي مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، ولذلك فإن توفير الكوادر الوطنية المؤهلة

يجب أن ينطلق من تحديد احتياجات ومتطلبات سوق العمل. لذا فإن هذه الدراسة ستكون محاولة لدراسة وتحديد أهم المهارات والسمات المطلوبة من المحاسبين في القطاع الخاص في البيئة الليبية من وجهة نظر الخريجين وأصحاب العمل.

6. حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** استغرقت مدة إعداد هذه الدراسة من شهر يوليو. 2021م، إلى شهر سبتمبر. 2021م.
- **الحدود البشرية:** تمثلت الحدود البشرية للدراسة في الخريجين وأصحاب العمل بالقطاع الخاص في سوق العمل الليبي.
- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على عينة من خريجي المحاسبة وأصحاب العمل بالقطاع الخاص في المنطقة الشرقية من ليبيا؛ نظراً لضيق وقت إجراء الدراسة، والإمكانات المادية للباحثين في التنقل من مكان لآخر.
- **الحدود الموضوعية:** ركزت الدراسة في جانبها الموضوعي على دراسة أهم المهارات والسمات التي يحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

7. المهارات والسمات الواجب توافرها في خريج التعليم المحاسبي لممارسة مهنة المحاسبة

ركزت الاتجاهات الحديثة في التعليم المحاسبي على الصعيد الدولي اهتمامها نحو التركيز على إكساب الطالب – وبالتالي المحاسب المهني فيما بعد– المزيد من المهارات، حتى يتمكن من أداء عمله في بيئة تتسم بالتغير السريع والتحديات المتجددة لقدرات المحاسبين على التعامل مع الأوضاع. ففي دراسة دولية أكدت لجنة بدفورد (1986) The Committee Bedford على أن الفجوة بين المعارف التي تتضمنها مناهج التعليم المحاسبي والمهارات والخبرات التي تتطلبها بيئة العمل تزداد اتساعا يوما بعد يوم؛ مما انعكس سلباً على نوعية الخريجين فأصبحوا غير قادرين على الاستجابة لديناميكية الوظائف التي يتولونها بعد تخرجهم (الفطيمي، 2010: 5) .

وفي هذا الصدد اهتمت مؤسسات مهنية وتعليمية عالمية تختص بتطوير مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي منها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، حيث أصدر معايير خاصة بجودة التعليم المحاسبي والمتطلبات اللازمة التي يجب أن تتبناها الجامعات لضمان تخريج كفاءات محاسبية قادرة على التعامل بكل حرفية في سوق العمل. تتضمن معايير التعليم المحاسبي الدولية إرشادات عامة حول المتطلبات العامة لبرامج التعليم المحاسبي وما يجب أن تتضمنه هذه البرامج من محتوى لتقديمه للطلبة إضافة إلى تحديد لمجموعة المهارات التي يحتاجها خريجو المحاسبة للانخراط في سوق العمل بعد تخرجهم، حيث يتولى مجلس المعايير الدولية

للتعليم المحاسبي (IAESB) الذي تم تشكيله من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) مهمة وضع هذه المعايير والإشراف على تحديثها وتطويرها باستمرار لضمان مواكبتها لحاجات ومتطلبات سوق العمل. وإزاء ذلك يعمل مجلس التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) بانتظام من خلال معيار التعليم المحاسبي (IES3) على تطوير المتطلبات من المهارات في خريجي المحاسبة، ربما يواكب تلك المتغيرات السريعة والمتلاحقة في بيئة الأعمال (Mayorga, 2017: 3). وتتمثل تلك المتطلبات من المهارات المهنية وفقا لمعيار التعليم المحاسبي الدولي (IES3) بأربع مجموعات (IAESB, 2019: 43-46) هي:

- **المهارات الفكرية (Intellectual Skills):** هي تلك المهارات التي تمكن المحاسب من استخدام أنشطته الفكرية من فهم وتفكير وذكاء، في تقييم المعلومات من المصادر المتعددة، واتباع الحكم المهني بما في ذلك تقييم البدائل للوصول إلى خلاصة مناسبة قائمة على كل الظروف المحتملة، وإتباع التفكير النقدي في التعامل مع المشاكل وحلها.
- **مهارات التواصل والاتصال (Interpersonal and Communication Skills):** وهي تلك المهارات التي تساعد المحاسب في العمل مع الآخرين من أجل الصالح العام للمنظمة، وتلقي المعلومات ونقلها للغير واتخاذ القرارات بشكل فعال.
- **المهارات الشخصية (Personal Skills): هي** تلك المهارات المتعلقة بشخصية المحاسب وسلوكه وتساعد على تنمية الجوانب الشخصية له مستقبلاً.
- **المهارات التنظيمية (Organizational skills):** هي تلك المهارات المتعلقة بالتخطيط وإدارة كل من المشاريع وتنظيم العمل والقيادة وحسن التمييز عند إصدار الأحكام المهنية.

وقد أدى الطلب على هذه المهارات والكفاءات إلى حدوث تغيير في التعليم المحاسبي، وتوفير كل من المهارات الفنية والمهارات الشخصية لطلاب المحاسبة من أجل إعدادهم بشكل مناسب لعالم الأعمال في القرن الحادي والعشرين (Mohamed & Lashine, 2003). وقد ركزت العديد من الدراسات التي تبحث في دور المهارات في التعليم المحاسبي على فجوة التوقعات بين ما يعتقد أرباب العمل أنه ضروري لمهنة المحاسبة وما يعتقد الطلاب أنه مطلوب في مكان العمل (Hassall, et.al., 2003; Jackling & De Lange, 2009; Leveson, 2000; Webb & Chaffer, 2016; Wells, et al, 2009). ويرى Andrews & Higson (2008) أن الفجوة بين المهارات التي يمتلكها الأفراد فعلياً والمهارات اللازمة لمكان العمل تهدد المجتمعات وقدرتها على تحقيق النمو المستدام. وقد كان هذا موضوع نقاشات كبيرة في الأوساط الأكاديمية والصناعية (Abayadeera & Watty, 2016)، فلقد واجهت الجامعات التحدي ووضعت عدة استراتيجيات لمعالجة المخاوف التي أثيرت. وهناك أدلة تجريبية لإثبات أن نظام التعليم المحاسبي قد فشل في كثير من الحالات في تلبية المهارات التي يتوقعها أرباب العمل من خريجي المحاسبة في بعض المجالات الحاسمة مثل التفكير

النقدي، والتواصل (الشفوي والمكتوب)، والعلاقات بين الأفراد، والتوجيه الأخلاقي، والقيادة، وتكنولوجيا المعلومات، وما شابه ذلك.

وعليه؛ يرى الباحثان أن توفر المهارات المهنية في خريج المحاسبة يعد أمراً ضرورياً في الحصول على محاسبين أكفاء يتمتعون بالمهارات المهنية بجانب المعارف العلمية؛ وبذلك يكونون قادرين على تلبية متطلبات البيئة التي سيعملون فيها.

علاوة على ذلك، تم اقتراح توسيع قاعدة المهارات في برامج التعليم المحاسبي كطريقة لتزويد المحاسبين بمزيد من المرونة والقدرة على التكيف مع التطور المستمر لسوق العمل (Daff et al., 2012). فجانب المهارات التقنية، يبدو أن منظمات الأعمال تتوقع المزيد من المهارات العامة مثل السمات الشخصية ومهارات التعامل مع الآخرين والمهارات الفكرية؛ فهذه الصفات ترتبط أكثر بالشخصية ويمكن أن تكون ذات قيمة في الوظائف المختلفة، وقد أثرت هذه المطالب منذ التسعينيات على الهيئات المهنية في البلدان المتقدمة، والتي بدورها اقترحت تضمين هذه المهارات في برامج التعليم المحاسبي(Jackling and De Lange, 2009). ويشير De Lange, et al, (2006) إلى أن "السمات الشخصية" هي التي تمكن من النجاح الوظيفي.

كما يري أصحاب العمل أن المهارات العامة تمثل قيمة مضافة للشركة، وفي سياق ذلك يري Hunton (2002) أن العديد من مهام المحاسبة التقليدية أصبحت الآن آلية، وتظهر قيمة المحاسب المحترف في المهارات العامة، واكتشف Stovall & Stovall, (2009) في دراسة استقصائية لأصحاب العمل المحليين أن المهارات العامة تم تصنيفها أكثر أهمية للنجاح في مجال المحاسبة العامة من المهارات الفنية.

وقد ركزت غالبية الدراسات السابقة على مجموعة محدودة من المهارات مثل المهارات التقنية، وإمكانات القيادة، ومهارات الاتصال بين الأشخاص، والحماس، والدافع تجاه المهنة، إلا أن القليل منها قد درس أهمية السمات الشخصية مثل: الأخلاق، والثقة بالنفس، وقد حدد Violette and Chene أثناء عملية التوظيف من قبل أربع شركات محاسبية في الحرم الجامعي العديد من الآداب الاجتماعية والشخصية الضرورية للغاية، تتضمن هذه الآداب ملابس الطلاب والمصافحة والاتصال بالعين مع المحاورين (Ahadiat & Martin, 2016).

وأشار العديد من الباحثين إلى أن أصحاب العمل يرغبون في المزيد من المهارات العامة، لأنها تمكن الموظفين من الاستخدام الناجح لمهاراتهم التقنية المكتسبة (Jackling & De Lange, 2009)، ويعتبر أصحاب العمل أن الطلاب يمتلكون المهارات التقنية من البرامج المحاسبية؛ ولكن يجب عليهم تطوير مهاراتهم العامة للنجاح في المهنة.

وبمقارنة تصورات أرباب العمل عن أهم المهارات المطلوبة من خريجي المحاسبة في إسبانيا والمملكة المتحدة أفادت نتائج الدراسة أن أهم المهارات من وجهة نظر أرباب العمل في المملكة المتحدة كانت مهارات

الاتصال (الاستماع الشفوي والكتابي الفعال)؛ في حين أن الممارسين في إسبانيا صنفوا التزاماً أعلى بالتعلم مدى الحياة وحل المشكلات والرؤية العالمية للمنظمة، ويعتبر الممارسين في اليابان أن المعلومات والمهارات السلوكية أهم المهارات المهنية (Hassall et al, 2003)، في حين كشفت نتائج دراسة (Barac, (2009 أن الممارسين في جنوب إفريقيا صنفوا أيضًا مهارات الاتصال، والتعامل مع الآخرين، وإدارة الوقت، والمهارات التحليلية على أنها أهم المهارات.

أما في تونس فقد أكد أرباب العمل على حاجة الخريجين لتطوير المهارات العامة المتعلقة بالوعي الأخلاقي، والتواصل، والتحليل النقدي، والعمل الجماعي (Klibi & Oussi, 2013)، كما اختلفت تصورات أرباب العمل في المملكة العربية السعودية عن نظرائهم في البلدان الأخرى حيث اعتبروا المهارات الفنية أكثر أهمية من المهارات العامة (Mallak, 2012).

ومما سبق يستخلص الباحثان أن الجامعات ليس لديها خيار سوى إعادة تصميم مناهجها الدراسية لمساعدة الطلاب على تطوير المهارات اللازمة لكي ينجحوا في بيئة الأعمال سريعة التطور، فقد يجد الخريجون الذين يفتقرون إلى هذه المهارات صعوبة متزايدة في العثور على عمل إذا كانوا لا يعملون، وصعوبة الترقية في أعمالهم بسرعة إذا كانوا يعملون، كما أن إحدى مسؤوليات الجامعات دمج توقعات السوق في المناهج المحاسبية للتأكد من أن خريجي المحاسبة مجهزون بالمعرفة والمهارات التي يحددها سوق العمل.

8. الدراسة الميدانية وتحليل النتائج

1.8. منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وذلك عن طريق جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى معلومات تسهم في تفسير الظاهرة أو المشكلة؛ لذا فإن الباحثين قد اعتمدا على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث؛ ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة. تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار الخامس والعشرين.

2.8. مجتمع الدراسة وعينتها:

1.2.8. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من فئتين رئيسيتين **هما:**

- أصحاب العمل بالقطاع الخاص وهم من يعمل لديهم الخريجون (المحاسبون).
- خريجي أقسام المحاسبة بالمعاهد العليا والجامعات الليبية العاملين بالقطاع الخاص في المنطقة الشرقية.

ويتكون القطاع الخاص من عدد صغير من الشركات الرسمية وفروع الشركات الأجنبية، وعدد أكبر من المشاريع الصغيرة والصغيرة جدّاً غير الرسمية في الغالب (الحاسي، 2020: 33). وتم استهداف المشاريع المتوسطة والصغيرة والمصحات، والشركات الصناعية، والمصارف في القطاع الخاص.

2.2.8. عينة الدراسة: نظرا لصعوبة استخدام طريقة الحصر الشامل لجمع البيانات بسبب عدم وجود بيانات رسمية عن عدد أو حجم الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص (الحاسي، 2020: 28). فقد استخدم الباحثان أسلوب عينة كرات الثلج (Sample Snowball) لتوزيع الاستبيان لصعوبة حصر مجتمع الدراسة، ولاعتبارات تتعلق بالإمكانات المادية المتاحة للباحثين والتزامهم بوقت محدد لإجراء الدراسة، فقد تمكنا من توزيع عدد (208) استبانة على أصحاب العمل وخريجي أقسام المحاسبة العاملين بالقطاع الخاص، وتم تجميع (182) استبانة من الفئتين صالحة للتحليل الإحصائي، أي بنسبة (87.5%).

3.8. أداة الدراسة

استخدم الباحثان الاستبانة وسيلة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة من قبل عينة الدراسة، وقد تم الاستفادة من بعض الدراسات السابقة (Klibi & Oussii, 2013; Getahun & Mersha, 2020; Kavanagh & Drenan, 2008؛ العماري وآخرون، 2021) في بناء وتكوين الاستبانة، حيث صممت من خمس محاور تخدم أهداف الدراسة، وقد أحتوت الاستبانة على جزءين أساسيين، حيث احتوى الجزء الأول على البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، المتمثلة في: المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، أما الجزء الثاني فقد شمل على (35) فقرة تغطي المهارات والسمات اللازمة التي يحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي ذي الخمس درجات لترتيب إجابات المبحوثين في الجزء الثاني للاستبانة من لا أوافق بشدة بوزن (1)، إلى أوافق بشدة بوزن (5).

1.3.3. صدق أداة الدراسة وثباتها:

استخدم الباحثان اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لاختبار ثبات قائمة الاستبانة لجميع الفقرات، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ (0.935)، وتعتبر هذه القيمة مرتفعة جداً مقارنةً بالقيمة المقبولة إحصائياً وهي 60% (Sekaran and Bougie, 2010)، وأن قيمة معامل الصدق بلغ (0.966) وهو ما يؤكد صدق وثبات قائمة الاستبانة وصلاحيتها للتحليل، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها لقياس ما صممت من أجله.

جدول رقم (1): نتائج اختبار ألفا كرونباخ

المهارات والسمات	عدد الأسئلة	معامل الثبات	معامل الصدق
المهارات الفكرية	6	0.760	0.872
مهارات التواصل والاتصال	9	0.853	0.924
المهارات الشخصية	8	0.757	0.870
المهارات التنظيمية	9	0.793	0.890
السمات الشخصية	3	0.701	0.837
المهارات والسمات (مجتمعة)	**35**	**0.935**	**0.966**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

2.3.8. اختبار التوزيع الطبيعي:

استخدم الباحثان اختبار (Kolmogorov- Smirnov Test)، لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفروض، لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، وبالنظر إلى الجدول رقم (2) تبين أن مستوى الدلالة (P-Value) أكبر من 0.05 لكل فقرات الاستبانة، وهذا يدل أن البيانات المتحصل عليها تتبع التوزيع الطبيعي، وبذلك سيتم استخدام الاختبارات المعلمية اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم (2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	قيمة Z	P– Value (K.S)
المهارات والسمات (مجتمعة)	**1.256**	**.085**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss.

3.3.8. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها أستخدم الباحثان مجموعة من الاختبارات، **وهي على النحو الآتي:**

1. (التكرارات، الوزن النسبي) لوصف متغيرات أفراد عينة الدراسة.
2. اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف- سمر نوف (Kolmogorov-Smirnov Test) للتعرف على طبيعة البيانات إذا كانت تتبع توزيعاً طبيعياً أم لا.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لاختبار صدق وثبات فقرات الاستبانة.
4. (المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، الأهمية النسبية) للإجابة عن السؤالين الأول والثاني.
5. اختبار (Independent Sample t- test) للتعرف على الفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين.

4.8. مناقشة نتائج الدراسة

1.4.8. معلومات عامة عن المشاركين في الدراسة (المستجيبين)

1.1.4.8. وصف عدد أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

لوحظ من النتائج المبينة بالجدول رقم (3) أن ما نسبته (56%) من العينة المبحوثة هم من الخريجين، منهم (4%) يحملون مؤهلا علميا أقل من بكالوريوس، بينما ما نسبته(46%) هم ممن يحملون درجة البكالوريوس، وأن نسبة (6%) هم من حملة درجة الماجستير، بينما ما نسبته (44%) من العينة المبحوثة هم من أصحاب العمل، منهم نسبة (12%) هم من حملة مؤهل علمي أقل من درجة بكالوريوس، بينما نسبة (24%) منهم هم من حملة درجة البكالوريوس، وأن نسبة (8%) كانوا من حملة درجة الماجستير والدكتوراه. من خلال توصيف عينة الدراسة تبين أنهم على تأهيل أكاديمي عالٍ، الأمر الذي يضفي إمكانية الاعتماد على إجاباتهم المختلفة.

جدول رقم (3): يبين عدد ونسبة أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

البيان	الخريجين		أصحاب العمل	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من بكالوريوس	8	%4	22	%12
بكالوريوس	84	%46	43	%24
ماجستير	11	%6	11	%6
دكتوراه	–	–	3	%2
المجموع	**103**	**%56**	**79**	**%44**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

2.1.4.8. وصف عدد أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

تبين من الجدول رقم (4) أن (56%) من المشاركين بالدراسة هم من الخريجين، منهم (41%) تقل خبرتهم عن 5 سنوات، بينما ما نسبته (11%) منهم كانت خبرتهم ما بين 5 إلى أقل من 10 سنوات، وأن نسبة (4%) هم من لديهم خبرة من 10 إلى أقل من 15 سنة. بينما (44%) من أفراد العينة المبحوثة هم من أصحاب العمل، ونسبة (8%) منهم خبرتهم أقل من 5 سنوات، بينما الذين وصلت خبرتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات نسبتهم (23%)، وأن نسبة (13%) تصل خبرتهم إلى أكثر من 10 سنوات.

جدول رقم (4): يبين عدد ونسبة أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

البيان	الخريجين		أصحاب العمل	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	75	%41	14	%8
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	20	%11	41	%23
من 10 إلى أقل من 15 سنوات	8	%4	4	%2
15 سنة فأكثر	–	–	20	%11
المجموع	**103**	**%56**	**79**	**%44**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

2.4.8. مناقشة نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول

الذي ينص على: ما المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي كما يراها الخريجون؟

1.2.4.8. تحليل آراء الخريجين تجاه المهارات الفكرية التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي

جدول رقم (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للمهارات الفكرية كما يراها الخريجون

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
	المهارات الفكرية	**4.11**	**.480**	**%82.2**	
1	القدرة على تحديد وتحصيل المعلومات من مصادرها المختلفة.	4.27	.564	%85.4	3
2	القدرة على تنظيم وفهم المعلومات المحصلة من مختلف المصادر، ووضعها موضع التطبيق الأمثل.	4.35	.589	%87	1
3	القدرة على التحري والبحث والتفكير المنطقي عند حل المشاكل.	4.33	.797	%86.6	2
4	القدرة على تحديد الوقت المناسب للتشاور مع المتخصصين من أجل حل المشاكل والتوصل إلى النتائج.	3.86	.687	%77.2	6
5	القدرة على التفكير التحليلي النقدي والإبداعي في حل المشاكل.	3.88	.867	%77.6	5
6	القدرة على تحديد المشاكل المعقدة وحلها.	3.98	.610	%79.6	4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

بالنظر إلى جدول رقم (5)، الذي يوضح آراء الخريجين عن المهارات الفكرية التي لها الأولوية ويحتاجها خريجو المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات جاء بقيمة (4.11)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، وبانحراف معياري قدره (480.)، وبوزن نسبي (82.2%). هذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة كافةً تشير إلى أهمية المهارات الفكرية لخريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

ولتفسير هذه النتيجة العمومية تم التركيز على المهارات الفكرية التي لها الأولوية للانخراط بسوق العمل من وجهة نظر خريجي المحاسبة؛ حيث تشير إجابات أفراد عينة الدراسة إلى أن هناك تفاوت في الأهمية (الأولوية) لكل منها على حده.

فقد احتلت مهارة "القدرة على تنظيم وفهم المعلومات المحصلة من مختلف المصادر، ووضعها موضع التطبيق الأمثل" المرتبة الأولى بوزن نسبي (87%)، وتأتي بعد ذلك مهارة "القدرة على التحري والبحث والتفكير المنطقي عند حل المشاكل" في المرتبة الثانية بوزن نسبي (86.6%)، يليها بالمرتبة الثالثة مهارة "القدرة على تحديد وتحصيل المعلومات من مصادرها المختلفة" بوزن نسبي (85.4%)، وجاءت المهارة "القدرة على تحديد المشاكل المعقدة وحلها"، في المرتبة الرابعة وبوزن نسبي (79.6%) وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسات أخرى مثل (Atanasovski, et al, 2018; Hussein, 2017). وجاءت في المرتبة الأخيرة وبوزن نسبي (77.2%) مهارة "القدرة على تحديد الوقت المناسب للتشاور مع المتخصصين من أجل حل المشاكل والتوصل إلى النتائج". وتتفق هذه النتيجة التي تم التوصل إليها مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (Cory &Pruske, 2012 Jackling & De Lange, 2009; Getahun & Mersha, 2020, ؛الفطيمي، 2010) أن أهم المهارات الفكرية التي يجب أن يكتسبها الخريج عند دخوله لسوق العمل تشمل مهارة حل المشكلات، والمهارات التحليلية، ومهارة الوصول إلى مصادر التعلم.

2.2.4.8. تحليل آراء الخريجين تجاه مهارات التواصل والاتصال التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

جدول رقم (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمهارات التواصل والاتصال كما يراها الخريجون

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
	مهارات التواصل والاتصال	**3.90**	**.560**	**%78**	
1	القدرة على العمل مع الآخرين في فريق لمواجهة التحديات والصراعات وحلها.	4.08	.710	%81.6	4
2	القدرة على عرض الأفكار ونقاشها كتابياً وشفهياً.	4.11	.670	%82.2	3
3	القدرة على عرض وجهات النظر والدفاع عنها.	3.96	.839	%79.2	5
4	القدرة على التعامل والتفاعل مع أشخاص مختلفين ثقافياً وفكرياً.	3.42	.995	%68.4	9
5	القدرة على الاستماع الفعال والتحاور بفعالية.	4.16	.883	%83.2	1
6	القدرة على تطبيق مهارات التفاوض للوصول إلى حلول للمشاكل بمهنية.	4.15	.648	%83	2
7	القدرة على تقديم الأفكار والتأثير على الآخرين لتقديم الدعم وقبول الأفكار والالتزام بها.	3.84	.860	%76.8	6
8	القدرة على الإصغاء والكتابة بفاعلية بما في ذلك الحساسية للاختلافات الثقافية واللغوية.	3.66	.835	%73.2	8
9	إجادة اللغة الإنجليزية.	3.79	.893	%75.8	7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

أوضحت نتائج الدراسة المبينة بالجدول رقم (6)، آراء الخريجين حول مهارات التواصل والاتصال التي لها الأولوية ويحتاجها خريجو المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي حيث كان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.90)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، وبانحراف معياري قدره (560.) وبوزن نسبي (78%)، هذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة كافةً تشير إلى أهمية مهارات التواصل والاتصال لخريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

ولتفسير هذه النتيجة تم ترتيب مهارات التواصل والاتصال التي لها الأولوية للانخراط بسوق العمل من وجهة نظر خريجي المحاسبة، فقد احتلت مهارة "القدرة على الاستماع الفعال والتحاور بفعالية" و"القدرة على تطبيق مهارات التفاوض للوصول إلى حلول للمشاكل بمهنية" المرتبتين الأولى والثانية على التوالي عند الوزن النسبي (83.2%؛ 83%)، بينما احتلت المرتبة الثالثة مهارة "القدرة على عرض الأفكار ونقاشها كتابياً وشفهياً" بوزن

نسبي (82.2%)، وجاءت مهارة "القدرة على العمل مع الآخرين في فريق لمواجهة التحديات والصراعات وحلها" في المرتبة الرابعة، بوزن نسبي (81.6%)، كما جاءت بالمرتبة الأخيرة مهارة "القدرة على التعامل والتفاعل مع أشخاص مختلفين ثقافياً وفكرياً"، بوزن نسبي (68.4%)، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات مثل (Kavanagh & Drennan, 2008; Atanasovski, et al, 2018; Cory &Pruske, 2012) التي أشارت إلي أن أهم المهارات التواصل والاتصال بالنسبة للخريجين للنجاح في سوق العمل تتمثل في مهارات التواصل الشفهي، الاتصال التحليلي، والعمل الجماعي.

3.2.4.8.تحليل آراء الخريجين تجاه المهارات الشخصية التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

جدول رقم (7): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للمهارات الشخصية كما يراها الخريجون

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
	المهارات الشخصية	**3.92**	**.465**	**%78.4**	
1	التحلي بروح المبادرة والقدرة على التعلم الذاتي المستمر.	3.99	.721	%79.8	3
2	القدرة على اختيار وتحديد الأولويات في حدود الموارد المتاحة.	3.97	.773	%79.4	4
3	القدرة على تنظيم العمل للوفاء بالالتزامات في الأوقات المحددة.	4.07	.744	%81.4	1
4	القدرة على التنبؤ والتكيف مع التغيير في بيئة العمل المحاسبي، وتخطيط الحلول الممكنة لمواجهتها.	3.52	.790	%70.4	8
5	القدرة على مراعاة القيم والأخلاق والمواقف المهنية عند اتخاذ القرارات.	3.96	.699	%79.2	5
6	القدرة على العمل بعقل متفتح.	3.93	.661	%78.6	6
7	المرونة في التعامل مع مستجدات ومتغيرات بيئة العمل.	3.89	.779	%77.8	7
8	القدرة على العمل بكفاءة في ظروف الضغط والتوتر.	4.04	.885	%80.8	2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

أوضحت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (7)، آراء الخريجين حول المهارات الشخصية التي لها الأولوية ويحتاجها خريجو المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي حيث كان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.92)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، وبانحراف معياري قدره (465.)، عند الوزن النسبي (78.4%)، وهذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة كافةً تشير إلى أهمية المهارات الشخصية لخريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

ولتفسير هذه النتيجة تم التركيز على المهارات الشخصية التي لها الأولوية للانخراط بسوق العمل من وجهة نظر خريجي المحاسبة؛ حيث تشير إجابات أفراد عينة الدراسة إلى أهمية كل المهارات الشخصية للانخراط في سوق العمل، إلا أن هناك تفاوت في الأهمية النسبية (الأولوية) لكل منها على حده. فقد احتلت مهارة "القدرة على تنظيم العمل للوفاء بالالتزامات في الأوقات المحددة" المرتبة الأولى بوزن نسبي (81.4%)، وتأتي بعد ذلك مهارة "القدرة على العمل بكفاءة في ظروف الضغط والتوتر" في المرتبة الثانية بوزن نسبي (80.8%)، يليها بالمرتبة الثالثة مهارة "التحلي بروح المبادرة والقدرة على التعلم الذاتي المستمر" بوزن نسبي (79.8%)، كما جاءت في المرتبة الرابعة والخامسة مهارة "القدرة على اختيار وتحديد الأولويات في حدود الموارد المتاحة" و"القدرة على مراعاة القيم والأخلاق والمواقف المهنية عند اتخاذ القرارات" وبوزن نسبي على التوالي (79.4%؛ 79.2%)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة مهارة "القدرة على التنبؤ والتكيف مع التغيير في بيئة العمل المحاسبي، وتخطيط الحلول الممكنة لمواجهتها" بوزن نسبي (70.4%)، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (Atanasovski, et al, 2018; العربي وبوفارس، 2006) منْ أن مهارة إدارة الذات، ومهارة الالتزام بالتعلم الذاتي هما أكثر المهارات الشخصية أهمية بالنسبة للخريجين للنجاح بسوق العمل.

4.2.4.8. تحليل آراء الخريجين تجاه المهارات التنظيمية التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

جدول رقم (8): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للمهارات التنظيمية كما يراها الخريجون

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
	المهارات التنظيمية	**3.85**	**.476**	**%77**	
1	القدرة على القيام بمهام وفقا للممارسات المعمول بها والوفاء بها في المواعيد المحددة.	3.85	.746	%77	3
2	القدرة على مراجعة العمل الشخصي وأعمال الآخرين لتحديد ما إذا كانت مطابقة لمعايير الجودة المعتمدة في المنظمة.	3.59	.845	%71.8	8
3	القدرة على تطبيق مهارات إدارة الأفراد لتحفيز وتطوير الآخرين.	3.84	.697	%76.8	4
4	القدرة على تفويض المهام لتحفيز وتطوير الموارد البشرية.	3.61	.877	%72.2	7
5	القدرة على تطبيق مهارات القيادة من أجل التأثير على الآخرين، للعمل تبعاً لأهداف المنظمة.	3.84	.814	%76.8	4
6	القدرة على إجراء التطبيقات العملية لمفاهيم حوكمة الشركات.	3.73	.795	%74.6	6
7	القدرة على التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار.	4.03	.585	%80.6	2
8	القدرة على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والتشريعية والقانونية.	3.78	.804	%75.6	5
9	استخدام التكنولوجيا والأدوات المناسبة للارتقاء بعملية اتخاذ القرار.	4.34	.516	%86.8	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

بالنظر إلى جدول رقم (8)، الذي يوضح آراء الخريجين حول المهارات التنظيمية التي لها أهمية ويحتاجها خريجو المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.85)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، وبانحراف معياري قدره (.476) وبوزن نسبي (77%)، هذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة كافةً تشير إلى أن هناك مهارات تنظيمية لها أهمية ويحتاجها خريجو المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

ولتفسير هذه النتيجة تم ترتيب المهارات التنظيمية التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي، فقد احتلت مهارة "استخدام التكنولوجيا والأدوات المناسبة للارتقاء بعملية اتخاذ القرار" المرتبة الأولى وبوزن نسبي (86.8%)، بينما جاءت في المرتبة الثانية مهارات "القدرة على التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار"، بوزن نسبي (80.6%)، وجاءت مهارة "القدرة على القيام بمهام وفقا للممارسات المعمول بها والوفاء بها في المواعيد المحددة " في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (77%)، بينما جاءت في المرتبة الرابعة مهارة "القدرة على تطبيق مهارات إدارة الأفراد لتحفيز وتطوير الآخرين" و"القدرة على تطبيق مهارات القيادة من أجل التأثير على الآخرين، للعمل تبعاً لأهداف المنظمة"، عند الوزن النسبي (76.8%)، كما جاءت مهارة " القدرة على مراجعة العمل الشخصي وأعمال الآخرين لتحديد ما إذا كانت مطابقة لمعايير الجودة المعتمدة في المنظمة "، في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (71.8%)، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (Dolce,et.al,2019; Kavanagh & Drennan,2008؛ العربي وبوفارس، 2006) التي أظهرت أن أهم المهارات التنظيمية بالنسبة لخريجي المحاسبة للنجاح بسوق العمل تتمثل في مهارات توجيه المهام، التحفيز، التخطيط وصنع القرار.

5.2.4.8. تحليل آراء الخريجين تجاه السمات الشخصية التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

جدول رقم (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للسمات الشخصية

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
	السمات	**4.21**	**.677**	**%84.2**	
1	الأناقة وحسن المظهر.	4.16	1.046	%83.2	3
2	نمط الشخصية.	4.17	.797	%83.4	2
3	الثقة بالنفس والمصداقية.	4.30	.639	%86	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

تبين من الجدول رقم (9) أن المتوسط الحسابي العام للسمات الشخصية التي لها أهمية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط في السوق الليبي من وجهة نظر أفراد العينة (4.21)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، وبانحراف معياري قدره (.677)، عند الوزن النسبي (84.2%)، وهذا يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة كافةً تشير إلى أن هناك سمات شخصية لها أهمية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

ولتفسير هذه النتيجة تم التركيز على السمات الشخصية التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي، فقد احتلت سمة "الثقة بالنفس والمصداقية" المرتبة الأولى حيث جاءت بوزن نسبي (86%)، بينما احتلت المرتبة الثانية "نمط الشخصية"، وبوزن نسبي (83.4%)، كما جاءت سمة "الأناقة وحسن المظهر" في المرتبة الأخيرة وبوزن نسبي (83.2%)، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (Atanasovski, et al, 2018) التي بينت أن أهم السمات الواجب توافرها في خريج المحاسبة بجانب المهارات المهنية تتمثل في الثقة بالنفس والمصداقية.

3.4.8. مناقشة نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني:

الذي ينص على: ما المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي كما يراها أصحاب العمل؟

1.3.4.8. تحليل آراء أصحاب العمل اتجاه المهارات الفكرية التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

جدول (10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للمهارات الفكرية كما يراها أصحاب العمل

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
	المهارات الفكرية	**4.05**	**.485**	**%81**	
1	القدرة على تحديد وتحصيل المعلومات من مصادرها المختلفة.	4.29	.663	%85.8	2
2	القدرة على تنظيم وفهم المعلومات المحصلة من مختلف المصادر، ووضعها موضع التطبيق الأمثل.	4.34	.638	%86.8	1
3	القدرة على التحري والبحث والتفكير المنطقي عند حل المشاكل.	4.34	.799	%86.8	1
4	القدرة على تحديد الوقت المناسب للتشاور مع المتخصصين من أجل حل المشاكل والتوصل إلى النتائج.	3.92	.656	%78.4	3
5	القدرة على التفكير التحليلي النقدي والإبداعي في حل المشاكل.	3.71	.936	%74.2	4
6	القدرة على تحديد المشاكل المعقدة وحلها.	3.70	.686	%74	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

تبين من النتائج بالجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي لآراء أصحاب العمل حول المهارات الفكرية ككل بلغ (4.05) وبانحراف معياري(.485)، عند الوزن النسبي(81%)، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة إجاباتهم متجانسة حول أهمية المهارات الفكرية التي يحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل.

ولتفسير هذه النتيجة تم التركيز على المهارات الفكرية التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة عند التوظيف، فقد احتلت مهارة "القدرة على تنظيم وفهم المعلومات المحصلة من مختلف المصادر، ووضعها موضع التطبيق الأمثل" و"القدرة على التحري والبحث والتفكير المنطقي عند حل المشاكل" المرتبة الأولى، وبوزن نسبي (86.8%)، بينما جاءت في المرتبة الثانية مهارة "القدرة على تحديد وتحصيل المعلومات من مصادرها المختلفة"، وبوزن نسبي (85.8%)، كما جاءت في المرتبة الثالثة مهارة "القدرة على تحديد الوقت المناسب للتشاور مع المتخصصين من أجل حل المشاكل والتوصل إلى النتائج"، وبوزن نسبي (78.4%)، وجاءت مهارة "القدرة على التفكير التحليلي النقدي والإبداعي في حل المشاكل" في المرتبة الرابعة، بوزن نسبي (74.2%)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة مهارة "القدرة على تحديد المشاكل المعقدة وحلها"، عند الوزن النسبي (74%)، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Kavanagh & Drennan,2008) التي أشارت أن أصحاب العمل يتوقعون أن يمتلك خريج المحاسبة أفضل ثلاث مهارات تحليلية، حل المشكلات، ومستوى من الوعي التجاري أو تجربة الحياة الحقيقية، ومهارات المحاسبة الأساسية.

2.3.4.8. تحليل آراء أصحاب العمل اتجاه مهارات التواصل والاتصال التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

جدول (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للمهارات التواصل والاتصال كما يراها أصحاب العمل

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
	مهارات التواصل والاتصال	**3.82**	**.585**	**%76.4**	
1	القدرة على العمل مع الآخرين في فريق لمواجهة التحديات والصراعات وحلها.	4.10	.744	%82	2
2	القدرة على عرض الأفكار ونقاشها كتابياً وشفهياً.	4.10	.727	%82	2
3	القدرة على عرض وجهات النظر والدفاع عنها.	3.99	.913	%79.8	3
4	القدرة على التعامل والتفاعل مع أشخاص مختلفين ثقافياً وفكرياً.	3.44	1.035	%68.8	5
5	القدرة على الاستماع الفعال والتحاور بفعالية.	4.14	.902	%82.8	1
6	القدرة على تطبيق مهارات التفاوض للوصول إلى حلول للمشاكل بمهنية.	4.14	.674	%82.8	1
7	القدرة على تقديم الأفكار والتأثير على الآخرين لتقديم الدعم وقبول الأفكار والالتزام بها.	3.81	.935	%76.2	4
8	القدرة على الإصغاء والكتابة بفاعلية و الحساسية للاختلافات الثقافية واللغوية.	3.33	.655	%66.6	6
9	إجادة اللغة الإنجليزية.	3.32	1.081	%66.4	7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

اتضح من النتائج الموجودة بالجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي لآراء أصحاب العمل اتجاه المهارات الشخصية التي لها أهمية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي (3.82) وبانحراف معياري (.585)، عند الوزن النسبي (76.4%)، وهذا يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة كافةً تشير إلى أن هناك تجانساً في الإجابات حول أهمية مهارات التواصل والاتصال لخريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل.

ولتفسير هذه النتيجة تم التركيز على مهارات التواصل والاتصال التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة عند التوظيف من وجهة نظر أصحاب العمل، نجد أن مهارة "القدرة على الاستماع الفعال والتحاور بفعالية" و"القدرة على تطبيق مهارات التفاوض للوصول إلى حلول للمشاكل بمهنية" احتلت المرتبة الأولى، وبوزن نسبي (82.8%)، بينما جاءت في المرتبة الثانية مهارة" القدرة على العمل مع الآخرين في فريق لمواجهة التحديات والصراعات وحلها" و"القدرة على عرض الأفكار ونقاشها كتابياً وشفهياً"، وبوزن نسبي (82%)، كذلك احتلت مهارة "القدرة على عرض وجهات النظر والدفاع عنها" المرتبة الثالثة، بوزن نسبي (79.8%)، بينما احتلت المرتبة الرابعة مهارة "القدرة على تقديم الأفكار والتأثير على الآخرين لتقديم الدعم وقبول الأفكار والالتزام بها" عند الوزن النسبي (76.2%)، كما جاءت في المرتبة الأخيرة مهارة "إجادة اللغة الإنجليزية" بوزن نسبي (66.4%)؛ وقد يعزو الباحثان ذلك لعدم الحاجة إلي اللغة الإنجليزية في مكان العمل الحالي بقدر الحاجة إلي مهارات أخرى أكثر أهمية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Ismail et al, 2020) أن مهارات التعامل مع الآخرين، والعمل في فريق، مهارات الاتصال الجيد هي من المهارات الأكثر طلباً من قبل أصحاب العمل، كما أكدت بعض الدراسات (Leveson, 2000; Jackling & De Lange, 2009) أن برنامج التعليم المحاسبي يحتاج إلى التركيز على تطوير مجموعة من المهارات في التفكير التحليلي والنقدي والتكنولوجيا والاتصالات والعمل الجماعي للخريجين ليكونوا مستعدين للنجاح في مهنة المحاسبة، كما أفادت نتائج دراسة (Hassall et al, 2003) أن أهم المهارات التي يتوقعها أصحاب العمل من الخريجين في المملكة المتحدة كانت مهارات الاتصال (الاستماع الشفوي والكتابي الفعال).

3.3.4.8. تحليل آراء أصحاب العمل اتجاه المهارات الشخصية التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

جدول (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للمهارات الشخصية كما يراها أصحاب العمل

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
	المهارات الشخصية	**3.94**	**.485**	**%78.8**	
1	التحلي بروح المبادرة والقدرة على التعلم الذاتي المستمر.	4.04	.792	%80.8	3
2	القدرة على اختيار وتحديد الأولويات في حدود الموارد المتاحة.	3.97	.832	%79.4	5
3	القدرة على تنظيم العمل للوفاء بالالتزامات في الأوقات المحددة.	4.09	.771	%81.8	1
4	القدرة على التنبؤ والتكيف مع التغيير في بيئة العمل المحاسبي، وتخطيط الحلول الممكنة لمواجهتها.	3.56	.813	%71.2	8
5	القدرة على مراعاة القيم والأخلاق والمواقف المهنية عند اتخاذ القرارات.	4.01	.725	%80.2	4
6	القدرة على العمل بعقل متفتح.	3.90	.761	%78	7
7	المرونة في التعامل مع مستجدات ومتغيرات بيئة العمل.	3.91	.850	%78.2	6
8	القدرة على العمل بكفاءة في ظروف الضغط والتوتر.	4.05	.890	%81	2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

تبين من النتائج بالجدول رقم (12) أن المتوسط الحسابي لآراء أصحاب العمل حول المهارات الشخصية التي لها أهمية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي (3.94) وبانحراف معياري (.485)، عند الوزن النسبي (78.8%)، وهذا يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة متجانسة حول أهمية المهارات الشخصية لخريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل.

ولتفسير هذه النتيجة تم التركيز على المهارات الشخصية التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة عند التوظيف من وجهة نظر أصحاب العمل، نجد أن أولى هذه المهارات هي مهارة "القدرة على تنظيم العمل للوفاء بالالتزامات في الأوقات المحددة"، جاءت في المرتبة الأولى وبوزن نسبي (81.8%)، بينما احتلت المرتبة الثانية مهارة "القدرة على العمل بكفاءة في ظروف الضغط والتوتر"، وبوزن نسبي (81%)، وجاءت مهارة "التحلي بروح المبادرة والقدرة على التعلم الذاتي المستمر" في المرتبة الثالثة عند الوزن النسبي (80.8%)، كما جاءت في المرتبة الرابعة مهارة "القدرة على مراعاة القيم والأخلاق والمواقف المهنية عند اتخاذ القرارات"، بوزن نسبي (80.2%)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة عند الوزن النسبي (71.2%) مهارة "القدرة على التنبؤ والتكيف مع التغيير في بيئة العمل المحاسبي، وتخطيط الحلول الممكنة لمواجهتها"، وتتفق هذه النتيجة مع ما أسفرت عنه

دراسة (Atanasovski, et al, 2018) حيث أعطى اصحاب العمل وزناً أكبر لبعض المهارات الشخصية مثل التواصل الشفهي ومعرفة اللغات الأجنبية والموقف الأخلاقي والالتزام بالتعلم المستمر.

4.3.4.8. تحليل آراء أصحاب العمل حول المهارات التنظيمية التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

جدول (13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للمهارات التنظيمية كما يراها أصحاب العمل

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
	المهارات التنظيمية	**3.70**	**.526**	**%74**	
1	القدرة على القيام بمهام وفقا للممارسات المعمول بها والوفاء بها في المواعيد المحددة.	3.51	1.048	%70.2	6
2	القدرة على مراجعة العمل الشخصي وأعمال الآخرين لتحديد ما إذا كانت مطابقة لمعايير الجودة المعتمدة في المنظمة.	3.48	.945	%69.6	7
3	القدرة على تطبيق مهارات إدارة الأفراد لتحفيز وتطوير الآخرين.	3.34	.904	%66.8	9
4	القدرة على تفويض المهام لتحفيز وتطوير الموارد البشرية.	3.37	.963	%67.4	8
5	القدرة على تطبيق مهارات القيادة من أجل التأثير على الآخرين، للعمل تبعاً لأهداف المنظمة.	3.81	.833	%76.2	3
6	القدرة على إجراء التطبيقات العملية لمفاهيم حوكمة الشركات	3.67	.843	%73.4	5
7	القدرة على التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار.	4.05	.597	%81	2
8	القدرة على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والتشريعية والقانونية.	3.80	.868	%76	4
9	استخدام التكنولوجيا والأدوات المناسبة للارتقاء بعملية اتخاذ القرار.	4.29	.581	%85.8	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

اتضح من النتائج الموجودة بالجدول رقم (13) أن المتوسط الحسابي لآراء أصحاب العمل اتجاه المهارات التنظيمية التي لها أهمية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي (3.70) وبانحراف معياري (.526)، عند الوزن النسبي (74%)، وهذا يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة كافةً تشير إلى أن هناك تجانساً اتجاه أهمية المهارات التنظيمية لخريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل.

ولتفسير هذه النتيجة تم التركيز على المهارات التنظيمية التي لها الأولوية لخريج المحاسبة عند التوظيف في السوق العمل الليبي، نجد أن الأولوية أعطيت من قبل المستجيبين لمهارة "استخدام التكنولوجيا والأدوات المناسبة للارتقاء بعملية اتخاذ القرار"، وبوزن نسبي (85.8%)، بينما جاءت مهارة " القدرة على التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار" في المرتبة الثانية، عند الوزن النسبي (81%)، كما جاءت في المرتبة الثالثة مهارة " القدرة على تطبيق مهارات القيادة من أجل التأثير على الآخرين، للعمل تبعاً لأهداف المنظمة"، بوزن نسبي (76.2%)،

كما احتلت مهارة "القدرة على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والتشريعية والقانونية" المرتبة الرابعة، بوزن نسبي (76%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة مهارة "القدرة على تطبيق مهارات إدارة الأفراد لتحفيز وتطوير الآخرين" بوزن نسبي (66.8%)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العماري وآخرون، 2021) التي أظهرت أن أهم المهارات التي يجب أن تتوفر لدى خريجي المحاسبة في سوق العمل الليبي مهارة القدرة على العمل مع الآخرين في فريق؛ ومهارة القدرة على القيادة واتخاذ القرارات؛ والمهارات الشخصية كالأخذ في الاعتبار القيم والأخلاق والمواقف المهنية عند اتخاذ القرارات.

5.3.4.8. تحليل آراء أصحاب العمل حول السمات الشخصية التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

جدول رقم (14): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للسمات الشخصية كما يراها أصحاب العمل

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
	السمات	**4.18**	**.559**	**%83.6**	
1	الأناقة وحسن المظهر.	4.19	.848	%83.8	2
2	نمط الشخصية.	4.08	.675	%81.6	3
3	الثقة بالنفس والمصداقية.	4.28	.639	%85.6	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

من خلال النظر إلى الجدول رقم (14) تبين أن المتوسط الحسابي لآراء أصحاب العمل تجاه السمات الشخصية التي لها أهمية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط في السوق الليبي (4.18)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، وبانحراف معياري قدره (.559)، وبوزن نسبي (83.6%)، وهذا يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة كافةً تشير إلى أهمية السمات الشخصية التي يحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بالعمل في السوق الليبي.

ولتفسير هذه النتيجة وتحديد السمات الشخصية التي لها الأولوية لخريج المحاسبة عند التوظيف في سوق العمل الليبي فإننا نجد أولى هذه السمات هي سمة "الثقة بالنفس والمصداقية" حيث جاءت بوزن نسبي (85.6%)، بينما جاءت في المرتبة الثانية سمة "الأناقة وحسن المظهر"، وبوزن نسبي (83.8%)، أما سمة "نمط الشخصية" فقد جاءت في المرتبة الأخيرة وبوزن نسبي (81.6%)، وفي سياق ذلك أشارت دراسة (Jackling & De Lange,2009) إلى أن أصحاب العمل يعتبرون اكتساب الطلاب للمهارات التقنية في برامج المحاسبة أمراً مفروغاً منه؛ ولكن يجب عليهم تطوير المهارات العامة للنجاح في مهنة المحاسبة.

4.4.8. مناقشة نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث

الذي ينص على: هل يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء الخريجين وأصحاب العمل حول المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي؟ **وللإجابة عن هذا السؤال تمت صياغة الفرضية التالية:**

"لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء الخريجين وأصحاب العمل عن المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي".

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (Independent Sample t- test)، والجدول رقم (15) يبين نتائج اختبار الفروقات للمهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي.

جدول رقم (15): يبين نتائج اختبار (Independent Sample t- test) المتعلقة بالفروقات بين متوسطات آراء الخريجين وأصحاب العمل عن المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل

	الفقرات	درجات الحرية (df)	المتوسط الحسابي		(f) المحسوبة	P – Value عند مستوى معنوية 5%
			الخريجين المحاسبين	أصحاب العمل		
IS	القدرة على تحديد وتحصيل المعلومات من مصادرها المختلفة.	180	4.27	4.29	.590	.832
IS	القدرة على تنظيم وفهم المعلومات المحصلة من مختلف المصادر، ووضعها موضع التطبيق الأمثل.	180	4.35	4.34	.212	.933
IS	القدرة على التحري والبحث والتفكير المنطقي عند حل المشاكل.	180	4.33	4.34	.000	.922
IS	القدرة على تحديد الوقت المناسب للتشاور مع المتخصصين من أجل حل المشاكل والتوصل إلى النتائج.	180	3.86	3.92	1.106	.552
IS	القدرة على التفكير التحليلي النقدي والإبداعي في حل المشاكل.	180	3.88	3.71	1.352	.195
IS	القدرة على تحديد المشاكل المعقدة وحلها.	180	3.98	3.70	12.245	.004
ICS	القدرة على العمل مع الآخرين في فريق لمواجهة التحديات والصراعات وحلها.	180	4.08	4.10	.204	.828
ICS	القدرة على عرض الأفكار ونقاشها كتابياً وشفهياً.	180	4.11	4.10	.001	.958
ICS	القدرة على عرض وجهات النظر والدفاع عنها.	180	3.96	3.99	.339	.841
ICS	القدرة على التعامل والتفاعل مع أشخاص مختلفين ثقافياً وفكرياً.	180	3.42	3.44	.334	.866
ICS	القدرة على الاستماع الفعال والتحاور بفعالية.	180	4.16	4.14	.030	.904
ICS	القدرة على تطبيق مهارات التفاوض للوصول إلى حلول للمشاكل بمهنية.	180	4.15	4.14	.003	.948

ICS	القدرة على تقديم الأفكار والتأثير على الآخرين لتقديم الدعم وقبول الأفكار والالتزام بها.	180	3.84	3.81	.698	.796
ICS	القدرة على الإصغاء والكتابة بفاعلية بما في ذلك الحساسية للاختلافات الثقافية واللغوية.	180	3.66	3.33	5.127	.004
ICS	إجادة اللغة الإنجليزية.	180	3.79	3.32	5.591	.002
PS	التحلي بروح المبادرة والقدرة على التعلم الذاتي المستمر.	180	3.99	4.04	.274	.672
PS	القدرة على اختيار الأولويات وتحديدها في حدود الموارد المتاحة.	180	3.97	3.97	.038	.975
PS	القدرة على تنظيم العمل للوفاء بالالتزامات في الأوقات المحددة.	180	4.07	4.09	.087	.855
PS	القدرة على التنبؤ والتكيف مع التغيير في بيئة العمل المحاسبي، وتخطيط الحلول الممكنة لمواجهتها.	180	3.52	3.56	.076	.785
PS	القدرة على مراعاة القيم والأخلاق والمواقف المهنية عند اتخاذ القرارات.	180	3.96	4.01	.003	.628
PS	القدرة على العمل بعقل متفتح.	180	3.93	3.90	1.220	.753
PS	المرونة في التعامل مع مستجدات ومتغيرات بيئة العمل.	180	3.89	3.91	.205	.881
PS	القدرة على العمل بكفاءة في ظروف الضغط والتوتر.	180	4.04	4.05	.023	.929
OS	القدرة على القيام بمهام وفقا للممارسات المعمول بها والوفاء بها في المواعيد المحددة.	180	3.85	3.51	19.919	.010
OS	القدرة على مراجعة العمل الشخصي وأعمال الآخرين لتحديد ما إذا كانت مطابقة لمعايير الجودة المعتمدة في المنظمة.	180	3.59	3.48	2.325	.405
OS	القدرة على تطبيق مهارات إدارة الأفراد لتحفيز وتطوير الآخرين.	180	3.84	3.34	7.492	.000
OS	القدرة على تفويض المهام لتحفيز وتطوير الموارد البشرية.	180	3.61	3.37	1.807	.076
OS	القدرة على تطبيق مهارات القيادة من أجل التأثير على الآخرين، للعمل تبعاً لأهداف المنظمة.	180	3.84	3.81	.044	.779
OS	القدرة على إجراء التطبيقات العملية لمفاهيم حوكمة الشركات	180	3.73	3.67	.671	.639
OS	القدرة على التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار.	180	4.03	4.05	.001	.808
OS	القدرة على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والتشريعية والقانونية.	180	3.78	3.80	.195	.868
OS	استخدام التكنولوجيا والأدوات المناسبة للارتقاء بعملية اتخاذ القرار.	180	4.34	4.29	.597	.551
PQ	الأناقة وحسن المظهر.	180	4.16	4.19	5.993	.811
PQ	نمط الشخصية.	180	4.17	4.08	9.706	.378
PQ	الثقة بالنفس والمصداقية.	180	4.30	4.28	.033	.814
	المهارات والسمات (مجتمعة)	**180**	**3.95**	**3.88**	**1.039**	**.300**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS.

ملحوظة: المهارات الفكرية (IS) - مهارات التواصل (ICS)- المهارات الشخصية (PS)- المهارات التنظيمية (OS)- السمات الشخصية (PQ).

بالنظر إلى نتائج الاختبار المبينة بالجدول أعلاه تبين عدم وجود اختلافات معنوية ذات دلالة معنوية بين متوسطات آراء الخريجين وأصحاب العمل في درجة الموافقة حول المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (1.039)، عند مستوى (.300) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، بينما توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء الخريجين وأصحاب العمل عند مستوى معنوية 5% لخمس فقرات تعود اختلافاتها لصالح الخريجين، وهي: القدرة على تحديد المشاكل المعقدة وحلها، القدرة على الإصغاء والكتابة بفاعلية بما في ذلك الحساسية للاختلافات الثقافية واللغوية، إجادة اللغة الإنجليزية، القدرة على القيام بمهام وفقا للممارسات المعمول بها والوفاء بها في المواعيد المحددة، القدرة على تطبيق مهارات إدارة الأفراد لتحفيز وتطوير الآخرين؛ وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أراء الخريجين وأصحاب العمل عن المهارات والسمات التي لها الأولوية ويحتاجها خريج المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Dolce, et al., 2019) التي اتفقت وجهات نظر خريجي المحاسبة بالجامعات الإيطالية وأرباب العمل بعدد من الشركات المساهمة الإيطالية حول أهمية المهارات المهنية وبشكل جزئي.

كما أشارت نتائج دراسة (Atanasovski,et al, 2018) إلى اتفاق طلاب المحاسبة وأصحاب العمل فيما يتعلق بأهمية المهارات العامة لخريج المحاسبة للنجاح في سوق العمل، وفي دراسة (Derekoy,2019) اختلفت آراء طلاب المحاسبة والمهنيين في تركيا عن (11) مهارة من أصل (30) مهارة يجب تضمينها في التعليم المحاسبي، كما تباينت آراء أصحاب العمل والطلاب بتونس عن المهارات المطلوبة، فيري أصحاب العمل أهمية المهارات العامة، ويؤكد طلاب المحاسبة على أهمية المهارات التقنية فهي التي تحدد قدراتهم على ممارسة مهنة المحاسبة (Klibi & Oussii, 2013).

9. نتائج وتوصيات الدراسة

1.9 نتائج الدراسة

بناءً على تحليل إجابات أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات، يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها على النحو الآتي:

1. **النتائج المتعلقة بالمهارات الفكرية:** بينت نتائج الدراسة المهارات الفكرية التي أعطيت لها الأولوية القصوى من قبل الخريجين وأصحاب العمل وهي المتمثلة في: القدرة على تنظيم وفهم المعلومات المحصلة من مختلف المصادر، ووضعها موضع التطبيق الأمثل والقدرة على التحري والبحث والتفكير المنطقي عند حل المشاكل، والقدرة على تحديد وتحصيل المعلومات من مصادرها المختلفة، والقدرة على التفكير التحليلي

النقدي والإبداعي في حل المشاكل، والقدرة على تحديد الوقت المناسب للتشاور مع المتخصصين من أجل حل المشاكل والتوصل إلى النتائج.

2. **النتائج المتعلقة بمهارات التواصل والاتصال:** بينت نتائج الدراسة مهارات التواصل والاتصال التي أعطيت لها الأولوية القصوى من قبل الخريجين وأصحاب العمل، تمثلت في: القدرة على الاستماع الفعال والتحاور بفعالية، والقدرة على تطبيق مهارات التفاوض للوصول إلى حلول للمشاكل بمهنية، والقدرة على العمل مع الآخرين في فريق لمواجهة التحديات والصراعات وحلها، والقدرة على عرض الأفكار ونقاشها كتابياً وشفهياً.
3. **النتائج المتعلقة بالمهارات الشخصية:** تمثلت المهارات الشخصية التي أعطيت لها الأولوية القصوى من قبل الخريجين وأصحاب العمل، في: القدرة على تنظيم العمل للوفاء بالالتزامات في الأوقات المحددة، والقدرة على العمل بكفاءة في ظروف الضغط والتوتر، والتحلي بروح المبادرة والقدرة على التعلم الذاتي المستمر، والقدرة على مراعاة القيم والأخلاق والمواقف المهنية عند اتخاذ القرارات.
4. **النتائج المتعلقة بالمهارات التنظيمية:** بينت نتائج الدراسة المهارات التنظيمية التي أعطيت الأولوية القصوى من قبل الخريجين وأصحاب العمل، في: استخدام التكنولوجيا والأدوات المناسبة للارتقاء بعملية اتخاذ القرار، والقدرة على التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار.
5. **النتائج المتعلقة بالسمات الشخصية:** بينت نتائج الدراسة السمات التي أعطيت لها الأولوية القصوى من قبل الخريجين وأصحاب العمل وهي متمثلة في: الثقة بالنفس والمصداقية.
6. لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين متوسطات آراء الخريجين وأصحاب العمل (للفقرات مجتمعة) في درجة الموافقة اتجاه معظم المهارات والسمات التي لها الأولوية ويجب تبنيها من قبل خريجي المحاسبة للانخراط بسوق العمل الليبي عند مستوى دلالة معنوية 5%، باستثناء بعض المهارات تعود اختلافاتها لصالح الخريجين، **وهي:** القدرة على تحديد المشاكل المعقدة وحلها، والقدرة على الإصغاء والكتابة بفاعلية بما في ذلك الحساسية للاختلافات الثقافية واللغوية، وإجادة اللغة الإنجليزية، والقدرة على القيام بمهام وفقا للممارسات المعمول بها والوفاء بها في المواعيد المحددة، والقدرة على تطبيق مهارات إدارة الأفراد لتحفيز وتطوير الآخرين.

2.9. توصيات الدراسة

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة إعادة تقييم برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، وإقامة روابط قوية مع المؤسسات المهنية المحاسبية.

2. ضرورة اهتمام الجامعات الليبية بصقل مهارات الاتصال والتواصل ومهارات كتابة وصياغة التقارير المحاسبية والمهارات الإدارية والتكنولوجية لدى الطلبة؛ نظراً لاحتياج المحاسبين لتلك المهارات في سوق العمل.
3. التركيز على ربط جميع البرامج المحاسبية بآلية تطبيق عملية؛ لتسهيل ربط المعلومة النظرية بالواقع العملي.
4. ضرورة مشاركة القطاع العام والخاص في إعداد الخطط والسياسات والاستراتيجيات للتعليم العالي، وبشكل يسهم في تحديد احتياجات سوق العمل بشكل أدق، وكذلك حصر الخبرات والمهارات المطلوب توافرها في الخريجين وذلك لتضمينها في مناهج وبرامج الكليات والجامعات.

المراجع

أبو غالية؛ مفتاح سالم والفرجاني؛ منصور محمد والعبيدي؛ أحمد يوسف. (2017). معوقات تطوير التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد10، الجامعة الأسمرية الإسلامية – كلية الاقتصاد والتجارة ، 112 – 156.

اشميله؛ ميلاد رجب والطرلي؛ محمد مفتاح .(2013). مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية . العدد الأول، كلية الاقتصاد والتجارة – الجامعة الأسمرية الإسلامية – زليتن، 254–292.

البرغثي؛ عماد عبدالله والفضلي؛ خالد زيدان. (2018). مدى توافق المتطلبات التي تتضمنها برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية مع متطلبات المعيار رقم 3 من المعايير التعليم المحاسبي، المجلة الليبية العلمية، جامعة بنغازي، كلية التربية المرج، 1– 17.

الجليلي؛ مقداد أحمد ودنون؛ آلاء عبد الواحد. (2010). استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق: أنموذج لمنهج محاسبي مقترح لمرحلة البكالوريوس في العراق، تنمية الرافدين، 32(99)، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل، 1– 33.

الحاسي؛ عبد لله حامد. (2020). دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، وكالة GIZ والإسكوا الامم المتحدة، ونُشر بدعم مالي من التعاون الإنمائي الألماني.

الخاطر؛ خالد بن ناصر. (2015). واقع التعليم المحاسبي وما يتطلبة سوق العمل القطري من المعارف والمهارات، المجلة العربية للمحاسبة، (1)18، جامعة البحرين، البحرين، 65 – 89.

على الخط: articles/article–http://journals.uob.edu.bh/AJA/contents/volume5435/1148–

الفطيمي؛ محمد مفتاح. (2010). دور التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل، المؤتمر العربي حول العليم العالي وسوق العمل، جامعة مصراتة، ليبيا، 1 – 16.

الكيلاني؛ عبد الكريم الكيلاني. (2000). التعليم المحاسبي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية، مركز البحوث الاقتصادية، 11(1–2)، بنغازي، 1–13.

العبيدي؛ سيلان جبران. (2009). ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في اطار حاجات المجتمع، بحوث المؤتمر الثاني عشر للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بيروت، لبنان.

العربي؛ عبد السلام علي وبوفارس؛ رندة عطية. (2006). المهارات الواجب توافرها في المحاسب ومجهوداته لتطويرها، المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة: المحاسبة مهنة ومعايير– تقييم وإصلاح، طرابلس 12 – 06 – 2006م، غرفة التجارة والصناعة، مصرف ليبيا المركزي.

العماري؛ امباركة سالم واشكال؛ غزالة احمد واشتيوي؛ حسني رمضان. (2021). معارف ومهارات خريجي المحاسبة ودورها في سوق العمل الليبي (دراسة تطبيقية)، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم التطبيقية)، العدد 19 ، يوليو، 28– 39.

حسن؛ عبدالفتاح وعبدالوهاب؛ بشري. (2008). التعليم المحاسبي: الفرص والتحديات، بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، 14(49)، 180– 194.

رشوان؛ عبد الرحمن محمد سليمان. (2018). دور التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية في تعزيز الممارسة المهنية والاخلاقية لمهنة المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، فلسطين.

زوبي؛ أكرم علي وعيسى؛ انتصار عاشور وعاشور؛ رحاب رجب وعمر؛ فرج محمد. (2018). ملائمة التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية على أقسام المحاسبة – كليات الاقتصاد – جامعة بنغازي وفروعها، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأكاديمي الثاني لدراسات الاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراتة، 22. ديسمبر، 2018م.

سمهود، فتحي المبروك. (2013). مدى ملاءمة تخصصات التعليم المحاسبي الحالية لمتطلبات سوق العمل المحلية ، المؤتمر العلمي الثالث حول واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، طرابلس، ليبيا.

صابرينة؛ بنية وبلجيلالي؛ فتيحة. (2018). دراسة مدى توافق مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل: حالة خريجي تخصص بنوك وتأمينات العاملين بقطاع البنوك، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 9(1)، 171–183.

فرج؛ عبدالنبي امحمد والحضيري؛ مصطفى مصباح. (2007). مخرجات التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، مجلة جامعة الجبل الغربي، طرابلس، ليبيا، العدد 6، 2–23.

مصباح؛ عبدالعزيز يوسف شعيب. (2021). المهارات والمعارف المطلوبة بخريجي المحاسبة بليبيا: استطلاع آراء أعضاء هيأة التدريس، المشتغلين بالمهنة، المحاسبين، المؤتمر الدولي 2021م حول ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، جامعة بنغازي، 27–28 فبراير.

مامي؛ طارق المهدي وميرة؛ عبدالحفيظ فرج. (2013). دور المناهج المحاسبية في تطوير ممارسة مهنة المحاسبة: دراسة تطبيقية– بجامعة الزاوية، المؤتمر العلمي الثالث حول واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، طرابلس، ليبيا، 2– 28.

مصلي؛ عبدالحكيم محمد (2019)، التعليم المحاسبي في ليبيا وتحديات سوق العمل، رماح للبحوث والدراسات، العدد 38، Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3867848

Abayadeera, N., & Watty, K. (2016). Generic skills in accounting education in a developing country: exploratory evidence from Sri Lanka. Asian Review of Accounting, 24(2), pp. 149-170.

Ahadiat, N., & Martin, R. M. (2016). Necessary attributes, preparations, and skills for the selection and promotion of accounting professionals. Journal of Accounting and Finance, 16(1), 11-25.

AL Mallak, M. A. A. (2012). Accounting students' need for important generic and technical accounting skills in university education and as accountants in the workplace (Doctoral dissertation, University of Waikato), viewed 15. http://researchcommons.waikato.ac.nz.

Albrecht, W. S., & Sack, R. J. (2000). Accounting education: Charting the course through a perilous future (Vol. 16). Sarasota, FL: American Accounting Association.

Andrews, J., & Higson, H. (2008). Graduate employability,'soft skills' versus 'hard'business knowledge: A European study. Higher education in Europe, 33(4), 411-422.

Atanasovski, A., Trpeska, M., & Lazarevska, Z. B. (2018). Accounting students' and employers' perceptions on employability skills in the SEE country. European Financial and Accounting Journal, 13(3), 55-72.

Barac, K. (2009). South African training officers' perceptions of the knowledge and skills requirements of entry-level trainee accountants. Meditari: Research Journal of the School of Accounting Sciences, 17(2), 19-46.

Birkett, W. P. (1993). Competency based standards for professional accountants in Australia and New Zealand: Institute of Chartered Accountants in Australia and the New Zealand Society of Accountants, Sydney(NSW).

Cory, S. N., & Pruske, K. A. (2012). A factor analysis of the skills necessary in accounting graduates. Journal of Business and Accounting, 5(1), 121-128.

De Villiers, R. (2010). The incorporation of soft skills into accounting curricula: preparing accounting graduates for their unpredictable futures. Meditari Accountancy Research,18(2), 1-22.

DeLange, P., Jackling, B., & Gut, A. (2006). Accounting graduates' perceptions of skills emphasis in Australian undergraduate accounting courses: an investigation from 2 Victorian universities. Accounting and Finance, 46(3), 365-386. DOI: 10.1111/j.1467-629X.2006.00173.x.

Derekoy, F. (2019). What Skills Accounting Students Need: Evidence from Students' Perceptions and Professionals' Expectations. Journal of Economics Finance and Accounting, 6(4), 184-191. DOI: 10.17261/Pressacademia.2019.1149.

Dolce, V., Emanuel, F., Cisi, M., & Ghislieri, C. (2019). The soft skills of accounting graduates: perceptions versus expectations. Accounting Education, 29(1), 57-76.

Gabbin, A. L. (2002). The crisis in accounting education. Journal of Accountancy,193(4),81-86.

Getahun, M., & Mersha, D. (2020). Skill gap perceived between employers and accounting graduates in Ethiopia. Financial Studies, 24(2) (88), 65-90.

Hakim, R. R. C. (2016). Are accounting graduates prepared for their careers? A comparison of employees' and employers' perceptions. Global Review of Accounting and Finance, 7(2), 1-17.

Hassall, T., Joyce, J., Arquero Montano, J. L., & Donoso Anes, J. A. (2003). The vocational skills gap for management accountants: the stakeholders' perspectives. Innovations in Education and Teaching International, 40(1), 78-88.

Hussein.A. (2017). Importance of Generic Skills in Accounting Education: Evidence from Egypt, International Journal of Accounting and Financial Reporting, 7(2), Macrothink Institute, United States, 16-35.

International Accounting Education Standards Board' (IAESB). (2019). 'International Education Standards', 'International Federation of Accountants', 'IAESB', by the International Federation of Accountants (IFAC), Oct.

Ismail, Z., Ahmad, A. S., & Ahmi, A. (2020). Perceived Employability Skills of Accounting Graduates: The Insights from Employers. Elementary Education Online, 19(4), 36-41.

Jackling, B., & De Lange, P. (2009). Do accounting graduates' skills meet the expectations of employers? A matter of convergence or divergence. Accounting Education: an international journal, 18(4-5), 369-385.

Kavanagh, M. H., & Drennan, L. (2008). What skills and attributes does an accounting graduate need? Evidence from student perceptions and employer expectations. Accounting & Finance, 48(2), 279-300.

Kavanagh, M., & Drennan, L. (2007). Graduate Attributes and Skills: Are we as accounting academics delivering the goods?. In Proceedings of the 2007 AFAANZ Conference, 1-30. Accounting & Finance Association of Australia and New Zealand.

Kennan, M. A., Willard, P., Cecez-Kecmanovic, D., & Wilson, C. S. (2008). IS knowledge and skills sought by employers: a content analysis of Australian IS early career online job advertisements. Australasian Journal of Information Systems, 15(2), 1-21.

Klibi, M. F., & Oussii, A. A. (2013). Skills and attributes needed for success in accounting career: Do employers' expectations fit with students' perceptions? Evidence from Tunisia. International Journal of Business and management, 8(8), 118-132.

Leveson, L. (2000). Disparities in perceptions of generic skills: Academics and employers. Industry and Higher Education, 14(3), 157-164. DOI: 10.5367/000000000101295002.

Low, M., Samkin, G., & Liu, C. (2013). Accounting Education and the Provision of Soft Skills: Implications of the recent NZICA CA Academic requirement changes. E-journal of Business Education and Scholarship of Teaching, 7(1), 1-33. http://www.ejbest.org.

Mathews, R., Brown, P., & Jackson, M. (1990). Accounting in higher education: Report of the review of the accounting discipline in higher education. Canberra: Australian Government Publishing Service.

Mayorga, D. (2017). adapting the work skill Development Framework for the professional skills and value required for Aspiring professional Accountant , (https://www.google.com).

Mohamed, E. K., & Lashine, S. H. (2003). Accounting knowledge and skills and the challenges of a global business environment. Managerial finance 29(6), 3-16.

Pan, P., & Perera, H. (2012). Market relevance of university accounting programs: Evidence from Australia. In Accounting Forum, 36(2), 91-108.

Parvaiz, G. S., Mufti, O., & Wahab, M. (2017). Skills acquisition shortfall: A study of professional accounting education. Business & Economic Review, 9(2), 135-164. OnLine: http://bereview.pk/index.php/BER/article/view/153/20, (Visited 21/03/2018).

Sekaran, U., & Bougie, R. (2010). Research methods for business: A skill building approach. john wiley & sons.

Stovall, D. C., & Stovall, P. S. (2009). Professional Accountants: Void of" soft skills. The Business Review, Cambridge, 14(1), 99-104.

Webb, J., & Chaffer, C. (2016). The expectation performance gap in accounting education: A review of generic skills development in UK accounting degrees. Accounting Education, 25(4), 349-367. DOI: 10.1080/09639284.2016.1191274.

Wells, P., Gerbic, P., Kranenburg, I., & Bygrave, J. (2009). Professional skills and capabilities of accounting graduates: the New Zealand expectation gap?. Accounting Education: an international journal, 18(4-5), 403-420. DOI: 10.1080/09639280902719390.

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

البطالة وآثارها النفسية والاجتماعية على خريجي الجامعات

"دراسة ميدانية بمدينة مسلاته"

زهرة فرج سعد خرارزة
كلية الآداب والعلوم مسلاته – جامعة المرقب
Z-F22.1984@yhoo.com

نجية علي جبريل انبيه
كلية الآداب والعلوم مسلاته – جامعة المرقب
najiaali877@gmail.com

زينب محمد ابراهيم حمودة
كلية الآداب والعلوم مسلاته – جامعة المرقب
Zainabhm206@gmail.com

الملخص

تهدف الدراسة لتحديد الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات بمدينة مسلاته. وقد تكونت عينة الدراسة من (193) خريجًا من خريجي الجامعات بمدينة مسلاته خلال العام الدراسي 2020 / 2021. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة أداةً لجمع بيانات الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوي الآثار الاجتماعية للبطالة لخريجي الجامعات كانت منخفضة، كما بينت الدراسة أن مستوي الآثار النفسية للبطالة لخريجي الجامعات كانت متوسطة. وقد أوصت الدراسة بضرورة إعداد استراتيجية وطنية للتعليم وربطها باحتياجات سوق العمل في مسار واحد، وإنشاء مراكز خاصة لتأهيل الخريجين وتنمية مهاراتهم للحصول على الوظائف المناسبة لهم.

الكلمات الدالة : البطالة ، الآثار النفسية والاجتماعية ، خريجو الجامعات.

Unemployment and its psychological and social effects on university graduates

"A field study in Msallata city"

Zahrah Faraj SaedKhararzah
Faculty of Arts and Sciences
Elmergib University

Najia Ali Jibreel
Faculty of Arts and Sciences
Elmergib University

Zenib Mohamed Hamuda
Faculty of Arts and Sciences
Elmergib University

Abstract:

This study aims to determine the social and psychological impacts of unemployment on university graduates in the city of Msallata. The study sample consisted of (193) graduates of universities in the city of Masalata during the academic year 2020/2021. To achieve the objectives of the study, the descriptive method was relied upon, and the questionnaire was used as a tool for collecting study data. The results of the study showed that the level of social effects of unemployment for university graduates was low. Also, this study showed that the level of psychological effects of unemployment for university graduates was moderate. The study

recommended the necessity of preparing a national strategy for education and linking it to the needs of the labor market in one track, and establishing special centers to qualify graduates and develop their skills to obtain suitable jobs for them.

Keywords: Unemployment, psychological and social effects, university graduates.

1. المقدمة:

يعيش العالم مرحلة تحول اقتصادي واجتماعي كبيرة تتمثل في عولمة الأسواق وتحرير التجارة والسلع والخدمات والأموال والمعلومات، وتتراجع مع هذا التحول أدوار مؤسسات المجتمع الصناعي الاقتصادية ومنشأته، وتنتشر البطالة مع انتشار وسائل الاتصال الحديثة والإعلام و الكمبيوتر، و تعد قضية البطالة عالمية عامة، لا تخص بلدا أو شعبا من الشعوب بعينه، إذ أنها توجد بنسب متفاوتة في معظم بلدان العالم – إن لم يكن في العالم كله، لذا يبقي موضوع التوظيف الكامل للقوي العاملة هدفا ومطلبا تسعي إليه جميع الدول، كما أن درجة معاناة الدول من وطأة البطالة وأسلوب معالجتها ومقاومتها تختلف من دولة للأخرى، حيث تتراوح مواقف الدول تجاه البطالة بين التجاهل التام وعدم النظر إليها كمشكلة اجتماعية ونفسية يعاني منها العاطلون من العمل . (عكة، 2010: ص 302).

كما أنها مشكلة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية، وتعتبر من أهم مظاهر عدم الاستخدام الفعال للموارد البشرية بشكل عام وخاصة فئة "خريجي الجامعات"، وهدر لطاقات جزء مهم من ذوي النشاط الاقتصادي القادرين على العمل، الراغبين فيه، والباحثين عنه ولكن بدون جدوى.(البكر 2014:ص 17)

وتحدث البطالة نتيجة ظروف اقتصادية تحول دون توفر أعداد كافية ومناسبة من فرص العمل الجديدة لتشغيل العاطلين الذين لم يسبق لهم العمل، كما ينتج عن هذه الظاهرة مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية خطيرة، تنعكس آثارها السلبية على الشباب وهم " خريجو الجامعات " وكذلك على الأسرة والمجتمع، إضافة للظروف الاجتماعية والسياسية والسكانية التي تؤثر بدورها على حجم البطالة . (الصطوف، 2005 : ص7)

وهناك العديد من الآثار الاجتماعية والآثار النفسية التي تتركها البطالة في الأسرة والمجتمع، ومن أهم هذه الآثار : معدلات الفقر وعدم المساواة، وارتفاع معدلات الجريمة، وزيادة الفساد في المجتمع، والإحباط، واليأس، وعدم الرغبة في الحياة، مما يؤدي بالعاطل عن العمل إلى الانتحار، وتزداد هذه الآثار كلما ازدادت مدة البطالة، فعلي سبيل المثال قامت دراسة (Gul et al,2012;198) بقياس آثار البطالة في الحياة الاجتماعية (تدهور المهارات، والانتحار، والفساد، والعلاقة بين أفراد العائلة، وتعاطي المخدرات) لسكان

الحضر في باكستان، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن التكاليف الاجتماعية للبطالة تزداد كلما ازدادت مدة البطالة، ويتأكد لنا من ذلك أن نسبة البطالة المرتفعة الواقعة فعلا، أمر إجباري لا اختياري، لذلك يجب على الدول أن تبذل جل الاهتمام من حيث الدراسة والتحليل للوقوف على الأسباب والعوامل المؤدية إليها، وتحديدها، وحصرها، ووضع أفضل السبل للحد منها، وعلاجها، ولذلك تم دراسة هذه الظاهرة .

2- الدراسات السابقة

1- دراسة محمد (2011). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم مشكله البطالة بين خريجي الجامعات، ومظاهر البطالة بينهم، وتعرف مشكله البطالة، وأثرها في ظهور الاضطرابات السلوكية تبعاً للمستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة ومدة البطالة. وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن مجموعة الشباب العاطلين عن العمل يعانون من مجموعة من الاضطرابات السلوكية والنفسية، وهذه الاضطرابات تتمثل في الاكتئاب، والميل إلى العدوان، والإحباط، واليأس، وعدم الانتماء، والإحساس بالعجز والضياع والقلق، الميل للانحراف، والإحساس بالأنانية والحقد، والميل للانتحار ، وإن الاضطرابات السلوكية تزاد حدتها كلما طالت مدة البطالة لدى الشباب الذي مر على تخرجه أكثر من خمس سنوات ولم يعمل، وتظهر لديه حدة الاضطرابات السلوكية بصورة أعمق من الشباب حديث التخرج.

2- دراسة الجروشي وأرباب (2012): هدفت الدراسة إلى قياس معدل البطالة الحقيقي في الاقتصاد الليبي للمدة (2012 – 1962). والتعرف على حجم ظاهرة البطالة المقنعة فيه، ولغرض تحقيق هذا الهدف فقد عرضت الدراسة مفهوم البطالة بالمعني الرسمي الذي يعكس البطالة الصريحة، والبطالة بالمفهوم العلمي الذي يعكس البطالة الحقيقية، ومنهجية قياس معدل البطالة الحقيقي، وتطور البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالبطالة خلال مدة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع كل من معدلات البطالة الصريحة (الفعلية)، ومعدلات البطالة الحقيقية في الاقتصاد الليبي، وأن من أهم أسباب البطالة الحقيقية انخفاض مستويات الإنتاجية لعنصر العمل، وهو ما يعني وجود ظاهرة البطالة المقنعة في الاقتصاد الليبي. وأوصت الدراسة بإعادة تأهيل الخريجين الذين لا تتناسب مؤهلاتهم التعليمية مع متطلبات سوق العمل، وزيادة الإنفاق على التعليم، وخصوصاً في الجانب التطبيقي.

3- دراسة عليطو وآخرين (2014): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع البطالة في محافظة اللاذقية وأثرها على التنمية الاجتماعية على صعيد الفرد العاطل عن العمل، وأسرة الفرد العاطل عن العمل، والمجتمع المحلي. وكان من أهم نتائج الدراسة : هناك علاقة عكسية بين أعداد المتعطلين عن العمل والزمن

خلال المدة 2002 – 2013، أي إن خط الاتجاه العام لتطور عدد المتعطلين عبر الزمن يأخذ اتجاهاً متناقضاً، كما أن هناك أثر للبطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل، وأسرته، والمجتمع المحلي، ويتمثل ذلك في قبول العاطل عن العمل بأي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية، حيث تولد البطالة لدى الفرد اضطرابا وإحباطا شديدا من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل، وتؤدي إلى تأخره عن الزواج نظراً لتكاليفه، كما تسهم في حدوث الاغتراب المتمثل في الإحساس بالإحباط، وانعدام القدرة على العمل، وتؤدي إلى الشعور بالحرمان من الحقوق الأساسية، يضاف إلى ذلك تحمل الأسرة والمجتمع عبء معيشة المتعطلين عن العمل.

4- دراسة عكة (2015): هدفت هذه الدراسة للكشف عن واقع مشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني، أسبابها، وآثارها الاجتماعية والنفسية، وتعرف دور المؤسسات الحكومية والخاصة في المجتمع الفلسطيني في وضع حلول للحد من مشكلة بطالة خريجي الجامعات. وكان من أهم نتائج الدراسة : وجود فروق ذات دلالة إحصائية الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس، التقدير الدراسي، ومكان السكن، ونوع السكن والدخل الشهري، ونوع العمل المطلوب العمل فيه، ومعرفة الخريج بفرص العمل المتاحة في سوق العمل، وأشارت الدراسة إلى أهم الآثار النفسية لمشكلة البطالة في خريجي الجامعات، جاءت أهم الفقرات كما يأتي: أشعر بالاضطهاد والظلم من قبل أرباب العمل في سوق العمل المحلي، وقد كانت أقل الفقرات موافقة هي: أشعر بأنني مرغوب في المجتمع. توصلت الدراسة بأن من أهم الآثار الاجتماعية لمشكلة البطالة على خريجي الجامعات جاءت أهم الفقرات كما ويأتي تتراكم الديون على العاطل من العمل لتلبية متطلبات الأسرة مما يزيد من عدم التكيف الاجتماعي، وقد كانت أقل الفقرات موافقة هي: ينتابني شعور باللجوء لعمل جريمة بحق الآخرين لدافع الانتقام.

5- دراسة الخمشي والخليف (2016): هدفت هذه الدراسة للتعرف أنواع البطالة في المملكة العربية السعودية وأهم الآثار الذاتية والأسرية المترتبة على مشكلة البطالة. وكان من أهم نتائج الدراسة : إن النمط السائد في المملكة هو البطالة الهيكلية إضافة إلى وجود البطالة الإجبارية، وأشارت الدراسة إلى أن من أهم الآثار الذاتية والأسرية المترتبة على مشكلة البطالة ضعف الولاء والانتماء للوطن، وتعاطي وترويج المخدرات، والشعور المتدني بالمكانة الاجتماعية والرغبة في العزلة، وارتفاع معدلات الجريمة والعنف، وخاصة السرقة والنصب والاحتيال بقصد الحصول على الأموال، ثم تفكك العلاقات الأسرية وانتشار الطلاق، والآثار الجسمانية المتمثلة في الأمراض كسوء التغذية وفقر الدم واللجوء للعقاقير المسكنة وحالة الإعياء البدني كمرض السكري الناجم عن الضغوط النفسية وارتفاع ضغط الدم.

3- مشكلة الدراسة:

إن دراسة البطالة وتحليل أسبابها والآثار المترتبة عليها أمر تسعى وتهدف إليه الكثير من الدول والمنظمات في الوقت الراهن، ولقد تولد ونما هذا الاهتمام بشكل كبير سواء أكان على مستوى الدول (محليا)، أو على مستوى المنظمات والهيئات الدولية (عالميا)، وذلك بسبب الإيمان بالواقع والآثار المدمرة للبطالة على مستوي الشباب "خريجي الجامعات"، وعلي المجتمع والدولة (البكر ،2004 : 144) . إذ ترتبط قضية البطالة بشكل رئيس بالجوانب الرئيسة للبناء الاجتماعي للمجتمع والدولة المتمثل في الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية.

وقد يتعرض بعض العاطلين عن العمل لعدم التكيف النفسي، ويشعرون بعدم السعادة والرضا والعجز، أي قابلية الشباب "خريجي الجامعات" للشعور والإحساس بالألم ترتفع في عدم حصولهم على عمل من بعد تخرجهم، وبقائهم عاطلين وعالة على أهاليهم، واعتبار البطالة المصدر الرئيس لعدم السعادة والرضا عندهم. (Oswald,1997:182)

وظهرت مشكلة البطالة تعبيرا عن سوء العلاقات الاجتماعية، وجها آخر لسوء توزيع العمل الاجتماعي، وأدي ذلك إلى القهر والحرمان الذي يشكل آفات اقتصادية واجتماعية ونفسية معا، وترتب على بطالة خريجي الجامعات مجموعة من الآثار النفسية والاجتماعية، حيث يشعر العاطلون عن العمل في بعض الأحيان بالإحباط واليأس، لذلك تبلورت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما مستوي الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن البطالة كما يراها خريجو الجامعات بمدينة مسلاته؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مستوى الآثار الاجتماعية الناتجة عن البطالة عند خريجي الجامعات بمدينة مسلاته؟
2. ما مستوي الآثار النفسية الناتجة عن البطالة عند خريجي الجامعات بمدينة مسلاته؟
3. هل هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة على مقياس الآثار الاجتماعية الناتجة عن البطالة حسب متغير (الجنس – السكن – الحالة الاجتماعية – كم سنة مرت على التخرج – معرفة سوق العمل)؟
4. هل هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة على مقياس الآثار النفسية الناتجة عن البطالة حسب متغير (الجنس – السكن – الحالة الاجتماعية – كم سنة مرت على التخرج – معرفة سوق العمل)؟

5. ما مدى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الآثار النفسية والاجتماعية لدى أفراد عينة الدراسة؟

4 – هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن البطالة عند خريجي الجامعات بمدينة مسلاته.

5 – أهمية الدراسة:

- تعد البطالة من أهم المشكلات الاجتماعية التي تؤرق الدولة، لذا فإن دراستها وتحليلها يعتبر ذو أهمية كبيرة من حيث معرفة حقيقة حجم المشكلة والآثار النفسية والاجتماعية المترتبة عليها.
- تعد مشكلة البطالة وما تفرزه من آثار سلبية سواء على مستوي الفرد أو الأسرة أو المجتمع مما يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية الشاملة في المجتمع.
- تسهم نتائج هذه الدراسة في بناء البرامج، ووضع الإجراءات والتدابير الوقائية للوقاية من الآثار النفسية والاجتماعية للبطالة.

6 – حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة بمدينة مسلاته.
- **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة (2021/2020).
- **الفئة المستهدفة:** أجريت هذه الدراسة على عينة من خريجي الجامعات بمدينة مسلاته.

7 – مفاهيم الدراسة:

- ويمكن تعريف البطالة إجرائيا: بأنها عدم توفر فرص العمل للراغب فيه، والقادر عليه في مهنة تتفق مع استعداده.
- **ويمكن تعريف الآثار النفسية إجرائيا بأنها: الدرجة التي يتحصل عليها المبحوث على مقياس الآثار النفسية.**
- **ويمكن تعريف الآثار الاجتماعية إجرائيا بأنها:** الدرجة التي يتحصل عليها المبحوث على مقياس الآثار الاجتماعية.
- **خريجو الجامعات** هم: المتحصلون على مؤهلات جامعية.

8- الإطار النظري:

1.8 مفهوم البطالة:

تعد البطالة مشكلة اجتماعية اقتصادية ظهرت مع ارتفاع عدد السكان وندرة الموارد المادية، وزادت حدتها مع زيادة التطور التكنولوجي وأتمته الإنتاج، وتمثل اليوم إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يتوقف عليها استمرار الدول؛ لأن الاستمرار هو بمقدار ما تقدمه هذه الدول لأفرادها من دعم وخدمة مستمرة لهم، ففي الوقت الذي تتعطل فيه بعض فئات المجتمع عن العمل سيشكل ذلك معول هدم لتلك الأمة وإنذاراً بخرابها كما حصل بالنظام الاقتصادي (بدر وآخرون، 1998 : 20 – 21).

كما تعرَّف البطالة بأنها مشكلة اقتصادية – اجتماعية، وتتجلي في مطاردة عدد كبير من الراغبين في العمل وراء عدد قليل من فرص التشغيل المتاحة، أو زيادة عدد العاملين المتوفرين عن فرص العمل المتاحة، وأن المجتمع الذي لا يستطيع تشغيل كافة أبنائه القادرين على العمل كالجسم الذي لا يستطيع تشغيل كل أعضائه، وأنه لمن الصعب تصور الوضع المادي والمعنوي المتردي للإنسان العاطل عن العمل بدون دخل في عصر أصبح فيه ذو الراتب الكبير عاجزاً عن تلبية كافة احتياجاته الضرورية (شعبان، 1993: 101).

2.8 أنواع البطالة:

هناك أنواع عدة للبطالة نذكر منها:

1. **البطالة الدورية:** ترتبط البطالة الدورية أساساً بالاقتصاد الحر من خلال وضع أو نشاط الدورة الاقتصادية للبلدان، ومن أهم الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد بين الصعود (التوسع) والهبوط (الانكماش) وذلك وفقاً للدورة الاقتصادية التي تعيشها دولة ما، حيث إن مرحلة التوسع تتسم بالازدهار الاقتصادي المتمثل في زيادة حجم الدخل والناتج، لذا ينتج عن هذه المرحلة زيادة التوظيف للقوي العاملة، وتستمر هذه الدورة في رواجها الاقتصادي حتى تصل مستوى الذروة، عندها يبدأ الوضع الاقتصادي باتخاذ منحني آخر معاكس بحيث يتجه نحو الهبوط، وبذلك يتصف الاقتصاد بشكل عام بالركود في جميع جوانبه أو غالبيتها، مما يؤدي إلى حالة من الانكماش في حجم الدخل والناتج، يترتب عليها ضعف ومحدودية توظيف القوي العاملة.(علاء الدين، 2003 :3)
2. **البطالة الاحتكاكية :** يشير مفهوم البطالة الاحتكاكية إلى طبيعة حالة التعطل الناتجة عن عدم وجود حالة اتساق وتناسق بين طالب العمل وأرباب العمل، وذلك من حيث صعوبة عملية الاتصال والتواصل

بين الطرفين نظراً لنقص أو انعدام المعلومات اللازمة للطرفين عن بعضهما بعضا، ويحدث ذلك عادة بسبب التنقلات السريعة المستمرة من قبل طالبي العمل بين المناطق والمدن مما يطيل المدة الزمنية التي يمضيها كل من الطرفين في البحث عن الآخر (زكي، 1997 : 30).

3. **البطالة الهيكلية:** يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانباً من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، والتي تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات العمال المتعطلين الراغبين في العمل، الباحثين عنه وخبراتهم (حسين، 1992 : 53).
4. **البطالة الاختيارية والبطالة الموسمية:** تشير البطالة الاختيارية إلى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته، وذلك عن طريق تقديم استقالته من العمل الذي كان يعمل فيه، إما لعزوفه عن العمل، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلي وظروف عمل أحسن، أما البطالة الموسمية وهذه البطالة غالباً ما تظهر في الأنشطة الاقتصادية الموسمية التي يقتصر الإنتاج فيها خلال فصل معين من السنة (فكري، 1985 : 114).
5. **البطالة السافرة والبطالة المقنعة:** يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، التي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة، وظروف الاقتصاد الوطني، وآثارها تكون أقل حدة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية (الأشوح، 2003 : 77)، أما البطالة المقنعة فهي تمثل تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أي وجود عمالة زائدة، والتي لا يؤثر سحبها من دائرة الإنتاج على حجم الإنتاج، وبالتالي فهي عبارة عن عمالة غير منتجة (ماهر، 2000 : 353).

3.8 الآثار الاجتماعية والنفسية الناجمة عن بطالة خريجي الجامعات:

مما لا شك فيه أن البطالة من أخطر الأمراض الاجتماعية التي تؤثر على الشباب ليبي بشكل كبير، وخاصة على خريجي الجامعات، وذلك عندما يرى غيره يعمل بينما هو لا يعمل رغم امتلاكه مؤهلات العمل، فيترتب عليه شعور بالإحباط واليأس وعدم الانتماء، والإحساس بعدم العدالة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الآثار النفسية والاجتماعية لديه، مما يؤثر سلبياً على تكوين شخصيته، وعلى سلوكه النفسي والاجتماعي، مما يجعلهم يتعرضون للضغوط النفسية أكثر من غيرهم بسبب معاناتهم في الضائقة المالية، وفي النهاية يدفعه إلى ممارسة سلوكيات إجرامية مضادة للمجتمع قد تقود إلى الانتحار أو السرقة أو القتل

نتيجة لرد فعل عن البطالة، وفي هذا الصدد أشارت بعض الدراسات منها دراسة (سارة الخمشي وشروق الخليف (2016)، ودراسة سناء محمد (2011) ودراسة خالد عليطو (2014) ودراسة محمد عكة (2015) إن من أهم الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة عن البطالة عند خريجي الجامعات الآتي:

- الشعور بالاضطهاد والظلم.
- تراكم الديون على العاطل عن العمل لتلبية متطلبات الأسرة.
- إحباط شديد من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل.
- الاكتئاب –الميل للانتحار – القلق –العدوان – الإحساس بالعجز والضياع – الميل للانحراف –الجريمة – تفكك العلاقات الأسرية وانتشار الطلاق.
- سوء التغذية وفقر الدم – واضطرابات النوم – ترويج المخدرات – ضعف الولاء والانتماء للوطن – تدني المكانة الاجتماعية والرغبة في العزلة.

4.8 أسباب مشكلة بطالة خريجي الجامعات:

1. التخلف الاقتصادي الذي هو اجتماعي المنشأ، فكلما زاد التضخم السكاني زادت نسبة البطالة ارتفاعاً. ذلك أن الزيادة السريعة في النمو السكاني وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوي العرض والطلب وسوق العمل، فالنمو السكاني يؤدي إلى زيادة نمو القوة العاملة.
2. أدت ندرة الموارد الاقتصادية إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين من الخريجين خاصة مع التحولات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني.
3. عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات مختلفة.
4. عدم تحديث أساليب العمل وتطوير طرائقها، وعدم التوسع في الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة.
5. توظيف بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة لا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية من دون عقود وتأمينات مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة (عباس، 2004: 19 – 22).

9 – الدراسة الميدانية:

1.9 أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة:

استخدمت الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم تصميم استمارة استبانة واشتملت على البيانات الشخصية للمستهدفين المتمثلة في الجنس، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن، وسنة التخرج، ومدى المعرفة بالفرص المتاحة في سوق العمل. كما اشتملت الاستبانة على محورين أساسيين هما:

المحور الأول : الآثار الاجتماعية للبطالة على الخريجين ؛ وتكون المحور من (18) عبارة.

المحور الثاني : الآثار النفسية للبطالة على الخريجين ؛ وتكون المحور من (21) عبارة.

2.9 التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات:

استخدم الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الثلاثي، حيث أعطيت درجة واحدة للإجابة (لا) ودرجتان للإجابة (إلى حد ما) وثلاث درجات للإجابة (نعم)، وقد استخدم متوسط القياس (2) وهو متوسط القيم (1، 2، 3) للإجابات الثلاثة نقطةً مقارنة لتحديد مستوى إجمالي كل محور من محاور الدراسة.

جدول (1) ترميز بدائل الإجابة وطول فئة تحديد اتجاه الإجابة

الإجابة	لا	إلى حد ما	نعم
الترميز	1	2	3

3.9 صدق فقرات الاستبانة: وذلك من خلال:

أولاً : صدق المحكمين: حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس، والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري الذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال علم النفس، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ثانياً : صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

جدول (2) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة

ت	**المحـــــــور**	**عدد الفقرات**	**معامل الارتباط**	**قيمة الدلالة الإحصائية**
1	**الآثار الاجتماعية للبطالة على الخريجين**	**18**	****0.925**	**0.000**
2	**الآثار النفسية للبطالة على الخريجين**	**21**	****0.959**	**0.000**

**** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01**

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن قيم معامل الارتباط بين إجمالي الاستبانة ومحور (الآثار الاجتماعية للبطالة على الخريجين) (0.925) وبين إجمالي الاستبانة ومحور (الآثار النفسية للبطالة على الخريجين) (0.959)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية دالة إحصائياً حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05).

الثبـــــات: وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ، حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف، وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة استخدمت استمارات بلغ عددها(192) استمارة، وقد بينت النتائج في الجدول رقم (3) أن قيم معامل ألفا لثبات محور (الآثار الاجتماعية للبطالة على الخريجين)(0.858)، ولمحور (الآثار النفسية للبطالة على الخريجين)(0.904)، ولإجمالي الاستبانة (0.934)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول (3) يوضح معامل الفا كرونباخ للثبات

ت	المحـــــــور	عدد الفقرات	معامل الفا
1	الآثار الاجتماعية للبطالة على الخريجين	18	0.858
2	الآثار النفسية للبطالة على الخريجين	21	0.904
	إجمالي الاستبانة	39	0.934

4.9 مجتمع الدراسة وعينته:

يتكون مجتمع الدراسة من خريجي الجامعات الذين لم يتحصلوا على وظيفة أو عمل، وقد تم اعتماد عينة قصديه من هؤلاء الشباب في مدينة مسلاته، حيث وزعت (200) استمارة استبانة، واسترد منها (192) استمارة صالحة للتحليل كما مبين في الجدول رقم (4).

جدول (4) الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد منها

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	عدد الاستمارات غير الصالحة	نسبة الاستمارات غير الصالحة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
200	8	%4	0	%0	192	%96

5.9 عرض البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتحليلها:

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

جدول (5) توزيع المستهدفين حسب البيانات الشخصية

الجنس		ذكر		أنثى	المجموع
	العدد	103		89	192
	النسبة%	%53.6		%46.4	%100
الحالة الاجتماعية		متزوج	أعزب	مطلق	المجموع
	العدد	70	111	11	192
	النسبة%	%36.5	%57.8	%5.7	%100
مكان السكن		قرية		ريف	المجموع
	العدد	150		42	192
	النسبة%	%78.1		%21.9	%100
السنوات التي مرت على التخرج		أقل من 4 سنوات	4–6 سنوات	7 سنوات فأكثر	المجموع
	العدد	66	70	56	192
	النسبة%	%34.4	%36.5	%29.2	%100
المعرفة بالفرص المتاحة لسوق العمل		لا توجد معرفة	معرفة متوسطة	معرفة واضحة	المجموع
	العدد	52	91	49	192
	النسبة%	%27.1	%47.4	%25.5	%100

بينت النتائج في الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (53.6%) من الذكور و(89) مستهدفاً وما نسبته (46.4%) من الإناث، وبالنسبة للحالة اجتماعية: بينت النتائج في الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (57.8%) من غير المتزوجين، و(70) مستهدفاً وما نسبته (36.5%) من المتزوجين، و(11) مستهدفاً وما نسبته (5.7%) مطلقين.

وفيما يتعلق بمكان السكن : بينت النتائج في الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (78.1%) من سكان القرى، و(42) مستهدفاً وما نسبته (21.9%) من سكان المدن، وفيما يخص عدد السنوات التي مرت على التخرج : بينت النتائج في الجدول المشار إليه أعلاه أن (66) مستهدفاً وما نسبته (34.4%) مر عليهم أقل من أربع سنوات على تخرجهم، و(70) مستهدفاً وما نسبته (36.5%) مر عليهم ما بين أربع إلى ستة سنوات على تخرجهم، و(56) مستهدفاً وما نسبته (29.2%) تخرجوا منذ سبعة سنوات فأكثر.

وأخيراً فيما يتعلق بمدى المعرفة بالفرص المتاحة لسوق العمل : فقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (5) أن (52) مستهدفاً وما نسبته (27.1%) ليس لديهم أي معرفة بالفرص المتاحة لسوق العمل (91)

مستهدفاً وما نسبته (47.4%) معرفتهم متوسطة، و(49) مستهدفاً وما نسبته (25.5%) لديهم معرفة واضحة بهذه الفرص.

6.9 نتائج الدراسة:

لتحديد درجة الاتفاق على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وعلى إجمالي كل محور من محاور الاستبانة، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فتكون الدرجة مرتفعة (أفراد العينة متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت قيمة متوسط الاستجابة للفقرة أكبر من قيمة متوسط القياس (2)، وقيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، وتكون الدرجة منخفضة (أفراد العينة غير متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت قيمة متوسط الاستجابة للفقرة أقل من قيمة متوسط القياس (2)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، وتكون الدرجة متوسطة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

أولاً: ما مستوى الآثار الاجتماعية الناتجة عن البطالة عند خريجي الجامعات بمدينة مسلاته؟

جدول رقم (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لفقرات محور الآثار الاجتماعية للبطالة على الخريجين

ت	الفقـــــرة	التكرار والنسبة	لا	إلي حد ما	نعم	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية P-value	درجة الموافقة
1	اقضي معظم وقتي في استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.	ك	45	75	72	2.14	0.770	0.012	مرتفعة
		%	23.4	39.1	37.5				
2	أمارس أي مهنة توفر لي المال.	ك	48	27	117	2.36	0.857	0.000	مرتفعة
		%	25.0	14.1	60.9				
3	يصفني الآخرون بأنني إنسان فاشل.	ك	119	44	29	1.53	0.744	0.000	منخفضة
		%	62.0	22.9	15.1				
4	أقضي معظم الأوقات في المقاهي.	ك	97	62	33	1.67	0.754	0.000	منخفضة
		%	50.5	32.3	17.2				
5	أشعر بعدم تقدير الآخرين لي لأنني لا أعمل.	ك	82	62	48	1.82	0.806	0.003	منخفضة
		%	42.7	32.3	25.0				
6	أشعر بأن مجتمعي ظالم وغير عادل.	ك	4	48	140	2.71	0.500	0.000	مرتفعة
		%	2.1	25.0	72.9				
7		ك	122	38	32	1.53	0.765	0.000	منخفضة

	أقضي وقتي مع زملائي في التجول في الشوارع بدون أي هدف.	%	63.5	19.8	16.7			
8	أتحايل على أفراد أسرتي للحصول على المال .	ك	102	55	35	1.65	0.771	0.000	منخفضة
		%	53.1	28.6	18.2				
9	يصعب على تعلم مهنة توفر لي دخلاً.	ك	64	82	46	1.91	0.753	0.086	متوسطة
		%	33.3	42.7	24.0				
10	أجد صعوبة في امتلاك السيارة .	ك	39	42	111	2.38	0.802	0.000	مرتفعة
		%	20.3	21.9	57.8				
11	أعيش حياتي بدون أي هدف .	ك	114	47	31	1.57	0.756	0.000	منخفضة
		%	59.4	24.5	16.1				
12	أجد متعة في ضرب الآخرين .	ك	118	44	30	1.54	0.751	0.000	منخفضة
		%	61.5	22.9	15.6				
13	أمارس أحياناً أعمالاً بسيطة وتافهة في نظر الآخرين لتوفير المال .	ك	52	38	102	2.26	0.859	0.000	مرتفعة
		%	27.1	19.8	53.1				
14	اشعر بالنقمة على مجتمعي الذي لم يوفر لي فرصة عمل.	ك	8	46	138	2.68	0.551	0.000	مرتفعة
		%	4.2	24.0	71.9				
15	أتمرد على كل ما يقدره الآخرون ويبجلونه.	ك	74	75	43	1.84	0.766	0.004	منخفضة
		%	38.5	39.1	22.4				
16	أتهرب من الواقع المرير بتعاطي أشياء ضارة بالصحة.	ك	108	48	36	1.63	0.783	0.000	منخفضة
		%	56.3	25.0	18.8				
17	أجد متعة في تخريب الأشياء التي حولي.	ك	124	37	31	1.52	0.759	0.000	منخفضة
		%	64.6	19.3	16.1				
18	أشعر بأنني عالة وعبء على المجتمع .	ك	89	56	47	1.78	0.815	0.000	منخفضة
		%	46.4	29.2	24.5				
	إجمالي المحور					1.92	0.411	0.005	منخفض

بينت النتائج في الجدول رقم (6) أن متوسطات الاستجابة لفقرات محور الآثار الاجتماعية للبطالة على الخريجين تراوحت ما بين (1.52) إلى (2.71)، وكانت درجة الموافقة منخفضة على (11) فقرة حيث كانت قيم متوسطات الاستجابة أقل من قيمة متوسط القياس (2) وقيم الدلالة الإحصائية لها أقل من 0.05، وهذه الفقرات هي:

1. يصفني الآخرون بأنني إنسان فاشل.
2. أقضي معظم الأوقات في المقاهي.
3. أشعر بعدم تقدير الآخرين لي لأنني لا أعمل.
4. أقضي وقتي مع زملائي في التجول في الشوارع بدون أي هدف.
5. أتحايل على أفراد أسرتي للحصول على المال.
6. أعيش حياتي بدون أي هدف.
7. أجد متعة في ضرب الآخرين
8. أتمرد على كل ما يقدره الآخرون ويبجلونه.
9. أتهرب من الواقع المرير بتعاطي أشياء ضارة بالصحة.
10. أجد متعة في تخريب الأشياء التي حولي.
11. أشعر بأنني عالة وعبء على المجتمع.

وتبين أن درجة الموافقة كانت متوسطة على فقرة واحدة حيث كانت قيمة متوسط الاستجابة قريبة من قيمة متوسط القياس (2) ودلالتها الإحصائية أكبر من 0.05، وهذه الفقرة هي:

1. يصعب عليَّ تعلم مهنة توفر لي دخلاً.

كما تبين إن درجة الموافقة كانت مرتفعة على (6) فقرات حيث كانت قيم متوسطات الاستجابة أكبر من قيمة متوسط القياس (2) ودلالتها الإحصائية أقل من 0.05، وهذه الفقرات هي:

1. أقضي معظم وقتي في استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.
2. أمارس أي مهنة توفر لي المال.
3. أشعر بأن مجتمعي ظالم وغير عادل.
4. أجد صعوبة في امتلاك السيارة.
5. أمارس أحياناً أعمالاً بسيطة وتافهة في نظر الآخرين لتوفير المال.
6. اشعر بالنقمة على مجتمعي الذي لم يوفر لي فرصة عمل.

ولتحديد الآثار الاجتماعية للبطالة على الخريجين، فإن النتائج في الجدول رقم (6) بينت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (1.92) وهو أقل من متوسط القياس (2) وأن الفروق تساوي (0.08)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.005) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **لذا فإن مستوى الآثار الاجتماعية للبطالة على الخريجين، كان منخفضاً،**

وجاءت هذه الدراسة مخالفة لدراسة عليطو وآخرين (2014) بأن هناك أثر للبطالة على التنمية الاجتماعية على مستوي الفرد العاطل عن العمل، و أسرته والمجتمع المحلي، ويتمثل ذلك في قبول العاطل عن العمل بأي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية .

ثانياً : ما مستوي الآثار النفسية الناتجة عن البطالة عند خريجي الجامعات بمدينة مسلاته؟

جدول رقم (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لفقرات محور الآثار النفسية للبطالة على الخريجين

ت	الفقـــــــرة	التكرار والنسبة	لا	إل حد ما	نعم	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية P-value	درجة الموافقة
1	اشعر بالخجل لعدم اعتمادي على نفسي في تدبير شؤون حياتي .	ك	71	64	57	1.93	0.815	0.217	متوسطة
		%	37.0	33.3	29.7				
2	أنا شخص عصبي.	ك	28	81	83	2.29	0.706	0.000	مرتفعة
		%	14.6	42.2	43.2				
3	أشعر بالملل الشديد.	ك	21	79	92	2.37	0.674	0.000	مرتفعة
		%	10.9	41.1	47.9				
4	أحسد الآخرين الذين يعملون.	ك	84	50	58	1.86	0.851	0.029	منخفضة
		%	43.8	26.0	30.2				
5	أشعر بالندم على السنوات التي أمضيتها في الدراسة بلا هدف.	ك	53	49	90	2.19	0.843	0.002	مرتفعة
		%	27.6	25.5	46.9				
6	يصفني أهلي بأنني عديم القيمة	ك	112	45	35	1.60	0.780	0.000	منخفضة
		%	58.3	23.4	18.2				
7	أشعر بالدونية مقارنة بأصدقائي الذين يعملون.	ك	59	71	62	2.02	0.796	0.786	متوسطة
		%	30.7	37.0	32.3				
8	أشعر بالنقص لأنه ليس لدي حرفة أعيش من ورائها.	ك	54	56	82	2.15	0.831	0.016	مرتفعة
		%	28.1	29.2	42.7				
9	أشعر بأن سنوات عمري تسير دون فائدة.	ك	39	57	96	2.30	0.786	0.000	مرتفعة
		%	20.3	29.7	50.0				
10	أشعر بقلة الثقة في نفسي.	ك	109	51	32	1.60	0.759	0.000	منخفضة
		%	56.8	26.6	16.7				
11	أشعر بالقلق المستمر .	ك	46	49	97	2.27	0.823	0.000	مرتفعة
		%	24.0	25.5	50.5				
12	أخاف مما يخبئه القدر لي .	ك	41	51	100	2.31	0.802	0.000	مرتفعة
		%	21.4	26.6	52.1				
13	أمضي معظم وقتي في النوم .	ك	81	58	53	1.85	0.825	0.015	منخفضة

				27.6	30.2	42.2	%	
14	ليس للحياة أية قيمة بالنسبة لي.	1.92	0.862	0.211	متوسطة	64	49	79	ك
						33.3	25.5	41.1	%
15	نومي مضطرب .	2.13	0.723	0.013	مرتفعة	64	89	39	ك
						33.3	46.4	20.3	%
16	أدخل دوماً في مشاحنات وخلافات مع أفراد أسرتي .	2.08	0.870	0.186	متوسطة	81	46	65	ك
						42.2	24.0	33.9	%
17	أشعر بأنني شخص قاسٍ وعنيف .	1.81	0.850	0.002	منخفضة	54	47	91	ك
						28.1	24.5	47.4	%
18	أشعر بأن الناس يسخرون مني بسبب عدم حصولي على عمل.	1.77	0.781	0.000	منخفضة	41	65	86	ك
						21.4	33.9	44.8	%
19	أشعر بآلام في رأسي معظم الوقت.	2.14	0.807	0.021	مرتفعة	77	64	51	ك
						40.1	33.3	26.6	%
20	تتقلب حالتي المزاجية بين السعادة والحزن دون سبب ظاهر .	2.43	0.748	0.000	مرتفعة	112	50	30	ك
						58.3	26.0	15.6	%
21	أفضل الوحدة والبعد عن الآخرين .	2.14	0.827	0.024	مرتفعة	80	58	54	ك
						41.7	30.2	28.1	%
	إجمالي المحور	2.05	0.469	0.113	متوسط				

بينت النتائج في الجدول رقم (7) أن متوسطات الاستجابة لفقرات محور الآثار النفسية للبطالة على الخريجين، تراوحت ما بين (1.6) إلى (2.43)، وكانت درجة الموافقة منخفضة على (6) فقرات حيث بلغت قيم متوسطات الاستجابة أقل من قيمة متوسط القياس (2) ودلالتها الإحصائية أقل من 0.05، وهذه الفقرات هي:

1. أحسد الآخرون الذين يعملون.
2. يصفني أهلي بأنني عديم القيمة.
3. أشعر بقلة الثقة في نفسي.
4. أمضي معظم وقتي في النوم.
5. أشعر بأنني شخص قاسٍ وعنيف.
6. أشعر بأن الناس يسخرون مني بسبب عدم حصولي على عمل.

وكانت درجة الموافقة متوسطة على (4) فقرات من فقرات الآثار النفسية للبطالة حيث كانت قيم متوسطات الاستجابة قريبة من قيمة متوسط القياس (2) ودلالتها الإحصائية أكبر من 0.05، وهذه الفقرات هي:

1. أشعر بالخجل لعدم اعتمادي على نفسي في تدبير شؤون حياتي.
2. أشعر بالدونية مقارنة بأصدقائي الذين يعملون.

3. ليس للحياة أية قيمة بالنسبة لي.
4. أدخل دوماً في مشاحنات وخلافات مع أفراد أسرتي.

وتبين إن (11) فقرة كانت من فقرات الآثار النفسية كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة حيث كانت قيم متوسطات الاستجابة أكبر من قيمة متوسط القياس (2) ودلالتها الإحصائية أقل من 0.05، وهذه الفقرات هي:

1. أنا شخص عصبي.
2. أشعر بالملل الشديد.
3. أشعر بالندم على السنوات التي أمضيتها في الدراسة بلا هدف.
4. أشعر بالنقص لأنه ليس لدي حرفة أعيش من ورائها.
5. أشعر بالنقص لأنه ليس لدي حرفة أعيش من ورائها.
6. أشعر بالقلق المستمر.
7. أخاف مما يخبئه القدر لي.
8. نومي مضطرب.
9. أشعر بآلام في رأسي معظم الوقت.
10. تتقلب حالتي المزاجية بين السعادة والحزن دون سبب ظاهر.
11. أفضل الوحدة والبعد عن الآخرين.

ولتحديد الآثار النفسية للبطالة على الخريجين، فإن النتائج في الجدول رقم (7) بينت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.05) وهو أكبر بقليل من متوسط القياس (2) وأن الفروق تساوي (0.05)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.113) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى عدم معنوية الفروق، **لذا فإن مستوى الآثار النفسية للبطالة على الخريجين، كان متوسطاً**، وجاءت هذه الدراسة متفقة مع دراسة كلٍّ من: عليطو وآخرين (2014) ودراسة عكة (2015) حيث تولد البطالة لدي الفرد اضطرابا وإحباطا شديدا من ضعف الأمل في وجود فرص للعمل، والحرمان من الحقوق، والشعور بالاضطهاد والظلم .

ثالثا : ما مدى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة على مقياس الآثار الاجتماعية الناتجة عن البطالة حسب متغير (الجنس – الحالة الاجتماعية – السكن – كم سنة مرت على التخرج – معرفة سوق العمل)؟

جدول (8) نتائج اختبار (Independent Sample T-Test) واختبار التباين الحادي (ANOVA) لتحديد الفروق في آراء أفراد العينة عن الآثار الاجتماعية للبطالة تعزى إلى خصائصهم الشخصية المتمثلة بـ (الجنس، مكان السكن، الحالة الاجتماعية والسنوات التي مرت على التخرج)

جدول (8) نتائج تحديد الفروق في آراء أفراد العينة حول الآثار الاجتماعية للبطالة

الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجات الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	الدلالة الإحصائية
ذكر	103	1.98	0.425	190	2.468	1.984	0.014
أنثى	89	1.84	0.382				
مكان السكن	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجات الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	الدلالة الإحصائية
القرية	150	1.886	0.404	190	1.998	1.984	0.047
المدينة	42	2.028	0.419				
الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجات الحرية	F المحسوبة	F الجدولية	الدلالة الإحصائية
متزوج	70	1.85	0.381	2	5.433	2.4472	0050.
أعزب	111	1.93	0.405	189			
مطلق	11	2.27	0.49				
كم سنة مرت على التخرج	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجات الحرية	F المحسوبة	F الجدولية	الدلالة الإحصائية
أقل من 4 سنوات	66	1.94	0.418	2	1.175	2.4472	3110.
4 إلى 6 سنوات	70	1.95	0.407	189			
7 سنوات فأكثر	56	1.85	0.407				

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (8) أن قيمة متوسط آراء أفراد العينة عن الآثار الاجتماعية للبطالةعند الذكور (1.98) وعند الإناث (1.84)، ولتحديد معنوية هذا الفرق، فإن قيمة T المحسوبة (2.468) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.984)، وهذا يشير إلى معنوية هذا الفرق، ويؤكد ذلك قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار وتساوي (0.014) التي هي أقل من (0.05)، لذا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة عن الآثار الاجتماعية للبطالة حسب الجنس، أي إن الآثار الاجتماعية للبطالة كان تأثيرها على الذكور أعلى منه على الإناث، وتتطابق النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عكة (2015) من حيث الفروق في الآثار الاجتماعية حسب الجنس.

أما فيما يتعلق بمكان السكن، فقد تبين أن قيمة متوسط الاستجابة عند الخريجين الساكنين في القرى تساوي (1.886) وعند الساكنين في المدينة تساوي (2.028)، ولتحديد معنوية هذا الفرق، فإن قيمة T المحسوبة (1.998) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.984)، وهذا يشير إلى معنوية هذا الفرق، ويؤكد ذلك قيمة الدلالة

الإحصائية للاختبار وتساوي (0.047) والتي هي أقل من (0.05)، لذا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة عن الآثار الاجتماعية للبطالة حسب مكان السكن في القرى أو في المدن، أي إن الآثار الاجتماعية للبطالة كان لها تأثير على الساكنين في المدينة أعلى منه على الساكنين في القرى، وتتطابق النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عكة (2015) من حيث الفروق في الآثار الاجتماعية حسب مكان السكن.

وتبين أيضاً أن قيمة متوسط آراء أفراد العينة عن الآثار الاجتماعية للبطالة حسب الحالة الاجتماعية تراوح ما بين (1.85) إلى (2.27) وكانت قيمة F المحسوبة (5.433) وهي أكبر من القيمة الجدولية (2.4472)، ويشير إلى معنوية هذا الفرق، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار وتساوي (0.005) وهي أقل من (0.05) وتشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة عن الآثار الاجتماعية للبطالة حسب الحالة الاجتماعية، وقد أظهرت نتائج اختبار المقارنات المتعددة في الجدول رقم (9) وجود فروق في الآثار الاجتماعية بين المطلقين من جهة، والمتزوجين وغير المتزوجين من جهة أخرى لصالح المطلقين، أي إن المطلقين أثرت عليهم البطالة اجتماعياً أكثر من المتزوجين وغير المتزوجين.

جدول (9) نتائج اختبار المقارنات المتعددة لتحديد الفروق في الآثار الاجتماعية للبطالة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية (I)	الحالة الاجتماعية (J)	الفروق(I-J)	الدلالة الإحصائية P-value
متزوج	أعزب	-.07989-	0.194
	مطلق	-.42670-*	0.001
أعزب	متزوج	.07989	0.194
	مطلق	-.34680-*	0.007
مطلق	متزوج	.42670*	0.001
	أعزب	.34680*	0.007

*. The mean difference is significant at the 0.05 level

كما تبين من الجدول (8) أن قيمة متوسط آراء أفراد العينة عن الآثار الاجتماعية للبطالة حسب عدد سنوات التخرج تراوح ما بين (1.85) إلى (1.95) وكانت قيمة F المحسوبة (1.175) وهي أقل من القيمة الجدولية (2.4472)، وتشير إلى عدم معنوية هذا الفرق، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار وتساوي (0.311) وهي أكبر من (0.05) وتشير إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة عن الآثار الاجتماعية للبطالة حسب عدد سنوات التخرج، وتختلف النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة محمد (2011) التي توصلت إلى أن آثار البطالة تزداد بازدياد مدة البطالة.

رابعاً : ما مدى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة على مقياس الآثار النفسية الناتجة عن البطالة حسب متغير (الجنس – الحالة الاجتماعية – كم سنة مرت على التخرج – معرفة سوق العمل)؟

جدول (10) نتائج اختبار (Independent Sample T-Test) واختبار التباين الحادي (ANOVA) لتحديد الفروق في آراء أفراد العينة حول الآثار النفسية للبطالة تعزى إلى خصائصهم الشخصية المتمثلة في (الجنس، مكان السكن، الحالة الاجتماعية والسنوات التي مرت على التخرج)

الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجات الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	الدلالة الإحصائية
ذكر	103	2.08	0.485	190	0.566	1.984	0.572
أنثى	89	2.03	0.451				
مكان السكن	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجات الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	الدلالة الاحصائية
القرية	150	1.99	0.447	190	3.79	1.984	0.000
المدينة	42	2.29	0.475				
الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجات الحرية	F المحسوبة	F الجدولية	الدلالة الإحصائية
متزوج	70	2.01	0.511	2	6.527	2.4472	0020.
أعزب	111	2.04	0.427	189			
مطلق	11	2.53	0.335				
كم سنة مرت على التخرج	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجات الحرية	F المحسوبة	F الجدولية	الدلالة الإحصائية
أقل من 4 سنوات	66	2.09	0.42	2	1.096	2.4472	3360.
4 إلى 6 سنوات	70	2.08	0.49	189			
7 سنوات فأكثر	56	1.98	0.495				

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (10) أن قيمة متوسط آراء أفراد العينة عن الآثار النفسية للبطالةعند الذكور (2.08) وعند الإناث (2.03)، ولتحديد معنوية هذا الفرق، فإن قيمة T المحسوبة (0.566) هي أقل من القيمة الجدولية (1.984)، وهذا يشير إلى عدم معنوية هذا الفرق، ويؤكد ذلك قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار وتساوي (0.572) والتي هي أكبر من (0.05)، لذا فلا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة عن الآثار النفسية للبطالة حسب الجنس، أي إن الآثار النفسية للبطالة عند الذكور لا تختلف عنها عند الإناث، وتختلف النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عكة (2015) من حيث الفروق في الآثار النفسية حسب الجنس.

أما فيما يتعلق بمكان السكن، فقد تبين أن قيمة متوسط الاستجابة عند الخريجين الساكنين في القرى تساوي (1.99) وعند الساكنين في المدينة تساوي (2.29)، ولتحديد معنوية هذا الفرق، فإن قيمة T المحسوبة (3.79) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.984)، وهذا يشير إلى معنوية هذا الفرق، ويؤكد ذلك قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار وتساوي (0.000) والتي هي أقل من (0.05)، لذا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة عن الآثار النفسية للبطالة حسب مكان السكن، أي إن الآثار النفسية للبطالة كان لها تأثير على الساكنين في المدينة أعلى منه على الساكنين في القرى، وتتطابق النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عكة (2015) من حيث الفروق في الآثار النفسية حسب الجنس.

وتبين أيضاً أن قيمة متوسط آراء أفراد العينة عن الآثار النفسية للبطالة حسب الحالة الاجتماعية تتراوح ما بين (2.01) إلى (2.53) وكانت قيمة F المحسوبة (3.527) وهي أكبر من القيمة الجدولية (2.4472)، ويشير إلى معنوية هذا الفرق، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار وتساوي (0.002) وهي أقل من (0.05) وتشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة عن الآثار النفسية للبطالة حسب الحالة الاجتماعية، وقد أظهرت نتائج اختبار المقارنات المتعددة في الجدول رقم (11) وجود فروق في الآثار النفسية بين المطلقين من جهة والمتزوجين وغير المتزوجين من جهة أخرى لصالح المطلقين، أي إن المطلقين أثرت عليهم البطالة نفسياً أكثر من المتزوجين وغير المتزوجين.

جدول (11) نتائج اختبار المقارنات المتعددة لتحديد الفروق في الآثار النفسية للبطالة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية (I)	الحالة لاجتماعية (J)	الفروق(I-J)	الدلالة الإحصائية P-value
متزوج	أعزب	-.02923-	.675
	مطلق	-.52566-*	.000
أعزب	متزوج	.02923	.675
	مطلق	-.49643-*	.001
مطلق	متزوج	.52566*	.000
	أعزب	.49643*	.001

*. The mean difference is significant at the 0.05 level

كما تبين من الجدول (10) أن قيمة متوسط آراء أفراد العينة عن الآثار النفسية للبطالة حسب عدد سنوات التخرج تراوح ما بين (1.98) إلى (2.09) وكانت قيمة F المحسوبة (1.096) وهي أقل من القيمة الجدولية (2.4472)، وتشير إلى عدم معنوية هذا الفرق، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار وتساوي (0.336) وهي أكبر من (0.05)وتشير إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة عن الآثار النفسية للبطالة حسب عدد سنوات التخرج، وتختلف النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة محمد (2011) والتي توصلت إلى إن آثار البطالة تزداد بازدياد مدة البطالة.

خامساً : ما مدى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الآثار النفسية والاجتماعية لدى أفراد عينة الدراسة؟

جدول (12) العلاقة بين الآثار الاجتماعية والآثار النفسية

		الآثار النفسية
الآثار الاجتماعية	ارتباط بيرسون	0.779**
	قيمة الدلالة الإحصائية	0.000
	عدد المشاهدات	192

**** العلاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01.**

بينت النتائج في الجدول رقم (12) **وجود علاقة إيجابية معنوية بين** الآثار النفسية للبطالة والآثار الاجتماعية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.779)، وتشير إلى طردية العلاقة بين المتغيرين، أي إن الآثار الاجتماعية للبطالة تزداد بازدياد الآثار النفسية، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً وتشير إلى معنوية العلاقة.

1.10 النتائج

بعد تحليل البيانات تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. أظهرت الدراسة أن مستوى الآثار الاجتماعية للبطالة على الخريجين، كان منخفضاً.
2. بينت الدراسة أن مستوى الآثار النفسية للبطالة على الخريجين، كان متوسطاً.
3. أوضحت الدراسة وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة عن الآثار الاجتماعية للبطالة حسب الجنس، وحسب مكان السكن، وحسب الحالة الاجتماعية، وعدم وجود فروق في الآثار الاجتماعية للبطالة حسب سنوات التخرج.
4. أظهرت الدراسة وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة عن الآثار النفسية للبطالة حسب مكان السكن، وحسب الحالة الاجتماعية، وعدم وجود فروق في الآثار النفسية للبطالة حسب الجنس، وحسب سنوات التخرج.
5. بينت الدراسة وجود وجود علاقة إيجابية معنوية بين الآثار النفسية للبطالة والآثار الاجتماعية.

2.10 التوصيات

بعد تحليل البيانات وحسب النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. إعداد استراتيجية وطنية للتعليم وربطها باحتياجات سوق العمل في مسارٍ واحد، ممّا يُتيح الفرصة للخريجين الجدد للعثور على الوظائف بسهولةٍ ويسر.

2. إنشاء مراكز خاصة لتأهيل الخريجين تبحث عن وظائف للخريجين، إضافة إلى تنمية مهاراتهم للحصول على الوظائف المناسبة لهم.
3. التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام من أجل توفير فرص العمل للخريجين برواتب تتناسب مع كفاءاتهم الوظيفية.
4. تطوير المقررات الجامعية بحيث تضمن تنمية قدرات الطلاب ومهاراتهم ليصبح الخريج الجامعي مهيئً لسوق العمل.
5. إنشاء المشروعات المتنوعة التي تساعد الخريجين في الحصول على وظائف بدون انتظار لسنوات طويلة، والتي قد تتسبب في نسيان ما درسه الطالب في مرحلته الجامعية.
6. تشجيع العمالة الوطنية على العمل، وتقليل العمالة الوافدة من أجل توفير فرص عمل للخريجين.

المراجع

الأشوح، زينب (2003): الاطراد والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

البكر، محمد بن عبد الله (2004): آثر البطالة في البناء الاجتماعي – دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاجتماعية، (32)، (2)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت.

البكر، محمد بن عبد الله (2014): البطالة والآثار النفسية: دراسة ميدانية تحليلية. معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية الرياض، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (26)، العدد (51)، السعودية.

الجروشي، علي عبد السلام، أرباب، مصعب معتصم سعيد (2012) : قياس معدلات البطالة في ليبيا : دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد الأول، المجلد الأول، مارس 2017.

حسن، عمر (1992): الموسوعة الاقتصادية. دار الفكر، القاهرة، الطبعة الرابعة.

خالد عليطو وكريم حلاوة (2014)، فاتن علي منصور: أثر البطالة على التنمية الاجتماعية في محافظة اللاذقية دراسة ميدانية لاستقصاء آراء عينة من الشباب العاطلين عن العمل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (36) العدد (31).

الخمشي، سارة صالح، الخليف، شروق عبد العزيز (2016): واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية،

زكي، رمزي (1997): الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. عالم المعرفة (226)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطابع الرسالة، الكويت.

السراحنة، أحمد عيسى (2000): مشكلة البطالة وعلاجها: دراسة مقارنة بين الفكر والقانون، اليمامة، دمشق: سوريا.

شعبان، إسماعيل (1993): المشكلات الاقتصادية المعاصرة. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سورية.

الصطوف، محمد الحسين (2005): محاضرات ورشة العمل (السكان وقضايا الشباب). كلية الاقتصاد بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، جامعة تشرين، اللاذقية: سوريا.

عباس، صالح (2004): العولمة وآثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.

عبد المنعم بدر وآخرون (1998): علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي. دراسة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

عكة، محمد (2010): مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل في الضفة الغربية. مجلة كلية الآداب، جامعة الأزهر، القاهرة: مصر.

عكة، محمد (2015): الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات والكليات المتوسطة في الضفة الغربية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، المجلد الثالث، العدد 11، 299 – 334.

علاء الدين، عبد القادر (2003): البطالة، منشأة المعارف، الإسكندرية.

ماهر، أحمد (2000): تقليل العمالة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

محمد، سناء (2014): الاضطرابات السلوكية المرتبطة بظاهرة البطالة لدى خريجي الجامعات – دراسة استكشافية، رسالة ماجستير – جامعة عين شمس، القاهرة.

والمؤثرات التخطيطية لمواجهتها، مجلة الخدمة الاجتماعية التي تصدرها الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، العدد 55، مصر.

Oswald, A. J. (1997). Happiness and Economic Performance. The Economic journal. (107) 1818-1831.FF

المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

مدى مواءمة مخرجات كلية التربية بجامعة مصراتة لحاجة سوق العمل في ليبيا

عمر محمد أبوشعالة
كلية التربية ـ جامعة مصراتة

إبراهيم عثمان ارحيم
الأكاديمية الليبية – مصراتة

عبد القادر محمد أبوجلالة
كلية التربية ـ جامعة مصراتة

الملخص

أجري هذا البحث في كلية التربية جامعة مصراتة وهدف إلى التعرف على مدى مواءمة مخرجات كلية التربية بجامعة مصراتة لحاجة سوق العمل في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة تدريسها، كما هدف البحث من خلال نتائجه إلى المساهمة في اقتراح توصيات وحلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات الكلية بما يتواءم وسوق العمل. تكمن أهمية البحث في أن كلية التربية من أهم الكليات التي تمد مؤسسات التعليم العام بمخرجاتها من التربويين والتربويات، والمعلمين والمعلمات في مختلف التخصصات؛ ليقوموا بتربية النشء وتعليمهم؛ وبالتالي فلهذه الكلية دور كبير في تغطية حاجة سوق العمل في مجالها. استخدم الباحثون المنهج الوصفي لجمع البيانات عن طريق استخدام استبانة تم إعدادها وتحكيمها، ومن ثم توزيعها على عينة عشوائية من مجتمع البحث، واستخدم في البحث العمليات الإحصائية المناسبة. أشارت نتائج البحث الى أن جودة المستوى النوعي للخريجين بالكلية دون المستوى المطلوب من وجهة نظر العينة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية. وأشارت أيضا الى أن مواءمة البحوث العلمية بالكلية لحاجة سوق العمل ومطالب المجتمع من وجهة نظر العينة لم ترتق للمستوى المطلوب أيضا.

الكلمات الدالة: مواءمة مخرجات التعليم العالي–كليات التربية–حاجة سوق العمل.

The extent to which the outputs of the Faculty of Education at Misurata University align with the needs of the labor market in Libya

Abstract

The research, which was conducted at the Faculty of Education, University of Misurata, aimed to identify the extent to which the outputs of the faculty are compatible with the needs of the local labor market from the point of view of faculty members. The research also suggested recommendations and solutions that might be useful in improving the faculty's outputs in line with the local labor market. The research significance is that the Education faculty primarily provide

public education schools with teachers of different specializations, whose responsibility is to raise and educate generations. Thus, this faculty plays an important role in supplying the needs of the labor market.

The descriptive approach was adopted to collect data by using a judged questionnaire that was distributed to a random sample of the research community. The results of this research indicate that the quality of the qualitative level of the college graduates is below the required level from the point of view of the sample of faculty members in the college. Also, they show that the alignment of scientific research in the college with the needs of the labor market and the demands of society from the point of view of the sample did not reach the required level either.

Keywords: Harmonization of higher education outcomes - faculties of education - labor market needs.

1. المقدمة

تعد مخرجات التعليم العالي رافدا مهما يلبي متطلبات وحاجات سوق العمل في الدول المتقدمة التي تسعى إلى المواءمة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات مؤسساتها التعليمية والتدريبية، أما الدول النامية أو دول العالم الثالث، فمازالت تعاني من مشكلة عدم التوافق بين مخرجات تعليمها العالي وسوق العمل؛ ولهذا فبعضها يسعى جاهدا بكل ما أتي من إمكانيات وقدرات ومواهب بشرية من أجل تحقيق هذا التوافق، وهذه المواءمة.

ويعد التعليم العالي في أي بلد من بلدان العالم دليلا على مستوى النهوض العلمي والاجتماعي والثقافي الذي بلغه ذلك البلد، وهو عنوان للرقي الحضاري الذي يطمح إليه مجتمعه؛ فالتعليم العالي يمثل نهاية السلم التعليمي العام، وينبئ عن قدرات البلد في تأهيل موارده البشرية في شتى التخصصات على مستوى رفيع، وهو الذي يقوم بإمداد المجتمع بالعناصر المؤهلة لسد حاجاته الضرورية، ومعالجة مشكلاته المستعصية. (الحوات، العوامي، سعيد 2005م، ص 13).

وتمثل مؤسسات التعليم العالي جهات استشارية، ومختبرات تجريبية وتطبيقية؛ يفترض أن ترجع إليها مؤسسات البلد وإداراته لاستشارتها في الأمور العلمية والثقافية والفنية؛ لمعرفة ما يستجد فيها من آفاق جديدة لمعالجة مشاكل الإنسانية بآخر ما أنتجه العقل البشري في شتى مجالات العلم والمعرفة. (الحوات، العوامي، سعيد 2005م، ص ص 13-14).

ويستأثر التعليم العالي بدور محوري في بناء مجتمع المعرفة؛ إذ يعزز رفد أسواق العمل بالقوة العاملة عالية التأهيل في العلوم والآداب وتطبيقاتها في التقانة والسياسات، وقد أصبحت المعرفة والمهارات الرفيعة هي القوى المحركة في المجتمع والاقتصاد في عالم سريع التغير. ويعتمد نجاح أي بلد في تحقيق مستويات من التنمية الإنسانية تضمن له مكانة مرموقة في عالم اليوم؛ على كمية ونوعية رأسماله الإنساني من العناصر البشرية عالية التخصص والمتميزة بالكفاءة، وفي مقدمة وسائل تكوين رأس المال البشري لبناء مجتمع المعرفة هو توفير الموارد المالية الكافية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ولعل من الواضح لدى المهتمين بمخرجات التعليم العالي وحاجة سوق العمل؛ أن سوق العمل أصبح بحاجة أكثر إلى المهارات والكفاءات المتوسطة والرفيعة؛ مما يضع استحقاقا ملحا على المؤسسات التربوية لإصلاح المناهج التربوية بما يحث على التفكير النقدي وتشجيع الابتكار، وبما يعزز الحوافز لدى الجامعات لتقديم خدمات التربية والتعليم بالجودة العالية والمطلوبة.(جلال، طاهر، 2012م، ص ص 21-22).

ولعل من الوضوح بمكان ما تعانيه كثير من الدول، ومنها الدول العربية من تزايد في البطالة بين الخريجين، وكذلك ما يعانيه خريجو التعليم العالي من مشكلات، ونظرا للتدفق الهائل للخرجين من نظام التعليم العالي في السنوات الأخيرة؛ فقد برزت بعض المشاكل لهؤلاء الخريجين من أهمها: البطالة، وضعف المستوى العام للخريجين؛ إضافة إلى تدني أجور الوظائف الحكومية، ناهيك عن الواقع الاجتماعي الذي تسيطر عليه الوساطة وهضم الحقوق، وقد تكون الهوة بين واقع الحياة اليومية وما تعلّمه الخريج من مثاليات من أصعب المشكلات التي تواجهه.(الحوات، وآخرون، 2005م، ص 313).

ونظرا لما مر به التعليم العالي في بعض البلدان العربية خلال العقود الماضية من تقييم وتقويم؛ من أجل أن يكون مواكبا للتغيرات والتطورات العالمية؛ فقد سعت بعض الدول العربية لدعم التعليم العالي ليكون رافدا أساسيا يمد سوق العمل المحلي بحاجته من الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة تأهيلا كبيرا لسد احتياجات سوق العمل المحلي. (الصايغ، 2013م؛ ص إنترنت).

وقد ورد في دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية-أعضاء الاتحاد- جدولا يتضمن (19) مُخْرَجا من أهم مُخْرَجات التعليم العالي وهي:

التبادل الثقافي، والتأليف والترجمة للكتب، والبحث العلمي، وبراءات الاختراع، والجوائز العلمية العربية والعالمية، والمؤتمرات والندوات خارج المؤسسة، والمنح البحثية، والمؤتمرات والندوات وورش العمل المنفذة داخل المؤسسة، واللجان العلمية لمؤسسات الدولة، وسمعة المؤسسة ورضا المستفيد، والمشروعات العلمية، والعقود البحثية، والاستشارات العلمية، والمعارض الفنية والعلمية، والبرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع، والترقيات العلمية، والمستوى النوعي للخريجين، ونسبة الخريجين الحاصلين على العمل، والمجلات الثقافية. (الحاج، ومجيد، وجريسات، 2008م؛ ص 29).

وتمثل مخرجات أي نظام الغاية الأساسية لوجوده، وتعكس المخرجات التعليمية في الجامعات الليبية، درجة متانة النظام التعليمي فيها، ودرجة تطور أو تأخر المجتمع، فإذا كانت مخرجات التعليم العالي الليبية، لم تبلغ مستوى الطموح في مقاييس الجامعات العالمية، ولا زالت الحاجة ماسة لتبني تصور واضح لدور الموارد البشرية في تنمية المجتمع، والتفاعل بين التعليم النظري والتقني ضمن أطر وخطط تنموية متكاملة على مستوى الخدمات التعليمية إذا كانت مخرجات التعليم العالي في ليبيا كذلك؛ فإنه من الصعب المواءمة بين تلك المخرجات ومتطلبات سوق العمل.

وعليه ينبغي أن تكون السياسات التعليمية في ليبيا الموجه لبرامج وخطط التعليم وأساليبه بما يتوافق مع حاجة سوق العمل ومتطلباته التقنية الحديثة، مما يوثق العلاقة بين التعليم وخدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل، ويعد هذا التكامل والترابط عنصرا جوهريًا في تنمية المجتمع وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، واستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين. (داغر، والطراونة، والقضاة، 2016م؛ ص ص 2035-2036).

وكلية التربية بجامعة مصراتة هي إحدى الكليات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بليبيا، وهي من الكليات المهمة في مجالها وتخصصاتها التي تُعنى في الغالب بتخريج المعلمين في التخصصات التي يحتاجها قطاع التعليم العام؛ ولأهمية المخرجات تسعى هذه الكليات، لتحقيق التوافق والمواءمة مع متطلبات وحاجات سوق العمل ورضا المجتمع المحلي.

ولا شك أن كلية التربية تعاني مما يعانيه التعليم العالي بليبيا من حيث ضعف المواءمة بين المخرجات وحاجة سوق العمل؛ وفقا للدراسات السابقة التي أجريت في هذا الموضوع؛ ومن هنا برزت مشكلة البحث.

2. مشكلة البحث وتساؤلاته

من خلال الاطلاع على بعض الدراسات السابقة الأجنبية والعربية والليبية التي سندرج ملخصاتها في بندها الخاص بالدراسات السابقة؛ تبين أن هناك مشكلة واقعية في تحقيق التوافق والمواءمة المطلوبة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وهذه المشكلة حتى وإن كانت في الدول المتقدمة أقل منها حدة من الدول النامية؛ إلا أنها مشكلة واقعية تزيد أو تنخفض وفقا لاهتمام الدول بتعليمها العالي ومخرجاته؛ ودرجة توافقه مع حاجات سوق العمل؛ ولعل من الأجدر لدراسة هذه المشكلة أن يبدأ الباحثون في دراستها من القاعدة الأساسية للتعليم العالي ألا وهي الكليات؛ ومن هذا المنطلق اختار الباحثون في بحثهم هذا دراسة المشكلة في كلية التربية بجامعة مصراتة من وجهة نظر من لهم دور أساسي في صنع هذه المخرجات؛ ألا وهم أعضاء هيئة التدريس بالكلية؛ فهم العنصر الأكثر دراية بواقع مخرجات كليتهم؛ ومن هنا برز السؤال الرئيس للمشكلة وهو:

ما مدى مواءمة مخرجات كلية التربية بجامعة مصراتة لحاجة سوق العمل في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكلية؟

ويتفرع عن هذا السؤال خمسة أسئلة:

1- ما جودة المستوى النوعي للخريجين بالكلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟
2- ما مدى مواءمة البحوث العلمية بالكلية لحاجة سوق العمل ومطالب المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟
3- ما مدى مواءمة المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة من الكلية إلى المجتمع المحلي لحاجة سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟
4- ما مدى مواءمة رضا المستفيدين من الكلية مع حاجة سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟
5- ما الحلول المقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي بالكلية بما يتواءم وحاجة سوق العمل؟

3. الأهداف

هدف هذا البحث إلى الكشف عن الجوانب التالية:

1- درجة جودة المستوى النوعي للخريجين بالكلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها.
2- درجة مواءمة البحوث العلمية بالكلية لحاجة سوق العمل ومطالب المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

3- درجة مواءمة المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة من الكلية إلى المجتمع المحلي لحاجة سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

4- درجة مواءمة رضا المستفيدين من الكلية مع حاجة سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

5- بعض التوصيات والحلول المقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي بالكلية بما يتواءم وحاجة سوق العمل.

4. الأهمية

تتمثل أهمية هذا البحث في بعض النقاط منها:

1- تكمن أهمية البحث في أن كلية التربية من أهم الكليات التي تمد مؤسسات التعليم العام بمخرجاتها من التربويين والتربويات، والمعلمين والمعلمات في مختلف التخصصات؛ ليقوموا بتربية النشء وتعليمهم؛ وبالتالي فلهذه الكلية دور كبير في تغطية حاجة سوق العمل في مجالها.

2- كما أنها تنبع من أهمية أهدافه؛ وهي الكشف عن درجة مواءمة مخرجات كلية التربية بجامعة مصراتة لحاجة سوق العمل في ليبيا.

3- قد يفيد متخذي القرار في الجامعات الليبية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بليبيا؛ وذلك بالاستفادة من النتائج والتوصيات والمقترحات التي يقدمها البحث؛ من أجل تحسين جودة مخرجات التعليم العالي بما يتواءم وحاجة سوق العمل.

4- قد يفتح أمام الباحثين آفاقا جديدة للمزيد من البحوث المتعلقة بموضوع مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل.

5- التعرف على جوانب القصور والضعف في مخرجات التعليم العالي؛ وذلك لمعالجتها وفقا للطرق العلمية.

5. الحدود

تندرج حدود البحث في الآتي:

- الحدود الموضوعية: بيان مدى المواءمة بين مخرجات كلية التربية وحاجة سوق العمل.
- الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة.
- الحدود المكانية: أجري هذا البحث في كلية التربية بجامعة مصراتة.
- الحدود الزمانية: تم إجراء البحث في العام الجامعي/ 2020-2021م.

6. الإطار النظري للبحث

1.6 المفاهيم والمصطلحات

التعليم العالي: يعرف التعليم العالي بأنه مرحلة من مراحل التعليم تلي التعليم الثانوي، ويعتبر قمة هرم المراحل التعليمية، وتبدأ بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الثانوي، وتشترط الكثير من الدول ومنها دول الوطن العربي اجتياز امتحان شهادة الثانوية العامة، في حين لا تشترط دول أخرى ذلك، وتأتي هذه الشروط من التعليمات وليس من مفهوم التعليم العالي، وتنضوي الجامعات وكليات المجتمع والمعاهد العليا ضمن مؤسسات التعليم العالي، ويمنح لطلبتها شهادات علمية معترف بها في تخصصات مختلفة.

وتعرف منظمة اليونسكو نقلا عن بوعمامة (2018م، ص 119) التعليم العالي بأنه: "كل أنواع الدراسات والتكوين أو التكوين الموجه للبحث، التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة".

مخرجات التعليم العالي: مخرجات التعليم العالي مجموعة من المعارف والمهارات والتصرفات التي يجب أن يتقنها الطالب/ المتعلم خلال العملية التعليمية لتؤهله للتفاعل مع متطلبات سوق العمل المختلفة. (الدلو، 2016، ص ص 30–32).

كلية التربية: هي مؤسسة تهدف إلى إعداد المعلمين، وكذلك بعض التخصصات التربوية الأخرى. (الدجني، اسليم، الأغا 2018، ص 58).

سوق العمل: سوق العمل يقصد به تلبية احتياجات المؤسسات التنظيمية الاقتصادية في القطاعات المختلفة– الحكومية والخاصة والمؤسسات الأهلية– بالكوادر المؤهلة علمياً ومهارياً وفنياً وتشغيلهم فيها بما يتوافق مع تخصصاتهم ويتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة. (أحمد، 2017، ص 165؛ عوض، وآخرون، 2012م، ص 11؛ الدلو، 2016، ص 60)[1].

[1] - استخدم الباحثون هذه الطريقة في توثيق معنى الفقرة المستخلصة من قراءة عدة مراجع؛ بالاعتماد على أحدث طرق توثيق البحوث التربوية المتاحة، وهي طريقة توثيق: APA وطريقة هارفارد، والتي استخدمها بعض الباحثين في دراساتهم، والفاصلة الكبرى(المنقوطة) تمثل فاصلا بين مرجع وآخر. ينظر في ذلك (ملحم، 2002م، ص129؛ شتا ، وآخرون، 2006م، ص 443؛ أبوشعالة، 2012م، ص 6).

المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجة سوق العمل: يقصد بالمواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل: تزويد سوق العمل بخريجين أكفاء قابلين للتعلم الذاتي والمستمر، ويمتلكون المعارف والمهارات والكفايات التي تساعدهم على الاندماج في عملهم بالشكل الذي يتطلبه سوق العمل.(داغر، وآخرون، 2016م؛ ص 2036).

2.6 الدراسات السابقة

نظرا لأن من شروط المؤتمر ألا يزيد البحث عن 20 صفحة؛ فقد اضطر الباحثون إلى اختصار البحث في جوانب عدة قدر الإمكان منها: اختصار بند الدراسات السابقة؛ وذلك بالإشارة فقط إلى أهدافها؛ علما بأن الباحثين قد استفادوا منها في جوانب مختلفة وعديدة.

أولا: دراسات أجنبية:

- دراسة Goldberg & Smith (2007م): هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثيرات التعلم على مخرجات سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية.
- دراسة Pereira (2013): هدفت إلى معرفة أهم المهارات الناعمة التي تفيد الخريجين في أدائهم في سوق العمل.
- دراسة Flomo (2013): حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التطابق بين التعليم العالي وسوق العمل من وجهة نظر خريجي الجامعات في ليبيريا.

ثانيا: دراسات عربية:

- دراسة عوض، وآخرون (2012م): هدفت الدراسة إلى استقصاء مشكلة الخريجين في قطاع غزة كما ونوعا في محاولة لوضع حلول خلاّقة في هذا المضمار.
- دراسة المهدي، البوصافي، الحبسية (2015م): هدفت الدراسة إلى تحديد واقع المواءمة بين مخرجات كليات التربية واحتياجات سوق العمل التربوي في سلطنة عمان.
- دراسة الدلو (2016م): هدفت الدارسة إلى وضع استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين.

- دراسة داغر ، الطراونة، القضاة (2016م): هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل.

ثالثا: دراسات محلية:

- دراسة الشبه، وحدود (2015م): هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا.
- دراسة الربيعي (2017م): هدفت الدراسة إلى التشديد على أهمية إصلاح وإعادة هيكلة النظام التعليمي في ليبيا، ومن أهم نتائجها تدهور نوعية التعليم الأكاديمي.

التعقيب على الدراسات:

استفاد الباحثون من الدراسات السابقة في العديد من الجوانب؛ كتصميم الأدوات، والإجراءات وخطط الدراسات، والإطار النظري، والأساليب الإحصائية المستخدمة، والنتائج التي توصلت إليها ومقارنتها بنتيجة البحث الحالي، والتعرف على الفروقات بينها وبين هذا البحث.

7. منهجية البحث وإجراءاته

لتحقيق هدف البحث والإجابة عن السؤال الرئيسي والأسئلة المتفرعة عنه؛ سار البحث وفق الخطوات والإجراءات التالية:

1.7 المنهج

استخدم الباحثون المنهج **الوصفي التحليلي**؛ لأن هذا المنهج مناسب لطبيعة هذه المشكلة أكثر من غيره من المناهج؛ حيث يعرف المنهج الوصفي بأنه: "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كميا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة".(ملحم، 2002م: 352).

2.7 المجتمع

تكون المجتمع الأصلي للبحث من جميع أعضاء هيئة التدريس القارين بكلية التربية جامعة مصراتة خلال العام الجامعي: 2020-2021م، والبالغ عددهم (198) وفق المعلومات المستقاة من مكتب شؤون أعضاء هيئة التدريس بالكلية؛ وقد استثني من هذا البحث الأعضاء الموفدون للدراسة بالخارج لعدم وجودهم بالبلد، وكذلك الأعضاء المتعاونون لعدم استقرارهم بالكلية بشكل رسمي.

3.7 العـــينة

عينة البحث بلغت (50) عضو هيئة تدريس ممن تمكن الباحثون من الحصول على استجاباتهم؛ وقد اختيرت بطريقة عشوائية؛ حيث نُشر رابط لنموذج الاستبانة عن طريق برنامج (قوقل فورم) عبر صفحات الأقسام العلمية، وكذلك عن طريق التواصل الشخصي ببعض أفراد العينة، ووزع أيضا عدد من الاستبانات الورقية تجاوز ال50 نسخة؛ وبالرغم من بذل جهود مضنية في سبيل الحصول على أكبر عدد من الاستجابات إلا أن الباحثين لم يتمكنوا إلا من استرداد بعضها المذكور آنفا وهو (50) استبانة فقط؛ سواء عبر الطريقة الإلكترونية الحديثة، أو الطريقة الورقية التقليدية؛ وبالرغم من حرصهم ومتابعتهم لعدة مرات وأسابيع؛ إذ أصبح من ضمن صعوبات البحث العلمي في الوقت الحالي عدم التمكن من استرداد معظم الاستبانات.

4.7 الأداة

من أجل تحقيق هدف البحث قام الباحثون بتصميم استبانة وفق الخطوات التالية:

تصميم الأداة: بعد اطلاع الباحثين على عدد من الدراسات السابقة؛ وقراءة بعض الأدب التربوي المتعلق بمدى مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات وحاجات سوق العمل؛ تمكن الباحثون من تصميم استبانة مبدئية تكونت من (25) فقرة مقسمة على خمسة محاور تمثل بعضا من حاجات المجتمع الليبي، ومتطلبات سوق العمل بليبيا.

صدق الأداة: ولكي يتحقق صدق الأداة تم الحصول على صدقين اثنين:

1- **الصدق الظاهري:** وهو صدق المحكمين؛ حيث عرضت الاستبانة للتحكيم على مجموعة من المحكمين تجاوز عددهم (12) محكما من ذوي الخبرة في مجال التحكيم، وفي مجال تقييم مخرجات التعليم العالي

وسوق العمل المناسب لكلية التربية؛ وعند استرجاع الاستبانات من المحكمين والأخذ بالآراء التي اتفق عليها معظمهم؛ تم تعديل الاستبانة من قبل الباحثين لتصبح مكونة من (24) فقرة مقسمة على أربعة محاور؛ حيث حذفت فقرة أكد أغلب المحكمين أنها مكررة، كما أشار أغلبهم بدمج محورين في محور واحد للتشابه في العنوان والمضمون، وهو المحور الثاني، محور البحوث العلمية بالكلية.

2- **صدق الاتساق الداخلي:** حيث وزعت الاستبانة ورقيا ويدويا على عينة استطلاعية عشوائية مكونة من (15) عضو هيئة تدريس من المجتمع نفسه، وتم استرجاع (14) استبانة؛ وذلك من أجل استخراج صدق الاتساق الداخلي، ثم استخراج الثبات، وبعد إدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي: spss ؛ تبين أن جميع الفقرات قد تميزت بدرجة اتساق جيدة جدا، ولا يحتاج أي منها إلى حذف؛ لتصبح الاستبانة بذلك كما هي مكونة من (24) فقرة كما أشار المحكمون.

ثبات الأداة: وللتحقق من ثبات الأداة أدخلت بيانات الاستبانة ومتغيراتها إلى برنامج: SPSS؛ وأجري عليها بواسطة البرنامج اختبار (ألفا اكرونباخ)؛ فكانت نتيجة الثبات على مستوى جميع فقرات الاستبانة على درجة عالية؛ حيث بلغ معامل الثبات: (0.96)؛ بينما بلغ ثبات مجموع محاور الاستبانة فيما بينها (0.91)، وكلاهما على أي المستويين بشكل عام يعد ثباتا مرتفعا، ومناسبا لتطبيق أداة البحث، كما تم أيضا التأكد من ثبات كل محور على حدة كما بالجدول (01) التالي:

جدول (01) *ثبات كل محور من محاور الاستبانة مع الثبات الكلي للأداة*

المحور	درجة الثبات
المحور **الأول**: جودة المستوى النوعي للخريجين بالكلية	0.79
المحور **الثاني**: البحوث العلمية بالكلية	0.95
المحور **الثالث**: المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة من الكلية إلى المجتمع المحلي	0.92
المحور **الرابع**: رضا المستفيدين من الكلية	0.88
ثبات الأداة على مجموع محاور الاستبانة	**0.91**
ثبات الأداة على جميع فقرات الاستبانة	**0.96**

ومن خلال الجدول السابق (01) نلاحظ أن ثبات الأداة مرتفع سواء على المستوى الكلي أو على مستوى كل محور على حدة؛ مما جعل الاستبانة جاهزة للتطبيق على عينة البحث المستهدفة.

5.7 تطبيق أداة البحث

بعد التأكد من صدق وثبات أداة البحث وهي الاستبانة التي تكونت في صورتها النهائية من (24) فقرة؛ موزعة على أربعة محاور تم توزيعها على عينة البحث، وقد استمر التطبيق 4 أسابيع حيث بدأ بتاريخ: 3-7-2021/، وانتهى بتاريخ: 29-72021م، ويسجل الباحثون في معرض هذا البحث التأكيد على عدم التمكن من استرداد معظم الاستبانات؛ وقد يحتاج معرفة أسباب ذلك إلى دراسة وبحث خاص؛ كما أن هناك صعوبة أخرى تضاف قد واجهت الباحثين وهي صعوبة التواصل الواقعي بعد ظهور وباء كورنا-عافى الله الجميع منه- وبالرغم من تلك الصعوبات إلا أن ما جمع من استبانات كاف -والحمد لله-أن يكون عينة ممثلة للمجتمع؛ حيث تجاوزت أكثر من 25% منه.

وبعد جمع الاستبانات كلها؛ تم ضم الردود الورقية إلى الإلكترونية، ثم حفظها وتحويل نسخة منها إلى برنامج (اكسل) الإحصائي؛ ومن ثم نقلها بطريقة فنية من الباحثين أنفسهم إلى برنامج SPSS؛ وذلك لاستخراج نتيجتها عن طريق معرفة تكراراتها ومتوسطاتها المرجحة، وانحرافاتها المعيارية، ومن ثم وزنها المئوي.

6.7 الأساليب الإحصائية والحسابية

استخدمت من أجل الوصول إلى النتائج العمليات الإحصائية التالية عن طريق برنامج SPSS :

التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية؛ ومعامل الارتباط، وكذلك استخدم اختبار (ألفا كرونباخ) لمعرفة قيمة الثبات.

ولتحديد معايير الاستجابة على الأداة تم استخدام (مقياس ليكرت الخماسي)؛ فقد خُصص لكل فقرة وردت في الاستبانة خمسة خيارات للإجابة من وجهة نظر عضو هيئة التدريس بكلية التربية؛ وذلك من أجل تحديد درجة (مدى مواءمة مخرجات كلية التربية بجامعة مصراتة لحاجة سوق العمل في ليبيا)؛ وهي: (موافق جدا -موافق -محايد- غير موافق – غير موافق إطلاقا)، وأخذت الدرجات من: (5، 4، 3، 2، 1)؛ فدرجة 5 تمثل أعلى درجة لمدى مواءمة الفقرة وهي موافق جدا، ودرجة 1 أدنى درجة لمدى مواءمة الفقرة وهي غير موافق إطلاقا، وتم تحديد معايير الاستجابة باتباع الخطوات الإحصائية الآتية:

تحديد المدى وهو = أعلى درجة متوقعة للاستجابة – أقل درجة.

5–1=4. ولتحديد طول الفئة= المدى ÷ عدد الفئات= 4÷5= 0.80. انظر (الضو 2019: ص 18؛ والغزال 2016م: 178، 181).

وعليه تكون الفئات كما هو مبين بالجدول (02) الآتي:

جدول (02) *حدود فئات المقياس والتقدير اللفظي لها*

ر م	حدود الفئة	التقدير اللفظي
1	1–1.80	غير موافق إطلاقا
2	1.81–2.60	غير موافق
3	2.61–3.40	محايد
4	3.41–4.20	موافق
5	4.21–5.00	موافق جدا

8. النتائج ومناقشتها وتفسيرها:

توصل الباحثون إلى النتائج المبينة في الجداول التالية:

جدول (03) *الانحرافات المعيارية والمتوسطات المرجحة والأوزان المئوية؛ مع ترتيبها وتقدير موافقتها. نتائج فقرات* ***المحور الأول: جودة المستوى النوعي للخريجين بالكلية***

ر م	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الوزن المئوي	الترتيب	تقدير الموافقة
1	ترغب مؤسسات المجتمع في الاستفادة من خريجي الكلية ذوي الكفاءات العالية.	1.111	3.70	%74	1	موافق
2	يتمتع خريجو الكلية بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم من بداية التعيين.	0.999	3.32	%66	2	محايد
3	تمتلك الكلية معرفة واسعة بحاجات مؤسسات المجتمع من حيث نوعية الخريجين.	0.999	3.32	%66	2	محايد
4	تتلاءم سياسة الكلية مع حاجة المجتمع في استحداث التخصصات العلمية.	1.010	3.14	%63	3	محايد
5	تتابع الكلية مستوى أداء خريجيها في المؤسسات التي يعملون بها؛ لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم.	0.950	2.42	%48	4	غير موافق
*	الدرجة الكلية للمحور	0.81140	3.1800	%64	*	محايد

يتبين من خلال الجدول (03) الخاص بالمحور الأول وهو محور(**جودة المستوى النوعي للخريجين بالكلية)** أن الفقرة الأولى منه وهي التي تقول:(ترغب مؤسسات المجتمع في الاستفادة من خريجي الكلية ذوي الكفاءات العالية) قد حازت الترتيب رقم 1 على المحور بوزن مئوي 74%، ومتوسط مرجع قدره: 3.70، وهو المتوسط المقابل للتقدير اللفظي: موافق؛ مما يدل على أن هذه الفقرة تشكل عنصرا أساسيا من عناصر المواءمة

بين مخرجات كلية التربية ومتطلبات سوق العمل، ورغبات المجتمع المستفيد؛ بينما الفقرة الأخيرة 5 من هذا المحور التي تنص على(تتابع الكلية مستوى أداء خريجيها في المؤسسات التي يعملون بها؛ لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم) تحصلت على الترتيب رقم 4 على المحور بوزن مئوي 48%، ومتوسط مرجع قدره: 2.42، وهو المتوسط المقابل للتقدير اللفظي: غير موافق؛ مما يدل على أن هذه الفقرة غير متوفرة بمخرجات كلية التربية مما يسهم في زيادة ضعف مستوى المواءمة بين مخرجات كلية التربية ومتطلبات سوق العمل، ورغبات المجتمع المستفيد.

أما الفقرات الأخرى فمن خلال النظر في المتوسطات المرجحة؛ نجد أنها قد تحصلت على تقدير لفظي وسط وهو محايد؛ مما يدل على عدم تحقق هذه الفقرات بالشكل المطلوب والمستهدف؛ كما أكد المتوسط 3.18 والوزن المئوي: 64% على مستوى المحور ككل؛ وهو المقابل للتقدير اللفظي: محايد؛ مما يدل على أن هذا المحور إجمالا كان بدرجة متوسطة أقل مما هو مستهدف للوصول إلى درجة المواءمة بين مخرجات الكلية وحاجات سوق العمل.

ويرى الباحثون أن السبب في حصول هذا المحور على درجة التقدير اللفظي **(محايد)** قد يرجع إلى الانطباع العام لديهم؛ والذي تكوّن نتيجة قيامهم بأعمال التدريس والمتابعة للطلاب خلال فترة دراستهم وتنفيذهم لبرنامج التربية العملية، كما قد يرجع لعدم وجود خطة واضحة تعرض على أعضاء هيئة التدريس تحدد سياسة الكلية في خدمة المجتمع، ناهيك عن ضعف متابعة الكلية لخريجيها، والشكوى المستمرة من مدراء المدارس والمفتشين من المستوى المتدني للخريجين.

جدول (04) الانحرافات *المعيارية والمتوسطات المرجحة والأوزان المئوية؛ مع ترتيبها وتقدير موافقتها. نتائج فقرات* ***المحور الثاني: البحوث العلمية بالكلية***

ر م	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الوزن المئوي	الترتيب	تقدير الموافقة
1	تواكب البحوث العلمية بالكلية التقدم العلمي على الصعيد العالمي.	1.000	2.98	%60	3	محايد
2	تتواءم البحوث العلمية التي تتبناها الكلية مع الحاجة الفعلية لمتطلبات المجتمع.	1.020	3.02	%60	2	محايد
3	تعلن الكلية عن بحوثها العلمية مسبقًا إلى الجهات ذات العلاقة في المجتمع بما يتيح الاستفادة منها.	0.928	2.42	%48	7	غير موافق
4	تسهم الكلية في تطبيق البحوث العلمية على أرض الواقع.	0.969	2.60	%52	6	غير موافق
5	تعمل الكلية على إتاحة البحوث العلمية لكافة المستفيدين من خارجها.	0.961	3.12	%62	1	محايد
6	تبرم الكلية عن طريق الجامعة العقود البحثية مع مؤسسات المجتمع لتحقيق الأهداف ذات المصلحة العامة.	0.969	2.60	%52	6	غير موافق
7	تشجع الكلية عن طريق الجامعة باحثيها على إشراك المعنيين من مؤسسات المجتمع المختلفة في إنجاز البحوث التطبيقية ذات الأهداف المشتركة.	1.021	2.76	%55	5	محايد
8	تعمل الكلية على إصدار البحوث العلمية المعنية بحاجة الكلية ومؤسسات المجتمع على حد سواء.	0.956	2.94	%59	4	محايد
9	تتواءم الخطة البحثية للكلية مع حاجات المجتمع.	0.979	3.02	%60	2	محايد
*	الدرجة الكلية للمحور	0.79086	2.8289	%57	*	محايد

أما الجدول (04) فهو الجدول الخاص بالمحور الثاني الذي يهتم بمجال(**البحوث العلمية بالكلية**)، ويتبين من خلال النظر إلى متوسطات فقراته أن الفقرة رقم 5 منه قد تحصلت على الترتيب رقم 1 من بين الفقرات التسعة للمحور وهي الفقرة التي تنص على:(تعمل الكلية على إتاحة البحوث العلمية لكافة المستفيدين من خارجها) بنسبة 62% وبمتوسط مرجح: 3.12؛ وهذا المتوسط يقع في فئة التقدير اللفظي: محايد؛ مما يدل على أن عمل الكلية على إتاحة البحوث العلمية للمستفيدين ليس بالدرجة المطلوبة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم إدراك المسؤولين بأدوارهم في خدمة المجتمع وما يترتب على ذلك من عقد الاتفاقيات مع المؤسسات المستفيدة.

أما الفقرة 3 وهي التي تنص على (تعلن الكلية عن بحوثها العلمية مسبقًا إلى الجهات ذات العلاقة في المجتمع بما يتيح الاستفادة منها)؛ فقد كان وزنها المئوي 48% ومتوسطها: 2.42 وهو المقابل للتقدير اللفظي غير موافق، وكان ترتيب الفقرة الأخير من بين الفقرات؛ مما يدل على أن الكلية لا تعلن عن بحوثها مسبقا للمستفيدين في سوق العمل، وهذا يعتبر من معوقات المواءمة بين المخرجات وسوق العمل، وقد يفسّر ذلك بعدم قناعة المسؤولين بجدوى الأبحاث التي تجرى داخل الكلية.

أما على مستوى المحور ككل بفقراته التسعة فقد كان وزنه المئوي 57% ومتوسطه 2.82؛ وهذا المتوسط يقع في فئة محايد الوسطى؛ مما يدل على أن هذا المحور لم يصل إلى الدرجة المطلوبة لتحقيق المواءمة بين مخرجات كلية التربية وحاجة سوق العمل على مستوى مجال البحث العلمي.

ويفسر الباحثون قصور هذا المحور عن المستوى المطلوب هو ضعف مخرجات الكلية في جميع الفقرات المكونة للمحور، وقد يرجع ذلك إلى عدم الاهتمام بمجال البحث بالقدر الذي يفي بمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع، وقد يرجع ذلك إلى تقصير الإدارات العليا في دعم البحث العلمي كالجامعة والوزارة؛ مما يجعل الكلية غير قادرة على مواكبة حاجات سوق العمل المتطورة باستمرار.

جدول (05) *الانحرافات المعيارية والمتوسطات المرجحة والأوزان المئوية؛ مع ترتيبها وتقدير موافقتها. نتائج فقرات* ***المحور الثالث: المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة من الكلية إلى المجتمع المحلي***

ر م	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الوزن المئوي	الترتيب	تقدير الموافقة
1	تدعو الكلية ممثلي مؤسسات المجتمع إلى (الحضور والمشاركة) في مؤتمراتها العلمية.	0.935	3.32	%66	2	محايد
2	تخصص الكلية بعضا من ندواتها لزيادة ثقافة المجتمع.	0.857	3.40	%68	1	محايد
3	تتابع الكلية المتغيرات المختلفة في بيئة المجتمع لتصمم البرامج المناسبة لها.	0.892	3.02	%60	3	محايد
4	تمتلك الكلية خطة واضحة (للندوات والمؤتمرات) ذات العلاقة المباشرة بحاجة المجتمع.	0.966	2.92	%58	4	محايد
5	تشرف الكلية على تطبيق توصيات المؤتمرات الموجهة إلى المجتمع بالقدر الذي يحقق الفائدة له.	0.916	2.76	%55	5	محايد
*	الدرجة الكلية للمحور	0.75818	3.0840	%62		محايد

أما الجدول (05) فهو الجدول الخاص بالمحور الثالث الذي يهتم بمجال(**المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة من الكلية إلى المجتمع المحلي)**، ويتبين من خلال النظر إلى متوسطات فقراته أن الفقرة رقم 2 منه قد تحصلت على الترتب رقم 1 من بين الفقرات، وهي التي تنص على(تخصص الكلية بعضا من ندواتها لزيادة ثقافة المجتمع) بنسبة 68% وبمتوسط مرجح: 3.40؛ وهذا المتوسط يقع في فئة التقدير اللفظي: محايد؛ مما يدل على أن تخصيص الكلية بعضا من ندواتها لتثقيف المجتمع لم يرتق إلى المستوى المطلوب؛ وهذا بدوره يضعف مستوى عطاء الكلية في هذا المجال.

أما الفقرة 5 وهي التي تنص على (تشرف الكلية على تطبيق توصيات المؤتمرات الموجهة إلى المجتمع بالقدر الذي يحقق الفائدة له)؛ فكما نرى وزنها المئوي 55% ومتوسطها: 2.76 وهو المقابل للتقدير اللفظي محايد، وكان ترتيب الفقرة الأخير من بين الفقرات؛ مما يدل على أن الكلية لا تقوم بالإشراف بالمستوى المطلوب على تطبيق توصيات المؤتمرات الموجهة للمجتمع بالقدر الذي يحقق الفائدة.

ونظرا لأن جميع فقرات هذا المحور كان تقديرها اللفظي محايد؛ فطبيعي أن يكون المحور ككل متحصلا على تقدير محايد فقط، ويرى الباحثون أن السبب في ذلك قد يرجع إلى ضعف الإمكانيات المادية التي تحول دون إقامة هذه الملتقيات العلمية إضافة لعدم وجود مكتب خاص بمتابعة التوصيات والتواصل مع الجهات المستفيدة.

جدول (06) *الانحرافات المعيارية والمتوسطات المرجحة والأوزان المئوية؛ مع ترتيبها وتقدير موافقتها. نتائج فقرات* ***المحور الرابع: رضا المستفيدين من الكلية***

ر م	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الوزن المئوي	الترتيب	تقدير الموافقة
1	تستجيب الكلية للمقترحات المقدمة من قبل مؤسسات المجتمع كافة.	0.867	3.06	%61	4	محايد
2	يتعامل موظفو الكلية بأسلوب خُلُقي مع جميع المتعاملين معهم.	0.601	3.92	%78	1	موافق
3	تراعي الكلية الأبعاد الخُلُقية المتعلقة بخدمة المجتمع.	0.803	3.74	%75	2	موافق
4	تقدم الكلية خدماتها إلى كافة مؤسسات المجتمع ذات العلاقة دون استثناء.	0.812	3.56	%71	3	موافق
5	يُقَيِّم رضا مؤسسات المجتمع عن أداء الكلية بشكل مستمر.	0.953	2.90	%58	5	محايد
*	الدرجة الكلية للمحور	0.62947	3.4360	%69	*	موافق

أما الجدول (06) فهو الجدول الخاص بالمحور الرابع الذي يهتم بمجال **(رضا المستفيدين من الكلية)**، ويتبين من خلال النظر إلى متوسطات فقراته أن الفقرة رقم 2 منه قد تحصلت على الترتيب رقم 1 من بين الفقرات، وهي التي تنص على:(يتعامل موظفو الكلية بأسلوب خُلُقي مع جميع المتعاملين معهم.) بنسبة 78% وبمتوسط مرجح: 3.92، وهذا المتوسط يقع في فئة التقدير اللفظي: موافق؛ مما يدل على أن الجانب الخلقي لتعامل الموظفين مع المتعاملين والمستفيدين جيد جدا؛ وهذا بدوره يعزز من قيمة مخرجات الكلية لسوق العمل؛ فالمجال

الخلقي يتمتع باهتمام كبير من المجتمع، ومثل هذه الفقرة تماما؛ الفقرة رقم 3 التي تنص على:(تراعي الكلية الأبعاد الخُلُقية المتعلقة بخدمة المجتمع)؛ فهي مكملة للدور الخلقي للموظفين بالكلية.

أما الفقرة 5 وهي التي تنص على (يُقَيَّم رضا مؤسسات المجتمع عن أداء الكلية بشكل مستمر)؛ فقد كان ترتيبها الأخير من بين الفقرات؛ مما يدل على أن الكلية لا تقوم بتقييم رضا مؤسسات المجتمع بالشكل المطلوب بشكل مستمر، ومثلها الفقرة رقم 1 ؛ فقد كان تقديرهما اللفظي محايد، وهو تقدير أقل مما هو مطلوب ومستهدف.

ونظرا لأن 3 فقرات من هذا المحور كان تقديرها اللفظي موافق؛ فطبيعي أن يكون المحور ككل متحصلا على تقدير موافق، ويفسر الباحثون ذلك بأن المحور كاملا يحقق رضا المستفيدين في أغلب فقراته؛ مما يجعل هذا المجال محققا للمواءمة المطلوبة بين مخرجات الكلية وسوق العمل ومطالب المجتمع؛ مع ملاحظة زيادة الاهتمام بالفقرات المتوسطة؛ للرفع من مستواها إلى المدى الجيد جدا والممتاز ما أمكن ذلك.

جدول 07 الجدول العام للاستبانة

مدى مواءمة مخرجات كلية التربية بجامعة مصراتة لحاجة سوق العمل في ليبيا

رقم	المحور	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الوزن المئوي	الترتيب	تقدير الموافقة
1	المحور **الأول:** جودة المستوى النوعي للخريجين بالكلية	.81140	3.1800	%64	2	محايد
2	المحور **الثاني**: البحوث العلمية بالكلية	.79086	2.8289	%57	4	محايد
3	المحور **الثالث**: المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة من الكلية إلى المجتمع المحلي	.75818	3.0840	%62	3	محايد
4	المحور **الرابع**: رضا المستفيدين من الكلية	.62947	3.4360	%69	1	موافق
*	درجة الأداة على **مجموع** محاور الاستبانة	.65507	3.1322	%63	*	محايد

بالنظر إلى الجدول العام لمحاور الاستبانة رقم 07 ؛ نلاحظ أن المحاور الثلاثة: المحور **الأول** الخاص بجودة المستوى النوعي للخريجين بالكلية، والمحور **الثاني** الخاص بالبحوث العلمية بالكلية، والمحور الثالث الخاص بالمؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة من الكلية إلى المجتمع المحلي؛ قد كانت متوسطاتها المرجحة في الفئة التقديرية (محايد) كما ذكر آنفا؛ بينما المحور الرابع الخاص برضا المستفيدين من الكلية؛ قد كان متوسطه المرجح 3.43 بنسبة مئوية 69%؛ ويقع في فئة التقدير (موافق).

وبما أن ثلاثة محاور قد كانت تقديراتها من فئة محايد؛ فلا غرو أن يكون متوسط المجموع الكلي للمحاور: 3.13 والنسبة: 63%، وهذا المتوسط يقع في الفئة التقديرية(محايد)؛ مما يجعل الحكم العام على الاستبانة بالنتيجة المحايدة الوسطى، وهي درجة مدى أقل مما هو مطلوب لتحقيق المواءمة بين مخرجات كلية التربية وحاجة ومتطلبات سوق العمل والمجتمع.

وبخصوص ارتباط هذا البحث ونتائجه ببعض الدراسات السابقة فقد اتفق مع جميع الدراسات المذكورة في البحث من حيث أهمية تجسير الهوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وخلق ملاءمة جادة بينهما؛ إلا أن هذا البحث اختلف في بيئة التطبيق الميداني والموضوعي، واختلف في بعض نتائجه مع بعضها واتفق مع بعض نتائج الأخرى.

9. نتائج وتوصيات البحث

1.9 النتائج

1. أن جودة المستوى النوعي للخريجين بالكلية دون المستوى المطلوب من وجهة نظر العينة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الربيعي 2017م؛ حيث أظهرت أهم نتائجها تدهور التعليم النوعي في ليبيا.
2. أن مواءمة البحوث العلمية بالكلية لحاجة سوق العمل ومطالب المجتمع من وجهة نظر العينة لم ترتق للمستوى المطلوب.
3. أن مواءمة المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة من الكلية إلى المجتمع المحلي لحاجة سوق العمل من وجهة نظر العينة لم ترتق أيضا إلى المستوى المطلوب.
4. أن مواءمة رضا المستفيدين من الكلية مع حاجة سوق العمل من وجهة نظر العينة قد كانت في المستوى المطلوب.
5. أن مدى مواءمة مخرجات كلية التربية بجامعة مصراتة لحاجة سوق العمل في ليبيا –وهو موضوع البحث– بشكل عام لم تصل إلى الدرجة المطلوبة من وجهة نظر العينة.

قد كانت تلك النتائج أجوبة لأسئلة البحث؛ وبقي السؤال الأخير وهو:

ما الحلول المقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي بالكلية بما يتواءم وحاجة سوق العمل؟

وجواب هذا السؤال متضمن في بند التوصيات والمقترحات التالية.

2.9 المقترحات والتوصيات

يقترح الباحثون للارتقاء بمخرجات كلية التربية بما يتواءم وحاجة سوق العمل المقترحات والتوصيات الآتية:

1. أن تخطط الكلية تخطيطا علميا جيدا لتحسين جودة مخرجاتها من حيث النوع دون الاكتفاء بالكم.
2. أن تقيم الكلية لقاءات دورية مع عينة من خريجيها؛ للتعرف على جوانب القصور؛ وذلك من أجل تلافيه مستقبلا.
3. إقامة شراكة حقيقية بين جهات سوق العمل وكلية التربية.
4. إشراك الطلاب في صنع القرار بالكلية؛ لتلبية احتياجاتهم في سوق العمل.
5. التعاون مع الجهات الإقليمية والعالمية للاستفادة من تجاربهم مع سوق العمل.
6. الاهتمام بالبحوث وتوصيات ورش العمل والمؤتمرات التي تصدر بهذا الخصوص من خلال لجنة متخصصة.
7. إجراء بحوث ميدانية عن مشكلات الخريجين ورضا المجتمع والمؤسسات المحلية.
8. التمويل اللازم لاستحداث نظم تدريب مهنية جديدة نابعة من احتياجات سوق العمل الفعلية؛ مع الأخذ بتجارب الدول العريقة في هذا المجال.
9. الاهتمام بالمدخلات والعمليات والمخرجات على حد سواء؛ من أجل إعداد مخرج يتلاءم وسوق العمل.
10. مراجعة الخطط بصورة مستمرة تواكب متغيرات العصر المتلاحقة.
11. مراجعة البرامج والمناهج وتطويرها بما يتلاءم مع الاحتياجات المتجددة لسوق العمل.
12. التواصل مع سوق العمل عبر اللقاءات والندوات وورش العمل.

13. إشراف مكاتب الجودة على جودة الخطط المستهدفة لحاجات سوق العمل.

14. على المسؤولين بكلية التربية أو إدارة الجامعة التواصل مع مراقبة التعليم والجهات الأخرى التي يمكنها أن تستفيد من مخرجات كلية التربية؛ وذلك لمعرفة احتياجات المراقبة من المعلمين والإداريين التربويين، والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وذوي التربية الخاصة؛ سواء كان ذلك للمدارس العامة أو الخاصة، أو رياض الأطفال والتأهيل، أو تعليم الكبار ومحو الأمية بجميع أشكالها القرائية والحاسوبية.

ويقترح الباحثون ما يلي:

1. إجراء المزيد من البحوث الميدانية لدراسة العلاقة ما بين التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا في كليات الجامعة الأخرى.
2. إجراء دراسة للتعرف على أسباب عزوف عينات البحث المختلفة عن مساعدة الباحثين.
3. إجراء دراسة للتعرف على أسباب عدم تفعيل توصيات الأبحاث بمختلف التخصصات.

والله ولي التوفيق الباحثون

***

المراجع

أبوشعالة، عمر محمد، (2012م) *فعالية استخدام إستراتيجية خرائط المفاهيم في تدريس مادة النحو والتدريبات في تنمية التحصيل لدى طلاب الصف الأول الثانوي شعبة اللغة العربية*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب/ جامعة مصراتة، ليبيا.

أحمد، زقاوة(2017) البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل، *مجلة التنمية البشرية*: جامعة وهران 2 /الجزائر، مج 01(العدد: 07).

بوعمامة، خامرة(2018م) *جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر*، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3/ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جلال، أحمد، كنعان، طاهر (محررون)، ومجموعة مؤلفين(2012م) *تمويل التعليم العالي في البلدان العربية*، (ط1)، الدوحة– قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الحاج، فيصل عبدالله؛ ومجيد، سوسن شاكر؛ وجريسات، إلياس سليمان (2008) *دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد*، عمان، الأردن: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

الحوات، علي الهادي، العوامي، محمد عبد العالي، سعيد، بشير أحمد (2005م) *مسيرة التعليم العالي في ليبيا، ليبيا*: إصدار النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.

داغر، أزهار خضر؛ الطراونة، اخليف يوسف؛ القضاه، "محمد أمين" حامد (2016) درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، *مجلة دراسات، العلوم التربوية*: الجامعة الأردنية/ الأردن، مج: 43 ملحق (العدد: 5) ، (العدد: 7)، ص ص: 2033–2049.

الدجني، إياد علي؛ اسليم، نور يحيى؛ الأغا، أميرة بسام (2018) الكفاءة النوعية لخريج كليات التربية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر المديرين والمشرفين التربويين، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي*: جامعة العلوم والتكنولوجيا/اليمن، مج: 11(العدد: 37).

الدلو، حمدي أسعد، (2016م) *استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بالاشتراك مع جامعة الأقصى/غزة، فلسطين، 2016م.

الربيعي، فلاح خلف علي (2017) تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا، *مجلة المستقبل العربي: لبنان*(العدد: 457).

الشبه، رمضان عبد الله؛ حدود، مصطفى مسعود (2015) أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، *المجلة الجامعة: جامعة الزاوية* ، مج: 3(العدد: 13).

شتا، سيد، وآخرون (2006): *مهارات التعلم الذاتي*، (ط1)، ليبيا: الجامعة المفتوحة.

الصايغ، فاطمة (2013، أبريل، 28). التعليم العالي ما له وما عليه. البيان. تم الاسترجاع بتاريخ: 1–8–2021م من موقع:

https://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-04-28-1.1871217

عوض، محمد، وآخرون(2012م) *الخريجون وسوق العمل*، (دراسة منشورة)، وزارة الخارجية والتخطيط/ *فلسطين*.

ملحم، سامي محمد (2002) *مناهج البحث في التربية وعلم النفس*، الأردن، عمان: ط2، دار المسيرة.

المهدي، ياسر فتحي؛ البوصافي، ماجد؛ الحبسية، مياء بنت سيف (2015) المواءمة بين مخرجات كليات التربية واحتياجات سوق العمل التربوي في سلطنة عمان، *المجلة الدولية التربوية المتخصصة لضمان جودة التعليم العالي*: جامعة السلطان قابوس/سلطنة عمان، مج: 4(العدد: 7).

Flomo, J. S. (2013). *Aligning higher education to workforce needs in Liberia*: a tracer study of University Graduate in Liberia (Doctoral dissertation). University of Minnesota, Minneapolis, Minnesota.

Pereira, O. P. (2013*). Soft skills: from university to the work environment.*Analysis of a survey of graduates in Portugal. Regional and Sectoral Economic Studies, 13(1), 105-118.

Goldberg, J. & Smith, J. (2007) *Effects of education on labor market outcomes*, *Higher Education Journal Revision Edition.* 8(3), P 1-48.

المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات سوق العمل: دراسة حالة جامعة الزيتونة

نجاة محمد المهباط
كلية الآداب - جامعة الزيتونة

الملخص

تهدف الدراسة إلى التحقيق في مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات سوق العمل دراسة حالة بجامعة الزيتونة؟ وتحديد الحلول المقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي بجامعة الزيتونة بما يتواءم ومتطلبات سوق العمل. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. مجتمع الدراسة اشتمل على عمداء ورؤساء أقسام عدد من كليات جامعة الزيتونة والبالغ عددهم حوالي (50) مشاركا، ونظراً لصغر مجتمع الدراسة، فقد تم اعتماد أسلوب المسح الشامل، حيث تم توزيع (50) استمارة واسْتُرِدَّت جميعها وبنسبة (100%). نتائج الدراسة تُظْهِرُ أن جودة المستوى النوعي للخريجين، ومستوى البحث العلمي، ومستوى المشروعات العلمية، ومستوى المؤتمرات والندوات الموجهة للمجتمع المحلي، ومستوى سمعة الجامعة، ورضا المستفيدين منها من وجهة نظر عمداء ورؤساء كليات جامعة الزيتونة جميعها كان متوسطاً. وأوضحت نتائج الدراسة أيضا أن توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل بجامعة الزيتونة كانت متوسطة أيضًا. الدراسة توصي بضرورة معرفة حاجة مؤسسات المجتمع لنوعية الخريجين لضمان توفير فرص عمل لهم بعد التخرج، وتشكيل لجان من الجامعة تسند إليها مهمة متابعة الخريجين في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم والعمل على معالجتها.

الكلمات الدالة: مخرجات التعليم العالي، سوق العمل، جامعة الزيتونة، ليبيا.

The extent of compatibility of higher education outputs in Libya with the labour market requirements: A case study of Azzaytuna University

Abstract:

The study aims to investigate the compatibility of higher education outputs in Libya with the requirements of the labor market, a case study at Azzaytuna University, and to identify proposed solutions to improve the outputs of higher education at Azzaytuna University in line with the requirements of the labor market. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was used. The study population included the deans and heads of departments of a number of faculties of Azzaytuna University, who numbered about (50) participants, and due to the smallness of the study population, the comprehensive survey method was adopted by distributing and receiving (50) questionnaires. The results of the study show that the quality of the general level of graduates from the point of view of the deans and heads of faculties of Azzaytuna University was average. The results of the study also indicated that the compatibility of higher education outputs with the requirements of the labor market at Azzaytuna University was moderate. The study recommends the need to know the need of community institutions for the quality of graduates to ensure that they are provided with job opportunities after graduation, and the formation of committees from the university that are assigned the task of following up graduates in the institutions in which they work to identify weaknesses in their skills and work to address them.

Keywords: Higher education outcomes, Labour market, Azzaytuna University, Libya.

المقدمة

يشكل التعليم العالي منظومة أساسية من منظومات المجتمع التي تتأثر ببعضها البعض من خلال علاقات وتفاعلات متبادلة، وتشكل متطلبات مجتمع المعرفة تحديات تواجه مؤسسات التعليم العالي، فالمعرفة أصبحت من أبرز مظاهر وعوامل السلطة والقوة، ولم يعد مجدياً للمجتمعات تجاهل هذه الحقيقة (الشفيع،2012، ص87). ويترتب على مؤسسات التعليم العالي بذل الجهود للاستجابة لهذه التحديات، فالجامعة تعد مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته، وانطلاقاً من هذه الصلة الوثيقة يفترض على الجامعة أن تحدث تغييراً مستمراً في بنيتها، ووظائفها، وبرامجها بشكل يتناسب والتغيرات المحيطة بها، وحاجة سوق العمل (أمين، 2012، ص312).

ولقد بات الاهتمام بالعنصر البشري (الطلبة) اليوم كأحد المخرجات التعليمية من أبرز اهتمامات المنظمات عموماً، والجامعات خصوصاً، لأن المهارات التي يمتلكونها أصبحت من متطلبات نجاحها، فهي وسيلة تعزيزٍ للأداء، وسبيل إتقان للعمل، وبما أن البشرية تعيش اليوم في عالم السرعة، فقد بات من الضروري أن تقوم الجامعات بتطوير ذاتها من خلال تزويد طلبتها بالمهارات الضرورية لهم، ولا يأتي ذلك إلا من خلال العمل على تطوير مستوى الطلبة التعليمي، والتطبيقي، ليصبحوا مؤهلين لسوق العمل بالشكل المطلوب (الدلو، 2016، ص25). ويعد الخريجون من أهم مخرجات التعليم العالي التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى الارتقاء بجودتها، ويركز هذا النوع من المخرجات على المعرفة الأساسية، والمعلومات التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين (الطائي، وآخرون، 2005، ص95).

ولما كان الطلبة أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية، ولكي تضمن المؤسسة التعليمية الجودة في هذه العنصر، فإنه يتوجب عليها تفعيل العلاقة بين الطلبة ومؤسسات المجتمع قبل الخروج إلى سوق العمل، والتنسيق مع مؤسسات الدولة، وأسواق العمل لتوفير فرص العمل لخريجيها، والسعي الحثيث لتحسين مستوى الخريجين باعتبارهم الإنتاج النهائي الذي يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية برمتها (الشفيع، 2012، ص90).

مشكلة الدراسة

تمثل مخرجات أي نظام الغاية الأساسية لوجوده، وتعكس المخرجات التعليمية في الجامعات الليبية درجة متانة النظام التعليمي فيها، ودرجة تطور أو تأخر المجتمع، فإذا كانت مخرجات التعليم العالي الليبي لم تبلغ مستوى الطموح في مقاييس الجامعات العالمية، ولا زالت الحاجة ماسة لتبني تصورًا واضحًا لدور الموارد البشرية في تنمية المجتمع، والتفاعل بين التعليم النظري والتقني ضمن أطر وخطط تنموية متكاملة على مستوى الخدمات التعليمية، وتكون هذه السياسات الموجه لبرامج وخطط التعليم وأساليبه بما يتوافق مع حاجة سوق العمل، ومتطلباته التقنية الحديثة، مما يوثق العلاقة بين التعليم وخدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل، ويُعَدُّ هذا التكامل والترابط عنصراً جوهرياً في تنمية المجتمع، وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، واستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين. وتتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات سوق العمل دراسة حالة بجامعة الزيتونة؟

تساؤلات الدراسة

- ما مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات سوق العمل دراسة حالة بجامعة الزيتونة؟
- ما الحلول المقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي بجامعة الزيتونة بما يتواءم ومتطلبات سوق العمل؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

1. يمكن أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة متخذو القرار في جامعة الزيتونة، ومن التوصيات والحلول المقترحة التي تقدمها لهم هذه الدراسة.
2. يمكن أن تثير هذه الدراسة الرغبة لدى الباحثين في إجراء البحوث المتعلقة بموضوع جودة مخرجات التعليم العالي ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. الكشف عن مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات سوق العمل دراسة حالة بجامعة الزيتونة.
2. التعرف على الحلول المقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي بجامعة الزيتونة بما يتواءم ومتطلبات سوق العمل.

حدود الدراسة

حدود بشرية: اقتصرت الدراسة على عمداء ورؤساء الأقسام بجامعة الزيتونة.

حدود مكانية: تتمثل الحدود المكانية في كليات جامعة الزيتونة وهي الآداب والتربية والعلوم والدراسات العليا واللغات والهندسة وتقنية المعلومات.

حدود زمنية: تم إجراء الدراسة خلال العام الجامعي 2021م.

مصطلحات الدراسة

المخرج التعليمي

يقصد به ما تنتجه صناعة التعليم والتدريب من موارد بشرية، ومنتجات، وخدمات اجتماعية، وهو بصفة عامة ناتج كل ما يجري من نشاط علمي في مؤسسات التعليم العالي وغيرها من مؤسسات الأنشطة العلمية والبحثية والتدريبية (سعيد، 2012، ص245).

مخرجات التعليم العالي

هي مجموعة من المعارف والمهارات والتصرفات التي يجب أن يتقنها المتعلم خلال العملية التعليمية لتؤهله للتفاعل مع متطلبات سوق العمل المختلفة (الدلو، 2016، ص17).

سوق العمل

هو المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال، أو ممثلي الشركات والأفراد الباحثين عن الوظائف من العاملين القدامى أصحاب الخبرة، أو من الشباب حديثي التخرج (الطلاع، 2005، ص13).

المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل

يقصد بها تزويد سوق العمل بخريجين أكفاء قابلين للتعلم الذاتي والمستمر، ويمتلكون المعارف والمهارات والكفايات التي تساعدهم على الاندماج في عملهم بالشكل الذي يتطلبه سوق العمل (عيسان، 2006، ص198).

الدراسات السابقة

- **دراسة عبيدات، وآخرون (2010):** هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة اكتساب المهارات الحياتية لدى طلبة الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، واقتصرت على دراسة كلٍ من مهارة الاتصال، ومهارات التكنولوجيا، والمبادرة والإبداع، واللغات الأجنبية، وتكونت عينة الدراسة من (228) طالباً من طلبة السنة الرابعة في جامعتي الزرقاء الخاصة، والجامعة الهاشمية في الأردن، **وقد توصلت الدراسة إلى** أن معدل اكتساب المهارات الحياتية متقارب لدى كل من طلبة الجامعات الحكومية، والخاصة في الأردن.كما أظهرت النتائج بعض الاختلافات في اكتساب مستوى المهارة وفق الجنس ونوع الكلية (علمية، أدبية) ويُعْزَى السبب في ذلك إلى توجهات صانعي سياسة التعليم العالي نحو تحسين نوعيته، وجعله أكثر ارتباطاً بالمجتمع المحلي.
- **دراسة دمنهوري (2013):** هدفت هذه الدراسة إلى قياس اتجاهات كل من الأكاديميين، ومسئولي إدارة الموارد البشرية في القطاع الخاص نحو الأسباب التي تؤدي إلى عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل السعودي، والمهارات التي يجب أن تُكسبها الجامعة لخريجيها لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل السعودي، وتكونت عينة الدراسة من الأكاديميين بكليتي الآداب والعلوم وقوامها (218) مفردة، وعينة من مسئولي إدارة الموارد البشرية بالقطاع الخاص وقوامها (270) مفردة، **وقد توصلت الدراسة إلى** أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم المواءمة زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العالي، وعدم كفاءة الإرشاد الأكاديمي في توجيه المقبولين للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وعدم تطوير المناهج التعليمية، وعدم توفر الخبرة العملية لخريجي الجامعة، وعدم إجادة خريجي الجامعة للغة الإنجليزية، أما أهم المهارات فهي أخلاقيات العمل، والخبرة العملية، وإجادة اللغة الإنجليزية.
- **دراسة أبوعودة (2016):** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني، وتكونت عينة الدراسة من (275) من الطلاب خريجي كليات التجارة، والمشرفين الأكاديميين في هذه الجامعات، وعينة ثانية من (50) مؤسسة من القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاعات

الأخرى التي يمكن أن يعمل بها خريجو كليات التجارة، **وقد توصلت الدراسة إلى** أن نسبة البطالة في كليات التجارة حسب إجابات عينة الدراسة قاربت (62%)، وضعف اهتمام السلطة بتوفير فرص عمل، وتقدير حجم ونوعية الاحتياجات المستقبلية من العمالة.

- **دراسة الدلو (2016):** هدفت هذه الدراسة إلى وضع إستراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، بالتعرف إلى واقع مخرجات التعليم العالي، وواقع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة، وتكونت عينة الدراسة من (200) شخصٍ من طلاب وطالبات خريجي تخصص الصيدلة في جامعة الأزهر بغزة، وأرباب العمل من أصحاب الصيدليات ومستودعات الأدوية ومصانع الدواء في محافظة غزة، **وقد توصلت الدراسة إلى** أن خريجي برنامج الصيدلة قد اكتسبوا مجموعة من المهارات بالشكل المعقول، مع تدنٍ ملحوظ في مستوى اكتسابهم لمجموعة من المهارات الذهنية والحياتية التي احتلت المرتبة الأخيرة بين المجالات المهارية بنسبة (62.95%)، وصعوبة حصول الخريج على التدريب الجيد واللازم بعد التخرج، حيث أظهرت النتائج أن نسبة تعاون مؤسسات سوق العمل مع الكليات بلغت (57.47 %)، ووجود فجوة كبيرة بين التعلم المكتسب في الجامعة والاحتياجات المطلوبة في مكان العمل، ووجود تفاوت كبير في قدرات أعضاء الهيئة التدريسية، ضعف العلاقة التشابكية والإسهامات المادية بين قطاع التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني وسوق العمل.

التعقيب على الدراسات السابقة

- يتضح من خلال أهداف الدراسات السابقة ونتائجها، أنها تتفق مع الدراسة الحالية في جوانب، وتختلف معها في جوانب أخرى، حيث تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول المفاهيم المرتبطة بمخرجات التعليم العالي ومواءمته لمتطلبات سوق العمل، وتختلف معها في نوعية العينة.
- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول عينتين للبحث، بينما تختلف مع دراسة عبيدات وآخرون (2010) حيث تناولت عينة واحدة.
- تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث مكان إجرائها، فقد أجريت الدراسة الحالية بليبيا بجامعة الزيتونة.

إجراءات الدراسة الميدانية

منهج الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأنسب لمثل هذه الدراسات.

مجتمع الدراسة وعينته

تكون مجتمع الدراسة من عمداء ورؤساء أقسام كلية الآداب، وكلية التربية، وكلية العلوم، وكلية الدراسات العليا، وكلية اللغات، وكلية الهندسة، وكلية تقنية المعلومات بجامعة الزيتونة، والبالغ عددهم ما يقارب (50) فرداً، ونظراً لصغر مجتمع الدراسة، فقد تم اعتماد أسلوب المسح الشامل، حيث تم توزيع (50) استمارة، واستُرِدَّت جميعها وبنسبة (100%)، وكما مبين في الجدول التالي:.

يوضح جدول رقم (1) الاستمارات الموزعة على أفراد مجتمع الدراسة

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	عدد الاستمارات غير الصالحة	نسبة الاستمارات غير الصالحة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
50	0	%0	0	%0	50	%100

أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة

تم استخدام الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقامت بتصميم استمارة استبيان، واشتملت على (5) محاور أساسية هي كالآتي:.

- **المحور الأول:** جودة المستوى النوعي للخريجين، وتكون المحور من (4) فقرات.
- **المحور الثاني:** البحث العلمي، وتكون المحور من (4) فقرات.
- **المحور الثالث:** المشروعات العلمية في الجامعة، وتكون المحور من (4) فقرات.
- **المحور الرابع:** المؤتمرات والندوات في الجامعة الموجهة للمجتمع المحلي، وتكون المحور من (4) فقرات.
- **المحور الخامس:** سمعة الجامعة ورضا المستفيدين منها، وتكون المحور من (4) فقرات.

وتكون إجمالي الاستبيان من (20) فقرة.

صدق فقرات الاستبيان: وتم ذلك من خلال:

أولاً: صدق المحكمين حيث إن صدق المحكمين يُعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس، والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري الذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ بجميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ثانياً: صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

يوضح جدول رقم (2) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	جودة المستوى النوعي للخريجين	4	0.719	**0.000
2	البحث العلمي	4	0.778	**0.000
3	المشروعات العلمية في الجامعة	4	0.785	**0.000
4	المؤتمرات والندوات في الجامعة الموجهة للمجتمع المحلي	4	0.816	**0.000
5	سمعة الجامعة ورضا المستفيدين منها	4	0.811	**0.000

**** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01**

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (2) أن قيم معامل الارتباط بين إجمالي الاستبيان ومحاور الدراسة تراوحت ما بين (0.719) إلى (0.816)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05)، وهذا يشير إلى صدق الاتساق البنائي للاستبيان.

الثبات

وهو الاتســـاق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفســـها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفســـهم، وتم حســـاب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ، حيث إن هذا المعامل يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف، وتعتمد هذه الطريقة على اتســـاق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تُعد مقبولة، ويفضل أن تكون (0.7) فأكثر، وإذا كانت (0.6) فأقل من ذلك تكون منخفضة[1]، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم اســـتخدام اســـتمارات بلغ عددها(50) اســـتمارة، وقد كانت قيم معامل ألفا لثبات محاور الدراســـة يتراوح ما بين (0.628) و(0.788)، ولإجمالي الاســـتبيان (0.705)، وبالتالي يمكن القول إنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

يوضح جدول رقم (3) معامل ألفاكرونباخ للثبات

ت	العبـــــارات	عدد الفقرات	معامل الفا
1	جودة المستوى النوعي للخريجين	4	0.68
2	البحث العلمي	4	0.788
3	المشروعات العلمية في الجامعة	4	0.628
4	المؤتمرات والندوات في الجامعة الموجهة للمجتمع المحلي	4	0.653
5	سمعة الجامعة ورضا المستفيدين منها	4	0.655
	إجمالي الاستبيان	20	0.705

التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات

وقد استخدمت الباحثة الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الثلاثي، حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة)، ودرجتان للإجابة (غير موافق)، وثلاث درجات للإجابة (محايد)، وأربع درجات للإجابة (موافق)، وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان، ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5).

يوضح جدول رقم (4) ترميز بدائل الإجابة وطول فئة تحديد اتجاه الإجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 - 1.8	1.81 - 2.6	2.61 - 3.4	3.41 - 4.2	4.21 - 5
درجة الموافقة	**منخفضة جداً**	**منخفضة**	**متوسطة**	**مرتفعة**	**مرتفعة جداً**

أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم، أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كانت هناك قيم شاذة أم لا. والاعتماد على العرض البياني وحدة لا يكفى، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل الدراسة،

وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس مقاييس النزعة المركزية والتشتت، وقد تم استخدام الآتي:

- **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة، ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
- **المتوسط الحسابي المرجح:** لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- **الانحراف المعياري:** يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات، ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- **معامل الارتباط:** لتحديد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبيان، وإجمالي الاستبيان.
- **معامل ألفا كرونباخ:** لتحديد الثبات في أداة الدراسة (الاستبيان).

تحليل النتائج وتفسيرها

لتحديد درجة الموافقة على فقرة من فقرات الاستبيان وكل محور من محاوره، تم ذلك عن طريق طول الفترة الذي تم تحديده بـ 0.8 وحدة ، وهذا الطول ناتج عن قسمة 4 على 5 وفقاً للآتي:.

إذا كانت قيمة متوسط الاستجابة ضمن الفترة (1 – 1.79)، تكون درجة الموافقة منخفضة جداً، وإذا كانت ضمن الفترة (1.8 – 2.59)، تكون درجة الموافقة منخفضة، وإذا كانت قيمة متوسط الاستجابة ضمن الفترة (2.6– 3.39)، تكون درجة الموافقة متوسطة، وإذا كانت ضمن الفترة (3.4 – 4.19)، تكون درجة الموافقة مرتفعة، وإذا كانت قيمة متوسط الاستجابة ضمن الفترة (4.2 – 5)، تكون درجة الموافقة مرتفعة جداً.

السؤال الأول: مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات سوق العمل دراسة حالة بجامعة الزيتونة؟

أ. جودة المستوى النوعي للخريجين

يوضح جدول رقم (5) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور جودة المستوى النوعي للخريجين

ت	الفقرة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتمتع خريجو الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين	ك	3	16	9	18	4	3.08	1.122	متوسطة
		%	6	32	18	36	8			
2	تمتلك الجامعة معرفة واسعة لحاجة مؤسسات المجتمع من حيث نوعية الخريجين	ك	3	23	9	11	4	2.8	1.107	متوسطة
		%	6	46	18	22	8			
3	سياسة الجامعة في استحداث التخصصات العلمية تتلاءم مع حاجة المجتمع	ك	4	15	8	18	5	3.1	1.182	متوسطة
		%	8	30	16	36	10			
4	تتابع الجامعة مستوى أداء خريجيها في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم للعمل على معالجتها	ك	12	22	8	4	4	2.32	1.168	منخفضة
		%	24	44	16	8	8			
	إجمالي جودة المستوى النوعي للخريجين							**2.83**	**1.18**	**متوسط**

من الجدول رقم (5) تبين أن قيم المتوسطات لفقرات محور جودة المستوى النوعي للخريجين، تراوحت ما بين (2.32) إلى (3.1)، وبمقارنة هذه القيم مع البيانات في الجدول (1) يتبين أن درجة الموافقة كانت متوسطة على ثلاث فقرات هي:

1. يتمتع خريجو الجامعة بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين.
2. تمتلك الجامعة معرفة واسعة لحاجة مؤسسات المجتمع من حيث نوعية الخريجين.
3. سياسة الجامعة في استحداث التخصصات العلمية تتلاءم مع حاجة المجتمع.

ومنخفضة على فقرة واحدة من فقرات هذا المحور هي:

1. تتابع الجامعة مستوى أداء خريجيها في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم للعمل على معالجتها.

ولتحديد مستوى جودة المستوى النوعي للخريجين، فقد أوضحت البيانات في الجدول رقم (5) أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (2.83)، وهو أقل بقليل من قيمة متوسط القياس (3)، ووفقاً للبيانات في الجدول (1) يتبين أن مستوى جودة المستوى النوعي للخريجين كان متوسطاً.

ب. البحث العلمي

يوضح جدول رقم (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور البحث العلمي

ت	الفقرة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المرجح	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تتواءم خطة الجامعة البحثية مع حاجات المجتمع	ك	2	15	13	15	5	3.12	1.081	متوسطة
		%	4	30	26	30	10			
2	تعمل الجامعة على إتاحة البحوث العلمية لكافة المستفيدين من خارج الجامعة	ك	5	15	9	13	8	3.08	1.275	متوسطة
		%	10	30	18	26	16			
3	تحرص الجامعة على إصدار البحوث العلمية المعنية بحاجة الجامعة على حد السواء مع تلك التي تلبي حاجة مؤسسات المجتمع	ك	5	8	10	23	4	3.26	1.139	متوسطة
		%	10	16	20	46	8			
4	تشجع الجامعة باحثيها على إشراك المعنيين من مؤسسات المجتمع المختلفة في انجاز البحوث التطبيقية ذات الأهداف المشتركة	ك	5	15	7	18	5	3.06	1.219	متوسطة
		%	10	30	14	36	10			
	إجمالي البحث العلمي							**3.13**	**1.175**	**متوسط**

من الجدول رقم (6) تبين أن قيم المتوسطات لفقرات محور البحث العلمي، تراوحت ما بين (3.06) إلى (3.26)، وبمقارنة هذه القيم مع البيانات في الجدول (1)، يتبين أن درجة الموافقة كانت متوسطة على جميع فقرات محور البحث العلمي وهي:

1. تتواءم خطة الجامعة البحثية مع حاجات المجتمع.
2. تعمل الجامعة على إتاحة البحوث العلمية لكافة المستفيدين من خارج الجامعة.
3. تحرص الجامعة على إصدار البحوث العلمية المعنية بحاجة الجامعة على حد سواء مع تلك التي تلبي حاجة مؤسسات المجتمع.
4. تشجع الجامعة باحثيها على إشراك المعنيين من مؤسسات المجتمع المختلفة في إنجاز البحوث التطبيقية ذات الأهداف المشتركة.

ولتحديد مستوى البحث العلمي، فقد أوضحت البيانات في الجدول (6) أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (3.13) هو أكبر بقليل من قيمة متوسط القياس (3)، ووفقاً للبيانات في الجدول (1) يتبين أن مستوى البحث العلمي كان متوسطاً.

ج. المشروعات العلمية في الجامعة

يوضح جدول رقم (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور المشروعات العلمية بالجامعة

ت	الفقرة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تدعم الجامعة المشروعات العلمية التي تلبي الحاجة الفعلية للمجتمع	ك	9	12	12	14	3	2.8	1.212	متوسطة
		%	18	24	24	28	6			
2	تسهم الجامعة في تطبيق المشروعات العلمية على ارض الواقع	ك	8	15	15	9	3	2.68	1.133	متوسطة
		%	16	30	30	18	6			
3	تتوافق المشروعات العلمية في الجامعة مع التقدم العلمي على الصعيد العالمي	ك	5	16	13	12	4	2.88	1.136	متوسطة
		%	10	32	26	24	8			
4	تعلن الجامعة عن مشاريعها العلمية مسبقاً للجهات ذات العلاقة في المجتمع بما يتيح الاستفادة منها	ك	8	15	11	12	4	2.78	1.217	متوسطة
		%	16	30	22	24	8			
	إجمالي المشروعات العلمية بالجامعة							**2.79**	**1.169**	**متوسط**

من الجدول رقم (7) تبين أن قيم المتوسطات لفقرات محور المشروعات العلمية في الجامعة، تراوحت ما بين (2.68) إلى (2.88)، وبمقارنة هذه القيم مع البيانات في الجدول (1)، يتبين أن درجة الموافقة كانت متوسطة على جميع فقرات محور المشروعات العلمية في الجامعة وهي:

1. تدعم الجامعة المشروعات العلمية التي تلبي الحاجة الفعلية للمجتمع.
2. تسهم الجامعة في تطبيق المشروعات العلمية على ارض الواقع.
3. تتوافق المشروعات العلمية في الجامعة مع التقدم العلمي على الصعيد العالمي.
4. تعلن الجامعة عن مشاريعها العلمية مسبقاً إلى الجهات ذات العلاقة في المجتمع بما يتيح الاستفادة منها.

ولتحديد مستوى المشروعات العلمية في الجامعة، فقد أوضحت البيانات في الجدول (7) أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (2.79) وهو أقل بقليل من قيمة متوسط القياس (3)، ووفقاً للبيانات في الجدول (1) فإن مستوى المشروعات العلمية في الجامعة كان متوسطاً.

د. المؤتمرات والندوات في الجامعة الموجهة للمجتمع المحلي

يوضح جدول رقم (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور المؤتمرات والندوات في الجامعة الموجهة للمجتمع المحلي

ت	الفقرة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	لدى الجامعة خطة واضحة للندوات والمؤتمرات ذات العلاقة المباشرة بحاجة المجتمع	ك	5	10	11	17	7	3.22	1.217	متوسطة
		%	10	20	22	34	14			
2	تدعو الجامعة ممثلي مؤسسات المجتمع إلى الحضور والمشاركة في مؤتمراتها العلمية	ك	2	6	13	17	12	3.62	1.105	مرتفعة
		%	4	12	26	34	24			
3	تشرف الجامعة على تطبيق توصيات المؤتمرات الموجهة للمجتمع بالقدر الذي يحقق الفائدة له	ك	5	12	14	15	4	3.02	1.134	متوسطة
		%	10	24	28	30	8			
4	تخصص الجامعة بعضاً من ندواتها لزيادة ثقافة المجتمع	ك	1	12	11	17	9	3.42	1.108	مرتفعة
		%	2	24	22	34	18			
	إجمالي المؤتمرات والندوات في الجامعة الموجهة للمجتمع المحلي							**3.32**	**1.155**	**متوسط**

من الجدول رقم (8) تبين إن قيم المتوسطات لفقرات محور المؤتمرات والندوات في الجامعة الموجهة للمجتمع المحلي، تراوحت ما بين (3.02) إلى (3.62)، وبمقارنة هذه القيم مع البيانات في الجدول (1) يتبين إن درجة الموافقة كانت مرتفعة على فقرتين من فقرات محور المؤتمرات والندوات في الجامعة الموجهة للمجتمع المحلي وهي:

1. تدعو الجامعة ممثلي مؤسسات المجتمع إلى الحضور والمشاركة في مؤتمراتها العلمية.
2. تخصص الجامعة بعضاً من ندواتها لزيادة ثقافة المجتمع.

ومتوسطة على فقرتين وهما:

1. لدى الجامعة خطة واضحة للندوات والمؤتمرات ذات العلاقة المباشرة بحاجة المجتمع.

2. تشرف الجامعة على تطبيق توصيات المؤتمرات الموجهة للمجتمع بالقدر الذي يحقق الفائدة له.

ولتحديد مستوى المؤتمرات والندوات في الجامعة الموجهة للمجتمع المحلي، فقد أوضحت البيانات في الجدول (8) أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (3.32) وهو أكبر من قيمة متوسط القياس (3)، ووفقاً للبيانات في الجدول (1) فإن مستوى المؤتمرات والندوات في الجامعة الموجهة للمجتمع المحلي كان متوسطاً.

هـ. سمعة الجامعة ورضا المستفيدين منها

يوضح جدول رقم (9) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور سمعة الجامعة ورضا المستفيدين منها

ت	الفقرة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتعامل موظفو الجامعة بأسلوب أخلاقي مع جميع المتعاملين معهم	ك	7	10	8	15	10	3.22	1.36	متوسطة
		%	14	20	16	30	20			
2	تراعي الجامعة دوماً الأبعاد الأخلاقية المتعلقة بخدمة المجتمع	ك	3	3	14	26	4	3.5	0.953	مرتفعة
		%	6	6	28	52	8			
3	تقدم الجامعة خدماتها إلى كافة مؤسسات المجتمع بعدالة دون تمييز	ك	6	12	13	15	4	2.98	1.169	متوسطة
		%	12	24	26	30	8			
4	تستجيب الجامعة للمقترحات المقدمة من قبل كافة مؤسسات المجتمع	ك	3	10	18	14	5	3.16	1.057	متوسطة
		%	6	20	36	28	10			
	إجمالي سمعة الجامعة ورضا المستفيدين منها							**3.22**	**1.151**	**متوسط**

من الجدول رقم (9) تبين أن قيم المتوسطات لفقرات محور سمعة الجامعة ورضا المستفيدين، تراوحت ما بين (2.98) إلى (3.5)، وبمقارنة هذه القيم مع البيانات في الجدول (1) يتبين أن درجة الموافقة كانت مرتفعة على فقرة واحدة من فقرات محور سمعة الجامعة ورضا المستفيدين منها وهي:

1. تراعي الجامعة دوماً الأبعاد الأخلاقية المتعلقة بخدمة المجتمع.

ومتوسطة على (3) فقرات وهي:

1. يتعامل موظفو الجامعة بأسلوب أخلاقي مع جميع المتعاملين معهم.
2. تقدم الجامعة خدماتها إلى كافة مؤسسات المجتمع بعدالة دون تمييز.

3. تستجيب الجامعة للمقترحات المقدمة من قبل كافة مؤسسات المجتمع.

ولتحديد مستوى سمعة الجامعة ورضا المستفيدين منها، فقد أوضحت البيانات في الجدول (9) أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (3.22)، وهو أكبر بقليل من قيمة متوسط القياس (3)، ووفقاً للبيانات في الجدول (1) فإن مستوى سمعة الجامعة ورضا المستفيدين منها كان متوسطاً.

مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات سوق العمل دراسة حالة بجامعة الزيتونة؟

يوضح جدول رقم (10) الوصف الإحصائي لمدى توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل بجامعة الزيتونة

المحـــــــــور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	المستوى
مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات سوق العمل دراسة حالة بجامعة الزيتونة	3.06	0.06	1.166	متوسط

ولتحديد مدى توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل بجامعة الزيتونة، فإن النتائج في الجدول رقم (10) بينت أن متوسط الاستجابة للإجمالي يساوي (3.06)، وهو أكبر بقليل من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.06)، ووفقاً للبيانات في الجدول (1) فإن درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي بجامعة الزيتونة لحاجة سوق العمل كانت متوسطة.

السؤال الثاني: ما الحلول المقترحة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي بجامعة الزيتونة بما بتواءم ومتطلبات سوق العمل

. التواصل مع مؤسسات المجتمع لمعرفة احتياجاتها، والتواصل مع وزارة العمل والتأهيل والتركيز على التخصصات التي يحتاجها المجتمع.

. دعم أعضاء هيئة التدريس، والحرص على الارتقاء بمستوى البحث العلمي، وتحلي عضو هيئة التدريس بالأمانة في أداء محاضراته، وتوفير المادة العلمية التي هي من أهم العناصر للبحث العلمي.

. الاهتمام بالمؤتمرات العلمية بشكل مستمر لتشجيع البحث العلمي، ودعم الباحثين من خلال تحمل تكاليف النشر في المؤتمرات المحلية والدولية.

. وضع خطط قابلة للتنفيذ من قبل إدارة الجامعة للنهوض بالعملية التعليمية والبحثية، وأن يتم الاتصال بين الجامعة والمؤسسات والإدارات لتحديد حاجة سوق العمل، وإنشاء قاعدة بيانات لحاجة المجتمع.

. إصلاح مراحل التعليم الأساسية والمتوسطة، وأتباع سياسة واضحة لخطوط عريضة لقطاع التعليم، والأخذ بالأساليب الحديثة في التدريس، والابتعاد عن الأساليب التقليدية، وتوفير الأدوات والمعامل بما يسهل العملية التعليمية، والتركيز على التخصص العلمي الدقيق للقائمين على العملية التعليمية (الأساتذة).

نتائج الدراسة

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها، فإن الدراسة توصلت للنتائج الآتية:

1. إن مستوى جودة المستوى النوعي للخريجين، ومستوى البحث العلمي، ومستوى المشروعات العلمية، ومستوى المؤتمرات والندوات في الجامعة الموجهة للمجتمع المحلي، ومستوى سمعة الجامعة ورضا المستفيدين منها جميعها كانت متوسطة.
2. إن توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل بجامعة الزيتونة كانت متوسطة.

توصيات الدراسة

حسب النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة التنسيق بين مؤسسات المجتمع لمعرفة الحاجة لنوعية الخريجين لضمان توفير فرص عمل لهم بعد التخرج.
2. تشكيل لجان من الجامعة تسند إليها مهمة متابعة الخريجين في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم للعمل على معالجتها.
3. تشجيع الباحثين على إشراك المعنيين من مؤسسات المجتمع المختلفة في إنجاز البحوث التطبيقية ذات الأهداف المشتركة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.
4. العمل على توفير فرص الاستفادة من بحوث الجامعة العلمية إلى جميع المستفيدين من داخل وخارج الجامعة.
5. الحرص على تقديم الدعم اللازم للمشروعات العلمية التي تلبي حاجة المجتمع والإسهام الفاعل في تطبيق هذه المشروعات على أرض الواقع.
6. الإعلان عن المشاريع العلمية العائدة للجامعة مسبقاً إلى الجهات ذات العلاقة من أجل الاستفادة منها.
7. ضرورة أن يكون لدى الجامعة خطة واضحة للندوات والمؤتمرات ذات العلاقة المباشرة بحاجة المجتمع.

8. الحرص على استدعاء ممثلي مؤسسات المجتمع للمشاركة في المؤتمرات التي تقيمها الجامعة، والإشراف الفعلي على تطبيق توصيات المؤتمرات الموجهة للمجتمع لضمان تحقيق الفائدة المثلى.

المراجع

أبوعودة، محمود منصور، (2016)، مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني، حالة دراسية كليات التجارة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

أمين، هناء، (2012)، التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل: تجربة سلطنة عمان، المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية، التحولات الديموغرافية وسوق العمل الخليجي، مسقط، عمان.

الدلو، حمدي أسعد، (2016)، إستراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة.

دمنهوري، هند محمد شيخ، (2013) أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، السعودية.

سعيد، عمر، (2012)، جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، القاهرة، مصر.

الشفيع، محمد، (2012)، أهمية المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، الندوة القومية لمخططي التشغيل في ضوء الأوضاع العربية الراهنة، عمان، الأردن.

الطائي، يوسف، والعبادي، محمد، والعبادي، هاشم، (2008)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الطلاع، أحمد، (2005)، مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية في مؤسسات التعليم العالي في جامعات التعليم العالي في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

عبيدات، أسامة، وسعادة، سائدة، (2010)، المهارات المتوفرة في مخرجات التعليم العالي الأردني بما يتطلبه سوق العمل المحلي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد 5، الأردن.

عيسان، صالحة، (2006)، التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية، ورقة مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الأيسيسكو)، مسقط، عمان.

المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية "المعوقات والحلول" (من وجهة نظر رؤساء المراكز البحثية الأكاديمية في الجامعات الليبية)

أ. **مفتاح عثمان الرفاعي**
محاضر بقسم المحاسبة جامعة المرقب
mu.arifai.27@gmail.com

د. **ناصر ميلاد بن يونس**
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة الجامعة الأسمرية الإسلامية
naser.youns77@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية، واقتراح حلول لهذه المعوقات، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، واستخدم الباحثان أسلوب المقابلة الشخصية مع رؤساء المراكز البحثية الأكاديمية بالجامعات الليبية، البالغ عددها عشرة جامعات وهي: (عمر المختار، مصراته، الزيتونة، سرت، بنغازي، طبرق، الزاوية، صبراتة، المرقب، وطرابلس)، ومن أهم نتائج الدراسة: هناك العديد من المعوقات التي تعيق الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية منها: (ضعف الإمكانيات التقنية من معامل، وأجهزة، ووسائل الاتصالات، والمعلومات. عرقلة بعض التشريعات القانونية لعمل المراكز البحثية، ضعف قيام المراكز البحثية بتسويق نتائج البحوث العلمية وتوصياتها إلى الجهات المختصة للاستفادة منها، وضعف ثقة متخذي القرار بالوحدات الاقتصادية بأهمية دور البحث العلمي في حل المشاكل التي تعاني منها هذه الوحدات)، واقترحت الدراسة مجموعة من الحلول لمعوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية، والوحدات الاقتصادية منها: (زيادة المخصصات المالية للمراكز البحثية، اختيار قيادات للمراكز البحثية والموظفين على أساس معايير الكفاءة والقدرات القيادية، وتدريبهم بصورة مستمرة، خاصة في مجال الاتصال والتواصل، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على الاهتمام بالبحث العلمي، خاصة البحوث الجماعية "بحوث الفريق")، ومن أهم توصيات الدراسة: العمل على عقد الندوات، وورش العمل للتعريف بدور المراكز البحثية في ترشيد القرارات، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على الاهتمام بدراسة المشاكل التي تواجه الوحدات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المراكز البحثية الأكاديمية الليبية، الوحدات الاقتصادية.

The partnership between Libyan academic research centers and economic units (Constraints and solutions)

Mr. Miftah Othman Alrifae
Lecturer in accounting department/ Elmergib University
mu.arifai.27@gmail.com

Dr. Naser Milad Bin Younes
Lecturer in accounting department/ Al-Asmarya University
naser.youns77@gmail.com

Abstract

The study aimed to identify obstacles to the partnership between Libyan academic research centers and economic units and to propose solutions to these obstacles, The study relied on both descriptive and analytical approaches, and the researchers used a personal interview method with the heads of academic research centers in ten Libyan universities, namely (Zaytuna University, Sirte University, Benghazi University, Tobruk University, Zawia University, Sabratha University, Al-Marqab University, and the University of Tripoli), The study reached several results, the most important of which are: First: One of the most important obstacles to partnership between Libyan academic research centers and economic units (Weak technical capabilities of the laboratories, equipment and means of communication and information in these centers, Some legal legislations obstruct the work of research centers, weak research centers' marketing of scientific research results and recommendations to the competent authorities to benefit from them, And the lack of confidence of decision-makers in economic units in the importance of the role of scientific research in solving the problems that these units suffer from), Second: One of the most important proposed solutions to the obstacles of partnership between Libyan academic research centers and economic units (Increasing financial allocations for research centers, selecting leaders for research centers and employees on the basis of competency standards and leadership capabilities and training them on an ongoing basis, especially in the field of communication and communication, Encouraging faculty members to pay attention to scientific research, especially group research, "team research"), Among the most important recommendations of the study: Working on holding seminars and workshops to introduce the role of research centers in rationalizing decisions by providing consultations, and Encouraging faculty members to pay attention to scientific research.

Keywords: Libyan academic research centers, Economic units.

1. المقدمة:

تهتم المجتمعات المتقدمة بالبحث العلمي، إذ يمثل حجر الزاوية في التطورات العلمية والتنموية في مختلف المجالات الاقتصادية والصناعية وغيرها، حيث يهتم بإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه هذه المجتمعات، إسهامًا في تحسين معدلات الأداء، وزيادة الإنتاجية، ولهذا أصبحت هذه المجتمعات مهتمة بالاستثمار في مجال البحث العلمي، ودعمه، وتطويره من خلال إنشاء مراكز الأبحاث، ومراكز الابتكار والتميز، وذلك من أجل توفير مناخٍ خصبٍ للأبداع والتطوير بين الجامعات ومراكز البحوث من جهة، والقطاع الخاص من جهة أخرى (الثنيان، 2008)، ومع اعتماد الاقتصاد العالمي والمحلي بدرجة كبيرة على التكنولوجيا، وارتباطه بها، وتحوله إلى اقتصاد مرتبط بالمعرفة العلمية، ونظراً لأن المراكز البحثية الأكاديمية الجامعية تمثل البيئة الأساسية للمعرفة والعلم، أصبح من الضروري إنشاء علاقة قوية بين الوحدات الاقتصادية، ومراكز الأبحاث الأكاديمية الجامعية من أجل الحصول على المعرفة، وتطبيق التكنولوجيا من خلال تقديم الاستشارات، وحل المشاكل، وتطوير الإمكانيات عن طريق الأبحاث والدراسات بما يخدم هذه الوحدات الاقتصادية.

2. مشكلة الدراسة:

أهتمت أغلب الجامعات الليبية بإنشاء المراكز الأكاديمية للأبحاث العلمية بهدف إنتاج المعرفة والعلم من خلال إجراء الدراسات والأبحاث العلمية إسهامًا في عمليات التنمية، ووضع الاستراتيجيات والسياسات العامة في مختلف المجالات داخل الدولة، وقد أكدت العديد من الدراسات على تفعيل الشراكة بين الجامعة وبين الوحدات الاقتصادية، حيث يقول الأحمد (2015) بأنه من الضروري إنشاء علاقة بين التعليم الجامعي وعالم الأعمال، وذلك بتدعيم الشراكة بين الجامعة والوحدات الاقتصادية، والعمل على ربط الجامعة بالقطاعات الاقتصادية، وتلبية حاجاتها وفق متطلبات العصر ومتغيرات سوق العمل في الحاضر والمستقبل، وفي هذا الشأن أكد الرفاعي وآخرون (2020) على إنشاء الجامعات الليبية مجموعة من المراكز التي تهتم بدراسة قضايا تخص المجتمع، وتقوم بالبحث عن حلول لمشاكله الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، من أجل تعزيز مسؤوليتها تجاه خدمة المجتمع، وعليه جاءت الدراسة الحالية للإجابة على التساؤلات الآتية:

التساؤل الأول: ما معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية.

التساؤل الثاني: ما الحلول المقترحة لمعوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية.

3. أهداف الدراسة:

- التعرف على معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية.
- اقتراح حلول لمعوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها اهتمت بالتعريف بأهم معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية، بكل ما يفيد القائمين على هذه المراكز بما يتكشف من نتائج، إضافة إلى أن الدراسة الحالية اقترحت مجموعة من الحلول لهذه المعوقات بما يؤدي إلى تفعيل الشراكة.

5. حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تناول موضوع الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية والوحدات الاقتصادية بالجامعات.

الحدود البشرية والمكانية: تمثل مجتمع الدراسة في جميع رؤساء المراكز البحثية الأكاديمية بالجامعات الليبية، بينما تمثلت عينة الدراسة في عشرة جامعات ليبية هي: (عمر المختار، مصراته، الزيتونة، سرت، بنغازي، طبرق، الزاوية، صبراتة، المرقب، وطرابلس).

الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة الحالية في النصف الأول من سنة 2020.

6. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية والوحدات الاقتصادية منها ما يأتي:

دراسة الرفاعي وآخرون، (2020): هدفت الدراسة إلى التعريف بطبيعة مسؤولية الجامعات تجاه خدمة المجتمع، واستخلاص الدروس المستفادة من التجربة العربية القطرية في مجال التعليم الجامعي لتعزيز مسؤولية الجامعات الليبية تجاه خدمة المجتمع، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي من خلال استخدام الباحثين أسلوب تحليل المحتوى للتجربة العربية القطرية في مجال التعليم، واستخلصت الدراسة مجموعة من الدروس لتعزيز مسؤولية الجامعات الليبية تجاه خدمة المجتمع من التجربة العربية القطرية أهمها: إنشاء مجموعة من المراكز التي تهتم بدراسة قضايا تخص المجتمع، وتقوم بالبحث عن حلول لمشاكله الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، إضافة لمراكز متخصصة في دراسة المشاكل الاجتماعية، والبحث عن حلول لها، خاصة في ظل الظروف الراهنة، وإنشاء مجموعة من المشاريع المتخصصة بالتعاون مع قطاعات الدولة في مجالات

الطاقة والتكنولوجيا والمعلوماتية، إضافة لمشاريع لحل مشاكل التلوث، والبحث عن طرق ومواد بديلة للمحافظة على البيئة.

دراسة محمد (2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبانة لجمع أراء عينة الدراسة المتمثلة في (357) عضو هيئة تدريس يعملون في جامعة القاهرة، وأسيوط، وجنوب الوادي، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدة معوقات تحول دون تحقيق الشراكة بين الجامعات المصرية، والقطاع الخاص، منها ما يرتبط بالجامعات، ومن أهمها: عدم وجود تشريعات وقوانين وسياسات واضحة تنظم عملية الشراكة، وقلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، وعدم وجود حاضنات للبحث العلمي، وكذلك عدم وجود إدارة متخصصة بالجامعات تختص بتطوير برامج هذه الشراكة، وقلة الحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس، وقلة وعي أعضاء هيئة التدريس بفوائد هذه الشراكة، أما المعوقات التي ترتبط بمؤسسات القطاع العام فأهمها: عزوف مؤسسات القطاع الخاص عن إسناد مشكلاتها البحثية إلى مراكز الأبحاث بالجامعات، وقلة اهتمامها بتطبيق نتائج البحوث العلمية، واعتماد هذه المؤسسات على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من الخارج، وكذلك عزوف مؤسسات القطاع الخاص عن تمويل مراكز البحوث، واعتماد هذه المؤسسات على مكاتب الخبرة الأجنبية، وضعف ثقتها في الإمكانيات والخبرات الوطنية بالجامعات.

دراسة محمود (2016): هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المتطلبات لإنشاء مراكز للتميز البحثي في الجامعات المصرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وبينت الدراسة المتطلبات الأساسية لإنشاء مراكز التميز البحثي، نذكر أهمها: اعتماد صيغة التعاقدات بين الجامعات ومؤسسات العمل والصناعة المختلفة لضمان حقوق الطرفين، وتحديد مسؤولية كل منهما، صياغة خطة استراتيجية طويلة المدى، وخطة تفصيلية مرحلية لمهام المراكز البحثية، وتكوين علاقات قوية بين مراكز الأبحاث والشركات والمصانع بما يحقق التفاعل القوي بينها، وكذلك توفير التمويل الضروري لمراكز التميز من خلال منح تسدد من ميزانية الدولة، اختيار القيادات الإدارية بناءً على معايير الكفاءة والقدرة على إحداث التغيير والتطوير والمفاضلة بين القيادات على أساس مميزاتهم وأنشطتهم السابقة.

دراسة مراد (2016): هدفت الدراسة إلى التعرف على السبل والوسائل المناسبة لإقامة علاقة شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هناك العديد من الفوائد التي تعود على الجامعات من جراء الشراكة مع القطاع الخاص؛ أبرزها تنمية

مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال إسهام القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، وهناك العديد من الفوائد التي تعود على منظمات الأعمال من جراء الشراكة مع القطاع الخاص؛ أبرزها حصولها على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعة، والاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات، وهناك بعض الصعوبات التي تقف حائلا أمام تحقيق التعاون المأمول بين الجامعات والقطاع الخاص، من أهمها عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي، والتوعية المجتمعية بأنشطة الجامعات وخدماتها، وتخصصاتها، ومدى قدرتها على حل مشاكل المجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل وتطوير علاقتها بمنظمات القطاع الخاص.

دراسة معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية (2016): هدفت الدراسة إلى التعريف بالأهداف العامة والخاصة التي تسعى المراكز البحثية إلى تحقيقها، والتعرف على الصعوبات والتحديات التي تواجه مراكز البحوث في فلسطين، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب (الملاحظة، المقابلة، والاستبانة) لجمع آراء مجتمع الدراسة المتمثل في جميع مؤسسات ومراكز البحوث في قطاع غزة البالغ عددهم (20) مؤسسة ومركزًا، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن غالبية مراكز الأبحاث لا تحصل على تمويل خارجي، وأن 60% منها لا توجد لديها ميزانية كافية للعاملين، وتعاني المراكز البحثية من نقص في الإمكانيات المادية والمالية، وأن من أهم متطلبات تفعيل مراكز الأبحاث توفير التمويل اللازم، وزيادة ميزانية البحث العلمي، وتوفير قاعدة بيانات، واقناع أصحاب القرار بأهمية البحث العلمي لهم، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: العمل على عقدة مؤتمر عربي برعاية الجامعة العربية، أو منظمة المؤتمر الإسلامي، تتولى كيفية تعزيز العمل البحثي العربي، والعمل على إيجاد تخصصات في مراكز البحوث العربية، والاهتمام بتأسيس قاعدة للمعلومات العلمية المتخصصة في شتى المجالات، ومشاركة هذه المعلومات مع المراكز البحثية الأخرى محلياً وعربياً.

دراسة الحسيني (2015): بينت الدراسة الكيفية التي يمكن من خلالها أن تكون مراكز البحوث مصدرا لإنتاج الأفكار، كما أكدت الدراسة على دور المراكز البحثية في مد الجسور بين الدولة والمجتمع بما يخدم الفرد والمجتمع، ومصدر القرار على حد سواء، كما أكدت على أنه يجب أن ألا يقتصر عمل مراكز البحوث على إعداد بحوث علمية تعتمد التحليل والنقد، وإنما يجب أن يتعدى ذلك إلى معالجة مشاكل معينة، وتقديم المشورة عنها، واقتراح البدائل لها سواء في القطاع العام أو الخاص، كما أكدت على دور الجانب المالي للمراكز البحثية في تنميتها وتطويرها، وأوصت الدراسة بوضع قواعد تشريعية واضحة لنشأة المراكز البحثية من شأنها أن تساعد في تنميتها وتطوير أدائها، وتوثيق العلاقة بين مصدر القرار في الدولة وبين المراكز البحثية فيها، وتوفير الدعم

المادي والبشري لجعل المراكز البحثية، وتأسيس مؤسسة عربية تهتم بتمويل مراكز في البلدان العربية، وكذلك استحداث قاعدة معلوماتية مشتركة للاستفادة من نتائج البحوث العربية الخاصة بالقضايا المشتركة.

دراسة الصقر (2012): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية من حيث النشر العلمي، والتمويل، والإنفاق، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: ضعف قناعة قطاعات المجتمع بأهمية البحث العلمي، وعدم توفير البيئة والظروف البحثية الملائمة من خلال غياب الحوافز المادية والمعنوية، وكثرة الأعباء التدريسية الملقاة على عاتق عضو هيئة التدريس، وضعف الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي، ومحدودية الدعم اللازم لحضور المؤتمرات المحلية والدولية، والاعتماد على الدعم الحكومي في تمويل البحث العلمي، وضعف إسهام القطاع الخاص في تمويل الأبحاث، وقدمت الدراسة العديد من المقترحات التي من شأنها النهوض بالبحث العلمي، منها: تقديم الإعفاءات الضريبية لمؤسسات البحث العلمي، وللشركات الخاصة التي تعمل على دعم البحث العلمي، والعمل على إنشاء صندوق دعم البحث العلمي تحت إشراف وزارة التعليم العالي، ويتم تخصيص مخصصاته من دعم الشركات، والقطاع الخاص، وسن الأنظمة التي تجعل المؤسسات الصناعية والشركات تخصص جزءًا من صافي أرباحها السنوية لتمويل البحث العلمي، تسهيل حضور المؤتمرات، والندوات، وورش العمل من قبل الباحثين.

دراسة الحريري (2010): هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الجامعات الحكومية ومنظمات الأعمال القطاع الخاص باليمن وبيان أهميتها، وأشكالها، وكذلك كيفية تعزيز هذه العلاقة وتطويرها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت الدراسة الأسلوب المكتبي لجمع البيانات من مصادرها الثانوية المتمثلة في البحوث، والدراسات، والتقارير المنشورة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: هناك العديد من الفوائد التي تعود على الجامعات من جراء تعاونها مع القطاع الخاص، أبرزها تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال إسهام القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، التجهيزات والإنشاءات بالجامعات، وتحقيق الارتباط الفعال بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي من خلال إجراء البحوث التطبيقية لطلاب الجامعات في منظمات الأعمال مما ينمي مهاراتهم التطبيقية، وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم، هناك عدة فوائد تعود على منظمات الأعمال من جراء التعاون مع الجامعات، أبرزها حصولها على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعات، والاستفادة من نتائج البحوث التطبيقية المنجزة في الجامعات، وكذلك نقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع

التطبيقي، والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة، كما بينت الدراسة أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص تتمثل في عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي، والتوعية المجتمعية بأنشطة ومخرجات الجامعات، وبرامجها، وخدماتها، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة قيام الجامعات بدورها في تفعيل علاقتها بالقطاع الخاص وتطويرها من خلال: التسويق الفعال لبرامج وخدمات الجامعات على نطاق واسع، توجيه البحث العلمي بالجامعات نحو تحقيق متطلبات النهوض بالتنمية، إقامة المؤتمرات والندوات، وورش العمل المتخصصة في تطوير منظمات الأعمال، الإسهام في تقديم الدراسات والبحوث والمقترحات التي تهدف إلى معالجة أي قضايا أو مشكلات تواجهها منظمات الأعمال، ضرورة قيام منظمات الأعمال بدورها في تعزيز علاقتها بالجامعات من خلال: تزويد الجامعات بالمعلومات المطلوبة عن احتياجات هذه المنظمات من كوادر بشرية متخصصة، ومعارف ومهارات مطلوبة فيها، دعم وتمويل البحث العلمي، توفير وتسهيل إمكانيات التدريب العلمي لطلاب الجامعات.

دراسة الثنيان (2008): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي، وكذلك التعرف على أهم المتطلبات لإقامة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي، ووضع تصور مقترح للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من أجل تطوير البحث العلمي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة المتمثلة في (90) عضو هيأة تدريس بالجامعات السعودية، و(82) فرداً من رجال الأعمال في غرفة التجارة الصناعية، ومراكز الأبحاث في القطاع الخاص، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن تطوير البحث العلمي يرتبط بما يتوفر له من إمكانيات مادية وبشرية، وهذه الإمكانيات تسهم بشكل فعال في تطوير البحث العلمي، مما يسهم في تحقيق الفائدة والمصالح المشتركة بين القطاع الخاص والعام، ومن هذه الإمكانيات: الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية للكفاءات المتميزة في مجال البحث العلمي، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص تتطلب إدارة ناجحة لمراكز الأبحاث المشرفة على الشراكة أيًا كان نوعها.

دراسة معهد البحوث والاستشارات جامعة الملك عبد العزيز (2005): بينت الدراسة العديد من العوائق التي تحد من الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، من أهمها: أن نظام الحوافز في الجامعات والقطاع الخاص ليس كافيا لتقدير ومكافأة الإسهامات التي تؤدي إلى نجاح الشراكة بين الجانبين، ولتشجيع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص أكدت الدراسة على أن للحكومة دور مهم في تشجيع القطاع الخاص على دعم

البحث العلمي من خلال فرض ضرائب محددة على القطاع الخاص، تخصص للإنفاق على البحث العلمي، وكذلك وضع لوائح تلزم الشركات العالمية التي تعمل في السعودية بتخصيص نسبة محددة من إيراداتها لدعم البحث العلمي في مجالات عملها، وكذلك تشجيع مشاريع البحوث التي تبحث في قضايا تتعلق بالقطاع الوطني، وتسويق نتائج البحوث للجهات التي يمكن لها الاستفادة من هذه البحوث، وكذلك تسجيل براءات الاختراع للملكية الفكرية المترتبة على البحوث التي تشرف عليها.

التعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها ركزت على دراسة أهمية الشراكة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية وواقعها ومعوقاتها، وكان جلها خارج البيئة المحلية، وحاولت تقديم بعض الحلول لهذه المعوقات من خلال توصياتها، أما الدراسة الحالية فتسعى إلى دراسة معوقات الشراكة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية في البيئة المحلية، واقتراح الحلول المناسبة لها من خلال آراء رؤساء المراكز البحثية الأكاديمية الليبية، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في اختيار أدوات الدراسة وأسئلتها.

7. الجانب العملي:

أولا: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي كونه المنهج المناسب لهذه الدراسة، وهو أكثر المناهج استخداما في دراسة الظواهر الاجتماعية (الرفاعي، 2014).

مجتمع الدراسة وعينتها: تمثل مجتمع الدراسة في جميع رؤساء المراكز البحثية الأكاديمية التابعة للجامعات الليبية، بينما تمثلت عينة الدراسة في رؤساء المراكز البحثية الأكاديمية في عشر جامعات ليبية هي: (عمر المختار، مصراته، الزيتونة، سرت، بنغازي، طبرق، الزاوية، صبراتة، المرقب، وطرابلس) التي استطاع الباحثان الوصول إليها.

أداة جمع البيانات: استخدم الباحثان أسلوب المقابلة الشخصية لجمع بيانات الدراسة، وقد تم إجراء المقابلات الشخصية حسب التواريخ الآتية في جدول رقم (01).

جدول رقم (01) المعلومات الشخصية لعينة الدراسة

ت	تاريخ المقابلة	الصفة	المؤهل والتخصص	الدرجة العلمية الخبرة العملية	الاهتمامات البحثية
1	الأحد الموافق 1 مارس 2020 الساعة 10:00 صباحاً	رئيس مركز بحوث جامعة عمر المختار	دكتوراه إدارة أعمال	أستاذ مشارك (17) سنة خبرة	• (31) ورقة علمية منشورة. • (02) مرتان اثنتان رئيس مؤتمر علمي. • (03) مرات رئيس لجنة علمية لمحفل علمي. • (18) مرة عضو لجنة علمية لمحفل علمي. • (03) مرات رئيس لجنة تحضيرية لمحفل علمي.
2	الثلاثاء الموافق 3 مارس 2020 الساعة 13:00 ظهراً	رئيس مركز بحوث جامعة مصراته	دكتوراه محاسبة	أستاذ مساعد (20) سنة خبرة	• (30) ورقة علمية منشورة. • (01) مرة نائب رئيس مؤتمر علمي.
3	السبت الموافق 16 مارس 2020 الساعة 11:00 صباحاً	رئيس مركز بحوث جامعة الزيتونة	دكتوراه تقنية معلومات	أستاذ مشارك (21) سنة خبرة	• (12) ورقة علمية منشورة. • (02) مرتان اثنتان رئيس مؤتمر علمي. • (01) مرة واحدة نائب رئيس مؤتمر علمي. • (01) مرة واحدة رئيس لجنة علمية لمحفل علمي. • (03) مرات عضو لجنة علمية لمحفل علمي. • (01) مرة واحدة رئيس لجنة تحضيرية لمحفل علمي. • (05) مرات عضو لجنة تحضيرية لمحفل علمي.
4	الخميس الموافق 05 مارس 2020 الساعة 6:00 مساءً	رئيس مركز بحوث جامعة سرت	دكتوراه هندسة كهربائية	أستاذ مشارك (22) سنة خبرة	• (20) ورقة علمية منشورة.
5	الأحد الموافق 15 مارس 2020 الساعة 14:00 ظهراً	رئيس مركز بحوث جامعة بنغازي	دكتوراه علوم سياسية	أستاذ مشارك (30) سنة خبرة	• (08) ورقات علمية منشورة. • (06) مرات عضو لجنة علمية لمحفل علمي. • (07) مرات عضو لجنة تحضيرية لمحفل علمي.
6	السبت الموافق 21 مارس 2020 الساعة 11:00 صباحاً	رئيس مركز بحوث جامعة طبرق	دكتوراه هندسة ميكانيكية	محاضر (07) سنوات خبرة	• (05) ورقات علمية منشورة. • (01) مرة واحدة رئيس لجنة تحضيرية لمحفل علمي. • (01) مرة واحدة عضو لجنة تحضيرية لمحفل علمي.
7	السبت الموافق 28 مارس 2020 الساعة 11:00 ظهراً	رئيس مركز بحوث جامعة الزاوية	دكتوراه محاسبة	أستاذ مشارك (20) سنة خبرة	• (12) ورقة علمية منشورة. • (02) مرتان اثنتان رئيس لجنة تحضيرية لمحفل علمي.
8	السبت الموافق 28 مارس 2020 الساعة 13:00 ظهراً	رئيس مركز بحوث جامعة صبراتة	دكتوراه محاسبة	أستاذ مشارك (18) سنة خبرة	• (09) ورقات علمية منشورة. • (01) مرة واحدة نائب رئيس مؤتمر علمي.
9	الاثنين الموافق 20 إبريل 2020 الساعة 12:00 ظهراً	رئيس مركز بحوث جامعة المرقب	دكتوراه هندسة معمارية	محاضر (13) سنة خبرة	• (16) ورقة علمية منشورة.
10	الثلاثاء الموافق 21 إبريل 2020 الساعة 13:00 ظهراً	رئيس مركز بحوث جامعة طرابلس	دكتوراه هندسة كهربائية	أستاذ مشارك (25) سنة خبرة	• (20) ورقة علمية منشورة. • (02) مرتان اثنتان رئيس لجنة علمية لمؤتمر. • (02) مرتان اثنتان عضو لجنة علمية لمحفل علمي. • (05) مرات رئيس لجنة تحضيرية لمحفل علمي. • (02) مرتان اثنتان عضو لجنة تحضيرية لمحفل علمي.

المصدر: إعداد الباحثان

ويلاحظ من الجدول رقم (1) أن عينة الدارسة من أصحاب المؤهلات العلمية العالية إضافة إلى أنهم من ذوي الدرجات العلمية العالية، والخبرة الطويلة في مجال العمل الجامعي بما يمكنهم من فهم أسئلة المقابلة، وتزيد من الثقة في إجاباتهم، وعلاوة على ذلك فهم من أصحاب الخبرات في مجال إعداد المحافل العلمية، مما يزيد من قدرتهم على تحديد أهم معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية، والوحدات الاقتصادية إضافة إلى تقديمهم حلولًا لهذه المعوقات.

ثانياً: أسئلة وإجابات المقابلات الشخصية:

قام الباحثان بطرح سؤالين على رؤساء المراكز البحثية، الأول عن معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية، والوحدات الاقتصادية، أما السؤال الثاني فكان عن اقتراح حلول لهذه المعوقات، واستخدم الباحثان أسلوب التوزيعات التكرارية للوصول إلى نتائج الدراسة، وكانت إجابات المبحوثين كالآتي:

- **إجابات المقابلات عن التساؤل الأول للدراسة: (ما معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية؟):**

حدد المبحوثون معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية المتعلقة بالمراكز البحثية في الآتي:

قلة المخصصات المالية للمراكز البحثية في الموازنات، مما أدى إلى ضعف الإمكانيات التقنية من معامل، وأجهزة، ووسائل اتصالات معلومات في هذه المراكز، وعرقلة بعض التشريعات القانونية لعمل المراكز البحثية، وعدم قناعة إدارة هذه المراكز بأهمية الشراكة مع الوحدات الاقتصادية، مما أدى لعدم وجود سياسة واضحة لهذه الشراكة، وهو ما يتفق مع دراسة (محمد، 2017) التي أكدت على أن أهم معوقات الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والوحدات الاقتصادية عدم وجود تشريعات وقوانين وسياسات واضحة تنظم عملية الشراكة، وقلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، وعدم وجود إدارة متخصصة بالجامعات تختص بتطوير برامج هذه الشراكة.

كما أفاد المبحوثون أيضاً بضعف أداء المراكز البحثية الخاص بتسويق نتائج البحوث العلمية وتوصياتها إلى الجهات المختصة للاستفادة منها، وعدم تنوع التخصصات العلمية داخل المراكز البحثية، مما جعلها غير قادرة على تلبية كل احتياجات الوحدات الاقتصادية، وقلة وجود الكوادر الإدارية المتخصصة ضمن موظفي المراكز البحثية، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (مراد، 2016) إلى بعض الصعوبات التي تقف حائلا أمام تحقيق

التعاون المأمول بين الجامعات والوحدات الاقتصادية، ومن أهمها عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي، والتوعية المجتمعية بأنشطة الجامعات، وخدماتها، وتخصصاتها، ومدى قدرتها على حل مشاكل المجتمع.

وعلى صعيد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية أفاد المبحوثون بأن كثرة المهام الأكاديمية، والإدارية لأعضاء هيئة التدريس تعيق اهتمامهم بإعداد البحوث التطبيقية التي تحتاج إلى وقت وجهد، مقارنة مع البحوث النظرية، وتركيزهم على البحوث السريعة لغرض الترقية فقط، وقلة تركيزهم على البحوث التطبيقية الهادفة إلى تقييم واقع الوحدات الاقتصادية، والبحث عن حلول لمشاكلها تعتبر من معوقات الشراكة المتعلقة بين المراكز البحثية الأكاديمية، والوحدات الاقتصادية، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (الصقر، 2012) التي أكدت على كثرة الأعباء التدريسية الملقاة على عاتق عضو هيئة التدريس.

أما معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية، والوحدات الاقتصادية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية فقد حددها المبحوثون في الآتي:

ضعف ثقة متخذي القرار بالوحدات الاقتصادية بأهمية دور البحث العلمي في حل المشاكل، ودور المراكز البحثية في ترشيد القرارات من خلال تقديم الاستشارات اللازمة، وعدم اهتمام الوحدات الاقتصادية بإنشاء وحدات خاصة بالبحث العلمي، وبإدارة كوادر بشرية متخصصة تتولى تقدير احتياجات هذه الوحدات من البحوث، والتنسيق معها في دراسة المشاكل التي تعاني منها هذه الوحدات، ويرى الباحثان أنه يزيد من صعوبة حصول المراكز البحثية على المعلومات الكافية من الوحدات الاقتصادية اللازمة لإجراء البحوث العلمية، كما أفاد المبحوثون بأن بعض التشريعات التي تنظم عمل الوحدات الاقتصادية تعرقل دعمها للمراكز البحثية، والتعاون معها، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (الصقر، 2012) التي أكدت على ضعف قناعة قطاعات المجتمع بأهمية البحث العلمي، كما أكدت دراسة (محمد، 2017) على أن عزوف مؤسسات الوحدات الاقتصادية عن إسناد مشكلاتها البحثية إلى مراكز الأبحاث بالجامعات، وقلة اهتمامها بتطبيق نتائج البحوث العلمية، واعتماد هذه المؤسسات على مكاتب الخبرة الأجنبية يرجع لضعف ثقتها في الإمكانيات والخبرات الوطنية بالجامعات.

- **إجابات المقابلات عن التساؤل الثاني للدراسة (ما الحلول المقترحة لمعوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية؟):**

اقترح المبحوثون مجموعة من الحلول لمعوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية، والوحدات الاقتصادية وهي:

العمل على تزويد المراكز البحثية بالاحتياجات المادية كالمعامل، والأجهزة، والمعدات اللازمة للقيام بأعمالها، زيادة المخصصات المالية للمراكز البحثية، وضع قواعد تشريعية تساعد المراكز البحثية على العمل بكل أريحية، وتفعيل قوانين تحفظ حقوق الباحثين والمبتكرين، والعمل على تنوع التخصصات العلمية داخل المراكز البحثية، واختيار قيادات للمراكز البحثية والموظفين على أساس معايير الكفاءة والقدرات القيادية، وتدريبهم بصورة مستمرة، خاصة في مجال الاتصال والتواصل، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (الثنيان، 2008) التي أكدت على أن تطوير البحث العلمي يرتبط بما يتوفر له من إمكانيات مادية وبشرية، وهذه الإمكانيات تسهم بشكل فعال في تطوير البحث العلمي، مما يسهم في تحقيق الفائدة والمصالح المشتركة، فيما أوصى الحسيني (2015) بوضع قواعد تشريعية واضحة لنشأة المراكز البحثية من شانها أن تساعد في تنميتها وتطوير أدائها، بينما أوصت دراسة (محمود، 2016) باختيار القيادات الإدارية للمراكز البحثية بناء على معايير الكفاءة والقدرة على إحداث التغيير، والتطوير، والمفاضلة بين القيادات على أساس مميزاتهم وأنشطتهم السابقة.

كما اقترح المبحوثون أيضاً العمل على تشجيع أعضاء هيئة التدريس على دراسة مشاكل واقعية تواجه الوحدات الاقتصادية، ومنح الحوافز التشجيعية للأبحاث المتميزة التي تستهدف دراسة مشاكل تعاني منها الوحدات الاقتصادية فعلا، والعمل على تخفيض العبء الدراسي لأعضاء هيئة التدريس، وتشجيعهم على إعداد البحوث الجماعية (بحوث الفريق)، وتنمية قدراتهم عن طريق التدريب، وتفريغهم للعمل داخل المراكز البحثية بشكل دوري، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (محمد، 2017) التي أكدت على أن تفعيل الشراكة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية يتطلب الاهتمام بالحوافز المادية، والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس، والعمل على زيادة وعيهم بفوائد هذه الشراكة.

وعلى صعيد عمل المراكز البحثية، فاقترح المبحوثون تضمين احتياجات الوحدات الاقتصادية من البحوث ضمن البرامج والخطط الاستراتيجية الخاصة بالمراكز البحثية، وإنشاء وحدات داخل المراكز البحثية تتولى مهمة تسويق نتائج الأبحاث العلمية وتوصياتها للجهات المعنية، وإنشاء مجالس (علمية مهنية) داخل المراكز البحثية تضم ممثلين عن الوحدات الاقتصادية تتولى تقديم الاستشارات للوحدات الاقتصادية، وهذا ما يتفق مع توصيات دراسة العرداوي وعبداللطيف (2015) بالاهتمام بوضع برامج وخطط استراتيجية لعمل المراكز البحثية بالمؤسسات العلمية، فيما أوصى محمد (2017) بإنشاء أقسام تختص بتسويق نتائج البحوث والخدمات الجامعية داخل المراكز البحثية.

ولزيادة فعالية الشركة بين المراكز البحثية والوحدات الاقتصادية اقترح المبحوثون التعاقد مع الوحدات الاقتصادية بشأن التعاون، وتبادل الخبرات والمعلومات في مجال تدريب الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس في الجانب المهني، والاستعانة بالخبرات المهنية في هذه الوحدات فيما يخص تطوير المناهج الدراسية بما تتوافق مع احتياجاتها، والاهتمام بإقامة الندوات، وورش العمل، والملتقيات مع الوحدات الاقتصادية لتوعية القائمين عليها بأهمية دور المراكز البحثية في ترشيد القرارات، وحل المشاكل التي تواجه هذه الوحدات، وهذا ما يتفق مع توصيات دراسة (محمد، 2017) التي أوصت بالسماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل مستشارين لدى الوحدات الاقتصادية.

وكذلك اقترح المبحوثون تقديم دورات تدريبية لموظفي الوحدات الاقتصادية، والعمل على إنشاء قاعدة بيانات مشتركة مع الوحدات الاقتصادية، وإنشاء صندوق خاص لدعم البحث العلمي بالمشاركة مع الوحدات الاقتصادية، وإنشاء حاضنات للأعمال التي تدعم الأعمال البحثية، التي تهم الوحدات الاقتصادية، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (الحريري، 2010) التي أكدت على أن هناك عدة فوائد تعود على منظمات الأعمال من جراء التعاون مع الجامعات، أبرزها الاستفادة من نتائج البحوث التطبيقية المنجزة في الجامعات، فيما أوصى الصقر (2012) بالعمل على إنشاء صندوق دعم البحث العلمي تحت إشراف وزارة التعليم العالي.

وعلى صعيد العلاقات الدولية فقد أشار المبحوثون لإنشاء علاقات تعاونية مع المراكز البحثية العربية والدولية، بهدف تبادل الخبرات، والمعلومات، والحصول على التكنولوجيا الحديثة، وهذا ما يتفق مع توصيات دراسة العرداوي وعبد اللطيف (2015) التي أوصت بتمتين أواصر التعاون والتنسيق الأمثل بين مراكز البحث العلمي في دول العالم العربي والإسلامي.

8. النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

بعد جمع بيانات الدراسة وتحليلها توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

أ: معوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية وتتمثل في:

- قلة المخصصات المالية للمراكز البحثية، وضعف الإمكانيات التقنية من معامل، وأجهزة، ووسائل اتصالات ومعلومات في هذه المراكز ، وعرقلة بعض التشريعات القانونية لعمل المراكز البحثية، وضعف اهتمام إدارة هذه المراكز بوضع سياسة واضحة لهذه الشراكة بسبب عدم قناعتها بأهمية الشراكة مع الوحدات الاقتصادية.

- ضعف قيام المراكز البحثية بتسويق نتائج البحوث العلمية وتوصياتها إلى الجهات المختصة للاستفادة منها، وعدم تنوع التخصصات العلمية داخل هذه المراكز، وقلة وجود الكوادر الإدارية المتخصصة فيها.
- كثرة المهام الأكاديمية والإدارية لأعضاء هيئة التدريس، وتركيزهم على البحوث السريعة لغرض الترقية فقط.
- ضعف ثقة متخذي القرار بالوحدات الاقتصادية بأهمية دور البحث العلمي في حل المشاكل التي تعاني منها هذه الوحدات، وعدم اهتمامها بإنشاء وحدات خاصة بالبحث العلمي، وبإدارة كوادر بشرية متخصصة، وعرقلة بعض التشريعات التي تنظم عمل الوحدات الاقتصادية من دعمها للمراكز البحثية والتعاون معها.

ب: الحلول المقترحة لمعوقات الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية وتتمثل في:

- زيادة المخصصات المالية للمراكز البحثية، وتزويدها بالاحتياجات المادية كالمعامل، والأجهزة والمعدات اللازمة للقيام بأعمالها، وضع قواعد تشريعية تساعد المراكز البحثية على العمل بكل أريحية، وتفعيل قوانين تحفظ حقوق الباحثين والمبتكرين.
- اختيار قيادات للمراكز البحثية والموظفين على أساس معايير الكفاءة والقدرات القيادية، وتدريبهم بصورة مستمرة خاصة في مجال الاتصال والتواصل، والعمل على تنوع التخصصات العلمية داخل المراكز البحثية.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الاهتمام بالبحث العلمي، خاصة البحوث الجماعية (بحوث الفريق)، ومنح الحوافز التشجيعية للأبحاث المتميزة التي تستهدف دراسة مشاكل تعاني منها الوحدات الاقتصادية، وتخفيض العبء الدراسي لأعضاء هيئة التدريس، وتنمية قدراتهم عن طريق التدريب، وتفريغهم للعمل داخل المراكز البحثية بشكل دوري.
- تضمين احتياجات الوحدات الاقتصادية من البحوث ضمن البرامج والخطط الاستراتيجية الخاصة بالمراكز البحثية، وإنشاء وحدات داخل المراكز البحثية تتولى مهمة تسويق نتائج الأبحاث العلمية وتوصياتها للجهات المعنية، وإنشاء مجالس (علمية مهنية) داخل المراكز البحثية تضم ممثلين عن الوحدات الاقتصادية تتولى تقديم الاستشارات للوحدات الاقتصادية.
- تبادل الخبرات والمعلومات مع الوحدات الاقتصادية في مجال تدريب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجانب المهني، والاستعانة بالخبرات المهنية في هذه الوحدات فيما يخص تطوير المناهج الدراسية بما

يتوافق مع احتياجاتها، والاهتمام بإقامة الندوات، وورش العمل، والملتقيات مع الوحدات الاقتصادية لتوعية القائمين عليها بأهمية دور المراكز البحثية في ترشيد القرارات، وحل المشاكل التي تواجه هذه الوحدات.

- العمل على تقديم دورات تدريبية لموظفي الوحدات الاقتصادية، والعمل على إعداد قاعدة بيانات مشتركة مع الوحدات الاقتصادية، وإنشاء صندوق خاص لدعم البحث العلمي بالمشاركة مع الوحدات الاقتصادية.
- مد جسور التعاون مع المراكز البحثية العربية والدولية بهدف تبادل الخبرات والمعلومات والحصول على التكنولوجيا الحديثة.

ثانياً: توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة أوصى الباحثان بالتوصيات الآتية:

- العمل على عقد الندوات وورش العمل للتعريف بدور المراكز البحثية في ترشيد القرارات من خلال تقديم الاستشارات.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الاهتمام بدراسة المشاكل التي تواجه الوحدات الاقتصادية، وخلق مناخ مناسب للبحث العلمي في الجامعات الليبية.
- عمل دراسات مستقبلية عن دور المراكز البحثية الأكاديمية في خدمة المجتمع.

9. المراجع:

الأحمد، هند عبدالله (2015)، تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر الخبراء، مجلة العلوم التربوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 4، ص ص 433-504.

الثنيان، سلطان بن ثنيان بن عبدالرحمن (2008)، الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة الملك سعود.

الحريري، خالد حسن علي (2010)، العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في اليمن، المؤتمر العلمي الرابع حول جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، عدن: جامعة عدن.

الحسيني، عباس علي محمد (2015)، كيف نجعل من مراكز البحوث مصدراً لإنتاج الأفكار وليس مستودعًا لتجميع المعلومات دراسة الواقع العربي والعراقي، متاح على الرابط التالي:

https://www.icajo.com/index.php/2015-11-10-07-49-23

الرفاعي، أحمد حسين (2014)، مناهج البحث العلمي "تطبيقات إدارية واقتصادية"، ط7، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن.

الرفاعي، مفتاح عثمان، وآخرون (2020)، الجامعات الليبية ومسؤوليتها تجاه خدمة المجتمع (الدروس المستفادة من التجربة القطرية في مجال التعليم الجامعي)، مجلة جامعة خليج السدرة العلمية للعلوم الإنسانية، العدد 3، ص ص 01–27.

الصقر، عبدالله محمد (2012)، واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية ومقترحات للتطوير، مجلة كلية التربية، جامعة قناة السويس، المجلد5، العدد1، ص ص 154–173.

العرداوي، خالد عليوه، وعبد اللطيف، سامر مؤيد (2015)، دور المراكز الأبحاث في بناء النموذج الحضاري الإسلامي، مؤتمر دور الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات التعليمية في بناء المشروع الحضاري الإسلامي، الكوفة–العراق: جامعة الكوفة بالتعاون مع أكاديمية الحكمة العقلية الإيرانية.

محمود، خالد صلاح حنفي (2016)، مراكز التميز البحثي كصيغة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية، مجلة العلوم النفسية والتربوية، جامعة الوادي، المجلد 2، العدد 3، ص ص277–306.

محمد، ماهر احمد حسن (2017)، تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة، المجلة الدولية للبحوث والتربية، جامعة الإمارات، العدد 2، مجلد 41، ص ص 240–294.

مراد، سامي (2016)، سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الادارية بالمملكة العربية السعودية، مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، الرياض–السعودية: معهد الإدارة العامة.

منشورات معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك عبد العزيز (2005)، الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث "نحو مجتمع المعرفة"، الإصدار الخامس.

منشورات معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية (2016)، واقع البيئة العامة لمراكز البحوث والدراسات في الأراضي الفلسطينية بالتطبيق على قطاع غزة، فلسطين.